مُغْنِي اللَّبِيب

عَن كُتُبِ الأَعَارِيب

الطبعة الأولى
الكويت
١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م



فهرست المساهم

مُغني اللبيب

عن كتب الأعاريب

لابن هشام الأنصاري

الجزء الخامس

تحقيق وشرح

الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب

السلسلة التراثية

(٢١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الثاني

في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها

الباب الثاني من الكتاب
في تفسير الجملة، وذكر أقسامها وأحكامها

شرح الجملة، وبيانُ أنّ الكلام[١] أَخَصُّ منها، لا مرادِفٌ لها.

الكلام: هو القول المفيد بالقَصْد.

والمرادُ بالمفيد: ما دَلّ على معنى يَحْسُنُ السكوتُ عليه.

والجملة: عبارة عن الفعل وفاعله، كـ «قام زيد»، والمبتدأ وخبره، كـ «زيدٌ قائم»، وما كان بمنزلة أحدهما[٢] نحو[٣]: «ضُرِب اللصُّ»، و[٤] «أقائم الزيدان»، و[٥] «كان زيدٌ قائماً»، و[٦] «ظننته قائماً».

---

(١) نَصّ المصنف في الأشباه والنظائر منقول عنه ٢/٣٩١.

(٢) أي منزلة الفعل مع فاعله، أو مُنَزَّلاً منزلة المبتدأ مع خبره.

(٣) اللصّ في هذه الجملة نائب عن الفاعل، والنائب عن الفاعل بمنزلة الفاعل. ومذهب الزمخشري أن المرفوع بعد المبني للمفعول فاعل حقيقة.
انظر حاشية الأمير ٢/٤٢، والشمني ٢/١١٥.

(٤) قوله: «أقائم الزيدان» بمنزلة الفعل والفاعل؛ لأن «قائم» اسم فاعل لا فعل، وأما كونه بمنزلة المبتدأ والخبر فلعدم وجود الخبر، لأن المرفوع بقائم لا يكون خبراً عند الأكثرين، بل يكون فاعلاً مغنياً عن الخبر.

(٥) كون هذه الجملة بمنزلة الفعل والفاعل لأن المرفوع بكان ليس فاعلاً بل هو بمنزلة الفاعل، وأما كونه بمنزلة المبتدأ والخبر فلأن اسم كان وخبرها كانا مبتدأ وخبراً قبل دخول «كان».

(٦) هذه الجملة مُنَزَّلة منزلة المبتدأ والخبر باعتبار المفعولين؛ إذ التقدير: هو قائم، قبل دخول الفعل «ظنّ»، غير أن الجملة فعلية حقيقة من فعل وفاعل، ولا ينظر فيها للمعمولين منفردين. انظر حاشية الأمير ٢/٤٢.

وبهذا[١] يظهر لك أنهما[٢] ليسا مترادفَيْن[٣] كما يتوهّمُهُ[٤] كثير من الناس، وهو ظاهرُ قولِ صاحب المفصَّل[٥]؛ فإنه بعد أن فرغ من حَدّ الكلام قال[٥]: «ويُسمّى الجملة»[٦]. والصوابُ[٧] أنها أَعَمُّ[٨] منه؛ إذ شرطه[٩] الإفادة، بخلافها؛ ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصِّلة، وكلُّ ذلك ليس مفيداً[١٠]، فليس كلاماً[١١].

---

(١) النص في الأشباه والنظائر: «وهذا». ونَصُّ متن الشمني: ولهذا، وما أثبتُّه جاء كذلك في المخطوطات.

وقوله: بهذا أي: بما ذكره من تعريفٍ للكلام والجملة.

(٢) أي: الكلام والجملة.

(٣) في م/٣ و٥ «بمترادفين»، وما أثبتُّه جاء كذلك في بقية المخطوطات والمطبوع.

وقوله: ليسا بمترادفين، أي: ليست دلالتهما واحدة، بل الجملة أَعَمُّ من الكلام؛ إذ لا يشترط فيها الإفادة.

(٤) في م/١ «يتوهم».

(٥) أي الزمخشري. وانظر المفصّل/٦ قال: «الكلام: هو المركب من كلمتين أُسْنِدت إحداهما إلى الأخرى، ولا يتأتّى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبِشْرٌ صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضُرِب زيدٌ، وانطلق بكرٌ، وتسمى الجملة».

وانظر شرح المفصّل ٢١/١، وحاشية الشمني ١١٦/٢، فقد جزم ابن الحاجب بترادفهما.

(٦) كذا في المخطوطات: «الجملة»، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد: جملة.

(٧) انظر نص الزمخشري في الهمع ٣٧/١، وكذا نص ابن هشام تعقيباً على الزمخشري.

(٨) وجه العموم أنه قيَّد الكلام بقيد ليس في الجملة.

(٩) أي شرط الكلام الفائدة، ولا يشترط ذلك في «جملة» على نحو ما ساقه من قوله: جملة الشرط، جملة الجواب...

(١٠) أي ليس مقصوداً بالإفادة؛ لأن القصد في قولك: «جاء الذي قام» الإخبار بالمجيء لا بالقيام، وذُكِرَت «قام» لتعيين الموصول. حاشية الأمير ٤٢/٢.

(١١) في طبعة مبارك والشيخ محمد «فليس بكلام»، ومثلهما حاشية الأمير.

وما أثبتُّه جاء كذلك في المخطوطات، ومتن الدسوقي، والنصّ المنقول في الأشباه والنظائر.

وبهذا التقرير يتضح لك صِحَّة[1] قول ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا۟ وَّقَالُوا۟ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ۞ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ۞ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾[2]: إنّ الزمخشريّ[3] حكم بجواز الاعتراض بِسَبْع جُمَل؛ إذ زعم أن «أَفَأَمِنَ» معطوف على «فأخذناهم».

ورَدّ عليه[4] من ظنَّ أنّ الجملة والكلام مترادفان فقال: إنما اعتُرِض بأربع جُمَل[5]، وزعم[6] أنّ مِن عند «ولو أنّ أهل القرى[7]» إلى «والأرض»

---

(١) في م/٣ و٤ «وجه»، وأشار إلى هذا الخلاف الدسوقي.

(٢) سورة الأعراف ٧/٩٥ - ٩٧.

(٣) الكشاف ١/٥٦٢ قال: «والفاء والواو في أفأمن»، و«أوأمن [آية ٩٨] حرفا عطف، دخلت عليهما همزة الإنكار، فإن قلت ما المعطوف عليه؟ ولِمَ عُطِفَت الأولى بالفاء والثانية بالواو؟ قلتُ: المعطوف عليه «فأخذناهم بغتة»، وقوله: «وأنّ أهل القرى» إلى «يكسبون» وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه...».
وانظر البحر المحيط ٤/٣٤٩، والدر المصون ٣/٣٠٨.
وما ذكره عن ابن مالك جاء عنه في «باب الحال من شرح التسهيل»، وانظر الشمني ٢/١١٦، فقد ذهب الدماميني إلىأ نه كان من حقه أن يعدها على مساق رأي المصنف تسعاً، والتاسعة هي قوله: «يكسبون».
والجمل السبع هي:
وهم لا يشعرون، ولو أنّ أهل القرى آمنوا، واتقوا، لفتحنا عليهم بركاتٍ من السماء والأرض، ولكن كذَّبوا، فأخذناهم، بما كانوا يكسبون، انظر الدسوقي ٢/٣٤.

(٤) على ابن مالك.

(٥) لا بسبع كما قدَّره ابن مالك.

(٦) أي هذا الرّادُّ على ابن مالك.

(٧) «أهل القرى» غير مثبت في م/٢ و٤، و«القرى» غير مثبت في م/١.

جملة[١]؛ لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه[٢].

وبَعْدُ، ففي القولين[٣] نظر.

أمّا قولُ ابن مالك فلأنه كان من حَقِّه أن يَعُدَّها ثماني[٤] جمل، إحداها[٥]: «وهم لا يشعرون»، وأربعةٌ في حَيِّز «لو»، وهي[٦] «آمنوا، واتَّقَوْ"، وفتحنا»[٧]، والمركَّبة[٨] من «أنَّ» وصلتها مع «ثَبَتَ» مقدَّراً، أو مع «ثابت»[٩] مقدَّراً، على الخلاف[١٠] في أنها فعلية أو اسمية، والسادسة: «ولكن كَذَّبوا»، والسابعة[١١]: «فأخذناهم»، والثامنة: «بما كانوا يكسبون».

---

(١) وعَدَّها ابن مالك ثلاثاً.

(٢) أي مجموع هذا الكلام لا بالجمل مفردة.

(٣) قول ابن مالك: إن الاعتراض بسبع جمل، وقول الرادّ عليه أنها أربع.

(٤) في م /٢ وطبعة الشيخ محمد «ثمان». وكلاهما جائز.

(٥) في م/٣ «أحدها».

(٦) في م/٢ الضمير غير مثبت، والنص «ولكن آمنوا».

(٧) في م/٣ «ولفتحنا».

(٨) في م/٥ «المؤلّفة».

(٩) في م/١ «وأو ثابت» ومع: غير مثبت، ومثله في م/٣.

(١٠) قوله على الخلاف في ما جاء بعد «لو» هل يقدر فعل، ويكون أنّ وما بعده فاعلاً، أو يقدّر «ثابت» ويكون جملة اسمية.
وذهب الدماميني والأمير وغيرهما إلى أنه ينبغي الجزم بأن المقدّر «ثبت»؛ لأنّ مذهب صاحب هذا الكلام وهو الزمخشري يرى أنّ هذه الجملة فعلية.
انظر حاشية الأمير ٢/٤٢، والشمني ٢/١١٦.

(١١) سقط من م/٣ قوله: «والسابعة: فأخذناهم».

فإن قلتَ: لعله[١] بنى[٢] ذلك على ما اختاره ونقله عن سيبويه[٣] من كون «أنّ» وصلتها مبتدأً لا خَبَرَ له؛ وذلك لطوله[٤]، وجريانِ الإسناد في ضمنه. قلتُ: إنما مراده أن يبيِّن ما لزم على إعراب الزمخشريّ، والزمخشريّ يرى «أَنّ»[٥] وصلتها هنا فاعلًا[٦] بـ[٧] «ثَبَتَ».

وأمّا قولُ المعترض[٨] فلأنه كان من حقه أن يَعُدَّها ثلاث جمل؛ وذلك لأنه لا يَعُدّ «وهم لا يشعرون» جملة؛ لأنها حال مرتبطة[٩] بعاملها، وليست مستقلة برأسها، ويعدّ «لو» وما في حَيِّزها جملة واحدة، إمّا[١٠] فعليّة، إن قدَّر:

---

(١) في م/٢ و٥ «فلعله».

(٢) أي ابن مالك بنى ما ذهب إليه من أن الجمل المعترضة سبع.

(٣) انظر الكتاب ١/٤٧٠ قال: «ولو بمنزلة لولا، ولا تبتدأ بعدها الأسماء سوى «أنّ» نحو: لو أنك ذاهب، ولولا تبتدأ بعدها الأسماء، ولو بمنزلة لولا، وإن لم يجز فيما يشبهها، تقول: لو أنه ذهب لفعلت، وقال عز وجل: ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ﴾ الإسراء/١٠٠.

(٤) أي لطول الكلام.

(٥) في م/٢ و٣ «يرى أَنّ أنَّ» ومثله في طبعة الشيخ محمد ومبارك.

(٦) في م/٣ «فاعل» ومثله في طبعة مبارك والشيخ محمد. وفي بقية المخطوطات «فاعلاً»، وكلاهما تخريجه واضح.

(٧) انظر المفصل/٣٢٣ «ولا بد من أن يليهما الفعل [أي إنْ ولو] ونحو قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾، ﴿وإن امرؤ هلك﴾ على إضمار فعل يفسّره هذا الظاهر، ولذلك لم يجز: لو زيد ذاهب، ولا إنْ عمروٌ خارج، ولطلبهما الفعل وجب في «أنّ» الواقعة بعد «لو» أن يكون خبرها فعلاً نحو: لو أنّ زيداً جاءني لأكرمته...» وانظر شرح المفصل ٩/٩ - ١١.

(٨) المعترض على ابن مالك في عَدِّ جمل الاعتراض على ما ذهب إليه الزمخشري سبعاً.

(٩) في م/٤ «مرتبط».

(١٠) «إمّا» غير مثبت في م/٢ و٣.

ولو[١] ثَبَتَ أنّ أهل القرى آمنوا واتّقوا، أو اسمية إن قَدَّر: ولو[٢] إيمانُهم[٣] وتقواهم ثابتان، ويَعُدّ «ولكن كذّبوا» جملة، و«فأخذناهم بما كانوا يكسبون» كُلّه جملة، وهذا هو التحقيق[٤]، ولا ينافي ذلك ما قدَّمناه في تفسير الجملة؛ لأنّ الكلام هنا ليس في مطلق الجملة، بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض، وتلك لا تكون[٥] إلا كلاماً تامّاً. والله تعالى أعلم[٦].

* * *

(١) وذلك على مذهب الزمخشري.

(٢) وذلك على مذهب سيبويه.

(٣) كذا جاء في المخطوطات ما عدا ٢/١، ومثله عند مبارك والشيخ محمد والنص: «ولو أن إيمانهم».

(٤) أي عدم عَدّ جملة «وهم لا يعشرون» جملة مستقلة، وعَدّ جمل الاعتراض ثلاثاً، وتعقبه الدماميني بأن هذا لا تحقيق فيه.
وانظر تفصيل هذا التعقيب في حاشية الشمني ١١٧/٢، وحاشية الأمير ٤٣/٢.

(٥) قال الشمني: «أقول: لا نُسَلّم أن جملة الاعتراض لا تكون إلا كلاماً تاماً فسيأتي في الجملة الاعتراضية: أن: «وإن شطت نواها» من قوله: «لعلّي وإن شطت نواها أزورها» جملة معترضة» الحاشية ١١٧/٢.

(٦) قوله: «والله تعالى أعلم» زيادة من م/١.

انقسامُ الجملةِ إلى اسميّة وفعليّة وظرفيّة

- **الاسميّة**[١]: هي التي صدرها الاسم كـ «زيدٌ قائمٌ»، و«هيهاتَ[٢] العقيقُ»، و«قائمٌ الزيدان»، عند من جَوَّزه[٣] وهم[٤] الأخفش والكوفيون.

- **والفعليّة**[٥]: التي صدرها فعل كـ «قام زيد»، و«ضُرِب اللصُّ»، و«كان زيد قائماً»، و«ظننته قائماً»، و«يقوم زيد»، و«قُمْ».

- **والظرفيّة**[٦]: المُصَدَّرةُ بظرفٍ أو مجرورٍ نحو: «أعِنْدَكَ زيدٌ»، و«أفي الدار

---

(١) كذا في المخطوطات «الاسمية».
وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «فالاسمية»، ومثلهما في حاشية الأمير ٤٣/٢، وحاشية الدسوقي ٣٥/٢.

(٢) صدرها هنا اسم فعل. وقد ذكر الرضي أن بعضهم ذهب إلى أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها مبتدأ.
وهناك من يذهب إلى أن أسماء الأفعال مفعول مطلق، وعلى هذا تكون الجملة فعليّة، بل ذهب الكوفيون إلى أنها أفعال لدلالتها على الحدث والزمان، وهي عند الكوفيين أسماء، وذهب ابن صابر إلى أنها قسم زائدٌ على أقسام الكلام سماه الخالفة.
انظر الهمع ١٢١/٥، وشرح الكافية ٦٧/٢، والشمني ١١٦/٢.

(٣) أي جَوَّز عمل الوصف وهو «قائم» فيما بعده من غير أن يكون مسبوقاً بنفي أو استفهام، وشرط البصريون اعتماده على واحد منهما. وانظر الهمع ٨١/٥.

(٤) كذا جاء في م/٤ و٥ «وهم»، وفي بقية المخطوطات والمطبوع: وهو.

(٥) في طبعة مبارك والشيخ محمد «والفعلية هي التي»، ومثلهما متن الأمير والدسوقي، والضمير «هي» غير مثبت في المخطوطات التي بين يديّ.

(٦) في م/١ و/٢ «هي المصدرة»، والضمير غير مثبت في بقية المخطوطات، وقد أثبت في طبعة الشيخ محمد ومبارك.

زيدٌ»، إذا قدَّرتَ «زيداً» فاعلًا بالظرف والجارّ والمجرور، لا بالاستقرار[١] المحذوف، ولا مبتدأً مُخبَراً عنه بهما، ومثَّل الزمخشريّ لذلك[٢] بـ «في الدار» من قولك: «زيدٌ في الدار»، وهو مبنيّ على أنّ الاستقرار المقدَّر فعلٌ[٣] لا اسم، وعلى أنه حُذِف وحدَه، وانتقل الضميرُ إلى الظرف بعد أَنْ عَمِلَ فيه.

وزاد الزمخشريّ وغيرُه الجملَ[٤] الشرطيةَ، والصوابُ أنها من قبيل الفعلية لما سيأتي.

* * *

---

(١) أي: بالفعل استقرّ: نحو زيد عندك، أي: استقرّ أو مُسْتَقِرٌّ عندك. فتكون: «استقر عندك» جملة فعلية على التقدير الأول، واسمية على التقدير الثاني.

(٢) أي: للجملة الظرفية.

(٣) أي: على تقدير: زيد استقر في الدار، ثم حذف الفعل، ولم يحذف الفاعل، بل انتقل إلى الظرف، فعمل فيه هذا الظرف؛ لأنه صار نائباً عن فعله العامل فيه. وتعقبه الدماميني بأن عمل الظرف في الضمير إنما هو عند انتقاله إليه لا قبل ذلك. انظر الشمني ١١٧/٢.

(٤) كذا في المخطوطات «الجمل...»، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «الجملة الشرطية»، ومثلهما متن الأمير والدسوقي.

وعنى بالجمل الشرطية الجمل الواقعة موقع فعل الشرط.

تنبيـــه

مرادُنا بصَدْر[١] الجملة[٢] المُسْنَدُ أو المُسْنَدُ إليه، فلا عبرة بما تقدَّم عليهما من الحروف، فالجملةُ من نحو: «أقائمٌ الزيدان، وأزيدٌ أخوك، ولعل أباك منطلقٌ، وما زيدٌ قائماً» اسميّة[٣]، ومن نحو «أقام زيدٌ؟ وإِنْ قام زيدٌ، وقد قام زيدٌ، وهَلّا قمتَ» فعليّة[٤].

والمعتَبَرُ أيضًا ما هو صَدْرٌ في الأصل، فالجملة من نحو[٥]: «كيف جاء زيد»، ومن نحو: ﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾[٦]، ومن نحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[٧]، و[٨]﴿خَـٰشِعًا[٩] أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ فعليّة؛ لأن هذه الأسماء في نية التأخير.

---

(١) وهو قوله: الاسمية هي التي صدرها اسم، والفعلية... إلخ.

(٢) في م/١ «الجمل».

(٣) هي اسمية، وإن تقدمها استفهام، أو حرف ناسخ، أو ما الحجازية.

(٤) هي جمل فعلية وإن تقدّمها استفهام، أو نفي، أو حرف تحقيق، أو حرف تحضيض على ما مَثّل.

(٥) الجملة فعلية لأن «كيف» مقدَّم من تأخير، فهو استفهام له صدر الكلام، غير أنه في محل نصب على الحال على تقدير تأخيره.

(٦) أول الآية: ﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ ...﴾ سورة غافر ٤٠/٨١.
وأيّ في محل نصب مفعول به للفعل «تنكرون»، فهو مقدَّم من تأخير.

(٧) الآية: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ۖ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَـٰتِ وَأَيَّدْنَـٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٨٧.

(٨) الآية: ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ سورة القمر ٥٤/٧.

(٩) في طبعة مبارك والشيخ محمد ومتن الأمير «خُشّعاً».
وفي م/١ و٢ و٣ و٥ «خاشعاً»، ومثله في متن الدسوقي، وفي م/٤ خاشعة.

=

وكذا[١] الجملةُ في نحو: «يا عبدَالله»، ونحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[٢]، ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا﴾[٣]، ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾[٤][٥]؛ لأن صدورها[٦] في الأصل أفعالٌ، والتقدير: أدعو زيداً[٧]، وإن استجارك أحدٌ، وخَلَقَ الأنعامَ، وأقسم بالليل[٨].

= أما خُشّعاً: فهي قراءة حفص عن عاصم وابن كثير ونافع وابن عامر وأبي جعفر وغيرهم من القراء.
وأما خاشعاً: فهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف وأُبَيّ واليزيدي والحسن والأعمش وابن عباس ومجاهد وابن جبير والجحدري.
وأما خاشعة: فهي قراءة أُبَيّ وابن مسعود قالوا: هي على تقدير تخشع.
انظر مراجع هذه القراءات في كتابي «معجم القراءات».

(١) أي وكذا تكون الجملة فعلية فيما يذكره، لأنها على نية التقدير.

(٢) الآية: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾ سورة التوبة ٩/٦.
والجملة هنا فعلية لأن «إن» الشرطية لا تدخل على اسم.
وذكر المصنّف في «الباب الخامس» في النوع السابع أن هناك من يذهب إلى أن الاسم المرفوع هنا مبتدأ وليس فاعلاً. ويأتي بيانه، إذ تكون على هذا التوجيه اسمية. ولم يشر إليه المصنف هنا.
كما ذكر الآية مرة ثالثة في مسائل الحذف دليلاً على حذف الفعل وحده أو معموليه.

(٣) تتمة الآية: ﴿... لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ النحل ١٦/٥.

(٤) سورة الليل ٩٢/١.

(٥) في طبعة الشيخ محمد ومتن الدسوقي «فعلية»، أثبت هذا اللفظ بعد الآية، وهو غير مثبت في المخطوطات، وفي م/١ أثبت على هامش النسخة.

(٦) في م/٣ «صدرها».

(٧) كذا مع أن المثال الذي ذكره من قبل: يا عبدالله، وذكر الأمير في ٢/٤٣ أنه سبق قلم، وحقه: أدعو عبدالله، ومثله في حاشية الشمني ٢/١١٧.

(٨) كذا جاء في المخطوطات «بالليل» هرباً من جمع الفعل مع واو القسم، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد ومتن الدسوقي والأمير «أقسم والليل» وقال الدسوقي في ٢/٣٦ «في نسخة بالليل، والمناسب الموجود هنا لأنّ نسخة الباء حَلُّ معنًى فقط».

باب[(١)] ما يجب على المسؤول في المسؤول[(٢)] عنه أنَّ يُفَصِّل فيه؛ لاحتماله الاسميةَ[(٣)] والفعليةَ؛ لاختلاف التقدير[(٤)]، أو لاختلاف النحويين.

ولذلك[(٥)] أمثلة:

أحدها: صَدْرُ الكلام من نحو: «إذا قام زيدٌ فأنا أكرِمُهُ»، وهذا مبنيّ على الخلاف السابق في عامل[(٦)] «إذا»، فإن قلنا جوابُها[(٧)] فصَدْرُ الكلام جملةٌ اسمية، و«إذا» مُقَدَّمةٌ من تأخير، وما بعد «إذا»[(٨)] مُتمِّمٌ لها؛ لأنه مضاف إليه، ونظيرُ ذلك قولُك[(٩)]: «يومَ[(١٠)] يسافر زيدٌ أنا مسافر»،

---

(١) لفظ «باب» مثبت في م/٣ و٤، وغير مثبت في بقية المخطوطات، وأشار إلى هذا الدسوقي. انظر ٣٦/٢.

(٢) قوله «في المسؤول» مثبت في م/٣، وغير مثبت في بقية المخطوطات.
وهذه الزيادة مثبتة في متن حاشيتي الأمير والدسوقي، وعنهما نقل مبارك.

(٣) في م/٢ و٣ و٤ «للاسمية».

(٤) في م/٢ «التقديرين».

(٥) أي لذلك المسؤول عنه المحتمل لتوجيهات مختلفة أمثلة، وهي ما سيذكره بعدُ.

(٦) ذكر في «إذا» مما تقدّم أن في ناصبها مذهبين: أحدهما أنه شرطها، وهو قول المحققين، والثاني: أنه ما في جوابها من فعل أو شبهه، وهو قول الأكثر.

(٧) ويكون المعنى: أنا أكرم زيداً وقت مجيئه، ويكون مقام «إذا» بعد العامل وهو الجواب.

(٨) وهو جملة الشرط «قام زيد».

(٩) في م/٣ «قولهم».
وقوله: نظير ذلك أي في الإضافة بعد الظرف.

(١٠) والتقدير في الجملة: أنا مسافرٌ يومَ يسافر زيد، فالظرف مقدَّم من تأخير، والعامل فيه «مسافر» وجملة: يسافر زيد، مضاف إليها الظرف، فهي في محل جرّ.

وعكسه[١] قوله[٢]:

فبينا نحن نرقُبُه أتانا [مُعَلِّقَ وفضةٍ وزنادِ راعِ]

إذا قدَّرتَ ألف «بينا» زائدة، و«بين» مضافة للجملة الاسمية، فإنّ صدر الكلام جملةٌ فعليةٌ، والظرفُ مضافٌ إلى جملة اسمية.

وإنْ قلنا: العاملُ في «إذا»[٣] فعلُ الشرط[٤]، و«إذا» غيرُ مضافةٍ فَصَدْرُ الكلام جملةٌ فعليةٌ[٥] قُدِّم ظرفُها، كما في قولك[٦]: «متى تقُمْ فأنا أقومُ».

---

(١) عكسه: أي عكس ما تقدّم، وذلك من إضافة الظرف إلى الجملة الاسمية، ومجمل الكلام جملة فعلية.

(٢) نسب هذا البيت إلى رجل من قيس عيلان، وإلى نُصيب، وروايته في سر الصناعة: بينا، فبينا، كذا بالروايتين. وعند سيبويه: نطلبه.
والوفضة: الكنانة، وهو هنا شيء كالخريطة والجعبة تكون مع الفقراء والرِّعاة يضعون فيه زادهم.
وزنادَ راع: نصب بفعل مضمر أو عطف على محل وفضةٍ، وتقدير نوع الجملة هنا يتوقف على تقدير حكم الألف في «بينا»، فإن جعلت الألف زائدة، وهي ألف الإشباع، فإن «بين» مضاف إلى الجملة الاسمية بعدها، وتكون ظرفاً لـ «أتى»، والجملة فعلية: أتانا بين نحن نرقبه.
وإن قدّرت الألف للكفِّ عن الإضافة فالجملة اسمية: نحن نرقبه إذ أتانا.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٧٢/٦، والكتاب ٨٧/١، وشرح السيوطي/٧٩٨، وشرح المفصل ٩٩/٤، ١١/٦، وسر صناعة الإعراب/٢٣، ٧١٩، والهمع ٢٠١/٣، والمحتسب ٧٨/٢، وشعر نصيب/١٠٤، وانظر رواية الفراء في معاني القرآن ٤٣٦/١، وشرح القصائد السبع للأنباري/٩٧.

(٣) وذلك في الجملة التي افتتح بها حديثه: إذا قام زيد فأنا أكرمه.

(٤) وهو الفعل «قام» ولا إضافة عندئذٍ.

(٥) ويكون التقدير: إذا قام زيد في الزمن المستقبل فأنا أكرمه، وإذا مقدَّمة من تأخير، وأشرت إلى ظرفيتها بقولي: الزمن المستقبل، وكررتها مع الفعل قام لأن الجملة لا تصح إلا بهذا الربط.

(٦) متى اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية، والعامل فيه الفعل «تَقُمْ».

الثاني[١]: نحو: «أفي الدار زيدٌ»، و«أعندك عمروٌ»، فإنّا إنْ قَدَّرنا المرفوعَ[٢] مبتدأً[٣] أو مرفوعاً[٤] بمبتدأ محذوف تقديره كائن أو مستقرٌ فالجملة اسميّة ذاتُ خبرٍ في الأولى[٥]، وذاتُ فاعل[٦] مُغْنٍ عن الخبر في الثانية، وإن قدَّرناه[٧] فاعلًا بـ «آستقرّ» ففعليّةٌ، أو بالظرف[٨] فظرفيّة.

الثالث: نحو «يومان» في نحو «ما رأيتُه مُذْ يومان»، فإنّ تقديره[٩] عند الأخفش والزّجّاج[١٠]: بيني وبين لقائه يومان، وعند[١١] أبي بكر وأبي عليّ: أَمَدُ انتفاءِ

---

(١) مما يحتاج إلى بيان وتفصيل عند السؤال عنه.

(٢) وهما: زيد وعمرو في المثالين.

(٣) وخبره متعلق الظرف في الجملتين، وصورتهما: زيد كائن في الدار، وعمرو مستقر عندك.

(٤) على تقدير: أمستقر في الدار زيدٌ، أكائن عمروٌ عندك. فالمحذوف هو المبتدأ، والاسم المرفوع فاعل لهذا المحذوف، وهو مُغْنٍ عن الخبر.

(٥) في م/٣ «في الأول».
وعنى بالأول أو الأولى تقدير زيد وعمرو مبتدأين، والخبر محذوف يتعلّق به شبه الجملة، والجملة على هذا اسمية.

(٦) على تقدير حذف المبتدأ: كائن أو مستقر، والاسم المتبقي مرفوع به فاعل. والجملة اسمية.

(٧) أي الاسم المرفوع: أفي الدار استقرّ زيدٌ، فالمرفوع فاعل، وتكون الجملة فعلية.

(٨) أي إذا حذفنا الفعل «استقر» وأبقينا فاعله فإن العمل في هذا المرفوع ينتقل إلى الظرف. وقد ذكر هذا المصنف قبل قليل، وتكون الجملة ظرفية، والفاعل مرفوع به بعد حذف العامل.

(٩) في م/٢ «تفسيره».

(١٠) وذكر الزجاجي معهما في حديثه من قبل عن «مذ ومنذ».
وعلى تقديرهم يقعُ مُذْ ومُنْذُ ظرفين مُخْبَراً بهما عما بعدهما، وعَلَّق المصنّف من قبل على تقديرهم هذا: «ولا خفاء بما فيه من التعسّف».

(١١) أي أبو بكر بن السراج، وذكر معهما المبرّد، فهم يرون «مُذْ ومُنْذُ» مبتدأين، وما بعدهما خبر قال: «ومعناهما الأَمَدُ إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً، وأَوّلُ المدة إن كان ماضياً».

الرؤيةِ يومان، وعليهما[١] فالجملةُ اسميةٌ لا محلَّ لها. ومُذْ[٢] خبرٌ على الأول[٣]، ومبتدأ[٤] على الثاني.

وقال الكسائي وجماعة[٥] المعنى مُذْ[٦] كان يومان: فمذ[٦]: ظرف لما قبلها، وما بعدها جملة فعلية فعلُها ماضٍ حُذِف فعلُها[٧]، وهي في مَحَلِّ خفض.

وقال آخرون[٨]: المعنى: الزمنُ الذي هو يومان.

ومنذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية، واقعةً[٩] على الزمن، وما بعدها[١٠] جملة اسميةٌ حُذِف مبتدؤها[١١]، ولا مَحَلَّ[١٢] لها لأنها صِلة.

الرابع[١٣]: «ماذا صَنَعْتَ» فإنه يحتمل معنيين: **أحدهما**[١٤]: ما الذي صنعتَه؟

---

(١) أي على رأي الفريقين اللذين ذكرهما.

(٢) كذا في م/١ و٤ وفي بقية المخطوطات والمطبوع «منذ».

(٣) وهو رأي الأخفش ومن قال بقوله.

(٤) رأي ابن السراج والمبرّد، ومن ذهب مذهبهما.

(٥) ذكر هذا من قبل رأياً لأكثر الكوفيين، واختاره السهيلي وابن مالك.

(٦) كذا في م/١ و٣ و٤ «وفي بقية المخطوطات والمطبوع «فمنذ».

(٧) وبقي فاعلها وهو «يومان».

(٨) هذا رأي لبعض الكوفيين ذكره المصنف من قبل قال: «... خبر لمحذوف أي: ما رأيته من الزمن الذي هو يومان، بناءً على أن «منذ» مركبة من كلمتين: مِن، وذو الطائية».

(٩) فهي صفة له.

(١٠) قولهم: هو يومان.

(١١) وهو الضمير «هو».

(١٢) لا محل للجملة لأنها صلة الموصول «الذي».

(١٣) قلتُ: عقد المصنف في باب «ما» من قبل فصلاً لـ «ماذا»، وفيه زيادة ليست مثبتة هنا، فارجع إليه.

(١٤) وعلى هذا التقدير تكون «ما» اسم استفهام، و«ذا» موصولة.

فالجملةُ اسمية قُدِّم خبرها عند الأخفش[١]، ومبتدؤها[٢] عند سيبويه. **والثاني**[٣]: أيَّ شيءٍ صنعتَ؟، فهي فعليةٌ قُدِّم مفعولُها.

فإن قلت: «ماذا صنعتَه» فعلى التقدير الأول[٤] الجملةُ بحالها[٥]، وعلى الثاني[٦]: تحتمل الاسميةَ بأن تقدِّر «ماذا» مبتدأً، و[«صنعتَه»[٧] الخبر]، والفعلية بأن تقدِّره[٨] مفعولًا لفعل محذوف[٩] على شريطة التفسير، ويكون تقديرُه[١٠] بعد «ماذا»؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام[١١].

الخامس: نحو: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾[١٢]، فالأرجحُ[١٣] تقديرُ «بَشَرٌ» فاعلًا

---

(١) والتقدير عنده: الذي صنعته ما هو؟ فقدّم «ما» وهو الخبر، وأُخِّر الذي وهو المبتدأ؛ وذلك عند التركيب: ماذا.

(٢) يذهب سيبويه إلى أن «ما» مبتدأ، والذي خبره، وصنعته جملة الصلة. ورَجّح المصنف من قبل هذا الوجه، فهو أرجح الوجهين عنده، ودليله على ذلك إبدال المرفوع من «ما» وافتقار «ذا» للصلة بعده.

(٣) ماذا: على هذا التقدير كلها استفهام.

(٤) وهو تقدير ماذا: ما الذي، وما: خبر مقدّم أو مبتدأ مؤخر على ما ذكرته من قبل.

(٥) قوله بحالها: أي جملة اسمية.

(٦) أي أن «ما» مركبة مع «ذا» وهما معاً اسم استفهام.

(٧) قوله: [صنعته الخبر] غير مثبت عندي في المخطوطات، وأثبته من حاشية الأمير؛ ففيه زيادة بيان، وهو مثبت في متن الدسوقي والمطبوع.

(٨) أي: ماذا.

(٩) أي: صنعت.

(١٠) أي: تقدير الفعل، وصورة هذا التقدير: ماذا صنعت صنعته.

(١١) كذا في م/٤ و٥ وفي بقية المخطوطات والمطبوع: له الصدر.

(١٢) الآية: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُۥ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا فَكَفَرُواْ وَتَوَلَّواْ ۚ وَّٱسْتَغْنَى ٱللَّهُ ۚ وَٱللَّهُ غَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾ سورة التغابن ٦/٦٤.

(١٣) جعله الأرجح لأن الأصل في الاستفهام أن يدخل على الأفعال. دسوقي ٢/٣٧ - ٣٨.

بـ«يهدي»[١] محذوفاً، والجملة[٢] فعلية، ويجوز تقديره[٣] مبتدأً، وتقدير الاسمية في: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾[٤] أرجح منه في ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ لمعادلتها للاسمية[٥]، وهي ﴿أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾.

وتقديرُ الفعلية في قوله[٦]:

فقمتُ للطَّيف مُرْتاعاً وأَرّقني   فقلتُ: أَهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلْمُ

أكثرُ[٧] رجحاناً من تقديرها في ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ لمعادلتها الفعلية.

السادس: نحو: «قاما أخواك»، فإن الألف إن قُدِّرتْ حرفَ تثنيةٍ[٨]، كما أنّ

---

(١) كذا جاء في المخطوطات ومتن حاشية الدسوقي.
وفي طبعة مبارك والشيخ محمد وحاشية الأمير: ليهدي.

(٢) في م/٤ «فالجملة».

(٣) أي: تقدير «بشرٌ»، ويكون خبره: يهدوننا، جملة فعلية، وجملة «أبشر يهدوننا» جملة اسمية على هذا التقدير.

(٤) الآيات: ﴿نَحْنُ خَلَقْنَٰكُمْ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ * أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ * ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ الواقعة ٥٦/٥٧ - ٥٩.
أنتم: مبتدأ، والخبر: الجملة الفعلية: تخلقونه، والجملة اسمية، وهو الأرجح عند المصنف. وهذا لا يحول دون تقدير الفعلية: أتخلقونه أنتم تخلقونه.

(٥) في م/٤ «الاسمية».

(٦) جاء البيت تاماً في م/٢، وأثبت عجزه في بقية المخطوطات والمطبوع وتقدَّم في «أم» برواية: فأرّقني.
والبيت للمرار الحنظلي العدوي، وتقدَّم تخريجه.

(٧) تقدير الفعلية في البيت كان أرجح مما في الآية «أبشر يهدوننا»؛ لأن «أَهْيَ سَرَتْ» معادَلَةٌ بجملة فعلية: أم عادني حلم، ولأنه من جهة ثانية الأصل تقدير الفعلية في: أهي سرت.

(٨) وعلى هذا التقدير يكون «أخواك» الفاعل، وتكون الجملة فعليّة.

التاء حرفُ تأنيثٍ في «قامت هند»، أو ٱسماً[١] و«أخواك» بَدَلٌ منها فالجملة فعلية، وإن قُدِّرت[٢] اسماً وما بعدها[٣] مبتدأٌ فالجملة اسمية قُدِّم خبرها.

السابع: نحو: «نِعْمَ الرجلُ زيدٌ» فإن قُدِّر[٤] «نِعْمَ الرجلُ» خبراً عن «زيد»[٥] فاسميّةٌ، كما في «زيد نِعْمَ الرجلُ»، وإن قُدِّر[٦] «زيد» خبراً للمبتدأ[٧] المحذوف فجملتان[٨]: فعلية واسمية.

الثامن: جملة البَسْمَلة[٩]، فإن قُدّر[١٠]: ابتدائي بٱسم الله، فٱسميّة[١١]، وهو

---

(١) أي: قدرت الألف في «قاما» اسماً فاعلاً على جعل «أخواك» مرفوعاً على البدلية من الفاعل وهو الألف.

(٢) أي: الألف، إن قدرت اسماً فاعلاً...

(٣) وهو «أخواك» مبتدأ، والجملة «قاما» قبله خبر عنه على تقدير: أخواك قاما.

(٤) في م/٣ «قُدّرت».

(٥) زيد: مبتدأ مؤخّر، والجملة «نعم الرجل» خبر عنه. وهذا أحد الأوجه في إعراب المخصوص بمدح أو ذمّ.

(٦) في م/٣ «وإن قدَّرت زيداً خبراً...».

(٧) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع: لمبتدأ محذوف.
والتقدير: نِعْمَ الرجلُ هو زيد.

(٨) الفعلية: نِعْمَ الرجلُ، والاسميّة: هو زيد، وهي جملة بيان وتفسير للجملة الفعلية.
وترك المصنف وجهاً آخر في إعراب المخصوص وهو أن يكون زيد: مبتدأً، وخبره محذوف.
وعلى هذا التقدير أيضاً يكون جملتان: فعلية واسمية، ولم يذكر المصنف هذا الوجه.
وإن قَدّرت «زيد» بدلاً من «الرجل» - وهو وجه ضعيف - فعندنا جملة واحدة وهي فعلية.
وانظر هذا الوجه في حاشية الصبان ٣٤/٣، والارتشاف/٢٠٥٤ - ٤٠٥٥، والهمع ٤١/٥.
وكأن المصنف لما استضعف هذا الوجه لم يذكره في تخريج هذه الجملة.

(٩) وهي قولك في ابتداء كل عمل: بسم الله الرحمن الرحيم.

(١٠) أي الركن الأول المحذوف من هذه الجملة.

(١١) في المخطوطات «اسمية».

قول البصريين، أو[١] أَبدأُ بآسم الله، ففعليّة[٢]، وهو قولُ الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير[٣] والأعاريب، ولم يذكر الزمخشريّ غيره[٤]، إلا أنه يقدّر الفعلَ مؤخراً[٥] ومناسباً لما جُعِلت التسمية[٦] مَبْدَأً[٧] له، فيقدر: بآسم الله أقرأُ[٨]، أو بآسم الله[٩] أَحُلُّ، بآسم الله أَرْتَحِلُ، ويؤيِّده[١٠] الحديثُ[١١]: «**بآسمكَ رَبّي وضعتُ جَنْبِي**».

---

(١) أي: إن قدّر المحذوف وهو متعلق شبه الجملة فعلاً: أبدأ...

(٢) أي: فالجملة فعلية.

(٣) انظر البحر ١٦/١، والدر المصون ٥٥/١، والتبيان للعكبري ٣/١، ومشكل إعراب القرآن ٦/١.

(٤) أي لم يذكر الزمخشري غير تقدير الكوفيين، وهو تعلّق الجار والمجرور بفعل تابعاً في ذلك أهل الكوفة.

وفي الكشاف ٢٢/١ - ٢٣: «فإن قلت: بم تعلقت الباء؟ قلت: بمحذوف تقديره: بسم الله أقرأ أو أتلو... ونظيره في حذف متعلّق الجار قوله عز وجل: ﴿فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ﴾ النمل/١٢» أي: اذهب في تسع آيات...».

(٥) قال أبو حيان في البحر ١٦/١ «... والتقديم على العامل يوجب عنده الاختصاص وليس كما زعم...».

(٦) كذا في المخطوطات «التسمية»، ومثله في البحر ١٦/١، والكشاف ٢٢/١، وفي المطبوع «البسملة».

(٧) كذا في المخطوطات «مَبْدأً له» وفي المطبوع: «مُبْتَدأ له».

(٨) عند الزمخشري: «باسم الله أقرأ أو أتلو؛ لأن الذي يتلو التسمية مقروء».

(٩) النص عند الزمخشري «... كما أن المسافر إذا حَلّ أو ارتحل فقال: بآسم الله والبركات كان المعنى: باسم الله أَحُلّ وباسم الله أرتحل...».

(١٠) أي يؤيد تقدير الزمخشري للمتعلّق متأخّراً نصُ الحديث.

(١١) انظر صحيح مشسلم ٣٧/١٧ «ما يقول عند النوم وأخذ المجضع»: والنص فيه: «... ولْيَقُلْ: سبحانك اللهم ربي، بك وضعت جنبي، وبك أرفعه...» كذا جاءت الرواية فيه.

وانظر فتح الباري ١٠٨/١٢١ «... ثم يقول: باسمك ربي وضعت جنبي، وبك أرفعه...».

التاسع: قولهم[١]: «ما جاءت حاجتُكَ»، فإنه يُرْوَى برفع «حاجتك»، فالجملة فعلية، وبنصبها فالجملة اسمية؛ وذلك لأنّ «جاء» بمعنى «صار»[٢]، فعلى الأول[٣] «ما» خبرها، و«حاجتُك» اسمُها، وعلى الثاني[٤] «ما» مبتدأ، واسمها ضمير[٥] «ما»، وأُنِّث[٦] حملًا على معنى[٧] «ما»، و«حاجتك» خبرها[٨].

---

(١) أول من قال هذا الخوارج، فقد خاطبوا به ابن عباس حين أرسله إليهم علي رضي الله عنه يدعوهم إلى الحق. وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٤١٧/١ وهو عنده كلام جرى مجرى المثل، والنص في شرح المفصل ٩٠/٧، والهمع ٧٠/٢، والمساعد على شرح التسهيل ٢٥٩/١، وحاشية الشمني ١١٨/٢، وذكره أبو حيان في الارتشاف/١١٦٥ وذكر أنه مَثَلٌ.
وذكر الروايتين فيه سيبويه في الكتاب ٢٤/١، ولم يعلِّق هارون رحمه الله عليه في طبعته بشيء. انظر فيه ٥٠/١.
وتعقّعب الدماميني المصنف في أنّ عدَّ هذا القول مما ينبغي فيه التفصيل مشكل؛ لأنه ليس مع الرفع إلا الفعلية، وليس مع النصب إلا الاسمية، والإعراب ظاهر لا لُبس فيه ولا احتمال. وللشمني تعقيب على الدماميني ليس بذاك!
وذكر هذا القول المصنّف مرة أخرى في أول الباب الرابع في حديثه عن المبتدأ والخبر.

(٢) ذكر هذا الأندلسي وابن الحاجب عن بعضهم، وذهب الأندلسي إلى أنه لا يتجاوز هذا التقدير فيه موضعين: هذا أحدهما، والثاني: «قعد» في قولهم: شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة، وطرد ذلك بعضهم. انظر الشمني ١١٨/٢.
وانظر شرح المفصل ٩١/٧، وعند ابن عقيل: نَدَر الإلحاقُ بصار في مثل هذا، المساعد ٢٥٩/١.

(٣) وهو رفع «حاجتك»، والتقدير: صارت حاجتُك أيَّ حاجةٍ، وقدّمت «ما» لأنها استفهامية ولها صدر الكلام.

(٤) وهو نَصْب «حاجتك».

(٥) أي يعود إلى «ما».

(٦) أي: وأنّث الفعل «جاءت».

(٧) قال ابن يعيش: «لأن «ما» هو الحاجة في المعنى، والتقدير: أيَّةُ حاجةٍ صارت حاجتَك» وحاجتك: منصوبة لأنها الخبر...» ٩١/٧، وانظر الكتاب ٢٤/١.

(٨) وجملة «جاءت حاجتُك» خبر «ما».
وفي الكتاب ٢٤/١ «وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول: ما جاءت حاجتُك. فيَرْفَع».

ونظير «ما» هذه «ما»[١] في قولك: «ما أنتَ وموسى؟»، فإنها أيضًا تحتمل[٢] الرفع والنصب، إلا أنّ الرفعَ على الابتدائيةِ[٣] أو الخبريةِ[٤]، على خلافِ[٥] سيبويه والأخفش، وذلك[٦] إذا قَدّرتَ «موسى» عطفًا على «أنت»، والنصبَ[٧] على الخبرية أو المفعولية[٨]، وذلك إذا قدَّرته[٩] مفعولًا معه؛ إذ لا بُدَّ من تقدير فعلٍ حينئذٍ، أي: ما تكون، أو ما تَصْنَعُ.

ونظيرُ «ما» هذه في[١٠] الوجهين[١١] على اختلاف التقديرين «كيف» في نحو: «كيف أنتَ وموسى»، إلا أنها لا تكون مبتدأ[١٢] ولا مفعولاً به، فليس للرفع إلا

---

(١) «ما» ليس مثبتاً في م/٣.

(٢) أي: ما.

(٣) ويكون الضمير «أنت» خبراً عن «ما».

(٤) أي ويكون الضمير «أنت» مبتدأً مؤخَّراً.

(٥) في م/٣ «على خلاف بين سيبويه والأخفش» ومثله في حاشية الأمير وطبعة مبارك والشيخ محمد. وفي بقية المخطوطات: على خلاف سيبويه والأخفش، ومثله نص الدسوقي. والخلاف بينهما أن الأخفش يرى أن «ما» خبرٌ مقدَّمٌ، وسيبويه يرى أنها مبتدأ.

(٦) أي الرفع على هذين التقديرين في الرفع إذا كان «موسى» معطوفاً على الضمير «أنت».

(٧) أي وتكون «ما» نصباً على الخبرية للفعل المقدَّر، وهو «تكون»، أو الحالية إذا قدّرت الفعل «تصنع».

(٨) النص في متن الشمني «أو الحالية» ١١٨/٢.

(٩) أي: إذا قَدّرت «موسى»، ويكون الإعراب عندئذٍ: ما: خبر مقدّم لـ«تكون»، أو مفعول مقدَّم لـ«تصنع»، وأنت: فاعل، أو اسم «يكون»، وموسى: مفعول معه. انظر حاشية الدسوقي ٣٨/٢.

(١٠) وضع الشيخ محمد كلمة «هذين» بين معقوفين، وهي مثبتة في متن حاشية الأمير، وليست في المخطوطات، وتبعه على ذلك مبارك.

(١١) أي: الرفع والنصب.

(١٢) لأن «كيف» معناها على أيّ حالة، فلا وجه لمجيئها مبتدأً أو مفعولاً به.

توجيه واحد[١]، وأما النصبُ فيجوز كونُه[٢] على الخبرية أو الحالية[٣].

العاشر: الجملة المعطوفة من نحو: «قعد عمرٌو وزيدٌ قام»، والأرجحُ[٤] الفعلية[٥] للتناسب؛ وذلك لازم عند من يوجب توافُقَ[٦] الجملتين المتعاطفتين.

ومما يترجَّح[٧] فيه الفعليةُ[٨] نحو: «موسى أكرِمْه»، ونحو: «زيدٌ لِيَقُمْ، وعمرٌو لا يذهبْ» بالجزم[٩]؛ لأن وقوع الجملة الطلبية خبراً[١٠] قليل، وأمّا

---

(١) وهذا التوجيه هو الخبرية: فأنت: مبتدأ مؤخر، وكيف: خبر مقدَّم، وموسى: معطوف على «أنت».

(٢) تقدير النصب على الخبرية بتقدير «تكون»، ويكون «أنت» اسماً للفعل الناسخ المقدَّر، وقد برز الضمير بعد حذف الفعل، وكيف: في محل نصب خبر مقدَّم، والتقدير: كيف تكون وموسى، فلما حذف الفعل «تكون» برز الضمير المستتر. وعند البصريين لا يجوز العطف على الضمير المستتر إلا بعد التأكيد بالضمير البارز.

(٣) والتقدير في الحالية إنما يقع إذا قدّرت فعلاً غير ناسخ مثل: تُوْجَدُ.

(٤) في طبعة الشيخ محمد «فالأرجح»، ومثله متن حاشية الدسوقي، وحاشية الأمير، وتبعها مبارك. وفي المخطوطات «والأرجح» بالواو.

(٥) وعلى هذه الأرجحية يكون «زيد» فاعلاً بفعل محذوف يفسّره الفعل «قام» بعده، ويكون التقدير: قعد عمرو وقام زيد قام.

(٦) قال السيوطي: «ويجوز عطف الجملة الاسمية على الفعلية، وبالعكس، نحو: قام زيد، وعمرو أكرمته، ومنعه ابن جني مطلقاً». الهمع ٥/٢٧٢.
وفي شرح المفصل ٨/٨٩ ما يفيد بأنه رأي أبي علي الفارسي، وضعّف رأيهما ابن يعيش.

(٧) في م/١ «تترجح».

(٨) ذكر الدسوقي أن هذا الوجه خارج عن العطف، وكان الأولى أن يجعله وجهاً آخر لأنه محتمل للوجهين. انظر الحاشية ٢/٣٨.

(٩) قوله «بالجزم» أي: في الفعلين: ليقمْ، لا يذهبْ.

(١٠) الظاهر أن الجملة الطلبية هنا خبر عن موسى، وزيد وعمر، ولكن هذا النوع من الجمل يجيء خبراً على قلّة، وهنا يُقَدَّرُ فعلٌ قبل موسى، ويكون «موسى» مفعولاً له وما بعده تفسير، ويكون زيد وعمر فاعلين لفِعْلَيْن مقدّرين، وما بعدهما تفسير.

نحو: «زيدٌ قام» فالجملةُ اسميةٌ لا غير؛ لعدم ما يطلبُ الفعلَ، هذا قولُ الجمهور[١].

وجَوّز المبردُ وابنُ العريف[٢] وابنُ مالك فعليتها[٣] على الإضمار والتفسير، والكوفيون[٤] على التقديم والتأخير. فإن قلتَ: «زيدٌ قام وعمرٌو قَعَدَ عنده» فالأُولى[٥] اسميّة عند الجمهور، والثانية[٦] محتملةٌ لهما على السواء عند الجميع.

* * *

---

(١) أي في مجيء الجملة الطلبية خبراً عن المبتدأ وقلّة ذلك، ومنع ابن الأنباري وقوع الجملة الطلبية خبراً لأنها لا تحتمل الصدق والكذب، والخبر حقه ذلك. وذهب ابن السراج إلى أن الطلبية إذا وقعت خبراً فالقول قبلها مقدَّر. انظر الهمع ٢/١٤.

(٢) هو الحسين بن الوليد بن نصر أبو القاسم بن العريف النحوي، كان نحوياً عارفاً بالعربية، متقدِّماً فيها، أخذ عن ابن القوطية، ورحل إلى المشرق، وأقام بمصر أعواماً، ثم عاد إلى الأندلس، وكان شاعراً، مات بطليطلة في رجب سنة ٣٩٠هـ، وله مؤلفات. بغية الوعاة ١/٥٤٢ - ٥٤٣.

(٣) والتقدير عندهم: أكرِمْ موسى أكرمْه، وليقمْ زيد ليقمْ، ولا يذهَبْ عمرو لا يذهبْ.
قوله على الإضمار أي: إضمار الفعل قبل الاسم، وقوله التفسير أي الجملة التي جاءت بعد الاسم تكون مفسِّرة، أو الفعل مُفَسِّر إن شئت.

(٤) يجوز عند الكوفيين تقديم الفاعل على الفعل، ولا يجوز عند غيرهم.

(٥) أي زيد قام: جملة اسمية عند الجمهور، وعند أهل الكوفية فعلية قُدِّم فيها الفاعل على الفعل.

(٦) وهي: وعمرو قعد عنده، تحتمل الفعلية إن كان العطف على جملة «قام»، وتحتمل الاسمية إن عطفت على جملة: زيد قام.

انقسامُ الجملةِ إلى الكُبْرى[١] والصُّغْرى

الكُبْرى: هي الاسميّة التي خبرها جملة نحو: «زيدٌ قام أبوه»، و«زيدٌ أبوه قائم». **والصُّغْرى**: هي المبنيّة[٢] على المبتدأ، كالجملة المخبَرِ بها في المثالين[٣].

وقد تكون الجملة كبرى[٤] وصغرى باعتبارين نحو: «زيدٌ أبوه غلامُهُ منطلِقٌ» فمجموع هذا الكلام جملة كُبْرى[٥] لا غير، و«غلامُهُ منطلقٌ» صغرى[٦] لا غير[٧]؛ لأنها خبر.

و«أبوه غلامُهُ منطلقٌ» كُبْرى باعتبار[٨] «غلامُهُ منطلقٌ»، وصُغْرى باعتبار جملة[٩] الكلام[١٠].

---

(١) كذا في ٣/١ و٢ و٥، وفي م/٣ و٤ «... إلى صغرى وكبرى».
وفي متن الدسوقي «إلى الصغرى والكبرى».
وفي حاشية الأمير والشمني وطبعة مبارك والشيخ محمد «.. صغرى وكبرى».

(٢) أي: التي هي خبر عن المبتدأ.

(٣) وهما جملة «قام أبوه» في الأول، و«أبوه قائم» في الثانية.

(٤) في المخطوطات ما عدا / ٣ «كبرى وصغرى» كما أثبتها ومثلها متن الدسوقي، وفي بقية المطبوع «صغرى وكبرى».

(٥) لأن خبر المبتدأ «زيد» جملة اسمية.

(٦) لأنها مخبر بها عن المبتدأ.

(٧) في م/٥ «ليس غير».

(٨) أي باعتبار أن الخبر عن «أبوه» جملة اسمية.

(٩) هي باعتبار جملة الكلام داخلة تحت مفهوم الجملة الكبرى، والصواب أنها صغرى لأنها خبر عن «أبوه».

(١٠) في م/٥ «باعتبار جملة كلامه».

ومثله[١]: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[٢]؛ إذ الأصل: لكن أنا هو الله ربي، ففيها أيضاً ثلاثة مبتدآت[٣] إذا لم يُقَدّر[٤] «هو» ضميرَ[٥] الله سبحانه، ولفظُ الجلالة بدلًا[٦] منه، أو عطفَ بيان عليه، كما جزم به[٧] ابنُ الحاجب، بل قُدِّر ضمير[٨] الشأن[٩] وهو الظاهر، ثم حُذِفت همزة «أنا» اعتباطياً[١٠]، وقيل: حَذْفاً[١١] قياسياً بأن نُقِلت حركتُها[١٢]، ثم حُذِفت[١٣]، ثم أدغمت[١٤] نون «لكنْ» في نون «أنا».

* * *

---

(١) أي مثل ما تقدّم في تقدير الجملتين الكبرى والصغرى.

(٢) الآية: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدًا﴾ الكهف ٣٨/١٨.

(٣) الأول: أنا، والثاني: هو، والثالث: الله، وخبره: ربي، وجملة «الله ربي» خبر عن «هو»، وجملة «هو الله ربي» كبرى، وهي خبر عن الضمير «أنا».

(٤) في م/١ و٥ «تقدّر».

(٥) في م/٤ «ضميراً لله»، وفي م/١ و٢ و٣ و٥ «ضمير الله»، وفي المطبوع «ضميراً له».

(٦) في م/٣ و٤ «بدل»، ومثله في المطبوع.
وإذا قُدِّر بدلاً من «هو» كان في الجملة مبتدآن: أنا، وهو.

(٧) انظر رأي ابن الحاجب في كتابه «الإيضاح في شرح المفصل ١٧٥/٢».

(٨) والتقدير: لكنه أنا هو الله ربي.

(٩) في م/١١ و٤ و٥ «ضمير شأن».

(١٠) أي لغير عِلّة، يقال: اعتبط الجمل إذا مات من غير عِلّة.

(١١) أي: حُذِفت همزة أنا حذفاً قياسيّاً.

(١٢) أي: حركة الهمزة وهي الفتحة نقلت إلى نون «لكنْ».

(١٣) أي الهمزة.

(١٤) تعقبه أصحاب الحواشي بأنه ذكر من قبل بأن ما حُذِف لعلة كالألف هنا هو كالثابت، فيُمتنَع من إدغام ما قبله فيما بعده.

تنبيهـــان

- **الأول**: ما فَسَّرتُ به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم، وقد يُقال: كما تكون مُصَدَّرةً بالمبتدأ[١] تكون مُصَدَّرةً بالفعل نحو: «ظننتُ زيداً يقوم أبوه»[٢].

- **الثاني**: إنما قلتُ «صُغْرى وكُبْرى» موافقةً لهم، وإنما الوجه استعمالُ «فُعلى أفعل» بأل، أو بالإضافة[٣]؛ ولذلك لُحِّن من قال[٤]:

كأن صُغْرَى وكُبْرَى من فقاقعها   حَصْبَاءُ دُرٌّ على أرضٍ من الذهب

---

(١) في م/٣ «بمبتدأ».

(٢) وهذا خلاف ما ذكروه مما نقله عنهم في حَدّ الجملة الكبرى.

(٣) أي: إذا جاء اسم التفضيل مجرداً من أل والإضافة جاء مفرداً مذكَّراً، والمفضَّل عليه مجرور بمن، ولا تجوز المطابقة فلا تقول: امرأة فضلى، ومثل هذا قول النحويين: جملة صغرى، لأنه لا يطابق موصوفه إلا إذا عُرِّف أو أضيف: الجملة الصغرى، أو صُغرى الجمل. ومثله: كبرى.

(٤) قائله أبو نواس.
والبيت في صفة الخمر، فقاقعها: جمع فقاعة، ومعناها: النفاخات التي تكون على وجه الماء، ويُرْوى: فواقعها جمع فاقعة.
وهو هنا يصف الخمر وما يعلوها من الحباب، فشبهه بالدُّرِّ وهو اللؤلؤ، والخمر تحته مشبَّه بأرضٍ من الذهب.
وأَوّل من نَبَّه على لحنه الزمخشري في المُفَصَّل، وذكر الأندلسي شارح المُفَصّل أن سبب التلحين أنه استعمل صُغرى وكُبرى نكرة، وهذا الضرب من الصفات لا يستعمل إلا معرفاً.
وذهب ابن يعيش إلى الاعتذار عن الشاعر بأنه استعمله استعمال الأسماء؛ لكثرة ما يجيء منه بغير تقدُّم موصوف، نحو صغيرة وكبيرة، فصار كصاحب وأبطح، فاستعمله نكرة لذلك...
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٧٤/٦، والمفصل/٢٣٦، وشرح المفصل ١٠٠/٦، ١٠٢، والعيني ٥٤/٤، وشرح التصريح ١٠٢/٢، أوضح المسالك ٢٩٤/٢، شرح الأشموني ٥٣/٢، ٥٦، الخزانة ٥٠٠/٣.

وقولُ[١] بعضِهم[٢]: إنّ «مِن» زائدة، وإنهما مضافان[٣] على حَدِّ قوله[٤]:

[يـا مَـن رأى عـارضًـا أُسَـرُّ بـه] بـيـن ذِراعَـيْ وجَـبْـهَـةِ الأَسَـدِ

يَرُدُّه[٥] أنّ الصحيح أنّ «مِن»[٦] لا تُقْحَمُ في الإيجاب[٧]، ولا مع تعريف[٨] المجرور، ولكن ربما استُعمِل أفعل التفضيل الذي لم يُرَد به المفاضلةُ مطابقاً مع

---

(١) في م/٢ و٥ «وقال...»

(٢) قـال هـذا الأنـدلسـي في شـرح المفصّـل، وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/١٢٧٥، والخزانة ٣/٥١٦.

(٣) قال الأندلسي: وكبرى مضافة، وحذف مضاف الأول كما في قوله: «يا تيمُ تيمَ عديّ...» شرح البغدادي.

(٤) قائله الفرزدق. وفي م/٥: على حَدّ قولهم.
وهو يصف عارض سحاب اعترض بين نَوْء الذراع ونوء الجبهة، وهما من أنواء الأسد، وأنواؤه من أَحْمَدِ الأنواء.
والشاهد فيه: أنه فَصَل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: وجبهة... أي: بين ذراعي الأسد وجبهته.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/١٧٧، وشرح السيوطي/٧٩٩، والكتاب ١/٩٢، والخزانة ١/٣٦٩، ٢/٢٤٦، وشرح المفصل ٣/٢١، وشرح التصريح ١/١٠٥، والخصائص ٢/٤٠٧، وسر الصناعة/٢٩٧، والعيني ٣/٤٥١، والمقتضب ٤/٢٢٩، ومعاني الفراء ٢/٣٢٢، وشرح جمل الزجاجي ٢/٩٧، والديوان/٢١٥.

(٥) أي يَرُدّ قول بعضهم «إن «مِن» زائدة في بيت أبي نواس».

(٦) في م/٣ «... أن الصحيح لا تقحم مِن في الإيجاب».

(٧) قال البغدادي: «وقد رَدّه المصنف - أي قول بعضهم - وكان الواجب أن يقول: وزيادة مِن في الواجب لا يجوز إلا عند الأخفش...» شرح الشواهد ٦/١٧٥.

(٨) والمجرور في بيت أبي نواس مجرور بمن وهو معرفة وذلك قوله: «من فقاقعها».
وفي حاشية الشمني ٢/١١٨ «وفي الشرح: ورأيت بهذه البلاد الهندية في شرح المفَصّل للفخر الإسفندري ما نَصّه: قلت: لقول أبي نواس وجه تصحيح، وهو أن يكون تقديره: كأن صغرى، =

كونه مُجَرّدًا[١]. قال[٢]:

إذا غاب عنكم أَسْودُ العَيْنِ كنتُمُ كراماً وأنتم ما أقام أَلائِمُ

أي: لئام.

فعلى هذا يتخرَّج البيتُ[٣]: وقولُ النحويين[٤]، وكذلك قولُ العروضيين[٥]: فاصلةٌ صُغْرى، وفاصلةٌ كُبْرى.

وقد يحتمل الكلامُ الكُبْرى وغيرَها؛ ولهذا النوع أمثلة:

= فواقعها وكبرى فواقعها فحذف من الأول مضافاً لدلالة الثاني عليه، ومِن: لا تضر؛ لأنها للبيان، ونحوه: بابُ حديدٍ وبابٌ من حديدٍ...» وتعقّبه الشمني.

(١) أي: من أل والإضافة.

(٢) قائله الفرزدق.

وروايته عند ابن السكيت: الألائم بالتعريف.

وأسود العين: جَبَل، أي أنتم لئام أبداً لا يزول عنكم اللؤم فهو ثابت ثبات الجبل الذي لا يزول عن موضعه. وبعده:

تحدث رُكْبان الحجيج بلؤمكم وتقري به الضيف اللقاحُ العواتمُ

والشاهد فيه أن واحد «ألائم» وهو أَلْأَم ليس أفعل تفضيل، وإنما هو وصف بمعنى لئيم.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٧٨٪١، وشرح السيوطي/٧٩٩، وأمالي القالي ٢/٤٧، والعيني ٤/٥٧، وشرح التصريح ٢/١٠٢، وشرح الأشموني ٢/٥٦، ومعجم البلدان ١/٢٢٩، والخزانة ٣/٥٠٠، واللسان/عتم، ومثله في التاج والتهذيب ٢/٢٨٨. وانظر اللسان/لأم، عين، سود.

(٣) أي بيت أبي نواس، فليس المراد عنده التفضيل في صغرى وكبرى.

(٤) أي جملة صغرى وكبرى.

وفي المطبوع «وقول النحويين جملة صغرى وكبرى» وهذه الزيادة غير مثبتة في المخطوطات.

(٥) الفاصلة الصغرى ثلاثة أحرف متحركة بعدها حرف ساكن، والكبرى: أربعة أحرف متحركة بعدها حرف ساكن.

- **أحدها**: نحو: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ﴾[١]، إذ يحتمل «آتيك»[٢] أن يكون فعلاً مضارعاً[٣] ومفعولاً، وأن يكون ٱسمَ فاعل[٤] ومضافاً إليه مثل: ﴿وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ[٥]﴾[٦]، ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾[٧]، ويؤيّده[٨] أنّ أصلَ الخبر الإفرادُ[٩]، وأنّ حمزةَ[١٠] يُميلُ الألفَ[١١] من «آتيك»، وذلك ممتنعٌ

---

(١) الآية: ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ وَإِنِّى عَلَيْهِ لَقَوِىٌّ أَمِينٌ﴾ النمل ٣٩/٢٧، وانظر الآية/٤٠.

(٢) في م/٣ «إذ يحتمل أن يكون آتيك...».

(٣) وأن ألفه منقلبة عن همزة، وأصله أأْتي، مضارع أتى، فأبدلت الهمزة الثانية ألفاً لسكونها بعد همزة. وهذه جملة كبرى مكونة من مبتدأ وهو «أنا»، وخبره جملة فعلية وهي: آتيك.

(٤) وتكون جملة صغرى: أنا مبتدأ، وآتيك: اسم فاعل خبر، وقد أُضيف اسم الفاعل إلى مفعوله وهو كاف الخطاب.

(٥) الآية: ﴿يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَآ إِنَّهُۥ قَدْ جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾ هود ٧٦/١١.

(٦) قوله تعالى: ﴿غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾ مثبت في م/١ و٣، وغير مثبت في المطبوع.

(٧) سورة مريم ٩٥/١٩.
وآتيه: اسم فاعل وهو خبر المبتدأ «كُلّهم».

(٨) أي: ويؤيِّد كون «آتيك» أُريد به ٱسم الفاعل.

(٩) أي ليس الأصل أن يكون جملة، وما جاء من ذلك جملة خبراً صَحّ فيه ذلك لوقوعه موقع المفرد.

(١٠) قرأ بإمالة الهمزة خلف عن سليم عن حمزة، وخلاد بخلف عنه، وقد روى الإمالة عنه المغاربة قاطبة وبعض المصريين، وروى الفتح جمهور العراقيين وغيرهم، وأطلق له الوجهين في الشاطبية.
وذكر ابن مجاهد أن حمزة أَشَمَّ الهمزة شيئاً من الكسر من غير إشباع.
وانظر كتابي «معجم القراءات».

(١١) وهذه ألف اسم الفاعل، ولو كانت الألف مبدلة من همزة لما أُميلت؛ إذ الإمالة لا تكون إلا في ألف أصلية..

على تقدير انقلابها من الهمزة.

الثاني: نحو «زيدٌ في الدار»، إذ يحتمل تقدير[١] «استقرّ»، وتقدير «مستقِرّ»[٢].

الثالث: نحو «إنما أنت سَيْراً»، إذ يحتمل تقديرَ[٣] «تسير»، وتقديرَ «سائر»[٤]. وينبغي أن يجري هنا الخلافُ[٥] الذي في المسألة قبلها[٦].

الرابع: «زيدٌ قائم أبوه»؛ إذ يحتمل أن يُقدَّر[٧] «أبوه» مبتدأ، وأن يُقدَّر فاعلًا بـ «قائم»[٨].

* * *

---

(١) وعلى هذا التقدير وهو تعلُّق شبه الجملة بفعل تكون صورة الجملة: زيد استقر في الدار، وعلى ما تقدّم فهي جملة كبرى. ومذهب الأخفش تقدير مستقر، ومذهب غيره تقدير الفعل. انظر الشمني ١١٩/٢.

(٢) على هذا التقدير وهو تعلُّق شبه الجملة بمستقر تكون جملة صغرى.

(٣) وتكون الجملة على هذا التقدير: إنما أنت تسير سيراً، وهي على هذا جملة كبرى، ويكون العامل في المصدر الفعل المقدّر.

(٤) وعلى هذا التقدير تكون جملة صغرى: إنما أنت سائر سيراً، ويكون العامل في المصدر اسم الفاعل.

(٥) الخلاف هو هل العامل المحذوف اسم فاعل لأن الأصل في الخبر الإفراد أم يقدر العامل في المصدر «سيراً» فعلاً لأنه الأصل في العمل؟

(٦) أي: مسألة: زيد في الدار. وتقدير العامل في الجار والمجرور فعلاً كان أو مشتقاً، والخلاف فيه. وانظر الشمني ١١٩/٢.

(٧) إذا قُدِّر «أبوه» مبتدأ فخبره: قائم مقدّم عليه، والجملة خبر عن زيد، وتكون الجملة كبرى.

(٨) إذا قدّر «أبوه» فاعلاً باسم الفاعل، فالخبر مفرد وتكون الجملة صغرى.

تنبيـــه

يتعيّن في قوله[١]:

ألا عُمْرَ وَلّى مستطاعٌ رُجُوعُه فَيَرْأَبَ[٢] ما أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ

تقديرُ «رجوعه» مبتدأً، و«مستطاعٌ» خبرُه، والجملةُ في مَحَلِّ نَصْبٍ على أنها صفة[٣]، لا في محل رَفْعٍ على أنها خبر[٤]؛ لأن «أَلَا» التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه[٥]، لا لفظاً، ولا تقديراً، فإذا قيل «ألا ماءَ» كان ذلك كلاماً مؤلّفاً من حرف[٦] واسم، وإنما تمَّ الكلام بذلك حملاً على معناه، وهو: أتمنّى ماءً[٧].

وكذلك يمتنعُ تقديرُ: «مستطاعٌ» خبراً[٨] و«رجوعُه» فاعلاً[٩]، لما ذكرنا[١٠]،

---

(١) تقدّم هذا البيت في باب «أَلَا»، وقائله غير معروف.

(٢) جاء البيت تاماً في م/٢، وأثبت صدره في بقية المخطوطات والمطبوع.

(٣) الجملة صفة لـ «عُمْرَ» على اللفظ. وهي الصفة الثانية، والصفة الأولى جملة «وَلّى».

(٤) أي خبر «ألا». وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٩٣/٢.

(٥) انظر الكتاب ٣٥٩/١.

(٦) أَلَا: حرف ناسخ، وماءَ: اسمه، وتَمَّ المعنى هنا على تقدير التمني المستفاد من «أَلَا». وشبَّه بقولنا: يا زيد، وهو تشبيه أبي عليّ، أما عند المازنيّ والمبرد فيجوز؛ لأنهما يجريانها مجرى التي للإنكار والتوبيخ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٩٣/٢.

(٧) انظر الكتاب ٣٨٩/١.

(٨) خبر «ألا» على تقدير: ألا عُمْرَ... مستطاعٌ رجوعُه.

(٩) أي نائب عن الفاعل؛ إذ مستطاع: اسم مفعول. وقوله: فاعل، إنما هو عند الأمير تَسَمُّحٌ من المصنف. انظر الحاشية ٤٥/٢.

(١٠) لما ذكره على مذهب سيبويه من أن قوله: «ألا عُمْرَ» كلام تام؛ إذا حُمِلَ على معنى التمني، أي: أتمنى عُمْراً. وعلى هذا فهي لا تحتاج إلى خبر.

ويمتنعُ أيضاً تقديرُ «مستطاعٌ» صفةً[١] على المَحَلِّ، أو تقديرُ «مستطاعٌ رُجُوعُهُ» جملةً في موضع رَفْعٍ على أنها صفةٌ على المَحَلِّ[٢]، إجراءً لـ «ألا» مُجرى «ليت» في امتناع مراعاة مَحَلِّ اسمها، وهذا أيضاً قولُ سيبويه[٣]، وخالفه في المسألتين[٤] المازني والمبرّد.

* * *

(١) أي صفة لـ «عُمَرَ»، وقوله على المحل وهو الرفع وذلك من وجهين: الأول أن «عُمْرَ» كان قبل دخول «ألا» مرفوعاً، والثاني أن سيبويه يذهب إلى أنّ الحرف الناسخ مع اسمه في محل رفع. والأولى هنا الوصفية على اللفظ بعد أن زال إعراب المحل الذي كان من قبل.

(٢) تقدّم أن سيبويه يجعل «ألا» مع اسمها كلاماً، وأنه لا يجيز مراعاة محل اسمها. كما أنه ليس لها عنده خبر «لا» لفظاً ولا تقديراً، وتقدَّم هذا.

(٣) في طبعة مبارك والشيخ محمد والحواشي «وهذا أيضاً قول سيبويه في الوجيهن»، وقوله: «في الوجهين» غير مثبت في المخطوطات.

(٤) المسألتان: مجيء «مستطاع رجوعه» صفة لاسم «ألا» على المحل صفة إفراد في «مستطاع»، أو وصف جملة في «مستطاع رجوعه» على جعل هذا التركيب جملة اسمية.

انقسامُ الجملة[1] الكُبْرى إلى ذاتِ وجهٍ وإلى[2] ذاتِ وَجْهَيْن

ذاتُ الوجهين: هي اَسميّة الصدر[3] فعليّة العَجُز، نحو: «زيدٌ يقوم أبوه» كذا قالوا، وينبغي أن يُزاد[4] عَكْسُ ذلك[5] في نحو[6]: «ظننتُ زيداً أبوه قائم» بناء على ما قدّمنا.

وذاتُ الوجه[7]: نحو: «زيدٌ أبوه قائم»، ومثلُه على ما قدّمنا نحو[8]: «ظننتُ زيداً يقوم أبوه».

* * *

(١) قوله: «الجملة» غير مثبت في م/٢ و٤ و٥ وكذا متن الدسوقي، وهو مثبت في م/١ و٣، ومتن حاشية الأمير.

(٢) «إلى» مثبت في م/٥ ومتن حاشية الدسوقي ومتن حاشية الأمير، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٣) إذا نظرت إلى صدرها كانت جملة اسمية زيد: مبتدأ، وجملة: يقوم أبوه، جملة فعلية، وهي الخبر. وإذا تركت الصدر ونظرت إلى عجزها كانت جملة فعلية.

(٤) في م/٢ ومتن حاشية الأمير وطبعة الشيخ محمد: يُرَاد. ولعله غير الصواب.

(٥) أي جملة فعلية الصدر اسمية العجز.
وسقط من م/٥ من هنا ما يعادل ثلاث صفحات.

(٦) إذا نظرت إلى صدر الجملة وجدتها فعلية: ظننتُ، وإذا نظرت إلى عجزها وجدتها اسمية: أبوه قائم، وقد سَدَّت مَسَدّ المفعول الثاني.

(٧) هي جملة فعلية من أي وجه نظرت إليها، أو جملة اسمية.
فقولك: زيد أبوه قائم: اسمية الصدر: زيد: مبتدأ، وجملة: أبوه قائم خبر، وهي اسمية.

(٨) جملة فعلية إذا نظرت إلى صدرها «ظننت»، وهي كذلك إذا نظرت إلى عجزها «يقوم أبوه»، وقد سَدَّت الجملة الفعلية مَسَدَّ المفعول الثاني.

الجملُ التي لا مَحلَّ لها من الإعراب

وهي سبع، وبَدَأْنا بها لأنها لم تَحُلَّ مَحَلَّ المفرد، وذلك هو الأصلُ[١] في الجمل.

فالأولى[٢]: **الابتدائية**، وتُسمّى أيضاً المستأنفة، وهو[٣] أَوْضَحُ؛ لأنّ الجملة[٤] الابتدائية تُطْلَق أيضاً على الجملة المصدّرة بالمبتدأ، ولو كان لها مَحَلّ[٥].

ثم الجُمَلُ[٦] المُسْتأنَفَةُ نوعان:

- **أحدهما**: الجملة المُفْتَتَحُ بها النطق، كقولك ابتداءً: «زيدٌ قائمٌ»، ومنه[٧] الجملُ المفتتحُ بها السُّوَر[٨].

---

(١) في م/١ و٣ «وهو أصل».

(٢) في م/٣ «الجملة الأولى».

(٣) في م/٣ و٤ «وهي أوضح».

(٤) قوله: «الجملة» مثبت في م/٥، ومتن حاشية الدسوقي، ومتن حاشية الأمير. والمطبوع، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٥) وهذا كجملة الحال في مثل: جاء عبدالله ورمحه بيده، فإن الجملة اسمية مصدرة بمبتدأ، ولكن الجملة محلها النصب على الحال. وانظر حاشية الدسوقي ٤١/٢.

(٦) في م/٤ «الجملة».

(٧) في م/٣ «ومنها».

(٨) كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ سورة القدر/١.
وقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ الآية/١،
وقوله: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ سورة الكوثر/١.

- **الثاني**[١]: الجملة[٢] المُنْقَطِعَةُ مما[٣] قبلها نحو[٤]: «مات فلان، رحمه الله تعالى»[٥]؛

وقولِه تعالى: ﴿قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا * إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾[٦]، ومنه جملةُ العامل المُلْغَى[٧] لتأخُره، نحو: «زيدٌ قائمٌ أظنُّ». فأمّا العاملُ المُلْغَى[٨] لتوسُّطه نحو: «زيدٌ أظنُّ قائمٌ» فجملته[٩] أيضاً لا مَحَلَّ لها، إلا أنها من باب جُمَل الاعتراض.

ويخصُّ البيانيون الاستئنافَ[١٠] بما كان جواباً لسؤالٍ مُقَدّرٍ نحو قوله تعالى:

---

(١) في المطبوع «والثاني»، والواو غير مثبتة في المخطوطات.

(٢) في م/٣ «الجمل».

(٣) كذا في المخطوطات ما عدا م/٥، وقد جاء فيها «عما»، ومثله طبعة مبارك والشيخ محمد، ومتن الدسوقي والأمير.

(٤) قوله: «رحمه الله»، جملة دعاء منقطعة لفظاً عن الإخبار في: مات فلان.

(٥) قوله «تعالى» مثبت في م/١ و٢ و٣.

(٦) الآيتان: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا * إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ سورة الكهف ١٨/٨٣ - ٨٤.
قلت: انقطاع الأية الثانية ﴿إِنَّا مَكَّنَّا...﴾ عن الآية الأولى إنما هو انقطاع لفظي، غير أن هذا من حيث المعنى لا انقطاع فيه؛ إذ ما جاء فيها إنما هو بيان للذكر في آخر الآية الأولى.

(٧) العامل الملغى هو «أَظُنُّ»، والإلغاء جاء من التأخُّر عن معمولين هما طرفا الجملة الاسمية.

(٨) وهو «أَظُنُّ» أيضاً في الجملة الثانية.

(٩) أي جملة «أَظُنُّ» لا محل لها من الإعراب لأنها اعتراضية، لا لأنها استئنافية، فقد اعترضت بين جزأي الجملة الاسمية.

(١٠) هذا مذهب البيانيين، ولكن النحويين يرون أن الاستئناف إنما هو انقطاع الكلام عما قبله سواء كان عندهم جواباً عن سؤال أم لا، فهو كما ترى عند البيانيين أَخَصُّ مما هو عند النحويين.

﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ[1] مُنكَرُونَ﴾[٢].

فإنَّ جملة القول الثانية[٣] جوابٌ لسؤالٍ مقدّرٍ[٤]، تقديرُه: فماذا قال لهم؟ ولهذا[٥] فُصِلَت عن الأولى[٦] فلم تُعْطَفْ عليها.

وفي قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ جملتان: حُذِف خَبَرُ الأولى[٧]، ومبتدأُ الثانية[٨]؛ إذ[٩] التقديرُ: سلامٌ عليكم، أنتم قوم مُنْكَرون.

ومثله[١٠] في استئناف جملة القول الثانية: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ﴾[١١]، وقد استُؤنِفَتْ جملتا القول في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾[١٢].

---

(١) قوله تعالى: ﴿قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ مثبت في المطبوع، وغير مثبت في المخطوطات.

(٢) سورة الذاريات ٥١/٢٤ - ٢٥.

(٣) وهي قوله تعالى: ﴿قَالَ سَلَامٌ...﴾.

(٤) قوله «مقدَّر» غير مثبت في م/١ و٢.

(٥) أي لهذا الانقطاع. وانظر الإيضاح للقزويني ٣/١٢٢.

(٦) أي عن قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا سَلَامًا﴾.

(٧) وتقدير الخبر: عليكم. أي: سلام عليكم.

(٨) وهو قوله: أنتم...

(٩) من قوله: «إذ»، إلى قوله: «قوم منكرون» سقط من م/١ وم/٢.

(١٠) قوله: ومثله إلى قوله الثانية: سقط من م/٢.

(١١) سورة الحجر ١٥/٥١ - ٥٢.

جملة القول الثانية: ﴿قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ﴾ فصلت عن جملة القول الأولى لأنها استئناف بياني؛ ولذلك لم يقع العطف. كالآية المتقدِّمة.

(١٢) تتمة الآية: ﴿فَمَا لَبِثَ أَن جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ سورة هود ١١/٦٩.

ومن الاستئناف البياني أيضاً قولُه[١]:

زَعَمَ العواذِلُ أنني في غَمْرَةٍ صَدَقُوا، ولكن غَمْرَتي لا تَنْجَلي

فإنّ قولَه «صَدَقوا» جوابٌ لسؤال[٢] تقديره: أَصَدَقوا أم كَذَبوا؟ ومثله[٣] قولُه تعالى: ﴿يُسَبَّح لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ * رِجَالٌ﴾[٤] فيمن فتح باء «يُسَبَّح».

= وجملتا القول المستأنفتان: قالوا سلاماً، قال سلام، فإنهما جواب عن سؤال: فمذا قالوا له؟، وماذا قال لهم؟

(١) قائل هذا البيت غير معروف.
والغَمْرَة: الشِّدَّة. وعواذل: جمع عاذلة بمعنى جماعة، ولهذا ذكر الضمير في صدقوا.
قال البغدادي: «والبيت من شواهد علماء البيان، أوردوه شاهداً لما ذكر في باب الفصل والوصل».
والشاهد فيه قوله: صدقوا، فإنه استئناف بياني.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٨٠/٦، وشرح السيوطي/٨٠٠، والإيضاح ١٢٢/٣، ودلائل الإعجاز/٢٣٥.

(٢) في طبعة مبارك والشيخ محمد «جواب لسؤال مقدَّر تقديره» بزيادة مقدَّر، وهي مثبتة في حاشية الأمير أيضاً، ولم أجد هذه الزيادة في المخطوطات، ولا متن حاشية الدسوقي.

(٣) أي: ومثل البيت في الاستئناف البياني ما في الآية.

(٤) الآيتان: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ * رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ﴾ سورة النور ٣٦/٢٤ - ٣٧.
- قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم، وهي رواية بكار عن أبان عن عاصم: يُسَبِّح بكسر الباء، والفاعل: رجال، وعلى هذه القراءة لا وقف على «آصال».
- وقرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم والبحتري عن حفص ومحبوب عن أبي عمرو والمنهال عن يعقوب وعبدالله والحسن والمفضل وأبان وحمّاد «يُسَبَّح» بالياء في أوله وفتح الباء، وأحد المجرورات بعده في موضع المفعول الذي لم يُسَمّ فاعله، والأول أولى. والوقف هنا على «آصال» ثم يستأنف، رجال.
وهذا ما أراده المصنف هنا، وفيه غير هاتين القراءتين.
وانظر كتابي «معجم القراءات ٢٧٣/٦ - ٢٧٥» ففيه تخريج هذه القراءات.

تنبيهـــات

الأول: من الاستئناف ما قد يَخْفَى، وله أمثلة كثيرة:

- **أحدها:** «لا يَسَّمَّعون» من قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ * لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[١].

فإنّ الذهن[٢] يتبادر إلى أنه[٣] صفةٌ[٤] لكل شيطان، أو حالٌ[٥] منه، وكلاهما[٦] باطل؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يَسّمّع، وإنما هي استئناف[٧] نحويّ[٨]، ولا يكون استئنافاً بيانياً لفساد المعنى[٩] أيضاً، وقيل:

---

(١) الآيات: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ * وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ * لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ﴾ سورة الصافات ٦/٣٧ - ٨.

(٢) في طبعة مبارك «فإن الذي يتبادر إلى الذهن»، فقد أخذ بنص حاشية الأمير، وبما في طبعة الشيخ محمد. وكذا جاء في حاشية الدسوقي، وما أثبتُّه هو المثبت في المخطوطات. وإن كان ما أثبتوه أَخْيَرُ وأَحْسَنُ.

(٣) أي جملة «لا يَسّمّعون».

(٤) لأن «شيطان» اسم نكرة، والجمل بعد النكرات صفات.

(٥) جملة «لا يسمعون» حال من «شيطان» لأنه نكرة موصوفة بقوله «مارد».

(٦) أي الوصفية والحالية.

(٧) كذا في المخطوطات. وفي المطبوع «للاستئناف...».

(٨) عنى بالاستئناف النحوي أنه منقطع عما قبله، وليس بياناً له، فهو ابتداء بيان حال الشياطين. وانظر الدر المصون ٤٩٦/٥.

(٩) لو كان استئنافاً بيانياً لكان جواباً لسؤال مقدّر، وتقدير السؤال هنا يفسر المعنى وهو القول: لم حُفِظت السماء من الشياطين؟ فيجاب: لا يسَّمَّعون. وإذا كانوا لا يَسّمّعون فلا داعي للحفظ منهم؛ ولهذا استبعد المصنفُ الاستئنافَ البياني.

يحتمل أنّ الأصل[1]: لئلا يَسّمّعوا، ثم حذفت[2] اللام كما في «جئتك أن تكرمني»، ثم حذفت «أَنْ» فارتفع الفعل[3]، كما في قوله[4]:

ألا أيُّهذا الزاجري أَحْضُرُ الوغى وأن أشهد اللذاتِ هل أنت مُخْلِدي

فيمن رفع «أحضر».

واستضعف الزمخشريّ[5] الجمع بين الحذفين.

---

(١) وعلى هذا التقدير يصح أن يكون الاستئناف بيانياً. وهذا أورده الزمخشري في الكشاف، ويأتي بعد قليل.

(٢) في م/٤ «حُذِف».

(٣) وكذا ارتفع الفعل في «يَسّمّعون» على هذا التقدير، وهو حذف «أن» من قوله: لئلا يسمعوا. وانظر رَدّ هذا التقدير في البحر المحيط ٣٥٣/٧.

(٤) قائله طرفة، ورواية الديوان: اللائمي، ومعنى البيت: يا من يلومني في حضور الحرب لئلا أُقْتَل، وفي أن أنفق مالي لئلا أفتقر، ما أنت بمخلدي إن قبلتُ منك، فدَعْني أُنْفِقْ مالي في الفتوّة ولا أخلّفه لغيري، ويدل على ذلك ما بعده:

فإن كنت لا تسطيع دَفْعَ منيتي فذَرْني أُبادِرْها بما ملكتْ يدي

والمثبت من البيت في المطبوع صدره، وكذا في المخطوطات ما عدا الرابعة فقد جاء البيت فيها تاماً.

وروى بنصب: أَحْضُرَ، على تقدير الناصب محذوفاً، وهو ضعيف في القياس.

والشاهد فيه: رفع أَحْضُرُ بعد حذف «أن» وهو القياس.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٨١/٦، وشرح السيوطي/٨٠٠، والكتاب ٤٥٢/١، والخزانة ١/ ٥٧، ٥٩٤/٣، ٦٢٥، والمقتضب ٨٥/٢، ١٣٦، ومجالس ثعلب/٣١٧، والإنصاف/٥٦٠، وأمالي الشجري ٨٣/١، والهمع ١٣/١، ٥١/٣، ١٤٢/٤، وشرح ابن عقيل ٢٤/٤، وشرح المفصّل ٧/٢٣، ٢٨/٤، ٥٢/٧، والديوان/٣٢، والعيني ٤٠٢/٤، وسر صناعة الإعراب/ ٢٨٥، والمزهر ٤٠٤/١، وشذور الذهب/١٥٣.

(٥) جاء حديث الزمخشري في الكشاف ٥٩٨/٢ بمناسبة هذه الآية قال: «فإن قلتَ: هل يصح قول =

فإن قلتَ: اجعلها[١] حالاً مقدَّرة، أي: وحفظاً من كل شيطانٍ ماردٍ مقدَّراً عَدَمُ سماعه، أي: بعد الحفظ، قلتُ: الذي يُقَدِّر وجودَ معنى الحالِ هو صاحبُها[٢]، كالمرور به[٣] في قولك: «مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صائداً به غداً» أي مقدِّراً حالَ المرور به أن يصيد به غداً، والشياطين لا يقدِّرون عدم السماع ولا يريدونه[٤].

الثاني[٥]: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾[٦] بعد قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ فإنه ربما يتبادر إلى الذهن[٧] أنه محكيّ بالقول[٨]، وليس كذلك[٩]؛ لأن

= من زعم أن أصله لئلا يسمعوا، فحذف اللام كما حذفت في قولك: جئتك أن تكرمني فبقي أن لا يَسّمّعوا، فحذفت «أَنْ» وأُهْدِر عملُها كما في قول القائل:

ألا أيُّهذا الزاجري أحضر الوغى ... ...

قلتُ: كل واحد من هذين الحذفين غير مردود على انفراده، فأمّا اجتماعهما فمُنْكَر من المُنْكَرات، على أنّ صَوْنَ القرآن عن مثل هذا التعسُّف واجب..».

وتعقّب الأمير الزمخشري، وذكر كثرة الحذف مع العمل، وأن الزمخشري يُجريه كثيراً في كتابه. انظر حاشية الأمير ٢/٤٧.

(١) أي جملة «لا يَسّمّعون».

(٢) استضعف هذا الدماميني، انظر حاشية الشمني ٢/١٢٠، والدسوقي ٢/٤٢، وحاشية الأمير ٢/٤٧، فقد نقلا رأي الدماميني.

(٣) قوله: «المرور به» غير مثبت في م/٣، وفي طبعة مبارك «كالمرور به»!

(٤) وعلى هذا لا يصح إخراج «لا يَسّمّعون» على الحال المقدَّرة؛ لأن الشياطين حين يحاولون الصعود إلى السماء فإنما يرجون السماع لا عدمه.

(٥) أي المثال الثاني من الاستئناف الذي قد يخفى.

(٦) يسٓ ٣٦/٧٦.

(٧) في م/١ و٤ «فإنه ربما يتبادر الذهن إلى أنه...».

(٨) وهو المصدر: «قولهم».

(٩) قال الأمير: «بطلان هذا واضح، فلا ينبغي أن يُعَدَّ هذا من الاستئناف الخفيّ إلا أن يُتَوَهّم أنه مقول لهم تهكّماً من كفرهم».
الحاشية ٢/٤٧.

ذلك ليس مقولاً لهم.

الثالث[١]: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾[٢] بعد قوله: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾[٣] وهي[٤] كالتي قبلها.

وفي «جَمَال القرَّاء»[٥] للسَّخاوي أنَّ الوَقْفَ على «قَوْلُهم» في الآيتين واجب[٦]، والصوابُ أنه ليس في جميع القرآن وقفٌ واجب.

الرابع[٧]: ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ﴾[٨] بعد ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ﴾؛ لأن إعادة الخلق لم تقع بَعْدُ، فيُقَرّوا برؤيتها، ويؤيد الاستئنافَ فيه قولُه تعالى على عقب ذلك: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْـَٔاخِرَةَ﴾[٩].

---

(١) المثال الثالث مما قد يخفى فيه الاستئناف.

(٢) يونس ١٠/٦٥ ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

(٣) في م/١ و٢ «فلا يحزنك» والآية: ولا يحزنك بالواو، وقد أنبه على هذا الدماميني. انظر حاشية الشمني ٢/١٢٠، وحاشية الأمير ٢/٤٧، والدسوقي ٢/٤٢.

(٤) أي كالآية السابقة في أنّ ما بعد القول ليس معمولًا له، وإنما هو استئناف.

(٥) نشر هذا الكتاب مكتبة الخانجي بتحقيق علي حسين البواب عام/١٩٨٧.

(٦) ذكر السخاوي أن الممنوع هو الوصل الذي يغيّر المعنى، ويوقع في اللبس عند من لا عِلْمَ له لاسيما غير العرب، وذكر الآيتين، وكان قد ذكر من قبلُ أنّ للقارئ أن يقف كيف شاء إذا لم يتغير المعنى. انظر جَمَال القُرّاء/٥٥٠ - ٥٥١ وهو عند ابن الجزري وقف تام. انظر النشر ١/٢٣٣ وعلق الدماميني على نص ابن هشام بقوله: «يمكن التوفيق بين هذا وبين كلام السخاوي بأن مراد النافي الواجب عند الفقهاء، ومراد المثبت الواجب عند القراء» حاشية الشمني ٢/١٢٠.

(٧) المثال الرابع مما قد يخفى فيه الاستئناف.

(٨) سورة العنكبوت ٢٩/١٩. وتتمة الأية: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾.

(٩) تتمة الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة العنكبوت ٢٩/٢٠.

فقد جاءت المغايرة في الأسلوب بين الآيتين، إذ جاء في الآية الثانية: بدأ، بصورة الماضي ثم قال: ثم ينشئ، فهذا مؤيّد للاستئناف في الآية السابقة، وأنّ إعادة الخلق لم تتمَّ بعد.

الخامس: زَعَمَ أبو حاتم أنّ من ذلك: ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾[١] فقال: الوَقْفُ على ﴿ذَلُولٌ﴾ جيد، ثم يبتدئ ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ على الاستئناف.

ورَدّه أبو البقاء[٢] بأن «ولا» إنما تعطف[٣] على النفي، وبأنها لو[٤] أثارت الأرض كانت ذلولاً.

ويَرُدُّ اعتراضَه الأول[٥] صِحَّةُ[٦] «مررتُ برجلٍ يُصَلِّي ولا يَلْتَفِتُ».

والثاني: أنّ أبا حاتم زعم أنّ ذلك من عجائب هذه البقرة. وإنما وَجْهُ الردِّ[٧] أنّ الخبر[٨] لم يأتِ بأنّ ذلك من عجائبها، وبأنهم كُلِّفوا بأمرٍ موجودٍ، لا بأمرٍ خارقٍ[٩] للعادة، وبأنه كان يجب تكرارُ «لا» في[١٠] «ذلول»؛ إذ لا يقال:

---

(١) الآية: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُوا۟ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٧١.

(٢) قال أبو البقاء: «... وقيل هو مستأنف، أي هي تثير....، وهو قول بعيد من الصحة لوجهين: أحدهما أنه عَطَف عليه «ولا تسقي الحرث» فنفى المعطوف، فيجب أن يكون المعطوف عليه كذلك لأنه في المعنى واحد... والثاني: أنها لو أثارت الأرض لكانت ذلولًا، وقد نفى ذلك». انظر التبيان/٧٦.

والدر المصون ١/٢٦٠.

(٣) تعقبه الأمير بأن فيه تَسَمُّحاً؛ لأن العاطف الواو وحدها. حاشية الأمير ٢/٤٦.

(٤) في م/٣ «وبأنها لو كانت أثارت».

(٥) أي اعتراض أبي البقاء على أبي حاتم.

(٦) فقد عطف المنفي على المثبت في المثال، وذلك بناءً على أن الواو ليست للحال في هذا المثال.

(٧) أي على أبي حاتم.

(٨) أي لم يأت هذا في حديث ولا آية من الآيات ليدل على أن إثارة الأرض من عجائب هذه البقرة. قال الأمير: «ويقال: أبو حاتم لا يفسّر مثله إلا بسند» الحاشية ٢/٤٦.

(٩) يقال: إنها وُجِدَتْ لكنها خارقة للعادة.

(١٠) في م/١ و٢ في «لا ذلول».

«مررتُ برجلٍ لا شاعر»، حتى تقول: «ولا كاتب»، لا يُقال: فقد[١] تكررت بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْقِي ٱلْحَرْثَ[٢]﴾؛ لأن ذلك[٣] واقعٌ بعد الاستئناف على زَعْمِه[٤].

- [٥] الثاني[٦]

قد يحتمل اللفظُ الاستئنافَ وغيرَه، وهو نوعان:

أحدهما: ما إذا حُمِلَ على الاستئناف ٱحتيج[٧] إلى تقدير جُزْءٍ يكون معه كلاماً نحو: «زيد» من قولك: «نِعْمَ الرجلُ زيدٌ»[٨].

والثاني[٩]: ما لا يُحْتَاج فيه إلى ذلك[١٠] لكونه[١١] جملة تامّة، وذلك كثير جداً

---

(١) كذا «فقد» في المخطوطات، وفي المطبوع «قد».

(٢) قوله «الحرث» غير مثبت في م/١ و٢ و٣.

(٣) أي تكرار «لا» مع «تسقي».

(٤) قد يقال: إنه جار على قول الكوفيين، وصرح به السخاوي من أن «لا» يستعمل بمعنى غير نحو: غضبت من لا شيء، أو على قول المبرد ومن وافقه بأنه لا يجب تكرار «لا» في الصفات».
انظر حاشية الأمير ٤٧/٢، والدسوقي ٤٣/٢ وكلاهما أخذ عن الدماميني. انظر الشمني ١٢١/٢.

(٥) أي التنبيه الثاني، وقد أثبت لفظ «التنبيه» في حاشية الأمير وطبعة الشيخ محمد، وليس في المخطوطات.

(٦) كان التنبيه الأول فيما خفي من الاستئناف.

(٧) في م/٣ «احتاج».

(٨) إذا أعربت «زيد» خبر مبتدأ محذوف: هو زيد، فهو جملة مستأنفة، وهو استئناف فيه بيان للرجل، وإذا جعلته مبتدأ وما قبله الخبر، فهو مفرد لا استئناف فيه. وذهب الشمني إلى أنه استئناف من القسم الأول أي ما نطق به ابتداء.
ويجوز فيه وجه ثالث وهو أن يكون «زيد» مبتدأً محذوف الخبر، فهذا استئناف أيضاً.

(٩) مما يحتمل فيه اللفظ الاستئناف وغيره.

(١٠) أي إلى تقدير جزء.

(١١) أي لكون الملفوظ أو الكلام جملة تامة.

نحو الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾[1].

قال الزمخشريّ[2]: «الأَحْسَنُ والأَبْلَغُ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن ٱتخاذهم بطانةً من دون المسلمين.

ويجوز أن يكون «لا يألونكم» و«قد بدت» صفتين[3]، أي: بطانةً غيرَ مانِعَتِكُم[4] فساداً، باديةً بغضاؤهم.

ومنع الواحديُّ هذا الوجهَ[5]؛ لعدم حرفِ العطفِ بين الجملتين، وزَعَم أنه لا

---

(١) تتمة الآية: ﴿... قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ سورة آل عمران ٣/١١٨
وقوله الجملة المنفية وما بعدها: أي: لا يألونكم خبالاً، وَدّوا ما عنتم، قد بدت البغضاء من أفواههم. وكذا تتمة الآية: قد بيّنا لكم الآيات.

(٢) انظر الكشاف ١/٣٤٥ قال: «فإن قلتَ: كيف موقع هذه الجمل؟ قلتُ: يجوز أن يكون «لا يألونكم» صفةً للبطانة، وكذلك «قد بدت البغضاء» كأنه قيل: بطانة غير آليكم خبالاً، باديةً بغضاؤهم، أمّا «قد بينا» فكلامٌ مبتدأ، وأَحْسَنُ منه وأبلغ أن تكون مستأنفاتٍ كلها على وجه التعليل للنهي عن ٱتخاذهم بطانة».

(٣) في م/١ «صفتان» كذا!

(٤) في م/٢ «ما نعيكم».

(٥) ومنعه أبو حيان أيضاً، قال: «ومن ذهب إلى أنها صفة للبطانة أو حال مما تعلقت به فبعيد عن فهم الكلام الفصيح، لأنهم نُهوا عن اتخاذ بطانة كافرة. ثم نبّه على أشياء مما هم عليه من ابتغاء الغوائل للمؤمنين ووداةمشقتهم وظهور بغضهم، والتقييد بالوصف أو بالحال يؤذن بجواز الاتخاذ عند انتفائهما».
انظر البحر ٣/٣٨، وانظر تفسير الرازي ٨/٢١٧ ففيه رأي الواحديّ في رَدّ الوصفية.

يقال: «لا تتخذْ صاحباً يؤذيك أَحَبَّ مفارقتك»[١].

والذي يظهر أنّ الصفة تتعدد[٢] بغير عاطف وإن كانت جملةً كما في الخبر نحو: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ * عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ * خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ * عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾[٣].

وحصل للإمام فَخْرِ الدين[٤] في تفسير هذه الآية سَهْوٌ[٥]، فإنه سأل: ما الحكمةُ في تقديم ﴿مِّن دُونِكُمْ﴾ على ﴿بِطَانَةً﴾، وأجاب بأنّ مَحَطَّ النهي هو

---

(١) وهو بهذا المثال يشير إلى تكرار صفتين من غير حرف عطف يجمع بين الجملتين.
وكذا ما جاء في الآية من قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ ثم قال: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ من دون حرف عطف جامع بين الصفتين.

(٢) في م/٤ «متعدّد».

(٣) سورة الرحمن ٥٥/١ - ٤.
ذهب العكبري إلى أن «خلق الإنسان...» وما بعدها استئناف، كما أجاز أن يكون «عَلَّمه البيان» حالاً من الإنسان مقدّرة. و«قد» معها مرادة. وهذا على غير ما خرّج المصنف الآيتين هنا من الوصفية انظر التبيان/١١٩٧.
ولعل ما ذهب إليه المصنف هنا إنما تبع فيه شيخه أبا حيان فقد قال: «وهذه جمل مترادفة أخبار كلها عن الرحمن، جُعِلَتْ مستقلةً لم تُعْطَفْ؛ إذ هي تعداد لنعمه تعالى، تقول: زيد أحسن إليك، خوّلك، أشاد بذكرك» البحر ١٨٨/٨ وانظر الفريد ٤٠٣/٤، وإعراب النحاس ٥٥/٣، وحاشية الجَمَل ٢٥٣/٤.
وإذا كان المصنّف قد أراد بالأوصاف المتتابعة الأخبار، فذلك ليس بمُجْمَعٍ عليه أيضاً.

(٤) هو الإمام فخر الدين الرازي، وتفسيره يعرف بالتفسير الكبير، ومفاتيح الغيب، وأسميه تفسير الرازي اختصاراً.

(٥) قلت: نَقْلُ المصنفِ عن الرازي غير دقيق؛ فإن النص عند الرازي جاء على ما يلي:
«فإن قيل: ما الفرق بين قوله: «لا تتخذوا من دونكم بطانة» ، وبين قوله: ﴿لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ﴾؟.
قلنا: قال سيبويهِ: إنهم يقدّمون الأهم، والذي هم بشأنه أَعْنَى.

«من دونكم» لا «بطانة» فقدّم[١] الأَهَمَّ، وليست التلاوة[٢] كما ذكر.

ونظيرُ هذا أنّ أبا حَيّان فَسّر في سورة الأنبياء ﴿زُبُرًا﴾[٣] بعد قوله تعالى[٣]: ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ﴾[٤]، وإنما هي في سورة المؤمنون[٥]، وترك تفسيرها هناك[٦]، وتبعه على هذا السهو رجلان[٧] لخّصا من تفسيره إعراباً.

= وههنا ليس المقصود البطانة إنما المقصود أن يتخذ منهم بطانة، فكان قوله: لا تتخذوا من دونكم بطانة، أقوى في إفادة المقصود».

وأين هذا مما ساقه المصنّف ابن هشام. انظر تفسير الرازي ٢١٦/٨.

(١) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «فلذلك قدّم الأهم».

(٢) لم يذكر المصنّف أن هذا تلاوة، وإنما قارن بين جملتين: الجملة القرآنية وجملة مصنوعة؛ ليظهر علة التقديم والتأخير في الآية.

وانظر حاشية الدسوقي ٤٤/٢ فله تعليق ليس فيه تحقيق، إذ تبع المصنف من غير أن يرجع إلى نص الرازي.

(٣) الآية: ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ﴾ الأنبياء ٩٣/٢١ وليس فيها «زبراً».

(٤) في طبعة الشيخ محمد زيادة «زبراً»، ومثله في حاشية الأمير.

(٥) هي الآية/٥٤ من سورة المؤمنون ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾.

(٦) أي في سورة المؤمنون.

والحق مع ابن هشام فإن أبا حيان ذكر «زبراً» في سورة الأنبياء في الجزء السادس الصفحة/٣٣٨، وفي البحر ٤٠٩/٦ حيث ينبغي أن يفسر «زبراً» لم يتحدث بشيء. ولعل الذي أوقع أبا حيان في هذا السهو إنما هو تشابه مطلع الآيتين.

(٧) هما: السمين الحلبي في كتابه الدر المصون، انظر ١٠٨/٥ في تفسير سورة الأنبياء وتفسير آية سورة المؤمنين ١٩٢/٥.

والثاني: السفاقسي، فكتاباهما ملخصان على رأي المصنف من البحر المحيط لأبي حيان، وهو مصيب في هذا.

- الثالث[١]

من الجمل ما جرى فيه خلاف، أَمُسْتَأْنَفٌ[٢] أم لا؟ وله أمثلة:

أحدها: نحو[٣]: «أقوم» من[٤] قولك[٥]: «إنْ قامَ زيدٌ أقومُ»، وذلك لأنّ[٦] المبرّد يرى أنه على إضمار الفاء[٧]، وسيبويهِ[٨] يرى أنه مؤخَّر من تقديم، وأنّ الأصل: أقوم إن قام زيدٌ، وأنّ جواب الشرط محذوف، ويؤيّده[٩] التزامُهُم في مثل ذلك كونَ الشرط ماضياً.

وينبني[١٠] على هذا[١١] مسألتان:

---

(١) أي: التنبيه الثالث.

(٢) في م/٣ وطبعة الشيخ محمد «هل هو مستأنف..» ومثله في حاشية الأمير ٤٨/٢، وحاشية الدسوقي ٤٤/٢.

(٣) «نحو» مثبت في م/١ و٢ و٣، وليس في المطبوع ولام/٤.

(٤) في المطبوع «من نحو قولك»، وليس في المخطوطات.

(٥) هذا شرط وقع فيه الفعل المضارع بعده مرفوعاً، وهو أقوم.

(٦) في م/٣ و٤ «أنّ».

(٧) أي: فأنا أقوم، فالجملة اسمية، وهي في محل جزم؛ لأنها جواب الشرط، وليست استئنافاً.

(٨) انظر الكتاب ٤٣٦/١ وفيه: «وقد تقول: إن أتيتني آتيك، أي: آتيك إن أتيتني قال زهير:

وإن أتاه خليلٌ يوم مسألة ... يقولُ لا غائبٌ ما لي ولا حَرِمِ»

وانظر المقتضب ٦٩/٢، وفي ص/٧٠ ذكر بيت زهير، ثم قال: «فقوله: يقولُ، على إرادة الفاء على ما ذكرت لك».

ثم قال في ص/٧١ «ولو اضطر شاعر فحذف الفاء وهو يريدها لجاز...، وأما ما لا يجوز إلا في الشعر فهو: إن تأتني آتيك، وأنت ظالم إن تأتني، لأنها قد جزمت، ولأن الجزاء في موضعه، فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن توقع الجواب فعلاف مضارعاً مجزوماً أو فاءً إلا في الشعر...».

(٩) أي يؤيد رأي سيبويه، ووجه التأييد أن الشرط إذا كان ماضياً جاز معه حذف الجواب.

(١٠) في م/١ «وانبنى» وفي م/٤ «ويتنى».

(١١) أي ما كان من خلاف بين المبرّد وسيبويه مما عرضته فيما تقدّم من كون «أقوم» جواب الشرط، =

إحداهما: أنه هل[١] يجوز: «زيداً إنْ أتاني أكرمُه» بنصب «زيداً»؟ فسيبويهِ يجيزه[٢] كما يجيز[٣] «زيداً أكرِمُه إن أتاني».

والقياس أنّ المبرّد يمنعه[٤]؛ لأنه في سياق أداة الشرط؛ فلا يعمل فيما تقدّم على الشرط، فلا يفسِّر عاملاً فيه.

والثانية أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعلٍ[٥] معطوفٍ، هل يُجْزَمُ[٦] أم لا؟.

فعلى قول سيبويهِ لا يجوز الجزمُ[٧]، وعلى قول المبرّد ينبغي أن يجوز الرفعُ بالعطف على لفظ الفعل[٨]، والجزمُ بالعطف على مَحَلِّ[٩] الفاء[١٠] المقدّرة وما بعدها.

= وأنه ليس مستأنفاً، أو أنه ليس جواب الشرط بل دليل هذا الجواب، وأنه مؤخَّر من تقديم، وعلى هذا فهو مستأنف. انظر حاشية الدسوقي ١/٤٤.

(١) سقط هل من م/٤.

(٢) أي يجيز تقديم «زيداً» في المثال، ويكون منصوباً بفعل محذوف يفسّره المذكور وهو «أكرمُه»، وإن كانَ المُفَسَّر مقدَّماً على شرط والمُفَسِّر بعده.

(٣) والتقدير: أُكرِمُ زيداً أكرِمُه إن أتاني.

(٤) أي يمنع تقديم المعمول «زيداً»، وعمل الجواب أو المفسّر المفهوم منه في المتقدِّم على الشرط.

(٥) كما لو قلت: إن أتيتني آتيك وأكرمُك.

(٦) أي المعطوف في نحو «أكرمك» من المثال السابق.

(٧) لا يجوز الجزم لأن محل آتيك التقديم فهو مرفوع، وليس محله التأخير فيجزم، وعلى هذا فما عُطِف عليه محله الرفع مثله.

(٨) فتقول: إن أتيتني آتيك وأكرمُك، ووجه الرفع أنه على تقدير الفاء أي فأنا آتيك وأكرمُك.

(٩) ووجه الجزم أن «أكرمك» معطوف على محل الجملة التي جاءت بعد فاء الجزاء فهو مجزوم، وتقول: إن أتيتني آتيك، وأكرمْك.

(١٠) أراد على محل الجملة التي بعد الفاء المقدرة وما بعدها، فالفاء مقدَّرة ولكن الجملة مثبتة لا تحتاج إلى تقدير.

الثاني[١]: مُذْ ومُنْذُ وما بعدهما في نحو[٢]: «ما رأيته مُذْ يومان»، فقال السِّيرافيُّ: في موضع نصبٍ على الحال. وليس بشيء؛ لعدم الرابط[٣]. وقال الجمهورُ: مستأنفة جواباً[٤] لسؤال[٥] تقديرُه عند مَن قدّر «مُذْ» مبتدأً[٦]: ما أَمَدُ ذلك؟ وعند من قَدّرها خبراً[٧]: ما بينك وبين لقائه؟

الثالث[٨]: جملةُ أفعال الاستثناء: ليس[٩]، ولا يكون، وخلا، وعدا، وحاشا، فقال السيرافيُّ: حالٌ[١٠]؛ إذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وجوّز[١١]، الاْستئنافَ، وأوجبه ابنُ[١١] عصفور، فإن قلت: «جاءني رجالٌ

---

(١) الثاني من أمثلة التنبيه الثالث مما اختلف فيه أمستأنف هو أم لا.

(٢) تقدّم في «مذ ومنذ» أنهما مبتدآن، وما بعدهما خبر عند المبرّد وابن السرّاج والفارسي، وظرفان مخبر بهما عمّا بعدهما عند الأخفش والزجاج والزجاجي.

(٣) وهو الواو أو الضمير.

(٤) في م/٤ «جواب».

(٥) في م/٤ «مقدّر تقديره».

(٦) وهم المبرد وابن السراج والفارسي.

(٧) وهم الأخفش والزجاج والزجاجي.

(٨) من الأمثلة المختلف فيها.

(٩) نحو: قام القوم ليس عبدالله...

(١٠) وصحّت الحالية لمجيئها بعد المعرفة، في نحو: قام القوم خلا زيداً.
وهو رأي ابن عصفور، ويأتي نصه بعد قليل.

(١١) قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٢٦١/٢ «ويكون موضع خلا وعدا وحاشا إذا كانت أفعالاً النصب على الحال كأنك قلت: قام القوم مخالين زيداً ومعادين زيداً...، وقد جوّز أن تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب، بل هي جملة مستأنفة جاءت إثر جملة لتدل على الاستثناء... فإذا دخلت «ما» المصدرية على خلا وعدا فإن المصدر المقدّر من «ما» مع الفعل في موضع نصب على الحال، ولا يجوز غير ذلك.

لَيْسُوا زيداً» فالجملةُ صفةٌ[١]، ولا يمتنع عندي[٢] أن يُقال: «جاءوني لَيْسُوا زيدًا» على الحال.

الرابع[٣]: الجملة بعد «حتى» الابتدائية، كقوله[٤]:

[فما زالتِ القَتْلى تَمُجُّ دماءها   بدِجْلَةَ] حتى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

فقال الجمهور: مستأنفة[٥]، وعن الزجاج وابن دُرُسْتُوَيْهِ أنها في موضع جَرّ بحتى. وقد تقدّم[٦].

* * *

= وأما ليس ولا يكون ففعلان...، وتكون الجملة التي هي: ليس زيداً، ولا يكون زيداً في موضع الحال، أو لا موضع لها من الإعراب كما تقدّم في خلا وعدا». ومن هذا النص ترى أن إيجاب الاستئناف الذي أثبته المصنّف هنا عن ابن عصفور ليس بالإيجاب، وإنما هو أحد وجهين عند ابن عصفور.

(١) جملة «ليسوا زيداً» صفة لـ «رجال».

(٢) هذا الذي لم يمتنع عند المصنف هو مذهب ابن عصفور كما رأيت.

(٣) الرابع من الجمل المختلف فيها استئناف هي أم لا.

(٤) البيت لجرير من قصيدة يهجو بها الأخطل. وتقدّم في «حتى»، والمثبت منه هنا ما جاء بعد المعقوفين.

(٥) أي جملة «ماء دجلة أَشْكَلُ».

(٦) تقدّم في باب «حتى» قول المصنّف: «ولا محل للجملة الواقعة بعد «حتى» الابتدائية، خلافاً للزجاج وابن درستويه، زَعَما أنها في محل جَرّ بـ «حتى».

ورَدَّ هذا المصنف بأن «حتى» تدخل على المفردات أو ما هو في تأويلها، وليس الأمر كذلك في هذا البيت.

[الاعتراضية]

٢ - **الجملة الثانية**: المعترضةُ(١) بين شيئين(٢) لإفادة الكلام تقويةً(٣) وتسديداً أو تحسيناً(٤). وقد وقعت في مواضع:

- **أحدها**: بين الفعل ومرفوعه كقوله(٥):

شَجَاكَ - أظنُّ - رَبْعُ الظاعنينا [ولم تَعْبَأ بِعَذْلِ العاذلينا]

ويُروَى بنصب «الربع»(٦) على أنه مفعول أَوّلُ(٧)، و«شجاك» مفعوله(٨) الثاني،

---

(١) في الخصائص ٣٣٥/١ أثبت ٱبن جني باب الٱعتراض، وذكر أنه كثير، وأنه جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام، وأنه جارٍ عند العرب مجرى التأكيد، وأنه دالّ على فصاحة المتكلم وقوة نَفْسه وامتداد نَفَسِه.

(٢) بين شيئين متلازمين.

(٣) التقوية والتسديد يراد بهما التأكيد.

(٤) الاعتراض لتحسين الكلام وتزيينه، ولا يفيد الكلام تقوية وتوكيداً.

(٥) قائله غير معروف، والمثبت صدره، وعجزه ما وضعته بين معقوفين. وشجاك: أحزنك، والربع: المنزل، والظاعن: المرتحل.

والشاهد فيه اعتراض جملة «أظنّ» بين الفعل والفاعل، بين شجاك ورَبْعُ، وأظن: مُلْغى.

ويروى بنصب «ربع» وهو على هذا مفعول به أول لأظنُّ، وجملة «شجاك...» مفعول ثان مقدَّر، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الربع، وعلى هذا التخريج لا ٱعتراض فيه؛ إذ المفعول الثاني مقدّم من تأخير والتقدير: أظنُّ رَبْعَ الظاعنين شجاك.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٨٢/٦، وشرح السيوطي/٨٠٦، وهمع الهوامع ٢٣٠/٢، والعيني ٤١٩/٢، شرح الأشموني ٢٨٣/١.

(٦) في المخطوطات «الربع» كذا مُعَرّفاً، ومثله متن حاشية الدسوقي.

وجاء في طبعة مبارك «ربع»، وتبع فيه متن حاشية الأمير. ومثله جاء عند الشيخ محمد.

(٧) للفعل «أظن».

(٨) أي وجملة «شجاك».

وفيه(١) ضميرٌ مستترٌ راجعٌ إليه(٢).

وقوله(٣):

وقد أَدْرَكَتْني - والحوادثُ جَمّةٌ - أَسِنَّةُ قَوْمٍ لا ضِعافٍ ولا عُزْلِ

وهو(٤) الظاهر في قوله(٥):

أَلَمْ يأتيكَ - والأنباءُ تَنْمِي - بما لاقَتْ لَبُونُ بني زياد

على أنّ الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أنّ «يأتي» و«تنمي» تنازعا «ما»، فأُعْمِلَ الثاني(٦)، وأُضْمِرَ الفاعلُ في الأول(٧)، فلا ٱعتراضَ ولا زيادةَ(٨)، ولكنّ المعنى

---

(١) أي: في الفعل «شجا» ضمير الفاعل مستتر.

(٢) أي إلى «ربع».

(٣) قائله جويرية بن زيد.
أسره حنظلة بن عمار العجلي، ولم يزل في الوثاق حتى قعدوا شرباً، فأنشأ جويرية يتغنّى بأبيات منها هذا البيت، ولما سمعوا ذلك أطلقوا سراحه.
أَسِنّة: جمع سِنان، ويروى: مخالب قوم.
والأعزل مفرد عُزْل، وهو من لا رُمْحَ معه. فقد مدحهم بالقوة والسلاح.
والشاهد فيه قوله: والحوادث جَمّة، فقد ٱعترضت هذه الجملة بين الفعل «أدرك» وفاعله: أَسِنّةُ قوم.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٨٣/٦، وشرح السيوطي/٨٠٧، والخصائص ٣٣١/١، ٣٣٦، والنقائض ٣٠٨/١، والعقد الفريد ٤٠/٦، والهمع ٥٣/٤، وكتاب الشعر للفارسي/٤٤٠.

(٤) أي الاعتراض بين الفعل ومرفوعه.

(٥) تقدّم البيت في حرف «الباء»، وذلك على جعل الباء في «بما» مزيدة في الفاعل وهو «ما».
وانظر أمالي الشجري ٢١٤/١ - ٢١٥، والخصائص ٣٣٣/١، ٣٣٦، وكتاب الشعر للفارسي/ ٤٤٠، وارجع إلى تحقيقي للبيت في موضعه مما تقدّم، وشرح البغدادي ٣٥٣/٢ وما بعدها.

(٦) وهو «تنمي» في الفاعل «ما».

(٧) وهو «يأتيك».

(٨) لا ٱعتراض ولا زيادة للباء، لأن الفعل «نمى» يتعدى بالباء هنا.

على الأول أَوْجَهُ[1]؛ إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا وبغيره.

الثاني[2]: بينه[3] وبين مفعوله، كقوله[4]:

وبُـدِّلـتْ - والـدّهـرُ ذو تَـبَـدُّلِ -
هـيـفـاً دَبُـوراً بـالـصَّـبـا والـشَّـمْـأَلِ

والثالث[5]: بين المبتدأ وخبره كقوله[6]:

وفيهنَّ - والأيامُ يَعْثُرنَ بالفتى - نــوادِبُ لا يَــمْــلَلْنَــهُ ونَــوَائِحُ

---

(١) قال ابن جني: «... اعتراض بين الفعل وفاعله، وهذا أحسن مأخذاً في الشعر من أن يكون في = «يأتيك» ضمير من متقدِّم مذكور» انظر ٣٣٧/١، وانظر أمالي الشجري ٨٧/١، وتقدير المضمر عنده: ألم يأتك النبأ، ودَلّ على ذلك قوله: والأنباء تنمي.

(٢) أي: الموضع الثاني مما يقع فيه الفصل بين المتلازمين.

(٣) أي: بين الفعل ومفعوله.

(٤) البيتان من أرجوزة لأبي النجم العجلي.
والنائب عن الفاعل في «بُدِّلت» ضمير الريح، متقدِّم قبله.
والهَيْف: ريح شديدة تهب بين الجنوب والدَّبور، وهي حارّة. وقيل: باردة.
الدَّبور: ريح تهب من ناحية المغرب، والصّبا: ريح تهب من جهة الشرق، والشمأل: ريح الشمال تهب من ناحية القطب.
والشاهد فيه الاعتراض بجملة «والدهر ذو تَبَدُّل» بين الفعل: بُدِّلت، ومفعوله «هيفاً» لتسديد الكلام وتوكيد.
وذكر ابن جني أنه اعتراض بين المفعول الأول وهو النائب عن الفاعل والمفعول الثاني.
انظر شرح البغدادي ١٨٥/٦، وشرح السيوطي/٨٠٨، والخصائص ٣٣٦/١، والخزانة ٤٠١/١، والهمع ٥٣/٤، والديوان/١٨٠.

(٥) أي من مواضع الاعتراض.

(٦) قائله مَعْن بن أوس.
نوادب: جمع نادية، وهي التي تُعَدّد محاسن الميت. =

- ومنه[١] الاعتراضُ بجملة الفعل المُلْغَى في نحو «زيدٌ[٢] - أَظُنُّ - قائمٌ»، وبجملة[٣] الاختصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام[٤]: «**نحن**[٥] - **معاشرَ الأنبياء - لا نُوْرَث**»،

= نوائح: جمع نائحة، وهي الباكية الصارخة.

والشاهد في البيت جملة: والأيام يعثرن بالفتى. فهي جملة اسمية وقعت بين المبتدأ «نوادب» والخبر، والمتعلّق به «فيهن».

ومعن بن أوس بن نصير المزني شاعر مجيد من المخضرمين، عُمِّر إلى أيام ابن الزبير، وله مدائح في الصحابة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨٦/٦، وشرح السيوطي/٨٠٨، والهمع ٥٢/٤، والخزانة ٢٥٨/٣، والخصائص ٣٣٩/١، وأمالي القالي ١٩٠/٢.

(١) أي من الاعتراض بين المبتدأ وخبره الاعتراضُ بجملة...

(٢) الفعل «أظن» أُلغي عمله لتأخره عن المبتدأ، والأصل أن يعمل متقدماً عليه نحو: أظن زيداً قائماً، ويكون ملغى أيضاً لو تأخر عنهما، ولكنه لا يكون داخلاً في باب الاعتراض.

(٣) أي مما يُعترَض فيه بين المبتدأ والخبر جملةُ الاختصاص، وهناك من ذهب إلى أن جملة الاختصاص في محل نصب على الحال.

(٤) في صحيح مسلم ٧٥/١٢ جاء نص الحديث «ما نُوْرَثُ ما تركنا صدقةٌ» وعلى هذه الرواية لا اعتراض فيه. وتكرر هذا في ص/٧٦ «لا نورث ما تركناه فهو صدقة» وقريب من هذه الرواية ص/٨٠.

وفي صحيح البخاري ١٠٤٠/٢ «لا نورث ما تركنا صدقة» وتكرر الحديث في ص/١٠٤١.

ولم أجد الرواية التي يثبتها النحويون في الصحيحين.

وجاءت في مسند الإمام أحمد ٤٦٣/٢ «إنّا - معاشرَ الأنبياء - لا نورث...».

وانظر شرح الكافية الشافية/١٣٧٤، والهمع ٣١/٣.

وانظر الجامع الصغير ١٥٢/١ ففيه ثلاثة أحاديث على نسق هذا الحديث تحقّق فيها الاعتراض الذي أراده النحويون.

(٥) ووجدت على حاشية النسخة/٣ في ص/٣٠٣ قوله: «إن الرواية: إنا معاشر، فهو رواية بالمعنى».

وقول الشاعر[١]:

نَحْنُ - بَناتِ طارقْ -
نمشي على النمارقْ

وأمّا الاعتراض بـ «كان» الزائدة في نحو قوله[٢]: «أو نبي - كان - موسى» فالصحيح أنها لا فاعل لها[٣]، فلا جملة.

والرابع[٤]: بين[٥] ما أصله المبتدأ والخبر كقوله[٦]:

وإني لرامٍ نظرةً قِبَلَ التي لعلي - وإنْ شَطَّتْ نَواها - أَزورُها

(١) الشعر لهند بنت بياضة بن رياح بن طارق الإيادي، قالته حين لقيت إيادُ جيش الفرس في الجزيرة. وقد تمثلت به هند بنت عتبة يوم بدر محرضة المشركين على قتال النبي ﷺ. وهند بنت بياضة جاهلية، وهند بنت عتبة هي أم معاوية أسلمت يوم الفتح.
ومن روى البيت بكسر التاء كان اعتراضاً بجملة اختصاص، ومن رواه بالرفع لم يكن فيه اعتراض.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٨٨/٦، وشرح السيوطي/٨٠٩.

(٢) هذا نص حديث غير أنه ورد في مرجعين على غير هذا، فقد جاء في المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢٦٩/١ قوله:
«وقول أبي أمامة الباهلي: يا نبي الله، أو نبيٌّ - كان - آدمُ» ومثله في همع الهوامع ٩٩/٢.
ولعلّ ما ورد فيهما هو الصواب، وما جاء في نص المصنف هنا تحريف.
هذا، ولم أجد في الحواشي تعليقاً عليه، بل جاء النص في متونها كما جاء عند المصنف، كما لم أجد تعليقاً عليه عند مبارك.

(٣) ذهب السيرافي والصيمري إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كأنه قيل: كان هو، أي كان الكون.
وذهب الفارسي إلىأ نها لا فاعل لها، واختاره ابن مالك.
انظر الهمع ١٠١/٢.

(٤) أي من مواضع الاعتراض.

(٥) في م/٢ «ما بين أصلهما».

(٦) قائله الفرزدق من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة.

وذلك على تقدير «أزورها» خبر «لعلّي»[١]، وتقدير الصلة محذوفة، أي[٢]: التي أقول: لعلّي.

وكقوله[٣]:

لَعَلَّكَ - والموعودُ حَقٌّ لِقاؤُه - بَدَا لكَ في تلكَ القَلوصِ بَداءُ

= والرواية في م/٥ «لراجٍ» ومثلهما في شرح الأشموني»، ورواية الديوان:

وإني لرامٍ رَمْيَةً قِبَلَ التي لَعَلّ - وإن شقّت عليّ - أنالها

والشاهد في البيت: هو أن جملة «وإن شطت نواها» معترضةٌ بين «لعلّي» وخبرها، وهو جملة «أزورها».

وجملة الصلة لـ «التي» محذوفة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٩١/٦، وشرح السيوطي/٨١٠، والخزانة ٤٨١/٢، ٥٥٩، وهمع الهوامع ٢٩٦/١، وشرح الأشموني ١٢٣/١، وانظر الديوان ١٠٦/٢، وكتاب الشعر للفارسي/ ٤٠٠.

(١) كذا في المخطوطات ما عدا الثالثة، وفي م/٣ «لعل» ومثله جاء في طبعة مبارك والشيخ محمد، ومثلهما في متن حاشية الأمير. وفي متن الدسوقي/لعلي. كالمخطوطات.

(٢) هذا لأبي علي الفارسي في «التذكرة القصرية»، انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٩١/٦.

(٣) قائله محمد بن بشير الخارجي في رجل وعده بقلوص ومَطَلَه، فقال أبياتاً ذامّاً له، ويمدح زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وفي اللسان منسوب للشماخ انظر/بدا، والرواية في م/٥ «حقاً».

والقلوص: الناقة الشابة، وبدا لك بداء: أي بدا لك رأي، أي: تغيّر رأيك عما كان عليه من قَبْلُ.

والشاهد فيه: أن جملة «والموعود حق لقاؤه» معترضة بين «لعلك» وخبرها وهو: بدا لك...

ومحمد بن بشير الخارجي منسوب إلى خارجة بن عدوان، وهو شاعر فصيح حجازي من شعراء الدولة الأموية.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٩٣/٦، وشرح السيوطي/٨١٠، والخزانة ٣٧/٤، والأمالي ٧١/٢، والخصائص ٣٤٠/١، وأمالي الشجري ٣٠٦/١، والهمع ٥٢/٤.

وقوله[١]:

يا ليت شعري - والمُنَى لا تنفعُ -
هل أَغْدُوَنْ يوماً وأَمْرِي مُجْمَعُ

إذا قيل بأن جملة الاستفهام خبر[٢]، على تأويل «شعري» بمشعوري، لتكون الجملة نفس المبتدأ؛ فلا[٣] تحتاج إلى رابط.

وأمّا إذا قيل بأن[٤] الخبر محذوف، أي: موجود[٥]، أو إنّ «ليت» لا خَبَرَ لها[٦] ههنا[٧]؛ إذ المعنى: ليتني أشعر، فالاعتراضُ بين الشعر[٨] ومعموله[٩] الذي عُلِّق عنه بالاستفهام.

---

(١) هذا رجز قائله غير معروف.
والشاهد فيه اعتراض قوله: «والمنى لا تنفع» بين «ليت شعري» و«هل أغدون» على جعل جملة الاستفهام خبر «ليت».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٩٦/٦، وشرح السيوطي/٨١١، ومعاني الفراء ٤٧٣/١، والخصائص ١٣٦/٢، والهمع ٥٢/٤.

(٢) شعري: اسم ليت، وجملة: هل أغدون... خبر «ليت».
وجملة «والمنى لا تنفع» اعتراضية.

(٣) في م/٤ «ولا».

(٤) في م/٤ و٥ «إن».

(٥) أي: يا ليت شعري موجود.

(٦) لأنها إذا دخلت على «شعري» فإنها لا تحتاج إلى خبر كأنه قال: ليتني أشعر بكذا.

(٧) في م/٣ و٤ «هنا».

(٨) في م/٥ «شعري».

(٩) جملة الاستفهام في محل نصب مفعول به للمصدر «شعري»، وبذلك يكون الاعتراض بين المصدر ومعموله، لا بين ما أصله المبتدأ والخبر.

وقول الحماسي(١):

إنّ الثمانين - وبُلِّغْتَها - قد أَحْوَجَتْ سَمْعي إلى ترجُمان

وقول(٢) ابن هَرْمَةَ(٣):

إنّ سُلَيْمى - واللهُ يَكْلَؤُها - ضَنّتْ بشيءٍ ما كان يَرْزَؤُها

وقول رؤبة(٤):

إني - وأسطارٍ(٥) سُطِرْنَ سَطْراً -

---

(١) البيت من قصيدة لعوف بن المُحَلِّم الخزاعي، من أبيات يخاطب بها عبدالله بن طاهر بن الحسين وقبله:

يا ٱبن الذي دان له المشرقان وأُلْبِسَ العَدْلَ به المَغْرِبان

وجاء الاعتراض في البيت بجملة الدعاء «وبُلِّغتها» معترضة بين اسم «إنّ» وخبرها.

وعوف أحد العلماء والأدباء والرواة الأذكياء، اختصه طاهر بن الحسين بن مصعب الخزاعي لمسامرته، وكان لا يسافر إلا معه، وأصله من حَرّان، مات في حدود عشرين ومئتين، ولا يستشهد بشعره.

وذكر البغدادي أن الشعر ليس في ديوان الحماسة. قلت: كلامه غير الصواب، فقد ورد في ثلاثة مواضع بشرح المرزوقي/٣٨٧، ١٤٠٧، ١٨٧٨.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٩٩/٦، وهمع الهوامع ٥٥/٤، وأمالي الشجري ٢١٥/١، وأمالي القالي ٥٠/١، وشذور الذهب/٤٥.

(٢) في م/٢ و٣ «وقال».

(٣) قيل لٱبن هرمة: إن قريشاً لا تهمز، فقال: لأقولَنّ قصيدة أهمزها كلها بلسان قريش، وكان هذا البيت مطلعها. وفي اللسان: ضنت بزاد.

يرزؤها: ينقصها، أي: بخلت بشيءٍ لو جادت به ما نقصها.

والشاهد فيه مجيء جملة «والله يكلؤها» معترضة بين ٱسم إنّ وخبرها وهو جملة «ضنّت».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٠٢/٦، وشعر ابن هرمة/٥٥ - ٥٦، واللسان والتاج كلأ، والبحر المحيط ٢٩٤/٦، والدر المصون ٨٧/٥.

(٤) عزاه ابن هشام في شرح الشذور إلى ذي الرمة وليس كذلك.

(٥) أسطار جمع سطر، أي: وحَقّ سطور المصحف، وجملة: سُطِرْن سطراً، صفة لـ «أسطار»، =

لَقَائِلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْراً

وقول كثيِّر(١):

وإني - وتَهيامي بِعَزَّةَ بعدما تخلّيتُ مما بيننا وتخلّتِ -

لَكالمُرْتجي ظِلّ الغمامة كُلّما تَبَوّأَ منها للمَقِيل اضْمَحلّتِ

قال أبو عليّ(٢): «تهيامي بعزّة»، جملةٌ معترضةٌ بين ٱسم «إنّ» وخبرها.

= وسطراً: مفعول مطلق.

ونصر: هو حاجب نصر بن سيار منعه من الدخول إلى نصر بن سيار وهو أمير خراسان في الدولة الأموية فتلطف به، وأقسم بأنه يدعو له وطلب منه المعونة.

وفي نصر الثاني: رواية ضمة بلا تنوين على أنه توكيد لفظي للأول وتبعه في البناء. وفيه غير هذا.

والثالث: على تقدير: أنْصُرْ نصراً.

والشاهد في البيتين اعتراض «وأسطار سُطِرن سطراً» وهي الجملة القسمية، بين ٱسم إنّ وخبرها.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٠٣، وشرح السيوطي/٨١٢، والخزانة ١/٣٢٥، والكتاب ١/ ٣٠٤، وشذور الذهب/ ٤٣٧، ٤٥٠، والخصائص ١/٣٤٠، والهمع ٤/٥٢، المقتضب ٤/ ٢٠٩، وديوان رؤبة/١٧٤، الارتشاف/١٦١٤، ١٩٤٦، وشرح المفصل ١/٩، ٢/٣، ٣/٧٢.

وانظر اللسان/نصر.

(١) يقول: إني مع حُبّي عَزّة ووجدي المفرط بها بعد ما تركتها وتركتني كالذي يرجو ظل غمامة يتقي به الشمس، فهو كلما جلس تحتها زالت عنه، فلا ينتفع بظلها أبداً، وكذا وجدي بها الآن لا ينفعني.

والشاهد في البيتين اعتراض جملة «وتَهيامي بعزّة... وتخلت» بين ٱسم «إنّ» وخبرها، وهو قوله: «لكالمرتجي...».

انظر شرح الشواهد، للبغدادي ٦/٢٠٥، وشرح السيوطي/٨١٣، والخزانة ٢/٣٧٩، والأمالي ٢/ ١٠٧، وسر الصناعة/١٣٩، والخصائص ١/٣٤٠، والديوان/٥٨.

(٢) انظر النص في الخصائص ١/٣٤٠، وسر الصناعة/١٣٩ - ١٤٠.

ونص الخصائص: «وسألته عن بيت كُثيّر... فأجاز أن يكون قوله: وتهيامي بعزّة، جملة من مبتدأ وخبر، اعترض بها بين ٱسم إن وخبرها الذي هو قوله: لكالمرتجي.... =

وقال أبو الفتح: يجوز أن تكون الواو للقَسَم كقولك: «إني - وحُبِّك[١]- لَضنين بك» فتكون الباء[٢] متعلِّقةً بالتَّهيَام لا بخبرٍ محذوف.

الخامس[٣]: بين الشرط وجوابه، نحو: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ﴾[٤]، ونحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ﴾[٥]، ونحو: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا[٦] تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ﴾[٧].

= فقلت له: أيجوز أن يكون «وتهيامي بعزة» قَسَماً؟ فأجاز ذلك ولم يدفعه» والنص في سر الصناعة مختلف بناؤه، ولكنه لا يخرج عن هذا الذي ذكرتُ.
والنّصّان في شرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٠٥ - ٢٠٦.

(١) في م/٣ «وحَقِّك».

(٢) قال ابن جني: «فالباء على هذا [أي القَسَم] في بعزة متعلّقة بنفس المصدر الذي هو التهيام، وهي فيما ذهب إليه أبو علي متعلّقة بمحذوف هو الخبر عن «تهيامي» في الحقيقة» سر الصناعة/١٤٠.

(٣) من مواضع الاعتراض.

(٤) تتمة الآية: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ سورة النحل ١٦/١٠١.
وجملة الاعتراض ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾.

(٥) تتمة الآية: ﴿... ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ سورة البقرة ٢/٢٤.
وجملة الاعتراض: «ولن تفعلوا».

(٦) سقط من م/١ من قوله: «فلا تتبعوا الهوى» إلى قوله: والظاهر أن الجواب: فالله أولى بهما.

(٧) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ سورة النساء ٤/١٣٥.

قاله(١) جماعةٌ منهم ابنُ مالك، والظاهرُ أنّ الجواب(٢) ﴿فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ﴾، ولا يَرُدّ ذلك(٣) تثنيةُ الضمير(٤) كما تَوَهَّموا؛ لأنّ «أو» هنا للتنويع(٥)، وحكمُها حُكْمُ الواو(٦) في وجوبِ(٧) المطابقة(٨). نَصّ عليه الأُبَّذيّ. وهو الحق.

وأما قولُ ابن عصفور(٩): «إنّ تثنية الضمير في الآية شاذة(١٠)» فباطلٌ كبُطْلان قولِهِ مثلَ ذلك(١١) في إفراد الضمير في:

---

(١) أي الاعتراض بقوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ﴾ بين الشرط: إن يكن غنياً... وجوابه: فلا تتبعوا الهوى.

(٢) قال أبو حيان: «أي إن كان المشهود عليه غنياً فلا تمنع من الشهادة عليه لغناه، أو فقيراً فلا تمنعها ترحُّماً عليه، وإشفاقاً، فعلى هذا الجوابُ محذوفٌ؛ لأن العطف هو بأو، ولا يثّنى الضمير إذا عُطِف بها بل يُفْرَد، وتقدير الجواب فليشهد...».
انظر البحر ٣/٣٧٠، والدر ٢/٤٤١، وفيه عرض للخلاف في الجواب على خمسة أوجه.
وفي حاشية الأمير ٢/٥١ «في الحقيقة هو دليل جواب محذوف، أي فلا تكتموا الشهادة رأفة به...».

(٣) أي كون الجواب: ﴿فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ﴾.

(٤) وهو قوله: «بهما».

(٥) عند العكبري للتفصيل. انظر التبيان/٣٩٧.

(٦) هذا للأخفش، انظر الدر ٢/٤٤٠.

(٧) في م/٥ «جواز»، و«وجوب» غير مثبت في م/٣.

(٨) أي مطابقة الضمير ما قبله إفراداً وتثنية.

(٩) انظر حديثه في المقرب ١/٢٣٥ «.. فشاذ لا يقاس عليه».

(١٠) في م/٢ «شاذ».

(١١) أي مثل ما تقدّم في الشذوذ، فإن إفراد الضمير في الآية التالية في «يرضوه» شاذ عنده، والنص في المقرب ١/٢٣٥ قال: «فإن كان العطف بالواو كان الضمير على حسبهما نحو قولك: زيد وعمرو قاما، ولا يجوز الإفراد إلا في الشعر...، أو في نادر من الكلام، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾».

﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾[(١)]، وفي ذلك[(٢)] **ثلاثة أوجه**:

- **أحدها**: أنّ «أحقّ» خبرٌ عنهما[(٣)]، وسَهّل إفراد الضمير أمران:

- **معنويّ**[(٤)]: وهو أن إرضاء الله سبحانه إرضاءٌ لرسوله عليه الصلاة والسلام، وبالعكس[(٥)]: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾[(٦)].

- **ولفظيّ**: وهو تقدّم[(٧)] إفراد[(٨)] «أحقّ»، ووجهُ ذلك أنّ اسم التفضيل المجرّد من «أل» والإضافةِ واجبُ الإفرادِ نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾[(٩)]، ﴿قُلۡ إِن كَانَ

---

(١) الآية: ﴿يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمۡ لِيُرۡضُوكُمۡ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤۡمِنِينَ﴾ سورة التوبة ٦٢/٩.

(٢) في م/٣ و٤ و٥ «وفيه». ومثله في متن الدسوقي.
والإشارة بذلك إلى إفراد الضمير في «يرضوه».

(٣) في م/٥ «عنها».

(٤) انظر تفصيل هذا في البحر ٦٤/٥، والدر ٤٧٨/٣، والعكبري/٦٤٩.

(٥) أي عكس دلالة الآية السابقة، أي هنا إرضاءُ الرسول إرضاءٌ لله.
وفي الآية السابقة إرضاء الله إرضاء لرسوله من غير تصريح بذلك، فهو ظاهر.
وانظر النص في الدر ٤٧٨/٣. والعكبري/٦٤٨ - ٦٤٩.

(٦) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾ سورة الفتح ١٠/٤٨.

(٧) في م/٢ «تقديم»، ومثله في طبعة مبارك والشيخ محمد وحاشية الأمير.

(٨) وقوله تقدّم.. على تقدير: أن يرضوه مبتدأ، وخبره أحقّ مقدّماً عليه.
وانظر هذا في البحر ٣٧٠/٣. وقد ردّه أبو حيان ونقله السمين في الدر ٤٧٨/٣.

(٩) الآية: ﴿إِذۡ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ﴾ يوسف ٨/١٢.

ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾[(١)] إلى قوله: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم﴾[(٢)].

والثاني[(٣)]: أنّ «أَحَقّ» خبر عن ٱسم الله سبحانه[(٤)]، وحُذِف مثله خبراً عن ٱسمه عليه الصلاة والسلام، أو بالعكس[(٥)].

والثالث[(٦)]: أنّ «أَنْ يُرضُوه» ليس في موضع جَرّ أو نَصْبٍ بتقدير: بأن يرضوه بل في موضع رفع بدلاً[(٧)] عن أحد الأسمين، وحُذِف من الآخر مثلُ ذلك، **والمعنى**: وإرضاءُ الله وإرضاءُ رسوله[(٨)] أَحَقُّ من إرضاء غيرهما.

---

(١) تتمة الآية: ﴿... وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ سورة التوبة ٩/٢٤.

(٢) وجه الاستشهاد بالآية إفراد «أحب» لأنه غير مضاف، وغير معرّف بأل.

(٣) الثاني من أوجه إفراد «أَحَقّ» في الآية السابقة.

(٤) هذا رأي المبرّد.

(٥) هذا رأي سيبويه: وهو حذف خبر الأول وهو لفظ الجلالة، وإبقاء الخبر عن «رسوله». ورَجّح هذا السمين على رأي المبرّد، لعدم الفصل بين المبتدأ وخبره على هذا التقدير، والإخبار بالشيء عن الأقرب. وأخذ هذا عن شيخه أبي حيان.
انظر البحر ٦٤/٣، والدر ٤٧٨/٣، والعكبري/٦٤٨.

(٦) من الأوجه في «أحق».

(٧) تعقبه الدماميني بأنه يلزم عليه حذف البدل فهو محل نظر.
انظر الشمني ١٢٤/٢.

(٨) في م/٤ «وإرضاء رسول الله ﷺ...».

والسادس(١): بين القسم وجوابه، كقوله(٢):

لَعَمْري - وما عمْري عليّ بهيّنٍ -   لقد نَطَقَتْ بُطْلاً عليّ الأقارعُ

وقوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ﴾(٣).

الأصل: أقسِمُ بالحق لأملأنّ، وأقولُ الحقَّ، فانتصب الحق الأول بعد إسقاط الخافض(٤) بـ «أقسم» محذوفاً، والحق الثاني بـ «أقول»، وٱعترض بجملة «أقول

---

(١) من المواضع التي يقع فيها الاعتراض.
وانظر الخزانة ٤٢٧/١ فنصّ المصنّف مثبت فيه.

(٢) قائله النابغة الذبياني، وهو من قصيدة اعتذارية له.
والأقارع: هم بنو قريع بن عوف بن كعب، وهم الذين سعوا به إلى النعمان، وسماهم أقارع لأن قريعاً أباهم.
والشاهد فيه ٱعتراض جملة «وما عُمْري عليّ بهيّن» بين القسم وجوابه.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢١٠/٦، وشرح السيوطي/٨١٦، والخزانة ٤٢٧/١، والكتاب ١/ ٢٥٢، والديوان/٤٩.

(٣) الآيتان: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ سورة صٓ ٣٨/٨٤ - ٨٥.
في هذه الآية قراءات: يذكرها المصنّف تباعاً.
قوله: فالحقَّ والحقَّ أقول، بنصب الحقّ في الموضعين وهي ما أراده المصنف هنا، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر والكسائي ورويس عن يعقوب وهبيرة عن حفص عن عاصم وزيد والمفضل وأبي جعفر.
وانظر كتابي «معجم القراءات» ١٢٦/٨ وما بعدها.

(٤) وذكر مكي فيه النصب على الإغراء، أي: اتبعوا الحقَّ، أو الزموا الحقَّ، ثم ذكر وجه القَسَم، وإلى مثل هذا ذهب ابن الأنباري.
انظر مشكل إعراب القرآن ٢٥٥/٢، والبيان ٣١٩/٢، وانظر «معجم القراءات» ١٢٧/٨.

الحق» وقُدِّم مفعولها[١] للاختصاص.

وقُرئ برفعهما[٢] بتقدير[٣]: فالحقُّ قسمي، والحقُّ أقولُه.

وبجرِّهما[٤] على تقدير واو القسم في الأول وتقدير[٥] الثاني توكيدًا[٦] كقولك: «واللهِ واللهِ لأفعلنّ».

وقال الزمخشريّ[٧]: جُرَّ الثاني على أن المعنى: وأقول والحق، أي هذا اللفظ، فأعمل القول في لفظ واو القسم[٨] ومجرورها على سبيل الحكاية[٩]،

---

(١) كذا في المخطوطات، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد ومتن الأمير «معمولها» وجاء متن حاشية الدسوقي كالمخطوطات.
والضمير في «مفعولها» للفعل «أقول» أو للجملة، والمفعول هو: الحق.

(٢) قراءة الرفع فيهما عن ابن عباس ومجاهد والأعمش والمطوعي ومحبوب عن أبي عمرو.
انظر المراجع في كتابي «معجم القراءات» ١٢٧/٨.

(٣) وقيل: التقدير فالحق أنا، وقد حذف الضمير وهو الخبر، وقيل: الحق مبتدأ خبره الجملة بعده وحذف العائد.

(٤) قراءة الجر عن الحسن وعيسى وعبدالرحمن بن أبي حماد عن أبي بكر، وطلحة بن مصرف ومحمد بن السميفع وأبي عمران الجوني.
وانظر المراجع في كتابي «معجم القراءات» ١٢٧/٨.
وذهب ابن الأنباري إلى أنها شاذة قياساً واستعمالاً، فهي قراءة ضعيفة.

(٥) كذا جاء في المخطوطات: «وتقدير الثاني» وفي طبعة مبارك والشيخ محمد: «والثاني»، ومثلهما حاشية الأمير وحاشية الدسوقي.

(٦) توكيد أفاده العطف.

(٧) انظر الكشاف ٢٢/٣ فسياق الكلام على غير ما أثبته المصنف هنا، فقد أخذه من جملة قول الزمخشري.

(٨) كذا في م/٢ و٣ و٥، وفي م/١ و٤ «مع مجرورها» ومثله في المطبوع وفي متن حاشية الدسوقي كالذي أثبته.

(٩) أي الحكاية للفظ المُقْسَم به مع حرف القَسَم.

قال(١): «وهو وجه حسن دقيق جائز في الرفع والنصب»، انتهى.

وقرئ برفع(٢) الأول ونَصْب الثاني، قيل: أي فالحقُّ قسمي، أو فالحقُّ مني أي(٣): فالحقُّ أنا، والأولُ(٤) أوْلَى.

ومن(٥) ذلك قولُه تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾(٦) الآية(٧).

والسابع(٨): بين الموصوف وصفته كالآية(٩)، فإنّ فيها اعتراضين: اعتراضاً بين الموصوف وهو(١٠) «قَسَمٌ» وصفته وهو «عظيم» بجملة ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾، واعتراضاً(١١) بين: ﴿أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾(١٢)،

---

(١) ليس هذا القول على نسق ترتيب الزمخشري. فارجع إليه إنْ شئتَ.

(٢) وهي قراءة حفص عن عاصم وحمزة وخلف ورَوْح وزيد عن يعقوب ومجاهد والأعمش بخلاف عنهما وأبان بن تغلب وطلحة في رواية والمفضل والعبسي وهبيرة وابن عباس وابن مسعود: فالحقُّ والحقَّ.

وانظر مراجع هذه القراءة في كتابي «معجم القراءات» ١٢٦/٨.

(٣) كذا في م/١ و٢ «أي..» وفي المطبوع «أو».

(٤) أي قوله: «فالحق قسمي».

(٥) أي من الاعتراض.

(٦) سورة الواقعة ٧٥/٥٦، وبعدها ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٌ كَرِيمٌ﴾ الآيتان/ ٧٦ - ٧٧. وقد اعترض بين القسم وجوابه بقوله: وإنه لقسم... الآية.

(٧) في طبعة مبارك «الآيات»، وليس كذلك في المخطوطات والمطبوع.

(٨) من مواضع الاعتراض ما كان بين الموصوف وصفته.

(٩) الآية المتقدّمة في سورة الواقعة ٧٥/٥٦ - ٧٧.

(١٠) ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ عظيم: صفة لِقَسَم، وجملة ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ اعترضت بين الصفة عظيم والموصوف «قسم».

(١١) معطوف على «اعتراضاً» الأول.

(١٢) الآية/٧٥ ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ...﴾.

وجوابه(١) وهو ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ بالكلام(٢) الذي بينهما.

وأمّا قولُ ٱبن عطية(٣): ليس بينهما إلا ٱعتراض واحد وهو ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ لأنّ «وإنه لقسم عظيم» توكيدٌ لا ٱعتراض فمردودٌ(٤)؛ لأنّ التوكيد والٱعتراض لا يتنافيان(٥)، وقد مضى ذلك في حَدّ جملة الٱعتراض.

والثامن(٦): بين الموصول وصلته، كقوله(٧):

ذاكَ الذي - وأبيكَ - يعرِفُ مالكاً [والحقُّ يدمغ تُرّهاتِ الباطلِ]

---

(١) أي جواب القسم وهو ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ الآية/٧٧.

(٢) الكلام الذي بينهما الآية/٧٦ ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ وعلى هذا فهو ٱعتراض داخله ٱعتراضٌ آخر.

(٣) قال ابن عطية: «وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ﴾ تأكيد للأمر وتنبيه من المُقْسم به، وليس هذا بٱعتراض بين الكلامين بل هذا معنى قصد التهمم به، وإنما الٱعتراض قوله تعالى: ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾». وقد قال قوم: إن قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ﴾ ٱعتراض، وإن ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ ٱعتراض في ٱعتراض. والتحرير هو الذي ذكرناه».
المحرر ٢٦٨/١٤، ونقل نصه أبو حيان في البحر ٢١٤/٨ ولم يعقب عليه بشيء.

(٤) مثل هذا الٱعتراض عند السمين، فقد نقل نص ٱبن عطية في الدر ٢٦٧/٦، ثم قال:
«قلت: وكونه توكيداً وتنبيهاً على تعظيم المقسم به لا ينافي الٱعتراض، بل هذا معنى الٱعتراض وفائدته».

(٥) ذكر في أول الحديث عن جملة الٱعتراض «... لإفاة الكلام تقوية وتسديداً...».

(٦) أي: من مواضع الٱعتراض.

(٧) البيت من مقطوعة لجرير هجا بها يحيى بن عقبة الطهوي، وكان يُرْوى عليه شعر الفرزدق.
وجاء المثبت في المخطوطات صدره ما عدام/٥ فقد جاء فيها تامّاً.
وقوله: ذاك: إشارة إلى الفرزدق. والرواية المثبتة عند البغدادي: تعرف، أي: وأنت تعرف. وأراد بمالك: القبيلة، يعني أن الفرزدق هو المعروف عند بني مالك بن حنظلة.
وقوله: وأبيك: ذكر البغدادي أنه بكسر الكاف خطاب لطهية، وهي القبيلة المعروفة، والتّرّهة الباطل، فهو من إضافة الاسم إلى المسمّى.

ويحتمله(١) قوله(٢):

وإني لرامٍ نظرةً [قِبَلَ(٣) التي لعلّي وإن شطّت نواها أزورُها]

وذلك على أن تقدّر الصلة «أزورُها»، ويُقدّر(٤) خبر «لعلّ» محذوفاً، أي: لعلّي أفعل ذلك.

والتاسع(٥): بين أجزاء(٦) الصّلةِ نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ

= وذكر البغدادي أن البيت وقع في كتب النحو مُحَرَّفاً، ولم يشرحه أحد على وجه الصواب.
قلت: لعله عني التحريف في «أبيك» فقد جاء بفتح الكاف في كتب النحو.
وتعرف جاء عند النحويين: يعرف بالمثناة من تحت، ويروى أيضاً يدمغ ويدفع.
والشاهد في البيت الاعتراضُ بجملة القسم «وأبيك» بين الموصول.. الذي، وصلته: يعرف مالكاً. وقد نَصّ أبو عليّ وغيره أنه لا يجوز الاعتراض بينهما بغير جملة القسم.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٩٢/٦، ٢١٢، وشرح السيوطي/٨١٧.
والخصائص ٣٣٦/١ «تعرف مالك»، والمقرب ٦٢/١، والهمع ٣٠٣/١ و٥١/٤، والديوان/٤٣٠، ط. الصاوي، «تعرف مالك»، ومثله في طبعة دار المعارف/٥٨٠.

(١) أي يحتمل الفصل بين الموصول وصلته. وذكرت من قبل رأي أبي علي وغيره أنه لا يجوز إلا بالقسم، وأشار البغدادي من قبل إلى أن الخفاف جَوّز في شرح الجمل الفصلَ بين الموصول وصلته بجملة غير قَسَميّة. انظر شرح الشواهد ٩٢/٦.

(٢) قائله الفرزدق، وتقدّم في شواهد هذه الجملة، وساقه المصنّف هناك لبيان الاعتراض بين لعلّ وخبرها «أزورها» بجملة: وإن شطت نواها، وقدّرنا هناك جملة الصلة محذوفة. وهو تقدير أبي علي، وقد ذكره البغدادي.

(٣) ما بين المعقوفين غير مثبت في المخطوطات.

(٤) كذا في م/١ و٢ و٤، وفي م/٣ «وتقدّر خبر لعلّي».

(٥) التاسع من مواضع الاعتراض.

(٦) تعقّب الشمني المصنف في الحاشية ١٢٤/٢ قال: «الظاهر أن يقول بين جملتين غير مستقلتين بأن تكون الأولى صلة، والثانية عطفاً عليها؛ لأن «ترهقهم ذلة» إذا كان معطوفاً على الصلة تكون صلةً لا جُزْءَ صلة، والصلة جملة غير مستقلة» ورَدّ الأمير تعقيب الشمني، انظر الحاشية ٥٢/٢.

بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾(١) الآيات(٢)، فإنّ جملة ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾(٣) معطوفةٌ على ﴿كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ فهي من الصِّلَة(٤)، وما بينهما(٥) ٱعتراضٌ بُيِّنَ(٦) به قَدْرُ جزائهم، وجملةُ ﴿مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ خبرٌ(٧)، قاله(٨) ٱبنُ عصفور، وهو بعيد؛ لأن الظاهر أنّ ﴿ترهقهم﴾ لم يُؤْتَ به لتعريف(٩) ﴿الذين﴾ فيُعطَف على(١٠) صلته، بل جيء به للإعلام بما يُصِيبهم(١١) جزاءً على كَسْبِهم السيئات، ثم إنه(١٢) ليس بمتعيّن لجواز أن يكون الخبرُ(١٣) ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ فلا يكون في الآية ٱعتراض.

---

(١) قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ سورة يونس ٢٧/١٠.

(٢) هي آية واحدة وليس آيات.

(٣) الواو غير مثبتة في م/٣.

(٤) «كسبوا السيئات» هي جملة الصلة، وكذا ما عطف عليهما «وترهقهم ذلة» لها حكم الصلة. فالصلة مجموع المتعاطفين.

(٥) ما بينهما هو قوله تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ فقد فصلت هذه الجملة الٱسمية بين جملة الصلة وبين ما عُطِف عليها.

(٦) في م/٣ و٤ «بَيَّنَ»، وفي بقية المخطوطات والمطبوع «بُيِّن»، وكُلٌّ صواب.

(٧) خبر عن المبتدأ وهو «الذين» في أول الآية.

(٨) في م/٢ «قال».. وقاله أبو البقاء. انظر التبيان / ٦٧٢.

(٩) كما تعرّف الصلةُ الموصولَ المبهم.

(١٠) وبما أنه ليس لتعريف الموصول كالصلة، فهو ليس معطوفاً على الصلة.

(١١) وعلى هذا يكون معطوفاً على «جزاء سيئة بمثلها»، ولا يكون في الآية ٱعتراض.

(١٢) أي الٱعتراض.

(١٣) وقد ذكر هذا الوجه أبو البقاء. انظر التبيان/٦٧٢، والبحر ١٤٧/٥.

ويجوز أن يكون الخبرُ جملةَ النفي[١] كما ذكر، وما قبلها[٢] جملتان معترضتان، وأن يكون الخبرُ[٣]: ﴿كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ﴾، فالاعتراضُ بثلاث[٤] جُمَلٍ، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾[٥]، فالاعتراض[٦] بأربع[٧] جُمَلٍ.

ويحتمل[٨] - وهو الأَظْهَرُ - أنّ «الذين» ليس مبتدأً بل معطوفٌ[٩] على «الذين» الأولى[١٠]، أي: للذين أحسنوا الحسنى وزيادة، والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها، فمثلها[١١] هنا في مقابلة الزيادة[١٢] هناك.

---

(١) وهو قوله تعالى: ﴿مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾، وذكر هذا أبو البقاء.
انظر التبيان/٦٧٢، والبحر ١٤٧/٥، وانظر الدر ٢٤/٤.

(٢) ما قبلها: جزاء سيئة بمثلها، وترهقهم ذلة.

(٣) أي: ويجوز أن يكون الخبر... وانظر الدر المصون ٢٣/٤.

(٤) وهي: جزاء سيئة بمثلها، وترهقم ذلة، ما لهم من عاصم.
وهذا عند أبي البقاء أيضاً. انظر/٦٧٢، وانظر البحر ١٤٧/٥.

(٥) أي: ويجوز أن يكون خبر «الذين» قوله: أولئك... في آخر الآية، وهذا عند العكبري أيضاً. انظر التبيان/٦٧٢، والبحر ١٤٧/٥، والدر ٢٥/٤.

(٦) في م/٣ والاعتراض.

(٧) يضاف إلى الثلاث المتقدّمات في الاعتراض قوله تعالى: ﴿كأنما أغشيت...﴾.

(٨) هذا الذي ذكره احتمالاً واستظهره سبقه إليه ابن عطية، فرآه اسماً في محل جر عطفاً على ﴿للذين أحسنوا﴾ في الآية/٢٦ من هذه السورة وستأتي، انظر المحرر ١٣٩/٧، والبحر ١٤٧/٥.
وبدأ السمين بهذا الوجه انظر الدر ٢٣/٤، وذكر السمين أن ممن قال به الزمخشري.

(٩) في م/٣ و٤ و٥ «بل معطوفاً».

(١٠) قال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ سورة يونس ٢٦/١٠.

(١١) أي في الآية/٢٧ ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾.

(١٢) أي في الآية/٢٦ ﴿ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾.

ونظيرها[١] في المعنى قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[٢].

وفي اللفظ[٣] قولُهم: «في الدار زيدٌ والحُجْرةِ عمروٌ»، وذلك[٤] من العطف على معمولَيْ عاملين مختلفين عند الأخفش. وعلى إضمار الجارّ عند سيبويهِ والمحققين.

ومما يُرَجِّحُ هذا الوجهَ[٥] أنّ الظاهر أنّ الباء في «بمثلها» متعلقة بالجزاء[٦]، فإذا كان «جزاء سيئة» مبتدأً احتيج إلى تقدير[٧] الخبر، أي: واقع، قاله أبو البقاء.

أو «لهم»[٨] قاله الحوفي، وهو أحسن؛ لإغنائه[٩] عن تقدير رابط بين هذه

---

(١) لعل الصواب: ونظيرهما أي نظر الآيتين المتقدمتين من حيث المعنى في المثلية والزيادة الآية الآتية.

(٢) سورة القصص ٨٤/٢٨.

(٣) أي ونظير الآية السابقة/٢٧ وما جرى فيها من العطف على مذهب ابن عطية في «والذين» على «للذين» في الآية/٢٦.

(٤) قال أبو حيان: «كما في الدار زيدٌ والقصر عمرٌو. أي: وفي القصر، وهذا التركيب مسموع من لسان العرب، فخرّجه الأخفش على أنه من العطف على عاملين، وخرجه الجمهور على أنه مما حُذِف منه حرف الجر، وجَرّه بذلك الحرف المحذوف، لا بالعطف على المجرور...» البحر ٥/ ١٤٨، وانظر الدر ٢٣/٤.

وانظر الباب الرابع عند المصنف «في ذكر أحكام يكثر دورها» تحت عنوان «العطف على معمولَيْ عاملين».

(٥) أي: عطف «الذين» على «للذين» في الآية المتقدمة، فهو عنده مُرَجَّح على إعراب «الذين» مبتدأ.

(٦) وهو المصدر، وإذا كان هذا فلا بُدّ من خبر. ويكون مقدراً، وصورته: جزاء سيئة بمثلها واقع، على ما قدره المصنّف نقلاً عن أبي البقاء. وانظر التبيان/٦٧٢، والبحر ١٤٦/٥.

(٧) في م/٣ «أن يُقَدّر».

(٨) أي وقد يكون الخبر «لهم» مقدراً. قال أبو حيان: «قال الحوفي: لهم جزاء سيئة بمثلها واقع، والباء في قولهما [أي أبي البقاء والحوفي] متعلقة بقوله: جزاء...» انظر البحر ١٤٧/٥.

(٩) الرابط موجود وهو «لهم». انظر البحر ١٤٧/٥ «وعلى تقدير الحوفي لهم جزاء يكون الرابط لهم».

الجملة ومبتدئها[(١)] وهو «الذين».

وعلى ما ٱخترناه[(٢)] يكون «جزاءُ»[(٣)] عطفاً على «الحسنى»، فلا يحتاج إلى تقدير آخر.

وأمّا قولُ[(٤)] أبي الحسن وابن كيسان[(٥)]: إنّ «بمثلها»[(٦)] هو الخبر، وإنّ الباء زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدأ في «بحَسْبِك درهمٌ» فمردودٌ[(٧)] عند الجمهور، وقد يُؤْنَسُ[(٨)] قولُهما بقوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَاۖ﴾[(٩)].

---

(١) في م/٢ «ومبتدئيها».

(٢) وهو عطف «والذين» في الآية/٢٧ على «للذين» في الآية/٢٦.

(٣) عطف مبتدأ على مبتدأ جزاء في الآية الثانية، والحسنى مبتدأ في الأولى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ...﴾.

(٤) قول أبي الحسن في كتابه معاني القرآن/٣٤٣ قال: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾، وزيدت الباء كما زيدت في قولك: بحَسْبِك قولُ السوء».

(٥) ابن كيسان ذكره أبو حيان ولم يذكر معه الأخفش. انظر البحر ١٤٧/٥.

(٦) في م/٣ و٥ «مثلها».

(٧) لعل الرد جاء من أن «الباء» وأحرف الجر لا تزاد في الإثبات، إلا عند الأخفش، والجمهور يمنعون ذلك، فقد جرى الأخفش في هذه المسألة على مذهبه. وجَرَوا في الرد على مذهبهم.

(٨) في م/١ «وقد يُؤْنِس بقولهما»، وفي م/٢ «وقد يُؤَنِّس قولهما قوله تعالى».
وفي م/٣ «وقد يُؤْنَس قولُهما بقوله».
وفي م/٥ «وقد يُؤْنس قولهما...».
وهذا الاستئناس الذي ذكره سبقه شيخه أبو حيان إليه. انظر البحر ١٤٧/٥.

(٩) تتمة الآية: ﴿... فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة الشورى ٤٠/٤٢.
ووجه الاستئناس بهذه الآية لزيادة الباء في الآية السابقة أنها على نسقها وتركيبها، وقد جاءت من غير باء في «مثلها».

والعاشر[١]: بين المتضايفين، كقولهم[٢]: «هذا غلامُ - واللهِ - زيدٍ»[٣]، و[٤] «لا أخا - فاْعلم - لزيدٍ».

وقيل: الأخ[٥] هو الاسم، ، والظرفُ[٦] الخبرُ، وإنّ[٧] الأخ[٨] جاء على لغة القصر، كقولهم[٩]: «مُكْرَهٌ[١٠] أخاك لا بَطَلٌ[١١]»، فهو كقولهم[١٢]: «لا عصا لك».

---

(١) من مواضع الاْعتراض.

(٢) في م/٣ «كقولك».

(٣) وجاء الاْعتراض بجملة القسم: والله.

(٤) لا: نافية للجنس. أخا: اسم لا منصوب، وجملة: «فاْعلم» اْعتراضية، لزيد: اللام: زائدة، زيد: مضاف إلى «أخا» مجرور، وخبر «لا» محذوف، والتقدير: موجود.
وعلى هذا التقدير تكون «لا» عاملة في معرفة، وليس هذا بابها، ولعل وجود اللام الزائدة سَهّل ذلك.

(٥) أي «أخا» اسم لا مبني على الفتح المقدر على الألف، وهو اْسم غير مضاف، وذلك في لغة القصر، ولا إضافة هنا.

(٦) وهو «لزيد» متعلق بالخبر: لا أخا - فاعلم - كائن لزيد».
وعلى هذا يكون الاْعتراض بين اسم لا وخبرها وليس بين متضايفين.

(٧) في م/٣ «والأخ جاء...» من غير «وإنّ...».

(٨) كذا جاء النص في المخطوطات «وإن الأخ جاء».
وفي طبعة الشيخ محمد، ومبارك، وحاشية الأمير، والدسوقي «وإن الأخ حينئذٍ جاء» بزيادة «حينئذٍ».

(٩) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «كقوله».

(١٠) هذا مثل من الأمثال قاله عمرو بن العاص لعليّ بن أبي طالب، وتقدّم المثل: في اللام المقحمة، وفيه رواية: مُكْرَهٌ أخوك... وانظر قصة المثل في المستقصى ٣٤٧/٢.
وقد استشهد على هذا الرواية «أخاك» للغة القصر في المثال المذكور.

(١١) قوله: «لا بطل» غير مثبت في م/١ و٥.

(١٢) عصا: اسم لا مقصور، والحركة مقدرة، والخبر هو متعلّق «لك»، فالمثال على هذا، وهو إمعان في تخريج مثاله على لغة القصر في «لا أخا... لزيد».

الحادي عشر[١]: بين الجارّ والمجرور كقوله[٢]: «اشتريته بـ - أُرَى - ألفِ دِرهمٍ».

الثاني عشر: بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله[٣]:

كأنّ - وقد أتى حَوْلٌ كَمِيلٌ - أثافِيَها حَمَاماتٌ مُثُولُ

كذا قال قوم، ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية[٤] تقدّمت على صاحبها، وهو ٱسم «كأنّ»، على حَدّ الحال[٥] في قوله[٦]:

كأنّ قلوبَ الطَّيْر رَطْباً ويابِساً لدى وَكْرِها العُنّابُ والحَشَفُ البالي

---

(١) من مواضع الاْعتراض.

(٢) أُرَى: أظن، والأصل اشتريته بألف درهم، ثم اعترض بين الباء و«أَلْف» بالفعل «أُرَى».

(٣) قائله: أبو الغول الطهوي. والرواية عند أبي زيد: حول جديد، ومثله في الخصائص، كميل: أي كامل، المثول: جمع ماثلة، وهي المنتصبة.
شبه الأحجار التي تُنْصَبُ عليها القدر، فتسودُّ من النار والدخان بالحمامات القائمة على رجلها، وقد مَرّ عليها حول بعد ارتحال سلمى من ذلك المكان، وقبله:
أتنسى - لا هداك الله - سلمى وعَهْدُ شبابها الحَسَنُ الجميلُ
والشاهد في البيت الاْعتراض بجملة: «قد أتى حول كميل» بين كأن وٱسمها، وهو أثافيها.
وذهب ابن جني إلى أن الجملة حاليةٌ ولا ٱعتراض. وسيأتي بيانه.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢١٦/٦ وشرح السيوطي/٨١٨، والهمع ٥٤/٤، والنوادر/٤٩٨، والمنصف ١٨٥/٢، ٨٢/٣، والخصائص ٣٣٧/١.

(٤) هذا كلام ابن جني، قال: «فإنه لا ٱعتراض فيه، وذلك أن الاْعتراض لا موضع له من الإعراب، ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعتَرَض به بين بعضه وبعض ما تقدّم، فأما قوله: وقد أتى حول جديد، فذو موضع من الإعراب، وموضعه النصب بما في «كأن» من معنى التشبيه...» الخصائص ٣٣٧/١.

(٥) الحال في بيت امرئ القيس لم تتقدّم على صاحبها. وذكر الدماميني أن بعضهم منع الجملة الحالية المقترنة بالواو، فلا ٱعتراض، ولعله أراد ببعضهم ٱبن جني.

(٦) البيت لامرئ القيس وتقدّم في «باب اللام» وقد ذكره شاهداً لعمل معنى الحرف في الحال.
ووجه المشابهة بين هذا وما قبله أن العامل في الحال معنى التشبيه في «كأن»، وهو ما ذكره ٱبن جني.

الثالث عشر[١]: بين الحرف وتوكيده، كقوله[٢]:

ليت - وهل ينفعُ شيئاً ليتُ -   ليت شباباً بُوْعَ فاْشتريتُ

الرابع عشر: بين حرف التنفيس والفعل، كقوله[٣]:

وما أدري - وسوف - إخالُ - أدري   أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أم نساءُ

وهذا الاْعتراض في أثناء اْعتراضٍ آخرَ، فإنّ[٤] «سوف» وما بعدها[٥] اْعتراضٌ بين «أدري» وجملة الاستفهام[٦].

---

(١) من مواضع الاْعتراض.

(٢) ذكر العيني أن قائله رؤبة بن العجاج، ويقال: أنشده الكسائي ولم يعزه إلى أحد. وذكر البغدادي أنه لم يجده في ديوان رؤبة.
والشاهد فيه اْعتراض جملة الاستفهام «وهل ينفع شيئاً ليتُ» بين «ليتَ» في أول البيت، وليت الثالثة في أول العجز، فهي مؤكِّدة للأولى، وأما «ليت» الثانية فهي فاعل الفعل «ينفع»، وقد أريد لفظها فكأنه وهل ينفع شيئاً التمني.
والاستفهام إنكاري فيه معنى النفي.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢١٩/٦، وشرح السيوطي/٨١٩، وشرح اْبن عقيل ١١٥/٢، وهمع الهوامع ٥٤/٤، والعيني ٥٢٤/٢، وأوضح المسالك ٣٨٥/١، وشرح المفصل ٧٠/٧، وحاشية الصبان ٦٣/٢، وملحقات ديوان رؤبة/١٧١.

(٣) تقدّم البيت في «أم»، و«سوف»، وقائله زهير.
وجاء الاْعتراض بقوله «إخال» بين سوف، وأدري.

(٤) في م/٥ «وإنّ».

(٥) أي: وسوف إخال أدري.

(٦) أي: اْعتراض بين الفعل «أدري» في أول البيت وما سدّ مسَدّ مفعوليه وهو جملة الاستفهام: أقوم آل حصن أم نساء».

الخامس عشر: بين «قد» والفعل، كقوله[1]:

أخالدُ قد - واللهِ - أوطأتَ عَشْوَةً [وما قائل المعروفِ فينا يُعَنَّفُ]

السادس عشر: بين حرف النفي ومنفيّة، كقوله[2]:

ولا - أراها - تزالُ ظالمةً [تُحْدِثُ لي قَرْحَةً وتَنْكَؤُها]

وقوله[3]:

فلا - وأبي دهماءَ - زالت عزيزةً [على قومها ما دام للزّندِ قادِحُ]

---

(١) تقدّم البيت في «قد»، والمثبت هنا صدره، وتقدّم تاماً، وكان شاهداً على فصل «قد» عن الفعل بالقسم.

(٢) البيت من قصيدة لإبراهيم بن حرمة، والمثبت صدره، وعجزه ما وضعته بين معقوفين.
ومراده من البيت أن ظلمها له مستمر متصل لا يزول.
والقرحة: الجراحة، وتنكؤها: تقشرها، ويروى: نكبة، ويروى: تظهر لي.
والشاهد فيه أن جملة «أراها» معترضة بين «لا» النافية، وبين الفعل تزال، وأن الأصل فيه: وأراها لا تزال ظالمة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٢١/٦، وشرح السيوطي/٨٢٠، وهمع الهوامع ٦٦/٢ و٥٥/٤، ومعاني القرآن للفراء ٥٧/٢، والخزانة ٤٦/٤، والأضداد للأنباري/٢٦٨، وشعره/٥٦، والكامل/٧٩٢، ١٣٢٦.

(٣) قائله غير معروف، والمثبت صدره، وعجزه ما وضعته بين معقوفين.
وفيه رواية: لعمرو أبي دهماء، ويروى عجزه: ما فَتّل الزند قادح.
وقوله: وأبي دهماء. قَسَمٌ، أقسم الشاعر بوالد هذه المرأة، واسم «زالت» ضمير يعود إلى «دهماء»
وعزيزة: خبر «زالت» وجملة لا زالت: جواب القسم.
والشاهد فيه الاعتراض بجملة القسم بين «لا» وبين الفعل «زالت»، والأصل فيه: وأبي دهماء لا زالت عزيزة، والفصل بينهما عند الرضي شاذ، وعلى رواية لعمرو أبي دهماء، لا شاهد فيه.

السابع عشر[١]: بين جملتين مستقلّتين[٢] نحو: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ * نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾[٣]، فإنّ[٤] ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ تفسيرٌ لقوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ أي: إنّ المأتيّ الذي أمر[٥] الله به هو مكانُ الحرثِ، دلالة[٦] على أنّ الغرض الأصليّ في الإتيان طلبُ النّسْل، لا مَحْضُ الشهوة.

= انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٢٣/٦، وشرح السيوطي/٨٢٠، والخزانة ٤٥/٤، والهمع ٣٣٦/٥، ومعاني القرآن للفراء ٥٤/٢، ١٥٤، وتذكرة النحاة/٢٨٧، وجامع البيان للطبري ٢٨/١٣، والمحرر لابن عطية ٥٣/٨، والضرائر الشعرية لابن عصفور/١٥٦ «لعمرو أبي دهماء»، تأويل مشكل القرآن/ ٢٢٥، المقرب ٩٤/١.

(١) من مواضع الاعتراض.

(٢) أي ليست إحداهما معطوفة على الأخرى.

(٣) الآيتان: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ ...﴾ الآية/٢٢٢ من سورة البقرة.
وقوله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية/٢٢٣ من السورة نفسها.

(٤) ما أثبته المصنف هنا أخذه من الزمخشري وليس له.
قال الزمخشري: «فإن قلت: ما موقع قوله: نساؤكم حرث لكم، مما قبله؟ قلتُ: موقعه موقع البيان والتوضيح لقوله: فأتوهن من حيث أمركم الله. يعني أن المأتيّ الذي أمركم الله به هو مكان الحرث ترجمة له وتفسيراً وإزالة للشبهة، ودلالة على أن الغرض الأصيل في الإتيان هو طلب النسل لا قضاء الشهوة...».
انظر الكشاف ٢٧٥/١، وتأمل!! وراجع البحر ١٧٠/٢.

(٥) في م/١ والمطبوع ونسخة الكشاف «أمركم»، وفي بقية المخطوطات «أمر».

(٦) في المخطوطات «دلالة»، وفي المطبوع ونسخة الكشاف «ودلالة» كذا بواو قبلها.

وقد تضمنت الآية هذه الاعتراضَ بأكثر[١] من جملة.

ومثلُها[٢] في ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا[٣] عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَـٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ[٣] أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾[٥] فيمن قرأ بسكون[٦] تاء «وَضَعَتْ»؛ إذ الجملتان المصدّرتان[٧] بـ «إني» من قولها، عليها

---

(١) في حاشية الشمني: «هكذا قال صاحب التلخيص، واعترضه بهاء الدين السبكي بأن المراد بقولنا بأكثر من جملة ألا تكون إحداهما معمولة للأخرى، وإلا فهي في حكم جملة واحدة وقوله تعالى: ﴿يحب التوابين﴾ خبر إنّ، وقوله: ﴿ويحب المتطهرين﴾ معطوف على الخبر، فلا يكون مع ما قبله جملتين معترضتين.

وفي الشرح [الدماميني]: يحتمل أن تكون هذه الجملة خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة عطف على الجملة الأولى المستأنفة؛ ويكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل، وإن كان الأول أولى...» انظر الحاشية ٢/١٢٥.

(٢) أي مثل الآية السابقة في الاعتراض بأكثر من جملة.

(٣) الجملتان المعترضتان: حملته أمه وهناً على وهن. وقوله: وفصاله في عامين، ووجه الاعتراض أن قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِى...﴾ تفسير وبيان لقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا﴾.

(٤) سورة لقمان ١٤/٣١ وتتمة الآية ﴿إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ﴾«إليَّ المصير».

(٥) الآية: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّىٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَـٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ سورة آل عمران ٣/٣٦.

(٦) هذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو ونافع وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم، والمفضل عنه أيضاً، وأبي جعفر ويحيى بن وثاب والأسود وشيبة، وهذا من كلام رب العالمين.

وفيها قراءة «وضعتُ» بضم التاء، وهو من كلام أُمّ مريم، وقرئت «وضعتِ» بكسر التاء على الخطاب لمريم.

وانظر كتابي: «معجم القراءات» ١/٤٨٠ - ٤٨١.

(٧) إني وضعتها أنثى. وإني سميتها مريم.

السلام، وما بينهما[١] اعتراضٌ، والمعنى: وليس الذَّكَرُ الذي طَلَبَتْهُ[٢] كالأنثى التي وُهِبَتْ[٣] لها.

قال الزمخشريّ[٤]: «هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[٥] انتهى.

وفي التنظير[٦] نَظَرٌ؛ لأنّ الذي في الآية الثانية[٧] اعتراضان، كُلٌّ منهما بجملة،

---

(١) وهو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾، وقوله: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾.

(٢) في م/٣ «طلبتْ».

(٣) في م/٢ و٤ «وَهَبَتْ لها».

(٤) نَصُّ الزمخشري: «... فإن قلتَ: علام عُطِف قوله: «وإني سميتها مريم»؟ قلتُ: هو عَطْفٌ على «إني وضعتها أنثى» وما بينهما جملتان معترضتان كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ انظر الكشاف ٣٢٠/١، والنص في البحر ٤٤٠/٢.

(٥) من سورة الواقعة ٧٦/٥٥ وتقدّمت في الموضع السادس، وهو الاعتراض بين القَسَم وجوابه.

(٦) أي في جعل ما جاء في آية آل عمران هذه وهو الاعتراض بجملتين كآية سورة الواقعة المتقدّمة نظر؛ لأن الاعتراض في آية آل عمران بجملتين، والاعتراض بآية سورة الواقعة اعتراضٌ بجملة واحدة. على أن هذا الذي ذكره من التعقيب على ما ذهب إليه الزمخشري مُنتزَعٌ من شيخه من البحر. قال أبو حيان في آية آل عمران: «... وأيضاً تشبيه هاتين الجملتين اللتين اعترض بهما بين المعطوف والمعطوف عليه على زعمه بقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ ليس تشبيهاً مطابقاً للآية؛ لأنه لم يعترض جملتان بين طالب ومطلوب، بل اعترض بين القسم الذي هو: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾، وجوابه الذي هو ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ بجملة واحدة، وهي قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾، لكنه جاء في جملة الاعتراض بين بعض أجزائه وبعض اعتراض بجملة وهي قوله ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ اعترض به بين المنعوت الذي هو ﴿لَقَسَمٌ﴾ وبين نعته الذي هو ﴿عَظِيمٌ﴾ فهذا اعتراض في اعتراض، فليس فَصْلاً بجملتي اعتراض لقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾. انظر البحر ٤٤٠/٢، وانظر حاشية الشمني ١٢٥/٢.

(٧) وهي آية سورة آل عمران.

لا اعتراض واحد بجملتين[١].

وقد يُعْتَرَضُ بأكثر من جملتين كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ * وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا * مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾[٢] إن قُدِّر ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ بياناً[٣] لـ ﴿ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾، وتخصيصاً لهم، إذ[٤] كان اللفظ عامّاً في اليهود والنصارى والمراد اليهود، أو بياناً لـ «أعدائكم»، والمعترِضُ على هذا التقدير[٥] جملتان، وعلى التقدير الأول[٦]

---

(١) كالذي تقدّم في آية سورة الواقعة.

(٢) سورة النساء ٤/٤٤ - ٤٦، وتتمة الآية الأخيرة ﴿... يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَٱسْمَعْ وَٱنظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

(٣) قال أبو حيان: «وقيل من الذين هادوا بيان للذين أوتوا نصيباً من الكتاب لأنهم يهود ونصارى. وقوله: والله أعلم بأعدائكم، وكفى بالله ولياً، وكفى بالله نصيراً جمل توسطت بين البيان والمبين على سبيل الاعتراض... قاله الزمخشري».
انظر البحر ٣/٢٦٢، والكشاف ١/٣٩٩٨.

(٤) كذا في المخطوطات، وفي طبعة الشيخ محمد «إذا»، ومثله متن حاشية الدسوقي ومتن حاشية الأمير.

(٥) أي على تقدير البيان للأعداء في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ﴾ ويكون ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ بياناً له، والجملتان المعترضتان في هذه الحالة: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا﴾، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾.

(٦) وهو كون ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ﴾ بياناً لـ ﴿ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾، وذكرت الجمل الثلاث من قبل وذكرها المصنف هنا. والفارسي يمنع الاعتراض بجملتين، فأحرى أن يمنع الاعتراض بثلاث. انظر البحر ٣/٢٦٢.

ثلاثُ جُمَل[١] وهي: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ﴾، و﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ مرتين.

وأما ﴿يَشۡتَرُونَ﴾ و﴿وَيُرِيدُونَ﴾ فجملتا تفسير لمقدَّرٍ[٢]؛ إذ المعنى ألم تَرَ إلى قصة الذين أُوتوا، وإن عَلّقت[٣] «مِن» بـ «نصيراً» مثل: ﴿وَنَصَرۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ﴾[٤]، أو بخبرٍ[٥] محذوفٍ على أن ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ صفةٌ لمبتدأ محذوف، أي: قومٌ يُحَرِّفون كقولهم: «منا ظَعَنَ ومنا أقام» أي منا فريقٌ، فلا ٱعتراض البتة، وقد مَرّ[٦] أنّ الزمخشريّ أجاز في سورة الأعراف[٧] ٱلٱعتراض بِسَبْعِ جُمَلٍ على ما ذَكَر ٱبنُ مالك.

وَزَعَم أبو عليّ أنه لا يُعْتَرَضُ بأكثر من جملة، وذلك لأنه قال في قول

---

(١) قوله: «... جمل» مثبت في م/٣ و٤، وليس في بقية المخطوطات.

(٢) في م/٥ «المقدّر»، والمقدّر هو لفظ «قصة» في قوله بَعْدُ: ... إلى قصة الذين...، فالاشتراء وإرادة الضلال بيان لقصة هؤلاء.

(٣) في م/٥ «عُلِّقتْ».

(٤) تتمة الآية: ﴿... ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمَ سَوۡءٖ فَأَغۡرَقۡنَٰهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ سورة الأنبياء ٧٧/٢١.

(٥) التقدير عند أبي حيان: هم من الذين هادوا، وبذلك يتعلّق من الذين بخبر محذوف، وتكون جملة «يحرفون» حالاً. انظر البحر ٢٦٢/٣.
وما ذكره المصنف هنا أخذه من الزمخشري، قال: «ويجوز أن يكون كلاماً مبتدأ على أن يحرفون صفة مبتدأ محذوف، تقديره من الذين هادوا قوم يحرفون...» انظر الكشاف ٣٩٩/١.

(٦) في م/٥ «قيل إن...».

(٧) تقدّم هذا في تفسير الجملة في أول هذا الباب، والآيات/٩٥ - ٩٧.
وانظر الكشاف ٥٦٢/١ والبحر ٣٤٩/٤.
وفي البحر ٢٦٢/٣ «وإذا كان الفارسي قد منع أن يعترض بجملتين فأحرى أن يمنع الٱعتراض بثلاث».

الشاعر[١]:

أرانــي - ولا كــفــران لله أيّــةً   لــنفسي - قد طالبتُ غَيْرَ مُنِيلِ

إن «أيّة» - وهو مصدر «أويتُ له» إذا رحمته ورَفَقْتَ به - لا ينتصب بأويتُ محذوفةً لئلا يلزم الاعتراضُ بجملتين، قال[٢]: وإنما انتصابه[٣] باسم[٤] «لا»، أي: ولا أكفر الله رحمةً مني لنفسي، ولَزِمَهُ من هذا[٥] تركُ تنوين الاسم[٦] المُطوَّل، وهو قولُ البغداديين[٧]،

---

(١) قائله غير معروف.
وجاءت روايته في التهذيب «غير مُتَمّل».
والشاهد في البيت أن أبا علي ذهب إلى أنه لا يعترض بأكثر من جملة.
وذهب ابن جني في الخصائص إلى أن فيه اعتراضاً بجملتين إحداهما: «ولا كفران لله»، والثانية في «أيّة» أي أويت لنفسي أية.
وقال البغدادي بعد البيت: «ولم ينقل في هذا الباب خلافاً في جواز ذلك لا عن أبي علي ولا عن غيره»، انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٢٥/٦، وشرح السيوطي/٨٢٠، والخصائص ٣٣٧/١، والدر المصون ٢١٣/٤، والتهذيب/نمل «٣٦٧/١٥»، وحماسة ابن الشجري/١٥٤، واللسان/ أوى، نمل، والتاج، وانظر الهمع ٢٠٤/٢، والحجة للفارسي ٨٧/٦.

(٢) أي: الفارسي.

(٣) أي «أية».

(٤) وهو «كفران».

(٥) أي من أجل هذا الإعراب.

(٦) الاسم المطول وهو الشبيه بالمضاف، الذي اتصل به شيء من تمام معناه، وذلك بأن يكون مصدراً أو اسم فاعل أو اسم مفعول، وهو هنا مصدر: كفران. والاسم الشبيه بالمضاف واجب التنوين. انظر الهمع ٢٠٤/٢. وسيأتي الاسم المطول في الباب الخامس من الجهة الثانية.

(٧) ذهب ابن كيسان إلى أن الاسم المطول، يجوز فيه التنوين وتركه، وذهب ابن مالك إلى جواز تركه =

أجازوا[١] «لا طالِعَ جَبلًا»، أجروه في ذلك مُجْرَى[٢] المضاف كما أُجري مجراه في الإعراب[٣].

وعلى قولهم[٤] يتخرج الحديث[٥] **«لا مانعَ لما أعطيتَ ولا مُعْطيَ لما منعتَ»**، وأمّا على قول البصريين فيجبُ[٦] تنوينُه، ولكن الرواية[٧] إنما جاءت بغير تنوين[٨].

= بقلة، وذهب البغداديون إلى جواز بنائه إن كان عاملاً في ظرف أو مجرور نحو: «ولا جدال في الحج» بخلاف المفعول الصريح.

وذهب الكوفيون إلى جواز بناء الاسم المطول نحو: لا قائلَ قولاً حسناً، ولا ضاربَ ضرباً كثيراً، انظر الهمع ٢/٢٠٤.

(١) من غير تنوين.

(٢) بحذف تنوينه.

(٣) وهو النصب.

(٤) أي على قول البغداديين في عدم تنوين الاسم المطول.

(٥) كتب المغيرة بن شعبة إلى معاوية أن رسول الله ﷺ كان إذا فرغ من الصلاة قال: «لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانعَ لما أعطيت، ولا معطيَ لما منعت، ولا ينفع ذا الجَدّ منك الجدّ» صحيح مسلم ٣/٩٠ «استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته». وانظر فتح الباري ٢/٢٧٥ - ٢٧٦ «باب الذكر بعد الصلاة».

فقد أُجرِي الاسمان «مانع ومعطي» مجرى المضاف، فحذف التنوين منهما، وهما اسما «لا» منصوبان.

(٦) ذهب الدماميني إلىأ نه يمكن ترك التنوين على مذهب البصريين بجعل«مانع» اسم «لا» مفرداً مبنياً والخبر محذوف، أي: لا مانعَ مانعٌ لما أعطيت، واللام للتقوية، ومثله: في لا معطي لما منعت. واحتج على المصنف بما ذكره في الباب الخامس في المثال، الثالث من الجملة الثانية. ويأتي الحديث فيه، انظر الشمني ٢/١٢٥.

(٧) أي في نص الحديث.

(٨) وعنده أن هذا يرد رأي البصريين، وتقدم تخريج الدماميني للحديث عندهم بعدم التنوين.

وقد اعترض ابنُ مالك على قول أبي عليّ[1] بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ * بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾[2].

وبقول زهير[3]:

لَعَمْري - والخطوبُ مُغَيّراتٌ وفي طُولِ المعاشرةِ التَّقالي -

لقد باليْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفى ولكنْ أُمُّ أَوْفى لا تُبالي

وقد يُجاب عن الآية بأنّ جملة الأمر[4] دليلُ[5] الجواب عند الأكثرين، ونفسه[6] عند قوم، فهي مع جملة الشرط كالجملة الواحدة. وبأنه يجب أن

---

(١) أي على قوله بعدم الاعتراض بأكثر من جملة.

(٢) الآيتان من سورة النحل ١٦/٤٣ - ٤٤، وتتمة الآية الثانية: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾.
فقد وقع الاعتراض بقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ بين «بالبينات» ومتعلّقه «وما أرسلنا».

(٣) الشاهد في البيتين وقوع الاعتراض بجملتين بين القسم وجوابه:
الجملة الأولى: والخطوب مغيرات، والثانية: وفي طول المعاشرة التقالي فقد فصلتا بين القسم: لعمري، وجوابه: ولقد.
وناقش هذه المسألة أبو حيان في البحر في الآية/١٩ من سورة البقرة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٢٧، وشرح السيوطي/٨٢١، والديوان/٣٤٢، والبحر المحيط ١/٨٥، والدر المصون ١/١٣٦.

(٤) وهي قوله: «فاسألوا...».

(٥) دليل جواب الشرط: «إن كنتم لا تعلمون».

(٦) أي جواب الشرط هو جملة الأمر على تقدير: إن كنتم لا تعلمون فاسألوا أهل الذكر.

يقدّر للباء متعلّقٌ محذوف[١]، أي أرسلناهم بالبينات؛ لأنه لا يُستثنى بأداة واحدة شيئان[٢]، ولا يعمل[٣] ما قبل «إلّا» فيما بعدها إلّا[٤] إن[٥] كان مستثنى نحو: «ما قام إلّا زيدٌ»، أو مُسْتثنىً منه نحو «ما قام إلا زيداً أحدٌ»، أو تابعاً له نحو: «ما قام أحدٌ إلا زيداً[٦] فاضل»[٧].

* * *

(١) قال أبو حيان: «والأجود أن يتعلّق «بالبينات» بمضمر يدل عليه ما قبله، كأنه قيل بِمَ أُرسلوا؟ قال: أرسلناهم بالبينات والزبر، فيكون على كلامين» البحر ٤٩٤/٥، وقوله «كلامين» أي: قوله: بالبينات والزبر يكون استئنافاً بيانياً ولا اعتراض.

(٢) وذلك من غير عطف. وما منعه هنا أجازه الزمخشري. وفي م/٥ دون عطفٍ شيئان.

(٣) هذا الاعتراض للعكبري، قال: «الوجه الثاني أن تتعلّق بأرسلنا، أي أرسلناهم بالبينات، وفيه ضعف؛ لأن ما قبل «إلا» لا يعمل فيما بعدها إذا تم الكلام على إلا وما يليها...» انظر التبيان/٧٩٦، والبحر ٤٩٤/٥.

(٤) هذا مذهب البصريين. ذكره أبو حيان قال: «وهذا الذي أجازه الحوفي والزمخشري لا يجوز على مذهب جمهور البصريين؛ لأنهم لا يجيزون أن يقع بعد «إِلّا» إلا مستثنى أو مستثنى منه أو تابعاً...» البحر ٤٩٤/٥.

(٥) في م/٤ «إذا» ومثله في المطبوع، وما أثبته من بقية المخطوطات.

(٦) في م/٥ «زيدٌ».

(٧) فاضل صفة لـ «أحد»، وهذا ما عناه بتابع المستثنى منه. غير أنه وقع الفصل بين النعت والمنعوت.

[تشابُهُ المعترضةِ والحاليّة والتفريقُ بينهما]

مسـألـة

كثيراً ما تشتبه المعترضة بالحالية، ويميزها منها أمور[(١)]:

أحدها: أن تكون[(٢)] غير خبريّة[(٣)]، كالأمريّة في: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾[(٤)]، كذا مَثَّل[(٥)] ابنُ مالك وغيرُه[(٦)] بناء على أنّ ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾ متعلّق بـ «تؤمنوا»، وأنّ المعنى: ولا تُظهِروا تصديقكم[(٧)] بأنّ أحداً يؤتى من كتب[(٨)] الله مثل ما أُوتيتم، وبأنّ ذلك الأَحَدَ يُحَاجّونكم عند الله يوم القيامة بالحقّ، فيغلبونكم إلا لأهل[(٩)] دينكم؛ لأنّ ذلك لا يغيّر

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢/٤٤٤، فقد نقل السيوطي المسألة مختصرة عن المصنف. وانظر الهمع ٤/٥٥.

(٢) أي الجملة الاعتراضية.

(٣) وأما الحالية فلا تكون إلا خبرية.

(٤) تتمة الآية: ﴿... أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ سورة آل عمران ٣/٧٣.

(٥) أي للجملة المعترضة بالأمرية: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾.

(٦) قلت: ما ذكره المصنف هنا من الاعتراض والتعليق عليه مثبت في الكشاف ١/٣٢٩، وانظر الدر المصون ٢/١٣٦، والبحر ٢/٤٩٥.
وضعّف هذا الوجه العكبري في التبيان/٢٧١.

(٧) أي لا تُفْشُوه إلا إلى أشياعكم وحدهم دون المسلمين لئلا يزيدهم ثباتاً، ودون المشركين لئلا يدعوهم إلى الإسلام. زمخشري.

(٨) في م/٥ «كتاب».

(٩) في م/٥ «أهل».

اعتقادهم، بخلاف المسلمين، فإنّ ذلك يزيدهم ثباتاً، وبخلاف المشركين؛ فإن ذلك يدعوهم إلى الإسلام. ومعنى الاعتراض حينئذٍ أنّ الهُدى بيد الله، فإذا قدّره لأحدٍ لم يَضُرَّهُ مكركم(١).

والآية محتمِلَةٌ لغير ذلك(٢)، وهي أن يكون الكلام قد تَمّ عند الاستثناء(٣)، والمراد ولا تظهروا الإيمان الكاذب الذي(٤) تُوْقِعونه وَجْهَ النهار وتَنْقُضونه آخره إلا لمن كان منكم كعبد(٥)الله بن سلام، ثم أسلم؛ وذلك لأنّ إسلامهم كان أَغْيَظَ لهم، ورجوعهم إلى الكفر كان عندهم أقربَ، وعلى هذا فـ ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ من كلام الله تعالى، وهو متعلّق بمحذوف مُؤَخَّر، أي(٦) لكراهية أن يؤتى أحد دَبَّرتم هذا الكيد(٧)، وهذا الوجهُ أَرْجَحُ(٨) لوجهين:

---

(١) كذا في المخطوطات، وفي م/٥ «مكرهم»، ومثله في طبعة مبارك «مكرهم» وطبعة الشيخ محمد ومتن الدسوقي والأمير. - وما أثبتُّه أليق بالسياق.

(٢) أي لغير الاعتراض.

(٣) هذا كلام الزمخشري، وهو الوجه الثاني عنده، انظر الكشاف ٣٢٩/١.
ومثله عند السمين، انظر الدر ١٣٦/٢ - ١٣٧، والبحر ٤٩٦/٢.

(٤) «الذي» غير مثبت في م/٢.

(٥) «كعبد الله بن سلام» غير مثبت في م/١ و٣ و٥.

(٦) قال الزمخشري: «أو يتم الكلام عند قوله: إلا لمن تبع دينكم، على معنى ولا تؤمنوا هذا الإيمان الظاهر، وهو إيمانهم وجه النهار إلا لمن تبع دينكم... وقوله: أن يؤتى معناه: لأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم قلتم ذلك ودبرتموه..، والدليل عليه قراءة ابن كثير...» الكشاف ٣٢٩/١.

(٧) أي إسلامكم الذي توقعونه أول النهار، ثم نقضه آخر النهار بالكفر.

(٨) أي أرجح من الوجه السابق وهو التخريج على الاعتراض، وجعل «أن يؤتى» مرتبطاً بـ «ولا تؤمنوا» في أول الآية.

- **أحدهما**: أنه الموافق لقراءة ٱبن كثير[(١)] «أأن يُؤْتَى» بهمزتين[(٢)] أي: لكراهية أن يؤتى قلتم ذلك؟.

والثاني: أنّ في الوجه الأول[(٣)] عَمِلَ ما قبل «إلّا» فيما بعدها مع أنه ليس من المسائل الثلاث[(٤)] المذكورة آنفاً.

وكالدعائية[(٥)(٦)] في قوله[(٧)]:

إنّ الثمانين - وبُلِّغْتَها - قد أَحْوَجَتْ سَمْعِي إلى ترجمانِ

وقوله[(٨)]:

إنَّ سُلَيمى - والله يَكْلَؤُها - ضَنَّتْ بشيءٍ ما كان يَرْزَؤُها

---

(١) قلت هذه قراءة ٱبن كثير ومجاهد «آن يؤتى» بالمد على الاستفهام والأصل: أأن، والهمزة الثانية مُسَهّلة، ورَجّح الفارسي غير هذه القراءة عليها. وقراءة الجماعة «أن يؤتى».
انظر كتابي «معجم القراءات» ١/٥١٩ ففيه المراجع.

(٢) الأولى للاستفهام والثانية أصل، ولأن الهمزة للاستفهام جاءت في أول هذا الكلام فإنه يرجح ما ذهب إليه الزمخشري من التقدير لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده. وانظر الكشاف ١/ ٣٢٩.

(٣) وهو الأخذ بوجه الاعتراض. وقد رَدّ هذا الوجه العكبري قال: «فأمّا قوله: قل إنّ الهدى، فمعترِض بين الكلامين؛ لأنه مُسَدِّد، وهذا الوجه بعيد؛ لأن فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل فيه...» التبيان/٢٧١.

(٤) أي المستثنى منه والمستثنى والتابع للمستثنى.

(٥) في م/٥ «وكالدعاء».

(٦) أي وجملة الدعاء تقع ٱعتراضية ولا تكون حالية. وانظر أمالي الشجري ١/٢١٥، والهمع ٤/٥٥، والأشباه والنظائر ٢/٤٤٤.

(٧) تقدّم، وقائله عوف بن محلِّم الخزاعي.
وقوله «وبُلِّغتها» دعائية معترضة بين ٱسم «إن» وخبرها.

(٨) تقدّم، وقائله ٱبن هَرْمة.
وقوله «والله يكلؤها» جملة دعائية، معترضة بين ٱسم «إن» وخبرها.

وكالقَسَمِيّة[١] في قوله[٢]:

إني وأسطارٍ[٣] [سُطِرْنَ سطرا -
لقائلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا]

وكالتنزيهيّة[٤] في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾[٥] كذا مثّل[٦] بعضهم.

وكالاستفهاميّة[٧] في قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟﴾[٨]، كذا مثّل ابنُ مالك.

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢/٤٤٤، والهمع ٤/٥٥.

(٢) تقدّم، وقائله رؤبة.
وقوله: «وأسطارٍ...» جملة قسم معترضة بين اسم «إن» وخبرها.

(٣) المثبت من البيت في المخطوطات: إني وأسطار.

(٤) أي مما يقع معترضاً بين متلازمين هذه الجملة، ولا تكون حالاً.

(٥) سورة النحل ١٦/٥٧.
وسقط نص الآية وقوله «كذا مثل بعضهم» من م/٢.

(٦) أي بهذه الآية، ووجه التمثيل أن قوله «سبحانه» تنزيه لله سبحانه وتعالى مُعْترِض بين أول الآية وقوله تعالى: ﴿وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾.

(٧) أي الجملة الاستفهامية تقع اعتراضية، ولا تكون حالية.

(٨) الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ سورة آل عمران ٣/١٣٥.
والاعتراض بجملة الاستفهام «ومن يغفر الذنوب إلا الله»، وهو معترض بين «فاستغفروا لذنوبهم» وبين «ولم يصيروا...».
انظر الدر المصون ٢/٢١١، والكشاف ١/٣٥٠.

فأمّا الأولى[١] فلا دليلَ فيها[٢] إذا قُدِّر «لهم» خبراً، و«ما» مبتدأً، والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة، وقُدِّر الكلامُ تهديداً كقولك لعبدك[٣]: لك عندي ما تختار»، تريد بذلك إبعاده أو التهكُّم به، بل إذا[٤] قُدِّر «لهم» معطوفاً على «لله» و«ما» معطوفة على «البنات»، وذلك ممتنعٌ في الظاهر[٥]؛ إذ لا يتعدّى فعلُ الضميرِ المتصلِ إلى ضميره المتصلِ إلّا في باب «ظنَّ»، وفي[٦] فَقَدَ وعَدِم نحو: ﴿فَلَا تَحْسَبُنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾[٧] فيمن ضَمّ

---

(١) وهي آية سورة النحل.

(٢) لا دليل في الآية على الاعتراض بالجملة التنزيهية في قوله: «سبحانك».

(٣) في م/٥ «اصنع ما شئت».

(٤) أي يكون الاعتراض إذا جعلت العطف على «لله».
أي: لله البنات، ولهم ما يشتهون. أي وجعلوا لأنفسهم ما يشتهون من الذكور، فما منصوب عطفاً على البنات، وتبع في هذا المصنف الزمخشري. انظر الكشاف ٢٠٧/٢، وتبع الكشاف الفراء والحوفي.

(٥) هذا الرد لأبي حيان قال: «وقال أبو البقاء وقد حكاه وفيه. نظر، وذهل هؤلاء عن قاعدة في النحو وهو أن الفعل الرافع لضمير الاسم المتصل لا يتعدى إلى ضميره المتصل المنصوب، فلا يجوز زيد ضربه زيد، تريد ضرب نفسه إلا في باب ظنّ وأخواتها من الأفعال القلبية، أو فقد وعدم، فيجوز زيد ظنه قائماً زيد، وزيد فقده، وزيد عدمه، والضمير المجرور بالحرف كالمنصوب المتصل... فعلى هذا الذي تقرر لا يجوز النصب؛ إذ يكون التقدير: ويجعلون لهم ما يشتهون...» البحر ٥/٥٠٤، والتبيان/٧٩٩.

(٦) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع بدون «في».

(٧) الآية: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ سورة آل عمران/١٨٨.

الباء[١]، ونحو: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾[٢]، ولا يجوز مثل[٣]: «زيدٌ ضَرَبَهُ»، تريد ضرب نفسَه، و[٤]إنما يصِحُّ في الآية[٥] العطفُ المذكورُ إذا قُدِّر أنّ الأصل ولأنفُسِهم[٦]، ثم حُذِف المضاف، وذلك تكلُّف.

ومن العجب أن الفراء[٧] والزمخشريّ والحوفيّ قَدَّروا العطفَ المذكورَ ولم يقدِّروا المضافَ المحذوفَ، ولا يصِحُّ العطفُ إلّا به[٨].

---

(١) قرأ ٱبن كثير وأبو عمرو وابن محيصن واليزيدي والجحدري ويحيى بن يعمر ومجاهد «فلا يحسبُنَّهم» بالياء وضم الباء.
انظر كتابي «معجم القراءات» ٦٤٤/١ ففيه المراجع وبقية القراءات وقال السمين:
«فلا يحسبُنَّهم: ... وتعدّى هنا فعل المضمر المنفصل إلى ضميره المتصل، وهو خاص بباب الظن، وبـ «عَدِمَ وفَقَدَ» دون سائر الأفعال، لو قلت: أكرمتُني أي: أكرمت أنا نفسي لم يجز...» انظر الدر ٢٨٠/٢.

(٢) الآيتان: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ * أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ سورة العلق ٩٦/٦ - ٧.
والتقدير في الآية أن رأى نفسه، فالضمير مفعول له، أي لرؤيته مستغنياً. وتعدّي الفعل هنا لِضَمِيرَيْه المتصلين من خواص هذا الباب، ولو كانت الرؤية هنا بمعنى الإبصار لٱمتنع في فعلها الجمع بين الضميرين.
انظر الدر ٥٤٦/٦، والكشاف ٣٥٠/٣.

(٣) في م/٢ «زيد ضربه زيد» ومثله نص البحر.

(٤) في م/١ و٢ و٣ «إنما».

(٥) أي آية سورة النحل المتقدّمة: ﴿... وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾.

(٦) وبذلك يتعدى الفعل لٱسم ظاهرٍ وليس إلى الضمير.

(٧) قلت: لقد قَدّر الفراء مضافاً، قال: «ما في موضع رفع، ولو كانت نصباً على ويجعلون لأنفسهم ما يشتهون لكان ذلك صواباً» معاني القرآن ١٠٦/٢، وذكر بعد هذا ما كان في باب ظن وأخواتها وعَدِمَ وفَقَدَ، من تعدّى الفعل إلى ضميرَيْه. فتأمل!! وقَدّر مثله الزمخشري أيضاً. انظر الكشاف ٢/ ٢٠٦.

(٨) أي: على تقدير الٱسم المضاف، وبه يكون عطف مفرد على مفرد، وهو عطف «لهم» على «لله»، و«ما...» على «البنات».

وأما الثانية(١) فنَصَّ هو(٢) وغيره على أن الاستفهام فيها بمعنى النفي(٣)، فالجملة(٤) خبريّةٌ.

وقد فُهِم مما أوردتُه من أنّ المعترضة تقع طلبية أنّ الحالية لا تقع إلا خبريّة، وذلك بالإجماع، وأمّا قولُ بعضهم في(٥) قول القائل(٦):

أُطْلُبْ ولا تَضْجَرَ من مَطْلَبٍ　　فآفَةُ الطالبِ أَنْ يَضْجَرا

إنّ الواو للحال، وإنّ «لا» ناهية؛ فخطأ(٧)،

---

(١) أي الآية الثانية وهي الآية/١٣٥ من آل عمران، وقد جاء فيها الاستفهام ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وقدَّره ابن مالك استفهاماً معترضاً.

(٢) أي ابن مالك، وبمثل قوله قال الزمخشري، وتقدّم هذا.

(٣) أي: ما يغفر الذنوب إلا الله.
قال السمين «استفهام معناه النفي... والتقدير: لا يغفر أحد الذنوب إلا الله» الدر ٢/٢١١ - ٢١٢.

(٤) م/٥ «والجملة».

(٥) هو الأمين المحلِّي محمد بن أبي علي نحوي (توفي عام ٦٦٠هـ) وسوف يُصَرّح بهذا في الباب الخامس عند ذكر هذا البيت.

(٦) قال البغدادي هذا البيت لبعض المولدين. قلت: لا يحتج به إلا تمثلاً.
وذكره ابن هشام في الباب الخامس مرة أخرى وكرر كلامه الذي ذكره هنا، وعجزه مثبت في م/٥ وغير مثبت في بقية المخطوطات.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٢٨، والهمع ٤/٤٣، والعيني ٣/٢١٧، وشرح التصريح ١/٣٨٩، وأوضح المسالك ٢/١٠٨، وشرح الأشموني ١/٤٣١.

(٧) قال العيني: «فإن قلت ما الواو في قوله: ولا تضجر؟ قلت: للعطف، عطف بها على قوله: اطلب، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾.

وإنما هي عاطفةٌ إمّا مَصْدراً يُسْبَكُ[١] من «أَنْ» والفعل على مصدر مُتَوَهَّم من الأمر السابق[٢]، أي: ليكُنْ منك طلبٌ وَعَدَمُ[٣] ضَجَرٍ، أو[٤] جملة على جملة[٥]، وعلى الأول[٦] ففتحةُ «تضجرَ» إعرابٌ[٧]، و«لا» نافية، والعطفُ مثله في قولك: «ائتني ولا أَجْفُوَكَ»[٨] بالنصب، وقوله[٩]:

فقلتُ اِدعي وأدعوَ إنّ أَنْدى ... لِصَوتٍ أن يُنادِيَ داعيانِ

وعلى الثاني[١٠] فالفتحةُ للتركيب[١١]، والأصل «ولا تَضْجَرَنْ» بنون التوكيد

= وقد قال الأمين المحلّي إن الجملة حالية، والواو للحال، وإن «لا» ناهية. وقد غُلِّط في هذا، والصواب ما ذكره». انظر العيني ٢١٨/٣، وشرح الأشموني ٤٣١/١.

(١) في م/٢ «سُبك»، وفي م/٥ «ينسبك».

(٢) وهو «اطلب».

(٣) وعلى هذا فهي عاطفة مفرداً على مفرد.

(٤) أو تكون الواو عاطفة...

(٥) عطف جملة «ولا تضجر» على جملة «اطلب».

(٦) وهو عطف المفردات.

(٧) فالواو للمعية، ولا: زائدة، وتضجر: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة.

(٨) في م/٣ «ولا أَخْبُرَك».

(٩) قائله: دثار بن شيبان النمري، وعزاه القالي للفرزدق، وعزاه سيبويه للأعشى، وذكره ابن يعيش للحطيئة، ولربيعة بن جشم عند الزمخشري.
والشاهد فيه قوله «وأدعو»، فهو منصوب في جواب الأمر بـ «أن» مضمرة بعد واو المعيّة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٢٩/٦، وشرح السيوطي/٨٢٧، والكتاب ٤٢٦/١، وشرح المفصل ٣٥/٧، والإنصاف/٥٣١، ومجالس ثعلب/٤٥٦، وأمالي القالي ٩٠/٢، وأوضح المسالك ١٧٧/٣، والعيني ٣٩٢/٤، وشذور الذهب/٣١١، واللسان/ندى، والأشموني ٣٠١/٢.

(١٠) وهو عطف الجملة على الجملة.

(١١) أي هي فتحة بناء؛ لاتّصال الفعل بنون التوكيد، فبني على الفتح، والعلة في ذلك التركيب.

الخفيفة، فحُذِفَتْ للضرورة، ولا: ناهية، والعطفُ[١] مثله[٢] في قوله تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾[٣].

الثاني[٤]: أنه يجوز تصديرُها[٥] بدليلِ[٦] استقبال، كالتنفيس في قوله[٧]:

وما أدري وسوف إخالُ أدري　　[أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نِساءُ]

وأما قولُ الحوفيّ في: ﴿إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾[٨]: إنّ الجملة[٩] حاليةٌ، فمردودٌ.

وكـ[١٠] «لن» في: ﴿وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾[١١]،

---

(١) في م/٤ «وعطف في الأمر على النهي مثله في قوله تعالى...»
وفي م/٥ «وعطف الأمر على النهي إلى مثله في قوله...».

(٢) أي هو عطف جملة على جملة.

(٣) الآية: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ سورة النساء ٤/٣٦.

(٤) الثاني من الأمور التي نميز بها الاعتراضية من الحالية.

(٥) أي يجوز تصدير الجملة الاعتراضيّة.

(٦) مثل سوف والسين ولن. وانظر البحر المحيط ١/١٠٧.

(٧) تقدّم: في الموضع الرابع عشر من الاعتراض بين حرف التنفيس والفعل.
وقائله زهير، فقد تقدّم أيضاً في «أم» و«سوف».

(٨) أول الآية: ﴿وَقَالَ....﴾ سورة الصافات ٣٧/٩٩.

(٩) أي جملة «سيهدين».

(١٠) هذا من دليل الاستقبال، ولا تُصَدَّرُ به الجملة الحالية.

(١١) الآية: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ سورة البقرة ٢/٢٤.

=

وكالشرط[١] في: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾[٢]، ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾[٣][٤]، ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰ أَن تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾[٥]، ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾[٦]، ﴿فَكَيْفَ

= فلا تكون «لن تفعلوا» حاليّة لوجود «لن» دليل الاستقبال، وإنما هي اعتراضية، وتقدَّمت في الموضع الخامس شاهداً للاعتراض بين الشرط وجوابه.

(١) أي تكون جملة الاعتراض مُصَدّرة بالشرط، ولا تُصَدّر به الجملة الحالية.

(٢) تتمة الآية: ﴿... وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ سورة محمد ٢٢/٤٧.
فجملة الشرط «إن توليتم» معترضة بين اسم «عسى» والخبر، وهي مُصَدّرة بإن الشرطية، ولا يكون ذلك في الحالية.

(٣) الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ مِن بَعْدِ مُوسَىٰ إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَّهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۖ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ۖ قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا ۖ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ سورة البقرة ٢٤٦/٢.
جملة «إن كتب عليكم القتال» معترضة بين اسم «عسى» والخبر: «ألا تقاتلوا» ولا تكون حالاً؛ لأن جملة الحال لا تُصَدَّرُ بالشرط.

(٤) في م/٥ جاءت هذه الآية مُقَدَّمة على الآية السابقة.

(٥) سورة النساء ١٠٢/٤.
وجملة «إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى» معترضة بين «أن تضعوا» والمتعلّق، إذ التقدير: لا جناح عليكم في أن تضعوا، ثم وقع الاعتراض بجملة الشرط.

(٦) أول الآية: ﴿قُلْ إِنِّي ...﴾ سورة الأنعام ١٥/٦.
والاعتراض بقوله: إنْ عصيت ربي، بين أخاف، وعذاب، والتقدير: إني أخاف من عذاب يوم...، أو هو متعدٍّ إليه مباشرة.

تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾[١]، ﴿فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ۝ تَرْجِعُونَهَآ﴾[٢]، وإنما جاز[٣]: «لأضربنّه إن ذهب وإن مكث»؛ لأن المعنى لأضربنَّه على كل حال؛ إذ لا يصِحُّ أن يُشترط[٤] وجودُ الشيء وعَدَمُه لشيء واحد.

والثالث: أنه يجوز اقترانها[٥] بالفاء كقوله[٦]:

واْعْلَمْ - فعِلْمُ المرءِ ينفعُه - أَنْ سوف يأتي كُلُّ ما قُدِرا

---

(١) تتمة الآية: ﴿... يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ المزمل ١٧/٧٣
الاْعتراض بجملة الشرط بين الفعل «تتقون» وبين «يوماً».

(٢) تتمة الآية الثانية ﴿... إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ الواقعة ٨٦/٥٦ - ٨٧.
والتقدير في الآية: فلولا ترجعونها، والشرط معترض بين الفعل وأداة التحضيض.
- وجاءت الآية الثانية تامّة في م/٥.

(٣) جملتا: إن ذهب وإن مكث، في محل نصب على الحال مع وجود الشرط؛ لأن المعنى لأضربنه على كل حال، فكأن «إنْ» في الحالين مجردة من مفهوم الشرط.
قال الأمير: «فانسلخت «إنْ» عن حقيقة التعليق المقتضي للاْستقبال فلم تمنع الحالية...» ٥٥/٢، وانظر حاشية الشمني ١٢٨/٢.

(٤) يشير إلى حصول الذهاب والمكث في المثال، فهما متناقضان، ولا يبنى الشرط على مثل هذا، وإنما يقع في واحد منهما، فهما لشيء واحد وهو الضرب، فلا يصح وقوعهما معاً على إرادة الشرط، ولذا خُرِّج مثل هذا على الحالية.

(٥) أي اقتران جملة الاْعتراض بالفاء، ولا يكون ذلك في الحالية.

(٦) قائله غير معروف.
والشاهد فيه قوله «فَعِلْمُ المرءِ ينفعه» جملة معترضة بين الفعل «اعلم» وبين معموله «أَنْ سوف يأتي...»، واْقترنت الجملة بالفاء.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣١/٦، وشرح السيوطي/٨٢٨، وشرح اْبن عقيل ٣٨٧/١، والعيني ٣١٣/٢، وهمع الهوامع ٥٥/٤، وشذور الذهب/٢٨٣.

وكجملة: ﴿فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾(١) في قول، وقد مضى، وكجملة: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾(٢) الفاصلةِ بين: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً﴾(٣) وبين الجوابِ وهو: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ﴾(٤)، والفاصلةِ(٥) بين: ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾(٦) وبين: ﴿فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ﴾(٧)، وبين صِفَتَيْهِما(٨) وهي: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾(٩) في الأولى(١٠)، و: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ﴾(١١) في الثانية، ويحتملان(١٢) تقديرَ

---

(١) من سورة النساء ١٣٥/٤ وتقدَّمت في الموضع الخامس من مواضع الاعتراض، وهو بين الشرط وجوابه.

(٢) سورة الرحمن ٣٨/٥٥.

(٣) سورة الرحمن ٣٧/٥٥ وتتمة الآية ﴿كَٱلدِّهَانِ﴾.

(٤) سورة الرحمن ٣٩/٥٥ وتتمة الآية ﴿وَلَا جَآنٌّ﴾.
وأراد بالجواب هنا قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ...﴾ وهو جواب «إذا» في الآية/٣٧.
وفي م/١ و٢ و٣ لم يثبت قوله تعالى: ﴿عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ﴾ وجاءت تامة في م/٤ و٥.

(٥) أي المعترضة.

(٦) سورة الرحمن ٦٢/٥٥.

(٧) سورة الرحمن ٧٠/٥٥

(٨) في م/٣ و٤ «صفتهما» كذا على الإفراد.

(٩) سورة الرحمن ٦٤/٥٥ و«مدهامتان» صفة لـ «جنتان» في الآية/٦٢.
وقد فصل بينهما بقوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ وهي الآية/٦٣.

(١٠) أي في الآية الأولى وهي/٦٢.

(١١) سورة الرحمن ٧٢/٥٥ فقد فصل قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ الآية/٧١ بين قوله: ﴿فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ﴾ الآية/٧٠، والصفة ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ الآية/٧٢.

(١٢) أي: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾، و﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾.

مبتدأ[١]، فتكون الجملة[٢] إمّا صِفةً[٣] وإمّا مستأنفة.

الرابع[٤] أنه يجوز اقترانها[٥] بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي[٦]:

يا حادِيَيْ عِيرِها - وأحسبُني أُوْجَدُ مَيتاً قُبَيْل أفقدُها -
قِفا قليلاً بها عليَّ، فلا أَقَلَّ من نظرةٍ أُزَوَّدُها

قوله: «أفقدها» على إضمار «أنْ»[٧]، وقوله[٨]: «أَقَلّ» يُرْوَى بالرفع والنصب.

* * *

(١) هما مدهامتان، وحور...

(٢) أي الجملة في الموضعين.

(٣) هما مدهامتان: صفة لجنتان، وهن حور: صفة لخيرات، أو هما جملتان منقطعتان عما قبلهما على الاستئناف.

(٤) من المواضع التي تختلف فيها جملة الاعتراض عن جملة الحال.

(٥) أي جملة الاعتراض.

(٦) البيتان من قصيدة قالها في صباه يمدح بها محمد بن عبيدالله العَلَوِيّ، وتقدّم البيت الثاني في باب «لا» على جواز الرفع والنصب في «أَقَلّ»، وقد جاء الاعتراض في البيت مبدوءاً بفعل مضارع مقترن بالواو: وأحسبني بين المنادى: يا حاديي، وبين قوله: قفا قليلاً.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٣١، والديوان ١/٢٩٦.

(٧) كذا في شرح العكبري: قبيل أن أفقدها.

(٨) في شرح العكبري ١/٢٩٦ ضبط بالنصب، وقال: «من روى أَقَلّ بالرفع جعل «لا» بمنزلة «ليس».

تنبيـــه

للبيانيين في الٱعتراض ٱصطلاحات[(١)] مخالفة لٱصطلاح النَّحويين، والزمخشريّ يستعمل بعضها، كقوله في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾[(٢)]: «ويجوز[(٣)] أن تكون[(٤)] حالاً من فاعل «نعبد»، أو من مفعوله[(٥)]، لٱشتمالها على ضميريهما»، وأن تكون معطوفة على «نعبد»، وأن تكون ٱعتراضيةً مؤكّدةً، أي: ومن حالنا أنّا[(٦)] مخلصون له التوحيد.

ويَرُدُّ عليه مثل ذلك[(٧)] من لا يَعْرِفُ هذا العلمَ[(٨)] كأبي حَيّان[(٩)] تَوَهُّماً منه أنه لا

---

(١) ذكر الأمير في الحاشية ٥٦/٢ نقلاً عن التلخيص صور الٱعتراض: في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة فأكثر، ثم جوز بعض هؤلاء وقوع جملة الٱعتراض جملة لا تليها جملة متصلة بها بأن لا يليها جملةٌ أصلاً، فيكون الٱعتراض آخر الكلام، أو قد يليها جملة غير متصلة بها معنى.

(٢) الآية: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ سورة البقرة ١٣٣/٢.

(٣) انظر الكشاف ٢٤٠/١.

(٤) أي جملة ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾.

(٥) قال الزمخشري: «أو من مفعوله لرجوع الهاء إليه في «له»».

(٦) النص في الكشاف: «ومن حالنا أنا له مسلمون مخلصون التوحيد أو مذعنون».

(٧) أي وقوع الٱعتراض في آخر الكلام.

(٨) أي: علم البيان، وصورة الٱعتراض فيه.

(٩) قال أبو حيان: «وأجاز الزمخشري أن تكون جملة ٱعتراضية مؤكدة...، والذي ذكره النحويون أن =

ٱعتراضَ إلّا ما يقولُه النحويُّ، وهو الٱعتراض بين شيئين مُتَطَالِبَيْن.

* * *

= جملة الٱعتراض هي الجملة التي تفيد تقوية بين جزأي موصول أو صلة...، أو بين جزأي إسناد...، أو بين فعل الشرط وجزائه، أو بين قَسَم وجوابه، أو بين منعوت ونعته، أو ما أشبه ذلك مما بينهما تلازمٌ ما، وهذه الجملة التي هي قوله: «ونحن له مسلمون» ليست من هذا الباب؛ لأن قبلها كلاماً مستقلاً؛ وبعدها كلام مستقل...» انظر البحر ١/٤٠٣ - ٤٠٤.

٣ - [التفسيرية]

الجملةُ الثالثةُ: التفسيريةُ، وهي[١] الفضلةُ[٢] الكاشفةُ لحقيقةِ ما تليه[٣]، وسأذكر لك أمثلة توضّحها.

- **أحدها**: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[٤]، فجملةُ[٥] الاستفهام مُفَسِّرةٌ للنجوى، و«هل»[٦] هنا للنفي، ويجوز[٧] أن تكون[٨] بدلًا منها[٩]، إن قلنا إنّ ما فيه معنى القول[١٠] يعمل في الجمل، وهو قول

---

(١) اعترض الدماميني على المصنف بأن هذا التعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية؛ إذ يلزم ألا يكون لها محل من الإعراب، وتعقَّبه الشمني بأن مراد المصنف هنا الجملة التي لا محل لها من الإعراب. انظر الحاشية ٢/١٢٨.

(٢) وقوله: الفضلة يخرج جملة الصِّلَة لأنها يتوقف عليها المعنى، وهي تفسّر الاسم المبهم قبلها.

(٣) في م/٣ و٥ «تلته»..

(٤) الآية: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ سورة الأنبياء ٢١/٣.

(٥) وهي قوله: «هل هذا إلا بشر».

(٦) في م/٢ و٥ «لأن هل».

(٧) في م/٤ «ويحتمل».

(٨) أي: جملة الاستفهام.

(٩) أي: تكون بدلاً من «النجوى»، وعلى هذا التخريج يكون لجملة الاستفهام محل من الإعراب وهو النصب. وانظر ما يأتي «الجملة السادسة التابعة لمفرد» في هذا الباب.
انظر الفريد ٢/٤٧٧، ومعاني القرآن للزجاج ٣/٣٨٤، وحاشية الجمل ٢/١١٩، والكشاف ٢/٣٢١.

(١٠) وهو النجوى، فهي بمعنى القول.

الكوفيين[١]، وأَنْ تكون[٢] معمولةً لقولٍ محذوف[٣]، وهو حالٌ[٤]، مثل: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ * سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾[٥].

- **الثاني**[٦]: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[٧]، فَخَلَقَهُ وما بعده تفسيرٌ[٨] لـ «مَثَلِ آدمَ» لا بأعتبار ما يعطيه ظاهر[٩] لفظ الجملة من كونه قُدِّر جَسَداً من طين، ثم كُوِّن، بل بأعتبار المعنى[١٠]، أي: إنّ شأن

---

(١) وعند البصريين لا يعمل ما فيه معنى القول عمل القول الصريح.

(٢) أي: جملة الاستفهام.

(٣) أي: قالوا: هل هذا... أو قائلين: هل هذا...

(٤) أي جملة القول حال.

(٥) الآيتان: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ * سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ سورة الرعد ١٣/٢٣ - ٢٤.
ووجه المقابلة أنّ قوله: «سلام عليكم» معمولٌ لقولٍ محذوف، وهذا القول حال، والتقدير: قالوا: سلام عليكم، أو قائلين: سلام عليكم.

(٦) من أمثلة التفسيرية.

(٧) سورة آل عمران ٣/٥٩.

(٨) قال الزمخشري: «... وقولُه: «خلقه من تراب» جملةٌ مفسِّرة لما له شبه عيسى بآدم، أي خلق آدم من تراب ولم يكن ثمة أب ولا أُمّ، فكذلك حال عيسى...» الكشاف ١/٣٢٦.
وفي الدر ٢/١١٨ «في هذه الجملة وجهان: أظهرهما أنها مفسِّرة لوجه الشبه بين المثلين، فلا محل لها حينئذٍ من الإعراب.
والثاني أنها في مَحَلِّ نَصْب على الحال من آدم عليه السلام، و«قد» معه مقدّرة، والعامل فيها معنى التشبيه...».

(٩) تعقبه الأمير في هذا فقال: «بل هو تفسير لمثل آدم وحاله باعتبار ظاهر اللفظ قطعاً» انظر الحاشية ٢/٥٦، ومثله عند الشمني ٢/١٢٨.

(١٠) اعتبار المعنى لا يُعارِض اعتبار ظاهر اللفظ في المثليّة.

عيسى كشأنِ آدمَ في الخروج عن مستمرِّ العادة وهو التولُّدُ بين أبوين[١].

والثالثُ[٢]: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾[٣] فجملةُ «تؤمنون» تفسيرٌ[٤] للتجارة، وقيل[٥]: مستأنفةٌ، معناها الطلبُ أي: آمِنوا[٦]، بدليل[٧]: «يغفر لكم»[٨] كقولهم[٩]: «اتَّقى اللهَ امرؤٌ وفَعَلَ[١٠] خيراً يُثَبْ عليه»،

---

(١) قال الزمخشري: «فإن قلت: كيف شُبِّه به وقد وُجِد هو بغير أب، ووجد آدم بغير أب وأم؟ قلت: هو مثيلُه في أحد الطرفين، فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر من تشبيهه به؛ لأن المماثلة مشاركة في بعض الأوصاف، ولأنه شبّه به في أنه وُجِد وجوداً خارجاً عن العادة المستمرة، وهما في ذلك نظيران؛ ولأن الوجود من غير أب وأم أغرب، وأَخْرَقُ للعادة من الوجود من غير أب، فشبه الغريب بالأَغْرَب ليكون أَقْطَع للخصم، وأَحْسَم لمادة شبهته إذا نظر فيما هو أغرب مما استغربه...» الكشاف ٣٢٦/١.

(٢) أي: المثال الثالث من أمثلة التفسيرية.

(٣) الآيتان: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ سورة الصف ٦١/١٠ - ١٢.

(٤) وعلى هذا فلا محل لها من الإعراب.

(٥) ذهب إلى هذا الزمخشري. وذهب الأخفش إلى أنها عطف بيان. انظر المحرر ١٤/٤٣٣، انظر الكشاف ٢٢٧/٣، والبحر ٢٦٣/٨.

قال أبو حيان: «وقال الزمخشري: تؤمنون: استئناف، كأنهم قالوا: كيف نعمل؟ فقال: تؤمنون. ثم اتبع المبرّد فقال: هو خبر في معنى الأمر، وبهذا أجيب بقوله: يغفر لكم».

(٦) وعلى هذا جاءت قراءة ابن مسعود وزيد. انظر كتابي «معجم القراءات».

(٧) وجه الدليل أن الفعل جاء مجزوماً وليس من جازم قبله إلا معنى الطلب: «آمِنوا»المفهوم من قوله تعالى: «تؤمنون....».

(٨) «لكم» مثبت في م/٤.

(٩) كقول العرب.

(١٠) في م/٢ و٣ «وفَعَلَ».

أي: ليتَّقِ الله ولْيَفْعَل خيراً[١] يُثَبْ[٢].

وعلى الأوّلِ[٣] فالجَزمُ[٤] في جواب الاستفهام؛ تنزيلاً للسبب[٥]، وهو الدلالة[٦]، منزلةَ المسبَّب[٧] وهو الامتثال[٨].

الرابع[٩]: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ﴾[١٠].

---

(١) «خيراً» زيادة من م/٥.

(٢) يريد أنّ ما في الآية من قوله «تؤمنون» معناه الطلب كما جاء في قول العرب: اتقى، ظاهره الخبر، ومعناه الطلب، وقد ظهر أثره في جزم الفعل «يُثَبْ»، ولا جازم قبله غير تقدير الطلب. وانظر المحرر ٤٣٤/١٤.

(٣) وهو جعل الجملة تفسيرية.

(٤) أي جزم «يغفر لكم» في الآية/١٢.

وذهب إلى الجزم على جواب الاستفهام الفراء قال: «جزمت في قراءتنا في هل...، وتأويل هل أدلكم أمر أيضاً في المعنى...» انظر معاني الفراء ١٥٤/٣، والبحر ٢٦٣/٨.

(٥) في هذا رَدّ على الزجاج، فقد ذهب إلى أنهم ليسوا إذا دَلَّهم على ما ينفعهم يغفر لهم، إنما يغفر لهم إذا آمنوا وجاهدوا. انظر معاني القرآن ١٦٦/٥، والبحر ٢٦٢/٨.

(٦) المفهوم من «أدلكم».

(٧) أي المسبب للمغفرة.

(٨) المفهوم من قوله: «تؤمنون».

قال الأمير: «قوله: تنزيلاً للسبب، لِيَصِّحَ الجواب والجزاء، وذلك أن شأن المؤمن إذا دُلّ امتثل» انظر الحاشية ٥٦/٢ وحاشية الدسوقي ٥٦/٢.

(٩) أي: من أمثلة الجملة التفسيرية.

(١٠) الآية: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ... حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ سورة البقرة ٢١٤/٢.

في جملة «مَسَّتهم البأساء» وجهان:

وجَوّز أبو البقاء كونَها حاليةً[١] على إضمار «قد»[٢]، والحالُ[٣] لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا.

الخامس[٤]: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾[٥].

إن قُدِّرتْ «إذا»[٦] غيرَ شرطيةٍ فجملةُ القولِ تفسيرٌ[٧] لـ «يجادلونك»، وإلّا[٨]

= الأول: أن تكون تفسيرية لا محل لها من الإعراب، أي فَسَّرت المثل وشرحته كأنه قيل: ما كان مثلهم؟ فقيل: مسّتْهم البأساء.

الثاني: أنها حال، وقد جوّز هذا أبو البقاء، قال السمين: «وفي جعلها حالاً بُعْد» انظر الدر ١/٥٢٣.

(١) انظر التبيان لأبي البقاء/١٧١ فقد ذكر التفسيرية والحالية ثم قال: «ويجوز أن تضمر معها «قد» فتكون حالاً».

(٢) وهذا شرط البصريين، والكوفيون لا يشترطون ذلك، وحجة البصريين أن جملة الحال إذا كانت ماضية فإن «قد» تقربها من الحال.

(٣) هذا رَدّ أو اعتراض على ما ذهب إليه أبو البقاء من الحالية؛ لأن الحال لا تأتي من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف يعمل عمل الفعل، أو كان جزءاً من المضاف إليه... والمضاف هنا ليس كذلك. انظر حاشية الدسوقي ٢/٥٦ - ٥٧.

(٤) الخامس من أمثلة التفسيرية.

(٥) الآية: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِن يَرَوْاْ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُواْ بِهَا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ سورة الأنعام ٦/٢٥.

(٦) أي: هي ظرفية مجردة من معنى الشرط، وذهب إلى هذا ابن مالك. انظر التسهيل/٩٤، والبحر ٤/٩٩.

(٧) قال الزمخشري: «ويجوز أن تكون [أي: حتى] الجارة، ويكون إذا جاءوك في محل الجرّ بمعنى حتى وقت مجيئهم، و«يجادلونك» حال، وقوله: يقول الذين كفروا: تفسير له...، وفَسّر مجادلتهم بأنهم يقولون: إنْ هذا إلا أساطير الأولين» انظر الكشاف ١/٥٠٠، والبحر ٤/٩٦.

(٨) أي وإن لم تقدِّر «إذا» ظرفية من معنى الشرط بل قدرتها شرطية.

فهي[١] جوابُ «إذا»، وعليهما[٢] فـ «يجادلونك»[٣] حال.

* * *

(١) أي: جملة «يقول».

(٢) أي: وعلى هذين التقديرين من جعل إذا ظرفيه مجردة من معنى الشرط أو ظرفية شرطية.

(٣) والتقدير: حتى إذا جاءوك مجادلين يقول الذين كفروا...

تنبيه[١]

الجملةُ[٢] المُفَسِّرةُ ثلاثةُ أقسام:

- مُجَرَّدَةٌ من حرف[٣] التفسير كما في الأمثلة السابقة.

- ومقرونةٌ[٤] بـ «أَيْ» كقوله[٥]:

وتَرْمِينني بالطَّرْفِ أي أنت مذنبٌ   [وتَقْلينني لكنّ إياكِ لا أَقْلي]

- ومقرونةٌ[٦] بـ «أَنْ»: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾[٧]،

---

(١) تعقّبه الأمير في الحاشية ٥٦/٢ بأنه لا معنى لمجيء هذا التنبيه في أثناء الحديث عن الجملة المفسّرة، وكان عليه أن يقدّمه أو يؤخّره إلى آخر الحديث عنها. وتبع الأميرَ في هذا الدسوقي.

(٢) «الجملة» مثبتة في م/٥، وليست مثبتة في بقية المخطوطات، ولا المطبوع، ولعل هذه الزيادة من عمل الناسخ.

(٣) للتفسير حرفان: أَنْ، وأَيْ.

(٤) أي جملة التفسير.

(٥) تقدّم البيت في «أَيْ»، والمثبت هنا صدره، وعجزه موضوع بين معقوفين، وقائله غير معروف. والشاهد فيه مجيء جملة التفسير «أنت مذنب» مقرونة بحرف التفسير «أَيْ»، والجملة المفسَّرة «وترمينني بالطرف».

(٦) أي وتأتي الجملة التفسيرية مقرونة بـ «أَنْ».

(٧) الآية: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ فَٱسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَٰطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ سورة المؤمنون ٢٧/٢٣.
والشاهد في الآية قوله: اصنع الفلك. فهي جملة تفسيرية لقوله: أوحينا، وجملة التفسير مقترنة بحرف التفسير «أَنْ».

وقولك(١): «كَتَبْتُ إليه أَنِ ٱفعلْ» إن لم تُقَدِّر الباءَ قبل «أَنْ».

السّادس(٢): ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾(٣)، فجملة «ليسجننه» قيل(٤): هي مُفَسِّرة للضمير في «بدا» الراجع إلى البَدَاء المفهوم منه. والتحقيقُ(٥) أنها جوابُ قَسَمٍ مقدَّر، وأنّ المفسِّر مجموعُ الجملتين(٦)، ولا يمنع من ذلك(٧) كونُ القَسَمِ إنشاءً؛ لأن المفسِّر هنا إنما هو المعنى المتحصِّلُ(٨) من

---

(١) أي: وكذا جملة «افعل» في المثال مفسرة لـ «كتبت» مقترنة بحرف التفسير. فإذا قدّرت «أن» وما بعدها في محل جَرّ بالباء، فإنّ «أنْ» لا تكون حرف تفسير، بل حرفاً مصدرياً، والمصدر المؤوّل مجرور بالباء، وليس هذا من باب الجملة التفسيرية.

(٢) أي: المثال السادس من الأمثلة التي تقع تفسيراً.

(٣) تتمة الآية: ﴿... حَتَّىٰ حِينٍ﴾ سورة يوسف ٣٥/١٢.

(٤) أي جملة «ليسجننه» تفسير لضمير في «بدا» على جعل فاعل «بدا» ضميراً، أي: البداء.
قال الزمخشري: «بدا لهم: فاعله مضمر لدلالة ما يفسره عليه وهو ليسجننه، والمعنى: بدا لهم بداء، أي: ظهر لهم رأي ليسجنّنه».
انظر الكشاف ١٣٦/٢، والتبيان للعكبري/٧٣٢.

(٥) مثل هذا عند شيخ المصنِّف أبي حيان: «وليسجننه: جواب قسم محذوف، والقسم وجوابه معمول لقول محذوف، تقديره: قائلين» البحر ٣٠٧/٥، وذكر السمين في الدر ١٨١/٤ أن هذا قول الجمهور.

(٦) أي: جملة القسم وجوابه.

(٧) أي: لا يمنع من جعله جملة القسم تفسيراً كونُ القسم للإنشاء لا للإخبار.

(٨) تعقّبه الدماميني بأنه قال أولاً: إن المفسِّر مجموع الجملتين، ثم رجع عن هذا، فجعل المفسِّر المعنى المتحصّل من الجواب. ويلزم على هذا ألا يكون للجملة الأولى مدخل في التفسير، وعلى هذا فلا يكون مجموع الجملتين هو المفسِّر.
وعَقّب على هذا الشمني بقوله: إن العمدة في الكلام القسمي هو الجواب، وإن القسم تأكيد له، ولذا قال: إنّ المفسِّر هو المعنى المتحصّل من الجواب.
انظر حاشية الشمني ١٢٩/٢، وحاشية الأمير ٥٧/٢.

الجواب، وهو[١] خبري [لا إنشائي[٢]]، وذلك المعنى[٣] هو سَجْنُه عليه الصلاة والسلام، فهذا هو البداء الذي بدا لهم.

ثم اْعلمْ أنه لا يمتنع كونُ الجملة الإنشائية مفسِّرةً بنفسها، ويقع ذلك في موضعين:

- **أحدهما**: أن يكون المُفَسَّرُ إنشاءً أيضاً، نحو: «أَحْسِنْ إلى زيدٍ أَعْطِه[٤] ألفَ دينار».

- **والثاني**: «أن يكون[٥] مفرداً مؤدِّياً عن[٦] جملة نحو: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[٧] الآية[٨].

وإنما قلنا فيما مضى: إن الاستفهام مرادٌ به[٩] النفي تفسيراً لما اقتضاه

(١) أي: جواب القسم «ليسجنّنه».

(٢) قوله: «لا إنشائي» غير مثبت في المخطوطات، ولا متن حاشية الشمني، وهو مثبت في متن حاشيتي الأمير والدسوقي، وطبعة الشيخ محمد، ومبارك.

(٣) أي المتحصِّل من الجواب.

(٤) «أَعْطِه» مُفَسِّر للفعل «أَحْسِن»، وكلاهما إنشاء.

(٥) أي: المُفَسَّر.

(٦) في م/٤ والمطبوع «معنى»، وما أثبتُّه من بقية المخطوطات.

(٧) تقدَّمت في أول التفسيرية. وهي الآية/٣ من سورة الأنبياء.
والمفرد المؤدي عن جملة هو «النجوى» وهو هنا المُفَسَّر والمُفَسِّر جملة الاستفهام: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ﴾.

(٨) قوله: «الآية» ليس مثبتاً في م/٣ و٤.

(٩) أي في آية الأنبياء المتقدِّمة، وكان قال: «وهل هنا للنفي».
وكونه يُراد به النفي يخرجه من باب الإنشاء، ويجعله في باب الخبر.

المعنى[(١)]، وأوجبته الصناعة لأجل الاستثناء المفرَّغ[(٢)]، لا أنّ التفسير أَوْجَبَ ذلك، ونظيرُه[(٣)]: «بلغني عن زيدٍ كلامٌ: والله لأفعلَنّ كذا»[(٤)].

ويجوز أن يكون ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾[(٥)] جواباً لـ «بَدَا»؛ لأنّ أفعال القلوب[(٦)] لإفادتها التحقيق[(٧)] تُجابُ[(٨)] بما يُجابُ به القَسَمُ

---

(١) قال الشمني: «... وتقدير الجواب أنّا لم نقل فيما مضى إن الاستفهام هنا مراد به النفي؛ لأجل أن الجملة تفسيرية، بل قلناه لأجل أن المعنى اقتضاه وأوجبته الصناعة لأجل الاستثناء المفرّغ، فهذه الجملة خبريةٌ معنى إنشائيةٌ لفظاً» انظر ١٢٩/٢.

(٢) قوله: «المفرّغ» غير مثبت في م/٥.
ويعني بالاستثناء المفرّغ قوله تعالى: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾، ولا يكون هذا إلا بعد النفي؛ ولذلك قدّر «هل» مراداً بها النفي، أي: ما هذا إلا بشر. ويكون ما بعد «إلا» وهو بشر خبراً عن «هذا».

(٣) في م/٣ و٤ «ونحوه».
وقوله: «ونظيره» أي نظير الجملة في الآية السابقة مجيء القَسَم هنا، وهو في المثال: والله لأفعلنّ كذا. مفسّراً للمفرد وهو «كلام»، وهو مثل ما جاء في الآية من تفسير النجوى وهو مفرد بجملة الاستفهام: هل هذا إلا بشر. وهذا يعود إلى النوع الثاني فيما تقدّم، وهو أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مُفَسِّرة بنفسها إذا كان المفسَّر مفرداً مؤدياً معنى جملة.

(٤) سقط من م/٥ من قوله: «لا أن التفسير...» إلى «كذا».

(٥) أي في آية سورة يوسف المتقدّمة.

(٦) مثل: علم، ورأى.

(٧) وهو عدم التردد.

(٨) واختلف فيما جاء بعد هذا النوع من الأفعال مُجاباً به، فقيل: الجملة بعد الفعل المضمَّن معنى القسم محلها النصب بذلك الفعل، وقيل: لا؛ لأن القسم لا يعمل في جوابه، وكذا ما كان بمعناه. انظر حاشية الأمير ٥٧/٢.

قال[١]:

ولـقـد عـلـمـتُ لَتَـأْتِـيَـنّ مَـنِـيّـتـي إنّ الـمـنـايـا لا تَـطِـيـشُ سـهـامُـهـا

وقال الكوفيون[٢]: الجملةُ[٣] فاعل،

---

(١) نسب سيبويه هذا البيت للبيد، غير أن المثبت في معلقته إنما هو عجز البيت، وصدره:

صـادَفْـن مـنـهـا غِـرّة فـأصـبـنـه

والبيت عند السيوطي:

ولـقـد عـلـمـت لـتـأتـينّ مـنـيـتـي لا بـعـدهـا خـوف عـلـيّ ولا عَـدَمْ

ثم ذكر عن العيني البيت الآخر:

صـادفـن مـنـهـا غِـرّة فـأصـبـنـه إن الـمـنـايـا لا تـطـيـش سـهـامـهـا

والشاهد في البيت أن الفعل «علم» نُزِّل منزلة القسم، وجاءت جملة «لتأتينّ» جواباً له، وعلى هذا فإنّ «علم» لا تقتضي معمولاً.

وأورد هذا سيبويه في باب أفعال القسم، وكأنه قال: والله لتأتينّ منيتي.

وذهب ٱبن الناظم إلى أنه يجوز أن يبقى «علم» على بابه، وتكون معلقة بلام القسم، ويكون «لتأتينّي» جوابَ قَسَمٍ محذوف: أي: لقد علمت والله...، وجملتا القسم وجوابه في موضع نصب بعلم المعلَّق.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣٢/٦، وشرح السيوطي/٨٢٨ - ٨٢٩، والكتاب ٤٥٦/١، والخزانة ١٣/٤، ٣٣٢، والعيني ٤٠٥/٢، والهمع ٢٣٣/٢ ، وشذور الذهب/٣٦٥، وأوضح المسالك ٣١٦/١، وشرح السبع الطوال/٥٥٦، والديوان/٣٠٨، وشرح التصريح ٢٥٤/١، ٢٧٥، ٢٥٩.

(٢) من أصول الكوفيين أن الجملة تقع فاعلاً، وهو ما لا يجيزه البصريون.

(٣) أي أنّ جملة «ليسجننّه» فاعل «بدا»، وهو ما تقدّم في سورة يوسف.

انظر الدر ١٨١/٤، والبحر ٣٠٧/٥، وذكر فيه أن الردّ في كتب النحويين.

وقال العكبري «ليسجننه قائم مقامه [أي الفاعل]، أي: بدا لهم السجن، فحذف الفاعل، وأقيمت الجملة مقامه، وليست الجملة فاعلاً؛ لأن الجمل لا تكون كذلك» التبيان/٧٧٢، وانظر البحر ٤٦/١ - ٤٧.

ثم قال هشامٌ وثعلبٌ وجماعةٌ[١]: يجوز[٢] ذلك في كل جملة نحو: «يعجبني يقوم». وقال الفراء وجماعة[٣]: جوازُه مشروطٌ بكون المُسْنَدِ[٤] إليها قلبياً، وباقترانها[٥] بأداة[٦] معلِّقة[٧] نحو: «ظهر لي[٨] أقام زيدٌ» و«عُلِمَ هل[٩] قَعَدَ عمرٌو».

وفيه[١٠] نَظَرٌ؛ لأنّ أداة التعليق[١١] بأن تكون مانعةً[١٢] أَشْبَهُ[١٣] من أن تكون

---

(١) النص في البحر ٤٦/١ «وفي كون الجملة تقع فاعلة خلاف، مذهبُ جمهور البصريين أنّ الفاعل لا يكون إلا اسماً، أو ما هو في تقديره، ومذهب هشام وثعلب من الكوفيين جوازُ كون الجملة تكون فاعلة، وأجازوا يعجبني يقوم زيد، وظهر لي أقام زيد أم عمرو، أي قيام أحدهما».

(٢) أي: مجيء الجملة فاعلاً.

(٣) نص الفراء في البحر ٤٧/١ «ومذهب الفراء وجماعة أنه إن كانت الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب وعُلِّق عنها جاز أن تقع في موضع الفاعل أو المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه وإلّا فلا، ونسب هذا لسيبويه، قال: أصحابنا: والصحيح المنع مطلقاً...».

(٤) أي: الفعل المسند إلى الجملة شرطه أن يكون قلبياً.

(٥) أي: اقتران الجملة التي تقع فاعلاً...

(٦) في م/٤ «بأداة فعلية».

(٧) أي بأداة استفهام معلِّقة للفعل المتقدِّم عن العمل في لفظ ما بعده.

(٨) جملة «أقام زيد» فاعل «ظهر».

(٩) جملة «هل قعد عَمرو» نائبة عن الفاعل للفعل «عُلِم».

(١٠) أي فيما ذهب إليه الفراء وجماعة من اشتراط أداة التعليق في الجملة التي تقع فاعلاً. وسقط قوله «وفيه نظر» من م/٥.

(١١) مثل همزة الاستفهام وهل.

(١٢) أي مانعةً من العمل، لأنها تمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها.

(١٣) أي هي مانعة من العمل وليست مجوّزة له.

مُجَوِّزة، وكيف يُعَلَّق[١] الفعلُ عما هو منه كالجزء[٢]؟

وبَعْدُ، فعندي أنّ المسألة[٣] صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصةً دون سائر[٤] المعلّقات، وعلى أنّ الإسناد[٥] إلى مضاف[٦] محذوفٌ[٧] لا إلى الجملة[٨]، ألا ترى أنّ المعنى: ظهر لي جوابُ أقام زيدٌ، أي: جوابُ قولِ القائلِ ذلك.

وكذا[٩] في «عُلِم أَقَعَدَ عمرٌو»، وذلك[١٠] لا بُدّ من تقديره دفعاً للتناقض[١١]؛ إذ ظهورُ الشيء والعلمُ به منافيان للاْستفهام المقتضي للجهل به.

فإنْ قلتَ: ليس هذا[١٢] مما تصحُّ[١٣] فيه الإضافةُ إلى الجُمَلِ، قلتُ: قد مضى

---

(١) كذا في المخطوطات «يُعَلَّق» وفي المطبوع «تعلّق»، وليس بالصواب.

(٢) الجزء من الفعل هو الفاعل، وإذا كان المعلِّق مجوِّزاً فإنه لا يصح أن يُعَلِّق الفعلَ عن الفاعل.

(٣) أي وقوع الجملة فاعلاً أو نائباً عن الفاعل.

(٤) مثل النفي نحو: ظهر لي ما قام زيد، لا يجوز عنده، فقد قصر التعليق على الإسناد.

(٥) أي الإسناد إلى الفعل القلبي.

(٦) في م/٥ «إلى المضاف...».

(٧) ذهب الدماميني إلى أنه يمكن أن يكون هذا مراد الفراء ومن ذهب إلى قوله، أي: الإسناد في التحقيق إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة، لكن لما حُذِف المضاف وأقيمت الجملة مقامه جُعِل الإسناد إليها.

انظر الشمني ١٣٠/٢.

(٨) في المطبوع «إلى الجملة الأخرى»، ولفظ «الأخرى» ليس في المخطوطات.

(٩) «كذا» كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «وكذلك».

(١٠) أي: وذلك المضاف.

(١١) التناقض بين ظهر والاستفهام بعده.

(١٢) أي ما قدّره في المثالين السابقين، وهما ظهر لي جواب: أقام زيد، وعلم جواب أقعد عمرو. وإنما الذي يضاف إلى الجمل الظروف مثل حيث وإذ وإذا.

(١٣) في م/٣ و٥ «يصح».

لنا[١] عن قريب أنّ الجملة التي يُراد بها اللفظُ يُحْكَمُ لها بحكمِ المفردات[٢].

السابع[٣]: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾[٤].

زَعَمَ ٱبنُ عصفورٍ أنّ البصريين يقدّرون نائبَ الفاعلِ[٥] ضميرَ[٦] المصدرِ، وجملةُ النهي[٧] مفسّرةٌ لذلك المضمر[٨].

وقيل: الظرفُ نائبٌ عن[٩] الفاعل[١٠]، فالجملةُ في محل نَصْب.

ويُـرَدُّ[١١] بأنـه لا تتـمُّ الفـائـدةُ بالظـرف، وبِعَـدمِـهِ[١٢] في: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ

---

(١) قوله: «لنا» وضعه الشيخ محمد بين معقوفين، ولم يثبته مبارك، وهو غير مثبت عند الأمير، وأثبته الدسوقي. وهو مثبت في المخطوطات.

(٢) وإذا كان الأمر في هذه الجمل كذلك فإن تقديره في الجملتين السابقتين للمضاف المحذوف ما خرج عن هذا؛ إذ هو مضاف إلى مفرد لا إلى جملة.

(٣) أي: من أمثلة التفسير.

(٤) تتمة الآية: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ سورة البقرة ١١/٢.

(٥) في طبعة الشيخ محمد «نائب الفاعل في قيل» ومثله عند مبارك، وحاشية الأمير، وليس كذلك في المخطوطات ولا متن الدسوقي.

(٦) والمعنى: وإذا قيل لهم قولٌ سديد، فأضمر القول الموصوف، وجاءت الجملة بعده مفسّرة للضمير. وذكر مثل هذا التوجيه أبو حيان والسمين والعكبري.
انظر الدرّ ١١٩/١، والتبيان ٢٨/١، والبحر ٦٤/١.

(٧) وهي ﴿لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾.

(٨) في المطبوع «الضمير»، وليس كذلك في المخطوطات.

(٩) عن: مثبت في م/٤ والمطبوع، وليس في بقية المخطوطات.

(١٠) هذا رأي لمكي وابن الأنباري، والمراد بالظرف «لهم»، وذكر السمين أنه رأي الكوفيين والأخفش.
انظر مشكل إعراب القرآن ٢٤/١، والتبيان ٢٨/١، والبيان ٥٦/١، والدر المصون ١١٩/٦.

(١١) أي يُرَدّ القول بأن النائب عن الفاعل هو الظرف «لهم».

(١٢) ويردّ رأي من قال بهذا بأنه لا يُوجد ظرف يكون نائباً على الفاعل على قولهم في الآية الآتية.

ٱللَّهِ حَقٌّ﴾(١).

والصوابُ: أنّ النائبَ الجملةُ(٢)؛ لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبةً بالقول، فكيف انقلبت مُفَسِّرةً؟.

والمفعولُ به متعيّنٌ(٣) للنيابة. وقولُهم: الجملةُ لا تكون فاعلاً ولا نائباً(٤) جوابُه أنّ التي يُرادُ بها لفظُها(٥) يُحْكَمُ لها بحكم المفردات؛ ولهذا تقعُ مبتدأً نحو(٦): «**لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلّا بالله كَنْزٌ من كنوزِ الجَنَّة**».

وفي المَثَلِ(٧) «**زَعَمُوا مَطِيّةُ الكذبِ**».

---

(١) الآية: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ سورة الجاثية ٣٢/٤٥.

(٢) وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ فجملة النهي هي النائب عن الفاعل. وذكر السمين أنه رأي الزمخشري، وردّ مثل هذا العكبري والسمين.
وانظر البحر ٦٤/١، وحاشية الجمل ١٨/١، والكشاف ١٣٧/١، والدر ١١٩/١.

(٣) فكذا جملة «لا تفسدوا» التي كانت في مقام المفعول به تنوب هنا في الآية عن الفاعل.

(٤) في المطبوع «ولا نائباً عنه»، وعنه: غير مثبت في المخطوطات.

(٥) في م/ه «اللفظ».

(٦) هذا الحديث جاء على غير هذه الرواية في صحيح البخاري ونصه «... يا عبدالله بن قيس، قلت: لبيك يا رسول الله، قال: ألَا أدلّك على كلمة من كنز من كنوز الجنة؟ قلت: بلى يا رسول الله، فِداك أبي وأمي، قال: لا حول ولا قوة إلّا بالله».
انظر صحيح البخاري ١٤٣٥/٣، ومثله في فتح الباري ٣٠٢/٤، ومثله في الفتح ١٥٩/١١ في أواخر باب الدعوات... وانظر همع الهوامع ٩/١، ١١، ١٢ فالرواية كرواية ابن هشام والرواية التي أثبتها ابن هشام هنا لم أجدها في كتب الحديث، وعلى ما جاءت في الفتح وصحيح البخاري لا شاهد فيها لهذه المسألة. ولم أجد من أنبه على هذا من أصحاب الحواشي.
وعلى رواية المصنّف: كنز: خبر، والمبتدأ هو «لا حول ولا قوة إلا بالله» أي: هذا اللفظ كنز.

(٧) ذكر المصنف هنا أنه مثل، ولم أجده فيما بين يدي من مراجع الأمثال.

ومن هنا(١) لم يحتج الخبرُ إلى رابطٍ في نحو(٢): «قولي: لا إلـهَ إلّا اللهُ» كما لا يحتاج إليه الخبرُ المفردُ الجامدُ.

الثامن(٣): ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾(٤).

لأنّ «وَعَدَ» يتعدّى لاثنين، وليس الثاني هنا «لهم مغفرة»؛ لأنّ ثانيَ مفعولي «كسا» لا يكون جملةً، بل هو محذوفٌ، والجملةُ(٥) مفسّرةٌ له وتقديره: خيراً عظيماً أو الجنة.

وعلى الثاني(٦) فوجهُ التفسير إقامةُ السَّبَبِ(٧) مقامَ المسبَّبِ(٨)؛ إذ الجنة

= وفي حاشية الشمني أنه في بعض النسخ «... مظِنّة» كذا قال «وهو تصحيف»، ووجدته في الهمع ١/١١ قولاً من أقوال العرب.

وفي لسان العرب/ زعم «بئس مطية الرجل زعموا» وذكر أنه حديث، وانظر النهاية في غريب الحديث/ زعم، والجامع الصغير ١/١٩ «بئس...» وذكر أنه في مسند أحمد وأبي داود، وأنه مروي عن حذيفة، وهو حديث ضعيف.

والرواية التي أثبتها المصنف هنا يكون فيه «زعموا» مبتدأ، ومطيّة: خبر، وبذلك وقعت الجملة مسنداً إليها لأنهم أرادوا ظاهر اللفظ، فحكموا لها بحكم المفرد.

(١) أي لأن المبتدأ هو عين الخبر لم يحتج إلى رابط.

(٢) قولي: مبتدأ، وجملة: لا إله إلا الله خبر، ولم يحتج في الخبر وهو جملة إلى رابط؛ لأن المبتدأ هو عين الخبر، ومثله «قل هو الله أحد».

(٣) من مواضع التفسيريّة.

(٤) سورة المائدة ٥/٩.

(٥) أي وجملة «لهم مغفرة» مفسّرة للمفعول الثاني المحذوف، والمفعول الأول«الذين».

قال العكبري: «... والثاني محذوف استُغني عنه بالجملة التي هي قوله «لهم مغفرة» ولا موضع لها من الإعراب...» التبيان/٤٢٥، والدر المصون ٢/٤٩٨.

(٦) أي وعلى تقدير المفعول الثاني وجعل «لهم مغفرة» مفسرة.

(٧) وهو المغفرة وحصول الأجر.

(٨) وهو الجنة.

مسبّبةٌ(١) عن استقرار الغفران والأجر(٢).

وقولي في الضابط(٣) «الفَضْلَة» احترزت به عن الجملة(٤) المفسِّرة لضمير الشأن، فإنها كاشفةٌ لحقيقةِ المعنى المراد به، ولها موضعٌ بالإجماع؛ لأنها خَبَرٌ في الحال(٥)، أو في الأصل(٦).

وعن(٧) الجملة المفسِّرة في باب الاشتغال(٨) في نحو(٩): «زيداً ضربته»، فقد قيل: إنها(١٠) تكون(١١) ذاتَ مَحَلٍّ كما سيأتي، وهذا القيدُ(١٢) أهملوه،(١٣) ولا بُدَّ منه.

* * *

---

(١) في م/١ «مُسَبَّب».

(٢) ولها تخريجات غير ما ذكره المصنف هنا: انظر الدر المصون ٢/٤٩٨ - ٤٩٩.

(٣) قال هذا في أول حديثه عن الجملة التفسيرية، إذ قال: هي الفضلة...، فالمراد بالضابط: تعريف هذا النوع من الجمل.

(٤) نحو «ظننته زيد قائم» فالجملة الأسمية: مُفَسِّرة للضمير وهو الهاء في «ظننته»، وليست الجملة هنا فضلة.

(٥) وذلك على تقدير: هو زيد قائم.

(٦) أي: على الأصل الذي كان عليه ضمير النصب في «ظننته» قبل الاتصال، فإنه كان مبتدأ.

(٧) واحترز بقوله «الفضلة»...

(٨) جملة «ضربته» مفسِّرة للفعل المقدَّر: ضربت زيداً ضربته.

(٩) قوله: «في نحو: زيداً ضربته» غير مثبت في م/٣ و٤.

(١٠) أي: الجملة.

(١١) ذهب إلى هذا الشلوبين وسيأتي بعد قليل.

(١٢) أي: في تعريف الجملة التفسيرية، وهو قوله «الفضلة».

(١٣) أي: أهمله النحويون.

مسألة

قولُنا: «إنّ المفسِّرة لا مَحَلَّ لها» خالَفَ فيه الشلوبين، فزعم أنها بحسب ما تفسِّره(١)، فهي في نحو: «زيداً ضربته»(٢) لا مَحَلَّ لها، وفي(٣) نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾(٤)، ونحو(٥): «زيدٌ الخبزَ يأكله» بنصب «الخبز» في مَحَلِّ رَفْعٍ؛ ولهذا(٦) يظهر الرفع إذا قلت: آكُلُه، وقال(٧):

فـمن نـحـن نُـؤْمِنه يَبِتْ وهو آمِنٌ [ومن لا نُجِرْه يُمْسِ منا مُفَزَّعا]

---

(١) فإن فَسَّرتْ جملةً لها محل من الإعراب كان لها محل، وإن فَسَّرت جملة لا محل لها من الإعراب لم يكن لها محل.

(٢) جملة «ضربته» فَسَّرت الفعل المقدّر مع فاعله: ضَرَبتُ زيداً، ولما كانت الجملة المُفَسَّرة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها ابتداء كانت الجملة المُفَسِّرة «ضربته» مثلها لا محل لها في الإعراب.

(٣) أي ومثل الجملة السابقة ما جاء في الآية...

(٤) سورة القمر ٥٤/٤٩.
وجملة «خلقناه» مُفَسِّرة للجملة المقدّرة مع كل، أي: إنا خلقنا كل شيء خلقناه، والجملة المُفَسَّرة ابتدائية لا محل لها، فكذلك الجملة المُفَسِّرة «خلقناه» مثلها.

(٥) التقدير: زيدٌ يأكل الخبز يأكله، فالخبز منصوب للفعل المقدَّر، وجملة: «يأكل الخبز» في محل رفع خبر «زيد».

(٦) أي: ولأن الجملة في محل «رفع» لم يظهر الرفع فيها، ولكنه يظهر إذا استعضتَ عنها بخبر مفرد مثل: آكله.

(٧) قائله هشام المرّي، وهو منسوب إلى مرة بن كعب بن لؤي القرشي الشاعر الجاهلي. والمثبت صدر البيت، وعجزه ما وضعته بين معقوفين.
والشاهد في البيت للشلوبين أن الجملة التفسيرية بحسب ما تفسره يكون لها محل أو لا يكون؛ فقد ظهر الجزم في البيت في الجملة المفسرة، وهي «نؤمنه»؛ لأنه في الأصل: فمن نؤمنه نحن =

فظهر الجزمُ(١)، وكأنّ الجملة المفسِّرة عنده(٢) عَطْفُ بيانٍ(٣) أو بَدَلٌ.

ولم يثبت(٤) الجمهورُ وقوعَ البيان والبدل جملةً، وقد بيَّنتُ(٥) أنّ جملة الاشتغال ليست من الجُمَلِ التي تُسمّى في الاصطلاح جملةً مفسِّرةً وإنْ حصل فيها تفسير.

ولم يَثْبُتْ(٦) جوازُ حذفِ المعطوفِ عليه عَطْفَ بيان، واختُلِف في المبدل منه،

= نؤمنه، فلما جاءت الجملة المُفسَّرة مجزومة جاءت الجملة المفسِّرة كذلك. ولما حذف الفعل انفصل الضمير.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٣٣، وشرح السيوطي/٨٢٩، والخزانة ٣/٦٤٠، والمقتضب ٢/٧٥، والهمع ٤/٣٢٥، والإنصاف/٦١٩، وشرح الكافية ٢/٢٥٥، والكتاب ١/٤٥٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/١٤٥.

(١) أي: ظهر في «نؤمنه».

(٢) أي: عند الشلوبين.

(٣) فهي تتبع ما قبلها في الإعراب كما يكون ذلك في عطف البيان والبدل؛ إذ هما تابعان لما قبلهما في الإعراب.

(٤) يرد بهذا ما ذهب إليه الشلوبين.

وقد ذكر الدماميني أنهم أبدلوا الجملة من الجملة في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ...﴾ وأجازوه في الشعر، ثم قال: «ولم أر من انتقد ذلك بأنه خلاف مذهب الجمهور، فينبغي تحرير النقل».

وتعقّبه الشمني بقوله: إنما أثبت ذلك البيانيون، وهي عند بعض النحاة، خلافاً للجمهور. انظر حاشية الشمني ٢/١٣٠.

(٥) هذا اعتراض على الشلوبين حيث جعل جملة الاشتغال جملة تفسيرية، ولا يرى المصنف ذلك وإن كان فيها تفسير.

(٦) وهذا اعتراض آخر على الشلوبين في نحو ما جاء في بيت المُرّي، إذ ذكر أن الجملة المفسرة عند الشلوبين كأنها عطف بيان، والمعطوف عليه المفسّر محذوف، وهذا لم يثبت، وإن حملت على البدلية فالمبدل منه لم يجمعوا على حذفه.

وفي البغداديات[١] لأبي عليّ أنّ الجزم في ذلك[٢] بأداة[٣] شرطٍ مقدّرةٍ، فإنه قال ما ملخّصُه: إنّ الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله[٤]:

لا تـجـزعـي إنْ مُـنْـفِـسـاً أهـلـكـتُـه [فإذا هلكتُ فعند ذلك فاْجزعي]

مجزومان[٥] في التقدير، وإنّ انجزام[٦] الثاني ليس على البدلية[٧]؛ إذ لم يثبت حَذْف المُبْدَلِ منه، بل على تكرير «إنْ»، أي: إنْ أهلكتُ مُنْفِساً إن أهلكته؛ وساغ إضمار[٨] «إنْ» وإنْ لم يجز إضمارُ[٩] لام الأمر إلّا ضرورةً[١٠] لاتّساعهم فيها[١١]؛ بدليل[١٢] إيلائهم إيّاها[١٣] الاسمَ، ولأنّ[١٤] تقدُّمَها[١٥] مُقَوٍّ للدلالة عليها؛

---

(١) من مؤلفات أبي علي، وهي مسائل أملاها في بغداد.
(٢) أي في بيت هشام المري المتقدِّم: فمن نحن نؤمِنْهُ...، وما كان على مثاله.
(٣) فليس الجزم على التفسير، ولا على عطف البيان مما تقدَّم، أو البدلية.
(٤) تقدَّم في حرف الفاء، وهو للنمر بن تولب، والمثبت فيما تقدّم عجزه، ونصّ الفارسي نقله البغدادي في شرح هذا الشاهد في ٥٢/٤ من شرح شواهد مغني اللبيب.
(٥) والمراد بالفعلين المجزومين: الفعل المُفَسَّر قبل منفساً، والفعل المُفسِّر وهو «أهلكته».
(٦) أي الفعل «أهلكته» الظاهر هنا.
(٧) أي لم يجزم لأنه بدل من الفعل المضمر المجزوم على باب البدلية.
(٨) قبل الفعل الظاهر: إن أهلكته.
(٩) وذلك في نحو:

مـحـمـدُ تُـفْـدِ نـفـسَـك كُـلُّ نـفـسٍ إذا مـا خِـفْـتَ مـن شـيء تـبـالا

(١٠) في م/٢ «إلا في ضرورة».
(١١) أي ساغ إضمار «إن» في هذا البيت ونحوه لاتّساعهم في «إنْ» ما لم يتسعوه في لام الأمر.
(١٢) أي الاتساع في «إنْ» من حيث الاستعمال.
(١٣) أي إيلاء «إنْ» الاسم، مع أنها مختصة بالدخول على الأفعال، ولا تدخل «لم» على الأسماء.
(١٤) في م/٢ «وإن».
(١٥) أي تقدم «إن» في أول الكلام في مثل بيت النمر يدل على تقديرها قبل الفعل المفسّر في نحو: «إن منفساً أهلكته».

ولهذا[١] أجاز سيبويهِ[٢] «بمَن تَمْرُرْ أَمْرُرْ»[٣]، ومنع «من تضرِبْ أَنْزِلْ»[٤] حتى تقول «عليه».

وقال[٥] فيمن قال[٦]: «مررت برجلٍ صالحٍ إنْ لا صالحٍ فطالحٍ».

بالخفض:[٧] إنه[٨] أسهلُ من إضمار «رُبّ»[٩] بعد الواو؛ ورُبّ شيء يكون

---

(١) أي: لأن الذكر أولاً مقول لتقديرها ثانياً.

(٢) يريد من هذا المثال أنه لما أثبت الباء مع «مَن» في قوله: بمن... جاز حذفه مع تقديره في قوله: أمرر، أي: أَمْرُرْ به. فالتقدّم في الذكر مقوٍّ للدلالة عليه بَعْدُ.

(٣) نص سيبويه في الكتاب ٤٤٣/١ قال: «فإن قلت: بمن تَمُرُّ به أَمُرُّ، وعلى أيهم تنزلُ عليه أنزلُ... وقد يجوز أن تقول: بمن تمرُرْ أَمْرُرْ، وعلى من تنزلْ أنزلْ، إذا أردت معنى عليه وبه، وليس بحدّ الكلام، وفيه ضَعْف.... وتقول: بمن أمرر تمرر به، وبمن تؤخذ أوخذ به، فحد الكلام أن تثبت الباء في الآخر؛ لأنه فعل لا يصل إلا بحرف الإضافة، ويدلك على ذلك أنك لو قلت: من تضرب أنزل، لم يجز حتى تقول عليه، إلا في شعر».

(٤) في المطبوع بعد «أنزل» «لعدم دليل على المحذوف وهو عليه» وهذه الزيادة غير مثبتة في المخطوطات، وقد أثبته مبارك تابعاً لنص متن الأمير، ولم يشر إلى عدم وجوده في المخطوطين المعتمدين عنده.

(٥) أي: سيبويه.

(٦) نصّه في الكتاب ١٣٢/١ «ومن ذلك قولك أيضًا: مررت برجلٍ صالحٍ وإن لا صالحاً فطالحاً...، وزعم يونس أن من العرب من يقول: إن لا صالحٍ فطالحٍ، على: إنْ لا أكن مررت بصالحٍ فبطالحٍ، وهذا قبيح ضعيف لأنك تضمر بعد «إن لا» فعلاً آخر فيه حذف غير الذي تضمر بعد «إن لا» في قولك: إن لا يكن صالحاً فطالح...

(٧) أي بخفض «طالح» في مثال سيبويهِ على حرف الجر وهو الباء.

(٨) أي إن تقدير الباء أسهل؛ لأنه ذُكِر من قبل، فسهل تقديره من بَعْدُ. وانظر هذا في الكتاب ٣٣٣/١.

(٩) في نحو قول امرئ القيس:

وليلٍ كموج البحر أرخى سدولَه   عليّ بأنواع الهموم لِيَبْتَلي

وقوله:

وقاتِمِ الأعماق خاوي المُخْتَرَقْ

=

ضعيفاً ثم يَحْسُن للضرورة كما في[١]: «ضَرَبَ غلامُه زيداً»، فإنه ضعيف جداً، وحَسُن[٢] في[٣] «ضربوني وضربتُ قومك»، واستُغني بجواب الأولى[٤] عن جواب الثانية[٥] كما استُغني في نحو[٦]: «أزيداً ظننته قائماً» بثاني مفعولي[٧] «ظننت» المذكورة عن ثاني مفعولي[٨] «ظننت»[٩] المقدَّرة.

* * *

= وقول جران العود:

وبـلـدةٍ لـيـس بـهـا أنـيـسُ

(١) وجه الضعف فيه عود الضمير في «غلامُه» على متأخّر وهو «زيداً».

(٢) وجه الحسن هنا فيما كان ضعيفاً من قِبَل أنهم أجازوا في «ضربوني» أن يعود الضمير على متأخر، وهو «قومك».

(٣) في المطبوع «في نحو....».

(٤) أي: بجواب إن الشرطية الأولى في بيت النمر بن تولب: إن منفساً أهلكته، و«مَن» في بيت هشام المري: فمن نحن نؤمنه.

(٥) أي: عن جواب «إن» الثانية المقدّرة، وكذا عن جواب «من» الثانية المقدّرة.

(٦) الأصل فيه: أظننت زيداً ظننته قائماً.

(٧) وهو« قائماً»، فهو مفعول ثان لـ «ظننته».

(٨) ظننت المقدرة نصبت في الظاهر مفعولاً واحداً وهو «زيداً»، وأغنى عن مفعوله الثاني المفعول الثاني لما بعده وهو «قائماً».

(٩) «ظننت» غير مثبت في م/١ و٢.

وفي م/٣ و٥ «ظننت المقدرة عن ثاني مفعولي ظننت المذكور» كذا!

ومثله جاء نص الشمني والدماميني ٢/

قلت: وعلى هذا النص يكون قائماً مفعولاً ثانياً لظننت المقدّرة، واستغنى به المظهر عن مفعوله الثاني.

[٤ - الجملةُ المُجابُ بها القَسَمُ]

الجملة الرابعة: المُجابُ بها القسمُ نحو: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۞ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[١]، ونحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم[٢]﴾[٣]، ومنه[٤]: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلْحُطَمَةِ﴾[٥]، ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ[٦]﴾[٧] يُقدّر لذلك[٨] وما أشبهه القَسَمُ.

---

(١) سورة يس ٣٦/٢ - ٣.
جملة ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ واقعة في جواب القسم «والقرآنِ...».

(٢) تتمة الآية: ﴿... بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ﴾ سورة الأنبياء ٢١/٥٧.
جملة «لأكيدنّ» واقعة في جواب القسم «تالله».

(٣) في م/٥ ذكر من نص الآية أيضاً «بعد أن».

(٤) أي من الجمل المجاب بها القسم.

(٥) الآية: ﴿كَلَّا ۖ لَيُنۢبَذَنَّ ...﴾ سورة الهمزة ١٠٤/٤.
لينبذنّ: هذه جواب قسم مقدّر، ودليل ذلك اللام مع الفعل، فهي مما يُتَلَقّى به القسم، ونون التوكيد مع الفعل.
انظر الفريد ٤/٧٢٧، والدر ٦/٥٦٩.

(٦) «من قبل» غير مثبت في م/٣.

(٧) تتمة الآية: ﴿... لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَٰرَ ۚ وَكَانَ عَهْدُ ٱللَّهِ مَسْـُٔولًا﴾ سورة الأحزاب ٣٣/١٥.
جملة «لا يولّون» جواب القسم؛ لأن «عاهدوا» في معنى «أقسموا».
انظر التبيان للعكبري/١٠٥٣، والبيان ١/٢٦٥.
قلت: لعل المصنف أراد غير هذا، إذ لم يكمل الآية، فهو يشير إلى قسم مقدر جاء جوابه مقروناً بقوله: لقد، وجيء باللام على سبيل التوكيد مع قد، وكان المصنف قد ذكر في «قد» أنها تأتي في الجملة المجاب بها القسم مثل «إنّ»، والتقدير: والله لقد. وانظر الدر المصون ١/٢٥٠، قال في حديثه في الآية/ ٦٥ من سورة البقرة «ولقد علمتم»... اللام جواب قسم محذوف تقديره: ولقد، وهكذا كل ما جاء من نظائرها...».

(٨) أي لآية سورة الحطمة وآية الأحزاب. وما كان مثلهما قسم متقدِّم.

ومما يحتمل[١] جوابَ القَسَم: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَاۚ﴾[٢]، وذلك بأن تقدّر الواو عاطفةً على: ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ﴾[٣]، فإنه وما قبله[٤] أجوبةٌ لقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾[٥]، وهذا مرادُ ٱبنِ عطيةَ من قوله[٦]: «هو قَسَمٌ، والواو تقتضيه»[٧]، أي[٨]: هو جوابُ قَسَمٍ، والواو هي المحصِّلة[٩] لذلك؛ لأنها عطفت[١٠].

وتوهّم أبو حيان عليه ما لا يُتَوَهّم على صغار[١١] الطلبة، وهي أن الواو حرف

---

(١) قال مما يحتمل الجواب، لأنّ في الآية غير هذا التقدير. ويأتي بيانه.

(٢) الآية: ﴿... كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ سورة مريم ٧١/١٩.

(٣) الآية: ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِٱلَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا﴾ سورة مريم ٧٠/١٩.

(٤) أي الآية/٦٩ وهي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾.
فهي معطوفة على جواب القسم، وهو «لنحشرنهم» في الآية الآتية، فإن الجواب وهو «لنحشرنَّهم» وما عطف عليه له حكم الجواب وهو: لننزعَنَّ، ثم لنحن أعلم، وإن منكم إلا واردها.
وقال من قبل فإنه يحتمل جواب القسم في ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَاۚ﴾؛ لأنه يمكن أن تكون استئنافاً منقطعاً عن جواب القسم وما عطف عليه.
وانظر حاشية الأمير ٥٨/٢ - ٥٩. وهي عند النحويين: حرف عطف.

(٥) تتمة الآية: ﴿... ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا﴾ سورة مريم/٦٨.

(٦) النص في المحرر ٥١١/٩ «وقوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَاۚ﴾ حَتْمٌ، والواو تقتضيه». كذا. ولم أجد لفظ «قسم» في المطبوع، ولكنه مثبت في البحر ٢٠٩/٦، وفي الدر المصون ٥١٨/٤.

(٧) أي: تدل على هذا القسم.

(٨) أي: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَاۚ﴾.

(٩) لأنها عطفت هذه الجملة على جواب القسم.

(١٠) كذا في المخطوطات وطبعة مبارك، وفي طبعة الشيخ محمد والحواشي «عاطفة».

(١١) هذا شأنه مع شيخه أبي حيان دائماً، وليس هذا من البِرّ، رحمهما الله.

قَسَم[١]، فَرَدّ[٢] عليه بأنه يلزم منه حذفُ المجرور وبقاءُ الجارّ، وحَذْفُ[٣] القَسَم مع كونِ الجوابِ منفياً بإنْ.

* * *

(١) البحر ٢٠٩/٦ «... وذهل عن قول النحويين إنه لا يستغنى عن القسم بالجواب لدلالة المعنى إلا إذا كان الجواب باللام أو بإنّ، والجواب هنا جاء على زعمه بإن النافية فلا يجوز حذف القسم على ما نصّوا، وقوله: والواو تقتضيه يدل على أنها عنده واو القسم، ولا يذهب نحوي إلى أن مثل هذه الواو واو القسم». وانظر الدر المصون ٥١٨/٤.

(٢) أي رَدّ أبو حيان على ابن عطية ما ذهب إليه.

ولقد كنت ناقشت هذه المسألة في جملة ردود ابن هشام على شيخه في رسالة الدكتوراه «البحر المحيط لأبي حيان - دراسة نحوية صرفية صوتية» ج ٣٣٤/٣ وكان مما قلت: «وإني بعد النظر في رَدّ ابن هشام أقول: إن ابن عطية لم يكون نحوياً، ومن ثَمّ لا أتصور أنه أراد من عبارته ما خَرّجه ابن هشام عليها، وأبو حيان أدرى به وبكتابه وبأسلوبه، ثم ما الذي رَجّح عند ابن هشام أن ابن عطية أراد هذا التخريج غير الظنّ؟ أتُبنى المسائل على الظنّ ويترك اليقين الصريح في عبارة ابن عطية؟».

وأزيد على ذلك بأن ما جاء في المطبوع وهو قوله: «حَتْمٌ، والواو تقتضيه» ينقض ما ذهب إليه الشيخ وأستاذه، والسياق يقتضيه.

وأنا أكتب هذه الكلمات بعد كتابة رسالة الدكتوراه بعشرين سنة، ولم يكن بين يديّ من قبلُ «المحرر الوجيز» لابن عطية. فتأمل!!

(٣) قال الشمني: «قيل في كون هذا محذوراً نظر لقوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ فاطر ٤١/٣٥» الشمني ١٣٠/٢، وانظر حاشية الأمير ٥٩/٢.

تنبيه

من أمثلة جواب القَسَم ما يخفى نحو: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾[١]، و[٢] نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾[٣]، وذلك لأنّ[٤] أخذ

---

(١) سورة القلم ٣٩/٦٨.
قال ابن الأنباري: «كسرت إنّ لوجهين: أحدهما أن تكون كسرت لمكان اللام كما كسرت فيما قبله، والثاني: أن تكون كسرت لأنّ ما قبله قسم، وهي تكسر في جواب القسم» انظر البيان ٤٥٤/٢ - ٤٥٥.
وقال الزمخشري: إن لكم لما تحكمون: جواب القسم؛ لأن معنى: أم لكم أيمان علينا: أم أقسمنا لكم» الكشاف ٢٦٠/٣.

(٢) «ونحو» غير مثبت في م/١ و٢ والمطبوع.

(٣) ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ * وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ سورة البقرة ٨٣/٢ - ٨٤.
ذكر أبو حيان في قوله تعالى: ﴿لا تعبدون﴾ ثمانية أوجه كان الثالث منها أن هذه الجملة جواب لقسم محذوف دلّ عليه قوله: أخذنا ميثاق بني إسرائيل، أي استخلفناهم واللّهِ لا يعبدون. ونسب هذا الوجه إلى سيبويه، وأجازه الكسائي والفراء. انظر البحر ٢٨٢/١، والدر المصون ٢٧٥/١ وذكره للمبرد أيضاً.
قلت: وعلى هذا يكون التخريج في الآية الثانية وهو أنّ «لا تسفكون» أحد الأوجه فيها أنها جواب قسم على نمط التخريج في الآية الأولى.
وانظر معاني الفراء ٥٤/١، وانظر معاني القرآن للأخفش/١٢٦ فهو تخريج على القسم.

(٤) في م/٥ «بأن».

الميثاق بمعنى الاستحلاف قاله كثيرون، منهم الزّجاج[١]، ويوضحه[٢]: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ[٣] لِلنَّاسِ﴾[٤].

وقال الكسائيّ والفراء[٥] ومن وافقهما: التقديرُ: بأن لا تعبدوا إلا الله، وبأن لا تسفكوا، ثم حذف الجارّ[٦]، ثم «أنْ» فارتفع الفعل.

وجَوّز الفراء[٧] أن يكون الأصلُ النهيَ، ثم أُخرِج مُخْرَجَ الخبرِ، ويؤيِّده[٨] أن بعده[٩] «وقولوا»، «وأقيموا»، «وآتوا».

---

(١) انظر معاني القرآن ١٦٢/١ «ورفع لا تعبدون بالتاء على ضربين: على أن يكون «لا» جواب القسم؛ لأن أخذ الميثاق بمنزلة القسم، والدليل على ذلك قوله: وإذ أخذ الله ميثاق... الآية».

(٢) هذا من تمام نص الزجاج مع ما بعده.

(٣) في المخطوطات ما عدا م/١ «ليبيننة» كذا بالياء ومثله طبعة الشيخ محمد.

(٤) تتمة الآية: ﴿... وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْاْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ سورة آل عمران ١٨٧/٣.
قال الزجاج بعد الآية: «فجاء جواب القسم باللام، فكذلك هو بالنفي بلا». أراد في قوله: « لتبيننّه».

(٥) ذكر الفراء أن رفع «تعبدون» كان لأن دخول «أن» صلح فيها،فلما حذف الناصب رفع الفعل. انظر معاني القرآن ٥٣/١، ومثله في معاني الزجاج ١٦٢/١ وذكر أنه مذهب الأخفش، وانظر معاني القرآن للأخفش/١٢٦.

(٦) لم يقدر الفراء والأخفش حرف الجر بل «أن» وحدها، وذكره أبو حيان على حذف الياء. انظر البحر ٢٨٢/١ - ٢٨٣.

(٧) انظر معاني القرآن ٥٣/١ - ٥٤، والبحر ٢٨٣/١ فهو رأي الزمخشري. وانظر الكشاف ٢٢٤/١.

(٨) في الشمي: «ووجه التأييد أن هذه الثلاثة إنشاء لفظاً ومعنى، فيحمل لا تعبدون الذي هو خبر لفظاً علىأ نه نهي معنىً لتوجد المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه، وفائدة إخراج النهي في صورة النفي المبالغة في النهي حتى كأن المكلَّف امتثل النهي فأخبر عنه بنفي ما نهى عنه» الحاشية ١٣١/٢.

(٩) أي بعد «لا تعبدون» وقولوا،وأقيموا، وآتوا في الآية/٨٣ من سورة البقرة، وهي أفعالُ طلبٍ، فإنه مناسب للطلب قبله: لا تعبدون. وإن كان على صورة النفي.

ومما يحتمل الجوابَ وغيرَه قولُ الفرزدق[١]:

تَعَشَّ فإن عاهدتَني لا تخونُني نَكُنْ مِثْلَ مَن يا ذئبُ يصطحبان

فجملةُ النفي[٢] إمّا جوابٌ لـ «عاهدتني» كما قال[٣]:

أرى مُحرِزاً عاهدتُه ليُوافِقَنْ فكان كمن أغريتُه بخلافِ

فلا مَحَلَّ لها[٤]، أو حالٌ[٥] من[٦] الفاعلِ، أو المفعول،[٧] أو كليهما[٨]،

---

(١) البيت من قصيدة للفرزدق ذكر في أوله أنه أتاه ذئب ليلة، وهو في سفر، فألقى إليه باللحم، وقال: تعشّ...
والرواية عند سيبويه: تعالَ فإن عاهدتني... وفي الديوان: تعشَّ فإن واثقتني.
والشاهد فيه: أن جملة «لا تخونني» تحتمل وجهين: الأول أنها جواب قسم مفهوم من «عاهدتني»، والثاني: أنها تكون في محل نصب على الحال.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٣٧، وشرح السيوطي/٨٢٩، وشرح المفصل ٢/١٣٢، ٤/١٣، والكتاب ١/٤٠٤، وأمالي الشجري ٢/٣١١، والهمع ١/٣٠٠، والخصائص ٢/٤٢٢، والمقتضب ٢/٢٩٥، ٣/٢٥٣، والعيني ١/٤٦١، والمحتسب ١/٢١٩، ٢/١٤٥، والديوان ٢/٣٢٩. والأشموني ١/١١٣، والكامل/٤٧٣.

(٢) أي: لا تخونني.

(٣) قائله: غير معروف. وروي: ليوافِين.
والشاهد فيه أن جملة «ليوافقَنْ» جواب لعاهدته المنزل منزلة القسم، وجملة: «عاهدته ليوافق» في موضع المفعول الثاني لـ «أرى».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٤٠.

(٤) أي جملة: لا تخونني: لا محل لها لأنها جواب ما فيه معنى القسم، وهو عاهدتني.

(٥) حال من التاء في «عاهدت»، أي: في حال كونك غير خائن لي.

(٦) مِن: غير مثبت في م/١ و٢.

(٧) حال من ياء النفس في «عاهدتني».

(٨) قال الأمير: «الظاهر أنه أراد ملاحظته فيهما معنى، وإلا فالحال النحوية إنما تكون من واحد، ثم يلزم من ملاحظته في أحدهما ملاحظته في الآخر، أي: غير خائن لي، أو غير مخوّن لك» الحاشية ٢/٥٩، وعنه نقل الدسوقي.

فمحلُّها[١] النصبُ، والمعنى[٢] شاهدٌ للجوابية، وقد يُحْتَجُّ للحالية[٣] بقوله[٤] أيضًا[٥]:

ألم تَرَني عاهدتُ ربي وإنني لَبَيْن رِتاجٍ قائماً ومَقَامِ
على حَلْفَةٍ لا أشتِمُ الدهرَ مُسْلِماً ولا خارجاً من فيّ زُورُ كلامِ

وذلك أنه عطف «خارجاً» على مَحَلِّ جملة «لا أشتِم»، فكأنه قال: «حلفت غيرَ شاتمٍ ولا خارجاً».

والذي عليه المحققون[٦] أنّ «خارجاً» مفعولٌ مطلقٌ، والأصل: ولا يخرج

---

(١) محل جملة الحال.

(٢) المعنى في البيت يشهد أن جملة «لا تخونني» جواب «عاهدتني».

(٣) أي في بيت الفرزدق السابق:

(٤) أي بقول الفردزق.

(٥) كان الفرزدق قد حَجّ وعاهد الله تعالىو هو بين الباب والمقام ألا يهجو أحداً، وأن يقيّد نفسه حتى يحفظ القرآن، فأثرنه نساء قومه، وأَحْفَظْنَهُ، ففكّ قيده وهجا جريراً.
والرتاج: الباب العظيم، والباب المُغْلَق، وأراد به باب الكعبة، وأراد بالمقام مقام إبراهيم عليه السلام.
والرواية في الديوان: على قَسَمٍ، سوء كلام.
والشاهد فيهما أن «خارجاً» معطوف على جملة «لا أشتم» الواقعة حالاً، كأنه قال: حلفت غير شاتم ولا خارجاً، فيكون الذي عاهد عليه غير مذكور، وهذا رأي عيسى بن عمر. وذكره سيبويه له، وكذا المبرد.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٤١/٦، وشرح المفصل ٥٩/٢، ٥٠/٦، والكتاب ١٧٣/١، والكامل/١٥٥، ٤٦٤، والخزانة ١٠٨/١، ٢٧٠/٢، والمحتسب ٧٥/١، والمقتضب ٣/ ٢٦٩، ٣١٣/٤، والديوان/٢١٢، واللسان/خرج، رتج، وشرح شواهد الشافية ٧٢/١.

(٦) هذا مذهب سيبويه ومن تابعه.
قال في الكتاب ١٧٣/١ «فإنما أراد لا يخرج فيما أستقبل، كأنه قال: ولا يخرج خروجاً...». وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٤١/٦.

خروجاً، ثم حَذفَ الفعلَ[١]، وأناب الوصفَ[٢] عن المصدر، كما[٣] عُكِس[٤] في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾[٥]؛ لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتِمُ مسلماً[٦] في المستقبل، ولا يتكلم بزور، لا أنه حلف في حالِ اتّصافه بهذين الوصفين على شيء آخر.

* * *

---

(١) وهو «يخرج».

(٢) وهو اسم الفاعل «خارجاً» عن المصدر «خروجاً».

وفي الكامل: «وقوله: ولا خارجاً: إنما وضع اسم الفاعل في موضع المصدر، أراد: لا أشتم الدهر مسلماً، ولا يخرج خروجاً من فيّ زور كلام؛ لأنه على ذا أقسم، والمصدر يقع في موضع اسم الفاعل يقال: ماء غَور، أي غائر، كما قال الله عز وجل: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾، ويقال: رجل عَدْل: أي عادل، ويوم غَمّ: أي غامّ، وهذا كثير جداً، فعلى هذا جاء المصدر على فاعل كما جاء اسم الفاعل على المصدر...» انظر ص/١٥٦.

وشرح شواهد الشافية/٧٢.

(٣) كذا ضبط في م/١ و٢ و٣.

(٤) النص عند المبرّد، وانظر النص السابق.

(٥) الآية: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ﴾ سورة الملك ٦٧/٣٠.

والشاهد في الآية مجيء المصدر «غوراً» في موضع اسم الفاعل: غائراً.

(٦) قوله: «مسلماً» ليس في م/٥.

مسألة

قال ثعلبٌ: لا تقع جملةُ القَسَمِ[١] خبراً، فقيل في تعليله: لأنّ نحو «لأفعلَنَّ» لا مَحَلَّ له[٢]، فإذا بُنِيَ[٣] على مبتدأ فقيل: «زيد ليفعَلَنّ» صار له[٤] موضع.

وليس[٥] بشيء؛ لأنه إنما مَنَعَ وقوعَ الخبر[٦] جملةً قسمية[٧]، لا جملةً هي جوابُ القسم[٨]، ومرادُه[٩]: أنّ القسمَ وجوابَه لا يكونان خبراً؛ إذ[١٠] لا تنفكّ[١١] إحداهما[١٢] عن الأخرى، وجملتا[١٣] القَسَمِ[١٤] والجوابِ يمكن أن

---

(١) ذهب الرضي إلى جواز وقوعها خبراً. ولم يَرَ مانعاً من ذلك.
انظر شرح الكافية ٩١/١، وحاشية الشمني ١٣١/٢.

(٢) أي: جملة الجواب لا محل لها من الإعراب بعد القسم.

(٣) أي: جواب القسم مسبوق بمبتدأ.

(٤) إذا بنيت أن جواب القسم هو خبر المبتدأ كما في المثال الذي ذكره يصبح الجواب في مَحَلّ رفع، مع أنه في الأصل لا محل له لأنه جواب قسم، وبذلك يكون له حكمان معاً، وهذا لا يصح.

(٥) أي: هذا التعليل الذي عَلّلوا به كلام ثعلب، ورَدّوا ما ذهب إليه ليس بالصواب.

(٦) خبر المبتدأ.

(٧) أي جملة القسم وجوابه، لا الجواب وحده.

(٨) في م/١ و٣ «للقسم».

(٩) أي: مراد ثعلب.

(١٠) أي: لا يكون بينهما انفصال فيكون للجواب وحده محل، أو لا محل له.

(١١) في م/٢ و٥ «لا ينفك».

(١٢) أي: جملة القسم وجملة الجواب.

(١٣) في هذا رَدّ على ثعلب: بعد أن بَيّن الوهم عند من فَسّر كلامه.

(١٤) في م/٥ «وجملتا الجواب والقسم».

يكون لهما مَحَلٌ من الإعراب[١]، كقولك[٢]: «قال زَيدٌ: أُقْسِمُ لأفعَلَنّ».

وإنما المانعُ[٣] عنده[٤] إمّا كونُ جملةِ القَسَمِ[٥] لا ضميرَ فيها، فلا تكون خبراً؛ لأنّ الجملتين ههنا[٦] ليستا كجُمْلَتَيْ الشرط والجزاء؛ لأنّ الجملة الثانية[٧] ليست معمولةً لشيء من الجملة الأولى؛ ولهذا[٨] منع[٩] بعضُهم وقوعَها صلةً، وإمّا كونُ جملةِ القسمِ[١٠] إنشاءً[١١]، والجملةُ الواقعةُ خبراً لا بُدّ لها من احتمالها للصدق[١٢]

---

(١) قوله: «محل من الإعراب» ليس في م/٣ و٥.

(٢) جملة القسم والجواب هنا محلهما النصب بالقول.

(٣) أي من مجيء جملة القسم وجوابه خبراً.

(٤) أي عند ثعلب.

(٥) وهي الجملة الأولى، لا ضمير فيها، وشرط الجملة أن يكون فيها رابط، وأما جملة الجواب ففيها ضمير، وذلك في مثل قولك: زيد والله لأضربنّه.

(٦) في م/٣ و٥ «هنا».
وقوله ههنا أي: في باب القسم.

(٧) أي: في باب القسم، وهي جملة الجواب.

(٨) أي لاختلاف هذين النوعين من الجملتين: القسم وجوابه، والشرط وجوابه.
قال الشمني: «هذا جواب عما يقال إن جملة القسم فيها ضمير المبتدأ. حكماً وإن لم يكن لفظاً ولا تقديراً؛ لأن ضمير المبتدأ في جوابه يغني عنه فيها كما يغني ضمير المبتدأ في جزاء الشرط عنه في جملة الشرط». الحاشية ١٣١/٢.

(٩) أي لعدم وجود الضمير في جملة القسم منع بعضهم وقوعها صلة موصول؛ إذ لا بُدّ في جملة الصلة من الضمير الرابط.

(١٠) كذا جاء النص في المخطوطات ما عدا م/٥ وفيها: «وأما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبراً ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى إنشائية».
وفي طبعة مبارك والشيخ محمد: «وأما كون الجملة – أعني جملة القسم إنشائية...» وكذا في متن حاشية الأمير وحاشية الدسوقي.

(١١) في م/٤ «إنشائية».

(١٢) في م/٢ «الصدق».

والكذب، ولهذا[١] منع قومٌ من الكوفيين - منهم ٱبنُ الأنباري - أن يُقال[٢]: زيدٌ اِضربْه، وزيدٌ هل جاءك».

وبَعْدُ[٣]، فعندي[٤] أنّ كُلّاً من التعليلين[٥] مُلْغًى[٦]:

أمّا **الأول**[٧] فلأن الجملتين[٨] مرتبطتان ارتباطاً صارتا به كالجملة الواحدة[٩]، وإن لم يكن بينهما[١٠] عَمَلٌ. وزعم ٱبنُ عصفور[١١] أنّ السماع قد جاء بِوَصْل

---

(١) أي لكون الجملة القسمية إنشائية، وليست خبرية.

(٢) عِلّة المنع عندهم أن الخبر في الجملة الأولى إنشاء وهو طلب، وكذلك في الثانية استفهام، وكلاهما لا يحتمل الصدق والكذب.

(٣) قوله: «وبعد» غير مثبت في م/٣ و٤ و٥.

(٤) في م/٣ و٤ «وعندي».

(٥) أي المتقدمين في منع وقوع الجملة القسمية خبراً.

(٦) أي: باطل، فيجوز وقوعها خبراً. وذكرتُ من قبل هذا للرضي.

(٧) التعليل الأول: وهو كون جملة القسم لا ضمير فيها، وإذا كان في جملة الجواب ضمير فإنه لا يغني؛ لانفكاك الجملتين، ولأن جملة الجواب ليست معمولة لشيء، وقوله: أما الأول: أي بطلان الدليل الأول.

(٨) أي: جملتي القسم وجوابه، فجملة القسم تؤكد الجواب، فهما كالجملة الواحدة.

(٩) «الواحدة» مثبت في م/٤ وليس في بقية المخطوطات، وهو مثبت في المطبوع.

(١٠) أي وإن تكن الجملة الثانية وهي جملة الجواب غير معمولة لشيء مما تقدّم.

(١١) في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٨٢ قوله: «وزعم قوم من قدماء النحويين أنه لا يجوز وصل الموصول بالقسم وجوابه؛ إذ جملة القسم قد عريت من ضمير يعود على الموصول، وكذلك أيضاً لا يجوز وصله عندهم بالشرط والجزاء إذا عريت إحدى الجملتين من ضمير عائد على الموصول، فلا يجوز أن تقول: جاءني الذي أقسم بالله لقد قام أبوه، ولا جاءني الذي إن قام عمرو قام أبوه. وذلك عندنا جائز قياساً وسماعاً.

أما القياس فإنّ الجملتين قد صارتا بمنزلة جملة واحدة؛ بدليل أن كل واحدة منهما لا تفيد إلا باقترانها بالأخرى، فاكتُفي بضمير واحد كما يكتفى به في الجملة الواحدة. =

الموصول بالجملة القسميّة وجوابها، وذلك في[١] قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[٢].

قال[٣] «فما: موصولة، لا زائدة، وإلا لزم دخولُ اللام على اللام» انتهى.

وليس بشيء[٤]؛ لأنّ ٱمتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظيّ، وهو ثِقَلُ التكرار[٥]؛ والفاصلُ[٦] يزيله ولو كان زائداً؛ ولهذا[٧] ٱكتُفي بالألف فاصلةً بين النونات[٨] في «اذهَبْنَانِّ»، وبين[٩] الهمزتين في: «ءَأَنْذَرْتَهُمْ»[١٠] وإن كانت زائدة.

= وأما السماع فقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾.
فما موصولة في موضع خبر «إنّ»، واللام الداخلة عليها لام «إنّ»، وليوفينهم جواب القسم المحذوف، والقسم بجوابه في صلة ما...».

(١) «في» زيادة من م/٣.

(٢) تتمة الآية: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ هود ١١/١١١.

(٣) أي: ٱبن عصفور.
ونصّه في شرح جمل الزجاجي ١/١٨٢ ما موصولة...، فإن قيل: فلعل «ما» حرف زائد وليست بموصولة، فالجواب إن ذلك يؤدي إلى دخول لام التوكيد على مثلها حتى كأنك قلت: لَلَيُوَفِّيَنّهم، وذلك لا يجوز».

(٤) أي ليس منع ٱبن عصفور مجيء «ما» هنا زائدة برأي، وكذا ما اعتلّ به لرد هذا فيها.

(٥) في م/١ «التكرير».

(٦) وهو «ما» الزائدة، وصورة الفصل هي «لما ليوفينهم» ما واللام فَصَلتا بين اللام الأولى والخبر: وإن كانت ما زائدة. وإن كان الزائد في نية الطرح، فإن الفصل واقع.

(٧) أي ولكون الزائد يقع فاصلاً مع أنه زائد.

(٨) هنا ألف فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة، فهو فاصل بين ثلاثة أمثال. وفي المثال السابق الفاصل حرفان: ما واللام الثانية. انظر حاشية الأمير ٢/٦٠.

(٩) وفصل بين الهمزتين بالألف.

(١٠) الآية/٦ من سورة البقرة، وتقدّمت في مواضع.

وكان الجيد أن يَسْتَدِلّ[١] بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[٢].

فإن قيل: تحتمل «مَن» الموصوفة[٣]، أي: لَفريقٌ[٤] ليبطّئنّ، قلنا: وكذا «ما» في الآية[٥]، أي: لَقومٌ ليوفينّهم، ثم إنه لا يقع صفةً إلا ما يقع صلةً، فالاستدلالُ ثابتٌ وإن قدّرت[٦] صفة، فإن قيل: فما وجهه[٧] والجملة الأولى إنشائية[٨]؟

= كما تقدّمت هذه القراءة في باب «لما»، فهي قراءة ابن أبي إسحاق وقد فَصّلتُ القول فيها. وانظر كتابي «معجم القراءات» الجزء الأول.

(١) أي: ابن عصفور. أي كان الجيد أن يستدل بالآية الآتية على جواز وقوع الجملة القسمية صلة.

(٢) تتمة الآية: ﴿... فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَىَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا﴾ سورة النساء ٤/٧٢.

في معاني القرآن للفراء ١/٢٧٥ «... ليبطئن: وهي صلة لمن على إضمار شبيه باليمين».

وقال ابن الأنباري: «اللام الأولى في «لمن» هي لام الابتداء التي تدخل مع إنّ، وهي ههنا داخلة على اسم «إنّ» وخبرها منكم، وقد تقدّم على اسمها. واللام الثانية في «ليبطئنّ» هي اللام التي تقع في جواب القسم، وهو ههنا محذوف، وتقديره: لمن والله ليبطئنّ، ولام القسم في صلة «مَن»...

انظر البيان ١/٢٥٩، وانظر البحر المحيط ٣/٢٩١، ٢٩٢.

(٣) كذا في المخطوطات «الموصوفة»، وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك «الموصوفية» ومثله في حاشية الأمير، وعند الدسوقي مثل ما في المخطوطات.

قال العكبري: «... وهي بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة، وليبطئن: صلة أو صفة» انظر التبيان/ ٣٧١.

(٤) لفريق: كذا في المخطوطات ما عدا م/٣ فقد جاء منصوباً لفريقاً، ومثله عند مبارك والشيخ محمد والحواشي. وكلا التقديرين جائز.

(٥) أي في الآية السابقة ﴿وإن كلاً لما ليوفينهم﴾ وهي/١١١ من سورة هود، التي ذكرها ابن عصفور من قبل. وقوله: «وكذا: ما» في الآية أي: تحتمل الزيادة والموصف، ومَن: هنا في آية النساء تحتمل الوصف فقط مع الموصولية.

(٦) أي «من» في آية سورة النساء «لمن ليبطئنّ».

(٧) أي ما وجه مجيء جملة القسم صلة وصفة.

(٨) أي جملة القسم.

قلتُ : جاز لأنها[١] غير مقصودة، وإنما المقصودُ جملةُ الجواب[٢]، وهي خبريّة. ولم يؤتَ بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد[٣]، لا للتأسيس.

وأمّا الثاني[٤] : فلأنّ الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبرُ الذي هو قسيم الإنشاء، لا خبر المبتدأ، للاتّفاق على أنّ أصله[٥] الإفرادُ، واحتمالُ الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام[٦]، وعلى جواز[٧] : أين زيدٌ؟، وكيف عمرٌو؟ .

وزعم ٱبنُ مالكٍ أنّ السماع ورد بما منعه ثعلب[٨]، وهو قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[٩][١٠]، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟

---

(١) أي جملة القسم غير مقصودة فهي لتأكيد الجواب.

(٢) وهي «ليبطئن».

(٣) أي توكيد الجواب، لا لتأسيس حكم جديد يترتب على هذا القسم.

(٤) في م/٥ «وأما الإنشاء».
وقوله: وأما الثاني، أي: بطلان التعليل الثاني، وهو كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبراً، وهو ما ذهب إليه ثعلب.

(٥) أي أصل خبر المبتدأ، قال الأمير: «أي لأنه منسوب للمبتدأ، والأصل في المنسوب أن يكون شيئاً واحداً، ويحتمل أن المراد بالأصل الغالب».
انظر الحاشية ٢/٦٠، والدسوقي ٢/٦٢.

(٦) وليس من صفات المفردات كخبر المبتدأ.

(٧) قال الأمير: «عطف على قوله علىأ ن أصله الإفراد، وهذا تأنيس...» الحاشية ٢/٦٠.

(٨) أي وقوع الجملة القسمية خبراً للمبتدأ. وانظر الدر المصون ٥/٣٦٠.

(٩) سورة العنكبوت ٢٩/٩.
الذين آمنوا: مبتدأ، و«لندخلنّهم: خبر.
وأجاز العكبري أن يكون «الذين» في موضع نصب على تقدير: لنُدخِلنّ الذين آمنوا. انظر التبيان/ ١٠٣٠.

(١٠) هذه الآية غير مثبتة في م/٣.

ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا[١]﴾[٢]، ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا[٣]﴾[٤].

وقوله[٥]:

جَشَأَتْ فقلتُ: اللّذْ خَشِيتِ لِيأتِيَنْ   وإذا أتـاكِ فـلاتَ حِـيـنَ مَـنَـاصِ

وعندي لما استدلّ به[٦] تأويلٌ لطيفٌ، وهو أنّ المبتدأ في ذلك[٧] كله ضُمِّن

---

(١) ﴿مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ مثبت في م/٣، وغير مثبت في بقية المخطوطات.
الذين: مبتدأ، وخبره: جملة القسم «لنبوئنهم».

(٢) تتمة الآية: ﴿... تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ نِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ سورة العنكبوت ٥٨/٢٩.

(٣) قوله تعالى: ﴿سبلنا﴾ مثبت في م/٣ و٥، وغير مثبت في بقية المخطوطات والمطبوع.

(٤) تتمة الآية: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ سورة العنكبوت ٦٩/٢٩.
الذين: مبتدأ، وخبره جملة القسم «لنهدينّهم».
وانظر التبيان للعكبري/١٠٣٤. وانظر الدر المصون ٣٦٩/٥ «وفيه رَدٌّ على ثعلب...».

(٥) قائله غير معروف.
وقد جاء تاماً في م/٣ و٥، وأثبت صدره في بقية المخطوطات والمطبوع.
وقوله: جشأت: أي ارتفعت نفسه من فرح أو حزن.
وفاعل «جشأت» هو ضمير النفس في بيت قبله.
اللذ: لغة في الذي، خشيتِ: خطاب للنفس، والمناص: التأخر والفرار.
قال البغدادي: والتقدير: وإذا أتاكِ ما تخشينه فليس الحين حين فرار أو تأخر، فلا بُدّ من وقوعه عليك.
والشاهد في البيت: اللذ: مبتدأ، وخبره جملة القسم «ليأتينّ».
انظر شرح البغدادي ٢٤٥/٦، وشرح السيوطي/٨٣٠.

(٦) أي لما استدل به ٱبن مالك من مجيء القسم خبراً عن الموصول في الآيات الثلاث والبيت.

(٧) أي في الآيات والبيت.

معنى الشرط، وخبرُه[١] مُنزَّلٌ[٢] منزلةَ الجواب، فإذا قُدِّر[٣] قبله قسم كان الجواب له[٤]، وكان خبرُ المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً للاستغناء بجواب[٥] القسم المقدَّر قبله، ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدّر قبل الشرط[٦] المجرَّد من لام التوطئة نحو: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾[٧] التقديرُ:[٨] والله ليمسّن لئن لم ينتهوا يَمَسَّن[٩].

* * *

---

(١) في م/١ و٣ «فخبره».

(٢) أي خبر هذا المبتدأ وقع موقع جواب الشرط الذي تضمنه الاسم الموصول.

(٣) أي قبل الاسم الموصول.

(٤) أي للقسم.

(٥) أي للاستغناء بجواب القسم عن الخبر.

(٦) في م/٣ و٥ «قبل الشرط عن جواب الشرط قوله تعالى» وفي م/٥ «عن جواب الشرط المقدّر قبل لام التوطئة».

(٧) تتمة الآية: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ المائدة ٧٣/٥.

(٨) انظر الحديث في هذه المسألة عند أبي حيان في البحر ٥٣٦/٣، فالمصنف تابع لشيخه.

(٩) في طبعة مبارك «... إن لم ينتهوا يمسس»، وليس كذلك في المخطوطات والحواشي.

تنبيه

وقع لمَكّي وأبي البقاء وَهمٌ في جملة الجواب، فأعرباها إعراباً يقتضي أنَّ لها موضعاً.

فأمّا مَكّي فقال في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾[1]: إنّ «ليجمعنّكم» بدل[2] من «الرحمة»، وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره، ولكنه[3] زَعَمَ أنّ اللام بمعنى «أن»[4] المصدرية، وأنّ من ذلك: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾[5] أي: أن يسجنوه، ولم يثبت مجيءُ اللام مصدرية،

---

(١) الآية: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ ۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ سورة الأنعام ١٢/٦.
وما أثبته هنا من الآية هو المثبت في م/١ و٢ و٣.
وأما في م/٤ و٥ فالمثبت هو الآية/٥٤ من السورة نفسها ونصها: ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ۖ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ...﴾ الآية.
وهذا مثبت مثله في طبعة الشيخ محمد وفي حاشيتي الأمير والدسوقي.
وقد تعقب مازن مبارك وزميله الشيخَ محمد وصاحبي الحاشيتين بأنه مزج بين الآيتين كذا! قلت: كان عليه أن يلتمس لهم العذر فإن ما بين أيديهم من المخطوطات هذا ما أثبت فيه، وكان تعقيبه أولى لو ذكر أن الآية المثبتة لا وجه للاستشهاد بها. انظر طبعة مبارك الخامسة ص/٥٣٢.

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن لمكي ٢٥٨/١ ومثل هذا عند العكبري/٤٨٣.
وذكر أبو حيان عن المهدوي أن جماعة من النحويين قالوا إنها تفسير للرحمة تقديره: أن يجمعكم، فتكون الجملة في موضع نصب على البدل، وهو مثل قوله: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ...﴾ انظر البحر ٨٢/٤.

(٣) أي هذا الذي سبق مكياً إلى هذا التقدير.

(٤) يتضح هذا مما نقله أبو حيان من خبر المهدوي أن التقدير: أن: «يجمعكم».

(٥) سورة يوسف ٣٥/١٢ وتقدّمت.

وخَلَطَ مَكّي[(١)] فأجاز البدليّة مع قوله: إنّ اللامَ لامُ[(٢)] جوابِ القسم، والصَّوابُ أنها لامُ الجواب، وأنها منقطعةٌ[(٣)] مما قبلها إن قُدّر قَسَمٌ[(٤)]، أو متصلة[(٥)] به اتصال الجواب بالقسم إنْ أُجرِي ﴿بَدَا﴾[(٦)] مُجْرَى «أُقْسِمُ»، كما أُجرِي «عَلِمَ»[(٧)] في قوله[(٨)]:

ولقد عَلِمْتُ لَتَأْتِينَّ مَنِيّتي [إنّ المنايا لا تَطِيشُ سهامُها]

---

(١) قال مكي: «ليجمعنّكم» في موضع نصب على البدل من «الرحمة»، واللام لام القسم، فهي جواب «كتب»؛ لأنه بمعنى أوجب ذلك على نفسه، ففيه معنى القسم» انظر مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٥٨.
وانظر التبيان للعكبري/٤٨٣.

(٢) وجه الخلط في هذا أن البدلية تقتضي أن للجملة محلاً من الإعراب، وجعل اللام للقسم يقتضي أنها لا محل لها من الإعراب. وهذا ما ذكره أبو حيان شيخ المصنف قبله قال: «ويُبْطِلُ ما ذكروه أن الجملة المقسم عليها لا موضع لها من الإعراب» انظر البحر ٨٢/٤.

(٣) هذا يشمل قوله: ليجمعنكم، وقوله: ليسجننكم، في الآيتين.
ومعنى الانقطاع هو أن الرحمة ليست خصوص الجمع في الآية الأولى، وأن رؤية الآيات ليست خصوص السجن، والمراد بقوله: أنها: الرحمة في الآية الأولى، والضمير في «بدا» في الآية الثانية.

(٤) أي إن قُدِّر قسم قبل اللام بحيث تكون اللام في ليجمعنكم وليسجننه موطئة لذلك القسم.

(٥) أي متصل اتصال الجواب بالقسم، وهذا التقدير يصلح في الآية الثانية «ليسجننه» انظر الشمني ٢/ ١٣٢.

(٦) في آية ٣٥ من سورة يوسف ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾.

(٧) أي كما أجرى «علم» مجرى القسم من حيث تحقيقه، فأجيب لهذه المشابهة مع القسم بما يُجاب به. ودليل ذلك ما في البيت بعده في «لتأتينّ».

(٨) تقدّم البيت في الجملة المفسرة، وذكر في الآية نفسها «ليسجننه» أنه جواب لبدا؛ لأن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم.
وانظر تحقيق هذا البيت مبسوطاً فيما تقدّم.

وأمّا أبو البقاء فإنه قال في[١] ﴿لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ﴾[٢] الآية: «مَن فتح اللام ففي «ما» وجهان[٣]:

أحدهما: أنها موصولة مبتدأ، والخبرُ إمّا «من كتاب» أي: للذي آتيتكموه من الكتاب، أو «لتؤمنُنّ به»، واللامُ جوابُ القسم؛ لأنّ أَخْذَ الميثاق قَسَمٌ، و«جاءكم» عَطْفٌ على «أتيتكم»، والأصل: ثم جاءكم به، فحذف عائد «ما»، أو الأصل مُصَدِّق له، ثم ناب الظاهرُ عن المضمر، أو العائدُ ضميرُ «استقر» الذي تعلّقت به «مع».

والثاني أنها[٤] شرطيةٌ، واللامُ موطِّئة، وموضعُ «ما» نَصْبٌ بـ «آتيت»، والمفعولُ الثاني ضميرُ المخاطب، و«من كتاب» مثل[٥] «من آية» في:

---

(١) في المطبوع: «في قوله»، وهو غير مثبت في م/٢ و٣ و٤، وفي م/٥ «في قوله تعالى».

(٢) الآية: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ ثُمَّ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مُّصَدِّقٞ لِّمَا مَعَكُمۡ لَتُؤۡمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥۚ قَالَ ءَأَقۡرَرۡتُمۡ وَأَخَذۡتُمۡ عَلَىٰ ذَٰلِكُمۡ إِصۡرِيۖ قَالُوٓاْ أَقۡرَرۡنَاۚ قَالَ فَٱشۡهَدُواْ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ سورة آل عمران ٨١/٣.
والقراءة بفتح اللام وتخفيف «ما» هي قراءة جمهور السبعة.
وانظر بياناً مفصلاً في تخريج هذه القراءة ومراجعها.. وغير هذه القراءة فيها في كتابي: معجم القراءات ٥٣٤/١ - ٥٣٥.

(٣) النص في التبيان/٢٧٦ ونقل المصنف فيه بعض تصرُّف.
وقد بدأ النص عند أبي البقاء: «ويقرأ بالفتح وتخفيف ما» وفيها وجهان: أحدهما: أن «ما» بمعنى الذي، وموضعها رفع بالابتداء، واللام لام الابتداء دخلت لتوكيد معنى القسم، وفي الخبر وجهان: أحدهما من كتاب وحكمة...». ثم قال: «والقول الثاني أن «ما» شرط واللام قبله لتلقي القسم...، وليست لازمة... فعلى هذا تكون «ما» في موضع نصب بآتيت...».

(٤) أي: ما من «لَما».

(٥) أي: بيانية.

﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾»[١]. انتهى ملخصاً.

وفيه أمور:

- **أحدها**: أنّ إجازته كونَ «من كتاب» خبراً فيه الإخبارُ عن الموصول قبل كمال صلته[٢]؛ لأن «ثم جاءكم» عطف[٣] على الصِّلة.

- **الثاني**[٤]: أن تجويزه كونَ «لتؤمنن» خبراً مع تقديره إياه جواباً لأَخْذ الميثاق يقتضي أنّ له موضعاً[٥]، وأنه لا موضع[٦] له، وإنما كان حَقُّه أن يقدِّره[٧] جواباً لقَسَمٍ محذوف، ويقدّرَ الجملتين[٨] خبراً.

وقد يقال: إنما أراد بقوله[٩]: «اللامُ جوابُ القسم لأنّ[١٠] أَخْذَ الميثاق قَسَمٌ»

---

(١) الآية: ﴿... أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة البقرة ١٠٦/٢.

(٢) في م/٣ و٤ و٥ «الصلة».

(٣) أي والمعطوف على الصلة صلة، ولا يصح مجيء الخبرقبل تمام الصلة.
وفي حاشية الشمني ١٣٢/٢ «لقائل أن يقول: هذا كمال بالتابع، ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره، فالإخبار عن الموصول قبل كمال صلته بغير التابع لا يغتفر، وقيل: كمالُها بالتابع يغتفر».
وانظر الدر المصون ١٥٢/٢.

(٤) أي الاعتراض الثاني على أبي البقاء في توجيه قراءة الجماعة.

(٥) وهو الرفع لأنه خبر.

(٦) لا موضع لها لأنها جواب قسم.

(٧) أي «لتؤمِنُنّ».

(٨) أي جملة القسم وجوابه.

(٩) من هنا إلى قوله: «أخذ الميثاق قسم» غير مثبت في م/١.

(١٠) قوله: «القسم لأن أخذ الميثاق» غير مثبت في م/٤.

أنّ أَخْذَ الميثاق دالٌّ على جملة قسمٍ مقدّرةٍ، ومجموعُ الجملتين الخبرُ[١].

وإنما سَمّى[٢] «لتؤمُننّ» خبراً[٣] لأنه الدالُّ على المعنى[٤] المقصود بالأصالة، لا أنه وَحْدَه[٥] هو الخبرُ بالحقيقة[٦]، وأنه[٧] لـ «أُقْسِمُ» مقدّر، بل ﴿أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ هو جملة القسم.

وقد يقال: لو أراد هذا[٨] لم يَحْصُر[٩] الدليلَ فيما ذكر[١٠]؛ للاّتفاق على أنّ

---

(١) انظر الدر المصون ١٥٢/٢ قال: «... ولتؤمنن به جواب قسم مقدر، وهذا القسم المقدّر وجوابه خبر للمبتدأ الذي هو «لما آتيناكم»، والهاء في «به» تعود على المبتدأ ولا تعود على «رسول»؛ لئلا يلزم خلو الجملة الواقعة خبراً من رابطٍ يربطها بالمبتدأ» وانظر البحر ٥١١/٢.

(٢) أي: أبو البقاء.

(٣) هذا أحد الوجهين عنده في تقدير الخبر. وقوله: سَمّى «لتؤمنن» خبراً: يريد مع أنه جزء الخبر؛ لأنه جواب القسم، ولا يكون وحده خبراً.

(٤) المعنى: زيادة من م/٤ و٥، وهي غير مثبتة في بقية المخطوطات ولا المطبوع.
ويقصد بالمعنى المقصود أن جملة القسم وجوابه هي الخبر، وذكره هنا جواب القسم على أنه الخبر مبيّن إلاّ أنّ المراد هو جزأا الجملة القسمية، وليس الجواب وحده.

(٥) أي: الجواب.

(٦) في م/١ «بالتحقيق».

(٧) أي: وهو ليس جواباً لفعل قسم مقدر، بل ما فيه معنى القسم موجود وهو أخذ الميثاق.
وفي حاشية الأمير: «قوله: وأنه لأقسم إلخ» كله حتى الإضراب في حيز النفي. أي ليس هذا مراده حتى يرد الاّعتراض» انظر ٦١/٢، وحاشية الدسوقي ٦٤/٢.

(٨) أي لو أراد بقوله «لتؤمنن» الخبر: جملة القسم وجوابه، أو أن دليل القسم أخذ الميثاق.

(٩) في م/١ «لم ينحصر».
وقوله: لم يحصر الدليل: أي لكان بيّن ذلك، فليس المقام مقام اختصار بل تفصيل وبيان.

(١٠) في م/٤ و٥ والمطبوع «ذكره».

وجود المضارع[(١)] مفتتحاً بلام مفتوحة مختتماً بنون مؤكّدة دليلٌ قاطعٌ على القسم[(٢)]، وإن لم يُذْكَر معه أَخْذُ الميثاق أو نحوه.

والثالث[(٣)]: أنّ تجويزه كونَ العائد ضميرَ «استقرّ» يقتضي عودَ ضميرٍ مفردٍ إلى شيئين[(٤)] معاً، فإنه[(٥)] عائد إلى الموصول.

- **والرابع**[(٦)]: أنه جَوّز حَذْفَ العائدِ[(٧)] المجرورِ مع أنّ الموصول غير مجرور، فإن قيل اكتفى بكلمة «به»[(٨)] الثانية فيكون كقوله[(٩)]:

ولو أنّ ما عالجتُ لِينَ فؤادها   فَقَسَا استُلينَ به لَلَانَ الجَنْدلُ

---

(١) وهو «ليؤمنن».

(٢) فهو جواب للقسم المتقدّم سواء أكان صريحاً أو مقدّراً.

(٣) أي من أوجه الأعتراض. وفي م/٤ «الثالث».

(٤) وهما «ما» في «لما آتيتكم» و«ما» في «لما معكم».

(٥) مع أنه عائد إلى موصول واحد، وهو الثاني في قوله «لما معكم» انظر حاشية الدسوقي ٢/٦٤.

(٦) أي الأعتراض الرابع على ما ذهب إليه أبو البقاء.

(٧) مما نقله عن العكبري: أن جاءكم عطف على آتيتكم، والأصل: ثم جاءكم به، فحذف عائد «ما» أو الأصل: مصدّق له.

وانظر العكبري/٢٧٦ فقد قال: «والعائد على ما من هذا المعطوف [ثم جاءكم] فيه وجهان: أحدهما: تقديره: ثم جاءكم به، واستغني عن إظهاره بقوله «به» فيما بعد.

والثاني: أن قوله «لما معكم» في موضع الضمير تقديره: مصدّق له، لأن الذي معهم هو الذي آتاهم...».

وانظر البحر المحيط ٢/٥١٠.

(٨) أي في «لتؤمنن به».

(٩) البيت من قصيدة للأحوص بن محمد الأنصاري، عدتها اثنان وأربعون بيتاً، يمدح بها عمر بن عبدالعزيز.

والرواية عند البغدادي والسيوطي «فؤادها»، لكنه فيما نقل من أبيات هذه القصيدة: «فؤاده» قال البغدادي: والجيد أن يكون مفعوله [عالجت] ضمير الكاشح، ولين مفعول لأجله، والصواب: =

قُلْنا: قد جَوَّزَ على هذا الوجه[١] عَوْدَ «به» المذكورة إلى الرسول ﷺ، لا إلى «ما».

والخامس[٢]: أنه[٣] سَمّى ضمير «أتيتكم» مفعولاً ثانياً، وإنما هو مفعول[٤] أولُ.

* * *

= لين فؤاده، بتذكير الضمير فإنه عائد إلى الكاشح.

ورواية الديوان:

لـو بـالـذي عـالـجـتُ لـيـن فـؤاده　　فـأبـى يـلـيـنُ بـه لَـلَـلانَ الـجـنـدلُ

والشاهد في البيت: أن الأصل: لو أنّ ما عالجت به، فحذف العائد المجرور على خلاف القياس، اكتفاء بالمذكور بعد «استلين»، فإنه عائد على «ما» الموصولة أيضاً.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٤٦/٦، وشرح السيوطي/٨٣٠، والخزانة ٢٤٨/١، والهمع ١/ ٣١٠، والديوان/١٦٧.

(١) وهو جعل «ما» موصولة.

قال أبو البقاء: «... ويجوز أن تكون الهاء في «به» تعود على الرسول، والعائد على المبتدأ محذوف، وسَوّغ ذلك طول الكلام، وأن تصديق الرسول تصديق للذي أوتيه». انظر ص/٢٧٦.

(٢) مما اعترض به المصنف على أبي البقاء.

(٣) هذا الإعراب جاء عند أبي البقاء على القول الثاني في «ما» أنها شرط، واختصار المصنف هنا يوقع في اللبس. وغموض المعنى، قال أبو البقاء: «والقول الثاني أن «ما» شرط واللام قبله لتلقي القسم... فعلى هذا تكون «ما» في موضع نصب بـ «آتيت»، والمفعول الثاني ضمير المخاطب»، انظر ص/ ٢٦٧ وتأمّل فرق ما بين الذي عند المصنف وما هو عند أبي البقاء.

انظر هذا في الدر المصون ١٥٣/٢.

وفي حاشية الأمير قوله: وإنما هو مفعول أول. لأن الفاعل معنى الأخذ، ولعله أراد الثاني عدداً لا رتبة» انظر ٦١/٢.

(٤) لفظ «مفعول» غير مثبت في م/١ و٣ و٤.

مسألة

زعم الأخفشُ في قوله[١]:

إذا قال قَدْني قال: باللهِ حلفةً ... لِتُغْنِي عَنّي ذا إنائك أجمعا

أنّ[٢] «لتغني» جوابُ القسم، وكذا قال في قوله تعالى[٣]: ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾[٤]؛ لأنّ[٥] قبله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾[٦] الآية.

وليس فيه[٧] ما يكون «ولتصغى» معطوفاً عليه، والصوابُ خلافُ قوله[٨]؛ لأن

(١) تقدّم هذا البيت في حرف اللام مما تقدّم، وتعقب المصنف به أبا الحسن، والكلام مثبت في الخزانة أيضاً انظر ٥٨٣/٤. والبيت لحريث بن عناب الطائي، وتقدّم تخريجه. وانظر حديث الأخفش في معاني القرآن/٣٣٤.

(٢) قال الأخفش بعد البيت: «أي ليغنينّ عني»، وهو نحو «ولتصغى إليه...». أي «ولتصغيَنّ» فلم يصرح كما ترى بجواب القسم، لكن المصنف أخذه من إثبات نون التوكيد مع الفعلين.

(٣) قوله تعالى: زيادة من م/٤ وفي م/١ «وكذا قال تعالى».

(٤) تتمة الآية: ﴿وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾ سورة الأنعام ١١٣/٦.

(٥) إنما قال: «ولتصغى» لأن ما قبله الآية: «وكذلك جعلنا...». لا لأنه جواب قسم، فإنه لا يصلح لتقدير قسم، وهذا جوابه على ظاهره، إلا إذا قُدِّرت الواو حرف قسم والمقسم به محذوف، ولتصغى جواب القسم المقدّر.

(٦) وهي الآية/١١٢ من سورة الأنعام: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾.

(٧) أي في نص الآية/١١٢.

(٨) قال المصنف في باب اللام: «وأجاز أبو الحسن أن يُتَلَقّى القسم بلام كي وجعل منه «يحلفون بالله لكم ليرضوكم»، فقال: المعنى ليرضنّكم.

الجواب لا يكون إلا جملة، ولامُ «كي» وما بعدها في تأويل المفرد[١].

وأمّا ما استدل به[٢] فمتعلَّقُ اللامِ فيه محذوفٌ[٣]، أي: لتشربَنّ لِتغني عني، وفعلنا ذلك لِتصغَى[٤].

* * *

= قال أبو علي: وهذا عندي أولى من أن يكون متعلقاً بيحلفون والمقسم عليه محذوف. وأنشد الأخفش...

[قال المصنف]: والجماعة يأبون هذا لأن القسم إنما يجاب بالجملة...».

(١) وهو المصدر المؤول المجرور باللام.

(٢) أي: الأخفش، والذي استدل به هو البيت: لتغني.

(٣) قال ابن هشام في باب اللام: «وقدروا الجواب محذوفاً واللام متعلقة به، أي ليكونن كذا ليرضوكم، ولتشربن لتغني عني».

(٤) وسوف يعود للمسألة في الجهة السادسة من الباب الخامس، وهو في رَدّه تابع لشيخه أبي حيان، وفُصّل القول في المسألة في أول موضع في حرف اللام. وإن كان في الموضع الثالث قد عزا هذا القول إلى الكسائي وأبي حاتم، وجعله من الوهم.

٥ - [الواقعةُ جواباً لشرطٍ غيرِ جازم]

الجملة الخامسة: الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً[١]، أو جازم[٢] ولم تقترن[٣] بالفاء ولا بإذا الفجائية[٤]؛

فالأول[٥]: جواب لو، ولولا، ولَمّا[٦]، وكيف[٧]،

والثاني[٨]: نحو: «إنْ تقمْ أَقُمْ»، و«إنْ قُمْتَ قُمْتُ»، أما **الأولُ**[٩] فلظهور

---

(١) أي سواء اقترن هذا الجواب بالفاء أو بإذا الفجائية أو لم يقترن بواحد منهما.

(٢) أي: إذا وقعت الجملة جواباً لشرط جازم.

(٣) في م/١ و٤ «ولم يقترن».

(٤) فإذا وقعت جواباً لشرط جازم واقترنت بواحد منهما فهي في محل جزم.
قال الدماميني: «الحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقاً، وذلك أنّ كل جملة لا تقع موقع المفردفلا محل لها. وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل، وسيأتي الكلام في ذلك مشبعاً في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الإعراب» انظر الشمني ١٣٢/٢، وحاشية الأمير ٦٠/٢.

(٥) الأول: مما وقع جواباً لشرط غير جازم.

(٦) مجيء «لَمّا» للشرط وأنه حرف وجود لوجود هو رأي غالب النحويين، وذهب ابن مالك إلى أنه ظرف بمعنى «إذ» فيه معنى الشرط. أما الفارسي وابن السراج وابن جني فقد ذهبوا إلى أنها ظرف بمعنى حين، وعلى هذا فلا وجه للشرطية فيها. انظر الشمني ١٣٢/٢، وشرح الكافية الشافية/ ١٦٤٣ - ١٦٤٤، وانظر همع الهوامع ٢١٩/٣ - ٢٢٠.

(٧) كيف تقتضي فعلين غير مجزومين، وعند قطرب تجزم، وهو رأي الكوفيين. وعند سيبويه وكثير غيره يُجازى بها معنى لا عملاً. انظر الهمع ٣٢١/٤ و«كيف» فيما تقدّم في الباب الأول من عمل المصنف.

(٨) مما وقع جواباً لشرط جازم ولم يقترن بالفاء أو بإذا الفجائية.

(٩) وهو جملة «إن تقمْ أقمْ» الفعل أقم: مجزوم، وجملته لا محل لها من الإعراب.

الجزم في لفظ الفعل، وأما **الثاني**[١] : فلأن المحكوم لموضعه[٢] بالجزم الفعلُ، لا الجملةُ بأسرها[٣].

* * *

---

(١) أي المثال الثاني: إن قمتَ قمتُ.

(٢) أي لموضع الفعل «قمت» فهو فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الضمير في محل جزم بإن جواب الشرط، وجملة «قمت» لا محل لها من الإعراب.

(٣) قال الأمير: «لا مانع من هذا خصوصاً والإعراب فرع في الفعل، ويكون العطف في نحو: إن قام زيد قمت ويقم بكر على محل الجملة. فتأمله». الحاشية ٢/٦١.

٦ - [جملةُ الصلَة]

الجملةُ السادسة: الواقعةُ صلةً[١] لاسم أو حرف، **فالأول**[٢]: نحو «جاء الذي قام أبوه» فالذي: في موضع رفع، والصِّلةُ[٣] لا مَحَلّ لها.

وبلغني عن بعضهم أنه كان يُلَقِّن أصحابه أن يقولوا: إنّ الموصول وصلته في موضع كذا. محتجّاً بأنهما ككلمةٍ[٤] واحدة.

والحقُّ ما[٥] قدّمتُ لك[٦]؛ بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: «ليقم أَيُّهم في الدار» و«لأكرمَنّ[٧] أيّهم عندك» و«وامرُرْ بأيِّهم هو أفضلُ».

وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾[٨]،

---

(١) لا محل لجملة الصلة لأنها بمنزلة الجزء من الاسم، والجزء لا محل له. ثم هي ليست في موضع المفرد ليكون لها إعرابه.
واعترض الدماميني على إطلاق القول في جملة الصلة بأنها لا محل لها، ورأى أنه ينبغي أن يستثنى من ذلك الجملة التي تقع صلة لـ «أل» وتعقبه الشمني.
وانظر بسط الخلاف في الحاشية ١٣٢/٢، وحاشية الأمير ٦١/٢.

(٢) أي الجملة الواقعة صلة لاسم.

(٣) أي جملة «قام أبوه».

(٤) في م/٥ «كلمة».

(٥) في م/٢ «والحقّ أن الموصول وصلته ما قدمت لك».
وفي بقية المخطوطات، والمطبوع على ما أثبته.

(٦) وهو أن الموصول له محل بحسب موقعه، وجملة الصلة لا محل لها.

(٧) في م/٣ و٥ «لألزمَنّ» ومثله في المطبوع.

(٨) الآية: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ﴾ سورة فصلت ٢٩/٤١.

وقرئ[1]: ﴿أَيَّهم أَشَدُّ﴾ بالنصب، وروي[2]:

[إذا ما أتيتَ بني مالكٍ] فَسَلِّمْ على أيِّهم أفْضَلُ

بالخفض.

وقال الطائيُّ[3]:

[فإمّا كرامٌ موسرون لقيتُهم] فَحَسْبِي من ذي عندهم ما كفانيا

= وقد ذكر هذه الآية دليلاً له على ظهور الإعراب في الاسم الموصول لا الصلة، وهو هنا «اللذين» ومحله النصب، ولذا جاء بالياء.

(١) الآية: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ سورة مريم ٦٩/١٩.
– قراءة الجمهور «أيُّهم» بالرفع، وهي حركة بناء على مذهب سيبويه، وحركة إعراب على مذهب الخليل، فهي عنده على تقدير: أي الذي يقال فيهم أيُّهم أشد.
– وأما قراءة النصب فهي عن طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء وزائدة عن الأعمش وهارون الأعور عن أهل الكوفة والأعرج وهي رواية عن يعقوب.
وعلى هذه القراءة «أيَّهم» مفعول به منصوب لـ «ننزعن».
واحتج بها المصنف هنا على ظهور علامة الإعراب على الموصول، وأن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، فهي لا تأخذ حكم الموصول.
انظر كتابي «معجم القراءات» ٣٨٣/٥.

(٢) تقدّم هذا البيت في «أيّ»، وقائله غسان بن وعلة بن مرة، وقيل لرجل من غسان. ورواية البيت «أيُّهم» مبني على الضم.
وحجة المصنف على رواية الخفض هي ظهور علامات الإعراب عليه.

(٣) قائله منظور بن سحيم الفقعسي، والمثبت عجزه، وصدره ما وضعته بين معقوفين.
قال البغدادي: «ومعنى هذا الشعر التمدّح بالقناعة والكف عن أعراض الناس...».
والشاهد فيه مجيء «ذو» الموصولة معربة في لغة طيئ.
والمشهور في البيت «فحسبي من ذو...» بالواو، فإن بعض طيئ يقول: جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررت بذي قام، فهي على هذا معربة، ومن ألزمها الواو فقد جعلها مبنية، وتكون ذو بمعنى الذي، وعندهم صلته. =

وقال العُقَيْليُّ[1]:

نحن الّذون صَبَّحوا الصَّباحا
يومَ النُّخَيْل غارةً مِلحاحا

وقال الهُذَليُّ[2]

هم اللاؤون فَكُّوا الغُلَّ عني [بِمَرْوَ الشاهِجانِ وهُمْ جَنَاحي]

= و منظور بن سحيم شاعر إسلامي ينتهي نسبه إلى أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر.
قال البغدادي: «فنسبة المصنف البيت إلى الطائي غير جيدة».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٥٠، وشرح السيوطي/٨٣٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ١١٥٨ «لقيتهم»، وشرح المفصل ١٤٨/٣، وهمع الهوامع ٢٨٩/١، والعيني ١٢٧/١، ٤٣٦، وأوضح المسالك ١٠٩/١، وشرح الأشموني ١١٨/١، وشرح ابن عقيل ١٥٠/١.

(١) قائله أبو حرب الأعلم من بني عُقَيل، وهو جاهلي، وعزي لرؤبة، وقيل هو لليلى الأخيلية. والثاني من هذا الرجز مثبت في م/٢ وغير مثبت في بقية المخطوطات. والنُخَيْل: يراد به موضع في الشام.
والشاهد فيه أنه جاء إعراب «الذون» على إعراب جمع المذكر السالم، وعلامة رفعه الواو. وروايته عند أبي زيد: الذين، وهو الوجه المشهور في هذا الاسم.
والعُقَيْلي هو أبو حرب نسبة إلى عُقَيْل بالتصغير، وهو أبو قبيلة، وهو عُقَيْل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٥٣/٦، وشرح السيوطي/٨٣٢، وشرح ابن عقيل ١٤٤/١، والنوادر/٢٣٩، والعيني ٤٢٦/١، وهمع الهوامع ٢٨٥/١.

(٢) قائله غير معروف، فلا أعرف هذا الهذلي، وذكر البغدادي أنه راجع أشعار هذيل فلم يجد البيت فيها.
وتتمة البيت ما وضعته بين معقوفين.
ومرو: مدينة بفارس، ومرو الروذ والشاهِجان من بلاد فارس أيضاً، والمرو بالفارسية: المرج، والشاه: الملك، وجان: النفس، ومعنى هذا التركيب: مرج نفس الملك.
والشاهد فيه قوله: اللاؤون. كذا بالواو، وقيل هي لغة هذيل، وهو هنا معرب كإعراب جمع المذكر السالم.
=

والثاني[(١)]: نحو[(٢)]: «أعجبني أَنْ قمتَ» أو «ما قُمْتَ» إذا قلنا بحرفية[(٣)] «ما» المصدرية، وفي هذا النوع[(٤)] يقال: الموصولُ وصلتُه في موضع[(٥)] كذا؛ لأنّ الموصول حرفٌ فلا إعراب له لا لفظاً ولا مَحَلّاً.

وأمّا قولُ أبي البقاء في: ﴿بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾[(٦)]: إنّ «ما» مصدرية، وصلتها «يكذبون»، وحكمه مع ذلك بأن «يكذبون» في موضع نصب خبراً لـ «كان» – فظاهره متناقض[(٧)]،

= وجاء مثله معرباً قوله:

وإنا من اللائين إن قدروا عَفَوا　　وإن أتربوا جادوا وإن تَرِبوا عَفُّوا

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٥٥، وشرح السيوطي/٨٣٣، وأما لي الشجري ٢/٣٠٨، والهمع ١/٢٨٧، والأزهية/٣١٠، وشرح الجمل ١/١٧٣، وإعراب ثلاثين سورة/٣٠.

(١) وهو الموصول الحرفي، وما جاء صلة له.

(٢) جملة «قمت» في الموضعين صلة موصول حرفي لا محل لها.

(٣) وإذا قلنا باسمية «ما» كان من المثال الأول، وهو ما وقعت فيه الجملة صلة لاسم موصول، وهي حرف عند سيبويه واسم عند الأخفش. انظر «ما» فيما تقدّم.

(٤) وهو مجيء الجملة بعد الحرف.

(٥) أي كل واحد منهما لا محل له. أما الحرف المصدري، فلأنه حرف، وأما الجملة فلأنها صلته، ولكن المصدر المنسبك منهما له محل. وهو في المثالين اللذين ذكرهما: فاعل للفعل أعجب، والتقدير: أعجبني قيامُك.

(٦) تقدّمت الآية في «ما» وهي الآية/١٠ من سورة البقرة: ﴿... وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾.

وانظر التبيان للعكبري/٢٧ والبحر المحيط ١/٦٠.

وقد فَصّلت القول في التعقيب على هذه المسألة فيما تقدّم، فقد رأى ابن هشام أن لأبي البقاء في الآية أوهاماً منها هذا.

(٧) وجه التناقض كون «يكذبون» صلة فلا محل لها، ثم قوله: إنها في موضع نَصْب خبر «كان». =

ولعلّ مراده أنّ المصدر إنما ينسبك من «ما» و«يكذبون»[(١)]، لا منها[(٢)]، ومن «كان»[(٣)]، بناءً على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح وآخرين: إنّ «كان» الناقصة[(٣)] لا مصدر لها.

* * *

= وفي الشمني ١٣٣/٢ «ويجوز أن يكون أطلق الصلة على يكذبون لأنه العمدة منها، ومحط الفائدة فيها».

(١) والتقدير: ولهم عذاب أليم بكذبهم. والباء هنا سببيّة.

(٢) أي من: ما.

(٣) تَعَقَّبهم أبو حيان على هذا، ورَدّ ما ذهب إليه أبو البقاء، وأشار إلى أنه كثر في كتاب سيبويه مجيء مصدر «كان» الناقصة، وأن الأصح ألا يلفظ به مع كان فلا يقال: كان زيد قائماً كوناً.
انظر البحر ٦٠/١.
وأما العلماء الذي ذكرهم فهم أبو العباس المبرد، وأبو بكر بن السراج، والفارسي، وابن جني، وتقدّمت ترجماتهم فيما سبق.

٧ - [الجملة التابعة لجملة لا محل لها]

الجملة السابعة: التابعة[١] لما لا مَحَلَّ له نحو[٢]: «قام زيد ولم يَقُمْ عمرو» إذا قَدّرتَ الواو[٣] عاطفةً، لا[٤] واو الحال.

* * *

(١) المراد بالتبعية هنا الاْصطلاح اللغويّ، لا المعنى الاصطلاحيّ، لأن معنى الاصطلاحيّ أن المتقدّم له محل والثاني يأخذ حكمه، وليس المراد هنا.
وانظر الشمني ١٣٣/٢، والأمير ٦٢/٢، وفيهما اعتراض الدماميني.

(٢) جملة قام زيد: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «لم يقمْ» معطوفة عليها فلا محل لها.

(٣) قال الشمني: «والعطف بالواو في الجمل التي لا محل لها لإفادة ثبوت مضمون الجملتين...» انظر الحاشية ١٣٣/٢.

(٤) وإذا قدرت الواو للحال كانت الثانية في محل نصب، والأولى على ما كانت، لا محل لها من الإعراب.

الجمل التي لها محل من الإعراب[١]

وهي أيضًا[٢] سبع[٣]:

١ - **الجملةُ الأولى: الواقعةُ خبراً**، وموضعُها رَفْعٌ[٤] في بابَيْ المبتدأ و«إنّ»، ونصبٌ في بابَيْ «كان» و «كاد»، وٱختُلِف في نحو[٥]: «زيدٌ اضرِبْهُ» و«عمرٌو هل جاءك»، فقيل: مَحَلُّ الجملة التي بعد المبتدأ رَفْعٌ على الخبرية، وهو الصحيح[٦]، وقيل: نصبٌ[٧] بقولٍ مضمرٍ هو الخبر، بناءً على أنّ الجملة الإنشائية لا تكون خبراً، وقد مَرَّ إبطالُه[٨].

---

(١) انظر هذا ملخصاً عن المصنِّف في الأشباه والنظائر ٣٧/٢.

(٢) قال «أيضاً» لأنه تقدّم أن الجمل التي لا محل لها سبع..
وهذا النوع من الجمل يحل محل المفرد؛ ولذلك كان له محل من الإعراب، وليس هذا بأصل في الجمل.

(٣) وهي جملة الخبر، والحال، والمفعول به، والمضاف إليها، والواقعة بعد شرط جازم جواباً مقترنة بالفاء أو بإذا، والتابعة لمفرد. والتابعة لجملة لها محل.

(٤) قوله: «رفع» سقط من م/٢.

(٥) أي في الجملتين: اضرِبه، وهل جاءك، وهما جملتان إنشائيتان وقعتا بعد مبتدأ.

(٦) كذا في المخطوطات ومتن حاشية الدسوقي، وفي بقية المطبوع: صحيح، وقال الأمير: «الصغرى إنشائية قطعاً، والكبرى خبرية؛ لأن مدلولها لا يتوقَّف على النطق بها من حيث هي كبرى فتأمله» ٦٢/٢.

(٧) أي محل الجملة الإنشائية: اضربه، هل جاءك، النصب، والنصب بقولٍ مقدّر، وجملة القول وما بعدها في مَحَلّ رفع خبر للمبتدأ في الجملتين.
وتعقبه الدماميني فقال: «إضمار القول لا يعيِّن النصب؛ إذ يجوز أن يقدَّر مقول: مقولٌ فيه كذا. فيكون المحكيّ في محل رفع على أنه نائب فاعل، ويجوز أن يقدّر: أقول فيه، فيكون في محل نصب» انظر الشمني ١٣٣/٢ ولم يعلّق على كلام الشارح بشيء.
وانظر حاشية الأمير ٦٢/٢.

(٨) انظر هذا فيما تقدَّم في رَدّه على ثعلب في الجملة الرابعة المجاب بها القسم، وكان قد ذكر أنه منع قوم من الكوفيين منهم ٱبن الأنباري أن يقال: زيد هل جاءك، وزيد اضرِبْه.

٢ - [الجملة الثانية: جملة الحال]

- **الجملة الثانية : الواقعة حالاً**، وموضعُها نصبٌ، نحو : ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[(١)] ونحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[(٢)]، ﴿قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾[(٣)]، ومنه[(٤)]: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾[(٥)]، فجملة[(٦)] «استمعوه» حالٌ من مفعول «يأتيهم»، أو من فاعله[(٧)].

---

(١) سورة المدثر ٧٤/٦.
قال ابن الأنباري: «تستكثر: جملة فعلية في موضع نصب على الحال، وتقديره: ولا تمنن مستكثراً». انظر البيان ٢/٤٧٣، والتبيان/١٢٤٩، والدر المصون ٦/٤١٢، والبحر ٨/٣٧٢.

(٢) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ...﴾ سورة النساء ٤/٤٣.
الجملة الاسمية: وأنتم سكارى: في محل نصب على الحال، وصاحب الحال الضمير في: تقربوا.
وانظر الكشاف ١/٣٩٨، والبحر ٣/٢٥٦، والفريد ١/٧٣٨.

(٣) سورة الشعراء ٢٦/١١١.
وجملة «واتبعك الأرذلون» في محل نصب حال. انظر التبيان للعكبري/٩٩٨.
وقال أبو حيان: «... جملة حالية، أي كيف نؤمن وقد اتبعك أراذلنا فنتساوى معك في اتباعك...» البحر ٧/٣١.

(٤) أي من باب جملة الحال.

(٥) سورة الأنبياء ٢١/٢ وبعدها ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ الآية/٣.

(٦) قال السمين: «هذه الجملة حال من مفعول «يأتيهم»، وهو استثناء مفرَّغ، و«قد» معه مضمرةٌ عند قوم...» الدر ٥/٧٠ ويعني بالقوم أهل البصرة، فإن صورة الماضي لا تجيء عندهم حالاً إلا إذا قَدِّرت معها «قد».

(٧) وهو قوله تعالى: ﴿من ذِكْرٍ﴾: مِن: حرف جر زائد. وذِكْرٍ: فاعل، والتقدير: ما يأتيهم ذكرٌ من ربهم، وجاء لفظ «مُحْدَثٍ» بالجر نعتاً له على اللفظ.

وقُرِئَ[١] «مُحْدَثاً»؛ لأن الذِّكْرَ مختصٌّ[٢] بصفته مع أنه قد سُبِق بالنفي؛ فالحالان - أي[٣] مُحْدَثاً وأستمعوه - على الأول[٤] مثلهما في قولك: «ما لقي الزيدَيْنِ[٥] عمرٌو مُصْعِداً[٦] إلا مُنْحَدِرَيْن»، وعلى الثاني[٧]: مثلهما[٨] في

---

(١) هذه قراءة زيد بن علي بالنصب على الحال من «ذِكْر»، فهو نكرة موصوفة بقوله تعالى:﴿من ربهم﴾.
انظر كتابي «معجم القراءات» ٦/٣ - ٤، وفيه قراءة الرفع أيضاً لابن أبي عبلة. وانظر الدر المصون ٧٠/٥.

(٢) أي لأن «ذِكْرٍ» نكرة، لا يصِحُّ مجيء الحال منها، وعلَّل مجيء الحال بأن «ذكرٍ» جاء موصوفاً بقوله:من ربهم، كما وُجِد مُسَوِّغ آخر وهو أن النكرة هنا جاءت مسبوقةً بنفي «ما يأتيهم»، وهذا مُسَوِّغ آخر لمجيء الحال من النكرة وانظر الشمني ١٣٣/٢.

(٣) قوله: «أي محدثاً واستمعوه» زيادة من م/١.

(٤) في الطبعات زيادة هنا ليست في المخطوطات، فقد جاء فيها بعد قوله الأول: «وهو أن يكون استمعوه حالاً من مفعول يأتيهم». كذا! ولم أجد أحداً أشار إلى هذا الخلاف بين النسخ.
والمراد بقوله «على الأول» أي على التقدير الأول المتقدِّم، وهو جعل «استمعوه» حالاً، و «محدثاً» حال من الفاعل المتأخر وهو الذكر، واستمعوه حال من المفعول المتقدم وهو الضمير في «يأتيهم» وانظر الدسوقي ٦٦/٢، والشمني ١٣٣/٢.
قلت: هذا على الحالين المتداخلتين.

(٥) في م/٥ «الزيدون»

(٦) مصعداً حال من عمرو، ومنحدرين: حال من الزيدين. فهو من الحال المتداخلة، وهذا هو وجه المشابهة بين التخريج الأول والمثال الذي ذكره.

(٧) قوله: على الثاني، أي والحالان على التخريج الثاني، وهو جعل الحالين متتابعين لقوله: «من ذكر»، فالحال الأول: محدثاً، والحال الثانية: استمعوه، فهو من باب تَعدّد الحال.

(٨) في المطبوع هنا زيادة لم أجدها فيما بين يديّ من المخطوطات، وصورتها: «وعلى الثاني وهو أن يكون جملة استمعوه حالاً من فاعل يأتيهم» ولم أجد فيما حُقِّقَ أو نُشِرَ ما يشير إلى الخلاف بين النسخ مع أن بين يديّ خمس نسخ من أربع عشرة.

قولك: «ما لقي الزيدينِ عمرٌو راكباً إلا ضاحكاً»[١].

وأمّا «وهم يلعبون» فحالٌ[٢] من فاعل «استمعوه»، فالحالان[٣] متداخلتان[٤]، و«لاهيةً» حال من فاعل «يلعبون»، وهذا من التداخل أيضاً، أو من فاعل «استمعوه»، فيكون من التعدُّد[٥] لا من التداخل.

ومن مُثُلِ الحاليّة أيضاً قولُه عليه الصلاة والسلام[٦]: «**أَقْرَبُ ما يكون العبدُ من ربّه وهو ساجِدٌ**»، وهو من أقوى[٧] الأَدِلَّة على انتصاب «قائماً» في «ضَرْبي زيداً

---

(١) وجه المثلية بين الآية والمثال مجيء راكباً وضاحكاً حالين من «عمرو».

(٢) انظر الدر ٥/٧٠، والبحر ٦/٢٩٦.

(٣) الحالان: أي: استمعوه، وقوله: وهم يلعبون.

(٤) في م/٥ «متداخلان».
والحال المتداخلة هي التي صاحبها في حال أخرى. فجملة «وهم يلعبون» حال من الضمير «الواو» في «استمعوه». وجملة «استمعوه» حال من مفعول «يأتيهم».

(٥) قال الشمني: «أي فيكون: لاهية، وهم يلعبون، من تعدُّد الحال، وإن كان مع «استمعوه» من تداخلها.
والحال المتعدِّدة هي التي صاحبها صاحب حال أخرى.
وانظر في المتداخلة والمتعدِّدة الدر المصون ٥/٧٠، والكشاف ٢/٣٢٠.

(٦) انظر صحيح مسلم ٤/٢٠٠ «باب ما يُقال في الركوع والسجود»، وتتمة الحديث: «فأكثروا الدعاء».
قال الإمام النووي: «معناه أقرب ما يكون من رحمة ربه وفضله، وفيه الحثُّ على الدعاء في السجود...».
وانظر الجامع الصغير/٨٤.

(٧) وجه الدلالة في الحديث أن قوله صلى الله عليه وسلم «وهو ساجد»، جملة محلها النصب على الحال، وقد أَغْنَتْ عن خبر المبتدأ «أقرب»، وكذا في المثال الذي ذكره جاء «قائماً» حالاً مغنياً عن خبر المبتدأ «ضَرْبي». فقد قاس المثال على ما ورد في الحديث. وانظر أمالي الشجري ١/٣٠٠ - ٣٠٢.
والتقدير عند الأمير: أشدّ أكوانه أي أحواله قُرْباً من ربه حاصل وهو ساجد.

قائماً» على الحال، لا على أنه خبر لـ «كان»[١] المحذوفة؛ إذ لا يقترن الخبر[٢] بالواو.

وقولُك[٣]: «ما تكلّم فلان إلا قال خيراً»، كما تقول[٤]: «ما تكلّم إلا قائلاً خيراً»، وهو استثناء مفرَّغ من أحوالٍ عامّةٍ[٥] محذوفةٍ، وقولُ الفرزدق[٦]:

بأيدي رجالٍ لم يَشِيموا سيوفَهم ... ولم تَكثُرِ القتلى بها حين سُلَّتِ

لأنّ تقدير العطف مُفْسِدٌ للمعنى.

---

(١) انظر اللمع٢/٤٦ وما بعدها ففيه تفصيل الخلاف في هذا التقدير وإعراب المثال.

(٢) أي: لو قلت: ضربي زيداً وهو قائم، لكان: وهو قائم، حالاً أغنى عن الخبر، ولا يكون خبراً لأن الخبر لا يقترن بالواو. وذكر الدماميني عن الرضي أنه يجوز اقتران خبر الأفعال الناقصة بالواو. انظر الأمير ٦٢/٢.

(٣) في م/٣ «إلا قائلاً».
وما ذكره هنا عطف على قوله عليه الصلاة والسلام.
وجملة «قال خيراً» في محل نصب الحال.

(٤) جاء بالحال هنا صريحاً في قوله: «قائلاً».

(٥) في الشمني: «قوله: من أحوال عامة، ليس على ما ينبغي، والأَوْلى من حالٍ عامَّة، أي: متناولة لهذا المفرَّغ وغيره» انظر الحاشية: ١٣٣/٢.

(٦) تقدَّم البيت في باب الواو وقال فيما تقدم: «ولو قُدِّرَت للعطف لأنقلب المدح ذَمّاً» أراد أنهم لم يشيموا سيوفهم، ولم تكثر، وهذا وجه حملها على العطف، وهو أنهم سَلّوا سيوفهم وكان القتل بها ضعيفاً، ودليل ذلك عدم كثرة القتلى، وليس هذا المراد بالبيت. بل المراد: لم يغمدوا سيوفهم إلا بعد أن كثرت بها القتلى حين سُلَّت. والفعل شِمْت: من الأضداد، يقال: شِمتُ السيفَ: إذا أغمدته وشِمته أيضاً إذا أخرجته من غمده. وانظر تخريجه فيما تقدَّم.

وقولُ كعبٍ رضي الله عنه[١]:

[شُجّت بذي شَبَمٍ من ماءِ مَحْنيةٍ] صافٍ بأَبْطَح أضحى وهو مشمولُ

وأضحى: تامّة.

* * *

(١) المثبت عجز هذا البيت، وصدره ما وضعته بين معقوفين.
شُجّت: نائب الفاعل ضمير الراح، في بيت متقدّم وهو قوله:

تجلو عوارض ذي ظَلْمٍ إذا ابتسمت كأنه منهلٌ بالرّاحِ معلولُ.

ومعنى شجّت: مزجت، وذي شبم: أي بماء ذي شبم، وشَبَمَ الماءُ: بَرَد، ومحنيّة: ما انعطف من الوادي. والأبْطح: مسيل واسع فيه حصى دقاق، والمشمول: الذي هبت عليه ريح الشمال.
والشاهد في البيت: مجيء جملة «وهو مشمول» حالاً من فاعل «أضحى» التامّة. على أن المصنف ذهب في «شرح بانت سعاد» إلى أنه لا مانع من أن يكون «أضحى» ناقصاً وهذه الجملة حالية.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٥٧/٦، وشرح السيوطي/٨٣٣، والديوان/٧.

[٣ - الواقعة مفعولًا]

- **الجملة الثالثة: الواقعة مفعولاً**، ومحلُّها النّصب إنْ لم تَنُبْ عن الفاعل[١]، وهذه النيابة[٢] مختصّةٌ بباب القول، نحو: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾[٣]، لما قدّمنا[٤] من أنّ الجملة التي يُرَاد بها لفظُها تُنَزَّل منزلة الأسماء المفردة.

قيل: وتقع[٥] أيضاً في الجملة المقرونة بمعلِّقٍ[٦]،

---

(١) كذا في المخطوطات ما عدا الرابعة فقد جاء «عن فاعل»، وجاء في متن الدماميني معرَّفاً، وفي المطبوع غير مُعَرَّف.
وتعقّبه الدماميني فقال: «إنما الكلام في جملة لا يُراد بها لفظها في حكم المفرد. وليس الكلام فيه «اهـ»
وتعقبه الشمني بأن الكلام في مطلق الجملة سواء أريد بها لفظها أو معناها. انظر الحاشية ١٣٣/٢، وحاشية الأمير ٦٣/٢.

(٢) وهي نيابة الجملة عن الفاعل المحذوف.

(٣) سورة المطففين ١٧/٨٣.
قال العكبري: «القائم مقام الفاعل مضمر تُفَسِّره الجملة بعده، وقيل: هو الجملة نفسها» انظر التبيان/١٢٧٧.
وذكر ٱبن الأنباري أنّ وضع الجملة موضع الفاعل أنكره بعض النحويين، وذهب إلى أن الذي يقوم مقام الفاعل هنا هو المصدر. انظر التبيان ٥٠١/٢.
وقال النحاس: «اسم ما لم يُسَمّ فاعله على قول سيبويه في الجملة...، وهذا عند أبي العباس خطأ؛ لأن الجملة لا تقوم مقام الفاعل. ولكن الفعل دلّ على المصدر، وقام المصدر مقام الفاعل» انظر إعراب القرآن ٦٥٤/٣ - ٦٥٥، والكتاب ٤٥٦/١، والدر المصون ٤٩٣/٦.

(٤) كذا في المخطوطات ومتن الدسوقي، وفي المطبوع «قدّمناه».
وما قدّمه جاء في أول باب إعراب الجمل.

(٥) أي تقع الجملة الواقعة مفعولاً به نائباً عن الفاعل... .

(٦) المراد بالمعلّق، ما كان معلِّقاً للفعل عن العمل في لفظ ما بعده، مثل الاستفهام والنفي، وما يأتي بعدُ يوضح مراده.

نحو[١]: «عُلِم أقام زيدٌ»، وأجاز هؤلاء[٢] وقوعَ هذه الجملة: فاعلاً[٣]، وحملوا عليه: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[٤]، ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[٥]، ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[٦]، والصوابُ

(١) جملة «أقام زيد» في محل رفع نائب عن الفاعل لـ «عُلِم»، فقد عُلّق الفعل عن العمل في لفظ ما بعده بالاستفهام، والعمل في لفظه كقولك: علمت زيداً قائماً.

(٢) الذي أجاز وقوع الجملة فاعلاً الكوفيون، وجعل هذا هشام وثعلب في كل موضع، وأجازه الفراء وجماعة بشرط كون المسند إليها قلبياً وباقترانها بأداة معلّقة. وتقدّم هذا للمصنف في الجملة التفسيرية.

(٣) أي الذين أجازوا وقوع الجملة نائباً عن الفاعل بعد الفعل المُعَلَّق، أجازوا وقوع الجملة فاعلاً أيضاً في مثل هذه الحالة.

(٤) الآية: ﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ﴾ سورة إبراهيم ١٤/٤٥.
جملة: «كيف فعلنا بهم» فاعل «تبيّن»على مذهب هؤلاء.
قال الهمداني: «فاعل تبيَّن» مضمر دل عليه الكلام أي: وظهر لكم فعلُنا بهم حين كفروا وكذبوا الرسل، أو حالهُم، ولا يجوز أن يكون فاعله لوجهين: أحدهما: أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله. والثاني: أن «كيف» لا يخبر عنه، وإنما يكون خبراً أو ظرفاً على اختلاف النحاة في ذلك...» انظر الفريد ١٧٥/٣، وراجع البحر ٤٣٦/٥.

(٥) الآية: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ سورة السجدة ٢٦/٣٢، وانظر سورة طه الآية/١٨٢.
من قال إن الجملة تقع فاعلاً جعل قوله: «كم أهلكنا...» فاعلاً للفعل «لم يَهْدِ». وقال ابن الأنباري: «من قرأ بالياء كان فاعل «يَهْدِ» مقدَّراً وهو المصدر، وتقديره أو لم يَهْدِ الهُدَى لهم، وإليه ذهب أبو العباس المبرد. وذهب بعض النحويين إلى أن الفاعل هو اللّه تعالى...» البيان ٢٦١/٢، وانظر التبيان للعكبري/٩٠٧ في إعراب آية سورة طه، وانظر معاني القرآن للفراء ١٩٥/٢.

(٦) الآية/٣٥ من سورة يوسف، وتقدَّمت تامّة في الجملة المُفَسِّرة.
وسبق التعليق عليها، فهناك من ذهب إلى أن جملة «ليسجننّه» هي الفاعل، والجمهور على أن الفاعل مصدر، أي بدا لهم بداء. راجع هذا فيما سبق.

خلاف ذلك، وعلى قول هؤلاء[١] فيُزادُ[٢] في الجمل التي لها مَحَلٌّ الجملةُ الواقعةُ فاعلاً.

فإن قلتَ: وينبغي زيادتُها[٣] على ما قدّمتَ[٤] اختيارَه[٥] من جواز ذلك مع الفعل القلبي المعلَّق بالاستفهام فقط نحو: «ظهر لي أقام زيدٌ»، قلتُ: إنما أَجَزْتُ ذلك على أنّ المُسْنَدَ إليه مضافٌ محذوف[٦]، لا الجملة[٧].

وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب:

- **أحدها**: باب الحكاية بالقول، أو مرادِفه.

فالأول[٨]: نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[٩]، وهل هي[١٠] مفعولٌ به، أو مفعولٌ

---

(١) أي الفراء ومن معه من الكوفيين.

(٢) في م/١ «فتُزاد».

(٣) أي زيادة الجملة التي تقع فاعلاً على الجمل التي لها محل.

(٤) كان المصنف قد ذكر في الجملة التفسيرية قول الفراء: ظهر لي أقام زيد، وعُلِم هل قعد عمرو، ثم قال: «وعندي أن المسألة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلّقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى...».

(٥) في م/١ «إجازته».

(٦) قدّره المصنّف من قبل بقوله: « ألا ترى أن المعنى: ظهر لي جوابُ أقام زيد، أي: جواب القائل ذلك؟».

(٧) أي ليس جملة «أقام زيد» هي الفاعل للفعل «ظهر».

(٨) وهو باب الحكاية بالقول.

(٩) تتمة الآية: ﴿ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ سورة مريم ٣٠/١٩.

(١٠) أي الجملة المحكية بالقول.

مُطْلَقٌ نوعيّ[١] كالقُرْفُصَاء في[٢]: «قَعَدَ القُرْفُصَاءَ»؛ إذ هي دالّة على نوع خاص من القول؟.

فيه مذهبان[٣]: **ثانيهما**[٤]: اختيارُ ٱبن الحاجب، قال: «والذي غَرَّ الأكثرين[٥] أنهم ظنوا أنّ تعلُّق الجملة بالقول كتعلُّقها بـ «عَلِمَ»[٦] في «علمت لَزيدٌ منطلقٌ»، وليس كذلك؛ لأنّ الجملة نفس[٧] القول، والعلم[٨] غير المعلوم فٱفترقا» انتهى.

والصوابُ[٩] قولُ الجمهور؛ إذ يصح أن يُخْبَرَ عن الجملة بأنها مقولةٌ كما يُخْبَرُ عن «زيد» من «ضربت زيداً» بأنه مضروب، بخلاف «القرفصاء» في المثال، فلا يصح أن يُخْبَرَ عنها[١٠] بأنها مقعودة؛ لأنها نفس القعود، وأمّا تسميةُ النحويين

---

(١) أي: مبيّن للنوع. فقد بيّن القرفصاء نوع القعود، فهل تحمل جملة «إني عبدالله» على أنها مبيّنة لنوع القول؟

(٢) القرفصاء مصدر مُبَيِّن للنوع، والتقدير: قعد قعوداً القرفصاء، فإن شئت أعربته حالاً على مذهب سيبويه، وإن شئت جعلته صفة لمصدر محذوف.

(٣) أولهما: قول الجماعة أن الجملة في محل نصب مفعول به.

(٤) وثانيهما: أن الجملة المحكية مفعول مطلق مبيّن للنوع.

(٥) الذين قالوا: إن الجملة مقول القول.

(٦) قال الدسوقي: «أي أنهم ظنوا أن هذه الجملة تعلّق بها القول بحيث صارت مقولاً، كما أن العلم إذا تعلّق بأمر صار ما تعلّق به معلوماً» انظر الحاشية ٦٧/٢.

(٧) أي يُطْلَق عليها قول.

(٨) وما جاء في الجملة: «علمت لزيد منطلق» أمرها مختلف؛ إذ لا يُطْلَقُ عليها عِلْم لوقوعها بعد «عَلِمَ» بل هي أمر معلوم.

(٩) ومقتضى هذا أن قول ٱبن الحاجب هو غير الصواب؛ لأن تمسكه بإطلاق القول على الجملة فيه تسامح؛ لأن الجملة مقولة كما كان في المثال الذي ذكره معلوماً. وهي الجملة التي تعلّق بها العلم. وانظر حاشية الشمني ١٣٤/٢.

(١٠) قوله: «عنها» ليس في م/٤.

الكلامَ[١] قولاً فكتسميتهم إيّاه لفظاً، وإنما الحقيقةُ أنه مقولٌ وملفوظ.

- **والثاني**[٢]: نوعان:

- **ما معه حرف التفسير** كقوله[٣]:

وترمينني بالطَّرْفِ أَيْ أنت مذنبٌ وتـقـلـيـنـنـي لـكـنّ إيـاكِ لا أقـلـي

وقولِك[٤]: «كتبتُ إليه أَنِ ٱفعلْ» إذا لم تقدّر باءَ[٥] الجرّ، والجملةُ في هذا النوع مفسِّرةٌ للفعل[٦]، فلا موضع لها.

- **وما ليس**[٧] **معه حرف التفسير**[٨]، نحو: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَـٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾[٩]،

---

(١) أي: الجملة.

(٢) يريد بالثاني: ما كانت الحكاية فيه بمرادف القول، وتقدَّمت الحكاية بالقول.

(٣) تقدّم البيت في «أَيْ»، ثم في الجملة التفسيرية المقرونة بحرف تفسير، وقائله مجهول.
والشاهد فيه أن جملة التفسير: أنت مذنب، مقرونة بحرف التفسير: أَيْ.

(٤) الجملة المفسِّرة «افعلْ» مقرونة بحرف التفسير «أَنْ».

(٥) أي إذا قدّر الباء قبل «أن» لم تأتِ حرف تفسير، بل تكون حرفاً مصدرياً.

(٦) «أنت مذنب» مفسّره لـ «ترمينني» في البيت، و «ٱفعل» مفسّرة للفعل كتب في المثال.
والجملة في الحالين لا محل لها من الإعراب.

(٧) أي ومن الجمل التي جاءت محكية بمرادف القول وليس معها حرف تفسير...

(٨) في م/١ «تفسير».

(٩) تتمة الآية ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ سورة البقرة ١٣٢/٢.
وجه الاستشهاد بالآية أنّ «وصّى» مرادف للقول، وأن جملة «إنّ اللّه اصطفى...» معمولة له.
والأمر مختلف فيه بين البصريين والكوفيين.
أما أهل البصرة فقد ذهبوا إلى أن قوله: يا بني، وما بعدها، منصوبة بقول محذوف. أي يُقال: يا بني، وبفعل الوصية «وصّى» لأنها في معنى القول على رأي الكوفيين. انظر الدر المصون ٣٧٦/١، والبحر المحيط ٣٩٩/١، والفريد ٣٧٧/١.

ونحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾[١]، وقراءةِ بعضهم: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ إِنّي مَغْلُوبٌ﴾[٢] بكسر الهمزة، وقوله[٣]:

رَجْلانِ من مكّة أخبرانا
إنا رأينا رَجُلاً عُرْيانا

رُوي[٤] بكسر «إنّ».

---

(١) تتمة الآية: ﴿وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾. سورة هود ٤٢/١١.
جملة النداء وما بعدها: يا بنيّ معمول للفعل «نادى» عند الكوفيين؛ لأنه مرادف للقول، وأما عند أهل البصرة فهو معمول قولٍ مقدّر.

(٢) الآية ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ﴾ سورة القمر ١٠/٥٤.
والقراءة بكسر الهمزة من «إنّ» عن ٱبن أبي إسحاق وعيسى بن عمر والأعمش وزيد بن علي وعاصم في رواية، وقراءة الجماعة «أني بفتحها».
وهي على إضمار القول على مذهب البصريين، وعلى إجراء الدعاء مجرى القول على مذهب الكوفيين، وأما القراءة بفتحها «أني» فهي على تقدير الباء.
انظر الكتاب ٤٧١/١، والبحر ١٧٦/٨، ومختصر ٱبن خالويه/١٤٧، وزاد المسير ٩٢/٨، وانظر تفصيل هذا في كتابي «معجم القراءات ٢٢٠/٩ - ٢٢١.

(٣) قائل هذا الرجز غير معروف ويروى: «رجلان من ضبّة...»
ورَجْلان: مثنى رَجْل، وهو رَجُل، فأسكن الجيم للضرورة، وقد يكون للشاعر لغتان: رَجُل ورَجْل.
والشاهد فيه كسر همزة «إن» في أول البيت الثاني على تقدير قول محذوف: قالا إنّا، وهو تقدير أهل البصرة، أو على قول أهل الكوفة بجعل: أخبرانا هو العامل؛ لأن فيه معنى القول.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٥٨/٦، وشرح السيوطي/٨٣٣، والخزانة ٢٣/٤، والخصائص ٣٣٨/٢، والمحتسب ١٠٩/١، ٢٥٠، ومعاني الفراء ٣٥٦/١، ٤١٢/٢، ٢٤٠/٣ والأضداد لابن الأنباري/٤١٤ «إذا رأينا...» كذا، ولا شاهد فيه، ولعله مُحرَّف، الطبري ١١٨/٢٣.

(٤) في م/ه «يروى».

فهذه الجمل في مَحَلِّ نصب اتفاقاً. ثم قال البصريون[١]: النصبُ بقولٍ مقدَّرٍ، وقال الكوفيون بالفعلِ المذكورِ.

ويشهد للبصريين التصريحُ بالقول في نحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾[٢]، ونحو: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا * قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى﴾[٣].

وقولُ أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[٤]: إنّ[٥] الجملة الثانية[٦] في موضع نَصْبٍ بـ«يوصي»، قال: «لأن المعنى: يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم»، وإنما يصح هذا[٧] على

---

(١) انظر همع الهوامع ٢٤٣/٢، وأصول ابن السراج ٢٦٤/١، ومعاني القرآن للزجاج ٨٧/٥، والكتاب ٤٧١/١، وحاشية الجمل ٢٤٣/٤، وحاشية الشهاب ١٢٣/٨.

(٢) تتمة الآية: ﴿وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ سورة هود ٤٥/١١.
وموضع الشاهد: فقال: رَبِّ... فقد جاء القول صريحاً، وما بعده منصوب مقول القول، مع أن في «نادى» من قبل معنى القول، فهو مرادف له.

(٣) تتمة الآية: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا * قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ سورة مريم ٣/١٩ - ٤.
والقول في هذه الآية كالقول في الآية السابقة.

(٤) الآية طويلة وما ذكر منها شاهد لما نحن فيه. سورة النساء ١١/٤.

(٥) نص أبي البقاء «قوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ الجملة في موضع نصب بـ «يوصي»؛ لأن المعنى: يفرض لكم، أو يشرع في أولادكم، والتقدير: في أمر أولادكم» انظر التبيان/٣٣٤، ومشكل إعراب القرآن ١٨١/١.
ومثل هذا مذهب الفراء، انظر البحر ١٨١/٣، والدر ٣١٩/٢.

(٦) الأولى: يوصيكم، والثانية: للذكر مثل حظ الأنثيين.

(٧) أي: النصب بـ «يوصي».

قول الكوفيين.

وقال الزمخشريّ[1] : إنّ الجملة الأولى إجمالٌ، والثانيةَ تفصيلٌ لها. وهذا يقتضي أنها عنده مفسِّرةٌ لا مَحَلَّ لها، وهو ظاهر.

* * *

(١) انظر الكشاف ٣١٨/١ فالنص على غير ما أثبته المصنف هنا وإن كان هو نفسه في المعنى. قال: «يوصيكم اللّه... . وهذا إجمال تفصيله: للذكر مثل حظ الأنثيين.».
وذكر مثل هذا السمين، وأنه جارٍ على مذهب البصريين، وأنه ظاهر عبارة الزمخشري. انظر الدر المصون ٣١٩/٢.

تنبيهـــات

الأولُ[١] : من الجمل المحكيَّة ما قد يخفى[٢] ، فمن ذلك المحكيّةُ بعد القول : ﴿فَحَقَّ عَلَيۡنَا قَوۡلُ رَبِّنَآۖ إِنَّا لَذَآئِقُونَ﴾[٣] ، والأصل : إنكم لذائقون عذابي ، ثم عَدَلَ[٤] إلى التكلّم ؛ لأنهم تكلّموا بذلك[٥] عن أنفسهم ، كما قال[٦] :

أَلـم تَـرَ أنـي يـومَ جَـوِّ سُـوَيْـقَـةٍ　　بَـكَـيْـتُ فـنـادتـنـي هُـنَـيْـدَةُ مـالـيـا

والأصلُ : ما لك .

---

(١) في م/٥ «أحدها».

(٢) أي: فلا يُدْرَى هل ما فيها كلام محكيّ أولاً.

(٣) الصافات ٣٧/٣١.

(٤) قال الزمخشري: «يعني وعيدالله، بأنا ذائقون لعذابه لا محالة لعلمه بحالنا واستحقاقنا العقوبة، ولو حكى الوعيد كما هو لقال: إنكم لذائقون، ولكنه عَدَل به إلى لفظ المتكلم؛ لأنهم متكلمون بذلك عن أنفسهم...».

انظر الكشاف ٢/٦٠٠، والدر المصون ٥/٤٩٩.

فقد عدل إلى المتكلم في «إنّا» من لفظ الخطاب «إنكم».

(٥) «بذلك» غير مثبت في م/٤ و ٥.

(٦) البيت للفرزدق من قصيدة هجا بها جريراً وقومه، وهي من أول هجائه.

وسويقة: مُصَغَّر سُوق، وجو سويقة: موضع.

وهُنَيْدَة: بالتصغير هي عمة الفرزدق بنت صعصعة بن ناجية، وهي الملقبة بذات الخمار.

والشاهد في البيت قوله: ماليا، والأصل في التعبير: مالك؛ لأنه خطاب منها له، ولكنه عَدَل عنه فحكى قولها بالمعنى؛ لأن المخاطب هو المتكلم.

قال البغدادي بعد هذا: «ويحتمل أن مرادها استفهامها عن حال نفسها، أي: ما وقع لي حين بكيت؟ فلا يكون من قبيل ما ذكر»، ثم تعقّب صاحب هذا القول.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٧٢، وشرح السيوطي/٨٣٣، والكامل/١١٧، والديوان ٢/ ٣٦٠.

ومنه[١] في المحكيّة بعدما فيه معنى القول: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ * إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ﴾[٢]، أي: تدرسون[٣] فيه هذا اللفظَ، أو تدرسون[٤] فيه قولَنا هذا الكلامَ[٥]، وذلك[٦] إمّا على أن يكونوا خُوطِبوا[٧] بذلك في الكتاب على زعمهم، أو الأصلُ[٨]: إن لهم لما يتخيّرون، ثم عَدَل[٩] إلى الخطاب عند مواجهتهم، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا۟ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾[١٠] إنّ «يدعو» في معنى[١١] «يقول»،

---

(١) أي من الجمل المحكيّة.

(٢) سورة القلم ٣٧/٦٨ - ٣٨.

(٣) وتدرسون: فيه معنى القول.

(٤) أي تقرؤون فيه. وقوله «فيه» غير مثبت في م/ ٤ و ٥.

(٥) وهو: «إنّ لكم لما تخيّرون».

(٦) أي ما تقدّم على التخريجين من جعل تدرسون فيه معنى القول، أو تقرؤون قولنا: إنّ لكم... .، أو هو على الاستئناف، وكُسِرَت همزة إن على هذين التوجيهين.

(٧) وهو قوله: ﴿إن لكم لما تخيّرون﴾.

(٨) أي: الأصل مجيء الكلام على الغيبة، ويوضحة قوله تعالى: «لهم».

(٩) أي عدل عن الغيبة إلى الخطاب.
قال الأمير: «قوله أو أن الأصل إن لهم: أي ولا يراعى أنه خطاب على زعمهم، بل أصل الكلام غيبة، أي: أم لهم إلخ، ثم عدل للخطاب» انظر الحاشية ٦٤/٢.
وقال الدسوقي: «وحاصله أن جملة «إن لكم فيه لما تخيّرون» محكيّة بعد ما فيه معنى القول سواء رُوعي ما يزعمونه من أنهم خوطبوا في كتابهم أو لم يراع ما يزعمونه من الخطاب بل روعي أن أصل الكلام غيبة» انظر الحاشية ٦٩/٢.

(١٠) تتمة الآية: ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾ الحج ١٣/٢٢.

(١١) قال الأخفش: «فيدعو بمنزلة يقول... يقول: لمن ضره أقرب من نفعه إلهه» وانظر معاني القرآن/ ٤١٣، وانظر التبيان للعكبري/٩٣٥ فهو أحد توجيهات ثلاثة ذكرها في الآية، وانظر البيان لابن الأنباري ١٧٠/٢، وذكر السمين في المسألة عشرة أوجه. انظر الد المصون ١٢٩/٥ - ١٣٠، وانظر البحر المحيط ٣٥٣/٦ وما بعدها.

مثلُها في قول عنترة[(١)]:

**يدعون عنترُ والرماحُ كأنّها	أَشْطانُ بِئْرٍ في لَبانِ الأَدْهَمِ**

فيمى رواه «عنترُ» بالضم[(٢)] على النداء.

وإنّ «مَن» مبتدأ، و﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾ خبره[(٣)]، وما بينهما[(٤)] جملةٌ اسميّةٌ صلة[(٥)]، وجملة «مَن» وخبرها محكية بـ «يدعو»، أي: إنّ الكافر يقول ذلك في يوم القيامة.

---

(١) يروى البيت: عنترَ بفتح الراء على الترخيم من عنترةُ، وأما على الراوية التي ذكرها: فهو على النداء: ياعنترُ.
وأشطان: جمع شَطَن، وهو حبل البئر، واللبان: الصدر، والأدهم فرس عنترة.
قال البغدادي: قد كانوا يدعونني في حال إصابة رماح الأعداء صدر فرسي، ودخولها فيه، ثم شبهها في طولها بالحبال التي يُستقى بها من الآبار.
والشاهد في البيت: أن التقدير: ياعنترُ، وهو نداء محكي بقول محذوف فُهِم من «يدعون»، قال ٱبن جني في المحتسب: من ضم الراء من عنتر «يكون: يقولون يا عنتر، وكذلك من فتح الراء، وهو يريد ياعنترة.
انظر شرح الشراهد للبغدادي ٢٦٦/٦، وشرح السيوطي/٢٣٤، والديوان/٢٤، والمحتسب ١/ ١٠٩، وهمع الهوامع ٨٨/٣، وأمالي الشجري ٩٠/٢، ١٧٠، والكتاب ٣٣٢/١، سر الصناعة/ ٤٠٣.

(٢) تعقبه البغدادي بقوله: «ومفهومه أنه فيمن فتح الراء لا يكون كذلك، وليس الأمر كذلك، بل يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون منادى على لغة من ينتظر، فتكون جملة المنادى محكية أيضاً، وقد نصّ عليهما ٱبن جني في المحتسب...».
انظر شرح الشواهد ٢٦٦/٦، والمحتسب ١٠٩/١.

(٣) أي في الآية السابقة «يدعو لمن...»، وانظر التبيان للعكبري/٩٣٥.

(٤) وهو قوله تعالى: «ضَرُّه أقرب من نفعه»، وقوله صلة: أي صلة الموصول «من»، وقد جاءت الصلة جملة اسمية.

(٥) في م/٤ «صلته».

وقيل[١]: «مَن» مبتدأ حُذِفَ خبرُه[٢]، أي: إلـٰهه، وإنّ ذلك حكاية لما يقوله[٣] في الدنيا، وعلى هذا فالأصل[٤]: يقول: الوثنُ[٥] إلـٰههُ، ثم عَبّر[٦] عن الوثنِ بمَن ضَرُّه أقربُ من نفعه تشنيعاً على الكافر.

الثاني[٧]: قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو: «أتقولُ موسى في الدار»، فلك أن تقدّر «موسى» مفعولاً أول، و«في الدار» مفعولاً ثانياً على إجراء القول مجرى الظن، ولك أن تقدّرهما مبتدأً وخبراً على الحكاية، كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾[٨] الآية، ألا ترى أنّ القول قد ٱستوفى شروط[٩] إجرائه مجرى الظنّ، ومع هذا جيء بالجملة بعده

---

(١) أي في الآية السابقة: يدعو لمن ضره...

(٢) جاء هذا الوجه عند العكبري وغيره، قال: «والثاني: أن يكون «يدعو» بمعنى يقول، ومَن: مبتدأ، وضره: مبتدأ ثانٍ، وأقرب: خبره. والجملة صلة «مَن»، وخبر «مَن» محذوف، تقديره: إلهٌ أو إلهي، وموضع الجملة نصب بالقول، و«لبئس» مستأنَف؛ لأنه لا يصح دخوله في الحكاية؛ لأنه الكفار لا يقولون عن أصنامهم: لبئس المولى» انظر التبيان/٩٣٥، وانظر مثله في البيان لابن الأنباري ٢/ ١٧٠، والدر المصون ٥/١٣٠، والبحر المحيط ٦/٣٥٦.

(٣) يقوله: كذا في المخطوطات. وفي نسخة مبارك والشيخ محمد «يقول».

(٤) أي يقول الكافر في الدنيا: الوثن إلهي.

(٥) في م/٤ «الوثنيّ».

(٦) عَبّر عن الوثن بالضرّ الذي يكون منه، ولا نفع فيه، وكان ذلك تبكيتاً للكافر؛ إذ لم يُصَرّح باسم إلهه وما يعتقده، بل بما يسببه هذا المعبود من ضُرّ، وبئس المعبود.

(٧) أي من التنبيهات.

(٨) تتمة الآية: ﴿وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَـٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ سورة البقرة ٢/١٤٠.

(٩) استيفاء الشروط لا يكون إلا على قراءة الخطاب التي أثبتها المصنف، وأن يكون المضارع مسبوقاً باستفهام. وانظر الهمع ٢/٢٤٦ - ٢٤٧ وقراءة الخطاب عن ٱبن عامر وحمزة والكسائي وعاصم =

محكية[١]؟.

الثالثُ: قد يقع بعد القول جملةٌ محكيّة[٢] ولا عَمَلَ للقول فيها، وذلك نحو: «أوَّلُ قولي إني أَحْمَدُ الله» إذا كسرتَ «إنّ»؛ لأنّ المعنى أولُ[٣] قولي هذا اللفظ، فالجملة خبرٌ لا مفعول، خلافاً لأبي عليّ الفارسيّ[٤]، زَعَمَ أنها في موضع نصبٍ بالقول[٥]، فبقي المبتدأُ بلا خبرٍ، فقدّر «موجود»[٦]، أو «ثابت». وهذا المقدّر

= برواية حفص، وخلف ورويس والأعمش، وهي اختيار الطبري.
وقراءة الغيبة «يقولون» عن ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم برواية أبي بكر ويعقوب والحسن وأبي عبدالرحمن السليمي وأبي رجاء وقتادة وأبي جعفر وشيبة. وهي اختيار أبي حاتم.
انظر البحر ١/٤١٤، والمحرر ١/٥٠٧، والقرطبي ٢/١٤٦، والتيسير/٧٧، والكشاف ١/٥٤٢، والسبعة/١٧١، والنشر ٢/٢٣٣، والطبري ١/٤٤٦، وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات» ١/٢٠٤.

(١) ودليل الحكاية كسر همز «إن» بعد «أتقولون»، وهو: إن إبراهيم... .

(٢) أي محكية بالقول. ومعنى الحكاية بالقول أن تكون الجملة المذكورة عين المقول وإن لم يكن القول عاملاً فيها، وهذا هو المراد هنا فقوله: إني أحمد الله، هو عين قوله: أَوّلُ قولي، ومع هذا فلا عمل للمصدر «قولي» فيما بعده، بل ما بعده خبر عن المبتدأ «أول»؛ ولهذا أيضاً لم يحتج إلى رابط. انظر الدسوقي ٢/٦٩.

(٣) سقط «أول» من م/٥.

(٤) يعود المؤلف إلى نقل كلام الفارسي في قوله: «أَوّلُ قولي إني أحمد الله» في الباب الخامس: الجهة العاشرة.

(٥) قال ابن هشام في الباب الخامس: في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها: «وأما قول الفارسي في «أَوّلُ قولي إني أحمد الله» فيمن كسر الهمزة إن الخبر محذوف تقديره ثابت فقد خُولِف فيه، وجعلت الجملة خبراً. ولم يذكر سيبويه المسألة، وذكرها أبو بكر في أصوله. وقال الكسر على الحكاية، فتوهم الفارسي أنه أراد الحكاية بالقول المذكور، فقدّر الجملة منصوبة المحل، فبقى المبتدأ بلا خبر فقدّره، وإنما أراد أبو بكر أنه حكى لنا اللفظ الذي يفتتح به قوله».

(٦) ويصبح التركيب: أول قولي: إني أحمد الله، موجود.

مستغنيً[١] عنه، بل هو مُفْسِدٌ للمعنى؛ لأنّ «أوّل قولي[٢] إني أَحْمَدُ الله» باعتبار الكلمات[٣] «إنّ»، وباعتبار الحروف الهمزة، فيفيد الكلام على تقديره[٤] الإخبارَ بأنّ ذلك الأولَ[٥] ثابتٌ، ويقتضي بمفهومه أنّ بقيّة الكلام[٦] غيرُ ثابتٍ، اللّهُمَّ[٧] إلا أن يُقَدَّر «أوّل» زائداً، والبصريون لا يجيزونه، وتبع الزمخشريُّ[٨] أبا عليّ في التقدير المذكور، والصوابُ خلافُ قولهما، فإن فتحتَ[٩] فالمعنى[١٠]: حَمْدُ الله، يعني بأيّ عبارةٍ كانت.

---

(١) كذا في المخطوطات وفي المطبوع «يُستغنى عنه».
ووجه الاستغناء عن هذا الخبر المقدّر أنه يجوز جعل الجملة الإسمية: إني أحمد الله، خبراً عن «أول».

(٢) قولي: سقط من المخطوطات.

(٣) أي: إذا نظرنا إلى مفهوم أول في الجملة كانت «إن» هي أول الكلمات وهذا قول، وإذا نظر إلى أول قوله باعتبار الأحرف كانت الهمزة من إن هي أولها.

(٤) على تقدير الفارسي. وفي م/٢: على تقدير الإخبار.

(٥) وهو «إنّ» أو الهمزة منها، وليس هذا مراد القائل.

(٦) وهو: أنا أحمد الله. وذكرتُ «أنا» في موضع الضمير المتصل في «إنّي».

(٧) فيكون على هذا قولي: مبتدأ، وما بعده منصوب به، والخبر مقدّر ثابت أو موجود على ما ذهب إليه الفارسي.

(٨) قال الزمخشري: «ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة، فيجوز فيه إيقاع أيتهما شئت نحو قولك: «أول ما أقول إني أحمد الله» إن جعلتها خبراً للمبتدأ فتحت، كأنك قلت أول مقولي حمد الله، وإن قدرت الخبر محذوفاً كسرت حاكياً».
وانظر النص في حاشية الشمني ١٣٥/٢. ومنه أخذت النص، ولم أهتد إليه في المفصل.

(٩) أي الهمزة من «إني».

(١٠) أي: أَنّ وما دخلت عليه مؤول بمفرد، وتكون الصورة: أَوّلُ قولي حَمْدُ الله.
ولا تكون الجملة هنا محكية.

الرابع(١): قد تقع الجملة بعد القول غير محكيّة به، وهي نوعان:

- **محكيّةٌ** بقول آخرَ محذوفٍ(٢) كقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾(٣) بعد ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾؛ لأنّ قولهم تمَّ عند قوله(٤): ﴿مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾، ثم التقدير: فقال فرعون(٥)، بدليل(٦): ﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾.

وقول الشاعر(٧):

قالت له وهو بعيشٍ ضَنْكِ
لا تُكْثري لَوْمي وخَلِّي عنكِ

---

(١) أي التنبيه الرابع.

(٢) سقط من م/١ من هنا إلى آخر «وأخاه».

(٣) الآيات: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ * يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ * قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ * يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ﴾ سورة الأعراف ٧/١٠٩ - ١١٢.
قال العكبري: «وفي المعنى وجهان: أحدهما أنه من تمام الحكاية عن قول الملأ. والثاني أنه مستأنف من قول فرعون، تقديره: فقال: ماذا تأمرون، ويدل عليه ما بعده وهو قوله: قالوا أرجه وأخاه».
انظر التبيان/٥٨٦، وانظر الكشاف ١/٥٦٥.

(٤) في م/٢ «بسحره». وأشار إلى هذا الأمير، وذكر أنه سهو، وذكر الدسوقي أنها كذلك في المنقولة عن المصنف. وذكرا معاً أن ذلك في آية الشعراء وليس هنا.

(٥) أي قال فرعون: فماذا تأمرون؟ فأجابوه بما أجابوا... .

(٦) وجه الدلالة هنا في هذا الجواب وهو: قالوا أرجه، وهذا الجواب لا يكون إلا عن قول متقدّم فيه نصّ السؤال على ما بُيِّن فيما سبق.

(٧) قائل هذا الرجز غير معروف.
والضنك: الضيق في كل شيء، وهو للمذكر والمؤنث، فهو مصدر وصف به.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٦٧، ودُرّة الغواص للحريري/١٧٥، وشرح السيوطي/٨٣٤.

التقدير[١]: قالت له: أتذكر قولك لي إذ ألومُك في الإسراف في الإنفاق: لا تكثري لومي؟، فحذف المحكيّةَ[٢] بالمذكور، وأثبتَ المحكيّةَ[٣] بالمحذوف.

- **وغير محكيّة**، وهي نوعان: دالَّة على المحكيّة، كقولك: «قال[٤] زيدٌ لعمرٍو في حاتم أتظُنُّ[٥] حاتماً بخيلاً»، فحذف المقول، وهو «حاتم بخيل» مدلولاً عليه بجملة الإنكار[٦] التي هي من كلامك[٧] دونه، وليس من ذلك[٨] قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْۖ أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾[٩]، وإن كان الأصلُ[١٠] والله أعلم-:

---

(١) قال الحريري: «... في أبيات المعاني للراجز:... .
ومعناه: أن هذا الرجل المخاطَب كان يُبذِّر في ماله، فإذا عَذَلَتْه زوجته على إسرافه قال لها: لا تكثري لومي وخلّي عنك، فلما نَفِدَ مالُه وساءت حالُه، قالت له: أتذكر قولك عند نُصْحي لك: لا تكثري لومي وخلّي عنك، وقصدت أن تندِّمه على إضاعة ماله، وتبيِّن له فِيالة رأيه». انظر درة الغواص/١٧٥، ونقل البغدادي النص في شرح الشواهد بعد هذين البيتين.

(٢) أي الجملة الواقعة بعد البيت الأول، وهي : أتذكر قولك لي....

(٣) وهي جملة: لا تكثري...، فهذا محكيّ بقول محذوف.

(٤) الجملة المحكية: أيظن عمرو حاتماً نجيلاً.

(٥) في م/ ٢ و ٤ «أتظنون» وفي م/٥ «أتظنون أن حاتماً بخيل»، وعند الدسوقي ٢/ ٧٠ «وفي نسخة أتظن بالتاء خطاب لزيد إذ كان حاضراً بالمجلس ولو تنزيلاً» كذا!.

(٦) أي الإنكار على زيد، فهو بالغيبة، ويحتمل الخطاب لزيدٍ تنزيلاً، ولغيره على معنى النفي. أمير ٢/ ٦٤.

(٧) أي من كلام المتكلِّم.

(٨) أي وقوع الجملة بعد القول غير محكيّة، ومع ذلك فهي دالّة على جملة محكيّة.

(٩) تتمة الآية: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ﴾ سورة يونس ١٠/ ٧٧.

(١٠) من هنا إلى قوله «هذا سحر» سقط من م/٢.

أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر، ثم حُذِفت مقالتُهم[١] مدلولاً عليها بجملة[٢] الإنكار؛ لأنّ جملة الإنكار هنا محكيةٌ بالقول الأول[٣]، وإن لم تكن محكيّة[٤] بالثاني[٥]، وغير دالّة عليه[٦] نحو: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا[٧]﴾[٨] وقد مَرّ البحث فيها[٩].

الخامس[١٠]: قد يُوْصَلُ بالمحكيّة غيرُ[١١] محكيّ، وهو الذي يسميه المُحَدِّثون «مُدْرَجاً»[١٢]،

---

(١) ومقالتهم: هذا سحر.

(٢) وجملة الإنكار هي: «أسحر هذا» فهذا استفهام إنكاري.

(٣) القول الأول: «قال موسى».

(٤) في المخطوطات ما أثبته هنا، وجاءت عند مبارك والشيخ محمد: «محكيّة بالقول الثاني».

(٥) القول الثاني: «أتقولون للحق لما جاءكم....».

(٦) أي غير دالّة على القول المحكيّ.

(٧) تتمة الآية: ﴿هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ سورة يونس ١٠/٦٥.

(٨) جملة ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ ليست مقولاً لهم. بل الوقف على «قولُهم»، ثم يستأنف: «إنّ العزة للّه جميعاً».
وانظر التبيان للعكبري/٦٧٩. وانظر الحديث عن الآية في الجملة المستأنفة فيما تقدَّم.

(٩) تقدَّم هذا في الجملة المستأنفة.

(١٠) الخامس من التنبيهات.
وقد سقط هذا التنبيه من م/١، وهي إحدى مخطوطتين معتمد عليهما في عمل مبارك وزميله. انظر الورقة/١١٥ب من هذه المخطوطة وهي عندهما الثانية.
وفي حاشية الشمني ٢/١٣٥ «هذا الخامس بجميعه يقع في بعض النسخ دون بعض».

(١١) أي يُوْصَل بالجملة المحكيّة كلام غير محكيّ مُدْرَجاً معها.

(١٢) المُدْرَج في اصطلاح المحدِّثين أنواع، ومن ذلك ما أشار إليه المصنف، وهو أن يصل الراوي بين حديث نبوي كلاماً لنفسه أو لغيره فيتوهّم أن هذا الكلام الموصول هو من نص الحديث. عن =

ومنه[١]: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[٢] بعد حكاية قولها[٣]. وهذه الجملة ونحوها مستأنَفَةٌ لا يُقَدَّر لها قولٌ.

الباب الثاني[٤] من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولاً: باب ظَنَّ وأَعْلَمَ:

فإنها تقع مفعولاً ثانياً لـ «ظَنّ»، وثالثاً لـ «أعلم»؛ وذلك لأنّ أصلَهما[٥] الخبر، ووقوعُه[٦] جملةً سائغٌ كما مَرّ[٧]، وقد اجتمع وقوعُ خَبَرَيْ «كان» و«إنّ»، والثاني

= الشمني. بتصرف انظر ١٣٥/٢ وفي حاشية الأمير: «أن يروي حديثين بسند أحدهما، ولا يجوز الإدراج من غير بيانه» انظر ٦٤/٢.

وانظر تيسير مصطلح الحديث للطحان/١٠٣ - ١٠٤ فالإدراج قسمان: مدرج الإسناد ومُدْرَج المتن. وقد فصّل القول فيهما.

(١) من المُدْرَج، أو من اتصال غير المحكيّ بالجملة المحكيّة.

(٢) الآية: ﴿قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ * وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾سورة النمل ٢٧/ ٣٤ - ٣٥.

ذهب أبو حيان إلى أن «قوله» «وكذلك يفعلون» هو من قولها، وهو الظاهر، وتبعه على ذلك تلميذه السمين في الدّر.

وزاد أبو حيان «وقيل هو من كلام اللّه إعلاماً لرسوله صلى اللّه عليه وسلم وأمته وتصديقاً لإخبارها عن الملوك إذا تغلّبوا» انظر البحر ٧٣/٦، والدر المصون/٣١٢/٥، والتبيان/١٠٠٨، والكشاف ٢/ ٤٥١، ونَصّ الكشاف عند الشمني ١٣٥/٢.

(٣) مما تَقَدَّم يتبيّن لك أن ما ذهب إليه المصنف ليس على إطلاقه، بل هو أحد الوجهين في هذا النص. وقوله: قولها: أي: قول بلقيس.

(٤) الباب الأول كان باب الحكاية بالقول أو مرادفه.

(٥) أي: المفعول الثاني لظنّ، والثالث للفعل «علم»، فكل من هذين الفعلين دخل على جملة اسمية.

(٦) أي وقوع المفعول به جملة.

(٧) في أول حديثه عن الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً به، وقد جاز وقوعها مفعولاً لأن الجملة التي يُراد بها لفظها تنزل منزلة الأسماء المفردة.

من مفعولي باب «ظنّ» جملةً في قولِ أبي ذؤيب[١]:

فإن تَزْعُمِيني كنتُ أَجْهَلُ فيكم فإني شريتُ الحِلْمَ بعدكِ بالجهلِ

الباب الثالث: بابُ التعليق[٢]:

وذلك غير مختصٍّ بباب «ظنّ»[٣]، بل هو جائزٌ في كُلِّ فعلٍ قلبيّ[٤]؛ ولهذا[٥]

---

(١) الفعل «زعم» ينصب مفعولين: نحو زعمت أنك مؤمن صادق، فلما حذفت أنّ وصل الفعل بما بعده فعمل - فالياء في محل نصب مفعول به أول، وجملة: «كنت أجهل فيكم» في موضع المفعول الثاني.

وهذا تخريج المعرّي في شرح ديوان البحتري، وقد نقله عنه البغدادي.

- وهذا ما أشار إليه المصنف بقوله: المفعول الثاني من مفعولي ظن ووقوعه جملة.

وأما خبر كان فهو جملة «أجهل فيكم» وأما خبر «إنّ» فهو جملة «شريت...».

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٦٩/٦، قال: «أراد أبو ذؤيب الاعتذار إلى المرأة لما قالت له: إنك لا تحبني، فقال: متنصّلاً إليها، وذاكراً الوجه الذي تداخلها منه الشك، وأخرجها إلى عَتْبِه وسوء الظن به، يقول: إذا احتججت في دعواك عليّ بأنني كنت أستعمل الجهل في حبكم فأقدم على الأمور المنكرة، وأركب الأهوال المردية، والآن قد كففت، وكنت أتعاطى من اللهو والصبا ما قد كنتُ اطّرحته الساعة...».

انظر شرح السيوطي/٦٧١، ٨٣٤، والكتاب/١/٦١، والعيني ٣٨٨/٢، والهمع ٢١١/٢، ويوان الهذليين ٣٦/١.

(٢) التعليق أن يأتي فعل متعدٍّ وبعده جملة تصلح أن تكون مفعولاً له، ويكون هذا الفعل معلّقاً عن العمل في لفظها، ولكن الجملة تكون في محل نصب مفعولاً به له، فهو معلّق عن العمل في لفظها، مُسلّط على العمل بها في المحل.

وانظر المقرب ١١٩/١، والارتشاف/٢١١٧.

(٣) نحو: ظننت أن محمداً مسافر.

(٤) مثل: علم، مما يدل على معنى قائم في القلب.

(٥) أي لأن التعليق يصلح في كل فعل قلبي انقسمت هذه الجملة... .

انقسمت هذه الجملة[١] إلى ثلاثة أقسام:

- **أحدها**: أن تكون في موضع مفعولٍ[٢] مقيَّدٍ بالجارّ، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾[٣]؛ ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾[٤]، ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾[٥]، لأنه يقال: تفكّرتُ فيه، وسألتُ عنه، ونظرتُ فيه، ولكنها[٦] عُلِّقت بالاستفهام[٧] عن الوصول في[٨] اللفظ إلى المفعول، وهي من حيثُ المعنى طالبةٌ له على معنى[٩] ذلك الحرف.

---

(١) أي التي عُلِّق الفعل القلبي عن العمل في لفظها.

(٢) أي أن تكون الجملة الواقعة مفعولاً قد جاءت في محل الجارّ والمجرور، وقوله بالجارّ: أي يتعدّى إليه الفعل بواسطة الجار، ومحل ماجُرّ وحرفِ الجرّ في محل نصب.

(٣) تتمة الآية: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ الأعراف ١٨٤/٧.
جملة «ما بصاحبهم من جنة» في محل نصب مفعول به للفعل «يتفكّروا» على تقدير في.

(٤) الآيـة: ﴿وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ ۚ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ۖ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۚ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ سورة الكهف ١٩/١٨.
جملة: «أيها أزكى طعاماً» في محل نصب مفعول للفعل «ينظر»، وذلك على تقدير «في».

(٥) الذاريات ١٢/١٥. والتقدير يسألون عن يوم الدين، وجملة: «أيّان يوم الدين»: في محل نصب مفعول به للفعل «يسألون».

(٦) كذا في م/٣ و ٤ و ٥ وحاشية الدماميني، وفي م/١ و ٢ «ولكن»، وكذلك في المطبوع، وقوله: ولكنها أي الأفعال الثلاثة في الآيات الثلاث المتقدّمة.

(٧) هذا في الآية الثانية، وكذا في الثالثة، ولكن التعليق في الأولى بالنفي: ما بصاحبكم... .

(٨) في م/٣ «في هذا اللفظ».

(٩) قوله: «معنى» غير مثبت في م/٣.

وَزَعَم ٱبنُ عصفورٍ[١] أنه لا يُعَلَّق فعلٌ غير «عَلِمَ» و«ظنّ» حتى يُضَمّن معناهما، وعلى هذا[٢] فتكون هذه[٣] الجملة سادّةً مَسَدّ المفعولين[٤]. واختُلف[٥] في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾[٦]، فقيل: التقدير: ينظرون[٧] أيّهم يكفل مريم، وقيل: يتعرَّفون[٨]، وقيل[٩]: يقولون، فالجملةُ على التقدير

---

(١) هذا النقل عن ٱبن عصفور غير دقيق، فقد ذكر في المقرب أنه يجوز في سائر أفعال القلوب التعليق، وهو ترك العمل لمانع، ثم قال: «ولم يُعَلّق من غير أفعال القلوب إلا السؤال والرؤية...» انظر المقرب ١/١١٩، ١٢٠.

(٢) أي بسبب هذا التضمين للأفعال عملت عمل علم وظَنّ، فجاء بعدها جملة سادّة مَسَدّ المفعولين.

(٣) في م/٣ فتكون الجملة، وفي م/١ «فتكون الجمل».
وفي م/٤ «فتكون هذه الجمل سادّة مَسَدّ مفعولين».

(٤) في م/٤ و٥ «مفعولين».

(٥) أي اختلف في العامل في «أيّ» في الآية.

(٦) الآية: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۚ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ سورة آل عمران ٣/٤٤.

(٧) كلام المصنف هنا كله للزمخشري، وسيأتي النص بعد قليل.
وانظر هذا الدر المصون ٢/٩٢ قال: «تقديره: يلقون أقلامهم ينظرون: أيهم يكفل مريم». وذهب إلى هذا الزجاج أيضاً. انظر معاني القرآن ١/٤١١، ومثله عند النحاس. انظر إعراب القرآن ١/٣٣١ - ٣٣٢. ومشكل إعراب القرآن ١/١٤٠.

(٨) جاء في الدر المصون «يعلمون»، وكذا في الكشاف.

(٩) هذا للزمخشري: قال السمين: «وجَوّز الزمخشري أن يُقَدَّر «يقولون»، فيكون محكياً به، ودَلّ على ذلك قوله: «يلقون» انظر الدر ٢/٩٢.
وقال الزمخشري: «فإن قلت: «أيّهم يكفل» بم يتعلّق؟ قلت: بمحذوف دَلّ عليه «يلقون أقلامهم»، كأنه قيل: يلقونها ينظرون أيهم يكفل، أو ليعلموا أو يقولون». انظر الكشاف ١/٣٢٣.

الأول[١] مما نحن فيه، وعلى الثاني[٢] في موضع المفعول به المُسَرَّح[٣]، أي غير المقيَّد بالجار، وعلى الثالث[٤]: ليست من باب التعليق البتة.

- **والثاني**[٥]: أن[٦] تكون في موضع المفعول المُسَرَّح[٧] نحو[٨]: «عَرَفْتُ مَن أبوكَ»، وذلك[٩] لأنك تقول: «عَرَفْتُ زيداً»، وكذا «علمتُ مَن أبوك» إذا أردت «علم»[١٠] بمعنى «عرف»[١١]. ومنه[١٢] قولُ بعضهم[١٣] «أما ترى أيُّ برقٍ[١٤] هنا»[١٥] لأن «رأى» البصرية وسائر أفعال الحواسّ إنما تتعدّى لواحد بلا خلاف

---

(١) أي: ينظرون، والفعل مُعَلَّق عن العمل في اللفظ.

(٢) وهو يعلمون، وجملة «أيهم يكفل...» في محل نصب مفعول به، والفعل «علم» يعمل غير مقيّد بالجارّ.

(٣) في م/٤ «المُصَرَّح». ومعنى المُسَرَّح المُطْلَق من القيد.

(٤) أي على تقدير: يقولون، ليس من باب التعليق؛ لأن القول يعمل أصلاً في الجمل لا في المفردات.

(٥) الثاني من أقسام الجملة في باب التعليق، وكانت الجملة الأولى في موضع مفعول مقيّد بالجار.

(٦) سقط من هنا إلى قوله «المسرَّح» من م/٥.

(٧) أي المطلق من قيد الجار والمجرور وغيره. وجاء في م/٤ «المصرّح» كالموضع السابق.

(٨) من: اسم استفهام مبتدأ، وأبوك: خبره، والجملة في محل نصب مفعول به للفعل «عرف».

(٩) أي: كون الجملة هنا في محل نصب مفعول به؛ لأن في المثال الذي ذكره بعد: عرفت زيداً، وقع المفعول به «زيداً» في موقع هذه الجملة.

(١٠) في م/٥ «علم التي بمعنى عرف».

(١١) ولو كانت «علم» على بابها من اليقين لكانت الجملة «من أبوك» سادّة مَسَدّ مفعولين.

(١٢) أي من وقوع الجملة موقع المفعول المُسَرَّح.

(١٣) أثبته مبارك عجزاً لبيت حُذِف صدره ولم يعلِّق عليه بشيء.

(١٤) في م/٤ «أيّ فريق....».

(١٥) جملة «أيّ برق هنا» في محل نصب مفعول به لـ «رأى»، فهو من رؤية البصر.

إلّا «سَمِعَ» المعلّقة بٱسم عين نحو: «سمعت زيداً يقرأ» فقيل:[١] «سمع»[٢] متعدية لٱثنين ثانيهما الجملة، وقيل[٣] إلى واحد، والجملة حال.

فإن عُلِّقت[٤] بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقاً، نحو: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ[٥]﴾[٦].

وليس من الباب[٧]: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[٨] خلافاً ليونس[٩]؛

---

(١) «سمع» مثبت في م/١ والمطبوع، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٢) أي الفعل «سمع» المقيّد في الاستعمال في الجملة باسم عين كالمثال المذكور: سمعت زيداً يقرأ. فقد نصب مفعولين: الأول: زيداً، والثاني: جملة يقرأ، فهي في محل نصب.
وفي حاشية الشمني ١٣٦/٢ جَوَّزه أبو علي لكن بشرط أن يكون الثاني مما يُسْمَع، نحو: سمعت زيداً يقول كذا، فلو قلت: سمعت زيداً أخاك، لم يَجُز».

(٣) قيل: «سمع» متعدية إلى مفعول به واحد، وجملة يقرأ حال.
وفي الشمني: «والقول الثاني هو الصحيح، وهو على تقدير مضاف أي: سمعت كلام زيد؛ لأن السمع لا يقع على الذوات، ثم تبيّن هذا المحذوف بالحال المذكورة، فهي حال مبيّنة، فلا يجوز حذفها» انظر ١٣٦/٢، وعنه نقل الدسوقي. انظر ٧١/٢، وحاشية الأمير ٦٥/١.

(٤) أي: الفعل «سمع». وأنّث الفعل على معنى الكلمة.

(٥) في المطبوع ذكر من تتمة الآية «بالحق»، وهو غير مثبت فيما بين يَدَيّ من المخطوطات.

(٦) تتمة الآية: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُرُوجِ﴾ سورة قٓ ٤٢/٥٠.

(٧) أي ليس من باب التعليق الذي تقع فيه الجملة في موقع المفعول غير المقيد بقيد.

(٨) تتمة الآية: ﴿... عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ مريم ٦٩/١٩.

(٩) ذهب يونس إلى أنّ «أيّ» في الآية استفهامية مبتدأ، وما بعدها خبر، وهو قول الخليل. إلا أنّ يونس زعم أنها معلّقة للفعل «ننزعَنّ»، فهي في محل نصب. وعند الخليل منصوبة أو محكية بقول مقدَّر. ويونس يجيز التعليق في سائر الأفعال، ولا يخصّه بأفعال القلوب كما يخصه بها الجمهور. انظر الدر المصون ٥١٧/٤، والتبيان للعكبري/٨٧٨، وانظر البيان لابن الأنباري ١٣٢/٢ فقد بسط =

لأنّ «ننزِع» ليس بفعل قلبيّ[١]، بل «أيّ» موصولةٌ لا استفهامية، وهي المفعول، وضمّتُها بناءٌ[٢] لا إعراب، وأشدّ: خبر لـ «هو» محذوفاً، والجملة[٣] صلة.

- **والثالث**[٤]: أن تكون في موضع المفعولين، نحو: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا﴾[٥]، ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾[٦]، ومنه[٧]: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[٨]؛ لأن «أيّاً» مفعولٌ مطلقٌ لـ «ينقلبون»،

= قول يونس، والبحر المحيط ٢٠٨/٦، والمحرر لابن عطية ٥٠٩/٩، والفريد ٤١١/٣، ومعاني القرآن للزجاج ٣٣٩/٣، وفي الكتاب ٣٩٧/١: «وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: أشهد إنك لرسول الله». وانظر الارتشاف/٢١١٩.

(١) هو كذلك عند الجمهور، ولكن يونس جعل التعليق مطلقاً بكل فعل.

(٢) وهو مبنيّ لأنه أضيف وحذف صدر الصلة. وهذا مذهب البصريين.
وذهب الكوفيون إلى أن الضمة ضمة إعراب. وأنه مبتدأ، وأشد خبره، وننزِعَنّ: مُلْغَى لم يعمل. وانظر تفصيل هذا في البيان ١٣٠/٢ - ١٣٣، والدر المصون ٥١٧/٤.

(٣) جملة: «هو أشد» صلة للموصول: أيّ.

(٤) أي مما تقع الجملة مفعولاً به في «باب التعليق».

(٥) الآيـة: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ ۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ سـورة طـه ٧١/٢٠.
أَيّنا أشدُّ: مبتدأ وخبر، وهذه الجملة سَدَّت مَسَدَّت المفعولين إذا كان الفعل «علم» على بابه، ومَسَدّ مفعول واحد إذا كان بمعنى عرف، ويجوز غير هذا. وانظر الدر المصون ٤١/٥.

(٦) الآية: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾ سورة الكهف ١٢/١٨.
أيّ الحزبين: مبتدأ، و«أحصى» خبره، والجملة في موضع نصب بـ «نعلم»، وقد سَدّ مَسَدّ المفعولين. انظر التبيان للعكبري/٨٣٩.

(٧) أي: مما سَدَّ مَسَدَّ المفعولين.

(٨) أول الآيـة: ﴿وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱنتَصَرُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ ۗ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ سورة الشعراء ٢٢٦/٢٦ - ٢٢٧.

لا مفعولٌ به لـ «يعلم»[١]؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله[٢]، ومجموعُ[٣] الجملة الفعلية في مَحَلِّ نصبٍ بفعل العلم.

ومما يَوْهَمُون في إنشاده وإعرابه[٤]:

سَتَعْلَمُ ليلى أيَّ دينٍ تدايَنَتْ   وأيُّ غريمٍ للتقاضي غريمُها

والصوابُ فيه نَصْبُ «أيّ» الأولى على حَدِّ انتصابها في: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[٥]، إلا أنها مفعول به، لا مفعولٌ مطلق[٦]، ورَفْعُ «أيّ» الثانية مبتدأ، وما

---

(١) كذا في م/١ وفي بقية المخطوطات «للعلم».

(٢) وهو في الآية «يعلم».

(٣) أي: «أيّ منقلب ينقلبون» فالجملة الفعلية ينقلبون. واسم الاستفهام الذي أعرب مفعولاً مطلقاً تابع للفعل، والتقدير: ينقلبون منقلباً أيّ منقلب.

قال السمين: «أيّ منقلب: منصوب على المصدر، والناصب له «ينقلبون»؛ وقُدِّم لتضمنه معنى الاستفهام، وهو معلَّق لـ «سيعلم» سادّاً مَسَدّ المفعولين...» الدر ٢٩٣/٥، وانظر التبيان/١٠٠٢.

(٤) لم يَعْزُ البغدادي هذا البيت، وكذا السيوطي، وأصحاب الحواشي، ولم أهتد إليه في مرجع غير عمل المصنّف هذا، ولم أجده في ديوان قيس بن الملوح.

ولعل الوهم في إنشاده جاء من أنهم يجعلون «أيّ» الأولى رفعاً:

ستعلم ليلى أيُّ دين تداينت... كذا

والوهم في الإعراب ينجر على الوهم في الإنشاد حيث يجعلون «أيّ» مبتدأ، والجملة مُعَلَّق الفعل «علم» عن العمل في لفظها.

والصواب كما ذكره المصنف بنصب «أيّ» الأولى على المفعولية بالفعل «تداينت»، ورفع الثانية بجعل جملتها معلّقة على الجملة السابقة...

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٧٠/٦، وشرح السيوطي/٨٣٤.

(٥) أي كما انتصب «أيّ» في الآية المتقدّمة في سورة الشعراء، بالفعل «ينقلبون».

(٦) تعقّبه البغدادي بقوله: «ولا يخفى أن الأولى يجوز نصبها على المفعولية المطلقة، والأصل: أيّ تداين تداينت، فحُذِف الزائدان». انظر شرح الشواهد ٢٧٠/٦، وانظر شرح الشمني ١٣٦/٢، =

بعدها الخبر، والعِلْمُ[١] مُعَلَّق[٢] عن الجملتين المتعاطفتين: الفعلية والاسمية.

وٱختُلِفَ في نحو: «عرفتُ زيداً مَن هو»، فقيل: جملةُ الاستفهام[٣] حالٌ[٤]، ورُدَّ بأنّ الجملَ الإنشائية[٥] لا تكون حالاً، وقيل[٦]: مفعولٌ ثانٍ على تضمين «عَرَفَ» معنى «عَلِم»، ورُدَّ بأنّ التضمين لا ينقاس[٧]. وهذا التركيب مَقِيس. وقيل[٨]: بدلٌ من المنصوب، ثم اختُلف،

= قال: «... وهذا إذا لم يكن «دين» مصدراً محذوف الزوائد، والأصل: أيّ تدايُن، وأما إذا كان كذلك فيكون مفعولاً مطلقاً، وكأنّ المصنف لم يذكر هذا لأن الحذف خلاف الأصل». وانظر حاشية الأمير ٢/٦٥.

(١) في م/٥ «والعلم به».
والعلم: أي الفعل: ستعلم...

(٢) هو معلّق بالاستفهام في الجملتين.

(٣) وهي: «مَن هو».

(٤) وعلى هذا يكون الفعل «عرف» على ظاهره قد نصب مفعولاً واحداً.

(٥) والحال بابه الإخبار.

(٦) أي جملة «من هو».

(٧) في م/٤٥ «لا يُقاس».
وعَلّق الأمير على ذلك بقوله: «هذا النحوي، وأما البياني على مغايرته له، فحذف لدليل ينقاس - ولعل القول بعدم قياس النحوي مع أن بعضهم يجعله مجازاً، وهو يكفيه سماع النوع أنه يزيد الإلحاق في العمل والتعدية، وقيل حقيقة ملمح بغير معناه، وقيل: جمع بينهما، واشتهر أنه إشراب الكلمة معنى أخرى، مع أنه قد يتحد المعنى نحو «أَحْسَن بي» أي لَطُف، فالأولى أنه إلحاق مادة بأخرى؛ لاتحاد المعنى أو تناسبه» الحاشية ٢/٦٥، كذا والنص غير محكم، وإن كان آخره قد جاء واضحاً. ونقل هذا النص الدسوقي ولم يشر إلى الأمير، وهي عادته. انظر الحاشية ٢/٧٢.

(٨) أي جملة «مَن هو» بدل من المنصوب وهو «زيد».
ويأتي الحديث عند المصنف في حديثه عما افترق فيه البدل من عطف البيان، ويذكر أن هذا هو الأصح. وهذا في الباب الرابع.

=

فقيل: بدلُ اشتمال[١]، وقيل: بَدَلُ كُلٍّ، والأصل[٢]: عرفتُ شأنَ زيد.

وعلى القول[٣] بأن «عَرَفَ» بمعنى «عَلِم» فهل يُقال: إنّ الفعل مُعَلَّقٌ أم لا؟

قال جماعة من المغاربة: إذا قلت: «علمتُ زيداً لَأَبوه قائمٌ» أو «ما أبوه قائم»، فالعاملُ مُعَلَّق[٤] عن الجملة، وهو عاملٌ في مَحَلِّ النصب على أنها مفعولٌ ثانٍ.

وخالف في ذلك بعضهم؛ لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب، وألّا يؤثر العاملُ في لفظها[٥] وإن لم يُوْجَد معلِّق. وذلك نحو: «علمت زيداً أبوه قائم».

واضطرب في ذلك كلامُ الزمخشريّ، فقال في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾[٦] في سورة هود[٧]: «إنما جاز تعليقُ فِعْلِ البلوى لما في الاختبار من

= فقد ذكر أن عطف البيان لا يكون جملة بخلاف البدل قال: «وهو أصح الأقوال في: عرفت زيداً أبو من هو». وانظر المقرب ١/١٢٠ - ١٢١.

(١) قال الأمير: «بدل اشتمال لأنّ «مَن» يُسْأَل بها عن المشخصات، وزيد مشتمل عليها» ٢/٦٥.

(٢) الإضافة في شأن زيد للعهد، وإلا كان بدل بعض من كل. وهذا يعود إلى بدل كل من كل كذا عند الأمير، وتبعه على هذا الدسوقي.

والنص في المقرب ١/١٢١ «والتقدير عرفت شأن أبو مَن هو، بحذف المضاف».

(٣) في م/٥ «وعلى القول الثاني».

(٤) أي مُعَلّق عن العمل في لفظ الجملة. والتعليق في الأول بلام الابتداء، وفي الثانية بـ «ما».

(٥) حاصل الخلاف أنّ وجود المعلِّق لا أثر له، فإنه سواء وجد أو لم يوجد فإن الفعل «عرف المضمّن معنى «علم» لا يعمل في لفظه الجملة وإنما في محلها، وهي في محل نصب، وذلك لو قلت: عرفت زيداً أبوه قائم، بدون لام الابتداء أوما.

(٦) الآية: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِنۢ بَعْدِ ٱلْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ سورة هود ١١/٧.

(٧) انظر النص في الكشاف ٢/٩١ وأوله: «... ولما أشبه ذلك اختبار المختبر قال: ليبلوكم، يريد =

معنى العلم؛ لأنه طريق إليه، فهو مُلابِسٌ له، كما تقول: «انظرْ أيُّهم أَحْسَنُ وجهاً، وٱستمِعْ أيّهم أَحْسَنُ صوتًا»؛ لأن النظر والاستماع من طرق العلم» انتهى.

ولم أقف على تعليق النظر البصري والٱستماع إلا من جهته[1].

وقال في تفسير الآية في سورة الملك[2]: «ولا يُسَمّى هذا تعليقاً، وإنما التعليقُ أن يُوْقَعَ بعد العاملِ ما يَسُدُّ مَسَدّ منصوبَيْه جميعاً كـ «علمتُ أيّهما عمرٌو»، ألا ترى

= ليفعل بكم ما يفعل المُبتَلي لأحوالكم كيف تعملون، فإن قلت: كيف جاز تعليق فعل البلوى قلتُ: لِما في الاختبار من معنى العلم...»

(١) ذكر الشمني والأميرأ ن الرضي ذكر أنه يقع الاستفهام بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودَرَيْتُ، وبعد كل فعل يُطلَب به العلم: كتفكّرت وامتحنتُ وبلوتُ واستفهمتُ، وجميع أفعال الحواس: كلمست وأبصرت ونظرت وسمعت وشممت وذقت، فيعلقه: انظر حاشية الشمني ١٣٦/٢، والأمير ٦٦/٢.

وزاد الأمير على ذلك: «ولم يُنْقَل كتابُ الرضي للقاهرة إلا بعد موت المصنِّف. ذكره عبدالقادر البغدادي في شرح شواهده على الكافية، وقد سبق للمصنف نحوه آنفاً في: أما ترى أيّ برق «هنا».

وانظر التعليق في شرح الكافية ٢٨١/٢ وما بعدها.

(٢) جاء حديث الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ﴾ الملك ٦٧/٢

قال الزمخشري:

«... فإن قلت: من أين تعلق قوله «أيّكم أحسن عملاً» بفعل البلوى؟ قلتُ: من حيث إنه تضمّن معنى العلم، فكأنه قيل: ليعلكم أيكم أحسن عملاً، وإذا قلت: علمته أزيد أحسن عملاً أم هو، كانت هذه الجملة واقعة موقع الثاني من مفعوليه، كما تقول: علمته هو أحسن عملاً، فإن قلت: أتسمي هذا تعليقاً؟ قلت: لا، إنما التعليق أن توقع بعده ما يسد مَسَدّ المفعولين جميعاً، كقولك: علمت أيّهما عمرو، وعلمت أزيد منطلق، ألا ترى أنه لا فصل بعد سبق أحد المفعولين بين أن يقع ما بعده مصدّراً بحرف الاستفهام وغير مصدّر به، ولو كان تعليقاً لافترقت الحالتان كما افترقتا في قولك: علمت أزيد منطلق، وعلمت زيداً منطلقاً» انظر الكشاف ٢٥١/٣.

أنه لا[١] يفترق الحال - بعد تقدُّم أحد المنصوبين - بين مجيء ما له الصَّدْر وغيره؟، ولو كان تعليقاً لٱفترقا[٢] كما ٱفترقا في «علمتُ زيداً منطلقاً»، و«علمتُ أزيدٌ منطلق».

* * *

(١) في م/١ «تفترق».
(٢) في م/٥ «لافترق كما افترق».

تنبيـــه

فائدة[١] الحكم على مَحَلّ الجملة في التعليق بالنصب ظهورُ ذلك في التابع؛ فتقول[٢]: «عرفتُ مَن زيدٌ، وغيرَ ذلك من أموره».

واستدلّ ٱبنُ عصفورٍ[٣] بقول كُثيّر[٤]:

وما كنتُ أدري قبلَ عَزّةَ ما البُكا　　ولا مُوْجِعاتِ القلبِ حتى تَوَلَّتِ

بنصب «موجعات»[٥].

ولك[٦] أن تَدَّعي أن «البُكا» مفعول[٧]، وأنّ «ما» زائدة، أو أنّ الأصل: ولا أدري[٨] موجعاتِ، فيكون من عطف الجمل،

---

(١) هذه الفائدة نقلها البغدادي في الخزانة ٣٧٨/٢.

(٢) جملة «من زيد» سَدّت مَسَدّ مفعولين على جعل «عرف» بمعنى «علم»، أو مَسدّ مفعول واحد إنْ بقي على ظاهره، و«غير»: منصوب لأنه معطوف على محل الجملة «مَن زيد».

(٣) لم أجد هذا الاستدلال فيما بين يدي من مؤلفاته: وهما المقرب، وشرح جمل الزجاجي.

(٤) الشاهد في البيت نصب «موجعات» عطفاً على محل جملة «ما البكا»؛ فهي جملة اسمية في محل نصب، سَدّت مَسَدّ مفعولي «أدري».
وانظر الشاهد في شرح البغدادي ٢٠٧/٦، ٢٧١، وشرح السيوطي/٨١٣، ٨٣٤، وأمالي القالي ١٠٩/٢، والخصائص ٣٤٠/١، والخزانة ٣٧٩/٢، والعيني ٤٠٨/٢، والديوان/٥٤، والدر المصون ٣٢٨/١ «ما الهوى».

(٥) في م/٥ «بنصب: موجعات القلب».

(٦) ما ذكره المصنف هنا مثبت في الدر المصون ٣٢٨/١ بحروفه. وكانا متعاصرين وتلميذين لأبي حيان، ومات قبل المصنف بخمس سنين ولا يبعد عندي أن المصنف أخذ النص عن السمين.

(٧) وعلى هذا التقدير ينصب «أدري» مفعولاً واحداً، ولا تعليق.

(٨) أي تقدّر عاملاً كالأول المتقدّم لـ «موجعات».

أو أنّ الواو للحال[(١)]، و«موجعاتِ» اسم «لا»[(٢)]، أي: وما كنت أدري قبل عزة والحالُ أنه لا موجعاتِ للقلبِ موجودةٌ: ما البُكاءُ.

ورأيت[(٣)] بخطِّ الإمام بهاءِ[(٤)] الدين بنِ النحاس رحمه الله تعالى: «أقمت مُدَّةً أقولُ: القياسُ جوازُ العطفِ على محلِ الجملة المُعَلَّق عنها بالنصب، ثم رأيتُه منصوصاً عليه»[(٥)] انتهى.

وممن نَصَّ عليه ابنُ مالك، ولا وجه للتوقُّف فيه مع قولهم: إن المعلَّقَ عاملٌ في المَحَلِّ.

* * *

---

(١) وصاحب الحال الضمير في «كنتُ».

(٢) وخبر «لا» محذوف.

(٣) نقل هذا النص البغدادي في الخزانة ٧/٤.

(٤) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر بهاء الدين بن النحاس الجلبي النحوي شيخ الديار المصرية، ولد سنة ٦٢٧هـ في جمادى الآخرة، وكان شيخ أبي حيان، وولي تدريس التفسير بالجامع الطولوني، ولم يصنف شيئاً إلا ما أملاه شرحاً لكتاب المقرب، مات يوم الثلاثاء سابع جمادى الآخرة سنة ٦٩٨هـ. انظر بغية الوعاة ١٣/١ - ١٤.

(٥) «عليه» زيادة من م/٢.

[٤ - الجملة الرابعة: المُضَافُ إليها]

٤ - **الجملةُ الرابعةُ**[١]: المضافُ إليها، ومَحَلُّها الجرّ، ولا يُضاف إلى الجملة إلا ثمانيةٌ:

- **أحدها: أسماءُ الزمان**، ظروفاً[٢] كانت أو أسماءً[٣]، نحو: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ﴾[٤]، ونحو: ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوۡمَ يَأۡتِيهِمُ ٱلۡعَذَابُ﴾[٥]، ونحو: ﴿لِيُنذِرَ يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ * يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ﴾[٦]،

---

(١) ذهب الدماميني إلى أنه لا ينبغي أن تنتظم هذه الجملة في سلك الجمل التي لها محل من الإعراب؛ ضرورة أن المراد منها ما يكون جملة حقيقية ولا يكون في المعنى المفرد، والمضاف إليه لا يكون جملة حقيقية، كيف وهو لا يكون إلا اسماً أو ما في تأويل الاسم.
وتعقّبه الشمني. وانظر تفصيل ذلك في حاشية الشمني ١٣٧/٢، وحاشية الأمير ٦٦/٢.

(٢) أي منصوبة على الظرفية.

(٣) أي أسماء تدل على الزمان ولكنها غير منصوبة على الظرفية.

(٤) تتمة الآية: ﴿... وَيَوۡمَ أَمُوتُ وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا﴾ سورة مريم ٣٣/١٩.
يوم: ظرف، والعامل فيه الخبر الذي هو «عليّ»: أي متعلّقه، وجملة «ولِدتُ» في محل جرّ بالإضافة إلى الظرف.

(٥) تتمة الآية: ﴿... فَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رَبَّنَآ أَخِّرۡنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ نُّجِبۡ دَعۡوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَۗ أَوَلَمۡ تَكُونُوٓاْ أَقۡسَمۡتُم مِّن قَبۡلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٖ﴾ سورة إبراهيم ٤٤/١٤.
يومَ: مفعول به ثان لـ «أنذر»، قالوا: ولا يجوز أن يكون ظرفاً لهذا الفعل؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الإنذار يوم القيامة ولا إنذار في ذلك اليوم.
وجملة «يأتيهم» في مَحَلّ جر بالإضافة إلى ٱسم الزمان «يوم».
وانظر البيان ٦٠٩/٢، والتبيان/٧٧٣.

(٦) الآيات: ﴿فَٱدۡعُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ وَلَوۡ كَرِهَ * رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلۡعَرۡشِ يُلۡقِي ٱلرُّوحَ مِنۡ أَمۡرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ * يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ لَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنۡهُمۡ شَيۡءٞۚ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾ سورة غافر ١٤/٤٠ - ١٦.

ونحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾[(١)].

ألا ترى أن «اليوم» ظرفٌ في الأولى[(٢)]، ومفعولٌ ثانٍ في الثانية[(٣)]، وبَدَلٌ في الثالثة[(٤)]، وخبرٌ في الرابعة.

ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفاً[(٥)] لـ «يخفى» من قوله تعالى: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾[(٦)].

ومن أسماء الزمان ثلاثةٌ إضافتُها إلى الجملة واجبةٌ[(٧)]: «إِذْ» باتفاق، و«إذا» عند

= يوم التلاق: يوم مفعول به؛ لأن الإنذار لا يكون في ذلك اليوم، ويوم هم بارزون: يوم: منصوب على البدل من يوم التلاق. وأجاز العكبري أن يكون مفعولاً لفعل مقدّر: اذكر يوم. وأجاز أن يكون ظرفاً للتلاقي. وجملة: «هم بارزون» في محل جر بالإضافة، انظر التبيان/١١١٧، والبيان ٢/٣٢٩، وانظر البحر ٧/٤٥٤، والمحرر ١٣/١٩.

(١) سورة المرسلات ٧٧/٣٥.
هذا: مبتدأ، يوم: خبر. وجملة «لا ينطقون» في محل جر بالإضافة إلى ٱسم الزمان «يوم».

(٢) في «يوم ولدت».

(٣) في «يوم يأتيهم العذاب» والمفعول الأول: الناس.

(٤) في «يوم هم بارزون».
وذكرت عن العكبري جواز وجهين آخرين: المفعول به، والظرف.

(٥) قدره العكبري ظرفاً للتلاقي.
وذكر الشمني أن توجيهه على الظرفية لـ «يخفى» ذكره ٱبن عطية. انظر الشمني ٢/١٣٧، في المحرر ١٣/١٩ قال: «... ويحتمل أن ينصب على الظرف، ويكون العامل فيه قوله تعالى: لا يخفى..» وانظر البحر ٧/٥٤٥.

(٦) الآية/١٦ من سورة غافر، وقد تقدَّمت.

(٧) انظر هذا في «إِذْ» مما تقدَّم فقد قال: «تلزم إذ الإضافة إلى جملة...».

الجمهور[١]، و«لَمّا» عند من قال[٢] بٱسميّتها.

وزَعَمَ سيبويهِ أنّ ٱسم الزمان المبهم إنْ كان مستقبَلًا فهو كـ «إذا» في ٱختصاصه بالجمل الفعلية[٣]، وإنْ كان ماضياً فهو[٤] كـ «إذ» في الإضافة إلى الجملتين[٥]،

---

(١) قَيّد هذا بقوله عند الجمهور؛ لأن الذي عمل فيها النصب هو الجواب، وذكر في «إذا» أنه رأي الأكثرين. ورأي المحققين أن العامل في «إذا» الشرط.
وهذا معنى القول: «خافض لشرطه منصوب بجوابه» وذلك على مذهب الجمهور.

(٢) ذهب إلى الاسمية في «لَمّا» ٱبن السرّاج، وتبعه الفارسي، وتبعهما ٱبن جني وجماعة، فهي عندهم ظرف بمعنى حين، وذهب ٱبن مالك إلى أنه بمعنى «إذ»، واستحسنه المصنّف؛ لأنها مختصة بالماضي، وبالإضافة إلى الجملة. وانظر هذا مُفَصَّلاً فيما تقدّم في «لَمّا».

(٣) قال أبو حيان: «والظرف المستقبل عند سيبويه لا يجوز إضافته إلى الجملة الاسمية، لا يجوز: أجيئك يوم زيد ذاهب، إجراءً له مجرى «إذا»، فكما لا يجوز أن تقول: أجيئك إذا زيد ذاهب»، فكذلك لا يجوز هذا.
وذهب أبو الحسن الأخفش إلى جواز ذلك، فيتخرّج قوله: «يوم هم بارزون» على هذا المذهب».
انظر البحر ٤٥٥/٧، والكتاب ٥٤/١ - ٥٥، والدر المصون ٣٣/٦.
وقال المبرّد: «وإذا: لا يقع بعدها إلا الفعل نحو: آتيك إذا جاء زيد...، فأمّا ٱمتناع الابتداء والخبر من «إذا» فلأن «إذا» في معنى الجزاء، والجزاء لا يكون إلا بالفعل، ألا تراها تحتاج إلى الجواب كما تحتاج حروف الجزاء» المقتضب ١٧٧/٣.
هذا وقد أجاز سيبويه إضافة «إذا» الشرطية إلى الجملة الاسمية إذا كان خبر المبتدأ بعدها جملة فعلية. انظر الكتاب ٥٤/١.

(٤) أي: الزمن المبهم.

(٥) الاسمية والفعلية..
وفي الكتاب ٤٦١/١ «وسألته عن قوله في الأزمنة: «كان ذاك زمن زيد أمير» فقال: لما كانت في معنى «إذ» أضافوها إلى ما قد عمل بعضه في بعض، كما يدخلون «إذ» على ما قد عمل بعضه في بعض، ولا يغيرونه فشبهوا هذا بذلك، ولا يجوز هذا في الأزمنة حتى تكون بمعنى «إذ» فإن قلت: «هذا يومَ زيد أمير» كان خطأ، حدثنا بذلك يونس عن العرب؛ لأنك لا تقول: يكون هذا إذا زيد =

فتقول[١]: «آتيكَ زَمَنَ يقدُمُ الحاجّ»، ولا يجوز[٢] «زمن الحاجُّ قادمٌ» وتقول:[٣]: «أتيتُك زَمَنَ قَدِمَ الحاجّ»، و«زَمَنَ الحاجُّ قادمٌ».

ورُدّ عليه[٤] دعوى اختصاص المستقبل[٥] بالفعليّة[٦] بقوله تعالى: ﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ﴾[٧]، وبقول الشاعر[٨]:

وكُنْ لي شفيعاً يومَ لا ذو شفاعةٍ بمُغْنٍ فتيلاً من سوادِ بنِ قارِبِ

= أمير. جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر؛ لأنه في معنى «إذ» فأضيف إلى ما يضاف إليه «إذ»، وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال؛ لأنه في معنى «إذا» و«إذا» هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال».

(١) أي بإضافة «زمن» إلى الجملة الفعلية.

(٢) أي لا يجوز إضافة «من» إلى الجملة الاسمية، وهو زمن للمستقبل.

(٣) جاز في الجملة الفعلية والاسمية في المثالين لأن «زمن» في معنى «إذ».

(٤) أي: على سيبويه.

(٥) أي: الزمن المبهم الدال على المستقبل.

(٦) أي بمجيء الجملة الفعلية بعده.

(٧) الآية/١٦ من سورة غافر، وقد تقدّمت.
ووجه الردّ أن «يوم» ظرف للمستقبل، وقد أضيف إلى الجملة الاسمية، وذكرت من قبل أن أبا الحسن الأخفش ذهب إلى جواز ذلك، وعليه تخريج الآية، وذكر أبو حيان أنه أجاز ذلك أصحابه على قلة.
انظر البحر ٤٥٥/٧، والدر المصون ٣٣/٦.
وهذا النقل تبدو غرابته إذا نقلت إليك نص الأخفش، قال في معاني القرآن/٤٦١: «وقال: هذا يومُ لا ينطقون...، وهذا إنما يكون إذا كان اليوم في معنى «إذ» وإلا فهو قبيح، ألا ترى أنك تقول: لقيتك زمن زيدٌ أمير، أي: إذ زيد أمير، ولو قلت ألقاك زمن زيد أميرٌ، لم يَحْسُن». كذا، تأمل هذا، وما ذكره أبو حيان.

(٨) قائله سواد بن قارب، وهو صحابي جليل، من قبيلة دوس، وقيل من قبيلة سدوس، والفتيل: ما في =

وأجاب ٱبنُ عصفورٍ عن الآية بأنه[١] إنما يَشْتَرِطُ[٢] حَمْلَ الزمان المستقبل على «إذا» إذا كان ظرفاً[٣]، وهي في الآية بَدَلٌ من المفعول[٤] به لا ظرف.

ولا يتأتى[٥] هذا الجواب في البيت[٦].

والجوابُ الشاملُ لهما[٧] أنّ يوم القيامة لما كان محقَّقَ الوقوع جُعِل كالماضي؛

= شقّ النواة، وقيل: غير هذا، والمراد به القليل الذي لا يُعْبَأ به، وهو هنا مفعول مطلق: أي بمغنٍ إغناءً قليلاً.

والشاهد في البيت إضافة «يوم» إلى الجملة الاسمية: لا ذو شفاعة...، كالذي تقدّم في الآية. و«يوم» ظرف مبهم ومستقبل.

وذهب الدماميني إلىأ نه يمكن تخريج البيت بإضمار «يكون» وزيادة الباء في خبرها، أي: لا يكون ذو شفاعة...

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٧٤/٦، وشرح السيوطي/٨٣٥، والجنى الداني/٥٤، وشرح ٱبن عقيل ٣١٠/١ «فكن»، والهمع ١٢٧/٢، ٨٦٧/٣، والدر المصون ٥٢/١، والعيني ١٤١/٢، ٤١٧/٣، وأوضح المسالك ٢٠٩/١، والارتشاف/١٨٢٨.

(١) أي سيبويه.

(٢) في حاشية الشمني: «وقوله: «يشترط» ليس على ما ينبغي، والأولى أن يقول: إنما يجوز؛ لأن الذي ذهب إليه سيبويه هو جواز إضافة ٱسم الزمان المبهم المستقبل إلى ما يُضاف إليه «إذا» وجوباً». انظر ١٣٨/٢.

(٣) و«يوم» في الآية ليست ظرفاً وإنما هي بدل من «يوم التلاقي»، ويوم التلاق: مفعول به. فلا ظرفية هنا.

(٤) في م/٥ «مفعول به».

(٥) كذا في المخطوطات ما عدا الأولى، ففيها «ولا يأتي».
وهذا الكلام للمصنف. وهو لا يتأتى في البيت؛ لأن «يوم» فيه ظرف.

(٦) وقال الدماميني: إن لم يتأتَّ فيه هذا بعينه يتأتى فيه وجه آخر، وهو أن يكون «ذو شفاعةٍ» اسماً ليكون محذوفة، والباء في «بمغنٍ» زائدة في خبر «يكون». انظر حاشية الشمني ١٣٨/٢.

(٧) أي لأبن عصفور وسيبويه.

فحُمِلَ على[١] «إذ»، لا على «إذا»، على حَدّ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾[٢].

الثاني[٣]: **حيث**[٤]: وتختص[٥] بذلك عن سائر أسماء المكان، وإضافتُها إلى الجملة[٦] لازمة، ولا يُشْتَرَطُ لذلك كونُها ظرفاً[٧]، وزَعَمَ المهدويّ[٨] - شارح الدُّرَيْدِيَّة[٩] - وليس بالمهدوي المفسّر[١٠] المقرئ، أنّ «حيثُ»

---

(١) وعلى هذا فقد جاز إضافة «يوم» وهو ظرف إلى الجملة الاسمية بعده وإن كان ظاهرها المستقبل، فهي في حكم ما قد وقع.

(٢) الآية: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا﴾ الكهف ٩٩/١٨، وانظر سورة يٓس ٥١/٣٦، وسورة قٓ ٢٠/٥٠.
والنفخ يوم القيامة، ولكنه جاء بلفظ الماضي تحقيقاً لوقوعه، ومثله قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ المؤمنون/١.

(٣) مما يضاف إلى الجملة من الأسماء الثمانية.

(٤) انظر «حيث» فيما تقدّم، فقد قال المصنف: «وتلزم «حيث» الإضافة إلى جملة، اسميةً كانت أو فعلية، وإضافتها إلى الجملة الفعلية أكثر...».

(٥) وسائر أسماء المكان تُضاف إلى المفرد.

(٦) ذكر من قبل أن إضافتها إلى المفرد قليل، وأنه عند الكسائي قياس.

(٧) بل هي تضاف إلى الجمل وإن خرجت عن الظرفية.

(٨) المهدوي منسوب إلى المهدية بلد من بلاد المغرب، والنسبة إليها كذلك على غير القياس.

(٩) الدريدية: قصيدة منسوبة إلى ٱبن دريد، وهو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد البصري، ولد بالبصرة سنة ٢٢٣ هـ وقرأ على علمائها، ثم صار إلى عُمَان، فأقام بها حتى مات، وكان ذلك ليلة الأربعاء سنة ٣١١هـ. انظر بغية الوعاة ٧٦/١ وما بعدها.

(١٠) هو أحمد بن عمار النحوي المفسّر، كان مقدَّماً في القراءات والعربية، أصله من المهدية، ودخل الأندلس، وصنّف كتباً مفيدة منها التفسير. ومات في ٤٤٠هـ.
انظر بغية الوعاة ٣٥١/١.
وذكر الداودي أنه ألف التفسير المشهور، والهداية في القراءات السبع، وهو الذي ذكره الشاطبي في باب الاستعاذة. انظر طبقات المفسّرين ٥٦/١.

في قوله[١]:

ثُمَّتَ راح في المُلَبِّين إلى حَيْثُ تحجَّى المأزِمانِ ومِنى

لما خرجتْ عن الظرفية[٢] بدخول «إلى» عليها خرجتْ عن الإضافة إلى الجُمَل، وصارت الجملةُ بعدها صفةً لها، وتكلَّف تقديرَ رابطٍ لها، وهو «فيه»، وليس بشيء[٣]؛ لما قدَّمنا[٤] في أسماء الزمان.

الثالث[٥]: **«آية»** بمعنى علامة، فإنها تُضافُ جوازاً إلى الجملة الفعليّة المتصرِّفِ[٦] فعلُها مثبتاً أو منفياً بـ «ما»[٧]،

---

(١) البيت من مقصورة ابن دريد.
وقوله: ثُمّت: مخصوصة بعطف الجمل، بخلاف ثُمّ، فإنها تعطف المفردات والجملة.
راح: الرواح: السير من بعد الزوال إلى الليل. الملبّين: جمع مُلَبٍّ، وهو من يُرَدِّد: لبيك اللهم لبيك.
تحجّى بالمكان: أقام به، والمأزمان: جبلان بين المزدلفة وعَرَفة. ومنى: موضع رَمْي الجمار.
والشاهد فيه أن المهدوي ذهب إلى أن «حيث» تجرّدت عن الظرفية إلى الاسمية، وصارت بمعنى مكان، والجملة صفة لها.
قال البغدادي: «وعلى كلام المهدوي كان حقها أن تُجَرَّ بالكسرة وتُنَوَّنَ، ولا وجه لبقاء بنائها على الضم، وقد يُجاب بأنها أَشْبَهَت «حَيْثُ» الظرفية في الافتقار إلى جملة الصلة...».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٧٤/٦، وشرح مقصورة ابن دريد/٨٢، ٩٣، ١٠٩ «عن شواهد البغدادي».

(٢) تخرج عن الظرفية إلى كونها اسماً دالّاً على المكان.

(٣) أي ليس خروجها عن الظرفية مما يمنع من إضافتها إلى الجمل.

(٤) وما قَدّمه في أسماء الزمان هو ما أشار إليه بقوله في أول الجملة المضاف إليها: أحدها أسماء الزمان ظروفاً كانت أو أسماء. وتعقبه الدماميني بأنه لا يلزم من ثبوت هذا الحكم في أسماء الزمان ثبوته في أسماء المكان، ألا ترى أن أسماء الزمان تُضاف كلها إلى الجملة، وأسماء المكان لا يضاف منها إلا حيث. انظر الشمني ١٣٨/٢.

(٥) الثالث مما يضاف إلى الجمل.

(٦) في م/٢ «المتصرفة».

(٧) سقط من م/٢ و٥ قوله: «بما».

كقوله[1]:

بـآيـةِ يُـقـدِمـون الـخـيـلَ شُـعْـثـاً   كـأنَّ عـلـى سَـنَـابِـكِـهـا مُـدامـا

وقوله[2]:

أَلِكْـنِـي إلـى قـومـي الـسـلامَ رسـالـةً   بـآيـةِ مـا كـانـوا ضِـعـافـاً ولا عُـزْلا

---

(١) جاء البيت تاماً في م/٤، وأشار الشمني إلى أنه وقع في بعض النسخ تاماً، وأثبت صدره في بقية المخطوطات والمطبوع.
وينسب البيت للأعشى. قال البغدادي: لم أره منسوباً إلى الأعشى إلا في كتاب سيبويه، وفي غيره غير منسوب إلى أحد، والله أعلم به.
الشعث: جمع أشعث، وهو المغبر الرأس. وذهب الدماميني إلىأ ن ضمير: «يقدمون» ضمير غيبة، يعود على بني تميم المذكورين قبله في قوله: ألا من مبلغ عني تميماً.
وتعقّبه البغدادي بأنهما ليسا من قصيدة واحدة.
والسنابك: جمع سنبك وهو مقدَّم الحافر. وشبه ما يتصبب من عرقها ممتزجاً بالدم على سنابكها بالخمر.
وجاءت الرواية عند سيبويه: تقدمون، بتاء الخطاب. ومثله عند المبرّد.
والشاهد فيه عند سيبويه أن «آية» مضاف إلى الجملة الفعلية: يُقْدِمون.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٧٧/٦، والخزانة ١٣٥/٣، والكتاب ٤٦٠/١، وشرح المفصل ١٨/٣، والكامل/١٣٥٤، والهمع ٢٨٧/٤، الارتشاف/١٨٣٢، شرح الكافية الشافية/٩٤٧، معاني القرآن للأخفش ٩٣/١، المساعد على شرح التسهيل ٣٥٧/٢، شرح الكتاب للسيرافي ٩٨/١.

(٢) جاء البيت تاماً في م/٥ وإلى هذا أشار الشمني، وأثبت عجزه في بقية المخطوطات والمطبوع.
وعزاه سيبويه إلى عمرو بن شأس.
وقوله: أَلِكني: بلِّغهم رسالتي، ورسالة: بدل من السلام، والآية: العلامة، وما: نفي. والعُزْل: جمع أعزل، وهو من لا سلاح معه.
والشاهد في البيت: أن «آية» مضافة إلى الجملة الفعلية المنفية.

وهذا قول سيبويهِ[١].

وزَعَمَ أبو الفتح أنها[٢] إنما تُضافُ للمفرد[٣] نحو: ﴿ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ﴾[٤]، وقال[٥]: «الأصلُ[٦] بآيةِ ما يقدمون، أي بآية[٧] إقدامكم، كما قال[٨]:

ألا مَن مُبْلِغٌ عني تميماً بآيةِ ما يُحبُّون الطعاما

= وذهب ٱبن جني إلىأ ن «ما» مصدرية، وتبعه على هذا الدماميني، وهي عند سيبويه لغو.
وعمرو بن شأس بن عُبَيد بن ثعلبة الأسدي له صحبة، وشهد القادسية.
انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٢٨١/٦، وشرح السيوطي/٨٣٥، والكتاب !/١٠١، والهمع ٢٨٨/٤، وشرح الكافية الشافية/٩٤٨، والعيني ٥٩٦/٣، والمنصف ١٠٣/٢، والارتشاف/١٨٣٤، والخزانة ١٣٦/٣.

(١) أي في إضافة «آية» إلى الجملة.

(٢) أي «آية».

(٣) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «إلى المفرد».

(٤) الآية: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ سورة البقرة ٢٤٨/٢.

(٥) أي: ٱبن جني.

(٦) في البيت المنسوب للأعشى: بآية يقدمون الخيل شعثاً.

(٧) وذلك على جعل «ما» مصدرية، فتُضاف بذلك آية إلى المصدر المؤول وهو مفرد.
وهذا ليس رأي ٱبن جني وحده، بل مذهب المبرّد أن الإضافة إلى الجملة لا يطرد، وممن ذهب إلى جواز إضافتها إلى المصدر ٱبن مالك. انظر الارتشاف/١٨٣٧.

(٨) جاء البيت تاماً في م/٤ و٥، وأثبت عجزه في باقي المخطوطات والمطبوع.
ورواية صدره في الكامل:

ألا أبلغ لديك بني تميم =

انتهى[١].

وفيه[٢] حَذْفُ موصولٍ حرفيٍّ غير «أَنْ»[٣] وبقاءُ صلته، ثم هو غير مُتَأَتٍّ[٤] في قوله:

... ... بآيةِ ما كانوا ضِعافاً ولا عُزْلاً

= وقائله يزيد بن عمرو بن الصَّعِق الكلابي، وهو في هجاء بني تميم، فهم يعيرون بحبّ الطعام والشّرَه فيه.

والشاهد في البيت أنّ «ما» عند ٱبن جني مصدرية، وعلى هذا فقد أضيفت «آية» إلى المصدر وهو مفرد. وذكر هذا الأعلم، وذهب إلى أنه على هذا لا شاهد فيه.

ويزيد هو يزيد بن عمرو بن خويلد الكلابي، جاهلي، وخويلد: يقال له الصعق.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٨٥/٦، وشرح السيوطي/٨٣٦، والخزانة ١٣٨/٣، والكامل/٢٢٣، والهمع ٢٨٨/٤، وشرح الكافية الشافية/٩٤٨، والارتشاف/١٨٣٣، والكتاب ٤٦١/١، ومعاني القرآن للأخفش ٩٤/١، وشرح المفصل ١٨/٣، والمساعد على شرح التسهيل ٣٥٨/٢، وشرح أبيات سيبويه لٱبن السيرافي ١٨٦/٢.

(١) أي انتهى كلام ٱبن جني. ولم أجد هذه الإشارة إلى نهاية النص إلا في م/٢، ومثلها عند الشيخ محمد.

ولم أجد من ذَكَر الموضعَ الذي ذكر فيه هذا ٱبنُ جني، بل نُقِلَ الخبر عنه مرسلاً لا إحالة فيه.

(٢) أي في قول أبي الفتح بأن «ما» مصدرية، وأنها تُضاف إلى المفرد.

واعتراضه هذا لا يصح إلا في البيت المنسوب إلى الأعشى وهو قوله: بآية يقدمون...، فقد حذف الحرف المصدري: ما، وتقديره: بآية ما يقدمون.. وبقيت الصلة «يقدمون». ولم يجز حذف الموصول الحرفي وبقاء صلته إلا في «أَنْ».

(٣) في م/١ «إنّ» كذا!

(٤) تعقّبه الدماميني بقوله: «بل هو متأتٍّ بأن تكون «ما» مصدرية، ولا النافية محذوفة لدلالة ما بعدها عليها»، وتعقبه الشمني بأن هذا احتمال بعيد، والكلام إنما هو على الظاهر. انظر حاشية الشمين ٢/ ١٣٩.

الرابع[١]: «**ذو**»: في قولهم[٢]: «اِذْهَبْ بذي تَسْلَمَ»، والباءُ في ذلك ظرفية[٣]، وذي صفة لزمنٍ محذوف.

ثم قال الأكثرون: هي بمعنى صاحب[٤]، فالموصوفُ[٥] نكرةٌ، أي: اِذْهَبْ في وقتٍ صاحبِ سلامة، أي في وقتٍ هو مظِنَّةُ السلامة.

وقيل: بمعنى الذي[٦]، فالموصوفُ معرفةٌ، والجملةُ[٧] صلةٌ فلا مَحَلَّ لها، والأصلُ: اِذْهَبْ في الوقت الذي تَسْلَم فيه، ويُضَعِّفه[٨] أنّ استعمال «ذي» موصولةً مختصٌّ بطيّئ، ولم يُنْقَل اختصاصُ هذا الآسم بهم، وأنّ الغالب عليها

---

(١) الرابع مما يضاف إلى الجملة.

(٢) في الارتشاف: «ومنها ذو، وتليها «تَسْلمُ» مضارع «سَلِمَ» للمخاطب، تقول: اذهب بذي تَسلم، واذهبي بذي تسلمين، واذهبا بذي تسلمان، واذهبوا بذي تسلمون...» الارتشاف/١٨٣٥، وانظر شرح الكافية الشافية/٩٤٦، فقد ذكر أنه يُضاف إلى هذا الفعل خاصة، ولا يفعل ذلك في غيره. وانظر الهمع ٤/٢٨٩.

(٣) أي على تقدير «في»، المعنى: اذهب في وقت ذي سلامة.

(٤) في الارتشاف/١٨٣٥ هذا رأي الجمهور، وانظر المساعد ٢/٣٦٠.

(٥) في م/١ «فالموصول».
والموصوف هو «وقت» أو «زمن».

(٦) وممن ذهب إلى هذا آبن الطراوة. انظر الارتشاف/١٨٣٥.

(٧) أي جملة «تسلم».

(٨) أي يضعّف الرأي الذي جعل «ذي» موصولاً أنه....
وفي الارتشاف: «أحدهما أنها موصولة على لغة طيئ، وأعربت في لغة بعضهم» وانظر المساعد ٢/٣٦٠. والهمع ٤/٢٨٩.

في لغتهم البناءُ[١]، ولـم يُسْمَع هنا إلّا الإعرابُ[٢]، وأنّ حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف مُتَّحد المعنى[٣] مشروطٌ باتحاد المتعلّق نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[٤]، والمتعلّق[٥] هنا مختلف، وأنّ هذا العائد[٦] لم يُذْكَر في وقت. وبهذا الأخير[٧] يَضْعُف قولُ الأخفش في[٨]: «يأيّها الناس»؛ إنّ «أيّاً» موصولةٌ، والناسُ خبرٌ لمحذوف، والجملة صلة وعائد، أي: يا مَن هُمُ الناس[٩]،

---

(١) فهي تلازم الواو، وتكون مبنية على السكون: جاء ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام، وتكون بمعنى الذي. انظر شرح ابن عقيل ١/٤٥.

(٢) بل الإعراب لغة بعضهم.

(٣) أي واللفظ، فَذَكَر اتحاد المعنى وتَرَكَ اللفظ، وهو مفهومٌ من السياق.

(٤) الآية: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْءَاخِرَةِ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ سورة المؤمنون ٢٣/٣٣.
وجه الاستشهاد بالآية حذف العائد المجرور، والتقدير: ويشرب من الذي تشربون منه. فالجار لـ «ما»، والضمير العائد متعلقان بـ «يشرب». وانظر الدسوقي ٢/٧٦.
وقد ذكر السمين: حذف العائد لاستكمال شروطه وهو اتحاد الحرف [من: مما ومنه] والمتعلّق... قال: «هذا إذا جعلتها بمعنى الذي، فإن جعلتها مصدراً لم يحتج إلى عائد، ويكون المصدر واقعاً موقع المفعول أي مشروبكم» انظر الدر ٥/١٨١ - ١٨٢.

(٥) هنا أي في: اذهب بذي تسلم، فقولهم: بذي متعلق بـ «اذهب»، والعائد في تقدير: في الوقت الذي تسلم فيه. متعلق مع الجارّ بـ «تسلم».

(٦) أي في مثل هذا التركيب لم يذكر في رواية فيه.

(٧) وهو اختلاف المتعلّق.

(٨) وجدت حديثاً عند الأخفش في معاني القرآن/٣٧ يقول فيه: في الآية: ﴿إن الله نعماً يعظكم به﴾: «فإن قيل: كيف تكون «ما» اسماً وحدها وهي لا يُتَكَلَّمُ بها وحدها؟ قلت: هي بمنزلة: يأيها الرجل لأن «أيّاً» ها هنا اسم لا يُتَكَلَّمُ به وحده حتى يوصف فصار «ما» مثل الموصوف ها هنا...».

(٩) وجه الضعف على تقدير الأخفش أنّ العائد الذي قدره: يا من هم الناس، لم يذكر في مثل هذه الجملة.

على أنه قد حُذِفَ العائد حذفاً لازماً[١] في نحو[٢]:

[ألا رُبّ يومٍ لك منهن صالحٍ] ولا سيما يومٌ [بدارة جلجل]

فيمن رَفَعَ[٣]، أي: لا[٤] مثل الذي هو يوم.

ولم يُسْمَع في نظائره ذِكْرُ العائد، ولكنه[٥] نادر، فلا يَحْسُنُ الحملُ عليه.

والخامس والسادس[٦]: **لَدُنْ ورَيْثَ**[٧]: فإنهما يُضافان جوازاً[٨] إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرِّف، ويشترط كونُه مثبتاً، بخلافه مع[٩] **«آية»**.

أما «لَدُن» فهي اسم لمبدأ[١٠] الغاية، زمانيةً كانت أو مكانية، ومن شواهدها

---

(١) في م/١ «في تجويز ولاسيما...».

(٢) تقدَّم البيت في «سِيّ» وهو لامرئ القيس.

(٣) خَصّ حالة الرفع لأن «يوم» على هذا التقدير خبر لمبتدأ مقدّر: هو يوم، وتكون الجملة صلة لـ«ما»، وعلى هذا فالعائد محذوف في مثل هذه الجملة.
وسبق الحديث عن البيت في «ما» أيضاً، وقال: «ومن رفع «يوم» فالتقدير: ولا مثل الذي هو يوم، وحَسّن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم...».

(٤) في م/١ «أي ولا مثل...»، وفي م/٥ «أي لا في مثل...».

(٥) أي: ورد ذلك ولكنه نادر، فلا يُحْمَلُ كلام الله عليه. وهذا من تمام رَدّه على الأخفش في توجيه: يا أيها الناس، وحذف العائد على ما قدره مما تقدّم.

(٦) أي: مما يُضاف إلى الجملة.

(٧) انظر الارتشاف/١٨٣٤ وما بعدها، وشرح الكافية الشافية ٨٤٩، والهمع ٢١٠/٣ «ريث»، و٢١٦ «لدن»، والمساعد ٣٥٨/٢ - ٣٥٩.

(٨) قال جوازاً لأنهما يضافان أيضاً إلى الاسم المفرد، كما يضاف «لدن» إلى الجملة الاسمية. انظر الهمع ٢١٦/٣ «لدن».

(٩) وتقدَّم أن «آية» يأتي الفعل بعدها مثبتاً ومنفياً بما.

(١٠) في الهمع ٢١٦/٣ «وهي لأول غاية زمان أو مكان».

قوله[١]:

لزِمْنا لَدُن سالَمْتُمونا وِفاقكم فلا يكُ منكم للخلاف جُنُوحُ

وأما رَيْثَ: فهي مصدرُ «راثَ» إذا أَبْطَأَ، وعُوْمِلَت[٢] معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة، كما عُومِلَت المصادرُ معاملةَ أسماء الزمان في التوقيت كقولك[٣]: «جئتُك صلاةَ العَصْر»، قال[٤]:

خليليَّ رِفْقاً ريثَ أقضي لُبانةً من العَرَصاتِ المُذْكِراتِ عُهودا

وزَعَمَ ٱبنُ مالكٍ في[٥] كافيته وشرحها أنّ الفعل بعدهما[٦] على إضمار «أَنْ»،

---

(١) قائله غير معروف.
والشاهد فيه إضافة «لدن» إلى جملة: سالمتمونا وفاقكم.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٨٦/٦، وشرح السيوطي/٨٣٦، والارتشاف/١٤٥٤، ١٨٣٤، والبحر المحيط ٣٧٢/١٢، والمساعد على شرح التسهيل ٣٥٨/٢.

(٢) أي: عومل هذا المصدر معاملة...

(٣) «صلاة» مصدر، وجاء ظرفاً فهو على تقدير «في».

(٤) قائله غير معروف، وروايته عند السيوطي: الذاكرات.
والعَرَصات: مفرده عَرْصة، وهو المكان المتسع أمام الدار.
والعهد: الموثق والذمة، وذهب الدماميني إلى أن العهد هنا المنزل الذي لا يزال القوم إذا ذهبوا عنه رجعوا إليه.
وتعقَّبه البغدادي بقوله: «وهذا ذهول منه».
والشاهد فيه إضافة «ريث» إلى الجملة الفعلية: «أقضي لبانة».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٨٧/٦، وشرح السيوطي/٨٣٦، والهمع ٢١١/٣، والمساعد على شرح التسهيل ٣٥٩/٢.

(٥) الكافية الشافية أرجوزة لٱبن مالك فيها ٢٧٥٧ بيتاً، ألفها ثم شرحها شرحاً وافياً. وقد نشر هذا الشرح بجامعة أم القرى بتحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي في خمسة أجزاء.

(٦) نص ٱبن مالك: «وجاء عن العرب إضافة ريث ولدن إلى الفعل على تقدير «أن» المصدرية، والله أعلم» شرح الكافية الشافية/٩٤٨.

والأول[١] قولُه في التسهيل[٢] وشرحه، وقد يُعْذَر[٣] في «رَيْثَ»؛ لأنها ليست زماناً بخلاف «لَدُن».

وقد يُجابُ بأنها[٤] لما كانت لمبدأ الغايات مُطلقاً لم تَخْلُص للوقت[٥].

وفي الغُرّة[٦] لٱبن الدّهان أنّ سيبويهِ يرى جوازَ[٧] إضافتها إلى الجملة، ولهذا قال[٨] في قوله[٩]:

مِن لَدُ شَوْلاً [فإلى إتْلائِها]

---

(١) في م/ه «والأولى»، وذكر هذا الخلاف الشمني. انظر ١٣٩/٢.

(٢) قال في التسهيل: «ويشاركها [أي: آية] في الإضافة إلى المتصرف المثبت لَدُن وريث...»/١٥٩.

(٣) في م/ه «وقد يُقَدّر».
وقوله: يُعْذَر. أي: ٱبن مالك، وعذره في «ريث» أنه لا يدل على زمان؛ ولذا جاز معه تقدير «أن» بخلاف «لدن»، فهو يدل على الزمان، ويضاف إلى الجمل، فلا تقدّر «أن».
وذكر أبو حيان أن في البديع: «المعروف في لَدُن أن تضاف إلى المفرد، ومن زعم أنها تضاف إلى الجملة فإنما استدل بقول الشاعر...».
انظر الارتشاف / ١٨٣٤ - ١٨٣٥.

(٤) أي: «لَدُن».

(٥) ولما لم تخلص للوقت جاز أن يُقَدّر «أَنْ» كما ذكر ٱبن مالك.

(٦) كتاب لٱبن الدهان شرح فيه كتاب اللمع لٱبن جني. وهو سعيد بن المبارك بن علي المعروف بابن الدهان النحوي وتقدّمت ترجمته.

(٧) وهذا يدل على أنه يجوز إضافتها إلى المفرد أيضاً، وهو مما يؤيد رأي ٱبن مالك.

(٨) أي: سيبويه. وانظر الهمع ٢١٨/٣ «ومنع ٱبنُ الدهان من إضافة لدن إلى الجملة...».

(٩) هذا رجز لا يعرف قائله.
وجاء في المخطوطات أوله، وما وضعته بين معقوفين تمامه.

إنّ تقديره: من لَدُ أنْ كانت شولاً، ولم يُقَدّر: من لَدُ كانت.

والسابع والثامن(١): **قَوْلُ وقائِلُ**، كقوله(٢):

**قَوْلُ يا لَلرِّجالِ يُنْهِضُ مِنّا		مُسْرِعِينَ الكهولَ والشُّبّانا**

= والشَّوْل: النوق التي خف لبنها وارتفع ضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية، والواحدة شائلة، وهو جمع على خلاف القياس، وقيل: هو ٱسم جمع.

وروي: من لدُ شولٍ. بالجر.

والإتلاء: مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها، أي تبعها، والولد: تِلْوٌ والأنثى تِلْوَة، والجمع أتلاء.

والشاهد فيه أنه على تقدير: من لَدُ أَنْ كانت شولاً، حيث: «شولاً» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، وعند تقدير «أن» يكون «لَدُ» قد أضيف إلى المصدر المؤوَّل، وهي إضافة إلى مفرد.

قال سيبويه: «كأنك قلت: من لَدُ أن كانت شولاً فإلى إتلائها».

ولم يقدّر سيبويهِ «كانت شولاً،» ولو قدّر ذلك لكان مضافاً إلى الجملة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٨٧/٦، وشرح السيوطي/٨٣٦، والخزانة ٨٤/٢، والكتاب ١٣٤/١، وشرح ٱبن عقيل ٢٩٥/١، وشرح المفصل ١٠١/٤ و٣٥/٨، والعيني ٥١/٢، وهمع الهوامع ٢/ ١٠٥، وأمالي ٱبن الشجري ٢٢٢/١، وأوضح المسالك ١٨٦/١، واللسان/شول.

(١) أي مما يضاف إلى الجملة.

(٢) قائله غير معروف.

والشاهد في البيت مجيء جملة الاستغاثة: يا لَلرِّجال، مضافة إلى «قولُ»، وهي من إضافة المصدر إلى مفعوله، فجملة الاستغاثة محكية بالقول.

وقول: مبتدأ، خبره جملة: ينهض منا...

ومسرعين: حال، والكهول: مفعول ينهض، والشبّانا: عطف عليه.

قال البغدادي: «إذا استغاث بنا ملهوف، فعند قوله: يا للرجال، يقوم الكبير والصغير بسرعة لنصره».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٨٨/٦، وشرح السيوطي/٨٣٧، وهمع الهوامع ٢٤٥/٢.

وقوله[١]:

وأَجَبْتُ قائِلَ كيف أنت بصالحٍ   حتى مَلَلْتُ ومَلَّني عُوَّادي

* * *

(١) قائله غير معروف.

الشاهد فيه إضافة «قائل» إلى جملة: «كيف أنت بصالح».

ويجوز في «صالح» الرفع على الحكاية، ويكون خبر مبتدأ محذوف.

والعُوّاد: جمع عائد، وهو من يأتي لزيارة المريض.

وقال الدماميني: زلا ينبغي أن يُعَدّ هذان البيتان من قبيل ما هو بصدده؛ لأن الجملة التي أضيف إليها كلّ من قول وقائل مرادٌ بها لفظها، فهي في حكم المفرد، وليس الكلام فيه» وتعقّبه الشمني. ونقل النص والتعقيب البغدادي.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٨٩، وشرح السيوطي/٨٣٧، والهمع ٢/٢٤٥، والعيني ٤/٥٠٣.

[٥ - الجملةُ الخامسةُ: الواقعةُ بعد الفاء أو إذا...]

والجملةُ الخامسةُ: الواقعةُ بعد الفاء[١] أو «إذا»[٢] جواباً لشرطٍ جازم[٣]؛ لأنها لم تصدَّر بمفردٍ[٤] يقبلُ الجزمَ لفظاً كما في قولك: «إن تَقُمْ أَقُمْ»، أو مَحَلّاً كما في قولك: «إنْ جئتَني أكرمتك»[٥].

مثال المقرونة بالفاء: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾[٦]؛ ولهذا[٧] قرئ[٨] بجزم «يَذَر» عطفاً على المَحَلّ.

---

(١) ذكر الدماميني أن المحل للفاء وما بعدها، فهي جواب للشرط الجازم، وليس لما بعد الفاء. وذكر أن المصنف صَرّح بهذا في الباب الثالث من التنبيهات التي ذكرها عقيب الكلام على الجملة الابتدائية من الجمل التي لا محل لها.
انظر تفصيلاً أوفى لكلامه في حاشية الشمني ١٣٩/٢، وانظر حاشية الأمير ٦٨/٢.

(٢) «إذا» الفجائية.

(٣) ذهب الدماميني إلى أن جملة الجواب لا محل لها لعدم حلولها محل مفرد؛ إذ المضارع لا بُدّ له من فاعل، وجعل جزم المعطوف بإضمار شرط.
انظر حاشية الأمير ٦٨/٢ - ٦٩.

(٤) أي: بفعل مفرد يقبل الجزم كالفعل المضارع، وجزمه في اللفظ، أو فعل ماض كالمثال الثاني عنده: إن جئتني أكرمتك، ويكون الجزم على المحل.

(٥) في هذين المثالين صُدِّر الجواب بفعل قابل للجزم، فوقع الجزم فيهما، فإذا لم يتحقق ذلك كان لا بُدّ من الاقتران بالفاء أو إذا.

(٦) تتمة الآية: ﴿... فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ سورة الأعراف ١٨٦/٧.

(٧) جملة «فلا هادي له» في محل جزم جواب الشرط، وما عُطِف عليها له الحكم، وهو ظاهر في القراءة «ويذرْ» بالجزم، فهو عطف على محل الجملة السابقة.

(٨) في هذا اللفظ أربع قراءات، اثنتان بالياء المثناة من تحت، مع الجزم والرفع، واثنتان بالنون من فوق مع الجزم والرفع.

=

ومثال المقرونة[١] بإذا: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[٢].

والفاء المقدَّرة[٣] كالموجودة، كقوله[٤]:

من يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها [والشّرُّ بالشرِّ عند الله مثلان]

ومنه[٥] عند المبرّد نحو[٦]: «إنْ قُمْتَ أقومُ»

= وأما القراءة التي ذكرها المصنف هنا فهي قراءة حمزة والكسائي وهبيرة عن حفص عن عاصم، وأبي عمرو فيما ذكره أبو حاتم عنه، وطلحة بن مصرف، وعيسى همدان، وابن إدريس وخلف وإبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب وشيبان ومسلمة بن محارب وحسين الجعفي وأبو عبيد، والخزاز وعياش والأعمش: ويَذَرْهُم.

وخُرّج سكون الراء على و جهين:

الأول: أن التسكين لتوالي الحركات، وهو مرفوع.

والثاني: أنه مجزوم عطفاً على محل «فلا هادي له».

وذهب الأنباري إلىأ نه على الجزم لا يجوز الوقف على: فلا هادي له؛ لأن الفعل المجزوم متعلّق بالأول.

ومراجع هذه القراءة كثيرة. وارجع في ذلك إلى كتابي: معجم القراءات ٢٢٧/٣ وما بعدها.

(١) أي الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم مقرونة بإذا.

(٢) أول الآية: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُواْ بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ﴾ سورة الروم ٣٦/٣٠.

جملة: هم يقنطون في محل جزم جواب الشرط «إنْ».

(٣) المحذوفة بعد شرط مقتضٍ لها مع الجواب.

(٤) تقدّم في «أمّا» و«إذا» شاهداً لحذف الفاء. وفي «سِيّ» وفي الفاء الرابطة، وحذفها للضرورة، وفي اللام الزائدة. واستطرد إلى إضمار الفاء.

والبيت لعبدالرحمن بن حسان، وخُرّج في الموضع الأول مما تقدّم.

والتقدير فيه: فالله يشكرها، وجملة الجواب في محل جزم.

(٥) أي مما حُذِفَ فيه الفاء من الجواب عند المبرد، وكذا عند الكوفيين.

(٦) فالفعل: أقوم، جاء مرفوعاً غير مجزوم، وهو على تقدير: فأنا أقوم، ومحل الجملة الجزم. وانظر =

وقولُ[١] زهير[٢]:

وإنْ أتاه خليلٌ يومَ مَسْغَبَةٍ يقولُ لا غائِبٌ ما لي ولا حَرِمُ

وهو[٣] أحد الوجهين عند سيبويهِ[٤]، والوجهُ الآخرُ أنه على التقديم والتأخير،

= المقتضب ٦٩/٢ - ٧٠، وشرح الأشموني ٣٢٧/٢.

ويذهب سيبويه في مثل هذه الحالة إلى أنه على التقديم والتأخير، والتقدير عنده: أقوم إن قمت. فالفعل أقوم دليل على الجواب المحذوف، وليس جواباً؛ ولهذا جاء عنده مرفوعاً. وانظر الكتاب ٤٣٦/١.

(١) أي مما حذف منه الفاء قول زهير.

(٢) البيت من قصيدة مدح بها هَرِم بن سنان المُرّيّ.

والخليل: الفقير المختل الحال، من الخَلَّة بمعنى الفقر والاختلال، والمسغبة: المجاعة والقحط، وجاء عند البغداي: مسألة، من السؤال والاستعطاء. ومثله جاء في الديوان. «مسألة»، وأشار المحقق في الحاشية إلى الرواية الثانية.

لا غائب مالي: أي لا يُعْتَذَرُ عن العطاء بغيبة ماله، ولا يحرم سائله.

وذكر الأعلم أنه: يروى: حَرَم: بفتحتين، وبفتح فكسر، ومعناهما واحد وهو الممنوع، وقيل: الحرام، أَي: ليس بحرام أن يُعْطَى منه.

والشاهد فيه: يقولُ، وهو مرفوع، فالمبرد يقدر حذف الفاء أي: فيقول، والجملة في محل جزم، وسيبويه يجعله على التقديم والتأخير: والتقدير عنده: يقول إن أتاه خليل، قال الأعلم: وجاز هذا لأن «إنْ» غير عاملة في اللفظ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٩٠/٦، وشرح السيوطي/٨٣٨، والمقتضب ٧٠/٢، وشرح المفصل ١٥٧/٨، والهمع ٣٣٣/٤، والعيني ٤٢٩/٤، والكتاب ٤٣٦/١، والإنصاف/ ٦٢٥، وأوضح المسالك ١٩١/٣، والمحتسب ٦٥/٢، والديوان/١٥٣، وشرح ابن عقيل ٤/ ٣٥، وشرح الأشموني ٣٢٦/٢، البحر المحيط ٤٢٨/٢.

(٣) كذا في المخطوطات. وفي المطبوع «وهذا...».

(٤) قال سيبويه: «وقد تقول: إن تأتِني آتيك، أي آتيك إن أتيتني، قال زهير...

ولا يحسن إن تأتني آتيك من قبل أنّ «إنْ» هي العاملة».

انظر الكتاب ٤٣٦/١ - ٤٣٧، وانظر المقتضب ٦٨/٢ وما بعدها.

فيكون(١) دليلَ(٢) الجوابِ لا عَيْنَه، وحينئذٍ فلا يُجْزَم ما عُطِفَ عليه(٣).

ويجوز أن يُفَسِّر(٤) ناصباً لما قبل الأداة، نحو: «زيداً إنْ أتاني أُكْرِمُه»، ومَنَعَ المبرّدُ تقديرَ التقديم(٥) مُحْتَجّاً بأنّ الشيء إذا حَلّ(٦) في موضعه لا يُنْوَى(٧) به غيرُه، وإلّا لجاز(٨) «ضَرَبَ غلامُهُ زيداً».

وإذا خلا الجوابُ الذي لم يُجْزَمْ لفظُه من الفاء و«إذا» نحو «إنْ قام زيدٌ قام عمرٌو» فَمَحَلُّ الجزم محكومٌ به للفعل لا للجملة(٩)، وكذا القولُ في فِعْلِ(١٠)

---

(١) أي الفعل «يقول» في بيت زهير.

(٢) لأن الجواب يُقَدَّر من جنسه.

(٣) أي لا يجزم ما عُطِفَ على دليل الجواب.

(٤) هذا عند سيبويه، فإنه يجيز نَصْبَ «زيداً» في المثال الذي ذكره بعد قليل ومنع هذا المبرّد. وانظر المقتضب ٦٨/٢، وفي شرح الكافية ٢٥١/٢، ذكر المنع للبصريين عامة، والرفع عندهم واجب، وأجاز ذلك الكوفيون، وانظر هذا للمصنف فيما تقدّم في جملة الاستئناف.

(٥) أي المعمول وهو «زيداً» مع كونه منصوباً بالجواب؛ لأن الجواب لا يعمل فيما قبل الأداة.

(٦) في م/٢ «دخل».

(٧) قال الأمير: «يُقال الرفع دليل على نية التقديم، وإضمار مبتدأ بالفاء خلاف الأصل» ٦٩/٢، يريد بإضمار المبتدأ: فأنا أكرمُه في المثال الذي ذكره، وانظر حاشية الشمني ١٤٠/٢.

(٨) في م/٥ «جاز».

وقوله: وإلا لجاز: ضرب غلامُه زيداً. كذا يعود الضمير على متأخر مع أنه لا يجوز. وفرق ما بين الأمرين: أن المفعول به في المثال واقع في مكانه، وأما الفعل المرفوع بعد الشرط فليس في محله، وإلا لكان مجزوماً.

وانظر حاشية الدسوقي ٧٧/٢.

(٩) الفعل «قام» مبني على الفتح في محل جزم.

والجملة لا محل لها من الإعراب، فهي جملة الجواب، ولكنها غير مقترنة بالفاء.

وتقدَّم مثل هذا في الجمل التي لا محل لها، وذلك في الجملة الخامسة.

(١٠) قوله: «فعل» غير مثبت في م/٣ و٤ و٥.

الشرط[١]، قيل: ولهذا جاز[٢] نحو[٣]: «إنْ قام وَيَقْعُدا[٤] أخواك» على إعمال الأول، ولو كان مَحَلُّ الجزمِ للجملة[٥] بأسرها[٦] لَزِمَ العَطْفُ[٧] على الجملة قبل أن تكمل.

* * *

---

(١) إذا كان فعل الشرط مضارعاً جُزِم لفظه، فإن كان ماضياً كان في محل جزم، وعلى هذا فالجزم في الحالين للفعل لا للجملة كلها.

(٢) في م/٤ و٥ «أجاز».

(٣) أخواك: فاعل «قام»، وهذا ما أراده بإعمال الأول.

(٤) وفي حاشية الشمني: «يقع في بعض النسخ، ويقعد بإفراد الضمير، وفي بعضها ويقعدا بتثنيته وهو الصواب..»

(٥) أي جملة الشرط «قام أخواك».

(٦) ذكر هذا احتراساً من النظر إلى الفعل وحده.

(٧) أي عطف «ويقعدا» على محل جملة «قام» قبل أن يأتي فاعل هذا الفعل، فهو عطف على الجملة، أو على محلها على الأصح، والجملة لم تكتمل بَعْدُ بذكر الفاعل، وهذا لا يجوز.

وتعقب الدماميني المصنف فقال: «وهذا منتقَدٌ بوجهين: أحدهما أن هذا اللازم ليس بباطل في باب التنازع، وما استدل به منه، والثاني: أن قضية هذا الاستدلال أن يكون المعطوف المذكور ليس من عطف الجمل بل من عطف المفردات، وحينئذٍ يكون الفعل المجزوم لفظاً [ويقعدا] معطوفاً على الفعل المجزوم محلاً [قام]، وفاعل هذا الفعل المجزوم، وهو ألف الاثنين، معطوفاً على الفاعل الواقع بعده وهو أخواك، فقد وقع هذا القائل فيما فَرّ منه، وكأن المصنف لم يرتض هذا الدليل لما ذكرنا أو لغيره، فأورده على سبيل الحكاية بصيغة تشعر بالتمريض» انظر حاشية الشمني ٢/١٤٠.

قلت: أراد بصيغة التمريض قول المصنف: قيل. وانظر حاشية الأمير ٢/٦٨.

تنبيه

قرأ غيرُ أبي عمرو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾[(١)] بالجزم. فقيل: عطفٌ على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء، وجَزْمِ «أَصَّدَّق»، ويُسَمَّى العطفَ على المعنى، ويقال له في غير القرآن العَطْفُ على التوهّم[(٢)]. وقيل: عَطفٌ على مَحَلِّ الفاء وما بعدها[(٣)] [وهو «أَصَّدَّق» ومحلّه الجزم؛ لأنه جواب التحضيض[(٤)]،

---

(١) الآية: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ سورة المنافقون ١٠/٦٣.

- قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي «وأكنْ» بالجزم عطفاً على مَحَلّ «فأصّدّق»، كأنه قيل: إن أَخّرتني أَصَّدَّقَ وأَكُنْ. وقيل: إنّ الجزم بالعطف على فأصدق على تقدير سقوط الفاء، ويسمى العطف على المعنى: أَخِّرني أَصّدّقْ وأَكُنْ.

- أما قراءة أبي عمرو فهي «فأَصَّدَّقَ وأكونَ» بالنصب عطفاً على لفظ فأصّدّق، وممن قرأ هذه القراءة مع أبي عمرو: الحسن وابن جبير وأبو رجاء ومجاهد، ومالك بن دينار، وابن أبي إسحاق والأعمش وابن محيصن وعبدالله بن الحسن العنبري وابن مسعود وأُبَيّ، وسالم مولى أبي حذيفة، وعائشة وعبدالله بن أبي سلمة وعمرو بن عبيد وعمرو بن مُرّة وعيسى الهمداني وأبو مسلم الخراساني وأحمد بن يزيد الحلواني عن خالد بن خداش، وابن عباس.

- وعن عبيد بن عمير «وأكونُ» بالرفع.

وانظر مراجع هذه القراءات في كتابي معجم القراءات ٤٧٩/٩ - ٤٨٠.

(٢) التوهم: تخيّل ما ليس موجوداً في الظاهر، فقد توهّم الجزم في «فأصّدّق» وعطف «وأكنْ» بالجزم عليه، والعطف على التوهم في كلام البشر، ولا يجوز ذلك التعبير في كلام الله سبحانه وتعالى، ولذلك سمّاه المصنّف العطف على المعنى.

(٣) ما وضعته بين معقوفين مثبت في م/٣، وغير مثبت في بقية المخطوطات. وهو مثبت في المطبوع.

(٤) التحضيض المفهوم من «لولا».

ويُجْزَمُ بإنْ[١] مقدَّرةً] وإنه كالعطف[٢] على ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرْهُمْ﴾ بالجزم، وعلى هذا[٣] فيُضافُ إلى الضابط[٤] المذكور أن يُقال[٥]: أو جوابُ طلبٍ، ولا تقيّد هٰذه المسألة[٦] بالفاء؛ لأنهم أنشدوا على ذلك قوله[٧]:

فَأَبْلُوني بليَّتكم لعليّ أصالِحُكم وأسْتَدْرِجْ نَوَيّا

---

(١) أي: إن تؤخّرني أَصّدّقْ. ويجوز أن يكون مجزوماً بالطلب: أَخِّرْني أصّدّقْ.

(٢) أي: العطف على محل الجملة السابقة، وتقدّم الحديث في «يذرهم» في قراءة الجزم، وتقدّمت الآية وهي/١٨٦ من سورة الأعراف.

(٣) أي بناءً على ما جاء في الآية: «لولا أخرتني.. فأصّدّق وأَكُن...»

(٤) وهو قوله: الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء وإذا جواباً لشرط.

(٥) أي بعد قوله: جواباً لشرط جازم، أو جواباً لطلب.

(٦) أي: مسألة الطلب لا تقيّد بالفاء فيما كان جواباً له، وحُجَّتُه البيت الذي ذكره بعد.

(٧) البيت ثاني بيتين لأبي دؤاد، وقبله:

ألم تَرَ أنني جاورتُ كَعْباً وكان جوارُ بعضِ الناس غَيّاً

وعند الشمني الشعر لشاعر من هذيل ولم يُسَمِّه.

وروايته عند القالي: فأبلوني بلاءكم.

أبلوني: أعطوني، من أبليته معروفاً إذا أعطيته، والبلية الناقة التي كانت تُعْقَل في الجاهلية عند قبر صاحبها، فلا تُعلَف ولا تُسقَى حتى تموت.

أستدرج: الاستدراج: الإدناء على سبيل التدرّج.

والنوى: الجهة التي ينويها المسافر، وأصل نويّا: نواي، فقلب الألف ياء وأدغمها في ياء الضمير، وهي لغة هذيل، ومنه قول أبي ذؤيب: سبقوا هَوَيّ... البيت.

والشاهد في هذا البيت جزم «أستدرج»؛ لأنه معطوف على جملة «لعلي أصالحكم»، فهي في محل جزم لأنها وقعت جواباً للطلب: فأبلوني، أو لشرط مقدّر والفاء مقدّرة: فلعلي أصالحكم. ومثّل لهذا أَبنُ جني بقوله: كقولك: زُرْني فلن أضيّعك حقك وأعطك ألفاً. وذكر وجهاً آخر وهو أن يكون أسكن المضموم [وأستدرج] تخفيفاً واضطراراً.

وقال أبو عليّ[١] : «عَطَفَ «أستَدْرِجْ» على مَحَلٍّ[٢] الفاء الداخلة في التقدير على «لعل»[٣] وما بعدها».

قلتُ[٤] : فكأنّ هذا[٥] هنا بمنزلة[٦] :

من يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها ... ...

في باب الشرط.

وبعدُ، فالتحقيقُ[٧] أنّ العطفَ في الباب من العطفِ على المعنى؛ لأن المنصوبَ بعد الفاء[٨] في تأويل الاسم[٩]،

= انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٩٢/٦، وشرح السيوطي/٨٣٩، وأمالي الشجري ٢٨٠/١، وتأويل مشكل القرآن ص/٥٦، والحجة للفارسي ٤٠١/٢، و١١٠/٤، ٤٤٨، و٢٩٣/٦، ٢٩٤، والخصائص ١٧٦/١، ٣٤١/٢، ٤٢٤، واللسان/علل، نوى، ومعاني القرآن للفراء ٨٨/١، ٣/ ١٦٨، وسر الصناعة/٧٠١.

(١) انظر الحجة ١١٠/٤، قال: «حمل أستدرج على موضع الفاء المحذوفة من قوله:؛ فلعلي أصالحكم، والموضع جزم». وانظر في الحجة ٢٩٣/٦ - ٢٩٤.

(٢) أي على محل الفاء المحذوفة والتقدير: فلعلي... وهو يريد الفاء وما بعدها.

(٣) كذا في المخطوطات، ما عدا م/٤ فهو فيه «لعلّي»، ومثله في المطبوع.

(٤) والقول للمصنف.

(٥) أي ما ورد في بيت أبي دؤاد من حذف الفاء ومحل الجملة الجزم بعد الطلب، والعطف على المعنى. وذلك كما حذفت الفاء في جواب الشرط.

(٦) تقدّم مراراً بيت عبدالرحمن بن حسان على تقدير: فالله يشكرها.

(٧) المسألة عند أبي علي على تقدير الفاء، والمحل الجزم بعد الطلب، وعند المصنف أن ما يجيء بعده من باب العطف على المعنى المتقدم؛ لأنه في تقدير الجزم: إن تؤخرني أصّدّقْ، وإن تبلوني أصالحكم.

(٨) أي في الآية: فأصّدّقَ وأكن، وهي آية «المنافقين» السابقة.

(٩) لأن الفعل «أصدّق» منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية، وأن مصدرية. فهي وما بعدها في تأويل مصدر، فأصّدّق في حكم الاسم تأويلاً، على تقدير: ليكن منك تأخير وتصديق مني.

فكيف يكون[١] هو[٢] والفاء في مَحَلِّ الجزم؟

وسأوضِّح ذلك في باب أقسام العطف[٣].

* * *

(١) عَلّق على هذا الأمير بقوله: «يمكن أنه مبتدأ محذوف الخبر، والجملة في محل جزم». انظر الحاشية ٢/٦٩.

قلت: أراد بالمبتدأ المصدر المؤول: تصديق.

(٢) في م/٥ «هذا».

(٣) عاد للحديث في الآية في الباب الرابع: أقسام العطف «الثالث؛ العطف على التوهم».

[٦ - الجملةُ التابعةُ لمفرد]

الجملةُ السّادسةُ: التابعةُ لمفرد، وهي ثلاثة[١] أنواع:

أحدها: المنعوتُ بها، فهي[٢] في موضع رَفْعٍ نحو: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾[٣]، ونصب[٤] في نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾[٥]، وجَرٍّ[٦] في نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾[٧].

ومن مُثُلِ[٨] المنصوبةِ المَحَلّ: ﴿رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾[٩]،

---

(١) قوله ثلاثة: لأن الجملة تكون نعتاً لمفرد قبلها نكرة، أو معطوفة عليه بحرف من أحرف النسق، أو تكون بدلاً من المفرد. انظر الدسوقي ٧٨/٢.

(٢) أي الجملة في موضع رفع لأنه تقدّم قبلها اسم نكرة مرفوع.

(٣) الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ۗ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ سورة البقرة ٢٥٤/٢.

قوله: «لا بيع فيه» في موضع رفع صفة لـ «يوم».

(٤) والجملة المنعوت بها في محل نصب؛ لأنّ قبلها اسماً نكرة منصوباً.

(٥) تتمة الآية: ﴿... تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ سورة البقرة ٢٨١/٢.

جملة «ترجعون فيه إلى الله» في موضع نصب صفة لـ «يوماً».

(٦) والجملة المنعوت بها في محل جَرّ.

(٧) تتمة الآية: ﴿... إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ سورة آل عمران ٩/٣.

جملة «لا ريب فيه» في موضع جرّ صفة لـ «ليومٍ».

(٨) قال: «ومن مُثُل»، وفصلها عما تقدّم لاحتمالها غير ما ذكر فيما تقدَّم.

(٩) الآية: ﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِّنكَ ۖ وَارْزُقْنَا وَأَنتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ سورة المائدة ١١٤/٥.

﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾[(١)] الآية.

فجملةُ «تكون لنا عيداً» صفةٌ لمائدة، وجملةُ «تظهرهم وتزكيهم» صفةٌ لصدقة.

ويحتمل أنّ الأُولى حالٌ[(٢)] من ضمير «مائدة» المستتر[(٣)] في[(٤)]: «من السماء»، على تقديره صفةً لها لا متعلّقاً بأنزل[(٥)]، أو من «مائدة»[(٦)] على هذا التقدير؛ لأنها قد وُصِفَت. وأنّ الثانية[(٧)] حالٌ من ضمير «خُذْ».

= جملة «تكون لنا عيداً»: صفة لمائدة، أو حال منها، أو من الضمير المستتر في «من السماء»، ويأتي بيانه عند المصنف.

(١) الآية: ﴿... وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ التوبة ١٠٣/٩.
جملة «تطهرهم» فيها وجهان: نعت لصدقة ومحلها النصب، وحال من فاعل «خذ»، والتقدير على الأول: صدقة مُطَهِّرَةً، وعلى الثاني: مُطَهِّراً لهم.

(٢) جازت الحالية إذا قدرت «من السماء» متعلقاً بمحذوف صفة لمائدة، وتكون نكرة موصوفة، وفي هذه الحالة يجوز أن تكون الجملة بعدها حالاً منها.

(٣) أي الضمير المستتر في متعلّقة المحذوف، أي: مائدة كائنة من السماء، فالضمير السمتتر في ٱسم الفاعل جاء الحال منه.

(٤) في م/٢ و٣ «المستتر في السماء».

(٥) قال العكبري: «وأما «من السماء» فيجوز أن تكون صفة لمائدة، وأن يتعلّق بأنزل» انظر التبيان/ ٤٧٤.

(٦) أي حال من الضمير المستتر أو من مائدة، وهي النكرة الموصوفة.

(٧) وهي آية التوبة.
قال الأنباري: «وتظهرهم وتزكيهم: جملتان فعليتان في محل نصب، وفي النصب وجهان:
أحدهما: أنه انتصب على الحال من المضمر في «خُذْ»، والتاء في أول الفعل للخطاب.
والثاني: أن يكون «تطهرهم» صفة لصدقة، وتزكيهم: حالاً من الضمير في «خذ». كالوجه الأول، والتاء في «تطهرهم» لتأنيث الصدقة، والتاء في تزكيهم للخطاب».
انظر البيان ٤٠٥/١، ومشكل إعراب القرآن ٣٦٩/١.
وذهب العكبري إلى أنه يجوز أن يكون «تطهرهم» مستأنفاً. انظر التبيان/٦٥٨.

ونحو: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي﴾[١] أي: ولياً وارثاً، وذلك فيمن رفع[٢] «يرث»، وأما من[٢] جزم[٣] فهو جوابٌ للدعاء[٤]، ومثل ذلك: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾[٥]، قرئ[٦] برَفْعِ «يُصَدِّق»، وجَزْمِه.

---

(١) الآيتان: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ سورة مريم ١٩/٥ - ٦.

(٢) - قراءة الرفع عن ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والحسن.
ورجّح هذه القراءة أبو عبيد، وهو الوجه عند المبرّد.
وعلى الرفع فالجملة صفة لولي في الآية الأولى.
- وأما قراءة الجزم فهي عن أبي عمرو والكسائي والزهري والأعمش وطلحة وابن عيسى الأصبهاني ويحيى بن يعمر ويحيى بن وثاب وابن محيصن وقتادة واليزيدي والشنبوذي.
وتخريج الجزم أنه جواب للدعاء: هَبْ، أو جواب شرط مُقدّر، والجزم هو الوجه عند الفراء.
انظر البحر ٦/١٧٤، التبصرة/٥٨٥، الإتحاف/٢٩٧، الرازي ٢١/١٨٢، معاني الفراء ١/١٥٨، ٢/١٦١ - ١٦٢، ٦ ٣٠٦، الطبري ١٦/٣٨، البشر ٢/٣١٧، التيسير/١٤٨، شرح الشاطبية/٢٤٤، السبعة/٤٠٧، الكشاف -/٢٧٣، والمراجع كثيرة، وانظر في هذا كتابي: «معجم القراءات» ٥/ ٣٣٩ وما بعدها.

(٣) كذا في م/١ و٢ وفي بقية المخطوطات «جزمه».

(٤) وهو الفعل «هَبْ».

(٥) الآية: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ... إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾ سورة القصص ٢٨/٣٤.
وجاءت في المخطوطات «أرسله» وفي م/٥ «فأرسله»، وكذلك أثبتُّها.

(٦) قرأ عاصم وحمزة وأبو عمرو في رواية «يُصَدِّقُني» بضم القاف، وهو رفع على الاستئناف، أو الصفة لـ «ردءاً»، أو الحال من الضمير في «أرسله».
والرفع اختيار أبي عبيد.

والثاني[١]: **المعطوفةُ**[٢] بالحرف، نحو «زيدٌ منطلقٌ وأبوه ذاهبٌ»، إنْ قَدّرتَ الواو عاطفةً[٣] على الخبر، فلو قدّرتَ[٤] العطفَ على الجملة فلا موضعَ لها، أو قَدّرتَ الواو[٥] واوَ الحالِ فلا تبعيةَ، والمَحَلُّ نَصْبٌ.

وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[٦][٧]: الأصلُ: فهي تصبحُ، والضميرُ للقصّة، و«تصبحُ» خبره، أو «تصبح» بمعنى أصبحتْ، وهو معطوفٌ على «أَنْزَلَ»، فلا مَحلّ له إذن»[٨]. انتهى.

= وقرأ الباقون «يُصَدِّقْني» بالجزم، وهو المشهور عن أبي عمرو، وهو اختيار أبي حاتم، والجزم على جواب الدعاء «أرسله».

والمراجع كثيرة وفيها غير هاتين القراءتين، وارجع إلى كتابي «معجم القراءات» ٤٣/٧ وما بعدها.

(١) أي: النوع الثاني من أنواع الجمل التابعة لمفرد.

(٢) أي: الجملة المعطوفة.

(٣) أي: عاطفة لجملة «أبوه ذاهب» على الخبر «منطلقٌ»، فهي مثله في محل رفع.

(٤) أي: عطف الجملة الثانية على «زيدٌ منطلق»، فلا موضع لها مثلها؛ لأن الأولى ابتدائية.

(٥) إذا قدرت الواو للحال تكون الجملة حالاً ولا تبعيّة، فالأولى لا محل لها، والثانية في محل نصب.

(٦) تتمة الآية: ﴿... إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ سورة الحج ٦٣/٢٢.

(٧) قلت: نَصُّ أبي البقاء كما يلي:

«قوله: فتصبح الأرض مختصرة: إنما رُفع الفعل هنا وإن كان قبله لفظ الاستفهام لأمرين:

أحدهما: أنه استفهام بمعنى الخبر، أي قد رأيت، فلا يكون له جواب.

والثاني: أن ما بعد الفاء ينتصب إذا كان المستفهَم عنه سبباً له، ورؤيته لإنزال الماء لا يوجب، اخضرار الأرض، وإنما يجب عن الماء والتقدير: فهي؛ أي القصة، وتصبح: الخبر.

ويجوز أن يكون «فتصبح» بمعنى أصبحت، وهو معطوف على «أنزل» فلا موضع له إذاً...».

انظر التبيان/٩٤٧، ونقل المصنف هنا واختصاره لا ينفع؛ فإن تقدير ضمير القصة لا يتضح إلا في السياق الذي نقلته لك عن العكبري، وانظر نص العكبري عند الشمني ١٤١/٢.

(٨) «إذن» غير مثبت في م/٥.

وفيه[١] إشكالان[٢]:

- **أحدهما**: أنه لا مُحْوِجَ في الظاهر لتقديرِ ضميرِ[٣] القصّة.

- **والثاني**: تقديرُه الفعلَ المعطوفَ[٤] على الفعل المُخْبَر[٥] به، لا مَحَلَّ له[٦].

وجوابُ الأول[٧]: أنه قد يكون قدّر الكلامَ[٨] مستأنفاً، والنحويون يقدّرون في مثل ذلك[٩] مبتدأً[١٠]، كما قالوا في[١١] «وتشربُ اللبنَ» فيمن رفع[١٢]: إنّ التقديرَ: وأنت تشربُ اللبنَ. وذلك[١٣] إما لِقَصْدِهِم إيضاحَ الاستئناف، أو لأنه

---

(١) أي في تقدير العكبري في الآية.

(٢) في م/٢ «وفيه سؤالان».

(٣) وهو قوله: فهي تصبح.

(٤) وهو «فتصبح».

(٥) وهو «أنزل».

(٦) قال الدماميني: «لا محل له من كلام المصنف جملة حالية من الفعل، أي تقديره الفعل خالياً من المحل. وفي كلامه تجوُّز، فإن المخبر به ليس الفعل [أنزل] فقط والمعطوف [فتصبح] كذلك، وإنما المخبر به الجملة، وكذا المعطوف هو الجملة، لكنه عَبّر عن الكل بلفظ الجزء...» انظر الشمني ٢/١٤١.

وتعقبه الشمني بقوله: «وأقول: الظاهر أن «لا محل له» من كلام المصنف مفعول ثان لتقديره، لا حال من الفعل».

(٧) وهو تقدير ضمير القصة.

(٨) في قوله: فهي تصبح.

(٩) أي: عند تقدير الاستئناف.

(١٠) تعقبه على هذا الدماميني «... وفيه نظر؛ لإطلاقهم القول بأن مثل يشرب مستأنف، ولو قدّر خبراً لمبتدأ محذوف [أي: وأنت تشرب] لم يكن مستأنفاً...» حاشية الشمني ٢/١٤١.

(١١) أي في «لا تأكل السمك وتشربُ اللبن».

(١٢) ذكر الرفع لأنه على إطلاقه يجوز فيه ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجزم.

(١٣) أي وتقدير المبتدأ: أنت...

لا يُستأنَفُ إلّا على هذا التقدير[١]، وإلّا[٢] لَزِمَ[٣] العطفُ الذي هو مقتضى الظاهر[٤].

وجواب الثاني[٥]: أنّ الفاء[٦] نَزَّلت الجملتين[٧] منزلةَ الجملة الواحدة؛ ولهذا[٨] اكتُفي فيهما[٩] بضمير واحد، وحينئذٍ فالخبرُ مجموعُهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين[١٠] خبراً، والمَحَلُّ[١١] لذلك المجموع، وأما كلٌّ منهما[١٢] فجُزْءُ الخبر، فلا مَحَلَّ[١٣] له، فافهمه فإنه بديع.

---

(١) أي تقدير مبتدأ قبل المضارع.

(٢) وإذا لم يقدّر المبتدأ لزم عطف الفعل على ما قبله. وتعقبه الدماميني بأن العطف لا يكون إلا إذا كان فيه معنى المشاركة، فالعطف مُخِلٌّ بالغرض. انظر الشمني ٢/١٤١.

(٣) وفي م/٣ و٤ «للزم».

(٤) في م/٤ «الظاهر أيضاً».

(٥) أي جواب الإشكال الثاني: وهو تقدير أبي البقاء الفعل المعطوف على الفعل المخبر به، ولا محل له.

(٦) في الآية: ﴿... فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ وهي آية سورة الحج المتقدّمة.

(٧) مجموع الجملتين لهما محل واحد، والفاء لمجرد الربط؛ إذ هي سببية، وكل واحدة من الجملتين على انفرادها لا محل لها. انظر الدسوقي ٢/٧٩.

(٨) أي بسبب جعل الجملتين كالجملة الواحدة اكتُفي فيهما بضمير واحد.

(٩) في م/٣ «منهما».

لفظ الجلالة في «ألم تر أن الله» كان مبتدأً قبل دخول «أنّ» وفي «أنزل» ضمير يعود عليه، وتصبح: لا رابط فيه وفيما بعده، ولما جاءت هذه الجملة وما قبلها بمنزلة جملة واحدة واقعة خبراً عن «أن» اكتفي بضمير واحد رابط في «أنزل».

(١٠) في م/١ و٢ «الواقعين».

(١١) أي الواقعتين خبراً عن اسم مبتدأ نحو: محمد إن جاءني أحسنت إليه.

(١٢) أي كل جملة من الجملتين بعد الشرط: جملة الشرط وجملة الجواب.

(١٣) جملة فعل الشرط بمفردها لا محل لها، وكذا جملة جواب الشرط لا محل لها، ولكن مجموعهما معاً في محل رفع، فهما خبر عن المبتدأ في المثال الذي ذكره.

ويجب على هذا[(١)] أن يَدّعي[(٢)] أن الفاء في ذلك[(٣)] وفي نظائره من نحو[(٤)]: «زيدٌ يطيرُ الذبابُ فيغضبُ» قد أُخْلِصت لمعنى السببية، وأُخرجَت عن العطف، كما أنّ الفاء[(٥)] كذلك في جواب الشرط.

وفي نحو[(٦)]: «أَحْسَنَ إليك فلانٌ فَأَحْسِنْ إليه»، ويكون[(٧)] ذِكْرُ أبي البقاء[(٨)] للعطفِ تجوُّزاً أو[(٩)] سَهْواً.

ومما يلتحق[(١٠)] بهذا البحث أنه إذا قيل: «قال زيدٌ: عبدالله منطلقٌ وعمرٌو مقيمٌ» فليست الجملة الأولى[(١١)] في محل نصب والثانية[(١٢)] تابعة لها، بل

---

(١) أي: يجب على هذا الذي قرره المصنّف.

(٢) أي: العكبري، أو أن الفعل على البناء للمفعول: أن يُدَّعى.

(٣) أي في الآية المتقدِّمة.

(٤) زيد مبتدأ، وجملتا يطير ويغضب. خبر عن المبتدأ، والفاء للسببية وليست للعطف، والدليل على هذا اكتفاء الممثل بضمير واحد رابط في الجملتين، وهو المستتر في «فيغضب».

(٥) لو كانت الفاء التي اقترن بها جواب الشرط عاطفة لجعلت الجواب كفعل الشرط، وهذا ينقض بعضه بعضاً، فكيف يكون جواباً وله حكم فعل الشرط، أو هو هو؟.

(٦) الفاء في «فَأَحْسِن» لا يجوز أن تكون عاطفة، بل هي سببية، ولو كانت عاطفة لعطفت الإنشاء [فَأَحْسِن] على الخبرية وهي «أَحْسَنَ».

(٧) أي بناءً على ما تقدّم في الأمثلة، وفي حديثه في الجواب الثاني.

(٨) أي في الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ...﴾ أي جَعْلُ أبي البقاء الفاءَ للعطف تجوّز، أو سهو منه.

(٩) في م/١ «وسهواً».

(١٠) كذا في المخطوطات ما عدا م/٢ فهو «ومما يلحق»، ومثله في المطبوع.

(١١) الجملة الأولى: عبدالله منطلق.

(١٢) أي: عمرو مقيم، ليست هذه الجملة تابعة لما قبلها بحرف العطف.

الجملتان معاً في موضع نصب، ولا مَحَلَّ لواحدةٍ منهما؛ لأنّ المقولَ مجموعُهما، وكلٌّ منهما جزء للمقول، كما أن جزأي الجملة الواحدة لا محلّ لواحدٍ منهما[١] بأعتبار القول فتأمّله.

الثالث[٢]: **المُبْدَلَةُ**، كقوله تعالى: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾[٣] فإنّ[٤] وما عملت فيه بَدَلٌ[٥] من «ما» وصلتها[٦]، وجاز إسنادُ «يقال» إلى الجملة[٧]

---

(١) قال الأمير: «ويحتمل كما في الدماميني أنّ كل واحدة لها محل كما لو اقتصر عليها، وجزء المقول مقول، فإن تسلّط عليها عامل آخر أخرجها حيث كان ناصباً على الأظهر؛ إذ لا يمتنع إعرابان متحدان».

انظر الحاشية ٢/٧٠، وحاشية الدسوقي ٢/٧٩.

(٢) الثالث من أنواع الجمل التابعة لمفرد، وتقدَّم النعتُ والعطفُ.

(٣) سورة فصلت ٤١/٤٣.

(٤) ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ ...﴾.

(٥) ذهب السمين إلى أن قوله «إن ربك...» مُفَسِّر للمقول، كأنه قيل: قيل للرسل «إنّ ربك لذو»، وقيل: هو مستأنف. انظر الدر ٦/٦٩.

وقال الزمخشري: «ويجوز أن يكون ما يقول لك الله إلا مثل ما قال للرسل من قبلك والمقول هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ...﴾ انظر الكشاف ٣/٧٣.

وانظر البحر المحيط ٧/٥٠١ فهو عنده تفسير لقوله تعالى: ﴿مَا قَدْ قِيلَ﴾، وقد تبع السمين شيخه أبا حيان، غير أن الشيخ رأى هذا بعيداً؛ لأنه حصر ما أُوْحِيَ إليه وإلى الرسل في قوله: ﴿إنّ ربك...﴾ مع أنه قد أوْحى إليه وإليهم أشياء كثيرة.

(٦) قوله: «من ما وصلتها» فيه تسمُّح فإن المحل للموصول الاسمي وحده، والصلة لا محل لها. وما: عند الأنباري مصدريّة. انظر البيان ٢/٣٤٢.

(٧) أي: إلى جملة ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾، والإسناد إلى «ما» غير أن جملة البدل، وهي الجملة الاسمية، لها حكم المبدل منه، وهو المفرد.

كما جاز[١] في : ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾[٢]، هذا كُلُّه إن كان المعنى : ما يقول الله لك إلا ما قد قال[٣]، فأمّا إنْ كان المعنى[٤] : ما يقول لك كفارُ قومِكَ من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قد قال الكفار الماضُون لأنبيائهم، وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشريّ، فالجملةُ ٱستئنافٌ[٥].

ومن ذلك[٦] : ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى﴾[٧]، ثم قال الله تعالى : ﴿هَلْ هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ﴾ . قال الزمخشريّ[٨] : «هذا في موضع نصبٍ بدلاً من النجوى، ويحتمل التفسير»، وقال ٱبن جني في قوله[٩] :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً　　وبالشام أخرى كيف يلتقيان

---

(١) في م/٣ «كما جاء».

(٢) تتمة الآية: ﴿... قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ سورة الجاثية ٤٥/ ٣٢ وقوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ ليس في م/٢ و٣ و٥.
جملة «إنّ وعد الله حق» في محل رفع نائب عن الفاعل للفعل «قيل».

(٣) في المطبوع «قيل» وما أثبته من المخطوطات.

(٤) هذا للزمخشري، وهو مثبت عند أبي حيان أيضاً. انظر البحر ٥٠١/٧، والكشاف ٧٣/٣.

(٥) أي جملة: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ مستأنفة. وذكرتُ هذا من قبل عن أبي حيان وتلميذه السمين.

(٦) أي مما وقعت جملة فيه تابعة لمفرد علىو جه البدليّة.

(٧) الآية: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ سورة الأنبياء ٣/٢١.
وتقدَّم الحديث عن الآية في حرف الواو المفردة، وكذا في الجملة الثالثة مما ليس له محل من الإعراب، وهي الجملة التفسيرية. وذكر البدلية أو أنها معمولة لقول محذوف وذلك في جملة الاستفهام، ثم يعود إلى الحديث في الآية في الباب الرابع مما يأتي.

(٨) قال الزمخشري: «هذا الكلام كله في محل النصب بدلاً من النجوى، أي: وأسروا هذا الحديث، ويجوز أن يتعلّق بقالوا مضمراً...».

(٩) ينسب البيت للفرزدق، وقد تقدّم في «كيف». وعند ٱبن جني: تلتقيان، بالمثناة من فوق.

«جملة[١] الاستفهام بَدَلٌ من «حاجة وأخرى، أي: إلى الله أشكو حاجتين[٢] تعذُّرَ التقائهما»[٣].

* * *

(١) في م/١ «فجملة الاستفهام».
قال ابن جني: «فقوله: كيف تلتقيان: جملة في موضع نصب بدلاً من حاجةً وحاجة، فكأنه قال: إلى الله أشكو هاتين الحالتين تعذُّرَ التقائهما، وهذا أحسن من أن تقتطع قوله: كيف تلتقيان مستأنفاً؛ لأن هذا ضرب من هجنة الإعراب؛ لأنه إنما يشكو تعذُّرَ التقائهما، ولا يريد استقبال الاستفهام عنهما» انظر المحتسب ١/١٦٥ - ١٦٦.

(٢) في نسخة الشيخ محمد «حاجتيّ»، وأشار في الحاشية إلى أنه في نسخة «حاجتين»، وما أثبته جاء في المخطوطات الخمس على هذا.

(٣) في م/٢ «تعذّر التقاؤهما»، ومثله في متن حاشية الأمير.

[٧ - الجملةُ السّابعةُ: التابعةُ لجملةٍ لها مَحلّ]

الجملة السابعة: التابعة لجملة لها محل. ويقع ذلك في بابَيْ النَّسق والبدل خاصّة[١].

فالأول[٢]: نحو[٣]: «زيد قام أبوه وقَعَدَ أخوه» إذا لم تقدّر الواوَ للحال[٤]، ولا قدّرتَ العطفَ على الجملة الكبرى[٥].

- **والثاني**[٦]: شَرْطُه كونُ الثانية أَوْفَى من الأولى بتأدية المعنى المراد، نحو: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَـٰمٍ وَبَنِينَ وَجَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾[٧]

---

(١) ذهب الدماميني إلى أن هذا الحصر في هذين البابين ليس تاماً؛ لإن التأكيد يدخل فيه، وذكر مثلاً على ذلك: زيد قام أبوه قام أبوه، وذهب إلى أن الفعلية الثانية في محل رفع على أنها تأكيد لجملة الخبر، فهي تابعة لها محل، وليست في باب النسق، ولا في باب البدل. وتعقَّبه الشمني بما لا طائل وراءه، وأشار إلى هذا الأمير، ثم قال: «وأحسن ما يمكن أن المصنف لم يعتبر ذلك؛ لأن الثانية لما كانت تكراراً للأولى كانت عينها».

قلت: لم يزد على اعتراض الشمني شيئاً، وكلا الردين لا يصلحان لإبطال ما ذهب إليه الدماميني، رحمهم الله أجمعين.

انظر حاشية الأمير ٧٠/٢، والشمني ١٤١/٢ - ١٤٢.

(٢) أي التبعية في الجملة الثانية للأولى في باب النسق.

(٣) جملة «قعد أخوه» معطوفة على جملة الخبر «قام أبوه» فهي مثلها في محل رفع.

(٤) إذا قدرت الواو للحال لم تكن تبعيةٌ للأولى، وكانت الثانية في محل نصب على الحال.

(٥) العطف على الكبرى وهي: زيد قام أبوه، وإذا قدّرت مثل هذا العطف كانت جملة «وقعد أخوه» لا محل لها من الإعراب.

(٦) أي باب البدل، حيث تبدل جملة من أخرى، فتكون تابعةً لها.

(٧) سورة الشعراء ١٣٢/٢٦ - ١٣٤.

فإنّ[١] دلالة الثانية على نِعَمِ الله مفصّلةٌ بخلاف الأولى. وقوله[٢]:

أقول لـه ٱرحَلْ لا تُقِيمنَّ عندنا وإلّا فكُنْ في السِّرِّ والجهرِ مُسْلِما

فإنّ دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة[٣] بخلاف الأولى[٤].

---

(١) الاستشهاد بالآية الثانية يصلح لبيان التفصيل فيها أكثر مما في الأولى، ولكنه لا يصلح للاحتجاج لما ذهب إليه المصنف، فإن الجملة الأولى ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ لا محل لها، والثانية بدل منها ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ فلا محل لها أيضاً، وتعقبه الدماميني على هذا، واعتذر الشمني عن المصنف بما لا ينفع. انظر حاشية الشمني ١٤٢/٢.

(٢) قائله غير معروف. وجاء تاماً في م/٤ و٥، والمثبت صدره في بقية المخطوطات والمطبوع، والشاهد فيه أن جملة «لا تقيمنّ عندنا» بدل من جملة «ٱرحل»، والثانية أوفى بتأدية المراد من الأولى.

وتعقّبه الدماميني. ويأتي بيان وجه الاعتراض.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٠٠/٦، وشرح السيوطي/٨٣٩، وشرح التصريح ١٦٢/٢، والعيني ٢٠٠/٤، وشرح الأشموني ١٣٤/٢.

(٣) تعليق المصنّف هنا من تلخيص المفتاح، فقد أورد البيت فيه ثم قال: «فإن المراد به أي: بقوله: ارحل كمال إظهار الكراهة لإقامته، وقوله لا تقيمن عندنا أوفى بتأديته لدلالته عليه بالمطابقة» عن شرح الشواهد للبغدادي ٣٠٠/٦ - ٣٠١.

(٤) أي بخلاف الجملة الأولى: ارحل.

تعقّب الدماميني المصنّف في الاحتجاج بالبيت بأن مجموع الجملتين داخل تحت القول، فهما من المقول، وحالهما كقولك: قال زيد عبدالله منطلق وعمرو مقيم.

فإن المحل لمجموع الجملتين، وكل واحدة من الجملتين جزء المقول، فلا محل لها.

ثم إن القول إنه أراد التمثيل لكون الثانية أوفى بتأدية المعنى المراد لا لكون الثانية ذات محل بعيد؛ لكون المصنف على هذا لم يمثل للمسألة المقصودة بالكلام، ولكنه مثّل لشرطها، وهو كون الثانية أوفى بتأدية المعنى.

وعاد الشمني مرة أخرى للاعتذار عن المصنف بما اعتذر به من قبل، وأنه تبع في هذا ما صنعه علماء المعاني. انظر الشمني ١٤٢/٢، والأمير ٧٠/٢.

قيل[١]: ومن ذلك قوله[٢]:

ذكرتُكِ والخَطّيُّ يخطِرُ بيننا وقد نَهِلَتْ منا المُثَقّفةُ السُّمْرُ

فإنه أَبْدَلَ «وقد نهلت» من قوله: «والخطّيّ يخطر بيننا» بَدَلَ ٱشتمال[٣]. انتهى[٤].

وليس متعيّناً[٥] لجوازِ كونِه من باب النسق[٦]، على أن تقدَّرَ الواو[٧] للعطفِ،

---

(١) صاحب هذا القول ٱبن جني، وقد ذكره في إعراب الحماسة. كذا ذكر البغدادي.

(٢) هذا البيت أول أبيات ثلاثة في حماسة أبي تمام لأبي عطاء السّندي.
والخطّيّ: الرمح، منسوب إلى الخَطّ، وهو ساحل للسفن التي تحمل القنا إليه، ويخطُِر بضم الطاء وكسرها، أي: تهتزُّ، نهلت: رويت، المثقفة: المعدَّلة، والتثقيف: تعديل المعوجّ، والسُّمْر: جمع أسمر، من صفة الرمح.
والشاهد في البيت عند ٱبن جني أنّ جملة «وقد نهلت منا...» منصوبة الموضع، وهي بدل من قوله: «والخطيُّ يخطر بيننا»، وجاز هذا الإبدال لما في الثاني من البيان الزائد على ما في الأول...
وأبو عطاء السندي: اسمه مرزوق، وقيل: أَفْلَح بن يسار، مولى بني أسد، وكان يسار سندياً أعجمياً لا يفصح، وابنه أبو عطاء عبد أسود لا يكاد يفصح أيضاً، وهو مع ذلك أحسن الناس بديهة، وهو شاعر فحل في طبقته، وكان من شعراء بني أمية، وشيعتهم، وهجا بني هاشم، ومات بعد موت منصور العباسي.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٠١/٦، وشرح السيوطي/٨٤٠، وشرح الحماسة للتبريزي ٣٠/١، وشرح المرزوقي ٥٦/١ - ٥٧، وشرح المفصل ٦٧/٢.

(٣) بدل اشتمال لأن اهتزاز الرمح يشتمل على شربه الدم ويصاحبه. كذا عند الأمير.

(٤) أي كلام القائل. وهو ٱبن جني.

(٥) أي ليس ما ذهب إليه ٱبن جني من تخريج البيت على البدلية بلازم.

(٦) في حاشية الشمني ١٤٢/٢ «لا يُقال: كيف يجوز البدل مع توسط الواو؛ لأنا نقول البدل الواو وما بعدها».

(٧) في «وقد نهلت»، فهي معطوفة على جملة يخطر بيننا، فتكون تابعة لجملة لها محل.

ويجوز أن تقدَّر واو الحال، وتكون[١] الجملةُ حالاً، إمّا من فاعل «ذَكَرْتُكِ» على المذهب الصحيح في جواز ترادُفِ[٢] الأحوال، وإمّا من فاعل[٣] «يخطر»، فتكون الحالان متداخلتين[٤]، والرابط[٥] على هذا الواو[٦]، وإعادة صاحب الحال[٧] بمعناه، فإن المثقّفة السُّمْر هي الرماح.

ومن غريب هذا الباب[٨] قولُك: «قلت لهم قوموا أولُكم وآخِرُكم»، زَعَمَ ٱبن مالك[٩] أنّ التقدير[١٠]: ليقم أوّلُكم وآخرُكم، وأنه من باب بَدَلِ[١٠] الجملة من

(١) وإلى هذا ذهب ٱبن يعيش في شرح المفصّل قال: «فموضع قد نهلت: نصب على الحال، والتقدير: ناهلة» انظر شرح المفصّل ٦٧/٢ ومثل هذا في شرح التبريزي على الحماسة ٣٠/١.

(٢) أي في مجيء حال بعد حال، وصاحب الحالين واحد.

(٣) وهو «الخطّيّ».

(٤) أي: حال داخل حال، ومثله قوله تعالى: ﴿ونحن نسبح بحمدك﴾ أي متلبسين بحمدك.
وذكر التبريزي أن الحال قد تكون من الضمير المجرور في «بيننا»، ثم قال: «فلا يكون إذاً بدلاً مما قبله» انظر شرح الحماسة ٣٠/١.

(٥) الرابط بين الحالين.

(٦) في قوله: «وقد نهلت».

(٧) وهو الخطّيّ، فقد أعاده بقوله: المثقّفة السُّمْرُ.

(٨) أي بدل الجملة من الجملة التي لها محل. ووجه الغرابة أن الظاهر فيه أنه بدل مفرد من مفرد...

(٩) لم أهتد إلى هذا فيما بين يديَّ من مؤلّفاته. وذكر هذه المسألة أبو حيان في البحر ١٥٦/١ وجاء نصّه: «وزعم بعض الناس أنه.. لا يجوز أن يكون إلا من بدل الجملة من الجملة» البحر ١٥٦/١.

(١٠) التقدير: قوموا، ليقم أولكم وآخركم، فيكون: أولكم وآخركم معمولين لعامل محذوف، وتكون جملة «ليقم» بدلاً من جملة «قوموا».
وذهب غيره إلى أنه من بدل المفرد من المفرد، أولكم: بدل من الضمير في قوموا، وهو بدل بعض من كل.
قال الأمير: «يعني بدل الجملة من الجملة المتبادر في المثال، بدل المفرد، وإن لم يتسلّط عامل الأول، فيُغتَفَر في التابع ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائل، ويؤيد ذلك التزام الفصل بالعطف». انظر الحاشية ٧١/٢.

الجملة لا المفرد من المفرد، كما قال[١] في العطف في نحو: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ[٢]﴾[٣]، و: ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا[٤] سُوًى﴾[٥]، و: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾[٦].

---

(١) أي: ٱبن مالك.

(٢) لفظ «الجنة» غير مثبت في م/٣ و٥.

(٣) الآية: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة البقرة ٢/٣٥، وانظر سورة الأعراف ٧/١٩.
وقد ذكر مسألة عطف الجمل أبو حيان، وأنه لا يعلم خلافاً أن هذا من عطف المفردات في الآية.
وأما من ذهب إلى أنه من عطف الجمل فعلى تقدير: ولتسكن زوجك، وحذف «ولتسكن» لدلالة اسكن عليه، وزعم أنه استخرجه من مذهب سيبويه وليس كذلك.
وانظر الدر المصون ١/١٨٩، والبحر ١/١٥٦، وانظر الكتاب ١/١٢٥، ٣٩٠.
وفي حاشية الشمني: «إنما قال ٱبن مالك بذلك هنالك لأنه شرط في عطف المفرد على المفرد أن يكون المعطوف أو ما في معناه صالحاً لمباشرة العامل، والاسم الظاهر لا يصلح أن يرتفع بفعل الأمر» انظر الحاشية ٢/١٤٢.

(٤) ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ مثبت في م/١ و٢، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٥) الآية: ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِۦ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ سورة طه ٢٠/٥٨.
والشاهد في الآية عطف «أنت» على الضمير المستتر في «لا نخلفه» المؤكَّد بالضمير البارز «نحن»، ولم أجد عند المتقدمين فيما رجعت إليه ما ذهب إليه ٱبن مالك من تقدير فعل: لا نخلفه نحن ولا تخلفه أنت، وذلك على ما صَرّح به المصنف في النقل عنه. ولم أجد هذا فيما رجعت إليه من مؤلفات ٱبن مالك.

(٦) أول الآية: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ...﴾ سورة البقرة ٢/٢٣٣.
الشاهد في الآية عطف «مولود» على «والدة»، وهو من عطف المفردات. وذهب المصنف إلى أنه عند ٱبن مالك من عطف الجمل على تقدير: ولا يضارّ مولودٌ له بولده.

تنبيه[١]

هذا الذي ذكرتُه من انحصار الجمل التي لها مَحَلّ في سبعٍ جارٍ على ما قرّروا[٢]، والحقُّ أنها تِسْعٌ، والذي أهملوه: الجملةُ المُستثناة، والجملةُ المسنَدُ إليها.

أمّا الأولى[٣]: فنحو: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ * إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ[٤]﴾[٥].

قال ابنُ خروف[٦]: مَن: مبتدأ[٧]، و«يعذّبه الله»[٨] الخبر، والجملة في موضع نَصْبٍ على الاستثناء المنقطع[٩].

---

(١) في حاشية الشمني ١٤٢/٢ «هذا التنبيه بجميعه يقع في بعض النسخ، ويقع في بعضها على غير هذا الوجه مما هو بمعناه».

(٢) في م/١ «قدّروا»، وفي م/٢ «قرّر» وفي م/٤ «قدّروه».

(٣) وهي جملة الاستثناء.
ولقد تعرض لهذا ابن مالك في «شواهد التوضيح والتصحيح»/٤١ - ٤٤ في البحث الثامن: في «رفع المستثنى بعد إلّا».

(٤) ﴿ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ﴾ مثبت في م/٥، وليس في بقية المخطوطات.

(٥) سورة الغاشية ٢٢/٨٨ - ٢٤.

(٦) قال ابن مالك: ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء، ثابت الخبر أو محذوفه...» ص/٤٢ من شواهد التوضيح. ثم قال في ص/٤٣: «وجعل ابن خروف من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ﴾».
وذكر ابن مالك من الآيات والأحاديث ما يؤيّد ما ذهب إليه.

(٧) وجملة «تولّى» صلة.

(٨) ودخلت الفاء في الخبر «فيعذّبه» لما في المبتدأ وهو «مَن» مِن معنى الشرط.

(٩) قال الزمخشري: «إلا من تولى: استثناء منقطع: أي لست بمستولٍ عليهم، ولكن من تولى وكفر =

وقال الفراء[١] في قراءة بعضهم: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٢]: إنّ[٣] «قليل» مبتدأ حذف خبره، أي: لم يشربوا.

وقال جماعة في ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ﴾[٤]،

= منهم فإن لله الولاية والقهر، فهو يعذبه» الكشاف ٣/٣٣٤.
ونقل النص الشمني في الحاشية ٢/١٤٢، وذكر أنه قيل إن هذا الاستثناء متصل... وانظر الدر المصون ٦/٥١٤، فقد ذكر مع ما تقدّم أنّ مَن: في محل خفض بدلاً من ضمير عليهم. وقد ذكره مكي، وذهب السمين إلى أن هذا لا يتأتى عند الحجازيين.

(١) في م/٢ «القُرّاء»، ووجدت مثله في شواهد التوضيح/٤٣ «وتأوّل القرّاء» بالمثناة من فوق.

(٢) الآية: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ ۚ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ...﴾ سورة البقرة ٢/٢٤٩.
– قراءة الجمهور «إلا قليلاً منهم» بالنصب على الاستثناء، والمستثنى منه الواو في «فشربوا».
– وقرأ ابن مسعود وأُبَيّ بن كعب والأعمش «... إلا قليلٌ منهم» بالرفع على أنه بدل من الواو في «فشربوا»؛ لأن سياق الكلام فيه رائحة النفي، فهو في قوة: لم يطيعوه إلا قليل منهم.
انظر المراجع في كتابي «معجم القراءات» ١/٣٥٤.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١/١٦٦ وما بعدها، فليس تصريح في النص بهذا، ولعله ورد عنده في موضع آخر من هذا الكتاب الجليل.
وقال ابن مالك: «ومن الابتداء بعد إلّا محذوف الخبر قول النبي ﷺ: «ولا تدري نفس بأيّ أرض تموت إلا اللّهُ»، أي: لكن الله يعلم بأي أرض تموت كل نفس، ومن ذلك قول النبي ﷺ: «كل أمتي معافى إلا المجاهرون» أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يُعافَون.
وبمثل هذا تأوّل الفراء قراءة بعضهم: «فشربوا منه إلا قليل منهم» أي: إلا قليل منهم لم يشربوا».
انظر شواهد التوضيح والتصحيح/٤٣. وانظر حاشية الشمني ٢/١٤٢.

(٤) الآية: ﴿قَالُوا۟ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓا۟ إِلَيْكَ ۖ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ۖ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ ۚ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ ٱلصُّبْحُ ۚ أَلَيْسَ ٱلصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ سورة هود ١١/٨١.

بالرفع[١]؛ إنه[٢] مبتدأ، والجملة بعده خبر.

وليس من ذلك نحو: «ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ[٣] خيرٌ منه»[٤]؛ لأنّ الجملة هنا حالٌ من «أحد» بٱتفاق، أو صفةٌ له عند الأخفش[٥]، وكلٌّ منهما قد مضى ذكره. وكذلك الجملة في: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[٦] فإنها[٧] حال[٨]، وفي

---

(١) قرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب «إلا امرأتَك» بالنصب على الاستثناء، فهو مستثنى من قوله: بأهلك.
وقرأ ٱبن كثير وأبو عمرو وابن محيصن واليزيدي والحسن وابن جمّاز عن أبي جعفر «إلا امرأتُك» بالرفع على أنه بدل من أحد.
وانظر تفصيلاً أوفى من هذا في كتابي معجم القراءات ١١٦/٤ وما بعدها.

(٢) سوف يعود المصنف لذكر هذا مرة أخرى في السابع من الجهة الثامنة من الباب الخامس.
على أن ما ذكره هنا مثبت عند ٱبن مالك قال: «فـ «ٱمرأتُك» مبتدأ، والجملة بعده خبر، ولا يصح أن تجعل «امرأتُك» بدلاً من أحد لأنها لم تَسْرِ معه، فيتضمنها ضمير المخاطبين...» انظر شواهد التوضيح والتصحيح/٤٢.

(٣) في م/٥ «إلا وزيد».

(٤) في م/١ و٢ و٤ «لأن الاستثناء مفرّغ، والجملة هناك حال من أحد».

(٥) اعترض على المصنف بأنه سيأتي في آخر هذا الباب أن الأخفش لا يجيز الفصل بإلّا بين الصفة والموصوف، فكيف يذهب هنا إلى أن الجملة صفة لأحد.
وردّ الدماميني مثل هذا الاعتراض بأنه صفة لأحدٍ محذوفاً، والمحذوف بدل من المذكور، فلا فصل بين الصفة والموصوف، وإنما هو فصل بين البدل والمبدل منه، وذلك جائز عند الأخفش.
انظر الشمني ١٤٣/٢، والأمير ٧١/٢.

(٦) الآية: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشُونَ فِي ٱلۡأَسۡوَاقِۗ وَجَعَلۡنَا بَعۡضَكُمۡ لِبَعۡضٖ فِتۡنَةً أَتَصۡبِرُونَۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرٗا﴾ سورة الفرقان ٢٠/٢٥.

(٧) في م/٢ و٣ «فإنه حال».

(٨) أي حال من المرسلين، وليست من الجملة المستثناة، انظر التبيان للعكبري/٩٨٣.

نحو: «ما علمتُ زيداً إلا يفعلُ الخيرَ»، فإنها مفعول[١]. وكُلُّ ذلك قد ذُكِرَ.

وأمّا الثانيةُ[٢][٣]: فنحو[٤]: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾[٥] الآية، إذا أُعْرِبَ[٦] «سواءٌ»[٧] خبراً، و«أنذرتهم» مبتدأ.

ونحو[٨]: «تَسْمَعُ بالمُعَيْدي خيرٌ من أن تراه» إذا لم تُقَدّر[٩] الأصلَ «أَنْ تَسمعَ»[١٠] بل يُقَدّر «تسمع» قائماً مقام السماع[١١].

---

(١) ما بعد إلّا «يفعل الخير» في محل نَصْبٍ مفعولٌ ثانٍ لـ «علم»، لا نَصْب على الاستثناء.

(٢) أي الجملة المُسْنَدُ إليها، وهي التاسعة على ما ذكره المصنف، من الجمل التي لها محل من الإعراب. وانظر هذا فيما تقدَّم في الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً.

(٣) في م/٣ زيادة وهي كما يلي: «وأما الثانية فهي الجملة المسند إليها، ومحلها الرفع، ويقع ذلك في باب المبتدأ في نحو...» ولعله من زيادات الناسخ.

(٤) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ سورة البقرة ٦/٢.

(٥) في م/٥ تتمة الآية ﴿أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾.

(٦) في م/٥ «أعربت».

(٧) يجوز في «سواء» إعرابان:

الأول: أنه مبتدأ، وأأنذرتهم، وما بعده الخبر، فهو في قوة التأويل بمفرد، والتقدير: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمه. ولم يحتج إلى رابط لأن الجملة نفس المبتدأ.

الثاني: أن «سواءٌ» خبر مقدّم، وأنذرتُهُم: بالتأويل المتقـدم مبتدأ مؤخر.

والتقدير: الإنذارُ وعَدَمُه سواء.

انظر الدُّرّ المصون ١٠٣/١، والبحر ٤٥/١.

(٨) تقدَّم المثل في «لولا» وذكر أن الفعل في المثل على تقدير «أن».

وانظر تخريجه فيما تقدّم.

(٩) في م/١ و٣ «يُقَدَّر».

(١٠) إذا قُدِّر «أن تسمع» فالمصدر المؤول مبتدأ، ولا يكون مما يعرضه المؤلف.

(١١) فلما وقع الفعل تسمع مقام المفرد وهو «السماع» أعرب كإعرابه: مبتدأً. وخير: خبر عنه.

كما أن الجملة بعد الظرف في نحو: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾[١] وفي نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[٢] في تأويل المصدر[٣] وإن لم يكن معهما[٤] حَرْفٌ سابك[٥].

وٱختُلِف في الفاعل ونائبه، هل يكونان جملة أم[٦] لا، فالمشهورُ المَنْعُ[٧] مطلقاً، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً نحو[٨]: «يعجبُني قام زيدٌ»، وفَصّل الفراء وجماعةٌ، ونَسَبُوه لسيبويهِ، فقالوا[٩]: إن كان الفعلُ قلبياً[١٠] ووُجِد مُعَلّق عن العمل[١١] نحو: «ظهر لي أقام زيد» صَحّ وإلا فلا.

---

(١) تتمة الآية: ﴿... وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ سورة الكهف ٤٧/١٨.

(٢) وهي الآية السادسة من سورة البقرة المتقدّمة.

(٣) إنما كانت الجملة في الآية الأولى في تأويل مصدر لأنها مضافة إلى الظرف، ولا يكون ذلك إلا إذا نُزِّلت الجملة منزلة المفرد: يوم تسيير الجبال.
وتقدَّم الحديث عن آية سورة البقرة: إنذارهم، والفعل في تأويل مصدر.

(٤) معهما: كذا في م/٢ و٤، وفي بقية المخطوطات «معها» ومثلها حاشية الأمير، وجاء على التثنية في طبعة مبارك، وأشار الشيخ محمد إلى الخلاف بين النسخ.

(٥) أي حرف مصدري مثل «أَنْ» وما كان من بابها.

(٦) في م/٤ «أولا».

(٧) أي عند البصريين، وأما الكوفيون فسيعرض رأيهم. والحق أن القياس على جملة الإسناد التي وقعت مبتدأً يبيح مجيئها فاعلاً أو نائباً عنه.

(٨) جملة «قام زيد» عند هشام وثعلب فاعل للفعل «يعجب».

(٩) ذكر المصنف في الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً طرفاً مما ذكره هنا.
فقال: «قيل وتقع الجملة المقرونة بمعلّق نحو: «عُلِم أقام زيد»...، وأجاز هؤلاء وقوع هذه الجملة فاعلاً...».

(١٠) مثل نظر وظنّ وعلم.

(١١) كالاستفهام فهو معلّق عن العمل في اللفظ. وكان من قبل خَصّ المعلّق بالاستفهام، وقصره عليه، انظر الجملة الواقعة مفعولاً.

وحملوا[١] عليه: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ[٢]﴾[٣]، ومنعوا[٤] «يعجبني يقوم زيدٌ»، وأجازهما[٥] هشام وثعلب[٦]، واحتجا بقوله[٧]:

وما راعني إلا يَسِيرُ بشرطةٍ [وعَهْدي به قيناً يَسِير بكِيرِ]

ومنع الأكثرون[٨] ذلك كُلَّه، وأوّلوا[٩] ما وَرَد مما يُوهِمُه،

---

(١) في م/٢ «وجعلوا منه».

(٢) ﴿حتى حين﴾ غير مثبت في م/٣ و٤ و٥.

(٣) تقدّمت الآية، وهي الآية/٣٥ من سورة يوسف، وانظر الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً به. فقد ذهبوا إلى أن التقدير: بدا لهم سِجْنُه. ورَدّه المصنف، ثم قال: «وعلى قول هؤلاء فيُزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلاً».

(٤) وجه المنع أنه لا يوجد في الجملة معلّق، ومع أن الفعل «يعجب» قلبي.

(٥) أي أجاز هشام وثعلب مجيء الجملة فاعلاً سواء وجد التعليق أو لا. فقد وافقا الفراء في الجواز في حال التعليق وخالفاه في غيره، وهذا معنى قول المصنف فيما تقدّم: أجازاه مطلقاً.
وانظر تفصيلاً جيداً عند الفارسي في كتاب الشعر/٥٢١.

(٦) في م/٢ «وأجازهما الأولون واحتجوا بقوله...».

(٧) البيت لرجل من بني أسد يقال له معاوية بن خليل النصري. والمثبت في المخطوطات صدره، وفيه رواية: وما راعنا: وعهدي به فينا يفُشُّ بكير. كذا! وهو يهجو إبراهيم بن حوران، وكان قد أطرد معاوية من بلاده.
والشاهد في البيت أن جملة «يسير» فاعل «راعني»، وخرّج على أن الأصل: إلاّ أَنْ يسير. وذكر البغدادي أن أول من خرجه هذا التخريج أبو علي. قلت: وتخريجه هذا في كتاب الشعر/٤٠٤، و٤٩٧ و٥٢١.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٣٠٤، وشرح السيوطي/٨٤٠، والخصائص ٢/٤٣٤، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج/٦٣٣، وشرح المفصل ٤/٢٧، وضرائر الشعر/٢٦٣، وشرح التصريح ١/٢٦٨، والخزانة ٣/٦٢٥، و٢/٤٤٢، والعيني ٤/٤٠٠.

(٨) أي منعوا كون الجملة مُسْنَداً إليها: مبتدأً أو فاعلاً أو نائباً عن الفاعل.

(٩) من هنا إلى قوله «على إضمار أَنْ» جاء مضطرباً في م/١ و٢ تقديماً وتأخيراً.

فقالوا: في[١] «بدا» ضمير البداء، وتسمع[٢] ويسير[٣] على إضمار «أنْ»[٤].

وأمّا قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾[٥]، وقولُه عليه الصلاة والسلام[٦]: «**لا حولَ ولا قوةَ إلّا بالله كنزٌ من كنوز الجنة**»، وقولُ العرب[٧] «زعموا مطيّةُ الكذب» فليس من باب الإسناد إلى الجملة[٨]، لما بيّنا[٩] في غير هذا الموضع.

* * *

---

(١) في آية سورة يوسف ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم...﴾، وتقدَّم الحديث في الآية.

(٢) في المثل «تسمعُ بالمعيدي...»

(٣) في بيت معاوية بن خليل النصري: وما راعني إلا يسيير...

(٤) انظر تفصيل هذا في كتاب الشعر للفارسي/٥٢١ - ٥٢٢.

(٥) الآية/١١ من سورة البقرة، وتقدَّمت في الجملة التفسيرية: السابع من الأمثلة التي ذكرها لتوضيح هذه الجملة.

وذكر المصنف فيما سبق أن الصواب أن النائب الجملة: لا تُفْسِدُوا في الأرض.

(٦) تقدَّم نص الحديث في الجملة التفسيرية. وجعلها في الحديث مبتدأً؛ لأنه يراد بها لفظها. والخبر كنز...

(٧) تقدَّم هذا أيضًا في الجملة التفسيرية.

(٨) الذي رَدّه هنا أجازه من قبل، وحجته أن الجملة التي يُرَاد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات، وانظر الجملة التفسيرية فيما تقدَّم.

(٩) في م/٤ «بيّناه».

حكم الجمل بعد النكرات وبعد المعارف[١]

يقول المعربون على سبيل التقريب[٢]: الجملُ بعد النكرات صِفاتٌ، وبعد المعارفِ أحوالٌ.

وشَرْحُ المسألة مستوفاةً أن يُقال[٣]: الجملُ الخبريةُ التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطةً بنكرةٍ مَحْضَةٍ فهي صفةٌ لها، أو بمعرفة مَحْضَةٍ فهي حالٌ عنها، أو بغير[٤] المَحْضَة منهما فهي محتملةٌ لهما[٥]، وكُلُّ ذلك[٦] بشرط وجود المقتضي[٧] وانتفاء المانع[٨].

مثال النوع الأولى - وهو الواقع صفةً لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة -

---

(١) كذا جاء العنوان في م/٣ و٤ و٥، ومثله في متن حاشية الشمني، وفي م/١ و٢ «حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات» ومثله في المطبوع.
وما أثبته موافق لقوله بعدُ: «الجمل بعد النكرات صفات...»، وهذا ما رَجّح عندي هذا الاختيار من هذه المخطوطات.

(٢) قال «على سبيل التقريب» لأن هذا القول ليس مطلقاً، فقد تأتي الجملة بعد النكرة حالاً، وذلك إذا كانت موصوفة، ويأتي بيانه في النوع الثالث والرابع.

(٣) في م/٤ «إن الجمل» وفي م/٥ «إن الجملة».

(٤) المعرفة غير المحضة كالمعرَّفة بأل الجنسية، والنكرة غير المحضة: الموصوفة.

(٥) أي للحالية والوصفيّة.

(٦) أي هذان الوجهان من الإعراب.

(٧) وهو أن يكون في الجملة عامل في صاحب الحال أو الحال، وعامل في الموصوف والصفة.

(٨) أي: ألا يكون في الجملة ما يَحُول دون الوصفيّة أو الحاليّة.

قوله[١] تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾[٢]، ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ﴾[٣]، ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾[٤]، ومنه[٥]: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا﴾[٦]، وإنما[٧] أُعيد ذكر الأهل لأنه لو قيل: استطعماهم مع أنّ

---

(١) «قوله تعالى» غير مثبت في م/٣ و٤ و٥.

(٢) الآية: ﴿أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ الإسراء ٩٣/١٧. جملة: نقرأوه، في محل نصب صفة لـ «كتاباً»، فهو نكرة محضة.

وذكر العكبري أنه يجوز أن يكون حالاً من المجرور. أراد الضمير في «علينا». انظر التبيان/٨٣٢، وانظر الدر المصون ٤١٩/٤.

(٣) الآية: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا۟ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ سورة الأعراف ١٦٤/٧.

جملة «الله مهلكهم» في محل نصب صفة لـ «قومًا».

(٤) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ سورة البقرة ٢٥٤/٢.

جملة «لا بيعٌ فيه ولا خُلّة...» في محل رفع صفة لـــ «يوم».

(٥) قال «ومنه» أي: من مجيء الجملة صفة بعد النكرة، وقد تأتي في الآية على غير ذلك.

(٦) الآية: ﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا فَأَبَوْا۟ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ سورة الكهف ٧٧/١٨.

(٧) ما ذكره المصنف هنا لابن الحاجب، ذكره في أماليه ١٠٨/١ قال: «إنما أعاد الأهل بلفظ الظاهر لأحد أمرين:

أحدهما: أن استطعمتم صفة لقرية، فلا بُدّ من ضمير يعود من الصفة الجُمَليّة إليها، ولا يمكن عَوْدُه إلا كذلك؛ لأنه لو قيل استطعماهم لكان الضمير لغيرها، ولو قيل: استطعماها لكان على التجوّز؛ إذ القرية لا تُسْتَطْعَم حقيقة، فلما لم يكن بُدّ من ذكر الضمير العائد إلى القرية، ولا يمكن ذكره إلا وهو مضاف إليه بذكر المضاف ولا يمكن ذكر المضاف مضمراً لتعذّر إضافة المضمر تعيَّن ذكره ظاهراً...» ونقل هذا النص الشمني انظر ١٤٣/٢، وانظر الدر المصون ٤٧٥/٤.

المرادَ وَصْفُ القرية لَزِمَ خُلوُّ الصفة[(١)] من ضمير الموصوف[(٢)]، ولو قيل: استطعماها كان مجازاً[(٣)]؛ ولهذا[(٤)] كان هذا الوجه[(٥)] أَوْلَى من أن تقدَّر الجملةَ جواباً[(٦)] لـ «إذا»؛ لأنّ تكرار الظاهر[(٧)] يَعْرَى حينئذٍ[(٨)] عن هذا المعنى[(٩)]. وأيضاً[(١٠)] فلأنّ الجواب في قصة الغلام»[(١١)] «قال»[(١٢)]، لا «فَقَتَلَهُ»؛ لأن الماضي المقرون بالفاء[(١٣)] لا يكون جواباً[(١٤)]،

---

(١) أي جملة الصفة.

(٢) وهو ضمير القرية.

(٣) لأن القرية لا تُسْتَطْعَم.

(٤) أي: لأجل تعليل إعادة الأهل بما تقدَّم.

(٥) وهو جعل الجملة صفة.

(٦) في الدر المصون ٤٧٥/٤ لم يذكر غير وجه واحد وهو الجواب. ومثله عند العكبري/٨٥٧.

(٧) وهو لفظ «أهل» في الآية.

(٨) أي: حين جعل الجملة جواباً لـ «إذا».

(٩) أي: المعنى الذي ذكره على جعل الجملة صفة.

(١٠) أي: وجعل الجملة صفة لا جواباً؛ لأنّ...

(١١) الآية: ﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا﴾ سورة الكهف ٧٤/١٨.

جواب «إذا» هو قوله: «قال أقتلت» لا قوله: فقتله.

(١٢) كذا جاء النص في م/١ و٥ «قال، لا: فقتله؛ لأن».

وفي م/٢ و٣ و٤ «قال. لا «تقتله»؛ لأن الماضي...».

وفي المطبوع «قال: أقتلت» لا قوله: «فقتله»... كذا عند مبارك والشيخ محمد.

(١٣) بالفاء: كذا في م/١ و٣ و٥، وفي م/٢ و٤ «بقد» وأشار إلى الخلاف الشمني.

والنص عند ابن الحاجب ١٠٨/١ «إذ الماضي الواقع في جواب إذا لا يكون بالفاء فتعيّن فيه قال».

وانظر الشمني ١٤١/٢ - ١٤٢ والأمير ٧٢/٢.

(١٤) أي: لا يكون الماضي جواباً للشرط «إذا»، لأن إذا للمستقبل، ولا يدل السياق على تحقق الماضي.

فليكن «قال»[١] في هذه[٢] أيضاً جواباً.

ومثال النوع الثاني - وهو الواقعُ حالاً لوقوعه بعد المعارف المحضة[٣] - ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[٤]، ﴿لَا تَقْرَبُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[٥].

ومثال النوع الثالث - وهو المحتملُ لهما[٦] بعد النكرة - ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾[٧]، فلك أن تقدِّر الجملة[٨] صفةً للنكرة[٩]، وهو الظاهر، ولك أن تقدِّرها حالاً[١٠] منها؛ لأنها[١١] قد[١٢] تخصّصت بالوصف، وذلك يقرِّبها[١٣] من

---

(١) أي: فليكن «قال» جواباً لإذا لا «فقتله».
وقوله «قال» غير مثبت في م/١.

(٢) في المطبوع «في هذه الآية» ولفظ «الآية» ليس فيما بين يَدَيّ من المخطوطات.

(٣) المحض الخالص في المعرفة مما لا يكون معه تأويل لغيرها، يخرجها إلى غير المحضة، وانظر تعقيباً ضعيفاً للدماميني على ما ذكره المصنف هنا. حاشية الشمني ٢/١٤٤.

(٤) سورة المدثر ٧٤/٦. ومجيء الحالية هنا في جملة «تستكثرُ» على قراءة الرفع، والمعرفة المحضة الضمير المستتر في «تمننْ»، وهو ضمير الخطاب.

(٥) أول الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا۟...﴾ سورة النساء ٤/٤٣.
جملة «وأنتم سكارى» حال من الضمير في «تقربوا»، وهو معرفة محضة.

(٦) أي للوصفية والحالية. وفي م/٥ «لها».

(٧) تتمة الآية: ﴿... أَفَأَنتُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ سورة الأنبياء ٢١/٥٠.

(٨) جملة «أنزلناه» في محل رفع صفة لـ «ذِكْرٌ».

(٩) في م/٥ «صفة النكرة».

(١٠) جملة «أنزلناه» في مَحَلّ نصب حال من «ذِكْر».

(١١) أي النكرة «ذِكْر» خُصِّصت بالوصف، وهو «مبارك».

(١٢) «قد» ليس في م/٣.

(١٣) أي تُقَرِّب النكرة من المعرفة.

المعرفة، حتى إنَّ أبا الحسن[١] أجاز وَصْفَها[٢] بالمعرفة، فقال في قوله تعالى: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾[٣]: «إنَّ «الأَوْلَيَان» صفةٌ لـ «آخران» لِوَصْفِهِ بـ «يقومان»، ولك أن تقدّرها[٤] حالاً من المعرفة وهو الضمير في «مبارك» إلّا أنه قد يضعف من حيثُ المعنى وجها[٥] الحال، أما الأولُ[٦] فلأنّ الإشارة[٧] إليه[٨] لم تقع في حالة الإنزال[٩]، كما وقعت الإشارة

---

(١) أي: الأخفش.

(٢) أي: وصف النكرة بالمعرفة بعد وَصْفها بالنكرة.

(٣) الآيـة: ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَـٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَـٰدَتِهِمَا وَمَا ٱعْتَدَيْنَآ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ سورة المائدة ١٠٧/٥.

وانظر معاني القرآن للأخفش ٢٦٦/١.

وفي التبيان للعكبري/٤٦٩ - ٤٧٠ ذكر خمسة أوجه في إعراب «الأوليان»، وقال في الخامس: «أن يكون صفة لآخران؛ لأنه وإن كان نكرة فقد وُصِف، والأوليان لم يُقْصَد بهما قَصْد اثنين بأعيانهما، وهذا محكيّ عن الأخفش».

وانظر المحرر ٨٩/٥ وفي البحر ٤٥/٤ «وعلى ما جوزه أبو الحسن يكون إعراب قوله: فآخران: مبتدأ، والخبر: يقومان، ويكون قد وُصِف بقوله: من الذين، أو يكونان صفتين لقوله: فآخران...».

(٤) أي جملة «أنزلناه» في أول النوع الثالث في آية سورة الأنبياء.

(٥) الوجه الأول من «ذِكْرٌ» المخصَّص بالوصف، والوجه الثاني من الضمير في «مبارك».

(٦) أما الضعف في الوجه الأول وهو مجيء الحال من «ذِكْر»...

(٧) المفهومة من «هذا».

(٨) أي إلى «ذِكْر».

(٩) الإشارة بهذا تقيّده بالإنزال، والحال قيد في عاملها، مع أن الإشارة لم تكن إليه جميعه، وإنما إلى بعضه؛ لأنه لم يكن قد نزل جميعه.

انظر الأمير ٧٢/٢، والدسوقي ٨٣/٢.

إلى البعل في حالة الشيخوخة في: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[١]، وأما الثاني[٢] فلاْقتضائه تقييدَ البركة بحالة الإنزال»[٣].

وتقولُ: «ما فيها أحدٌ يقرأ»، فيجوز الوجهان[٤] أيضاً؛ لزوال الإبهام عن النكرة بعمومها.

ومثال النوع الرابع - وهو[٥] المُحْتَمِلُ لهما[٦] بعد المعرفة - ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾[٧]، فإن المعرَّف الجنسيّ[٨] يقرُبُ في المعنى من

---

(١) الآيـــة: ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ سورة هود ٧٢/١١.
شيخاً: حال من «بعلي»، والعامل فيه ما في «هذا» من معنى الإشارة، والشيخوخة كانت قائمة عند الإشارة، وهذا فرق ما بين هذه الآية والآية السابقة.
قال العكبري: «... وشيخاً حال من بعلي مؤكَّدة؛ إذ ليس الغرض الإعلام بأنه بعلها في حال شيخوخته دون غيرها، والعامل في الحال معنى الإشارة، والتنبيه، أو أحدهما» انظر التبيان/٧٠٧.

(٢) أي تضعيف الحالية في جملة «أنزلناه» من الضمير في «مبارك».

(٣) والبركة قائمة في كل حين، وليس بوقت الإنزال فقط.

(٤) أي يجوز في «يقرأ» الوصف لأحد لأنه نكرة، ويجوز أن تكون الجملة حالاً منه لأنه نكرة في سياق النفي فيفيد العموم، والعموم مزيل للإبهام. فصار كأنه نوع من التعريف، أو تقريب للنكرة من المعرفة فجاز مجيء الحال منه.

(٥) أي من الجمل.

(٦) أي للوصفية والحالية مما جاء بعد المعرفة.

(٧) الآية: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ۚ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة الجمعة ٥/٦٢.

(٨) وهو «الحمار» فأل فيه للدلالة على الجنس، واستغراق الأفراد، قالوا: وهي التي تخلفها «كُلّ» حقيقة، وإمّا لاستغراق خصائص الأفراد مبالغة في المدح أو الذم، وهي التي تخلفها «كُلّ» مجازاً.

النكرة[١]، فيصح[٢] تقدير[٣] «يحمل» حالاً، أو وصفاً[٤]، ومثله: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾[٥]، وقوله[٦]:

ولقد أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني [فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يعنيني]

وقد اشتمل الضابطُ[٧] المذكورُ على قيود:

- **أحدها**: كونُ الجملة خبريّة، واحترزتُ بذلك من نحو[٨]: «هذا عبدٌ بِعْتُكَهُ» تريد بالجملة[٩] الإنشاء،

---

(١) يقرب في المعنى من النكرة لأنه لا يدل على فرد معيّن من هذا الجنس الذي دخلت عليه «أل»، فكأنه لا يزال في باب التنكير.

(٢) في م/٥ «فَصَحّ».

(٣) أي جملة «يحمل أسفاراً».

(٤) لم يذكر أبو البقاء غير الحالية، وجعل العامل فيه معنى المثل. ومثله عند مكي. انظر التبيان/١٢٢٢، ومشكل إعراب القرآن ٣٧٧/٢، وانظر البيان ٤٣٧/٢ - ٤٣٨.
وقال الفراء: «يحمل: من صلة الحمار، لأنه في مذهب نكرة، فلو جعلتَ مكان «يحمل» حاملاً لقلت: كمثل الحمار حاملاً أسفاراً، وفي قراءة عبدالله: كمثل حمارٍ يحمل أسفاراً».
انظر معاني القرآن ١٥٥/٣، والدر المصون ٣١٦/٦ وقد ذكر الوجهين: الوصفيّة والحاليّة.

(٥) تتمة الآية: ﴿... فَإِذَا هُم مُّظۡلِمُونَ﴾ سورة يس ٣٧/٣٦.
قال السمين: «... نسلخ: نعت لليل، والجمهور يجعلونه حالاً للتعريف اللفظي» الدر ٣١٦/٦.

(٦) تقدّم البيت في حرف الباء، وهو لرجل من سلول.
والشاهد فيه مجيء جملة «يسبني» حالاً أو صفة من اللئيم؛ لأن اللام فيه للجنس، بل لتعريف الجنس، فهو في حكم النكرة، وإخراجه على الحالية إخراج على الظاهر عند الجمهور.

(٧) وهو ما ذكره في أول حديثه عن الجملة بعد النكرة وبعد المعرفة من قوله: «وشرح المسألة مستوفاةً أن يُقال: الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها...».

(٨) هذا: مبتدأ، عبدٌ: خبره، وجملة «بعتكه» جملة إنشائية، فهي مستأنفة، ويجوز جعلها خبراً ثانياً عن «هذا».

(٩) ولو أردت بالجملة الإخبار لكانت نعتًا لـ «عَبْدٌ».

و«هذا عبدي بعتُكه» كذلك[(١)]، فإنّ الجملتين مستأنفتان؛ لأن الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً[(٢)]، ويجوز أن يكونا[(٣)] خبرين آخرين[(٤)] إلا عند مَن منع تعدُّدَ الخبر مطلقاً، وهو اختيارُ ٱبن عصفور[(٥)]، وعند مَن منع تعدُّده مختلفاً بالإفراد والجملة، وهو أبو عليّ[(٦)]، وعند مَن منع وقوعَ الإنشاءِ خبراً[(٧)]، وهم طائفة من الكوفيين.

ومن الجُمَلِ ما يحتملُ الإنشائيّةَ والخبريّةَ، فيختلفُ الحكمُ[(٨)] بٱختلاف التقدير، وله أمثلة:

---

(١) أي: مثل الجملة السابقة إذا أردت الإنشاء، فهي مستأنفة، فإن أردت الإخبار جاءت حالاً من «عبدي» فهو معرفة.

(٢) الجملة الإنشائية نحو: بعت، وأنت حُرٌ، ونحوه، وكذا الطلبيّة لا يعرف المخاطبُ حصول مضمونها إلا بعد ذكرها، وأما الخبرية فإنك تجيء بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصوف من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة، فلا يجوز إذن إلا أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر الجملة، وكذا جملة الحال، وهذه هي الجملة الخبرية.
وبهذا يتضح الفرق، فالإنشائية لا يعلم مدلولها إلا بعد النطق بها، والحال والنعت يعلم مدلولهما من قبل، لأن القصد تعريف الموصوف.
انظر الشمني ٢/١٤٤، والدسوقي ٢/٨٣.

(٣) أي «بعتُكه» في المثالين السابقين.

(٤) أي عن ٱسم الإشارة «هذا».

(٥) قال ٱبن عصفور: «واعلم أن المبتدأ لا يقتضي أزيد من خبر واحد إلا بالعطف نحو قولك: «زيد راكب وضاحك إلا أن تريد أن الخبر مجموعهما لا كل واحد منهما على انفراده...».
شرح جمل الزجاجي ١/٣٥٩ وانظر الهمع ٢/٥٢ فقد ذهب إلى المنع معه كثير من المغاربة.

(٦) أجازه أبو علي إذا كان المعنى فيهما واحداً وهما مفردان نحو: هذا حلو وحامض.
انظر الهمع ٢/٥٤، وكتاب الشعر ١/٢٤٢.

(٧) انظر الهمع ٢/١٤.

(٨) أي: يختلف الحكم على محل الجملة الواقعة بعد نكرة أو معرفة.

منها قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾[١]، فإن[٢] جملة[٣] ﴿أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ تحتمل الدعاءَ، فتكون مُعْتَرِضةً، والإخبارَ[٤]، فتكونُ صفةً ثانيةً[٥]، ويضعف[٦] من حيث المعنى أن تكون حالاً، ولا يضعف في الصناعة لوَصْفِها[٧] بالظرف.

ومنها[٨] قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[٩]، فذهب الجمهور إلى أنّ ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ جملةٌ خبريّةٌ، ثم ٱختلفوا[١٠]، فقال جماعة منهم

---

(١) تتمة الآية: ﴿... ٱدْخُلُوا۟ عَلَيْهِمُ ٱلْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَٰلِبُونَ ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ سورة المائدة ٥/٢٣.

(٢) في م/٣ «أنّ».

(٣) أي: على تقدير: لِيُنْعِمِ اللهُ عليهما، وتكون في هذا التوجيه جملة إنشائية معترضة بين الفعل «قال» وبين المقول، وهو: «ادخلوا عليهم الباب».
وقد ذكر هذا الوجه السمين، وهو أحد خمسة أوجه جائزة، وتأتي.

(٤) أي: تحتمل هذه الجملة أن تكون إخبارية.

(٥) قال صفة ثانية لأنّ شبه الجملة «من الذين يخافون» متعلّق بمحذوف صفة لـ «رجلان» وهي الصفة الأولى. وابتدأ السمين بهذا الوجه، قال: «وجيء هنا بأفصح الاستعماليين من كونه قَدَّم الوصف بالجار على الوصف بالجملة لقربه من المفرد» الدر ٢/٥٠٧.

(٦) وجه ضعف الحالية أن المعنى ليس مقيّداً بهذه الصفة، ولا بهذا الوقت. وانظر الشمني ٢/١٤٤، وذكر السمين الحالية، وذكر في صاحبها ثلاثة آراء: حال من الضمير في يخافون، ونسبه لمكي، وحال من رجلان، وحال من الضمير المستتر في الجار والمجرور، وهو من الذين... انظر الدر ٢/ ٥٠٧، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٢٤ - ٢٢٥، والتبيان للعكبري/٤٣٠.

(٧) أي: لوصف النكرة «رجلان».

(٨) أي: مما يحتمل الخبرية والإنشائية من الجمل.

(٩) الآية: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ ۚ... ﴾ سورة النساء ٤/٩٠.

(١٠) الخلاف في تخريجها على الحالية أو الوصفية.

الأخفشُ[١]: هي حالٌ من فاعلِ «جاء» على إضمار «قد»[٢]، ويؤيّده[٣] قراءةُ الحسن[٤]: «حَصِرَةً صدورُهم».

وقال آخرون: هي[٥] صفةٌ؛ لئلا يحتاج إلى إضمار «قد»، ثم اختلفوا، فقيل: الموصوفُ منصوبٌ[٦] محذوفٌ، أي: قوماً حَصِرتْ صدورُهم، ورأو أنّ إضمارَ الاسم[٧] أَسْهَلُ من إضمار حرف المعنى[٨]، وقيل[٩]: مخفوضٌ مذكورٌ وهم[١٠]

---

(١) انظر الدر المصون ٤١١/٢، والتبيان للعكبري/٣٧٩، ومعاني القرآن للفراء ٢٤٤/١.

(٢) ذكر السمين أن الراجح عدم الاحتياج إلى تقدير «قد» لكثرة ما جاء منه، وانظر الشمني ١٤٤/٢.

(٣) أي يؤيد إعرابها حالاً.
وسقط من م/٢ من قوله «ويؤيده» إلى قوله: «إضمار قد».

(٤) هذه قراءة الحسن وقتادة ويعقوب، والمفضل والمهدوي عن عاصم، وهي رواية حفص وسهل، وأبي زيد عن أبي عمرو من طريق الأهوازي.
قال الطبري: «وهي صحيحة في العربية فصيحة، غير أنه غيرُ جائزة القراءة بها عندي لشذوذها، وخروجها عن قراءة قرّاء الإسلام».
والمراجع كثيرة، وانظرها في كتابي «معجم القراءات» ١٢٤/٢.

(٥) جملة «حصرت صدورهم».

(٦) هي صفة لحال محذوفة تقديره: أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم.
وسماها أبو البقاء: الحال الموطّئة، وذكروا أن هذا الوجه يُعْزَى للمبرّد أيضًا. انظر الدر ٤١١/٢، والتبيان/٣٧٩.
ووجدت هذا عند ابن الشجري معزوّاً لسيبويه. انظر الأمالي ٢٧٨/٢. ولم أجد الآية عند سيبويه.

(٧) وهو «قوم».

(٨) وهو «قد».

(٩) أي المخفوض الذي وقعت جملة «حصرت...» صفة له.

(١٠) في م/٣ و٥ «وهو...».

«قوم»[١] المتقدِّمُ ذكرُهم، فلا إضمار البتة[٢]، وما بينهما[٣] ٱعتراض، ويؤيِّدُه أنه قُرئ بإسقاط «أو»[٤]، وعلى ذلك فيكون «جاءوكم» صفة لقوم، ويكون «حصرت» صفة ثانية[٥]، وقيل: بَدَلُ[٦] ٱشتمالٍ من «جاءوكم»؛ لأنّ المجيء مشتملٌ على الحصر، وفيه بُعْد؛ لأنّ الحصر[٧] من صفة الجائين.

---

(١) من قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ...﴾.

(٢) أي: لا إضمار للموصوف؛ فهو مذكور.

(٣) أي ما بين الصفة والموصوف وهو قوله: «... بينكم وبينهم ميثاق» فهذه صفة، وجملة «حصرت» صفة ثانية، وجملة «جاءوكم» معترضة.
وانظر التبيان للعكبري/٣٧٩، والدر المصون ٤١١/٢.

(٤) في مصحف أُبَيّ وقراءته «ميثاق جاءوكم» بغير «أو».
وقرأ أُبَيّ أيضاً «ميثاق حصرت صدورهم» وليس في هذه القراءة «أو جاءوكم».
انظر البحر ٣١٦/٣، والكشاف ٤١٥/١، وحاشية الشهاب ١٦٦/٣، وروح المعاني ١١٠/٥، والدر المصون ٤١١/٢، والقرطبي ٣٠٩/٥، وإعراب النحاس ٤٤٣/١، والمحرر ١٦٥/٤، والتبيان/٣٧٩.
وانظر كتابي «معجم القراءات» ١٢٣/٢ - ١٢٤.

(٥) لعل الصواب: صفة ثالثة إلّا إذا نظر إلى جملة: جاءوكم، من غير أن يراعى تقدّم جملة اسمية صفة أيضًا، وهي: بينكم وبينهم ميثاق.

(٦) ذكر السمين هذا القول، وذكر أن شيخه أبا حيان نقله عن أبي البقاء.
انظر الدر ٤١١/٤ والبحر المحيط ٣١٧/٣. ولم أجد هذا عند العكبري في التبيان، فلعله في غيره مما ألّف.

(٧) في الدّر: «... لأن المجيء مشتمل على الحصر وغيره».
وقال الدماميني معقباً على المصنف: «هذا لا ينفي الملابسة بينه وبين المجيء، فيمكن بدل الاشتمال، لأن مجيء الجائين ملابس لحصر صدورهم بغير الجزئية والكلية...» انظر حاشية الشمني ١٤٥/٢، وحاشية الأمير ٧٣/٢.

وقال أبو العباس المبرّد[١]: الجملةُ[٢] إنشائيةٌ معناها الدعاءُ[٣]، مثل: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾[٤]، فهي مستأنفةٌ. ورُدّ[٥] بأنّ الدعاءَ عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه.

ومن ذلك[٦] قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾[٧]، فإنه يجوز أن تقدّر «لا» ناهيةً، ونافيةً، وعلى الأول[٨] فهي[٩] مَقُولةٌ[١٠] لقولٍ محذوفٍ هو الصفة، أي: فتنةً مقولاً فيها ذلك، ويرجِّحه[١١]

---

(١) ذكر هذا السمين في الدر ٤١١/٢، وابن الشجري في أماليه ٢٧٨/٢، ولم أجد الآية في الكامل والمقتضب.

(٢) «حصرت صدورهم».

(٣) أي الدعاء عليهم بضيق صدورهم عن القتال.

(٤) الآيــة: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ...﴾ سورة المائدة ٦٤/٥.
قال السمين: «قوله: غُلّت أيديهم ولعنوا: يحتمل الخبر المحضَ، ويحتمل أن يراد به الدعاء عليهم» الدر ٥٦٦/٢، ومثله في المحرر ٥٠٨/٤.
وهي عند أبي جعفر النحاس على الدعاء. انظر إعراب القرآن ٥٠٨/١.

(٥) انظر رَدّ أبي علي الفارسي في الدر المصون ٤١١/٢، وسوف يذكره المصنف في الباب الخامس في التاسع عشر من الجهة الأولى من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها.

(٦) أي: من مجيء الجملة محتملة للخبر والإنشاء.

(٧) تتمة الآية: ﴿... وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ سورة الأنفال ٢٥/٨.

(٨) وهو كونها ناهية.

(٩) فجملة «تصيبنّ» لا يجوز أن تكون صفة لفتنة؛ لأن الطلبية لا تقع صفة؛ ولذلك خُرّجت على أنها معمولة لقول محذوف، وهذا القول هو الصفة.

(١٠) في م/٢ و٥ «معمولةٌ» وفي م/٣ «معمول».

(١١) أي يُرجِّح وجهَ النهي في «لا تصيبنّ».

أنَّ توكيدَ الفعلِ بالنون بعد «لا» الناهية قياسٌ[١] نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾[٢].

وعلى الثاني[٣] فهي[٤] صفةٌ[٥] لـ «فتنة»، ويرجِّحُه سلامتُه من تقدير.

- **القَيْدُ الثاني**[٦]: صلاحيتُها[٧] للاستغناء عنها، وخرج بذلك[٨] جملةُ الصلة، وجملةُ الخبر، والجملةُ المحكيّة بالقول؛ فإنها لا يُستغنَى عنها[٩]، بمعنى أنّ

---

(١) في م/٢ «قياسي».

(٢) تتمة الآية: ﴿... عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ سورة إبراهيم ٤٢/١٤.

وجه الاستشهاد بالآية مجيء الفعل «تحسبَنّ» مؤكدًا بالنون بعد نهي صريح. وكذا قياس ما جاء في الآية السابقة على هذه الآية.

(٣) أي على جعل «لا» في «لا تصيبنّ» نافية...

(٤) أي: جملة «لا تصيبنَّ».

(٥) يبقى الإشكال هنا من جهة توكيد المضارع في غير قَسَمٍ أو طلبٍ أو شرطٍ، وهذا مما اختلف فيه، فإنّ بعض المتقدمين أجرى النفي مجرى النهي، والجمهور يحملون ذلك على الضرورة. وذكر المصنف هذه المسألة فيما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه.

وذهب الفراء إلى أن لا تصيبنّ جواب «اتقوا»، وعلى هذا فقد دخلت النون لما في ذلك من معنى الجزاء.

انظر الدر المصون ٤١١/٢، والبحر المحيط ٤٨٤/٤، ومعاني القرآن للفراء ٤٠٧/١، قال الفراء: «أمرهم ثم نهاهم، وفيه طَرَفٌ من الجزاء وإن كان نهياً».

(٦) قال: «... إن الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها:...».

(٧) صلاحية الجملة الخبرية.

(٨) أي: بالاستغناء عنها.

(٩) وعلى هذا فلا تقع صفة ولا حالاً.

معقوليّة[١] القول متوقِّفةٌ[٢] عليها، وأشباه ذلك[٣].

القيد الثالث: وجود المقتضي[٤]: واحترزتُ بذلك[٥] عن نحو «فعلوه»، من قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ﴾[٦]، فإنه[٧] صفةٌ لـ «كُلّ» أو لـ «شيء»، ولا يصح أن يكون حالاً[٨] من «كُلّ»، مع جواز الوجهين[٩] في نحو[١٠]: «أَكْرِمْ كلَّ رجلٍ جاءك»؛ لعدم ما يعمل في الحال[١١]،

---

(١) في م/٤ «مفعولية القول»، ومثله في متن الدسوقي ٨٥/٢.

(٢) في حاشية الأمير ٧٣/٢ «أي لا بمعنى أنها عمدة».

وقال الدسوقي: «فإذا قلت: قال زيد: لا ترضى، فلا يتعقل كون زيد قال: «لا ترض» إلا بهذه الجملة أي جملة: لا ترض» الحاشية ٨٥/٢.

(٣) أي: وأشباه الجمل الثلاث المذكورة من الجمل الأخرى التي لا تكون صالحة للاستغناء عنها.

(٤) قال الدسوقي: «وهو صحة كون العامل في صاحب الحال عاملاً فيها، بأن كان قوياً كالفعل وما شابهه، لا إن كان ضعيفاً كالاَبتداء، فإنه لا يصح حينئذٍ؛ ولذا قالوا: لا يصح الحال من المبتدأ» الحاشية ٨٥/٣.

(٥) أي: بهذا القيد.

(٦) سورة القمر ٥٢/٥٤.

(٧) انظر التبيان للعكبري/١١٩٦.

ويكون الخبر محذوفاً يتعلّق به الظرف، «في الزبر» على تقدير «ثابت».

وقد جاء في م/٣ «فإنه صفة لكل أو شيء، وفي الزبر: خبر».

(٨) لا يصح هذا لأن الاَبتداء لا يعمل في الحال، فلا يجوز أن يجيء الحال من المبتدأ.

(٩) الوصفية والحالية.

(١٠) يجوز أن تكون جملة «جاءك» صفة لـ «كل...»، ويجوز أن تكون حالاً.

ووجه الخلاف بين هذه الجملة وما قبلها في الآية، أن «كلّ» وقعت في الآية مبتدأ، وهنا وقعت مفعولاً. ومجيء الحال من المفعول كثير.

(١١) وذلك إذا كان الحال من المبتدأ.

ولا يكون[١] خبراً؛ لأنهم لم يفعلوا كُلَّ شيء.

ونظيرُه[٢] قولُه تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ﴾[٣] يتعَيّن كَوْنُ «سبق» صفةً ثانيةً[٤]، لا حالاً[٥] من الكتاب؛ لأن الابتداء لا يعمل في الحال، ولا من[٦] الضمير المستتر في الخبر المحذوف؛ لأنّ أبا الحسن[٧] حكى أنّ الحال لا يُذْكَر بعد «لولا» كما لا يُذْكَرُ[٨] الخبرُ[٩]، ولا يكون خبراً[١٠]، لما أشرنا إليه.

ولا يُنْقَضُ[١١] الأولُ[١٢] بقولهم[١٣]: «لولا رأسُك مدهوناً»،

---

(١) أي ولا تكون جملة «فعلوه» حالاً...
وتعقّبه الدماميني فقال: «قد يُوْرَد على هذا الكلام أنه إنما يستقيم لو لم يكن «في الزبر» صفة لكل شيء، أما إذا جُعِل صفة له استقام؛ لأن المعنى حينئذٍ: وكل شيء مثبت في الزبر أي صحائف أعمالهم فعلوه...» انظر حاشية الشمني ٢/١٤٥.

(٢) أي: في تعيّن الوصفية، وعدم مجيء الحال من المبتدأ.

(٣) تتمة الآية: ﴿... لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ الأنفال ٦٨/٨.

(٤) الصفة الأولى قوله: «من الله».
قال العكبري: «كتاب مبتدأ، وسبق صفة، ومن الله: يجوز أن يكون صفة أيضًا، وأن يكون متعلقاً بسبق، والخبر محذوف، أي تدارككم» انظر التبيان/٦٣٢.

(٥) في م/٢ «لا حال».

(٦) أي: ولا يجوز أن يكون حالاً من الضمير المستتر في الخبر المقدّر، وهو موجود أو مستقر.

(٧) الأخفش.

(٨) في م/١ و٣ «لا تُذْكر».

(٩) قال مكي: «وإظهاره لا يجوز عند سيبويه» انظر مشكل إعراب القرآن ١/٢٠٠، وانظر الهمع ٢/٤١، وإطلاق الحذف للجمهور، وقيّده غير الجمهور.

(١٠) أي: ولا تكون جملة «سبق» خبراً لكتاب في آية سورة الأنفال المتقدّمة عملاً بقول الأخفش.

(١١) ذكر الشمني أنه في بعض النسخ: ولا ينقص بقولهم: لولا رأسك مدهونًا، ولا الثالث...

(١٢) أي كون الحال لا يقع بعد «لولا».

(١٣) في هذا المثال: مدهوناً: حال من «رأسك» مع أنه مبتدأ، ورأى المصنّف هذا نادراً لا يُقاس عليه، وجاء في م/١ «بقوله».

ولا الثاني[١] بقول الزبير[٢] رضي الله عنه:

ولولا بنوها حَوْلَها لخبطْتُها كخَبْطَةِ عُصْفورٍ ولم أَتَلَعْثَمِ

لندورهما.

وأما قولُ ٱبن الشجري في: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[٣][٤]: إنَّ «عليكم»[٥]

---

(١) وهو كون الخبر لا يقع بعد «لولا».

(٢) ذكر البغدادي أن المصنف نسب هذا البيت هنا وفي شرح أبيات ٱبن الناظم إلى الزبير بن العوام، وتبعه على ذلك العيني والسيوطي، وغيرهما من شراح المغني وعزاه البغدادي لكعب بن مالك، ثم قال: «وكأنه اشتباه نظر نشأ من حكايته مع كعب بن مالك».
وقد عتب كعب على امرأته، وكانت من المهاجرات، فضربها حتى حال بنوها بينه وبينها، فقال: ولولا بنوها... وهناك قصة أخرى جرت للزبير بن العوام مع زوجه أسماء بنت أبي بكر، ومن هنا جاء الالتباس في عزو البيت.
وقد جاء عجزه مثبتاً في م/٤ و٥ ضبطتها، ضَبطَ الشجرةَ: ضربها بالعصا ليسقط ورقها، وتلعثم: تمكث وتأني.
والشاهد في قوله: حولها، فقد جاء في البيت متعلقاً بالخبر المحذوف للمبتدأ: بنوها، وذكر المصنف أن هذا نادر.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٠٩/٦، وشرح السيوطي/٨٤١، والعيني ٥٧١/١، الديوان/٩٦، المحاسن والأضداد/١٨٨، ربيع الأبرار ١٤٣/٢.

(٣) الآية: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة النساء ٨٣/٤، وانظر الآية/١١٣. وأثبت مبارك غير ما أراده ابن الشجري.

(٤) قال ٱبن الشجري: «وأقول: إن خبر المبتدأ بعد «لولا» قد ظهر في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾، وكذلك ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾ النساء ١١٣/٤. انظر الأمالي ٢١١/٢.

(٥) لم يصرح الشجري بهذا، والنص كما ذكرته لك، ولكن ما ذكره المصنف هو مراد ٱبن الشجري المفهوم من سياق ما جاء عنده.

خبرٌ، فمردودٌ، بل هو متعلّقٌ بالمبتدأ[١]، والخبرُ[٢] محذوف.

القَيْدُ الرابع: انتفاءُ المانع[٣]: والمانعُ[٤] أربعةُ أنواع:

- **أحدها**: ما يمنع حاليةً كانت متعيِّنة لولا وجودُه، ويتعيّن حينئذٍ[٥] الاْستئنافُ نحو: «زارني زيد سأكافئه»، أو «لن أنسى له ذلك»، فإن الجملة[٦] بعد المعرفة المحضة حالٌ، ولكنّ السين و«لن» مانعان؛ لأن الحالية لا تُصَدَّرُ بدليل[٧] استقبال، وأما قولُ بعضهم في: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾[٨]: إنّ[٩] «سيهدين» حالٌ[١٠]، كما تقول: سأذهب مهدياً[١١]، فَسَهْوٌ[١٢].

---

(١) لأنه مصدر، وهو قوله: «فضل...».

(٢) أي: ولولا فضل الله عليكم موجود.

(٣) ذكر هذا في بداية حديثه عن حكم الجمل بعد النكرات والمعارف، ومجيئها صفة أو حالاً. وقوله: انتفاء المانع: أي من جَعْلِ الجملة حالية أو صفة.

(٤) أي: المانع من الحالية أو الوصفية.

(٥) أي: حين وجود المانع.

(٦) أي جملة: سأكافئه، وجملة: لن أنسى له ذلك، والمعرفة: زيد، أو ضمير المتكلم.

(٧) وهو السين ولن.

(٨) سورة الصافات ٩٩/٣٧.

(٩) لم أهتد إلى صاحب هذا القول.

(١٠) أي: حال من «ربي».

(١١) في م/١ «مَذْهبًا».

(١٢) في م/٥ «فسهواً».

وفي حاشية الشمني ١٤٦/٢ «وجهه ما تقدَّم الآن أن الجملة الحاليّة لا تُصَدّر بدليل استقبال؛ لاْجتماع متنافيين بحسب الظاهر، وهما: الحال والاستقبال في محل واحد. وهذا مفقود فيما قاس عليه، فإن دليل الاستقبال فيه ليس في الحال بل في عاملها».

وفي حاشية الأمير ٧٣/٢ «كأنه لاحظ في التنظير أنه يلزم من استقبال الحال استقبال عاملها، وبالعكس؛ لاتحاد زمنهما».

- **والثاني**[(١)]: ما يمنعُ وصفيّةً كانت متعيّنةً لولا وجودُ المانع، ويمتنع فيه الآستئنافُ؛ لأن المعنى على تقييد المتقدّم، فتتعيّن الحالية بعد أن كانت ممتنعةً، وذلك نحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾[(٢)]، ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾[(٣)]،

---

(١) الثاني من الموانع الأربعة من الحالية أو الوضعية.

(٢) الآية: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ وَهُوَ كُرۡهٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٢١٦.
في جملة «وهو خير لكم» إعرابان: الأول النصب على الحال من «شيئاً»، ومجيء الحال من النكرة بغير شرط من الشروط المعروفة قليلة.
والإعراب الثاني: أنها في محل نصب صفة لـ «شيئاً»، ودخلت الواو على جملة الصلة لأنّ صورتها صورة الحال، فكما تدخل الواو عليها حالية تدخل عليها صفة.
قاله الزمخشري وأبو البقاء، وهو رأي آبن جني. والنحويون على خلاف هذا.
انظر الدر المصون ١/٥٢٦ - ٥٢٧، وانظر التبيان للعكبري/١٧٣، والفريد ١/٤٥٢، وحاشية الجمل ١/١٧١.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحۡيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٖ ثُمَّ بَعَثَهُۥ...﴾ سورة البقر ٢/٢٥٩.
يجوز في جملة «وهي خاوية على عروشها» أن تكون صفة لقرية، وهو ما أجازه الزمخشري مع وجود الفاصل وهو الواو، وكان ذلك في حديثه عن أية سورة الحجر/٤.
قال: «... والقياس لا يتوسط الواو بينها... وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة في الموصوف كما يُقال: جاءني زيد عليه ثوبه، وجاءني وعليه ثوب». وانظر التبيان/٢٠٨. وفيها أربعة أوجه أخرى:
١ - حال من فاعل «مَرّ»، والواو رابطة.
٢ - حال من «قرية»، وذكره أبو البقاء.
٣ - حال من «عروشها» مقدّمة عليه، والتقدير: مَرَّ على قرية على عروشها وهي خاوية.
٥ - حال من الضمير «ها» المضاف إليها عروش، وهو رأي أبي البقاء، وقد ضعّفه.
انظر الدر المصون ٦٢٢/٪، والتبيان للعكبري/٢٠٨، والفريد ١/٥٠٠ ولم يذكر غير الوصفية.

وقوله[١]:

مضى زمنٌ والناسُ يستشفعون بي فهل لي إلى ليلى الغداةَ شَفيعُ

والمعارِضُ[٢] فيهن الواو، فإنها تعْتَرِضُ بين الموصوف وصفته، خلافاً للزمخشريّ[٣] ومن وافقه.

- **والثالث**[٤]: ما يمنعهما[٥] معاً، نحو: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ * لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾[٦]، وقد مضى[٧] البحث فيها[٨].

---

(١) البيت لقيس بن ذريح، وجاء تاماً في م/٥، وجاء صدره في الباقيات.
والشاهد فيه مجيء جملة «والناس يستشفعون بي» حال، وصاحب الحال نكرة وهو «زمن».
وقيس ينتهي نسبه إلى كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر، وكان منزل قومه بظاهر المدينة المنورة. وهو وأبوه من حاضرة المدينة، وقصته مذكورة عند البغدادي وغيره.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣١١/٦، وشرح السيوطي/٨٤١، والأمالي ١٣٦/١، والهمع ٤/ ٢٢، الديوان/١٤٧.

(٢) أي: المعارض لمجيء الصفة في الآيتين والبيت وجود الواو.

(٣) تقدّم رأي الزمخشري وموافقة العكبري له، وسَبْقُ ابن جني إلى هذا.

(٤) أي المانع الثالث.

(٥) أي يمنع الوصفية والحالية.

(٦) الآيتان: ٧ و٨ من سورة الصافات. وتقدّمتا.

(٧) سبق البحث فيهما في الجملة الأولى من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهي الاستئنافية تحت «تنبيهات»: الأول: من الاستئناف ما قد يخفى وله أمثلة كثيرة، وذكر الآيتين، ونفى الحالية والوصفية عن قوله: «لا يسمعون»، وجعلها للاستئناف النحوي. انظر هذا فيما سبق.

(٨) في حاشية الشمني ١٤٦/٢ «فيهما» قال: «وفي كثير من النسخ مضى البحث فيها بضمير المفرد المؤنث، وهو عائد على الآية».

- **والرابعُ**(١): ما يمنع أحدهما دون الآخر، ولولا المانعُ لكانا(٢) جائزين، وذلك، نحو «ما جاءني أحدٌ إلا قال خيراً»، فإنّ جملة القول كانت قبل وجود «إلا» محتملةً للوصفية(٣) والحالية(٤)، ولما(٥) جاءت «إلّا» امتنعت الوصفيةُ(٦)..

ومثله(٧): ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾(٨)، وأما ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ﴾(٩)، فللوصفيّةِ مانعان(١٠): الواو، وإلّا، ولم يَرَ(١١)

---

(١) المانع الرابع: ما يمنع الوصفية أو الحالية.

(٢) أي: تقدير الوصفية والحالية.

(٣) الوصفية لأن «أحد» نكرة.

(٤) جازت الحالية لأن «أحد» نكرة في سياق النفي، فتعم، ويصح مجيء الحال منها. والمانع من الوصفية وجود «إلّا»

(٥) في م/٣ و٤ و٥ «فلما».

(٦) وإذا امتنعت الوصفية بقي وجه واحد وهو الحالية.

(٧) أي: مثل المثال السابق الذي ذكره ورأى «إلّا» مانعة من الوصفية.

(٨) سورة الشعراء ٢٦/٢٠٠.
«جملة لها منذرون» لا يجوز أن تجيء صفة لقرية بعد «إلّا». فقد منع من هذا الجمهور، وأجازه الزمخشري. وذكر السمين: الوجهين: الحالية والوصفية.
قال: «وسوغ ذلك سبق النفي». انظر الدر ٥/٢٩٠، والكشاف ٢/٤٣٨، وانظر ص/١٨٧، والبحر المحيط ٧/٤٤.

(٩) سورة الحجر ١٥/٤.
جعل الزمخشري قوله: «لها كتاب معلوم» صفة لقرية، وتقدم الحديث فيها. وانظر الكشاف ٢/١٧٨. وانظر حديث المصنّف في هذه المسألة في حرف الواو.

(١٠) الواو في الثانية، وإلّا في الآيتين معاً.

(١١) في نسخة «ولم يُسَمّ...» كذا عند الدسوقي.

الزمخشريُّ وأبو البقاء واحداً منهما مانعاً[١]، وكلامُ النحويين بخلاف ذلك.

قال الأخفشُ[٢]: «لا تَفْصِلُ «إلّا» بين الموصوف وصفته، فإنْ قلتَ: «ما جاءني رجلٌ إلا راكبٌ» فالتقدير: إلّا رجلٌ راكب»، يعني أنّ راكباً صفةٌ لبَدَلٍ[٣] محذوف[٤]، قال[٥]: «وفيه[٦] قُبْحٌ؛ لجَعْلِكَ الصفة[٧] كالأسم»، يعني في إيلائك إيّاها العامل.

قال الفارسيُّ: لا يجوز[٨] «ما مررت بأحدٍ إلا قائمٍ» فإن قلتَ[٩]: إلا قائماً، جاز. ومثلُ ذلك قوله[١٠]:

وقائلةٍ تخشى عليّ: أَظُنُّه　　سَيُودي به تَرْحالُه وجعائلُه

---

(١) أي مانعاً من الوصفية.

(٢) لم أهتد إلى النص في المطبوع من مؤلفاته.

(٣) ويكون التقدير على هذا: ما جاءني رجلٌ إلا رَجُلٌ راكب،
فالأول، فاعل، والثاني بدل منه، وراكب صفة للبدل، وهو رجلٌ الثاني لا للأول، إذ تَحُول «إلّا» دون الوصفية في المفرد كما حالت دون ذلك في الجملة.

(٤) في م/٢ «لبدل رجل محذوف».

(٥) أي: الأخفش.

(٦) أي في مثاله، أو في التقدير الذي قدّره.

(٧) قبل التقدير الذي قَدّره بجعل الأسم بعد «إلّا»، فقد ذكر الصفة. «راكب» بعد إلّا، وأنزلها منزلة الأسم في مجيئها بعد العامل، ولا يلي العامل إلا الاسم، فالعامل يعمل فيه بالأصالة، ويعمل في التابع بالتبعيّة.

(٨) وذلك على جعل «قائم» صفة لأحد وهو بعد «إلّا»، وهو غير جائز.

(٩) وذلك على جعل «قائماً» حالاً من «أحد»؛ لأنه نكرة بعد نفي فيعم، ويصح مجيء الحال منه.

(١٠) قائله ذو الرمة، وهو من قصيدة يمدح بها فتى من آل مروان من قريش، والقافية بائية ومطلع القصيدة

وقفت على ربعٍ لمية ناقتي　　فما زلت أبكي عنده وأخاطبُهْ

وكذا جاء البيت في الديوان: «ترحاله ومذاهبُهْ...».

فإنّ جملةَ «تخشى عليّ» حالٌ من الضمير في «قائلةٍ»[1]، ولا يجوزُ أن يكون صفةً لها[2]؛ لأنّ ٱسمَ الفاعل لا يُوْصَفُ[3] قبل العمل، والله أعلم[4].

* * *

= وأودى به ترحاله: أهلكه، وجعائله: أي فعائله، وما يجعل على العمل من أجر. وروايته عند السيوطي: ... تُجْبَي... وحوائله.

وقوله: وقائلةٍ: معطوف على بيت قبله: ألا رُبّ مَن يهوى...

والشاهد فيه: جعل جملة «تخشى علي» حالاً من ضمير «قائله»، وجملة «أظنه سيودي...» مقول القول.

انظر شرح البغدادي ٣١٤/٦، وشرح السيوطي/٨٤٢، والديوان/٩١، وحجة الفارسي ٢٢٥/٥.

(١) في م/٤ «وقائله».

(٢) أي: لقائلةٍ.

(٣) قال أبو حيان في تذكرته «اسم الفاعل قد قيل يعمل إذا وصف قليلاً شاذاً جداً، ولا يجوز في الكلام...» عن شرح الشواهد للبغدادي ٣١٤/٦، ولم أهتد إلى هذا في المطبوع من تذكرة أبي حيان.

(٤) قوله: «والله أعلم» غير مثبت في م/٢ و٣ و٤.

الباب الثالث

في ذِكْرِ أحكامِ ما يُشْبِهُ الجملةَ،

وهو الظرف والجارُّ والمجرور

الباب الثالث من الكتاب

في ذِكْرِ أحكامِ[١] ما يشبهُ الجملة، وهو الظرف والجارّ والمجرور

ذِكْرُ[٢] حُكْمِهما في التعلّق

لا بُدّ من تعلُّقهما بالفعل، أو ما يشبهه[٣]، أو ما[٤] أُوِّل[٥] بما يشبهه، أو ما يشير[٦] إلى معناه. فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قُدِّر[٧]، كما سيأتي.

وزَعَم الكوفيون وٱبنا[٨] طاهرٍ وخروفٍ أنه لا تقدير في نحو[٩]: «زيدٌ عندك»، و«عمرٌو في الدار»، ثم اختلفوا[١٠]؛ فقال ٱبنا طاهرٍ وخروفٍ: الناصبُ[١١]

---

(١) في م/٢ «لما».

(٢) في م/٥ «وذكر...».

(٣) ما يشبه الفعل هو الٱسم المشتق كٱسم الفاعل، وٱسم المفعول، وٱسم التفضيل..

(٤) في م/٣ «أو بما..».

(٥) كالٱسم الجامد المؤول بمشتق، وقوله: بما يشبهه. أي بما يشبه الٱسم المشتق، وسيأتي مثاله: عَلْقَم، وإلــه...

(٦) أي: ما يشير إلى معنى الفعل، مثل: حاتم؛ لما فيه من معنى الجود...

(٧) مثل: زيد في الدار، والكتاب أمامك، فليس في الظاهر ما يصلح أن يتعلّق به الظرف، فيُقَدَّر المتعلّق.

(٨) هو علي بن محمد، نحوي أندلسي، وتقدّمت ترجمته.
وابن طاهر هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي، وتقدّمت ترجمته أيضاً في أول هذا الكتاب مع ٱبن خروف.

(٩) قوله: لا تقدير، أي: «عندك» الظرف هو الخبر في المثال الأول، و«في الدار» خبر المبتدأ في المثال الثاني.

(١٠) أي اختلفوا في ناصب الظرف.

(١١) أي الناصب للظرف «عندك». وأما البصريون فالناصب عندهم للظرف هو الخبر المقدّر.

المبتدأُ، وزَعَمَا أنه يرفعُ[١] الخبرَ إذا كان عينَه[٢] نحو: «زيدٌ أخوك»، وينصبه[٣] إذا كان غيرَه، وأنّ ذلك مذهبُ سيبويهِ.

وقال الكوفيون[٤]: الناصبُ أمرٌ معنويٌّ، وهو كونُهما[٥] مخالِفَيْن للمبتدأ. ولا مُعَوَّلَ على هذين المذهبين[٦].

مثالُ التعلُّق بالفعل وبشبهه[٧]، قولُه تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[٨]،

---

(١) أي: المبتدأ.

(٢) إذا كان الخبرُ عَيْنَ المبتدأ، ففي المثال الذي ذكره زيد هو نفسه الأخ.

(٣) أي وينصب المبتدأ الظرف إذا كان غيره، وفي المثالين اللذين ذكرهما المصنف عند، وفي الدار، مختلفان عن زيد وعمرو، فهما غيرهما؛ ولهذا جاز النصب في الظرف.

(٤) أي الناصب للظرف أمر معنوي لا المبتدأ نفسه، وهذا الأمر المعنوي هو المخالفة كما يأتي.

(٥) أي كون الظرف والجار والمجرور مخالفين للمبتدأ، قال الأمير: «إذ معنى العِنْد ليس هو زيد، وهذه المخالفة المعنوية تعمل عندهم المخالفة اللفظية في الإعراب، فتنصب الخبر». الحاشية ٧٤/٢.
وقال الرضي: «يعنون أن الخبر لما كان هو المبتدأ في «زيد قائم» أو كأنه هو في نحو: «وأزواجه أمهاتهم» ارتفع ٱرتفاعه، ولما كان مخالفاً له بحيث لا يُطْلَقُ ٱسم الخبر على المبتدأ فلا يُقال في نحو: زيد عندك، إنّ زيداً هو عندك خالفه في الإعراب، فيكون العامل عندهم معنوياً، وهو معنى المخالفة التي ٱتّصف بها الخبر، ولا تحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلّق به الخبر» انظر شرح الكافية ٩٢/١، وانظر حاشية الشمني ١٤٦/٢، وشرح المفصل ٩١/١، والإنصاف/٢٤٥.

(٦) أي: مذهب الكوفيين، ومذهب ٱبن طاهر وٱبن خروف.

(٧) كذا في م/١ و٢ ومثلهما في طبعة مبارك.
وفي م/٣ و٤ و٥ «وشبهه»، ومثله في متن حاشية الدسوقي. وحاشية الشمني، وفي طبعة الشيخ محمد وحاشية الأمير «وما يشبهه» وأشار الشيخ محمد إلى ما أثبتُّه.

(٨) ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ الفاتحة/٧.
قوله: أنعمت عليهم: تعلّق الظرف بالفعل «أنعم»، وفي قوله: «غير المغضوب عليهم» تعلّق «عليهم» بشبه الفعل، وهو ٱسم المفعول «المغضوب».

وقولُ ٱبنِ دُرَيْدٍ[١]:

وٱشتعلَ المُبْيَضُّ في مُسْوَدِّه ... مِثْلَ ٱشتعالِ النارِ في جَزْلِ الغَضَا

وقد[٢] تقدّر «في» الأولى متعلِّقةً بـ «المبيضّ»، فيكون تعلُّق[٣] الجارّيَنْ بالٱسم، ولكن تعلُّق الثاني بالٱشتعال يُرَجِّح تعلُّقَ الأول بفعله؛ لأنه أتمّ[٤]

---

(١) هذا البيت من مقصورته التي مدح بها الأمير أبا العباس إسماعيل بن عبدالله بن ميكال رئيس نيسابور، ومطلعها:

يا ظبيةً أَشْبَهَ شيءٍ بالمَهَا ... ترعى الخُزَامَى بين أشجارِ النَّقا

وذكر ٱبن هشام اللخمي في شرح المقصورة أن هذا البيت لم يثبت في أكثر الروايات، وإنما وقع في رواية شاذّة وهي رواية أبي إسحاق بن مخلد.

واشتعل: فشا وانتشر، والجَزْل: الغليظ، والغضا: ضرب من الشجر تبقى ناره زماناً.

ومثلَ: منصوب على تقدير: اشتعل المبيضّ في مسوَدِّه اشتعالاً مثل اشتعال النار.

وذكر المصنف البيت ليدل على تعلُّق «في مسْوَدِّه» بالفعل اشتعل، وتعلُّق «في جزل...» بالمصدر «اشتعال»، وبذلك فقد عَلَّق بالفعل، ثم بما يشبهه.

وابن دريد: هو محمد بن الحَسن بن دريد، مولده بالبصرة سنة ٢٢٣ هـ، وقرأ على علمائها، ثم صار إلى عُمَان فأقام بها إلىأ ن مات سنة ٣٢١هـ.

ومن مؤلفاته: الجمهرة، والأمالي، والمقصور والممدود، والمقصورة، والملاحن، وغيرها. انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/٧٦ - ٨١، والخزانة ١/٤٩٠.

وانظر الشاهد في شرح البغدادي ٦/٣١٦، وشرح المقصورة/٣ «عن شواهد البغدادي».

(٢) ذكر مع الفعل «قد» ليدل علىأ ن هذا قليل مع وجود الفعل.

وفي م/٤ «يُقَدّر».

(٣) في م/١ و٢ «تعليق».

(٤) قوله: أتم لمعنى التشبيه الذي وقع في عجز البيت، بما تم في صَدْره، والأولى كما جاء أن يساق الفعل ثم يأتي ما شُبّه بما جرى معه على المصدر. ومثال ذلك أكرمت فلاناً إكرام حاتم.

لمعنى التشبيه، وقد يجوز تعلُّقُ «في» الثانية[١] بكونٍ محذوفٍ[٢] حالًا من «النار»[٣]. ويبعده أنّ الأصلَ عَدَمُ الحذف.

- **ومثالُ التعلُّق[٤] بما أوّل بمُشْبِه[٥] الفعل** قولُه تعالى[٦]: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾[٧] أي: وهو الذي هو[٨] إلهٌ في السماء، ففي متعلّقة بـ[٩] «إلـه»، وهو اسمٌ غيرُ صفةٍ؛ بدليل أنه يُوْصَفُ، فتقول: «إلـهٌ واحد»، ولا يُوْصَفُ به، لا يقال «شيءٌ إلـه»، وإنما صَحّ التعلُّقُ[١٠] به[١١] لتأوّله بمعبود، و«إلـه» خبرٌ لـ «هو» محذوفاً، ولا

---

(١) أي: «في جزل الغضا».

(٢) في م/٢ «محذوفاً».

(٣) والتقدير: ... مثل اشتعال النار كائنةً في جَزْل الغضا.

(٤) وهو النوع الثاني من أنواع التعلّق.

(٥) في م/٣ «بشبه الفعل». وفي م/٤ «بمشبّه...».

(٦) تتمة الآية: ﴿... وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ﴾ سورة الزخرف ٨٤/٤٣.

(٧) في تتمة الآية: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ وقد جاء مثبتاً في متن حاشية الأمير، وطبعة الشيخ محمد، وطبعة مبارك، وليس هذا مثبتاً فيما بين يَدَيّ من مخطوطات.

(٨) أشار بهذا التقدير إلى المبتدأ المحذوف، وخبره «إلـه»، والجملة صلة «الذي»، الذي وقع خبراً للمبتدأ الأول «هو».
وذكر الشمني والأمير في هذا الموضع قراءةً مستشهدين بها لهذا التقدير وهي قراءة ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ اللهُ وَفِى ٱلْأَرْضِ اللهُ﴾.
ولم يستقصِ الشمني القُرّاء. وانظر كتابي: «معجم القراءات» ٤٠٧/٨.

(٩) متعلّق بإله لأنه بمعنى معبود، أي معبود في السماء ومعبود في الأرض، وقد حذف المبتدأ من صدر الصّلة لطول الصّلة بالمعمول. وذكر أبو حيان أنه حَسّنه طوله بالعطف عليه. وانظر الدر المصون ١٠٨/٦، والبحر المحيط ٢٨/٨، والتبيان للعكبري/١١٤٢.

(١٠) في م/٥ «التعليق».

(١١) أي: بـ «إلـه».

يجوز تقدير «إلهٌ» مبتدأً[١] مخبراً عنه بالظرف[٢]، أو فاعلاً[٣] بالظرف لأن الصلة حينئذٍ خاليةٌ من العائد، ولا يَحْسُنُ[٤] تقديرُ الظرفِ صلةً وإلٰهٍ بدلاً من الضمير المستتر فيه، وتقدير «وفي الأرض إلٰه» معطوفاً كذلك[٥]؛ لتضمُّنه[٦] الإبدالَ من ضمير[٧] العائد مرتين[٨]، وفيه بُعْدٌ[٩]، حتى قيل: بامتناعه، ولأنّ الحملَ على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببُه التخلُّصَ من محذور، فأمّا أن يكون هو

---

(١) لا يجوز هذا التقدير لئلا تَعْرَى الجملة من رابط؛ إذ تصير «جاء في الدار زيد» وانظر الدر المصون ١٠٩/٦، والتبيان/١١٤٢.

(٢) أي: الجار والمجرور «في السماء».

(٣) قوله: «أو فاعلاً بالظرف» غير مثبت في م/٣.
قال العكبري: «وكذلك إن رفعت إلـهاً بالظرف، فإن جعلت في الظرف ضميراً يرجع على الذي وأبدلت إلـهاً منه جاز على ضعف؛ لأن الغرض الكلي إثبات إلـهيته لا كونه في السماوات والأرض...» التبيان/١١٤٢.

(٤) في هذا رَدّ على شيخه أبي حيان. وانظر البحر ٢٨/٨.

(٥) أي مما يفسد جعل الظرف خبراً وإلـه مبتدأ كونُ «وفي الأرض إلـه» معطوفاً على ما قبله، وإذا لم يقدّر على نحو ما تقدّم في تخريج الآية صار هذا منقطعاً عما سبق، وكان المعنى أنّ في الأرض إلـهاً وفي السماء إلـهاً.

(٦) أي: لا يحسن هذا التقدير لتضمنه...

(٧) ذكر الشمني أن المصنف ذكر في الباب الأول في الكلام على «إذ» في مسألة «تلزم إذ الإضافة» أنه لا يُعْرَف تكرار البدل إلا في بدل الإضراب، واعترض عليه ابن الصائغ بأن تكرر البدل في غير الإضراب معروف... انظر الحاشية ١٤٦/٢، وانظر «إذ» فيما تقدَّم. وانظر حاشية الأمير ٧٥/٢.

(٨) أي: الظرف صلة، و«إلـه» بدل من الضمير المستتر في الظرف، وقوله مرتين الأولى في صدر الآية: «وهو الذي في السماء إلـه»، والثاني في المعطوف «وفي الأرض إلـه».

(٩) البُعْد الذي رآه هو في الإبدال من ضمير العائد.

مُوْقِعاً فيما يُحْوِجُ[١] إلى تأويلين[٢] فلا، ولا يجوزُ على هذا الوجهِ[٣] أن يكون «وفي الأرض إلـهٌ» مبتدأً وخبراً؛ لئلا يلزم فسادُ المعنى إنِ ٱستُؤنِف[٤]، وخُلُوّ الصّلة من عائد إن عُطِف[٥].

ومن ذلك[٦] أيضاً قوله[٧]:

**وإنّ لساني شُهدة يُشْتَفَى بها		وهُوَّ على مَن صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ**

---

(١) في طبعة الشيخ محمد «يحتاج»، ومثله في متن حاشية الأمير، وفي المخطوطات: يُحْوِج، وفي م/٤ كتب «يحتاج» وفوقه «يحوج» إشارة إلى الروايتين.

(٢) قال الأمير: «التأويلان هما أن يقال: ضمير العائد في نيّة الطرح لكونه مبدلاً منه، فيلزم خلو الصلة من عائد، لكن وجوده في الحسّ كافٍ، وهذا ثانٍ في قوله: وفي الأرض. أفاده دما «أي الدماميني»»، قال الشمني: التأويلان هما نفس الإبدال من ضمير العائد مرتين، ويقال حينئذٍ ما هو الوجه البعيد الموقع فيهما، ولعله يقول: هو مجموع هذا التقدير».
انظر حاشية الأمير ٧٥/٢، وحاشيته الشمني ١٤٧/٢.

(٣) وهو أن يكون في السماء صلة، وإلـه بدل من الضمير المستتر في الظرف.

(٤) الاستئناف يقتضي أن هناك إلـهاً آخر، وهذا يبطل هذا التوجيه.

(٥) أي: إنّ عطف هذه الجملة على الصّلة وهو «في السماء» على التقدير المتقدِّم.

(٦) أي من التعلُّق بما أُوِّل بما يشبه الفعل.

(٧) قائله غير معروف، وقد يكون لرجل من همدان، فهذه القبيلة تشدّد واو «هو»، وهمدان قبيلة من اليمن. وقد ذكر العيني أنه لرجل من همدان لم يُسَمَّ. وشُهدَة: كذا عند البغدادي بضم الشين: العسل بشمعه. وصَرّح بالضم في الخزانة. وضبط في شرح السيوطي وشرح البغدادي بفتح الشين ضبط قلم. وكلا الضبطين صحيح.
والعلقم: الحنظل، وهو نبت كريهُ الطعم.
والشاهد في البيت تعلّق «على من صَبّه الله» بقوله: «علقم» وهو ٱسم جامد، وصَحّ التعليق لأن هذا الجامد مؤوَّل بمشتق؛ لأن المراد: شديد أو صعب، وعلى المحذوفة: من صبّه الله عليه. متعلّقة بالفعل: صَبّ.

أصلُه: عَلْقَمٌ عليه، فـ «على» المحذوفةُ متعلّقةٌ بـ «صَبّه»، والمذكورةُ متعلّقةٌ بـ «علقم» لتأوّله بـ «صَعْب»، أو «شاقّ»، أو «شديد»[(١)]، ومن[(٢)] هنا كان الحذفُ شاذًّا؛ لاختلاف مُتَعَلَّقَيْ جارِّ الموصول[(٣)] وجارِّ العائد.

ومثالُ التعلُّق بما فيه[(٤)] رائحته[(٥)] قولُه[(٦)]:

أنا أبو المِنْهالِ بعضَ الأحيَانْ

= انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٣١٧ وشرح السيوطي/٨٤٣، والخزانة ٢/٤٠٠، وشرح المفصل ٣/٩٦، وأوضح المسالك ١/١٢٥، والعيني ١/٤٥١، والهمع ١/٢١٠، ٥/٣٤٣، وشرح التصريح على التوضيح ١/١٤٨، وشرح الأشموني ١/١٣٤، والارتشاف/٢٣٨٢، والجنى الداني/٤٧٤، والبحر المحيط ١/٤٦٦، ٤/٤٤٦، والدر المصون ١/٤٢٣، وانظر فيه ص/١٧١.

(١) في م/٥ «وشريد».

(٢) أي بناء على ما ذكر فإنّ تقدير الخبر محذوفاً شاذ؛ لأن المعنى لا يصح إلا على ما قدّره من تعلّق الظرف بعَلْقَم...

(٣) على من صبّه... هذا جار الموصول، وجاء العائد ما قَدّره من قوله: صبّ الله عليه، فالعائد المجرور بعلى متعلّق بصَبّ.
ولما اختلف تعلُّق الجارَّيْن لم يصحّ تقدير متعلَّق الأول محذوفاً.

(٤) هذا هو النوع الثالث من أنواع التعلُّق.

(٥) أي التعلق بما يشير إلى معنى الفعل، وهو ما ذكره في بداية الحديث عن أنواع التعلّق.

(٦) نسبه الأزهري إلى بعض بني أسد، وقيل أبو المنهال كنية الشاعر، واسمه عيينة بن المهلب. ويعزوه بعضهم إلى سالم بن دارة، ورَدّ هذا البغدادي وبعده:

ليس عليَّ حَسبِيْ بضُؤْلان

والمنهال: الرجل الكثير الإنهال، والمنهال: الغاية في السخاء.
والضُّؤْلان: الضعيف الحقير كالضئيل، وأصله في الجسم.
والشاهد في البيت أن «بعض الأحيان» متعلّق بـ «أبو المنهال»؛ لأن فيه معنى الفعل، أو أنه أراد: أنا مثل أبي المنهال، فعمل في الظرف على هذا التقدير معنى التشبيه.

وقولُه[١]:

أنا ٱبنُ ماوِيَةَ إذ جَدَّ النُّقُرْ

فتُعَلَّق «بعض»[٢] و«إذ» بالاسمين العَلَمَيْن، لا لتأوّلهما[٣] باسم يشبه الفعل، بل لما فيهما من معنى قولك: الشجاع أو الجواد.

وتقول: «فلانٌ حاتمٌ في قومه»، فتعلَّقُ[٤] الظرفَ بما في «حاتم» من معنى الجُودِ[٥]،

= انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣١٨/٦، وشرح السيوطي/٨٤٣، والخصائص ٢٧٠/٣، ٢٧١، والهمع ١٣٢/٥، وكتاب الشعر ٢٥٠/١، والتهذيب ٦٥/١٢، واللسان/ضأل، أين، والبحر المحيط ١/ ١٦٤.

(١) نسبه سيبويه وشراح كتابه إلى بعض السعديين، وقيل هو لعبيد بن ماوية الطائي، وذكر الصاغاني أنه لفدكي بن أعبد المنقري وبعده:

وجاءت الخيل أثابيّ زُمَر

والنُّقُر: صُوَيْت تسكن به الفرس عند اشتداد المعركة، فهو يريد أنه الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب، والنُّقُر: النَّقْر ألقيت فيه حركة الراء على القاف، وماوية: أُمّ الراجز.

والشاهد فيه: تعلّق الظرف «إذ» بما تضمنه ٱبنُ ماوية من معنى الشجاع.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٢١/٦، وشرح السيوطي/٨٤٣، والكتاب ٢٨٤/٢، والكامل/ ٦٩٣، والعيني ٥٥٩/٤، وشرح التصريح ٢٤١/٢، والإنصاف/٧٣٢، وأوضح المسالك ٣/ ٢٨٩، والهمع ١٣٢/٥، ٢١٠/٦، والبحر المحيط ١٦٤/١، والدر المصون ١٩٥/١، واللسان/نقر.

(٢) بعض لها حكم ما أضيفت إليه وهو الظرف «الأحيان».

(٣) العلمية تحول دون تأويل الاسم بمشتق، بل تأويلهما بالمشتق يخرجهما من العلمية.

وذهب الدماميني إلى أنه لو قيل باعتبار تأوّلهما باسم يشبه الفعل لم يلزم محذور أصلاً. انظر حاشية الشمني ١٥٠/٢.

(٤) في م/١ «فيُعَلّق».

(٥) في حاشية الأمير: «لا مانع من التأويل هنا، نعم المراد فيما قبله المعنى العَلَميّ» ٧٥/٢.

وتكون العبارة أثبت لو قال: بحاتم لما فيه من معنى الجود. وأثبت مثل هذا الشيخ محمد في حاشية

ومن هنا[(١)] رُدَّ على الكسائي في ٱستدلاله على إعمال ٱسم الفاعل المُصَغَّرِ بقول[(٢)] بعضهم[(٣)]: «أَظُنُّني مُرْتَحِلاً وسُوَيِّراً فَرْسَخاً»، وعلى سيبويهِ[(٤)] في ٱستدلاله على إعمال فَعِيلٍ[(٥)] بقوله[(٦)]:

حتى شآها كَليلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ　　[باتتْ طراباً وباتَ الليلَ لم يَنَمِ]

على المسألة، وكذا الدسوقي.

(١) أي الاكتفاء بما في الاسم من رائحة الفعل وتعلُّق الظرف به. وهذا لا يدل على مطلق العمل. كذا عند الأمير.

(٢) سقط من م/٥ من هنا إلى قوله: «على إعمال فعيل».

(٣) التصغير والوصف يخرجان ٱسم الفاعل عن تأويله بالفعل، ولم يخرجه التثنية والجمع، وسويّراً تصغير: سارٍ، وجاء ضبطه بتخفيف الياء في م/١ و٣ «سُوَيْراً»، وقد عمل ٱسم الفاعل المُصَغَّر في الظرف «فرسخاً».

قال ٱبن مالك: «فلو صُغِّر أو نُعِت ٱسم الفاعل جائياً على أصله أو معدولاً به بطل عمله، إلا عند الكسائي فإنه أجاوز إعمال المُصَغَّر وإعمال المنعوت، وحكى عن بعض العرب «أظنني مرتحلاً وسويئراً فرسخاً...»».

شرح الكافية الشافية/١٠٤٢، وانظر المساعد على شرح التسهيل ١٩١/٢ - ١٩٢، فقد قال ٱبنُ عقيل بعد ذكر مثال الكسائي: وليس بحجة للمدعي لأنه إنما عمل في الظرف».

وفي شرح الكافية ٢٠٢/٢ «وأما قولهم: أنا مرتحل فسوير فرسخاً، فإنما جاز لكون المعمول ظرفاً، ويكفيه رائحة الفعل».

(٤) أي: ورُدّ على سيبويه...

(٥) في حاشية على م/٣: فعيل بمعنى فاعل.

(٦) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي والمثبت صدره، وعجزه ما وضعته بين معقوفين.

وشآها: الضمير للصّوار، وهو جماعة البقر في بيت قبله، وشآها: ساقها، وكليل: بَرْق ضعيف، وإنما كان ضعيفاً لأنه ظهر من بعيد، ومَوْهناً: بعد هدوء الليل، عَمِل: أي ذو عمل، لا يفتر البرق يلمع. وطراباً: أي باتت البقر طراباً إلى السَّيْر إلى المكان الذي لمع فيه البرق، وقوله: بات الليل لم ينم: أي

وذلك أن «فرسخاً» ظرفُ مكان، و«مَوْهِناً»[1] ظرفُ زمان، والظرفُ يعمل فيه روائحُ الفعل، بخلاف المفعول به.

ويوضح كونَ المَوْهِن ليس مفعولًا به أنّ «كليلًا» من «كَلّ»، وفِعْلُه لا يتعدّى[2]. وٱعتُذِر[3] عن سيبويهِ بأنّ كليلاً بمعنى[4] «مُكِلّ»، وكأنّ البرق يُكِلُّ الوقتَ بدوامه فيه، كما يقال: «أتعبتَ يومَكَ»، أو بأنه إنما ٱستشهد به على أنّ

بات البرقُ الليل لا يفتر عن اللمعان، وعبر عن ذلك بقوله: لم ينم. =

= والشاهد فيه أن «مَوْهِناً» ظرف لكليل، لا مفعولاً به، وذهب سيبويه إلى أنه مفعول به لـ «كليل». وذهب المبرّد إلى أن «موهناً» ظرف، وليس بمفعول، ولا حجة لسيبويه فيه.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٤/٦، والكتاب ٥٨/١، وشرح المفصل ٧٢/٦، ٧٣، والمقتضب ١١٥/٢، والخزانة ٤٥٠/٣، وديوان الهذليين ١٩٨/١، وشرح الكافية الشافية/١٠٣٦، وشرح الكافية ٢٠٢/٢.

(١) في شرح الكافية: «قال سيبويه: فاعل إذا حُوِّل إلى فَعِيل أو فَعِل عمل أيضاً، وأنشد حتى شآها...، ومنع ذلك غير سيبويه، وقالوا: إن موهناً ظرف لشآها؛ لأن «كليل» لازم، ولو كان لكليل أيضاً فلا استدلال فيه؛ لأنه ظرف يكفيه رائحة الفعل».
وانظر شرح المفصل ٧٤/٦، فقد رأى أن الصحيح ما ذهب إليه سيبويه.

(٢) كذا في المخطوطات، وفي طبعة الشيخ محمد «لا يُعَدّى».
ولا يتعدّى: أي لا ينصب مفعولاً به، وكذا ما جاء مشتقاً من بابه؛ ولذا لا يكون «موهناً» مفعولاً به لما أصله لازم. وانظر المقتضب ١١٥/٢، وانظر شرح المفصل ٧٣/٦.

(٣) ممن ٱعتذر هذا الاعتذار عن سيبويه ٱبنُ خَلَفٍ قالَ: «الشاهد نَصْبُ موهناً بكليل نَصْبَ المفعول به؛ لأنه بمعنى مُكِلّ فيعمل عمله».
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٤/٦. وقد ذكر بالإضافة إلى ما سبق رَدّاً آخر لأبي نصر هارون ابن موسى، ورأى: موهناً مفعولاً به لا ظرفاً.

(٤) وهذا يقتضي أن يكون من أكلّ بمعنى أتعب، وإذا كان على هذا المعنى فهو متعدّ؛ لأن أَكلّ عُدّي

فاعلًا يُعْدَلُ إلى فَعيلٍ[١] للمبالغة، ولم يستدلّ به على الإعمال، وهذا أقرب؛ فإن في الأول حَمْلَ الكلامِ على المجاز[٢] مع إمكان حَمْلِه على الحقيقة.

و*قال ٱبن مالك في قول الشاعر[٣]:

[ونِعْمَ مُزكَأُ مَن ضاقت مذاهبُه]　　ونِـعْـمَ مَـن هـو فـي سِرٍّ وإعـلان

«يجوز[٤] كون «مَن»[٥] موصولةً فاعلةً بـ «نِعْمَ»، و«هو» مبتدأ، خبره «هو» أخرى مقدَّرة[٦]، و«في» متعلّقةٌ بالمقدّرة[٧]؛ لأن فيها معنى الفعل، أي: الذي

بالهمزة، وعلى هذا فقد عمل اللازم لأنه بمعنى المتعدي.

(١) هذا هو الاعتذار الثاني عن سيبويه. وانظر هذا في شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٥/٦، فقد ذكر هذا عن أبي إسحاق [الزجاج] قال: «... وزَعَم أن كليلاً بمعنى مُكِلّ، وليس هذا من مذهب سيبويه في شيء؛ لأن سيبويه غرضه ذكر فَعِيـل الذي هو مبالغة فاعل، ولم يتعرّض لفعيل الذي هو بمعنى مُفْعِل».
وانظر الخزانة ٤٥٢/٣.

(٢) المراد بالمجاز أخذ «فَعِيل» من غير الثلاثي مع أن حقيقته من الثلاثي.
وانظر تعليق الدماميني وتعقيب الشمني في الحاشية ١٤٧/٢، وحاشية الأمير ٧٥/٢.

(٣) قائله غير معروف. وتقدّم في «مَن» نكرة تامة، وهو مما زيد في أقسام «مَن».

(٤) كلام ٱبن مالك هذا في شرح الكافية الشافية/١١٠٩.

(٥) النص عند ٱبن مالك: «فجعل فاعل «نِعْمَ» مضافاً إلى «مَن»، وهي نكرة موصوفة أو موصولة. وجعل فاعل «نِعْمَ» الثانية ضميراً مُفَسَّراً بـ «مَن»، وهي هنا نكرة غير موصوفة، والضمير بعدها مخصوص نِعْم. كذا قال أبو علي في التذكرة.
قلتُ: ويجوز جعلها فاعل «نِعْمَ» وتكون موصولة، و«هو» مبتدأ خبره «هو» آخر محذوف، والتقدير: ونعم من هو هو في سِرٍّ وإعلان، أي: هو الذي شُهِرَ في سِرٍّ وإعلان، و«في» متعلّقة بـ «هو» المحذوف، لأن فيه معنى الفعل» شرح الكافية الشافية/١١٠٩ - ١١١٠، وكتاب الشعر للفارسي/٣٨٠.

(٦) والتقدير على هذا: ونعم مَن هو هو في سِرٍّ وإعلان.

هو مشهور»[١] انتهى.

والأَوْلى[٢] أن يكون المعنى الذي هو ملازمٌ لحالةٍ واحدةٍ في سِرّ وإعلان، وقَدّر أبو عليّ[٣] «مَن» هذه تمييزاً، والفاعلُ مستترٌ[٤].

وقد أُجيزَ في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾[٥] تعلُّقه بٱسمِ[٦]

---

(١) أي: بـ «هو» المقدّرة.

(٢) تقديره عند ٱبن مالك: هو الذي شهر في سِرّ وإعلان.

(٣) قال الدسوقي: «الأَوْلى أن يفسّر هو الثانية بملازم لحالة واحدة، أي ليس عنده نفاق، وإنما كان أَوْلى لأن مشهور لا يناسب السِّرَّ...» الحاشية ٨٨/٢.

(٤) كلام الفارسي في كتاب الشعر/٣٨١ «ويجوز في القياس أن تجعل «مَن» نكرة ولا تجعل له صفةً، كما فُعِل ذلك بما في قوله «فنِعمّا هي»، فإذا جعلتها كذلك كان كأنه قال: فنعم رجلاً، فيكون موضع «مَن» نصباً، ويكون «هو» كناية عن المقصود بالمدح». وذكر هذا عنه ٱبنُ مالك في شرح الكافية الشافية/١١٠٩، والبغدادي في شرح الشواهد ٣٣٩/٥.
وردّ ٱبنُ مالك في شرح التسهيل هذا الوجه عند الفارسي، وكان رَدّه من وجهين:
الأول: أن التمييز لا يقعُ في الكلام بالاستقراء إلا نكرة صالحة للألف واللام، و«مَن» بخلاف ذلك، فلا تكون تمييزاً. **والثاني**: أن الحكم عليها بالتمييز مُرَتَّبٌ على كون «مَن» نكرة موصوفة، وذلك منتفٍ بإجماع في غير محل النزاع، فلا يُصار إليه إلا بدليل. كذا ملخصاً عن البغدادي.
وانظر شرح التسهيل لٱبن عقيل ١٣١/٢.

(٥) في م/٤ «والفاعلَ مستتراً».

(٦) تتمة الآية: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ الأنعام ٣/٦.

(٧) هذا على قول الجمهور قال السمين: «فعلى قول الجمهور يكون «هو» مبتدأ، و«الله» خبره، و«في السماوات» متعلّق بنفس الجلالة لما تضمنه من معنى العبادة، كأنه قيل: وهو المعبود في السماوات. وهذا قول الزجاج، وابن عطية والزمخشري...».
انظر الدر المصون ٦/٣، والبحر المحيط ٧٢/٤، والكشاف ٤٩٥/١، ومعاني القرآن للزجاج

الله تعالى، وإنْ كان عَلَماً، على معنى: وهو المعبودُ، أو وهو المُسَمَّى بهذا الاسم، وأُجيزَ تعلُّقُه[(١)] بـ «يعلم» وبـ «سِرّكم»[(٢)] و«جَهْرَكم»، وبخبرٍ محذوفٍ[(٣)] قَدّره الزمخشريُّ بـ «عالم».

ورُدّ الثاني[(٤)] بأنّ فيه تقديمَ معمولِ المَصْدَرِ، وتنازُعَ عامِلَيْن[(٥)] في متقدِّم، وليس بشيء[(٦)]؛ لأنّ المصدر هنا ليس مُقَدَّراً بحرفٍ مصدريٍّ وصِلَتِهِ؛ ولأنه قد

٢٢٨/٢، والمُحَرَّر ١٢٦/٥ - ١٢٧، والتبيان للعكبري/٤٨٠، والبيان ٣١٣/١.

(١) على تقدير أن الكلام تَمَّ عند لفظ الجلالة «وهو الله»، ويتعلّق «في السماوات» بالفعل «يعلم»، ويعلم: على هذا مستأنف. والمجيز لتعلّقه بيعلم أبو علي الفارسي.
انظر الدر ٦/٣، والتبيان/٤٨٠، وانظر البيان ٣١٣/١، وحاشية الشمني ١٤٨/٢.

(٢) قال هذا النحاس: إن الكلام تَمَّ عند قوله «وهو الله»، والمجرور متعلّق بمفعول «يعلم»، وهو «سِرّكم وجهركم» أي: يعلم سركم وجهركم فيهما.
ورأى النحّاس هذا من أحسن ما قيل فيه، ورآه السمين ضعيفاً لما فيه من تقديم معمول المصدر عليه.
إعراب النحّاس ٥٣٦/١، وانظر المحرر ١٢٧/٥.

(٣) على تقدير: «الله» خبر أول، و«في السماوات» خبر ثان: قال الزمخشريّ: على معنى: أنه الله، وأنه في السماوات وفي الأرض، على معنى أنه عالم بما فيهما، لا يخفى عليه شيء، كأن ذاته فيهما.
وضعَّف هذا الوجه أبو حيان؛ لأن المجرور بفي لا يدل على كون مقيّد، وإنما يدل على كون مطلق.
انظر الكشاف ٤٩٥/١، والبحر ٧٣/٤، وحاشية الشمني ١٤٨/٢.

(٤) أي تعلقه بـ «سركم وجهركم»، وانظر الرد عند السمين في الدر ٦/٣، وفي الشمني ١٤٨/٢، وسمّاه ثانياً لأنه ثاني قوله: وأجيز تعلقه بالعلم».

(٥) العاملان: يعلم، وسركم...

(٦) وجه الرد أن المصدر إذا كان مقدراً بحرف مصدري فإنه لا يجوز تقديم معموله عليه وليس هنا كذلك.

جاء نحو: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[١]، والظَّرْفُ متعلِّقٌ بأحد الوصفين[٢] قطعاً، فكذا هنا.

ورَدّ أبو حيان الثالثَ[٣] بأنّ «في» لا تدلُّ على عالم ونحوه من الأكوان الخاصة، وكذلك[٤] رَدّ[٥] على تقديرهم: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[٦]: مستقبلاتٍ لِعِدتهِن. وليس بشيء؛ لأنّ الدليلَ ما جرى في الكلام من ذِكْرِ العِلْم؛ فإنّ بعده ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾، وليس الدليلُ حرفَ الجرّ[٧]، ويُقال له: إذا كنت تجيز

وانظر حاشية الشهاب ١٨/٤.

(١) الآية: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ التوبة ١٢٨/٩.

(٢) قال بأحد الوصفين للخلاف المنقول في المسألة، فقد ذكر السمين أنه متعلّق بـ «رؤوف»، ولا يجوز أن تكون المسألة من باب التنازع؛ لأن من شرطه تأخر المعمول عن العاملين وإن كان بعضهم قد خالف، ويجيز: زيداً ضربت وشتمته، على التنازع، قال: «وإذا فرّعنا على هذا الضعيف فيكون من إعمال الثاني [رحيم] لا الأول، لما عُرِف أنه متى أُعْمِلَ الأول أُضْمِرَ في الثاني من غير حذف» الدر ٥١٤/٣. وعلّقه العكبري بـ «رؤوف» انظر التبيان/٦٦٣.

(٣) الوجه الثالث وهو التعلّق بخبر محذوف، وهو ما ذهب إليه الزمخشري وغيره، وكان تقديره عند الزمخشري «عالم». وانظر البحر ٧٣/٤.
قال أبو حيان: «... وهو ضعيف؛ لأن المجرور بفي لا يدل على وصفٍ خاص، وإنما يدل على كون مطلق...».

(٤) في المطبوع «وكذا».

(٥) أي أبو حيان.

(٦) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُواْ ٱلْعِدَّةَ...﴾ الطلاق ١/٦٥.
قال أبو حيان: «.. وتقدير الزمخشري هنا حالاً محذوفة يدل عليها المعنى يتعلّق بها المجرور أي: مستقبلاتٍ لعدتهن. ليس بجيد؛ لأنه قدَّر عاملاً خاصاً، ولا يُحْذَفُ العاملُ في الظرف والجار والمجرور إذا كان خاصاً بل إذا كان كوناً مطلقاً... البحر ٢٨١/٨، والدر المصون ٣٢٩/٦، والكشاف ٢٣٩/٣.

الحذفَ[١] للدليل المعنويّ[٢] مع عَدَمِ ما يَسُدُّ مَسَدّه[٣] فكيف تمنعُه[٤] مع وجود ما يَسُدُّ[٥]؟ وإنما ٱشترطوا الكونَ[٦] المُطْلَقَ لوجوب الحذف لا لجوازه.

ومثال التعلُّق بالمحذوف[٧] ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾[٨]، بتقدير «وأرسلنا»، ولم يتقدّم ذِكْرُ الإرسال، ولكنْ ذِكْرُ النبيّ[٩] والمُرْسَلِ إليهم[١٠] يدلُّ على ذلك[١١]،

---

(١) وهو اللام في قوله: «لِعِدَّتِهِنّ».

(٢) أي: حذف المتعلَّق وغيره.

(٣) أي: الدليل العقلي، وذلك على قاعدة حَذْف ما يُعْلَم جائز.

(٤) أي: مَسَدّ المحذوف.

(٥) أي: تمنع حذف المتعلَّق.

وفي متن الدسوقي: فكيف يُمْنَع.

(٦) في م/٥ «ما يسدُّ مَسَدّه».

والذي يَسُدُّ هو الجار والمجرور، وهو دليل لفظي.

(٧) أي: إذا كان الخبر كوناً مطلقاً وجب حذفه، فإن كان كوناً خاصاً معلوماً جاز ذكره وجاز حذفه، فإن كان غير معلوم وجب ذكره.

(٨) وهو النوع الخامس من أنواع التعلُّق.

(٩) الآية: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ الأعراف ٧٣/٧، وهود ٦١/١١.

(١٠) وهو صالح عليه السلام.

(١١) وهم قومه هود.

(١٢) يدل على تقدير الفعل «أرسلنا».

قلت: ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى في سورة النمل: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا أَنِ

ومثله: ﴿تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾[١].

ففي[٢] وإلى[٣] متعلّقان بـ «اذهب»[٤] محذوفاً. ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾[٥]، أي[٦]: وأَحْسِنُوا بالوالدين إحساناً،

ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ...﴾ الآية/٤٥، فقد صُرِّح بلفظ الفعل فهو مُؤْنِسٌ للتقدير في آيتي الأعراف وهود.

(١) الآية: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ۖ فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ النمل ١٢/٢٧.

وقول المصنّف: ومثله أي مثل الموضع السابق في حذف المتعلّق. والشاهد في الآية في قوله: «في تسع» فإنه متعلّق بمقدّر وهو «وأرسلناه»، أي: أرسلنا موسى عليه السلام. وعلى هذا يكون الوقف على سوء. أو اذهب في تسع آيات..

وذكر العكبري «في تسع آيات» أنه حال: أي آية في تسع آيات، أو بمحذوف: مرسلاً إلى فرعون، وأجاز أن يكون صفة لتسع أو لآيات أي: واصلة إلى فرعون. التبيان/١٠٠٥، وانظر البيان ٢١٩/٢.

(٢) أي: في تسع أيات.

(٣) أي: إلى فرعون.

(٤) قد رأيت أن المتعلّق على غير هذا وهو: مُرْسَلاً، وتقدّم ذكره، وعلى ما ذكره هنا يكون التقدير: اذهب في تسع آيات إلى فرعون.

وانظر التقديرات في الدر المصون ٢٩٩/٥، والبحر المحيط ٥٨/٧، وارجع إلى الكشاف ٢٣/١.

(٥) الآيـة: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ سورة البقرة ٨٣/٢، وانظر مثل الذي استشهد به المصنف في سورة النساء ٣٦/٤، والأنعام ٥١/٦، والإسراء ٢٣/١٧، وانظر سورة الأحقاف ١٥/٤٦.

(٦) ذكر أبو حيان في المسألة خمسة أوجه، وتبعه على ذلك السمين، ومن ذلك: أن تتعلّق الباء بـ «إحساناً» على أنه مصدر واقع موقع فعل الأمر، والتقدير: وأحسنوا بالوالدين. والباء ترادف «إلى» على هذا المعنى: أحسنت به وأحسنت إليه، وأن يكون متعلّقاً بمحذوف: وأحسنوا بالوالدين، أو ويُحْسِنون بالوالدين منسوقاً على: لا تعبدوا، وأن يكون على تقدير: واستوصوا

مثل: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾[(١)]، أو[(٢)] وَصَّيناهم بالوالدين إحساناً، مثل: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا﴾[(٣)]، ومنه[(٤)] باءُ البَسْمَلة.

* * *

= بالوالدين، فالباء يتعلّق بالمقدّر، وإحساناً مفعول به، والرابع: على تقدير: ووصيناهم بالوالدين، وإحساناً مفعول من أجله. والخامس: أن الباء وما عملت به معطوف على قوله: «لا تعبدون» إذا قيل إنّ «أن» المصدرية مقدَّرة، فينسبك مصدر، والتقدير: أخذنا ميثاقهم بإفراد الله بالعبادة وبالوالدين، أي وببرّ الوالدين، وعلى هذا فإن الباء تتعلَّق بالميثاق لما فيه من معنى الفعل.

انظر البحر ١/٢٨٤، والدر المصون ١/٢٧٦ - ٢٧٧.

(١) الآية: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًا وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ إِذْ أَخْرَجَنِى مِنَ ٱلسِّجْنِ...﴾ يوسف ١٢/١٠٠.

والآية غير مثبتة في م/٥. ووجه الاستشهاد عند المصنف أن «بي» متعلّق بأحسن كما قدّر، ولعله أراد أن الباء في «بي» بمعنى إلى. أي أحسن إليّ، ويكون التقدير في الآية السابقة للمتعلّق كالتقدير هنا، وقد صُرِّح به.

(٢) في م/٢ «ووصيناهم» وفي م/٣ و٤ «أو ووصيناهم».

وقوله: أو وصيناهم، أي: أو يكون التقدير: وصيناهم، إذا لم تقدير التقدير السابق: وأحسنوا بالوالدين، وأو لاختيار أحد التقديرين، ولا فضل لواحد على آخر؛ فقد استشهد لكل تقدير بآية مماثلة كما ترى صُرِّح فيها بلفظ المتعلَّق.

(٣) الآية: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ سورة العنكبوت ٢٩/٨.

قلت: قدر بعض الكوفيين: ووصينا الإنسان أن يفعل بوالديه حسناً، وبذلك تتعلق الباء بمحذوف. وهذا لا يجوز عند البصريين.

(٤) في م/٥ «ومثله».

وقوله: ومنه، أي: من التعلّق بمحذوف ما قدّر ما كان في باء البسملة، فهي متعلّقة بمحذوف، وتقديره عند أهل البصرة اسم: ابتدائي كائن باسم الله، أو قراءتي كائنة باسم الله، وعند أهل الكوفة يقدَّر فعل: أقرأ باسم الله أو أبتدئ باسم الله، ومنهم من قَدّره بعده: باسم الله أقرأ أو ابتدأ أو أتلو، وبهذا أخذ الزمخشري.

هل يتعلّقان بالفعل الناقص؟

مَن زَعَمَ أنه لا يدلُّ على الحدث[1] مَنَع ذلك، وهم[2] المبردُ، فالفارسيُّ، فأبنُ[3] جني، فالجُرجانيّ، فأبنُ بَرْهان، ثم الشلوبين. والصحيحُ[4] أنها كلها دالّة عليه إلا «ليس»[5].

واستُدِل لمثبتي ذلك[6] التعلُّقَ بقوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾[7]، فإنّ اللام لا تتعلّق بـ «عَجَبًا»؛ لأنه مصدر مؤخّر،

انظر البحر ١٦/١، والكشاف ٢٢/١، والدر المصون ٥٤/١.

(١) ذكر الرضي أن دلالتها على الحدث الذي لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور.
انظر شرح الكافية ٢٩٠/٢، وحاشية الشمني ١٤٨/٢، والارتشاف/١١٥١.

(٢) انظر آراء هؤلاء العلماء في المقتضب ٨٧/٤، والأصول لأبن السرّاج ٨٢/١ - ٨٣، وشرح التسهيل لأبن مالك ٣٣٨/١، وشرح اللمع ٤٩/١، ٦١، والتوطئة للشلوبين/٢٢٤، وذكر أبو حيان في الأرتشاف أنه مذهب أبن السرّاج، وأنه ظاهر مذهب سيبويه.
وانظر الكتاب ٢٦٤/١ - ٢٦٥، والهمع ٧٤/٢.
وذهب أبن عصفور وابن خروف إلى أنها مشتقة من أحداث لم يُنْطَق بها.

(٣) في م/٥ «وابن جني... وابن بَرْهان والشلوبين» وفي م/٢ وابن برهان.

(٤) هذا رأي أبن عصفور، فقد ذهب إلى أنها تدل على الحدث والزمان.
انظر الارتشاف/١١٥١، وشرح الجمل ٣٨٥/١، والمساعد على شرح التسهيل لابن عقيل ٢٥٢/١، وهمع الهوامع ٧٤/٢.

(٥) بل ذكر الرضي أن «ليس» كذلك. انظر شرح الكافية ٢٩٠/٢، وحاشية الشمني ١٤٨/٢.

(٦) سقط «ذلك» من م٣ و٤ و٥، وجاء مثبتاً في م/١ و٢، وطبعة الشيخ محمد ومبارك.

(٧) الآية: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾ يونس ٢/١٠.
ذهب العكبري إلى أن «للناس» حال من «عجب»؛ لأن التقدير: أكان عجباً للناس.

ولا[١] بـ «أوحينا»؛ لفساد المعنى[٢]؛ ولأنه[٣] صلةٌ لـ «أَنْ»، وقد مضى عن قريبٍ أنّ المصدر الذي ليس في تقدير[٤] حرفٍ موصولٍ[٥] ولا[٦] صلته لا يمتنع[٧] التقديمُ عليه.

ويجوز أيضاً أن تكون[٨] متعلّقةً[٩] بمحذوفٍ[١٠] هو حالٌ من

= وقيل هو متعلّق بـ «كان»، وقيل: هو يتعلّق بعجب على التبيين... انظر التبيان/٦٦٤، وانظر البيان ٤٠٨/١ فقد قال: «... ولا يجوز أن تتعلّق اللام بكان لأنها لمجرد الزمان، ولا تدل على الحدث الذي هو المصدر، فضعُفت، فلم يتعلّق بها حرف الجر».

وانظر الدر المصون ٣/٤، والبحر المحيط ١٢٢/٥.

(١) أي: ولا يتعلَّق «للناس» بأوحينا.

(٢) يكون المعنى فاسداً لأن التقدير حينئذٍ: أوحينا للناس أن أنذر الناس.

وذهب الشمني أن لقائل أن يقول: فساد المعنى لا يُسَلَّم به إذا كان «إلى رجل» بدلاً من الناس، وقد كانوا يعجبون من كون الرسول بشراً.

انظر الحاشية ١٤٩/٢.

وفي حاشية الأمير ٧٦/٢ «أو تجعل اللام في «للناس» تعليليّة، أي: لأجل إهداء الناس».

(٣) أي: «أوحينا» صلة لأن، ومعمول الصّلة «للناس» لا يتقدّم عليها إذا كان على هذا الوصف.

(٤) في م/٣ «في التقدير»، ومثله في متن الشمني ١٤٩/٢ والدسوقي ٩٠/٢، وفي حاشية الشمني «ويقع في بعض النسخ في تقدير حرف موصول بدون أل وبإضافة تقدير إلى حرف».

(٥) هذا اعتراض على قوله: «لا يتعلّق بعجباً» لأنه مصدر مؤَخّر.

وتقدّم حديثه في هذا في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ...﴾ سورة الأنعام ٣/٦.

(٦) قوله: «ولا صلة» لا: غير مثبت في م/٣ و٥.

(٧) وعلى هذا فلا يمتنع تعليق «للناس» بالمصدر عَجَباً.

(٨) أي: للناس.

(٩) في م/٣ «معلّقة» وفي م/٥ «متعلّقاً».

(١٠) في م/٢ و٤ «وهو حال».

«عَجباً»[١]، على حَدِّ قوله[٢]:

لـميَّةَ مُوْحِشاً طَلَلُ		[يلوح كأنّه خِلَلُ]

* * *

(١) ذكرت هذا الوجه فيما سبق، فقد تقدّم الوصف على الموصوف النكرة وهو عجباً، فصح أن يكون حالاً منه.

(٢) البيت لكثير عزة. وتقدّم في باب «إذ»، ووجه الاستشهاد به مجيء الوصف حالاً من النكرة لتقدمه عليها، فموحشاً حال من طلل وهو نكرة.
وتمام البيت مثبت في م/٥.

هل يتعلّقان بالفعل الجامد؟[1]

زَعَمَ الفارسيُّ في قوله[2]:

ونِعْمَ مُزْكَأً مَن ضاقت[3] مذاهبُه　　ونِـعْـمَ مَـن هـو فـي سِـرٍّ وإعـلانِ

أنّ «مَن»[4] نكرةٌ تامةٌ تمييزٌ لفاعلِ «نِعْمَ» مستتراً. كما قال[5] هو وطائفة في «ما» من نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[6]، وأنّ الظرف[7] متعلّقٌ بـ «نِعْمَ».

---

(١) هذا العنوان وما جاء تحته غير مثبت في م/١ و٥.
وفي حاشية الشمني ١٤٩/٢ «هذا الفصل بكماله ساقط في بعض النسخ».
ومثله في حاشية الأمير ٧٦/٢.

(٢) تقدّم البيت في الحديث عن التعلُّق بما فيه رائحة الفعل، وهو لساعدة بن جؤيّة الهذلي.

(٣) روايته في م/٤ «طابت سريرته».

(٤) نقلت هذا النص من قبل فقد ذكر المصنّف رأي أبي عليّ.
وانظر كتاب الشعر للفارسي/ ٣٨١، وانظر شرح الكافية الشافية/١١٠٩، وانظر الحجة ٣٩٩/٢.

(٥) في م/٤ «كما قالت طائفة».

(٦) الآيـة: ﴿إِن تُبْـدُواْ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِـمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَـا ٱلْفُـقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢٧١/٢.
قال أبو عليّ في الحجة ٣٩٩/٢ «والمعنى... أن في «نَعْمَ» ضمير الفاعل، و«ما» في موضع نصب، وهي تفسير الفاعل المضمر قبل الذكر، فالتقدير: نعم شيئاً إبداؤها...».

(٧) أي في البيت، والمراد بالظرف قوله: «في سِرٍّ وإعلان».
قال الفارسي: «القول في الظرف أنه متعلّق بنعم، وذلك أنه لا يخلو من أن يكون خبر «هو» في الصلة، أو يكون متعلّقاً بنعم، فلا يجوز أن يكون متعلّقاً بمحذوف على أن يكون في موضع خبر «هو» التي في الصلة؛ لأن التقدير قبل كون الصلة صلة يكون هو في سِرٍّ وإعلان، وهذا لا معنى له...» كتاب الشعر/٣٨٠.

وزَعَم ٱبنُ مالكٍ أنها[(١)] موصولةٌ فاعلٌ[(٢)]، وأنّ «هو» مبتدأ، خبره «هو» أخرى مقدَّرة على حَدّ[(٣)]:

[أنا أبو النَّجْم] وشِعْري شِعْري

وأنّ الظرف[(٤)] متعلِّقٌ بـ «هو» المحذوفة لتضمُّنها[(٥)] معنى الفعل[(٦)]، أي: ونِعْمَ الذي هو باقٍ[(٧)] على ودّه في سِرِّه وإعلانه، وأنّ المخصوص محذوف، أي: بِشْرُ ٱبن مروان[(٨)].

---

(١) أي «مَن» في بيت ساعدة المتقدِّم في قوله: «ونعم من هو في سِرّ وإعلان».

(٢) قبل أن يذكر هذا ٱبن مالك ذكر رأي أبي علي الفارسيّ الذي تقدّم للمصنف مرتين. ثم قال: «قلت: ويجوز جعلها فاعل «نعم»، وتكون موصولة، و«هو» مبتدأ، خبره «هو» آخر محذوف، والتقدير: ونعم من هو هو في سِرّ وإعلان...».
انظر شرح الكافية الشافية/١١١٠. ورَدّ مثل هذا التقدير الفارسي قبل أن يُخْلَق ٱبن مالك. انظر كتاب الشعر/٣٨٠.

(٣) هذا استشهاد من المصنف قياساً على قول ٱبن مالك، ولم يأت البيت عند ٱبن مالك.
وتقدّم البيت في «مَن»، وقائله أبو النجم العجلي، وسبق التعليق عليه وتخريجه.

(٤) وهو قوله «في سِرّ...».

(٥) أي: ونعم من هو هو في سِرٍّ...

(٦) التقدير عند ٱبن مالك: أي هو الذي شُهِر في سِرٍّ وإعلان، و«في» متعلِّقة بـ «هو» المحذوف؛ لأن فيه معنى الفعل.

(٧) رأيت أن التقدير عند ٱبن مالك: شُهِر في سِرّ وإعلان، وهذا أقرب إلى ما استشهد به المصنّف وهو بيت أبي النجم.

(٨) بشر هو الممدوح، وقد صَرّح به في بيت متقدّم على بيت الشاهد.
ويأتي ذكره عند المصنّف بعد قليل، وهو أخو عبدالملك بن مروان، وقد ولي له إمارة البصرة، ومات فيها شاباً سنة ٧٥هـ عن نيّف وأربعين سنة.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/٣٤٠.

وعندي أن يُقَدَّر المخصوصُ[١] «هو» لتقدُّم ذِكْرِ «بشرٍ» في البيت قبله، وهو[٢]:

وكيف أَرْهَبُ أمراً أو أُراعُ به ... وقد زَكَأْتُ إلى بِشْرِ بنِ مروان؟

فيبقى التقدير: حينئذٍ[٣]: مَنْ[٤] هو هو هو[٥].

* * *

---

(١) في م/٤ «أن يقدَّر المخصوص محذوفاً، أي: هو».

(٢) البيت مذكور مع بيت الشاهد في شرح الشواهد للبغدادي ٣٣٨/٥، والخزانة ١١٥/٤، وغيرهما من المراجع، وقد تقدَّم ذكرها في «مَن».
وقوله: «زَكَأْتُ: أي: لجأت، ومثله مُزْكَأ في بيت الشاهد، وهو الملجأ.
وأُراع به: أي أُخَوَّفُ به.

(٣) كذا جاء في م/٣، ومثله في متن حاشية الدسوقي.
وعند الأمير: «هو هو هو» بدون «مَن».
وفي م/٢ «من هو هو» ومثله في م/٤، وذكرتُ من قبل أن فَصْلَ التعلُّق بالفعل الجامد ساقط من م/١ و٥.

(٤) قوله: هو هو: مبتدأ وخبر، الأول مُصَرَّح به، والثاني مقدَّر أي: من هو المعروف المشهور.
وأما الضمير الثالث «هو» فهو المخصوص بالمدح. وقد آثر المصنف أن يذكره ضميراً عائداً على الممدوح بشر؛ لأنه تقدَّم ذكره.

(٥) ولو قَدَّرت هذا المخصوص في الإعراب خبراً لمبتدأ محذوف، وهو أحد الأوجه الجائزة فيه، لصارت الجملة:... مَن هو هو هو هو.
هو هو: جملة الصِّلَة، وهو هو: جملة بيانية.
وأشار إلى مثل هذا الدسوقي في الحاشية ٩٠/٢.

هل يتعلّقان بأحرف المعاني؟[1]

المشهورُ مَنْعُ ذلك مطلقاً، وقيل بجوازه مطلقاً، وفَصَّلَ بعضُهم، فقال: إن كان نائباً عن فعلٍ حُذِف[2] جاز ذلك على سبيل النيابة[3] لا[4] الأصالة، وإلا فلا، وهو قولُ أبي عليّ[5] وأبي الفتح، زَعَما في نحو[6] «يا لَزَيْدٍ» أنّ اللام متعلّقة بـ «يا»، بل

---

(١) أحرف المعاني مثل: يا وما، وما كان مثلهما، واحترز بقوله «المعاني» من الأحرف التي تكون جزءًا من كلمة لا ٱستقلال لها في الدلالة.
فقولنا «يا» أَدّت مؤدّى: أدعو، وما: أدت معنى الفعل: أنفي...

(٢) مثل «يا».

(٣) كذا النص فيما بين يديَّ من مخطوطات، ومثله في متن حاشية الدسوقي وطبعة مبارك، وفي متن حاشية الأمير: «على طريق النيابة»، ومثله عند الشيخ محمد. وقد أشار في الحاشية إلى ما أثبتُّه قال: «في نسخة...».

(٤) وقوله على سبيل النيابة أي يكون العمل لنيابة الحرف عن الفعل المحذوف، وليس لخصوصية هذا الحرف في العمل. وهذا معنى قوله: لا الأصالة.
في م/٥ «لا بالأصالة».

(٥) ذكر هذا أبو عليّ في كتاب الشعر ص/٦٢ تحت عنوان «من الحروف التي تتضمّن معنى الفعل» وفي ص/٦٦ قال: ومن ذلك: «يا» التي تلحق المنادى في نحو: يا زيد، ويا عبدالله، ويا رجلاً، وتلحق غير المنادى أيضاً...».

(٦) في الهمع ٧٢/٣ «واختلف في هذه اللام: فقيل: زائدة، وعليه ٱبنُ خروف، وٱختاره أبو حيان بدليل معاقبتها للألف، والأصح ليست بزائدة، وعلى هذا فذهب ٱبنُ جني إلى أنها تتعلّق بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل، وذهب سيبويه إلى أنها تتعلّق بالفعل المضمر، وٱختاره ٱبنُ عصفور» وانظر الأرتشاف/٢٢١١، والكتاب ـ/٢١٨، والهمع ١٣٣/٥٠.
وفي شرح الجمل لابن عصفور ١٠٩/٢ «وأما مذهبُ ٱبنِ جني ففاسد؛ لأن معاني الحروف لا تعمل في المجرورات ولا الظروف....».

قالا في «يا عبدالله»: إنّ النصبَ بـ[١] «يا»، وهو نظيرُ قولهما في قوله[٢]:

أبـا خُـراشـةَ أَمّـا أنـتَ ذا نـفـرٍ [فإنّ قوميَ لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ]

إنّ «ما»[٣] الزائدةَ هي الرافعةُ الناصبةُ لا «كان» المحذوفة.

وأما الذين قالوا بالجواز[٤] مطلقاً، فقال بعضهم في قول كَعْبِ[٥] بنِ زهيرِ

---

(١) أشار إلى هذا المصنف في «يا»، فقال: «وليس نَصْبُ المنادى بها، ولا بأخواتها أحرفاً، ولا بهن أسماء لـ «أدعو» محتملاً لضمير الفاعل، خلافاً لزاعمي ذلك، بل بأدعو محذوفاً...» وانظر الهمع ٣٣/٣ - ٣٤.

(٢) تقدّم البيت في «أَنْ» وهو للعباس بن مرداس.
وكان الشاهد فيه حذف «كان»، والتعويض عنها بـ «ما» الزائدة، ثم أدغمت نون «أنْ» في «ما»: والتقدير؛ لَأَنْ كنتَ ذا نفرٍ، وانفصل الضمير بعد الحذف، فالعمل عند الجمهور لـ «كان» المحذوفة، وفيه بيان مفصَّل فيما تقدّم.

(٣) ذكر ابن جني المثال: أَمّا أنت منطلقاً انطلقتُ، ثم ساق بيت العباس، وقال بعده: «فإن قلت: بم ارتفع وانتصب: أنت منطلقاً؟.
قيل: بـ «ما»؛ لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب، فعملت عمله من الرفع والنصب، وهذه طريقة أبي عليّ وجلّة أصحابنا من قبله في أن الشيءَ إذا عاقب الشيءَ ولي من الأمر ما كان المحذوفُ يليه...» انظر الخصائص ٣٨١/٢، وشرح الشواهد للبغدادي ١٧٥/١.
ونص أبي علي في كتاب الشعر/٥٨ يدل على غير ما نقله عنه ابن جني.
قال أبو علي معلّقاً على البيت:
«فالفعل بعد أَنْ مرادٌ، إلا أنه عُوِّض منه «ما» فصار الفعل لا يظهر معه...».
ولم يصرح أبو علي بأن العمل لـ «ما» كما ترى.
وذكر البيت في الحجة ٣٨٥/٤ - ٣٨٦ ولم يُصَرِّح بهذا أيضاً.

(٤) أي جواز تعلُّق الظرف بأحرف المعاني.

(٥) في م/٣ و٤ «في قول كعب رضي الله عنه».

رضي الله تعالى عنه[١]:

وما سُعَادُ غداةَ البَيْنِ إذ رَحَلُوا إلا أَغَنّ غضيضُ الطرفِ مَكْحُولُ

غداةَ البَيْنِ: ظرفٌ للنفي، أي: انتفى كونها في هذا الوقت إلّا كأَغَنّ[٢].

وقال ٱبنُ الحاجب في: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[٣]: «إذ»[٤] بَدَلٌ من «اليوم»، واليوم إمّا ظرفٌ للنفع المنفيّ، وإمّا لما في «لن» من معنى النفي، أي:

---

(١) جاءت الرواية في م/٤ «إذ ظَعَنُوا».

والبَيْنُ: الفراق، وإذ: بدل من «غداة». الأَغَنّ: من وصف الظبي. والغُنّة: صوت يخرج من الأنف، فقد شبه سعادَ: بالظبي الأَغَنّ، ووجه الشبه بينهما النفور، والطرف: العين، والغضّ: فتور وٱنكسار يكون في الأجفان.

والشاهد فيه ما قاله بعضهم من أنّ «غداة البين» ظرف للنفي، أي هو متعلّق بـ «ما».

على أن المصنّف في شرح «بانت سعاد» قصيدة كعب هذه عَلّق هذا الظرف بكاف التشبيه المحذوفة.

وتعقبه البغدادي في التقديرين فقال: «ولا ضرورة إلى ذلك، ولا إلى تعلُّقه بحرف النفي، لجواز تعلُّقه بمحذوف، والتقدير: وما وَصْفُ سعادَ غداة البين إلا كَوَصْفِ ظبيٍ أَغَنّ، أو ما حالُ سعادَ إلا كحالِ ظبيٍ، فالظرف يتعلّق بهذا المضاف».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٧/٦، وشرح السيوطي/٥٢٥، ٨٤٤، وانظر الديوان/٦، ودلائل الإعجاز/٢٢، والهمع ١٣٣/٥، وشرح «بانت سعاد».

(٢) تعقّب الدماميني المصنّف بأنه ليس الجامع بين سعاد وهذا الظبي مجموع الصفات المذكورة، وإنما هو النفور والذهاب، وذِكْرُ الصفاتِ لمزيدٍ من التلهُّفِ وإن لم يكن لها مَدْخَلٌ في التشبيه. انظر حاشية الأمير ٧٧/٢.

(٣) تتمة الآية: ﴿... أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ الزخرف ٣٩/٤٣.

وتقدم الحديث عن الآية في «إذ»، ومسألة التعليل فيها، والخلاف في ذلك.

(٤) انظر أمالي ٱبن الحاجب ٥١/١ - ٥٢، ولم ينقل المصنف هنا النص عن ٱبنِ الحاجب نقلاً حرفياً، بل جاء كما ذكر في نهايته مُلَخّصاً منه.

انتفى في هذا اليوم النفعُ، فالمنفيُّ نفعٌ مطلَقٌ، وعلى الأوَّلِ: نفعٌ مقيَّدٌ[١] باليوم.

وقال أيضاً[٢]: إذا قلتَ: «ما ضربتُه للتأديب»، فإن قصدت نفيَ ضَرْبٍ مُعَلَّلٍ بالتأديب فاللامُ متعلِّقةٌ بالفعل، والمنفيُّ[٣] ضَرْبٌ مخصوص، وللتأديب: تعليل للضرب المنفيّ، وإن قصدتَ نفيَ الضَّرْبِ على كلّ حال فاللامُ متعلّقةٌ بالنفي[٤] والتعليل له[٥]، أي أن[٦] انتفاء الضرب كان لأجل التأديب؛ لأنه قد يُؤَدَّب بعض الناس بترك الضرب.

ومثله في التعلّق[٧] بحرف النفي «ما أكرمتُ المسيءَ لتأديبه، وما أهنت المُحْسِن لمكافأته» إذ لو عُلِّق هذا[٨] بالفعل فسد[٩] المعنى المرادُ.

ومن ذلك[١٠] قولُه تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾[١١] الباءُ متعلّقةٌ

---

(١) آخر النص في التعليق على الآية.

(٢) انظر الأمالي لأبنِ الحاجب ١٢٣/١ - ١٢٤.

(٣) من هنا إلى قوله: «والتعليل له» سقط من م/٢.

(٤) أي: «بما» لما في «ما» من معنى أنفي.

(٥) أي: للنفي، وليس للضرب.

(٦) سقط من م/٤ «أنّ».

(٧) في م/٤ «في التعليق».

(٨) في م/٣ و٤ و٥ «هنا».
وقوله هذا أو هنا: أي قوله: لتأديبه ولمكافأته.

(٩) ووجه الفساد أن المعنى على هذا يكون: إكرام المسيء لتأديبه منفيّ، وإهانة المُحْسِن لإحسانه. ومكافأته منفيّة، وليس هذا مراده، ولكنه أراد انتفاء إكرام المسيء لأجل تأديبه، وانتفاء إهانة المحسن لأجل مكافأته. ومن هنا كان التعلُّق بـ «ما».
وانظر حاشية الشمني ١٤٩/٢، والدسوقي ٩١/٢.

(١٠) أي: من التعلّق بما النافية، أو بحروف المعاني.

(١١) سورة القلم ٢/٦٨.

بالنفي[١]؛ إذ لو عُلِّقَتْ «بمجنون» لأفاد نفيَ جنونٍ[٢] خاصٍّ، وهو الجنون الذي يكون من نِعْمَةَ الله تعالى، وليس في الوجود جنونٌ هو نِعْمَةٌ[٣]، ولا المراد نفي جنونٍ خاصّ. ٱنتهى ملخصاً.

وهو كلام بديع، إلّا أنّ جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلُّق بالحرف، فينبغي على قولهم أن يُقَدَّرَ أنّ التعلُّق بفعلٍ دَلّ عليه النافي، أي: انتفى ذلك بنعمة رَبّك.

وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب[٤] رضي الله تعالى عنه أنّ المختارَ[٥] تعلُّقُ

---

(١) قال الزجاج: «هذه مسألة من أبواب النحو تحتاج إلى تبيين:
قوله: «أنت» هو ٱسم «ما»، و«بمجنون» الخبر، و«بنعمة ربك» موصول بالنفي». معاني القرآن ٥/٤، ٢٠٢.
وقال الزمخشري: «فإن قلت: بم يتعلّق الباء في «بنعمة ربك»؟ وما محلُّه؟ .
قلت: يتعلّق بمجنون منفياً كما يتعلّق بعاقل مثبتاً في قولك: أنت بنعمة الله عاقل...
... ومحلّه النصب على الحال كأنه قال: ما أنت بمجنون مُنْعَماً عليك بذلك، ولم تمنع الباء أن يعمل «مجنون» فيما قبله؛ لأنها زائدة لتأكيد النفي...» الكشاف ٣/٢٥٦.
وتعقّبه أبو حيان، ورأى أنه يحتاج إلى تأمُّل. انظر البحر ٨/٣٠٨، وانظر الدر المصون ٦/٣٥٠.
وقال الهمداني: «بمجنون: خبر «ما»، والباء صلة لتأكيد النفي، وأما الباء في بنعمة فيجوز أن تكون من صلة مجنون، على معنى ما أنت بمجنون بسبب ما أنعم الله به عليك من النبوّة...، وأن تكون من صلة محذوف على أنه في موضع الحال من المنويّ في مجنون، أي: ما أنت بمجنون ملتبساً بنعمة ربك، ولا يجوز أن يكون متعلّقاً بمجنون...».
انظر الفريد ٤/٥٠٤. وراجع حاشية الجمل ٤/٣٨٢، والقرطبي ١٨/٢٢٦، وحاشية الشهاب ٨/ ٢٢٧، والمحرر ١٥/٢٦ - ٢٧، وحاشية الشمني ٢/١٤٩.

(٢) في م/٥ «الجنون».

(٣) في م/٢ «نعمة الله تعالى».

(٤) في م/٣ و٤ و٥ «لقصيدة كعب».

(٥) قال البغدادي: وأتعجّب من قول المصنف هنا: وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب أنّ المختار تعلُّقَ الظرف بمعنى التشبيه. انتهى.

الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت، وذلك على أنّ الأصل: وما كسُعادَ إلا ظبيٌ أَغَنُّ، على التشبيه المعكوس[١] للمبالغة؛ لئلا يكون الظرفُ متقدّماً في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه. وهذا الوجه هو اختيارُ ٱبن عَمْرون[٢]، وإذا جاز لحرف التشبيه أن يعمل في الحال في نحو قوله[٣]:

كأنّ قلوبَ الطَيرِ رطباً ويابساً … لدى وَكْرِها العُنّابُ والحَشَفُ البالي

مع أنّ الحال شبيهة بالمفعول به[٤]، فَعَمَلُه[٥] في الظرف أَجْدَر.

= وأراد بغير المختار: التعلّق بحروف النفي، ووجه التعجب أنه لم يُذْكَر هناك تعلّق بحرف النفي أصلاً، وإنما ذكر تعلُّقه بحرف التشبيه لا غير، وإخباره هذا مبنيّ على توهّم ذكرها هناك من غير مراجعة، ولم يتنبه لهذا شراح المغني» انظر شرح الشواهد ٣٢٨/٦.

وراجع شرح بانت سعاد ص/١١ والنص من هذا الشرح مثبت على هامش م/٣ ص/٢٣٠.

(١) تعقّبه الدماميني بأنه يجوز أن يكون التقدير: وما حال سعاد غداة البين إلا حال ظبي أَغَنّ، والتشبيه على بابه، ووجه الشبه هو النفور، والظرف متعلّق بالحال المحذوفة. وكان للشمني تعليق على ما ذهب إليه الدماميني. انظر الحاشية ١٥٠/٢.

(٢) المشهور فيه الصرف، والفارسي يمنعه من الصرف للعلمية وشبه العجمة، وهذا مثبت عند أصحاب الحواشي على مغني اللبيب.

(٣) البيت لٱمرئ القيس، وتقدّم في حرف اللام. وساقه مستدلاً به على عمل الحرف في الحال وهو «رطباً»؛ إذ العامل «كأن» لما فيه من معنى التشبيه. وتقدّم أيضاً في الجملة المعترضة.

(٤) في م/٥ «شبيهة المفعول به».

ووجه الشبه بينهما أن الحال فضلة، وأن الفعل يتسلط على نصبها من غير توسّط حرف ملفوظ أو مقدّر. انظر حاشية الشمني ١٥٠/٢ والأمير ٧٧/٢.

(٥) أي عَمَلُ الحرفِ في الظرف أَجْدَرُ لأنه يكفي للعمل به رائحة الفعل.

فإن قلتَ: لا يلزم من صحة إعمال[١] المذكور صحةُ[٢] إعمال المقدَّر[٣]؛ لأنه أَضْعَفُ[٤]، قلتُ: قد قالوا: «زيدٌ زهيرٌ شعراً، وحاتم جوداً»، وقيل في المنصوب فيهما: إنه حال، أو تمييز[٥]، وهو الظاهر[٦]، وأيّاً[٧] كان فالحجةُ قائمةٌ به، وقد جاء أَبْلَغُ من ذلك وهو إعماله في حالين[٨]، وذلك قوله[٩]:

تُـعَـيِّـرنـا أنّـنـا عـالـةٌ ونحن صعاليكَ أنتم ملوكا

---

(١) وهو حرف التشبيه كما في بيت كعب، وبيت ٱمرئ القيس.

(٢) قوله: «صحة...» مثبت في م/٥، وغير مثبت في بقية المخطوطات، وقد وضعه الشيخ محمد بن معقوفين.

(٣) إعمال المقدَّر كما في بيت كعب. وقد ذكرتُ تعقيب البغدادي عليه، وعلى ما ذكره في شرح «بانت سعاد»، وعلى ما ذكره هنا.

(٤) أي: المحذوف المقدّر أضعف في العمل من المذكور؛ فلا يجعل المقدَّر في قوّة الملفوظ به.

(٥) الحال: شعراً وجوداً، وكذا إخراجهما مخرج التمييز المفسّر.
والتقدير: زيد كزهير شعراً وكحاتم جوداً.

(٦) قوله: «وهو الظاهر» يرجح به التمييز، لأن شعراً وجوداً مصدران ويجيئان حالاً لكن على قلّة.

(٧) أي: وأيّاً كان التقدير في هذا المثال الذي ذكره فإنه تقوم به الحجة في أنّ حرف التشبيه المحذوف قد عمل كعمل المثبت.
وتعقّبه الدماميني قائلاً «لا يلزم من عمل حرف التشبيه في التمييز عمله في الظرف؛ لأن التمييز معمول ضعيف يسوغ أن يعمل فيه حتى الجامدُ المَحْضُ من غير تأويل، كعشرين درهماً» انظر الشمني ٢/١٥٠، والأمير ٢/٧٧.
على أن الأمير بعد ٱعتراض الدماميني قال: «وقد يُجاب به معنى معدود بكذا» يريد من هذا أن العدد الجامد عشرين مؤوّل بمشتق وهو معدود؛ ولذا عمل في التمييز.

(٨) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «في الحالين».

(٩) ذكر الكرماني أنه للنابغة، وذكر البغدادي أنه لم يقف على قائله، وأنه لا عبرة بما ذكره الكرماني.
والعالة: جمع عائل، وهو الفقير. والصعاليك: جمع صعلوك، وهو الفقير، ونحن: مبتدأ، خبره: أنتم، وصعاليك: حال من «نحن»، وملوكاً: حال من «أنتم».

إذ المعنى[(١)] تعيُّرنا أننا فقراء، ونحن في حال صَعْلَكَتِنا مثلُكم[(٢)] في حال مُلْكِكُم.

فإن قلتَ: قد أوجبتَ في بيت كعب[(٣)] أن يكون من عكس التشبيه[(٤)]؛ لئلا يتقدم[(٥)] الحالُ[(٦)] على عاملها المعنويّ، فما الذي سَوَّغ تقدُّمَ «صعاليك»[(٧)] هنا عليه؟

قلتُ: سَوَّغه[(٨)] الذي سَوّغ تقدّم «بُسْراً»[(٩)] في «هذا بُسْراً أَطْيَبُ منه رُطَباً» وإنْ

= والشاهد في البيت أن العامل في الحالين التشبيه المستفاد من: نحن أنتم، أي: نحن مثلكم، فحذف «مثل»، وأقام المضاف إليه مقامه مضمناً معناه، وأعمل ما فيه من معنى التشبيه. وهذا كلام الكرماني على البيت.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٣٢٩، وشرح السيوطي/٨٤٤، والمساعد على شرح التسهيل ٢/٣٠.

(١) ذكر هذا ٱبن عقيل في شرح التسهيل ثم قال: «قيل: والصحيح أن النصب بمقدَّر أي إذا... وإذا كنا صعاليك».

(٢) في م/٢ «مثلكم، أي نشبهكم...».

(٣) في المخطوطات: «في بيت كعب» وفي المطبوع في بيت كعب بن زهير رضي الله عنه.

(٤) وهو قوله: «وما سعاد إلا ظبي أَغَنّ».

(٥) في م/٢ «تتقدَّم».

(٦) لا يوجد في بيت كعب حال، وإنما فيه الظرف وهو «غداة البين»، ولكن لما كان بين الحال والظرف مناسبة أطلق ٱسم الحال على الظرف. كذا في الشمني ٢/١٥٠.

(٧) أي تقدّم «صعاليك» على العامل فيها وهو التشبيه المقدَّر: مثلكم.

(٨) أي: سَوّغ تقدّم الحال على عاملها في البيت السابق: نحن صعاليك... إلخ.

(٩) قال المصنّف في حواشي التسهيل: «وإنما ٱغْتُفِرَ في نحو هذا بُسراً...» فرقاً بين المفضَّل والمفضَّل عليه؛ إذ لو أُخِّر [أي: بُسْراً] التبسا [أي الحالان رطباً وبُسراً]».

انظر: حاشية الشمني ٢/١٥٠ والنص في حاشية الأمير.

كان معمولُ ٱسم التفضيل لا يتقدّم عليه في نحو[١]: «هو أكفؤهم ناصراً»[٢]، وهو خشية ٱختلاط المعنى، إلا أنّ هذا[٣] مُطّردٌ ثَمّ لقوة التفضيل، ونادرٌ هنا لِضَعْفِ حرف التشبيه.

وهذا الذي ذكرتُه في البيت أَجْوَدُ ما قيل فيه، وفيه قولان آخران: أحدهما ذكره السّخاويّ في كتابه[٤]: «سِفْر السّعادة»[٥]، وهو أنّ «عالة»[٦] من «عالني الشيءُ» إذا أثقلني، و«ملوكاً»: مفعولٌ، أي: أننا نُثْقِلُ الملوكَ بطرح كَلِّنا عليهم، ونحن أنتم، أي: مثلكم في هذا الأمر، فالإخبارُ[٧] هنا مثله[٨]

---

(١) في المخطوطات ما تراه مثبتاً، ومثله في متن حاشية الشمني.
وفي طبعة الشيخ محمد، ومبارك، وحاشية الأمير: «لهو أكفؤهم ناصراً».

(٢) وقوله: لا يتقدّم عليه: أي لا يقال: هو ناصراً أكفؤهم، ولا يقال في مثاله: هذا أطيب بُسراً منه رطباً، والأصل ألا يتقدَّم بُسْراً على «أطيب» وهو العامل فيه، ولكنه تقدّم خوف ٱختلاط المعنى.

(٣) أي هذا التقديم مع ٱسم التفضيل مطرد لقوة ٱسم التفضيل، ولكنه نادر مع حرف التشبيه لضعفه.
على أن الرضي ذهب إلى أنه لا مانع من أن يقال: زيد أحسن قائماً منه قاعداً، كما يقال: ضرب زيد قائماً عمراً قاعداً، لعدم الالتباس. انظر الشمني ٢/١٥٠.

(٤) شَرَحَ علَم الدين السخاويُّ «المفصَّل» شرحين، سَمّى الأول «المفضَّل...» والثاني سمّاه: «سفر السعادة وسفير الإفادة».
وانظر البداية والنهاية ١٣/١٧٠ وإنباه الرواة ٢/٣١١ والخزانة ١/٤٥، وفي معهد المخطوطات صورة فيلم لهذا الكتاب. وانظر كتابي: «ابن يعيش وشرح المفصل»/٧٤.

(٥) أورد السخاوي هذا البيت في سفر السعادة قال: مسألة سأل عنها علي بن أبي زيد الفصيحي أبا القاسم بن علي الحريري، قال: ما يقول سيدنا أدام الله توفيقه في انتصاب لفظي بعض الشعراء، وهو قوله...» انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٣٣٠.

(٦) انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٣٣١ «وإنما الصواب أن يُقال: عالة بمعنى عالني الشيء إذا أثقلني، أي: تعيّرنا بأنّا عالة ملوكاً، أي: نثقلهم بطرح كلّنا عليهم في حال التصعلك، فصعاليك منصوب على الحال...».

(٧) أي: في: نحن أنتم.

(٨) مثله، أي قائم على التشبيه: نحن كأنتم، كما جاء في الآية بعده.

في : ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾[(١)].

والثاني[(٢)] : قاله الحريريّ ، وقد سُئل[(٣)] عن البيت ، وهو أنّ التقدير[(٤)] : إنّا عالةٌ صعاليكَ نحن وأنتم . وقد خُطِّئ[(٥)] في ذلك . وقيل : إنه كلام لا معنى له ، وليس كذلك ، بل هو مُتَّجهٌ على بُعْدٍ فيه ، وهو أن يكون «صعاليك» مفعول عالة . أي : إنّا نعولُ صعاليكَ ، ويكون «نحن» توكيداً[(٦)] لضمير «عالةٌ» و«أنتم» توكيداً[(٧)] لضميرٍ مستترٍ في «صعاليك» ، و[(٨)]حصل في البيت تقديمٌ وتأخيرٌ[(٩)] للضرورة .

ولم يتعرّض[(١٠)] لقوله «ملوكاً» ، وكأنه عنده حالٌ من ضمير «عالة» .

---

(١) الآية: ﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ۗ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ إِلَّآ أَن تَفْعَلُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِكُم مَّعْرُوفًا ۚ كَانَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَسْطُورًا﴾ الأحزاب ٦/٣٣.
والتقدير في الآية: وأزواجه مثل أمهاتكم في الحكم.
قال السمين: «ويجوز أن يتساوى التشبيه، ويُجْعَلُون أمهاتهم مبالغة» الدرر ٤٠٣/٥.

(٢) الجواب الثاني عن البيت مما جاء في «سِفْر السعادة».

(٣) ذكرت من قبل أن السائل علي بن أبي زيد الفصيحي.

(٤) المنقول عن الحريري أنه قال: تقديره: تعيّرنا أننا عالةٌ صعاليكَ ملوكاً أنتم ونحن، وعالة فيه: جمع عائل، المشتق من عال يعول، وانتصاب صعاليك به، وملوكاً: صفتهم. انظر شرح البغدادي.

(٥) المخطِّئ هو السخاوي، فقد قال بعد كلام الحريري: «قلت: وما أرى هذا الجواب مستقيماً؛ لأن الملوك لا يكون صفة للصعاليك، وقوله في تقديره: صعاليك ملوكاً: أنتم ونحن، لا معنى له...».

(٦) في م/٢ «توكيد».

(٧) في م/٢ «توكيد»، ومثله عند الشيخ محمد، ومبارك.

(٨) سقط من م/٢ من قوله: «وحصل في البيت»، إلى قوله: «من ضمير عالة».

(٩) تقديم الواو في «ونحن»، وحقُّ الواو أن تدخل على أ نتم: نحن صعاليك وأنتم ملوكاً.

(١٠) أي الحريري: وكلام المصنف هنا غير صحيح فقد نقلت النص عن الحريري، وأنه جعله صفة للصعاليك.
وتعقّب البغدادي المصنف، وقال: «وقول المصنف: ولم يتعرّض، أي: الحريري لقوله: ملوكاً - =

والأَوْلى على قوله[١] أن يكون «صعاليكُ» حالًا من محذوف[٢]، أي: نعولُكم صعاليكَ، ويكون الحالان[٣] بمنزلتهما في[٤]: «لقيته مُصْعِداً مُنْحَدِراً»، فإنهم نصّوا على أنه يكون الأولُ[٥] للثاني، والثاني[٦] للأول؛ لأنّ فَصْلًا[٧] أَسْهَلُ من فَصْلَيْن[٨]، ويكون «أنتم»[٩] توكيداً للمحذوف[١٠]؛ لا لضميرِ «صعاليك»؛ لأنه[١١] ضميرُ غيبة، وإنما جَوّزناه أولًا[١٢] لأنّ الصعاليك هم المخاطبون، فيحتمل كونُه راعى المعنى.

* * *

= خلاف الواقع، فإنه جعله صفة لصعاليك، وزيفه السخاوي كما نقلنا» انظر شرح الشواهد ٣٣٢/٦.

(١) على قول الحريري.

(٢) المحذوف هو الضمير في «نعولكم» وهو ضمير النّصب.

(٣) صعاليك، ملوكاً.

(٤) جعل ما في البيت بمنزلة المثال الذي ذكره على جَعْل «صعاليك» حالاً من ضمير النصب في «نعولكم» و«ملوكاً» حالاً من ضمير الفاعل في نعولُ، وبذلك يكون فَصْلٌ مرةً واحدةً بين الحال الثانية وضمير المتكلمين «نحن».

(٥) أي الحال الأول: مصعداً يكون للثاني وهو الهاء: ضمير النصب من «لقيته».

(٦) أي الحال الثاني «منحدراً» يكون للضمير الأول وهو التاء في «لقيت».

(٧) الفصل وقع بين «منحدراً» وتاء الضمير.

(٨) لو جعلت «مصعداً» حالاً من التاء التي للضمير لَفَصَلْت بينهما بضمير النّصب، وهذا هو الأول، ثم منحدراً حال من الهاء، وقد فصلت بينهما بالحال الأولى، وهذا هو الفصل الثاني.

(٩) في البيت: ونحن صعاليك أنتم ملوكاً.

(١٠) وهو ضمير النصب في «نعولكم»، أي نعولكم أنتم.

(١١) أي لأن الضمير المقدَّر في «صعاليك» ضمير غيبة، فلا يؤكّد لضمّير الخطاب، فلا يجوز إذ التقدير: الصعاليك الذين هم أنتم.

(١٢) جوّزه في قوله: نعولكم صعاليك، وأي جعله للخطاب، وجمع بين الصعاليك والضمير المقدر في نعولكم، لأن الصعاليك نُزِّلوا في منزلة المخاطب.

ذِكْرُ ما لا يتعلَّقُ من حروف الجرّ

يُستثنى من قولنا[١]: «لا بُدّ لحرف الجرّ من متعلّق» ستة أمور:

أحدها: الحرفُ الزائدُ، كالباء، و«مِن» في: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٢]، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[٣]؛ وذلك[٤] لأنّ معنى التعلّق الارتباطُ المعنويُّ[٥]، والأصلُ[٦] أن أفعالًا قصُرَتْ عن الوصول إلى الأسماء فأُعِيْنَتْ على ذلك

---

(١) انظر بداية هذا الباب الثالث.

(٢) الآية: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ سورة النساء ٧٩/٤، وانظر الآية/١٦٦، ويونس ٢٩/١٠، والرعد ٤٣/١٣، ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾، والإسراء ٦٩/١٧، والعنكبوت ٥٢/٢٩، والفتح ٢٨/٢٨.
والأصل في تقدير الفاعل المجرور بالباء: كفى اللّهُ شهيداً، فجاء اسم الجلالة مجروراً بحرف الجر الزائد، وهو فاعل. وانظر شرح المفصل ٢٣/٨ و١٣٨، والبرهان ٢٥٢/٤.
قال المصنف في القاعدة الأولى: «ومثله إدخال الباء في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ لما دخله من معنى: «اكتف بالله شهيداً». وذكر هذا الوجه الزركشي، وزاد وجهاً ثالثاً وهو أن الفاعل مقدّر: كفى الاكتفاء بالله. فحذف المصدر وبقي معموله دالّاً عليه.

(٣) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ سورة فاطر ٣/٣٥.
والتقدير في الآية: هل خالق غيرُ الله يرزقكم، فقد جُرّ المبتدأ وهو «خالق» بحرف الجر الزائد وهو «مِن»».

(٤) أي: وإخراج هذين الحرفين وما كان مثلهما على الزيادة أنهما لتوكيد الكلام وتقويته لا للربط المعنوي بين فعل ومجرور هذا الحرف، وهو مفهوم التعلّق.
وانظر شرح المفصل ١٢٨/٨.

(٥) الارتباط المعنوي بين العامل والمجرور بحرف الجرّ.

(٦) أي أصل الارتباط وما يتلوه من تعلّق.

بحروف الجرّ، والزائدُ[١] إنما دخل في الكلام تقويةً له وتوكيداً. ولم يدخل للربط[٢].

وقولُ الحوفي: إنّ الباء في: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾[٣] متعلّقةٌ[٤]، وَهْمٌ[٥]، نَعَمْ يصِحُّ في اللام المقوّية[٦] أن يُقال إنها متعلّقة بالعامل[٧] المقوَّى نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[٨]، و: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[٩]، و: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[١٠]؛

---

(١) في م/٣ «والزائدة» وفي م/٤ «والزائد...»، وفوقه «والزوايد...».

(٢) أي الربط المعنوي بين العامل والأسم المجرور بحرف الجر.

(٣) سورة التين ٩٥/٨

(٤) لم أجد مثل هذا التعليق منقولاً عن الحوفي فيما بين يديّ من كتب التفسير وإعراب القرآن.

(٥) ضبطه الشيخ محمد بفتح الهاء «وَهَمٌ» كذا! ولعله غير الصواب.

(٦) وهي اللام الداخلة على معمول فِعْلٍ، أو على معمول عامل هو في عمله فرع على فعله، كما في الآيتين الأولى والثانية: مُصَدّقاً، فعّال، ويأتي الحديث عنهما.
وذكر هذا المصنّف في باب اللام فقال: «ومنها اللام المسماة لام التقوية، وهي المزيدة لتقوية عامل ضعف إما بتأخُّره... أو بكونه فرعاً في العمل».
وانظر الهمع ٤/٢٠٥، والأشباه والنظائر ٢/٢٩٦.

(٧) من فعل، أو محمول عليه في العمل.

(٨) الآية/٩٢ من سورة البقرة: ﴿... وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾، وتقدّمت في حرف اللام.، وقوله: «لما معهم» متعلّق بمصدقاً.

(٩) من سورة البروج ٨٥/١٦، وكذا الآية/١٠٧ من سورة هود: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾، وتقدّمت الآية في حرف اللام. ولما يريد: الجار والمجرور متعلّقان بصيغة المبالغة «فَعّال».

(١٠) من سورة يوسف: ﴿... يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَٰىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ الآية/٤٣، وتقدّمت في حرف اللام. وللرؤيا متعلق بـ «تعبرون»، ووجه التقوية أن الفعل تعبرون ضعف في العمل في مُقَدَّم عليه، فزيدت اللام لتقوية الفعل.
وانظر الهمع ٤/٢٠٥.

لأنّ التحقيق أنها[١] ليست زائدةً[٢] مَحْضَةً[٣] لما تُخُيِّل في العامل من الضَّعْف[٤] الذي نزَّله منزلة القاصر، ولا مُعَدِّيَةً محضةً لاْطّراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين منزلتين[٥].

الثاني[٦]: **لَعَلَّ**[٧]، في لغة عُقَيْل؛ لأنها بمنزلة الحرف الزائد. ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء[٧]، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية، قال[٨]:

[فقلت ادْعُ أخرى وارْفعِ الصوتَ جهرةً] لَعَلَّ أبي المِغْوارِ منكَ قريبُ

ولأنها[٩] لم تدخل لتوصيل[١٠] عامل؛ بل لإفادة معنى التوقُّع[١١]، كما دخلت

---

(١) أي اللام.

(٢) في م/٣ «ليست بزائدة».

(٣) في طبعة الشيخ محمد «بل لما تُخُيِّل»... ومثله في م/١.

(٤) إما لأنه فرع في العمل، وإما لأنه أصل في العمل ولكن تقدّم معموله عليه، فَتُخُيِّل فيه الضعف.

(٥) في المطبوع «المنزلتين» وجاء كذلك في م/٢.
والمنزلتان: منزلة المعدّي المحض، ومنزلة الزائد المحض.

(٦) الثاني من الأحرف الجارة مما لا يحتاج إلى تعليق.
وذكر المصنف هذه اللغة الجارة في «عَلّ» و«لَعَلَّ» فيما تقدّم.

(٧) في المطبوع «على الابتداء»، ومثله في م/١، وما أثبتُّه من بقية المخطوطات، ومثلها متن حاشية الدسوقي.

(٨) البيت لكعب بن سعد الغنوي، وتقدّم في «لعل». أبي: مجرور لفظاً، وهو مرفوع محلاً على الابتداء، والخبر: قريب.

(٩) أي: «لعل». وذكرت من قبل أن هذا للمرادي من الجنى الداني.

(١٠) أي لتوصيل عمل عامل إلى معموله.

(١١) في م/٢ «معنى التوكيد».

«ليت»[١] لإفادة معنى لتمني. ثم إنهم[٢] جَرُّوا بها مَنبَهَةً[٣] على أنّ الأصل في الحروف المختصة بالأسم أن تعملَ الإعرابَ المختص به كحروف الجر[٤].

الثالث[٥]: «لولا»[٦] فيمن قال: «لولاي، ولولاك، ولولاه» على قول سيبويهِ[٧]: «إنّ لولا جارّة للضمير»؛ فإنها أيضًا بمنزلة «لعلّ» في أنّ ما بعدها مرفوع المحلّ بالابتداء؛ وإنّ[٨] «لولا» الأمتناعية تستدعي جملتين[٩] كسائر أدوات التعليق.

---

(١) في م/٣ «كما دخلت لإفادة التمني: ليت». وقابل المصنّف بين ليت ولعل لأن التمني والترجي من باب واحد، والتمني أقوى منه لرسوخه في العدم. انظر حاشية الشهاب ٢٤/٢.

(٢) أي: عُقَيْل.

(٣) في م/٢ و٤ «مُنَبِّهَةً»، وأشار الشمني في الحاشية إلى خلاف النسخ.
انظر الحاشية ١٥١/٢.

(٤) ما ذهب إليه المصنّف من أن الجرّ عند هذه القبيلة لبيان أصل العمل في الأحرف وهو الجرّ كلام لا قَدْر له، فاللغة في مثل هذا المقام لا تُعَلّل؛ فهو مذهبهم في الكلام وكفى.

(٥) من أحرف الجر الزائدة.

(٦) انظر الحديث عن «لولا» الجارة والخلاف فيها عند المصنف في «لولا» مما تقدّم، وكذا في «لعل».

(٧) ذكر المصنّف فيما تقدَّم أنه رأي سيبويه والجمهور، وأنها جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر، ولا تتعلّق بشيء، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء، والخبر محذوف. وانظر الكتاب ٣٨٨/١. واعترض المبرّد على هذا الإعراب وتعقَّب سيبويه، وانظر الكامل/١٢٧٧، ولم يذكر شيئاً مما ذكره هنا في المقتضب تعقيباً على هذا المذهب، واستقصيت الحديث في المسألة والخلاف فيها في باب «لولا» مما تقدَّم. وانظر الهمع ٢٠٩/٤ - ٢١٠.

(٨) في م/١ و٥ «فإن».

(٩) ولو كانت جارّة جَرّاً مطلقاً كبقية حروف الجر لما تحقق لها هذا الربط.
وهذا يرجح إعراب ما بعدها مبتدأ خبره محذوف، وإن كان المجرور بها ضمير نَصْب وجر.

وزَعَمَ أبو الحسنِ أنّ «لولا» غيرُ جارَّةٍ، وأنّ الضميرَ[١] بعدها مرفوعٌ، ولكنهم استعاروا ضميرَ الجَرّ[٢] مكانَ ضميرِ الرفعِ، كما عكسوا في قولهم[٣]: «ما أنا كأنت»، وهذا كقوله[٤] في «عَسَايَ».

ويردُّهما[٥] أنّ نيابة ضميرٍ عن ضميرٍ يخالفُه في الإعراب إنما ثَبَتَ[٦] في الكلام[٧] في المنفصل[٨]، وإنما جاءت النيابة في المتَّصل[٩] بثلاثة شروط:

---

(١) ذكر المصنّف مذهب الأخفش في «لولا» فيما تقدّم.
وتعقّب المبرّد الأخفش في المقتضب ٧٣/٣ «وكذلك قول الأخفش وافق ضميرُ الخفض ضميرَ الرفع في «لولاي» ليس بشيء، ولا قوله: أنا كأنت، ولا أنت كأنا، بشيء، لا يجوز هذا...».

(٢) وهو الهاء والياء والكاف استعيرت مكان ضمير الرفع: أنا، أنت، هو.

(٣) والأصل فيه ما أنا كك، فوضع أنت مكان الكاف، وكلاهما للخطاب.

(٤) أي قول الأخفش. وقد تقدّم مذهبه عند المصنّف في «عسى».
وفي مثل هذا التركيب ثلاثة مذاهب: أحدها أنها أجريت مجرى «لعل» في نصب الاسم ورفع الخبر. وهو مذهب سيبويه، والثاني أنها باقية على عملها واستعير لها ضمير النصب مكان ضمير الرفع وهو مذهب الأخفش، والثالث أنها باقية على إعمالها عمل «كان» ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبراً وبالعكس. وهذا مذهب المبرد والفارسي. ورَدّه المصنف عند حديثه عن «عسى» فيما تقدّم. وانظر المقتضب ٧٠/٣ وما بعدها.

(٥) أي: يَرُدُّ قَوْلَيْ الأخفش في لولاي وعساي، واستعارة ضمير الجر مكان ضمير الرفع على سبيل النيابة.

(٦) في م/١ و٢ «ثبت» وفي بقية المخطوطات «تثبت»، وكذا في طبعة الشيخ محمد، وفي طبعة مبارك كذلك.

(٧) عَلّق الأمير على هذا بقوله: في النثر، وقوله: «في الكلام» غير مثبت في طبعة مبارك، وأثبته الشيخ محمد بين معقوفين، وهو مثبت عندي في المخطوطات التي بين يدي، وكذا في متن حاشية الأمير.

(٨) أي في الضمير المنفصل النائب عن ضمير آخر منفصل.

(٩) أي النيابة في الضمير المتصل.

كونُ المنوبِ عنه منفصلًا[١]، وتوافقُهما[٢] في الإعراب، وكونُ ذلك في الضرورة[٣]، كقوله[٤]:

[وما نُبَالي إذا ما كنتِ جارتنا] ... أَلّا يُجَاوِرَنَا إلّاكِ دَيّارُ

وعليه[٥] خَرّج أبو الفتح[٦]:

نحن بِغَرْسِ الوَدِيِّ أَعْلَمُنا ... مِنّا بِرَكْضِ الجيادِ في السَّدَفِ

---

(١) وعلى هذا فلا ينوب متصل عن متصل.

(٢) فلا ينوب ضمير متصل من ضمائر الجر والنصب عن ضمير منفصل من ضمائر الرفع ولا ضمير متصل من ضمائر الرفع عن ضمير نصب منفصل.

(٣) فليس بابه السعة، والضرورة تكون في الشعر، ولا ضرورة في منثور الكلام.

(٤) قائله غير معروف. والمثبت عجزه، وصدره ما وضعته بين معقوفين. ويروى: وما علينا.
والشاهد فيه في قوله: إلّاك، وكان حقه أن يقول: إلا إياك، ولكنها الضرورة. قال ابن هشام في شرح أبيات ابن الناظم:
«لا يلي «إلّا» من الضمائر إلا المنفصل، وقد يليها المتصل بشرطين: كونه بلفظ المنصوب لا المرفوع، وكون ذلك في الشعر كقوله: وما نبا لي...
والرواية عند المبرد: «أن لا يجاورنا سواك دَيّارٌ» ذكر هذا البغدادي، ولم أجد هذا في الكامل والمقتضب، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه. وذكروا أن رواية البصريين: حاشاك دَيّارُ.
وذكر البغدادي أن الفراء أنشده في تفسيره، ونقله عنه ابن هشام. ولم أجده عند الفراء بعد بحث، ولا تجد له ذكراً في فهارس معاني القرآن.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٣٣/٦، وشرح السيوطي/٨٤٤، وشرح الأشموني ٦٩/١، والخزانة ٤٠٥/٢، وشرح ابن عقيل ٩٠/١، وشرح المفصل ١٠٣/٣، والهمع ١٩٦/١، والعيني ٢٥٣/١، والخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/٢، وأوضح المسالك ٦٦/١، وشرح التصريح على التوضيح ٩٨/١، ١٩٢، والارتشاف/٩٣٣، ٢٤٤٦.

(٥) أي على إنابة الضمير المتصل عن الضمير المنفصل، مع تحقق الشروط الثلاثة التي ذكرها المصنّف قبل قليل.

(٦) يُعْزَى البيت لقيس بن الخطيم، وأنكر هذا البغدادي قال: «ولم أرَ هذا الشعر في ديوان قيس بن الخطيم، ولا يليق أن يكون له لأنه فارس شجاع» ويعزى لسعد القرقرة، وهو جاهلي. =

فادّعى أنّ «نا»[1] مرفوعٌ مؤكِّدٌ للضمير[2] في «أعلم»، وهو[3] نائب عن «نحن»؛ ليتخلَّص بذلك من الجمع بين إضافة[4] «أَفْعَل» وكونِه بـ «مِن»، وهذا البيتُ أَشْكَلَ على أبي عليّ حتى جعله من تخليط الأعراب.

والرابع[5]: رُبَّ، في نحو: «رُبَّ رَجُلٍ صالحٍ لقيتُه، أو لقيت»؛ لأن مجرورها

= قلت: أثبت محقق الديوان هذا البيت في الزيادات المنسوبة إلى قيس.

والوديّ: النخلة الصغيرة تُقْلَعُ من جنب أُمّها لتُغْرَس في مكان آخر.

والسُّدَف جمع سُدْفة وسَدَفة، والجمع السَّدَف، والسُّدَف، والسّدف في لغة قيس: الضوء، وعند تميم الظُّلمة.

ومعنى البيت: نحن أعلم بغرس النخل من ركوب الجياد في السَّدَف.

وهذا فيه ذم؛ ولذا نفاه البغدادي عن قيس.

والشاهد فيه: أن ابن جني رأى أنّ «نا» مؤكِّد للضمير المستتر في «أعلم»، وتخريجه عند ابن عصفور في الضرائر على توكيد ضمير المتكلم المخفوض بإضافة «أعلم» إليه بالضمير المجرور بمن، حملاً على المعنى.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٣٣٥، وشرح السيوطي/٨٤٥، ومجمع الأمثال ١/٩٤، والضرائر الشعرية/٢٨٣، والعيني ٤/٥٥.

وديوان قيس بن الخطيم/زيادات، ص/١٧٠، وانظر اللسان/سدف، ودى، بنسبتين مختلفتين. في الأولى إلى سعد، وفي الثانية إلى الأنصاري، وانظر الصحاح والتاج.

(١) وهو الضمير البارز في «أعلمنا».

(٢) أي للضمير المستتر في «أعلم».

(٣) أي الضمير البارز في «أعلمنا» نائب عن «نحن»، وهو الضمير الذي كان مؤكّداً للضمير المستتر في «أعلم».

(٤) لأن أفعل التفضيل إذا أضيف حذف من بعده «مِن»، فتقديره على التوكيد يخلصه من الجمع بين الإضافة ومِن في قوله «منّا».

(٥) من أحرف الجر الزائدة.

مفعولٌ في الثاني[١]، ومبتدأٌ في الأول[٢]، أو مفعولٌ على حَدّ[٣] «زيداً ضربته»، ويُقَدَّر النَاصبُ[٤] بعد المجرور به[٥]، لا قبلَ الجارّ[٦]؛ لأنّ «رُبَّ» لها الصدرُ[٧] من بين حروف الجرّ، وإنما دخلت في المثالين لإفادة[٨] التكثير أو التقليل؛ لا لتعديةِ[٩] عاملٍ.

هذا قولُ الرماني وٱبن طاهر.

وقال الجمهورُ: هي فيهما[١٠] حرف جَرّ مُعَدٍّ، فإن قالوا: إنها عَدّت العاملَ[١١] المذكورَ فخطأٌ؛ لأنه[١٢] يتعدّى بنفسه، ولٱستيفائه معمولَه في المثال الأول[١٣]، وإن قالوا: عَدَّت محذوفاً تقديرُه حَصَلَ أو نحوه[١٤] كما صرّح به

---

(١) أي في: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيت، رجل: مجرور لفظاً منصوب محلاً لأنه مفعول به للفعل لقي.

(٢) في: رب رجلٍ صالح لقيته، رجل: مجرور لفظاً مرفوع محلاً على الابتداء. وانظر «رُبّ» فيما تقدّم.

(٣) أي: هو في المثال الأول منصوب بفعل محذوف يفسّره ما بعده.

(٤) أي الناصب لمجرور «رب».

(٥) «به» زيادة من م/٣.

(٦) وهو رُبّ، ويكون التقدير: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُ لقيتُه.

(٧) فلا يتقدم العامل في مجرورها عليها.

(٨) ذكر من قبل أنها ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً، وبذلك جمع هنا بين المذهبين، فٱبن درستويه وجماعة يرونها للتكثير دائماً، والأكثرون يرونها للتقليل دائماً.

(٩) وبما أنها لا تفيد التعدية فلا تتعلّق بما تقدّم.

(١٠) أي في المثالين اللذين ذكرهما.

(١١) وهو «لقيت، لقيته».

(١٢) أي الفعل «لقي» لا يحتاج إلى مُعَدٍّ، فهو يتعدّى بنفسه.

(١٣) في الفعل «لقيته» فالضمير مفعوله، وهذا يدل على أنه متعدّ بنفسه.

(١٤) نحوه، أي: مثل حصل، وعلى حصل يكون التقدير: رب رجلٍ صالحٍ حصل لقيته، وحصل: فعل لازم، عُدِّي بـ «رُبّ».

جماعة ففيه تقدير لِمَا[١] معنى الكلام مُسْتَغْنٍ[٢] عنه، ولم يُلْفظ به في وقت.

- **الخامس**[٣]: **كافُ التشبيه**: قاله الأخفشُ وٱبنُ عصفور، مستدلّين بأنه إذا قيل: «زيدٌ كعمروٍ»، فإنْ كان المتعلّق «استقرّ»[٤]، فالكافُ لا تدلُّ عليه[٥]، بخلاف نحو «في» مِن[٦] «زيد في الدار»، وإن كان فعلًا[٧] مناسباً للكاف - وهو أشبه[٨] - فهو[٩] متعدٍّ بنفسه لا بالحرف[١٠].

والحقُّ أن جميع الحروف الجارّة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدلُّ على الاستقرار.

- **السادسُ حَرْفُ الٱستثناء**، وهو خلا وعدا وحاشا، إذا خفضن[١١]، فإنهن لتنحية[١٢] الفعل عما دخلن عليه، كما أنّ «إلّا» كذلك، وذلك عَكْسُ[١٣] معنى

---

(١) في م/٢ و٤ «ما».

(٢) أي يصح المعنى من غير هذا التقدير للفعل المُعَدَّى بـ «رُبّ»، كما أنه لم يُذْكَر هذا الفعل المقدّر، ولم يُلْفَظ به ولو كان ذلك مرة في جملة من الجمل يُسْتَأْنَسُ بها لهذا التقدير.

(٣) من أحرف الجر الزائدة.

(٤) ويكون التقدير: زيدٌ استقرّ كعمروٍ.

(٥) الكاف لا تدل على الفعل المتعلَّق به وهو «استقرّ».

(٦) أي: «في» تدل على الفعل المقدّر وهو «استقرّ».

(٧) أي: وإن كان المقدَّر فعلاً...

(٨) أي: هذا ما يفترض أن يكون، أو أشبه بما ينبغي أن يقدَّر.

(٩) أي: الفعل المقدّر.

(١٠) وهو الكاف.

(١١) قال: إذا خفض لأن لها عملين: إمّا أن تنصب ما بعدها على المفعوليّة، وإمّا أن تجرها، وتكون في العمل الثاني أحرف جرّ، وعلى الأول تكون أفعالاً.

(١٢) أي: هن لإبعاد الفعل عما دخلن عليه، مثل «إلا» فهي تخرج حكم ما بعدها من حكم ما قبلها.

(١٣) خلا وعدا وحاشا يبعدن الفعل عما بعدهما، والتعدية تسليط الفعل على ما بعده.

التعدية الذي هو إيصالُ معنى الفعل إلى الاْسم، ولو صحّ أن يقال إنها متعلّقة[١] لَصَحَّ ذلك في «إلّا»[٢]، وإنما خُفِض بهن المستثنى ولم يُنْصَبْ[٣] كالمستثنى بإلّا لئلا يزول الفرقُ بينهن[٤] أفعالاً وأحرفا.

* * *

(١) بمعلّق مقدّر أو مذكور.

(٢) ولما لم يكن في «إلّا» تعليق لم يكن ذلك في خلا وعدا وحاشا.

(٣) في م/٥ «ولم تنصبه».

(٤) عمل كل من إلا، وخلا وعدا وحاشا عملاً واحداً في تنحية الفعل عما بعدها، ولكن عملها فيما بعدها مختلف، أما ما بعد «إلا» فهو نَصْبٌ على الاستثناء، وأما ما بعد خلا وعدا وحاشا فهو جَرّ، وهي هنا أحرف، ولو نصبت ما بعدها لخرجت من باب الحرفية إلى باب الفعل، فجُعِل لها في حال الفعلية عمل مختلف عن عملها في حال الحرفية ليُمازَ بين الحالين.

حُكْمُهما بعد المعارف والنَّكِرات

حُكْمُهما بعدهما حُكْمُ الجُمَل، فهما صفتان[١] في نحو: «رأيتُ طائراً فوق غُصْنٍ» أو «على غصن»، لأنهما بعد نكرةٍ[٢] مَحْضَةٍ، وحالان[٣] في نحو: «رأيتُ الهلالَ بين السحاب» أو «في الأفق»؛ لأنهما بعد معرفةٍ[٤] مَحْضَةٍ، ومحتملان لهما[٥] في نحو[٦]: «يعجبني الزهر في أكمامه، والثمر على أغصانه»؛ لأن المُعَرَّفَ الجنسيَّ كالنكرة. وفي نحو[٧]: «هذا ثمرٌ يانعٌ على أغصانه»؛ لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة.

* * *

---

(١) أي: الظرف «فوق غُصْنٍ» والجار والمجرور «على غُصْنٍ» متعلّقان بمحذوف صفة لـ «طائراً»، وتقدير هذه الصفة «كائناً» فوق غصن أو على غُصْنٍ.
وانظر الشمني ٢/١٥١ فلا تلزم الوصفية دائماً.

(٢) وهي «طائراً».

(٣) أي: متعلّقان بمحذوف حال، والتقدير: مستقراً بين السحاب أو في الأفق.

(٤) وهي «الهلال».

(٥) أي: محتملان للوصفية والحالية. و«لهما» غير مثبت في م/٤ و٥.

(٦) «في أكمامه» و«على أغصانه» في محل نصب على الحال من الزهر والثمر إذا نظرت إلى ظاهر التعريف بـ «أل»، وفي محل رفع صفة لهما إذا نظرت إلى أن هذا التعريف لا يخرج النكرة إلى حيّز التعريف المحض، فأل في الزهر والثمر للدلالة على الجنس، والاسم حكمه حكم النكرة.

(٧) قوله: «على أغصانه» متعلّق بنعت محذوف مرفوع لـ «ثمر»؛ لأنه نكرة، ويجوز أن يتعلّق بمحذوف حال من «ثمر»؛ لأنه نكرة موصوفة بقوله: «يانع»، والنكرة الموصوفة لها حكم المعرفة في مجيء الحال منها.

حُكْمُ المرفوعِ بَعْدَهما

إذا وقع بعدهما مرفوعٌ، فإن تقدَّمهما نفيٌ أو استفهامٌ أو موصوفٌ أو موصولٌ أو صاحبُ خَبَرٍ أو حالٌ نحو: [(١)]«ما في الدار أحدٌ»، و[(٢)]«أفي الدار زيدٌ»، و[(٣)]«مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ»، و[(٤)]«جاء الذي في الدار أبوه»، و[(٥)]«زيد عندك أخوه»، و[(٦)]«مررت بزيد عليه جُبّةٌ» ففي المرفوع[(٧)] ثلاثةُ مذاهب:

- **أحدها**: أنّ الأرجحَ كونُه مبتدأً مُخْبَراً عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونُه فاعلًا[(٨)].

---

(١) هذا مثال لتقدّم النفي على الجار والمجرور قبل المرفوع.

(٢) وهذا مثال لتقدّم الاستفهام.

(٣) قوله «معه صقر» صفة لـ «رجل»، فقد تقدمهما موصوف.

(٤) وهذا مثال للموصول المتقدّم، وما بعده جملة اسمية تقدم فيها شبه الجملة على المرفوع وهو «في الدار أبوه»، والجملة صلة.

(٥) وهذا مثال للمبتدأ جاء بعده جملة خبر «عندك أخوه» وهذا معنى قوله: فإن تقدمهما... أو صاحب خبر.

(٦) وهذا مثال لتقدّم صاحب الحال، وهو «زيد»، «فعلية جُبّة» جملة في محل نصب على الحال من «زيد».

(٧) وهو أحد، وزيد، وصقر، وأبوه، وأخوه، وجُبّة، أي الأسماء المرفوعة التي وقعت بعد الظرف في الأمثلة التي عرضها المصنّف.

(٨) اعترضه الدماميني بأن هذا يقدح في قولهم: إنه متى أوقع تقديم الخبر في إلباس المبتدأ بالفاعل وجب تأخيره. نحو زيد قام. ورَدّ هذا الشمني.
قال الأمير: «وأجيب بأن ما نحن فيه إجمال لا لبس لعدم التصريح بالفعل، لكن قد يقال الراجح إلباس على المرجوح إلا أن يقال: هذا ترجيح بمدارك خفية، والمضر اللبس بما يتبادر من التركيب فتدبر». انظر حاشية الأمير ٧٩/٢، والشمني ١٥٢/٢.

- **والثاني**: أنّ الأرجحَ كونُه[1] فاعلًا، واختاره ٱبنُ مالك، وتوجيهُه أنَّ الأصل عَدَمُ التقديمِ والتأخيرِ.

- **والثالثُ**: أنه يجب كونُه فاعلًا[2]. نقله ٱبنُ هشام عن الأكثرين.

وحيث أُعْرِب[3] فاعلًا فهل عاملُه الفعلُ المحذوفُ[4]، أو الظرفُ، أو المجرورُ لنيابتهما عن[5]: «استقرّ»، وقُرْبِهما من الفعل لاعتمادهما[6]؟ فيه خلافٌ، والمذهبُ المختارُ الثاني[7] بدليلين[8]:

= ويعنون بوقوعه فاعلاً أنه فاعل لمتعلّق الظرف المحذوف، ويختصرون فيقولون فاعل بالظرف أو الجار والمجرور. وقد جنح المصنّف في باب «أَمَا» إلى إعرابه خبراً مقدماً والمرفوع مبتدأ مؤخّر وذلك في قوله: **أفي الحق أني مغرم بك هائم**.

(١) وَجْهُ جَعْلِ الاسمِ المرفوعِ بعد الظرف فاعلاً أنك لو أعربته مبتدأ قدمت الخبر ومعموله والأصل عدم التقديم والتأخير.

(٢) علة الوجوب عند هؤلاء وابن هشام أن المعلَّقَ المقدَّرَ فِعْلٌ، ولا يجوز تقديم الخبر الفعلي. انظر الدسوقي ٢/٩٥.

(٣) أي الاسم المرفوع بعد الظرف، وإعرابه فاعلاً على سبيل الجواز، أو الأرجح، أو الوجوب، على ما عرضه فيما سبق.

(٤) وهو متعلّق الظرف، المقدّر.

(٥) وهو متعلّقهما.

(٦) الاعتماد على النفي أو الاستفهام يقرب من الفعل؛ لأنه معتمد على المسند إليه، ثم إن الغالب في دخول الاستفهام أن يكون على الأفعال.
انظر حاشية الأمير ٢/٧٩.

(٧) أي أن العامل في الاسم المرفوع الظرف، أو المجرور. وانظر الخزانة ١/١٩٠.

(٨) في طبعة مبارك والشيخ محمد وحاشية الأمير «لدليلين»، كذا باللام، ومثلها في م/٥. وفي بقية المخطوطات ومتن الدسوقي «بدليلين».

- **أحدُهما**: امتناعُ تقديمِ[(١)] الحالِ في نحو: «زيدٌ في الدار جالساً»، ولو كان العاملُ الفعلَ لم يمتنع.

- و[(٢)] لقوله[(٣)]:

فإن يَكُ جُثماني بأرضٍ سواكم فإنّ فؤادي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

فأكَّد الضميرَ المستترَ في الظرف، والضميرُ لا يستتر إلا في عامله، ولا يصحُّ أن يكون توكيدًا[(٤)] لضميرٍ محذوفٍ[(٥)] مع الاستقرار[(٦)]؛ لأنّ التوكيدَ والحذفَ

---

(١) أي تقديم الحال على الظرف «في الدار» فلا يقال: زيد جالساً في الدار، بتقديم الحال على العامل فيه وهو «في الدار»، ولو كان العامل في الحال فعلاً مقدراً: زيد استقر جالساً في الدار، لجاز هذا التقديم، وهذا يدل على أن العامل في الحال شبه الجملة.

(٢) هذا هو الدليل الثاني.

(٣) البيت لجميل بن معمر، وعزاه ابن الشجري لكثيّر، وكذا أبو حيان في تذكرته، وقد جاء تاماً في المخطوطات ما عدا الأولى، وأثبت مبارك والشيخ محمد عجزه، ووضع الشيخ محمد صدره بين معقوفين.

والشاهد فيه أن «أجمع» جاء توكيداً للضمير المستتر في الظرف «عندكِ»، والضمير لا يستتر إلا في العامل فيه، ولا عامل هنا غير الظرف.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٣٨/٦، وشرح السيوطي/٨٤٦، والخزانة ١٩٠/١، والديوان/ ١١١، والعيني ٥٢٥/١، وأمالي الشجري ٥/١، ٣٣٠، والهمع ٢٣/٢، وانظر ديوان كثير ص/١١٦.

(٤) في م/١ «أن يكون توكيدُ الضمير محذوفاً...» كذا.

(٥) في م/٢ «محذوفاً».

(٦) أي الضمير محذوف مع الاستقرار الذي هو متعلّق أو عامل، ويكون الضمير المذكور مؤكّداً لهذا المحذوف، وذلك في بيت جميل المتقدّم.

متنافيان[١]، ولا[٢] لٱسم «إنّ» على محله من الرفع بالابتداء[٣]؛ لأنّ الطالبَ[٤] للمَحَلِّ قد زال.

واختار ٱبنُ مالك المذهبَ[٥] الأولَ[٦]، مع ٱعترافه بأنّ الضميرَ مستترٌ في الظرف، وهذا تناقضٌ[٧]؛ فإنّ الضميرَ لا يَسْتَكِنُّ إلا في عامله.

وإن لم يعتمد[٨] الظرفُ أو المجرورُ نحو: «في الدار أو عندك زيدٌ» فالجمهورُ يوجبون الابتداءَ، والأخفشُ والكوفيون يجيزون الوجهين[٩]؛ لأنّ الٱعتماد عندهم

---

(١) التوكيد يقتضي الاهتمام، والاعتناء، والحذف لعدمه، فكيف يكون الضمير في بيت جميل مؤكّداً للضمير المحذوف؟.
وتعقّب الدماميني المصنّف بقوله: «قد يمنع ذلك؛ فإن مذهب سيبويه وشيخه الخليل جواز حذف المؤكَّد وبقاء التوكيد، ووافقهما على ذلك جماعة. كما نص عليه المصنف في الباب الخامس حيث تعرّض إلى شروط الحذف في الخاتمة التي عقدها لذلك».
انظر حاشية الشمني ١٥٢/٢، وانظر «التنبيه الثاني: الشرط الثالث» وذلك في الباب الخامس مما يأتي، قال: الثالث: ألّا يكون مؤكّداً، وهذا الشرط أول من ذكره الأخفش...

(٢) أي في بيت جميل لا يصح أن يؤكد «أجمعُ» ٱسم «إنّ»؛ لأن محله في الأصل الرفع على الابتداء قبل دخول «إنّ».

(٣) في م/٢ «للابتداء».

(٤) الطالب للمحل وهو الابتداء قد زال بدخول الحرف الناسخ.

(٥) «المذهب» غير مثبت في م/٢.

(٦) أي: العاملُ في المرفوع الواقع بعد الظر ف الفعلُ المحذوف.

(٧) وجه التناقض أن حذف الفعل يقتضي حذف الضمير معه، وابن مالك قدّر حذف الفعل العامل ولكنه قدر الضمير في الظرف، ففصل بين متلازمين بسبب اختلاف التقديرين.

(٨) أي: إن لم يعتمدا على نفي أو استفهام.

(٩) الابتداء، والرفع على الفاعلية بالظرف.

ليس بشرط[١]؛ ولذا[٢] يجيزون في نحو: «قائمٌ زيدٌ» أن يكون[٣] مبتدأً، و«زيدٌ» فاعلًا، وغيرُهم[٤] يوجِبُ كونَهما[٥] على التقديمِ والتأخيرِ.

* * *

(١) انظر حاشية الأمير ٨٠/٢ فقد نقل بعضهم عن سيبويه أنه إذا وقع بعدهما اسم معنى فلا يشترط الاعتماد مثل: يوم الجمعة الخروج، وأمامك الوقوف.

(٢) في م/٢ و٣ و٥ «وكذا».

(٣) أي: قائم.

(٤) في م/٥ «غيرهما».

(٥) أي زيد: مبتدأ مؤخر، وقائم: خبر مقدّم.

تنبيهـــات

- **الأولُ**[١]: يحتملُ قولُ المتنبي يذكرُ دارَ المحبوب[٢]:

ظَلْتَ بِها تَنْطَوي على كَبِدٍ نَضِيجةٍ[٣] فوقَ خِلْبِها يَدُها

أن[٤] تكون اليدُ فيه فاعلةً بـ «نضيجة»[٥]، أو بالظرف[٦]، أو بالابتداء[٧]، والأولُ[٨] أَبْلَغُ؛ لأنه أَشَدُّ للحرارة، والخِلْبُ[٩]: زيادةُ الكبدِ، أو حجابُ[١٠]

---

(١) قوله: «الأول» غير مثبت في م/١.

(٢) البيت من قصيدة قالها في صباه يمدح محمد بن عُبَيْد العلوي.
ومعنى البيت: وقفت بتلك الدار واضعاً يدي على كبدي، والمحزون يفعل ذلك كثيراً لما يجده في كبده من حرارة الشوق والوجد حتى يخاف على كبده أن تنشق. كذا عند العكبري في شرح الديوان.
وقوله: ظَلْتَ بها: أراد: ظَلَلْت بها، فحذف إحدى اللامين للتخفيف.
والنضج لليد، ولكن جرى نعتاً للكبد لإضافة اليد إليها. وكانت اليد نضيجةً لأنه أدام وضعها على الكبد، فأنضجها بما فيه من الحرارة.
انظر شرح البغدادي ٦/٣٤٠، والديوان ١/٢٩٤.

(٣) جاء البيت تاماً في المخطوطات ما عدا الأولى، فقد أثبت صدره، وأثبت عجزه على هامش الصفحة.

(٤) في م/١ «إن اليد فيه».

(٥) ونضيجة: اسم فاعل يعمل عمل الفعل، أي: نضيجة يدُها فوق خِلْبها.

(٦) أو فاعل بالظرف «فوق...».

(٧) أي: يدها: مبتدأ مؤخر، وخبره الظرف المتقدِّم، والتقدير: يَدُها كائنة فوق خلبها. وقوله: بالابتداء، أي: مرفوعة بالابتداء.

(٨) وهو الرفع على الفاعلية بنضيجة. وهو عند البغدادي أَجْوَد.

(٩) عند العكبري في شرح الديوان «ما بين الزيادة والكبد».

(١٠) أي غشاء للقلب رقيق.

القلب، أو ما بين[١] الكَبِدِ والقَلْبِ، وأضافَ اليدَ إلى الكبدِ للملابسة[٢] بينهما؛ لأنهما[٣] في الشخص.

- **ولا خلافَ[٤] في تعيُّن الابتداء** في نحو: «في داره زيدٌ»؛ لئلا يعود الضميرُ على مؤخَّرٍ[٥] لفظاً ورتبة[٦].

فإن قلتَ: «في داره قيامُ زيدٍ» لم يجِزْها الكوفيون البتة، أمّا على الفاعلية فلما قَدّمنا[٧]، وأمّا على الابتدائية فلأنّ الضميرَ لم يَعُدْ على المبتدأ، بل على ما أُضيف إليه[٨] المبتدأُ، والمستحِقُّ للتقديم إنما هو المبتدأُ[٩]، وأجازه[١٠] البصريون على

---

(١) عند الواحدي: غشاء للكبد رقيق لازق بها. وقريب من هذا عند العكبري.

(٢) والملابسة بوضع اليد على الكبد. وانظر تعليق الدماميني في حاشية الشمني ١٥٢/٢.

(٣) في م/٤ و٥ «فإنهما»، ومثله في طبعة الشيخ محمد، ومبارك، وحاشية الأمير، والدسوقي. وفي م/٢ و٣ بأنهما.

(٤) هذا هو التنبيه الثاني.
وذهب الدماميني إلىأ نه ينبغي أن يجري فيه الخلاف، وذلك أن هناك من يجوز: ضرب غلامُه زيداً، ولا يلتفت إلى عود الضمير إلى المؤخّر لفظاً ورتبة، فكذلك هنا.
وذكر الشمني أن الذي أجاز مثل هذا هو الأخفش، وتبعه على ذلك ٱبنُ جني، وهما لا يلتفتان إلى عود الضمير إلى المؤخَّر، وإنما أجاز الأخفش: ضرب غلامُه زيداً، لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كٱقتضائه للفاعل، وذهب الرضي إلى تجويز هذا ولكن على قلة، وليس للبصريين منعه مع قولهم في باب التنازع ما قالوا.
انظر حاشية الشمني ١٥٣/٢، وحاشية الأمير ٨٠/٢.

(٥) في م/٤ والمطبوع «متأخّر»، وما أثبتُّه من بقية المخطوطات، ومثله عند الشمني.

(٦) لو جعلته فاعلاً بالظرف فإن الضمير يعود على مؤخَّر. أمّا على الابتداء فهو مؤخر لفظاً مقدّم رتبةً.

(٧) لما قدّمه من عود الضمير على مؤخَّر.

(٨) وهو «قيامُ» الذي أضيف إليه «زيد».

(٩) وهو «زيد» في مثاله.

(١٠) أي: أجاز هذا التركيب.
وفي م/٣ و٤ «وأجازها».

أن يكون المرفوعُ مبتدأً لا فاعلًا[١]؛ لقولهم[٢]: «في[٣] أكفانِهِ دَرْجُ الميّتِ»، وقولِه[٤]:

بِمَسْعاتِهِ هُلْكُ الفتى أو نجاتُه

وإذا كان الأسمُ في نيّة التقديم كان ما هو من تمامه كذلك[٥].

---

(١) لأنه لو كان فاعلاً لعاد الضمير على متأخّرٍ لفظاً ورتبة.

(٢) أي: لقول العرب.
و«لقولهم» كذا في م/١ و٢ و٣، ومتن الشمني، والدسوقي.
وعند الشيخ محمد «كقولهم»، ومثله في حاشية الأمير، وطبعة مبارك.

(٣) أي: في أكفانه لَفُّ الميت. ودَرْجُ الميت: مبتدأ مؤخر، وفي أكفانه: متعلّق بالخبر المقدّم.
وفي اللسان: «وأَدْرَجَ الميت في الكفن والقبر: أدخله».
وذكره ٱبن يعيش في شرح المفصل ٩٢/١ على أنه مثل من الأمثال، ونصه: «في أكفانه لُفَّ الميتُ».

(٤) قائله غير معروف، وكذا تتمته. وعلى هامش م/٣ «لم يُعْرَف له قائل ولا تتمة».
والمسعاة: مصدر ميمي بمعنى السَّعْي. وهو المراد هنا، والسَّعْي: التصرف في كل عمل. والهُلْك: الهلاك.
والمعنى: أن هلاك الإنسان أو نجاته لا يكون إلا بسبب سَعْيه.
وذهب الدماميني إلى أن المراد بالمسعاة الكرمُ والجودُ، وأن الإنسان قد يترك المسعاة فيهلك، وقد يفعلها فينجو.
وبمسعاته: متعلّق بخبر مقدم، وهُلك: مبتدأ مؤخر. وجاز عود الضمير على المبتدأ لأنه مؤخّر لفظاً مقدّم معنى.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤١/٦، وشرح السيوطي/٨٤٧.

(٥) في هذا رَدّ على الكوفيين في عدم إجازة «في داره قيام زيد»؛ لأن الضمير يعود على ما أضيف إليه «زيد» وهو القيام، والجواب أنّ «قيام» وهو المبتدأ على نية التقديم، وكذا ما أضيف إليه وهو «زيد».
وكذا في شطر البيت هذا، فإن «الفتى» مؤخَّر لفظاً مقدَّم معنى، وكذا حكم ما أضيف إليه وهو «هُلْكُ».

- **والأَرْجَحُ**[١] **تعيُّن الابتدائية**[٢] في نحو[٣]: «هل أَفْضَلُ منك زيدٌ»؛ لأن ٱسمَ التفضيل لا يرفع الفاعلَ الظاهرَ عند الأكثر[٤] على هذا الحدّ[٥]، وتجوز الفاعليةُ[٦] في لغةٍ قليلةٍ.

- **ومن المشكل**[٧] **قوله**[٨]:

**فَخَيْرٌ نحن عند الناس منكم		إذا الداعي المثوِّبُ قال: يالا**

لأنّ قوله[٩]: «نحن» إن قُدِّر فاعلًا[١٠] لَزِمَ إعمالُ الوصفِ غيرَ مُعْتَمِدٍ[١١]،

---

(١) هذا هو التنبيه الثالث.

(٢) في م/١ و٣ و٥ «تعيين».

(٣) في م/٣ «الابتداء».

(٤) زيد: مبتدأ، وأفضل: خبر مقدَّم.

(٥) في م/٣ و٥ «الأكثرين».

(٦) يشير هنا إلى مسألة الكحل، وهو ما إذا جاء ٱسم التفضيل مسبوقاً بنفي، وكان مرفوعه أجنبياً مفضّلاً على نفسه باعتبارين نحو: ما رأيت رجلاً أَحْسَن في عينه الكحلُ منه في عين زيد. وفي هذه الحالة يصح أن يرفع ٱسم التفضيل فاعلاً ظاهراً، وهو هنا «الكحل»، فهو فاعل لأَحْسَن. وانظر الهمع ٥/ ١٠٧ وحاشية الشمني ٢/١٥٣.

(٧) يجوز هذا في لغة حكاها سيبويه نقلاً عن يونس، فقد سمعها من العرب. انظر الهمع ١٠٧/٥، والكتاب ٢٣٠/١ - ٢٣٢.

(٨) هذا التنبيه الرابع.

(٩) تقدّم هذا البيت في حرف اللام وهو لزهير بن مسعود الضبي.
وجاء البيت تاماً في المخطوطات ما عدا م/١ فقد أثبت صدره، ومثله في المطبوع.
وكان الاستشهاد به عند الكوفيين أن «يالا» أصله: يا آل، كما تقول في: يا لزيد، وأصله: يا آل زيد، فحذفت همزة آل للتخفيف، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين.
وأجاب ٱبن مالك أن أصله: يا قوم لا فرار، ولا نفر. وانظر هذا فيما تقدّم.

(١٠) وهذا هو وجه الإشكال.

(١١) أي لٱسم التفضيل «خير».

(١٢) غير معتمد على نفي أو ٱستفهام.

ولم يَثْبُتْ[١]، وعَمَلُ «أَفْعَل» في الظاهر[٢] في غير مسألة الكُحْل، وهو ضعيف[٣]، وإن قُدّرِ[٤] مبتدأً[٥] لَزِمَ الفصلُ به - وهو أجنبي[٦] - بين «أَفْعَل» و«مِن».

وخَرّجه أبو عليّ - وتبعه ٱبنُ خروفٍ - على أنّ الوصف[٧] خبرٌ لـ «نحن» محذوفةً[٨]، وقَدّر «نحن» المذكورة توكيداً للضمير في «أَفْعَل».

* * *

---

(١) أي لم يثبت عمل الوصف غير معتمد. ويسوقون هنا بيتاً ظاهره الجواز، وهو قوله:

خبيرٌ بنو لهبٍ فلا تَكُ ملغياً ... مقالة لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرّتِ

ولكنهم خرّجوا هذا على جعل «خبير» خبراً مقدَّماً، وبنو...: مبتدأ مؤخّراً.

(٢) أي: في الأسم الظاهر، وعمل ٱسم التفضيل في ضمير مستتر.

(٣) ذكر من قبل أنه لغة قليلة. وفي م/٢ «وهو ضعيف في غير مسألة الكحل، ففيه تقديم وتأخير».

(٤) في م/١ «قُدِّرت».

(٥) أي: إذا أعربت «نحن» مبتدأ لزم الفصل به بين «خير» و«مِن».

(٦) أي: المبتدأ المقدّر أجنبي من الخير؛ لأن المبتدأ ليس معمولاً للخير.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٧/٤.

(٧) وهو «خير».

(٨) ويكون التقدير: فخيرٌ نحن نحن عند الناس منكم. نحن: الأول توكيد للضمير المستتر في «خير» ونحن: الثاني المقدَّر هو المبتدأ. وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٧/٤.
فقد ذكر أن أبا علي سأل عن هذا البيت ٱبن الخياط والمعمري فأجاباه بعد مُدَّةٍ بهذا الجواب.
ونقله البغدادي عن «التذكرة القصرية» لأبي عليّ.

ما يَجِبُ فيه تعلُّقُهما[١] بمحذوف[٢]

وهو ثمانية:

- **أحدها**: أَنْ يَقَعَا صفةً[٣] نحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[٤].
- **الثاني**[٥]: أَنْ يَقَعَا حالاً[٦] نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾[٧].

---

(١) في م/٥ «تعليقهما».

(٢) انظر حاشية الشمني ١٥٣/٢، وحاشية الأمير ٨٠/٢، والدسوقي ٩٧/٢.
ونقل الشمني عن الدماميني نصاً فيه بيان هذا التعليق، وأن الظرف بحسب متعلقه قسمان: مستقرّ ولغو، فالمستقرّ ما كان متعلَّقه عاماً واجب الحذف، وخرج بذلك نحو: زيد جالس في الدار، وأمّا اللغو فما كان متعلّقه خاصاً سواء وجب حذفه نحو: يوم الجمعة صمت فيه، أو جار نحو: زيد راكب على الفرس.
وانظر بقية البيان فيه، ففيه فائدة.

(٣) أي: أن يتعلّقا بمحذوف صفة، وذلك إذا جاءا بعد نكرة محضة.

(٤) الآية: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ سورة البقرة ١٩/٢.
وذكروا في تعليق «من السماء» وجهين:
الأول: أنه متعلّق بـ «صَيّب»؛ لأنه يعمل عمل الفعل، والتقدير: كمطر يَصُوب من السماء، و«مِن» لابتداء الغاية.
والثاني: أنه متعلّق بمحذوف صفة لصيّب، ويقدَّر عندئذٍ مضاف: كصيّب كائنٍ مِن أمطار السماء، وتكون «مِن» للتبعيض.
انظر الدر المصون ١٣٦/١، والتبيان للعكبري ٣٥/١.

(٥) في م/٥ يتكرر حرف العطف مع الحالات السبع: والثاني، والثالث...

(٦) وذلك إذا وقعا بعد معرفة محضة.

(٧) تتمة الآية: ﴿... قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ القصص ٧٩/٢٨.

وأمّا قولُه سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾[١] فزعَم[٢] ٱبنُ عطيةَ أنّ «مستقراً»[٣] هو المتعلَّقُ الذي يُقَدّر في أمثاله، قد ظهر.

والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أنّ الاستقرار معناه عَدَمُ التحرُّك لا مُطْلَقُ الوجود والحصول؛ فهو كونٌ خاصّ[٤].

- **الثالث**: أَنْ يَقَعَا صلةً[٥] نحو: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾[٦].

= في زينته: متعلّق بمحذوف حال من فاعل «خرج»، أو من الضمير في قومه، وذكر السمين أنه قد يتعلّق بـ «خرج» انظر الدر ٣٥٣/٥.

(١) الآية: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ﴾ سورة النمل ٤٠/٢٧.

(٢) في م/٣ «زَعَم».

(٣) قال ٱبن عطية: «وظهر العامل في الظرف من قوله «مُستقرّاً»، وهذا هو المقدَّر أبداً في كل ظرف. جاء هنا مُظْهَراً، وليس في كتاب الله تعالى مثله» المحرر الوجيز ٢١١/١١.
وقال أبو البقاء: «أي ثابتاً غير متقلقل، وليس بمعنى الحصول المطلق؛ إذ لو كان كذلك لم يذكر» التبيان/١٠٠٩.
وقال أبو حيان: «وانتصب مستقراً على الحال، وعنده: معمول له، والظرف إذا وقع في موضع الحال كان العامل فيه واجب الحذف. انظر البحر ٧٦/٧.
ونقل أبو حيان بعد هذا نص ٱبن عطية، ثم نص العكبري، ثم قال: فأخذ في مستقرٍ أمراً زائداً على الاستقرار المطلق، وهو كونه غير متقلقل حتى يكون مدلوله غير مدلول العندية، وهو توجيه حسَن؛ لذكر العامل في الظرف الواقع حالاً...».
وانظر الدر المصون ٣١٥/٥.

(٤) ومتعلّق الظرف يفترض أن يكون كوناً عاماً.

(٥) أي معمولين لصلة مقدّرة.

(٦) تتمة الآية: ﴿... وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ الأنبياء ١٩/٢١.

=

- **الرابع**: أَنْ يَقَعَا خبراً[١]، نحو[٢]: «زيدٌ عندك، أو في الدار»، ورُبَّما ظهر[٣] في الضرورة كقوله[٤]:

لك العِزُّ إِنْ مَوْلاكَ عَزَّ وإِنْ يَهُنْ ... فأنت لدى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كائنُ

وفي شرح ٱبنِ يعيشَ[٥]: «متَعلَّقُ[٦] الظرفِ الواقع خبراً صَرّح ٱبنُ جني بجواز

= وقوله: «عنده» الظرف متعلّق بخبر محذوف هو الصلة في الأصل لٱسم الموصول، أي: من يوجد عنده، أو يكون عنده.

(١) أي: متعلقين بالخبر المحذوف. ولم يذهب إلى أن الظرف والجار والمجرور خبر غير ٱبن السرّاج. انظر شرح ٱبن عقيل ٢١١/١.

(٢) أي: زيد كائن عندك، أو زيد مستقرّ في الدار. فالخبر محذوف، وهذا تقديره.

(٣) أي: الخبر.

(٤) قائله غير معروف.
مولاك: فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده. يَهُنْ: يَذِلّ، وضبطه العيني بالبناء للمفعول، وتبعه على ذلك السيوطي.
وبحبوحة الشيء: وسطه، والهُون: الذّل.
والشاهد فيه التصريح بالخبر وهو: كائن، فهو خبر المبتدأ «أنت».
والضرورة هي التي ألزمت الشاعر التصريح به. وجاء مثله في قول الشاعر:
لك الله لا أُلْفَى لعهدك ناسياً ... فلا تكُ إلا مثل ما أنا كائن
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤٢/٦، وشرح السيوطي/٨٤٧، والهمع ٢٢/٢، ١٣٥/٥، والعيني ٥٤٤/١، وشرح ٱبن عقيل ٢١١/١، والمساعد على شرح التسهيل ٢٣٥/١، ٢٣٧.

(٥) انظر شرح المفصّل ٩٠/١ والنص هنا ملخص منه، ولم ينقل بحروفه. وانظر الهمع ١٣٥/٥.

(٦) قوله: «متعلّق» مثبت في م/٤، والمطبوع، وغير مثبت في بقية المخطوطات، وهو غير مثبت في نص ٱبن يعيش في شرح المفصّل. وانظر حاشية الأمير ٨١/٢.
والنص في المخطوطات: الظرف الواقع خبراً...

إظهاره[١]، وعندي أنه إذا حُذِفَ ونُقِلَ ضميرُه إلى الظرف لم يجزْ إظهارُه[٢]؛ لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً، فأمّا إن ذكرته أولاً فقلت: «زيدٌ آستقرَّ عندك» فلا يمنع منه مانع». انتهى. وهو غريب[٣].

الخامسُ[٤]: أن يرفعا[٥] الآسمَ الظاهرَ نحو[٦]: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾، ونحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ﴾[٧]، ونحو[٨]: «أعندك زيدٌ».

والسادسُ: أن يُسْتَعْمَلَ المتعلّقُ محذوفاً في مَثَل أو شبهه[٩]، كقولهم لمن ذكر

---

(١) قال الشمني: «هكذا وقع في نسخة المصنف، وينبغي أن يقال: إظهار متعلّقه».
وفي م/٤ «بجواز إظهار عامله»، ونص آبن يعيش في شرح المفصل «إظهاره».

(٢) النص في شرح المفصل: «ونَقْلُ الضميرِ إلى الظرف لا يجوّزُ إظهارَ ذلك المحذوف».

(٣) وجه الغرابة عند الشمني أنه لم يذهب فيه هذا المذهب غير آبنُ يعيش.
انظر الحاشية ٢/١٥٤.

(٤) الخامس من تعلُّقهما بمحذوف.

(٥) الجار والمجرور لا يرفعان الآسم الظاهر، ولكن يرفعه متعلّقهما.

(٦) والتقدير: أثبت في الله شَكٌّ، أو أستقرّ بالله شَكٌّ. فالجار والمجرور متعلقان بفعلٍ مقدّر محذوف، وهو الرافع لشكٍ على الفاعلية. وانظر سورة إبراهيم ١٤/١٠.

(٧) تقدّمت الآية في أول الحديث عن هذه المتعلّقات، والآية/١٩ من سورة البقرة وقوله: ﴿فِيهِ ظُلُمَٰتٌ﴾ في تخريجه أقول:
صفة لصيب، أو حال منه، أو حال من الضمير المستكن في «من السماء» إذا قيل إنه صفة لصيب، أو خبر مقدَّم، وظلمات: مبتدأ مؤخر.
قال السمين: «وآعلم أن جعل الجارّ صفة أو حالاً ورفع ظلمات على الفاعلية أرجح من جعل: فيه ظلمات، جملة برأسها في محل صفة أو حال؛ لأن الجارّ أقرب إلى المفرد من الجملة، وأصل الصفة والحال أن يكونا مفردين» الدر ١/١٣٧.

(٨) أي: أستقرَّ عندك زيد؟ فزيد: فاعل للمتعلَّق المقدَّر.

(٩) شِبْهُ المَثَل ما كان من الجمل المصنوعة التي درجت على الألسنة وتناقلها الناس. مثل: الكلابَ على البقر، أي: أرسل، أو سَلِّط.

أمراً قد تقادم عهدُه: «حينئذٍ الآن»[١]، أصلُه: كان ذلك[٢] حينئذٍ واْسْمَعِ[٣] الآنَ، وقولهم للمُعْرِس[٤]: «بالرِّفاء والبنين»، بإضمار «أَعْرَسْتَ».

والسّابعُ: أن يكون[٥] المتعلّق محذوفاً على شريطة التفسير[٦] نحو: «أيومَ الجمعةِ صُمْتَ فيه»، ونحو[٧]: «بزيدٍ مررتُ به» عند من أجازه مستدلاً بقراءة بعضهم: ﴿وَلِلظَّـٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[٨].

---

(١) الظرف: «حين» متعلّق بمحذوف على ما قَدّره المصنّف. والنص عند سيبويه. وانظر أمالي الشجري ٢/٥١٤ «الطناحي» والكتاب ١/٢٧٩ «حينئذٍ الآن».

(٢) «ذلك» غير مثبت في م/٣. ومثله النص عند سيبويه.

(٣) في م/٣ و٤ و٥ «واستمع».

(٤) انظر مجمع الأمثال ١/١٠٠. **والرِّفاء**: الالتحام والاتفاق. والمستقصى ٢/٦،
وانظر الهمع ٥/١٣٥، وفي الاشتقاق/٤٨٨ «وقولهم للمُمْلَك: بالرفاء والبنين أي بالالتئام والبنين».
وانظر اللسان والتاج/رفأ.
وفي النهاية: رفأ «نهى أن يُقال للمتزوّج بالرِّفاء والبنين... وإنما نهى عنه كراهيةً لأنه كان من عادتهم، ولهذا سَنَّ فيه غيره».

(٥) في م/٣ «أن يستعمل...».

(٦) والتقدير: أَصُمْتَ يومَ الجمعة صُمْتَ فيه.

(٧) والتقدير: مررتُ بزيد مررتُ به.
فقد حذف المتعلّق قبل الظرف والجار، ودلّ عليه ما ذُكِرَ بعدهما.

(٨) الآية: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّـٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا﴾ سورة الإنسان ٧٦/٣١.
وآخر الآية: ﴿عَذَابًا أَلِيمًا﴾ غير مثبت في المطبوع، وقد أثبت على هامش م/١ و٥ مصححاً.
- وقراءة الجمهور «والظالمين» بالياء نصباً بإضمار فعل يفسّره قوله: أَعَدَّ لهم..
والتقدير: ويعذّب الظالمين.
قال العكبري: «وكان النصب أَحْسَن لأن المعطوف عليه قد عَمِلَ فيه الفعلُ.
- والقراءة الثانية: «والظالمون» بالرفع مبتدأ، وما بعده خبر وهو من عطف جملة اسمية على فعلية، وهي قراءة ابن الزبير وغيره...

=

والأكثرون يوجبون في[1] ذلك إسقاطَ الجارّ، وأن يُرْفَعَ الاْسمُ بالابتداء، أو يُنْصَبَ بإضمار «جاوزتُ» أو نحوه، وبالوجهين[2] قُرِئَ في الآية، والنصبُ قراءةُ الجماعة[3]، ويُرَجِّحها[4] العطفُ على الجملة الفعليّة. وهل الأَوْلى أن يُقَدَّر المحذوفُ[5] مضارعاً أي: ويعذّب، لمناسبة «يُدْخِل» أو ماضياً، أي: وعَذّب، لمناسبة المفسِّر[6]؟ فيه نظر[7].

والرفعُ[8] بالابتداء، وأمّا القراءة[9] بالجَرِّ فمن[10] توكيد الحرف[11]

= - والقراءة التي ذكرها المصنّف هنا هي قراءة عبدالله ٱبن مسعود، والتقدير فيها: وأَعَدّ للظالمين أَعَدّ لهم.

قال السيوطي في الهمع: «والقراءة مُؤَوَّلة على تعلُّق اللام بأَعَدّ الظاهر، ولهم: بدل منه».

انظر هذه القراءات وتخريجها في كتابي: «معجم القراءات» ١٠/٢٣١ - ٢٣٢.

(١) في المطبوع «في مثل ذلك» ولفظ «مثل» غير مثبت في المخطوطات.

(٢) أي بالرفع والنصب.

(٣) في م/٤ «جماعة».

(٤) كانت أرجح لأن العطف يكون لجملة فعلية على مثلها، وفي قراءة الرفع عطف جملة ٱسمية على فعلية.

(٥) أي: الفعل المحذوف الناصب لـ «الظالمين».

(٦) وهو الفعل الماضي: أَعَدّ.

(٧) أي: فيه تردد، لاْشتمال كُلٍّ من التقديرين على مناسبة هل المتعلّق الواجب الحذف فعل أو وصف. انظر حاشية الشمني ٢/١٥٤.

(٨) أي في القراءة الواردة في الآية «والظالمون».

(٩) وهي قراءة ٱبن مسعود «وللظالمين».

(١٠) في م/٥ «فهو».

(١١) وهو اللام في «للظالمين».

بإعادته[١] داخلًا على ضمير ما دخل عليه ضميرُ[٢] المؤكَّدِ مثل[٣]: «إنّ زيداً إنه فاضلٌ»، ولا يكون الجارُّ والمجرورُ[٤] توكيداً للجارِّ والمجرورِ؛ لأنّ الضميرَ[٥] لا يؤكِّدُ الظاهرَ[٦]؛ لأنّ الظاهرَ[٧] أقوى، ولا يكون المجرورُ[٨] بدلًا من المجرورِ[٩] بإعادة الجارّ؛ لأنّ العرب لم تُبْدِل مضمراً من مُظْهَرٍ، لا يقولون[١٠]: «قام زيدٌ هو»، وإنما جَوّز ذلك بعضُ[١١] النحويين بالقياس.

---

(١) في قوله: «لهم».

(٢) وهو الضمير في «لهم» فإن الضمير عائد على الظالمين. و«ضمير» مثبت في م/١، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٣) إنه: توكيد لإنّ، وقد دخلت على الضمير «الهاء» للتوكيد بعد أن دخلت على الاسم الصريح في: إنّ زيداً.

(٤) أي لا يكون «لهم» توكيداً لـ «للظالمين» على قراءة ابن مسعود.

(٥) وهو الهاء في «لهم».

(٦) وهو «الظالمين» في قراءة ابن مسعود.

(٧) والأقوى لا يؤكَّد بالأضعف، والظاهر أقوى من الضمير.

(٨) وهو «الهاء» في «لهم».

(٩) وهو «الظالمين» في قراءة ابن مسعود.

(١٠) لا يكون «هو» بدلاً من «زيد»؛ لأن من شرط البيان والبدل أن يكون أوضح من المبيَّن والمُبْدَل منه.

(١١) ذكر ابنُ عصفور في «شرح الجمل» أنّ في البدل من المضمر خلافاً بين النحاة، فمنهم من أجاز الإبدال من المضمر لغائب أو متكلم أو مخاطب في جميع أقسام البدل، وهو مذهب الأخفش، ومنهم من أجازه في ضمير الغائب خاصّة في جميع أقسام البدل...، والأخفش يستدلُّ على جوازه بالسماع والقياس.

انظر شرح جمل الزجاجي ٢٨٩/١ - ٢٩١، وانظر المقرب ٢٤٥/١ - ٢٤٦، وفي الهمع ٢١٨/٥ «وافق الكوفيون الأخفش».

وذكر الدسوقي أن ابنَ عصفور هو مراد المصنّف ببعضهم، وأنه صَرّح في قراءة «وللظالمين أعدّ لهم» بأن اللام الأولى متعلقة بأعدّ، ولهم: بدل من الظالمين، وهو عين ما منعه المصنف. انظر الحاشية ٩٨/٢. ولم أهتد إلى هذا في مصنفات ابن عصفور.

- **والثامنُ**(١): القَسَمُ بغير الباء(٢) نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾(٣)، ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾(٤)، وقولُهم(٥): «للّهِ لا يُؤَخَّرُ الأَجَلُ». ولو صُرِّح(٦) بالفعل في نحو ذلك لوجبت(٧) الباءُ.

* * *

---

(١) مما يجب فيه تعلُّقهما بمحذوف.

(٢) استثنى الباء لأنه لو كان الاسم مجروراً به لجاز ذكر الفعل معه وحذفه.
تقول: أقسم بالله العظيم، وتقول: بالله العظيم، فهو يتعلّق بالمثبت إن أُثْبِتَ، وبالمحذوف إذا حُذِف، ولذا استثناه هنا مما هو فيه.

(٣) سورة الليل ٩٢/١.
والليل: الجار والمجرور متعلّقان بفعل محذوف وجوباً تقديره: أُقْسِم، وفي الهمع: «ولا يظهر معها [أي مع الواو] الفعل، أي فعل القسم بل يضمر وجوباً... خلافاً لابن كيسان من تجويز إظهار الفعل مع الواو، فيقال: حلفتُ: والله لأقومنّ. قال أبو حيان: ولم يُحْفَظ ذلك، فإن جاء فمؤوّل على أنّ «حلفت» كلام تام، ثم أتى بعده بالقسم، ولا يجعل «والله» متعلّقة بـ «حلفت» انظر ٤/٢٣٦، والارتشاف/١٧٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٦.

(٤) تتمة الآية ﴿... بَعۡدَ أَن تُوَلُّواْ مُدۡبِرِينَ﴾ الأنبياء ٢١/٥٧.
وتالله: متعلّق بالفعل «أقسم، أو أحلف» وهو محذوف وجوباً.
قال السيوطي: «ولا يظهر الفعل أيضاً مع التاء واللام بلا خلاف، بل يجب إضماره كما تقدَّم» الهمع ٤/٢٣٦، والارتشاف/٧٦٦.

(٥) هذا مثال للجر بلام القسم، وهما متعلّقان بفعل محذوف وجوباً.

(٦) أي: لو ظهر الفعل في الآيتين والمثال لوجب ذكر الباء بدلاً من الواو واللام والتاء؛ لأن الباء يجوز معها ذكر الفعل المتعلّق به ويجوز حذفه.

(٧) في م/١ و٣ و٤ «وجبت»، وفي م/٤ «وجب»، وفي م/٢ «لوجبت»، ومثله في المطبوع.

هل المتعلّقُ الواجبُ الحذفِ فعلٌ أو وَصْفٌ ؟

لا خلاف في تعيينِ[١] الفعلِ في بابَيْ[٢] القَسَمِ والصِّلةِ؛ لأن القَسَمَ والصِّلةَ لا يكونان إلا جملتين.

قال ٱبنُ يعيشَ[٣]: «وإنما لم يَجُزْ في الصِّلة أن يقال: إنّ نحو «جاء الذي في الدار» بتقدير «مُسْتَقِرّ» على أنه خبرٌ لمحذوفٍ على حَدّ قراءة بعضِهم: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ﴾[٤] بالرفع؛ لقلة ذاك[٥] وٱطراد هذا» انتهى.

---

(١) في م/٤ «تعيُّن»، ومثله في طبعة مبارك.

(٢) في م/١ «في باب القسم»، ومثله في حاشية الأمير، وحاشية الدسوقي، وطبعة الشيخ محمد، وأشار في الحاشية إلى صورة التثنية قائلاً: «وفي نسخة» في «بابي»... إلخ.

(٣) قال ٱبن يعيش: «وٱعلم أن الظرف إذا وقع صلة فإنه يتعلّق بمحذوف نحو: ٱستقر أو حَلّ ونحوه، ولا يتعلّق بٱسم فاعل؛ لأن الصّلة لا تكون بمفرد إنما تكون بجملة». انظر شرح المفصّل ١٥١/٣.
وقال في موضع آخر: «فليس تقدير المحذوف مبتدأً بأَوْلى من أن يكون فعلاً، فتعيين الصلة مبتدأً وخبراً دون الفعل تحكُّم مع أن حذف المبتدأ إذا كان صلة و«هو» العائد قبيح، إنما جاز منه ألفاظ شاذّة تُسْمَع ولا يُحْمَلُ عليها ما وُجِد عنها مندوحة». انظر شرح المفصل ٤٦/٨.
وتتبعت المواضع التي وردت فيها القراءة فلم أجد هذا النص المثبت: بحروفه عند المصنف وما نقلته إليك هو ما اهتديت إليه، وأحسب أنه أخذ عن ٱبن يعيش خلاصة ما ذهب إليه من نصوصه في شرح المفصّل، ويوضح ذلك النصّان السابقان المنقولان عنه.

(٤) الآية من سورة الأنعام ١٥٤/٦، وتقدمت في حرف الكاف، وذُكِرَت هذه القراءة وقراؤها فيما تقدّم. ووجه الٱستشهاد بالقراءة: أن «أَحْسَنُ» خبر لمبتدأ مقدّر: أي: هو أحسن، وهذه الجملة هي جملة الصّلة. وقد رأيت أن ٱبن يعيش يعدُّ هذا من الشاذ، وأنه يقدِّر في الصلة فعلاً يُعَلَّق به الظرف.

(٥) في متن الشمني والدسوقي «لقلة ذلك».
ويقصد بذاك أي حذف العائد المرفوع كما هو الحال في القراءة وهو قليل، وٱطرد هذا: أي اطراد: جاء الذي في الدار، فلا يقاس المطرد على القليل.

وكذا[١] يَجِبُ[٢] في الصفة في نحو[٣]: «رَجُلٌ في الدارِ فله دِرْهَمٌ»؛ لأنّ الفاء[٤] تجوز في نحو: «رجلٌ يأتيني فله درهمٌ»؛ وتمتنع في نحو[٥]: «رجلٌ صالحٌ فله درهمٌ»، فأما قوله[٦]:

كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعِدٌ أو مُدَانِ فَمَنُوطٌ بحكمةِ المُتعالي

فنادر.

---

(١) في م/٥ والمطبوع «وكذلك».

(٢) أي: يجب تقدير الفعل.

(٣) ويكون التقدير: رجل ٱستقرّ في الدار فله درهم.

(٤) تدخل الفاء في الخبر لشبه هذا الخبر بجواب الشرط، ولا يشبه الخبر الجواب إلا إذا كان وصف المبتدأ جملة مثل «يأتيني» في مثال المصنف بعد «رجل»؛ ليكون هذا الفعل مثل فعل الشرط. انظر الدسوقي ٩٨/٢ - ٩٩ عن «دردير».

(٥) امتنعت الفاء هنا لأن الوصف جاء مفرداً، ولا تكون إلا حيث يكون الوصف جملة.
قال الأمير: «لأن جملة الصفة تشبه جملة الشرط، فيكون المبتدأ شبيهاً بالشرط».
انظر الحاشية ٨١/٢.
وعند الشمني في ذكر الفرق بين الجملتين: «الفرق بينهما أن النكرة لما وصفت بجملة فعلية شابهت كلمة الشرط، وشابهت الجملة التي هي صفة لها جملة الشرط، فدخلت الفاء في الخبر لمشابهته حينئذٍ لجواب الشرط» الحاشية ١٥٤/٢.
وانظر الهمع ٥٥/٢ - ٥٩ «جواز دخول الفاء على الخبر»، والٱرتشاف/١١٤٣.

(٦) قائله غير معروف.
ومباعِد: ٱسم فاعل، وهو صفة لـ «أمرٍ»، أي: أمرٍ متباعِدٍ.
وجاء ضبطه عند مبارك بفتح العين وضم الدال، وقد تبع فيه الضبط في حاشية السيوطي، وجاء عند الشيخ محمد بفتح العين المهملة وكسر الدال: مباعَدٍ.
قلت: أما فتح العين فغير الصواب، وأما ضمّ الدال عند مبارك فهو على جعله صفة لـ «كل» وليس ببعيد.

واْختُلِفَ[١] في الخبر والصفة والحال؛ فمن قَدّر[٢] الفعلَ - وهم الأكثرون - فلأنه الأصلُ في العمل، ومن قَدّر الوصف[٣] فلأن[٤] الأصلَ في الخبرِ والحالِ والنعتِ الإفرادُ، ولأنّ الفعلَ في ذلك لا بُدَّ من تقديره[٥] بالوصف، قالوا[٦]: ولأنّ تقليلَ المقدَّر أَوْلى. وليس بشيء؛ لأن الحقّ أنّا لم نحذفِ الضميرَ[٧]، بل نقلناه إلى الظرف؛ فالمحذوفُ فعلٌ أو وصفٌ، وكلاهما مفرد.

وأما في الاْشتغالِ فيقدَّرُ بحسب المُفَسِّرِ[٨]، فيقدرُ الفعلُ في نحو[٩]: «أيومَ

= ومداني: اْسم فاعل من داناه، إذا قاربه، ومنوط: اْسم مفعول من: ناطه: أي عَلّقه.

ووجه الاستشهاد بالبيت مجيء الفاء في «فمنوط» بعد مبتدأ موصوف بمفرد وهو قوله: كُلُّ أمرٍ مباعِدٍ أو مُدان، فكلٌّ: مبتدأ، ومنوط: خبره.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤٣/٦، وشرح السيوطي/٨٤٧، والاْرتشاف/١١٤٣، والهمع ٥٩/٢، والمساعد على شرح التسهيل ٢٤٦/١.

(١) أي: اختلف في تعليق الظرف إذا وقع خبراً أو صفةً أو حالاً، أيّها أَوْلى في التقدير من غيره.

(٢) أي: من قَدّر المتعلّق فعلاً، وكان ذلك عنده أَوْلى من تقدير الوصف المشتق...

(٣) أي: قَدّر المتعلّق وصفاً مثل: مستقرّ أو كائن... إلخ.

(٤) في م/١ «فلأنه».

(٥) أي: إذا وقع الفعل خبراً أو حالاً أو نعتاً يقدَّر بوصف، وهذا يدل على أن ما يتعلّق به الظرف إذا وقع واحداً من هذه الأشياء يكون وصفاً. انظر الشمني ١٥٤/٢.

(٦) تقليل المقدَّر المتعلَّق به، أو الواقع خبراً أو صفة أو حالاً...

والتقليل أَوْلَى؛ لأن الفعل مع مرفوعه جملة، والوصف مع مرفوعه مفرد، وتقدير المفرد أَوْلى من تقدير الجملة. وانظر حاشية الأمير ٨١/٢، والدسوقي ٩٩/٢.

(٧) أي: عند حذف الفعل الذي تعلّق به الظرف، لم يُحْذَف فاعلُه، وهو الضمير، معه، بل نُقِل إلى الظرف. وعلى هذا يتساوى تقدير الفعل أو الوصف، فكلاهما مفرد، ولم يكن تقليلٌ للمقدَّر، أو ترجيحٌ للوصف على الفعل.

(٨) الذي يذكر بعد المنصوب مُفَسِّراً للمحذوف العامل في المنصوب.

(٩) أي: أتعتكفُ يوم الجمعة تعتكفُ فيه.

الجمعة تعتكِفُ فيه»، والوصفُ في نحو[١]: «أيومَ الجمعة أنت مُعْتَكِفٌ فيه»، والحقُّ عندي أنه لا يترجّحُ[٢] تقديرُه اسماً ولا فعلًا، بل بِحَسَبِ[٣] المعنى كما سأُبَيِّنُه.

* * *

(١) أي: أَمُعْتَكِفٌ أنت يوم الجمعة مُعْتَكِفٌ فيه.

(٢) قال الأمير في قوله: فيقدَّر بحسب المُفَسّر: «هذه مجرد مشاكلة قد لا تَجِبُ».

(٣) أي: تقدِّر فعلاً أو اسماً بحسب ما يقتضيه المعنى من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، أو مراعاة، للمذكور فعلاً كان أو وصفاً.

كيفيّةُ تقديرِه بٱعتبارِ المعنى

أمّا في القَسَم فتقديرُه[١] «أُقْسِمُ»، وأمّا في الٱشتغال فكالمنطوق[٢] به، نحو[٣]: «يومَ الجمعةِ صُمْتُ فيه».

وٱعلمْ أنهم ذكروا في باب الٱشتغال أنه يجب ألّا[٤] يُقَدَّرَ مثلُ المذكور إذا حَصَلَ مانعٌ صناعيٌّ كما في[٥] «زيداً مررتُ به»، أو معنويٌّ[٦] كما في[٧]: «زيداً ضربتُ أخاه»؛ إذ تقدير المذكور يقتضي في الأول[٨] تعدِّي القاصر بنفسه، وفي الثاني[٩]: خلاف الواقع؛ إذ الضربُ لم يَقَعْ بزيد، فَوَجَبَ[١٠] أن يقدَّر[١١] «جاوزتُ» في الأول، و«أهنتُ» في الثاني.

---

(١) وتقدَّم هذا، ولا يجوز غير الفعل، وهو في أول الفقرة السابقة «هل المتعلّق الواجب الحذف فعل أو وصف» فإن القسم لا يكون إلا جملة.

(٢) فعلاً كان أو وصفاً، ورأيتَ أنه عنده لا ترجيح للٱسم أو الفعل بل بحسب المعنى.

(٣) على تقدير: صُمْتُ يومَ الجمعة صُمْتُ فيه.

(٤) في الهمع: «قال الجمهور بفعل واجب الإضمار من لفظ الظاهر إن أمكن...، أو معناه إن لم يمكن..» ١٥٨/٥.

(٥) المانع الصناعي هنا أنك لو قدرت: «مررت زيداً مررت به» فإنك تعدّي الفعل القاصر «مَرّ» بنفسه.

(٦) أو مانع معنوي.

(٧) المانع المعنوي وهو أنك لو قدرت: «ضربت زيداً ضربت أخاه» فإنك توقع الضرب بزيد مع أنه لم يقع به ضرب وإنما وقع في أخيه، فالمانع من حيث المعنى لا الصناعة.

(٨) في المثال الأول: زيداً مررتُ به.

(٩) أي: في المثال الثاني: زيداً ضربتَ أخاه.

(١٠) في م/١ في أول الصفحة «وقف هذه النسخة عبداللطيف بن محب الدين الحنفي على نفسه وأولاده في خامس عشر ذي الحجة سنة إحدى عشرة وألف».

(١١) انظر الهمع ١٥٨/٥.

وليس المانعان[١] مع كُلّ متعدٍّ بحرف، ولا مع كُلّ سببي[٢]، ألا ترى أنه لا مانعَ في نحو: «زيداً شكرتُ له»؛ لأنّ «شكر»[٣] يتعدّى بالجارّ[٤]، وبنفسه.

وكذلك مسألة[٥] الظرف نحو: «يومَ الجمعة صُمْتُ فيه»؛ لأنّ العامل[٦] لا يتعدّى إلى ضمير الظرف[٧] بنفسه، مع أنه يتعدّى إلى ظاهره[٨] بنفسه.

وكذلك لا مانع[٩] في نحو: «زيداً أهنتُ أخاه»؛ لأنّ إهانةَ أخيه إهانةٌ له، بخلافِ الضَّرْبِ[١٠].

---

(١) الصناعي والمعنوي. وانظر الشمني ١٥٤/٢.

(٢) أي ولا مع كل ٱسم مضاف للسبب، وهو المضاف إلى الضمير في «زيداً ضربت أخاه».

(٣) في م/٥ «الشكر».

(٤) تقول: شكرتُ له وشكرته.

(٥) في م/١ «وكذلك الظرف». ولفظ «مسألة» مثبت في بقية المخطوطات، وهو غير مثبت في المطبوع.

(٦) وهو المقدَّر «صُمْتُ».

(٧) وهو الهاء من «فيه». وهو الضمير العائد على «يوم»، فلا يقال: يوم الجمعة صُمْتُه...

(٨) أي: إلى الظاهر الذي يعود إليه هذا الضمير وهو «يوم».
وحديثه هنا مُوَجَّه إلى قوله من قبل: «وليس المانعان مع كل متعدٍّ بحرف، ولا مع كل سببي».

(٩) أي: لا مانع من أن تقدّر: أهنتُ زيداً أهنتُ أخاه، فيكون المقدَّر من جنس المذكور.

(١٠) بخلاف الضرب في مثاله: زيداً ضربتُ أخاه، فلو قدَّرت فعلاً من جنس المذكور لصار «زيد» مضروباً، وكان التقدير: ضربت زيداً ضربت أخاه. وهذا غير الواقع؛ ولذا قدر من قبلُ فعلاً يصح به المعنى، وهو: جاوزتُ زيداً ضربتُ أخاه.

وأمّا في المَثَل[١] فيُقدّرُ[٢] بِحَسَبِ المعنى، وأمّا في البواقي[٣] نحو: «زيدٌ في الدار» فيقدّرُ كوناً[٤] مطلقاً، وهو كائنٌ[٥]، أو مستقرٌ، أو مضارعُهما[٦] إن أُرِيدَ الحالُ أو الاَستقبالُ نحو[٧]: «الصومُ اليومَ» أو «في اليوم»، و[٨]: «الجزاءُ غداً» أو «في الغد».

ويُقدَّر[٩] «كان»، أو «اَستقر»، أو وصفُهما[١٠] إن أُرِيدَ المضيُّ. هذا هو الصّواب، وقد أغفلوه[١١] مع قولِهم في نحو «ضَرْبِي زيداً قائماً»: إنّ

---

(١) يشير بهذا إلى السادس مما يجب فيه تعلُّقهما بمحذوف، وقد تقدَّم قبل قليل.
قال: «أن يستعمل المتعلَّق محذوفاً في مَثَلٍ أو شِبْهِهِ...» وذكر المَثَلَ: «بالرِّفاء والبنين»، وقَدَّر: أعرستَ. وشِبْه المَثَلِ: حينئذٍ الآن، وقدر: كان ذلك حينئذٍ واَسمعِ الآن.

(٢) في م/١ «فتقدَّر».

(٣) الظرف والجار والمجرور إذا كانا صفةً، أو حالاً، أو صلةً، أو خبراً، أو رافعاً لاَسم ظاهر.

(٤) في م/٥ «كونٌ».

(٥) وكائن هنا من «كان» التامة لا الناقصة. ولا يكون ناقصاً لأنه لو كان كذلك كان الظرف خبراً عنه، فيحتاج الظرف عندئذٍ لمتعلّق آخر.

(٦) أي الفعل المضارع منهما إذا أردت الحال أو الاستقبال يكون، يستقر، والفعل «يكون» تام.

(٧) أي الصوم كائن اليوم أو في اليوم، أو يكون اليوم أو في اليوم.

(٨) في هذا المثال تقدر الفعل فقط: الجزاء يكون غداً، أو في الغد، ويكون بمعنى يحصل.

(٩) في م/١ «وتُقَدَّر».

(١٠) أي وصف الماضي، أي اَسم الفاعل مراداً به الماضي.
قال الأمير: «لكن الأَوْلى الاقتصار على الفعل؛ لأن المضيّ لا يتبادر من الوصف».
انظر الحاشية ٨٢/٢، وهو مثبت عند الدسوقي ٩٩/٢.

(١١) أراد أغفلوا ذكر المقدَّر والخلاف بين صورة المضي، والحاضر والمستقبل، وجواز التقدير بالفعل للحال والاستقبال، وبالوصف للحال، وبهما للمضيّ.

التقدير[١]: إذ كان قائماً[٢]، إن أُرِيدَ المضيُّ، أو[٣]: «إذا كان» إنْ أُرِيدَ المستقبلُ، ولا فرق[٤].

و[٥] إذا جهلتَ المعنى[٦] فقدِّرِ الوصفَ[٧]؛ فإنه صالحٌ[٨] في الأزمنة كلّها، وإن كانت حقيقته الحال[٩].

وقال الزمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾[١٠]: إنهم[١١] جُعِلوا «في النار» الآن لتحقُّقِ الموعودِ به.

---

(١) أشار بذكر «إذ» للمضي، وذكر معه «كان» بصورة الماضي.
(٢) «قائماً» زيادة من م/٣ و٤.
(٣) أشار بـ «إذا» للدلالة على المستقبل.
(٤) أي لا فرق بين الظرف في إذ وإذا، وبين الأمور التي ذكرها، وهي مجيء الظرف والجار والمجرور صفة أو حالاً أو صلة، أو خبراً، أو رافعاً لاسم ظاهر.
(٥) في م/١ و٥ «فإذا».
(٦) أي الدلالة في الجملة على المضي أو الحال أو الاستقبال.
(٧) كائن أو مستقِرّ.
(٨) في م/٥ «للأزمنة...».
(٩) تعقّبه الدماميني فقال: «كيف تقدّر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الأمور المجهولة، وهل هذا إلا تهافت؟».
قال الشمني: «وأقول: لا تهافت فيه؛ لأن تقدير الوصف إنما هو لصلوحه للأزمنة كلها دون غيرها». انظر الحاشية ٢/١٥٥.
قلت: ليس رَدّ الشمني برَدّ، ويبقى اعتراض الدماميني قائماً. فكيف يكون التقدير إذا لم يُعلَم الحال؟.
وقال الدسوقي: «فيه أنه إذا كان كذلك لا يُقَدَّر إلا إذا عُلِم الحال، لأن الشيء إذا أُطْلِق إنما ينصرف لحقيقته» الحاشية ٢/١٠٠.
(١٠) الآية: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ...﴾ سورة الزُّمَر ٣٩/١٩.
(١١) لم أجد ما نقله المصنّف عن الزمخشري في الكشاف في تفسير هذه الآية. انظر الكشاف ٣/٢٨، ولا المفصّل أيضاً.

ولا يلزم ما ذكره[١]؛ لأنه لا يمتنع تقديرُ المستقبل[٢]، ولكن ما ذكره أَبْلَغُ وأَحْسَنُ[٣].

ولا يجوز تقديرُ الكونِ الخاصِّ كقائم وجالسٍ إلا لدليل[٤]، ويكون الحذفُ[٥] حينئذٍ جائزاً لا واجباً، ولا ينتقل ضميرٌ[٦] من المحذوف[٧] إلى الظرف المجرور. وتوهَّم جماعةٌ ٱمتناعَ حذفِ الكونِ الخاصّ، ويُبْطِلُه[٨] أنّا متفقون على جوازِ حذفِ الخبر عند وجود الدليل، وعدم وجود معمول[٩]، فكيف يكون وجودُ المعمولِ[١٠]

---

(١) وذلك من جعل المتعلّق ماضياً وهو الفعل «جُعِلوا».

(٢) تقدير المستقبل لأنهم لم يدخلوا النار بَعْدُ، والمراد بالمستقبل المضارع، فهو يصلح للحال ولما سيكون. وإذا قُدِّر المضارع صَحّ أيضاً كتقدير الزمخشري للماضي.

(٣) وجه البلاغة والحُسْنِ أنه نَزّل ما سيكون منزلة ما كان، مثل قوله تعالى: ﴿قد أفلح المؤمنون﴾، وهذا يكون حيث يكون تقدير الأمر واقعاً لا محالة.

(٤) أي دليل من اللفظ أو المعنى يبيّن طبيعة المُقَدّر.

قال الدسوقي: «كما إذا قيل: هل أحد جالس في الدار؟ فقلت في جوابه: زيد في الدار، أي: جالس فيها؛ فذِكْرُ «جالس» في السؤال دليلٌ على ذلك المتعلَّق المحذوف» الحاشية ٢/١٠٠.

(٥) أي: حذف الخبر.

(٦) في م/٣ و٤ «الضمير».

(٧) أي من الخبر المحذوف إلى الظرف والمجرور، كما حصل في حذف الكون العام؛ إذ انتقل الضمير إلى المجرور بعد حذفه.

(٨) الواو غير مثبتة في م/٣. وكذا عند الشيخ محمد.

قوله: ويبطله. أي يبطل هذا الوَهْم عند هؤلاء الجماعة.

(٩) نحو: أقائم أحد؟ فقيل: زيد. فالسؤال دليل الخبر المحذوف، وهذا جائز، وليس لهذا الخبر المحذوف معمول. انظر الدسوقي.

(١٠) أي وجود معمول الخبر وهو الظرف في نحو: زيد في الدار، لمن قال: هل أحد جالس في الدار؟.

مانعاً من الحذف[١] مع أنه إمّا أنْ يكون هو الدليلَ[٢]، أو مقوياً[٣] للدليل؟.

واشتراطُ النحويين[٤] الكونَ المطلقَ إنما هو لوجوب الحذفِ لا لجوازه[٥].

ومما يتخرج على ذلك[٦] قولهم: «مَنْ لي[٧] بكذا؟» أي: من يَتَكَفّلُ لي به؟ وقوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[٨]، أي مستقبلاتٍ لعدتهنّ، كذا فَسّره جماعةٌ من السَّلَف، وعليه عَوّلَ الزمخشريُّ[٩]، ورَدّه أبو حيان[١٠] توهُّماً منه أنّ الخاصّ لا يُحْذَفُ، وقال: «الصوابُ أنّ اللام[١١] للتوقيت، وأنّ الأصلَ لاستقبالِ عدتهن، فحُذِف المضافُ»[١٢] انتهى. وقد بيّنا فسادَ تلك الشبهةِ[١٣].

---

(١) أي: من حذف الخبر.

(٢) أي: معمول الخبر دليل على الخبر المحذوف.

(٣) أي: مقوياً على معرفة نوع الخبر المقدّر، وتقديره.

(٤) أي: في متعلّق الظرف في المواضع السابقة.

(٥) فهم متفقون على وجوب حذف الخبر إذا كان كوناً عاماً، فإذا كان خاصاً جاز حذفه وجاز إثباته، مثل قولك: هل أحد جالس في الدار؟ فتجيب: زيد في الدار، ولك أن تجيب: زيد جالس في الدار، فالحذف دليله السؤال، والإثبات جائز.

(٦) أي: على حذف الكون الخاص إذا دَلّ عليه دليل.

(٧) فقد حذف متعلّق «لي» مع أنه كون خاص، ثم قدّره بما يناسب المثال وهو «يتكفّل».

(٨) تقدّمت الآية، وهي في سورة الطلاق ١/٦٥، وكان ذلك في حديثه عن التعلّق بما فيه رائحة الفعل.

(٩) انظر الكشاف ٢٣٩/٣.

(١٠) البحر ٢٨١/٨ ونقلتُ نصه فيما تقدّم. وهو أنه قَدّر عاملاً خاصاً وهو «مستقبلاتٍ»، والعامل في الظرف لا يحذف إذا كان خاصاً بل إذا كان كوناً مطلقاً.

(١١) أي: في «لعدتهن»، وفي م/٥ «أن الكلام» بدلاً من «أن اللام».

(١٢) وهو «استقبال».

(١٣) وهي أن الكون الخاص لا يُحْذَف. وفي م/٤ «ذلك» بدلاً من «تلك».

ومما يتخرّجُ على التعلُّق بالكون الخاصُ قوله تعالى: ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ﴾[1]، والتقديرُ[2]: مقتولٌ أو يُقْتَلُ[3]، لا «كائن»[4]، اللهمَّ إلا أن تُقَدِّر[5] مع ذلك مضافين، أي: قتلُ الحرّ كائن بقتل الحُرّ، وفيه تكلُّفُ تقديرِ ثلاثةٍ: الكونُ[6] والمضافان[7]، بل تقديرُ خمسةٍ[8]؛ لأن كُلّاً من المصدرين لا بُدّ له من فاعل[9].

---

(١) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ۖ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ۗ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۗ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ سورة البقرة ١٧٨/٢.

(٢) قدّره وصفاً للدلالة على الحال.

وعند السمين: «التقدير: مأخوذ بالحُرّ أو مقتول بالحُرّ، فتقدر كوناً خاصاً حُذِف لدلالة الكلام عليه؛ فإن الباء فيه للسبب، ولا يجوز أن تقدّره كوناً مطلقاً؛ إذ لا فائدة فيه لو قلت: الحُرُّ كائن بالحُرّ إلا أن تقدِّر مضافاً، أي: قتل الحُرّ كائن بالحُرّ» الدر المصون ٤٥٠/١، وانظر كلام شيخه أبي حيان في البحر ١٢/٢، والفريد ٤١١/١، وحاشية الجمل ١٤٢/١، والتبيان للعكبري/١٤٥.

(٣) قدر الفعل إذا أريد الاستقبال. وقد سبق عند المصنف بيان هذا.

(٤) أشار بـ «كائن» إلى الكون العام؛ إذ لا فائدة من تقديره هنا.

وانظر البحر ١٢/٢.

(٥) في م/٣ و٥ «يُقَدَّر» وقوله: مع ذلك، أي: مع «كائن».

(٦) وهو قوله: «كائن».

(٧) وهما: قَتْلُ... وبقَتْلِ.

(٨) أي: قتلُكم الحر كائنٌ بقتله الحُرَّ المجنيَّ عليه.

فالمقدّر: قَتْل، وفاعله، وكائن، وبقتل، وفاعله.

(٩) ذكر أبو حيان التقديرات السابقة ثم قال: «ويجوز أن يكون الحرُّ مرفوعاً على إضمار فعل يفسّره ما قبله، التقدير: يُقْتَلُ الحُرّ بقتله الحُرَّ، إذ في قوله: القصاص في القتلى، دلالة على هذا الفعل» البحر ١٢/٢.

ومما يُبْعِدُ ذلك[١] أيضًا أنك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدّره مع المبتدأ إلا بعد تمام[٢] الكلام. وإنما حُسْنُ[٣] الحذفِ أن يُعْلَم[٤] عند موضع تقديره نحو: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[٥].

ونظيرُ[٦] هذه الآية قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾[٧] الآية،

---

(١) أي تقدير «كائن» في الآية. وفي م/٢ «ومما يُبَعّد ذلك أيضاً».
قال الشمني: «الإشارة هنا بذلك إلى تقدير مضافين مع كائن في قوله: اللهم إلا أن يُقدّر مع ذلك إلى كائن» الحاشية ١٥٥/٢.

(٢) في م/٥ «تمام الكلمة».
والمراد بتمام الكلام الخبر، فلا يعلم معنى المقدّر قبل المبتدأ لا بعد ذكر الخبر؛ لأنك ستقدر المضاف إلى المبتدأ بما يناسب الخبر على ما كان فيما سبق: قَتْلُ الحُرِّ كائن بقتل الحُرِّ، والأصل أن تعرف طبيعة المقدَّر من غير النظر إلى الخبر، أو انتظار ذكره. وانظر حاشية الأمير ٨٢/٢.

(٣) في م/٥ «حَسّنَ».

(٤) أي: يُعْلَم المضاف المقدَّر عند موضع الحاجة إلى تقديره من غير انتظار تمام الكلام كما في الآية هنا.

(٥) تتمة الآية: ﴿... كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ﴾ سورة يوسف ٨٢/١٢.
وأراد من الاستشهاد بالآية أنك عند قراءتها تقدر «أهل» بعد «اسأل»؛ لأن القرية لا تُسْأَل وإنما يُسْأَل أهلُها. وأنت تعلم هذا من الفعل «اسأل» وإن لم تكمل الكلام، والحق أنك تعلم أن هنا تقديراً ولكنك لا تعرف نوعه إذا لم تذكر القرية.
وتعقّبه الدماميني فقال: «موضع التقدير هو ما بين اسأل والمفعول الذي هو القرية، ولا يُعْلَم المحذوف هنا إلا بعد ذكر القرية، وليس هو موضع المحذوف».
انظر حاشية الشمني ١٥٥/٢ وتعقيبه على كلام الدماميني.

(٦) أي نظيرها في تقدير الكون الخاص.

(٧) الآية: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ المائدة ٤٥/٥.

أي: أنّ[١] النفسَ مقتولةٌ بالنَّفْسِ، والعينُ مفقوءةٌ بالعين، والأنفُ مجدوعٌ بالأنف، والأذنُ مَصْلومةٌ بالأذن، والسِّنُّ مقلوعةٌ بالسِّنّ، هذا هو الأَحْسَنُ[٢].

وكذلك[٣] الأرجحُ في قوله تعالى: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾[٤] أن يُقدّر[٥] «يجريان»، فإن قَدَّرتَ الكونَ قَدّرتَ مضافاً، أي[٦]: جَرَيانُ الشمسِ والقمرِ كائنٌ بحُسْبان.

---

(١) انظر هذا التقدير في البحر ٤٩٤/٣، والكشاف ٤٦٣/١، والدر المصون ٥٢٩/٢، وذكر أبو حيان نص الزمخشري ثم قال: «على أنه تفسير معنى لا تفسير الإعراب؛ لأن المجرور إذا وقع خبراً لا بُدّ من أن يكون العامل فيه كوناً مطلقاً لا كوناً مقيّداً». وأشار السمين إلى أن شيخه غَضَّ من تقدير الزمخشري.

(٢) قوله: هذا هو الأحسن، أي: تقدير الكون الخاص خبراً أَحْسَنُ من تقديره كوناً عاماً مع تقدير مضاف.

قال أبو حيان: «وقال الحوفي: بالنفس: يتعلّق بفعل محذوف تقديره يجب أو يستقر، وكذا العين بالعين، وما بعدها مقدّر الكون المطلق، والمعنى: يستقر قتلها بقتل النفس» انظر البحر ٤٩٤/٢، وانظر الدر ٥٢٩/٢.

(٣) أي: ومثل الآيتين المتقدمتين تقدير الخبر في هذه الآية.

(٤) سورة الرحمن ٥/٥٥.

(٥) انظر التبيان للعكبري/١١٩٧، ومشكل إعراب القرآن ٣٤٢/٢، ومعاني الأخفش/٤٩٠.

وقال مكي بعد تقديره الخبر كوناً خاصاً وهو «يجريان»: «وقيل: بِحُسْبان: هو الخبر، وهو مصدر مثل الكُفران والبهتان». وانظر مثل هذا عند ٱبن الأنباري في البيان ٤٠٨/٢، والبحر ١٨٨/٨.

(٦) في البحر «وٱرتفع الشمسُ على الابتداء، وخبره بِحُسْبان، فإمّا على حذف: أي جَرْيُ الشمس والقمر كائن بحسبان...» ١٨٨/٨.

وذكر السمين وجهاً ثالثاً سبقه إليه شيخه أبو حيان قال: «والثالث أنّ بِحُسْبان خبره، والباء ظرفية بمعنى «في»، أي كائنان في حسبان...» الدر ٢٣٦/٦، ونقل هذا أبو حيان عن مجاهد. انظر البحر ١٨٩/٨.

وقال ٱبنُ مالكٍ في قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾[١]: إنّ الظرفَ[٢] ليس متعلّقاً بالاستقرار[٣]؛ لٱستلزامه[٤] إمّا الجمع بين الحقيقة[٥] والمجاز، فإنّ الظرفية المستفادة من «في» حقيقةٌ[٦] بالنسبة إلى غير الله سبحانه وتعالى، ومجاز[٧] بالنسبة إليه تعالى،

---

(١) تتمة الآية: ﴿... وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ﴾ النمل ٦٥/٢٧.
ولم أهتد إلى حديث ٱبن مالك فيما بين يديّ من مؤلفاته.

(٢) أي: «في السماوات».

(٣) على تقدير: لا يعلم من ٱستقر في السماوات...

(٤) لاستلزام هذا التقدير...

(٥) أي: الاستقرار الذي هو حقيقة ومجاز، وهذا التقدير يجمع بينهما.

(٦) لأن غير الله سبحانه مستقر حقيقة في السماوات والأرض، أما بالنسبة لله سبحانه فذلك مجاز؛ لأنه سبحانه ليس مستقراً فيهما حقيقة بل مجازاً.

(٧) قال أبو حيان: «والمتبادر إلى الذهن أن «مَن» فاعل بيعلم، والغيب: مفعول، وإلا الله: استثناء منقطع؛ لعدم ٱندراجه في مدلول لفظ «مَن»، وجاء مرفوعاً على لغة تميم. ودلّت الآية على أنه تعالى هو المنفرد بعلم الغيب.
وعن عائشة رضي الله عنها: من زَعَم أن محمداً يعلم ما في غدٍ فقد أعظم الفِرْيَة على الله، والله تعالى يقول: قل لا يعلم.... إلا الله. ولا يقال: إنه مندرج في مدلول «مَن»، فيكون: في السماوات والأرض، ظرفاً حقيقياً للمخلوقين فيهما، ومجازياً بالنسبة إليه تعالى، أي هو فيها بعلمه؛ لأن في ذلك جمعاً بين الحقيقة والمجاز، وأكثر العلماء ينكر ذلك، وإنكاره هو الصحيح، ومن أجاز ذلك فيصح عنده أن يكون استثناءً متصلاً». البحر ٩١/٧، وانظر الكشاف ٤٥٨/٢.
وذكر صاحب الدر المصون أن الشافعي قال بالجمع بين الحقيقة والمجاز. انظر ٣٢٤/٥.

وإمّا[١] حَمْل قراءة السبعة[٢] على لغة مرجوحة[٣]، وهي إبدالُ المستثنى المنقطع كما زَعَمَ الزمخشريُّ[٤]، فإنه زَعَمَ أنّ الاستثناءَ منقطعٌ.

والمُخَلِّص من هذين المحذورين[٥] أَنْ يقدّر[٦]: قُلْ لا يَعْلَمُ مَن يُذْكَر[٧] في السماوات والأرض. ومن جَوّز[٨] ٱجتماعَ الحقيقة والمجاز في كلمة[٩] واحدة وٱحتج بقولهم[١٠]: «القلمُ أَحَدُ اللسانَيْن»،

---

(١) كان النصُّ من قبل أنه لا يتعلق الظرف بالٱستقرار لٱستلزامه إما الجمع بين الحقيقة والمجاز... وإمّا حمل قراءة...، وهذا هنا تتمة التفصيل الذي بدأه من قبل.

(٢) قراءة السبعة في آية سورة النمل ٦٥/٢٧.
والحق أن لفظ الجلالة في هذه الآية قرئ بالرفع «إلا اللّهُ» عند السبعة ومن هم وراءهم. ولم يُقْرَأ بغير ذلك.

(٣) وهي لغة تميم، وهذا مذهبهم في الاستثناء المنقطع إتباعه ما قبله والحجازيون ينصبونه.

(٤) قال الزمخشري: «فإن قلت: لم رُفِع ٱسم الله، والله يتعالى أن يكون ممن في السماوات والأرض، قلت: جاء على لغة تميم؛ حيث يقولون: ما في الدار أحد إلا حمار، يريدون ما فيها إلا حمارٌ، كأن أحداً لم يُذكَر...» الكشاف ٤٥٨/٢.
وعلى الانقطاع يكون الإعراب: إلا الله: فاعل يعلم، و«مَن» مفعول، والغيب: بدل من «من في السماوات». وقال مكي: «الرفع في ٱسم الله عز وجل على البدل من «مَنْ»».
ومثله عند العكبري: انظر التبيان/١٠١٢، ومشكل إعراب القرآن ١٥٣/٢، وانظر معاني القرآن للفراء ٢٩٨/٢ - ٢٩٩، ومعاني الزجاج ١٢٧/٤، وإعراب النحاس ٥٣٠/٢.

(٥) الجمع بين الحقيقة والمجاز، وحمل قراءة السبعة وغيرهم على لغة مرجوحة وهي لغة تميم.

(٦) في م/١ «تقدّر».

(٧) قَدّر المتعلّق هنا كوناً خاصاً، والمذكور في السماوات والأرض الله سبحانه وتعالى وغيره.

(٨) سقط لفظ «جَوّز» من م/٥.

(٩) لفظ «واحدة» غير مثبت في م/٣ و٤ و٥.

(١٠) أي احتج بهذا القول، وقد جمع فيه بين الحقيقة والمجاز؛ فاللسان يُطْلَق على الجارحة، ويطلق على القلم، والأول حقيقة والثاني مجاز.
وفي مجمع الأمثال ـ/١٣٠ «القلم أحد الكاتِبَيْن».

ونحوه لم يحتج إلى ذلك[١].

وفي الآية وجهٌ آخرُ[٢] وهو أن تُقَدِّر[٣] «مَن» مفعولًا[٤]، والغيبَ: بَدَلَ اشتمال، و«الله»: فاعل، والاستثناءُ مُفَرَّغٌ.

* * *

(١) أي لم يحتج إلى هذا التقدير الذي قَدّره المصنف في الآية من قوله: قل لا يعلم من يُذْكَرُ...

(٢) سبقه إلى هذا شيخه أبو حيان. انظر البحر ٩١/٧، وقال عنه: إنه وجه حسن. وذهب السمين إلى أنه وجه غريب ذكره الشيخ. انظر الدر ٢٢٣/٥، وحاشية الجمل ٣٢٤/٣. وكان على المصنف أن يذكر هذا لأبي حيان، وهو شيخه، وهو ينقل كثيراً عن البحر في هذا المُصَنّف، ولا يعزو إليه إلا القليل!!

(٣) في م/١ و٢ «تقدّر»، وفي بقية المخطوطات والمطبوع «يُقَدّر»، وكُلّ صحيح إن شاء الله تعالى.

(٤) في المطبوع «مفعولاً به»، والظرف «به» ليس في المخطوطات التي بين يَدَيّ.

تعيينُ مَوْضِعِ التقدير

الأصلُ أن يُقَدَّر[١] مُقَدّماً عليها كسائر[٢] العوامل مع معمولاتها، وقد يَعْرِضُ ما يقتضي ترجيحَ[٣] تقديرِه مُؤَخّراً، وما يقتضي[٤] إيجابَه.

فالأولُ[٥] نحو[٦]: «في الدار زيدٌ»؛ لأنّ المحذوفَ هو الخبر، وأصلُه[٧] أن يتأخَّر عن المبتدأ.

- **والثاني**[٨]: نحو: «إنّ في الدار زيداً»؛ لأنّ «إنّ» لا يليها مرفوعُها[٩].

---

(١) أي متعلّق الظرف والجار والمجرور.

(٢) أي متقدماً على الظرف والجار والمجرور كتقدُّم سائر العوامل على معمولاتها.

(٣) أي ترجيح تقديره مؤخّراً على تقديره متقدّماً

(٤) أي ما يقتضي إيجاب تقديره مؤخّراً.

(٥) أي: ترجيح تقديره مُؤَخّراً.

(٦) والتقدير: في الدار زيد مستقر، أو ٱستقر.
فالمحذوف الخبر، وهو مستقر، أو ٱستقر، وأصله أن يأتي بعد المبتدأ، وهو «زيد» في المثال، ويكون المقتدّم على المبتدأ معمول الخبر.

(٧) ما ذكره المصنف هنا نقضه في الباب الخامس في «خاتمة حول الحذف»، وذلك في العنوان «بيان مكان المقدَّر» قال: «وكنا قَدّمنا في نحو «في الدّار زيد» أن متعلّق الظرف يقدَّر مؤخّراً عن زيد؛ لأنه في الحقيقة الخبر، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، **ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدَّماً لمعارضة أصل آخر، وهو أنه عامل في الظرف، وأصل العامل أن يتقدّم على المعمول، اللهم إلا أن يُقَدَّر المتعلّق فعلًا فيجب التأخير؛ لأن الخبر الفعلي لا يتقدّم على المبتدأ في مثل هذا. . .»**.

(٨) وهو ما يقتضي إيجاب تقدير متعلّق الظرف مؤخّراً.

(٩) أي: لا يتقدّم خبرها على ٱسمها، ويكون التقدير: إن في الدار زيداً مستقرٌ، وبهذا يتقدّم معمول الخبر، وهو جائز.

ويلزم مَن قَدَّر المتعلَّق[١] فعلاً أن يقدّره مؤخّراً[٢] في جميع المسائل[٣]؛ لأنّ الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدّم على المبتدأ.

* * *

---

(١) كرر هذا في الخاتمة في الباب الخامس. وتعقبه الشمني فقال: «وفي هذا نظر...، ووجه النظر أن العلة في امتناع تقدير تقديم الخبر إذا كان فعلياً في باب المبتدأ هو خشية التباس الاسميّة بالفعلية...» انظر الشمني ٢/١٥٥.

(٢) في م/٤ «متأخراً».

(٣) هذا صحيح في تقدير خبر المبتدأ وإنّ، وأما في باب «كان» فيجوز تقديره متقدماً ومتأخراً، لأن خبر «كان» إذا تقدّم لا يلبس بالجملة الفعلية.

تنبيه

رَدّ جماعةٌ منهم ٱبنُ مالكٍ على مَن[1] قَدّر الفعلَ بنحو قوله تعالى: ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا﴾[2]، وقولك: «أمّا في الدار فزيدٌ»؛ لأن «إذا» الفجائيةَ لا يليها الفعلُ.

---

(١) يأتي في الحاشية (٢) أنه الزمخشري.

(٢) الآية: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا ۚ قُلِ ٱللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا ۚ إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾ يونس ١٠/٢١.

ذكر المصنف من قبل أن «إذا» تكون للمفاجأة، وتختص بالجمل الاسمية. وانظر الجنى الداني/٣٧٣.

وذكر أن ٱبنَ مالكٍ ٱختار أنها حرف، وهو تابع في هذا للأخفش. وأنها ظرف زمان عند الزجاج، واختاره الزمخشري، وذهب إلى أن عاملها فعل مشتق من لفظ المفاجأة في قوله تعالى: ﴿ثم إذا دعاكم دعوة﴾ ذهب إلى أن التقدير إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت. قال المصنف: «ولا يُعْرَف هذه لغيره».

على أن ما نقل عن الزمخشري إنما كان في الآية/٤٥ من سورة الزمر ﴿... إذا هم يستبشرون﴾ ونصه: «فإن قلت: ما العامل في إذا ذُكِر؟ قلت: العامل في إذا المفاجأة، تقديره وقت ذكر الذين من دونه فاجأوا وقت الاستبشار» انظر الكشاف ٣٤/٣ و٩٩ آية الزخرف.

وتعقّبه أبو حيان في البحر ٤٣١/٧ - ٤٣٢ بكلام فَظّ، وتبعه المصنف وهو تلميذه. وانظر حاشية الشهاب ٣٤٢/٧ قال: «... وهو تحامل عليه فإنه لا يقلّد غيره...».

وانظر الدر المصون ١٨/٦ ففيه مثل ما ذكره الشهاب من رَدّ هذا التحامل على أهل العلم.

على أن ما ذكره المصنف هنا موجزاً بسطه المرادي في الجنى الداني/٣٧٨ - ٣٨٠، فذكر كلام الزمخشري، وتعقيب أبي حيان، ثم ذكر ما يفهم منه أن الزمخشري لم ينفرد بهذا، بل ذهب إلى هذا أبو البقاء أيضاً.

قال: «قلت: وقد قَدّر أبو البقاء العامل في إذا الفجائية فعلاً في مواضع، منها قوله تعالى: ﴿فإذا حبالُهم﴾ طه/٦٦، قال: التقدير: فألقوا فإذا...». ورجعت إلى التبيان للعكبري في موضع هذه الآية فلم أجد هذا التقدير.

انظر التبيان/٨٩٦.

و«أمّا» لا يقع بعدها فعلٌ[١] إلا مقروناً بحرف الشرط نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾[٢]. وهذا[٣] على ما بيّناه غيرُ[٤] وارد؛ لأنّ الفعلَ يُقَدّر مؤخّراً[٥].

* * *

(١) ذكر المصنف من قبل أن «أمّا» نائبة عن الفعل، فكأنها فعل، والفعل لا يلي الفعل. انظر باب «أمّا» فيما تقدّم.

(٢) الآية/٨٨ من سورة الواقعة، وذُكِرَت في باب «أمّا».

(٣) أي: هذا الردّ من ابن مالك وغيره على الزمخشري، وأراد بقوله: جماعة، شيخَه أبا حيان ومن ذهب مذهبه.

(٤) أي: هذا الرد من ابن مالك على الزمخشري غير وارد لما ذكره المصنف من أنه قد يعرض ما يقتضي ترجيح المتعلّق مؤخّراً أو ما يقتضي إيجابه.

(٥) يقدّر الفعل مؤخّراً عن الجار والمجرور لا مقدّماً، والتقدير في المثال المعترَض عليه: أمّا في الدار فزيد استقرّ. وهذا رَدٌّ من المصنف على ابن مالك.

الباب الرابع من الكتاب

في ذِكْرِ أحكامٍ يَكْثُرُ دَوْرُها، ويَقْبُحُ بالمُعْرِب جَهْلُها، وعَدَمُ معرفتها على وجهها

الباب الرابع من الكتاب
في ذِكْرِ أحكامٍ يكثر دَوْرُها، ويَقْبُح بالمُعْرِب جَهْلُها، وعَدَمُ معرفتها على وجهها

فمن ذلك: ما يُعْرَف به المبتدأ من الخبر:

يجب الحكم بٱبتدائية المقدَّم من الٱسمين[١] في ثلاث مسائل:

- **إحداها**: أن يكونا معرفتين، تَسَاوَتْ رتبتُهما[٢] نحو[٣]: «اللهُ رَبُّنا»، أو ٱختلفت[٤] نحو: «زيدٌ الفاضلُ»، و«الفاضلُ زيدٌ» هذا هو المشهور، وقيل:

---

(١) في م/٤ «من».

(٢) أي: في التعريف.

(٣) وجه المساواة في الرتبة بين المبتدأ والخبر: أن لفظ الجلالة «الله» في رتبة غيره من الأعلام، ورَبّ: ٱسم مضاف إلى الضمير «نا» فصار بهذه الإضافة إلى الضمير في رتبة العلم المقدَّم من حيث التعريف.

والحقّ أن لفظ الجلالة أَوْلى بالتقديم ولا مساواة بين رتبة المبتدأ والخبر إلا في الظاهر بناء على التمثيل الصناعي في الجملة.

وفي حاشية الشمني: «هذا التمثيل مبنيٌّ على ما ذهب إليه الأندلسيون من أن المضاف في رتبة المضاف إليه، لا المضاف إلى الضمير، فإنه في رتبةِ العلم، وإن الٱسم الشريف علم» انظر ١/١٥٥.

(٤) وجه الاختلاف في المثالين اللذين ذكرهما هو وجود العلم وهو زيد، والمشتق المُعَرَّف بأل وهو الفاضل، فكلاهما معرفة فهما متساويان في الرتبة.

قلت: وهذا ليس على إطلاقه فالعلم هنا أعرف من المشتق.

وقوله: وإن ٱختلفت: أي وإن ٱختلفت رتبة التعريف فالمقدّم هو المبتدأ.

يجوز تقديرُ كلٍّ منهما مبتدأً وخبراً مطلقاً[١]. وقيل[٢]: المشتقُّ خبرٌ وإن تقدّم نحو: «القائمُ زيدٌ».

والتحقيقُ أنّ المبتدأ ما كان أَعْرَفَ[٣] كـ «زيد» في المثال، أو كان هو[٤] المعلوم عند المخاطب، كأن يقول:[٥] «مَنِ القائمُ؟» فتقول: «زيدٌ القائمُ»، فإن عَلِمَهُما[٦] وجَهِل النسبةَ[٧] فالمقدَّمُ المبتدأُ.

---

(١) أي سواء أكان تساوٍ في الرتبة أم لا.

(٢) ذكر الشمني أن صاحب هذا القول هو فخر الدين الرازي، وحجته أنه ليس المبتدأ مبتدأ لكونه جاء أولاً بل لأنه مسند إليه، وليس الخبر خبراً لمجيئه ثانياً بل لكونه مسنداً.
والذات هي المنسوب إليها فقولنا: زيد المنطلق، والمنطلق زيد، يكون «زيد» فيه هو المبتدأ.
انظر حاشية الشمني ١٥٦/٢، والأمير ٨٣/٢. وفيهما حديث عن السبكي في المسألة.

(٣) أي: وإن تأخّر، كما تقدَّم في مثاله: الفاضل زيد.

(٤) أي: المبتدأ.
وفي حاشية الأمير: «التحقيق كونه معلوماً أولاً فهو المبتدأ، ولو كان غيره أَعْرَفَ، فإن تساويا عِلْماً وجهلاً فالمبتدأُ الأعرفُ» ٨٣/٢.

(٥) في هذا المثال «القائم» معلوم عند المخاطب وإن كان متأخّراً، وعلى هذا فهو المبتدأ وإن تأخّر.

(٦) أي: علم المبتدأ والخبر.

(٧) في حاشية الشمني: «ينبغي أن يُعْلَم أن بين الأعرف والمعلوم عند المخاطب عموماً وخصوصاً من وجه، وطريق تناولهما للأقسام بحيث لا يكون تداخل، إنه أراد بالأعرف الأعرف من المعلومَيْن أو من المجهولَيْن وإلا عُرِف المعلومُ مع غير المعلوم.
وأراد بالمعلومِ المعلومَ غير الأعرف مع الأعرف غير المعلوم، والمعلوم من المتساويين في الرتبة» انظر الحاشية ٥٦/٢.
قلت: عنى بالنسبة العلاقة بين المبتدأ والخبر، والرتبة في التعريف في كل منهما، فإن عُلِمَ التعريف بينهما وجُهِلَ قدر هذه النسبة فالأول هو المبتدأ.
وفصّل هذا السيوطي في الهمع، فذكر أنه إذا اجتمع معرفتان ففي المبتدأ أقوال:

=

- **الثانية**[١]: أن يكونا[٢] نكرتين صالحتين[٣] للاْبتداء بهما، نحو[٤]: «أَفْضَلُ منك أَفْضَلُ مني».

- **الثالثة**[٥]: أن يكونا مختلفين تعريفاً وتنكيراً، والأول[٦] هو المعرفة، كـ[٧] «زيدٌ قائمٌ»[٨]، وأمّا[٩] إنْ كان هو النكرة فإن لم يَكُنْ له[١٠] ما يُسَوِّغ[١١]

= **أحدها**: أنك بالخيار، فاْجعل ما شئت منهما مبتدأً، وهو للفارسي وعليه ظاهر قول سيبويه.

والثاني: أن الأَعَمَّ هو الخبر، نحو: زيد صديقي، إذا كان له أصدقاء غيره.

والثالث: أنه بحسب المخاطب، فإن عُلِم منه أنه في علمه أحد الأمرين أو يسأله عن أحدهما بقوله: مَن القائم؟ فقيل في جوابه: القائم زيد، فالمجهول الخبر.

والرابع: أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ، والمجهول الخبر.

والخامس: إن اْختلفت رتبتهما في التعريف فأعرفهما المبتدأ وإلا فالسابق.

والسادس: أن الاْسم متعيّن للاْبتداء، والوصف متعيّن للخبر نحو: القائم زيد.

انظر همع الهوامع ٢٨/٢، وانظر المساعد على شرح التسهيل ٢٢٠/١ - ٢٢١.

(١) من المسائل التي يُحْكَمُ فيها باْبتدائية المتقدِّم.

(٢) أي: المبتدأ والخبر.

(٣) يجوز أن يكون الاْسم النكرة مبتدأً بشرط الفائدة. وسوف يذكر هذا المصنف فيما بعد في مسَوِّغات الاْبتداء بالنكرة.

(٤) أفضل: نكرة، وهو مبتدأ، والثاني: خبره وهو نكرة، فقد تساويا في التنكير، وجاز هنا الاْبتداء بالنكرة، لأن «أفضل» وصف عامل فيما بعده. ويأتي حديثه عنه.

(٥) أي: مما يحكم فيه بوجوب إعراب المتقدِّم مبتدأً.

(٦) أي: المقدَّم.

(٧) زيد: معرفة، وقائم: نكرة. والأول المبتدأ، والنكرة خبره.

(٨) أي: المقدَّم. أي: في مثل: قائم زيد.

(٩) في م/١ «فأمّا».

(١٠) أي: للنكرة المتقدِّمة.

(١١) في م/١ «مُسَوِّغ الاْبتدائية».

الاَبتداءَ[(١)] به فهو[(٢)] خبرٌ اَتفاقاً، نحو[(٣)] «خزٌّ ثوبُكَ»، و«ذَهَبٌ خاتمُكَ». وإن كان له[(٤)] مُسَوِّغٌ فكذلك[(٥)] عند الجمهور.

وأمّا سيبويهِ فيجعله[(٦)] المبتدأَ، نحو[(٧)]: «كَمْ مالُك؟» و«خيرٌ منك زيدٌ»[(٨)]، و«حَسْبُنا الله»[(٩)].

---

(١) من تقدُّم اَستفهام أو نفي، أو كونه عاملاً فيما بعده، مما يأتي الحديث عنه.

(٢) أي: الاَسم النكرة المقدَّم.

(٣) خزٌ: خبر مقدَّم، وثوبك: مبتدأ مؤخَّر، فقد تقدَّم الاَسم النكرة، وليس من مسوِّغ لإعرابه مبتدأً، فلذا وجب إعرابه خبراً، وكذا الحال في المثال المذكور بعده.

(٤) أي: للاسم النكرة المتقدِّم.

(٥) أي: هو خبر مقدّم عند الجمهور وإن وُجِد مُسَوِّغ للاَبتداء به، ويكون ما بعده الخبر، نحو: أقائم زيد؟، وما قائم عبدالله.

(٦) أي: يجعل الاَسم المقدَّم إذا كان نكرة لها مسَوِّغ مبتدأً.
ويذهب اَبن مالك إلى أن ذلك عند سيبويه مخصوص بما إذا كان المبتدأ اَسمَ اَستفهام أو اَسم تفضيل. كذا في حاشية الشمني ١٥٦/٢.
وفي شرح الكافية الشافية ٣٣٢/١ «... فإن تطابقا بإفراد نحو: أقائم زيد؟ جاز أن يكون خبراً مقدَّماً ومبتدأً مؤخّراً، وأن يكون مبتدأً مقدماً وفاعلاً مغنياً عن الخبر، فإن لم يكن الوصف مسبوقاً باَستفهام ولا نفي ضَعُف عند سيبويه إجراؤه مجرى المسبوق بأحدهما، ولم يمتنع...».
وانظر الكتاب ٢٧٨/١، وانظر أوضح المسالك ١٣٧/١.

(٧) كم: مبتدأ، ومُسَوِّغ الاَبتداء به كونه له الصدارة. وهذا مذهب سيبويه، ومالُك: خبره.
وأما عند الجمهور: فهو خبر مقدَّم، ومالك: مبتدأ مؤخّر؛ لأنه أعرف من المتقدِّم.

(٨) خير: عند سيبويه مبتدأ، فهو وصف، وزيد: خبره، وعند الجمهور: خير: خبر مقدّم، وزيد: مبتدأ مؤخَّر، فهو أعرف من المتقدّم وإن كان وصفاً عاملاً.

(٩) حَسْبُ: بمعنى كاف، ولا يتعرّف بالإضافة إلى ضمير، فهو نكرة، ولكنه عند سيبويه مبتدأ، وعند الجمهور خبر مقدَّم.
واَعتُرِض على المصنف بذكر هذا المثال في أن سيبويه يخصُّ ما سبق بما إذا كان اَسم اَستفهام أو اَسم تفضيل، وهذا المثال ليس منهما.

ووَجْهُه[١] أنّ الأصل عَدَمُ التقديم والتأخير، وأنهما شبيهان بمعرفتين[٢] تأخّر الأَخَصُّ[٣] منهما نحو[٤] «الفاضلُ أنتَ».

ويَتَّجِهُ[٥] عندي جوازُ الوجهين إعمالًا للدليلين.

ويشهد لٱبتدائية[٦] النكرة[٧] قولُه تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾[٨]، ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾[٩]، وقولُهم[١٠]: «إنّ قريباً منك زيدٌ».

---

(١) أي: وجه ما ذهب إليه سيبويه.

(٢) أما المتأخر في أمثلته فهو معرفة، وأما المتقدّم فله حكم المعرفة لإفادته.

(٣) ولكون المتأخر هو الأخصّ أُعْرِب مبتدأً مؤخّراً عند الجمهور. وقد تعقب بهذا دليل سيبويه.

(٤) كلاهما في الجملة معرفة، ولكن أنت أصل في التعريف، والفاضل معرف بأل، فالثاني أخصّ من الأول.

(٥) تعقبه الدماميني بأن هذا منافٍ لما قدّمه من التحقيق الذي قرره أولاً. انظر الشمني ١٥٦/٢ - ١٥٧.

(٦) في م/٣ و٥ «لٱبتدائية بالنكرة».

(٧) وعند الدسوقي بعده: «أي: كما هي في قول سيبويه» ١٠٢/٢.

(٨) الآية: ﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة الأنفال ٦٢/٨.
فقد جاء ٱسم إنّ «حَسْبَ»، وٱسمها يكون مبتدأ قبل دخولها.

(٩) تتمة الآية: ﴿... وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ سورة آل عمران ٩٦/٣.
وقوله «مباركاً» مثبت في م/٥، وغير مثبت في بقية المخطوطات، والمطبوع.
ووجه الٱستشهاد بالآية أنّ «أول» ٱسم نكرة، وقع ٱسماً لإنّ، فهو في الأصل مبتدأ، وإضافته هنا إلى النكرة «بيت» أفاده التخصيص، وهو ليس تعريفاً مطلقاً.

(١٠) جاء ٱسم «إن» نكرة. وقبل دخولها كان مبتدأً.
وقد دَلّت هذه المواضع الثلاثة على أنه يُبتدَأ بالنكرة.

وقولُهم[١]: «بِحَسْبِكَ زيدٌ»، والباء لا تدخل في الخبر في الإيجاب، ولخبريّتها[٢] قولُهم[٣]: «ما جاءت حاجتُكَ» بالرفع، والأصلُ[٤]: ما حاجتُك، فدخل الناسخ[٥] بعد تقدير المعرفة[٦] مبتدأً، ولولا هذا التقدير لم يَدْخل[٧]؛ إذ[٨] لا يعمل في الاَستفهام ما قبله.

وأما مَن نصب[٩] فالأصلُ[١٠]: ما هي حاجتُك[١١]، بمعنى: أيُّ حاجةٍ هي

---

(١) قولهم هذا يدل على أنّ «حَسْب» مبتدأ؛ لدخول حرف الجر الزائد عليه، ولا يُعْرَب خبراً مقدّماً؛ لأن حرف الجر الزائد لا يدخل على الخبر هنا؛ إذ الكلام إيجاب، لا نفي فيه ولا اَستفهام.

(٢) أي: ويشهد لخبرية النكرة المتقدِّمة عند الجمهور... وهذا عكس قول سيبويه.

(٣) هذا خطاب الخوارج لاَبن عباس، وتقدّم تفصيل القول فيه في أول الباب الثاني «باب ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصّل فيه...» انظر فيه: التاسع.

(٤) وعلى هذا يكون «ما» نكرة مقدمة وهي خبر، وحاجتك: مبتدأ مؤخّر.

(٥) وهو الفعل «جاء»، وكان ناسخاً هنا لأنه بمعنى «صار»، فيعمل عمله.

(٦) وهو «حاجتك».

(٧) أي لم يدخل الناسخ على المبتدأ؛ إذ لو قدرت «ما» مبتدأ لكان الناسخ داخلاً على الخبر.

(٨) أي: إذا جعلت ما مبتدأ، وحاجتك خبراً، ثم دخل الفعل الناسخ على «ما» فإنه في هذه الحالة يكون العامل في «ما» الاَستفهامية متقدِّماً عليها، وذلك لا يكون فيما له صدر الكلام. وانظر الشمني ٢/ ١٥٧.

قال الأمير: «والاسم يمتنع تقديمه على الناسخ كالفاعل، بخلاف الخبر».

انظر الحاشية ٢/٨٤.

(٩) أي قال: ما جاءت حاجتَك، بنصب حاجة.

(١٠) الأصل قبل دخول الفعل الناسخ «جاءت».

(١١) في م/١ جاء الضبط «ما هي حاجتَك» كذا بنصب «حاجة»، ولعله غير الصواب.

وعلى ضبطه بالرفع يكون الإعراب كما يلي: ما: اَسم استفهام مبتدأ أول، هي: ضمير مبتدأ ثان. وحاجتك: خبر عن المبتدأ الثاني. وجملة: هي حاجتك، خبر عن الأول «ما».

حاجتُك، ثم دخل الناسخُ[١] على الضمير[٢] فٱستتر[٣] فيه، ونظيرُه[٤] أن تقول: «زيدٌ هو الفاضلُ»، وتقدِّر[٥] «هو» مبتدأً ثانياً لا فَصْلًا ولا تابعاً[٦]، فيجوز لك حينئذٍ أن تُدْخِلَ عليه «كان»، فتقول[٧]: «زيدٌ كان الفاضِلَ».

ويجبُ[٨] الحُكْمُ بٱبتدائية المؤخَّر في نحو[٩]: «أبو حنيفةَ أبو يوسفَ»

---

(١) وهو «جاء».

(٢) وهو «هي» بناء على قوله: فالأصل: ما هي حاجتُك.
وفي م/٣ «المضمر».

(٣) وصار ٱسماً للفعل «جاءت»، وهو يعود على «ما»، وصارت: «حاجتَك» خبراً عن «جاءت»، والجملة كلها خبر عن «ما».

(٤) نظير قول الخوارج هذا.

(٥) سقط من هنا إلى قوله: «زيد كان الفاضلَ» من م/٥.

(٦) أي لا يكون تابعاً لزيد من باب التوكيد.

(٧) أراد أنه حذف الضمير وجعله مستتراً ٱسماً لكان، وما بعده الخبر كما فعل من قبل في: ما جاءت حاجتَك، حيث حذف الضمير، وصار مستتراً عائداً على «ما».

(٨) ذكر الدسوقي أن ما جاء هنا كالمستثنى مما تقدّم مما يجب الحكم فيه بٱبتدائية المقدّم.

(٩) أبو حنيفة: خبر مقدّم، وأبو يوسف: مبتدأ مؤخّر، وقد أوجب هنا أن يكون الثاني مبتدأ؛ لأنه هو المشبَّه، والأول هو المشبَّه به.
أي: أبو يوسف كأبي حنيفة في الفقه. وفي أوضح المسالك ١٤٥/١ جاء المثال: «أبو يوسف أبو حنيفة» وأبو حنيفة هو النعمان بن ثابت، وكان خزازاً بالكوفة. وكان من التابعين، لقي عدة من الصحابة، وكان ورعاً زاهداً، له كتب منها: كتاب الفقه الأكبر، وكتاب الردَّ على القدرية وغيرهما، مات بالكوفة سنة خمسين ومئة وله سبعون سنة.
انظر الفهرست/٢٨٤ - ٢٨٥.
وأما أبو يوسف فهو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب. كان حافظاً للحديث، ثم لزم أبا حنيفة فغلب عليه الرأي، وولي القضاء ببغداد، ولم يزل بها إلى أن مات سنة اثنتين وثمانين ومئة في خلافة الرشيد. وله من الكتب: كتاب الصلاة، وكتاب الزكاة، وكتاب الصيام، وغيرها. انظر الفهرست/٢٨٦.

و[١]:

بَنُونا بَنُو أبنائنا [وبناتِنا بنوهُنّ أبناءُ الرجالِ الأباعدِ]

رَعْياً[٢] للمعنى. ويضعف[٣] أن تقدّر الأول[٤] مبتدأً بناءً على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة[٥]؛

---

(١) أي: ومما يجب الحكم فيه بابتدائية المؤخَّر ما جاء في البيت.
وقائله الفرزدق. وما وضعته بين معقوفين تتمته، وذكر العيني أنه لم ير واحداً عزاه إلى قائِل، وذكر البغدادي أنه رأى في شرح الكرماني في شواهد شرح الكافية للخبيصي أنه قال: هذا البيت قائله أبو فراس همام الفرزدق. وجاء هذا البيت في أبيات لغسان بن وعلة في شرح الحماسة للتبريزي ٤١/٢.
والشاهد في البيت أن أصل الكلام فيه: بنو أبنائنا مثل أبنائنا، فقدّم الخبر: بنونا، وأخّر المبتدأ: بنو أبنائنا، وحذف «مثل» للعلم به، بقصد التشبيه؛ إذ المراد تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء لا العكس.
قال العيني: «هذا البيت استشهد به النحاة على جواز تقديم الخبر، والبيانيون على التشبيه، والفقهاء والعروضيون على دخول أبناء الأبناء في الميراث والوصية. والوقف...».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤٤/٦، وشرح السيوطي/٨٤٨، والهمع ٣٢٧/٢، وشرح ابن عقيل ٢٣٣/١، وشرح المفصل ٩٩/١، ١٣٢/٩، والخزانة ٢١٣/١، والإنصاف/٦٦، والأشموني ١/ ١٦٣، ودلائل الإعجاز/٣٧٤، وشرح التصريح ٧٣/١، شرح الكافية ٨٧/١، وأوضح المسالك ١/ ١٤٥.

(٢) أي يجب إعراب المؤخَّر مبتدأً مراعاةً للمعنى.

(٣) في متن حاشية الدسوقي «ويُضَعِّفُه»، وأشار إلى هذا الخلاف الشيخ محمد، ولم أجد فيما بين يديّ من مخطوطات غير ما أثبتُّه.

(٤) وذلك في المثال المشهور: أبو حنيفة أبو يوسف، وكذا في البيت:
بنونا بنو أبنائنا ... ...

(٥) في حاشية الشمني ١٥٧/٢ «هو التشبيه الذي جُعِل فيه الناقص في وجه الشبه مشبهاً به، ويسمى التشبيه المقلوب كقول محمد بن وهيب:
وبدا الصّباحُ كأنّ غُرّتَهُ وجهُ الخليفةِ حين يُمْتَدَحُ
=

لأن ذلك نادرُ الوقوعِ، ومخالفٌ للأصول[١]، اللهمَّ إلّا أَنْ يقتضي المقامُ المبالغةَ. والله أعلم.

* * *

= فإنه قصد إيهام أنّ وجه الخليفة أتمّ من الصباح في الوضوح والضياء».

وذكر الدسوقي أن في قوله «للمبالغة» تنويهاً بأن أبا يوسف بلغ غاية من الشرف والفضل حتى كان أبو حنيفة مثله. انظر الحاشية ١٠٣/٢.

قلت: انظر التشبيه المقلوب وبيت محمد بن وهيب في الإيضاح للخطيب القزويني ٧٥/٤ - ٧٦.

(١) في م/٤ «الأصول».

أي مخالف لأصول النحو في بيان المعنى، وليس بيان المبالغة، فإن كان المقام يقتضي بيان المبالغة صَحَّ أن يكون الأول مبتدأً، والثاني خبراً مع أن الثاني مشبّه بالأول.

ما يُعْرَفُ به[1] الأسمُ من الخبر

اِعْلَمْ أنّ لهما ثلاث حالات:

- **إحداها**[2]: أن يكونا[3] معرفتين، فإن كان المخاطَبُ يعْلَمُ أَحَدَهما دون الآخر فالمعلومُ الأسمُ[4]، والمجهولُ الخبرُ؛ فيقال: «كان زيدٌ أخا عمروٍ» لمن عَلِمَ «زيداً»، وجَهِلَ أُخُوّتَه لعمرٍو، و«كان أخو عمرو زيداً» لمن كان[5] يَعْلَمُ أخا[6] عمرٍو، ويَجْهَلُ أنّ أسمه «زيد».

وإنْ كان يعلمُهما ويَجْهَلُ أنتسابَ[7] أحدهما إلى الآخر، فإن كان أحدُهما

---

(١) أي ما يُعْرَف به اسمُ الناسخ، فعلاً كان أو حرفاً، من خبره.

(٢) في م/٥ «أحدها».

(٣) أي: الأسم والخبر.

(٤) ذكر الدماميني أن هذه طريقة المتأخرين، وثمة طريقة أخرى أشار المصنف إليها وهي التخيير في جعل أيّ من الأسمين أسماً للناسخ، وذكروا أنه على هذا كلام العرب لحصول الفائدة على كُلّ حال. راجع حاشية الأمير ٨٤/٢.

(٥) «كان» مثبت في م/٣، وغير مثبت في بقية المخطوطات والمطبوع.

(٦) كذا في م/١ و٢، وفي بقية المخطوطات «أخاً لعمروٍ»، وجاء النص في متن حاشية الدسوقي على الإضافة، وفي متن حاشية الأمير على التنوين، ومثله عند الشيخ محمد، ومبارك، مع أن إحدى المخطوطتين عنده على الإضافة.

(٧) قال الشمني: «في هذا وفي قوله من قبل في المسألة الأولى: «فإن علمهما وجهل النسبة» إشارةٌ إلى أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيداً للسامع فائدة مجهولة؛ لأن ما يستفيده السامع من الكلام فهو انتساب الخبر إلى المبتدأ، أو كون المتكلّم عالماً به، والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب أحدهما إلى الآخر، والحاصل أن السامع قد علم أمرين، لكنه يجوز أن يكونا متعددين في الخارج، فأستفاد من الكلام أنهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات» الحاشية ١٥٧/٢.

أَعْرَفَ فالمختارُ جعلُه الاسمَ، فتقول: «كان زيدٌ القائمَ» لمن كان قد سَمِعَ بزيد، وسَمِعَ برجلٍ قائم، فعرف كلاًّ منهما بقلبه، ولم يَعْلَمْ[١] أنّ أحدَهما هو الآخر.

ويجوز قليلاً[٢] «كان القائم زيداً».

وإن لم يكن أحدُهما أَعْرَفَ[٣] فأنت مخيّر[٤]، نحو «كان زيدٌ أخا عمرو»، و«كان أخو عمرو زيداً».

ويستثنى من مُخْتَلِفَيْ الرُّتبةِ[٥] نحو[٦] «هذا»؛ فإنه[٧] يتعيّن للاسميّة لمكان التنبيه[٨] المُتَّصِل به، فيُقال[٩]: «كان هذا أخاك»، و«كان هذا زيداً» إلا مع الضمير[١٠]، فإن الأَفْصَحَ في باب المبتدأ أن تجعله[١١] المبتدأ، وتُدْخِلَ التنبيهَ

---

(١) أشار بهذا إلى جهل النسبة بين زيد والقيام، وإذا كان هذا فكيف يؤلّف الجملة على هذه الصورة ويسند القيام إلى زيد، وهو لا يعلم حقيقة أنه قائم أو غير قائم؟ فتركيب الجملة هنا قائم على الظن وليس اليقين.

(٢) أي: يجوز جعل غير الأعرف اسماً، والأعرف خبراً، وهو قليل.

(٣) أي: تساوى الاسم والخبر في التعريف عند السامع أو المتحدث.

(٤) أي تجعل ما شئت منهما اسماً وما شئت خبراً؛ ولذلك قلّب المصنّف المثال على الصورتين، وجعل كلاً منهما اسماً وخبراً.

(٥) أي في باب النواسخ هذا، وكذا في باب المبتدأ، ويأتي التصريح بذلك بعد قليل.

(٦) أي: كل اسم إشارة اقترن بهاء التنبيه، ومثله: هذان وهاتان وهؤلاء...

(٧) أي: يتعين أن يكون اسم الإشارة اسماً للناسخ.

(٨) التنبيه المفهوم من الهاء في أوله. أو من «ها» على الأصح.

(٩) يكون اسم الإشارة في المثالين اسماً للفعل «كان» مع أن الخبرين: أخاك وزيداً، معرفتان، فهما في الأصل متساويان مع «هذا» في رتبة التعريف.

(١٠) قوله «إلا مع الضمير»: أي يستثنى من مختلفي الرتبة نحو «هذا» مع كل معرفة إلا مع الضمير.

(١١) أي: تجعل الضمير مبتدأ.

عليه[١]، فتقول[٢]: «ها أنذا»، ولا يتأتّى ذلك[٣] في باب الناسخ؛ لأنّ الضمير مُتَّصِلٌ[٤] بالعامل؛ فلا يتأتى دخول التنبيه عليه، على أنه سُمِعَ قليلًا في باب المبتدأ «هذا أنا»[٥].

وأعلم أنهم حكموا[٦] لأَنْ وأنّ المقدَّرتَيْن[٧] بمصدر[٨] مُعَرَّف[٩] بحكم[١٠] الضمير؛ لأنه لا يُوْصَف[١١]،

---

(١) أي: على الضمير.

(٢) والهاء للتنبيه، وأنا مبتدأ، وذا: اْسم إشارة هو الخبر.

(٣) أي لا يتأتى إدخال التنبيه على الضمير في باب الناسخ، ولكنه يدخل على اْسم الإشارة عندما يقع خبراً كقولك: كنت هذا، ولا يمكن وصل التنبيه بالضمير المتصل بعامله هنا.

(٤) في م/٢ و٣ و٤ «يتّصل».

(٥) وذلك على جعل اْسم الإشارة مبتدأً، والضمير خبراً، وجَعَلَه هنا قليلاً، وذَكَرَ من قبل أنّ الأَفْصَحَ: هاأنذا.

(٦) كذا في م/٣ و٤ و٥ وفي م/١ «لأنّ وأنّ»، وفي م/٢ «لأنّ وأَنْ».

(٧) في م/٣ «التقديريتين» وفي م/٥ «المقدَّرين».

(٨) في حاشية الأمير ٨٤/٢ «الظاهر أنه الحرف المصدري مطلقاً، كما يأتي له في الباب الخامس من النوع الثاني من الجهة السادسة».

(٩) أي: بالإضافة.
وعلى ما ذكره المصنف لو كانت أَنْ وأنّ مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت له حكم الضمير.
قال الأمير في الحاشية ١٠٣/٢ «... فيجوز وصفهما كما إذا قيل: أعجبني ما صنع رجلٌ حَسَنٌ، على أن تجعل الصفة للمصدر المقدَّر، أي: صنعُ رجلٍ حَسَنٌ.
قال الدماميني. وفي جواز مثله نظر» وانظر حاشية الشمني ١٥٧/٢.

(١٠) أي في كون كل منهما لا يُخْبَرُ عنه بما دونه.

(١١) قال الدماميني: «... هذا مشكل لأن كونه لا يوصف لا يقتضي تنزيله منزلة الضمير، فكم من الأسماء ما لا يوصف ولم يجعلوهن بمثابة الضمير...».

كما أن الضمير كذلك[١]؛ فلهذا قرأتِ السَّبعةُ: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾[٢]، ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟﴾[٣].

والرفعُ[٤] ضعيفٌ[٥] كَضَعْفِ الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف[٦].

= وذكر المصنف في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة أن الحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة، فلا يقع صفة للنكرة، ولم يخصصه بأنْ وأنّ.

(١) أي: لا يوصف.

(٢) الآية: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ سورة الجاثية ٢٥/٤٥.

وقوله في السبعة يضاف إليهم أنها قراءة الحسن وأبي حيوة وابن أبي إسحاق.

وقد جاء في هذه القراءة المصدر المؤول «أن قالوا» اسماً لكان.

وقرأ «حُجّتُهم» بالرفع على جعل المصدر المؤول في محل نصب خبر «كان» الحسن وعمرو بن عبيد وزيد بن علي ورويس وعبيد بن عمير وعبدالحميد بن بكار عن أيوب عن يحيى عن ابن عامر، وهارون بن حاتم عن حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم، وأبو بحرية وطلحة بن مُصَرّف.

وانظر كتابي «معجم القراءات» ٤٦٨/٨ ففيه مراجع هاتين القراءتين.

(٣) الآيـة: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَخْرِجُوٓا۟ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ سورة النمل ٥٦/٢٧.

قراءة السبعة «... جوابَ قومه» وهو خبر مقدم، و«أن قالوا» المصدر المؤول اسم كان مؤخّر.

وقرأ الحسن وابن أبي إسحاق ونبيح وأبو واقد والجراح والأعمش وهي رواية عن ابن كثير «جوابُ» بالرفع اسم «كان»، و«أن قالوا» المصدر المؤول خبره.

انظر كتابي «معجم القراءات» ٥٣٦/٦ وفيه مراجع القراتين.

(٤) رفع «حجتهم» في الآية الأولى، و«جواب قومه» في الآية الثانية في قراءة غير السبعة.

(٥) وجه الضعف أنه أخبر بالمصدر المُعَرَّف عما هو دونه في التعريف وهو الاسم؛ ولذلك رجح العلماء قراءة النصب واستحسنوها.

(٦) في م/١ بعد قوله «التعريف» زيادة «مثاله: زيدٌ أنا»، ولعلها من زيادات الناسخ على الأصل.

- **الحالةُ الثانيةُ**[١]: أن يكونا نكرتين: فإن كان لكلٍّ منهما مُسَوِّغٌ[٢] للإخبار عنهما فأنت مخيّرٌ فيما تجعله منهما الأسم وما تجعله الخبر، فتقول: «كان خيرٌ من زيدٍ شرّاً من عمروٍ»[٣] أو تعكس[٤]، وإن كان المسوّغ[٥] لإحداهما فقط جعلتها الأسم نحو[٦]: «كان خَيْرٌ من زَيْدٍ امرأةً».

الحالة الثالثة[٧]: أن يكونا مختلفين[٨]، فتجعل[٩] المعرفة الأسم والنكرةَ الخبرَ، نحو «كان زيدٌ قائماً»، ولا[١٠] يُعْكَسُ إلا في الضرورة كقوله[١١]:

قِفي قبلَ التفرُّقِ يا ضُباعا　　ولا يَكُ موقِفٌ منك الوداعا

---

(١) مما يُعْرَف به الأسم من الخبر.

(٢) أي لوقوعه مبتدأً مخبراً عنه، وهو نكرة وذلك لوجود مسوِّغ، أو أسماً للناسخ.

(٣) في م/٤ «وتعكس» وفي م/٥ «ويعكس».

(٤) أي: تقول: كان خيراً من زيدٍ شَرٌّ من عمرٍ، فتُقدِّم الخبر على الاسم.أ

(٥) أي: المسوّغ للأبتداء بأحدهما دون الآخر.

(٦) جعل «خير» أسماً لكان لأنه وصف عامل فيما بعده أسماً، وامرأة: نكرة لا مُسَوِّغ فيها خبراً.

(٧) مما يُعْرَفُ به الأسم من الخبر.

(٨) أحدهما معرفة والآخر نكرة.

(٩) في م/٣ «فيُجْعَلُ المعرفةُ الاسمَ والنكرةُ الخبرَ».

(١٠) أي فلا تقول: كان زيداً قائم، بجعل المعرفة خبراً والنكرة أسماً.
قال الأمير: «قوله: ولا يُعكس: إلا أن يكون للنكرة مُسَوِّغ كما سيفيده آخر المبحث» ٢/٨٤.
وقال الدماميني: «لم يُفَصِّل المصنف في النكرة بين أن يكون لها مُسَوِّغ وأن لا يكون، وقد قالوا: إذا كان لها مُسَوِّغ فالأحسن أن يجعلها الخبر نحو: كان عبدالله رجلاً صالحاً، ولك أن تجعلها الأسم فتقول: كان رجلٌ صالحٌ عبدَالله، وإن لم يكن لها مُسَوِّغ فلا يجوز جعلها الأسمَ إلا في الضرورة» انظر حاشية الشمني ٢/١٥٨.
وعقّب الشمني على قول الدماميني هذا فقال: «وأقول: مراد المصنف إنما هو النكرة التي لا مُسَوِّغ لها؛ بدليل قوله في آخر هذا الكلام: واعتُذِر له - أي الزجاج - بأن النكرة قد تخصصت بلهم».

(١١) صدر البيت مثبت في م/٥، ومحذوف من بقية المخطوطات.

=

وقوله[1]:

كأن سبيئة من بيتِ رأسٍ		يكون مزاجَها عَسَلٌ وماءُ

= وقائله القطامي التغلبي، وهو مطلع قصيدة مدح بها زُفَرَ بن الحارث الكلابي القيسي.
وضُباع: مُرَخَّم: ضُباعة، فحذف الهاء للترخيم، وعوض عنها الألف.
وذهب الأعلم إلى أن الوقف عليها عوض من الهاء؛ لأنهم إنما رَخّموا ما فيه الهاء، ثم لما وقفوا عليه رَدّوا الهاء للوقف، فلما لم يمكنهم رَدّ الهاء جعلوا الألف عوضاً منها على ما ذكره سيبويه. وذهب الدماميني إلى أن هذه الألف قد تكون للإطلاق. وضباعة: هي بنت زفر بن الحارث الكلابي.
وقوله: ولا يكُ موقف... يجوز أن يكون على الطلب والرغبة، كأنه قال: لا تجعلي هذا الموقف آخر وداعي منك، ويجوز أن يكون على الدعاء كأنه قال: لا جعل الله موقفك هذا آخر الوداع.
والشاهد فيه أنه جاء اْسم «يك» نكرة وهو: موقف، والخبر معرفة وهو الوداعَ، وكان هذا للضرورة.
ويروي: ولا يكُ موقفي. على أن اْبن مالك والرضي أجازا الإخبار عن النكرة بالمعرفة في بابي «إن» و«كان».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤٥/٦، وشرح السيوطي/٨٤٩، وشرح المفصل ٩١/٧، والهمع ٩٦/٢، ٩٣/٣، والكتاب !٣٣١/١، والمقتضب ٩٣/٤، والخزانة ٣٩١/١، ٦٤/٤، والأشموني ١٧٦/٢، الدر المصون ٢٨٧/٥.

(١) صدره مثبت في م/٥، وغير مثبت في بقية المخطوطات.
وقائله حسان بن ثابت رضي الله عنه في مدح النبي ﷺ، وهجاء أبي سفيان، وكان أبو سفيان قد هجا الرسول قبل إسلامه. بصيدة قبل فتح مكة، فردّ عليه ذلك حسان ذلك. ويروى: سُلافةٌ، وخبيئةٌ، والسبيئة: الخمر، وبيت رأس: اسم قرية بالشام من ناحية الأردن كانت الخمور تباع فيها. وقيل: بيت: موضع الخمر، ورأس: اسم للخمار، وقيل الرأس بمعنى الرئيس.
وخصّ العسل والماء لأن العسل أحلى ما يخالطها، وأنه يذهب بمرارتها، وأما الماء فيبردها ويلينها.
قال البغدادي: وإنما يشربها الرؤساء والملوك ممزوجة كراهية أن تخرجهم عن عقولهم.
والشاهد في البيت مجيء الخبر معرفة وهو «مزاجَها» والنكرة اسماً وهو «عسل»، وذكرت من قبل أن الإخبار بالمعرفة عن النكرة أجازه ابن مالك والرضي في بابي إن وكان على الاختيار.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤٩/٦، وشرح السيوطي/٨٤٩، والديوان/٥٩، وشرح المفصل ٧/ ٩٣، والخزانة ٤٠/٤، ٦٣، والكتاب ٢٣/١، والمقتضب ٩٢/٤، والهمع ٩٦/٢، والمحتسب ٢٧٩/١، والحجة لابن خالويه/١٧١، واللسان/سبأ، والدر المصون ٢٨٧/٥.

وأمّا قراءةُ ٱبن عامر: ﴿أَوَلَمْ تَكُن لَّهُمْ ءَايَةٌ أَن يَعْلَمَهُ﴾[١]، بتأنيث «تكن» ورفع «آية»، فإن قَدّرتَ[٢] «تكن» تامّةً فاللامُ[٣] متعلقةٌ بها، و«آيةٌ» فاعلها، و«أن يعلمه» بَدَلٌ من «آية»، أو خبرٌ لمحذوف أي: هي أن يعلمه.

ون قَدّرتها ناقصةً فٱسمُها ضميرُ القصة، وأن يعلمه: مبتدأ، وآية: خبره، والجملة خبر «كان»، أو آية: ٱسمُها، ولهم: خبرها، و«أن يعلمه» بَدَلٌ أو خبرٌ لمحذوف[٤].

وأمّا تجويزُ الزجاج كونَ[٥] «آية» ٱسمَها، و«أن يعلمه» خبرها، فَرَدُّوه لما

---

(١) الآية: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ الشعراء ١٩٧/٢٦.
قرأ ٱبن عامر والجحدري وابن أبي عبلة ﴿أَوَلَمْ تَكُن لَّهُمْ ءَايَةٌ أَن يَعْلَمَهُ... ﴾.
آية: بالرفع فاعل تكن على أنها تامة، وأن يعلمه: بدل من آية، أو خبر محذوف.
وإذا كان «تكن» ناقصاً فالاسم ضمير القصة، وآيةٌ: خبر مقدّم، وأن يعلمه: مبتدأ مؤخر، والجملة خبر تكن.
وقرأ ٱبن عباس وقتادة وأبو عمران الجوني ﴿أولم تكن لهم آيةً﴾ بالتاء، آيةً: خبر، وأن يعلمه: الاسم.
وانظر تفصيل ما أوجزته هنا في كتابي «معجم القراءات» ٤٦٢/٦ - ٤٦٣.

(٢) انظر تفصيل التخريج في البحر ٤١/٧، ومعاني الفراء ٢٨٣/٢، والكشاف ٤٣٦/٢، والمحرر ١٤٩/١١ - ١٥٠، والعكبري/١٠٠١، وإعراب النحاس ٥١٠/٢، ومعاني الزجاج ١٠١/٤، والدر المصون ٢٨٧/٥.

(٣) أي اللام من «لهم».

(٤) وذلك على الوجهين المتقدمين.

(٥) قال الزجاج: «ومن قرأ: أولم تكن لهم آيةٌ، بالتاء جعل «آية» هي الاسم، وأن يعلمه: خبر تكن» انظر معاني القرآن وإعرابه ١٠١/٤.
على أن ما ذهب إليه الزجاج ذكره الزمخشري أيضاً قال: «... وجعلت آيةً ٱسماً، وأن يعلمه: خبراً، وليست كالأُولى لوقوع النكرة ٱسماً والمعرفة خبراً».
انظر الكشاف ٤٣٦/٢.

ذكرنا[١]، واعتُذِر[٢] له بأنّ النكرة قد تخصَّصت بـ «لهم».

* * *

= وقال العكبري: «... آية: اسمها، وفي الخبر وجهان... الثاني: أن يعلمه، وجاز أن يكون الخبر معرفة لأن تنكير المصدر وتعريفه سواء، وقد تخصصت «آية» بلهم» انظر التبيان/١٠٠١.
ومما تقدّم ترى أن الزجاج لم ينفرد بهذا الرأي بل قال به غيره.

(١) أي: رَدّوا رأي الزجاج لما ذكره من قبل من أن الاسم والخبر إذا كانا مختلفين فإن المعرفة يجعل اسماً والنكرة خبراً.

(٢) قال السمين: «وقد اعتُذِر عن ذلك بأن آية قد تخصصت بقوله: لهم، فإنه [حال] منها، والحال صفة، وبأن تعريف الخبر ضعيف لعمومه، وهو اعتذار باطل، ولا ضرورة تدعو إلى هذا التخريج...» الدر المصون ٥/٢٨٨.

ما يُعْرَفُ به[1] الفاعلُ من المفعول

وأكثرُ[2] ما يشتبهُ ذلك إذا كان أحدُهما[3] ٱسماً ناقصاً[4] والآخرُ ٱسماً تامّاً، وطريقُ معرفةِ[5] ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعاً ضميرَ المتكلّمِ المرفوعَ، وإن كان منصوباً ضميرَه[6] المنصوبَ، وتُبْدِلَ من الناقص ٱسماً بمعناه في العقل[7] وعَدَمِه، فإنْ صَحّتِ المسألةُ[8] بعد ذلك فهي صحيحةٌ قبله، وإلّا فهي فاسدة؛ فلا يجوز[9] «أَعْجَبَ زيدٌ ما كَرِهَ عمروٌ» إن أوقعت «ما» على ما لا يعقل؛ لأنه[10] لا يجوز[11] «أعجبتُ الثوبَ»، ويجوز النصبُ؛ لأنه يجوز[12]

(١) أي: عند التباس أحدهما بالآخر.

(٢) سوف يأتي الأقلّ تحت عنوان «فروع» بعد قليل.

(٣) أي: الفاعل أو المفعول.

(٤) أي: ٱسماً موصولاً، وكان ناقصاً لأنه لا يتم إلا بصلته، أو ٱسماً غير موصول ولكنه لا يتم إلا بصفة. وفي حاشية الشمني: «قوله: ٱسماً ناقصاً» أراد به الٱسم الموصول» الحاشية ٢/١٥٨.

(٥) أي: معرفة الفاعل من المفعول في هذه الحالة.

(٦) في م/٥ «ضمير المنصوب».

(٧) أي: إذا كان الٱسم الموصول للعاقل تقدّر ٱسماً للعاقل، وإذا كان لغير العاقل تقدّر في موضعه ٱسماً لغير العاقل. وإن كان ٱسماً يصلح للاثنين تقدّر الٱسم للعاقل أو غير العاقل بحسب ما تريد من تركيب الجملة، وبحسب ما نويت.

(٨) سوف تتضح لك المسألة في مثاله الذي ذكره فيما يأتي.

(٩) وكان يجوز لو قال: أعجب زيداً ما كره عمرو.

(١٠) كإذا في م/١ و٢ و٣، وفي م/٤ و٥ «فإنه»، ومثله في حاشية الأمير.

(١١) لأن الثوب غير عاقل فلا يقع منه إعجاب، وإنما يُعْجَب به.

(١٢) أي: يجوز نصب «زيد» فتقول: أعجب زيداً ما كره عمرو. وتعقّبه الأمير بأنه ذكر الجواز في مقابل النفي السابق، وأن نصب زيد في مثاله المتقدّم واجب. انظر الحاشية ٢/٨٤.

«أعجبني الثوبُ»، فإن أوقعتَ[١] «ما» على أنواع[٢] مَن يعقلُ جاز[٣]؛ لأنه يجوز[٤] «أعجبتُ النساءَ»، وإن كان الاَسمُ الناقص[٥] «مَن» أو «الذي» جاز الوجهان[٦] أيضاً.

* * *

= وقال الشمني: «وينبغي أن يقول: ويجب النصب، أي: نصب زيد، في: أعجب زيدٌ ما كره عمرو؛ لأن إعراب «زيد» في هذا المثال لما دار بين النصب والرفع وآمتنع الرفع وجب النصب» الحاشية ٢/ ١٥٨.

(١) هذا عطف على ما تقدّم من قوله: «إن أوقعت «ما» على ما لا يعقل.

(٢) في حاشية الدسوقي: «في بعض النسخ: فإن أوقعت «ما» على أنواع النساء...» وليس هذا فيما بين يديّ من المخطوطات. و«ما» لغير العاقل، وقد تجيء دالة على العاقل.

(٣) أي: جاز الرفع كما يجوز النصب، في مثاله الذي ذكره من قبل: أعجب زيدٌ ما كره عمرو.

(٤) كما يجوز: أعجبني النساءُ.

(٥) أي: في المثال المذكور.

(٦) أي: الرفع والنصب في «زيد» كما جازا في «ما» إن أوقعتها على أنواع من يعقل؛ لأن «ما» حينئذٍ ومَن والذي لمن يعقل، وهو يصح أن يكون معجباً ومُعْجَباً به، بخلاف مَن لا يعقل فإنه يكون معجِباً لا مُعْجَباً. انظر الشمني ٢/١٥٨.

وعند الدسوقي: بيّن جواز الوجهين بما يلي: تقول: أعجب زيدٌ مَن كره عمرو، لأنك تجعل مكان «مَن» خالداً مثلاً، فتقول: أعجبتُ خالداً، وتقول: أعجب زيداً من كره عمرو؛ لأنه يصح: أعجبني خالدٌ... الحاشية ٢/١٠٤.

وتعليق الأمير ختم به الدسوقي نصّه وهو: «قوله: جاز الوجهان»: أي عربية وإن آختلف المراد. الحاشية ٢/٨٥.

فُـــرُوع[١]

تقول[٢]: «أَمْكَنَ المُسافِرَ السَّفَرُ» بنصب «المسافر»[٣]؛ لأنك **تقول**[٤]: «أمكنني السَّفَرُ»، ولا تقول[٥]: «أمكنتُ السَّفَرَ»، **وتقول**[٦]: «ما دَعَا زيداً إلى الخروج؟»، و«ما كره زيدٌ من الخروج؟» بنصب «زيد» في الأولى[٧] مفعولاً، والفاعل ضمير[٨] «ما» مستتراً، وبرفعه[٩] في الثانية[١٠] فاعلاً، والمفعولُ ضمير «ما»[١١] محذوفاً؛

---

(١) في هذه الفروع ثلاث مسائل ذكرها المصنف.

(٢) هذه هي المسألة الأولى.

(٣) فهو مفعول به، والسفر: فاعل، فقد جعل في المثال السفر في مُكْنَة المسافر، فهو الفاعل.

(٤) هنا على القاعدة المتقدّمة: حَذَفَ الاْسمَ المنصوبَ، ووَضَعَ مكانه ضمير النصب.

(٥) لأنه لا معنى لأن تجعل السفر ذا مُكْنَة. كذا عند الدسوقي.
وعلى القاعدة التي ذكرها المصنف فقد وضعت ضمير الرفع في مكان الاْسم المنصوب، وهو خلاف ما أَسَّسَ عليه البيان في أول حديثه عن الفرق بين الفاعل والمفعول.

(٦) هذه هي المسألة الثانية مما ذكره تحت «فروع».

(٧) أي: في الجملة الأولى. ما: اْسم اْستفهام مبتدأ، وجملة: دعا زيداً... خبر المبتدأ.

(٨) وهو الضمير الرابط لجملة الخبر باسم الاْستفهام «ما».

(٩) أي: برفع «زيد».

(١٠) أي: في الجملة الثانية. و«ما» في هذه الجملة اْسم اْستفهام في محل نصب مفعول به مقدّم، والتقدير: أيَّ شيء كره زيد.

(١١) وذلك على تقدير: أيّ شيء كرهه زيد. وكان الأولى أن يجعل «ما» هي المفعول به لا الضمير الرابط، فإن قدّر المفعول الضمير المحذوف فإن «ما» على هذا تدخل في باب الاشتغال، والتقدير: كره أي شيء كره زيد من الخروج، ويكون الفعل المذكور مفسراً.
ورأيت أصحاب الحواشي قد سكتوا عن تقدير المصنف للمفعول به. وإن كان ليس ببعيد، وتكون «ما» على تقديره مبتدأً أي: أيُّ شيءٍ كرهه زيد.

لأنك تقول[١]: «ما دعاني إلى الخروج»، و[٢]: «ما كرهتُ منه»، ويمتنع العكسُ[٣]؛ لأنه لا يجوز[٤] «دعوتُ الثوبَ إلى الخروج» و[٥] «كره من الخروج».

وتقول[٦]: «زِيدَ في رِزْقِ عمروٍ عشرون ديناراً» برفع العشرين[٧] لا غير[٨]، فإن قَدّمتَ «عمراً» فقلت: «عمروٌ زِيْدَ في رزقه عشرون» جاز رفعُ العُشرين[٩] ونصبُه[١٠].

---

(١) لا يزال هنا يطبق قاعدته السابقة، فقد وضع ضمير النصب في موضع «زيداً» في الجملة الأولى.

(٢) وضع ضمير الرفع في موضع «زيدٌ» المرفوع في الجملة الثانية.

(٣) أي: يمتنع رفع زيد في المثال الأول ونصبه في المثال الثاني.

(٤) إذ لا معنى لمثل هذه الدعوة لما لا يعقل ولا يستجيب.

(٥) تعقب الشمني المصنف بقوله: «في كره ضمير يعود على الثوب، والأَولى أن يقول: وكرهني الثوب من الخروج، إلا أنه لما كان قصده إلى بيان المانع في العكس وهو وقوع الدعاء على الثوب في الأول وإسناد الكراهة إلى الثوب في الثاني اقتصر على ذلك» انظر الحاشية ١٥٨/٢. وفي حاشية الأمير: «ولو قال: ما كرهني الثوب من الخروج كان أوضح». الحاشية ٨٥/٢.

(٦) هذه هي المسألة الثالثة مما ذكره تحت «فروع»، مما يُعْرَف به الفاعل من المفعول، وهنا في هذه المسألة لتمييز النائب عن الفاعل من غيره.

(٧) في م/٤ «عشرين».
وكان رفع العشرين واجباً؛ لأنه إذا كان في الجملة مفعول به وظرف ومصدر كان المفعول به أولى أن يكون نائباً عن الفاعل المحذوف؛ ولذلك كان الرفع فيه.

(٨) ذكر من قبل أن مثل هذا التركيب لحن. انظر باب «غير».
وانظر من قبل تعقيب الدماميني عليه في الحاشية ١٦٠/١، وقد نقلت النص فيما سبق، ووقع المصنف هنا فيما عَدَّه من قبلُ لحناً.

(٩) في م/٤ «عشرين».

(١٠) الفعل «زاد» يتعدّى لواحد ولاثنين. وفي المختار: «زاد الشيءُ، وزاد غيرُهُ، فهو لازمٌ ومتعدٍّ إلى مفعولين» وانظر المصباح.

وعلى الرفع فالفعلُ خالٍ من الضمير[١]، فيجب توحيدُه[٢] مع المُثَنَّى والمجموع، ويجب ذكر الجارّ والمجرور[٣] لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ، وعلى النصبِ[٤] فالفعلُ مُتَحَمّلٌ[٥] للضمير، فيبرزُ[٦] في التثنية والجمع، ولا يجبُ[٧] ذِكْرُ الجارّ والمجرور.

* * *

= وجاز رفع «عشرين» على تقدير: عمروٌ زاد السلطانُ في رزقه عشرين، فلما بُني الفعل للمفعول رفع «عشرين» نائباً عن الفاعل المحذوف، وهو السلطان، وجاز النصب فتقول: عمرو زيد في رزقه عشرين، يكون الفعل «زاد» متعدياً لاثنين: الأول صار نائباً عن الفاعل، وهو مستتر في الفعل «زيد»، والمفعول الثاني هو «عشرين».

(١) أي خالٍ من ضمير يقع نائباً عن الفاعل، فكان لا بُدّ من رفع «عشرين».

(٢) أي توحيد الضمير لو قلت: الزيدان زِيدَ في رزقهما...، والزيدون زهيدَ في رزقهم...، فإن الضمير في «زِيدَ» بقي مفرداً؛ لأن الفاعل المحذوف مفرد.

(٣) وهو قولك: في رزقهما، في رزقهم: ليظهر الضمير الراجع إلى المبتدأ: الزيدان، الزيدون.

(٤) أي: على نصب «عشرين».

(٥) في م/٤ «محتمل».

(٦) أي الضمير، فتقول: الزيدان زيدا عشرين، والزيدون زيدوا عشرين. الفعل متعدٍّ لاثنين: الأول الضمير البارز. والثاني «عشرين».

(٧) وإن شئت ذكرته في المثالين فتقول: الزيدان زيدا في رزقهما عشرين، والزيدون زيدوا في رزقهم عشرين.

ما افترق فيه عَطْفُ البيانِ والبَدَلِ[١]

وذلك في ثمانية أمور[٢]:

- **أحدها**: أنّ العطفَ[٣] لا يكون مضمراً[٤]، ولا تابعاً[٥] لمضمر؛ لأنه[٦] في الجوامد نظيرُ[٧] النَّعْتِ في المشتقّ، وأمّا إجازةُ الزمخشريّ في: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾[٨] أن[٩] يكون بياناً للهاء من قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ﴾

---

(١) انظر أوجه الاتّفاق والافتراق بينهما في الأشباه والنظائر ٢/٤٧٦ - ٤٨٢، ونَصّ ابن هشام في ص/ ٤٧٨ وما بعدها، وانظر شرح المفصل ٣/٧٣ - ٧٤، وشرح الكافية ١/٣٣٧.

(٢) وفي شرح الكافية: «... أقول: وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكل من الكلّ وبين عطف البيان؛ بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه؛ فإنه لم يذكر عطف البيان، بل قال: أما بَدَلُ المعرفة من النكرة فنحو: مررت برجلٍ عبدِالله، كأنه قيل: بمن مررت، أو ظنّ أنه يُقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أَعْرَفُ منه» انظر ١/٣٣٧.
وقد نقل هذا النص الشمني في الحاشية ٢/١٥٨ - ١٥٩، والأمير في ٢/٨٥.
وانظر الكتاب ١/٢٢٤.

(٣) أي: عطف البيان.

(٤) أي: لا يكون الضميرُ عطفَ بيان. وانظر الأشباه والنظائر ٢/٤٧٧.

(٥) أي: ولا يكون الضمير تابعاً لمضمر آخر، فلا يُعْطف عَطْفَ بيان، ولا يُعْطَفُ عليه. وانظر شرح المفصّل ٣/٧٣.

(٦) أي: عطف البيان.

(٧) قال الدسوقي: «فكما أن النعت يُخَصِّص متبوعه النكرة، ويُوَضِّح متبوعه المعرفة، فكذلك عطف البيان...» الحاشية ٢/١٠٥.

(٨) الآية: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ المائدة ٥/١١٧.
وتقدّمت الآية في «أن» المفسرة.

(٩) في الكشاف ١/٤٩٣ «... ويجوز أن تكون «أن» موصولة عطف بيان للهاء، لا بدلاً» ورَدّ هذا أبو حيان بأن فيه بعداً؛ لأن عطف البيان أكثره بالجوامد الأعلام. البحر ٤/٦١.

فقد مَضَى رَدُّه[١].

نَعَمْ، أجاز الكسائيُّ[٢] أن يُنْعَت الضميرُ بنعتِ مَدْحٍ أو ذَمٍّ أو تَرَحُّم، فالأول[٣] نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾[٤]، ونحو: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾[٥]، وقولهم[٦]: «اللهمَّ صَلِّ عليه الرؤوفِ الرحيم».

---

(١) مضى رَدّه في «أن» المُفَسِّرة.

(٢) انظر المساعد على شرح التسهيل ٢/٤٢٠.

(٣) وهو نعت الضمير بمدح عند الكسائي.

(٤) الآية: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ سورة البقرة ٢/١٦٣.
وفي قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ أربعة أوجه:
الأول: أن يكون بدلاً من «هو» بدلَ ظاهرٍ من مضمر، وهو قليل؛ لأنه يؤدي إلى البدل بالمشتقات.
والثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: هو الرحمن، ويكون التقدير: لا إله إلا هو هو الرحمن.
الثالث: أن يكون خبراً لقوله: وإلـهكم، أخبر عنه بقوله: إله واحد، وبقوله: لا إلـه إلا هو، وبقوله: الرحمن الرحيم، وهذا جائز عند من يرى تعدُّد الخبر.
والرابع: أن يكون صفة لقوله: «هو»، وهذا مذهب الكسائي؛ فإنه يجيز وصف الضمير الغائب بصفة المدح، واشترط شرطين: أن يكون الضمير لغائب، وأن تكون الصفة للمدح، وأطلق ٱبن مالك جواز وَصْف الضمير. ورَدّ العكبري الوصف.
انظر الدر المصون ١/٤٢٠، والتبيان/١٣٣، وانظر الفريد ١/٣٩٩، والبحر المحيط ١/٤٦٤.

(٥) سورة سبأ ٣٤/٤٨.
والآية شاهد لنعت الضمير على المدح، فقوله: «علام الغيوب» فيه أوجه مختلفة من الإعراب، ومنها ما ذهب إليه الكسائي: قال أبو حيان: «وقال الكسائي هو نعت لذلك الضمير [أي المستكِنّ في يقذف]؛ لأن مذهبه جواز نعت المضمر الغائب». البحر ٧/٢٩٢.
وانظر التبيان للعكبري/١٧١، والبيان لٱبن الأنباري ٢/٢٨٣، ولم يذكر الوصف.

(٦) تقدّم هذا القول في حرف التاء.
والرؤوفِ الرحيم: نعتان للضمير في عليه، وهو ضمير الغائب، وذلك على مذهب الكسائي وشرطه. وهو صفة مدح. وانظر المساعد ٢/٤٢٠.

والثاني[١]: نحو[٢]: «مررتُ به الخبيثِ».

والثالث[٣] نحو قوله[٤]:

فلا تَلُمْهُ أن ينام البائسا

وقال الزمخشريُّ في[٥]: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾[٦]: إنّ «البيتَ

---

(١) وهو نعت الضمير بذمٍّ.

(٢) الخبيث: نعت لضمير الغائب في «به» على مذهب الكسائي.

(٣) وهو وصف الضمير بصفة تَرَحُّم.

(٤) قائله غير معروف.

وقبله: **قد أصبحت بقَرْقَرى كوانسا.**

وعلى هامش م/٣ «فأصبحت».

قرقرى: موضع مخصب باليمامة، والمكنس: الموضع الذي يكون فيه الظبي، فٱستعاره للإبل، والبائس: المحتاج الفقير.

وصف إبلاً بركت بعد الشبع، فنام راعيها؛ لأنه غير محتاج إلى رعيها.

والشاهد فيه أنه عند الكسائي يجوز أن يوصف الضمير للترحُّم عليه، والتوجع له، فالبائس صفة لضمير المفعول وهو الهاء في «فلا تلمه».

وعند سيبويه يجوز أن يكون بدلاً من الهاء، وأن يكون منصوباً بعامل محذوف على الترحم. وعند غيره على الترحم بفعل محذوف تقديره: أعني.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٥١/٦، والكتاب ٢٥٥/١، والهمع ٢٣١/١ و١٧٧/٥، ٢١٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٢٠/٢.

(٥) الآيـة: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَـٰٓئِدَ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ سـورة المائدة ٩٧/٥.

(٦) انظر الكشاف ٤٨٥/١ وفيه: «البيت الحرام: عطف بيان على جهة المدح لا على جهة التوضيح كما تجيء الصفة كذلك».

الحرامَ»[1] عَطْفُ بيانٍ على جهة المَدْحِ كما في الصفة، لا على جهة التوضيح؛ فعلى هذا[2] لا يمتنع ذلك[3] في عطف[4] البيان على قول الكسائيّ.

وأما البَدَلُ فيكون تابعاً للمضمر[5] بالاتفاق، نحو: ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾[6]، ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾[7].

وإنما ٱمتنع الزمخشريُّ من تجويز كون: ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾[8] بَدَلًا من الهاء في

= وتعقّبه أبو حيان فقال: «وليس كما ذكر؛ لأنهم ذكروا في شرط عطف البيان الجمود، فإذا كان شرطه أن يكون جامداً لم يكن فيه إشعار بمدح؛ إذ ليس مشتقاً، وإنما يشعر بالمدح المشتق، إلا أنه يقال: إنه لما وصف عطف البيان بقوله: الحرام، اقتضى المجموع المدح فيمكن ذلك» انظر البحر ٢٥/٤.

(١) قوله: «البيت الحرام» غير مثبت في م/٢.

(٢) أي: على ما ذهب إليه الزمخشري.

(٣) أي نعت الضمير على سبيل المدح أو الذم أو الترحُّم.

(٤) أي لا يمتنع ما جرى في نعت الضمير أن يكون في عطف البيان من الضمير على المدح أو الذم أو الترحُّم على قول الكسائي.

(٥) وهذا مما يفترق به البدل من عطف البيان.

(٦) تتمة الآية: ﴿... وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾ سورة مريم ١٩/.

وفي «ما» وجهان: الأول أن يكون مفعولاً به للفعل «نرث»، والضمير فيه منصوب على إسقاط الخافض، والتقدير: ونرث منه ما يقوله.

والثاني أن يكون بدلاً من الضمير في «نرثه»، وهو بدل اشتمال.

انظر الدر المصون ٥٢٥/٤.

(٧) الآية: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا﴾ سورة الكهف ٦٣/١٨.

قوله: أن أذكره: في مَحَلّ نصب على البدل من هاء «أنسانيه»، وهو بدل اشتمال، أي: أنساني ذكره.

(٨) الآية/١١٧ من سورة المائدة، وقد تقدّمت في بداية حديثه عن عطف البيان والبدل، وتقدّم التعليق

«به»[١] توهُّماً[٢] منه أن ذلك يُخِلّ بعائد الموصول، وقد مَضَى رَدُّه[٣].

وأجاز[٤] النحويون أن يكون البدلُ مضمراً تابعاً لمضمر كـ«رأيته إياه»، أو لظاهرٍ[٥] كـ «رأيتُ زيداً إيّاه». وخالفهم ابنُ مالكٍ فقال: إنّ الثاني[٦] لم يُسْمَع، وإنّ الصواب في الأول[٧] قولُ الكوفيين إنه توكيد كما في «قمتَ أنتَ».

- **الثاني**[٨]: أنّ البيان[٩] لا يخالفُ[١٠] متبوعَه في تعريفه وتنكيره، وأمّا قول

عليها.

(١) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ﴾.

(٢) انظر نص الزمخشري وتوهيم المصنف له في الخزانة ١٣١/١.

(٣) انظر هذا في «أن» المفسّرة.

(٤) في م/١ «وقد أجاز».

(٥) أي: إبدال الضمير من الظاهر، إياه: بدل من زيداً.

(٦) أي: إبدال المضمر من الظاهر لم يُسْمَع فلا يجوز عنده.
قال ابن مالك في التسهيل/١٧٢: «ولا يُبْدَل مضمر من مضمر ولا من ظاهر، وما أوهم ذلك جُعِل توكيداً إن لم يُفِد إضراباً».
وفي الهمع ٢٢٠/٥ «ومنع ابن مالك إبدال المضمر من الظاهر بدل كُلّ، قال: لأنه لم يُسْمَع من العرب لا نثراً ولا نظماً، ولو سمع لكان توكيداً لا بدلاً، وأجازه الأصحاب نحو: رأيت زيداً إياه».

(٧) وهو قوله: رأيته إيّاه، على إبدال الضمير من الضمير عند الجماعة.
وفي الهمع ٢١٩/٥ - ٢٢٠ «قال الكوفيه: أو كُلّ، أي لا يُبْدَل المضمر من مضمر بدل كُلّ إذا كان منصوباً، بل يُحْمَلُ على التأكيد نحو رأيتك إياك.
والبصريون قالوا: هو بدل، كما أن المرفوع بدل بإجماع، نحو: قمت أنت».

(٨) مما يفترق فيه عطف البيان والبدل.

(٩) أي: عطف البيان.

(١٠) عطف البيان يوافق متبوعه تعريفاً وتنكيراً، وليس البدل كذلك. انظر شرح المفصّل ٧٢/٣.

الزمخشريّ: إنّ ﴿مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾[١] عَطْفٌ[٢] على ﴿ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ﴾ فَسَهْو[٣].

وكذا قال[٤] في: ﴿إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ﴾[٥]: إنّ[٦] ﴿أَن تَقُومُواْ﴾ عَطْفٌ على «واحدة».

---

(١) الآيتان: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ * فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ آل عمران ٣/٩٦ - ٩٧.

(٢) انظر الكشاف ١/٣٣٧ فقد ذكر القراءة «آية بينة» على الإفراد، ثم قال: «وفيها دليل على أن «مقام إبراهيم» واقع وحده عطف بيان».
قال أبو حيان: «ورُدّ عليه ذلك؛ لأن «آيات» نكرة، و«مقام» معرفة، ولا يجوز التخالف في عطف البيان، وقوله مخالف لإجماع الكوفيين والبصريين فلا يُلتفتُ إليه...».
انظر البحر ٣/٩. وانظر فيه أيضاً ٧/٢٩٠.
على أن الرضي أجاز التخالف في عطف البيان بالتعريف والتنكير. انظر الشمني ٢/١٥٩.

(٣) للمصنف عودة إلى المسألة في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس، وقد التمس للزمخشري العذر في أنه قد يكون عَبّر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما. ثم يقول: «وهذا إمام الصناعة سيبويه يسمي التوكيد صفة، وعطف البيان صفة، كما مَرّ».

(٤) أي الزمخشري.

(٥) الآية: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ سورة سبأ ٣ط/٤٦.

(٦) قال الزمخشري: «بواحدة: بخصلةٍ واحدة، وقد فَسّرها بقوله: «أن تقوموا» على أنه عطف بيان لها» انظر الكشاف ـ/٥٦٥.وتعقّبه أبو حيان في هذا الموضع أيضاً بأن هذا لا يجوز؛ لأن «واحدة» نكرة، وأن تقوموا: معرفة؛ لتقديره: قيامكم لله، وعطف البيان فيه مذهبان: أحدهما أنه يشترط فيه أن يكون معرفة من معرفة، وهو مذهب الكوفيين، وأما التخالُف فلم يذهب إليه ذاهب، إنما هو وهم من قائله. انظر البحر ٧/٢٩٠، والدر المصون ٥/٤٥٢.

ولا يختلفون[1] في جواز ذلك[2] في البَدَل نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۞ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[3]، ونحو: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۞ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ﴾[4].

- **الثالثُ**[5]: أنه[6] لا يكون جملةً، بخلاف البَدَلِ[7]، نحو: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدۡ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبۡلِكَۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغۡفِرَةٖ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٖ﴾[8]، ونحو: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ﴾[9] وهو أصحّ

---

(١) ولا يختلفون: كذا بصورة الجمع فيما بين يديّ من المخطوطات.
وجاء في طبعة مبارك، والشيخ محمد ومتن الدسوقي والأمير «ولا يختلف».

(٢) أي في جواز التخالف، فتُبْدَلُ النكرة من المعرفة والمعرفةُ من النكرة.

(٣) الآيتان: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلۡنَٰهُ نُورٗا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۞ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ﴾ سورة الشورى ٤٢/٥٢ - ٥٣.
قال العكبري: «صراط الله: هو بدل من «صراط مستقيم» بدل المعرفة من النكرة، والله أعلم» انظر التبيان/١١٣٦.

(٤) الآيتان: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمۡ يَنتَهِ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۞ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾ سورة العلق ٩٦/١٥ - ١٦.
ناصيةٍ بدل من «الناصية» وهو بدل النكرة من المعرفة.

(٥) مما افترق فيه عطف البيان والبدل.

(٦) أي: عطف البيان. وانظر الهمع ٥/١٩٣، ففيه رأي ابن هشام.
وفي م/٢ و٥ «أن لا يكون».

(٧) فإنه يكون جملة. وفي حاشية علي م/٣ «فإنه يقع جملة وإن كان المُبْدَلُ منه منفرداً».

(٨) سورة فُصّلت ٤١/٤٣.
وتقدّم الحديث للمصنف في الآية في الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الإعراب قال: «الثالث: المُبْدَلة...، فإنّ وما عملت فيه بدل من «ما» وصلتها».

(٩) الآية: ﴿لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ أَفَتَأۡتُونَ ٱلسِّحۡرَ وَأَنتُمۡ تُبۡصِرُونَ﴾ سورة الأنبياء ٢١/٣.

الأقوال في[1]: «عَرَفْتُ زيداً أبو مَن هو»، وقال[2]:

لقد أذهلَتْني أمُّ عمروٍ بكِلْمَةٍ أَتصبِرُ يوم البَيْنِ أم لَسْتَ تَصْبِرُ؟[3]

-[4] **الرابع**[5]: أنه[6] لا يكون تابعاً لجملة، بخلاف البدل[7]، نحو: ﴿ٱتَّبِعُوا۟

= وتقدّم الحديث للمصنف في الآية في الجمل التي لها محل من الإعراب، الجملة المُبْدَلة وجملة الاستفهام ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ بدل من النجوى، وهو إبدال جملة من مفرد. ولا يكون مثله في عطف البيان.

(١) تقدَّم حديثه في الخلاف في «عرفت زيداً أبو مَن هو» في الباب الثالث من الجملة التي تقع بعد القول، ومفعولاً به: «والثالث أن تكون في موضع المفعولين، وٱختلف في نحو: عرفت زيداً من هو» فانظر هذا فيما تقدّم. وجملة: أبو مَن هو: من المبتدأ والخبر بدل من «زيداً»، فهي في محل نصب.

(٢) قائله غير معروف. وفيه رواية.. لقد كلمتني أم عمرو.
والشاهد فيه: مجيء جملة الاستفهام: أتصبر يوم البين... بدلاً من «كلمةٍ»، فهي في محل جر مثل المبدل منه.
قال الأمير: قوله: أتصبر، بدل من «كِلْمَة»، والمراد هنا لفظ الجملة، وسبق الكلام في أنها في قوة المفرد».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣/٧، وشرح السيوطي/٨٥٣، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٣٨.

(٣) وانظر حاشية الشمني ٢/١٦٠ وفي هذا الموضع تعقيب للدماميني يرد على المصنف هذا الشاهد، وأنه ليس مما هو بصدده؛ لأن جملة البدل يُراد بها لفظها فهي بمنزلة المفرد.

(٤) في م/٥ «والرابع».

(٥) مما يفترق به عطف البيان والبدل. وانظر الأشباه والنظائر ٢/٤٧٨، والهمع ٥/١٩٣.

(٦) في م/٢ «أن لا يكون».
وقوله: أنه: أي عطف البيان.

(٧) البدل يكون تابعاً لجملة.

ٱلْمُرْسَلِينَ * ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا﴾[١]، ونحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَـٰمٍ وَبَنِينَ﴾[٢] وقوله[٣]:

أقولُ له: ٱرْحَلْ لا تُقِيمَنَّ عندنا و[٤]إلا فكُنْ في الجَهْرِ والسِّرِّ مُسلِما

- **الخامس**: أنه[٥] لا يكون فعلًا تابعاً لفعل، بخلاف البدل[٦]، نحو قوله

---

(١) الآيتان: ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَـٰقَوْمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ * ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ سورة يس ٣٦/٢٠ - ٢١.
وقد جاءت جملة: «اتبعوا من لا يسألكم أجراً» في الآية الثانية بدلاً من «اتبعوا المرسلين» في الآية السابقة، فهو بدل جملة من جملة.
وانظر حاشية الشمني ٢/١٦٠ ففيها تعقيب للدماميني على المصنف.
وذهب أبو حيان إلى أن الأكثرين لا يجعلون هذا بدلاً، وإنما هو عندهم من تكرار الجمل، وإن كان المعنى واحداً، ويسمى التتبيع. انظر البحر ٧/٣٣.
وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١١/١٢١.

(٢) أول الآية الأولى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم ...﴾ سورة الشعراء ٢٦/١٣٢ - ١٣٣ جملة «أمدّكم بأنعام»، بدل من جملة «أمدكم بما تعلمون».
وحديث أبي حيان في البحر ٧/٣٣ كالآية السابقة، فيه رَدّ لهذا التخريج الذي ذهب إليه بعض المعربين.
وقال العكبري: «هذه الجملة مفسِّرة لما قبلها، ولا موضع لها من الإعراب» التبيان/٩٩٩.

(٣) تقدّم البيت في الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب.
وكان وجه الشاهد فيه أن جملة «لا تقيمَنّ عندنا» بدل من جملة «ارحل». فراجعه فيما تقدَّم.

(٤) عجز البيت مثبت في م/٢، وليس في بقية المخطوطات.

(٥) أي عطف البيان وفي م/٢ «أن لا يكون».

(٦) في باب البدل يُبْدَل الفعل من الفعل. وانظر التسهيل/١٧٣، وشرح الكافية ١/٣٤٢.

تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[١][٢].

- **السادسُ**: أنه[٣] لا يكون بلفظ الأول، ويجوز ذلك في البَدَلِ بشرط أن يكون مع الثاني زيادةُ بيَانٍ كقراءة يعقوب: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾[٤] بنصب «كُلّ» الثانية. فإنها قد اتصل بها[٥] ذِكْرُ سَبَبِ الجُثُوّ[٦]،

---

(١) الآيات: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا * إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا...﴾ سورة الفرقان ٢٥/٦٨ - ٧٠.
قوله «يُضَاعَف» بدل من «يَلْقَ». وانظر الكتاب ١/٤٤٦، وشرح الكافية ١/٣٤٢، والدر المصون ٥/ ٢٦٤، والكامل/٩٢٠ - ٩٢١.

(٢) «يوم القيامة» مثبت في م/٣ و٥.

(٣) أي: عطف البيان. وانظر الأشباه والنظائر ٢/٤٧٨

(٤) تتمة الآية: ﴿... ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ الجاثية ٤٥/٢٨
قراءة الجمهور «كُلُّ أُمَّةٍ تُدعى...» بالرفع، كلّ: مبتدأ، وتدعى، وما بعده خبر عنه، وقرأ يعقوب والأعرج «كُلَّ أمةٍ...» بالنصب على البدل من «كُلَّ» المتقدّم، وهو بدل النكرة الموصوفة من النكرة عند أبي حيان.
انظر البحر ٨/١، والمحتسب ٢/٢٦٢، والقرطبي ١٦/١٧٥، والمحرر ١٣/٣٢٢، والتبيان للعكبري/١١٥٣، ومختصر ابن خالويه/١٣٨، ومعاني الزجاج ٤/٤٣٥، وإيضاح الوقف والابتداء/٨٩٢.
وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات» ٨/٤٦٩ - ٤٧٠.
وأما يعقوب فهو ابن إسحاق بن زيد بن عبدالله بن أبي إسحاق، أبو محمد الحضرمي البصري، أحد القراء العشرة، وإمام أهل البصرة، ومقرئها. كان من أعلم أهل زمانه بالقرآن والنحو، مات في ذي الحجة سنة خمسٍ ومئتين، وله ثمان وثمانون سنة.
انظر غاية النهاية في طبقات القراء ٢/٣٨٦ - ٣٨٩.

(٥) أي: بكل الثانية.

(٦) ولهذا كانت بدلاً ولم تكن عطف بيان.

وكقول الحماسي[١]:

رُوَيْدَ بني شيبانَ بعضَ وَعِيدِكُم تُلاقوا غداً خَيْلِي على سَفَوان
تُلاقوا جِيَاداً لا تَحِيْدُ عن الوغى إذا ما غَدَتْ في المأزِقِ المُتَداني
تُلاقوهُمُ فَتَعْرِفوا كيف صَبْرُهم على ما جَنَتْ فيهم يَدُ الحَدَثانِ

وهذا الفرقُ[٢] إنما هو على ما ذهب إليه ٱبنُ الطراوة من أنّ عَطْفَ البيان لا يكون من لفظ الأول، وتبعه على ذلك ٱبنُ مالكٍ وٱبنُه، وحُجَّتهُم أنّ الشيء لا يبيّن[٣] نَفْسَه. وفيه[٤] نَظَرٌ من أَوْجُهٍ:

---

(١) قائل هذه الأبيات وَدَّاك بن ثُمَيْل المازني
وسَفَوان: ماء، التقت فيه بنو مازن وبنو شيبان، فزعمت شيبان أن هذا الماء لها، فٱقتتلوا قتالاً شديداً، فظهر عليهم بنو تميم، فأَجْلَوْهُم عنه، وكانوا يتوعّدون بني مازن قبل ذلك، فقال ودّاك هذه الأبيات.
وذكروا أن سَفَوان على أربعة أميال من البصرة.
وروايته في شرح المفصل: رويداً، منوناً، ومثله في المحتسب.
والشاهد في هذه الأبيات أنه أبدل «تلاقوا جياداً» من قوله: «تلاقوا غداً خيلي»، وجاز إبداله منه للبيان وإن كان من لفظه. وأبدل تلاقوهم من: تلاقوا جياداً، لما اتصل به من المعطوف عليه وهو قوله: فتعرفوا كيف صبرهم.
وودّاك بن ثُمَيْل المازني هو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، شاعر إسلامي في الدولة المروانية.
وجاء في شرح المرزوقي للحماسة: نُمَيْل، كذا بالنون، ونقل هذا عنه البغدادي على أنه يقال فيه بالنون. انظر شرح الحماسة ١/١٢٧، ٦٨٥.
انظر شرح الشواهد للبغدادي٣/٧، وشرح المفصل ٤/٤١، والمحتسب ١/١٥٠، وشرح السيوطي/٨٥٣، والعيني ٤/٣٢١، والحماسة بشرح التبريزي ١/٦٣.
(٢) أي: بين عطف البيان والبدل.
(٣) كذا في م/٢ و٣ و٤ وفي م/١ و٥ «لا يُبَيَّن بنفسه».
(٤) أي: قول ٱبن الطراوة ومن تبعه.

أحدها: أنه[١] يقتضي أنّ البَدَلَ ليس مُبَيِّناً للمُبْدَلِ منه، وليس كذلك[٢]، ولهذا[٣] مَنَعَ سيبويهِ[٤] «مررتُ بي المسكينِ» و«بك المسكينِ»، دون[٥] «به المسكينِ»، وإنما يفارق البَدَلُ عَطْفَ البيان في أنه بمنزلة جملة[٦] استُؤنِفتْ للتبيين، والعطف[٧] تَبْيِينٌ بالمفرد المحض.

والثاني[٨] أنّ اللفظ المكرَّر إذا اتّصل به ما لم يتصل بالأول كما قدّمنا اتّجَهَ كونُ

---

(١) أي: كلام ابن الطراوة ومن تبعه.
وللدسوقي تعليق جيد جاء فيه: «أي لأنهم منعوا في البيان أن يكون بلفظ الأول؛ لأن الشيء لا يُبيَّن بنفسه، وجوزوا في البدل كونه بلفظ الأول، فمفاد كلامهم أن البدل لا بيان فيه» انظر الحاشية ٢/ ١٠٦ - ١٠٧.

(٢) أي ليس الأمر على ما قدّروا، بل في البدل بيان للمبدل منه.

(٣) أي لأن في البدل بياناً لما قبله.

(٤) في م/١ «مررت في المسكين» وفي م/٢ سقط «مررت»، وجاء النص «بي المسكين» وبك المسكين، ومثلها م/٣ و٥.
وما منعه سيبويهِ هو كون «المسكين» في هذين المثالين بدلاً من ضمير المتلكم والمخاطب؛ لأن المسكين دون الضمير في التعريف، فلا يكون بدلاً منه.
وانظر الشمني ٢/١٦٠.

(٥) أي: أجاز سيبويهِ إبدالَ المسكين من ضمير الغيبة في «به».
قال الأمير: «يصدق ضمير الغيبة على متعدد، بخلاف المتكلم ومن يُوَجّه إليه الخطاب» انظر الحاشية ٢/٨٦.

(٦) أي أن البدل على نية تكرار العامل، فكأنه جملة مستقلة مستأنفة؛ ولذلك قرر الأميرأ نه يلزم في نحو: مررت بزيدٍ أخيك أن يعمل الجار محذوفاً في أخيك الذي جاء بدلاً من زيد. وعنه نقل مثل هذا الدسوقي.

(٧) وعطف البيان بيان لمفرد بمفرد، ولا مجال للجملة فيه.

(٨) الوجه الثاني من رَدّ المصنف على ابن الطراوة ومن تبعه.

الثاني بياناً بما[١] فيه من زيادة الفائدة، وعلى ذلك[٢] أجازوا الوجهين[٣] في نحو قولك[٤][٥]:

يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلات الذُّبَّلِ[٦]

---

(١) في م/٣ و٥ «لما فيه».
وإذا اتصل بالثاني ما لم يتصل بالأول صَحَّ كونُ الثاني بدلاً وعطف بيان، لما فيه من زيادة الفائدة.
(٢) أي على ما تقدّم وهو أنه إذا اتصل بالثاني ما لم يتصل بالأول...
(٣) البدل وعطف البيان.
(٤) في م/٢ «قوله» ومثله عند مبارك وحاشية الأمير والدسوقي، وما أثبته من بقية المخطوطات، وهو كذلك في متن حاشية الشمني.
(٥) قائله عبدالله بن رواحة، قاله في غزوة مؤته، وبعده:

تطاول الليلُ هُدِيتَ فأنزلِ

وذكر ابن يعيش أنه لبعض ولد جرير.
اليعملات: جمع اليَعْمَلة، وهي الناقة المطبوعة على العمل القوية عليه.
الذُّبَّل: جمع ذابل، وهي الضامرة من طول السفر.
وأضاف زيداً إلى اليعملات لحُسْن قيامه عليها ومعرفته بحُدائها.
وقوله: فأنزل: أي: انزل عن راحلتك؛ فإن الليل قد طال، وأصاب الإبل الكلال. وزيد: هو زيد بن حارثة، كان أمير الجيش في هذه الغزوة.
والشاهد فيه ما يلي:
زيد الأول: فيه وجهان: بناؤه على الضم فهو منادى مفرد علم.
ونصبه أيضاً على أنه مضاف وما بعده مقحم. وزيد الثاني منصوب لا غير.
وعلى ضم الأول: زيد الثاني بدل من الأول أو عطف بيان له، والذي أجاز الوجهين فيه وصله بما فيه زيادة بيان لم تكن في الأول.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٠/٧، وشرح السيوطي/٨٥٥، وشرح المفصل ١٠/٢، والمقتضب ٢٣٠/٤، والخزانة ٣٦٢/١، العيني ٢٢١/٤، والكامل/١١٤٠، والهمع ١٩٦/٥، والكتاب ١/ ٣١٥، وشرح الأشموني ١٥٤/٢، وشرح ابن عقيل ٣٧٢/٣، واللسان/عمل، والمنصف ١٦/٣.
(٦) «الذُّبَّل» مثبت في م/٣ و٥، وساقط من بقية المخطوطات.

و[١][٢]:

يا تَيمُ تَيمَ عَدِيٍّ [لا أبا لكُمُ لا يُلْقِيَنَّكم في سَوْءَةٍ عُمَرُ]

إذا ضممت[٣] المنادى فيهما.

والثالثُ[٤]: أنّ البيانَ يُتَصَوَّرُ مع كون المكرَّر[٥] مجرَّداً[٦]، وذلك في مثل

---

(١) أي: وأجازوا الوجهين: العطف والبدلية في البيت.

(٢) البيت من قصيدة لجرير هجا بها عمر بن لجأ التيمي. وتتمته ما وضعته بين معقوفين.

وأضاف تيماً إلى عديّ للتخصيص، واحترز به عن تيم مرة في قريش، وعن غيرهم وعديّ المذكور أخوتيم، فهما ابنا عبد مناة بن أُدّ.

ولا أبا لكم: فيه شتم واحتقار، وفيه النسب إلى غير أب معلوم ٱحتقاراً. السَّوْءة: الحالة الشنيعة، وعمر: هو المهجوّ.

والشاهد فيه مجيء «تيمَ عديّ» بدلاً من «تيمُ» الأول المرفوع، أو عطف بيان، فقد اتصل بالثاني ما لم يتصل بالأول، وفيه زيادة بيان وفائدة؛ ولذلك جاز الوجهان.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١١/٧)، وشرح السيوطي/٨٥٥، وشرح المفصل ١٠/٢، ٩٦، ١٠٥، ١٠٧، و٢١/٣، والكتاب ٢٦/١، ٣١٤، والهمع ٩٦/٥، والخزانة ٣٩٥/١، ٢/ ١١٦، ٢٧٣/٤، والخصائص ٣٤٥/١، وأمالي الشجري ٨٣/٢، والمقتضب ٢٢٩/٤، والعيني ٢٤٠/٤، والكامل/١١٤٠، وشرح الأشموني ٦٩٢/٢، الديوان/٢٨٥، النوادر/٤١١، شرح ٱبن عقيل ٢٧٠/٣.

(٣) خصّ الضم في البيتين لأنه لو كان الٱسم الأول منصوباً كان على تقدير إضافته إلى ما بعد الثاني، وكان الٱسم الثاني في حكم الزائد.

(٤) الثالث من الأوجه التي رَدّ بها رأي ٱبن الطراوة ومَنَ تابعه.

(٥) قال الدسوقي: «أي أن كلام ٱبن مالك ومن معه يفيد المنع في البيان سواء كان في الثاني زيادة أم ل،ا أما إذا كان زيادة فقد تقدّم، وأما إذا لم يكن زيادة فأشار إليه بالثالث، فعلى كل حال البيان جائز أن يكون بلفظ الأول خلافاً لمنع ٱبن مالك مطلقاً» الحاشية ١٠٧/٢.

(٦) أي: مجرداً من زيادة تأتي بعده فيها زيادة فائدة.

قولك: «يا زيدُ زيدٌ»[١] إذا قلتَه وبحضرتك اثنان اسمُ كُلٍّ منهما زيدٌ، فإنك لما[٢] تذكر الأول يتوهّم كل منهما أنه المقصود، فإذا كَرَّرته تَكَرَّر خطابك لأحدهما، وإقبالك عليه، فظهر المراد.

وعلى هذا[٣] يتخرّج قَوْلُ النحويين في قول رؤبة[٤]:

لقائل يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا

إن الثاني والثالث عطفان[٥] على اللفظ[٦] وعلى المحل[٧]، وخَرّجه هؤلاء[٨] على التوكيد اللفظي فيهما[٩]، أو في الأول[١٠] فقط، فالثاني[١١] إمّا مصدر

---

(١) ذكر الأمير أنه ينبغي تنوين الثاني ليكون نصاً في البيان كما يأتي في السابع. وفي م/١ «يا زيدُ زيدُ» كذا!

(٢) كذا في المخطوطات «لما» وأثبت مبارك «حين» كذا! ورأى أنه الصواب.

(٣) أي على ما تقدَّم في قوله: يا زيدُ زيدٌ، والبيان مُتَصَوَّرٌ مع كون المكرر مجرداً.

(٤) تقدَّم في الجملة المعترضة.
ونصر الثاني رُفِع إتباعاً للفظ الأول، ونصب الثالث إتباعاً لمحل الأول، وفي رواية البيت غير هذه الصورة أيضاً. وانظر تفصيل هذا فيما تقدَّم.

(٥) في م/٣ «عطف بيان»، وفي م/٥ «عطف على اللفظ».

(٦) أي: على اللفظ في الأول: يا نصرُ.

(٧) هذا في الثالث وهو «نصراً»، فإنه عطف بيان من: «يا نصرُ» الأول على المحل.

(٨) ابن الطراوة وابن مالك وابنه. كذا في حاشية على م/٢، وفي حاشية على م/٣: «أي: القائلون بأن عطف البيان لا يكون بلفظ الأول».

(٩) أي: في الأول والثاني.

(١٠) وهو قوله: نَصْرٌ، وقوله الأول فقط، أي الأول من الاثنين اللذين جاءا بعد المنادى. فقد أراد الأول من الثاني والثالث.

(١١) وهو قوله «نَصْراً».

دُعائي[١] مثل «سَقْياً لك»[٢]، أو مفعول به بتقدير[٣]: «عليك»، على أنّ المراد إغراءُ نَصْرِ بْنِ سَيّارٍ بحاجبٍ له ٱسمُه نَصْرٌ على ما نقل أبو عبيدة، وقيل لو قُدِّر أحدُهما[٤] توكيداً لضُمّا[٥] بغير تنوين كالمؤكَّد.

- **السابع**[٦]: أنه[٧] ليس في نية إحلاله محل الأول، بخلاف البدل[٨]، ولهذا[٩] ٱمتنعَ البَدَلُ[١٠] وتعيّن البيانُ في نحو[١١] «يا زيدُ الحارثُ»، وفي نحو[١٢]: «يا سعيدُ كرزٌ» بالرفع، أو «كرزاً» بالنصب، بخلاف[١٣] «يا سعيدُ

---

(١) وذلك على تقدير: انصر نصراً، وقد حُذِف الفعل.

(٢) أي: يا نصرُ نصرٌ الزم نصراً حاجبك.

(٣) في م/١ «أو متأوّل به بتقدير عليك».

(٤) في حاشية الشمني ١٦١/٢ «... هكذا وقع بخط المصنف، وهو غير ظاهر، وفي بعض النسخ وقيل لو قُدّر توكيداً لضُمّا. وهو ظاهر».

(٥) وفي الشرح [عن الدماميني]: الظاهر أن يقول: لضُمّ بغير ألف لعود الضمير إلى قوله أحدهما...».

(٦) مما ٱفترق فيه عطف البيان والبدل.

(٧) أي: عطف البيان.

(٨) البدل على نية إحلاله محل المُبْدَل منه.

(٩) أي لأنه ليس عطف البيان على نية إحلاله محل ما قبله.

(١٠) أي في الأمثلة الآتية.

(١١) الحارث: عطف بيان من «زيد»، ولا يصلح أن يكون بدلاً؛ لأنه لو حَلَّ محل زيد للزم أن ينادى بيا من غير «أيّ» ولا يجوز أن تباشر «يا» المنادى المعرف بأل.

(١٢) «كرز» على الحالين: نصباً ورفعاً عَطْفُ بيان، لا بدل من «سعيد»؛ لأنه لو نوى إحلال كرز محل سعيد لم يكن كرز مرفوعاً ولا منصوباً، بل كان مضموماً.
انظر الشمني ١٦١/٢.

(١٣) كرز هنا بدل، ولا يجوز أن يكون عطف بيان؛ لأن ضم كرز دليل على أنه في نية إحلاله محل سعيد.

كُرْزُ» بالضم فإنه بالعكس[١]، وفي نحو[٢]: «أنا الضاربُ الرجلِ[٣] زيدٍ»، وفي نحو[٤] «زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ» أو «النساءِ والرجالِ»، وفي نحو[٥] «يا أيُّها الرجلُ غلامَ زيدٍ»، وفي نحو[٦]: «أيُّ الرجلين زيدٍ وعمروٍ جاءك»، وفي نحو[٧]: «جاءني كلا أخويك زيدٍ وعمرو».

الثامنُ[٨]: أنه[٩] ليس في التقدير من جملة أخرى، بخلاف[١٠] البدل؛ ولهذا

---

(١) أي: بدل لا عطف بيان، فهو بعكس ما تقدَّم.

(٢) زيد: عطف بيان للرجل لا بدل؛ لأنه لو نوي إحلاله محل الأول لزم إضافة الصفة المعرفة بأل إلى ما ليس بمعرّف بها.

(٣) في م/١ «الرجلَ».

(٤) الرجال والنساء عطف بيان للناس لا بدل؛ لأنه لو نوي البدلية لكان على إحلال الثاني محل الأول، وفيه إحلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس، فيكون التقدير: زيد أفضل النساء، وذلك لا يجوز... انظر الشمني ١٦١/٢.

(٥) غلام زيد: عطف بيان للرجل لا بدل؛ لأنه لو نوي إحلاله محل الرجل لرفع؛ لأن الرجل في هذا التركيب واجب الرفع. وذكر الشمني أن غلامَ على النصب.

(٦) زيد وعمرو عطف بيان للرجلين لا بدل، ولو نوي إحلال زيد وما عطف عليه محل الرجلين للزم إضافة «أيّ» إلى المعرفة المفردة، وهي لا تضاف إليها...

(٧) زيد وعمرو عطف بيان لأخويك لا بدل؛ لأنه لو نوي إحلال زيد مع ما عُطِف عليه محل أخويك للزم إضافة «كلا» إلى ما يدل على متعدد مفرّق، وكلا: تضاف إلى معرفة دالة على اثنين بكلمة واحدة.

(٨) مما اْفترق فيه عطف البيان من البدل.

(٩) أي: عطف البيان.

(١٠) أي: البدل في التقدير من جملة أخرى لأنه على نية تكرار العامل. انظر شرح المفصل ٧٢/٣.

ٱمتنع أيضاً البَدَلُ وتعيّن البيانُ في نحو قولك[١]: «هندٌ قام عمرٌو أخوها»، ونحو[٢]: «مررتُ برجلٍ قام عمرٌو أخوه» ونحوه[٣] «زيداً ضربت عمراً أخاه».

* * *

---

(١) أخوها: عطف بيان لعمرو، ولا يصح بدلاً؛ لأنه لو قُدّر بدلاً للزم أن يكون من جملة أخرى، ولزم خلو الجملة «قام عمرو» من رابط يربطها بالمبتدأ «هند».

(٢) أخوه: عطف بيان لعمرو، ولا يكون بدلاً؛ لأنه لو قدر بدلاً للزم كونه من جملة أخرى، ولزم خلو الجملة الواقعة صفة وهي «قام عمرو» من رابط يربطها بالموصوف «رجلٍ».

(٣) المثال في المخطوطات «زيداً...» كذا بالنصب، ومثله متن حاشية الشمني. وفي حاشية الأمير والدسوقي وطبعة مبارك والشيخ محمد «زيدٌ... بالرفع» وفي هذه الجملة: أخاه: عطف بيان لعمراً، ولا يجوز بدلاً، لأنه لو قدر بدلاً كان من جملة أخرى، ولم تكن هذه الجملة من باب الاشتغال.

ما افترق[١] فيه اسمُ الفاعلِ والصِّفةِ المُشَبَّهة

وذلك أَحَدَ عَشَرَ أَمْراً:

- **أحدُها**: أنه يُصَاغ من المتعدِّي والقاصِر كضارِبٍ، وقائِمٍ، ومُسْتَخْرِجٍ، ومُسْتكبِرٍ، وهي[٢] لا تُصاغ[٣] إلّا من القاصر كحَسَنٍ، وجَميل.

- **الثاني**: أنه يكون للأزمنة الثلاثة، وهي لا تكون إلّا للحاضر، أي[٤]: الماضي المتَّصِل بالزمن الحاضر.

---

(١) لم يذكر المصنِّف أوجه الاتفاق وذكرها غيره، وخرج على ما سَنّه في الحال والتمييز، وذكر المرادي أنه ثلاثة أمور: أحدها: أنّ كل واحد منهما يدل على حَدَثٍ وصاحبه، الثاني: أنه يُؤَنّث ويُذَكّر، الثالث: أنه يُثَنّى ويُجْمَع.
انظر توضيح المقاصد للمرادي ٤٣/٣، وقد نقل النص الشمني في الحاشية ١٦١/٢.

(٢) «هي» ليس في م/١.

(٣) لا تُصاغ الصفة المشبهة إلاّ من اللازم؛ لأنها تلزم فاعلها ولا تتعدّاه إلى المفعول به. قال الشمني: «فإن قيل: قد صِيغتِ الصفة المشبّهة من المتعدي نحو: رحمن ورحيم؛ فإنهما مصوغان من «رحم» وهو متعدٍّ، أُجيبَ بأنّ الصفة إنما تُصاغ من غير القاصر بعد تنزيله منزلة القاصر...»
انظر الحاشية ١٦١/٢، وحاشية الأمير ٨٧/٢.

(٤) ذكر الدماميني أنّ ما أثبته المصنّف هنا هو عين ما حكاه أبو حيان عن بعض الناس، فقد ذهب السيرافي إلى أنها أبداً للماضي، وذهب ابن السّرّاج إلى أنها أبداً للحال، وهو مذهب الشلوبين وابن مالك، وقال أبو حيان: إن بعض أصحابه جمع بين القولين، فقال: لا يريد السيرافي بكونها للماضي أنّ الصفة انقطعت، وإنما يريد أنها تثبت قبل الإخبار، ودامت إلى وقت الإخبار، ولا يريد ابن السرّاج أنها إنما وجدت وقت الإخبار، فلا فرق حينئذٍ بين القولين. ونَصّ الدماميني عند الشمني ١٦١/٢.
وانظر نصّ أبي حيان في الارتشاف/٢٣٤٧ - ٢٣٤٨ وذكر الأخفش مع السيرافيّ، ثم ذكر الفارسيّ مع ابن السّرّاج.
وانظر رأي ابن السّرّاج في الأصول ١٣٣/١، وانظر الهمع ٣/٥، وحاشية الأمير ٨٧/٢.

- **الثالثُ**: أنه لا يكون إلّا مُجارياً للمضارع[١] في حركاته وسكونه[٢]، كضارِبٍ ويَضْرِبُ، ومُنْطلِقٍ ويَنْطَلِقُ، ومنه: يَقُوم وقائمٌ؛ لأنّ الأصل[٣]: يَقْوُم، بسكون القاف وضم الواو، ثم نَقَلُوا، وأمّا توافُقُ أعيانِ[٤] الحركاتِ فغيرُ مُعْتَبَر؛ بدليل[٥]: ذاهِب ويَذْهَبُ، وقاتِل ويَقْتُلُ، ولهذا[٦] قال ٱبنُ الخشاب: هو[٧] وزن عَروضِيّ لا تصريفيّ[٨]. وهي[٩] تكون مجاريةً له[١٠] كمُنْطَلِق[١١] اللسان،

---

(١) ومن هذه المجاراة والمشابهة سُمّي المضارع مضارعاً.

(٢) في م/٢ «وسكناته»، ومثله في طبعة مبارك والشيخ محمد والحواشي. وما أثبته من بقية المخطوطات.

(٣) أي: الأصل قبل نقل ضمة الواو إلى القاف، فصار «يَقُوْم»، فقبل هذا النقل كان ٱتفاق في الحركات والثاني الساكن فيهما.

(٤) أي: الفتحة في مقابل الفتحة، والضمة في مقابل الضمة فيهما، وكذا الكسر، فلا يُنْظَر إليه، وهذا معنى قوله: فغير مُعْتَبَر.

(٥) وجه الدليل اختلاف الحركة الثالثة فيهما فهي في الفعل الفتحة، وفي الاسم الكسرة، وفي قاتِل ويقتُل ضمة في الفعل، وكسرة في الاسم، وذلك في الحرف الثالث منهما.

(٦) أي: لأجل أن الاتفاق في أعيان الحركات غير مُعْتَبَر.

(٧) قوله: «هو» أي موافقة ٱسم الفاعل للفعل بالحركات.

(٨) في العَرُوض لا يُنْظَرُ إلى أعيان الحركات، وإنما يُنْظَرُ إلى إثبات هذه الحركات في التفعيلات مع الخلاف في أعيانها، وفي التصريفي لا بُدّ من ٱتفاق الوزن مع الموزون في الحركات وأعيانها. ولقد رجعت إلى «المرتجل» لابن الخشاب فلم أجد ما ذكره المصنّف هنا من كونه وزناً عروضياً. انظر ص/٢٣٦.

(٩) أي: الصفة المشبّهة.

(١٠) أي: الصفة تكون موافقة لٱسم الفاعل في الوزن والحركات والسكنات.

(١١) فهو ٱسم فاعل من حيث الوزن من «ينطلِق»، ولكنه صفة مشبهة من حيث ثبات الوصف، ومثله مطمئِنٌّ وطاهر، فهما على وزن ٱسم الفاعل ولكن الوصف فيهما بابه الثبوت؛ ولذا كانا في باب الصفة المشبهة.

وانظر أوضح المسالك ٢/٢٦٩.

ومطمئنّ القلب، وطاهر العِرْض، وغيرَ مجاريةٍ[١]، وهو الغالب، نحو: ظريف، وجميل.

وقولُ جماعةٍ[٢]: «إنها لا تكون إلا غير مجارية» مَرْدُودٌ بٱتفاقهم، على أن منها[٣] قوله[٤]:

مِن صَدِيقٍ أو أخي ثِقَةٍ　　أو عَدُوٍّ شاحِطٍ دارا

- **الرابع**[٥]: أنّ منصوبه[٦] يجوز أَنْ يتقدَّم عليه نحو «زيدٌ عمراً ضاربٌ»، ولا

---

(١) قال في أوضح المسالك: «وغير مجارية له، وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كـ «حَسَن» و«جميل» و«ضَخْم»...» ٢/٢٧٠.

(٢) قال المرادي: «الثالث: أنها غير جارية على المضارع بخلاف ٱسم الفاعل، نَصَّ على ذلك الزمخشري وغيره، وهو ظاهر كلام أبي عليّ في الإيضاح، ورَدّه المصنف في التسهيل [فقال]: موازنتها للمضارع قليلة إن كانت من ثلاثي، ولازمة إن كانت من غيره» توضيح المقاصد ٣/٤٥. وانظر نص ٱبن مالك في التسهيل/١٣٩، والزمخشري في المفصّل/٢٣٠. والفارسي في الإيضاح/١٥١.

(٣) أي من الصفة المشبهة.

(٤) قائل البيت عدي بن زيد العبادي وعزاه العيني لعدي بن زيد التميمي، ورَدّ هذا البغدادي، وروايته في ديوانه: من وَلِيٍّ أو أخي ثقةٍ، والرواية عند سيبويه: من حبيبٍ أو أخي ثقة...
وقبل البيت:

ليس يُغْني عَيْشَه أَحَدٌ　　لا يُلاقي فيه إمعارا

والشاحط: البعيد، وأصله: شاحطة داره.
والشاهد فيه مجيء «شاحطاً» صفة مشبهة بمعنى «بعيد»، وداراً: تمييز مُحَوَّل عن فاعل.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٢/٧، وشرح السيوطي/٨٥٨، وتوضيح المقاصد للمرادي ٣/٤٦، والكتاب ١/١٠٢، والعيني ٣/٦٢١، وانظر ديوان عدي بن زيد/١٠١ «من وليّ».

(٥) الرابع من أوجه الاختلاف بين ٱسم الفاعل والصفة المشبهة.

(٦) أي: منصوب ٱسم الفاعل، وهو في مثاله: «عَمْراً».

يجوز[١] «زيدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ»[٢].

- **الخامسُ**: أنّ معموله[٣] يكون سببيّاً[٤] وأجنبيّاً نحو: «زيدٌ ضاربٌ غلامَه وعمراً»، ولا يكون معمولها[٥] إلا سببيّاً تقول: «زيدٌ حَسَنٌ وَجْهَه»، أو «الوَجْهَ»[٦]، ويمتنع[٧] «زيدٌ حَسَنٌ عَمْراً».

- **السادسُ**: أنه لا يخالفُ[٨] فِعْلَه في العمل، وهي تخالفه[٩]؛ فإنها تنصب مع قصور فِعْلِها، تقول: «زيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ»، ويمتنع[١٠] «زيدٌ حَسُنَ وَجْهَهُ» بالنصب، خلافاً[١١] لبعضهم.

---

(١) في م/١ ضبط بالضم «وَجْهُهُ».

(٢) وذكر علة عدم تقدّم معمولها عليها المرادي فقال: «الرابع أن معمولها لا يتقدّم عليها لضعفها؛ بخلاف ٱسم الفاعل» توضيح المقاصد ٥٦/٣.

(٣) أي: معمول ٱسم الفاعل.

(٤) المراد بالسببي المُتَلَبِّس بضمير صاحب الصفة لفظاً أو معنى. انظر توضيح المقاصد ٤٦/٣.

(٥) أي: معمول الصفة المشبهة.

(٦) على تقدير: الوجهَ منه، أو أنّ «أل» عوض عن المحذوف وهو الضمير.
وانظر نص المصنّف في أوضح المسالك ٢٧٠/٢ «أي: منه، وقيل: إنّ أل خلف عن المضاف إليه»
وانظر الشمني ١٦٢/٢، والأمير ٨٨/٢.

(٧) وجه الٱمتناع أنّ المعمول وهو «عَمْراً» أجنبيّ من «زيد».

(٨) فإن كان فعله لازماً فإنه لا: ينصب مفعولاً كفعله، وإن كان متعدياً نصب، فهو تابع لفعله.

(٩) قد تنصب المفعول به مع أن فعلها لازم لا ينصب.

(١٠) ٱمتنع لأنّ الفعل «حَسُن» لازم، وهو من الباب الخامس، وهذا شأنه.

(١١) جوَّز بعضهم كون القاصر الذي يكون فيه صفة مشبهة أن ينصب على التشبيه بالمفعول به. كذا عند الدسوقي ١٠٩/٢.
وانظر تفصيل هذا في توضيح المقاصد ٤٦/٣ - ٤٧، والهمع ٩٥/٥.

فأمّا الحديث(١) «أَنّ امرأَةً كانت تُهَرَاقُ الدِّماءَ» فالدماء: تمييز، على زيادة «أل»، قال ابنُ مالكٍ(٢): «أو مفعول على أنّ الأصل(٣) تُهَرَيقُ، ثم قُلبت الكسرةُ(٤) فتحةً، والياءُ ألفاً، كقولهم(٥): جارَاة وناصَاة وبَقَى»(٦).

---

(١) مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري «كتاب الطهارة»: عن أم سلمة - زوج النبي ﷺ -: «أن امرأة كانت تُهَرَاقُ الدماء على عهد رسول الله ﷺ فاستفتت لها أُمّ سلمة رسولَ الله ﷺ...» الحديث انظر ج ١٧٨/١ نشر دار المعرفة - بيروت. تحقيق أحمد شاكر، ومحمد حامد الفقي.
وذكروا أنه جاء في رواية الحديث: الدم، مفردًا.
وذكر الشمني أن المصنّف لم يذكر هذا الحديث لأنه مما نحن فيه، بل ذكره استطراداً لشبهٍ بينه وبين ما نحن فيه، وهو أن «تُهَرَاقُ» نَصَب ما لم ينصبه المبنيّ منه للفاعل وهو المفعول الثاني مع أنّ المبني للمفعول فرع عن المبني للفاعل، كما أن الصفة المشبهة نصبت ما لم ينصبه فعلها مع أنها فرع عنه. انظر الشمني ١٦٢/٢.
وتهراق: مضارع. هراق: وأصله: أراق قلبت همزته هاءً، ولم تحذف من المضارع كما حذفت الهمزة منه لانتفاء علة الحذف، وهي اجتماع الهمزتين إذا كان حرف المضارع همزة. وذلك مثل: أكرمُ، وأصله أؤكرم.

(٢) لم أهتد إلى هذا النص عند ابن مالك.
وفي أمالي ابن الحاجب ٨٥/٣ أجاز في «الدماء» الرفع والنصب، فأما الرفع فعلى أنه بدل من الضمير في «تُهَرَاقُ»، وأما النصب فأوجَهُهُ عنده أن يكون بفعل مُقَدَّر، كأنه لما قيل: تُهَرَاقُ، قيل: ما تُهَرِيق؟ فقال: تُهَرِيق الدماءَ، ثم ذكر بعد هذا أنه يجوز أن يكون منصوباً على التمييز وإن كان معرفة، كما ينتصب مثل قولك: هِند مُهْرَاقةٌ الدماءَ، وذكر أنه يجوز أن يكون منصوباً على توهُّم التعدّي إلى مفعول ثانٍ... ونقل النص الأمير والشمني.

(٣) الأصل تُؤَرِيقُ بالهمز، ثم أُبْدِل من الهمزة هاء، فهو من أراق، ثم صار هراق.

(٤) كسرة الراء.

(٥) وأصلهما: جارية وناصِية، فقلبت الكسرة فيهما قبل الياء فتحة، فصارت الياء متحرّكة وما قبلها مفتوح، فقلبت الياء ألفاً.

(٦) وقوله: «بقى» لغة من لغات العرب، وعليها جاءت القراءة ﴿اتَّقُواْ اللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقَى مِنَ الرِّبَوٰاْ﴾ سورة البقرة ٢٧٨/٢، وانظر كتابي «معجم القراءات» ٤٠٤/١.
ولفظ «بقى» غير مثبت في م/٣ و٥.

وهذا مردودٌ؛ لأنّ شرط ذلك[١] تحرُّكُ الياء كجارية وناصية وبقِيَ[٢].

- **السَّابِعُ**: أنه يجوز حَذْفُه[٣] وبقاءُ معموله؛ ولهذا أجازوا[٤] «أنا زيداً ضارِبُه»، و«هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً» بخَفْضِ «زيد» ونَصْب «عمرو» بإضمار فعلٍ[٥] أو وَصْفٍ مُنَوَّن[٦].

وأمّا العطفُ على مَحَلّ المخفوض فممتنع[٧] عند مَن شرط وجود المُحْرِز[٨] كما سيأتي[٩]. ولا يجوز «مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوَجْهِ والفِعْلَ» بخفض الوجه ونَصْب

---

(١) أي شرط هذا الإعلال في «بقي»، وابن مالك لم يشترط الحركة، بل شرط كون الياء لاماً. الشمني ١٦٢/٢.

(٢) «بقي» جاء في م/٣ «باقية»، وهو غير مثبت في م/٥.

(٣) أي: حذف اَسم الفاعل.

(٤) جاء في متن حاشية الأمير «أنا زيدٌ...» ومثله في نسخة الشيخ محمد، وهو تحريف.
وزيداً هنا مفعول لاَسم فاعل محذوف، أي: أنا ضاربٌ زيداً ضاربه، فقد حُذِف اَسم الفاعل، وبقي معموله. وانظر الهمع ٩٢/٥.

(٥) أي: هذا ضاربُ زيدٍ ويضرب عمراً.

(٦) أي على تقدير: وضاربٌ عمراً. والمراد بالوصف اَسم الفاعل.

(٧) أي في المثال الذي ذكره: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، فإن «عمراً» لا يصح أن يكون نصبه من قبل أنه معطوف على محل «زيد»؛ لأنه في الأصل مفعول به لاَسم الفاعل «ضارب»، ولو نُوِّن اَسم الفاعل لظهر النصب.

(٨) العطف على المحل ممتنع، والمراد بالمحرز الطالب للمَحَلّ، والطالبُ للمحل غير موجود؛ لأنّ الاَسم لا يعمل عمل الفعل فينصب المفعول إلّا إذا كان منوناً أو معرّفاً بأل، وهنا ليس بواحد منهما، فلا يكون عاملاً النصب في محل «زيد»، وإذا كان كذلك فلا يصحُّ العطف على هذا المحل المُتَوَهَّم بالنصب. وانظر الدسوقي ١٠٩/٢.

(٩) سيأتي في هذا الباب الرابع تحت عنوان «أقسام العطف».

الفِعْل[١]، ولا «مررتُ برجلٍ وَجْهَهُ حَسَنِهِ» بنَصْب الوجه[٢] وخَفْض[٣] الصفة؛ لأنها[٤] لا تعمل محذوفة[٥]؛ ولأنّ معمولها[٦] لا يتقدَّمها، وما لا يعمل[٧] لا يُفَسِّر عاملًا.

- **الثامنُ**: أنه لا[٨] يقبح حَذْفُ موصوفِ[٩] ٱسمِ الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره[١٠] نحو[١١]: «مررتُ بقاتلِ أبيه»، ويَقْبُحُ[١٢] «مررتُ بِحَسَنِ وَجْهِه».

- **التاسعُ**: أنه[١٣] يُفْصَلُ مرفوعُه ومنصوبُه، كـ[١٤] «زيدٌ ضاربٌ في الدار أبوه

---

(١) أي: لا يجوز نصبه في المثال بعطفه على «الوجه» من قوله: حَسَنِ الوَجْهِ.

(٢) أي: نصبه بصفة مقدَّرة كما يكون في باب الاشتغال.

(٣) الصفة هنا لا تكون غير مخفوضة، فذِكْرُه لهذا لا ضرورة له.

(٤) أي: الصفة.

(٥) ومن ثم لا يجوز نصب «وجهه» في المثال بصفة مُشَبَّهَة مُقَدَّرة محذوفة.

(٦) وبما أن معمولها لا يتقدَّم عليها فلا يصح أن يكون معمولاً للصفة المذكورة، ولا للمقدَّرة.

(٧) أي: الصفة المثبتة في المثال «حَسَنِهِ» لا تُفَسِّر صفة مقدَّرة محذوفة.

(٨) ٱعترضه الدماميني بأنه ليس مقيَّداًبحذف الموصوف، قال: «وكذا لا يقبح في ٱسم الفاعل أن تقول: برجلٍ قاتلِ أبيه، ويقبح في الصفة أن تقول: مررت برجلٍ حسنِ وجهِهِ؛ فليست المسألة مقيَّدة بحذف الموصوف، وعبارة المصنِّف توهم تقييدها بذلك». انظر الشمني ١٦٢/٢.

(٩) أي: الموصوف بٱسم الفاعل.

(١٠) أي: المضاف إلى ضمير الموصوف المحذوف.

(١١) والتقدير: مررتُ برجلٍ قاتِلِ أبيه.

(١٢) أي: مررت برجلٍ حسنِ وَجْهِهِ.

(١٣) أي: يُفْصَل مرفوعُ ٱسم الفاعل ومنصوبه منه.

(١٤) فُصِل بين ٱسم الفاعل ومعموليه: أبوه عمراً، بشبه الجملة «في الدار».

عمراً»، ويمتنع[١] عند الجمهور[٢] «زيدٌ حَسَنٌ في الحرب وَجْهُه» رفعت أو نصبت[٣].

- **العاشرُ**: أنه يجوز إتباعُ معمولِهِ[٤] بجميع التوابع[٥]، ولا يُتْبَعُ معمولُها[٦] بصفة، قاله[٧] الزجاج[٨] ومتأخِّرو المغاربة، ويُشْكِل عليهم الحديثُ في صفةِ الدَّجالِ[٩] «**أَعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمنى**».

---

(١) أي: يمتنع الفَصْلُ بين الصفة المشبهة ومعمولها مرفوعاً كان أو منصوباً.
وذكر أبو حيان أنّ في الفصل بين هذه الصفة ومعمولها مرفوعاً أو منصوباً خلافاً نحو: مررت برجلٍ نيِّرٍ في الحرب وَجْهُه، أو وجهاً، وبرجلٍ نيِّرٍ عند الكفاح وَجْهُه، أو وجهاً. انظر الأرتشاف/٢٣٥٤.
وفي الهمع ٥/٩٢ - ٩٣ «قال أبو حيان: ذكر صاحب البسيط أنه يجوز الفصل بين هذه الصفة وبين معمولها إذا كان مرفوعاً أو منصوباً كقوله تعالى: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ صۤ ٣٨/٥٠».

(٢) احترز بقوله: «عند الجمهور» من الخلاف الذي ذكرتُه في الحاشية السابقة.

(٣) أي: سواء رفعت المعمول أو نصبته بعد الفصل، وهو في المثال «وجهه».

(٤) أي: معمول ٱسم الفاعل.

(٥) أي: بالنعت كقولك: هذا مُكْرِمُ محمدٍ العالمِ، والبدل نحو: هذا مُكْرِمٌ أخاك محمداً، وبالتأكيد: هذا مكرِمٌ أخاك أخاك، أو هذا مكرمٌ أخاك نفسَه، وبالعطف: هذا مكرمٌ أخاك وعَمْراً.

(٦) أي: معمول الصفة المشبهة لا يتبع بصفة؛ لأنه معمولها لما كان سببياً فقد أشبه الضمير؛ لأنه راجع إلى ما تقدّم، والضمير لا يُنْعَت، وكذا ما أشبهه.

(٧) في م/٣ «قال».

(٨) وما ذهب إليه الزجاج ومتأخرو المغاربة بَنَوْه على السماع؛ فإنه لم يُسْمَع عن العرب مجيء الصفة بعد معمول الصفة المشبَّهة.
والمسألة خلافية، فقد قيل إنه يتبع معمولها بجميع التوابع، وتجري على حَسَب لفظه لا محلّه، وصَرّح سيبويه بمنعه، وأنه لم يُسْمَع منهم في هذا الباب، وقيل يُتْبَعُ بكل التوابع إلا بالصِّفة. قال أبو حيان: «هكذا قال الزجاج، وزعم أنه لم يُسْمَع من كلامهم، فلا يجوز: جاءني زيدٌ الحسنُ الوجهِ الجميلُ» انظر الهمع ٥/٩٩ - ١٠٠ وانظر الأرتشاف / ٢٣٥٤.

(٩) الحديث في صحيح مسلم ١٨/٥٨ - ٥٩ «كتاب الفتن - ذكر الدجال».
والنّصّ: «عن ٱبن عمر أن رسول الله ﷺ ذكر الدجال بين ظهراني الناس، فقال: إن الله تعالى ليس =

- **الحادي عَشَرَ**: أنه يجوزُ إتباعُ مجرورِه[١] على المَحَلّ عند من لا يشترط المُحْرِز[٢]، ويحتمل أن يكون منه[٣]: ﴿وَجَاعِلُ ٱلَّيْلِ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ﴾[٤]، ولا

= بأَعْوَر، أَلَا وإنّ المسيح الدَّجّال أَعْوَرُ العينِ اليُمنى، كأن عينَهُ عنبة طائفة». وانظر الحديث في أمالي السهيلي/١١٥.

ووَجْه الإشكال الذي ذكره المصنّف أنه جاء بعد معمول الصفة «أَعْوَر» المعمول وهو «العين»، ثم صفة وهي «اليمنى»، وهذا ينقض ما ذهب إليه الزجاج ومن معه.

قال في الهمع: «قال [أي أبو حيان]: وقد جاء في الحديث في صفة الدجال..، فاليمين صفة لعينه، وعينه معمول الصفة، فينبغي أن يُنْظَرَ في ذلك».

الهمع ٥/١٠٠، وانظر الاْرتشاف / ٢٣٥٤، وانظر أمالي السُّهيلي، فله فيه غير هذا التوجيه/١١٥ - ١١٦، وانظر فتح الباري ١٣/٨٥ ففيه غير هذه الرواية.

وخَرّج الدماميني هذا الحديث على أن اليُمنى خبر مبتدأ محذوف، وذكره عن بعضهم، وذكر الشمني أيضاً أن بعضهم نصب اليُمنى على تقدير «أعني».

(١) أي: مجرور ٱسم الفاعل.

(٢) المحرز هو تنوين ٱسم الفاعل، أو تعريفه بأل، فهو لا يَنْصِبُ إلّا كذلك.

(٣) أي: من إتباع مجرور ٱسم الفاعل بوصف على المحل الآية.

(٤) الآية: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ سورة الأنعام ٦/٩٦.

والمصنِّفُ هنا يشير إلى قراءة في الآية، وبيان ذلك كما يلي:

- قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف والأعمش والنخعي والحسن وعيسى بن عمر «وجَعَل الليل» فعلاً ماضياً، والليل: مفعول به.

- وقرأ ٱبن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب في رواية رُوَيْس «وجاعلُ الليلِ»، كذا باسم الفاعل مضافاً إلى الليل. وعزاها أبو جعفر النحاس إلى يزيد بن قطيب السَّكُوني.

وانظر مراجع هاتين القراءتين في كتابي: «معجم القراءات» ٢/٤٩٤ - ٤٩٥.

ووجه الاستشهاد عند المصنف هنا هو عطف «الشمس» على محل «الليل»؛ إذ التقدير عند التنوين: جاعلٌ الليلَ سكناً والشمسَ.

وانظر بياناً في هذا في البحر المحيط ٤/١٨٦ - ١٨٧، والكتاب ١/١٧٨.

يجوز[١]: «هو حَسَنُ الوَجْهِ والبَدَنَ» بجَرّ الوجه، ونَصْب[٢] البدن، خلافاً للفراء[٣]؛ أجاز «هو قويُّ الرِّجْلِ واليدُ» برفع المعطوف.

وأجاز البغداديون إتباعَ المنصوبِ بمجرورٍ في البابَيْن[٤] كقوله[٥]:

فَظَلّ طُهَاةُ اللَّحْمِ ما بين مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِواءٍ أو قَديرٍ مُعَجَّلِ

القدير: المطبوخ في القِدْر، وهو عندهم عَطْفٌ على «صفيف».

وخُرّج[٦] على أنّ الأصل «أو طابخِ قدير»، ثم حُذِف المضافُ وأُبْقي جَرُّ[٧]

---

(١) أي: لا يجوز العطف على محل معمول الصفة المشبهة المجرور.

(٢) أي: لا يجوز نصبه بعطفه على محل «الوجه».

(٣) انظر نص الفراء في الهمع ٩٩/٥ قال: «وأجاز الفراء أن يتبع المجرور على موضعه من الرفع كما جاز: مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهِ نَفْسُه. وهذا قويُّ اليدِ والرِّجْلُ، برفع نفسه والرِّجْل مع جَرّ المعمول».

(٤) أي: في باب أسم الفاعل والصفة المشبّهة.

(٥) قائله امرؤ القيس، وهو من معلّقته.
الطُّهاة: جمع طاهٍ، من الطهي وهو إنضاج اللحم، الصَّفيف: المصفوف على الحجارة لينضج، وكانوا بين منضجٍ للحم على الحجارة وبين منضج له في القدور، ووصف القدير بمعجّل للتفصيل والتفسير. والقدير المُعَجّل: المطبوخ في القدر.
والشاهد في البيت أن البغداديين أجازوا إتباع المنصوب بمجرور، والمنصوب في البيت «صفيفَ» وهو مفعول به لأسم الفاعل: مُنْضِجٍ، وقد عطف عليه «قديرٍ» بالجرّ. وقالوا: والتقدير: من بين منضجٍ قديرٍ، ثم حذف «منضج» وأقاموا «قدير» مقامه في الإعراب.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٣/٧، وشرح السيوطي/٨٥٧، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٦/١، والعيني ١٤٦/٤، والديوان/٢٢، وشرح القصائد السبع الطوال/٩٦.

(٦) هذا ما أخذ به أبو علي الفارسيّ في كتابه «إيضاح الشعر» وقدَّر المحذوف: من بين منضجٍ أو متخذِ قديرٍ. انظر كتاب الشعر/٣٤٥ - ٣٤٦.

(٧) في م/١ و٢ «جزء».

المضاف إليه، كقراءة بعضهم: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةِ وَٱللَّهُ﴾[١] بالخفض، أو أنه[٢] عطف على «صفيف»، ولكن خُفِض على الجوار، أو على تَوَهُّم[٣] أنَّ الصَّفيف مجرورٌ بالإضافة كما قال[٤]:

[بدا لي أني لستُ مُدْرِكَ ما مضى] ولا سابقٍ شيئاً[٥] إذا كان جائيا

* * *

(١) الآية من سورة الأنفال ٦٧/٨ وتقدَّمت في «إذ»، وكذا تخريج القراءة، وهي قراءة سليمان بن جَمّاز المدني.
وانظر كتابي «معجم القراءات» ٤٢/٢.

(٢) وعطفه على «صفيف» يقتضي نصْبَه، ولكن الجر جاءه من المجاورة لـ «شواءٍ».

(٣) التوهُّم هنا في الجر على تقدير الجر في «صفيف»، فعُطِف «قدير» على ما تُوهِّم الجرّ في المقتدِّم، فكأنه كان: ما بين منضجِ [كذا من غير تنوين] صفيفِ شواءٍ، ثم قَدَّر العَطْفَ في «قدير» على توهُّم هذا في المتقدِّم، فجرَّه مثله.

(٤) تقدَّم البيت في باب «إذا»، والحديث عن ناصبها تحت عنوان: مسألة: ... وجاء مرة أخرى في «لعل» قال: «على تقدير الباء مع «مدرك»».
ويأتي البيت في ثلاثة مواضع أخرى، ويأتي بيان وجه الاستشهاد به فيها.
وقائل البيت زهير، وقد تمّ تخريجه فيما سبق، وذكرتُ أنّ «سابقٍ» مجرور على توهُّمِ الباء في «مدرك»، وأن التقدير: لست بمدركِ ما مضى ولا سابقٍ.

(٥) قوله: «إذا كان جائيا» غير مثبت في م/١ و٣.

ما ٱفترق فيه الحالُ والتمييزُ وما ٱجتمعا فيه

اِعلم أنهما ٱجتمعا في خمسة أمور، وٱفترقا في سبعة:

فأوجُهُ الاتفاق أنهما ٱسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان للإبهام[(١)].

وأمّا أوجه الافتراق:

فأحدها: أنّ الحال تكون[(٢)] جملةً كـ «جاء زيدٌ يَضْحَكُ»، وظرفاً نحو[(٣)]: «رأيتُ الهلالَ[(٤)] بين السَّحاب»، وجارّاً ومجروراً نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾[(٥)]، والتمييزُ لا يكون إلّا ٱسماً[(٦)].

والثاني: أنَّ[(٧)] الحال قد يتوقَّف معنى الكلام عليها كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾[(٨)]،

---

(١) الحال يرفع الإبهام في الهيئة، والتمييز يرفع الإبهام عن الذات. ويأتي بعدُ.

(٢) في م/١ و٥ «يكون». وكلاهما صحيح، فلفظ الحال يُذكَّر ويُؤنَّث.

(٣) في م/١ «كرأيت».

(٤) الظرف «بين» متعلِّقٌ بمحذوف حال من الهلال. وتقدَّم هذا للمصنّف في الباب الثالث في «حكمهما بعد المعارف والنكرات».

(٥) سورة القصص ٧٩/٢٨ وتقدَّمت تامّة في الباب الثالث «ما يجب فيه تعلُّقهما بمحذوف». والجارّ والمجرور «في زينته» متعلّق بمحذوف حال من فاعل «خرج» أي: متلبِّساً بزينته. وذكرتُ من قبل غير هذا أيضاً.

(٦) فلا يجيء جملة، ولا ظرفاً، أو جارّاً ومجروراً متعلِّقين بمحذوف كما كان الحال في الحال.

(٧) «أنّ» غير مثبت في م/٣.

(٨) الآية: ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا﴾ سورة الإسراء ٣٧/١٧، وانظر سورة لقمان ١٨/٣١.

قالوا في «مَرَحاً» إنه حال، وذهب بعضهم إلى أنه مفعول له، وعلى تقدير الحالية فهي حال لازمة؛ لأنه لولا إثباتها في نص الآية لكان ظاهرها النهي عن المشي على إطلاقه، فلا يصحُّ المعنى بدون إثبات الحال.

﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[(١)]، وقال[(٢)]:

إنما المَيْتُ مَن يعيشُ كئيباً   كاسِفاً بالُهُ قليلَ الرجاءِ

بخلاف التمييز[(٣)].

والثالثُ[(٤)]: أنّ الحال مبيّنةٌ للهيئات، والتمييزُ مبيّنٌ للذّوات.

والرابعُ: أنّ الحال تتعدّد[(٥)] كقوله[(٦)]:

عليّ إذا ما زُرْتُ ليلى بِخُفْيَةٍ   زيارةُ بيتِ الله رَجْلانَ حافيا

---

(١) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُواْ ...﴾ الآية. سورة النساء ٤٣/٤.
وكان يَحْسُن بالمصنف أن يثبت هذا المقدار من الآية، على أن جملة «وأنتم سكارى» حالية، ولولا ذكرها لكان ظاهر المعنى النهي عن الصلاة، ولكنه مع وجود الجملة الحالية وما بعدها نهيٌ مقيَّد بعلّة، وإلى غاية، فإذا أُزيل السبب وجبت الصلاة.

(٢) قائله عَدِيّ بن الرَّعلاء الغّساني. وعجزه غير مثبت في م/١.
والشاهد فيه قوله: كئيباً، فهذا الحال يتوقّف عليه معنى الكلام، وهو حال من ضمير «يعيش» فإنّ جملة «إنما الميت من يعيش» لا يتم معناها بدون هذا الحال.
وتقدّمت ترجمة الشاعر.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٦/٧، وشرح السيوطي/٨٥٨، وانظر ص/٤٠٥، وشرح الأشموني ٤١٢/١.

(٣) في حاشية الشمني ١٦٣/٢ «لقائل أن يقول: إن التمييز قد يتوقف معنى الكلام عليه نحو: ما طاب زيدٌ إلا نَفْساً». وانظر الأمير ٨٩/٢.

(٤) في م/٣ و٤ «الثالث» بغير واو. ومثله «الرابع» بعده.

(٥) في م/٢ و٣ و٥ «يتعدّد» بالياء، ومثله في المطبوع.
ثم إنّ الحال تتعدّد لأنها تبيّن هيئة والهيئات تتعدّد.

(٦) قائله مجنون ليلى. ويروى صدره: **نذرت إذا ما جئت ليلى بخفية**.
ورواية الديوان:

حلفت لئن لاقيتُ ليلى بخلوة   أَطُوفُ ببيت الله رَجلانَ حافيا =

بخلاف[1] التمييز؛ ولذلك[2] كان خَطَأً قولُ بعضهم في[3]:

[بدأتُ بـ «بأسم الله» في النَّظْمِ أَوّلا] تبارَكَ رحماناً رَحِيماً ومَوْئلا

إنهما تمييزان[4]، والصوابُ أنّ «رحماناً» بإضمار أَخُصُّ أو أَمْدَحُ، و«رحيماً» حالٌ منه، لا نعتٌ له؛ لأنّ الحقَّ قولُ الأعلم[5] وٱبنِ مالك: «إنّ الرحمن ليس بصفةٍ بل عَلَم». وبهذا[6] أيضاً يبطل كونُه[7] تمييزاً،

= والشاهد فيه أنّ «رَجْلان حافياً» حالان متعددتان، من فاعل المصدر المحذوف، والأصل: زيارتي بيتَ اللهِ رجلانَ حافياً، فلما حذف الفاعل وهو الياء أُضيف المصدرُ إلى المفعول. كذا عند البغدادي.
وذكر أنه يجوز أن يكون صاحب الحال الياء في «عليّ».
وأجاز بعضهم أن يكون «حافياً» حالاً من الضمير في «رجلان» فيكون البيت من الحال المتداخلة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٨/٧، وشرح السيوطي/٨٥٩، وشرح الأشموني ٤٢٨/١، والديوان/٢٤٠.

(١) فإنّ التمييز لا يتعدّد.

(٢) أي: لأن التمييز لا يتعدّد كالحال.

(٣) البيت للشاطبي، القاسم بن فيُّرَة، وتقدم في «أل»، وذكره المصنِّف دليلاً على أن «أل» في «النظم» خلف عن الياء في «نظمي».

(٤) أي: رحماناً ورحيماً، ولم أهتد إلى صاحب هذا القول.

(٥) جاء في البحر ١٦/١: في إعراب البسملة «الرحمن الرحيم»: «والرحمن صفة لله عند الجماعة، وذهب الأعلم وغيره إلى أنه بَدَلٌ، وزعم أن «الرحمن» عَلَمٌ، وإن كان مشتقاً من الرحمة لكنه ليس بمنزلة الرحيم ولا الراحم، بل هو مثل الدّبران وإن كان مشتقاً من «دَبَر»، صِيْغَ للعلمية، فجاء على بناءٍ لا يكون في النعوت قال: ويدل على علميته وروده غير تابعٍ لٱسم قبله، قال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ سورة طه ٢٠/٥، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ * عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ سورة الرحمن ٥٥/١ - ٢، وإذا ثبتت العلمية ٱمتنع النعت فتعيَّن البدل». ورَدّ السهيلي البدلية في البسملة.
وانظر الدر المصون ٥٩/١ - ٦٠.

(٦) أي: على جعل «الرحمن» علماً لا نعتاً في البسملة.

(٧) أي: كون «رحمانًا» في بيت الشاطبي يبطل كونه تمييزاً؛ لأن التمييز لا يكون علماً بل نكرة.

وقولُ[١] قومٍ إنه حال.

وأمّا قولُ الزمخشريّ[٢] : «إذا قلتَ «اللهُ رحمـٰن» أَتَصْرِفُه أم لا؟»، وقولُ ٱبنِ الحاجب[٣] : «إنه ٱختُلف في صَرْفه»، فخارجٌ عن كلام العرب من وجهين: لأنه[٤] لم يُسْتَعْمل صفة[٥]، ولا مجرَّداً من «أل»[٦]، وإنما حُذِفَتْ في البيت[٧] للضرورة،

---

(١) ويبطل القول في «رحماناً» إنه حال إذا قلنا بالعلميّة على رأي الأعلم وٱبن مالك؛ لأن الحال يكون نكرة.

(٢) جاء في الكشاف ١/٣٥: «... فإن قلت: كيف تقول: اللّهُ رحمـٰـن؟ أتصرفه أم لا؟ قلتُ: أقيسه على أخواته من بابه، أعني نحو عطشان وغرثان وسكران، فلا أَصْرِفُه...».

(٣) نص ٱبن الحاجب في شرح الكافية ١/٦٠ قال: «ما فيه ألف ونون إن كان ٱسماً فشرطُه العلميّة كعِمْران، أو صفة... ومن ثم ٱختُلِف في «رحمـٰـن» دون سكران ونَدْمان».

(٤) أي: لفظ «رحمـٰـن».

(٥) لم يستعمل صفة حتى يقال: يختم مؤنثه بالتاء أولاً، وإن كان العلم يمنع أيضاً للزيادة.؛ انظر حاشية الأمير ٢/٨٩.

ونصُّ الرضي في شرح الكافية ٢/٦٠ - ٦١ قال: «... وهذا دليل قوي على أنّ المعتبر في تأثير الألف والنون انتفاء التاء لا وجود «فَعْلى»، فإذا كان المقصود من وجود «فَعْلى» انتفاء التاء، وقد حصل المقصود في «رحمـن» لا بواسطة وجود رَحْمَى بل لأنهم خصّصوا هذه اللفظة بالباري تعالى، فلم يطلقوه على غيره، ولم يضعوا منه مؤنثاً لا من لفظه أعني بالتاء ولا من غير لفظه أعني «فَعْلى»، فيجب أن يكون غير منصرف».

(٦) ذهب الدماميني إلى أن هذا الاستدلال ضعيف؛ فإن المشتقّات الكائنة بأل يجوز ذلك فيها، نحو: القائم زيد، ولا تخرج به عن الوصفية، وعلميّة الغلبة يردُّها أن الرحمن لم يستعمل إلا له تعالى، فلا تتحق الغلبة.

انظر حاشية الشمني ٢/١٦٣.

(٧) في م/٥ «وإنما حذفت في البيت ضرورة...».

وعنى بالبيت بيت الشاطبي: تبارك رحماناً...

وينبني[١] على عَلَميَّته[٢] أنه في البسملة ونحوها بَدَلٌ لا نعت، وأنّ «الرحيم» بعده نعتٌ له، لا نعتٌ لٱسم الله سبحانه وتعالى؛ إذ لا يتقدَّم[٣] البَدَلُ على النعت.

وأنّ السّؤالَ الذي سأله الزمخشريّ وغيرُه[٤]: «لم قُدِّم «الرحمن» مع أنّ عادتهم تقديم غير[٥] الأَبْلَغِ، كقولهم: عالمٌ نحرير، وجوادٌ فيّاض. غيرُ مُتَّجِه[٦].

---

(١) في م/٣ «وينتنى».

(٢) نقلت هذا عن الأعلم فيما تقدّم، وهو رأي ٱبن مالك.

(٣) في «بسم الله الرحمن الرحيم» إذا كان الرحمن علماً فهو بدل من لفظ الجلالة، ولا يصح أن يتقدّم البدل على النعت وهو الرحيم. وترتيب التوابع عند اجتماعها كما يلي:
- النعت، عطف البيان، التأكيد، البدل، عطف النسق.
انظر الهمع ١٦٥/٥.

(٤) النص في الكشاف ٣٧/١: «فإن قلت: فلِمَ قُدِّم ما هو أَبْلَغُ من الوصفين على ما هو دونه، والقياس الترقّي من الأدنى إلى الأعلى كقولهم؛ فلان عالم نحرير، وشجاع، وباسل وفيّاض؟ قلت: لما قال الرحمن فتناول جلائل النعم وعظائمها وأصولها أَرْدَفه الرحيمَ كالتتمة والرديف ليتناول ما دَقَّ منها وما لَطُف».
وانظر البحر المحيط ١٦/١ - ١٧، والدر المصون ٦١/١.

(٥) في م/١ سقط لفظ «غير»، وجاء النص «مع أن عادتهم تقديم الأبلغ...»، وفي الشمني أثبت لفظ «غير» ثم قال: «هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب، ووقع في بعض آخر تقديم الأبلغ. وهو ليس بصواب» انظر الحاشية ١٦٤/٢.

(٦) غير مُتّجه لأن قَدَّم البدل وهو «رحمن» على الصفة وهو رحيم، ولكن مما يُرَدُّ به على المصنف هنا أنّ الزمخشري لم يذهب إلى أن «الرحمن» عَلَم، هذا أولاً، وثانياً: لأنّ الرحمن والرحيم دلالتهما عند أبي حيان وغيره واحدة نحو ندمان ونديم، وثالثاً: لأنّ بعضهم - على ما ذكره - أبو حيان وغيره يذهب إلى أن «الرحيم» أكثر مبالغة من «الرحمـن».

ومما يوضح لك أنه[١] غير صفة[٢] مجيئُه كثيراً غيرَ تابعٍ نحو: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۞ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾[٣]، ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾[٤]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾[٥].

- **والخامسُ**[٦]: أنّ الحال تتقدَّم على عاملها إذا كان فعلًا متصرّفاً[٧]، أو وصفاً يشبهه[٨] نحو[٩]: ﴿خَاشِعاً[١٠] أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾،

---

(١) أي: لفظ «رَحْمٰـن».

(٢) بل هو عَلَم على ما ذهب إليه الأعلم وٱبنُ مالك.

(٣) سورة الرحمن ٥٥/١ - ٢. فالرحمن هنا ليس تابعاً لما قبله نعتاً، وهو بهذا يُصِرُّ على أنّه عَلَمٌ، ولو كان نعتاً لكان قبله كلامٌ يتبعه.

(٤) تتمة الآية: ﴿... أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ الإسراء ١٧/١١٠.

وقد جاء لفظ «الرحمن» في الآية قريناً للفظ الله، وعلى هذا فهو مثله عَلَم، وليس نعتاً.

(٥) تتمة الآية: ﴿... أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ سورة الفرقان ٢٥/٦٠.

(٦) من أَوْجُه الٱفتراق بين الحال والتمييز.

(٧) فإن كان فعلاً جامداً فلا تتقدَّم الحال عليه.

(٨) أي: يشبه الفعل الجامد. وهذا يشير به إلى ٱسم التفضيل نحو: هذا أَفْصَحُ الناس خطيباً، أو ٱسْم فعل نحو: نَزَالِ مُسْرِعاً.

وانظر في هذا الهمع ٤/٢٨، فقد قال: «وعلىالأَصَحّ يُستثنى صور لا يجوز فيها التقديم، منها: أن يكون العامل فِعْلاً غير متصرِّف نحو: ما أَحْسَنَ هنداً متجرِّدةً، فلا يُقال: متجرِّدةً ما أَحْسَنَ هنداً.

أو صفة غير مختصّة، أو صلة لأل نحو: الجائي مسرعاً زيد، فلا يجوز: ال مسرعاً جاءني زيد...

ومنها: ٱسم الإشارة وحروف التنبيه نحو: هذا زيد قائماً...».

وانظر شرح الأشموني ١/٤٢٤ - ٤٢٥.

(٩) تتمة الآية: ﴿... كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ سورة القمر ٥٤/٧.

(١٠) «خاشعاً» كذا جاءت القراءة في المخطوطات التي بين يَدَيّ، ومتن حاشية الدسوقي، ومتن حاشية الشمني، وطبعة الشيخ محمد عبدالحميد.

وقوله[(١)]:

[عَدَسْ ما لعبّادٍ عليكِ إمارةٌ] نَجَوْتِ وهذا تَحْمِلِينَ طليقُ

= وفي متن حاشية الأمير «خاشعةً»، وفي طبعة مبارك وزميله «خُشَّعاً» وهذه قراءات في هذا اللفظ في الآية وبيانها كما يلي:

١ - خُشَّعاً: هذه قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وأبي جعفر وقتادة وشيبة والأعرج وأبي رجاء العطاردي والحسن وابن محيصن. وهو جمع تسكير وهو فصيح كثير.

٢ - خاشعاً: قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي وابن عباس وابن جبير ومجاهد والجحدري ويعقوب وخلف واليزيدي والحسن والأعمش. وهي الفصحى على تقدير: تخشع أبصارهم.

٣ - خاشعةً: هذه قراءة أُبَيّ بن كعب وابن مسعود.

قال أبو حيان: «وجمع التكسير أكثر في كلام العرب» وقال الفراء وأبو عبيدة: «وكُلٌّ جائز» وانظر مراجع هذه القراءات في كتابي «معجم القراءات» ٩/٢١٨ - ٢١٩.

ووجه الاستشهاد بالآية والقراءات فيها تقدُّم الحال على عاملها الذي هو فِعْل: خشعاً: حال، والعامل فيها: يَدْعو، أي يدعوهم الداعي وصاحب الحال الضمير المحذوف، وأبصارهم، فاعل، أو العامل يخرجون. انظر التبيان للعكبري/١١٩٣.

(١) قائله: يزيد بن ربيعة بن مفرّغ الحميري البصري.

كان يزيد هجّاءً، فهجا عبّاد بن زياد بن سُمَيّة، والي خراسان، فظفر به، فسجنه، وأراد قتله، فشفع فيه قومه عند معاوية فشفّعهم، وبعث بريداً يُقال له: خمخام إلى البصرة، فأخرجه من السّجن قبل أن يشعر به عبّاد، فلما قُدّمت إليه البغلة، نَفَرتْ، فخاطبها بهذا البيت مع سبعة أبيات أخرى تأتي بعده.

والمثبتُ عند المصنف عجز البيت، وصدره ما وضعتُه بين معقوفين، وفي م/٢ و٥ «نجوت» غير مثبت أيضاً.

عَدَس: له معان منها: زَجْرُ البغل، قالوا: ورُبّما سَمُّوا البغل عَدَس بزَجْره. وذكر البغدادي أنّ فيه أقوالاً كثيرة أشهرها: أنها زجر للبغل.

عبّاد: هو أخو عبيدالله بن زياد الذي قاتل الحسين بن عليّ رضي الله عنه في كربلاء.

الإمارة: الحكومة.

والشاهد فيه: أن الحال يجوز تقدُّمها على عاملها بشرطه كما هو الحال هنا؛ فإنّ جملة «تحملين» حال من ضمير طليق، وطليق: وصف من فعل متصرِّف، وهذا مذهب البصريين. =

أي: وهذا طليقٌ محمولًا لك. ولا يجوز ذلك[١] في التمييز على الصحيح.

فأمّا استدلالُ ٱبنِ مالكٍ على الجواز[٢] بقوله[٣]:

رَدَدْتُ بمثل السِّيْدِ نَهْدِ مُقَلَّصٍ كَمِيشٍ إذا عِطْفاه ماءً تَحَلَّبا

= وأما الكوفيون فيقولون: هذا: ٱسم موصول، وجملة «تحملين» صلة، وحُذِفَ العائدُ لأنه ضمير نصب، والتقدير: والذي تحملينه طليق.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/٢٠، شرح السيوطي/٨٥٩، شرح المفصل ٢/١٦، ٤/٢٣، ٢٤، ٧٩، والخزانة ٢/٢١٦، ٤/٥١٤، ٣/٨٩، والعيني ١/٤٤٢، ٣/٢١٦، ٤/٣١٤، والمحتسب ٢/٩٤، والإنصاف/٧١٧، وأمالي الشجري ٢/١٧٠، وهمع الهوامع ١/٢٩٠، وشرح التصريح ١/١٣٩، ١٤٠، ٢/٢٠٢، وشذور الذهب / ١٤٧، وشرح الأشموني ١/١٢٠.

(١) أي: لا يجوز تقديم التمييز على عامله. وقوله: «على الصحيح» لمخالفة ٱبن مالك في ذلك فيما استشهد به وهو ما سيردّه عليه في البيتين التاليين.

وانظر شرح الكافية الشافية/٧٧٧ - ٧٧٨.

(٢) أي على جواز تقدّم التمييز على العامل. وناقش هذه المسألة في شرح الكافية الشافية، وذكر أن مذهب سيبويه منع التقديم، وأن مذهب المازني والمبرّد والكسائي جواز تقديمه على عامله الفعل؛ لأن الفعل عامل قويّ التصرُّف.

وذهب ٱبن مالك بعد هذا العرض إلى جواز أن يقال: صَدْراً ضاق زيدٌ، وكذا ما أشبهه، وذكر ستة شواهد للمسألة. انظر ص/٧٧٧ - ٧٧٨.

وانظر التسهيل/ص١١٥، والمساعد على شرح التسهيل ٢/٦٦، والٱرتشاف/ ١٦٣٤.

قال أبو حيان: «وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك، وقياساً على الفضلات...».

(٣) البيت لربيعة بن مقروم الضبي من قصيدة عِدّتُها خمسة وعشرون بيتاً، وفيه رواية: وَزَعْتُ بمثل السِّيد، وهي رواية المفضليات.

وقبله:

ووارِدةٍ كأنها عُصَبُ القطا تثير عَجاجاً بالسَّنابك أَصْهَبا

والسِّيْد: الذئب، النَّهْد: الضَّخم: مقلَّص: كذا بفتح اللام المشددة عند ٱبن مالك. وصَرّح البغدادي أنه بالكسر: وهو الطويل القوائم. =

وقولِه[١]:

إذا المرءُ عَيناً قَرَّ بالعيشِ مُثْرِياً ولم يُعْنَ بالإحسان كان مُذَمَّما

فَسَهْوٌ[٢]؛ لأنّ[٣] «عطفاه» و«المرءُ» مرفوعان بمحذوف يُفسِّره

= كَمِيش: هو الجادّ في عَدْوِه، المنكمش. عِطفاه: جانباه. تحلّب: سال.
يقول: إنه قد رَدّ هذه القطيع من الخيل التي كأنها جماعات القطا بفرس شبيهٍ بالذئب في سرعته.
والشاهد في البيت أنّ ٱبن مالك أجاز تقديم التمييز على عامل المتصرّف كالحال، فإن «ماءً» تمييز مقدّم على عامله «تحلّبا»، على أن ما ذهب إليه ٱبن مالك إنما تبع فيه ٱبن الشجري في أماليه. انظر ٣٣/١.
وربيعة ينتهي نسبه إلى ضَبّة بن أُدّ، أسلم، وشهد القادسية، وتقدّمت ترجمته.
انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٢١/٧، وشرح السيوطي/٨٦٠ والعيني ٢٢٩/٣، والأشموني ٤٥٠/١، والمفضليات/٣٧٦، وأمالي الشجري ٣٣/٢.

(١) قائل البيت حَسّان بن ثابت.
وقَرّتْ: سكنتْ، مُثرياً: حال من المرء، من أثرى الرجل: كَثُر مالُه. يُعْنَ: من عُني بالأمر: إذا اهتمّ به. وفي م/١ جاء ضبطه بالغين المعجمة «يُغْنَ».
والشاهد في البيت: مجيء «عيناً» تمييزاً مقدَّماً على عامله وهو الفعل «قَرّ»، وليس هذا البيت عند ٱبن مالك في هذه المسألة، فلعله ذكره في شرح التسهيل.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ،/٢٥، والأشموني ٤٥٠/١، وليس البيت في ديوان حَسّان.

(٢) أي: سهو من ٱبن مالك في تخريج البيتين على تقديم التمييز على عامله كالحال.

(٣) ما ذكره المصنّف هنا أخذه من ٱبن الشجري قال في الأمالي ٣٣/١ «إن احتجّ محتج لمن أجاز: عرقاً تصببت، فالدافع له أن تقول: إنّ العامل في الماء هو الرافع للعِطفين من حيث كان التقدير: إذا تحلَّب عطفاه ماءً... وإنما احتجت إلى إضمار الفعل بعد «إذا» لأنها تطلب الفعل كما تطلبه إن الشرطية، والاسم بعدها يرتفع أو ينتصب بفعل مضمر يُفَسِّره الظاهر...، ولو زعم زاعم أنّ «عطفاه» رَفْع بالفعل المضمر وأنّ «ماءً» منتصب بقوله: تحلَّبا على قول من روى: «وما كان نفساً بالفراق تطيب» لم يبعد...».
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٢/٧.

=

المذكور[١]، والناصب للتمييز هو المحذوف[٢].

وأما قوله[٣]:

[ضيّعتُ حَزْميَ في إبعادي الأَمَلا] وما ٱرعويتُ وشَيْباً رأسيَ ٱشتعلا

وقوله[٤]:

أَنَفْساً تطيبُ بِنَيْلِ المُنَى وداعي المنونِ ينادي جِهارا

فضرورتان[٥].

= وتعقب الشمني المصنف فقال: «وفيه نظر؛ لأن ٱبن مالك عنده أنهما مبتدآن، فإنه قال في التسهيل في إذا: وقد يغني ٱبتدائية ٱسم بعدها عن تقدير فعل وفاقاً للأخفش، فكان على المصنف أن لا يقول «فسهو» ويقول: فلا يصلحان للاستدلال لٱحتمال أن «عطفاه، والمرء» مرفوعان بمحذوف» انظر ٦٤/٢.

(١) وهو تحلَّبا: في البيت الأول، وقَرّ: في الثاني.

(٢) يريد المصنّف من هذا أنّ الناصب للتمييز متقدّم عليه.

(٣) قائله غير معروف. والمثبت عجزه، وصدره ما وضعتُه بين معقوفين.
والشاهد فيه: تقدّم التمييز وهو «شيباً» على عامله وهو «اشتعل».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٥/٧، وشرح السيوطي/٨٦١، والعيني ٢٤١/٣، وشرح ٱبن عقيل ٢٩٤/٢، والمساعد على شرح التسهيل ٦٦/٢.

(٤) قائله غير معروف.
والشاهد فيه تقدُّم التمييز وهو «نفساً» على عامله، وهو الفعل «تطيب».
انظر البيت في شرح البغدادي ٢٦/٧، وشرح السيوطي/٨٦٢، والعيني ٢٤١/٣، وشرح التصريح ٤٠٠/١.

(٥) أي تقديم التمييز على العامل فيهما من باب الضرورة الشعرية.
وتعقَّبه الدماميني بأنه يمكن جعلهما كالبيتين السابقين، أي: مما يُجْعَلُ فيه الناصب للتمييز محذوفاً يفسّره المذكور، والتقدير: واشتعل شيباً رأسي اشتعل، وأَتطيبُ نفساً تطيب... انظر حاشية الشمني ١٦٤/٢.

السادسُ[١]: أنّ حَقّ الحال الاشتقاقُ، وحَقَّ التمييز الجمودُ، وقد يتعاكسان، فتقعُ الحالُ جامدةً نحو: «هذا مالُكَ ذَهَباً»، ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾[٢]. ويقع التمييز مشتقاً نحو[٣]: «لله دَرُّه فارساً»، وقولك: «كَرُمَ زيدٌ ضيفاً» إذا أردت الثناءَ على ضيفِ[٤] زيدٍ بالكَرَم، فإن كان «زيدٌ» هو الضيف ٱحتمل الحالَ[٥] والتمييزَ، والأَحْسَنُ عند قصد التمييز إدخالُ «مِن» عليه.

---

(١) من أوجه الاختلاف بين الحال والتمييز.

(٢) الآيـة: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا فَٱذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ الأعراف ٧/٧٤.
وجاء في م/٢ و٤ «وتنحتون من الجبال» وهي في سورة الشعراء ٢٦/١٤٩.
قال الشمني: «وتنحتون الجبال بيوتاً» هكذا وقع في كثير من النسخ، ووقع في بعضها: «وتنحتون من الجبال بيوتاً». والآية الأولى في الأعراف، والتمثيل بها هو الذي ينبغي، والثانية في الشعراء، والتمثيل بها ليس ينبغي؛ لأنها مشتملة على منصوب واحد هو مفعول «تنحتون» بخلاف آية الأعراف؛ فإنها مشتملة على منصوبين» الحاشية ٢/٦٥.
وأشار إلى هذا الأمير. انظر الحاشية ٢/٩٠، قال: «هكذا الصواب بدون مِن...». وبيوتاً: فيها ما يلي: مفعول به، أو مفعول ثانٍ، ويجوز أن تكون حالاً مقدَّرة. انظر الدر المصون ٣/٢٩٣.

(٣) ذهب قوم إلى أن «فارساً» حال، وبهذا يكون على بابه من الاشتقاق، وضعّف هذا ٱبنُ الحاجب في الإيضاح على شرح المفصل. انظر ١/٣٥٥.
وتعقَّبه الرضي. انظر شرح الرضي ١/٢٢٢، وفي حاشية الأمير ٢/٩٠:
ذكر أن الرضي جوز فيه الحالية. قلت: هو وهم من الأمير؛ فإن الرضي تعقَّب ٱبن الحاجب في المسألة. وانظر الموضع الذي أَحَلْتُك عليه ففيه البيان، وقد نقل هذا الشمني في الحاشية ٢/١٦٥.

(٤) ويكون التقدير: كَرُم ضيفُ زيدٍ. فهو مُحَوّل عن فاعل.

(٥) أي: كَرُم زيدٌ في حال كونه ضيفاً. وعلى التمييز: كَرُم زيد من جهة كونه ضيفاً، ولذلك رأى المصنف إدخال «مِن» للفصل بين صورتي الحال والتمييز، وتكون صورته كَرُم زيدٌ من ضيفٍ.

وٱختُلِف في المنصوب بعد[١] «حَبَّذا»، فقال[٢] الأخفشُ والفارسيُّ والرَّبَعيُّ: حالٌ مطلقاً، وأبو عمرِو بنِ العلاء: تمييزٌ مطلقاً.

وقيل: الجامدُ تمييزٌ، والمشتقُّ حالٌ، وقيل[٣]: الجامدُ تمييزُ، والمشتقُّ إن أُريد تَقْيِيدُ المدح به كقوله[٤]:

يا حَبّذا المالُ مبذولًا بلا سَرَفٍ [في أَوْجُه البِرِّ إسراراً وإعلانا]

فحالٌ[٥]، وإلّا[٦] فتمييز، نحو[٧] «حَبّذاً راكباً زيدٌ».

---

(١) في نحو: حَبَّذا رجلاً زيد، وحبذا الصَّبْرُ شيمةً.

(٢) انظر بسط الخلاف في الهمع ٤٩/٥، والمساعد على شرح التسهيل ١٤٤/٢.

(٣) هذا لأبي حيان، قال: «المشتق إن أُريد المدح به حال، وغيرُه وهو الجامد، والمشتق الذي لم يُرَد به ذلك بل تبيين حُسْن المبالَغ في مدحه تمييز...» انظر الهمع ٤٩/٥، وانظر تفصيل هذا في الأرتشاف / ٢٠٦١.

(٤) قائله غير معروف.
وعجزه ما وضعته بين معقوفين، وقد ذكره البغدادي، كما وجدته مثبتاً على هامش م/٣. وجاء تاماً في المساعد على شرح التسهيل لٱبن عقيل، وهو من ٱستشهاد أبي حيان، ومن تتمة حديثه في المسألة.
والشاهد فيه مجيء «مبذولاً» حالاً لا تمييزاً، فهو مشتقٌّ أُريد به تقييد المبالغة في مدح المخصوص بالوصف. كذا عند أبي حيان.
انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٢٦/٧، وشرح السيوطي/٨٦٢، والأرتشاف/٢٠٦١، والمساعد على شرح التسهيل ١٤٤/٢.

(٥) أي: قوله: مبذولاً.

(٦) قوله: وإلّا... أي إن كان ما بعد حبذا غير مقيّد بل تبيين جنس المبالغ في مدحه كان تمييزاً.

(٧) هو مثال أبي حيان في الأرتشاف / ٢٠٦٢، وهو من تتمة حديثه في المسألة.

- **السّابعُ** : أنّ الحال تكون مؤكِّدةً[١] لعاملها نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾[٢]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾[٣]، ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[٤]. ولا يقع التمييز[٥] كذلك. فأمّا ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[٦] فـ «شهراً» مؤكّد[٧] لما فُهِم

---

(١) الحال المؤكّدة هي التي يستفاد معناها بدونها، وقد تكون مؤكِّدة لعاملها، أو لصاحبها، أو لمضمون جملة. انظر شرح الأشموني ١/٤٢٩ - ٤٣٠.

(٢) الآية: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ سورة النمل ٢٧/١٠ وانظر سورة القصص ٢٨/٣١.
مُدْبراً: حال مؤكِّدة للفعل «وَلّى»، وصاحب الحال «موسى» عليه السلام.

(٣) الآيتان: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ سورة النمل ٢٧/١٨ - ١٩.
ضاحكاً: حال من سليمان عليه السلام، وهي حال مؤكِّدة للعامل فيها وهو الفعل «تبسّم».

(٤) الآية: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ كُلُوا وَٱشْرَبُوا مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ سورة البقرة ٢/٦٠، وانظر الأعراف ٧/٧٤، وسورة هود ١١/٨٥، والشعراء ٢٦/١٨٣، والعنكبوت ٢٩/٣٦.
مفسدين: حال، صاحبه الضمير وهو الواو في «تعثوا»، وهذه الحال مؤكِّدة لعاملها وهو الفعل: تعثوا، فإنّ معناه كمعنى مفسدين.

(٥) أي: لا يقع التمييز مؤكِّداً لعامله.

(٦) الآيـة: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ وَقَٰتِلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً وَٱعْلَمُوٓا أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ سورة التوبة ٩/٣٦.

(٧) لم يرتضِ هذا الدماميني. انظر حاشية الشمني ٢/١٦٥.
والمصنف أخذه من شيخه أبي حيان. انظر البحر ٥/٣٨، ومثله في الدر المصون ٣/٤٦١. ومثال =

من ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾.

وأمّا بالنسبة إلى عامله وهو «ٱثنا عَشَرَ» فمبيِّنٌ[(١)].

وأمّا إجازةُ[(٢)] المبرد ومَن وافقه[(٣)] مِن «نِعْمَ الرجلُ رجلًا زيدٌ» فمردودٌ[(٤)]، وأمّا قوله[(٥)]:

تَــزَوَّدْ مِــثْــلَ زادِ أَبِــيــكَ فِــيــنــا فَــنِــعْــمَ الــزادُ زادُ أَبِــيــكَ زادا

= أبي حيان نحو: عندي من الرجال عشرون رجلاً، وغَيّره السمين بقوله: عندي من الدنانير عشرون ديناراً. وأبو حيان شيخ السمين أيضاً.

(١) تعقَّبه في هذا الدماميني بأنّ «شهراً» ليس تمييزاً مبيناً لعامله؛ لأنه قد فُهِم من الإخبار عن عدة الشهور بقوله: «اثني عشر»، أنّ «اثني عشر» شهور، فيكون التمييز الواقع في هذه الصورة بعد العدد الذي عُلِم نوعُه مؤكِّداً لا مبيّناً كما في قولك: الرجال الذين عندي عشرون رجلاً.
وللشمني بعد هذا تعقيب على التعقيب. انظر الحاشية ١٦٥/٢.

(٢) إجازة: كذا في م/٢ و٣ و٤ و٥. وفي م/١: «وأمّا ما أجازه». ومثل الأول جاء عند الدماميني. ومثله في طبعة مبارك.
وفي حاشية الأمير والدسوقي وطبعة الشيخ محمد «وأمّا ما اختاره».
قال الشمني: «وأما إجازة...، هكذا وقع في غالب النسخ، والظاهر ما في بعضها» انظر ١٦٥/٢.

(٣) في م/١ و٥ بدون «من» وهي مثبتة في بقية المخطوطات.

(٤) مردود؛ لأنه لا يحتاج إلى تمييز مفسِّر؛ لأن الفاعل ظاهر، ولا يأتي التمييز المفسر إلا إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً، أو ظاهراً مُبْهماً. وهذا مذهب سيبويه.
أما المبرّد وابن السراج والفارسيّ فقد أجازوا مجيء التمييز مع ظهور الفاعل، وٱختاره ٱبن مالك وٱبن عصفور.
انظر الأرتشاف/٢٠٥٠، وشرح الكافية الشافية ١١٠٦/٢ - ١١٠٧.

(٥) البيت من قصيدة لجرير يمدح بها عمر بن عبدالعزيز.
وقد ذهب ٱبن مالك وغيره إلى أنّ «زادًا» تمييز، مع أن الفاعل ظاهر، وهو الزاد، وقد أنشده المبرد شاهداً على جواز ذلك. والمصنِّف يرد هذا على المبرد. =

فالصحيحُ[١] أنّ «زاداً» مفعول لـ «تَزَوّدْ»، إمّا مفعولٌ مطلقٌ إن أُريد به التزوُّدُ[٢]، أو مفعولًا به إن أُريدَ به الشيءُ[٣] الذي يتزوّده من أفعال البرِّ، وعليهما[٤]، فمِثْل[٥]: نعت له، تقدَّم[٦] فصار حالًا.

وأما قولُه[٧]:

نِعْمَ الفتاةُ فتاةً هندُ لو بذلَتْ　　رَدَّ التحيةِ نُطْقاً أو بإيماء

فـ «فتاةً» حالٌ مؤكِّدة.

* * *

= ويذهب إلى أن «زاداً» مفعول به بالفعل «تزوّد»، أي: تزوّد زاداً مثل زاد أبيك.
انظر شرح البغدادي ٢٨/٧، وشرح السيوطي/٨٦٢، والمقتضب ١٥٠/٢، والخزانة ١٠٨/٤، والعيني ٣٠/٤، وشرح المفصل ١٣٢/٧، والخصائص ٨٣/١، ٣٩٦، والمقرب ٦٩/١، وشرح الأشموني ٥٨٢/٢، والديوان/١٣٥، وشرح ابن عقيل ٢٧٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٠٧/٢.

(١) ذكر الشمني أن أبا حيان خَرَّجه على أن في «نِعْمَ» ضميراً، وزاداً: تمييز أُخِّر عن المخصوص. وزاد أبيك: بدل منه. انظر الحاشية ١٦٥/٢.
ولم أهتد إليه في الارتشاف، ولم يذكره عنه السيوطي في الهمع، فلعله في شرح التسهيل.

(٢) أي: المصدر، أي: تزوَّد تزوُّداً، فإن أُريد بـ «زاداً» هذا المصدر كان مفعولاً مطلقاً.

(٣) أي: الشيء الذي يقع عليه فعل الفاعل.

(٤) على هذين التقديرين: مفعول مطلق، أو مفعول به.

(٥) وكان قبل التقديم: تزوّد زاداً مِثْلَ زاد أبيك.

(٦) تقدَّم النعت على منعوته النكرة فأعرب حالاً مثل قوله: **لميَّةَ موحشاً طَلَلُ**.

(٧) قائله غير معروف.
والشاهد فيه «فتاةً»، فهو على مذهب المبرد ومن تبعه تمييز فيه مبالغة في التبيين. وأمّا عند المصنف فلا يجوز مجيء هذا التمييز مع ظهور الفاعل وهو «الفتاة»، وهو مذهب سيبويه. وذهب المصنف إلى أنّ «فتاةً» حال مؤكِّدة للفاعل.
انظر البيت في شرح البغدادي/٢٩، وشرح السيوطي/٨٦٢، وشرح الأشموني ٤٥٢/١، والهمع ٣٥/٥، وشرح التصريح ٩٥/٢، والعيني ٣٢/٤.

أقسامُ الحال

تنقسِمُ باعتبارات[١]:

١ - **الأول**: انقسامُها بٱعتبار ٱنتقال معناها ولزومِهِ إلى قسمين: **مُنْتَقِلة**، وهو الغالب، **ومُلازِمة**، وذلك واجب في ثلاث مسائل:

- **إحداها**[٢]: الجامدةُ غير المؤوَّلة بالمشتقّ[٣] نحو: «هذا مالُكَ ذَهَباً»، «وهذه جُبَّتُكَ خَزّاً»، بخلاف نحو[٤]: «بِعْتُه يداً بيَدٍ»، فإنه بمعنى مُتَقابِضَيْن[٥]، وهو وَصْفٌ مُنْتَقِل[٦]. وإنما لم يُؤَوّل[٧] في الأول[٨] لأنها مستعملةٌ في معناها الوضعيّ، بخلافها في الثاني[٩]، وكثير يتوهّم أنّ الحال الجامدة لا تكون إلّا

---

(١) قال الشمني: «... فيه إشارة إلى أن هذه التقسيمات ليست للحال بحسب الذات؛ ولهذا كانت متداخلة» الحاشية ١٦٥/٢، ومنه أخذ الدسوقي ١١٢/٢.

(٢) في م/٥ «أَحَدُها».

(٣) ذكر الرضي أمثلة لهذا النوع من الحال، ومن ذلك: بَوَّبتُه باباً باباً، وجاءوني رجلاً رجلاً. وواحداً واحداً...، أي: مُفَصّلاً هذا التفصيل المعيّن. انظر شرح الكافية ٢٠٨/١، وانظر توضيح المقاصد للمرادي ١٣٤/٢.

(٤) يداً: حال، وبيد: متعلّقٌ بمحذوف صفة للحال.

(٥) هذا التقدير ليس للحال وحده وهو «يداً»، وإنما هو للحال وصفته: يداً بيد، وجاء التقدير عند المرادي: مُنَاجَزَةً. انظر توضيح المقاصد ١٣٤/٢.

(٦) أي: غير ملازم لصاحبه.

(٧) في م/١ و٣ «تؤوّل».

(٨) أي: في المثال الأول «ذهباً»، ومثله في الثاني «خَزّاً».

(٩) أي: بعته يداً... فليس المراد اليد، وإنما المراد التقابض الحاصل باليد؛ ولذا كان لا بُدَّ من التأويل.

مُؤَوَّلة بالمشتقّ، وليس كذلك[(١)].

- **الثانيةُ**: المؤكّدة[(٢)]، نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾[(٣)]، قالوا: ومنه: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[(٤)]؛ لأن الحقّ لا يكون إلا مُصَدِّقاً[(٥)]، والصوابُ[(٦)] أنه يكون مُصَدِّقاً ومكذِّباً[(٧)] وغيرهما،

---

(١) فتأتي تارة مُؤَوَّلة، وأخرى غير مُؤَوّلة، ودليل ذلك الأمثلة الثلاثة التي ساقها المصنّف، ومثلها عند النحويين.

(٢) وهي التي يستفاد معناها بدونها، وانظر شرح شذور الذهب/٢٤٦ قال: «وهي التي لو لم تذكر لأفاد عاملُها معناها»، وذكر أنواعها.

(٣) سورة النمل ٢٧/١٠، وتقدّمت في بيان الفرق بين الحال والتمييز في الفقرة السابقة.
قوله: مُدْبِراً: حال مؤكّدة، والمعنى من وَلّى ومدبراً هو هو.

(٤) الآية: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ سورة البقرة ٢/٩١.
وأثبت مبارك وزميله آية سورة فاطر ٣٥/٣١ ﴿وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ مع أن إحدى المخطوطتين عندهما فيها: «وهو الحق مصدقاً» بالواو. وأثبت الشيخ محمد ما جاء عند المصنف من غير واو، ولم يذكر خلافاً كما دَرَج من قبل.

(٥) قال أبو حيان: «مُصَدِّقاً، حال مؤكّدة؛ إذ تصديق القرآن لازم لا ينتقل». انظر البحر ١/٣٠٧، والدر المصون ١/٣٠٣، وانظر التبيان/٩٣.

(٦) ذهب الدماميني إلى أن الظاهر أنهم أرادوا الحق المذكور في هذه الآية، وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ والمراد بما معكم التوراة، وهو مُصَدِّقٌ لها البتة لا مُكَذِّب... انظر حاشية الشمني ٢/٦٥.

(٧) في حاشية الأمير: «ومُكَذِّباً: أي للباطل وغيرهما كالإنشائيات، وهذا بالنظر لذات الحق، وإن اتُّفق أنّ الحق هنا، وهو القرآن، لا يكون [إلّا] مصدقاً للتوراة، والنسخ ليس تكذيباً» انظر الحاشية ٢/٩٠.
وذكر الدسوقي أن اعتراض المصنف جاء من أنه لم ينظر إلى تمام الآية.

نَعَم، إذا قيل: «هو الحقُّ صادقاً» فهي مؤكِّدة[١].

- **الثالثة**: التي دَلَّ عاملُها على تجدُّدِ[٢] صاحبها نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾[٣]، ونحو[٤]: «خَلَقَ اللهُ الزَّرافةَ يَدَيْها أَطْوَلَ من رِجْلَيْها»، الحالُ: أطولَ، ويديها: بَدَلُ بعضٍ.

قال ٱبنُ مالكٍ بَدْرُ الدِّين: ومنه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗاۚ﴾[٥] وهذا سَهْوٌ[٦] منه؛

---

(١) فَسّر هذا الدسوقي بأن الحقّ والصادق معناهما واحد، وهو المطابق للواقع. انظر الحاشية ١١٣/٢.
قلتُ: ومن هذه المطابقة جاء مفهوم التوكيد، كما تقدّم في الآية «ولّى مدبراً».

(٢) أراد بالتجدد هنا الملازمة، وتكرار حدوث صاحبها. انظر الهمع ٨/٤.

(٣) الآية: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾ النساء ٢٨/٤.
وجاء في «ضعيفاً» أربعة أقوال:
الأول: أنه حال من الإنسان، وهي حال مؤكدة، والثاني: أنه تمييز لأنه يصلح لدخول «من» عليه، وغلّط السمين هذا، والثالث: أنه على حذف حرف جر: خلق في شيء ضعيف، والرابع: في المحرّر: أنه مفعول ثانٍ بخُلق.
انظر الدر ٣٥٣/٢، والبحر ٢٢٨/٣، والمحرَّر ٢٣/٤.

(٤) انظر شرح شذور الذهب/٢٤٩، والآرتشاف/١٥٦١.

(٥) أي: من الحال التي تدل على تجدّد صاحبها الآية: ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡتَغِي حَكَمٗا وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗاۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٞ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾ سورة الأنعام ١١٤/٦.

(٦) في حاشية على م/٢ «وليس الأمر كما قال من أنه سهو؛ لأن الكتاب يطلق على الألفاظ الحادثة التي استأثر الله بتأليفها كما يطلق على المعنى القديم».
وفي حاشية على م/٣ «السَّهْوُ من المصنِّف لا ٱبن مالك كما بيِّن في محله».
وذكر الشمني أن الجواب عن هذا أن «أَنْزَل» الذي هو عامل في الحال يدل على تجدُّد مفعوله =

لأن الكتاب قديم[١].

وتقع الملازِمةُ في غير ذلك بالسّماع، ومنه: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ﴾[٢] إذا أُعْرِبَ حالًا[٣]. وقولُ جماعةٍ[٤] إنها مؤكِّدة وَهْمٌ؛ لأن معناها غيرُ مُستفاد مما قبلها[٥].

٢ - **الثاني**[٦]: انقسامُها بحَسَبِ قَصْدِها لذاتها، وللتوطِئَةِ بها إلى قسمين:

= الذي هو صاحب الحال، ولا يلزم من دلالته على تجدُّده تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه، وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها، على أن الذي يمتنع تجدُّده هو الكلام النفسي القائم بذاته تعالى، لا العبارة الدالَّة عليه، والمتَّصف بالنزول هو الثاني، لا الأول» انظر الحاشية ١٦٦/٢.

(١) أي ليس متجدّداً، وعلى هذا فلا يصح الاستشهاد بالآية لما ذهب إليه المصنّف لما دلّ عاملُها على تجدُّد صاحبها، وكان تعليق الأمير: «فيه أن القديم الصفة القائمة بالذات العليّة لا المُنْزَل» انظر الحاشية ٩٠/٢.

(٢) الآية: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ سورة آل عمران ١٨/٣.

(٣) قال: «إذا أعرب حالاً» لأنه فيه غير الحالية، وبيان ذلك على ما يلي مختصراً:

١ - قائماً: حال، من اسم الله تعالى، أو من «هو»، أو من الجميع.

٢ - منصوب على النعت المنفي بلا كأنه قيل: لا إله قائماً بالقسط إلا هو.

٣ - النَّصب على المدح، وهو مما أجازه الزمخشري.

٤ - النَّصب على القطع.

وانظر تفصيل هذا في الدر المصون ٤١/٢ - ٤٤، والبحر ٤٠٣/٢ وما بعدها، وانظر حاشية الشمني ١٦٦/٢.

(٤) هذا رأي الزمخشري، وردَّه عليه أبو حيان. انظر الكشاف ٣١٤/١، والبحر ٤٠٣/٢، وانظر تعقيب السمين على رأي شيخه أبي حيان في الدر المصون ٤٢/٢.

(٥) لأن «قائماً» لا يُستفاد معناه مما تقدَّم في الآية وهو «شهد».

وذهب الدماميني إلىأ ن معناها مستفاد مما قبلها. انظر الشمني ١٦٦/٢.

(٦) الثاني من أنواع الحال.

مقصودة[١] وهو الغالب، **ومُوَطِّئة**[٢]، وهي الجامدة الموصوفة نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[٣]، فإنما ذكر «بشراً»[٤] توطئةً لِذِكْرِ[٥] «سويّاً» وتقول[٦]: «جاءني زيدٌ رجلًا مُحْسِناً».

٣ - الثالثُ[٧]: انقسامُها بِحَسَبِ الزمان إلى ثلاثة:

- **مقارنة**[٨]: وهو الغالب[٩]، نحو: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[١٠].

---

(١) مقصودة لذاتها.

(٢) أي مُمَهِّدَة لغيرها.

(٣) الآية: ﴿فَٱتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ سورة مريم ١٩/١٧. وانظر الفريد ٣/٣٨٦، وشرح الأشموني ١/٤١٤.

(٤) وهو حال.

(٥) وهو صفة للحال، فالحال جاءت مُوَطِّئة للوصف بعدها.

(٦) ذكر في المثال «رجلاً»، وهو نصب على الحال تمهيداً وتوطئة لذكر الوصف بعدها وهو «محسناً».

(٧) من انقسامات الحال.

(٨) المقارِنة هي التي تكون مقارِنةً لعاملها في الزمان. وسمّاها المرادي: المُسْتَصْحَبَة. انظر توضيح المقاصد ٢/١٦٤.

(٩) أي أكثر ما تكون الحال من هذا النوع.

(١٠) الآيـة : ﴿ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ سورة هود ١١/٧٢.
شيخاً: حال: والشيخوخة مقارنة للإشارة بـ «هذا» من حيث الزمان.
والعامل في هذه الحال التنبيه أو الإشارة، أو كلاهما.
وذهب العكبري إلى أن «شيخاً» حال من «بعلي» مؤكدة؛ إذ ليس الغرض الإعلام بأنه بعلها في حال شيخوخته دون غيرها. انظر التبيان/٧٠٧.

- **ومقدَّرة**: وهي المستقبلَة كـ[١] «مررت برجلٍ معه صَقْرٌ صائداً به غداً» أي[٢]: مقدِّراً ذلك، ومنه[٣]: ﴿ٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ[٤]﴾[٥]، ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾[٦].

---

(١) ليس الصيد واقعاً الآن وإنما ذلك مُقَدَّر مستقبلاً، ولولا ذكره «غداً» لكانت الحال مقارنة.
وجملة: معه صقر: نعت لرجل، وصائداً: حال من النكرة الموصوفة.

(٢) هذا بيان لحاصل المعنى لا بيان لمعنى «صائداً» وهو الحال، أي مقدِّراً الصيد به غداً.

(٣) الآية: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ الزمر ٧٣/٣٩.

(٤) في المخطوطات «ادخلوها» قال الشمني: هكذا وقع في بعض النسخ «ادخلوها» بدون فاء، ووقع في بعضها «فادخلوها» بالفاء. الحاشية ١٦٧/٢.

(٥) قال الدماميني: أمّا كون الحال مُقدَّرة في ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ فواضح، ضرورة أن الخلود غير مقارِن للدخول...» الشمني ١٦٧/٢.
وفي الفريد ٢٠٢/٤ «خالدين: حال من ضمير المأمورين، أي: مقدّرين الخلود» وكان هذا في الآية/٧٢ ثم قال: «ومثله: ﴿طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ الآية/٧٣.

(٦) الآية: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ ۖ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ۖ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا۟ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ سورة الفتح ٢٧/٤٨.
جاء في الدر المصون ١٦٥/٦ أن «آمنين» حال من فاعل «لتدخُلُنّ»، وكذا محلّقين مقصّرين. ويجوز أن يكون «محلّقين» حالاً من «آمنين» فتكون متداخلة، وذكر أن جملة «لا تخافون» حال إمّا من فاعل «لتدخُلُنّ»، أو من ضمير «آمنين» أو «محلقين» أو «مقصّرين»، فإن كانت حالاً من ضمير: آمنين أو من فاعل «لتدخلُنّ» فهي حال للتوكيد، وآمنين: حال مقارنة، وما بعدها حال مقدَّرة... انتهى.
وأنت ترى أن ما ذكره المصنّف هنا موجز لا يغني، فقد ذكر الآية شاهداً للحال المقدّرة، فأيّ حال يريد من جملة الأحوال هذه؟
وتعقبه الدماميني فقال: «وأمّا آمنين في الآية الأخرى فيمكن جعله من قبيل الحال المقارنة، أي: لتدخُلُنّ في حال أَمْنكم المحقَّق، فلا حاجة إلى جعل الحال مقدَّرة، نعم التحليق والتقصير بعد الدخول لا معه؛ فالحال بالنسبة إليهما مقدَّرة».

- **ومحكيّةَ**: وهي الماضية، نحو[١]: «جاء زيدٌ أمسِ راكباً».

٤ - **الرابع**: انقسامُها بِحَسَبِ التبيين والتوكيد إلى قسمين:

- **مُبَيِّنة**[٢]: وهو[٣] الغالب، وتمسى **مؤسِّسَة**[٤] أيضاً.

- **ومؤكِّدة**: وهي التي يُستفاد معناها بدونَها، وهي ثلاثة.

أ - **مؤكِّدة لعاملها** نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾[٥].

ب - **مؤكِّدة لصاحبها** نحو[٦]: «جاء القوم طُرّاً»،

= وعلّق على هذا الشمني: «وأقول: ليس في كلام المصنف ما يدل على أنّ «آمنين» حال مقدَّرة، وتمثيله بالآية للحال المقدَّرة يصدق بٱعتبار محلّقين ومقصرين» الحاشية ١٦٧/٢ وفي حاشية الأمير: «الشاهد فيما بعد آمنين».

قلتُ: إطلاق المصنِّف في الاحتجاج بالآية يقتضي مثل تعقيب الدماميني، ولا ينفع ٱعتذار الشمني عنه.

(١) دَلّ على المضي بقوله: أَمْسِ وبالفعل، وتعقبه الدماميني بأنه ليس هناك ما يمنع من كونها مقارنة لعاملها وزمنها ماض، قال: «فأيّ داعٍ إلى ٱرتكاب كون الحال محكية مع إمكان جعلها مقارنة بأن يكون راكباً أُريد بزمنه المضي المقارن لزمن عامله؟».

وللشمني تعليق: انظر ١٦٧/٢ وحاشية الأمير ٩١/٢ قال: والأوضح في المثال: جاء زيدٌ اليوم قائلاً بكراً أمسِ. وكان قد نقل من قبل ٱعتراض الدماميني على المصنف.

(٢) وهي التي تدل على معنى لا يُفْهَم مما قبلها. انظر همع الهوامع ٣٩/٤، وشرح شذور الذهب/ ٢٤٦.

(٣) في م/٤ «وهي».

(٤) وسميت مُؤَسِّسَة: لأنها أَسَّسَت معنًى، وبينته، ولم يكن له ذكر أو بيان من قبل.

(٥) تقدّمت الآية، وهي من سورة النمل ١٠/٢٧، وسبق الحديث عنها.

(٦) طُرّاً: حال من القوم أي: جميعاً، وهذا مفهوم من لفظ «القوم»، فجاء الحال هنا مؤكِّداً لما أُريد من معنى الجمع في القوم.

قال المصنف في شرح الشذور/٢٤٦ «وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها».

ونحو: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[1].

جـ - ومؤكِّدة لمضمون[2] **الجملة** نحو[3] «زيدٌ أبوك عطوفاً».

وأهمل[4] النحويون المؤكِّدة لمضمون الجملة، ومَثَّل ٱبنُ مالك وولدُه بتلك

---

(١) الآيـة: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ سورة يونس ٩٩/١٠.
جميعاً حال من «مَن»، ومفهوم الجمع مأخوذ من معنى «مَن»، فجاءت الحال «جميعاً» مؤكِّدة لهذا المعنى المفهوم من صاحبها.
وانظر الفريد ٥٩٥/٢.

(٢) في م/٥ بدأ بهذا وهي المؤكِّدة لمضمون الجملة، ثم ثَنَّى بالمؤكِّدة لصاحبها، ونقص من النص ما تبقى.
والمؤكِّدة لمضمون الجملة هي الآتية بعد جملة معقودة من ٱسمين معرفتين جامدين، وهي دالّة على وَصْفٍ ثابتٍ مُستفاد من تلك الجملة. انظر شرح شذور الذهب/٢٤٦، وتوضيح المقاصد للمرادي ١٦٢/٢.

(٣) عطوفاً: حال مؤكِّدة لا لزيد، ولا لـ «أبوك»، وإنما للجملة كلها، أو على التحقيق لمضمون هذه الجملة، ثم إن أُبُوَّة زيد في المثال يُفْهَمُ منها العطف، فجاءت الحال مؤكِّدة لهذا المعنى المفهوم من الجملة. وانظر شرح المفصل ٦٤/٢.

(٤) لم يهمل النحويون هذا، وانظر في المسألة تفصيلاً أَوْفَى مما ذكره المصنّف هنا في توضيح المقاصد للمرادي ١٦٢/٢ - ١٦٣، وانظر شرح المفصل ٦٤/٢، والتسهيل/١١٢، والمساعد على شرح التسهيل ٤١/٢، وشرح الكافية ١٩٩/١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦/١٠.
والغريب من المصنِّف أنه ذكر في شرح شذور الذهب ص/٢٤٧ أن جميع النحويين أغفلوا التنبيه على الحال المؤكِّدة لصاحبها.
قلت: هذا كلام مردود على المصنّف. وانظر ما يلي:
الفريد ٥٩٥/٢، وإعراب النحاس ٧٦/٢، والبحر ١٣٤/١، والكتاب ١٨٨/١ - ١٨٩، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٤/١٠ ففيه شواهد لهذه المسألة ومراجعها.

الأمثلة[١] للمؤكِّدة[٢] لصاحبها، وهو سهو.

ومما يُشْكِلُ قولُهم في نحو «جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ»: إنّ الجملة الاسمية حال، مع أنها لا تنحَلُّ[٣] إلى مفرد[٤]، ولا تُبَيِّنُ هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي حال[٥] مؤكِّدة. فقال ٱبنُ جني: «تأويلُها: جاء زيدٌ طالعةً الشمسُ عند مجيئه»، يعني فهي كالحال والنعت السَّببين[٦] كـ «مررتُ بالدّار قائماً سكانُها»، وبـ «رجلٍ قائمٍ غلمانُه».

وقال ٱبنُ عمرون: «هي مؤوّلةٌ بقوله[٧]: مبكّراً، ونحوه»، وقال صَدْرُ

---

(١) الإشارة بتلك الأمثلة إلى «وَلّى مدبراً»، و«جاء القوم طُرّاً»، و«لآمَن مَن في الأرض كلهم جميعاً». قال الشمني: «ووجه السَّهو أن المثالين الآخرين ليسا من توكيد عامل الحال، بل من توكيد صاحبها» انظر الحاشية ١٦٧/٢.

(٢) جاء هذا عند ٱبن مالك في شرح التسهيل، ونقله عنه المرادي، قال: «... جعل في شرح التسهيل قولهم: زيد أبوك عطوفاً، «وهو الحق بيناً» من قبيل المؤكِّدة لعاملها، وهي موافقة معنًى لا لفظاً، قال: لأنّ الأب والحقّ صالحان للعمل» انظر توضيح المقاصد ١٦٣/٢.
وفي شرح شذور الذهب/٢٤٧ ذكر أنّ ٱبن مالك مَثّل بالآية للحال المؤكِّدة لعاملها أي: بقوله تعالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًاۚ﴾ يونس ٩٩/١٠.

(٣) ذكرتُ في أول الجمل التي لها محل من الإعراب، أنه كان لها محل لأنها تحل مَحَلّ المفرد، وهذا ليس بأصل في الجمل.

(٤) النص في م/١ «... إلى مفرد يُبَيِّن هيئة فاعل...».

(٥) لفظ «حال» مثبت في م/٢ و٥، وليس في بقية المخطوطات.

(٦) الحال والنعت السببيان يجريان عادة على غير من هما له، فهما يجريان على ما له تعلّق بصاحب الحال أو بالمنعوت، وهو ما بعدهما.
قائماً: حال، وقائمٍ: نعت، وكل منهما رافع لما بعد.

(٧) وعلى هذا تكون الحال «والشمس طالعة» من باب الحال المبينة للفاعل، وهو الضمير في «جئت».
وذكر الأمير مثله: جئت والجيش مصطفٌّ، أي: جئت مجترئاً.
انظر الحاشية ٩١/٢، ومثاله هذا للزمخشري، وسيأتي عند المصنف في آخر هذه المادة.

الأفاضل[١] تلميذُ[٢] الزمخشريّ: «إنما الجملة مفعول معه»[٣]، وأثبت[٤] مجيء المفعول معه جملة.

وقال[٥] الزمخشريّ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾[٦]، في قراءة[٧] من رفع «البحر»، هو كقوله[٨]:

وقد أغتدي والطيرُ في وُكْناتِها [بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابدِ هَيْكلِ]

(١) هو القاسم بن الحسين بن محمد أبو محمد الخُوارزمي النحوي. ويُكنى: صدر الأفاضل، كان حنفياً سنياً، برع في علم الأدب، وفاق في نظم الشعر ونثر الخطب، شرح المفصل ثلاثة شروح: بسيط ومتوسط، وصغير، وشرح سقط الزند والمقامات، والأنموذج وغيرها.
وذكر السيوطي أنه وُلِد في سنة ٥٥٥هـ. انظر بغية الوعاة ٢/٢٥٢ - ٢٥٣.

(٢) قلت: إذا كان الزمخشري قد توفي عام ٥٣٨ فكيف يكون صدر الأفاضل تلميذاً له وقد وُلِدَ بعد وفاته بسبع عشرة سنة؟!

(٣) على قوله هذا تكون الواو في الجملة «جاء زيد والشمس طالعة» واو المعية.

(٤) والجملة لا تكون مفعولاً معه، وإنما يكون بابه المفردات.

(٥) من هنا إلى قوله: البحر، سقط من م/٥.

(٦) الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة لقمان ٣١/٢٧.
وانظر الكشاف ٢/٥١٩ ونصه: «فإن زعمت أن قوله: «والبحر يمده» حال في أحد وجهي الرفع وليس فيه ضمير راجع إلى ذي الحال قلت هو كقوله: وقد أغتدي...».

(٧) قراءة النصب عن أبي عمرو ويعقوب واليزيدي وابن أبي إسحاق وعيسى «والبحرَ» عطفاً على اسم «إنّ» وهو «ما»، ويمدُّ: خبر.
وقراءة باقي السبعة الرفع: وهم عاصم وحمزة والكسائي ونافع وابن عامر وابن كثير، وأبو جعفر ممن هم وراء السبعة. والجملة: «والبحر يمده» في محل نصب على الحال. انظر كتابي «معجم القراءات» ٧/٢٠٤ - ٢٠٥. ففيه مراجع القراءتين.

(٨) قائله: امرؤ القيس. والمثبت عند الزمخشري صدره والرواية عند البغدادي: وكناته. أغتدي: أذهب غُدْوةً. الوكنات: جمع وُكنة، وهي مقر الطائرليلاً، وعشه الذي يبيض فيه.

و«جئت والجيش مُصْطَفٌّ» ونحوهما من الأحوال التي حُكْمُها[1] حُكْمُ الظروف؛ [فلذلك[2] عريت[3] عن ضمير ذي الحال]، ويجوز[4] أن يُقدَّر «وبَحْرُها»، أي: وبَحْرُ الأرض.

* * *

= منجرد: أي فرس منجرد، والمُنْجَرِد: القصير الشعر، وهو من صفات الخيل الكريمة. الأوابد: جمع آبدة، وهي الوحش، يصف هذا الفرس بأنه من سرعته يلحق الأوابد، فيكون لها بمنزلة القيد، فهي لا تفلت منه. الهيكل: الطويل الضخم.

والشاهد فيه أنّ جملة «والطير في وكناتها» حال من الضمير في «أغتدي»، مع خلوها من عائد إلى صاحب الحال اكتفاء بربط الواو.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٩/٧، وشرح السيوطي/٨٦٢، والكشاف ـ/٥١٩، وشرح المفصل ٦٦/٢، ٥١/٣، ٩٥/٩، والخصائص ٢٢٠/٢، والخزانة ٥٠٧/١، ١٧٩/٢، والمحتسب ٢/ ١٦٨، ٢٣٤، والكامل / ١٠١٢ ، والديوان / ١٩.

(١) قال الأمير: لأنها في قوة: وقت اصطفاف الجيش. الحاشية ٩١/٢.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من المصنف على نصّ الزمخشري، فهو غير مثبت في الكشاف.

(٣) أي: الجملة التي وقعت حالاً في البيت، وفي الجملة التي ذكرها بعده.

(٤) هذا بقية نص الزمخشري، تصرف فيه المصنف، وصورته: «ويجوز أن يكون المعنى: وبحرها، والضمير للأرض». انظر الكشاف ٥١٩/٢.

قال الشمني بعد هذا النص: قال اليمني: يريد أن عود الضمير إلى الأرض بمثابة عوده إلى ذي الحال في الآية وهو ما في الأرض» انظر الحاشية ١٦٧/٢، ونقل هذا الأمير وقال: «وفيه نظر».

إعرابُ[١] أسماءِ الشَّرْط والٱستفهامِ ونحوِها[٢]

اعلم أنها[٣] إنْ دَخَلَ عليها جارٌ أو مضافٌ فَمَحَلُّها الجَرُّ نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[٤]، ونحو[٥]: «صبيحةَ أيِّ يومٍ سَفَرُكَ» و[٦]: «غلامُ مَن جاءك»، وإلّا[٧] فإن وقعت[٨] على زمان نحو: ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾[٩]، أو مكان نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[١٠]، أو حَدَثٍ نحو: ﴿أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[١١] فهي منصوبة

---

(١) انظر هذا في الهمع ٣٤١/٤.

(٢) يريد بقولها «نحوها» «كم» الخبرية. كذا عند الشمني ١٦٧/٢.

(٣) أي هذه الأسماء المذكورة. وفي م/٣ «أنه». أي: الٱسم من هذه الأسماء.

(٤) سورة النبأ ١/٧٨، وهي شاهد لدخول حرف الجر «عن» على «ما» الٱستفهاميّة، فهي مبنية في محل جر.

(٥) هذا مثال للإضافة فـ «أيّ» مجرور بالإضافة إلى «صبيحة»، وصبيحة: منصوب على الظرفية الزمانية، متعلّق بمحذوف خبر مقدّم، وسفرُك: مبتدأ.

(٦) وهذا مثال للإضافة أيضاً، فـ «مَن» مبني على السكون في محل جر بالإضافة، وغلام: مبتدأ، خبره الجملة «جاءك».

(٧) أي: وإن لم تكن مضافة، أو مجرورة بحرف جر...

(٨) أي: دالّة على زمان.

(٩) الآية: ﴿أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ سورة النحل ٢١/١٦، وانظر سورة النمل ٦٥/٢٧ ﴿... وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾. أيّان: محله النصب على الظرفية الزمانية، والعامل فيه «يُبْعثون».

(١٠) سورة التكوير ٢٦/٨١.

أين: نصب على الظرفية المكانية، والعامل فيه «تذهبون»، وهو ٱسم ٱستفهام لذا كان له الصّدر.

(١١) الآيتان: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ * وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱنتَصَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟ۗ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ سورة الشعراء ٢٢٤/٢٦ - ٢٢٧.

مفعولًا فيه[١]، ومفعولًا مطلقاً[٢]، وإلّا فإن وقع بعدها[٣] ٱسمٌ نكرةٌ نحو «مَن أَبٌ لك؟» فهي[٤] مبتدأة[٥]، أو ٱسمٌ معرفة نحو «مَن زيدٌ؟» فهي[٦] خبر أو مبتدأ[٧]، على الخلاف السابق[٨]، ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط.

وإلّا[٩] فإن وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدأة نحو «مَن قام؟»، ونحو «مَن يَقُمْ أَقُمْ معه»، والأَصَحُّ أنّ الخبرَ[١٠] فِعْلُ[١١] الشرط لا الجوابُ.

= أيّ منقلب: أيَّ صفة لمصدر محذوف، والعامل فيه «ينقلبون»، والتقدير: ينقلبون انقلاباً أيّ منقلب.

(١) في الآيتين الأولى و الثانية.

(٢) في الآية الثالثة.

(٣) أي بعد أسماء الٱستفهام خاصة؛ لأن أسماء الشرط تدخل على الأفعال.

(٤) في م/٣ «فهي ٱسم مبتدأ».
والمراد بـ «هي» ٱسم الٱستفهام «مَن».

(٥) في م/٣ «مبتدأ» ومثلها في متن حاشية الأمير، وطبعة الشيخ محمد.

(٦) اسم الٱستفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدّم، وزيدٌ: مبتدأ مؤخّر.

(٧) أي: يجوز جعل «من» في محل رفع مبتدأ، وزيد: الخبر.

(٨) ذكر هذا في أول الباب الرابع هذا «قال: فمِن ذلك ما يُعْرَف به المبتدأ من الخبر»، ثم ذكر ثلاث حالات، ومما ذكره في الأولى أن المبتدأ ما كان أعرف، أو كان هو المعلوم عند المخاطب مثل: من القائم؟ فتقول زيد القائم، فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدَّم المبتدأ.
قلت: ما عرضه من خلاف فيما سبق لا يجيز الوجهين هنا، بل هو وجه واحد وهو كون زيد مبتدأً؛ لأنه الأَعْرَف.

(٩) أي: وإن لم يقع بعد أسماء الٱستفهام ٱسمٌ نكرة أو معرفة، بل جاء بعدها وبعد أسماء الشرط فعل لازم فهي مبتدأ، وخبره ما بعده.

(١٠) هذا خاص بأسماء الشرط، وسيذكر الخلاف في خبر ٱسم الشرط في التنبيه الذي يلي حديثه هذا.

(١١) يعني جملة فعل الشرط لا عين الفعل.
وتعقّبه الدماميني بأن خبر المبتدأ جملة الشرط بأسرها لا الفعل وحده، وعلى القول الآخر الخبر هو مجموع جملة الجزاء لا الفعل وحده. انظر الشمني ١٦٧/٢ والأمير ٩١/٢.

وإن وقع بعدها[١] فعلٌ مُتعَدٍّ، فإن كان واقعاً عليها فهي مفعول به نحو: ﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾[٢]، ونحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ﴾[٣]، ونحو: ﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾[٤]، وإن كان[٥] واقعاً على ضميرها[٦] نحو[٧]: «مَن رأيته؟»، أو متعلّقها[٨] نحو: «مَن رأيت أخاه؟» فهي[٩] مبتدأة، أو منصوبة[١٠] بمحذوف مقدَّر بعدها يُفَسِّره المذكور.

* * *

---

(١) أي: بعد أسماء الشرط والاستفهام، و«كم».

(٢) أول الآية: ﴿وَيُرِيكُمۡ ءَايَـٰتِهِۦ ...﴾ سورة غافر ٨١/٤٠.
أيّ: اسم استفهام منصوب بـ «تنكرون»، فهو مفعول به للفعل، وقدِّم لأن له صدر الكلام.

(٣) سورة الإسراء ١١٠/١٧ وتقدّمت بعد الحديث عن بيت الشاطبي في تعدد الحال، وتتمة الجواب «فله الأسماء الحسنى» أياً: اسم شرط، وهو مفعول «تدعوا» مُقَدَّم.

(٤) تتمة الآية: ﴿... وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَـٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ سورة الأعراف ١٨٦/٧.
مَن: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول به للفعل «يُضْلِلْ».

(٥) أي: الفعل.

(٦) على ضمير أسماء الاستفهام والشرط.

(٧) الضمير في «رأيته» هو المفعول، وهذا المفعول هو ضمير «مَن».

(٨) أي: الفعل واقع على اسم له تعلُّق باسم الاستفهام المتقدّم، فالمثال الذي ذكره وقع الفعل على «أخاه» وهذا الاسم فيه ضمير يعود على «مَن».

(٩) أي: أسماء الاستفهام، في محل رفع مبتدأ؛ لأن الفعل بعدها عامل في الضمير.

(١٠) أو أسماء الاستفهام منصوبة على الاشتغال بفعل مقدَّر من جنس المذكور بعدها. والتقدير في المثالين: «من رأيت رأيته»، «من رأيت رأيت أخاه».

تنبيه[١]

وإذا وقع ٱسمُ الشرط مبتدأً، فهل خَبَرُه فِعْلُ الشرط وحده؛ لأنه ٱسمٌ تامٌّ، وفعلُ الشرط مشتملٌ على ضميره[٢]، فقولك: «من يَقُمْ» لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان[٣] بمنزلة قولك[٤]: «كلٌّ مِن الناسِ يقوم»؟.

أو فعلُ[٥] الجوابِ؛ لأن الفائدة به تمت، ولٱلتزامهم[٦] عَوْدَ ضمير منه إليه[٧] على الأصح؛ ولأنّ نظيرَه[٨] هو الخبر في قولك[٩]: «الذي يأتيني فله درهم»؟.

أو مجموعهما[١٠]؛ لأنّ قولك: «من يَقُمْ أَقُمْ معه» بمنزلة قولك[١١]: «كُلٌّ مِن

(١) انظر الخلاف في هذه المسألة في المراجع الآتية:
همع الهوامع ٣٤١/٤، الدر المصون ١٩٩/١، ٢٧٤، والبيان ٧٦/١، والفريد ٢٧٨/١، والتبيان/ ٥٥، وشرح الرضي ٩٠/١.

(٢) أي: فاعل فعل الشرط ضمير مستتر يعود على ٱسم الشرط المتقدِّم المبتدأ.

(٣) قوله: «لكان» غير مثبت في م/١.

(٤) «مَن» من صيغ العموم، ولو لم يُرِد المتكلم معنى الشرط لكانت «مَن» في موقع «كل»، وكل: في الجملة التي ذكرها مبتدأ، وخبره جملة «يقوم»؛ ولذا كان الخبر جملة فعل الشرط عندما يأتي «مَن» مبتدأً وهو شرط.

(٥) أو يكون خبر ٱسم الشرط الواقع مبتدأ جملة جواب الشرط، وذكر المصنّف الفعل والفعل وحده لا يكون جواباً.

(٦) سقط من م/٢ من هنا إلى قوله: «فله درهم».

(٧) أي: عود الضمير من جواب الشرط إلى ٱسم الشرط.

(٨) أي: نظير وقوع جواب الشرط خبراً عن المبتدأ الشرط.

(٩) الذي: مبتدأ، وجملة «يأتيني»: صلة، وجملة: فله درهم: خبر عن المبتدأ.

(١٠) أي: خبر ٱسم الشرط المبتدأ جملتا الشرط والجواب.

(١١) أي: مَن بمعنى «كل» في العموم، وكما وقعت في مثاله جملة الشرط والجواب خبراً عن «كل»، فكذا جملة الشرط والجواب تقع خبراً عن ٱسم الشرط المبتدأ.

الناس إِنْ يقمْ أَقُمْ معه»؟.

والصحيحُ[١] الأول، وإنما توقفت[٢] الفائدة على الجواب من حيث التعلُّق[٣] فقط لا من حيث الخبرية.

* * *

(١) الأول: أي: الخبر جملة فعل الشرط هي الخبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ. وإلى مثل هذا ذهب العكبري. انظر التبيان/٥٤، والسمين في الدر ١/١٩٨.

(٢) في م/١ «تتوقف».

(٣) في م/١ و٢ و٥ «التعليق».

مُسوِّغات الابتداء بالنكرة[١]

لم يُعَوِّل المتقدِّمون في ضابط ذلك إلّا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كُلّ أَحَدٍ يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبّعوها[٢]، فمِن[٣] مُقِلٍّ مُخِلٍّ، ومن مُكْثرٍ مُوْرِدٍ ما لا يَصْلُح[٤]، أو معدِّدٍ لأمورٍ متداخلة، **والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور..**

١ - **أحدها**: أن تكون[٥] موصوفةً لفظاً، أو تقديراً، أو معنى، فالأول نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾[٦]، ﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكٍ﴾[٧]،

---

(١) انظر هذا في الارتشاف/١١٠٠، والهمع ٢٩/٢، والكتاب ١٦٦/١، وشرح ابن عقيل ٢١٦/١، وشرح المفصل ٨٦/١.
ونقل السيوطي مادة هذا الفصل عن المصنف في الأشباه والنظائر ١٠٩/٢ وما بعدها.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢١٦/١ فقد أثبت ما ذكره ابن مالك في ألفيته وهو ست حالات، ثم قال: «وقد أنهاها غير المصنّف إلى نيّفٍ وثلاثين موضعاً، وأكثر من ذلك...»، ثم أوصلها ابن عقيل إلى أربعة وعشرين، وقال: «... وما لم أذكره منها أسقطته لرجوعه إلى ما ذكرته، أو لأنه ليس بصحيح».
وفي حاشية الخضري ٩٩/١ أن بهاء الدين بن النحاس هو الذي أوصلها إلى نيّف وثلاثين.

(٣) أي: فهُمْ مِن مُقِلٍّ مُخِلٍّ.

(٤) في الأشباه والنظائر «ما لا يصحُّ» وهو نصّ المصنّف.

(٥) أي: النكرة الواقعة مبتدأ.

(٦) الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ۖ ثُمَّ أَنتُمۡ تَمۡتَرُونَ﴾ سورة الأنعام ٢/٦.
أجل: مبتدأ، وهو نكرة موصوفة بـ «مسمى»، وعنده: ظرف متعلّق بالخبر.

(٧) الآية: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤۡمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤۡمِنَةٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكَةٍ وَلَوۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡ ۗ وَلَا تُنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤۡمِنُواْ ۚ وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكٍ وَلَوۡ أَعۡجَبَكُمۡ ۗ...﴾ سورة البقرة ٢٢١/٢. =

وقولك[١]: «رجلٌ صالحٌ جاءني».

ومن ذلك[٢] قولُهم[٣]: «ضعيفٌ عَاذَ بقَرْمَلةٍ»؛ إذ الأَصْلُ[٤]: رَجُلٌ ضعيفٌ، فالمبتدأُ في الحقيقة هو المحذوفُ، وهو موصوف.

والنحويون يقولون: يُبْتَدَأُ بالنكرة إذا كانت موصوفةً، أو خَلَفاً[٥] من موصوف، والصوابُ ما بَيَّنتُ[٦].

وليست كُلُّ صفةٍ تُحَصِّلُ الفائدة، فلو قلتَ: «رَجُلٌ من الناس جاءني» لم يَجُزْ[٧].

= لا أرى سبباً لانصراف المصنِّف عن الاستشهاد بصدر الآية: «ولَأَمَةٌ مؤمنة...» ففيها نكرة موصوفة كالقَدْر الذي احتج به منها.
عبد: مبتدأ نكرة، مؤمن: نعت، وهو المسوّغ للأبتداء بالنكرة، خير: خبر المبتدأ.

(١) رجل: مبتدأ نكرة، وُصِف بـ «صالح»، وجملة «جاءني»: خبر عن المبتدأ.

(٢) أي: من الأبتداء بالنكرة الموصوفة.

(٣) في مجمع الأمثال ٢٨٥/١ «ذليلٌ عاذ بقرملة»، أي بشجرة لا تستره ولا تمنعه، أي هو ذليل عاذ بأَذَلَّ من نفسه» ولم أجد هذه الرواية «ضعيف» في المراجع، وذكر المثل في اللسان/قرمل، ومثله في التاج، ويروي «ذليل عائذ...». وجاء في المستقصى ١٣٥/١ «أذل من قرملة».
وقالوا : يضرب لمن استعان بضعيف لا نُصْرَةَ له. قالوا: والقرملة من دِقّ الشجر لا أصل له.
وانظر المساعد على شرح التسهيل ٢١٧/١، والأرتشاف/١١٠٠.

(٤) كذا عند شيخه في الأرتشاف: أي إنسان ضعيف.

(٥) مثل هذا عند شيخه في الأرتشاف، أي يُحْذَفُ الموصوف، وتبقى الصفة مبتدأ، وتقدير أبي حيان يَدُلّ على أن المحذوف هو المبتدأ.

(٦) أن الموصوف المحذوف هو المبتدأ، وليست الصفة الباقية خلفاً عنه.

(٧) لم يجز لأن الأبتداء بالنكرة لم يُفِد، فمن المعلوم أن الرجل يكون من الناس، وشرط الأبتداء بالنكرة، الفائدة، ولم تتحقق هنا.

والثاني[١]: نحو قولهم[٢]: «السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهمٍ» أي: مَنَوان منه بدرهم، وقولِهم[٣]: «شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ»، و[٤]:

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المجاز [وقد أَرَى   وأَبِيَّ مالَكَ ذُو المجازِ بِدَارِ]

---

(١) وهو الاْبتداء بالنكرة الموصوفة تقديراً.

(٢) السمن: مبتدأ أول، ومنوان: مبتدأ ثان، وخبر الثاني: شبه الجملة متعلّق بالخبر المقدر، أي: منوان كائنان بدرهم. والجملة خبر عن المبتدأ الأول.
والمسوّغ للاْبتداء بمنوان هو الوصف المُقَدَّر: منوان منه. ولا بُدّ منه ليكون في هذا الوصف ضميرٌ رابطٌ يعود على المبتدأ الأول.

(٣) انظر المثل في مجمع الأمثال ٣٧٠/١، والمستقصى ١٣٠/٢.
قال الزمخشري: «كأنهم سمعوا هرير كلب في وقت لا يُهَرُّ في مثله إلا لسوء، فقالوا ذلك، أي: أَنّ الكلب إنما حمله على الهرير شَرٌّ. يُضْرَبُ فيما يُسْتَدَلُّ به على الشر».
وذكر الميداني أنّ «شَرّ» رفع بالاْبتداء، وهو نكرة، وشرط النكرة أَلّا يُبْتَدأَ بها حتى تُخصَّص بصفة كقولنا: رجلٌ من بني تميم فارس. وابتدؤوا بالنكرة ههنا من غير صفة، وإنما جاز ذلك لأن المعنى: ما أَهَرَّ ذا ناب إلا شَرٌّ.
وأنت مما تقدم ومما ذهب إليه المصنف ترى تخريجين: وقد ذكرهما اْبن عقيل:
الأول: على الوصف المقدَّر: شَرٌّ عظيمٌ أَهَرَّ ذا ناب.
والثاني: أنه على الحصر: ما أَهَرّ ذا ناب إلّا شَرٌّ.
وانظر الاْرتشاف ١١٠١، والمساعد على شرح التسهيل ٢٢٠/١، والكتاب ١٦٦/١، واللسان/ هرر، وانظر مثله في التاج، وشرح اْبن عقيل ٢٢١/١، وهمع الهوامع ٢٩/٢، حاشية الخضري ٩٨/١، شرح المفصّل ٨٦/١، والخزانة ٢٧٣/٢، وشرح الكافية ٨٨/١.

(٤) قائله: مُؤَرّج السُّلَمي، والمثبت أوله، وما أثبتُّه بين معقوفين تتمته، وجاء تاماً في م/٤. وروي: ذو النُّخَيْل، وذو النُّجيل، بالجيم والخاء.
وذو المجاز موضع بسوق عرفة كانت تقوم به في الجاهلية سوق ثمانية أيام، والمجاز موضع قريب من يَنْبُع.
وأَبِيَّ: الواو للقسم، أَبِيَّ: مفرد.. أَب» رُدّت لامُه في الإضافة إلى الياء وأصله: أَبُوْيَ قلبت الواو ياءً =

إذ المعنى: شرٌّ[1] أيُّ شَرٍّ، وقَدَرٌ لا يُغَالَبُ[2].

والثالث[3]: نحو[4]: «رُجَيْلٌ جاءني»؛ لأنه في معنى رَجُلٌ صغيرٌ، وقولهم[5]: «ما أَحْسَنَ زيداً» لأنه في معنى شيءٌ عظيمٌ[6] حَسَّن زيداً، وليس في هذين النوعين[7] صفةٌ مقدَّرةٌ فيكونا[8] من القسم الثاني.

= وأدغمت في الياء، وأُبْدِلَتْ ضمةُ الباء كسرة.

وقيل غير هذا فيه، فقد ذهب الفارسي إلى أنه جمع أب على لغة من قال: أبون وأبين.

وجملة القسم معترضة بين «أرى» ومعموله، وجواب القسم محذوف.

وذو المجاز: فاعل «لك» لأعتماده على النفي، أو هو مبتدأ و«لك» خبره، أو بدار: خبر المبتدأ، ولك: كان صفة لدار، فلما قُدِّم صار حالاً.

خاطب نفسه وقال: قدر الله وقضاؤه أحلك هذا الموضع، وقد أعلم أنه ليس لك هذا الموضع بمنزل تقيم فيه بل ترتحل عنه، وأقسم على ذلك بأبي.

ومؤرّج شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، وهو من سُلَيْم.

انظر: شرح البغدادي ٣٠/٧، وشرح السيوطي/٨٦٣، والخزانة ٢٧٢/٢، وشرح المفصل ٣٦/٣، وأمالي الشجري ٣٧/٢، وكتاب الشعر/١١٦، ومجالس ثعلب/٤٧٦، واللسان/قدر، نخل.

(١) أي: شَرٌّ عظيم، فالوصف مُقَدَّرٌ، وبه جاز الأبتداء بالنكرة: شَرّ.

(٢) قوله: لا يُغالَبُ، وصف مقدَّر، وقَدَر: مبتدأ نكرة، وجاز الأبتداء به للوصف المقدّر وهو «لا يغالَبُ».

(٣) وهو المبتدأ الموصوف معنًى.

(٤) فكأنه قال: رجل صغير جاءني، وفُهِمَ الوصفُ من التصغير.

(٥) ما: نكرة بمعنى شيء، والمسوّغ للأبتداء بالنكرة هو إفادتها معنى التعجب في تركيبها مع ما بعدها. وانظر شرح الكافية ٨٩/١.

(٦) ذهب المصنف إلى أنّ «ما» في حكم النكرة الموصوفة، وليس هذا بالتقدير الشائع.

(٧) قوله «المثالين» أولى من ذكر النوعين، فهما نوع واحد.

(٨) أي: لو كان فيهما وصف مقدَّر لكانا من النوع الثاني من أنواع الموصوف. وفي م/١ فيكونان. وقوله: فيكونا: منصوب بجواب النفي.

٢ - و[١] **الثاني**[٢]: أن تكون[٣] عاملةً، إمّا رفعاً نحو[٤] «قائمٌ الزيدان» عند من أجازه[٥]، أو نصباً نحو[٦] «**أَمْرٌ بمعروفٍ صدقةٌ**» و[٧]: «أفضل منك جاءني»؛ إذ الظرفُ[٨] منصوبُ المحل بالمصدر، والوصف.

أو جَرّاً[٩] نحو[١٠] «غلامُ أمرأةٍ جاءني»

---

(١) في م/٣ و٥ «الثاني» من غير واو.

(٢) أي: من المسوِّغات التي تجيز الأبتداء بالنكرة.

(٣) أي: أن تكون النكرة الواقعة مبتدأ عاملةً فيما بعدها رفعاً أو نصباً أو جَرّاً.

(٤) قائم: مبتدأ، الزيدان: فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر.

(٥) أجاز الأخفش والكوفيون عمل أسم الفاعل فيما بعده من غير أعتماد على أستفهام أو نفي. انظر الهمع ٨١/٥.
وذهب الدماميني إلى أن الأَوْلى التمثيل بنحو: ضَرْبُ الزيدان حَسَنٌ. وأمّا ما مثّل به فليس ما نحن فيه. فهذا المبتدأ مسند في المعنى، وقالوا لا يجوز تعريفه، فلا يطلب له مُسَوِّغ. انظر الشمني ٢/ ١٦٨، والأمير ٩٢/٢.

(٦) بمعروف: معمول للمصدر «أمر» فمحله النصب، وخبر المبتدأ «أمر» صدقة، والحديث في صحيح مسلم ٢٣٣/٥ «استحباب صلاة الضحى» ونصّه «.. وأمر بالمعروف صدقة ونهي عن المنكر صدقة».
وانظر باب الزكاة فيه ٩١/٧، وانظر الأرتشاف/١١٠٠، وشرح الكافية الشافية/٣٦٣.

(٧) أفضل: أسم تفضيل عامل في «منك». ومقتضى كلامه الذي تقدّم أن هذا وصف لنكرة محذوفة، وأن أصله: رجل أفضل منك جاءني، وتعقبه الدماميني.

(٨) وهو بمعروف في المثال الأول، ومنك في المثال الثاني.

(٩) أي: يكون الأسم النكرة المبتدأ به عاملاً الجرَّ فيما بعده.

(١٠) غلام مبتدأ، وامرأة: مضاف إليه. وجملة جاءني: الخبر، وفي هذه الإضافة نوع من التخصيص.

و[١]: «**خمسُ صلواتٍ كتبهنّ الله تعالى**»[٢].

وشرط هذه[٣] أن يكون المضافُ إليه نكرةً كما مَثّلنا، أو معرفةً[٤]، والمضافُ مما لا يتعرّف بالإضافة نحو[٥] «مثلُكَ لا يَبْخلُ»، و«غيرُكَ لا يجودُ»، وأمّا ما عدا ذلك[٦] فإنّ المضافَ إليه معرفةٌ لا نكرة.

٣ - والثالثُ[٧]: العطفُ، بشرط[٨] كون المعطوف أو المعطوف عليه مما

---

(١) عن رسول الله ﷺ: «خَمْسُ صلواتٍ كتبهن الله عَزَّ وجَلَّ على العباد فمن جاء بهن لم يضيِّع منهن شيئاً استخفافاً بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة، ومن لم يأتِ بهن فليس له عند الله عهد، إن شاء عَذَّبه، وإن شاء أدخله الجنة» الموطَّأ ١٢٣/١ «باب الوِتْر».
وٱنظر نص الحديث في المساعد على تسهيل الفوائد ٢١٧/١، والهمع ٢٩/٢، والاَرتشاف / ١١٠٠.

(٢) لفظ «تعالى» مثبت في م/١.

(٣) أي: شرط النكرة المضافة، العاملة للجر...
وتعقّبه الدماميني بأن هذا الشرط لا ضرورة له؛ لأن المسألة مفروضة فيما إذا كان المبتدأ نكرة فنحن في غِنَى عن هذا التنبيه. انظر الشمني ١٦٨/٢.

(٤) أي: أن يكون المضاف إليه معرفة ولكن المضاف مُبْهَم لا يتعرف بالإضافة مثل كلمة: مثل، وغير، وبعض، وكل.

(٥) مثل: مضاف إلى الضمير وهو الكاف، ومع أنه معرفة فإن لفظ «مثل» لا يُعَرَّف بهذه الإضافة، وكذا كلمة: «غيرك» في المثال الثاني.

(٦) وهو أن تكون النكرة مضافة إلى معرفة، فالمسوِّغ للاَبتداء بها هو التعريف بهذه الإضافة. ويدخل في حكم المعرفة وهو الأصل في المبتدأ.

(٧) من مسوّغات الاَبتداء بالنكرة.

(٨) تعقَّبه الدماميني بأنه إذا ٱمتنع نحو: رجلٌ قائمٌ، فأيُّ أَثَرٍ لعطفه على ما يجوز الاَبتداء به أو عطف ذلك في تجويز ما كان ممتنعاً مع قيام المانع.
وذهب الشمني إلى أن حرف العطف أشرك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، وجعل =

يَسُوغُ الابتداءُ به، نحو: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[1]، أي[2]: أَمْثَلُ من غيرهما، ونحو: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾[3].

وكثيرٌ منهم أَطْلَقَ العطفَ وأَهْمَلَ الشَّرْط[4]، منهم: ابنُ مالك، وليس من أمثلة

= المعطوف والمعطوف عليه كشيء واحد، فكان المسوِّغ في أحدهما مسوِّغاً في الآخر. انظر الحاشية ١٦٩/٢.

(١) تتمة الآية: ﴿... فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا۟ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ سورة محمد ٢١/٤٧.
والمسوغ للابتداء بالنكرة: طاعة، هو عطف النكرة المخصصة وهي قول، فقد خُصِّص بالوصف: معروفٌ، ويأتي للمصنف في الباب الخامس توجيه آخر وهو جعله خبراً لمبتدأ مُقَدّر أي: أمرنا.
وانظر الدر المصون ١٥٤/٦ فقد ذكر خمسة أوجه في إعراب «طاعة»، أحدها: ما اكتفى به المصنف هنا.

(٢) يشير بهذا إلى أن الخبر مُقَدَّر.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَٱللَّهُ غَنِىٌّ حَلِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢٦٣/٢.
المبتدأ: قول: نكرة مُخَصَّصة بالوصف: معروف، وقد عُطِف على المبتدأ نكرة أخرى وهي «مغفرة»، فلها حكم المبتدأ، وهذا العطف هو الذي سَوّغ الابتداء بالنكرة الثانية.
وفي مشكل إعراب القرآن «قول معروف: ابتداء، و«معروف» نعته، والخبر محذوف تقديره: قول معروف أَوْلى بكم. وقوله تعالى: «ومغفرة خير...» ابتداء وخبر...».
انظر ١١٠/١، وفي التبيان للعكبري/٢١٤ جعل «خيرٌ» خبراً للأول، والثاني معطوف عليه. وقال أبو حيان: «وارتفاع قول على أنه مبتدأ، وسَوّغ الابتداء بالنكرة وصفها، ومغفرة معطوف على المبتدأ فهو مبتدأ، ومسوِّغ جواز الابتداء به وصف محذوف، أي: ومغفرة من المسؤول أو من السائل أو من الله، على اختلاف الأقوال، وخير: خبر عنهما...».
انظر البحر ٣٠٨/٢، وتجد في المحرر ٤٣١/٢ غير هذا أيضاً، فتأمل صنيع هؤلاء الأخيار، رحمهم الله أجمعين.

(٤) فعل هذا ابن مالك في شرح التسهيل، وفي شرح الكافية الشافية/٣٦٤، وانظر المساعد ٢١٧/١، ٢١٨، وحاشية الشمني ١٦٩/٢.

المسألة[١] ما أَنْشَدَه من قوله[٢]:

عندي ٱصطبارٌ وشكوى عند قاتلتي فهل بأَعْجَبَ من هذا ٱمرؤٌ سَمِعا

إذ يُحْتَمَلُ أنّ الواو هنا للحال[٣]، وسيأتي أنّ ذلك مُسَوِّغٌ[٤]، وإن سُلِّم العطفُ[٥] فَثَمَّ صفةٌ[٦] مقدَّرةٌ يقتضيها المقامُ أي: وشكوى عظيمةٌ، على أنّا لا نحتاج إلى شيءٍ من هذا كله[٧]؛ فإنَّ الخبر هنا ظرفٌ مختصٌ[٨]، وهذا بمُجَرَّدِه[٩] مُسَوِّغٌ كما قدَّمنا[١٠].

وكأنه[١١] توهّم أنّ التسويغ[١٢] مشروطٌ بتقدُّمه[١٣] على النكرة، وقد أسلفنا[١٤]

---

(١) أي: ليس من أمثلة العطف ما جاء في البيت الذي أنشده ٱبنُ مالك.

(٢) قائله غير معروف.
والشاهد فيه عطف «شكوى» وهو نكرة على المبتدأ «اصطبار»، فجاز الٱبتداء بشكوى بسبب هذا العطف مع أنه نكرة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٢/٧، وشرح السيوطي/٨٦٣.

(٣) وجملة «شكوى عند قاتلتي» في محل نصب على الحال، وشكوى: وإن تكن نكرة فهي مبتدأ لوقوعها في أول جملة حالية، والظرف متعلّق بالخبر. وليس البيت مما نحن فيه.

(٤) وهو المسوِّغ العاشر عنده.

(٥) أي: إن سُلِّم أن الواو للعطف، وأن ما بعدها معطوف على ما قبلها.

(٦) وهذه الصفة المقدّرة هي المسوِّغة للٱبتداء بالنكرة «شكوى».

(٧) أي لا نحتاج إلى تقدير الحالية ولا العطف، ولا الوصف المقدّر.

(٨) وهو قوله: عند قاتلتي.

(٩) أي: وحده يكفي للٱبتداء بالنكرة، فلا يُحْتَاجُ إلى وصف، ولا عطف.

(١٠) تعقَّبه أصحاب الحواشي بأن هذا لم يتقدّم عنده، بل سيذكره في الرابع مما يأتي.

(١١) أي: كأن ٱبن مالك...

(١٢) أي: تسويغ الٱبتداء بالنكرة.

(١٣) أي: تقديم الظرف المختص.

(١٤) هذا وَهْم من المصنّف، فإنه لم يُسْلِفْ شيئاً في هذا، وسيأتي عنده في الرابع.

أنّ التقديم[١] إنما كان لِدَفْع توهُّم[٢] الصفة، وإنما لم يجب[٣] هنا لحصول الاختصاص[٤] بدونه، وهو ما قَدّمناه من الصفة المقدَّرة[٥]، أو الوقوع[٦] بعد واو الحال؛ فلذلك[٧] جاز تأخُّر الظرف كما في قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾[٨].

فإن قلتَ: لعل[٩] الواو للعطف، ولا صفة[١٠] مقدَّرة، فيكون العطف هو المُسَوِّغ، قلتُ: لا يَسُوغ ذلك؛ لأن المُسَوِّغ[١١] عَطْفُ النكرة، والمعطوفُ في البيت الجملةُ لا النكرة.

فإن قيل: يُحْتَمَلُ أنّ الواو عطفت اسماً وظرفاً على مثلهما[١٢]، فيكون من

---

(١) أي: تقديم الظرف المختص.

(٢) أي: لدفع كون الظرف المختص جاء صفة للمبتدأ، قال الدسوقي: «وإنما توَهّمه ذلك لأن احتياج النكرة للوصف أَشَدُّ من احتياجها للخبر، ولو قُدِّم، لا يحتمل غير الخبر» الحاشية ١١٦/٢.

(٣) أي: لم يجب تقديم الظرف في قوله: شكوى عند قاتلتي، في البيت.

(٤) أي في الظرف، فهو ظرف مختصٌّ، وبذلك تستغني النكرة عن الوصف، فلا يلتبس تأخيره وهو الخبر بالوصف في مثل هذه الحالة من عدم التقديم.

(٥) في مثل «السَّمن منوان بدرهم» فقدَّر: منوان منه، وتقدّم هذا.

(٦) أي: وقوع المبتدأ النكرة بعد واو الحال، ويأتي في المسوِّغ العاشر.

(٧) أي: لعدم حصول اللبس بين الخبر والوصف بتأخير الظرف، جاز تأخيره.

(٨) سورة الأنعام ٢/٦، وتقدّمت في المسوغ الأول، وهو الاَبتداء بالنكرة الموصوفة لفظاً.

(٩) في البيت الذي نقله عن اَبن مالك: وشكوى عند قاتلتي.

(١٠) أي ليس على تقدير: شكوى عظيمة.

(١١) المسوِّغ للاَبتداء بالنكرة هو عطفها على أخرى، وهو من باب عطف المفردات، وهنا ليس الأمر كذلك، فقد عطفت الواو جملة «وشكوى عند قاتلتي» على جملة «عندي اصطبار».

(١٢) في م/١ «مثلها»، وفي م/٢ «مثليهما»، ومثله عند مبارك والشيخ محمد.

عطف المفردات، قلنا: يلزم العطفُ على معمولَيْ عاملين مختلفين[١]؛ إذ الٱصطبارُ معمولٌ للٱبتداء، والظرف معمول للٱستقرار.

فإن قيل: قَدِّر لكل من الظرفين[٢] ٱستقراراً[٣]، وٱجْعَلِ التعاطُفَ بين الٱستقرارين لا بين الظرفين، قلنا: الٱستقرارُ الأوّل[٤] خبر، وهو معمولٌ للمبتدأ نفسه[٥] عند سيبويه، وٱختاره[٦] ٱبنُ مالك، فَرَجَعَ الأَمْرُ إلى العطف على معمولَيْ عامِلَيْن[٧].

٤ - **والرابع**[٨]: أن يكون خبرها[٩] ظرفاً أو مجروراً، قال ٱبنُ مالك[١٠]: أو

---

(١) المبتدأ مرفوع بالٱبتداء، وهو عامل معنوي، والظرف متعلق بالاستقرار المقدَّر، فالعطفُ على معمولين وهما «عندي اصطبار» مع أن العامل فيهما مختلف.

(٢) عندي: في الأولى، وعند قاتلتي: في الثانية.

(٣) إذا قدرت لكل من الظرفين استقراراً وعطفت الاستقرار الثاني على الأول كان العامل واحداً، والعطف على عاملين متفقين لا مختلفين، وليُصْرَف النظر عن الظرفين المختلفين.

(٤) وهو عندي اصطبار: والتقدير: اصطبار مستقِرٌّ عندي، فمستقر: هنا هو الخبر.

(٥) وهو اصطبار في البيت، فهذا المبتدأ معمول للٱبتداء، والٱبتداء وما عمل فيه عاملان مختلفان، وإذا عطف الاستقرار الثاني في «شكوى عند قاتلتي» كانا معمولين للمبتدأ، وإذا عطفت المبتدأ الثاني على الأول كانا معمولين للٱبتداء. وانظر حاشية الدسوقي ١١٧/٢.

(٦) أي: اختار هذا التوجيه.

(٧) وهو ما رَدّه المصنّف على تقدير العطف.

(٨) من المسوّغات للٱبتداء بالنكرة، وفي م/٣ «الرابع» بلا واو.

(٩) ذكروا أنَّ في بعض النسخ «أن يكون خبرها عند سيبويه ظرفاً أو مجروراً».
انظر الشمني ١٦٩/٢، وحاشية الأمير ٩٣/٢، وذكر أن هذه زيادة من عند نفسه لم ينقلها عن سيبويه.

(١٠) أي يكون خبر المبتدأ النكرة جملة. وذكر هذا السيوطي في الهمع ٣١/٤ قال: «وإلحاق الجملة في ذلك بالظرف والمجرور ذكره ٱبن مالك. قال أبو حيان: ولا أعلم أحداً وافقه عليه».

جملة نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[١]، و﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾[٢]، و[٣]: «قَصَدَكَ غلامُه رَجُلٌ» وشَرْطُ الخبرِ فيهن الاختصاصُ[٤]، فلو قيل: «في دارٍ رجلٌ» لم يَجُزْ؛ لأنّ الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجلٌ ما في دارٍ ما، فلا فائدة في الإخبار بذلك، قالوا: والتقديم[٥]، فلا يجوز «رجلٌ في الدار». وأقول: إنما وَجَبَ التقديمُ هنا لِدَفْع تَوَهُّم[٦] الصفة، واشتراطُه[٧] هنا يوهم أنّ له مَدْخلًا في التخصيص، وقد ذكروا المسألة[٨] فيما يجب فيه تقديم الخبر[٩]، وذاك[١٠] موضعها.

---

(١) الآية: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ سورة ق ٥٠/٣٥.

(٢) الآية: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ سورة الرعد ١٣/٣٨.

(٣) هذه الجملة ذكرها ابن مالك على جعل «رَجُلٌ» مبتدأً، خبره الجملة قبله، وذكرتُ من قبل رَدّ أبي حيان لهذا، وقال في الارتشاف: «وزعم ابن مالك أن من مُسَوِّغات الابتداء بالنكرة تقدُّمُ جملةٍ مشتملةٍ فائدة تكون خبراً على النكرة نحو: قصدَك، غلامُهُ رَجُلٌ، أجراها مجرى تقدُّم الظرف والمجرور المسوِّغين لجواز الابتداء بالنكرة» انظر/١١٠٢ - ١١٠٣.

(٤) أي: أن يكون المجرور بالحرف والمضاف إليه الظرف والمسند إليه في الجملة صالحاً للإخبار عنه. انظر الشمني ٢/١٦٩.

(٥) أي: شرطوا مع الاختصاص التقديم للخبر على المبتدأ النكرة.

(٦) قولنا: رجل في الدار، قد يوهم الظرف الوصف، والتقديم على المبتدأ يحول دون الوصف.

(٧) أي: اشتراط التقديم للظرف.

(٨) وهي تأخير المبتدأ النكرة وتقديم معمول الخبر وهو شبه جملة.

(٩) وذلك الشرط الذي اشترطوه من وجوب التقديم ليس هنا موضعه في المسوّغات، بل في وجوب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ.

(١٠) في م/٤ و٥ «وذلك».

٥ - **والخامس**: أن تكون[١] عامَّةً: إمّا بذاتها[٢] كأسماء الشرط وأسماء الاَستفهام، أو بغيرها[٣] نحو: «ما رَجَلٌ في الدار»، و[٤]: «هل رَجُلٌ في الدار؟» و: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾[٥].

وفي شرح[٦] منظومة[٧] ٱبن الحاجب له أنّ الاَستفهام المسوِّغَ للاَبتداء هو الهمزة المعادَلةُ بـ «أَمْ» نحو[٨]: «أَرَجُلٌ في الدار أَم ٱمرأةٌ؟» كما مَثَّل به في الكافية، وليس كما قال.

---

(١) أي: أن تكون النكرة عامَّة، ومعنى العموم العموم الشمولي وهو تامّ الفائدة.
وفي حاشية الخضري ٩٨/١ «عامّةً: أي بنفسها... وكأسماء الشرط والاَستفهام، أو بغيرها كالنكرة في سياق النفي أو الاَستفهام، فكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم كما في المغني...».

(٢) ذكر أسماء الشرط والاَستفهام وترك مثل «كل» نحو: كُلٌّ يموت.
وانظر المساعد ٢١٨/١، وهمع الهوامع ٣٠/٢، والاَرتشاف/١١٠٠، وشرح الكافية ٩٠/١.

(٣) أي: بمجيء النكرة في سياق النفي أو الاَستفهام فإنها تفيد العموم.

(٤) تعقّبه الدماميني في هذا المثال بأن النكرة جاءت بعد الاَستفهام ولا عموم فيها، وعلّق على هذا الشمني قائلاً: «... لما استفهم عن الحكم على واحد من الجنس من غير خصوصية لفرد على فرد حصل الشياع» انظر الحاشية ١٦٩/٢، وحاشية الأمير ٩٣/٢.

(٥) الآية: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ سورة النمل ٢٧/ ٦٠، وانظر الآيات: ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤.
لفظ «إله»: نكرة في سياق الاَستفهام فتعُمّ.

(٦) في م/٥ «في شرح المنظومة».

(٧) هي «الوافية في نظم الكافية» وهي نظم للمقدّمة النحوية «الكافية»، وقد شرح هذه المنظومة قال السيوطي: «... وفي النحو الكافية وشرحها، ونظمها الوافية وشرحها».
انظر بغية الوعاة ١٣٤/٢ - ١٣٥.

(٨) انظر شرح الكافية ٨٩/١، والهمع ٣٠/٤، وحاشية الشمني ١٦٩/٢.

٦ - و[١] **السادس**: أن تكون[٢] مُراداً بها[٣] صاحبُ[٤] الحقيقة من حيثُ هي[٥]، نحو[٦]: «رَجُلٌ خيرٌ من اَمرأة» و[٧]: «تمرةٌ خيرٌ من جرادة».

٧ - و[٨] **السابع**: أن تكون[٩] في معنى الفعل[١٠]، وهذا شامِلٌ

---

(١) في م/١ أثبت الواو، وهي غير ثابتة في بقية النسخ.

(٢) في م/٣ و٤ «يكون».

(٣) أي بالنكرة.

(٤) في حاشية الشمني: «الظاهر أن يقول: مراداً بها الحقيقة بدون كلمة «صاحب» انظر ١٦٩/٢، وحاشية الأمير ٩٣/٢.

(٥) ذكر اَبن الحاجب هذا في العموم. انظر حاشية الأمير ٩٣/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢١٨/١، والاَرتشاف/١١٠٠.

وقال الدماميني: «جعل هذا المصنف على التسهيل من قبيل ما المصحِّح فيه معنى العموم، وقرَّره بأنه لما فُضِّل واحد من جنس على واحد من جنس آخر عُلِمَ أنه لا خصوصية لفرد منه على فرد، فيحصل الشياع» حاشية الشمني ١٦٩/٢ - ١٧٠.

(٦) انظر الاَرتشاف/١١٠٢، وشرح الجمل لاَبن عصفور ٣٤٢/١، فهو يريد واحداً من هذا الجنس، أيّ واحدٌ كان خيراً من كل واحدة من هذا الجنس. وأرجع هذا أبو حيان إلى العموم.

(٧) ذكر اَبن عقيل في شرح التسهيل أن هذا من قول اَبن عباس: انظر المساعد ٢١٨/١. وجاء هذا في الموطأ، باب الحج ٤١٦/١ «باب فدية من أصاب شيئاً من الجراد وهو محرم»: «وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أنّ رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب فسأله عن جرادات قتلها وهو محرم، فقال عمر لكعب: تعال حتى نحكُمَ، فقال كعبٌ: دِرْهَمٌ، فقال عمر لكعب: إنك لتجد الدراهم، لتمرة خير من جرادة».

وانظر هذا القول في الاَرتشاف/١١٠٠، غير معزو لأحد، وجاء عند اَبن مالك في شرح الكافية الشافية/٣٦٥ عن اَبن عباس.

(٨) الواو مثبتة في م/١ وليست في بقية النسخ.

(٩) أي النكرة، وفي م/١ «يكون».

(١٠) في حاشية الشمني: «في تعليق اَبن النحاس على مُقَرّب اَبن عصفور: والسابع والعشرون أن يكون =

لنحو[١] «عَجَبٌ لِزَيْدٍ».

وضبطوه[٢] بأن يُراد بها التعجُّبُ، ولنحو[٣]: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾[٤]، و﴿وَيۡلٌ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾[٥]، وضبطوه بأن يُراد بها[٦] الدعاء[٧]، ولنحو[٨]: «قائم الزيدان» عند من جوّزها[٩]. وعلى هذا[١٠] ففي نحو «ما قائم الزيدان» مُسَوِّغان[١١] كما في قوله تعالى: ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾[١٢] مسوِّغان[١٣].

= في معنى الفعل من غير أعتماد نحو: قائم الزيدان» على رأي الكوفيين والأخفش، انظر ٢/١٧٠.
وذكر المصنف مما فيه معنى الفعل التعجب، والدعاء له، والدعاء عليه، واسم الفاعل.

(١) عجب مبتدأ، وهو نكرة لأن فيه معنى: أعجب.

(٢) أي: قيّد النحويون جواز الأبتداء بالنكرة أن تفيد التعجب.

(٣) أي: النوع السابع وهو ما فيه معنى الفعل شامل لما فيه معنى الدعاء في النكرة.

(٤) سورة الصافات ٣٧/١٣٠.
وسلام: نكرة جاز الأبتداء بها لأنها أفادت الدعاء لهم.

(٥) سورة المطففين ٨٣/١.
وَيْلٌ: نكرة جاز الأبتداء بها لأنها أفادت الدعاء عليهم.

(٦) أي: بالنكرة المبتدأ بها.

(٧) الدعاء لهم أو عليهم.

(٨) وشامل لنحو..

(٩) الأبتداء بالنكرة الوصف العاملة فيما بعدها، وتقدَّم هذا، وفيها معنى الفعل «قام».

(١٠) تقدَّم هذا للكوفيين والأخفش، فقد أجازوا إعمال أسم الفاعل من غير شرط، على خلاف ما ذهب إليه بقية العلماء.

(١١) أي: على جواز الأبتداء بالنكرة العاملة من غير شرط.
الأول، وهو العمل، والثاني: معنى الفعل.
وترك المصنف الثالث، وهو تقدّم النفي، ولذلك قال الأمير بعد قول المصنّف: مُسَوِّغان «بل ثلاثة **بالنافي**» انظر الحاشية ٢/٩٣، ومثل هذا عند الدماميني. انظر حاشية الشمني ٢/١٧٠.

(١٢) الآية: ﴿قَدۡ عَلِمۡنَا مَا تَنقُصُ ٱلۡأَرۡضُ مِنۡهُمۡۖ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾ سورة قَ ٥٠/٤.

(١٣) المسوِّغان هما كون الظرف مختصاً، ووصف المبتدأ النكرة.

وأمّا مَنْعُ[١] الجمهور لنحو «قائم الزيدان» فليس لأنه لا مُسَوِّغ فيه للابتداء، بل إمّا لفوات شرط العمل[٢] وهو الاعتماد[٣]، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل[٤] عن الخبر وهو تقدّم النفي أو[٥] الاستفهام، وهذا أَظْهَرُ لوجهين:

أحدهما: أنه لا يكفي مُطْلَقُ[٦] الاعتماد، فلا يجوز في نحو[٧]: «زيدٌ قائمٌ أبوه»، كون «قائم»[٨] مبتدأً، وإن وُجِدَ الاعتماد[٩] على المُخْبَرِ عنه.

والثاني: أنّ اشتراط الاعتماد وكونَ الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب[١٠]، لا لمُطْلَق العمل؛ بدليلين:

- **أحدهما**: أنه يَصِحُّ[١١] «زيدٌ قائمٌ أبوه أَمْسِ».

---

(١) أي: مَنْعُ عملِ النكرة فيما بعدها والابتداء بها من غير سبق نفي أو استفهام.

(٢) في م/٣ «الإعمال».

(٣) أي: لم يعتمد على نفي أو استفهام، ومن ثَمّ فلا يعمل فيما بعده وهو الزيدان.

(٤) فلا يكون الفاعل مغنياً عن الخبر، وسادّاً مسدّه إلّا إذا تقدّم على اسم الفاعل نفي أو استفهام، وهو منتفٍ في المثال الذي ذكره.

(٥) في م/٣ و٤ و٥ «والاستفهام».

(٦) أي: لا يكفي لجعل الوصف مبتدأ وجود الاعتماد، فقد يوجد الاعتماد ولا يكون الابتداء ظاهراً.

(٧) في م/٥ «أبواه».

(٨) قائم: خبر عن المبتدأ، و«أبوه» فاعل بهذا الوصف.

(٩) المسند هنا معتمد على المسند إليه، وبذلك فقد وجد الاعتماد على المخبر عنه، فلو كان مطلق الاعتماد مُسَوّغاً للابتداء بالنكرة لكان في هذا المثال «قائم» مبتدأ.

(١٠) أما العمل في الرفع فيكفي فيه الاعتماد.

وعقّب على هذا الأمير بقوله: «ولا يخفاك أنه إذا كان الرفع لا بُدّ فيه من الاعتماد لا يتم الوجه الثاني فتدبّر» الحاشية ٢/٩٣.

(١١) هذا مثال لعمل الوصف في حالة الرفع. وفي م/٥ «أبواه»، ومثله مصححاً على هامش م/٢.

- **والثاني**: أنهم لم يشترطوا لصحة نحو «أقائمٌ الزيدان» كونَ الوصف بمعنى الحال أو الأستقبال[١].

٨ - **والثامن**: أن يكون ثبوتُ الخبر للنكرة من خَوارِقِ العادة[٢] نحو[٣] «شجرةٌ سَجَدَتْ»، و[٤]: «وَبَقَرَةٌ تكلّمتْ»؛ إذ وقوعُ ذلك[٥] من أفراد هذا الجنس[٦] غيرُ معتاد؛ ففي الإخبار به عنها فائدة[٧]؛ بخلاف نحو «رَجُلٌ مات»، ونحوه.

٩ - **والتاسع**: أن تقع النكرة بعد «إذا» الفجائية نحو «خرجتُ فإذا أسدٌ»، أو «رَجُلٌ بالبابِ»؛ إذ لا تُوجِبُ[٨] العادةُ ألّا[٩] يَخْلُوَ الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسدٌ أو رجلٌ.

---

(١) يكفي في هذا الأعتماد على الأستفهام في حالة الرفع، ولم يشترطوا الشرط الثاني وهو أن يكون الوصف «قائم» للحال أو الأستقبال، فإن مجرد الأعتماد يكفي.

(٢) انظر همع الهوامع ٣٠/٢، وحاشية الخضري ١٠٠/١.

(٣) انظر حديث سجود الشجرة في سنن ابن ماجه: الجمعة، رقم الحديث/٥٢٨، وإقامة الصلاة والسنة فيها، رقم الحديث ١٠٤٣.

(٤) لعلّ هذا المثال مأخوذ من الحديث الوارد في صحيح البخاري: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: صلَّى رسول الله ﷺ صلاة الصبح ثم أقبل على الناس فقال: بينا رجل يسوق بقرة؛ إذ ركبها فضربها فقالت: إنا لم نُخْلَقْ لهذا، إنما خُلقنا للحرث، فقال الناس: سُبحان الله: بقرةٌ تَكَلّمُ! فقال: فإني أُؤْمِنُ بهذا أنا وأبو بكر وعمر، وما هما ثَمّ...» انظر صحيح البخاري ١١٩٣/٢ ورقم الحديث/٣٢٨٤ «الأنبياء».

(٥) أي: السجود من الشجرة والكلام من البقرة.

(٦) أي: الشجر والبقر.

(٧) لأن هذا الخبر عنها لم يكن معلوماً من قَبلُ.

(٨) في م/٥ «لا يوجب».

(٩) أي لا يخلو الحال من ذلك، فيفيد الإخبار في مثل هذه الحالة.

١٠ - و[١] العاشر: أن تقعَ في أولِ[٢] جملةٍ حاليةٍ كقوله[٣]:

سَرَيْنا ونَجْمٌ قد أضاء فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكَ أخفى ضوءُه كُلَّ شارِقِ

وعِلَّةُ الجواز ما ذكرناه[٤] في المسألة قبلها، ومن ذلك قوله[٥]:

الذِّئْبُ يَطْرُقها في الدهر واحدةً وكُلَّ يومٍ تراني مُدْيَةٌ بيدي

وبهذا[٦] يُعْلَمُ أنّ ٱشتراط النحويين وقوعَ النكرة بعد واو الحال ليس بلازم.

---

(١) في م/٥ «العاشر».

(٢) كان المصنف حريصاً على أن لا يذكر واو الحال كما ذكر غيره؛ لأن مجيء الٱسم النكرة مبتدأ قد يكون في أول الجملة الحالية، ولا واو قبله.
وانظر الهمع ٣١/٢، والٱرتشاف/١١٠١، والمساعد ٢١٩/١، وشرح ٱبن عقيل ٢٢١/١، وشواهد التوضيح والتصحيح/٤٥.

(٣) قائله غير معروف.
والسُّرى: سير الليل، والشارق: النجم، وكُلُّ مضيء.
والشاهد في البيت: مجيء «نجم» مبتدأً وهو نكرة في صدر جملة اسمية وقعت حالاً.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٣/٧، وشرح السيوطي/٨٦٣، وهمع الهوامع ٣١/٢، وشرح ٱبن عقيل ٢٢١/١، والمساعد ٢١٩/١، والٱرتشاف/١١٠١، والعيني ٥٤٦/١، وشرح الأشموني ١/ ١٥٨، وشواهد التوضيح والتصحيح/٤٦، والبحر المحيط ٨٨/٣، والدر المصون ٢٣٧/٢.

(٤) وهو أنه لا توجب العادة ألَّا يخلو السُّرَى من إضاءة نجمٍ ما، أي لا يخلو السُّرى من ذلك.

(٥) قائله غير معروف، وقبله:

تركتُ ضأني تودُّ الذئبَ راعيها وأنـها لا تراني آخر الأَبَدِ

وهذا البيت مثبت في م/٥ وجاءت فيه الرواية: مديةً بالنصب.
والشاهد فيه مجيء مدية: نكرة في أول الجملة الحالية «مُدْيَةٌ بيدي». وقيل غير هذا.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٣/٧، وشرح السيوطي/٨٦٤، والأشموني ١٥٩/١، وشرح الحماسة للتبريزي ٦٣/٤ «باب الأضياف».

(٦) أي: بمجيء النكرة في أول جملة الحال مبتدأً في البيت.

ونظيرُ هذا الموضع[١] قولُ ابن عصفور في شرح الجمل[٢]: «تُكْسَرُ إنّ إذا وقعت بعد واو الحال»، وإنما الضابطُ أن تقع في أول جملة حالية[٣]؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[٤].

ومن روى[٥] «مُدْيَةً» بالنصب فمفعولٌ لحالٍ محذوفةٍ، أيْ: حاملًا أو مُمْسِكاً،

---

(١) وهو وقوع النكرة أول الجملة الحالية، وما يذكره العلماء من كونها مسبوقة بواو الحال.

(٢) قال ابن عصفور: «فالموضع الذي تُكْسَرُ فيه إذا وقعت مبتدأ نحو: إنّ زيداً قائم، وإذا كان في خبرها اللام نحو: علمت إن زيداً لقائم، وبعد واو الحال نحو: جاء زيد وإنَّ يَدَهُ على رأسه...» شرح الجمل ١/٤٦٠.

(٣) ولا يشترط أن يكون في الجملة الحالية واو الحال.

(٤) الآية: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ سورة الفرقان ٢٥/٢٠.

ذكروا في قوله تعالى: ﴿... إلا إنهم ليأكلون الطعام﴾ ثلاثة أعاريب:

الأول: أنها في محل نصب صفة لمفعول محذوف، وقدَّروه: وما أرسلنا قبلك أحداً من المرسلين إلا آكلين وماشين، وقدَّره بعضهم: رجالاً أو رسلاً.

والثاني: أنها لا محل لها من الإعراب، فهي صلة موصول محذوف هو المفعول لأرسلنا، والتقدير: إلا مَن إنهم.

والثالث: أن الجملة في محل نصب على الحال.

أما الأول فذهب إليه الزمخشري وتبع فيه الزجاج، وتقدير: «رجالاً» لابن عطية.

وأما الثاني فهو للفراء، وأما **الثالث** فهو لأبي بكر بن الأنباري، وللعكبري من بعده.

انظر البحر ٦/٤٩٠، والدر المصون ٤/٢٤٨، والمحرر ١١/٢١، والتبيان للعكبري/٩٨٣، ومعاني الفراء ٢/٢٦٤، والكشاف ٢/٤٠٤.

(٥) ذكر هذا المصنف في شرح أبيات ابن الناظم. انظر شرح البغدادي ٧/٣٤.

ولا يَحْسُنُ[١] أن يكون بَدَلًا[٢] من الياء[٣].

ومَثّل[٤] ابنُ مالكٍ بقوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[٥]، وقولِ الشاعر[٦]:

عَرَضْنا فَسَلَّمْنا فَسَلَّم كارهاً	علينا وتَبْريحٌ من الوَجْدِ خانِقُه

---

(١) قال المصنِّف في شرح الأبيات: «... أو بدلاً من الياء، وهو ضعيف».

(٢) أي: بدل اشتمال. ووجه الضعف أن بدل الاشتمال لا بد له من ضمير يعود على المبدل منه، ولا ضمير متصل بمدية يعود على المتكلم. قال البغدادي: «وفيه أن مدية وإن لم يتصل بها ضمير فقد اتصل بصفتها الضمير. وهو كاف «انظر شرح الشواهد ٣٤/٧ وأراد بالصفة قوله: بيدي. وانظر الشمني ١٧٠/٢.

(٣) أي: ياء النفس في «تراني».

(٤) أي مَثّل للحال النكرة بعد واو الحال. وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك/٤٥.

(٥) أول الآية: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ...﴾ سورة آل عمران ١٥٤/٣.

ذكر العلماء فيما استشهد به ابن مالك ثلاثة أقوال:

الأول: أن الواو للحال، وما بعدها في محل نصب على الحال، والعامل فيها «يغشى».

والثاني: أن الواو للاستئناف.

والثالث: أن الواو بمعنى «إذ»، ذكره مكي وأبو البقاء، وضعّفه السمين. قلت: وضعفه أبو البقاء أيضاً.

قال السمين: «وجاز الابتداء بالنكرة لأحد شيئين، إمّا للاعتماد على واو الحال، وقد عَدّه بعضهم مسوِّغاً...، وإمّا لأن الموضع موضع تفصيل...» الدر ٢٣٧/٢، وانظر مشكل إعراب القرآن ١/ ١٦٤، التبيان للعكبري/٣٠٣.

(٦) قائله عبدالله بن الدُّمَيْنة.

المعنى: سلمنا عليه وهو كاره لقربه منا وقربنا منه؛ لأنه كان يغار على نسائه، تبريح: تشديد.

وذكر التبريزي أن الرواية التي عليها الناس: من الغيظ، وفي شعر ابن الدمنية من الغنظ الذي يراد به أشد الكرب.

ولا دليل فيهما[١]؛ لأنّ النكرة موصوفة بصفة مذكورة[٢] في البيت، ومقدَّرة في الآية. أي[٣]: وطائفة من غيركم، بدليل ﴿يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ﴾.

ومما ذكروا من المسوّغات[٤]:

- أن تكون **النكرةُ مَحْصُورةً**[٥]، نحو[٦]: «إنما في الدار رجلٌ».

- **أو للتفصيل**[٧]: نحو[٨]: «الناسُ رجلان: رَجُلٌ أكرمتُه ورَجُلٌ أَهَنْتُه»، وقوله[٨]:

فأَقْبَلْتُ زَحْفاً على الركبتين فثَوْبٌ نسِيتُ وثَوْبٌ أَجُرّ

= والشاهد في البيت مجيء «تبريح» مبتدأ في صدر جملة حالية، وقبله واو الحال.
انظر شرح البغدادي ٣٥/٧، وشرح السيوطي/٨٦٥، وشرح الحماسة للتبريزي ١٣١/٣، والأمالي ١٥٦/١، والديوان/٥٣.

(١) قال الدماميني: «هذا عجيب؛ فإن ٱبن مالك لم يذكر الآية والبيت على وجه الاستدلال بهما على جهة التمثيل، وقول المصنف: «ومَثّل ٱبن مالك» صريح فيه، فإذن لا وجه لقوله. ولا دليل فيهما، وكلام ٱبن مالك مستقيم، نعم، لو ادعى أنهما يتعينان للمعنى الذي ذَكَرَ اتجه الاعتراضُ...» انظر الشمني ١٧٠/٢.

(٢) وهي قوله: من الوجد.

(٣) لم أجد هذا في إعراب الآية بل جعله بعضهم مقام تفصيل.

(٤) ترك المصنّف بعض المسوّغات. وانظر حاشية الخضري على ٱبن عقيل ١٠٠/١، وشرح ٱبن عقيل ٢٢٤/١ وما بعدها.

(٥) انظر الهمع ٣٠/٢، والٱرتشاف/١١٠١، شرح ٱبن عقيل ٢٢١/١.

(٦) هنا مُسَوِّغ آخر غير الحصر، وهو تأخير المبتدأ، وتقديم معمول الخبر.

(٧) انظر الهمع ٣٠/٢ «تنويع»، والٱرتشاف/١١٠٠، وشرح ٱبن عقيل ٢١٩/١.
ونص المصنّف في الخزانة ١٨٠/١.
رجل أكرمته، ورجل أهنته، جملتان صَدْرُ كل منهما مبتدأ نكرة؛ لأن المقام مقام تفصيل.

(٨) قائله امرؤ القيس. وقيل: هو لربيعة بن جعشم النمري، ورواية الديوان:

فلما دنوت تَسَدَّيتها فثوباً نسيتُ وثوباً أَجُرّ =

وقولُهم[(١)]: «شهرٌ ثَرَى، وشهر تَرَى، وشهر مَرْعَى، وشهر ٱسْتَوَى».

- **أو بعد**[(٢)] **فاء الجزاء**: نحو[(٣)] «إن مَضَى عَيْرٌ فعيرٌ في الرِّباط».

= ومعنى تسديته: تخطيت إليه، وقيل علوته.

ولا شاهد فيه على هذه الرواية، فثوباً: مفعول به مُقَدّم في الموضعين والرواية عند ٱبن عقيل: فثوبٌ لبست.

والشاهد على رواية الرفع مجيء «ثوب» في الموضعين مبتدأ مع أنه نكرة، والمسوِّغ لذلك سياق التفصيل.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٨/٧، وشرح السيوطي/٨٦٦، والمحتسب ١٢٤/٢، وشرح ٱبن عقيل ٢١٩/١، والكتاب ٤٤/١، والخزانة ١٨٠/١، وأمالي الشجري ٩٣/١، ٣٢٦، والديوان/ ١٥٩.

(١) يروى هذا القول عن رؤبة، ويأتي تصريح يونس بذلك بعد قليل، وقد جاء آخره «وشهر استوى» في م/١ و٢ و٥، وليس في بقية المخطوطات ولا المطبوع.

وحذفوا التنوين من ثرى ومرعى إتباعاً لـ «ترى»، وقد أثبته المصنف بخطه منوناً «ثرىً»، وتعقّبه الشمني، واحتج بما ذكره ٱبن بَرّيّ في رَدّه لمناقشات ٱبن الخشاب على مقامات الحريري.

وذكر هذا الميداني مثلاً قال: «يعنون شهور الربيع: أي يمطر أولاً، ثم يطلع النبات فتراه، ثم يطول فترعاه النعم، وأرادوا شهرٌ ثرى فيه، وشهر ترى فيه... وإنما حذف التنوين من ثرى ومرعى في المثل لمتابعة «ترى» الذي هو الفعل».

انظر مجمع الأمثال ٣٧٠/١، وأمالي الشجري ٩٤/١ «المجلس الرابع عشر» وانظر ٣٢٦/١، والكتاب ٤٤/١، وأدب الكاتب/٩٦، والٱرتشاف/١١٠٠.

(٢) أي: ويجيء المبتدأ نكرة بعد فاء الجزاء.

(٣) هذا مَثَلٌ، ورواية الميداني: «إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ...» انظر مجمع الأمثال ٢٥/١.

وفي المستقصى ٣٧٢/١ «إن فَرَّ عَيْرٌ... ويُرْوَى: إن ذهب: ... يضرب في الرضا بالحاضر ونسيان الغائب».

عَيْرٌ: مبتدأ، وهو نكرة والمسوِّغ لذلك مجيئه بعد الشرط «إنْ».

وانظر المثل في نكتة الأمثال/٢٠٣، والهمع ٣١/٢، وشرح ٱبن عقيل ٢٢٥/١، والٱرتشاف/ ١١٠١، وجمهرة الأمثال ٩٢/١.

وفيهن[١] نظر؛ **أمّا الأُوْلى**[٢] فلأن الأبتداء فيها بالنكرة صحيح[٣] قبل مجيء «إنما».

وأما الثانية[٤]: فلاحتمال[٥] «رَجُلٌ» الأَوّلُ للبدليّة[٦]، [والثاني عطف عليه]، كقوله[٧]:

وكنتُ كذي رجلين رِجْلٍ صحيحةٍ … ورِجْلٍ رَمَى فيها الزَّمانُ فَشَلَّتِ

---

(١) أي: فيما أورده العلماء من المسوِّغات زيادة على ما ذكره المصنّف.

(٢) وهو مجيء الحصر في مثاله: إنما في الدار رجل.

(٣) تعقبه الدماميني بأن هذا لا يقدح في أصل القاعدة، وإنما يقدح في المثال.
فلو قيل: إنما قائم رجل، لَصَحّ المثال، ولما صح أعتراض المصنف عليه. انظر الشمني ٢/١٧١.

(٤) وهو مجيء النكرة في سياق تفصيل.

(٥) في مثاله: «الناس رجلان: رجلٌ أكرمته ورجل أهنته».

(٦) قوله: «والثاني عطف عليه» ليس في المخطوطات. وقد أثبته الشيخ محمد ومبارك وزميله، وهو في متن حاشية الأمير ٢/٩٤، ومتن الدسوقي ٢/١١٩.

(٧) قائله كثيّر عَزّة.
ورَمَى فيها الزمان: أي رماها بالداء والشَّلّ.
ويروى: رجلٌ صحيحة، بالرفع، على تقدير: هما رجلٌ صحيحة ورجلٌ شَلَّاء.
وقيل غير هذا التقدير:
والشاهد في البيت: قوله «رجل» في الموضعين بالجَرّ بدلاً من «رِجْلَيْن»، وهو بدل مُفَصَّل من مجمل.
ومعنى البيت أنه بين خوف ورجاء، وقُرْبٍ وتَنَاءٍ.
وذكروا أنه أخذه من بيت للنجاشي:

وكنت كذي رجلين رجلٍ صحيحةٍ … ورجلٍ رَمَتْ فيها يَدُ الحَدَثان

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/٣٨، وشرح المفصل ٣/٦٨، والكتاب ١/٢١٥، والخزانة ٢/٣٧٦، والمقتضب ٤/٢٩٠، والأرتشاف / ١٩٦٤، وشرح الأشموني ٢/١٣٠، والعيني ٤/٢٠٤، =

ويُسَمّى بَدَلَ التفصيل.

ولاحتمال[١] «شهر» الأول[٢] الخبريةَ، والتقدير: أَشْهُر الأرض الممطورةُ شهرٌ ذو ثرى، أي: ذو تراب نَدٍ، و[٣]شهرٌ ترى فيه الزَّرْع، وشهر ذو مرعى. ولاحتمال[٤] «نسيتُ» و«أَجُرّ» للوصفية[٥] والخبرُ محذوف[٦]، أي: فمن أثوابي[٧] ثوبٌ نسيتُه، ومنها[٨] ثوبٌ أَجُرُّه، ويحتمل أنهما[٩] خبران، وثَمّ صفتان مقدّرتان، أي[١٠]: فثوبٌ لي نسيته، وثوبٌ لي أَجُرُّه، وإنما نسي ثوبه

= وأمالي القالي ١٠٨/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٣٨١/١، ومعاني الفراء ١٩٢/١، ٢٤٦/٣، والمساعد ٤٣١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١، ٣٧٦/٢ وتوضيح المقاصد ٢٥٦/٣، وشرح الكافية ٣٤٢/١، والبحر المحيط ٣٩٣/٢، والدر المصون ٢٥/٢، والديوان/٥٥.

(١) أي: في القول المرويّ عن العرب: شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى...

(٢) أي: شهر ثرى.

(٣) أي: «وشهر ترى» معطوف على «شهر» المتقدّم، وكذا «شهر مرعى» والخبر في المعنى هو المجموع بطريق التبعية، والأول بطريق الأصالة. انظر الشمني ١٧٠/٢.

(٤) أي: في بيت امرئ القيس المتقدِّم: فثوبٌ نسيتُ، وثوب أَجُرّ.

(٥) أي: الجملتان: نسيت وأجر، صفتان لثوب.

(٦) وعلى التقدير الذي قدّره يكون «من أثوابي» متعلقان بخبر مقدم محذوف.

(٧) كذا في المخطوطات «فمن أثوابي»، وفي المطبوع فمنها ثوب نسيته، وكذا جاء عند مبارك. وقد أشار الدسوقي إلى خلاف النسخ.

(٨) الظرف «منها» متعلِّق بخبر مقدم محذوف.

(٩) أي جملتا: نسيت وأجر.

(١٠) «لي» جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة، وجملة نسيته الخبر، وكذا القول فيما بعده.

لشَغْل قلبه بها كما قال[١]:

[ومِثْلِكِ بيضاءِ العوارضِ طَفْلَةٍ]		لَعُوبٍ تُنَسِّنِي إذا قمتُ سِرْبالي

وإنما جَرّ الآخر[٢] لِيُعَفِّي الأثر عن[٣] القافة[٤]؛ ولهذا[٥] زَحَفَ على ركبتيه.

وأما **الثالثة**[٦]: فلأن[٧] المعنى: فعيرٌ آخر، ثم حُذِفت الصِّفة.

ورأيت في كلام محمد بن حبيبَ[٨] - وحبيبُ ممنوع من الصرف لأنه اسم أُمِّه-

---

(١) قائله امرؤ القيس، والمثبت عجزه، وصدره ما جاء بين معقوفين. وأثبته المازني: تناساني.
قوله: بيضاء، يشير إلى بياض ثغرها وأضراسها، والطَّفْلة: الناعمة الرخصة اليدين، وتنسّيني: تذهب بفؤادي حتى أنسى قميصي، والسِّربال: القميص.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤٠/٧، والمنصف ٩٣/١، والديوان/٣٠.

(٢) أي الثوب الآخر في قوله: وثوبٌ أَجُرّ.

(٣) في م/١ «على».

(٤) القافة: جمع قائف، وقاف الأثر قَوْفًا: تَبِعَه، ومثله اقتافه. وهو مثل: قفا الأثر.

(٥) أي: من أجل أن يُعَفّي الأثر ويُخْفِيَه زَحَف على ركبتيه، فلا تظهر آثار أقدامه على الأرض.

(٦) أي: المسألة الثالثة في مجيء النكرة مبتدأً بعد الشرط في المثل: «إن ذهب عيرٌ فعيرٌ في الرباط».

(٧) أي: جاز الأبتداء بالنكرة «عيرٌ»؛ لأن المسوِّغ الوصف المقدّر: عَيْرٌ آخر، وليس المسوِّغ تقدُّمَ الشرط عليه.

(٨) محمد بن حبيب أبو جعفر من علماء بغداد باللغة والشعر والأخبار والأنساب، ثقة مؤدّب، ولا يعرف أبوه، وحبيبُ: أُمّه. وكانت أُمُّه مولاة لمحمد بن العباس الهاشمي، وقد ذكر بعضهم أنه ولد مُلاعَنَةٍ.
كان حافظاً صدوقاً، وله من التصانيف، النَّسَب، والأمثال على وزن أَفْعَل، ويسمى المنمّق، وغريب الحديث، والأنواء، والمشجّر، والموشّى... وغيرها.
مات بسامرَّاء في ذي الحجة سنة خمس وأربعين ومئتين. بغية الوعاة ٧٣/١ - ٧٤
وذكر القفطي أن بعضهم يصرف «حبيب» بناء على أنه اسم أبيه. انظر الشمني ١٧١/٢.

قال يونس: قال رؤبة: المطر شهرٌ ثَرَى إلخ، وهذا[١] دليلٌ على أنه خبر، ولا بُدّ من تقدير مضافٍ[٢] قبل المبتدأ لتصحيح الإخبار عنه[٣] بالزمان[٤].

* * *

(١) الإشارة بهذا إلى قول يونس: المطر شهر ثرى، أي إلى التصريح بالمبتدأ المطر، وشهر: خبر عنه.

(٢) ويكون التقدير: أَشْهُرُ المَطَرِ شَهْرٌ ثرى.

(٣) أي: عن هذا المضاف المبتدأ.

(٤) أي: وبذلك يخبر عن الزمان بالزمان.

أقسام العطف

وهي ثلاثة:

١ - أحدها: **العطفُ على اللفظ**، وهو الأصل، نحو «ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ» بالخفض، وشرطُه إمكانُ توجُّه[1] العامل إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو: «ما جاءني من آمرأةٍ ولا زيد» إلّا الرفعُ عطفاً على الموضع[2]؛ لأنّ «مِن» الزائدة لا تعمل[3] في المعارف[4].

وقد يمتنع العطفُ على اللفظ وعلى المَحَلِّ جميعاً نحو: «ما زيدٌ قائماً لكن أو بل قاعِدٌ»؛ لأن في العطف[5] على اللفظ إعمالَ «ما» في الموجَب، وفي العطف[6]

(١) في م/٥ «توجيه».
ونقل الأمير في الحاشية ٢/٩٤ قول الدماميني: «هذا يقتضي أن «مولود» في: «لا تضارّ والدة بولدها ولا مولود له». ليس معطوفاً على «والدة». وسبق لك أن آبن مالك قَدَّر في مثل هذا عاملاً، وجعله عطف جمل، وغيره يغتفر في التابع نحو: اسكن أنت وزوجك». ومثل هذا في حاشية الدسوقي ٢/١١٩.

(٢) وموضع «امرأة» الرفع، وذلك على زيادة مِن: ما جاءني امرأةٌ...

(٣) تعقّبه الدسوقي بأن الأنسب أن يقول: لا تدخل. قلت: يمكن التوفيق بين هذين بأن المصنف أراد عدم العمل في المعرفة، كما تعمل في النكرة.

(٤) أي: دخلت «مِن» على امرأة لأنه آسم نكرة، ولا يجوز دخوله على «زيد» وهو معرفة، فلا يتوجه العامل إليه. ولا يجوز فيه الجرُّ كما جاز في «امرأة».

(٥) أي: عطف «قاعد» على «قائماً»، فقاعد: جاء في سياق الإيجاب لأنه بعد لكن وبل، وقائماً في سياق نفي، فعملت «ما» في الأول، ولا يجوز أن تعمل في الثاني وهو «قاعد»، وهذا للعطف على اللفظ.

(٦) أي: عطف «قاعد» على محل «قائماً»، وبذلك نراعي حال الآبتداء على تقدير: بل هو قاعد، ثم إن هذا الآبتداء زال بدخول «ما» على المتقدّم المعطوف عليه.

على المَحَلّ اعتبارَ الابتداء مع زواله بدخول الناسخ، والصوابُ الرفعُ على إضمار مبتدأ[١].

- **والثاني**: العطف على المحل نحو «ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً» بالنصب[٢]. وله عند المحققين ثلاثة شروط.

١ - **أحدها**: إمكانُ ظهور ذلك[٣] المَحَلّ في الفصيح[٤]، ألا ترى أنه يجوز في «ليس زيدٌ بقائم» و«ما جاءني من امرأةٍ» أن تسقط الباء فتنصب[٥]، و«مِن» فترفع[٦]، وعلى[٧] هذا لا يجوز[٨] «مررتُ بزيدٍ وعمراً»، خلافاً لابن جني؛

---

(١) أي: الصواب الرفع على تقدير مبتدأ: بل هو قاعد، وليس العطف.

(٢) قاعداً: معطوف على محل «قائم» لأن «قائم» خبر ليس، مجرور لفظاً ومحله النصب.

(٣) كذا في المخطوطات، ومتن حاشية الشمني. وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك ومتن الدسوقي والأمير: «إمكان ظهوره في الفصيح»، وأنبه الدسوقي إلى خلاف النسخ.

(٤) اعترض الدماميني المصنِّفَ بنحو: رُبَّ امرأةٍ صالحة لقيت ورجلاً صالحاً.
فإن هذا يجوز كثيراً مع أنه عطف على محل لا يمكن ظهوره في الفصيح؛ إذ لا يقال: امرأةً صالحةً لقيت بالنصب... انظر حاشية الشمني ٢/١٧٠.
ونقل مثل هذا الأمير. انظر الحاشية ٢/٩٥، كما نقل هو وغيره أنه سبق للمصنف في «رُبّ» اختصاصها بجواز مراعاة مَحَلّ مجرورها كثيراً. انظر هذا فيما تقدّم في «رُبَّ».

(٥) فتقول: ليس زيد قائماً.

(٦) أي: من المثال الثاني، فتقول: ما جاءني امرأةٌ.

(٧) كذا في المخطوطات، ومتن حاشية الدسوقي. وفي المطبوع: «فعلى هذا».

(٨) أي لا يجوز عطف «عمراً» على محل «زيد»؛ لأنه لم يظهر في الفصيح تعدية القاصر إلى معموله بدون حرف الجر كما في هذا المثال.
على أن الأخفش الأصغر يجيز حذف الجار مع غير أَنْ وأنّ أيضاً قياساً إذا تعيّن الجار كما في: خَرَجتُ الدار. انظر شرح البغدادي ٢/٢٩٠، وشرح الكافية ٢/٢٧٣.

لأنه لا يُجَوِّز[١] «مررتُ زيداً».

وأمّا قوله[٢]:

تـمـرّون الـدِّيـارَ ولـم تـعـوجـوا [كـلامُـكُـمْ عـليَّ إذن حَـرامُ]

فضرورة.

ولا تختصُّ مراعاةُ الموضع[٣] بأن يكون العاملُ في اللفظ زائداً[٤] كما مَثَّلنا[٥]؛ بدليل قوله[٦]:

فإنْ لم تَجِدْ من دونِ عدنانَ والداً ودونَ مَعَدٍّ فلتَزَعْكَ العواذِلُ

---

(١) أي: لا يجوّز تعدية الفعل القاصر إلى معموله من غير مُعَدٍّ. فهو لا يُجَوِّز عمل الفعل «مَرّ» في «زيد» نصباً من غير الباء معه.

(٢) تقدّم البيت في حرف «الباء»، وهو لجرير، وكان الشاهد فيه حذف حرف الجر، وانتصاب «الديار» بـ «تمرّون». واستوفيتُ الحديث فيه فيما تقدّم.

(٣) وذلك عند العطف.

(٤) أي: حرف جَرٍّ زائد عامل في لفظ المعطوف عليه.

(٥) مَثّل بمثالين: زيادة الباء، ومن.

(٦) قائله: لبيد بن ربيعة، وهو من قصيدة رثى بها النعمان بن المنذر ملك الحيرة وفي م/١ و٣ و٤ «فلترُعك» بالراء المهملة من الرَّوْع.
وفي م/٢ و٥ «فلتزعك» بالزاء المعجمة، ومثله في المطبوع.
وجاء في الديوان: «باقياً» في موضع «والداً»، والروايتان في الخزانة.
تَزَعْك: تكفُّك، يقال: وزَعه يَزَعُه، وذكر الطوسي الكسر أيضاً: يَزِعُه ومعنى هذا البيت: إذا لم يجد بينه وبين عدنان من الآباء باقياً فليعلم أنه صائر إلى مصيرهم، وعلى هذا فعليه أن ينزع عما هو عليه.
والعواذل: حوادث الدهر وزواجره. وعند الطوسي: العواذل: النساء.
والشاهد في البيت مجيء «دون» معطوفاً على موضع «من دونِ».

وأجاز الفارسيّ في قوله تعالى: ﴿وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[١] أن يكون ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ عَطفاً[٢] على محل «هذه»[٣].

٢ - **الثاني**[٤]: أن يكون الموضعُ بحقِّ الأصالة[٥]، فلا يجوز[٦] «هذا ضاربُ زيداً وأخيه»[٧]؛ لأنّ الوصفَ[٨] المستوفيَ لشروط[٩] العمل الأَصْلُ إعمالُه[١٠]، لا إضافتُه؛ لالْتحاقه[١١] بالفعل،

= انظر شرح البغدادي ٧/٤٢، وشرح السيوطي/٨٦٦، وانظر ص/١٥١، والخزانة ١/٣٣٩، و٣/٦٦٩، والمحتسب ٢/٤٣، والإنصاف/٣٣٤، وسيبويه ١/٣٤، والمقتضب ٤/١٥٢، وشرح التصريح ١/٢٨٨، والديوان/٢٥٥، والعيني ١/٨.

(١) تتمة الآية: ﴿... أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُوا۟ رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾ سورة هود ١١/٦٠.

(٢) أجاز العطف على محل هذه مع أن حرف الجر «في» غير زائد.

(٣) في طبعة مبارك والشيخ محمد ومتن حاشية الأمير: زيادة «لأن محله النصب»، وأثبتها الشيخ محمد بين معقوفين، وهذه الزيادة غير مثبتة في المخطوطات التي بين يديّ، كما أنها غير مثبتة في متن حاشية الدسوقي.

(٤) أي: الشرط الثاني مما اشترطه المحققون للعطف على المحل.

(٥) أي: أن يكون موضع المعطوف عليه هو الأصل، وفي المثالين اللذين ساقهما من قبل: ليس زيد بقائم: الأصل في «قائم» النصب لأنه خبر ليس، وفي «ما جاءني من امرأة» الأصل في «امرأة» الرفعُ لأنه فاعل.

(٦) أي: لا يجوز أن تعطف «أخيه» على «زيد» فيما لو جاء المثال على الإضافة: هذا ضاربُ زيدٍ وأخيه.

وعبارة المصنّف غير محكمة، وانظر تعليق الدسوقي في الحاشية ٢/١٢٠.

(٧) بعد هذا المثال في م/٢ استكمال للنص بقوله: «خلافاً للبغداديين».

(٨) مثل اسم الفاعل واسم المفعول.

(٩) ومنها التنوين في المثال الذي ذكره «ضاربٌ».

(١٠) أي: يأخذ معمولاً صريحاً ولا يضاف، وكذا كان الأمر في «ضاربٌ زيداً».

(١١) أي: في العمل.

وأجازه[١] البغداديّون تمسُّكاً بقوله[٢]:

[فَظَلّ طُهاةُ اللّحمِ ما بين] مُنْضِجٍ　　صَفيفَ شِوَاءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

وقد مَرَّ[٣] جوابه[٤].

٣ - **والثالث**[٥]: وجودُ المُحْرِزِ[٦]، أي: الطالبُ لذلك المَحَلّ،

وٱنبنى[٧] على هذا[٨] ٱمتناع مسائل:

- **إحداها**[٩]: «إنّ زيداً وعمروٌ قائمان»، وذلك لأنّ الطالبَ لرفع «زيد» هو الأبتداءُ[١٠]، والأبتداءُ[١١] هو التجرُّدُ[١٢]، والتجرُّدُ قد زال بدخول «إنّ».

---

(١) أي: أجاز البغداديون الإضافة مع أن الوصف مستوفٍ لشروط العمل.

(٢) تقدّم البيت في الفرق بين ٱسم الفاعل والصفة المشبهة، وهو لامرئ القيس.
وقد جاء عطف «قدير» على محل «صفيف» المَنْصُوب في الأصل؛ لأنه مفعول به لٱسم الفاعل «منضجٍ» وذكرت فيما سبق تعليقاً على هذا البيت أن البغداديين أجازوا إتباع المنصوب بمجرور.
وفيه غير هذا التخريج.

(٣) في م/٥ «مضى».

(٤) خَرّجه فيما سبق على تقدير: أو طابخ قديرٍ، ثم حذف المضاف، وأبقي جر المضاف إليه.

(٥) الثالث من شروط العطف على المحل عند المحققين
وفي م/٤ و٥ «الثالث» ليس معه واو.

(٦) وذلك كالمثال الذي ذكره: ليس زيد بقائم ولا قاعداً. والمحرز: هو العامل «ليس».
وانظر إشارة إلى هذا في الوجه السابع مما افترق فيه ٱسم الفاعل عن الصفة المشبهة.

(٧) كذا في المخطوطات «وانبنى»، وفي المطبوع «وابتنى».

(٨) أي: على هذا الشرط.

(٩) في م/٢ و٥ «أحدها».

(١٠) وذلك قبل دخول «إنّ».

(١١) ذكر الأمير أن في نسة «والمبتدأ».

(١٢) هو التجرد من العوامل مثل إنّ وأخواتها وكان وأخواتها... إلخ.

- **والثانيةُ**: «إنّ زيداً قائم وعمروٌ» إذا قَدّرتَ «عمراً» معطوفاً على المَحَلّ[١]، لا مبتدأً[٢]، وأجاز هذه بعض البصريين؛ لأنهم لم يشترطوا المُحْرِزَ، وإنما منعوا الأولى[٣] لمانعٍ آخر، وهو تواردُ عامِلَيْن: إنّ، والابتداء، على معمول واحد وهو الخبر[٤]، وأجازهما[٥] الكوفيون؛ لأنهم لا يشترطون المُحْرِزَ، ولأنّ «إِنّ» لم[٦] تعمل عندهم في الخبر شيئاً، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به[٧] قبل دخولها[٨]، ولكنْ شَرَط الفراءُ لِصِحَّة الرفع[٩] قبل مجيء الخبر خفاءَ إعرابِ[١٠]

---

(١) معطوف على محل «زيد» قبل دخول «إنّ»، وكان محله الرفع؛ ولذا رفع «عمروٌ».

(٢) لو قَدّرت «عمروٌ» مبتدأً، وخبره مقدَّراً، لكان من عطف الجمل.

(٣) أراد بالأولى المسألة الأولى، وهي المثال «إنّ زيداً وعمروٌ قائمان».

(٤) أي: قائمان، فهو صالح لأن يكون خبراً عن «إنّ»، وهو العامل المثبت، وصالح لأن يكون معمولاً للابتداء قبل دخول «إنّ» على الجملة.
وهذا على رأي البصريين في أن الابتداء عامل في المبتدأ والخبر.
وأما في المثال الثاني فإن العامل في «عمروٌ» وخبره المحذوف واحد وهو الابتداء. انظر الشمني ٢/ ١٧١.

(٥) أي: المسألتين السابقتين في المثالين اللذين ذكرهما.

(٦) في م/٢ و٤ «لا تعمل».

(٧) به: غير مثبت في م/٣.

(٨) في م/٢: «دخولهما».

(٩) أي: رفع المعطوف على محل اسم «إنّ» قبل مجيء خبر «إنّ».

(١٠) وهذا يكون في الأسماء المبنيّة. مثل هذا، وكذا في الأسماء التي إعرابها تقديري، نحو الفتى وموسى.
ومثّل لهما الدسوقي بمثالين: إنّ هذا وعمرو ذاهبان، إنّ موسى وعمروٌ قائمان.
انظر الحاشية ٢/١٢٠، وانظر الدر المصون ٢/٥٧٤.

الاسم؛ لئلا يتنافر[١] اللفظ، ولم يشترطه الكسائيّ[٢]، كما أنه ليس بشرط بالاتفاق[٣] في سائر مواضع العطف على اللفظ، وحجّتُهما[٤] قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[٥] الآية، وقولُهم[٦]: «إنك وزيدٌ ذاهبان».

وأُجيبَ عن الآية بأمرين[٧]:

- **أحدهما**[٨]: أنّ خبر «إنّ» محذوف، أي: مأجورون، أو آمنون، أو فَرِحُون.

---

(١) أي: يقع التنافر بين النصب والرفع لو ظهر الإعراب على الاسم الأول، وذلك إذا قلت: إن محمداً وعمروٌ ذاهبان.

(٢) انظر الدر المصون ٤٧٤/٢ «مذهب الكسائي هو الجواز مطلقاً».

(٣) أي: الاتفاق في الإعراب.

(٤) أي: حجة الكسائي والفراء على صحة عطف المرفوع على المنصوب قبل مجيء الخبر، فإنهما يجوزان ذلك، والفرق بينهما أن الفراء يشترط خفاء إعراب الاسم الأول، والكسائي لا يشترط ذلك. انظر الشمني ١٧١/٢.

(٥) تتمة الآية: ﴿... وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ سورة المائدة ٦٩/٥.
فقد جاء في الآية عطف «الصابئون» وهو مرفوع على موضع اسم «إن» قبل مجيء الخبر وهو «مَن آمن بالله...».
وفي إعراب «والصابئون» سبعة أوجه، ما ذكرتُه واحد منها، انظر التبيان للعكبري/٤٥١ - ٤٥٢، وانظر تسعة أوجه عند السمين في الدر ٥٧٥/٢ - ٥٧٦.

(٦) زيد معطوف على محل اسم «إنّ» وهو الكاف قبل مجيء الخبر، والكاف كان في مكانها في الأصل ضمير رفع نحو: أنت وزيد ذاهبان، فلما دخلت: إنّ حَلّ ضمير النصب محل ضمير الرفع لمناسبة العامل.

(٧) في م/٣ «بوجهين».

(٨) قلت: هذا الوجه لهشام من الكوفيين.
قال السمين بعد هذا: «وهذا القول قريب من قول البصريين غير أنهم يضمرون خبر الابتداء، =

والصابئون: مبتدأ، وما بعده[(١)] الخبرُ، ويشهدُ له قولُه[(٢)]:

خليليَّ هل طِبٌّ فإنِّي وأنتما ... وإنْ لم تَبُوحا بالهوى دَنِفان

ويُضَعِّفه[(٣)] أنه حَذْفٌ[(٤)] من الأول لدلالة الثاني[(٥)] عليه، وإنما الكثيرُ العكسُ[(٦)].

- **والثاني**[(٧)]: أنّ الخبرَ المذكورَ[(٨)] لـ «إنّ»، وخبرَ «الصابئون»[(٩)] محذوفٌ، أي: كذلك،

= ويجعلون «مَن آمن» خبر «إنّ»، وهذا [أي تخريج هشام] على العكس من ذلك؛ لأنه جعل «من آمن» خبر الأبتداء، وحذف خبر إنّ...» انظر الدر ٥٧٥/٢.

(١) أي: «من آمن».

(٢) قائله غير معروف. وفي م/٥ «إنْ طِبٌّ».
الدَّنِف: المريض الدائم المرض، لم تبوحا: لم تُظْهِرا الهوى.
والشاهد في البيت قوله: فإني وأنتما... دنفان.
والتقدير: فإني دَنِفٌ وأنتما دنفان، فقد حذف خبر «إنّ» لدلالة خبر المبتدأ عليه.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤٢/٧، وشرح السيوطي/٨٦٦، والعيني ٢٧٤/٢، والأشموني ١/ ٢٤٤، وشرح التصريح ٢٢٩/١.

(٣) أي: يُضَعِّف الاحتجاج بهذا البيت.

(٤) أي: حذف للخبر من الأول وهو «إنّ».

(٥) لدلالة خبر الثاني وهو: أنتما دنفان، على خبر «إنّ» المحذوف وهو دَنِف.

(٦) أي: الكثير في كلام العرب ذكر خبر الأول، وحذف خبر الثاني لدلالة الأول عليه.

(٧) أي: مما أُجيب به عن آية سورة المائدة المتقدِّمة.

(٨) وهو «مَن آمن».

(٩) وذلك على إعراب «الصابئون» مبتدأ، وذكرت من قبل أن فيه أوجهاً أخرى. وانظر الكتاب ٢٩٠/١.

ويشهدُ له[١] قولُه[٢]:

فمن يَكُ أمسى بالمدينة رَحْلُه فإنِّي وقَيَّارٌ بها لَغَرِيبُ

إذ[٣] لا تدخلُ اللّامُ في خبر المبتدأ حتى يُقَدَّمَ نحو «لقائمٌ زيدٌ». ويضعّفه[٤] تقديمُ الجملةِ[٥] المعطوفةِ على بعض[٦] الجملةِ[٧] المعطوفِ عليها.

---

(١) أي: يشهد لهذا التوجيه البيت.

(٢) قائله: ضابئ بن الحارث التميمي البُرْجُمي.
وهو من أربعة أبيات قالها وهو محبوس بالمدينة في زمن عثمان رضي الله عنه، وقد بقي في الحبس حتى مات. وكان قد هجا بعض بني جرول.
رَحْلُه: آسم أمسى، وبالمدينة: خبره، وجملة: أمسى: خبر «يكُ».
وذهب الخليل إلى أن «قيّار» آسم فرس له غبراء، ويقال: هو آسم جمله، وقيل: هو آسم رجل.
والشاهد فيه أنّ خبر «إنّ» هو «لغريب»، وخبر «قيّار» محذوف، أي: فإني لغريب بها وقيّار كذلك.
وجاءت روايته عند سيبويه وأبي زيد «فإني وقياراً».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤٣/٧، وشرح السيوطي/٨٦٧، وشرح المفصل ٩٣/١، و٦٨/٨، والإنصاف/٩٤، والكتاب ٣٨/١، ومجالس ثعلب/٢٦٢، ٥٣٠، والخزانة ٣٢٣/٤، وشرح الأشموني ٢٤٤/١، والأصمعيات/١٨٤، والكامل/٤١٦، والنوادر/١٨٢، وأوضح المسالك ٢٥٦/١.

(٣) هذا تعليل لجعل «لَغريبُ» خبراً عن «إنّ» مقروناً بلام الآبتداء، وعدم جعله خبراً عن المبتدأ «قيار».

(٤) أي: يضعف هذا التخريج.

(٥) وهي: وقيارٌ كذلك.

(٦) وهو الخبر «لغريب».

(٧) وهي: فإني لغريب.

وعن[١] **المثال بأمرين:**

- **أحدهما**: أنه عَطْف[٢] على توهُّم[٣] عَدَمِ ذِكْرِ «إنّ».

- **والثاني**: أنه[٤] تابعٌ لمبتدأ محذوفٍ، أي[٥]: إنك أنت وزيدٌ ذاهبان، وعليهما[٦] خُرِّج قولهم[٧]: «إنهم أجمعون ذاهبون».

المسألة[٨] **الثالثة**[٩]: «هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً» بالنصب.

المسألة الرابعة: «أعجبني ضَرْبُ زيدٍ وعمروٌ»[١٠] بالرفع[١٠]، أو «وعمراً»[١١]

---

(١) أي وأُجيبَ عن المثال الذي ساقه من قبلُ: إنك وزيدٌ ذاهبان.

(٢) عطف «زيد» على اسم «إنّ».

(٣) وتوهُّم مثل هذا يقتضي عطف مرفوع على مرفوع على تقدير: أنت وزيد ذاهبان.

(٤) أي: «زيد» في المثال.

(٥) أي: زيد تابع لـ «أنت» وأنت: مبتدأ، فزيد على هذا ليس معطوفاً على اسم «إنّ». وانظر الكتاب ١/ ٢٩٠، والدر المصون ٢/٥٧٤.

(٦) أي: على الجوابين السابقين.

(٧) والتقدير على ما تقدّم: إنهم هم أجمعون ذاهبون، أجمعون: توكيد للمبتدأ المحذوف.
قال سيبويه: «واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيُرَى أنه قال: هم...» الكتاب ١/٢٩٠.

(٨) المسألة الثالثة مما ينبني على الشرط الثالث من العطف على المحل وهو وجود المحرز.

(٩) عمراً: معطوف على محل «زيد» إذ اسم الفاعل مضاف إلى مفعوله، على تقدير العمل: هذا ضاربٌ زيداً وعمراً.

(١٠) حالة الرفع في هذا المثال في «عمرو» ناشئة من أنه معطوف على «زَيْد»، وضَرْبُ زيد: من إضافة المصدر إلى فاعله، فعمروٌ معطوف على محل زيد.

(١١) النصب في «عمراً» ناشئ من أنه معطوف على محل «زيد» على تقدير إضافة المصدر وهو الضرب إلى مفعوله وهو «زيد».

بالنصب، منعهما[١] الحُذَّاق؛ لأنّ الاسم المُشْبِهَ للفعل لا يعمل في اللفظ[٢] حتى يكون بأل، أو منوَّناً أو مضافاً، وأجازهما[٣] قومٌ تمسُّكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿وَجَاعِلُ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ﴾[٤][٥].

وقولِ الشاعر[٦]:

[هَوِيتَ ثناءَ مُستطاباً مُجَدّدا] فلم تَخْلُ من تمهيدِ مَجْدٍ وسودداً

---

(١) أي: منع الحذّاق المسألتين الثالثة والرابعة.

وعلة المنع أن المحرز غير موجود فيهما، واسم الفاعل وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال لا يعمل؛ لأن الاسم المشبه بالفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بأل أو منوناً أو مضافاً إلى غير ذلك المعمول وإلى غير متبوعه، وهو هنا مضاف إلى متبوعه.

وذكر الدماميني أن المنع مذهب سيبويه والجمهور.

وذكر المرادي أن ظاهر كلام ابن مالك جواز مراعاة المحل في جميع التوابع في المصدر، وهو مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين، وذهب سيبويه ومحققو أهل البصرة إلى أنه لا يجوز مراعاة الإتباع على المحل. وفَصّل بعضهم فأجاز في العطف والبدل ذلك، ومنع مع التوكيد والنعت.

انظر حاشية الشمني ٢/١٧٢، وانظر توضيح المقاصد للمرادي ٣/١٣.

(٢) أي: في لفظ المعطوف عليه.

(٣) أي: أجاز قوم المسألتين السابقتين.

(٤) الآية/٩٦ من سورة الأنعام: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾، وتقدّمت هذه الآية في «ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة».

وقد أثبت المصنّف فيما تقدم وهنا القراءة «وجاعلُ الليلِ سكناً...» على إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، ثم عطف الشمس عليه. وقد بيّنت من قبل قراء هذه القراءة، ووجه الاستشهاد بها. فلتنظر فيما تقدّم.

(٥) في المطبوع بقية الآية: ﴿... وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ وهو غير مثبت في المخطوطات.

(٦) قائله غير معروف. وفي م/٤ و٥ «فلم» وفي بقية المخطوطات: فلا تَخْلُ، وتمهيد الأمور: إصلاحها، والثناء الذكر الجميل، وكونه مجدداً يدل على أنه مولع باكتساب المحامد.

وتمهيد مجد: المصدر مضاف إلى مفعوله وفاعله محذوف، والتقدير: من تمهيدك مجداً وسودداً.

والشاهد في البيت أنّ «سودداً» معطوف على موضع «مجد»، وهو شاهد للمسألة الثانية.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/٤٦، ولم يثبته السيوطي.

وأُجيبَ بأنّ ذلك[١] على إضمار[٢] عاملٍ يدلُّ عليه المذكورُ، أي[٣]: وجَعَلَ الشمسَ، ومَهّدْتَ سودداً[٤]، أو يكون «سودداً» مفعولاً معه، ويشهد للتقدير في الآية أنّ الوصفَ[٥] فيها بمعنى الماضي، والماضي المجرَّدُ من «أل» لا يعمل النَّصب[٦]، ويوضِّح لك مُضيَّه قولُه تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ[٧]﴾[٨] الآية[٩]. وجَوّز الزمخشريُّ[١٠] كونَ «الشمس»

---

(١) أي ما جاء في آية سورة الأنعام وهذا البيت من العطف على محل معمول ٱسم الفاعل في الآية، والعطف على محل معمول المصدر في البيت.

(٢) وهذا العامل المضمر هو العامل فيما بعده لا العطف.

(٣) أي: والتقدير: وجاعلُ الليل سكناً وجَعلَ الشمسَ.

قال السمين: «... وأما على قراءة الجماعة فإن اعتقدنا كونه [أي: جاعل] ماضياً فلا بُدّ من إضمار فعل ينصبهما [أي الشمس والقمر] أي: وجَعَلَ الشمس، وإن قلنا إنه غير ماضٍ فمذهبُ سيبويه أيضاً أنّ النصب بإضمار فِعْل...».

انظر الدر المصون ٣/١٣٣ - ١٣٤، والكتاب ١/١٧٨، والبحر ٤/١٨٦.

(٤) هذا في البيت، فقد جعل «سودداً» منصوباً بالفعل المقدّر «مَهّدت»، وليس بالعطف على معمول المصدر.

(٥) وهو «جاعل».

(٦) ذكر الشيخ الدردير أنه إن كان مستقبلاً يعمل مع تجرُّده من أل لوجود المحرز.

انظر حاشية الدسوقي ٢/١٢٢.

(٧) قوله: ﴿لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ﴾ غير مثبت في م/٢.

(٨) تتمة الآية: ﴿... وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ القصص ٢٨/٧٣.

وجه الاستشهاد بالآية أن «جاعل» وهو الوصف في آية الأنعام يدل على الماضي ودليل ذلك ما جاء هنا من قوله تعالى: ﴿وجَعَلَ...﴾. على أن قراءة من قرأ في آية الأنعام ﴿وجعل الليل سكناً﴾ تشهد للمضي أيضاً.

(٩) قوله: الآية، ليس في م/٣.

(١٠) قال الزمخشري: «والشمس والقمر قُرِئا بالحركات الثلاث، فالنصب على إضمار فعل دَلّ عليه =

معطوفاً على مَحَلّ «الليل»، وزعم مع ذلك أنّ الجَعْلَ مرادٌ به[1] فِعْلٌ مُسْتَمِرٌّ في الأزمنة لا[2] الزمن الماضي بخصوصيّته، مع نصّه في: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[3] على أنه إذا حُمِل[4] على الزمن المستمرّ كان بمنزلته إذا حُمِل على الماضي في أنّ إضافته مَحْضَةٌ، وأما قولُه[5]:

قد كنتُ دايَنْتُ بها حَسّانا

مخافةَ الإفلاسِ والليّانا

= «جاعل الليل»، أي: وجَعَلَ الشمسَ والقمرَ حسباناً، أو يعطفان على محل «الليل»، فإن قلت: كيف يكون لليل محلٌّ والإضافة حقيقية لأن ٱسم الفاعل المضاف إليه في معنى المضيّ ولا تقول: زيد ضاربٌ عمراً أمسِ؟ قلت: ما هو في معنى المضيّ، وإنما هو دالّ على جَعْلٍ مستمرٍ في الأزمنة المختلفة...» انظر الكشاف ١/٥١٨ - ٥١٩.

(١) كذا في المخطوطات «به»، وفي المطبوع «منه».

(٢) في المطبوع «لا في الزمن»، و«في» ليس في المخطوطات.

(٣) سورة الفاتحة ١/٤.

قال الزمخشري: «فإن قلت: ما هذه الإضافة؟ قلت: هي إضافة ٱسم الفاعل إلى الظرف على طريق الاتساع مُجْرَى مَجْرَى المفعول به... ومعناه مالك الأمر كلّه في يوم الدين..؛ فإن قلت: فإضافة ٱسم الفاعل إضافة غير حقيقية فلا تكون معطية معنى التعريف، فكيف ساغ وقوعه صفة للمعرفة؟ قلت: إنما تكون غير حقيقية إذا أُريد باسم الفاعل الحال أو الٱستقبال، فكان في تقدير الانفصال، كقولك: مالك السّاعةَ أو غداً، فأما إذا قصد معنى الماضي كقولك: هو مالك عبده أَمْسِ، أو زمان مستمر كقولك: زيدٌ مالك العبيد، كانت الإضافة حقيقية، كقولك: مولى العبيد. وهذا هو المعنى في: مالك يوم الدين».

انظر الكشاف ١/٤٥ - ٤٧.

(٤) أي: الوصف.

(٥) هذا الرجز لزيادة العنبري، وذكر سيبويه أن قائله رؤبة، وبعده:

يُحْسِنُ بَيْعَ الأَصْلِ والقِيانا

دايَنتُ: بِعْتُ بدَيْن، يعني أنه باع حَسّان بنسيئةٍ لأنه ثقة في نفسه، مخافة الإفلاس: أي مخافة إفلاس =

فيجوز أن يكون «اللّيانا»[١] مفعولًا معه[٢]، وأن يكون معطوفاً على «مخافة» على حَذْف مضاف أي: ومخافة اللّيان، ولو لم يقدَّر المضافُ لم يصحّ[٣]؛ لأن[٤] «اللّيان» فِعْلٌ لغير المتكلِّم؛ إذ المرادُ أنه دايَنَ حَسّانَ خشيةً من إفلاس غيره ومَطْلِه، ولا بُدَّ في المفعول له[٥] من موافقته[٦] لعامله في الفاعل.

= من أداينه من الناس من غير حَسّان. اللّيان: المَطْل والمدافعة من الغريم بالحقّ الذي عليه. يريد أن حَسّان لا يدافع ولا يماطل عَدَماً.

والشاهد في البيت نَصْبُ «اللّيان» بإضمار فعل، ولم يعطفه على الإفلاس، كأنه قال: وأخاف اللّيان.

وقيل فيه: اللّيان مفعول معه، ويجوز أن يكون معطوفاً على «مخافة» على حذف مضاف أي: ومخافة اللّيان.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤٦/٧، وشرح السيوطي/٨٦٩، شرح المفصّل ٦٥/٦، والكتاب ٩٨/١، والهمع ٢٩٤/٥، وشرح الأشموني ٥٥١/١، وشرح التصريح ٦٥/٢، وشرح ابن عقيل ٢٥٥/٣، والعيني ٥٢٠/٣، وملحقات ديوان رؤبة/١٨٧.

(١) وهذان التخريجان لأبي الحجاج الأعلم الشنتمري، وليسا للمصنف. انظر في الكتاب ٩٨/١، تعليق الأعلم على هذا الرجز، وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٤٦/٢.

(٢) ما أثبته المصنف هنا مخالف لما أثبته الأعلم، ويبدو أن ابن هشام أخذ هذا عما نقله ابن خلف عن الأعلم، ولم يرجع إلى نصّ الأعلم، وتعقَّب ابن بَرّي ابن خلف، وأثبت النص: مفعول له، **وكذا جاء عند الأعلم فَنَقْلُ المصنف غير دقيق**. وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٤٧/٧.

(٣) أي: لم يصح عطفه على «مخافة».

(٤) من هنا إلى قوله: «لعامله في الفاعل» سقط من م/١، وهو مثبت عند مبارك!!

(٥) حديثه عن المفعول له هنا ينقض حديثه في أول الفقرة عن المفعول معه، ويحقق ما ذكرته من النقل غير الدقيق في الحاشية (٣) مما تقدّم.

(٦) هذا شرط شرطه الأعلم والمتأخرون في المفعول له، وهو مشاركته لفعله في الوقت والفاعل نحو: ضربتُ ابني تأديباً، ولم يشترط ذلك سيبويه والمتقدمون. انظر الهمع ١٣٢/٣.

ومن الغريبِ قولُ أبي حَيّان[١] : «إنّ من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظٌ وموضعٌ» فَجَعَلَ صورةَ المسألةِ[٢] شرطاً لها، ثم إنه أسقط الشرطَ الأولَ[٣] الذي ذكرناه، ولا بُدَّ منه.

والثالث[٤]: **العطفُ على التوهُّم**[٥] نحو «ليس زيدٌ قائماً ولا قاعِدٍ» بالخفض، على توهُّم دخولِ الباء في الخبر[٦]، وشرطُ جوازه[٧] صحةُ دخولِ ذلك

---

(١) ناقش أبو حيان هذه المسألة في البحر المحيط ١٨٧/٤ و٥٩/٨
ففي الموضع الأول ذكر أن من شرط العطف على الموضع أن يكون العطف مُحْرَزاً لا يتغير.
وذكر في الموضع الثاني أن من مذهب النحويين أنهم يشترطون في الحمل على المحل أن يكون المحل بحق الأصالة، وأن يكون للموضع محرز.
وناقش المسألة في منهج السالك ص/٤٧، وأخذ هذا عنه تلميذه ٱبن مكتوم في «الدر اللقيط» فلخّصه ولم يذكره لشيخه.
قال ٱبن مكتوم: «قال جامعه: جواز العطف على الموضع يشترط فيه عند المحققين ثلاثة شروط: أحدها: أن يكون له لفظ وموضوع، الثاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة، الثالث: أن يكون للموضع محرز...».
انظر هامش البحر ١٨٦/٤، وانظر رسالتي: «البحر المحيط دراسة نحوية صرفية صوتية» ٣٣٧/٣ - ٣٣٨.

(٢) أراد بالشرط موضوعها وهو العطف على الموضع.

(٣) وهو قوله: إمكان ظهوره في الفصيح. ففي «ليس زيد بقائم» يمكن أن تسقط الباء وتنصب.

(٤) هذا هو النوع الثالث من أنواع العطف، فقد ذكر من قبل العطف على اللفظ، والعطف على المحل.

(٥) وكان قد أشار إلى هذا النوع من أنواع العطف عند حديثه عن الجمل التي لها لها محل من الإعراب في حديثه عن الجملة الخامسة: «الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم».
والعطف على التوهُّم عند شيخه هو الذي يكون العامل في هذا العطف مفقوداً، وأثره موجوداً. انظر البحر ٢٧٥/٨، وانظر أيضاً فيه ٢٩٩/٣ و٤٩٤.

(٦) أي: على توهم القول: ليس زيد بقائم.

(٧) أي: جواز هذه العطف على ما قبله على التوهُّم.

العامل[١] المتوَهَّمِ، وشرطُ حُسْنِه كثرةُ دخولِه[٢] هناك؛ ولهذا حَسُن قولُ زهيرٍ[٣]:

بَدَا ليَ أَنّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى ... ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

وقولُ الآخر[٤]:

ما الحازِمُ الشَّهْمُ مِقْداماً ولا بطلٍ ... إن لم يكن للهوى بالحقّ غَلّابا

ولم يَحْسُن[٥] قولُ الآخر[٦]:

وما كنتُ ذا نَيْرَبٍ فيهِمُ ... ولا مُنْمِشٍ فيهِمُ مُنْمِلِ

---

(١) أي: دخول الباء على «قاعد» في المثال الذي ذكره.

(٢) أي: كثرة دخول ذلك المُتوهَّم في الاسم الأول المعطوف عليه، وهو هنا خبر ليس.

(٣) تقدّم ذكره، فهو لزهير، وينسب لصرمة الأنصاري.
أما الموضع الأول الذي تقدّم فيه فهو باب «إذا» في حديث المصنف عن العامل فيه.
وأما الموضع الثاني ففي باب «لَعَلّ» عند الحديث عن اقتران خبرها بـ «أن» حملاً على «عسى»، وسوف يتكرر في مواضع.
والشاهد في البيت هنا عطف «سابقٍ» على «مُدْرِكَ» على توهُّم دخول حرف الجر في خبر «ليس» وهو كثير، ولذا رآه المصنِّف حسناً، وتقدير التوهُّم الذي وقع العطف عليه هو: لستُ بمدركٍ ما مضى ولا سابقٍ.

(٤) قائله غير معروف.
والشهم: الجَلْدُ الذكيّ الفؤاد، والمِقدام: الجريء.
والشاهد فيه عَطْفُ «بطلٍ» على «مقداماً» بالجر على توهُّم الجَرِّ في خبر «ما» النافية؛ إذ تقدير هذا التوهُّم: ما الحازِمُ الشهمُ بمقدامٍ ولا بطلٍ.
وقد حَسُن هذا العطف هنا أيضاً لمجيء الباء الزائدة كثيراً في خبر «ما».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤٩/٧، وشرح السيوطي/٨٦٩، وهمع الهوامع ٢٧٩/٥.

(٥) لم يَحْسُن العطف على المحل في البيت لأنّ زيادة الباء في خبر «كان» قليل.

(٦) قائله غير معروف، وفيه رواية: ولا مُنْمِسٍ، بالسين المهملة.
وبعد هذا البيت:

ولكنني رائبٌ صَدْعَهُم ... رَفُوءٌ لما بينهم مُشْمِلُ

=

لِقِلَّة[١] دخولِ الباء على خبر «كان»، بخلاف[٢] خبري[٣] «ليس» و«ما»، والنَّيْرَبُ: النميمةُ، والمُنْمِلُ: الكثيرُ النميمةِ، والمُنْمِشُ: المُفْسِدُ ذاتَ البَيْن.

وكما وقع هذا العطفُ في المجرور وقع في أخيه المجزومِ[٤]، ووقع أيضاً في المرفوعِ اسماً، وفي المنصوبِ اسماً وفعلاً، وفي المُرَكَّبات.

فأمّا المجزومُ: فقال به الخليلُ وسيبويهِ[٥] في قراءة غير أبي عمرو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[٦]،

= النَّيْرَب: النميمة، فيهم: الضمير عائد إلى العشيرة
ومنمِش: من أنمش بينهم ونمش: إذا رفأ وأصلح
ومُنْمِل: اسم فاعل من أنمل، أي: نَمَّ.
والشاهد في البيت عطف «مُنْمِش» على «ذا نيرب» على توهُّم دخول حرف الجر على خبر كان أي: ما كنت بذي نيرب، ولا منمشٍ. ومثل هذا قليل في خبر «كان».
انظر شواهد البغدادي ٥٠/٧، وشرح السيوطي/٨٦٩، والهمع ٢٧٩/٥، واللسان والتاج/نمس، وكذلك مادة: نمش.

(١) تعليل لعدم حُسْن العطف على التوهم في البيت الأخير، ولِحُسْنِه في البيتين المتقدِّمين عليه.

(٢) بيان لسبب حُسْن العطف على التوهم مع وجود «ليس» و«ما»، لكثرة دخول الباء على خبرهما.

(٣) في م/١ «خبر».

(٤) سوف يستعرض المصنّف مواقع هذا النوع من العطف واحداً بعد الخر.
وقوله: في «أخيه المجزوم» لأنه مثله في الاختصاص؛ فالجَرُّ خاصٌّ بالأسماء، والجزم خاصٌّ بالأفعال.

(٥) انظر هذا في الكتاب ٤٥٢/١.

(٦) الآية: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ سورة المنافقين ١٠/٦٣.
– وفي هذه الآية قراءتان: «أَكُنْ» بالجزم عطفاً على محل فأَصَّدَّق، وتقدَّم هذا في الجملة الخاصة من الجمل التي لها محل من الإعراب، وسمّاه العطف على المعنى، وفي غير القرآن: العطف على التوهُّم. =

فإنّ معنى «لولا أخّرتني فأصّدّق» ومعنى: «إن أخّرتني أصّدْق» واحد.

وقال[١] السّيرافيّ والفارسيّ[٢]: هو عَطْفٌ على مَحَلّ «فَأَصَّدَّق»، كقول الجميع في قراءة الأخوين: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرْهُم فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[٣] بالجزم[٤].

= والقراءة الثانية: أكون «بالنصب عطفاً على لفظ «فأصّدّق» وذكرت من قبل قُرّاء هاتين القرايتن، وتخريجهما».

(١) في م/٣ «وقال الفارسي والسيرافي» على التقديم والتأخير.

(٢) قلت: وهو مذهب الزمخشري. انظر الكشاف ٢٣٦/٣، والبحر ٢٧٥/٨، وانظر العطف على التوهم في الكتاب ٤٥٢/١ ورأي الفارسي في الحجة ٢٩٣/٦.
قال الفارسي: «من قال: فأصّدّق وأَكُنْ عطف على موضع فأصّدّق؛ لأنّ فأصَّدَّقَ في موضع فعل مجزوم...، ومثل ذلك قراءة من قرأ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ...﴾.
ورَدّ هذا أبو حيان على الفارسي. وانظر حاشية الشهاب ٢٠١/٨ فقد رأى أن الخلاف بينهما لفظي والمؤدّى واحد.

(٣) سورة الأعراف ١٨٦/٧، وقوله تعالى: ﴿فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ مثبت في م/٥، وغير مثبت في بقية النسخ.

(٤) في «يذرهم» قراءات أعرض منها اثنتين:
الأولى: قراءة أبي عمرو وعاصم برواية حفص وشعبة، ويعقوب والحسن واليزيدي: «ويَذَرُهم» بالياء ورفع الراء على الاستئناف.
الثانية: وهي قراءة حمزة والكسائي وهُبَيْرة عن حفص عن عاصم، وأبي عمرو فيما ذكره أبو حاتم عنه، وطلحة بن مصرف وعيسى همدان وابن إدريس وخلف وإبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب وشيبان ومسلمة بن محارب وحسين الجعفي وأبي عبيد والخزاز وعياش والأعمش «... ويذرهُمْ» بالجزم والياء في أوله.
ومما خُرّجت عليه: تسكين الراء لتوالي الحركات. والجزم عطفاً على محل فلا هادي له، فهو في موضع جزم.
وانظر كتابي «معجم القراءات» ٢٢٦/٣ - ٢٢٨ ففيه بسط الخلاف والمراجع.

ويردُّه[١] أنهما يُسَلِّمان أنّ الجزم في نحو «ائتِني أُكْرِمْكَ» بإضمار الشرط، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم؛ لأَن ما بعد الفاء منصوب بـ«أَنْ» مضمرةً، وأنْ والفعلُ في تأويل مَصْدَرٍ معطوفٍ على مَصْدَرٍ مُتَوَهَّمٍ[٢] مما تقدّم، فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم[٣] وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدَّر، ويأتي القولان[٤] في قول الهذلي[٥]:

فَأَبْلُوني بَلِيَّتَكُم لعلّي	أُصالِحْكُم وأَسْتَدْرِجْ نَوَيَّا[٦]

أي: نوايَ[٧].

وكذلك ٱختُلِفَ في نحو: «قام القوم غيرَ زيدٍ وعمرواً» بالنصب، والصوابُ أنه

(١) أي: يرد العطف على الموضع، وهو ما ذهب إليه السيرافي والفارسي.

(٢) تعقّبه الدماميني بأن لهما أن يجعلا المصدر مبتدأ حُذِف خبره، والجملة جوابُ شرط مقدَّر، أي: إنْ أخّرتني فتصدُّقي ثابت، وأَكُنْ، فالفاء رابطة للجواب، وأكن: معطوف على محل الفاء وما بعدها. انظر الشمني ١٧٤/٢.

(٣) أي: كيف يكون ما بعد الفاء في موضع جزم مع أن ما بعدها منصوب بأن مضمرة؟.

(٤) أي قول سيبويه والخليل بالعطف على التوهم، وقول السيرافي والفارسي في العطف على الموضع.

(٥) تقدّم البيت في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل لها من الإعراب، وهو لأبي دؤاد الإيادي. وكان الشاهد فيه جزم «أستدرج» لأنه معطوف على جملة «لعلي أصالحكم» فهي في محل جزم؛ لأنها وقعت جواباً للطلب: فأبلوني، أو لشرط مقدّر بالفاء المقدرة: أي فلعلي أصالحكم. وانظر الحجة للفارسي ٤٤٨/٤.

(٦) في م/ه «ثواباً».

(٧) في م/ه «أي ثوابي».
وقوله: أي نوايَ. وذلك على قلب الألف ياء وإدغامها في الياء، وهي لغة هذيل.

على التوهُّم[1]، وأنه[2] مذهبُ سيبويهِ؛ لقوله[3]: «لأنّ «غير زيد» في موضع «إلّا زيداً» ومعناه[4]، فشبهوه[5] بقولهم[6]:

معاويَ إننا بشرٌ فأَسجِحْ　　　فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

---

(١) أي: توهُّم أنّ «إلّا» داخلة على «زيد».

(٢) أي العطف على التوهم هنا، وهو مذهب سيبويه، وهو خلاف من قال إنه عطف على المحل كالسيرافي والفارسي ومن ذهب مذهبهما.

(٣) الذي وجدته في الكتاب ٣٧٥/١ قوله: «زعم الخليل رحمه الله ويونس أنه يجوز: ما أتاني غيرُ زيد وعمرو، فالوجه الجر، وذلك أن «غير زيد» في موضع إلا زيدٌ وفي معناه، فحملوه على الموضع كما قال:

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

فلما كان في موضع «إلا زيد»، وكان معناه كمعناه حملوه على الموضع...».
وانظر الكتاب ٤٥٢/١ وفيه العطف على التوهُّم أيضاً.

(٤) في م/٣ «وبمعناه».

(٥) النص في الكتاب ٣٧٥/١ «فحملوه على الموضع. كما قال...».

(٦) جاء البيت تاماً في م/١ و٥ وأثبت عجزه فقط في م/٢ و٣ و٤.
وقائله عُقَيْبَة بن هُبَيْرَة الأسدي يخاطب معاوية بن أبي سفيان ويشكو إليه جور عماله، وذكر السيوطي اسمه: عقبة، وروايته بالنصب، ذكروا أنها لعبدالله بن الزَّبير الأسدي.
والقصيدة مخفوضة كلها، والبيت جاء عند سيبويه منصوب الآخر، وقد رَدّ عليه المبرد ذلك.
ومعاويَ: مُرَخّم معاوية. أَسْجِح: من السجاحة، وهي السهولة والرفق.
والشاهد فيه عطف «الحديدا» بالنصب على خبر «ليس» المجرور بالباء الزائدة «بالجبال»، وذلك على توهُّم النصب فيه.
وعُقَيْبَة بن هبيرة شاعر مخضرم جاهلي إسلامي.
وعبدالله بن الزَّبير شاعر نشأ في الكوفة، وهو من شعراء الدولة الأموية المتعصّب لهم، مات في عصر عبدالملك بن مروان.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥٣/٧، وشرح السيوطي/٨٧٠، والخزانة ٣٤٣/١، ١٤٣/٢، =

وقد ٱستنبطَ من ضَعُفَ فهمُه من إنشاد[1] هذا البيت هنا أنه يراه عطفاً على المحلّ، ولو أراد[2] ذلك لم يَقُلْ[3] : إنهم شَبَّهوه به.

رجع القول إلى المجزوم[4]، وقال به الفارسيّ في قراءة قُنْبُلٍ: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ﴾[5] بإثبات الياء[6] في «يتقي»، وجزم «يصبر»، فزعم[7] أنّ «مَن» موصولةٌ[8]، فلهذا ثبتت ياء «يتقي»، وأنها ضُمِّنَتْ معنى الشَّرط؛ ولذلك

= والكتاب ١/٣٤، ٣٥٢، ٣٧٥، ٤٤٨، والمقتضب ٢/٣٣٨، ٤/١١٢، ٣٧١، وشرح المفصل ٢/١٠٩، ٤/٩، وأمالي القالي ١/٣٦، والإنصاف/٣٣٢، وسر الصناعة/١٣١، ٢٩٤، والحجة للفارسي ٤/٤٤٩.

(١) أي: إنشاد سيبويه البيت.

(٢) أي: أن سيبويه لو كان يرى المثال: «قام القوم غير زيد وعمراً» من العطف على المحل...

(٣) أي: لم يقل سيبويه: إنهم شبهوا المثال بقول عقيبة في هذا البيت. **قلت: ونص سيبويه: «حملوه على الموضع» والحقُّ أن سيبويه أراد العطف على المحل لا التوهم، ولم يضعف فهم هؤلاء الذي نقلوا عن سيبويه. وانظر دليل ذلك في الكتاب ١/ ٣٧٥ «باب ما أُجْرِي على موضع غير لا على ما بعد غير» فالنص فيه صريح في هذا الموضع.**

(٤) وذلك بسبب العطف على التوهُّم.

(٥) الآية: ﴿قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِيۖ قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآۖ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ سورة يوسف ١٢/٩٠.
قرأ ٱبن مجاهد عن قنبل عن ٱبن كثير «من يَتَّقي» بإثبات الياء في الحالين، وروي حذفها عن قنبل في الحالين ٱبن شنبوذ، وهي رواية الزينبي وابن عبدالرزاق واليقطيني وغيرهم عنه، ووافقه فيهما ٱبن محيصن، وذكر ٱبن الجزري أن الوجهين صحيحين عن قنبل.
انظر كتابي «معجم القراءات» ٤/٣٣٣ - ٣٣٤.

(٦) في م/٢ و٤ و٥ «ياء يتقي».

(٧) أي: أبو علي الفارسي.

(٨) قال الفارسي في الحجة ٤/٤٤٨ «والآخر أن يجعل معنى يتقي بمنزلة الذي يتقي، ويحمل المعطوف على المعنى؛ لأن: من يتقي إذا كان «مَن» بمنزلة «الذي» كان بمنزلة الجزاء الجازم؛ =

دخلت الفاءُ في الخبر، وإنما جُزِم «يصبرْ» على توهُّم معنى «مَن»، وقيل بل وَصَلَ[1] «يصبرْ» بنية الوقف كقراءة نافع: ﴿وَمَحْيَاىْ وَمَمَاتِى﴾[2] بسكون ياء «محياي» وصلًا. وقيل: بل سُكِّن[3] لتوالي[4] الحركات في كلمتين كما في: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾[5] و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾[6]، وقيل[7]: مَن شرطية،

= بدلالة أن كل واحدٍ منهما يصلح دخول الفاء في جوابه، فإذا اجتمعا في ذلك لما يتضمنانه من معنى الجزاء جاز أيضاً أن يعطف عليه كما يعطف على الشرط المجزوم».

(١) أي: وصل الفعل بما بعده وأبقاه مع الوصل ساكناً على نية الوقف، وبذلك يكون قد أجرى الوصل مجرى الوقف.

(٢) الآية: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ سورة الأنعام ١٦٢/٦.
قرأ نافع وقالون والأصبهاني وأبو جعفر وورش والأزرق بخلاف عنهما بسكون الياء في الوصل «مَحْيَايْ»، وهو جمع بين ساكنين أُجْري الوصل فيه مجرى الوقف.
قال ٱبن مجاهد: «ورش عن نافع، ورأيت أصحاب ورش لا يعرفون هذا، ويروون عنه الفتح».
وانظر تفصيل القول في هذه القراءة ومراجعها في كتابي «معجم القراءات» ٦٠١/٢ - ٦٠٢.

(٣) «سكن» ليس في م/٥.

(٤) أي: حذف الضمة من «يصبر» لئلا تتوالى الحركات، فهو حذف للاستخفاف.

(٥) من الآية/١٦٩ من سورة البقرة.

(٦) من الآية/١٠٩ من سورة الأنعام.
وتقدّمت القراءة في هاتين الآيتين في «لو» في المسألة الثالثة: أما «يأمُركم» فقد قرأ أبو عمرو بسكون الراء ونقل هذا عنه السوسي والدوري، ونقل الدوري عن أبي عمرو أنه قرأ باختلاس الحركة، كما نقل عن أبي عمرو أنه قرأ بالضم كالجماعة.
وأما «يشعركم» فقد قرأ أبو عمرو وابن فرج عن اليزيدي والسوسي وابن محيصن بسكون الراء، وهي لغة أسد وتميم وبعض نجد طلباً للتخفيف.
وروي عن أبي عمرو الاختلاس والإتمام كبقية القراء.
وانظر هاتين القرايتن في موضعهما من كتابي «معجم القراءات».

(٧) أي: الياء في «يتقي» حذفت على جعل «مَن» شرطية، فصارت: من يَتَّقِ، ثم أشبعت الكسرة فصارت ياء، وعلى هذا فالياء المثبتة ليست ياء الفعل وإنما هي ياء الإشباع.

وهذه الياءُ إشباعٌ، ولامُ الفعل حُذِفَتْ للجازم، أو هذه الياءُ لامُ[١] الفعل، وٱكتُفي بحذف الحركة المقدَّرة.

وأما المرفوعُ[٢]: فقال سيبويهِ[٣]: «وٱعلَمْ أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون[٤] ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان، وذلك[٥] على أنّ معناه معنى الأبتداء، فيُرى[٦] أنه قال: هم[٧]... كما قال[٨]:

[بدا لي أني] لستُ مُدْرِكَ ما مضى   [ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا]

انتهى[٩].

---

(١) قال الفارسي: «أحدها أن يقدر في الياء الحركة فيحذفها منها فتبقى الياء ساكنة للجزم... وهذا لا تحمله عليه لأنه مما يجيء في الشعر دون الكلام» انظر الحجة ٤٤٨/٤ وكتابي: «معجم القراءات» ٣٣٣/٤ - ٣٣٤.

(٢) وقع العطف على التوهم في المرفوع كما وقع في المجرور والمنصوب والمجزوم...

(٣) نقلت نص سيبويه في هذا الباب العطف من قبل. وانظر الكتاب ٢٩٠/١، والدر المصون ٢/ ٥٧٤، والخزانة ٣٢٥/٤.

(٤) جاء في طبعة الشيخ محمد: «إنهم أجمعين...».

(٥) أي: قوله: «أجمعون ذاهبون» أي: أن هذا الغلط مبني على أنّ معناه هو معنى الأبتداء، فهو مبني على مبتدأ مقدَّر.

(٦) أي: ذلك المتكلم، وضبطه مبارك، بفتح الياء «فيَرى».

(٧) أي قال: إنهم هم أجمعون ذاهبون، فيكون أجمعون تأكيداً للمبتدأ «هم»، وذاهبون: خبر المبتدأ، والجملة خبر «إنّ».

(٨) ما أثبته منه المصنف هو ما جاء خارج المعقوفين، وما أثبته سيبويه هو عجز البيت.
وتقدّم البيت، وهو لزهير أو صرمة الأنصاري، وانظر آخر موضع له في باب العطف هذا في «الثالث» أي العطف على التوهم.

(٩) أي: انتهى نص سيبويه.

ومرادُه بالغلط ما عَبَّر عنه غيرُه بالتوهُّم، وذلك ظاهرُ[١] كلامه، ويوضِّحه إنشادُهُ البيت.

وَتَوَهَّم[٢] ٱبنُ مالك أنه أراد بالغلط الخطأَ؛ فٱعترضَ عليه بأنّا متى جوّزنا ذلك عليهم زالت الثقةُ بكلامهم، وٱمتنع أن نُثْبِتَ شيئاً نادراً لإمكان أن يقال في كل نادر: إنّ قائله غَلِط.

وأمّا المنصوب[٣] ٱسماً فقال الزمخشريّ في قوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾[٤] فيمن فتح الباء[٥]، كأنه قيل[٦]: ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوبَ، على طريقة قوله[٧]:

مشائيمُ ليسوا مُصْلِحين عشيرةً ... ولا ناعبٍ إلا بِبَيْنٍ غرابُها.

انتهى.

---

(١) أي: لا يريد الخطأ المتعارف عليه، وإنما يريد العطف على التوهم؛ ودليل ذلك تخريجه للقول المنقول عن العرب واحتجاجه له بالبيت. ولو أراد حقيقة الغلط لكان له غير هذا البيان.

(٢) في التسهيل/٦٦ قال: «ونَدَر إنهم أجمعون ذاهبون...».
وفي المساعد ١/٣٣٨ «حكاهما سيبويه وهما نادران على طريق البصريين، وأما عند الفراء والكسائي فلا ندور فيهما».

(٣) أي: مما وقع فيه العطف على التوهم في النصب: الاسم.

(٤) أول الآية: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ ...﴾ سورة هود ١١/٧١.
ونص الزمخشري في الكشاف ٢/١٠٦.

(٥) القراءة بفتح باء يعقوب عن ٱبن عامر وحمزة وحفص عن عاصم، وأبي عمر الضرير عن عاصم أيضاً، وجبلة عن المفضل عن عاصم وزيد بن علي عن المطوعي.
وانظر كتابي معجم القراءات ٤/١٠٠ - ١٠١.

(٦) اختار هذا الوجه ٱبن جني. انظر الخصائص ٢/٣٩٥، ٣٩٧.

(٧) قائله: الأخوص اليربوعي، وفي شرح أبيات الإيضاح أنه لأبي ذؤيب وعزاه سيبويه: إلى الأخوص ثم إلى الفرزدق.

وقيل: هو[1] على إضمار[2] «وهبنا» أي: ومَن وراء إسحاقَ وَهَبْنا يعقوبَ، بدليل «فبشرناها»؛ لأنّ البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة.

وقيل: هو مجرورٌ عطفاً على[3] «بإسحاقَ»، أو منصوبٌ عطفاً على محله[4].

ويَرُدُّ الأولَ[5] أنه لا يجوز الفصلُ بين العاطف والمعطوف على المجرور

= وقد قال الأخوص هذا الشعر في قتال كان بين بني يربوع وبني دارم، وقد أراد بقوله: مشائيم: بني دارم بن مالك، فقد نسبهم إلى الشؤم وقلة الصلاح والخير، فهم لا يصلحون أمر العشيرة إذا فَسَد ما بينهم، ولا يأتمرون بخير؛ فغرابهم لا ينعب إلّا بالتشتت والفراق، وهذا مَثَلٌ للتطيُّر منهم، ونعب الغُراب: صاح.

والشاهد في البيت أنه عطف «ناعبٍ» بالجر على خبر ليس المنصوب وهو «مصلحين» على توهُّم أنه مجرور بالباء الزائد.

والأخوص: الغائر العينين، وٱسمه زيد بن عمرو بن قيس، وهو شاعر فارس إسلامي معاصر للفرزدق. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥٦/٧، وشرح السيوطي/٨٧١، والدر المصون ١١٤/٤، والكشاف ١٠٦/٢، والخزانة ١٤٠/٢، ٥٠٧/٣، ٦١٣، والكتاب ٨٣/١، ١٥٤، ٤١٨ [الفرزدق]، والخصائص ٣٥٤/٢، وشرح المفصل ٥٢/٢، ٦٨/٥، ٥٧/٧، ٦٩/٨، والإنصاف/١٩٣، ٣٩٥، ٥٦٥، وشرح الرضي ٤٢٨/١، وإصلاح المنطق/١٥١.

(١) «هو» زيادة من م/٣ و٤ و٥.

(٢) ذكرت من قبل أن هذا اختيار ٱبن جني. وهو اختيار الفارسي أيضاً. انظر الدر ١١٤/٤.

(٣) على معنى: وبشرنا من وراء إسحاق بيعقوب، وهو رأي الكسائي والأخفش وأبي حاتم، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة؛ ولذا جاء الفتح في آخره. ورَدّ هذا التخريج الفراء، وسيبويه، فهو عندهما غير جائز. انظر كتابي: «معجم القراءات» ١٠١/٤.

(٤) كما تقول: مررتُ بزيدٍ وعمراً. فيعقوب منصوب بالعطف على موضع «إسحاق».

(٥) وهو عطف يعقوب على «بإسحاق» الفصل بين يعقوب وحرف العطف بقوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ﴾. وذكرت مثل هذا الردّ للفراء وسيبويه. ففيه الفصل، وفيه عدم إعادة حرف الجر عند الفراء. وانظر الدر المصون ١١٤/٤ وانظر مشكل إعراب القرآن ٤١٠/١ «وفيه بعد؛ أيضاً للفصل بين حرف العطف والمعطوف بقوله: ومن وراء إسحاق يعقوب، كما كان في الخفض». وانظر التبيان للعكبري/٧٠٧، ومعاني القرآن للفراء ٢٢/٢، قال الفراء: «ولا يجوز الخفض إلا بإظهار الباء».

ك[١] «مررتُ بزيدٍ واليومَ عمروٍ».

وقال بعضُهم في قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ[٢]﴾[٣] إنه عَطْفٌ على معنى ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا﴾[٣] وهو إنّا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينةً[٤] للسماء كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا﴾[٥]، ويحتمل[٦] أن يكون[٦] مفعولاً لأجله، أو مفعولاً مطلقاً[٧]، وعليهما فالعامل

---

(١) وقع الفصل بين «عمرو» وحرف العطف وهو الواو بالظرف «اليوم».

(٢) لفظ ﴿مَّارِدٍ﴾ مثبت في م/٤ و٥، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٣) الآيتان: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ * وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾ سورة الصافات ٣٧/٦ - ٧، وانظر البحر ٧/٣٥٢.

(٤) وعلى هذا يكون التقدير: زينةً وحفظاً.

(٥) تتمة الآية: ﴿... رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ﴾. سورة الملك ٦٧/٥.
والآية غير مثبتة في م/٢ و٣ و٤، وجاءت في الأولى والخامسة والمطبوع.
ووجه الاستشهاد بالآية هو العطف الظاهر بين زينا وجعلنا، فكذا ما في آيتي الصافات وقع العطف في حفظاً على المعنى المفهوم من «زينا السماء»، كأنه قال: زينا السماء وحفظناها من كل شيطان مارد.
وانظر الفريد ٤/١٢٥.

(٦) أي: حفظاً، ذكر هذا الوجه السمين وغيره وذلك على تقدير زيادة الواو، والعامل فيه «زينا»، أو على أن يكون العامل مقدَّراً أي: لحفظها زيّناها.
انظر الدر ٥/٤٩٥، والبحر ٧/٣٥٢.

(٧) النصب بإضمار فعل أي: حفظناها حفظاً. انظر البحر ٧/٣٥٢، ومشكل إعراب القرآن ٢/٢٣٤، ولم يذكر غير هذا الوجه، ومثله عند العكبري في التبيان/١٠٨٨، وكذا عند الأخفش. انظر معاني القرآن/٤٥١. ومعاني القرآن للزجاج ٤/٢٩٨.
وقال أبو جعفر النحاس: نصب على المصدر، والفعل محذوف، وهو معطوف على «زَيّنا». انظر إعراب القرآن ٢/٧٣٩، وانظر الفريد ٤/١٢٥.

محذوف، أي[١]: وحِفْظاً من كل شيطانٍ زيَّناها بالكواكب، أو[٢] وحفظناها حفظاً.

وأما المنصوب[٣] **فعلًا** فكقراءة بعضهم: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾[٤] حملًا على معنى: وَدّوا أن[٥] تُدْهِن، وقيل في قراءة حفص: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ * أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾[٦] بالنصب: إنه عطف على معنى لعلّي أبلغ، وهو[٧] لعلّي أن أَبْلُغَ، فإنّ خبر «لعلّ» يقترن[٨] بـ «أَنْ» كثيراً.

---

(١) هذا تقدير عامل المفعول لأجله، أي لأجل الحفظ زينا، وذكرت أن هذا لا يكون إلا على زيادة الواو.

(٢) هذا تقدير عامل المصدر.

(٣) وذلك مما وقع فيه العطف على التوهُّم.

(٤) قال تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلۡمُكَذِّبِينَ * وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾ سورة القلم ٨/٦٨ - ٩.
وتقدّمت الآية في «لو» في المعنى الثالث لها، وهو أن تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة «أَنْ» إلا أنها لا تنصب.
وكان قال من قبل: «ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم «ودّوا لو تَدهن فيدهنوا» بحذف النون، فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن» والذين أثبتوا هذا للمعنى لتوهم الفراء وأبو علي وأبو البقاء وابن مالك والتبريزي.
وذكرت فيما تقدّم أن هارون زعم أن في بعض المصاحف «فيدهنوا»، وذكرت تخريج هذه القراءة، وانظر كتابي: «معجم القراءات».

(٥) ولا يصح هذا التخريج إلا عند من أثبت لــ «لو» معنى أن المصدرية.

(٦) الآيتان من سورة غافر ٣٦/٤٠ - ٣٧.
وتقدّمت القراءة وتخريجها في «عَلّ»، وكرر القراءة في «لعل» من قَبْلُ، وقد خُرِّجت، وذكرتُ مراجعها، وراجع في ذلك إلى كتابي: «معجم القراءات».

(٧) هذا التخريج لشيخه أبي حيان. انظر البحر ٤٦٦/٧.
قال أبو حيان: «... فمن نصب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خبراً كان منصوباً بأن، والعطف على التوهُّم كثير وإن كان لا ينقاس، لكن إن وقع شيء وأمكن تخريجه عليه خُرِّج».

(٨) نص أبي حيان: «لأن خبر لعل جاء مقروناً بأن في النظم كثيراً، وفي النثر قليلاً».

نحو الحديث[(١)]: «فلعلّ بعضَكم أن يكون أَلْحَنَ بحُجّته من بعض»، ويحتمل أنه[(٢)] عطف على الأسباب على حَدّ[(٣)]:

لَلُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني [أَحَبُّ إليّ من لُبْس الشفوف]

ومع هذين الاحتمالين[(٤)] فيندفع[(٥)] قولُ الكوفيّ[(٦)]: «إنّ[(٧)] في[(٨)] هذه القراءة

---

(١) الحديث في صحيح البخاري «باب الأحكام»: ... أخبرني عروة بن الزبير أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته أن أم سلمة زوج النبي ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه سمع خصومة بباب حجرته فخرج إليهم فقال: إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض، فأحسِبُ أنه صادق، فأقضي له بذلك، فمن قضيتُ له بحقٍّ مسلم فإنما هي قطعة من النار، فليأخذها أو ليتركها».
وأَلْحَنَ: أقوى وأحسن بياناً.
وذكر ابن حجر أن في رواية سفيان الثوري: «... ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض...» انظر فتح الباري ١٣/١٥١ - ١٥٢.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٣/٣٧٩، وحاشية الشهاب الخفاجي ٢/٢٤، ويذكر المصنف الحديث مرة أخرى في الباب الخامس.

(٢) أي: فأَطَّلِعَ في الآية/٣٧، من سورة غافر، والفعل «فأطلع» معطوف على «الأسباب» من باب عطف الفعل على الاسم. كما جاء في البيت هنا.

(٣) تقدّم البيت في «لو» و«لما» و«الواو» والرواية: ولُبْسُ، وأشرت فيما تقدّم إلى هذه الرواية هنا: للبس. باللام. وأشار الشمني إلى هذا الخلاف، على أنه جاء م/٣ بالواو «ولبس» في هذا الموضع أيضاً. ووجه الاستشهاد به أن الفعل «وتَقَرَّ» معطوف على الاسم «لبس». وفي م/٥ «على حدّ قوله».

(٤) الاحتمالان في الآية هما أن يكون على تقدير: لعلي أن أبلغ الأسباب فَأَطَّلع، فيكون من عطف الفعل على منصوب بأن، أو من باب عطف الفعل على الاسم وهو الأسباب.

(٥) تعقبه الدماميني، ورأى أن الأولى: «يندفع» من غير فاء مع الفعل.

(٦) في حاشية الشهاب ٢/٢٤ «الكوفيين» والنص منقول عن المصنف.

(٧) أي في قراءة النصب في «فأَطَّلِعَ»، وتقدّمت هذه القراءة وقراؤها ومراجعها في «عَلّ».

(٨) «في» زيادة من م/٣ و٤.

حجةً على جواز النصب[١] في جواب التَّرجِّي[٢] حَمْلًا له على التَّمنِّي.

وأمّا في المركبات[٣]: فقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم﴾[٤]: إنه[٥] على تقدير لِيُبَشِّرَكُم ولِيُذِيقَكُم، ويحتمل أن التقدير[٦]: وليذيقكم وليكون[٧] كذا وكذا أَرْسَلَها[٨].

وقيل في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾[٩]:

---

(١) أي: نصب الفعل «فأطلع» بأن مضمرة بعد الفاء التي للسببية.

(٢) الترجي في قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾.

(٣) ذكر من قبل أن العطف على التوهُّم يقع في المركّبات، وهذا بيانه.

(٤) تتمة الآية: ﴿... وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ وَلِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ سورة الروم ٣٠/٤٦.

(٥) قال شيخه أبو حيان: «وليذيقكم» عطف على معنى مُبَشِّرات؛ فالعامل أن يرسل، ويكون عطفاً على التوهُّم، كأنه قيل: ليبشِّر» البحر ١٧٨/٧.
ونص المصنف للزمخشري في الكشاف ٥١١/٢.

(٦) على هذا التقدير الذي ذكره هنا لا يكون من باب العطف على التوهم، وإنما يكون من باب الاستئناف في «وليذيقكم».

(٧) أراد بهذه الكناية: «ولتجري الفلك بأمره ولتبتغوا من فضله».

(٨) قوله : « أرسلها » هـذا متعلَّق «ليذيقكم»؛ إذ اللام لام العلة ولا بُدّ من متعلّق. وانظر الدر المصون ٣٨٠/٥ فقد قال: «عاقبهم بذلك ليذيقهم، وقيل اللام للصيرورة».
ونص المصنف هنا مثله في الكشاف ٥١١/٢.

(٩) الآيتان: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِۦمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِۦمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَٰهِۦمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ * أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِا۟ئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِا۟ئَةَ عَامٍ ...﴾ سورة البقرة ٢٥٨/٢ - ٢٥٩.

إنه[١] على معنى أرأيت كالذي حاجَّ أو كالذي مَرّ، ويجوز أن يكون على إضمارِ فعلٍ، أي: أَوَرَأَيْتَ مثل الذي، فحُذِف[٢] لدلالة ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ﴾ عليه؛ لأن كليهما تعجيب[٣].

وهذا التأويلُ هنا وفيما تقدّم[٤] أَوْلى؛ لأنّ إضمارَ الفعلِ لدلالة المعنى عليه أَسْهَلُ من العطف على المعنى.

وقيل[٥]: الكافُ زائدةٌ، أي: ألم تَرَ إلى الذي حاجَّ إبراهيم[٦]، أو الذي مَرّ[٧]، وقيل[٨]: الكافُ اسمٌ بمعنى «مِثْل» معطوفٌ على «الذي» أي: ألم تنظر إلى الذي حاجّ أو إلى مِثْل الذي مَرّ.

* * *

---

(١) ما أثبته المصنف هنا للزمخشري انظر الكشاف ١/٢٩٤ قال: «أوكالذي» معناه أو رأيت مثل الذي مَرَّ، فحذف لدلالة «ألم ترَ» عليه؛ لأن كلتيهما تعجيب، ويجوز أن يعمل على المعنى دون اللفظ كأنه قيل: أرأيت كالذي حاجّ إبراهيم أو كالذي مَرّ على قرية...» وانظر البحر ٢/٢٥٩.

(٢) أي: الفعل «أرأيت».

(٣) في المطبوع «تعجُّب» وفي المخطوطات ما عدا الخامسة «تعجيب».
وكذا جاء النص عند الزمخشري، وهو له. ومثله ما نقله صاحب البحر عنه. وعلى هامش م/٣ «أي: فلا تعجيب في حذف أحدهما».
والمراد بالتعجيب أن الاستفهام في الموضعين: الظاهر والمقدر، يفيد التعجيب.

(٤) أي في الآية: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ ...﴾ من سورة الروم.

(٥) النص عند شيخه في البحر ٢/٢٩٠.

(٦) «إبراهيم» مثبت في م/٤ وفي نص شيخه في البحر.

(٧) شبه أبو حيان الزيادة هنا بالزيادة في قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء...﴾.

(٨) ذكر هذا أبو حيان على مذهب أبي الحسن الأخفش، وتكون الكاف في موضع جر معطوفة على الذي. والتقدير الذي ذكره المصنف هنا هو نفسه تقدير شيخه. انظر البحر ٢/٢٩٠.

تنبيه

مِن العطفِ على المعنى على قول البصريين نحو: «لَأُلْزِمَنَّكَ أو تَقْضِيَنِي حَقِّي»؛ إذ النصبُ عندهم[١] بإضمار[٢] «أنْ»، و«أنْ» والفعل في تأويل مَصْدَرٍ معطوفٍ على مَصْدَرٍ مُتَوَهَّم[٣]، أي: لَيَكُونَنّ لُزُومٌ مني أو قضاءٌ منك لحقّي، ومنه[٤] ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا﴾[٥] في قراءة أُبَيّ بحذف النون. وأمّا قراءةُ الجمهورِ بالنون فبالعطف على لفظ «تقاتلونهم»، أو على القطع[٦] بتقدير: أو هم يسلمون،

---

(١) أي: نصب الفعل بعد «أو».

(٢) لأن التقدير بعد «أو» إلى أن تقضيني، أو إلّا أن تقضيني، وذهب الكوفيون إلى أن الناصب «أو»، ومثلها واو المعية وفاء السببية، والخلاف مشهور في المسألة. انظر الإنصاف/٥٥٥ وما بعدها. وفي الهمع ٤/١١٧ الفراء وقوم من الكوفيين يرون النصب بالخلاف أي مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه، والكسائي وأصحابه والجرمي يرون أن الفعل انتصب بأو نفسها.

(٣) وهو: لزومٌ. وانظر الكتاب ١/٤٢٧.

(٤) أي: من العطف على المعنى ما في القراءة الآتية.

(٥) الآية: ﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ۖ فَإِن تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ سورة الفتح ٤٨/١٦.

- قراءة الجماعة «... أو يسلمون» بإثبات النون رفعاً عطفاً، أو على الاستئناف.

- وقرأ أُبَيّ بن كعب وزيد بن علي وعبدالله بن مسعود «... أو يسلموا». وفي نصبه ثلاثة آراء: الأول للبصريين على تقدير «أَنْ»، والثاني: للكسائي والجرمي على تقدير: حتى يسلموا، والثالث: للفراء وبعض الكوفيين على الخلاف. والذي وجدته في معاني الفراء: حتى يسلموا، وإلّا أن يسلموا. انظر معاني الفراء ٢/٧١ وكتابي «معجم القراءات» ٩/٥٥ - ٥٦ ففيه التفصيل والمراجع. وانظر تعليق السيرافي على هامش الكتاب ١/٤٢٧.

(٦) أي: على قطع العطف، عطف الفعل على الفعل، ومن ثم يكون من باب عطف الجمل، وقد يريد بالقطع الاستئناف.

ومثله[١] : «ما تأتينا فتحدِّثَنا» بالنصبِ، أي: ما يكون منك إتيانٌ فحديثٌ[٢]، ومعنى هذا نفيُ الإتيان فينتفي الحديث[٢]، أي: ما تأتينا فكيف تحدِّثُنا، أو نفيُ الحديثِ[٣] فقط حتى كأنه قيل: ما تأتينا مُحَدِّثاً أي: بل غَيْرَ مُحَدِّث[٤]، وعلى المعنى الأول[٥] جاء قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[٦]، أي[٧]: فكيف يموتون، ويمتنع[٨] أن يكون على الثاني؛ إذ يمتنع أن يُقْضَى عليهم ولا يموتون.

ويجوز رَفْعُه[٩] فيكون إمّا عطفاً على «تأتينا»، فيكون كُلٌّ منهما داخلًا عليه حرفُ النفي[١٠]،

---

(١) أي: مثل المثال السابق: لألزمنك أو تقضيني حقِّي، في العطف على المعنى.

(٢) فقد نفى السبب والمسبَّب.

(٣) هذا فيه إثبات للسبب وهو المجيء ونفي للمسبَّب وهو الحديث، والفاء للسببية. وانظر الأمير ٩٨/٢.

(٤) أي: بل تأتينا ولكن لا حديث بعد هذا الإتيان.

(٥) وهو العطف على المعنى، وهو ما ذكره في المثال: «ما تأتينا فتحدِّثنا»، أي: ما يكون منك إتيان فحديث، ومعناه نفي الإتيان والحديث.

(٦) الآية: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ﴾ سورة فاطر ٣٦/٣٥.

(٧) أي: ما يكون قضاء عليهم ولا يكون موت. فقد انتفى السبب والمسبَّب معاً.

(٨) أي: يمتنع أن يكون المعنى في الآية على قياس المعنى الثاني في المثال السابق الذي ذكره وهو إثبات الإتيان ونَفْي الحديث. فكيف يتحقق السبب وهو القضاء عليهم ولا يتحقق المسبَّب وهو الموت؟

وانظر الدر المصون ٤٧٠/٥.

(٩) أي: رفع الفعل في المثال فيكون: ما تأتينا فتحدِّثُنا.

(١٠) أي: نفي الفعلين.

أو على[١] القطع فيكون موجَباً، وذلك[٢] واضح في نحو[٣] «ما تأتينا فتجهلُ أمرنا» و[٤] «لم تقرأ فتنسى»؛ لأنّ المرادَ إثباتُ[٥] جَهْلِهِ ونسيانِه، ولأنه لو عَطَفَ[٦] لُجزِمَ «تنسى»، وفي قوله[٧]:

غير أنّا لم يأتنا بيقين فَنُرَجِّي ونُكْثِرُ التأميلا

إذ المعنى أنه لم يأت باليقين، فنحن نرجو خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عما أتى به. ولو جزمه[٨] أو نصبه لَفَسَد معناه[٩]؛

---

(١) أي: الاستئناف ويكون التقدير: ما تأتينا أو أنت تحدّثُنا.

(٢) أي: القطع.

(٣) أي: أنت لم تأتنا؛ ولهذا فأنت تجهل أمرنا، فالفاء هنا للاستئناف.

(٤) التقدير: أنت لم تقرأ؛ ولذلك فأنت تنسى.

(٥) وذكر لكل منهما علة ففي الأول عدم الإتيان وفي الثاني عدم القراءة.

(٦) أي: في الجملة الثانية لو عطف «تنسى» على «تقرأ» لجزمه كما جُزم الفعل قبله.

(٧) قائله بعض الحارثيين، وعزاه الزمخشري إلى العنبري، وربما كان قُرَيط بن أنيف، والرواية عند سيبويه: لم تأتنا، على الخطاب.
والشاهد فيه في «فنرجّي»، الفاء للاستئناف، ونرجّي مبني على مبتدأ مقدر، أي: فنحن نُرَجّي.
وجُوِّز أن تكون الفاء سببية، ولم ينصب نرجّي لعدم اللبس وعلى هذا فالإتيان منفيٌّ وحده، والرجاء مثبت.
وقوله: بيقين: صفة موصوف محذوف، أي: بخبر يقين.
ونكثِرُ: بالرفع عطف على «نُرَجّي»، والتأميلا: مصدر من أمّلتُه، إذا رجوته.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥٩/٧، وشرح السيوطي/٨٧٢، والخزانة ٦٠٦/٣، ٦١٥، والمقرب ٢٦٥/١، وشرح المفصل ٣٧/٧، وانظر المفصّل/٢٤٩، وذكر النعساني الجلبي في شرحه أبيات المفصل أن العنبري ربما كان قريط بن أنيف. وانظر الكتاب ٤١٩/١.

(٨) أي: الفعل «نرجّي».

(٩) يفسد المعنى لأنه يصير انتفى الإتيان باليقين فانتفى الترجي، وليس هذا المراد.

لأنه يصير منفياً[١] على حِدَتِهِ[٢] كالأول إذا جُزِم، ومنفياً على[٣] الجمع إذا نُصِب، وإنما المرادُ إثباتُه.

وأمّا إجازتهم ذلك[٤] في المثال السابق[٥] فمشكلةٌ[٦]؛ لأنّ الحديث لا يُمْكِنُ مع عدم الإتيان. وقد[٧] يوَجَّهُ قولُهم بأن يكون معناه: ما تأتينا في المستقبل فأنت تُحَدِّثُنا الآن عوضاً عن ذلك.

وللاْستئناف[٨] وجهٌ آخرُ[٩] وهو أن يكون على معنى السببية، واْنتفاء[١٠] الثاني لاْنتفاء الأول[١١]، وهو[١٢] أَحَدُ وَجْهَيْ[١٣] النصبِ،

---

(١) في م/٣ «منتفياً».

(٢) أي: وحده، وهو الفعل «نرجّي» فيكون منفياً كالأول «لم يأتنا...»، والتقدير لم يأتنا ونحن لم نُرَجِّ منه...

(٣) إذا نصب فإنه يكون معطوفاً على «لم يأتنا»، فيكون منفياً أيضاً مثل الفعل الأول، مع أن المراد إثباتُ الرجاء لا نفيُه.

(٤) أي: القطع.

(٥) وهو: ما تأتينا فتُحدّثُنا.

(٦) وجه الإشكال: أنت ما تأتينا فتحدّثنا، فالحديث مُسَبَّب، وسببه وهو الإتيان منفيّ، فكيف يكون المسبَّب بدون سبب واقع. وعلى هذا فالقطع غير جائز فيه.
وانظر الدر ٥/٤٧٠.

(٧) قوله: وقد يُوَجَّه، فيه إشارة إلى ضعف هذا التوجيه.

(٨) أي في المثال: ما تأتينا فتحدِّثُنا، بالرفع.

(٩) أي: غير القطع المفيد لوقوع الثاني وإثباته.

(١٠) واْنتفاء الثاني وهو المسبَّب، أي: الحديث.

(١١) وهو اْنتفاء السبب، أي: الإتيان.

(١٢) أي: معنى السببية.

(١٣) أي: في الفعل «فتحدثنا»، وعلى ما ذكره تكون الفاء للسببية، ولكن لا يكون في الفعل نصب، كالذي أجازوه في «فنرجّي» في بيت الحارثي المتقدِّم.

وهو قليلٌ[(١)]، وعليه[(٢)] قوله[(٣)]:

فَلقد تركتِ صَبِيَّةً مَرْحُومةً لم تَدْرِ ما جَزَعٌ عليكِ فَتَجْزَعُ

أي: لو عَرَفَتِ الجزَعَ لَجَزِعَتْ، ولكنها لم تعرفه فلم تَجْزَعْ.

وقرأ عيسى بنُ عُمَرَ: ﴿فَيموتون﴾[(٤)] عطفاً على ﴿يُقْضَىٰ﴾، وأجاز ٱبن خروف

---

(١) ذهب إلى أن الرفع قليل وذلك عند حمله على السببية مع بقاء الرفع، والأكثر في مثل هذه الحالة نصب الفعل.

(٢) أي: يحمل على السببية مع بقاء الرفع البيت الآتي.

(٣) قائله: مُوَيْلك المَزْمُوم يرثي زوجه أُمَّ العَلاء.
وفيه رواية: «صغيرةً مرحومة».
والشاهد فيه أنّ معناه: لم تجزع لكونها لم تعرف الجزع لصغرها.
وذهب ٱبن جني إلى إثبات الجزع لها مع كونها لم تعرفه، وعلة ذلك أنه لم يجعل الفاء للسببية، بل جوَّز أن تكون عاطفة، وزائدة، وٱستئنافية.
واختار المرزوقي أن تكون الفاء للاستئناف، قال: كأنه أراد أنها من صغرها لا تعرف المصيبة ولا الجزع لها، وهي على حالها لا تجزع.
ومويلك: مُصَغَّر مالك، قال البغدادي: «والظاهر أنه شاعر إسلامي، ولم أقف على نسبه حتى أكشف عنه في الجمهرة ولا على ترجمته، والله أعلم».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥٩/٧، وشرح السيوطي/٨٧٢، والمحتسب ١٩٣/١، والخزانة ٦٠٤/٣ و٦٥٩، وشرح الحماسة للتبريزي ١٨٦/٢، وانظر شرح المرزوقي ٩٠٢/٢ - ٩٠٣.

(٤) الآية/٣٦ من سورة فاطر، قد تقدَّمت قبل قليل.
وقراءة عيسى بن عمر والحسن البصري «فيموتون» بالنون، ووجهها أن تكون معطوفة على «لا يُقْضَى».
قال ٱبن عطية: «وهي قراءة ضعيفة» ورُدَّ هذا عليه.
انظر كتابي: «معجم القراءات» ٤٥١/٧، وفيه مراجع هذه القراءة.

فيه الاستئناف على معنى السببيّة[١] كما قدّمنا في البيت[٢]. وقرأ السبعةُ: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[٣].

وقد كان النصبُ[٤] مُمْكِناً مثله في ﴿فَيَمُوتُوا﴾[٥]، ولكن عُدِلَ عنه[٦] لتناسُبِ الفواصل[٧].

والمشهورُ في توجيهه[٨] أنه لم يَقْصِد إلى معنى السببيّة، بل إلى مجرد العطف على الفعل[٩] وإدخالِه معه في سِلْك النفي؛ لأنّ المرادَ بـ ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ﴾ نفيُ الإذن في الاعتذار، وقد نُهُوا عنه في قوله تعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾[١٠] فلا يتأتّى العُذْرُ منهم بعد ذلك.

---

(١) وهو أحد الوجهين في الرفع على ما تقدّم في «ما تأتينا فتحدّثنا».

(٢) في بيت الحارثي: فنرجّي، أو في بيت مويلك: فلقد تركتِ صبيّةً مرحومة...

(٣) الآيات: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ * هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ * وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ سورة المرسلات ٣٤/٧٧ - ٣٦.

وليس في «فيعتذرون» غير هذه القراءة للسبعة، والعشرة، ومن كان وراء ذلك.

(٤) أي: في «فيعتذرون» يمكن النصب فيكون: فيعتذروا.

(٥) وهي قراءة الجماعة. وعرفت قراءة عيسى «فيموتون».

(٦) أي: عُدِل عن النصب في «فيعتذرون».

(٧) انظر رؤوس الآيات في المرسلات: ٣٤ - ٥٠.

وقول المصنّف: إنه عُدِل عن النصب في «فيعتذرون» كلام غريب، كأن القراءة تحكمها رؤوس الآيات ولا يحكمها النقل، ولو افترضنا أن الفواصل لم تكن كذلك أكان يقتضي هذا النصب؟!

(٨) أي: الرفع في «فيعتذرون».

(٩) أي: على الفعل «ولا يُؤْذَنُ».

(١٠) الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ سورة التحريم ٧/٦٦.

وزَعَمَ ٱبنُ مالكٍ بدرُ الدين أنه[١] مُسْتَأْنَفٌ بتقدير: فهم[٢] يعتذرون، وهو مشكل[٣] على مذهب الجماعة[٤]؛ لاقتضائه ثبوتَ الاعتذارِ مع ٱنتفاءِ الإذْنِ، كما في قولك[٥]: «ما تؤذينا فنحبُّكَ» بالرفع.

ولصحّة[٦] الاستئنافِ[٧] يُحْمَلُ[٨] ثبوت الاعتذار مع مجيء ﴿لَا تَعۡتَذِرُواْ ٱلۡيَوۡمَۖ﴾[٩] على ٱختلاف المواقف[١٠]، كما جاء: ﴿فَيَوۡمَئِذٖ لَّا يُسۡـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٞ وَلَا جَآنّٞ﴾[١١]، ﴿وَقِفُوهُمۡۖ إِنَّهُم مَّسۡـُٔولُونَ﴾[١٢].

---

(١) أي: الرفع في آية التحريم/٧ المتقدِّمة وقوله تعالى: ﴿فيعتذرون﴾.

(٢) في م/٥ «فهو» كذا!.

(٣) ذكر الشمني أنه وقع في كثير من النسخ: «وهو سائغ على مذهب الجماعة».
قال: «وليس على ما ينبغي، وأنه سقط من الناسخ كلمة «غير»، ويقع في بعض النسخ. وهو مشكل على مذهب الجماعة».
انظر الحاشية ٢/١٧٥.

(٤) أي: مذهب الجماعة من المفسرين، ووجه الإشكال أنه عند المفسرين أن النفي واقع في الفعلين: لا يُؤْذَنُ لهم، ولا هم يعتذرون.
وعلى ما ذهب إليه ٱبنُ ٱبنِ مالك يكون فيه نفي للأول ووقوع الثاني، وهو الاعتذار.

(٥) في المثال: نفي للإيذاء وتحقيق للثاني نُحِبُّك، على تقدير: فنحن نُحبُّك. وكلام ٱبنِ ٱبنِ مالك على هذا.

(٦) في م/١ «فصحة».

(٧) أي: في «فيعتذرون».

(٨) في م/٤ «بحمل».

(٩) وهي آية سورة التحريم/٧ المتقدِّمة.

(١٠) ٱختلاف المواقف ينشأ عنه الاختلاف في التقدير، فتارة لا يؤذن لهم ولا يعتذرون، وفي موقف آخر يؤذن لهم فيعتذرون.

(١١) سورة الرحمن ٥٥/٣٩.

(١٢) سورة الصافات ٣٧/٢٤.

وإليه[١] ذهب ٱبنْ الحاجب[٢]، فيكون بمنزلة[٣] «ما تأتينا فتجهَلُ أمورَنا»[٤]، ويَرُدُّه[٥] أنّ الفاء غير العاطفة[٦] للسببيّة ولا يتسبَّب الاعتذار في وقت عن نفي الإذن فيه في وقت آخر[٧].

وقد صُحِّح[٨] الاستئنافُ بوجه آخر يكون الاعتذارُ معه منفياً، وهو ما

= وما ذكره المصنف هنا للزمخشري في الكشاف ٣/١٩٠ قال: «... فإن قلت هذا خلاف قوله تعالى: ﴿فوربك لنسألنهم أجمعين﴾ وقوله: ﴿وقفوهم إنهم مسؤولون﴾.
قلت: ذلك يوم طويل، وفيه مَوَاطن، فيسألون في موطن، ولا يُسألون في موطن آخر.
وانظر الكشاف ١/١١٦ في الحديث آية هود: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ الآية/ ١٠٥ وانظر فيه ٱختلاف المواقف والمواطن وٱختلاف ما يكون فيه.

(١) أي: إلى الاستئناف، في آية المرسلات/٣٦ ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾.

(٢) **ما نقله المصنّف عن ٱبن الحاجب غير دقيق، فإن ٱبن الحاجب ذكر الاستئناف، وتعدّد المواقف، ثم ضعّفه، وإليك ما قاله:**
«ويجوز أن يكون مستأنفاً، فيكون المعنى: أنهم يعتذرون، ويكون ذلك في موقف آخر؛ لأن المواقف متعدِّدة...، ولكنه ضعيفٌ، فالأَوْلَى أن يُحمَل عليه في هذا الموضع لسياقه بعد قوله: ﴿ولا يؤذن لهم﴾، وإن ثبت أنهم يعتذرون في موقف آخر...» انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٠، وحاشية الشمني ٢/١٧٥، وفيه إشارة إلى تضعيف ٱبن الحاجب لهذا الوجه، وقد تعقّب فيه المصنّف.

(٣) أي: على القطع من قبله، كهذا المثال الذي ذكره من قبل، ومعناه: أنت لم تأتنا، ولهذا فأنت تجهل أمرنا، وكانت الفاء للاستئناف.

(٤) في م/١ و٤ «أمرنا».

(٥) أي: يرد هذا التخريج على الاستئناف في «فيعتذرون» في آية المرسلات.

(٦) في حاشية الدسوقي: «قوله: أن الفاء غير العاطفة كما هنا، وأما العاطفة فتأتي للسببية وغيرها» انظر الحاشية ٢/١٢٧، وانظر الأمير ٢/٩٩.

(٧) وعلى هذا فلا يحمل هذا الوجه في الآية على تعدُّد المواقف كما مَرّ.

(٨) كذا في المخطوطات، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد: صَحّ.

قدمناه[١] ونقلناه عن ٱبنِ خروفٍ من أنّ المُسْتَأْنَفَ قد يكون منفيّاً[٢] على معنى السببية، وقد صَرَّحَ به هنا الأعْلَمُ[٣]، وأنه في المعنى مثل: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾[٤]، ورَدّه[٥] ٱبنُ عصفور[٦] بأنّ الإذْنَ في الاعتذار قد يَحْصُل ولا يَحْصُلُ ٱعتذارٌ، بخلاف القضاء عليهم، فإنه يتسبَّبُ عنه الموت جَزْماً، ورَدَّ[٧] عليه[٨] ٱبنُ الضائع بأنّ النصبَ على معنى السببيّة[٩] في «ما تأتينا فتحدثنا» جائزٌ بإجماع، مع أنه[١٠] قد يَحْصُلُ الإتيان ولا يحصل التحديث. والذي أقول: إن مجيء الرفع بهذا المعنى[١١] قليل جداً، فلا يَحْسُنُ حَمْلُ التنزيل عليه.

* * *

---

(١) في م/٤ «قَدّمنا».
وتقدّم هذا عن ٱبن خروف في قراءة عيسى بن عمر «ولا يقضى عليهم فيموتوا» قبل قليل.

(٢) كذا في المخطوطات بإثبات «منفياً»، وليس في المطبوع.

(٣) في م/٣ «الأعلم الشنتمري».

(٤) سورة فاطر ٣٥/٣٦ وقد تقدّمت. والمثلية: أنه لا يكون إذن ولا ٱعتذار كما جاء هنا أنه لا يقضى عليهم ولا يموتون، فكلا الفعلين منفيّ.

(٥) أي: رَدّ المثلية في الآية الأولى للثانية.

(٦) أي: يقع الإذن ولا يقع الاعتذار، بخلاف الآية الثانية فإنه إذا قضي عليهم فلا بُدّ من أن يقع الموت، فلا تماثل الآية الأولى الثانية.

(٧) في م/٢ «ورَدَّه».

(٨) أي: على ٱبن عصفور.

(٩) أي: على جعل الفاء سببية، ونصب «فتحدثنا» لأنه واقع بسبب الأول «ما تأتينا».

(١٠) أي: فلا يشترط من وقوع السَّبب وقوع المُسَبَّب.

(١١) أي: على هذا التقدير وهو الاستئناف السببي.

تنبيه

- «لا تأكلْ سمكاً وتشربُ لبناً»، إنْ جزمتَ[١] فالعطفُ على اللفظ[٢]، والنهيُ عن كُلٍّ منهما[٣]، وإنْ نصبتَ فالعطفُ عند البصريين على المعنى[٤]، والنهيُ عند الجميع عن الجمع؛ أي: لا يَكُنْ منك أكلُ سمكٍ مع شُرْبِ لبنٍ. وإنْ رفعتَ[٥] فالمشهورُ أنه نهيٌ عن الأول وإباحةٌ للثاني. وأنّ المعنى: ولك شُرْبُ اللبن، وتوجيهُه أنه مستأنفٌ، فلم يتوجَّه إليه حرفُ النهي.

وقال بدرُ الدين[٦]: إنّ معناه[٧] كمعنى وَجْهِ النصبِ، ولكنه على تقدير: لا تأكُلِ السمكَ وأنت تشربُ اللبنَ. انتهى.

وكأنه قَدَّر الواوَ للحال، وفيه بُعْدٌ؛ لدخولِها[٨] في اللفظ على المضارع

---

(١) أي: الفعل «تشرب».

(٢) أي هو مجزوم عطفاً على لفظ «تأكلْ» المجزوم بـ «لا».

(٣) كأنه قال: لا تأكلْ سمكاً، ولا تشربْ لبناً.

(٤) أي: لا يكن منك أَكْلُ سمكٍ وشُرْبُ لبنٍ مجتمعين، ولما كانت الواو للمعية وقع النصب في الفعل بأن المضمرة بعد الواو.

(٥) الرفع «تشرب» بعد النهي يقتضي أنه مستأنف، على تقدير انتهاء الكلام عند قوله: سمكاً. ثم استأنف فقال: وتشربُ لبناً، على تقدير مبتدأ. وعلى هذا فالأول منهيٌّ عنه والثاني مُباح.

(٦) في طبعة مبارك والشيخ محمد وحاشيتي الأمير والدسوقي: «بدر الدين ابن مالك» كذا بزيادة «ابن مالك»، وهذا غير مثبت في المخطوطات.

(٧) أي: معنى الرفع في «تشربُ».

(٨) أي: واو الحال.

المُثْبَتِ[1]، ثم هو مخالِفٌ لقولهم[2]؛ إذ جعلوا لكلٍ من أَوْجُهِ الإعراب معنى.

* * *

(١) والأصل في واو الحال أن تدخل على الجملة الاسمية، فإذا دخلت على جملة فعلية فإن المضارع يكون منفياً، وانظر هذا في واو الحال فيما تقدَّم. وكان شاهده للمسألة قول الفرزدق:

بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم ... ولم تكثر القتلى بها حين سُلَّت

وانظر الجنى الداني/١٦٤. فهي تدخل على الفعلية المصدّرة بماضٍ، والأكثر اقترانه بقد، وتدخل على المضارع المنفيّ، ولا تدخل على المثبت.

(٢) أي: لأقوال العلماء في التخريجات السابقة لهذا المثال المصنوع، فقد جعلوا لكل وجه معنى، وجمع ٱبنُ ٱبنِ مالك الرفع والنصب على معنى واحد.

فهو عند الرفع على الٱستئناف والنهي عن الأول، وعند النصب على العطف والنهي عنهما مجتمعين.

عَطْفُ الخَبَرِ على الإنشاءِ وبالعكس

منعه البيانيّون[١]، وٱبنُ مالك في شرح «باب المفعول معه» من كتاب التسهيل، وٱبنُ عصفورٍ في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصّفّارُ[٢] تلميذ[٣] ٱبن عصفورٍ وجماعةٌ، مستدلّين بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟[٤]

(١) ذكر الشمني أن هذا هو المشهور عند الجمهور، وقيده بعضهم بالمنع في الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وأجاز ذلك في الجمل التي لها محل.
ونص على هذا الزمخشري في الكشاف ٢٧٣/٣ في آية سورة نوح الآية/٢٤: ﴿وَقَدْ أَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلًا﴾ قال: «ومعناه: قال: رَبّ إنهم عصوني، وقال: لا تزد الظالمين إلا ضلالا، أي قال هذين القولين، وهما في محل النصب؛ لأنهما مفعولا «قال»، كقولك: قال زيد: نودي للصلاة وصَلِّ في المسجد، تحكى قوليه: معطوفاً أحدهما على صاحبه».
قال أبو حيان: «ولا يشترط التناسب في عطف الجمل، بل قد يعطف جملة الإنشاء على جملة الخبر والعكس، خلافاً لمن يَدّعي التناسب» انظر البحر ٣٤٢/٨، وقد نقل بعد هذا نص الزمخشري، وانظر حاشية الشمني ١٧٨/٢ - ١٧٩ وحاشية الأمير ٩٩/٢ والدر المصون ٦/ ٣٨٦ وذهب السكاكي إلى أنهما إن اختلفا خبراً وطلباً يُضَمَّن الخبرُ معنى الطلب أو الطلب معنى الخبر. انظر مفتاح العلوم/٢٥٨.

(٢) في طبعة مبارك والشيخ محمد وأجازه الصفار - بالفاء - تلميذ...».
وقوله «بالفاء» ليس في المخطوطات، وهو مثبت في متن حاشية الأمير. ولم يثبت في متن حاشية الدماميني.

(٣) قوله: «تلميذ ٱبن عصفور» غير مثبت في م/١ و٥، ومتن حاشية الدماميني، وهو مثبت في متن حاشية الأمير، وطبعة مبارك والشيخ محمد. وبقية المخطوطات.

(٤) قوله: ﴿وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ ليس في م/٢.

ﵟالصَّٰلِحَٰتِﵞ(١) في سورة البقرة، ﵟوَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَﵞ(٢) في سورة الصّفّ.

قال أبو حيان(٣): «وأجاز سيبويهِ: جاءني زيدٌ ومَنْ عمرٌو العاقلان»، على أن يكون «العاقلان» خبراً لمحذوف(٤)، ويؤيّده قولُه(٥):

وإنّ شفائي عَبرَةٌ مُهَراقَةٌ   وهل عند رَسْمٍ دارسٍ من مُعَوَّلِ

---

(١) قال تعالى: ﵟوَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ * فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ * وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنۡهَا مِن ثَمَرَةٖ رِّزۡقٗا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهٗاۖ وَلَهُمۡ فِيهَآ أَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞۖ وَهُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَﵞ سورة البقرة ٢/٢٣ - ٢٥.

قال السمين: «قوله تعالى: ﵟوَبَشِّرِ...ﵞ هذه الجملة معطوفة على ما قبلها، عَطَفَ جملة ثواب المؤمنين على جملة عقاب الكافرين، وجاز ذلك لأن مذهب سيبويه - وهو الصحيح - أنه لا يشترط في عطف الجمل التوافق معنى، بل تعطف الطلبيّة على الخبرية وبالعكس...»

انظر الدر المصون ١/١٥٦ - ١٥٧، والبحر ١/١١٠.

(٢) قال تعالى: ﵟيَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ * تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ وَيُدۡخِلۡكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةٗ فِي جَنَّٰتِ عَدۡنٖۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ * وَأُخۡرَىٰ تُحِبُّونَهَاۖ نَصۡرٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتۡحٞ قَرِيبٞۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَﵞ سورة الصف ٦١/١٠ - ١٣.

قال أبو حيان: «فإن قلت: علامَ عطف قوله: وبشّر المؤمنين؟ قلت: على «تؤمنون»؛ لأنه في معنى الأمر، كأنه قيل: آمنوا وجاهدوا يثبكم الله وينصركم، وبَشّر يا رسول الله المؤمنين بذلك» البحر ٨/ ٢٦٤ وقد نقل هذا عن الكشاف انظر ٣/٢٢٨.

(٣) انظر البحر المحيط ٨/١١١.

(٤) في البحر: خبر ابتداء مضمر.

قلت: التقدير: هما العاقلان.

(٥) البيت لامرئ القيس، وتقدَّم في «هل»، وكان الشاهد فيه دخول حرف الجر الزائد «من» على «مُعَوَّل»؛ لأن «هل» فيه معنى النفي. فلا يبقى الاستفهام على ظاهره لئلا يُعطَف الإنشاء - وهو =

وقولُه[١]:

تُناغِي غَزَالاً عند باب ٱبن عامرٍ وكَحِّل أَمَاقِيكَ الحِسَانَ بإِثْمِدِ

واستدلّ الصّفّارُ بهذا، وقوله[٢]:

وقائلةٍ خَوْلانُ فٱنكِحْ فتاتَهُمْ [وأُكْرُومَةُ الحيّين خِلْوٌ كما هِيَا]

فإنّ تقديرَه عند سيبويهِ[٣]: هذه خَوْلانُ.

= عجز البيت على صدره وهو خبر، وانظر شرح الشواهد للبغدادي في ٦٢/٨ قال: «على أن جملة الاستفهام معطوفة على جملة الخبر»، ثم نقل إشارة المصنف إلى عِلّة جواز هذا العطف فيما تقدَّم.

(١) هذا البيت من قصيدة لحسان بن ثابت يجيب بها قصيدة قيس بن الخطيم التي مطلعها:

تروحُ من الحسناء أم أنت مغتدي وكيف ٱنطلاقُ عاشقٍ لم يُزَوَّدِ

وجاءت رواية البيت عند البغدادي: مآقيك، ومثله في الديوان.

ورواية الصدر في ديوان حسان: **فناغ لدى الأبيات حوراً نواعماً.**

والمناغاة: محادثة النساء، غزالاً: مَحبوبة تشبه الغزال حسناً. والمؤق: طرف العين. والإثمد: الكحل.

والشاهد في البيت عند بعض المتقدّمين: عطف الإنشاء على الخبر، الإنشاء في كحّل...، والخبر في: تناغي غزالاً.

انظر شرح البغدادي ٦٢/٨، وشرح السيوطي/٨٧٢، وديوان حسان/١٨٨، وانظر ديوان قيس بن الخطيم/٧٠، والبحر المحيط ١١١/١، والدر المصون ١٥٧/١.

(٢) قائله غير معروف، وتقدَّم في حرف «الفاء» في الثالث من أوجهها وهو الزيادة، وكان الشاهد فيه زيادة الفاء في «فٱنكح»، وتكون هذه الجملة خبراً عن المبتدأ «خولانُ»، وهي عند سيبويه غير زائدة، ويأتي تقديره بعد البيت.

والشاهد فيه هنا عند الصفّار هو عطف الإنشاء في «فٱنكح...» على الخبر وهو جملة: هذه خولان.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٦٥/٧.

(٣) انظر الكتاب ٦٩/١ - ٧٠.

وأقولُ[١]: أمّا آيةُ البقرة[٢] فقال الزمخشريُّ[٣]: «ليس المتعمَّدُ بالعطف الأمرَ حتى يُطْلَبَ له مُشَاكِلٌ[٤]، بل المرادُ عطفُ جملةِ ثوابِ المؤمنين على جملةِ عذابِ الكافرين، كقولك: زيدٌ يعاقَبُ بالقَيْدِ وبَشِّرْ[٥] فلاناً بالإطلاق» وجَوّز[٦] عَطْفَهُ على[٧] «اتقوا» وأَتَمُّ من كلامه في الجواب الأول أن يُقال: المعتمَّدُ بالعطف جملةُ الثواب كما ذَكَر، ويُزادُ[٨] عليه فيقال: والكلامُ منظورٌ فيه إلى المعنى الحاصلِ منه، وكأنه قيل: والذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ لهم جناتٌ فبشِّرهم بذلك.

---

(١) يَرُدُّ المصنّف ما استدل به الصفّار وغيره من عطف الخبر على الإنشاء والعكس.

(٢) الآية/٢٥ ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾.

(٣) بداية نصّه: «فإن قلت: علام عطف هذا الأمر [أي في: وبشِّر] ولم يسبق أمر ولا نهي يصح عطفه عليه قلت:... » الكشاف ١٩٦/١.
وما أثبته المصنف هنا فيه بعض خلاف.

(٤) أي: من أمر أو نهي يُعْطَفُ عليه. كذا النص عند الزمخشري.

(٥) النص عند الزمخشري: وبَشِّر عمراً بالعفو والإطلاق.

(٦) قال الزمخشري: «ولك أن تقول: هو معطوف على قوله فاتّقوا كما تقول: يا بني تميم ٱحذروا عقوبة ما جنيتم وبشر يا فلان بني أسد بإحساني إليهم» انظر ١٩٦/١ والبحر ١١٠/١.

(٧) في م/٣ «فاتقوا»، ومثله نص الكشاف.

(٨) في حاشية الأمير ١٠٠/٢ «قوله: ويزاد إلخ. فيه أنه لا زيادة فإن مراد الزمخشري بجملة ثواب المؤمنين المعنى المتحصِّل منها، فهو عطف لمعنى المعطوف، وأما ما حمل الزمخشري على نفس الجملة فهو صريح في عطف الإنشاء على الخبر فينافي غرض المصنف».
وانظر الشمني ١٧٦/٢ - ١٧٧.

وأما الجوابُ الثاني[١] ففيه نظر[٢]؛ لأنه لا يصحُ أن يكون[٣] جواباً للشرط؛ إذ ليس الأمرُ[٤] بالتبشير مشروطاً بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل القرآن، ويُجابُ[٥] بأنه قد عُلِم أنهم غيرُ المؤمنين، فكأنه قيل: فإن لم يفعلوا فبشِّر غيرهم بالجنّات، ومعنى هذا: فبَشِّر[٦] هؤلاء المعاندين بأنه لاحَظَّ لهم في[٧] الجنة.

---

(١) وهو عطف «وبشِّر» على «فاتّقوا».

(٢) ما ذكره هنا هو لشيخه أبي حيان. انظر البحر ١/١١٠ قال: «... وأجاز الزمخشري وأبو البقاء أن يكون قوله «وبَشِّر» معطوفاً على قوله: فاتقوا النار، ليكون عَطْفَ أمرٍ على أمرٍ...، وهذا الذي ذهبا إليه خطأ؛ لأن قوله: فاّتقوا جواب للشرط، وموضعُه جَزْمٌ، والمعطوف على الجواب جواب، ولا يمكن في قوله: «وبشِّر» أن يكون جواباً؛ لأنه أمرٌ بالبشارة ومطلقاً لا على تقدير: إن لم تفعلوا، بل أَمَرَ أن يبشِّر الذين آمنوا أمراً ليس مترتِّباً على شيء قبله، وليس قوله: وبَشِّر، على إعرابه مثل ما مَثّل به من قوله: يا بني تميم؛ لأن قوله: «احذروا» لا موضع له من الإعراب، بخلاف قوله: فاّتقوا؛ فلذلك أمكن فيما مثَّل به العطف، ولم يمكن في: «وبشِّر». كذا! وتأمل نص المصنف وقارنه بما نقلته هنا من نص شيخه.

(٣) أي: «وبَشّر» لا يكون جواباً للشرط لو عطف على فاّتقوا؛ إذ العطف على الجواب جواب.

(٤) لأن المعنى فإن عجزوا فبشِّر، فالتبشير مُسبَّب عن العجز.

(٥) ذكر الدسوقي أن هذا الجواب للسَّعْد عن الزمخشري، ونقله الدسوقي عن تعليقات الشيخ الدردير، وملخصه أنّ «وبشِّر» في الظاهر جواب، وإن كان الجواب محذوفاً، والمذكور مترتب على الجواب المحذوف، أي: وإن لم تفعلوا أيها الكفار فاْعلموا أنه رسول بحق، وحينئذٍ فاّتقوا النار، أي: لا تفعلوا الأفعال الموجبة للنار، وبشر المؤمنين بأن لهم الجنة. وهذا الجواب أظهر. انظر حاشية الدسوقي ١٢٨/٢.

(٦) في م/٣ «وبشّر».

(٧) كذا في المخطوطات «في الجنة»، وفي المطبوع «من الجنة».

وقال[١] في آية[٢] الصَّفِّ[٣]: «إنَّ العطفَ على ﴿تُؤْمِنُونَ﴾[٤]؛ لأنه[٥] بمعنى «آمِنوا». ولا يقدَحُ[٦] في ذلك[٧] أنّ المخاطَبَ بـ «تؤمنون» المؤمنون، وبـ «بشِّر» النبيُّ عليه الصلاة والسلام، ولا أن[٨] يقال في «تؤمنون» إنه تفسيرٌ للتجارة[٩]، لا طَلَبٌ[١٠]، وإنّ[١١] ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ جوابُ الاستفهام[١٢]، تنزيلاً[١٣] لِسَبَبِ

---

(١) أي: الزمخشري: وتبعه أبو حيان. وانظر الكشاف ٣/٢٢٨، والبحر ٨/٢٦٤.

(٢) في م/٣ «سورة...»

(٣) الآية/١٣ وآخرها ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٤) الآية/١١ من سورة الصّف ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ...﴾

(٥) فهو خبر فيه معنى الطلب؛ لأن قبله: «هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم، تؤمنون». فهو ليس من باب عطف الإنشاء على الخبر بل هو عطف إنشاء على إنشاء.

(٦) هذا من كلام المصنف.

(٧) أي تقدير: آمنوا، وهم مؤمنون، والعطف في «وبشِّر» عليه.
قال الدسوقي: «قوله: بشر... أي قد اختلف الفاعل في الطلبين، فلا يصح العطف، وجواب المصنف بأنا لا نسلم شرط اتحاد الفاعل، بل يجوز اختلافه» الحاشية ٢/١٢٩.

(٨) أي: ولا يقدح في العطف أن يُقَالَ...

(٩) في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ ... تُؤْمِنُونَ...﴾

(١٠) أي: ليس «تؤمنون» بمعنى «آمنوا».

(١١) وهو الآية (١٢) من سورة الصف: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ...﴾

(١٢) وهو في الآية/ ١٠ من سورة الصف: ﴿... هَلْ أَدُلُّكُمْ...﴾.

(١٣) حاصله أن الإيمان سبب للغفران: تؤمنون بالله.. يغفر لكم...، والدلالة في «هل أدلكم على تجارة» سبب الإيمان، فصحَّ الجزم في جواب الدلالة.
وانظر حاشية الأمير ٢/١٠٠.
وعند الشمني: «لأنّ الدالة على التجارة التي هي الإيمان سبب للإيمان، والإيمان سبب للغفران، فأقيم سَبَبُ سَبَبِ الغفران وهو الدلالة مقام سبب الغفران وهو الإيمان».
انظر الحاشية ٢/١٧٧.

السَّبَب منزلةَ السَّبب كما مَرَّ في بحث[١] الجُمَل المفسِّرة؛ لأنّ تخالُفَ الفاعِلَيْن لا يقدح[٢]، تقول[٣]: «قوموا وٱقْعُدْ يا زيدُ»، ولأنّ[٤] «تؤمنون» لا يتعيَّن للتفسير، سَلّمنا[٥]، ولكن يحتملُ أنه تفسيرٌ مع كونهِ أمراً، وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق[٦]: اتَّجروا تجارةً تُنْجِيْكُم من عذابٍ أليم، كما كان[٧] ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾[٨] في[٩] معنى «ٱنْتَهُوا»، أو بأنْ يكون تفسيراً في المعنى[١٠] دون

(١) انظر الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب وهي التفسيرية، فقد ذكر لها أمثلة، وكان حديثه هذا في المثال الثالث في آية سورة الصف هذه.

(٢) هذا جواب عن قوله: «ولا يقدح في ذلك» أي في: تؤمنون وبَشِّر، فالفاعلان مختلفان.

(٣) الفاعل في الأول «قوموا» ضمير الجمع، وفي الثاني: ٱقعُد: ضمير الخطاب، وهو مفرد ومع ذلك وقع العطف.

(٤) هذا جواب عن قوله من قبل: ولا أن يُقال في «تؤمنون» إنه تفسير للتجارة، أي: أنّ تؤمنون لا يتعيّن للتفسير، بل يجوز أن يكون بمعنى الطلب. الشمني ١٧٧/٢.

(٥) أي: سلّمنا أن تؤمنون لتفسير التجارة في «هل أدلكم على تجارة».

(٦) احتاج إلى هذا التقدير لأن الجملة المفسِّرة تكون طلبية إذا كان المفسَّر جملة طلبية، أو كان مفرداً يؤدي معنى جملة، ويمكن أن يقال: المراد بالتجارة ما يؤدي معنى جملة. انظر الشمني ١٧٧/٢.
قلت: انظر من قبل: الجملة المفسِّرة، فقد قال في المثال الثالث: «فجملة تؤمنون تفسير للتجارة».

(٧) في م/٥ «كما قال».

(٨) الآية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ المائدة ٩١/٥.
والشاهد في الآية: مجيء الاستفهام في معنى الطلب، كما كان «تؤمنون» كذلك في آية سورة الصف بمعنى «آمنوا».

(٩) في م/٥ «بمعنى».

(١٠) أي: تفسير التجارة بـ «تؤمنون» تفسير من حيث المعنى: اتجروا، آمنوا، وليس من حيث الصناعة النحوية، وصناعة أهل اللغة بحمله على ظاهر اللفظ، إذ لا يصح عندهم حمل «التجارة» في قوله: «هل أدلكم على تجار» على أنه بمعنى اتّجروا.

الصناعة؛ لأنّ الأمرَ قد يُساقُ لإفادة المعنى الذي يتحصّلُ[١] من المفسِّرة، تقول[٢]: «هل أَدُلُّكَ على سبب نجاتك[٣]؟ آمِنْ بالله»، كما تقول: «هو أن تؤمن بالله»، وحينئذٍ[٤] فيمتنعُ[٥] العطفُ؛ لعدم دخول التبشير[٦] في معنى التفسير[٧].

وقال السّكّاكيّ[٨] «الأمران[٩] معطوفان على «قُلْ» مقدّرةً قبل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾[١٠] وحذف القول كثير». وقيل معطوفان[١١] على أمر[١٢] محذوف، تقديره في

---

(١) أي: المعنى الذي يتحصل من جملة ما سبق لا من مفرداته واحدة واحدة.

(٢) في المطبوع «يقول».

(٣) في م/١ «تجارتك».

(٤) أي: إذا حمل على أنّ «تؤمنون» تفسير في المعنى للتجارة، دون التفسير الصناعي يمتنع العطف في «بَشِّر» على «تؤمنون».

(٥) تعقّبه أصحاب الحواشي بأن الأَوْلَى: ثم يمتنع العطف، قال الأمير: «... إذ هذا لا يتفرّع على ما قبله، وإنما هو استدراك عليه».
الحاشية ٢/١٠٠.

(٦) التبشر المفهوم من الفعل المعطوف وهو «وبشِّر الذين...».

(٧) أي: على معنى التفسير للتجارة المفهوم من قوله تعالى: «تؤمنون».

(٨) انظر مفتاح العلوم/٢٥٩ - ٢٦١ قال: «وعندي أنه معطوف على «قُلْ» مراداً قبل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ...﴾ لكون إرادة القول بواسطة انْصَباب الكلام إلى معناه غير عزيزة في القرآن» وكان هذا في حديثه عن آية سورة البقرة، وفي الصفحة نفسها قريب من هذا عن آية الصف.

(٩) أي: ما جاء في سورة البقرة الآية/٢٥ وما جاء في سورة الصف الآية/٦٣.

(١٠) الآية/٢١ من سورة البقرة ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ...﴾.
والتقدير عند السكاكي: قل يا أيها الناس.
وكذا الحال في آية سورة الصف/١٠ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ والتقدير عند السكاكي: قل يا أيها الذين آمنوا.

(١١) الفعلان في آيتي البقرة والصف.

(١٢) وعلى هذا يكون من باب عطف الإنشاء على الإنشاء.

الأولى[١]: فأنذر، وفي الثانية[٢]: فأبشر[٣].

كما قال الزمخشري في: ﴿وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾[٤]: إنَّ[٥] التقديرَ فٱحْذَرْني وٱهجُرني، لدلالة «لَأَرْجُمَنَّكَ» على التهديد.

وأمّا[٦]:

... ... فهل عند رسمٍ دارسٍ ... ...

فهل: فيه نافية[٧] مثلها في: ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[٨].

---

(١) أي: آية سورة البقرة. ويكون التقدير: فٱتّقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين فأنذرهم وبَشِّر المؤمنين.

(٢) أي آية سورة الصف: ويكون التقدير: وأخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب فأَبْشِر وبشِّر المؤمنين.

(٣) في م/٤ و٥ «فبشِّر».

(٤) الآية: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ سورة مريم ٤٦/١٩.

(٥) قال الزمخشري: «فإن قلت: علام عطف «وٱهجرني»؟ قلتُ: على معطوف عليه محذوف يدل عليه «لَأَرْجُمَنَّك» أي: فٱحذرني وٱهجرني، لأنّ «لَأَرْجُمنَّك» تهديد وتقريع» انظر الكشاف ٢٨١/٢. وتعقّب أبو حيان الزمخشري، فذكر أنه قدّر هذا التقدير من الحذف ليناسب بين جملتي العطف والمعطوف عليه، وليس ذلك بلازم عند سيبويه، بل يجوز عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية، فقوله:؛ وٱهجرني معطوف على قوله: لئن لم تنته لأرجمنك، وكلاهما معمول للقول. انظر البحر ١٩٥/٦.

(٦) تقدّم البيت، وهو لامرئ القيس. وانظر أول هذا البحث، عطف الخبر على الإنشاء... وجاء في المخطوطات: فهل، وفي المطبوع: وهل.
وأثبت في المطبوع «من مُعَوّل» آخر البيت، وهو مثبت في م/٥، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٧) ذكرتُ هذا التخريج فيه من قبل في هذا الباب، وفي الحديث عن «هل» أيضًا في بابها.

(٨) الآية: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ سورة الأنعام ٤٧/٦.

وأمّا[١] «هذه خَوْلانُ» فمعناه: تنبَّهْ[٢] لخولانَ، أو الفاءُ[٣] لمُجَرَّدِ[٤] السببيّة مثلُها[٥] في جواب الشرط؛ إذ قد استدلّا[٦] بذلك[٧] فهلّا استدلّا بقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَاكَ ٱلْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾[٨] ونحوه في التنزيل كثير.

= وجاء في المخطوطات والمطبوع: ﴿فهل ... الظالمون﴾ وهو خلط بين آيتين، فقوله: ﴿فهل﴾: هي آية الأحقاف/٥٣، وآخرها ﴿الفاسقون﴾. وقوله: ﴿هل﴾ في الأنعام وآخرها: ﴿الظالمون﴾. وأشار الشمني إلى هذا الاضطراب، وصَوّب الآية في الأنعام. انظر الشمني ١٧٧/٢.

قوله: هل يهلك: ٱستفهام في معنى النفي أي: ما يهلك إلا القوم الظالمون. وهذه الجملة الٱستفهامية في موضع المفعول الثاني لـ «أرأيتكم»، والأول محذوف، وذهب أبو البقاء إلى أن الٱستفهام هنا بمعنى التقرير؛ فلذلك ناب عن جواب الشرط أي: إنْ أتاكم هلكتم. ورَدّه السمين. انظر الدر ٣/ ٦٧، والتبيان للعكبري/٤٩٧.

(١) تقدّم البيت في حرف الفاء. وفي هذه المادة أيضاً. وأوله:

وقـائـلـةٍ خـولانُ فـٱنـكِـحْ ... ...

وما ذكره المصنّف هنا هو تقدير سيبويه: فقد جعل: خولان. خبراً لمبتدأ مقدَّر، وتقدّم هذا.

(٢) هذا مأخوذ من هاء التنبيه في «هذا».

وهو يريد من هذا أنَّ «فٱنكح فتاتهم» إنشاء معطوف على إنشاء مفهوم من معنى: هذه خولان، وهو تنبَّهْ.

(٣) أي الفاء في: فٱنكح فتاتهم، وفي بيت ٱمرئ القيس: وهل عند رسم دارس...

(٤) وليست للعطف.

(٥) أي: مثل الفاء الرابطة لجواب الشرط؛ فلا عمل لها إلَّا الربط بين جملتي الشرط والجزاء.

(٦) أي: الصفّار والجماعة، وانظر أول مادة العطف هذه.

ولعله الصفار وشيخه ٱبن عصفور.

(٧) أي ببيت: «وقائلة خولان فانكح» وغيره من الأبيات والآيات لصحة عطف الخبر على الإنشاء والعكس.

(٨) سورة الكوثر ١٠٨/١ - ٢.

فقد وقع عطف الإنشاء في «فَصَلِّ، وٱنْحَرْ» على الخبر: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَاكَ...﴾ =

و[١] أمّا[٢]:

... ... **وكَحِّلْ أماقيكَ** ... ...

فيتوقَّفُ على النظر فيما قبله من الأبيات[٣]، وقد يكون معطوفاً على أمرٍ مُقَدّرٍ[٤] يدلُّ عليه المعنى: أي: فٱفعلْ كذا وكَحّلْ، كما قيل[٥] في ﴿وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾.

وأمّا ما نقله أبو حيان[٦] عن سيبويهِ فَغَلَطٌ عليه[٧]، وإنما قال[٨]: «وٱعْلَمْ أنه لا

= وذكر السمين أن الفاء للتعقيب والتسبب، أي: بسبب هذه المنة العظيمة أمرك بالتخلي لعبادة المنعم عليك، وقصدك إليه بالنّحر.

(١) قوله: «وأمّا» ليس في م/١.

(٢) تقدّم البيت، وهو لحسان، وانظر أول هذه المادة.

(٣) **قلت: لم تكن الأبيات بعيدة عن المصنف ولا ديوان حَسّان كذلك.**
وقد ذكرتُ ذلك في أول المادة، وذكرتُ أن الرواية في الديوان:
فناغِ لدى الأبيات حوراً نواعماً وكَحّل ... ...
وعلى هذا فصدره إنشاء: فناغِ، وأول عجزه، إنشاء آخر معطوف عليه وهو كَحّل. انظر ديوان حسان/١٨٨.

(٤) **قلتُ: بل هو مثبت وهو قوله: فناغِ.**

(٥) أي كما قال الزمخشري في الآية/٤٦ من سورة مريم.
وتقدّمت الإشارة إلى الكشاف ٢٨١/٢، وكذا نَقْلُ النص.

(٦) الذي نقله أبو حيان في البحر ١١١/٨ «وأجاز سيبويه: جاءني زيد ومن عمرو العاقلان» على تقدير: هما العاقلان...

(٧) ذكر الدسوقي أن المصنّف ضمّن الغلط معنى الكذب؛ فلذا عَدّاه بعلى أي: فقد كذب فيه على سيبويه؛ لأن هذا ليس من كلام سيبويه، وإنما هو من كلام الصفار بتصرّف من أبي حيان. انظر الحاشية ١٢٩/٢ - ١٣٠.

(٨) انظر الكتاب ٢٤٧/١.

يجوز «مَن عبدُالله وهذا زيدٌ الرجلينِ الصالِحَيْن» رفعتَ[١] أو نصبتَ، لأنك لا تُثْني[٢] إلا على من أثبتَّه وعَلِمْتَه، ولا يجوزُ أن تخلِطَ مَن تَعْلَم ومَنْ لا تَعْلم[٣]، فتجعلهما بمنزلة واحدة. . .».

وقال الصّفّارُ[٤]: لَمّا منعها[٥] سيبويهِ من جهةِ النعتِ عُلِمَ أنّ زوالَ النعتِ يُصَحِّحها[٦]؛ فتصرَّفَ أبو حيان[٧] في كلام الصّفّار فوَهَم فيه،

---

(١) أي: الرجلين على القطع فيهما، وكذا الرفع على الإتباع، ولٱختلاف عاملي منعوتين وهما من وهذا. انظر حاشية الأمير ٢/١٠٠.
والنصب على إضمار أعني، والرفع على إضمار مبتدأ.
(٢) فَهِمَ من هذا الصفارُ أنك إذا لم تأت بالنعت أصلاً بل قلت: هذا عبدالله ومن زيد، جاز.
(٣) وهو المستفْهَمُ عنه.
(٤) ما فهمه الصفار أن المسألة في المثال الذي ذكره لو لم يأت فيها النعت وهو «الرجلين الصالحين» لصح.
(٥) أي: لما منع هذه المقالة.
الذي فهمه أبو حيان من زوال النعت، النعت التابع، وزواله بالقطع، وفهم من زواله سقوطه أصلاً.
(٦) أي: وحينئذٍ يجوز عطف الخبر على الإنشاء.
(٧) الذي نقل أبو حيان عن سيبويه إجازته أن تقول: جاءني زيد ومن عمرو العاقلان، ووجه الغلط الذي أشار إليه المصنف أن كلام سيبويه ظاهر في أن الفساد جاء من جهة وجود الوصف، وليس مراده الوصف الصناعي الذي هو تابع؛ لأنه ممتنع في المثال ضرورة ٱختلاف العاملين في الموصوفين، وإنما مراده الوصف المقطوع بوجهيه: أي وجه الرفع ووجه النصب، فحمل أبو حيان كلام الصفار على النعت الصناعي، وٱعتقد أن زواله يصحح المسألة، فقال: إذا كان العاقلان خبر مبتدأ محذوف جازت المسألة؛ لفقد النعت المصطلح عليه، وهذا غلط ظاهر؛ فإن سيبويه مُصَرِّح بامتناع المسألة مع وجود الوصف المقطوع، وإنما مراد الصفار أنه إذا زال النعت المقطوع البتة، والفرض تعذّر النعت الصناعي بأن يقول: من عبدالله وهذا زيد، كان التركيب جائزاً؛ لفقد ما بنى سيبويه عليه المنع، فثبت حينئذٍ جواز عطف الخبر على الإنشاد.
انظر الشمني ٢/١٧٧ - ١٧٨.

ولا حُجَّةَ[١] فيما ذَكَرَ[٢] الصفّارُ؛ إذ قد يكونُ للشيء مانعان، ويقتصر على ذِكْرِ أحدهما؛ لأنه الذي اقتضاه المقام. والله أعلم[٣].

* * *

(١) أي لا حجة فيما ذكره لعطف الإنشاء على الخبر.

(٢) أي: فيما ذكره من قوله: لما منعها من جهة النعت عُلِم أنّ زوال النعت بحذف «الرجلين الصالحين» يصححهما.

(٣) قوله: «والله أعلم» غير مثبت في م/١ و٢ و٥، وأثبته مبارك، والشيخ محمد.

عَطْفُ الاسميّةِ على الفعليّةِ وبالعكس

فيه ثلاثةُ أقوال:

أحدُها: الجواز مطلقاً، وهو المفهومُ من قول النحويين في باب الاشتغال من مثل[١] «قام زيدٌ وعمرٌو أكرمتُه»: إنّ نَصْبَ[٢] «عمرو» أرْجَح[٣]؛ لأنّ تناسُبَ[٤] الجملتين المتعاطفتين أَوْلَى من تخالُفهما.

والثاني: المَنْعُ[٥] مطلقاً، حُكي[٦] عن ابن جني أنه[٦] قال: في قوله[٧]:

عــاضــهــا اللهُ غُــلامــاً بــعــدمــا   شــابَــتِ الأَصْداغُ والــضِّــرسُ نَــقِــدْ

---

(١) كذا في المخطوطات «وعمرٌو»، وجاء عند مبارك والشيخ محمد «وعمراً» كذا بالنصب، ومثله في متن حاشية الدسوقي والأمير.

(٢) كذا في المخطوطات «عمرو»، وفي المطبوع «عمراً».
ونصب «عمرو» يكون بفعل محذوف يُفَسِّره ما بعده، والتقدير: قام زيدٌ وأكرمتُ عمراً أكرمتُه.

(٣) أي: أَرْجَح من رفعه، وجَعْلِ ما بعده جملة خبراً عنه، وعِلَّةُ الترجيح أنّ العطف عندئذٍ يكون لجملة فعلية على جملة فعلية، فإذا أعربته مبتدأ وما بعده خبر يكون من عطف الجملة الاسمية على الفعلية.

(٤) أي: الناشئ عن نصب «عمرو» بفعلٍ مقدَّر.

(٥) أي: مَنْع عطف الجملة الاسميّة على الفعليّة.
وقد منع هذا في سر الصناعة/٢٦٣، إذا كان بالفاء، وأجازه بالواو؛ لقوتها وتصرُّفها ففيها من الاتساع ما لا يجوز بالفاء.

(٦) عند الدماميني: «وأنه قال...» الشمني ١٧٨/٢.

(٧) قائله غير معروف: وجاء في المخطوطات: نفِد بالفاء، وهو تصحيف، ونقد: روي بكسر القاف وفتحها، فالمكسور يجوز أن يكون ماضياً ويجوز أن يكون وصفاً، والمفتوح: نَقَد: مَصْدَر أي: ذو نَقَد، والنَّقَد: تآكُلٌ في الأسنان وتقشُّرٌ في الحافر والقرن.
والشاهد في البيت أن ابن جني منع عطف الجملة الاسمية: والضرسُ نقد، على الجملة الفعلية: =

إنّ[١] «الضِّرسَ» فاعلٌ بمحذوفٍ يُفَسِّره المذكورُ، وليس بمبتدأ[٢]، ويلزمه إيجابُ النصبِ في مسألة الاشتغال[٣] السابقة، إلّا إنْ قال: أُقَدِّر الواو[٤] للاستئناف.

- **والثالثُ**[٥]: لأبي عليّ، أنه يجوز[٦] في الواو فقط، نقله عنه أبو الفتح في سِرِّ الصناعة[٧]،

= شابت الأصداغ، فجعل «الضرس» فاعلاً لفعل يفسّره ما بعده.

ومعنى البيت: أن الله عَوّضها عن فقد أولادها بغلام بعدما كبرت وشابت، وللدماميني: أن الله عوض هذه المرأة غلاماً تزوجته بعدما وصلت إلى هذا العمر.

قال البغدادي: كلام من لم يصل إلى العنقود!!

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦٥/٧، وشرح السيوطي/٨٧٣، والخصائص ٧١/٢، وإصلاح المنطق/٤٩، واللسان والصحاح والتاج/نقد، والحجة للفارسي ١١٢/٣.

(١) كلام ابن جني في الخصائص ٧١/٢ قال بعد البيت: «عَطَفَ جملةً من مبتدأ وخبر على أخرى من فِعْلٍ وفاعلٍ، أعني قوله: والضرسُ نقد، أي: ونقد الضرس».

(٢) في م/٢ «مبتدأ».

(٣) وهي: «قام زيد وعمرو أكرمته» يلزمه ابن جني النصب؛ ليكون من عطف الجملة الفعلية على مثلها.

(٤) أي: عند رفع «عمرو»، وتكون جملة «وعمرو أكرمته» استئنافاً، لا عطفاً.

(٥) الثالث من الأقوال في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس.

(٦) أي: يجوز عطف الاسمية على الفعلية إذا كان العطف بالواو.

(٧) نقلت فحوى النص من قبل، غير أنه لا مَفَرّ من نقله تامّاً هنا.

قال: «... فإن قيل: ألستَ تجيزُ: قام زيدٌ وأخوك محمدٌ، فتعطف إحدى الجملتين على الأخرى وإن اختلفتا بالتركيب، فهلاّ أجزت أيضاً هذا في: خرجت فإذا زيد؟

فالجواب: أنه يجوز مع الواو لقوّتها وتصرّفها ما لا يجوز مع الفاء من الاتساع، ألا ترىأ نك لو قلت: قام محمدٌ فعمروٌ جالس، وأنت تعطف على حَدِّ ما تعطف بالواو لم يكن للفاء هنا مَدْخل؛ لأن الثاني ليس متعلّقاً بالأول، وحكم الفاء إذا كانت عاطفة ألا تتجرد من معنى الإتباع، والتعليق بالأول كما تقدَّم من قولنا. وهذا جواب أبي عليّ، وهو الصواب» سر الصناعة/٢٦٧٣.

وبَنَى[١] عليه مَنْعَ كونِ الفاء في[٢]: «خرجتُ فإذا الأسدُ حاضرٌ» عاطفةً[٣].

وأَضْعَفُ الثلاثةِ القولُ الثاني[٤]، وقد لَهِج به الرازيّ في تفسيره[٥]، وذكر في كتابه في مناقب الشافعي رضي الله عنه أنّ مجلساً جمعه وجماعةً من الحنفية، وأنهم زَعَموا أنّ قول الشافعي[٦]: «يَحِلُّ أَكْلُ متروكِ التسمية» مردودٌ بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾[٧]، قال[٨]: «فقلتُ لهم: لا دليلَ فيها، بل هي حُجَّةٌ للشافعي، وذلك لأنّ الواو[٩] ليست للعطف؛ لتخالُفِ

---

(١) أي: ٱبن جني.

(٢) هذا ليس مثال ٱبن جني، بل مثاله: خرجت فإذا زيد.

(٣) في حاشية علي م/٣ «وقال إنها زائدة لازمة».
وعند الدسوقي في الحاشية ٢/١٣٠ منع كونها عاطفة لما يلزم من عطف الاسمية على الفعلية بالفاء. وقد جعلها لمجرد السببية أي: فتسبب عن خروجي مفاجأة حضور الأسد.

(٤) القول الثاني، وهو منع عطف الجملة الاسمية على الفعلية، وهو ما ذهب إليه ٱبن جني.
ووجه الضعف أن مثل هذا العطف ورد كثيراً فلا وجه لمنعه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ الأعراف ١٩٣/٧.
وانظر الشمني ١٧٨/٢، وانظر الدر المصون ٣٨٤/٣، والبحر ط/٤٤٢.

(٥) وهو «مفاتيح الغيب» ويسمى أيضاً «التفسير الكبير».

(٦) انظر النص في تفسير الرازي «مفاتيح الغيب» ١٧٧/١٣ - ١٧٨.
ونص الشافعي فيه: «يحل متروك التسمية سواء ترك عمداً أو خطأ إذا كان الذابح أهلاً للذبح».

(٧) الآية.. ﴿... وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ الأنعام ١٢١/٦.

(٨) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «فقال».
والقول للرازي.

(٩) أي في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾.

الجملتين[١] : بالاسميّة والفعليّة، ولا[٢] للاَّستئناف[٣]؛ لأنّ أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال[٤]، فتكون جملةُ الحال مقيّدةً للنهي، والمعنى: لا تأكلوا منه في حالة كونه فِسْقاً، ومفهومهُ جوازُ الأَكْل إذا لم يكن فِسْقاً، والفِسْقُ قد فَسَّره الله تعالى بقوله: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾[٥]، فالمعنى: لا تأكلوا منه إذا سُمِّي عليه غَيْرُ الله، ومفهومُه[٦]: كُلوا منه إذا لم يُسَمَّ عليه غَيْرُ الله» انتهى. مُلَخَّصاً مُوَضّحاً.

ولو أَبْطَلَ العطفَ[٧] بتخالُفِ[٨] الجملتين[٩] بالإنشاء[١٠] والخبر لكان صواباً[١١].

---

(١) ولو جعلت الواو للعطف لعطفت جملة اسمية: إنه لفسق، على جملة فعلية: ولا تأكلوا..

(٢) أي: وليست الواو للتسئناف.

(٣) بدأ بهذا الوجه السمين فذكر أنها للاَّستئناف هرباً من العطف.
والثاني عنده العطف، ولا يبالي بتخالفهما، وهو مذهب سيبويه، والثالث: الحالية. انظر الدر ١٦٩/٣.

(٤) ذكر هذا الوجه السمين ثم قال: «وقد تبجح الفخر الرازي بهذا الوجه على الحقيقة؛ حيث قلب دليلهم عليهم بهذا الوجه...» ثم ذكر جواباً عما ذكره هنا. انظر تفصيله ففيه نفع كثير.

(٥) الآية: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة الأنعام ١٤٥/٦.

(٦) في م/٥ «وكلوا منه».

(٧) أي: في قوله: «وإنه لفسق» في سورة الأنعام، لو أبطل عطفه على «ولا تأكلوا» في أول الآية...

(٨) كذا «بتخالف» في المخطوطات، وفي المطبوع «لتخالف» ما عدا حاشية الدسوقي.

(٩) وإنه لفسق، ولا تأكلوا.

(١٠) الإنشاء في أول الآية: و«لا تأكلوا مما لم يذكر اَسم الله عليه»، والخبر «وإنه لفسق».

(١١) قوله: «لكان صواباً» لم يذكر فيه وجه التصويب، فقد يختار خصمه غير هذا الوجه، وتقدّم من قبل الخلاف في مثل هذا العطف، فما وجه ترجيحه؟ قال الأمير: «قوله: صواباً، يقال: فيه خلاف، فيختار الخصم الجواز» انظر الحاشية ١٠١/٢.

العَطْفُ على معمولَيْ عاملين(١)

وقولُهم(٢): «على عاملين» فيه تجوُّزٌ، أجمعوا على جواز العطف على معمولَيْ عاملٍ واحد، نحو(٣): «إنّ زيداً ذاهبٌ وعمراً جالسٌ» وعلى معمولاتِ عاملٍ(٤) نحو(٥) «أَعْلَمَ زيدٌ عمراً بكراً جالساً، وأبو بكرْ خالداً سعيداً منطلقاً»، وعلى مَنْع(٦) العطفِ على معمولَيْ(٧) أكثر من عاملين.

---

(١) ذهب ابن السّرّاج إلى أن العطف على عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة وأكثر من ذلك. الأصول ٧٥/٢، والدر المصون ١٢٣/٦.

(٢) قولهم هذا فيه تجوّز؛ لأنهم يحذفون المضاف وهو «معمولَيْ...»، لأن العطف ليس على العاملين كالابتداء والجارّ، وإنما على المعمول.

وذكر الرضي أنّ معنى قولهم: العطف على عاملين أن يعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع، أو متفقين كالمنصوبين، أو المرفوعين، على معمولَيْ عاملين مختلفين نحو: إنّ زيداً ضرب عمراً وبكراً خالداً، وهذا عَطْفُ مُتفقي الإعراب على معمولي عاملين مختلفين، وقولك: إنّ زيداً ضرب غلامه وبكراً أخوه، عَطْفُ مختلِفَيْ الإعراب.

ولا يُعْطَفُ المعمولان على عاملين بل على معموليهما، فهذا القول منهم على حذف المضاف.

انظر شرح الرضي على الكافية ٣٢٣/١ - ٣٢٤، والشمني ١٧٩/٢.

وتقدّمت الإشارة إلى هذا النوع من العطف في الجملة المعترضة، في التاسع، وهو الاعتراض بين أجزاء الصلة.

(٣) قوله: «عمراً» معطوف على «زيداً»، وجالس: معطوف على «ذاهب» والعامل في الكل واحد وهو «إنّ»، وهذا من عطف المفردات لا الجمل.

(٤) في م/٣ «وعلى معمولات عاملٍ واحد» كذا بزيادة «واحد» على النص.

(٥) أبو بكر: عطف على زيد. وخالداً: عطف على عمراً، وسعيداً: عطف على بكراً، ومنطلقاً: عطف على جالساً، والعامل في الكل واحد وهو: أَعْلَمَ.

(٦) أي: وأجمعوا على منع العطف....

(٧) في م/٣ و٤ و٥ «معمول»، ومثله متن حاشية الدسوقي.

نحو[١]: «إنَّ زيداً ضاربٌ أبوه لعمرو، وأخاك غلامُه بكرٍ».

وأمّا معمولا[٢] عاملين، فإن لم يكن أحدهما جارّاً فقال ٱبنُ مالكٍ: هو ممتنع إجماعاً نحو[٣] «كان آكلًا طعامَكَ عمرٌو وتَمْرَكَ بكرٌ».

وليس كذلك، بل نقل الفارسيّ الجوازَ[٤] مطلقاً عن جماعة، وقيل: إنّ منهم الأخفشَ[٥].

وإنْ كان أحدهما جارّاً فإنْ كان الجارُّ مؤخَّراً نحو[٦] «زيدٌ في الدارِ والحجرةِ عمرٌو، أو[٧] وعمروٌ الحجرةِ» فنقل المهدويّ أنه ممتنعٌ[٨] إجماعاً، وليس كذلك

---

(١) في الجملة الأولى العوامل الآتية: إنّ، والوصف: ضارب، واللام في لعمرو. وقوله: وأخاك غلامُه بكرٍ، عطف، ولم يُجِزْ هذا العلماء.
والللام في «لعمرو» هي لام التقوية.

(٢) أي: وأمّا العطف على معمولَيْ عاملين.

(٣) آكلاً: خبر «كان»، وطعامك: معمول لٱسم الفاعل «آكلاً»، و«عمروٌ»: ٱسم كان.
وأما قوله: وتمرَك بكرٌ، فتمرَك: معطوف على «طعامك» معمول ٱسم الفاعل، وبكرٌ: معطوف على «عمروٌ» معمول «كان»، فقد اختلف العامل: كان، وآكل.
وقد منع مثل هذا ٱبنُ مالك؛ لأن أحد العاملين ليس حرف جر.
وانظر شرح الكافية الشافية/١٢٤١، وشرح الكافية ٣٢٤/١ - ٣٢٥.

(٤) أي: جواز العطف على معمولَيْ عاملين وإن لم يكن أحدهما جارّاً.
وقوله مطلقاً: أي سواء كان أحد العاملين حرف جر، أو لا، وسواء كان حرف الجَرّ متقدّماً أو مؤخّراً. انظر الدسوقي ١٣١/٢.

(٥) ذكر هذا ٱبنُ مالك عن الأخفش، انظر شرح الكافية الشافية ١٢٤١، وذكره الرضي أيضاً في شرحه.

(٦) الحجرة: عطف على «الدار»، وعمروٌ: عطف على «زيد».

(٧) وذلك على الترتيب، بعطف المرفوع على المرفوع، ثم المجرور على المجرور.

(٨) وجه المنع هو ٱختلاف العامل، فالعاملُ في الأول، الابتداء، والعامل في الثاني الجارّ. انظر الدسوقي ١٣١/٢.

بل هو جائزٌ عند من ذكرنا[١].

وإن كان الجارُّ مقدَّماً نحو «في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو» فالمشهورُ عن سيبويهِ المَنْعُ[٢]، وبه قال المبردُ وٱبنُ السّرّاج وهشامٌ، وعن الأخفشِ الإجازةُ، وبه قال الكسائيّ والفراءُ والزجّاجُ.

وفَصّل قومٌ، منهم الأَعْلَمُ، فقالوا: إنْ وَلِيَ المخفوضُ[٣] العاطفَ كالمثال جاز؛ لأنه كذا سُمِعَ، ولأن فيه تعادلَ[٤] المتعاطفات، وإلّا[٥] ٱمتنع نحو[٦] «في الدارِ زيدٌ وعمرٌو الحجرةِ».

---

(١) وقد ذكر أنه جائز عند الفارسيّ والأخفش، وذكر هذا الرضي في شرحه ١/١٢٤، وقد نقله جوازه عن الأخفش الجزولي وغيره.

(٢) في شرح الرضي أن سيبويه منع العطف على عاملين مطلقاً، وذكر أن ذلك لضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين، وذكر أن الفراء يوافق سيبويه.
انظر شرح الرضي ١/٣٢٤، ٣٢٥.
وقال: «وسيبويه والفراء يضمران الجارّ في كل صورة تُوهم العطف على عاملين وفيها مجرور نحو: ما كلُّ سوداءَ تمرة ولا بيضاءَ شحمة. أي: ولا كُلّ بيضاء».

(٣) وذلك على الترتيب: في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرو.

(٤) أي: جاءت مرتبة جَرّاً ثم رفعاً في الموضعين.
وتعقبه الشراح على قوله: «تعادل المتعاطفات» قال الشمني: «قيل في عبارته تسامح لأن الذي فيه ليس بتعادل المتعاطفات وإنما هو تناسبها، ولأنه لا يقال للمعطوف والمعطوف عليه متعاطفات؛ لأن وضع التفاعُل على نسبة الفعل للمشتركين فيه، ولا شركة للمعطوف عليه مع المعطوف في نسبة فعل العطف» الحاشية ٢/١٧٩.

(٥) أي: إذا لم يأتِ العطف على نسق المثال السابق وفيه التناسب بين المعطوفات فإنه لا يصح لعدم السماع، ولعدم التناسب.

(٦) وجه عدم التناسب تتابع مرفوعين، وفصلٌ بين المجرورين؛ فٱختلف العامل، فالعامل في «الدار» الجارّ، والعامل في الثاني «الحجرة» الابتداء.

وقد جاءت مواضعُ يدلُّ ظاهرها على خلاف قول[١] سيبويه كقوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ * وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٢] آيات :

- **الأولى**[٣] : منصوبةٌ إجماعاً لأنها اسمُ «إنّ».

- **والثانيةُ والثالثةُ**[٤] : قرأهما الأخوان بالنصب، والباقون بالرفعِ، وقد استُدِلّ بالقراءتين في «آيات» الثالثة على المسألة، أما الرفعُ[٥] فعلى نيابةِ الواو منابَ

---

(١) ذكر من قبل عن سيبويه أنه إن كان المجرور مقدّماً فالمشهور عنه المنع، ومثاله الذي منعه: «في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو». وذكرتُ من قبل أن سيبويه منع العطف على معمولي عاملين مطلقاً.

(٢) سورة الجاثية ٤٥/٣ - ٥.

(٣) في م/٢ «الأول»، وقوله الأولى: لَآياتٍ...

(٤) الثانية: آياتٌ لقوم... والثالثة: وتصريف الرياح آياتٌ لقوم... والقراءة في الثانية كما يلي:
- قرأ ٱبن كثير ونافع وأبو عمرو وٱبن عامر وعاصم: «آياتٌ» رفعاً على القطع والٱستئناف، فهو مبتدأ، وفي خلقكم: خبر، أو هو عطف على موضع «إنّ» وما عملت فيه في الآية/٣.
- وقرأ الأعمش والجحدري وحمزة والكسائي ويعقوب: آياتٍ، بالنصب عطفاً على لفظ ٱسم «إنّ». وهي اختيار أبي عبيد، وهذا عند المبرد لحن.
وما جاء في هذه ثابت في «آيات» الثالثة في حالة الرفع، غير أنه في حالة النصب جاء فيها ما يلي: آياتٍ بالنصب، وهي قراءة السابقين في الثانية، وجاء فيها: لآياتٍ وهي قراءة ٱبن مسعود وأُبيّ بن كعب.
وقرأ زيد بن علي: آيةٌ على التوحيد والرفع.
وانظر كتابي «معجم القراءات»، وفيه بسط الخلاف ٨/٤٤٥ - ٤٤٩.

(٥) في «آيات» الثالثة.

الابتداء[١] و[٢] «في».

وأما النصبُ فعلى نيابتها[٣] منابَ «إنّ» و«في».

وأُجيبَ[٤] بثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ «في»[٥] مقدّرةٌ، فالعملُ لها[٦]، ويؤيّده[٧] أنّ في حرف

---

(١) الابتداء في «آيات» الثانية: آياتٌ لقوم يوقنون.

(٢) جاء في الثانية: وفي خلقكم. وفي الثالثة: وٱختلافِ الليل، بدون «في».
فكأن الواو عملت في الثالثة بالنيابة عن الابتداء، وعن حرف الجر «في»، فعطفت هذين المعمولين على معمولَيْ عاملين في الآية الثانية.

(٣) أي: نيابة الواو. ومما ذكرته في معجم القراءات:
«ذهب العلماء إلى أن «آياتٍ» نُصبت عطفاً على لفظ «اسم «إنّ» في الآية الثالثة «إن في السماوات والأرض لآياتٍ...»، وشرطوا تقدير «في» قبل «ٱختلاف الليل»، وقد حذفت لتقدّم ذكرها في الآية/ ٣ وفي الآية/٤ إن في السماوات، وفي خلقكم، فلما تقدَّم ذكرها مرتين حذفت في الثالثة وهو هنا، قالوا: ولو لم يقدر هذا الحذف لكنت عطفت بالواو على عاملين مختلفين وهما «إنّ» و«في»، وهذا لا يجوز عند البصريين ما عدا الأخفش؛ فإنه أجاز العطف في الآية وغيرها على عاملين...، وجميع البصريين على خلاف هذا؛ لضعفه؛ لأنّ قصارى الواو أن تقوم مقام عاملٍ واحدٍ، وفي جواز قيامها مقام عاملٍ واحدٍ خلاف، فكيف يجوز أن تقوم مقام عاملين؟
وممن رَدّ العطف على عاملين أبو العباس المبرّد، وذهب إلى الرفع، وسَوَّى ٱبنُ السرّاج بينهما...»
انظر معجم القراءات ٤٤٨/٨ - ٤٤٩.
وانظر تفصيل هذه المسألة في مشكل إعراب القرآن ٢٩٣/٢ - ٢٩٤ والبيان لٱبن الأنباري ٢/ ٣٦٣ - ٣٦٤، والدر المصون ١٢٣/٦ - ١٢٤، والبحر المحيط ٤٣/٨، والأصول ٧٣/٢ - ٧٥، وأمالي ٱبن الحاجب ٤٤/٢.

(٤) أي: عن سيبويه.

(٥) أي: «في» مقدّرة في «وٱختلاف الليل والنهار» والتقدير: وفي خلقكم... وفي ٱختلاف الليل والنهار.

(٦) أي: لـ «في» المقدّرة.

(٧) أي: يؤيّد هذا التوجيه.

عبدالله[١] التصريحَ بـ «في»، وعلى هذا الواو[٢] نائبةٌ منابَ عاملٍ واحدٍ[٣]، وهو الابتداءُ أو «إنّ».

والثاني[٤]: أنّ انتصابَ «آيات»[٥] على التوكيد[٦] للأولى، ورفعَها[٧] على تقدير مبتدأ، أي: هي آياتٌ. وعليهما[٨] فليست «في» مقدّرةً[٩].

والثالث[١٠]: يَخُصُّ قراءةَ النصبِ[١١]، وهو أنه على إضمارِ[١٢] «إنّ» و«في»،

---

(١) جاء في قراءة عبدالله «وفي ٱختلاف الليل والنهار» بالتصريح بحرف الجر، وذكر ٱبن عطية أنها كذلك في مصحفه.
انظر التخريج والمراجع في كتابي «معجم القراءات» ٨/٤٤٧.

(٢) في: وٱختلاف...

(٣) إذا نظرنا إلى قراءة الرفع على ما قدره فإنه معطوف على قوله: وفي خلقكم، وآيات معطوف على آيات الثانية، والعامل فيهما الابتداء، فهو من العطف على معمول عامل واحد، وعلى النصب يكون «وٱختلاف الليل» عطفاً على «السماوات» وآيات الثالثة عطف على «آيات» الأولى، والعامل فيهما «إنّ». وانظر الدسوقي ٢/١٣٢.

(٤) الثاني مما يُحتَجُّ به لسيبويه، ويؤيِّد مذهبه في المسألة.

(٥) في الآيتين: الرابعة والخامسة.

(٦) أي: توكيد للآيات في قوله: «إن في السماوات والأرض لآياتٍ...».
وذهب ٱبن السراج إلى أن النصب في آيات الأخيرة على البدل من آيات الأولى.
وانظر هذا في شرح الرضي ١/٣٢٥، والأصول لٱبن السراج ٢/٧٥ والبيان لٱبن الأنباري ٢/٣٦٤، والدر المصون ٦/١٢٤، والتبيان للعكبري/١١٥٠، مشكل إعراب القرآن ٢/٢٩٤.

(٧) أي: رفع «آيات» في الآيتين ٤ و٥ إنما هو على تقدير مبتدأ.
وانظر البحر ٨/٤٣، والدر المصون ٦/١٢٤.

(٨) أي: وعلى هذين التوجهين...

(٩) ولا تكون هذه الآيات من باب العطف على معمولَيْ عاملين.

(١٠) أي: مما يؤيد مذهب سيبويه.

(١١) ولا يجري في قراءة الرفع في «آيات» في الآيتين: ٤ و٥.

(١٢) إضمار إنّ قبل «آيات» في الآيتين: ٤ و٥، و«في» قبل «ٱختلاف الليل والنهار» في الآية/٥.

ذكره الشاطبيُّ وغيره، وإضمارُ «إنّ» بعيدٌ.

ومما يُشْكِلُ على مذهبِ[١] سيبويهِ قوله[٢]:

هَـوِّنْ عـليـك فـإنّ الأمـو ... رَ بكـفِّ الإلـٰه مقاديـرُها

فـليـس بـآتيـك مَـنْـهـيُّـهـا ... ولا قاصرٍ عنك مأمورُها

لأن «قاصرٍ» عُطِفَ على مجرور[٣] بالباء، فإن كان «مأمورها» عطفاً على مرفوعِ[٤] «ليس» لَزِمَ العطفُ[٥] على معمولَيْ عاملين،

---

(١) أي: بمنع العطف على معمولَيْ عاملين.

(٢) البيتان للأعور الشني، وهو بشر بن منقذ من عبدالقيس، وقد تقدّم الأول منهما في «الثاني من وجهي على» في الباب الأول، وكان الشاهد فيه أن مجرور «على» وفاعل متعلّقها الذي هو «هَوِّن» ضميرا مخاطَبٍ واحد.

وأما البيت الثاني فقد ذكروا فيه ما يلي:

١ - رفع «مأمورها» بالابتداء، وقاصر: مرفوع لأنه الخبر، والجملة معطوفة على الجملة المتقدّمة.. والأجودُ رَفْعُ «قاصر» بالابتداء، ومأمورُها: فاعل سَدّ مَسَدّ الخبر.

٢ - الثاني: أن تنصب قاصراً، وتعطف «مأمورها» على ٱسم «ليس»، وقاصراً على موضع «بآتيك»، فهذا عطف ٱسمين على ٱسمين، والعامل واحد وهو «ليس»، وتقديم الخبر في «ليس» شائع.

٣ - جَرُّ «قاصر» وبعض الناس يجيزه، وبعضهم يأباه، ومن أجازه طائفتان: الأولى تزعم أن العطف على معمولَيْ عاملين جائز.

والثاني وجه أجازه سيبويه على ضرب من التأويل فجعل اللفظ بمنهيّها كاللفظ بالأمور، وكأنه حين قال: ليس بآتيك منهيُّها قال: ليس بآتيك الأمورُ، وحينئذٍ جاز أن يقول: ولا قاصرٍ عنك مأمورها، ويكون المأمور مضافاً إلى ضمير الأمور.

انظر هذا مُفَصّلاً في شرح الشواهد للبغدادي ٣/٢٧٣ - ٢٧٥، وقد ٱختصرتُ هنا نصّه.

(٣) وهو «بآتيك».

(٤) وهو «مَنْهِيُّها».

(٥) العاملان هما: ليس والباء، والمعطوف على معموليها: قاصر على بآتيك، ومأمورها على منهيّها. وهذا ليس مذهب سيبويه.

وإن كان فاعلًا[١] بـ «قاصر» لزم عدمُ الارتباطِ بالمخبَرِ[٢] عنه؛ إذ التقديرُ حينئذٍ فليس منهيُّها بقاصرٍ عنك مأمورُها.

وقد أجيب بالثاني[٣] وأنه لما كان الضمير في «مأمورُها» عائداً على الأمور كان كالعائد على المنهيّات لدخولها في الأمور[٤].

وٱعلمْ أنّ الزمخشريَّ ممن مَنَعَ العطفَ المذكورَ[٥]؛ ولهذا ٱتَّجهَ له أن يسأل في قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا * وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾[٦] الآيات،

---

(١) أي: مأمورها، فاعل: «قاصرٍ» سَدّ مَسَدَّ الخبر.

(٢) أي: عدم ارتباط جملة الخبر باسم ليس وهو منهيها؛ إذ لا يوجد في جملة الخبر ضمير يعود على الاسم.

(٣) كذا في المخطوطات «بالثاني وأنه» وفي المطبوع «عن الثاني بأنه» والتبس النصّ على المحققين، والصواب ما أثبته.
وقوله بالثاني: أي بالوجه الثاني من جعل «مأمورها» فاعلاً بقاصر، أي أجيب بهذا من ادّعى عدم الارتباط، وقد اختار هذا المصنف، وهو لا يسلم مع ذلك عدم ارتباط الخبر بالمخبر عنه على الوجه الأول؛ لأن ضمير «مأمورها» عائد على الأمور ومن جملتها المنهيات التي هي المخبر عنه. عن الدسوقي ١٣٢/٢.
وقد نقلت لك هذا قبل قليل عن البغدادي، وذكر أنه توجيه سيبويه للمسألة، وانظر الكتاب ٣٢/١ قال:
«وقد جَرّه قومٌ فجعلوا المأمور للمنهيّ، والمنهيُّ هو الأمور، لأنه من الأمور وهو بعضها، فأجراه وأنَّثَهُ»..».
وانظر أمالي ٱبن الحاجب ١٥٠/٣ فنصُّ المصنف هنا منتزع منه.

(٤) وهو مرجع الضمير في «مأمورها».

(٥) أي: العطف على معمولي عاملين.

(٦) الآيات: ﴿... وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا * وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰهَا * وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا * وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا * وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا * قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ سورة الشمس ١/٩١ - ٩.

فقال[١]: «فإن قلت: نَصْبُ «إذا» مُعْضِلٌ؛ لأنك إن جعلت الواواتِ[٢] عاطفةً[٣] وقعتَ في العطفِ[٤] على عامِلَيْن، يعني أن «إذا»[٥] عطف على[٦] «إذا» المنصوبةِ[٧] بـ «أُقْسِمُ»، والمخفوضاتِ[٨] عطفٌ على «الشمس» المخفوضة بواو القَسَم، قال: «وإن جعلتهن[٩] للقَسَم وقعتَ فيما ٱتّفقَ الخليلُ وسيبويهِ على ٱستكراهه» يعني أنهما ٱستكرها ذلك لئلا يحتاج كُلُّ قَسَم إلى جواب

---

(١) انظر الكشاف ٣/ ٣٤٠ ونَصُّه أَحْسَنُ بياناً قال: «فإن قلت: الأمر في نصب «إذا» معضل؛ لأنك لا تخلو إما أن تجعل الواوات عاطفة فتنصب بها وتجر، فتقع في العطف على عاملين في نحو قولك: مررت بزيد أمسِ واليومِ عمروٍ»، وإما أن تجعلهن للقسم فتقع فيما ٱتفق الخليل وسيبويه على استكراهه...».

(٢) أي: والشمس، والقمر، والليل، والسماء... إلخ.

(٣) نص الزمخشري: «... عاطفة فتنصب بها وتجرّ».

(٤) أي: في العطف على معمولَيْ عاملين.

(٥) في الآية الثالثة ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا﴾.

(٦) في الآية الثانية: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾.

(٧) المفهوم من قوله: «والشمس» في الآية الأولى. و«إذا» منصوبة بفعل الجواب وهو «أقسم»، وهذا هو العطف الأول.

(٨) أي: وإن قَدّرت الواوات للعطف والمخفوضات وهي القمرو النهار والليل فقد عطفت هذه الأسماء على الشمس في الآية الأولى «والشمسِ وضحاها»، وهي مخفوضة بواو القسم، فكان للأسماء المعطوفة عليها حكمها.
وعلى هذا تكون قد عطفت على معمولَيْ عاملين: إذا على إذا، والمخفوضات على الشمس. وهو ما لا يقول به الزمخشري.

(٩) أي: الواوات في أوائل هذه الآيات إن جعلتها للقسم، وتركت العطف، فإنه يكون قسماً متتابعاً في عدد من الآيات وقعت فيما كرهه الخليل وسيبويه.

يَخُصُّه[1]. ثم أجاب[2]: بأنّ فعل القَسَم لما كان لا يُذْكَرُ مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هي[3] الناصبة[4] الخافضة[5]، فكان العطفُ على معمولَيْ عاملٍ[6].

قال ٱبن الحاجب[7]: وهذه قوة منه، واستنباط لمعنى دقيق، ثم اعترض عليه بقوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ * ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ * وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ * وَٱلصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾[8] فإنّ الجارّ هنا[9] الباء، وقد صُرِّح معه بفعل القسم، فلا تنزل[10] الباء منزلةَ الناصبةِ الخافضةِ. انتهى.

---

(١) ولو كان الأول القسم وما بعده عطف عليه لٱحتاج إلى جواب واحد.

(٢) قال الزمخشري: «قلت: الجواب فيه أن واو القسم مُطَّرَحٌ معها إبراز الفعل اطّراحاً كلياً، فكان لها شأنٌ خلافَ شأن الباء؛ حيث أبرز معها الفعل وأضمر، فكانت الواو قائمة مقام الفعل والباء سادّة مَسَدّهما معاً، والواوات العواطف نوائب عن هذه الواو، فحقُّهنّ أن يكُنَّ عوامل على الفعل والجار جميعاً كما تقول: ضربَ زيد عمراً وبكر خالداً، فترفع بالواو وتنصب لقيامهما مقام «ضرب» الذي هو عاملها، انظر الكشاف ٣٤١/٣.

(٣) أي: الواو.

(٤) لأنها قامت مقام الفعل: أقسم الناصب.

(٥) وهي الواو الجارة فكأن هذه الواو عملت عملين: النصب والجر، النصب بالنيابة، والجر بالأصالة.

(٦) من حيث كانت الواوات العواطف على زعم الزمخشري نوائب عن واو القسم الأولى، فعطفت ما بعدها على ما جاء بعد الواو الأولى، والأولى عملت عملين على ما ذكرت، ولذا كان من باب العطف على معمولَيْ عاملين.

(٧) ٱعتراضُ ٱبن الحاجب على الزمخشري جاء في «الإيضاح في شرح المفصل» ١٥٤/٢، ولم أجد فيه مثل هذا الثناء على الزمخشري.
ووجدته أيضاً عنده في الكافية. انظر شرح الكافية ٣٣٧/١.

(٨) سورة التكوير ١٥/٨١ - ١٨.

(٩) في م/٤ «ههنا».

(١٠) في م/١ «تتنزل».

وبَعْدُ فالحقُّ[1] جوازُ العطف على معمولَيْ عامِلَيْن في نحو[1]: «في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو»، ولا إشكالَ حينئذٍ في الآية[2].

وأخذ ابنُ الخباز جوابَ الزمخشريّ[3] فجعله قولًا مستقلاًّ، فقال في كتاب «النهاية»: «وقيل: إذا كان أَحَدُ العامِلَيْن[4] محذوفاً فهو كالمعدوم[5]؛ ولهذا جاز العطف في نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ * وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾[6].

وما أظنُّه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشريّ، فينبغي له أن يقيِّد الحذف[7] بالوجوب.

* * *

(١) هذا رَدّ على سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام، فقد منعوا العطف على معمولَيْ عاملين إذا كان الجار مقدماً كما في المثال هنا، والحقُّ أن سيبويه منع المسألة مطلقاً لا في خصوص هذه الحالة. وممن أجازه مع تقدّم الجار الكسائي والفراء والزجاج، وتقدّم هذا للمصنف.

(٢) أي: آية ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾ فهي شبيهة بالمثال من حيث تقدم الجار وولي المخفوض العاطف.

(٣) وذلك في حديثه عن «الواو» في باب القسم، وأنها تقوم مقام عاملين الفعل: الناصب، والواو الجارّة نيابة عن الباء.

(٤) والمحذوف في القسم مع الواو الفعل.

(٥) وعلى هذا فلا عمل له، وكان العطف على معمولَيْ عامل واحد، وهو الواو.

(٦) سورة الليل ٩٢/١ - ٢.
أي جاز عطف النهار على الليل، وإذا تجلّى على إذا يغشى.

(٧) أي: كان يجب أن يقول: إذا كان أحد العاملين محذوفاً وجوباً، كما هو الحال هنا حيث يجب حذف الفعل «أُقْسِمُ».

المواضع التي يعود الضمير فيها على[1] مُتَأخِّر[2] لفظاً ورتبة

وهي سبعة:

١ - **أحدها:** أن يكون الضمير مرفوعاً بنِعْمَ أو بئس، ولا يُفَسَّر[3] إلا بالتمييز نحو: «نِعْمَ رجلًا زيدٌ»، و«بِئْس رجلًا عمروٌ».

ويلتحق بهما[4] «فَعُل» الذي يُرادَ به المدحُ و[5] الذَّمُّ نحو: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾[6]،

---

(١) في م/١ و٤ «ما تأخّر».

(٢) ذكر الرضي أن الحامل لهم على مخالفة وضع هذا الضمير بتأخير مفسِّره عنه التفخيمُ والتعظيمُ في ذكر ذلك المفسّر، فيذكرون أولاً شيئاً مُبْهَماً فتتشوَّف النفس إلى العثور على المراد به، ثم يُفَسِّرونه، فيكون أوقع في النفس، ويكون ذلك المفسَّر مذكوراً مرتين، بالإجمال أولاً، والتفصيل ثانياً، فيكون آكَدَ.
انظر شرح الرضي على الكافية ٥/٢، وحاشية الشمني ١٧٩/٢.

(٣) أي: لا يُفَسَّر هذا الضمير إلا بالتمييز، ويكون التمييز مؤخَّراً عن الفعل وجوباً.
وأما تأخير التمييز عن المخصوص مثل: نعم زيد رجلاً، فمنعه سيبويه والبصريون، وأجازه الكوفيون إلا الفراء؛ فإنه عندهم قبيح.
الشمني ١٧٩/٢.

(٤) فَعُل: الذي يُراد به المدح أو الذَّمُّ: قد يكون بناؤه من فَعُل بضم العين، وقد يكون من فَعِل بكسرها، وقد يكون من فَعَل بفتحها. نحو: حَسُن الرجل زيدٌ، وعَلِم الرجل زيدٌ، وفَضَل الرجل زيدٌ، وإلحاق هذا النوع من الأفعال بنعم وبئس لأنه ثبت له من الأحكام ما ثبت لهما. الشمني ١٧٩/٢، والارتشاف/٢٠٥٦، والهمع ٤٣/٥.

(٥) في م/٣ «أو الذم».

(٦) الآية: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ الأعراف ١٧٧/٧.
وساء: أصله سَوُؤَ، بضم الواو، فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ساءَ، وتغيَّرت بهذا الإعلال صورة كتابة الهمزة. ومثلاً: تفسير للضمير المستتر في «ساء».

و﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ﴾[١]، و«ظَرُف رجلًا[٢] زيدٌ».

وعن الفراء والكسائيّ أنّ المخصوص[٣] هو الفاعلُ، ولا ضميرَ[٤] في الفعل.

ويَرُدُّه[٥]: «نِعْمَ رجلًا كان زيدٌ»، ولا يدخلُ الناسخُ على الفاعل، وأنه[٦] قد يُحْذَفُ، نحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾[٧].

---

(١) الآية: ﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَآئِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ سورة الكهف ١٨/٥.
وكلمةً: تفسير للضمير المستتر في «كَبُرت»، وجملة «تخرج» صفة لكلمة.

(٢) رجلاً: تفسير للضمير المستتر في «ظَرُف».

(٣) في مثل ظَرُف رجلاً زيدٌ: زيد: هو الفاعل، وأمّا رَجلاً فهو حال عند الكسائي، وعند الفراء تمييز منقول. انظر الشمني ٢/١٨٠.
وفي الأرتشاف/٢٠٤٨ «... والمنصوب عند الكسائيّ حال، وتبعه دُرَيْود، وعند الفراء تمييز من قبيل المنقول، والأصل: رَجُلٌ نعم الرجل زيد، حُذِف رَجُلٌ وقامت صفته مقامه، ثم نُقِل الفعل إلى اسم الممدوح فقيل: نعم رجلاً زيد».
وانظر المساعد لابن عقيل ٢/١٣٩، ١٣٢، والارتشاف أجيضاً في ص/٩٤٥.

(٤) أي: وليس في الفعل ضمير يحتاج إلى تفسير بتمييز.

(٥) أي: يَرُدّ رأيَهما في جعل المخصوص فاعلاً دخولُ «كان» على المخصوص في هذا المثال، و«كان» لا تدخل على فاعل، وإنما تدخل على المبتدأ. ومن ذهب إلى أنها هنا زائدة فردُّه أن الزيادة خلاف الأصل.

(٦) أي: المخصوص قد يحذف، ولو كان فاعلاً لما حُذِف.
وحَذْف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ومن الكوفيين، وما نُقِل عن الكسائي من جواز الحذف باطل في نحو: ضربني وضربتُ الزيدين، بل الفاعل عنده ضمير مستتر.
انظر الشمني ٢/١٨٠.

(٧) الآيــة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ سورة الكهف ١٨/٥٠.

٢ - و[١] **الثاني**: أن يكون[٢] مرفوعاً بأوَّلِ المتنازِعَيْن المُعْمَلِ ثانيهما نحو قوله[٣]:

جَفَوْني ولم أَجْفُ الأَخِلّاءَ إنني لِغير جميلٍ من خليلي مُهْمِلُ

والكوفيون يَمْنَعُون[٤] من ذلك[٥]، فقال الكسائي[٦]: يُحْذَفُ الفاعلُ، وقال الفراء: يُضْمَرُ[٧] ويُؤَخَّرُ عن المفسّر[٨]، فإن ٱستوى العامِلان في طلب الرَّفع

= المخصوص بالذم محذوف أي: بئس البَدَلُ هو وذريته. انظر العكبري/٨٥١.

(١) والثاني: كذا في م/٣ و٤ و٥، وفيما تبقى والمطبوع «الثاني» بغير واو.

(٢) أي: الضمير، في نحو: ضَرَبني وضربتُ زيداً، فاعل «ضربني» يعود على «زيد»، وهو متأخر.

(٣) قائله غير معروف، وقال ٱبن مالك: هو لرجل من فصحاء طيئ. والشاهد فيه أن الضمير وهو الفاعل في «جفوني» يعود على متأخر وهو الأخلّاء.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦٨/٧، وشرح السيوطي/٨٧٤، والهمع ١/١٨٠، ٥/١٥٢١، وشرح التصريح ١/٣٢١، والعيني ٣/١٤، والأشموني ١/٣٢١، الأرتشاف/٩٤٥، وأوضح المسالك ٢/٢٨، وشرح الكافية الشافية/٦٤٥، وتذكرة النحاة/٣٥٩، والمساعد ١/١١٤.

(٤) «من» غير مثبت في م/٣ و٤ و٥.

(٥) أي: من جعل الضمير في أول المتنازعين عائداً على مُتَأَخِّر.

(٦) وذكرت من قبل النص عن الكسائي أن الفاعل لا يُحْذَف.
وفي الهمع: «وقال الكسائي وهشام والسهيلي وٱبن مضاء يُحْذَفُ بناء على رأيهم من إجازة حذف الفاعل...» الهمع ٥/١٤٠، وانظر رَدَّ ٱبن مالك في التسهيل/٨٦.

(٧) أي: فاعل أول الفعلين المتنازعين.

(٨) يؤخّر تقدير الفاعل عن المفسّر لئلا يعود الضمير على مُتَأَخِّر.
وذكر المرادي أن المشهور عن الفراء في هذه المسألة وجوب إعمال الأول ومنع إعمال الثاني، ونقل عنه ٱبن مالك أنه يجيز إعمال الأول في هذه المسألة بشرط تأخير الضمير تقول: ضربني وضربتُ قومَك هم، فراراً من الإضمار قبل الذكر.
انظر الشمني ٢/١٨٠، والهمع ٥/١٤١، وانظر شرح الكافية الشافية/٦٤٥٦، والتسهيل/٨٦.

وكان العطفُ بالواو نحو[١]: «قام وقَعَدَ أخواكَ» فهو[٢] عنده فاعِلٌ بهما[٣].

٣ - و[٤] الثالث[٥]: أن يكون مُخْبَراً[٦] عنه، فَيُفَسِّره نحو: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾[٧]، قال الزمخشريّ[٨]: «هذا ضميرٌ لا يُعْلَمُ ما يُعْنى[٩] به إلّا بما يتلوه، وأصله: إنِ الحياةُ إلا حياتُنا الدنيا. ثم وُضِعَ «هي» موضع الحياة؛ لأنّ الخبر يدلُّ عليها، ويُبَيِّنها، قال: ومنه[١٠]:

هي النفسُ تحملُ ما حُمِّلت   [وللدهرِ أيامٌ تَجُورُ وتَعْدِلُ]

---

(١) قال ابن مالك: «وأجاز الفراء أيضاً أن يقال: يُحْسِن ويُسيء ابناك، على أن يكون الفاعل مرتفعاً بالفعلين معاً...» شرح الكافية الشافية/٦٤٦ - ٦٤٧.
وردّ هذا أبو حيان. انظر الارتشاف/٢١٤١، والتسهيل/٨٦.

(٢) أي: أخواك.

(٣) أي بالفعلين: قام وقعد.. وعلى هذا فلا يُضْمَرُ في الفعل الأول ضميرُ الرفع.

(٤) الواو مثبتة في م/٣ و٤ و٥.

(٥) الثالث من عود الضمير على مُتَأَخِّر.

(٦) أي: باسم مفرد. وانظر حاشية الشهاب ٣٣١/٦.

(٧) الآية: ﴿وَقَالُوٓاْ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾، سورة الأنعام ٢٩/٦، وانظر سورة المؤمنون ٣٦/٢٣.

(٨) انظر الكشاف ٣٦٢/٢ فقد جاء حديثه عن آية سورة المؤمنين، وليس له في آية الأنعام شيء. وقد أثبت مبارك سورة الأنعام ولم يثبت سورة المؤمنين.

(٩) في م/٢ «لا نعلم» وفي م/٥ «لا ندري».

(١٠) قائل هذا البيت علي بن الجهم، وعجزه ما وضعته بين معقوفين، وهو من قصيدة يمدح بها المتوكل.
ولم أجد من أصحاب الحواشي من تحدث عن هذا البيت أو عزاه لقائل، وكذا مبارك، فلم يهتدِ إلى قائله ولا إلى تتمته، وكذا الشيخ محب الدين الخطيب لم يتعرّض لهذا في شرح شواهد الكشاف.

و[١] «هي العرب تقول ما شاءت».

قال ٱبنُ مالك: وهذا من جَيِّد كلامه، ولكن في تمثيله بـ «هي النفس»، و«هي العرب»[٢] ضَعْفٌ؛ لإمكان جَعْلِ النفسِ والعربِ بَدَلَيْن[٣]، و«تحمل» و«تقول» خبرين[٤].

وفي كلام ٱبن مالك أيضاً ضَعْفٌ[٥]؛ لإمكان وجهٍ ثالثٍ في المثالَيْن لم يذكره، وهو كونُ «هي» ضميرَ القصّة[٦]. فإنْ أرادَ الزمخشريُّ أنّ المثالَيْن يمكن حملُهما على ذلك[٧] لا أنه مُتَعَيِّن فيهما[٨] فالضَّعْفُ في كلام ٱبنِ مالكٍ وَحْدَه[٩].

= وقد ذكر قائله البغدادي، وأشار إلى أن شراح المغني وشواهده لم يهتدوا إلى قائله، وأن ٱبن الملا قال: «الظاهر أنه نِصْفُ بيت من المتقارب، ولم أقف على تتمة تقتضي أنه مصراع أول أو ثان. ولا على قائله». وجاءت الرواية في الكشاف:

هي النفس تتحمل ما حُمِّلَت.

والنص منقول عنه في حاشية الشهاب كما أثبتُّه، ومثله جاءت الرواية في الديوان. والتقدير: النفسُ النفسُ، ثم وضع «هي» مكان النفس.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦٨/٧، والكشاف ٣٦٢/٢، وحاشية الشهاب ٣٣١/٧، والديوان/ ١٧٢، وانظر البحر المحيط ٤٠٥/٦، والدر المصون ٤٢/٣، و٨٦ و١٥٧/٥، والهمع ٢٣٢/١.

(١) والتقدير: العربُ العربُ تقول ما شاءت، ثم وُضِع الضمير «هي» مكان العرب.

(٢) في م/١ و٥ «تقول ما شاءت» زيادة فيهما، وليست في بقية النسخ والمطبوع.

(٣) وعلى تقدير البدلية فإنه في البيت والمثال لا يكون من الضمير الذي يُفَسِّره خبره.

(٤) خبرين: عن المبتدأين هي، في البيت والمثال.

(٥) هذا للمصنف، معترضاً على ٱبن مالك كما اعترض ٱبن مالك على الزمخشريّ.

(٦) ويكون ضمير القصة «هي» مبتدأ، والعرب: مبتدأ ثانٍ، وكذا في البيت، وفي م/٢ «كون ضمير هي القصة» كذا!

ثم تحمل وتقول: خبر عن المبتدأ الثاني فيهما، والجملة في كُلّ خبر عن الضمير.

(٧) أي: على أنه ضمير مُفَسَّر بما بعده.

(٨) بل يجوز فيهما غير ذلك.

٤ - **الرابعُ**[(١)]: ضميرُ الشَّأن والقِصّة[(٢)] نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[(٣)]، ونحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[(٤)]، والكوفيّ[(٥)] يُسَمِّيه ضميرَ المجهول[(٦)].

وهذا الضميرُ مخالِفٌ للقياس من خمسة أوجه:

- **أحدها**: عَوْدُه على ما بعده لزوماً؛ إذ لا يجوز للجملة المُفَسِّرة له أن تتقدَّم هي ولا شيءٌ منها عليه، وقد غَلِط[(٧)] يوسفُ بنُ السِّيرافيّ[(٨)] إذ قال في

---

(١) لأن ٱبن مالك ساق كلامه على وجه الحصر في البيت والمثال، وفاته الوجه الذي ذكره المصنف.

(٢) أي: من الضمائر التي تعود على متأخِّر.
الشأن والقصة ٱسمان لضمير واحد، وتأتي بعده جملة تكون خبراً عنه، وتكون مفسِّرة أيضاً.
وفرّق العلماء بين هذين النوعين من الضمير مع اتفاقهما على ماذ كرت، فقالوا: إذا كان الضمير المتقدِّم لمذكَّر سُمِّي ضمير الشأن، وإن كان لمؤنث سُمِّي ضمير القصة، والجملة التي بعد هذا الضمير هي التي تبيِّنه وتفسِّره.
وانظر الهمع ٢٣٢/١، والأرتشاف/٩٤٧ و«وهذا اصطلاح البصريين».

(٣) سورة الإخلاص ١١٢/١.

(٤) الآية: ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ سورة الأنبياء ٢١/٩٧.

(٥) في م/٤ «والكوفيون». والمراد بالكوفي الجمع وإن جاء بصورة المفرد.

(٦) انظر الأرتشاف/٩٤٧، وفي الهمع ٢٣٢/١ «وسَمَّاه الكوفيون ضمير المجهول؛ لأنه لا يُدْرَى عندهم ما يعود عليه».

(٧) النص في الأرتشاف/٩٤٧ وكلام المصنف هنا هو كلام شيخه أبي حيان.

(٨) يوسف بن الحسن بن عبدالله الإمام أبو محمد السيرافي، قرأ على والده، وخَلَفه في جميع علومه، وتمّم كتباً كان قد شرع فيها، وله شرح أبيات الكتاب، وشرح أبيات الإصلاح، وغيرها.
كان دَيِّنًا ورعاً صالحاً، مات في ربيع الأول سنة خمس وثمانين وثلاثمئة عن خمس وخمسين سنة.
انظر بغية الوعاة ٣٥٥/٢.

قوله[١]:

أَسكرانُ كان ٱبنُ المَرَاغَةِ إذ هَجَا تميماً بِجَوِّ الشَّام أم مُتساكِرُ

فيمن رفع «سكران» و«ٱبن المراغة: إنّ «كان»[٢] شَأْنيّة، وٱبنُ المراغة سكرانُ: مبتدأٌ وخَبَرٌ، والجملةُ: خبر «كان».

والصوابُ[٣] أنّ «كان» زائدة.

والأَشْهَرُ في إنشاده نَصْبُ «سكران»[٤] ورَفْعُ[٥] «ابن المراغة»[٦]، فارتفاعُ

---

(١) البيت من قصيدة للفرزدق هجا بها جريراً، وهو ٱبن المراغة، وكان الفرزدق لَقَّب أُمّه بالمراغة، وذكر أنها راغية حمير؛ إذ المراغة الأتانُ التي لا تمتنع من الفُحُول. وذكر الجوهري أنه لَقَّبها به الأخطل، أي: يتمرَّغ عليها الرجال.
وتميم: أراد بهم بني دارم بن مالك بن حنظلة، وهم قوم الفرزدق، وجرير من رهط كليب بن يربوع ابن حنظلة.
وجَوّ الشام: أي داخلها.
والرواية عند أبي عليّ وٱبن جني: ببطن الشام، وفي الخزانة: بجوف الشام.
والشاهد في البيت عند ٱبن السيرافي أنه رُوي برفع «سكران» و«ٱبن المراغة»، على جَعْل «سكران» خبراً مقدَّماً، وابنُ المراغة: مبتدأ مؤخر، والجملة خبر «كان». وهذا غلط منه؛ لأن الجملة التي هي خبر ضمير الشأن لا تتقدّم هي ولا شيء منها عليه، وإنما «كان» على هذه الرواية زائدة، كذا النص عند البغدادي، والبيت من شواهد سيبويه في «الإخبار عن النكرة بالمعرفة» واستشهد به على قبح الضرورة في الشعر برفع «سكران» ونصب «ٱبن المراغة».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦٩/٧، وشرح السيوطي/٨٧٤، والٱرتشاف/٩٤٧، والكتاب ٢٣/١، والخزانة ٦٥/٤، والهمع ٢٣٣/١، والخصائص ٣٧٥/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٧٧، والمقتضب ٩٣/٤، وشرح جمل الزجاجي ٤٠٤/١.

(٢) قوله: «إن كان شأنية» غير مثبت في م/٥.

(٣) أي: عند من رفع سكران وٱبن المراغة.

(٤) على أنه خبر مقدّم لـ «كان».

(٥) على أنه ٱسم «كان»، ولا قُبْح على هذا التخريج.

(٦) في م/٤ لم يثبت «المراغة».

«مُتَساكِرُ» على أنه خَبَرٌ[١] لـ «هو» محذوفاً، ويُرْوَى[٢] بالعكس، فاْسمُ «كان» مُسْتَتِرٌ فيها[٣].

- **والثاني**[٤]: أن مُفَسِّره لا يكونُ إلا جملة[٥]، ولا يُشارِكُه في هذا[٦] ضمير، وأجاز الكوفيون والأخفشُ تفسيرَه بمفردٍ له[٧] مرفوعٍ نحو[٨]: «كان قائماً زيدٌ»، و[٩]: «ظننته قائماً عمرٌو». وهذا إنْ سُمِعَ خُرِّجَ[١٠] على أنّ المرفوعَ[١١] مبتدأٌ، واْسمُ «كان»[١٢] وضميرُ[١٣] «ظننته» راجعان[١٤] إليه؛ لأنه[١٥] في نيّة التقديم،

---

(١) أي وليس معطوفاً على «سكران».

(٢) أي: برفع ز«سكران» ونصب «اْبن المراغة»، وعلى هذا يكون «متساكر» معطوفاً على «سكران».

(٣) وجملة «كان ابنَ المراغة» خبر عن «كان».

(٤) أي: مما خالف فيه ضميرُ الشأنِ والقصةِ القياسَ.

(٥) وهذا مذهب الجمهور. أنه يُفَسَّر بجملة خبرية مُصَرَّحٍ بجزأيها.
انظر الاْرتشاف/٩٤٨، والهمع ٢٣٢/١.

(٦) أي: في التفسير بجملة؛ لأنّ كل ضمير غير هذا يُفَسِّره مفرد.

(٧) ولا يجيز هذا البصريون.

(٨) اسم كان ضمير، وزيد: مُفَسِّر له، وقائماً: خبر.

(٩) ظننته: الهاء ضمير الشأن مفعول أول، وقائماً مفعول ثان، وعمرو فاعل بـ «قائم».

(١٠) في م/٣ «يُخَرَّج».
وقوله: «إن سُمِع» يقتضي أنه يشكُّ بهذا السماع.
ونَصُّ شيخه: «ولو سُمِع هذا التركيب...» الاْرتشاف/٩٤٨.

(١١) وهو «زيد» في المثال الأول، و«عمرو» في المثال الثاني.

(١٢) الضمير المقدّر.

(١٣) وهو ضمير النصب.

(١٤) في م/١ «راجعاً».

(١٥) أي: المبتدأ في الجملتين جاء متأخِّراً، ولكنه على نية التقديم؛ ولذا يجوز أن يعود الضميران إليهما.

ويجوز كونُ[١] المرفوع بعد «كان» ٱسماً لها.

وأجاز الكوفيون[٢] «إنّه قام» و«إنّه ضُرِب»، على حَذْفِ المرفوعِ[٣]، والتفسيرُ[٤] بالفعل مبنياً للفاعل أو للمفعول. وفيه فَسَادان: التفسيرُ بالمفردِ، وحَذْفُ مرفوعِ الفعل.

- **والثالثُ**[٥]: أنه[٦] لا يُتْبَعُ بتابع، فلا يُؤَكَّدُ[٧]؛ ولا يُعْطَفُ[٨] عليه، ولا يُبْدَلُ منه[٩].

- **والرابعُ**: أنه لا يُعْمَلُ فيه إلّا الابتداءُ، أو أَحَدُ نواسِخه[١٠].

- **والخامسُ**: أنه ملازمٌ للإفراد، فلا يُثَنّى ولا يُجْمَعُ، وإن فُسِّر[١١] بحديثين

(١) هذا مذهب الفراء في المسألة: قائمًا: خبر كان، وزيد: ٱسم كان.
انظر الأرتشاف/٩٤٨.

(٢) انظر الأرتشاف/٩٤٨، والمساعد لٱبن عقيل ١/١١٥، والهمع ١/٢٣٣.

(٣) الفاعل من قام، والنائب عن الفاعل من ضُرِب. وللدسوقي هنا تعليق مرتجل. انظر ٢/١٣٥.

(٤) أي: تفسير الضمير في «إنه» في الجملتين.

(٥) هذا وما بعده يبين فيه الحالات التي خالف فيها هذا الضميرُ القياسَ.

(٦) لم يَذْكُرِ النعتَ؛ لأنه من المجمع عليه أن الضمير لا يُنْعَت.

(٧) ذكر الدماميني أنه لا يُؤَكَّد لأنه أشدُّ إبهاماً من النكرات، والنكرات لا تُؤَكَّد. انظر الشمني ٢/ ١٨١، وانظر الهمع ١/٢٣٢.
وأما بقية الضمائر فتؤكَّد.

(٨) أي: لا عطف بيان، ولا عطف نَسَق، وبقية الضمائر يُعْطَفُ عليها.

(٩) وبقية الضمائر يُبْدَلُ منها.

(١٠) وهذا بخلاف غيره من الضمائر؛ فإنها تأتي في محل نصب، أو في محل جرّ.

(١١) أي: قصتين أو قصص مثل: هو زيد قائم وعمرو منطلق، ومثل: هو عمرو قائم وبكر منطلق وخالد جالس.
فقد بقي الضمير مفرداً، وإن جاء التفسير في الأول بجملتين، وفي الثاني بثلاث. وانظر حاشية الدسوقي ٢/١٣٥.

أو أحاديثَ.

وإذا تقرَّر هذا[١] عُلِم أنه لا ينبغي الحَمْلُ[٢] عليه إذ أَمْكَن غيرُه، ومِن ثَمّ ضعُفَ قولُ الزمخشريّ في ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ﴾[٣][٤]: إنّ اسمَ[٥] «إنَّ» ضمير الشَّأْن، والأَوْلَى كونُه ضميرَ الشيطان[٦]، ويؤيّدُه[٧] أنّه قرئ[٨] ﴿وَقَبِيلَهُۥ﴾ بالنصب.

= وقال أبو حيان: «وإفراد هذا الضمير لازم، فتقول: إنه أخواك قائمان، وإنه إخوتك ذاهبون». انظر الارتشاف/٩٤٨.

(١) أي: ما تقدَّم مما ذكره من أن هذا الضمير مخالَفٌ فيه القياسُ.

(٢) بل الأَوْلَى الحملُ على غيره إذا أمكن ذلك، وكان غير مخالف للقياس.

(٣) الآيــة: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفۡتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ كَمَآ أَخۡرَجَ أَبَوَيۡكُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ يَنزِعُ عَنۡهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوۡءَٰتِهِمَآۚ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنۡ حَيۡثُ لَا تَرَوۡنَهُمۡۗ إِنَّا جَعَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوۡلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ سورة الأعراف ٢٧/٧.

(٤) أثبت مبارك والشيخ محمد قوله: «... هو وقبيله» مع النص، وهو غير مثبت في المخطوطات. وجاء مثبتاً في متن حاشية الأمير والدسوقي.

(٥) انظر الكشاف ٥٤٥/٢: «والضمير في إنه للشأن والحديث».

(٦) وهذا ما قدره أبو حيان في البحر ٢٨٤/٤ قال: «أي: إنّ الشيطان وهو إبليس يبصركم هو وجنوده...».

(٧) أي يؤيِّد هذا التقدير ما جاء في هذه القراءة بالنصب في «قبيلة»، وذلك بعطف على اسم «إنّ» إنْ كان الضمير يعود على الشيطان. وهذا الذي ذكره المصنّف هنا منتزع من نص شيخه في البحر ٢٨٤/٤ - ٢٨٥.

(٨) هذه قراءة اليزيدي. وفيها تخريجان: الأول العطف على اسم «إنّ» إن كان الضمير يعود على الشيطان، والثاني: أنه مفعول معه، أي: مع قبيله. وهو تخريج الزمخشري وأبي حيان وغيرهما. وانظر هذه القراءة في البحر ٢٨٤/٤، والكشاف ٥٤٥/١، وحاشية الشهاب ١٦٢/٤، وحاشية الجَمَلِ ١٣٣/٢، والدر المصون ٢٥٥/٣، وارجع إلى كتابي: «معجم القراءات» ٢٩/٣ - ٣٠.

وضميرُ الشَّأن لا يُعْطف[١] عليه.

وقولُ كثير[٢] من النحويين إنّ ٱسم «أنْ» المفتوحة المخففة ضميرُ شأن. والأَوْلَى أن يُعاد[٣] على غيره إذا أَمْكَنَ، ويُؤَيِّدُه[٤] قولُ سيبويهِ في: ﴿أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾[٥]: إنّ[٦] تقديرَه: أنّك، وفي[٧]: «كتبتُ إليه أنْ لا تفعل»[٨]: إنه[٩] يُجْزَمُ على النهي، ويُنْصَبُ[١٠] على معنى «لِئَلا»،

---

(١) أي ولو كان الضمير في «إنّه» ضمير شأن لما صَحّ العطف في قراءة النصب عليه.
قلتُ: ولا يمنع من هذا مانع إن خُرِّجت قراءة النصب على المعيّة، ولا عطف.
وانظر تعقيب الدماميني في حاشية الشمني ١٨١/١. فقد ذكر ما ذكرته، ورأى الشمني أن المصنف لم يذكر المعية لأنّ العطف أَرْجَح. على أن الأمير والدسوقي عَزَوَا القول بالمعية إلى الدماميني، وهو مسبوق إليه كما ترى.

(٢) هذا معطوف على قوله من قبل «ضَعُفُ قول الزمخشري» أي: وضَعُف قولُ كثير من النحويين.

(٣) أي: الأولى في هذا الضمير أَلّا يُجْعَلَ ضمير شأن.

(٤) أي يؤيِّد عدم جعل ٱسم «أنْ» المخففة المفتوحة ضمير شأن، قولُ سيبويه.

(٥) الآيات: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ * وَنَـٰدَيْنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ الصافات ١٠٣/٣٧ - ١٠٥.

(٦) ذكر هذا سيبويه في الكتاب ٤٨٠/١ «هذا باب ما تكون فيه أَنْ بمنزلة أَيْ» فقد قال بعد الآية: «كأنه قال جَلّ وعَزّ: ناديناه أنك قد صَدَّقت الرؤيا يا إبراهيم».

(٧) جاء هذا في الكتاب ٤٨١/١ قال: «... وتقول: كتبتُ إليه أن لا تَقُلْ ذاك، وكتبتُ إليه أن لا يقولَ ذاك، وكتبتُ إليه أن لا تقولُ ذاك. فأما الجزم فعلى الأمر، وأما النّصب، فعلى قولك: لئلا يقولَ ذاك، وأما الرفعُ فعلى قولك: لأنك لا تقولُ ذاك، أو بأنك لا تقولُ ذاك، تخبره بأن ذا قد وقع من أمره».

(٨) جاء في م/٢ «أن لا يفعل» على الغيبة، وفي البقية على الخطاب، ويُرَجِّحه نص سيبويه.

(٩) أي: الفعل «تفعل» مجزوم بـ «لا».
وفي م/٥ «مجزوم».

(١٠) أي: الفعل من «أنْ لا تفعل» ونَصْبُه على تقدير اللام قبل «أَنْ» التي تنصب المضارع، ولا: على هذا نافية.

ويُرْفَع[١] على معنى[٢] على أنّك.

٥ - **الخامسُ**[٣]: أن يُجَرَّ بـ «رُبَّ»[٤] [مُفَسَّراً بتمييز]، وحُكْمُه حُكْمُ ضمير «نِعْمَ» و«بِئْسَ» في وجوبِ كُوْنِ مفسِّره تمييزاً، وكَوْنِه[٥] هو مُفْرَدًا، وقال[٦]:

رُبَّــهُ فِـتْـيَــةً دَعَــوْتُ إلــى مــا يُـوْرِثُ الـمـجـدَ دائـبـاً فـأجـابـوا

ولكنه[٧] يلزم أيضاً التذكيرُ، فيُقال: «رُبَّهُ ٱمرأةً» لا «رُبَّها»، ويقال[٨]: «نِعْمَت

---

(١) أي: «تفعل» يرفع على أنه خبر «أَنّ»؛ ولذلك قدّره: على أنك، أي: على أنك لا تفعلُ.

(٢) قوله «على معنى» زيادة من م/٥ يقتضيها السياق في مقابل ما سبقه.

(٣) الخامس من المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخِّر.

(٤) في طبعة مبارك والشيخ محمد وحاشية الأمير والدسوقي زيادة على النص «مفسّراً بتمييز» ولم أجد هذه الزيادة في المخطوطات، ولا في متن حاشية الشمني.

(٥) أي: الضمير.

(٦) قائله غير معروف.
ودائباً: أي دائماً.
والشاهد في البيت أن «رُبّ» لإنشاء التكثير، والضمير المتصل به مُبْهَمٌ يُفَسِّره «فتيةً». وقد جاء التمييز المفسِّر هنا جمعاً، والمميَّز مفرداً، وجملة «دعوت» صفة لفتية، والعائد محذوف أي: دعوتُهُم.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧١/٧، وشرح السيوطي/٨٧٤، والهمع ١٨٠/٤، وشرح الأشموني ٣٢١/١، ٤٥٧، والعيني ٢٥٩/٣، وأوضح المسالك ١٢٦/٢، والآرتشاف/١٧٤٧، والتصريح ٤/٢، وشذور الذهب/١٣٣.

(٧) أي: الضمير يلزم التذكير، وإن كان مُفَسِّره مؤنثًا كالمثال الذي ذكره.

(٨) أُنّث الفعل مع المفسّر المؤنث، والضمير مفرد موافق لمميزه «امرأة» في الإفراد والتأنيث، وهذا بخلاف ضمير «رُبّ»، فإنه مفرد ملازم للتذكير. وإن كان مُفَسِّره مؤنثاً. وهذا مذهب البصريين.

ٱمرأةً هند»، وأجاز الكوفيون[١] مطابَقَتَهُ للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع، وليس بمَسْمُوع.

وعندي[٢] أنّ الزمخشريّ يُفَسّر الضمير بالتمييز في غير بابَيْ «نِعْمَ وَرُبَّ»، وذلك أنّه قال في تفسير[٣]: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ﴾[٤]: «الضميرُ[٥] في فَسَوّاهُنّ ضميرٌ مُبْهَمٌ، و«سبعْ سماوات» تفسيره، كقولهم «رُبَّه رَجُلًا»، وقيل[٦]: راجعٌ إلى السّماء، والسّماءُ في معنى الجِنْس[٧]، وقيل[٨]: جَمْعُ سماءة، والوجهُ العربي[٩] هو الأول». انتهى.

---

(١) قال أبو حيان: «وحكى الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز نحو: رُبَّه رجلاً، ورُبَّها ٱمرأةً، ورُبّهما رجلين، ورُبّهم رجالاً، ورُبّهن نساء» الٱرتشاف/١٧٤٨.وانظر الهمع ١٨٠/٤. فقد ذكر مذهب الكوفيين، ثم نقل كلام ٱبن عصفور: «وذلك عندنا لا يجوز؛ لأن العرب ٱستغنت بتثنية التمييز وجمعه كما استغنوا بتركه من وذر وودع».
أي: كما استغنوا عن الماضي في هذين الفعلين بـ «ترك».

(٢) في م/١ «وعَدَّ الزمخشري تفسير الضمير بالتمييز» كذا جاء النص فيه.
وقوله: عندي يقتضي أن غيره لا يقبل مثل هذا التفسير في غير بابَيْ: نِعْم وبئس، بل يلجأ للتأويل.

(٣) «تفسيره» مثبت في م/٤ والمطبوع، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٤) الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ سورة البقرة ٢٩/٢.

(٥) انظر الكشاف ٢٠٩/١.

(٦) في الكشاف: «وقيل: الضمير...». أي في: فَسَوَّاهُنّ.

(٧) وعلى هذا صَحّ جمع الضمير في «فسوّاهُنّ».

(٨) وعلى هذا التفسير يطابق الضمير ما عاد إليه من الجمع في كُلّ.

(٩) أي: الوجه الفصيح هو أن الضمير في «فسوّاهُن» مبهم مُفَسَّر بسبع سماوات.

وتُؤُوِّلُ[١] على أنّ مرادَه أنّ «سبع سماوات» بَدَل، وظاهِرُ تشبيهِهِ بـ «رُبَّه رجلًا» يَأْبَاه.

٦ - **السَّادس**[٢]: أن يكون مُبْدَلًا منه الظاهِرُ المفسِّرُ له، كـ[٣] «ضربتُهُ زيداً» قال ٱبنُ عصفور[٤]: أجازه الأخفشُ، ومَنَعَهُ سيبويهِ.

---

(١) هذا الذي ساقه المصنف على البناء للمفعول هو لشيخه أبي حيان، قال في البحر ١/١٣٥:
قال الزمخشري: والضمير في فسواهن ضمير مبهم...
ومفهومه أن هذا الضمير يعود على ما بعده، وهو مُفَسَّر به، فهو عائد على غير متقدّم الذكر، وهذا الذي يفسِّره ما بعده منه ما يُفَسَّر بجملة وهو ضمير الشأن أو القصة...، ومنه ما يُفَسَّر بمفرد أي غير جملة، وهو الضمير المرفوع بنعم وبئس وما جرى مجراهما، والضمير المجرور برُبّ، والضمير المرفوع بأول المتنازعين على مذهب البصريين...
وهذا الذي ذكره الزمخشري ليس واحداً في هذه الضمائر التي سردناها إلا أن تخيل فيه أن يكون «سبع سماوات» بدلاً منه ومُفَسِّراً له، وهو الذي يقتضيه تشبيه الزمخشري له بـ «رُبَّه رجلاً».
وانظر القرطبي ١/٢٦٠، ومعاني الأخفش/٤٥، ومشكل إعراب القرآن ١/٣٤، والبيان ١/٦٨، والتبيان ١/٤٥.
وتعقّب أصحاب الحواشي المصنف بأنه لم يطلع على ما ذكره الزمخشري في سورة الصف الآية/١٢ «فقضاهن سبع سماوات» فقد أعاد الضمير إلى السماء على المعنى، وذلك في آية سبقت، وأجاز أن يكون ضميراً مبهماً مفسَّراً بسبع سماوات، وأجاز فيه الحالية. انظر الكشاف ٣/٦٦، والشمني ٢/١٨٠، والأمير ٢/١٠٣، والدسوقي ٢/١٣٦.

(٢) من المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخّر.

(٣) زيداً: مُبْدَل من ضمير النصب وهو الهاء في الفعل، وهو مُفَسِّر لهذا الضمير.

(٤) قال ٱبن عصفور: «وفي باب البدل خلاف، هل يعود الضمير على ما بعده أو لا يعود عليه؟ فمنهم من أجاز أن يعود الضمير فيه على البدل وإن كان مؤخَّراً عنه لفظاً أو تقديراً، وهو الأخفش، ومنهم من مَنَع. والصحيح أنه يجوز...» انظر شرح جمل الزجاجي -/١٢.
وفي الهمع ١/٢٣١ «... هذا مذهب الأخفش، وصَحَّحه ٱبن مالك وأبو حيان، ومنع من ذلك قوم...» وانظر الارتشاف/٩٤٦، والتسهيل/٢٨، والمساعد ١/١١٤.

وقال ٱبنُ كيسان : «هو[١] جائزٌ بإجماع» نَقَلَهُ عنه ٱبنُ مالك .

ومما خَرَّجُوا على ذلك قولُهم[٢] : «اللهمَّ صَلِّ عليهِ الرَّؤُوفِ الرحيمِ» .

وقال الكسائيّ[٣] : «هو نَعْتٌ» ، والجماعةُ يَأْبَوْن نَعْتَ الضمير[٤] .

وقوله[٥] :

قد أَصْبَحَتْ بقَرْقَرى كَوَانِسا   فلا تَلُمْهُ أَنْ ينامَ البائِسا

وقال سيبويهِ[٦] : «هو بإضمار «أَذُمُّ»» .

---

(١) في هذا ما يبطل كلام ٱبن عصفور المتقدِّم، فهو على هذا جائز عند سيبويه وغيره.

(٢) الرؤوف: بدل من الضمير في «عليه» مُفَسِّر له.
وانظر النص في المساعد لٱبن عقيل ١/١١٤، وشرح جمل الزجاجي ٢/١٢، والهمع ١/٢٣١ و٥/١٧٦، وفي الأرتشاف/٩٤٦، وفي ١٩٣١ «صَلّى عليه الرؤوف الرحيم» كذا بصورة الماضي، وانظر هذا فيما تقدم في الفرق بين عطف البيان والبدل.

(٣) أي: «الرؤوفِ» نعت للضمير في «عليه».

(٤) انظر الهمع ٥/١٧٥ «لا يُنْعَتُ الضمير، ولا يُنْعَتُ به مطلقاً...».
وقوله: الجماعة فيه إشارة إلى من أشار إلى جواز ذلك، وهو الكسائي فقد جَوّز نعت الضمير الغائب إذا كان لمدحٍ أو ذَمّ أو ترحُّم، فقد نقل الناس هذا عنه، وذكر هذا السيوطي وغيره. وانظر الأرتشاف/١٩٣١، والتسهيل/١٧٠.

(٥) تقدّم البيت في «ما ٱفترق فيه عطف البيان والبدل».
وجاء البيت تاماً في م/٣، وأثبت عجزه في م/١ و٢ و٤، وفي م/٥ جاء عجزه قبل صدره.
والشاهد فيه عند الكسائي أن «البائسا» نعت للضمير في «تلمه»، وهو وصف للترحُّم والتوجُّع عليه..
وعند سيبويه يجوز أن يكون بدلاً من الهاء، وأن يكون منصوباً بعامل محذوف على الترحم.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/٣٥١، والكتاب ١/٢٥٥، وانظر تخريج البيت فيما تقدّم.

(٦) ليس في نصّ سيبويه ما يدل على تقدير الذّم. وتعقّب أصحاب الحواشي المصنّف بأنه على تقدير: أرحم.

وقولُهم[١]: «قاما أخواكَ» و«قاموا إخوتك» و«قُمْنَ نِسْوتُك»، وقيل[٢]: على التقديم والتأخير، وقيل[٣]: الألفُ والواوُ والنُّونُ أَحْرُفٌ كالتاء في «قامت هند»، وهو المختارُ.

٧ - **والسَّابع**: أن يكون مُتَّصِلًا بفاعلٍ مُقَدَّم ومُفَسِّرُه[٤] مفعولٌ مؤخَّرٌ كـ[٥] «ضَرَبَ غلامُه زيداً»، أجازه الأخفشُ[٦] وأبو الفتح[٧] وأبو عبدالله الطُّوَال[٨] من

---

(١) أي: مما خُرِّج على عود الضمير على متأخِّرٍ ظاهرٍ مُبْدَلٍ منه مفسِّرٍ له ما جاء في هذه الأمثلة، أخواك: بدل من الضمير في «قاما» مُفَسِّر له، وقيس على هذا المثالان الآخران.

(٢) أي: تخريج هذا ليس على البدلية، وليس على عود الضمير على متأخِّر، وإنما هو على تقدير: أخواك قاما، وإخوتك قاموا، ونسوتُك قُمْنَ، فالضمير عائد على مؤخَّر من تقديم.

(٣) انظر بيان هذا في الهمع ٢/٢٥٦، فقد ذكر هذا، ثم قال: «وهذه اللغة يسميها النحويون لغة: أكلوني البراغيث...».
ثم رَجّح هذا بسبب نقل الأئمة أنها لغة، وعُزِيَتْ لطيء وأَزْد شنوءة.
وفي شرح ابن عقيل ٢/٨٠ مذهب طائفة من العرب، وهو بنو الحارث بن كعب، كما نقل الصفار في شرح الكتاب...

(٤) في م/٣ «ويُفَسِّره».

(٥) انظر الهمع ١/٢٣٠، والارتشاف/٩٤٣، والمساعد ١/١١٣، والأشموني ١/٣١٨.
ومعنى المثال: ضرب غلامُ زيدٍ سَيِّدَه زيداً.

(٦) منع هذا الجمهور، وأجازه ابن جني، وقبله أبو عبدالله الطُّوَال من أهل الكوفة، والأخفش من أهل البصرة كذا في الارتشاف وفيه: واختاره ابن مالك. وزاد في الهمع: وصَحَّحه ابن مالك لوروده في النظم كثيراً.
وذكر أبو حيان أن أحمد بن جعفر قَصَر جواز ذلك على الشعر دون الكلام.

(٧) انظر الخصائص ١/٢٩٤.

(٨) هو محمد بن أحمد بن عبدالله الطُّوَال النحوي من أهل الكوفة. أحد أصحاب الكسائي، حَدّث عن الأصمعي، وقدم بغداد، وسمع منه أبو عمرو الدوريّ المقرئ. قال ثعلب: وكان حاذقاً. بإلقاء العربية. مات سنة مئتين وثلاث وأربعين.
انظر بغية الوعاة ١/٥٠.

الكوفيين، ومن شواهده[١] قولُ حَسّان[٢]:

ولو أنّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ واحداً   من الناس أَبْقى مَجْدُه الدَّهْرَ مُطْعِما

وقولُه[٣]:

كسا حِلْمُه ذا الحِلْمِ أثوابَ سُؤْدَدٍ   ورَقَّى نداهُ ذا النَّدَى في ذُرا المَجْدِ

والجمهورُ يُوْجِبُون في ذلك[٤] في النَّثرِ[٥] تقديمَ المفعولِ[٦] نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ

---

(١) أي: من شواهد الضمير المتصل بفاعل مُقَدَّم، ومُفَسِّره مفعول مؤخّر.

(٢) البيت من ثمانية أبيات رثى بها حَسّان مُطعِم بن عديّ، والد جبير بن مُطْعِم الصحابيّ، وقد مات مطعم ولم يسلم.
والشاهد فيه: تقديم الضمير في «مَجْدُه» على «مطعم» لفظاً ورتبةً؛ لأنه متصل بالفاعل، ومطعماً: مفعول، ورتبة الفاعل أن تكون قبل المفعول.
وذكر السهيلي أن هذا من أقبح الضرورة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧٢/٧، وشرح السيوطي/٨٧٥، وشرح ابن عقيل ١٠٦/٢، والعيني ٤٩٧/٢، والأشموني ٣١٨/١، والضرائر لابن عصفور/٢٠٩، والروض الأنف ٣٦٢/٣، والديوان/٤٥٤.

(٣) قائله غير معروف.
في صدر البيت عاد الضمير في «حِلْمُهُ» على متأَخِّر لفظاً ورتبة، وهو «ذا الحلم»، وكذا في عجزه: عاد الضمير في «نداه» على متأخِّر وهو «ذا الندى».
قال البغداديّ: وكان القياس: أن يقول: «كسا الحِلْمُ صاحبه أثوابَ السيادة، ورَقَّى الندى صاحبه ذُرا المجد».
انظر شرح البغدادي ٧٥/٧، وشرح السيوطي/٨٧٥، والعيني -/٤٩٩، والهمع ٪١٢٣٠، وشرح ابن عقيل ١٠٧/٢، والمساعد ١١٢/١.

(٤) أي: في تقدّم الضمير على ما عاد عليه الذي ذهب إليه من ذكرت.

(٥) يشير إلى أن تقدّم الضمير في الشعر مُغْتَفَر، أو أنه من باب الضرورات.

(٦) على الفاعل الذي اتصل به ضمير، ليعود الضمير على متقدّم.

إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[١].

ويمتنعُ بالإجماع نحو[٢]: «صاحِبُها في الدّارِ»؛ لاتّصال الضميرِ بغير الفاعل، ونحو[٣]: «ضَرَبَ غلامُها عَبْدَ هند»؛ لتفسيره بغير المفعول، والواجبُ فيهما[٤] تقديمُ الخبر[٥] والمفعول[٦].

ولا خلافَ في جواز نحو[٧]: «ضَرَبَ غلامَه زَيْدٌ».

وقال الزمخشريّ في: ﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ﴾[٨] الآية.

---

(١) تتمة الآية: ﴿... بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامٗاۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة البقرة ٢/١٢٤.

(٢) أي تمتنع الجملة على هذا لأن الضمير عائد على جزء الخبر وهو «الدار»، وليس متصلاً بفاعل مقدَّم ومُفَسِّرُه متأخِّر.

(٣) يمتنع التركيب لعود الضمير على متأخِّر وهو المضاف إليه وهو «هند»، فقد فُسِّر الضميرُ بغير المفعول. قال السيوطي: «بخلاف ضرب غلامُها جار هند، فلا يجوز إجماعاً؛ لأن هنداً لم تشارك غلامَها في العامل؛ لأنه مرفوع بضرب، وهي مجرورة بالإضافة. انظر الهمع ١/٢٣١، وانظر الارتشاف/٩٤٤. .

(٤) أي: في المثالين السابقين.

(٥) أي: في الدار صاحبها. وقوله: تقديم الخبر، يعني تقديم معمول الخبر.

(٦) أي: ضرب عَبْدَ هندٍ غلامُها.

(٧) جاز هذا لأن الضمير عائد على متأخِّرٍ من حيث اللفظ متقدِّم على الضمير من حيث الرتبة، على تقدير: ضرب زيدٌ غلامَه. وانظر الهمع ١/٢٣٠.

(٨) الآية: ﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٖ مِّنَ ٱلۡعَذَابِۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ سورة آل عمران ٣/١٨٨
وجاءت الآية في م/٣ «ولا تحسبن على قراءة الجماعة، وفي بقية المخطوطات: لا يحسبن» وإثباتها بالياء أَوْلى؛ لأنها قراءة أبي عمرو مع عدد من القراء في الفعل الأول، وهو المناسب لقراءة الياء في الفعل الثاني.

في قراءة أبي عمرو[١]: «فلا يَحْسَبُنَّهم» بالغيبة، وضَمِّ آخر الفعل[٢]: إنَّ الفعلَ مُسْنَدٌ للذين يفرحون، واقعاً على ضميرهم[٣] محذوفاً، والأَصْلُ: لا يحسبنَّهم الذين يفرحون بمفازة، أي: لا يَحْسَبُنَّ أَنْفُسَهم الذين يفرحون فائزين، و«فلا يحسبنّهم» توكيد[٤].

وكذا قال[٥] في قراءة هشام: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا﴾[٦] بالغيبة[٧]: إنّ التقدير[٨]: ولا يحسبنّهم، والذين فاعل.

---

(١) قراءة أبي عمرو والضحاك وعيسى بن عمر بضم الباء خطاباً للمؤمنين، وجاءت القراة بالياء مع ضم الباء عن أبي عمرو وآبن كثير وآبن محيصن واليزيدي والجحدري ويحيى بن يعمر ومجاهد.
وانظر هذا في كتابي: معجم القراءات ١/٦٤٤، ففيه تفصيل المراجع وبيانها.

(٢) انظر الكشاف ١/٣٦٧.

(٣) قال الزمخشري: «على أن الفعل للذين يفرحون، والمفعول الأول محذوف...».

(٤) ما أثبته المصنف هنا مثبت في البحر ٣/١٣٧، وهو في الكشاف ١/٣٦٧، ويأتي رَدّ أبي حيان بعد القراءة الثانية لهشام.
وقوله تأكيد: على تقدير: لا يَحْسَبَنَّ لا يحسبُنَّهم، فالمثبت تأكيد للأول.
فالفعل الأول فاعله «الذين» ومفعولاه محذوفان: الأول: الضمير، والثاني: فائزين. والفعل الثاني: يحسبُنَّهم. سقط ضميره وهو واو الجمع لالتقاء ساكنين، وثبت أحد المفعولين وهو الضمير الهاء، وجاء الثاني غير صريح وهو «بمفازة».
وارجع إلى حاشية الدسوقي ٢/١٣٦.

(٥) أي: الزمخشري.

(٦) الآية: ﴿... بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ﴾ سورة آل عمران ٣/١٦٩.

(٧) هذه قراءة حميد بن قيس وهشام بخلاف عنه والداجوني وآبن محيصن وآبن عامر في رواية.
وقراءة الجماعة بالخطاب «ولا تحسبنَّ» وهو الوجه الثاني عن هشام.
وانظر كتابي «معجم القراءات» ١/٦١٩. ففيه المراجع وبيان القراءات في الآية.

(٨) نص الزمخشري في الكشاف ١/٣٦١ «وقرئ بالياء على ولا يحسبن رسولُ الله ﷺ، أو ولا يحسبنَّ حاسِبٌ، ويجوز أن يكون «الذين قتلوا» فاعلاً، ويكون التقدير: ولا يحسبنهم الذين قتلوا أمواتاً، أي ولا يحسبن الذين قتلوا أنفسهم أمواتاً...».

ورَدّه[١] أبو حيان بٱستلزامه عَوْدَ الضميرِ على المؤخَّر. وهذا غريبٌ جدّاً، فإنّ هذا المؤخَّرَ مقدَّمٌ في الرُّتبة. وَوَقَعَ له[٢] نظيرُ هذا في قول القائل[٣]: «مررتُ برجلٍ ذاهبةٍ فَرَسُه مكسوراً سَرْجُها»، فقال: «تقديمُ الحال هنا على عاملها[٤] وهو «ذاهبة» ممتنعٌ؛ لأنّ فيه تقديمَ الضمير على مُفَسِّره، ولا شكّ[٥] أنه لو قُدِّم لكان كقولك:

---

(١) البحر ٣/١١٢ نقل نص الزمخشري، ثم قال: «وما ذهب إليه من أن التقدير: ولا تحسبنّهم الذين قتلوا أمواتاً لا يجوز؛ لأن فيه تقديم المضمر على مفسّره، وهو محصور في أماكن لا تُتعدّى... وهذا الذي ذكره الزمخشري ليس واحداً في هذه الأماكن المذكورة».
وتعقّب السمين الحلبي شيخه أبا حيان على هذا الرد قال: «وهذا من تَحَمُّلاته عليه، أما قوله: يؤدي إلى تقديم المضمر إلى آخره، فالزمخشري لم يقدّره صناعةً بل إيراداً للمعنى المقصود؛ ولذلك لما أراد أن يقدِّر الصناعة النحوية قَدّره بلفظ أنفسهم المنصوبة، وهي المفعول الأول، وأظنّ أن الشيخ توهَّم أنها مرفوعة توكيداً للضمير في «قُتِلوا، ولم ينتبه أنه إنما قدَّرها مفعولاً أول منصوبة...» انظر الدر المصون ٢/٢٥٦.

(٢) أي: لأبي حيان، في منع عَوْد الضمير على متأخِّر.

(٣) النص في الٱرتشاف/١٥٨٣. «وذكر ٱبن مالك أنه إذا كان العامل نعتاً لا يجوز تقديم الحال عليه، ومَثّل بقوله: مررت برجلٍ ذاهبةٍ فرسُه مكسوراً سرجُها، وأطلق فقال: لو كان العامل القوي نعتاً لم يجز تقديمه، يعني تقديم الحال، فعلى هذا الإطلاق لا يجوز: مررت برجلٍ ضاحكاً مُسْرِع، وأنت تريد مُسْرِعاً ضاحكاً، ولا نعلم خلافاً في جوازه، وجواز مثله نحو: مررتُ برجل مُسْرَجاً يركب الفرسَ، يريد: يركب الفرس مُسْرَجاً، ويركب: هو نعت لرجل، وإنما ٱمتنع ذلك في تمثيله من جهة عود الضمير متقدِّماً على ما يفسِّره، إذ يصير التركيب: مررت برجلٍ مكسوراً سرجُها ذاهبة فرسه، لا من جهة كون العامل نعتاً».

(٤) الحال: مكسوراً، والعامل: ذاهبة، وهو صفة لرجل، وفرسه: فاعِل ذاهبة، وسرجها: معمول للحال.

(٥) هذا رَدّ على أبي حيان أيضاً؛ إذ لو قدم الحال «مكسوراً» على النعت: ذاهبة، وهو العامل فيه لجاز كما في المثال: غلامَه ضرب زيدٌ، فقد قدّم غلامه وفيه ضمير يعود على زيد، وهو جائز؛ لأنّ ضرب عامل في غلامه، ورتبة العامل التقديم، وكذا زيد مقدَّم عليه، فعود الضمير على متأخر لفظاً مقدَّم رتبة جائز، ومثله مثال ٱبن مالك.

«غلامَهُ ضَرَبَ زيدٌ».

ووقع لآبن مالكٍ[١] سَهْوٌ في هذا المثال من وجهٍ غيرِ هذا، وهو أنّه مَنَعَ التقديمَ لكون العاملِ صِفَةً. ولا خلافَ في جواز تقديمِ معمول الصفةِ عليها بدون الموصوف.

ومن الغريب أنّ أبا حيان صاحب هذه المقالةِ[٢] وقَعَ له أنّه منع عَوْدَ الضمير إلى ما تقدّم لفظاً، وأجاز عَوْدَه على ما تأخّر لفظاً ورُتْبَةً، أمّا الأوّل[٣] فإنه منع في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ﴾[٤][٥] كونَ «ما» شرطية[٦]؛ لأنّ «تودُّ» حينئذٍ

---

(١) ما ذهب إليه آبن مالك أثبتُّه في نص أبي حيان، وفيه رَدُّ أبي حيان عليه.
وقولُ آبن مالك هو: أنه إذا كان العامل نعتاً لا يجوز تقديم الحال عليه.
وانظر التسهيل/١١٠، والمساعد ٢/٢٦.

(٢) أي المقالة التي قالها في «ذاهبةٍ فرسُه» في المثال، ومنع عود الضمير على ما تأخّر لفظاً وتقدَّم رتبةً.

(٣) وهو مَنْعُ عود الضمير على ما تقدَّم لفظاً.

(٤) الآية: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ آل عمران ٣/٣٠.

(٥) في م/٥ زيادة من نص الآية: «لو أن بينها».

(٦) ما أثبته المصنف هنا نقله شيخه عن الزمخشري وآبن عطية، فقد اتفقا على أنه يكون «وما عملت من سوء» شرطاً، قال الزمخشري لارتفاع «تودُّ». وإلى مثل هذا ذهب آبن عطية.
وبعد هذا ذكر أن هذه المسألة سأله عنها قاضي القضاة أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن عبدالغني السروجي بعد أن آستشكل قول الزمخشري، وأثبت أبو حيان رَدَّه في التذكرة.
وملخص ما جاء في البحر ما يلي:
إذا كان فعل الشرط ماضياً وبعده مضارع تتم به جملة الشرط والجزاء جاز في ذلك المضارع الجزم وجاز الرفع، واختلفوا في تخريج الرفع، فذهب سيبويه إلى أن ذلك على سبيل التقديم وجواب الشرط عنده محذوف، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه الجواب حذفت منه الفاء، وبرأي ثالث يرى أنه لما لم يظهر لأداة الشرط عمل في الفعل ضَعُفَ عن العمل في الجواب، وهو على هذا جواب لا على إضمار الفاء، ولا على نية التقديم، ثم قال: «وهذا المذهب والذي قبله ضعيفان. =

يكون دليلَ الجوابِ، لا جواباً، لكونِهِ مرفوعاً، فيكون في نيّة التقديم، فيكون حينئذٍ الضميرُ في «بَينه» عائداً على ما تأخّر لفظاً ورُتْبَةً، وهذا عجيبٌ؛ فإنّ[1] الضميرَ[2] الآن عائِدٌ على مُتَقَدِّم[3] لفظاً، ولو قُدِّم[4] «تودُّ» لغُيّر[5] التركيب، ويَلْزَمُه[6] أن يَمْنَع «ضرب زيداً غلامُه»؛ لأن «زيداً» في نية التأخير. وقد استشعر[7] ذلك، وفَرّقَ بينهما بما لا مُعَوَّلَ عليه.

= ورأى أنه لا مانع من أن تكون «ما» شرطاً بسبب رفع الفعل، ولكن يمنع من الشرط علة أخرى غير الرفع وذلك على ما قرره على مذهب سيبويه من أن النية بالمرفوع التقديم، ويكون إذ ذاك دليلاً على الجواب لا نفس الجواب فنقول:

«إذا كان «تودّ» منوياً به التقديم أدّى إلى تقديم المضمر على ظاهره في غير الأبواب المستثناة في العربية، ألا ترى أن الضمير في قوله: «وبينه» عائد على ٱسم الشرط الذي هو «ما»، فيصير التقدير: تود كل نفس لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً ما عملت من سوء، فيلزم من هذا التقدير. تقدُّم المضمر على الظاهر، وذلك لا يجوز» البحر ٢/ ٣٠ وانظر الشمني ٢/ ١٨٣.

(١) كذا في المخطوطات «فإن»، وفي المطبوع «لأنّ».

(٢) الضمير في «بينه».

(٣) في م/١ و٤ «على ما تقدَّم».

(٤) في حاشية الشمني ٢/ ١٨٣ «هذا جواب سؤال يرد على قوله: «فإن الضمير الآن عائد على متقدّم لفظاً» تقدير ذلك السؤال: هو أن عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة لم يلزم منه هذا التركيب، وإنما لزم من تقدير تقديم «تودُّ»، وتقرير الجواب أن الواقع في التركيب الآن تأخيرُ تودُّ، وأما تقديمُه فتركيب آخر غير هذا التركيب».
وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٠٤.

(٥) في م/٢ «تغيَّر».

(٦) في هذا المثال عاد الضمير على متقدّم لفظاً وهو «زيداً»، متأخِّر رتبة، وعَقَّب الشمني على هذا: «لقائل أن يمنع كونه في نية التأخير بل هو في محله، غايته أنه محل غير أصلي» انظر الحاشية ٢/ ١٨٣.

(٧) أي: أبو حيان. قال: «فإن قلت: لم لا يجوز ذلك والضمير قد تأخّر عن ٱسم الشرط، فإن كان نيته التقديم فقد حصل عود الضمير على الاّسم الظاهر قبله، وذلك نظير: ضرب زيداً غلامُه، فالفاعلُ =

وأمّا الثاني[(١)]: فإنه قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾[(٢)]: إنّ[(٣)] فاعل «بدا» عائدٌ على السِّجْن المفهوم من «ليسجننّه».

* * *

= رتبتُه التقديم، ووجب تأخيره لِصِحّة عود الضمير، فالجواب أنّ اشتمال الدليل على ضمير ٱسم الشرط يوجب تأخيره عنه لعود الضمير، فيلزم من ذلك اقتضاء جملة الشرط لجملة الدليل، وجملة الشرط إنما تقتضي جملةَ الجزاء لا جملةَ دليله، ألا ترى أنها ليست بعاملة في جملة الدليل، بل إنما تعمل في جملة الجزاء، وجملة الدليل لا موضع لها من الإعراب، وإذا كان كذلك تدافَعَ الأَمْرُ؛ لأنها من حيث هي جملة دليل لا يقتضيها فعل الشرط، ومن حيث عود الضمير على ٱسم الشرط اقتضتها فتدافَعَا، وهذا بخلاف: ضرب زيداً غلامُه، هي جملة واحدة، والفعل عامل في الفاعل والمفعول معاً، وكل واحد منهما يقتضي صاحبه... فهذا فرقُ ما بين المسألتين، ولا يحفظ من لسان العرب، أود لو أني أكرمه أياً ضربت هند، لأنه يلزم منه تقديم المضمر على مفسّره في غير المواضع التي ذكرها النحويون، فلذلك لا يجوز تأخيره». البحر ٢/٤٣٠، وانظر الدر المصون ٢/ ٦٨.

(١) الثاني مما أخذه على شيخه أبي حيان أنّ ما منعه من قَبْلُ من عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة أجازه في الآية هنا.

(٢) سورة يوسف ١٢/٣٥.
وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ حِينٖ﴾ مثبت في م/٥، وغير مثبت في المخطوطات الباقيات والمطبوع.

(٣) قال أبو حيان: «والفاعل لـ «بدا» ضمير يُفَسِّره ما يَدُلُّ عليه المعنى، أي: بدا لهم هو أي: رَأْيٌ أو بَداءٌ...، هكذا قاله النحاة والمفسّرون إلا من أجاز أن تكون الجملة فاعلة؛ فإنه زعم أنّ قوله «ليسجننّه» في موضع الفاعل لـ «بدا»، أي: سِجْنُه حتى حين، والردُّ على هذا المذهب مذكور في علم النحو.
والذي أذهب إليه أن الفاعل ضمير يعود على السجن المفهوم من قوله «ليُسْجَنَنّ»، أو من قوله «السِّجن» على قراءة الجمهور، أو على السَّجن على قراءة من فتح السِّين» البحر ٥/٣٠٧.
وانظر الدر المصون ٤/١٨١ فإن هذا الوجه الأخير عند السمين هو أحسن الأوجه في بيان الفاعل.

شَرْحُ حالِ الضَّمير المُسَمّى فَصْلاً[١] وعِماداً[٢]

والكلامُ فيه في أربع مسائل:

الأولى: في شروطه، وهي ستة:

وذلك أنه يشترط فيما قبله أمران:

- **أحدهما**: كونُه مبتدأً في الحال[٣] أو في الأصل[٤]، نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[٥]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾[٦] الآية،

---

(١) سَمّاه البصريون ضمير فصل لأنه يَفْصِل بين المبتدأ والخبر، وقيل: لأنه يَفْصل بين الخبر والنعت، وقيل: سُمِّي كذلك لأنه يفصل بين الخبر والتابع؛ لأن الفَصْل به يوضِّح كون الثاني خبراً لا تابعاً.

(٢) وسَمّاه الكوفيون عماداً لأنه يُعْتَمَدُ عليه في الفائدة؛ إذ به يتبيَّن أنّ الثاني خبر لا تابع.
وبعض الكوفيين يُسَمّيه دعامة؛ لأنه يُدْعَم به الكلام أي يُقَوَّى به ويُؤَكَّد.
وسَمّاه بعض المتأخرين صفة، قال أبو حيان: ويعني به التأكيد.
انظر الهمع ٢٣٦/١، والارتشاف/ ٩٥١، ٩٥٢، والمساعد ١١٩/١، وشرح الكافية الشافية/ ٢٤٠.

(٣) قوله: مبتدأ في الحال، أي في حال التكلُّم.

(٤) قوله: أو في الأصل: وذلك بأن يدخل عليه حال التكلُّم ناسخ من نواسخ الابتداء.

(٥) جاء مثل هذه الجملة في القرآن اثنتا عشرة مرة مجردة من حرف الواو والفاء كما هو الحال هنا أو مقرونة بالفاء أو بالواو.
وهذا المثبت هنا آخر آية في سورة الأعراف ١٥٧/٧.
وفي م/٣ و٤ «وأولئك» فتكون آية من سورة البقرة ٥/٢.
وأولئك: مبتدأ، هم: ضمير فَصْل، المفلحون: خبر المبتدأ، ويجوز فيه هنا جعلُه مبتدأ ثانياً والمفلحون: خبر عن الثاني، وهم المفلحون: خبر عن المبتدأ الأول، وعلى هذا التوجيه لا يكون مما نحن فيه.

(٦) سورة الصافات ١٦٥/٣٧.
إنا: إنّ: حرف ناسخ، ونا الضمير: اسمه، نحن: ضمير فَصْل، الصافُّون: خبر إنّ. ويجوز جعل الضمير مبتدأ، خبره الصافون، وتكون جملة نحن الصافون خبر إنّ، وعلى هذا لا فصل هنا.

﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[١]، ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾[٢]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا[٣]﴾[٤].

وأجاز الأخفشُ[٥] وقوعَهُ بين الحال وصاحبها كـ «جاء زيدٌ هو ضاحكاً»،

---

(١) الآية: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ سورة المائدة ١١٧/٥.
أنت: ضمير فَصْل. الرقيبَ: خبر «كان» منصوب.
وأجازوا في «أنت» أن يكون ضميراً مؤكِّداً للضمير المتصل بالفعل «كان» ولا فصل. انظر الدر المصون ٦٥٩/٢، والتبيان للعكبري/٤٧٧.

(٢) من الآية: ﴿... وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقْرِضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌۢ﴾ سورة المزمل ٢٠/٧٣.
هو خيراً: هو: ضمير فَصْل، خيراً: مفعول ثان للفعل «تجدوا»، والهاء وهو الضمير المفعول الأول.
وانظر الدر المصون ٤١٠/٦، والكشاف ٢٨٤/٣.
وعند العكبري: هو: فَصْلٌ، أو بَدَل، أو توكيد. انظر التبيان/١٢٤٨.

(٣) «وولداً» غير مثبت في م/٣ و٤.

(٤) الآية: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا * فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا﴾ سورة الكهف ٣٩/١٨ - ٤٠.
يجوز في «أنا» وجهان: الأول: أن يكون مؤكِّداً لياء المتكلم في «ترني»، والثاني: أن يكون ضمير الفصل بين المعمولين.
قال السمين: «... وأقلّ: مفعول ثان، أو حال بحسب الوجهين في الرؤية، هل هي بصرية أو علمية، إلّا أنك إذا جعلتها بصرية تعيّن في «أنا» أن تكون توكيداً لا فصلاً؛ لأن شرطه أن يقع بين مبتدأ وخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر».
انظر الدر المصون ٤٥٨/٤، والبحر ١٢٩/٦، والفريد ٣٣٨/٣.

(٥) الجمهور على منع الفَصْل بين الحال وصاحبه، وأجازه الأخفش، وعند السفاقسي المجيز الكسائي.
انظر الهمع ٢٣٦/١، والارتشاف/٩٥٠، وحاشية الشمني ١٨٣/٢، وشرح الكافية الشافية/٢٤٤.

وجَعَلَ منه ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[(١)] فيمن نَصَبَ[(٢)] «أَطْهَرَ»، ولَحَّن أبو عمرٍو[(٣)] مَن قرأ بذلك. وقد خُرِّجتْ على أنّ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي﴾ جملةٌ، و«هُن» إمّا توكيدٌ لضميرٍ مستترٍ في الخبر[(٤)]، أو مبتدأٌ و«لكم» الخبرُ، وعليهما فـ «أطهرَ» حال[(٥)]، وفيهما[(٦)] نظر:

أمّا الأولُ[(٧)]: فلأنّ «بناتي» جامِدٌ غيرُ مؤوّل بالمشتقّ؛ فلا يتحمّلُ ضميراً عند

---

(١) الآية: ﴿وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُواْ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِيٓ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾ سورة هود ٧٨/١١.

(٢) قراءة الرفع عن السبعة وأبي جعفر ويعقوب.
وقرأ بالنصب الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمر ومروان بن الحكم وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان وعبدالملك بن مروان وٱبن أبي إسحاق والسَّدوسيّ والسّدي، على جعل «هن» فصلاً، وأَطْهَرَ: حالاً، والعامل فيه التنبيه أو الإشارة.
أو هُن: مبتدأ، ولكم: خبر، وأطهر: حالاً، والعامل فيه ما في «هُنّ» من معنى التوكيد، وقيل: العامل: لكم.
وانظر المراجع وتفصيل رَدّ هذه القراءة في كتابي «معجم القراءات» ١١٠/٤ - ١١١.

(٣) قال أبو عمرو بن العلاء: «احْتَبَى فيه ٱبن مروان في لحنه»، يعني تربَّع.
وقال الرازي: «أكثر النحويين على أنه خطأ».
وفسّر الشهاب قول أبي عمرو: «يعني أنه أخطأ خطأً فاحشاً يجعله كأنه تمكّن في الخطأ كالمحتبي أي العاقد للحَبْوة، أو المتربّع».

(٤) أي: في «بناتي». وقد فهم الدسوقي غير هذا فَخَلط. انظر الحاشية ١٣٨/٢.

(٥) حال من الضمير في الخبر.

(٦) وترك وجهاً آخر في تخريجها: هؤلاء: مبتدأ، بناتي هن: مبتدأ وخبر في موضع خبر هؤلاء. انظر البحر ٢٤٧/٥.

(٧) وهو جعل «هن» توكيداً للضمير المستتر في الخبر «بناتي».
ورُدّ هذا على المصنّف بأنه على تأويل: مولوداتي، وهو مشتقّ. وكان هذا الردّ للدماميني. انظر الشمني ١٨٣/٢، وذكر أن هذا التوجيه لٱبن عصفور، وهو كونه تأكيداً للضمير المستكِنّ في بناتي، وأنه ذكره في شرح المقرّب.

البصريين[١].

وأمّا الثاني[٢]: فلأنّ الحالَ لا تتقدَّمُ على عاملها الظرفيّ عند أكثرهم.

والثاني[٣]: كونُه[٤] معرفةً كما مَثَّلنا، وأجاز[٥] الفراءُ وهشامُ ومَن تابَعَهُما من الكوفيين كونَه نكرةً نحو: «ما ظننتُ أحداً هو القائم» و«كان رجلٌ هو القائمَ»، وحَمَلُوا عليه ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾[٦]

---

(١) ذكر البصريين لأن الكوفيين يجيزون أن يتحمَّل الاسمُ غير المشتقّ الضمير.

(٢) ذكر الدماميني أن هذه القراءة المخرجة على ذلك شاذة، فأيّ حَرَجٍ في تخريجها على قول غير الأكثرين. وانظر الهمع ٢٣٨/١.

(٣) أي: الشرط الثاني فيما تقدّم على ضمير الفَصْل، وكان الأول كونه مبتدأً.

(٤) أي: الاسم المتقدِّم على ضمير الفصل.

(٥) انظر الارتشاف/٩٥٢، والمساعد ١٢٠/١، والهمع ٢٣٨/١.
وما أجازه الفراء وهشام مَنَعَهُ البصريون، وانظر الكتاب ٣٩٢/٢.
ونَصُّ سيبويه: «... كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة...».

(٦) الآية: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَـٰثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَـٰنَكُمْ دَخَلًۢا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ۚ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ ٱللَّهُ بِهِۦ ۚ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ سورة النحل ٩٢/١٦.
جوز الكوفيّون: أن تكون «أمة» اسم «تكون»، وهي: عماد، أي ضمير فَصْل، «وأربى»: خبر «تكون».
وذكر ابن عطية أن حجة الكوفيين أن «أُمّة» وما جرى مجراها من أسماء الأجناس تنكيرها قريب من التعريف.
ولا يجيز البصريون هذا؛ لأنّ الاسم المتقدّم على ضمير الفصل وهو «أمّة» نكرة، فلو كان الاسم معرفة لجاز عندهم.
وتخريجها عند البصريين ما يلي:
تكون: يجوز أن يكون تاماً، و«أُمّة» فاعل به.

فقدَّروا[١] «أَرْبَى» منصوباً.

ويُشْتَرَطُ فيما بعده[٢] أمران:

كونُه[٣] خبراً لمبتدأ في الحالِ[٤] أو في[٥] الأَصْلِ، وكونُه[٦] معرفةً أو كالمعرفةِ[٧]، في أنّه[٨] لا يَقْبَلُ «أل» كما تقدَّم في[٩] «خيراً» و[١٠] «أَقَلّ».

وشرطُ الذي كالمعرفة أَنْ يكونَ ٱسماً، كما مَثّلنا، وخالَفَ في ذلك[١١]

= وأن يكون ناقصاً و«أُمّة»: اسمه، و«هي»: مبتدأ، وأربى: خبره، والجملة في محل نصب على الحال، أو على الجرّ، وذلك على تقدير: بسبب أن تكون، أو مخافة أن تكون.

وانظر هذه المسألة في المراجع الآتية:

البحر ٥٣١/٥، والدر ٣٥٦/٤، والمحرر ٥٠٢/٨، ومعاني القرآن للزجاج ٢١٨/٣، وإعراب النحاس ٢٢٢/٢ - ٢٢٣، معاني الفراء ١١٣/٢.

(١) في م/٤ «فقد رُوي» كذا، وهو تحريف.

(٢) أي: بعد ضمير الفَصْل.

(٣) أي: يأتي بعد ضمير الفصل خبرٌ لمبتدأ تقدَّم على هذا الضمير.

(٤) أي: في حال التكلُّم.

(٥) أي: بأن يكون المبتدأ قد دخل عليه حال التكلُّم ناسخ من نواسخ الابتداء.

(٦) أي: الخبر. وانظر الآرتشاف/٩٥٣.

(٧) في م/٤ و٥ «كمعرفة».

(٨) مثل ٱسم التفضيل «أَفْعَل»، نحو: خير من زيد هو أفضل من عمرو، وقد جَوّز هذا الجزولي، وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو: رأيت زيداً هو مثلك، وهو غيرك... انظر الشمني ١٨٣/٢، وقد نقل هذا عن الرضي، وانظر شرح الكافية ٢٥/٢، قال بعد كلام الجزولي: «ولستُ أعرف به شاهداً قاطعاً»، وانظر الآرتشاف/٩٥٦.

(٩) تقدّم هذا في آية سورة المزمل ٢٠/٧٣.

(١٠) تقدّم هذا في آية سورة الكهف ٤٠/١٨.

(١١) أي:؛ في ٱشتراط اسمية الخبر الواقع بعد ضمير الفصل، فأجاز أن يكون فعلاً مضارعاً، وانظر الهمع ٢٣٩/١: «كان زيد هو يقوم». =

الجرجانيّ، فألحقَ المضارعَ بالاسم لتشابههما[١]، وجعل[٢] منه ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾[٣]، وهو عنده غيرُ توكيد[٤]، أو[٥] مبتدأ، وتبعَ الجرجانيَّ أبو البقاء، فأجاز الفَصْلَ في: ﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾[٦]، وٱبنُ الخباز[٧]، فقال في شَرْح الإيضاح: «لا فَرْقَ بين كونِ ٱمتناعِ «أل» لعارضٍ[٨] كـ «أَفْعَلَ مِن»، والمضاف[٩]

= وذكر الرضي وٱبن الحاجب أن المازني أجاز وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم، وٱمتناع دخول اللام عليه، فشابه الاسمُ المعرفةَ. انظر شرح الرضي ٢٥/٢.

ومن هذا ترى أن الجرجانيّ مَسْبُوق. وانظر حاشية الشمني ففيها نص المازني ١٨٤/٢.

(١) أي: لتشابه الفعل المضارع وٱسم الفاعل.

(٢) أي: الجرجاني.

(٣) سورة البروج ١٣/٨٥.

(٤) أي: ليس «هو» توكيداً للضمير ٱسم «إنّ».

(٥) وليس عنده مبتدأ خبره جملة «يبدئ»، وجملة «هو يبدئ» خبر «إنّ».

(٦) الآية: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا ۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ۚ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ سورة فاطر ١٠/٣٥.

قال العكبري: «قوله تعالى: ومكر أولئك: مبتدأ، والخبر: يبور، وهو: فصل أو توكيد، ويجوز أن يكون مبتدأ، و«يبور»: الخبر، والجملة خبر «مكر». » انظر التبيان/١٠٧٣ - ١٠٧٤.

وفي البحر: «وأجاز الحوفي وأبو البقاء أن يكون «هو» فاصلة، و«يبور» خبر، ومكر أولئك، والفاصلة لا يكون ما بعدها فعلاً، ولم يذهب إلى ذلك أحد علمناه إلا عبدالقاهر الجرجاني في شرح الإيضاح له؛ فإنه أجاز في «كان زيد هو يقوم» أن يكون «هو» فَصْلاً، ورُدَّ ذلك عليه».

انظر البحر ٣٠٤/٧، والدر المصون ٤٦١/٥، وفي الفريد ٨٥/٤ «هو: هنا يجوز أن يكون فَصْلاً».

وعَلَّق الرضي على الآية بقوله: «... ليس بنصٍ في كونه فَصْلاً؛ لجواز كونه مبتدأ، ما بعده خبر..» شرح الكافية ٢٥/٢.

(٧) أي: وتبع الجرجانيَّ ٱبنُ الخباز أيضاً.

(٨) العارض هنا وقوعه بعد «أَفْعَل».

(٩) والإضافة في الجامد.

كـ «مثلك» و«غلام زيد»؛ أو لذاته[١] كالفعلِ المضارعِ» انتهى.

وتمثيلُه[٢] «بغلام زيد» مردودٌ؛ لأنه معرفة، قد يقال: إنه يلزمه ذلك مع الماضي، وهو قول السهيلي، قال في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ * وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا * وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ﴾[٣]: إنما[٤] أتى بضمير الفَصْل في الأوَّلَيْن[٥] دون الثالث لأنّ بعض الجهالِ قد[٦] يثبت هذه الأفعال[٧] لغير الله، كقول نمرود: ﴿أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾[٨]،

---

(١) هذا يشمل الماضي والمضارع، والسهيلي يقول بهذا في الماضي أيضاً. وقال الرضي بعد نص المازني: «قال: ولا يجوز: زيد هو قال؛ لأنّ الماضي لا يشابه الأسماء حتى يُقال فيه كأنه اسم امتنع دخول اللام عليه. [قال الرضي]: وهذا الذي قاله [أي المازني] دعوى بلا حجة» شرح الكافية ٢٥/٢.

(٢) من قوله «تمثيله» إلى قوله: «وهو قول السهيلي»، غير مثبت عند مبارك والشيخ محمد، وقد جاء في م/٥ هنا وجاء في م/١ و٣ و٤ بعد ثلاثة أسطر من استدلال المصنّف للجرجاني، وكذا جاءت في م/٢ غير أنه شطب عليها، وكتب: هذا في بعض النسخ جاء مؤخّراً والصواب تقديمه على قوله، وهو قول السهيلي.
على أن الدسوقي أشار إلى هذه الزيادة، وذكر أن النص لا يصح بدونها. انظر الحاشية ١٣٨/٢.
ولم تثبت هذه الزيادة عند الأمير.

(٣) سورة النجم ٤٣/٥٣ - ٤٥.

(٤) في المطبوع «وإنما»، والواو غير مثبتة في المخطوطات، ولا في متن حاشية الدسوقي.

(٥) أي: في الموضعين الأولين، في الآية الأولى، والثانية.

(٦) في م/٣ و٤ «أثبت».

(٧) الإضحاك والإبكاء والإماتة والإحياء. وقد أتى في الموضعين بضمير الفصل لِقَصْرِ هذا على الله سبحانه وتعالى.

(٨) في هذا إشارة إلى ما كان من المحاجّة بين إبراهيم عليه السلام ونمرود، وبيان ذلك في آية سورة البقرة: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ سورة البقرة ٢٥٨/٢. =

وأمّا الثالث[١]: فلم يَدَّعِهِ أَحَدٌ من الناس» انتهى[٢].

وقد يُسْتَدَلُّ لقول الجرجانيّ بقوله تعالى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِيٓ﴾[٣]، فَعَطَفَ «يهدي» على «الحق» الواقعِ خبراً بعد الفَصْلِ. انتهى[٤][٥].

ويُشْتَرَطُ له[٦] في نفسه[٧] أمران:

- **أحدهما**: أن يكون[٨] بصيغة المرفوع[٩]، فيمتنع[١٠] «زيدٌ إيّاه الفاضلُ» و«أنت إيّاك العالمُ»، وأمّا «إنَّك إيّاك الفاضلُ» فجائز[١١] على البدل[١٢] عند

= والذي حاجَّ إبراهيم هو نمرود بن كنعان. وانظر البحر ٢/٢٨٦ وقصة هذه الآية.

(١) وهو خلق الزوجين: الذكر والأنثى.

(٢) أي: كلام السُّهيلي.

(٣) تتمة الآية: ﴿... إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ سورة سبأ ٣٤/٦.

قال الدماميني: «وإنما قال: وقد يُسْتَدَلُّ لأنّ هذا ليس بقاطع؛ إذ يمكن أن يقال: لا نُسَلِّم أنه معطوف على الخبر، بل هو معمول لمحذوف أي: ويرونه يهدي، فيكون من باب عطف الجمل، سلمنا، ولكن لا نُسَلِّم أنّ وقوعه معطوفاً على الخبر كوقوعه «هو» خبراً؛ إذ الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الأوائل» حاشية الشمني ٢/١٨٤.

(٤) كذا في م/٢ و٣ «انتهى»، ولا معنى لهذا، فهو من كلام المصنف.
وقد أشار إلى مثل هذا الدسوقي.

(٥) الزيادة التي أثبتها قبل «السهيلي» جاءت في المخطوطات ما عدا الخامسة هنا.

(٦) أي: لضمير الفصل.

(٧) ذكر من قبل ما يشترط قبله، ثم ما يشترط بعده.

(٨) أي: ضمير الفصل.

(٩) أي: ضمير الرفع.

(١٠) أي: يمتنع الفَصْل بضمير النصب كما هو الحال في المثال، وما جاء بعده.

(١١) هو جائز عند البصريين والكوفيين في المثال، ولكن ليس على أنه للفَصْل.

(١٢) إيّاه بَدَلٌ من «الكاف» اسم «إنّ»، وكذا التوكيد عند الكوفيين.

البصريين، وعلى التوكيد عند الكوفيين.

- **والثاني**: أن يُطابق[1] ما قبله، فلا يجوز «كنتَ هو الفاضلَ»، وأمّا[2] قولُ جرير[3] بن الخطفيّ[4]:

وكائِنْ بالأباطحِ من صديقٍ … يراني لو أُصِبْتُ هو المُصابا

وكان قياسه[5] «يراني أنا»

---

(١) قال الرضي: «وإنما جيء بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ليكون في صورة مبتدأ ثانٍ، ما بعده خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، فيتميّز بهذا السَّبب ذو اللام عن النعت؛ لأن الضمير لا يُوْصَف، وليس بمبتدأ حقيقة؛ إذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو «ظننتُ زيداً هو القائمَ، وكنت أنت القائمَ،...» شرح الكافية ٢٦/٢، وانظر حاشية الشمني ١٨٤/٢.
ومطابقته لما قبله تكون في الغيبة والخطاب والتكلُّم، وإفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً. انظر أمالي ابن الحاجحب ١٣٨/٣.

(٢) في المطبوع «فأما قوله».

(٣) أثبت ألف ابن في بعض النسخ. وعلق على هذا الشمني. انظر ١٨٤/٢.

(٤) البيت من قصيدة مدح بها جريرٌ الحجاجَ بن يوسف الثقفي.
كائن: بمعنى «كم» الخبرية للدلالة على التكثير، الأباطح جمع أَبْطَح، وهو كل مَسِيل فيه دقاق الحَصا، وقيل: الرَّمْل المنبسط علىو جه الأرض.
وروايته عند ابن الحاجب: لو أُصيب. ويذكر المصنف أنه يروى: يَرَاه.
والشاهد في البيت أن «هو» ليس ضمير فصل، ولو كان كذلك لكان قياسه «أنا» مطابقاً للضمير في «يراني»، وعلى هذا فقد قيل: هو توكيد للفاعل في يراني.
وذهب بعضهم إلى أنه ضمير فصل، ويأتي بيانه.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧٥/٧، وشرح السيوطي/٨٧٥، والخزانة ٤٥٥/٢، وأمالي الشجري ١٠٦/١، وشرح المفصل ١١٠/٣، ١٣٥/٤، والمقرب ١١٩/١، والأشموني ٣٩٢/٢، وأمالي ابن الحاجب ١٣٨/٣، وكتاب الشعر للفارسي ٢١٣/١، والديوان/١٧.

(٥) أي: قياس مجيء الضمير في حال الفصل أن يطابق الضمير ما قبله، وقد جاء مختلفا «يراني هو...» وما جاء بعد هذا مثبت عند الشجري في الأمالي ١٠٧/١ - ١٠٨.

مثل: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ﴾[١]، فقيل: ليس «هو»[٢] فَصْلًا، وإنما هو توكيد للفاعل[٣]، وقيل[٤]: بل هو فَصْلٌ، فقيل لما كان عند صديقه بمنزلة نَفْسِه حتى كان إذا أُصيب كأنه صديقُه هو قد أُصِيبَ فجعل ضميرَ الصديق[٥] بمنزلة ضميره[٦]؛ لأنه نَفْسه في المعنى، وقيل[٧]: هو على تقدير مضاف إلى الياء، أي: يرى مُصَابي. والمُصَابُ[٨] حينئذٍ مصدرٌ كقولهم: «جَبَر اللهُ مُصابك» أي: مُصيبتك، أي: يرى مُصابي هو المصابَ العظيم. ومِثْلُه[٩] في حذف الصفة: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾[١٠] أي: الواضح[١١]،

---

(١) تقدّمت الآية، وهي من سورة الكهف ٣٩/١٨.
وقد جاء فيها ضمير الفصل مطابقاً للياء في «ترني» وهو ضمير النصب.

(٢) قوله: «هو» غير مثبت في م/١ و٢ و٣.

(٣) أي: هو توكيد لفاعل «يراني»، وهو الضمير العائد على صديق.

(٤) هذا للفارسي في «كتاب الشعر» قال: «... ويجوز أن يكون التقدير في «يراني: يرى مصابي، أي: مصيبتي وما نزل بي المصابَ، كقولك: أنت أنت ومصيبتي المصيبةُ، أي: ما عداه جَلَلٌ وهيِّن، فيجوز على هذا التقدير أن يكون «هو» فَصْلاً» انظر كتاب الشعر ٢١٣/١.
واقتصر على هذا التخريج ابن الشجري في الأمالي، انظر ١٠٦/١، والخزانة ٥٥٤/٢.

(٥) المستتر في «يراني» وقد جاء موافقاً له ضمير الفصل «هو».

(٦) أي: بمنزلة الياء في «يراني».

(٧) هذا لابن الشجري. انظر الأمالي ١٠٨/١ ومثله عند الفارسي. وأمامك نَصُّه.

(٨) على هامش م/٣ «وفي بعض النسخ، والمضاف...». وأشار إلى هذا الشمني في ١٨٤/٢. وفي أمالي الشجري: «والمراد بالمصاب المصيبة كقولهم: جَبَرَ اللهُ مصابَك... وهو في الأصل مصدر بمعنى الإصابة...». فتأمَّل!!

(٩) أي: مثل التقدير السابق «... المصاب العظيم» الذي حذفت منه الصفة وهي العظيم.

(١٠) الآية: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُوا۟ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ سورة البقرة ٧١/٢.

(١١) هذه هي الصفة المحذوفة.

وإلّا[١] لَكَفَرُوا[٢] بمفهوم الظرف: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا﴾[٣] أي: نافعاً، لأنّ أعمالهم تُوْزَن؛ بدليل[٤]: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾[٥] الآية. وأجازوا «سِيْرَ بزيدٍ سَيْرٌ» بتقدير الصِّفة، أي: واحد، وإلّا[٦] لم يُفِد.

وزَعَمَ ٱبنُ الحاجبِ أنّ الإنشاد[٧] «لو أُصِيبَ» بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق،

---

(١) أي: إذا لم يكن المعنى على ما تقدَّم من تقدير الوصف...

(٢) أي: لكفروا بسبب مفهوم الظرف في الآية السابقة وهو «الآن»، وفي مفهوم الظرف في الآية اللاحقة «والظرف هو «يوم القيامة»؛ لأن مفهومه في الأولى أنك قبل الآن لم تأت بحقٍّ، ومفهومه في الآية الآتية معارَضٌ بالآية «ومن خفَّت موازينه»، وكان في الآية الأولى كفر بموسى، فإذا قُدّرت الصفة لم يكن كُفْرٌ بالظرف، فقد جاء بالحق موسى من قبل، ولكن لم يكن واضحاً لهم.

(٣) الآية: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا﴾ سورة الكهف ١٨/١٠٥.

(٤) أي: دليل تقدير الصفة «نافعاً»، وأن الوَزْن واقع لا محالة، ما جاء في هذه الآية بعدها. وتعقبه الدماميني. انظر حاشية الشمني ٢/١٨٤.

(٥) ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ * وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ الأعراف ٧/٨ – ٩، وانظر سورة المؤمنون ٢٣/١٠٣.

(٦) أي: لم يُفِد هذا المثال إذا لم تقدّر الصفة «واحد» بعد المصدر «سَيْر».

(٧) كلام ٱبن الحاجب في أماليه ٣/١٣٨ فقد أثبت البيت «لو أصيب»، ثم قال: «كان ينبغي أن يكون «أنا»؛ لأن المصاب مفعول ثان لـ «يراني»، والمفعول الأول الياء، وهي للمتكلّم، والمفعول الثاني هو الأول في المعنى، فكان يجب أن يكون الفاصل على القياس المتقدِّم «أنا»، ووجهه أنه ليس على الفصل، بل هو تأكيد للضمير المستتر في «يراني»، أو للضمير في أصيب، وأما إن قُدِّر «لو أُصبتُ» لم يستقم المعنى؛ إذ يصير تقديره: يراني مصاباً إذا أصابتني مصيبة، ولا يُخبِرُ بمثل ذلك عاقل؛ إذ لا يُتَوَهَّم خلافُه».

وأنّ «هو» توكيدٌ له، أو لضمير «يرى»، قال: «إذ لا يَقُولُ عاقلٌ: يراني مُصاباً إذا أصابتني مصيبةٌ». انتهى.

وعلى ما قَدّمناه[١] من تقدير الصِّفة[٢] لا يتَّجهُ الاْعتراضُ، ويروى[٣] «يراه»، أي: يرى نفسَه، و«تراه» بالخطاب، ولا إشكالَ حينئذٍ، ولا تقدير، و«المصابُ»

---

(١) في م/ه «قَدّمنا».

(٢) أي: اْعتراض اْبن الحاجب من أن هذا التركيب لا فائدة منه على تقديره: يراني مصاباً إذا أصابتني مصيبة.
وفي الخزانة ٤٥٦/٢ «فالمصاب المذكور عنده [أي اْبن الحاجب] اْسم مفعول لا مصدر، وقد خفي هذا على اْبن هشام فقال في المغني بعد نقل كلامه: «وعلى ما قَدّمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاْعتراض».
وقال الدماميني: «الصفة التي أشار إليها إنما قدَّرها على جعل المصاب مصدراً لا اْسم مفعول، وكلام اْبن الحاجب فيما إذا كان المصاب اْسم مفعول لا مصدراً؛ ولذلك جعله مفعولاً ثانياً ليرى، والمفعول الأول هو الياء، ولولا ذلك لما صَحّ بحسب الظاهر. قلتُ: والاْعتراض الذي أشار إليه اْبن الحاجب غير متجه مع الاْعتراض عن تقدير الصفة، وذلك لأنّ مبناه على أن يكون مصاباً اْسم مفعول نكرة، والواقع في البيت ليس نكرة، بل هو مُعَرّف بأل، والحصر مُشتفاد من التركيب كقولك: زيد هو الفاصل، أي: هو الفاضل لا غيره، وكذا المعنى في البيت: أي لو أصبت رآني المصاب، بمعنى أنه لا يرى المصاب إلا إيّاي دون غيري؛ كأنه لعظم مكانته عنده وشدة صداقته له يتلاشى عنده مصائب غير صديقه، فلا يرى غيره مصاباً، ولا يرى المصاب إلا إيّاه مبالغة، فالمعنى صحيح متجه كما رأيت بدون تقدير صفة».

(٣) لم أجد ما ذكره المصنف هنا في طبعتي الديوان اللتين بين يدي: طبعة مكتبة دار الحياة - بيروت ص/١٧، وطبعة دار المعارف ٢٤٤/١، ولم أجد تعليقاً على هذا البيت في كتب المحققين.
غير أني وجدت نصاً في الخزانة ٥٥/٢ يقول فيه: «... لم يَرْوِ الأخفش في كتاب المعاياة إلّا: **يراه لو أصبت هو المصابا**، بالمثناة التحتية، وضمير الغائب».

حينئذٍ مفعولٌ[١] لا مصدر، ولم يطَّلِع على هاتين الروايتين بعضهم؛ فقال: ولو أنه قال: «يراه» لكان حسناً، أي: يرى الصَّديقُ نفسَه مُصاباً إذا أُصِبْتُ.

المسألة الثانية[٢]: في فائدته:

وهي ثلاثة أمور:

أحدها: لفظيّ، وهو الإعلام من أَوّل الأمر بأنّ ما بعده[٣] خبرٌ لا تابع[٣]؛ ولهذا سُمِّي فَصْلًا[٤]؛ لأنه فَصَل بين الخبر والتابع، وعِماداً[٥]؛ لأنه يعتمدُ عليه معنى الكلام. وأكثرُ النحويين يقتصرُ على ذِكر هذه الفائدة[٦]، وذِكْرُ التابع

---

(١) على هامش م/٣ «أي: اسم مفعول». ووجدت في النص الذي نقله البغدادي في الخزانة ٤٥٥/٢ «والمصاب حينئذٍ اسم مفعول» كذا!

(٢) وكانت المسألة الأولى في شروطه.

(٣) أي: ما بعد ضمير الفصل هذا.

قال الدسوقي: «أي أن ضمير الفصل هو الدّافع ابتداء توهُّمَ أنّ ما بعده تابع، وأن الخبر سيأتي، فإذا دخل ضمير الفصل رفع ذلك التوهم؛ لأنه لا يكون قبله إلا مبتدأ، ولا يكون بعده إلا الخبر» الحاشية ١٣٩/٢ - ١٤٠.

(٤) لأنه فَصَلَ بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً؛ لأنك إذا قلت: زيد القائم، جاز أن يتوهّم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر، فجئت بالفصل لتعين كونه خبراً لا صفة. وقال الخليل وسيبويه: سُمِّي فَصْلاً لفَصْله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على أنه ليس من تمامه بل هو خبره.

انظر شرح الكافية ٢٤/٢، وقال بعد النّصّين السابقين: «ومآل المعنيين إلى شيء واحد، إلّا أن تقديرهما أَحسَنُ من تقديرهم».

(٥) هذه تسمية الكوفيين يسمونه عماداً لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية، كالعماد في البيت للسقف من السقوط. شرح الكافية ٢٤/٢، وانظر حاشية الشمني ١٨٤/٢ - ١٨٥.

(٦) الفائدة: أي الإعلام المتقدِّم بأن ما بعده خبر لا تابع.

أَوْلى[١] من ذِكْرِ أكثرهم الصِّفةَ؛ لوقوع الفَصْل في نحو: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾[٢]، والضمائر لا تُوْصَف.

والثاني[٣]: **معنويّ**، وهو التوكيد[٤]، ذكره جماعة، وبَنَوا[٥] عليه أنه لا يُجامِعُ التوكيدَ، فلا يُقال[٦]: «زيد نَفْسُه هو الفاضلُ»،

---

(١) هو أولى لأنه أعم من ذكر الصفة؛ على أنّ ٱحتجاجه بالآية لا يصح؛ لأن نفيه للصفة ينفي كذلك غيره من التوابع، فلا يصح شيء منها في الآية، لا عطف النسق، ولا التوكيد، ولا عطف البيان، ولا البدل، والاستثناء إلى هذه الآية للتعبير بأن التابع أولى من الوصف لا يظهر له وجه. وهذا ٱعتراض الدماميني عليه. انظر الشمني ١٨٥/٢ على أن الشمني حاول الاْعتذار عن المصنف بأنه يظهر له وجه، وهو بناء على أن المراد بالتابع اللغوي لا الاصطلاحي. كذا! وهو ٱعتذارٌ واهٍ.

(٢) تقدَّمت الآية في المسألة الأولى، وهي من سورة المائدة ١١٧/٥.

(٣) الثاني من فوائده الثلاث.

(٤) انظر الهمع ٢٤١/١، والاْرتشاف/٩٥٩.

وٱعترض ٱبن الحاجب في الأمالي علىفائدته التوكيد بأنه لو كان توكيداً لم يَخْلُ من أن يكون لفظياً أو معنوياً، وكلاهما باطل. أما الأول فلأن اللفظي إعادة اللفظ بعينه، وأما المعنوي فهو بألفاظ محصورة تُحفَظ ولا يُقاس عليها.

انظر الأمالي النحوية ١٠١/٤.

وتعقّب الدماميني المصنّف بأن التأكيد الذي رَدَّده بين الأمرين هو الذي يذكره النحاة في باب التوابع وليس الكلام في الفصل بهذا المعنى.

انظر الشمني ١٨٥/٢. وانظر شرح الجمل لاْبن عصفور ٦٧/٢.

(٥) أي: بنوا على إفادة ضمير الفصل التوكيد...

(٦) منعوا من هذا لئلا يجتمع توكيدان على شيء واحد.

وتعقّب الشراح المصنّف بأن هناك فرقاً بين التوكيدين، أما التوكيد بضمير الفصل فهو توكيد للنسبة، وأما التوكيد الثاني فهو توكيد لزيد، وهو المسند إليه.

على أنه لا مانع من اجتماع توكيدين نقول: جاء زيد نفسُه عينُه، وجاء زيدٌ زيدٌ نفسُه، ومنه «فسجد الملائكة كلهم أجمعون». انظر الشمني ١٨٥/٢، والدسوقي ١٤٠/٢، وحاشية الأمير ١٠٥/٢، وانظر شرح الكافية ٢٤/٢.

وعلى ذلك[١] سَمّاه بعضُ الكوفيين دِعامةً؛ لأنه يُدْعَم به الكلامُ، أي: يُقَوَّى ويُؤَكّد.

والثالث: معنويّ أيضاً، وهو الاختصاصُ[٢]، وكثير من البيانيين يقتصر عليه.

وذكر الزمخشريّ الثلاثة في تفسير ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[٣] فقال[٤]: «فائدتُه الدلالةُ على أنّ الواردَ بعده خَبَرٌ لا صفة، والتوكيدُ، وإيجابُ أنّ فائدة المُسْنَدِ ثابتة للمُسْنَدِ إليه دون غيره».

المسألة الثالثة: في مَحَلِّه:

زَعَم البصريون أنّه[٥] لا مَحَلَّ له، ثم قال أكثرُهم[٦]: إنّه حرف، فلا

---

(١) أي: لأجل هذه الفائدة.

(٢) ذكر هذا أبو حيان للسُّهَيْلي.. انظر الارتشاف/٩٥٩.
وفي الهمع ١/٢٤١ «وأضاف إلى ذلك البيانيون وتبعهم السهيلي: الاختصاص، فإذا قلت: زيد هو القائمُ، أفاد اختصاصَه بالقيام دون غيره، وعليه.. ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾، الكوثر/٦، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ سورة البقرة ٢/ ٥».

(٣) تقدّمت الآية في المسألة الأولى في شروطه: سورة البقرة ٢/٥، وانظر سورة الأعراف ٧/١٥٧، وما ذكره الزمخشري جاء بعد آية سورة البقرة.

(٤) انظر الكشاف ١/١١٢ وأول النص فيه: «وهُمْ: فَصْل، وفائدته...» وآخره: «... أو هو مبتدأ، والمفلحون خبره، والجملة خبر أولئك». وانظر البحر ١/٤٣.

(٥) في شرح الكافية ٢/٢٦ - ٢٧ «الأظهر عند البصريين أنه اسم مُلْغىً لا محل له بمنزلة «ما» إذا ألغيت في نحو «إنما»؛ ولهذا قال الخليل: والله إنه لعظيم؛ لأن إلغاء الاسم ليس بسهل كإلغاء الحرف». وانظر شرح الكافية الشافية/ ٢٤٤ - ٢٤٥؛ وانظر نص الخليل في الكتاب ١/٣٩٧.

(٦) أكثر النحويين من البصريين وغيرهم، وصَحَّح أنّه حرفٌ ابنُ عصفور.
قال في شرح جمل الزجاجي ٢/٦٥ «وزعم الخليل أنها أسماء لا تنتقل عن الاسمية، ولا موضع لها من الإعراب. والصحيح أنها حروف لا أسماء، لا موضع لها من الإعراب، ولم تُوجَد في كلامهم». وانظر الكتاب ١/٣٩٤، والمقتضب ٤/١٠٣، وشرح الكافية ٢/٢٧، والارتشاف/٩٥٨.

إشكال[١]، وقال الخليل[٢]: اسم، ونظيرُه[٣] على هذا القولِ أسماءُ الأَفعالِ فيمن يراها غير معمولةٍ[٤] لشيء، و«أل»[٥] الموصولة.

وقال الكوفيون[٦]: له مَحَلٌّ، ثم قال الكسائيُّ[٧]: مَحَلُّه بحسب ما بعده، وقال

---

(١) قوله: فلا إشكال، أي في كونه لا محل له من الإعراب.

(٢) في الهمع ١/٢٣٦ الخليل وسيبويه وطائفة أنه باقٍ على اسميته، غير أنه عند الخليل لا محل له من الإعراب. وانظر الارتشاف/٩٥٨.

(٣) أي: نظير ما ذهب إليه الخليل من أنها أسماء، ولا محل لها...

(٤) وبعضهم يَدّعي أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها مبتدأة لا خبر لها، وذهب بعضهم إلى أن اسم الفعل ككاف ذلك وكالفصل عند من قال إنه حرف. وذهب بعضهم إلى أن أسماء الأفعال منصوبة المحل، قبل وليس بشيء.

انظر شرح الكافية ٢/٦٦ - ٦٧، والهمع ٥/١١٩، وحاشية الشمني ٢/١٨٦، وانظر الهمع ١/ ٢٣٦.

(٥) قال الدماميني: «يعني عند من يراها اسماً، والتنظير بهذا فيه شيء؛ فإن «أل» الاسمية لما كانت في صورة الحرفية نقل إعرابها إلى صلتها بطريق العارية».

قال الشمني: «وأقول: قولُ المصنف «وأل الموصولة» عند من يراها غير معمولة لشيء» انظر الحاشية ٢/١٨٦.

(٦) قال ابن عصفور: «ومن النحويين من زعم أنها أسماء، ولها موضع من الإعراب، وذلك فاسد» انظر شرح جمل الزجاجي ٢/٦٦، والإنصاف/٧٠٦، وشرح الكافية الشافية/٢٤٥.

(٧) انظر هذا في الهمع ١/٢٣٧ وفي الارتشاف/٩٥٨ «وذهب الكسائي إلى أن موضعه كموضع الاسم».

وفي شرح الكافية ٢/٢٧ «وبعض النحاة يقول: حكمه في الإعراب حكم ما بعده؛ لأنه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء...، وهو أضعف في قول الكوفية؛ لأنا لم نر اسماً يتبع ما بعده في الإعراب» وانظر الشمني ٢/١٨٦، وذكر من قبل أن الكوفيين يجعلون له محلاً في الإعراب، ويقولون هو تأكيد لما قبله.

وانظر شرح الكافية الشافية / ٢٤٥، والإنصاف/٧٠٦.

الفرّاءُ[١]: بحسب ما قبله، فمحلُّه[٢] بين المبتدأ والخبر رَفْعٌ، وبين مَعْمُولَيْ «ظنّ»[٣] نَصْبٌ، وبين مَعْمولَيْ «كان» رَفْعٌ عند الفرّاء[٤]، ونَصْبٌ عند الكسائيّ[٥]، وبين مَعْمولَيْ «إنّ» بالعكس»[٦].

المسألة الرابعة: فيما يحتمل من الأوجه:

يحتمل في نحو: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[٧]، ونحو: ﴿إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾[٨] الفصليّةَ[٩] والتوكيدَ، دون الابتداءِ[١٠] لأنتصابِ ما بعدها.

---

(١) انظر الهمع ٢٣٧/١، وشرح جمل الزجاجي ٦٨/٢، والأرتشاف/٩٥٨، وذهب الدماميني وغيره إلى أنه مشكل؛ لأن الضمير لا يؤكد به الظاهر.
انظر حاشية الشمني ١٨٦/٢. وذكر مثل هذا الرضي. انظر شرح الكافية ٢٧/٢.
وانظر شرح الكافية الشافية/٢٤٥، وانظر الإنصاف/٧٠٧.

(٢) أما عند الكسائي، فلرفع الخبر بعده، وأما عند الفراء فلرفع المبتدأ قبله.

(٣) على رأي الكسائي نصب تبعاً للمفعول بعده، وعند الفراء نصب تبعاً للمفعول الأول قبله، ومثال ذلك: ظننت زيداً هو القائمَ. انظر الأرتشاف/٩٥٨.

(٤) لأنه تابع لأسم «كان» قبله. مثل: «كان زيد هو القائمَ».

(٥) لأنه تابع لخبر «كان» بعده.

(٦) أي: يكون محله النصب على مذهب الفراء لأن ما قبله منصوب، وهو أسم «إنّ» ويكون محله الرفع على مذهب الكسائي لأنه تابع لما بعده وهو خبر «إنّ».
ومثال ذلك: إنّ زيداً هو القائمُ. وانظر الأرتشاف / ٩٥٨.

(٧) الآية: ١١٧ من سورة المائدة، وتقدّمت في المسألة الأولى.

(٨) الآية: ﴿وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/ ١١٣، وانظر سورة الشعراء ٤١/٢٦.

(٩) أي: الضمير «أنت» في الآية الأولى، و«نحن» في الآية الثانية يحتمل أن يكونا ضميري فَصْل، وأن يكونا مؤكِّدين، «أنت» للضمير في «كنت»، «ونحن» للضمير في «كُنّا».

(١٠) أي: لا يجوز تقدير هذين الضميرين مبتدأين؛ لأن ما بعدهما منصوب خبراً لكان في الموضعين، ولو قدرناهما مبتدأين لاحتاجا إلى خبرين مرفوعين، وليس ذلك في الآية.

وفي نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾[١]، ونحو: «زيدٌ هو العالمُ»، و«إنّ عمراً هو الفاضلُ» الفصليّة[٢]، والابتداء[٣]، دون التوكيد[٤]؛ لدخولِ اللام في الأولى، ولكونِ ما قبله ظاهراً[٥] في الثانية والثالثة، ولا يُؤَكَّدُ الظاهرُ بالمُضْمَر؛ لأنّه ضعيفٌ والظاهرُ قويٌّ.

ووَهَم أبو البقاء، فأجاز في: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾[٦] التوكيدَ، وقد

---

(١) تقدّمت في المسألة الأولى وهي الآية/١٦٥ من سورة الصّافات.

(٢) أي: الضمائر في الآية: نحن، وفي المثالين الأول والثاني: هو، يحتملان الفصلية بين إنّ وخبرها في الآية، وكذا في المثال الثاني، وبين المبتدأ والخبر في المثال الأول.

(٣) إذا جعلت في الآية: نحن: مبتدأً كان خبره «الصافّون»، والجملة خبر «إنّ»، وكذا في المثال الثاني «هو الفاضل».
وأما في المثال الأول فإن «هو الفاضل» مبتدأ وخبر، والجملة خبر المبتدأ: زيد.

(٤) لا يصح جعل «نحن» في الآية توكيداً لدخول لام الابتداء عليه، وهي لا تدخل إلّا على مبتدأ أو خبر، وتدخل على ضمير الفصل، ولا تدخل على التوكيد.

(٥) أي: لكون ما قبل الضمير «هو» في المثالين ٱسماً ظاهراً، وهما: زيد وعمراً، والضمير لا يؤكّد به الظاهر. وذكر المصنف عِلّة المَنْع.

(٦) سورة الكوثر ١٠٨/٣.
قال أبو البقاء: «هو، مبتدأ أو توكيد، أو فصل». انظر التبيان/١٣٠٦.
وتعقّب السمين أبا البقاء فقال: «وقال أبو البقاء: أو توكيد، وهو غلط منه؛ لأن المُظْهَر لا يُؤَكَّد بالمُضْمَر». الدر المصون ٥٧٧/٦، وانظر حاشية الجمل ٥٩٥/٤.
وفي البحر ٥٢٠/٨: «وهو: مبتدأ، والأحسن الأعرف في المعنى أن يكون فصلاً، أي هو المنفرد بالبتر المخصوص به لا رسول الله ﷺ، فجميع المؤمنين أولاده». وانظر البيان ٥٤١/٢.
وقال الدماميني: «إذا كان أبو البقاء أطلق القول بأنه توكيد ولم يصرح بأنه توكيد لنفس شانئك ٱحتمل أنه يريد أنه توكيد للضمير المستتر في «شانئك»، وهو محل صحيح كيف يسجل بالوهم عليه، ولا ينبغي حَمْلُ الكلام على الفساد ما وجد سبيل إلى حمله على الصحة» حاشية الشمني ١٨٦/٢.

يريدُ أنّه توكيدٌ لضميرٍ[١] مستترٍ في «شانئك»، لا لنفس «شانئك». ويحتملُ الثلاثةَ[٢] في نحو: «أنتَ أنتَ الفاضلُ»، ونحو: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾[٣]، ومن أجاز[٤] إبدالَ الضمير من الظاهر أجاز في نحو «إنّ زيداً هو الفاضل» البدليّة[٥]، ووَهَم أبو البقاء؛ فأجاز في: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾[٦] كونَه[٧] بدلاً من الضمير المنصوب.

ومن مسائل الكتاب[٨]: «قد جَرّبتُك فكنتَ أنتَ أنتَ» الضميران: مبتدأٌ وخبرٌ، والجملةُ خبرُ «كان»، ولو قدَّرتَ الأولَ فَصْلًا أو توكيداً لقلتَ[٩]: «أنتَ إيّاك».

---

(١) قال الهمداني: «وهو: يجوز أن يكون فَصْلاً، وأن يكون توكيداً للمنويّ في شانئك، وأن يكون مبتدأ، والأبتر خبره، وكلاهما خبر إنّ» انظر الفريد ٤/٧٤٠.

(٢) أي: الفصلية، والتوكيد، والابتداء في «أنت» الثاني، وفي أنت: في الآية، والتوكيد فيه لكاف الخطاب وهو اسم «إنّ».

(٣) الآية: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ قَالُواْ لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ سورة المائدة ٥/١٠٩، وانظر ١١٦.

(٤) أجاز هذا الجمهور. انظر الهمع ٥/٢١٧.

(٥) على أن يكون «هو» بدلاً من «زيداً» اسم «إنّ».

(٦) الآية/٢٠ من سورة المزمّل، وتقدّمت في المسألة الأولى.

(٧) أي: الضمير «هو» بدل من الضمير المنصوب في «تجدوه».
قال العكبري: «هو خيراً: هو فَصْل أو بدل أو توكيد...» انظر التبيان/١٢٤٨.
وذكر السمين قول العكبري ثم قال: «وهو غلط؛ لأنه كان يلزم أن يطابق ما قبله في الإعراب فيقال إيّاه» انظر الدر ٦/٤١٠، وسبق السمينَ إلى تغليط أبي البقاء شيخُه في البحر ٨/٣٦٧.

(٨) جاء هذا في الكتاب ١/٣٨٢ - ٣٨٣ ونَصُّه: «وتقول قد جَرّبتُك فوجدتُك أنتَ أنتَ، فأنت الأولى: مبتدأ، والثانية مبنية عليها...، والمعنى أردت أن تقول: فوجدتك أنت الذي أعرف... وإن شئت قلت:... وقد جَرَّبتُك فوجدتك أنت إيّاك» جعلت «أنت» صفة وجعلت «إياك» بمنزلة الظّريف إذا قلت: فوجدتُك أنت الظريف...».

(٩) وذلك على جعل «إيّاك» خبراً لـ «كان»، وأنت توكيد للضمير في «كنت»، أو هو ضمير فَصْل.

والضميرُ في قوله تعالى: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾[١] مبتدأ[٢]؛ لأنّ ظهورَ[٣] ما قبله يمنعُ التوكيدَ، وتنكيرُه[٤] يمنعُ الفَصْلَ.

وفي الحديث[٥]: «**كُلُّ مولودٍ يُوْلَدُ على الفِطْرَة حتى يكون أبواه هما اللّذان يُهَوِّدانه أو يُنَصِّرانه**»، إنْ قُدِّر في «يكون» ضميرٌ لـ «كلّ»[٦] فأبواه: مبتدأٌ، وقوله: «هما» إمّا مبتدأٌ ثانٍ وخبرُه «اللذان»، والجملةُ[٧] خبرُ «أبواه»، وإمّا فصلٌ[٨]، وإمّا بَدَلٌ[٩] من «أبواه»، إذا أجزنا إبدالَ الضميرِ من الظاهر، و«اللّذان»: خَبَرُ «أبواه»[١٠].

---

(١) الآية / ٩٢ من سورة النحل، وتقدَّمت في المسألة الأولى.

(٢) أي: هي: مبتدأ، وأَرْبى: خبره.

(٣) وهو «أمة» ولا يُؤَكَّد المضمرُ الظاهرَ.

(٤) تنكير «أمة»، وقد تقدّم في المسألة الأولى: الشرط الثاني فيما يتقدّم ضمير الفصل أن يكون معرفة.
وتقدّم في تقرير هذه المسألة وتعليقي عليها أنّ الكوفيين جوزوا الفصل، وذكرت أن البصريين رَدُّوا هذا، ونقلت حجة الكوفيين عن المحرر.
وانظر مراجع هذه المسألة فيما تقدّم.

(٥) تقدّم نَصُّ الحديث في باب «حتى» الداخلة على المضارع. وتقدَّم تخريجه.

(٦) أي: عائد على «كل»، ويكون التقدير: حتى يكون كُلُّ مولودٍ أبواه هما اللذان...

(٧) جملة: هما اللذان.

(٨) أي: «هما» ضمير فصل، وهو الوجه الثاني مما يجوز فيه.
ويكون على هذا أبواه: مبتدأ، اللذان: خبر عنه، والجملة الأسميّة خبر «يكون».

(٩) أي: «هما» يكون بدلاً، وهو الوجه الثالث الجائز فيه، ويكون بدلاً من «أبواه»، وإبدال المضمر من الظاهر أجازه الكوفيون، ولم يجزه البصريون.

(١٠) وجملة «أبواه اللذان...» خبر «يكون».

وإنْ قُدِّر «يكون» خالياً من الضمير[١] فـ «أبواه» اَسمُ «يكون»، و«هما» مبتدأ[٢]، أو فَصْل[٣]، أو بَدَل[٤].

وعلى الأول[٥] فـ «اللذان» بالألف، وعلى الأخيرين[٦] بالياء.

* * *

(١) أي: خالياً من ضمير يعود على «كُلّ».

(٢) وخبره «اللذان»، والجملة في محل نصب خبر.

(٣) ويكون «اللذان» خبر «يكون»، وفي هذه الحالة يجب أن يكون بالياء «اللذين».

(٤) أي: بدل من «أبواه» واللذان: خبر «يكون»، وعلى هذا يكون بالياء «اللذين».

(٥) على جعل «هم» مبتدأ، وكونه بالألف «اللذان» لأنه خبر عن «هما».

(٦) على جعل «هما» ضمير فصل أو بدلاً من «أبواه»، وكونه بالياء لأنه على هذين التوجيهين خبر «يكون».

رَوَابِطُ الجملةِ بما[١] هي خَبَرٌ عنه

وهي عَشَرَةٌ:

١ - **أحدُها: الضميرُ**، وهو الأَصْلُ[٢]؛ ولهذا يُرْبَطُ به[٣] **مذكوراً** كـ «زيدٌ ضربته»، **ومحذوفاً**[٤] **مرفوعاً** نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[٥] إن[٦] قُدِّر[٧]: لهما ساحران، **ومنصوبًا** كقراءة ٱبنِ عامرٍ في سورة الحديد: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[٨]،

---

(١) أي: بالمبتدأ في الحال، أو بما كان مبتدأ ولكن دخل عليه ناسخ.

(٢) أي: الأصل في الرَّبْط.

(٣) أي: يُرْبَط بهذا الضمير وهو مذكور، والرّابط في المثال ضمير النصب في «ضربته»، فقد رَبَط هذه الجملة، بما هي خبر عنه، وهو المبتدأ «زيد».

(٤) أي: يُرْبَطُ بالضمير وهو محذوف.

(٥) الآية: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ﴾ سورة طه ٢٠/٦٣.

(٦) في م/٣ و٥ «إذا»، ومثله في طبعة مبارك.

(٧) هذا تقدير الزجاج، فقد ذكر أنّ إنّ: بمعنى نَعَمْ، وهذان: مبتدأ. واللام في «لساحران» داخلةٌ على مبتدأ محذوف، تقديره: لهما ساحران، والجملة خبر عن «هذان»، واستحسن هذا شيخُه المبرد، والقاضي إسماعيل بن إسحاق بن حمّاد بن زيد. انظر معاني الزجاج ٣/٣٦٣، وانظر الدر المصون ٥/٣٦، والبحر المحيط ٦/٢٥٤.

(٨) الآية: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ سورة الحديد ٥٧/١٠.

- قراءة الجمهور «وكُلاً وَعَدَ...» بالنصب، وهو المفعول الأول لـ «وعد» تقدَّم عليه. =

ولم يقرأ بذلك في سورة النساء[١]، بل قرأ بنصب «كُلّ» كالجماعة؛ لأنّ قبله جملة فعلية[٢]، وهي ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ﴾، فساوى بين الجملتين في الفعليّة[٣]، بل بين الجمل[٤]؛ لأنّ بعده ﴿وفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ﴾ وهذا[٥] مما أغْفلوه، أعْني الترجيحَ بٱعتبار ما يُعْطَفُ على الجملة؛ فإنهم ذكروا رجحانَ النَّصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو[٦]: «قام زيدٌ وعَمْراً أكرمتُه» للتناسُبِ، ولم يذكروا

= - وقرأ ٱبن عامر وعبدالوارث وٱبن عباس «وكُلٌّ» بالرفع، وهو مبتدأ، والجملة بعده خبر، والضمير الرابط محذوف، أي: وَعَدَه، وهو ضمير النصب.
وانظر المراجع وتخريجات أخرى في كتابي: «معجم القراءات» ٩/٣٣٠ وما بعدها.

(١) الآية: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ النساء ٤/٩٥.
قراءة النصب هي قراءة الجمهور ومنهم ٱبن عامر، وقد قارن المفسرون وعلماء القراءات بين قراءتي ٱبن عامر في سورة النساء وسورة الحديد.
وقرأ بالرفع هنا الحسن وٱبن عباس.
وانظر كتابي «معجم القراءات» ٢/١٣٥ وما بعدها.

(٢) قال الشهاب: «إن قلت: لم نَصَبه السَّبعة هنا إذ لم يرفعه إلا الحسن في قراءة شاذة، وقرأ ٱبن عامر في الحديد ﴿وكُلّ وعد الله﴾ بالرفع مع أن حذف العائد في نحو «زيد ضرب» مخصوص بالشعر عند ٱبن الشجري؟ قلتُ: أجابوا عنه بأنو قبله فعلية هنا... بخلاف ما في الحديد...».
انظر حاشية الشهاب ٣/١٦٨، وأمالي الشجري ١/٨.

(٣) أي: القراءة بالنصب في سورة النساء «وكلاً وعد الله الحسنى» يكون فيه «كلاًّ» المفعول الأول لـ «وعد»، وتكون الجملة فعلية كالجملة التي تقدّمت «فَضَّل الله المجاهدين».

(٤) قال: بين الجمل لأن «وكُلّاً...» في سورة النساء هذه «وفضل الله المجاهدين»، وعلى هذه القراءة بالنصب تكون الجمل الثلاث جملاً فعليّة.

(٥) أي: الترجيح بما يُعْطعف على الجملة.

(٦) وجه ترجيح النصب في «عمراً أكرمته» أنّ «عمراً» مفعول لفعل يُفَسِّره أكرمته، وتقدير الجملة: قام =

ذلك[١] في نحو: «زيدٌ ضربتُه وأكرمتُ عمراً»، ولا فَرْقَ بينهما[٢]، وقولِ[٣] أبي النجم[٤]:

[قد أَصْبَحَتْ أُمُّ الخيارِ تَدَّعِي　　عليَّ ذَنْبًا] كُلُّه لم أَصْنَعِ

ولو نُصِبَ «كُلّ»[٥] على التوكيد لم يَصِحَّ[٦]؛ لأنّ «ذنباً» نكرةٌ، أو على المفعوليّة[٧]

= زيد وأكرمت عُمراً أكرمتُه»، فبقي العطف على الجملة الأولى، جملة فعليّة على مثلها للتناسب، ولا يتحقّق ذلك في حالة الرفع لو قلت: قام زيد، وعمرو أكرمته؛ لأنه من عَطْف جملةٍ اسميّةٍ على فعليّةٍ.

(١) أي: لم يذكروا في المثال هنا ترجيح النصب على الاشتغال، مع أنه لو جاءت الجملة: زيداً ضربته وأكرمت عمراً، لكان أيضاً من باب عطف جملة فعلية على جملة فعلية. وكان ذلك أَحْسَنَ للتناسب.

(٢) أي: لا فرق بين الجملتين: الأولى والثانية من حيث التناسب، ومع ذلك رَجَّحوا النصب في الأولى، ولم يفعلوا مثل ذلك في الثانية، وهما على تقدير الاشتغال سواء.

(٣) قول: هذا معطوف على قراءة ابن عامر المتقدِّمة في سورة الحديد، أي: وكقول...

(٤) تقدّم البيت، والمثبت هنا جزء من عجزه وهو ما بعد المعقوف. وانظر تخريجه فيما تقدّم في باب «كل».

والشاهد فيه هنا: كُلّه: فهو مبتدأ، ولم أصنع: جملة في موضع الخبر، والضمير الرابط محذوف والتقدير: لم أصنعه، وهو ضمير النصب.

(٥) أي: في البيت، و«كل» غير مثبت في م/٣ و٥.

(٦) لم يصح توكيد «ذنباً» وهو نكرة بـ «كلّه» وهو معرفة، والنكرة هنا غير محددة، ولا يجوز توكيدها باتفاق، والمحددة أجاز الكوفيون والأخفش وابن مالك توكيدها مثل: صُمْتُ شهراً كُلَّه، ولم يجزه البصريون.

انظر الهمع ٥/٢٠٤ - ٢٠٥.

(٧) أي ولو نصبت «كل» في البيت على المفعولية للفعل «أصنع» أي: لم أصنع كُلّه...

كان فاسداً مَعْنى(١). لما بَيّناه(٢) في فَصْل(٣) «كُلّ»، وضعيفاً صناعةً؛ لأنّ حَقَّ «كُلّ» المُتَّصِلة بالضمير ألّا تُسْتَعْمَلَ إلّا توكيداً(٤)، أو مبتدأً نحو: ﴿إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾(٥)، قرئ بالنَّصْبِ والرَّفْع.

وقراءةِ(٦) جماعةٍ: ﴿أَفَحُكْمُ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾(٧) بالرَّفْع،

---

(١) وجه فساده ما ذكره في باب «كل» قال: «وإن وقع النفي في حيزها [أي: كُلّ] اقتضى السَّلْب عن كل فرد»، ثم ساق البيت.
ومراده أنك إذا نَصَبْت «كُلّه» في البيت للفعل: لم أصنع، يفيد نفي العموم، ويكون إقراراً ببعض الذنوب، وليس هذا مرادَ أبي النجم، بل المرادُ أنّ الذنب الذي ادَّعته أُمّ لخيار لم يصنعه. وانظر عرضاً جيداً للمسألة في شرح البغدادي ٤/٢٤٠.

(٢) في م/٣ و٤ و٥ «لما بيّنا»، وأشار إلى الخلاف الشمني. انظر ٢/١٨٦.

(٣) ذكر الشمني أنه جاء في بعض النسخ في فصل «لو»، وليس بصواب، فلم يتقدَّم في «لو» مثلُ هذا.

(٤) وهنا لا يصحُّ التوكيد؛ لأن «ذنباً» نكرة وهذا معرفة، ولا يكون مفعولاً لما ذكره من فساد المعنى، وبقي الرفع في البيت. انظر الدسوقي عن الدردير ٢/١٤٢.

(٥) الآية: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ...﴾ سورة آل عمران ٣/١٥٤.
- قراءة الجمهور «كُلَّه» بالنصب، تأكيدٌ للفظ الأمر، وهو عند الأخفش بَدَلٌ منه.
- وقرأ أبو عمرو ويعقوب واليزيدي وسهل وعيسى وٱبن أبي ليلى «كُلُّه» بضم اللام، وهو مبتدأ، ولله: متعلّق بالخبر، وجملة: كُلّه لله: خبر «إنّ»، ورَجّح الأخفش النَّصْب على التوكيد، ورَدَّ الطبري قراءة الرفع، وسَوّى أبو عمروٍ بين القرايتن المتواترتين. وانظر كتابي «معجم القراءات» ١/٦٠٢ - ٦٠٣ ففيه المرجع وبيان التخريج والخلاف.

(٦) قراءة مجرور لأنه معطوف على أول النص: كقراءة ٱبن عامر...

(٧) تتمة الآية: ﴿... وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ المائدة ٥/٥٠.
- قراءة الجمهور بالنصب «أَفَحُكْمَ...» وهو مفعول «يبغون».

ومجروراً[١]: نحو[٢]: «السَّمْن مَنوانِ بِدِرْهَم» أي: منه، وقولِ آمرأةٍ[٣]: «**زَوْجي المسُّ مَسُّ أَرْنَب والرِّيحُ رِيْحُ زَرْنَب**»[٤]، إذا لم نَقُلْ إنّ[٥] «أل» نائبةٌ

= – وقرأ السّلمي وآبنُ وثاب وأبو رجاء والأعرج ويحيى بن يعمر وإبراهيم النخعي «أَفَحُكْمُ» برفع الميم على الابتداء، وخبره «يبغون».
قال آبنُ خالويه: «كأنهم أضمروا الهاء: أفحكمُ الجاهلية يبغونه»
وخَطّأ ابن مجاهد قراءة الرفع، وتَعَقَّبه آبنُ جني فقال: «قولُ آبن مجاهدٍ «خَطَأٌ» فيه سَرَفٌ، ولكنّه وَجْهٌ غيرُه أَقْوَى منه».
انظر كتابي: «معجم القراءات» ٢/٢٨٧ – ٢٨٨.

(١) أي: ويأتي الضمير الرَّابطُ مجروراً، فهو معطوف على أول النص: ولهذا يُرْبَط به مذكوراً، ومنصوباً...

(٢) السَّمْنُ: مبتدأ أول، مَنَوان: مبتدأٌ ثانٍ، بدرهم: الجارّ والمجرور متعلّقان بالخبر المقدَّر، أي كائنان، وجملة: منوان بدرهم: خبر المبتدأ الأول، ولا رابط في الظاهر، وعلى هذا فلا بُدّ من تقدير: «منه»، فيكون الضميرُ الرَّابطُ المقدَّر مجروراً بمن.

(٣) هذا من قولِ أُمِّ زَرْع، وانظر صحيح مسلم ١٥/٢١٢ وما بعدها «كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم»، وفتح الباري ٩/٢٢٠ وما بعدها «باب حُسْن المعاشرة مع الأهل».
فقد ذكروا عن عائشة رضي الله عنها أَنّ إحدى عشرة امرأة جَلَسن وتعاهَدْن ألا يَكْتُمن من أخبار أزواجهن شيئاً، وذكرن عن أزواجهن ما ذَكَرْن، وكان ترتيب أُمِّ زرع الحاديةَ عَشْرَة في الحديث، وقد عُرِف الحديث بها، فهي أَطْوَلُهُنّ حديثاً فيه. وأمّا المثبتُ من نَصِّ الحديث هنا فهو حديث المرأة الثامِنَة.
والزَّرْنب: نبتٌ طيب الرائحة، وقيل: هو شجرة عظيمة بالشَّام بجبل لبنان لا ثَمَرَ لها، والشاهد في الحديث لما نحن فيه ما يلي:
زوجي: مبتدأ أول، المسُّ: مبتدأ ثانٍ، مَسُّ: خبر المبتدأ، وجملة: «المسُّ مَسُّ أرنب» خبر المبتدأ «زوجي»، والرابط مُقَدَّر أي: المَسُّ منه مَسُّ أرنب، وهو ضمير مجرور بمن. ومثله التقدير فيما بعده: والرِّيح منه رِيْحُ زَرْنَب.

(٤) أثبت قول أم زرع في م/٥ على أنه شعر. كذا!

(٥) إذا لم تقدِّر «أل» نائبة عن الضمير في قولها: «المسُّ» فلا بد من تقدير الضمير: المسُّ منه مَسُّ... =

عن الضمير.

وقولِه تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾[١] أي: إنّ ذلك منه[٢]، ولا بُدّ من هذا التقدير: سواء[٢] أقدَّرنا[٣] اللام[٤]، للابتداء، و«مَن»[٥] موصولةً، أو شرطيّةً، أم[٦] قدَّرنا اللامَ مُوَطِّئةً[٧] [للقَسَم][٨]، ومَن: شرطيّة...

= وإذا جعلت «أل» نائبة عن الضمير كانت هي الرابط. وتقدير «أل» نائبة عن الضمير في الربط مذهب الكوفيين.

قال ابن حجر في الفتح: «واللام في المسّ والريحِ نائبةٌ عن الضمير أي: مَسُّه وريْحُه، أو فيهما حَذْفٌ تقديره: الريحُ منه والمسُّ منه، كقولهم: السَّمْن مَنَوان بدرهم» فتح الباري ٩/٢٢٩.

(١) سورة الشورى ٤٢/٤٣.

وذكر السمين وغيره في الرّابط قولين: الأول: اسم الإشارة إذا أُريد به المبتدأ، ويكون على حَذْف مضافٍ، تقديره: إن ذلك لمن ذوي عزم الأمور.

والثاني: أنه ضمير محذوف تقديره: لمن عزم الأمور منه أَوْ لَـه.

انظر الدر ٦/٨٦ - ٨٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/٢٧٨، وذَكَرَ الثاني ولم يذكرِ الأوَّلَ.

(٢) سقط من م/٢ من هنا إلى قوله «أو شرطيّة».

(٣) في م/١ «أقدرنا»، وفي بقية المخطوطات «قَدَّرنا» بغير همز.

(٤) أي: في «لَمَنْ».

(٥) قال أبو البقاء: «مَن: شرطية، وصَبَرَ في موضع جزم بها؛ والجواب: إنّ ذلك، وقد حُذِف الفاء. وقيل: مَن: بمعنى الذي، والعائد محذوف، أي: إنّ ذلك منه» انظر التبيان/١١٣٥.

(٦) في م/١ و٣ و٥ «أو».

(٧) للقسم: زيادة مثبتة في م/٤.

(٨) جعلها للقَسَم الحوفي وابن عطية، وذهب السمين إلىأ نه ليس بجيد إذا جعلنا مَن شرطيّة.

انظر الدر ٦/٨٦، والمحرر لابن عطية ١٣/١٨٤، قال: «يصِحُّ أن تكون لام القسم، ويصحُّ أن تكون لامَ ابتداء».

أمّا على الأول[١] فلأنّ الجملة[٢] خَبَر، وأمّا[٣] على الثاني فلأنه[٤] لا بُدَّ في جواب اسم الشرط المرتفعِ بالابتداء من أن يشتمل على ضميره[٥]، سواء قلنا[٦] إنه[٧] الخبرُ، أو إنّ الخبر[٨] فعلُ الشَّرْط، وهو الصحيح[٩]، وأمّا على[١٠] الثالث[١١] فلأنها[١٢] جوابُ القَسَم في اللفظ، وجوابُ الشَّرْط في المعنى.

وقولُ أبي البقاء والحوفي[١٣]: «إنّ الجملة جوابُ الشّرْط» مردودٌ؛ لأنها[١٤]

---

(١) أي: على التقدير الأول وهو أن اللام للابتداء، ومَن: موصولة مبتدأ.

(٢) أي جملة: إنّ ذلك من عزم الأمور، وهذه الجملة الواقعةُ خبراً لا بُدَّ لها من رابط.

(٣) أي: على جَعْل «مَن» شرطيّة واللام للابتداء.

(٤) قال الدماميني: «يريد بالثاني أن تكون اللام في و «لَمَن صَبَر وغَفَر» لامَ الابتداء، ومَن: شرطية، وإذا كان كذلك فالجملة التي يقدَّر فيها الضمير هي قوله: «إنّ ذلك لمن عزم الأمور» وهي اسمية، فكيف تكون جواباً للشرط مع عدم اقترانها بالفاء...» انظر حاشية الشمني ١٨٧/٢.

(٥) في م/٤ «ضمير».

(٦) في م/١ «أقلنا».

(٧) أي: جملة الجواب هي الخبر، وهي جملة «إنّ ذلك...» وسوف يأتي له إبطالُ الشرطيّة والجواب.

(٨) أي: جملة فعل الشرط.

(٩) خبر اسم الشرط فيه خلاف: جملة فعل الشرط، أو جملة الجواب، أو كلتا الجملتين.
وقد رَجَّح المُصَنِّف كونَ الخبر جملة فعلِ الشرط، وهو في هذا تابع لشيخه أبي حيان، ومثلُه السمين.

(١٠) كذا في المخطوطات بزيادة «على» ما عدا الأولى، وهو أصح لمناسبة ما تقدّم.

(١١) أي: اللام مُوَطِّئة للقسم، ومَن: شرطيّة.

(١٢) أي قوله: «إنّ ذلك من عزم الأمور»، الجملة جوابُ القسم، ولا بُدَّ من اشتمالها على ضمير عائد على «مَن» رابطٍ؛ لأنها أيضاً جواب الشرط من حيث المعنى.

(١٣) نقلت نصَّ التبيان فيما سبق، انظر فيه/١١٣٥ «والجوابُ إنّ ذلك»، وقدّر مَن شرطية.

(١٤) أي: جملة جواب الشرط اسمية، ولم تقترن بالفاء. وضعَّف هذا السمين.
انظر الدر ٨٦/٦ ونقلت رَدَّه من قبل، وأنه ليس بجيد.

اسميّة، وقولُهما: «إنها على إضمار الفاءِ» مردودٌ؛ لٱختصاص ذلك[1] بالشِّعْر، ويجبُ على قولهما[2] أَنْ تكونَ اللامُ للٱبتداء لا للتَّوْطِئةِ[3].

* * *

(١) أي: حَذْفُ الفاءِ الرابط لجواب الشرط بالشرط إذا كان الجوابُ جملةً اسميّة.

(٢) من أنّ «مَن» شرطية...

(٣) يحكم على اللام بأنها للابتداء لأنه اجتمع قَسَمٌ وشرط، فيحذف جواب المتأخِّر منهما وهو الشرط، ويجاب الأول وهو القَسَم، فاللام للتوطئة، وعلى ما ذهب إليه مَن جعل «مَن» شرطية والجواب لها تكون اللام للابتداء.

تنبيه

وقد يُوْجَدُ الضميرُ في اللفظ ولا يَحْصُلُ الرَّبْط، وذلك في ثلاث مسائل:

إحداها[١]: أَنْ يكون[٢] معطوفاً بغير[٣] الواو، نحو[٤]: «زيدٌ قام عمروٌ فهو»، أو «ثُمَّ هو».

والثانية[٥]: أَنْ يُعادَ العاملُ نحو[٦]: «زيدٌ قام عمروٌ وقام هو».

والثالثة: أَنْ يكون[٧] بدلًا نحو[٨]: «حُسْنُ الجاريةِ الجاريةُ أعجبتني هو»

---

(١) في م/٢ و٤ و٥ «أحدها»، ومثله طبعة الشيخ محمد.

(٢) أي: الضمير.

(٣) احترز بهذا القيد عما إذا كان معطوفاً بالواو؛ فإن الضمير حينئذٍ يكون رابطاً، وذكر الشمني أنّ للمصنف في حواشي التسهيل أن ذلك إنما كان مع الواو لأنها لمطلق الجمع، فالاسمان معها أو الأسماء بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه الضمير.
انظر الحاشية ١٨٧/٢.

(٤) قوله: فهو أي: فزيد، أي فقام زيد، أو ثم قام زيد.
وانظر الدسوقي ١٤٢/٢، ويكون الكلام على هذا فاسداً لا معنى له.

(٥) في م/٥، الثانية، الثالثة، كذا بلا واو.

(٦) أُعِيدَ العاملُ وهو «قام» في المثال، وكان العطفُ بالواو، فإن لم يُعد العامِلُ حَصَلَ الرَّبْطُ؛ لأنّ الجمعَ بالواو يكون في المفردات، وليست للجمع في الجمل، ولهذا منعوا: الزيدان يقوم ويقعد، وأجازوا قائم وقاعد.
انظر الشمني ١٨٦/٢.

(٧) أي: الضمير.

(٨) كذا جاء هذا المثال في م/١ و٣، وفي م/٤ و٥ «الجاريةُ» غير مثبت، وفي م/٢ كُتِب ثم حُذِف بوضع خط فوقه. وهو مثبت في طبعة الشيخ محمد، ومبارك، ومتن حاشية الأمير، وغير مثبت عند الدماميني، ولا في متن حاشية الدسوقي.

=

فهو[١] بَدَلُ اشتمالٍ من الضمير المستتر[٢] العائد على الجارية، وهو في التقدير كأنه من جملةٍ أخرى[٣]. وقياسُ قَوْلِ مَن جَعَل العاملَ في البَدَلِ نفسَ العامل في المُبْدَلِ منه أن تصِحَّ المسألة.

ونحو ذلك[٤] مسألةُ الاشتغال، فيجوز النصبُ والرفعُ في نحو[٥]: «زَيْدٌ ضربت عمراً وأَباه»، ويمتنع الرفعُ والنصبُ مع الفاء[٦] و«ثم»، ومع التصريح[٧] بالعامل، وإذا أَبْدَلْتَ[٨] «أخاه» ونحوه من «عمرو» لم يَجُوزا[٩]، على ما مَرَّ من

= وقد أَنْبَهَ الشمني إلى خلاف النسخ ١٨٧/٢، وانظر الهمع ٢٠/٢، والارتشاف/١١١٨ والجاريةُ: غير مثبت فيهما.

(١) أي: الضمير البارز في «أعجبتني هو».

(٢) أي: في الفعل «أعجبتني» ففاعله ضمير مستتر تقديره «هي» يعود على الجارية.

(٣) أي: فهو على هذا ضمير مثبت ولكنه غير رابط لهذه الجملة بما تقدّم، فتخريجه على البدلية يقتضي أن يكون على نية تكرار العامل على من قال به.

(٤) أي: ما ذكر من مَنْعِ المسائل الثلاث في باب الخبر لعدم الرابط للجملة الواقعة خبراً.

(٥) أي: يجوز في «وأباه» النصب والرفع للعطف بالواو، والواو للجمع في المفردات، والاسمان معها بمنزلة اسم واحد، والاسم فيه ضمير، فإن رفعت «زيد» فجملة الخبر «ضربت عمراً وأباه» خبر المبتدأ، وإن نصبته كان الفعل المفسّر وهو «ضربت» قد اشتغل بالعمل في سببيّ الاسم السابق. وانظر حاشية الدسوقي ١٤٣/٢.

(٦) امتنع الرفع والنصب مع الفاء وثم لأنهما لَيْسَا لِمُطْلَق الجمع، وتقدّم هذا للمصنف.

(٧) أي: ويمتنع الرفع والنصب مع العطف بالواو والتصريح بالعامل، وتقدّم هذا له أيضاً، وعلة ذلك على ما ذكره أن الواو للجمع في المفردات، فإذا صَرَّحت بالعامل صار من باب «عطف الجمل»، فالرفع يأتي خبره جملة خالية من ضمير المبتدأ، والنصب تكون فيه الجملة مفسّرة لعامل الاسم السابق وهي غير مشتملة على ضميره. انظر الدسوقي ١٤٣/٢.

(٨) في مثل قولك: «زيد ضربت عمراً أخاه».

(٩) أي: لم يجز في «زيد» الرفع والنصب. وفي م/٤ و٥ «لم يجز إلّا على ما مَرّ...».

الاختلاف في[1] عامل البدل، فإن قدّرته[2] بياناً جاز[3] باتفاق، أو بَدَلًا لم يجز[4]، ويجوز بالاتفاق[5] «زَيْدٌ ضربتُ رجلًا يُحِبُّه» رَفَعْتَ زيداً أو نَصَبْتَهُ؛ لأنّ الصِّفةَ والموصوفَ كالشيء الواحد.

٢ - **الثاني**[6]: **الإشارة**: نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾[7]، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾[8]،

---

(١) وأما على رأي من قال: إن عامل البدل هو العامل في المبدل منه فيجوز.

(٢) أي: «أخاه».

(٣) تعقّبه الدماميني بأن هذا يتم له لو ثبت أن العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه باتفاق، وأنى يثبت هذا وقد صَرَّحوا بالخلاف في عامل التابع هل هو العامل في المتبوع أو غيره... انظر الشمني ١٨٧/٢.

وقال الأمير: «لعل المراد باتفاق طائفة، وإلا فهناك من يقول: عامل التابع مطلقاً مقدّر معه، فقياس قوله المنع» الحاشية ١٠٧/٢.

(٤) قوله: «أو بدلاً لم يجز» من م/٢، وهذه الزيادة ليست في المخطوطات الباقيات، وأثبتها الشيخ محمد بين معقوفين، وأثبتها مبارك، وذكر أنها سقطت من المخطوطة الثانية ومن حاشية الدسوقي. وهي مثبتة في متن حاشية الأمير.

(٥) جاز لأن الجملة الخبرية على الرفع والمفسرة على النصب مشتملة على ضمير المبتدأ، أو على ضمير الاسم المشتغل عنه. وانظر الدسوقي ١٤٣/٢.

(٦) أي: من روابط الجملة.

(٧) تتمة الآية: ﴿... هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ سورة الإعراف ٣٦/٧.
قوله: «أولئك أصحاب النار» خبر عن «الذين»، والرابط اسم الإشارة «أولئك».

(٨) تتمة الآية: ﴿... هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ سورة الأعراف ٤٢/٧.
الذين: مبتدأ، وفي خبره قولان:
أحدهما: أنه جملة «لا نكلّف نفساً»، وعلى هذا فلا بُدَّ من عائد وهو مقدَّر، وتقديره: نفساً منهم. =

﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾[١].

ويحتملُه[٢] ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[٣]، وخَصَّ ٱبنُ الحاجِّ المسألةَ[٤] بكَوْنِ المبتدأ موصولًا أو موصوفاً، والإشارة إشارة البعيد، فيمتنعُ نحو: «زيدٌ قام هذا»

= والثاني: أن الخبر هو جملة «أولئك أصحاب النار»، والرابط ٱسم الإشارة، وتكون الجملة المنفية «لا نكلّف نفساً...» معترضةً بين المبتدأ والخبر.
قال السمين: «وهذا الوجه أَغْرَب» انظر الدر ٢٧١/٣.

(١) أول الآية: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ...﴾ سورة الإسراء ٣٦/١٧.
كُلُّ أولئك: مبتدأ، وجملة «كان عنه مسؤولاً» خبر المبتدأ، وجملة «كل أولئك كان عنه مسؤولاً» خبر «إنّ»، والرابط ٱسم الإشارة.

(٢) أي: ويحتمل تقدير الرابط ٱسم الإشارة ما جاء في الآية.
وعقّب على هذا الدماميني بأن الاحتمال الذي ذكره هنا يقتضي أن الآيتين السابقتين اللتين تلاهما أولاً: «والذين كذبوا...» «والذين آمنوا...» متعينتان لما استشهد بهما عليه، وليس كذلك، بل احتمال البدل والبيان جارٍ فيهما أيضاً.
انظر الشمني ١٨٧/٢.

(٣) الآية: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا ۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ۚ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ سورة الأعراف ٢٦/٧.
لباسُ: مبتدأ أول، ذلك: مبتدأ ثان، خير: خبر عن الثاني، وجملة «ذلك خير» خبر عن الأول وهو «لباس»، والرابط ٱسم الإشارة.
وأجازوا فيه أوجهاً أخرى منها البدلية: ذلك: بدل من لباس أو عطف بيان أو نعت، وأن يكون ذلك فصلاً بين المبتدأ والخبر، وعلى جعل «لباس» خبراً لمبتدأ محذوف، فيكون ذلك من جملة أخرى، أو لباس: مبتدأ: خبره محذوف، وذلك: أيضاً من جملة أخرى.
ولأن هذه الوجوه محتملة، وبعضها مستغنٍ عن الربط قال المصنف: ويحتمله.
وانظر الدر ٢٥٣/٣.

(٤) أي: مسألة ربط الجملة الخبرية بالمبتدأ باسم الإشارة.
فقد ذهب ٱبن عصفور إلى التمثيل بالآية المتقدّمة «ولباس التقوى ذلك خير» للربط باسم الإشارة في المقرّب ٨٣/١، وفي شرح جمل الزجاجي ٣٤٥/١، غير أن ٱبن الحاج في شرح المقرّب قال: =

لما نِعَيْن[١]، و«زيدٌ قام ذلك» لمانع[٢]، والحُجَّةُ عليه[٣] في الآية الثالثة[٤]، ولا حُجَّةَ عليه[٥] في الرابعة[٦]؛ لاْحتمالِ كونِ «ذلك»[٧] فيها بدَلًا أو بَيَاناً، وجَوّزَ الفارسيَّ كَوْنَه[٨] صفةً، وتَبِعَهُ جماعةٌ، منهم أبو البقاءُ[٩]، ورَدّه[١٠] الحوفي بأنّ الصِّفةَ لا تكون أَعْرَفَ[١١] من الموصوف.

= «ويلزم على قوله [أي قول ٱبن عصفور] أن يجوز: زيد قام هذا أو ذاك، وليس الأمر عندي كذلك، فأكثر ما ورد ذلك إذا كان المبتدأ صلة أو صفة، فيحتاج إلى إعادته بلفظ الإشارة المستعمل فيما بَعْد كذلك وذاك وأولئك...» انظر النص في الأرتشاف/١١١٦. وانظر الهمع ١٨/٢.

(١) المانعان: كون المبتدأ ليس موصولاً ولا موصوفاً، والإشارة للقريب.

(٢) زال أحد المانعين وهو الإشارة للقرب، فقد جاءت الإشارة بذلك، وهو للبعيد، وبقي المانع الأول وهو أن المبتدأ ليس موصولاً ولا موصوفاً.

(٣) أي: على ٱبن الحاج.

(٤) وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ وهي آية الإسراء ٣٦/١٧.
فالمبتدأ فيها ليس موصولاً ولا موصوفاً. وقد جاء الرابط به ٱسم الإشارة.

(٥) «عليه» مثبت في م/٤، وليس في بقية المخطوطات.

(٦) أي: في قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ من الأعراف ٢٦/٧.

(٧) ذكرتُ هذا قبل قليل: البَدَلُ من لباس أو عطف البيان، أو هو نعت له.

(٨) قلت: ذكر الفارسي في الحجة الصفة والبدل وعطف البيان، وبدأ بالوصف انظر ١٢/٤.

(٩) انظر التبيان للعكبري/٥٦٢ قال: «... ويجوز أن يكون ذلك نعتاً، أي: المذكور المشار إليه، وأن يكون بَدَلاً منه، أو عطف بيان، و«خير» الخبر...».

(١٠) في م/٣ «ورَدّ».

(١١) الرد في البحر ٢٨٣/٤ قال: «وقال الحوفي: وأنا أرى ألا يكون ذلك نعتاً للباس التقوى؛ لأن الأسماء المبهمة أَعْرَف مما فيه الألف واللام، وما أضيف إلى الألف واللام، وسبيل النعت أن يكون مساوياً للمنعوت، أو أقل منه تعريفاً...» وانظر الدر ٢٥٣/٣ - ٢٥٤.
وذهب ٱبن عطية إلى أن القول بالنعت منه أنبل الأقوال، فتأمل!!
وانظر المحرر ٤٧٢/٥.

٣ - **إعادةُ المبتدأ بلَفْظِه**[١]: وأَكْثَرُ وقوعِ ذلك[٢] في مقام التَّهْويل والتفخيم، نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ * مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[٣]، ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾[٤]، وقال[٥]:

لا أَرَى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنى والفقيرا

---

(١) مثل: زيدٌ قام زيدٌ.

(٢) أي: وقوعُ الظاهر رابطاً مقام المُضْمَر.

وفي الشمني ١٨٧/٢ «... وَضْعُ الظاهر في مَعْرِض التفخيم والتعظيم جائزٌ قياساً، وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر، بشرط أن يكون بلفظ الأول، وعند الأخفش يجوز في الشعر وغيره وإن لم يكن بلفظ الأول، نحو: زيدٌ قام أبو طاهر، إذا كان أبو طاهرٍ كنية زيدٍ».

وانظر الهمع ١٩/٢، والارتشاف/١١١٦: «ونَصَّ سيبويهِ على ضَعْفِه»، وانظر الكتاب ٣٠/١، وشرح الكافية ٩٢/١، وأمالي الشجري ٢٤٣/١، والخصائص ٥٣/٣.

(٣) سورة الحاقة ١/٦٩ - ٢.

الحاقَّةُ: مبتدأ، وما الحاقَّة: مبتدأٌ وخبرٌ، والجملة خبر عن المبتدأ الأول، ولما كان «الحاقة» الثاني هو الأول لم يحتج إلى ضمير.

وانظر التبيان للعكبري/١٢٣٦، وقبله/١٢٠٣، وذكر أنه يقال في الأول إنه خبر مبتدأ محذوف.

(٤) سورة الواقعة ٢٧/٥٦.

وما قيل في الآيتين السابقتين يقال هنا، فإن تكرار المبتدأ بلفظه وهو «أصحاب» أغنى عن الضمير، وانظر الارتشاف/١١١٦.

(٥) البيت من قصيدة لعديّ بن زيد، وعزاه السيوطي لسواد بن عدي، ومثله عند سيبويه، وعزاه الأعلم لأمية بن أبي الصلت، وعند البغدادي في الخزانة لسوادة بن عدي.

وفي البيت رواية يُشْبه مكان يسبق وقد أشار إلى هذا الشمني.

ولم أجد البيت في المطبوع من ديوان أمية، ولكنه مثبت في ديوان عدي.

والشاهد فيه أنه أقيم الظاهر فيه وهو «الموت» مقام المضمر، والأصل فيه: لا أرى الموتَ يسبقه شيء. وقالوا في إقامة الظاهر مقام المضمر قُبْحٌ إذا كان تكريره في جملة واحدة. والأصلُ في الجملة: الموتُ لا يسبقه شيء.

انظر شرح البغدادي ٧٧/٧، وشرح السيوطي/٨٧٦، وشرح الكافية ٩٢/١، والديوان/٦٥، =

٤ - والرابع: إعادَتُه[١] **بمعناه**: نحو: «زيدٌ جاءني أبو عَبْدِالله» إذا كان «أبو عبدالله» كنيةً له[٢]، أجازه أبو الحسن[٣] مستدِلاً بنحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾[٤]، وأُجِيبَ بمنْع كَوْنِ «الذين» مبتدأ، بل هو مجرورٌ بالعطف[٥]

= والكتاب ١/٣٠، والخزانة ١/١٨٣، ٢/٥٣٤، ٤/٥٥٢، والخصائص ٣/٥٣، وأمالي الشجري ١/٢٤٣، ٢٨٨، وشرح التصريح ١/١٦٥.

(١) أي: إعادة المبتدأ.

وقال أبو حيان: «والرابط المختلَفُ فيه تكرارُ المبتدأ بمعناه لا بلفظه نحو: زيدٌ جاء أبو بكر، إذا كان «أبو بكر» كنيةً له، أجاز ذلك الأخفشُ، وتبعه ٱبنُ خروف، ومَنَعَه الجمهور» الٱرتشاف/ ١١١٨، والهمع ٢/٢٠.

(٢) أي: لِزيد.

(٣) أي: الأخفش، وانظر شرح جمل الزجاجي لٱبن عصفور ١/٣٤٥ - ٣٤٦، ورَدّه عليه.

(٤) سورة الأعراف ٧/١٧٠.

وذكروا في «الذين» وجهين:

أولهما: أنه مبتدأ، وفي الخبر قولان: أحدهما جملة «إنّا لا نضيع أجر المحسنين»، والثاني: أن الخبر محذوف، والتقدير: والذين يمسّكون بالكتاب مأجورون أو مُثابون، وجملة «إنا لا نضيع...» ٱعتراضية، وهو رأي الحوفي.

وعلى تقدير الخبر جملة «إنّا لا نضيع» **ففي الرابط أقوال**:

الأول: أنه ضمير محذوف لفهم المعنى، أي: المصلحين منهم، وهذا جارٍ على قواعد البصريين، وقواعد الكوفيين تقتضي أن «أل» قائمة مقام الضمير، أي: أجر مصلحيهم، والثاني: أن الرابط تكرار المبتدأ بمعناه، وهو رأي الأخفش...، والثالث: أنه العموم في المصلحين، وهو رأي أبي البقاء.

والثاني: أن «الذين في محل جرّ نسقاً على «الذين يتقون» في الآية المتقدِّمة.

أي: والدار الآخرة خير للمتقين وللمتمسّكين، قاله الزمخشري.

انظر الدر المصون ٣/٣٦٨، والبحر المحيط ٤/٤١٨، والفريد ٢/٣٨٢.

(٥) هذا للزمخشري. انظر الكشاف !/٥٨٦، فقد ذكر الوجهين: الابتداء، والجر بالعطف.

على ﴿لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾[١]؛ ولئن سُلِّم[٢] فالرَّابِطُ العموم[٣]؛ لأنّ المُصْلحين أَعَمُّ من المذكورين، أو ضميرٌ[٤] محذوفٌ، أي: منهم. وقال الحوفي[٥]: الخَبَرُ محذوفٌ، أي: مَأْجُورون، والجملةُ دليلُه[٦].

٥ - والخامسُ: عُمُوم[٧] يَشْمَلُ المبتدأَ:

نحو[٨]: «زيدٌ نِعْمَ الرَّجلُ»، وقولِه[٩]:

[أَلَا ليت شِعْري هل إلى أُمِّ جَحْدَرِ　　سَبِيلٌ] فأمَّا الصَّبْرُ عنها فلا صَبْرا

---

(١) الآية: ﴿... وَٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ سورة الأعراف ١٦٩/٧.

(٢) أي: كونُ «الذين» مبتدأ.

(٣) هذا لأبي البقاء العكبري/٦٠٢ قال: «... وإن شئت قلت: لما كان الصالحون جنساً والمبتدأ واحداً منه استغنيت عن ضمير...» وانظر الدر ٣٤٦٨/٣.

(٤) هذا تخريج البصريين.

(٥) انظر الدر ٣٦٨/٣، وقد ذكرت من قبل رأي الحوفي في حذف الخبر وتقديره.

(٦) ترك المصنف رأي الكوفيين وهو كون «أل» قام مقام الضمير: أي أجر مصلحيهم.

(٧) عموم مفهوم من جملة الخبر يشمل خصوص المبتدأ المتقدّم، وانظر أوضح المسالك ١٤٠/١، وأمالي الشجري ٢٨٧/١.

(٨) الرجل أَعَمُّ من زيد؛ لأن فيه «أل»، وهي للجنس.

وتعقّبه الدماميني، فذكر أن ظاهره يدل على أن العموم جاء من قبل أن الألف واللام للاستغراق، وذهب ٱبن الحاجب إلىأ نه غلط.

والتمس العذر الشمني للمصنف قال: «لا ٱعتراض على المصنف؛ لأنه تبرّأ منه بقوله: كذا قالوا» انظر الحاشية ١٨٨/٢.

(٩) البيت لٱبن ميادة، والمثبت بعض عجزه، وصدره ما وضعته بين معقوفين.

والرواية في شرح البغدادي: أم جعفر. ورواية الديوان: أم جَحْدَر، ويروى: أم مالك، وأم معقل، وأم معمر.

والبيت من قصيدة قالها ٱبن ميادة بعد خروج أم جحدر مع زوجها إلى الشام، وأُمُّ جَحْدَر هي بنت =

كذا قالوا[(١)]، ويَلْزَمُهم أن يُجيزُوا[(٢)] «زيدٌ مات الناسُ»، و«عمروٌ كُلُّ الناسِ يموتون»، و«خالدٌ لا رَجُلَ في الدار».

أمّا المثالُ[(٣)]: فقيل: الرَّابطُ إعادةُ المبتدأِ بمعناه بناءً على قول أبي الحسن[(٤)] في صِحّة تلك المسألةِ، وعلى القول بأنّ «أل» في فاعِلَيْ[(٥)] «نِعْمَ وبِئْسَ» للعَهْد[(٦)] لا للجِنْس.

وأمّا البيتُ[(٧)] فالرَّابطُ فيه إعادةُ المبتدأ بلَفْظه، وليس العُمومُ[(٨)] فيه مُراداً؛ إذ

= حَسّان المريّة، وكان يشبِّب بها، فحلف أبوها ليخرجنَّها من عشيرته، ولا يزوجها بنجد، فقدم عليه رجل من الشام، فزوَّجه إيّاها، فاشتدّ ذلك على ٱبن ميادة.

والشاهد في البيت أنّ جملة «لا صَبْرَ لي» خبر قوله: «فأمّا الصَّبْرُ».

والرابط العموم الذي في «لا» النافية للجنس.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧٨/٧، وشرح السيوطي/٨٧٦، والديوان/١٣٤، وأمالي الشجري ١/ ٢٨٦، ٣٤٩/٢، والكتاب ١٩٣/١، والخزانة !/٢١٧، والعيني ٥٢٣/١، والهمع ١٩/٢، وشرح التصريح ١٦٥/١، وأوضح المسالك ١٤١/١.

(١) أي: هذا ما قاله النحويون، ونَصّه يدل على اعتراضه على قولهم.

(٢) فزيدٌ داخل تحت عموم الناس، ومع ذلك لا يجيزون مثل هذا الربط، وكذا في المثالين المذكورين بعده.

(٣) أي: زيدٌ نعم الرجلُ.

(٤) تقدّم هذا في «الرابع» وذكرت أن ٱبن خروف تبعه على ذلك، وأن الجمهور منعه، ومذهب الأخفش أن زيد هو الرجل، ولم يُعِد اللفظ نَفسَه، ولكنه أعاده بلفظ آخر معناه معنى الأول وهو زيد.

(٥) في م/٣ و٤ و٥ «فاعل».

(٦) وإذا كانت للعهد ولم تكن للعموم بطل ما ذهبوا إليه من أن الرابط ما في الرجل من معنى العموم الذي يشمل المبتدأ «زيد». وقد تبع في هذا ٱبن الشجري، انظر الأمالي ٢٨٧/١.

(٧) وهو بيت ٱبن ميادة: ألا ليت شعري... إلخ.

(٨) ما رَدّه المصنف هنا لم يَرُدَّه في أوضح المسالك ١٤١/١.

المُراد أنّه لا صَبْرَ له عنها[(١)]، لا أنه لا صَبْرَ له عن شيء.

٦ - **والسَّادِسُ**: أنه يُعْطَفُ بفاء السببية جملةٌ ذاتُ ضميرٍ على جملةٍ خاليةٍ منه، أو بالعكس[(٢)]، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[(٣)] وقوله[(٤)]:

وإِنْسَانُ عيني يَحْسُرُ الماءَ تارةً فَيَبْدو وتاراتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

---

(١) كذا جاء النص في م/١ و٥ ومثله في الهمع ١٩/٢ والنص منقول فيه عن المصنف، وهو أليق بالسياق وأصح. ومثله جاء في متن حاشية الدسوقي.

وجاء في بقية المخطوطات: «لأنه لا صَبْرَ له عن شيء» وهذا نص ينقض ما ذهب إليه، إذ فيه معنى العموم، وقد رَدّ هذا في البيت.

وأما المطبوع فعند مبارك والشيخ محمد «لأنه...» ومثله في متن حاشية الأمير.

(٢) أي: ويقع العطف بفاء السببية لجملة خالية من الضمير على جملة ذات ضمير.

(٣) تتمة الآية: ﴿... إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ سورة الحج ٦٣/٢٢.

جملة «فتصبح...» معطوفة بفاء السببية على الجملة السابقة «أنزل الله من السماء»؛ إذ هي على تقدير: بإنزاله من المساء ماءً...

وانظر حاشية الشهاب ٣١١/٦ «فالصواب أنها [أي الفاء] عاطفة مغنية عن الرابط كما صَرّح به ابن هشام في المغني».

وتقدّم الحديث للمصنف في الآية في حرف الفاء.

(٤) البيت لذي الرُّمَّة.

يحسُر: يكشف، وإنسان العين لا يكشف ماء الدمع وإنما هو مكشوفٌ عنه بجريانه، والأصل: يحسر ماؤه، يجمُّ: يكثر، بضم الجيم وكسرها، وفاعله الماء، وفاعل يغرق: ضمير الإنسان، ويجم معطوف على «يحسر»، ويغرق: معطوف على يجمّ.

والشاهد فيه أنّ جملة «يحسر الماءُ» من الفعل والفاعل خبر عن قوله «وإنسان عيني» وليس فيها ضمير يربطها بالمبتدأ، وجاز هذا لما في الجملة بعدها المعطوفة بالفاء عليها من ضمير المبتدأ، فإن فاعل يبدو ضمير «إنسان» المبتدأ.

كذا قالوا[١]، والبيتُ مُحْتَمِلٌ لأَنْ يكون أصلُه يَحْسُِر الماءُ[٢] عنه، أي ينكَشِفُ عنه، وفي المسألة تحقيق تقدَّم في موضعه[٣].

٧ - **والسَّابعُ**: العطفُ بالواو[٤]، أجازه هشامٌ وَحْدَهُ، نحو[٥] «زيدٌ قامت هند وأَكْرَمَها» ونحو[٦]: «زيدٌ قام وقعدت هند» بناه[٧] على أنّ الواو للجمع، فالجملتان

= على أن أبا عليّ خَرّج البيت على الشرط، وجعل تحسر جزاءً أي: إذا حَسَر بدا.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧٩/٧، وشرح الأشموني ١٥١/١، والهمع ١٩٠/٢، والخزانة ١/ ٣١٢، والمحتسب ١٥٠/١، والعيني ٥٧٨/١، ١٧٨/٤، ٤٤٩، والمقرب ٨٣/١، ومجالس ثعلب/٥٤٤، والديوان/٣٤١، والدر ٦٣٠/٢، ٤٠٦/٤، والبحر١٩٥/١ - ٤٣/٤.

(١) وممن ذهب إلى هذا ٱبن عصفور في المقرب ٨٣/١، والسيوطي في الهمع ٢٠/٢، وٱبن جني في المحتسب ١٥٠/١، والسمين في الدر ٦٣٠/٢، وأبو حيان في البحر ٤٢/٤ وهو تخريج أصحابه.
وفي الخزانة ٣١٢/١ «وقال ٱبن هشام في المغني تبعاً لأبي حيان: الفاء السببيّة، نَزّلت الجملتين منزلة جملة واحدة، فاكتفي منهما بضمير واحد، فالخبر مجموعهما».

(٢) أي: يمكن تخريج البيت على غير السببية، وذلك بتقدير الرابط محذوفاً مجروراً بمن.

(٣) تقدّم هذا في الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الإعراب، وهو قوله: «إن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة، ولهذا اكتفي فيهما بضمير واحد. وحينئذٍ فالخبر مجموعهما...».
وانظر في هذا الموضع غير هذا التخريج، في آية سورة الحج ٦٣/٢٢ التي ذكرها هنا قبل هذا البيت.

(٤) أي: عطف جملة خالية من ضمير على جملة فيها ضمير، وبالعكس، ويكون ذلك بالواو كما تقدّم بالفاء.

(٥) الرابط هنا في الجملة الثانية «وأكرمها»، وجملة «زيد قامت» قبلها صارت مع ما بعدها كالجملة الواحدة بالعطف بالواو. وأغنى الرابط في الثانية عن ذكره في الأولى.

(٦) الرابط هنا في الجملة الأولى في «قام» ولا رابط في الثانية، غير أن الواو جمعت الجملتين فصارتا كالجملة الواحد، وأغنى الرابط في الأولى عن ذِكْره في الثانية.

(٧) بناه: كذا في المخطوطات، وفي م/٤ بناءً كذا إشارة إلى أنه بالهمز وهاء الضمير. وفي متن الدسوقي مثله، وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك ومتن حاشية الأمير «بناءً».

كالجملة كمسألةِ الفاءِ، وإنما الواو للجمع في المفردات لا في الجُمَل[١]، بدليلِ جوازِ[٢] «هذان قائمٌ وقاعدٌ» دون[٢] «هذان يقومُ وقَعَد».

٨ - **والثّامنُ**: شَرْطٌ يشتملُ على ضميرٍ مدلولٍ على جوابه بالخَبَرِ نحو[٣]: «زيدٌ يقوم عمروٌ إنْ قام».

٩ - **التَّاسِعُ: «أل» النَّائبةُ عن الضمير**، وهو قَوْلُ الكوفيين وطائفةٍ من البصريين، ومنه: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ * فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[٤] الأَصْلُ: مَأْوَاه، وقال المانعون: التقدير: هي المَأْوَى له.

---

(١) هذا رَدّ على هشام. وانظر النص في الهمع ٢/٢٠.
عطف قاعد على قائم ولما كانت الواو للجمع كانا كالخبر الواحد وكان بمنزلة المثنى المطابق للمبتدأ في المعنى.

(٢) لم يصح هنا الجمع لأنه عطف جملة يقوم على جملة قعد، والجمع بابه المفردات.

(٣) ذهب الدماميني إلى أن الرابط في هذا إنما هو الضمير الذي اشتمل عليه الشرط بلا شك، فهو من صورة القسم الأول فلا يعَدُّها قسماً مستقلاً برأسه.
قال الشمني بعد هذا: وأقول: «القِسْم الأول يكون الضمير واقعاً في الخبر، وهذا ليس كذلك، بل الخبرُ لا ضمير فيه دل على الجواب الذي شرطه اشتمل علي الضمير».
انظر الحاشية ٢/١٨٨.
وفي الهمع ٢/٢٠ «أجازه الزجاج، وجزَم به ٱبن هشام في المغني، وهو المختار».
قلتُ: صورة المسألة كما يلي: زيد: مبتدأ، جملة: «يقوم عمرو»: خبر عن المبتدأ، ولا ضمير رابط في هذه الجملة، والشرط «إن قام» جوابه محذوف دَلَّ عليه ما تقدم، والتقدير: إن قام زيد قام عمرو، فالضمير المضمر في «قام» فعل الشرط قام مقام الرابط في جملة الخبر «يقوم عمرو».

(٤) سورة النازعات ٧٩/٤٠ - ٤١
هي المأوى: هي: مبتدأ، أو فَصْل، وعلى جعله مبتدأ يكون «المأوى» خبره، وجملة «هي المأوى» خبر «إنَّ»، والعائد على «مَن» في الجملة الأولى محذوف على رأي البصريين أي: المأوى له، وحَسَّنَ حذفه وقوعُ «المأوى» فاصلة، وما الكوفيون فمذهبهم أن «أل» عوض عن الضمير.
انظر البحر ٨/٤٢٣.
قلت: ولو أن المصنف ذكر الآيات التي قبلها لكان فيها شاهد للمسألة أيضاً وهي ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ * =

١٠ - **العاشِرُ**: كونُ الجملةِ نَفْسَ المبتدأ في المعنى[١] نحو[٢]: «هِجِّيْري[٣] أبي بكر لا إلهَ إلا الله»، ومن هذا[٤] أخبارُ ضميرِ الشَّأْنَ والقِصَّة نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٥]،

= وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا * فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ النازعات ٧٩/ ٣٧ - ٣٩
وانظر مشكل إعراب القرآن ٢/٤٥٦، والفريد ٤/٦٢٣، ومعاني القرآن للزجاج ٤/٢٨١، والبيان ٢/٤٩٣، والتبيان للعكبري/١٢٧٠.

(١) الجملة المُخَبّر بها إن كانت نفس المبتدأ في المعنى فحكمُها في الاستغناء عن ذكر ضمير يرجع إلى المبتدأ حكم المفرد الجامد؛ ولأجل ذلك لم يفتقر ضمير الشأن إلى ما يرجع إليه من الجملة المخبر عنه بها.
شرح الكافية الشافية/ ٣٤٣ - ٣٤٤.

(٢) تعقب الدماميني المصنف بأن هذه الجملة ليست مما نحن فيه، لأنها في قوله: «لا إله إلا الله» في حكم المفرد، لأنَّ المراد لفظها. ورَدّ عليه هذا الشمني بأن الكلام في مطلق الجملة.
ثم تعقبه الدماميني من جهة أخرى بأن ما ذكره بعد هذا هو أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط، وهو مناف لعدِّها هنا في روابط الجملة بما هي خبر عنه. واعتذر عنه الشمني اًعتذاراً ضعيفاً قال: «يحتمل أنه يريد بما ذكره في ذلك التنبيه أنها لا تحتاج إلى رابط آخر غير كونها نفس المبتدأ في المعنى، فالمنفي ليس مطلق الربط بل رابط مفيد» انظر حاشية الشمني ٢/ ١٨٨، وحاشية الأمير ٢/١٠٨.

(٣) يقال: هذا هِجّيراه: أي عادته ودأبه وهِجّيرى الرجل: كلامه - قال ذو الرمة:

**رمـى فـأخـطـأ والأقـدار غـالـبـة	فـانـصعن والويلُ هجِيّراه والحَرَبُ**

وفي حديث عمر رضي اللّه عنه: «ماله هجِّيري غيرها».
وانظر التاج واللسان/ هجر، وكذا النهاية في غريب الحديث والأثر، وانظر هذا القول في المساعد ١/٢٣١، قال: «أي قوله في الهاجرة».

(٤) أي مما لا يحتاج إلى رابط.

(٥) سورة الإخلاص ١١٢/١
هو: مبتدأ: الله أحد: جملة اسمية خبر عن «هو»، وهو ضمير الشأن، ولا رابط في جملة الخبر، لأنها نفس المبتدأ في المعنى. =

ونحو: ﴿فَإِذَا هِىَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[1].

* * *

= وفيها غير هذا التوجيه، إلا أن هذا الوجه هو ما يناسب ما نحن فيه.
وانظر التبيان للعكبري/١٣٠٩.
قال ابن الأنباري: «وليس في هذه الجملة التي وقعت خبراً للمبتدأ ضمير يعود إليه؛ لأن المبتدأ ضمير الشأن، وضمير الشأن إذا وقع مبتدأ لم يَعُد من الجملة التي وقعت خبراً عنه ضمير؛ لأن الجملة وقعت مُفَسِّرَة له، فلا يفتقر فيها إلى المبتدأ الذي هو ضمير الشأن...» البيان ٥٤٥/٢.

(١) الآية: ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ الأنبياء ٩٧/٢١.
أبصار: مبتدأ؛ خبره: شاخصة، والجملة موضِّحة للضمير «هي»، وهو ضمير القصة، ومفسِّره له، ولا تحتاج جملة الخبر هذه إلى رابط يعود على المبتدأ.

تنبيه

الرّابطُ في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾[١]، إمّا النُّون[٢]، على أن الأَصْلَ: وأزواجُ الذين، وإمّا كلمةُ «هم» مخفوضةً محذوفةً هي وما أُضِيفت[٣] إليه على التَّدْريج، وتقديرُهما إمّا قبل[٤] «يتربَّصْنَ» أي[٥]: أزواجُهم يتربَّصْنَ، وهو قولُ الأخفشِ، وإمّا بعده: أي يتربّصْنَ بعدهم، وهو قَوْلُ الفرّاء[٦].

---

(١) تتمة الآية: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢/٢٣٤.

(٢) أي في «يتربَّصْن» وذلك على جعل الذين: مبتدأ، وخبره جملة: يتربّصْن، وهنا لابُدَّ من تقدير محذوف يصحح وقوع هذه الجملة خبراً عن الأول لخلوها من الرابط، والتقدير: وأزواج الذين يتوفّون يتربَّصن، فحذف المضاف: أزواج، وأقيم المضاف إليه مقامه.
ولهذا قال المصنف: على أن الأصل، وأزواج الذين، وبهذا التقدير يعود الضمير نون النسوة إلى أزواج.

(٣) أضيفت: كذا في المخطوطات، ومعاني الفراء، وفي المطبوع: أضيف.

(٤) التقدير: يتربصن بعدهم، أو بعد موتهم، هذا قول الأخفش . كذا عند السمين، ونسبه هنا إلى الفراء. وجعل التقدير عند الأخفش: أرواجهم يتربّصن انظر الدرر المصون ١/٥٧٦، ومثله في البحر ٢/٢٢٢.
والذي ذكر عن الفراء أنه يجعل «الذين» مبتدأ لا خبر له، بل أخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن به؛ لأن الحديث معهن في الاعتداد، فجاء الخبر عن المقصود.
والمعنى: من مات عنها زوجها تربّصت. وذكر السمين أنه مذهب الكسائي والفراء. وانظر معاني القرآن للفراء ١/١٥٠ ففيه ما يوضح هذا. وانظر رَدّ الزجاج في معاني القرآن ١/٣١٤.

(٥) أي: يذرون أرواجاً يتربَّصْنَ، فالضمير في «أزواجاً» وتقديره: أزواجهم، وهو مخفوض محذوف.

(٦) لم أجد هذا في معاني الفراء، بل ما تقدّم مما ذكره السمين، وشيخه في البحر.

وقال الكسائي - وتَبِعَه ٱبنُ مالك - الأَصْل[١] يتربَّصْنَ أزواجُهم، ثم جِيءَ بالضمير[٢] مكان الأزواج لتقدُّم ذِكْرِهِنّ، فٱمتنَع ذكر الضمير[٣]؛ لأن النون لا تُضافُ؛ لكونها ضميراً، وحَصَل الرَّبْطُ بالضمير[٤] القائمِ مقامَ الظاهر[٥] المضافِ للضمير.

* * *

---

(١) هنا بعض الجملة قام مقام شيء مضاف إلى عائد على المبتدأ. فحذف «أزواجُهم» بجملته وقامت النون التي هي ضمير الأزواج مقامهن بقيد إضافتهن إلى ضمير المبتدأ.
انظر الدر ٥٧٧/١، والبحر ٢٢٢/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٣١٥/١.

(٢) وهو النون في «يتربَّصن».

(٣) أي: الذي في «أزواجهم».

(٤) وهو الأزواج المضاف إلى الضمير «هم».

(٥) وهو النون في «يتربَّصْن».
وقال أبو حيان «ولو صُرِّح بذلك فقيل: يتربَّصْن أزواجهم لم يحتج إلى حذف، وكان إخباراً صحيحاً، فكذلك ما هو بمعناه وهو قول الزجاج».
وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣١٥/١ - ٣١٦.

الأشياءُ التي تحتاج إلى الرابط

وهي أَحَدَ عَشَرَ[(١)]:

١ - **أحدُها: الجملةُ المخبَرُ بها**، وقد مَضَتْ، ومن ثَمَّ كان مردوداً قولُ ٱبن الطّراوة[(٢)] في «لولا زيدٌ لأكرمتُك»: إنّ «لأكرمتُك» هو الخبر. وقولُ ٱبن عطية في: ﴿فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ۞ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ[(٣)]﴾[(٤)]: إنّ[(٥)] «لأملأنَّ» خبر «الحقُّ» الأول فيمن قرأه بالرفع[(٦)]، وقولُه[(٧)]: «إنّ التقدير: «أَنْ أَمْلَأَ» مردودٌ[(٨)]؛ لأنّ «أَنْ» تُصيِّرُ الجملةَ مفرداً.

---

(١) في م/٢ «إحدى عشرة».

(٢) تقدَّم هذا عن ٱبن الطراوة عِند المصنِّف في «لولا»، فقد ذكر عنه أن جواب «لولا» أبداً هو خبر المبتدأ، ورَدَّه المصنف بأنه لا رابط بينهما.
وعند الجمهور الخبر محذوف وجوباً، ولا يكون إلاّ كوناً مطلقاً. انظر الأرتشاف/١٠٨٩، والجني الداني/٦٠١، قال في رأي ٱبن الصراوة: «وهو ضعيف».

(٣) «جهنم» مثبتة في م/ ١ و ٢، وليست في بقية المخطوطات.

(٤) تقدمت، وهي الآية ٨٥ من سورة صَ، وكان ذلك في الجملة المعترضة بين القسم وجوابه.

(٥) قال ٱبن عطية: «وقرأ ٱبن عباس ومجاهد برفع الاثنين، فأمّا الأول فبالابتداء، وخبره قوله: «لأملأن»؛ لأنّ المعنى أن أملأ...» انظر المحرر ٤٩٣/١٢ وانظر رَدّ أبي حيان في البحر ٤١١/٧، وكذا عند السمين ٥٤٧/٥.

(٦) تقدّمت قراءة الرفع في الجملة الاعتراضية، وقراؤها، وانظر معجم القراءات ١٢٧/٨.

(٧) أي قول ٱبن عطية.

(٨) لأنّ «لأملأن» جواب قَسَم، ويجب أن يكون جملة، فلا تقدّر بمفرد، وأيضاً ليس مُصَدَّراً بحرف مصدري والفعل حتى ينحل إليهما.
وانظر هذا عند شيخه، فهو تابع له في رَدِّه. البحر ٤١١/٧.

وجوابُ القَسَم لا يكون مفرداً، بل الخبرُ فيهما[(١)] محذوفٌ، أي: لولا زيدٌ موجودٌ، والحقُّ قَسَمي[(٢)]، كما في[(٣)] «لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ».

٢ - الثاني: الجملة الموصوف بها، ولا يربطها إلا الضميرُ: إمّا مذكوراً نحو: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾[(٤)]، أو مُقَدَّراً[(٥)]، إمّا مرفوعاً كقوله[(٦)]:

إنْ يَقْتُلوكَ فإنّ قَتْلَكَ لم يَكُنْ ... عاراً عليك ورُبَّ قَتْلٍ عارُ

أي[(٧)]: هو عار.

أو[(٨)] منصوباً كقوله[(٩)]:

[حَمَيْتَ حِمَى تهامةَ بعد نَجْدٍ] ... وما شيءٌ حَمَيْتَ بمُسْتَباحِ

---

(١) أي في مثال ابن الطراوة المتقدِّم، والآية.

(٢) فيه غير هذا التقدير: فالحق أنا، وقيل: فالحق مني.
قال أبو حيان بعد هذا: «وحُذِف كما حذف في «لَعَمْرُكَ لأقومن» وفي «يَمينُ الله أبرح قاعداً»...» البحر ٧/٤١١.

(٣) أي: لَعَمْرُكَ قسمي. عمرك: مبتدأ، وقسمي: الخبر، وهو واجب الحذف.
وكذا ما جاء في المثال بعد «لولا» وفي الآية.

(٤) الآية/٩٣ من سورة الإسراء، وتقدّمت تامّة في «حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات» في مثال النوع الأول وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضنة.
وجملة «نقرأه» صفة لـ «كتاباً»، والضمير الرابط هو ضمير النصيب في «تقرأه»، وذكرت فيما تقدّم الحالية.

(٥) أي: وقد يكون الضمير مقدَّراً.

(٦) تقدّم البيت في «إنْ»، وهو لثابت قطنة في رثاء يزيد بن المهلب.

(٧) وتقدّم هذا في تخريج البيت، على جعل «عار» خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة صفة «قتلٍ»، أو «عار» خبر «قتل»، ونقلت هذا عن الدماميني.

(٨) أي: يكون الضميرُ المقدَّرُ الرابطُ لجملة الصفة منصوباً، وهو محذوف.

(٩) قائله جرير في مدح عبدالملك بن مروان. وجعله العيني في مدح يزيد بن عبدالملك، وليس كذلك، والمثبت عجزه، وصدرُه ما وضعتّه بين معقوفين.

=

أي: حَمَيْتَهُ.

أو مجروراً[١] نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾[٢] فإنه على تقدير[٣] «فيه» أربع مرات، وقراءة الأعمش[٤]: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[٥] على تقدير «فيه» مرتين.

وهل حُذِفَ الجارُّ والمجرورُ[٦] معاً أو حُذِفَ الجارُّ وَحْدَه فٱنتصب الضميرُ[٧]

= والشاهد فيه مجيء جملة «حميت» صفة لـ «شيء»، والرابط ضميرُ نَصْبٍ مُقَدّرٌ أي: حميتَه. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨٢/٧، وشرح السيوطي/٤٤، ٨٧٧، والحجة للفارسي٤٤/٥، والكتاب ٥٤/١، ٦٦، والديوان/٩٩، والعيني ٧٥/٤، وأمالي الشجري ٥/١، ٧٨، ٣٢٦.

(١) أي: ويكون الرابط مقدَّراً ضميراً مجروراً.

(٢) تقدّمت، وهي الآية/٤٨ من سورة البقرة. انظر ما تقدّم في «أيّ»، وكذلك في باب «عن». وفي الموضع الأول كان الحديث عن الرابط المحذوف.

(٣) أي: لا تجزي فيه، لا يُقْبَلُ فيه، لا يُؤْخَذُ فيه. ولا هم يُنْصَرون فيه.

(٤) هو سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي مولاهم الكوفي، ولد سنة ستين، أخذ القراءة عن عدد كبير من القراء، ومات في ربيع الأول سنة ثمان وأربعين ومئة. غاية النهايةَ في طبقات القراء ١/ ٣١٥ - ٣١٦.

(٥) سورة الروم ١٧/٣٠.
وقراءة الجماعة «فسبحان الله حينَ تُمسون وحينَ تُصْبحون».
وقراءة عكرمة والأعمش «حيناً» في الموضعين، على تقدير: تمسون فيه، وتصبحون فيه.
وانظر المراجع في كتابي: معجم القراءات ١٥٠/٧.

(٦) وهو الضمير الرابط.

(٧) في البحر ١٨٩/١ «فيجوز أن يكون التقدير لا تجزي فيه، فحُذِفَ حرف الجر فٱتَّصل الضمير بالفعل، ثم حُذف الضمير، فيكون الحذف بتدريج، أو عَدَّاه إلى الضمير أولاً ٱتساعاً، وهذا اختيار أبي عليّ، وإياه نختار».

واتصل بالفعل كما قال[(١)]:

ويـومـاً شـهـدنـاه سُـلَيْـمـاً وعـامـراً [قليلًا سوى الطَّعْنِ النِّهالِ نوافِلُه]

أي: شهدنا فيه، ثم حُذِفَ[(٢)] منصوباً؟

قولان: الأول[(٣)] عن سيبويهِ، والثاني[(٤)] عن أبي الحسن.

وفي أمالي ابن الشجري[(٥)]: «قال الكسائيُّ: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء، أي: إنّ الجارّ حُذِف أولاً، ثم حُذِف الضميرُ، وقال آخر: لا يكون المحذوفُ إلّا «فيه»، وقال أكثرُ النحويين - منهم سيبويهِ والأخفشُ -: يجوز الأمران، والأَقْيَسُ[(٦)] عندي الأول». انتهى.

---

(١) قائله غير معروف، وذكر ابن يعيش أنه لرجل من بني عامر.
والمثبت صدره، وعجزه ما وضعته بين معقوفين، وفيه رواية: ويومٍ.
والمعنى: شهدنا فيه، وسليمان وعامر: قبيلتان من قيس عيلان، النوافل: الغنائم.
والمعنى: اذكر يوماً شهدنا فيه هاتين القبيلتين قليلاً عطاياه سوى الطعن النِّهال، على التهكُّم؛ لأن الطَّعْن ليس من النوافل. أي: لا غنائم فيه، بل فيه الطعن.
والشاهد فيه أنّ الأصل: شهدنا فيه، ثم حذف حرف الجر، فصار: شهدناه، وتعدى الفعل إلى الضمير.
انظر شرح البغدادي ٨٤/٧، وشرح المفصل ٤٦/٢، ٤٧، والكتاب ٩٠/١، والكامل/٤٩، وأمالي الشجري ٦/١، ١٨٦، والهمع ١٦٦/٣، والمقرب ١٤٧/١، والمقتضب ١٠٥/٣، و ٣٣١/٤، ومجمع الأمثال ١٢/١، والدر المصون ١٦٦/٥، ٤٢١.

(٢) أي: حذف الجار أولاً من «شهدنا فيه»، ثم اتَّصل الضمير بالفعل فنُصب، ثم حُذِف الضمير.

(٣) وهو حذف الجار والمجرور معاً.

(٤) وهو الحذف على التدريج.

(٥) انظر أمالي ابن الشجري ٦/١ - ٧.

(٦) نصّ ابن الشجري: «والأقيس عندي أن يكون حرف الظرف حُذِف أولاً، فجعل الظرف مفعولاً به على السَّعَةِ...».

وهو مخالِفٌ لما نَقَلَ غيرُه[١].

وزَعَمَ أبو حيان[٢] أنّ الأَوْلَى أَلّا يُقَدَّر في الآية الأولى ضميرٌ، بل يُقَدَّر أنّ الأصل: يوماً يومَ لا تجزي، بإبدال[٣] «يوم» الثاني من الأول، ثم حُذِف المضافُ، ولا يُعْلَم[٤] أنّ مضافاً إلى جملة حُذِف.

ثم إن ٱدّعى[٥] أنّ الجملة[٦] باقية على محلّها من الجرّ[٧] فشاذّ، أو أنها[٨]

= ومن هذا ترى أن ما ٱختاره قياساً ٱبن الشجري هو مذهب الكسائي.
وما أثبته المصنف هو اختياره لرأي سيبويه.

(١) وجه المخالفة في تجويز ٱبن الشجري الأمرين عن سيبويه والأخفش، مع أن سيبويه يقول بحذفهما معاً، والأخفش يرى حذف الجارّ أولاً.
وانظر الشمني ١٨٩/١، وانظر البحر ١٩٠/١ ففيه مثل نص ٱبن الشجري، وزاد مع سيبويه والأخفش الزجاجَ في تجويز الأمرين.

(٢) قال أبو حيان: «وقد يجوز على رأي الكوفيين أن يكون ثَمّ رابط، ولا يكون الجملة صفة، بل مضاف إليها «يوم» محذوف لدلالة ما قبله عليه، التقدير: واتقوا يوماً يومَ لا تجزي، فحذف «يومَ» لدلالة يوماً عليه، فيصير المحذوف في الإضافة نظير الملفوظ به...» البحر ١٩٠/١.

(٣) في م/٢و٤ و٥ «فأبدل».

(٤) في م/٣ «ولا نعلم».
وهذا الذي اعترض به ذكره أبو حيان، وذكر أن البصريين لم يجيزوا ما أجازه الكوفيون من حذف المضاف وترك المضاف إليه على خَفْضِه.

(٥) أي: أبو حيان.

(٦) جملة «لا تجزي نفس عن نفس».

(٧) وذلك بعد حذف «يوم» أي: يوماً يومَ لا تجزي.
وانظر البحر ١٩٠/٢ وذكر أنّ مما يُحَسِّن هذا التخريج أنّ المضاف إليه جملة، فلا يظهر فيها إعرابٌ، فيتنافَرَ مع ما قَبله.

(٨) أي: الجملة.

أنيبت عن المضاف[١]، فلا[٢] تكونُ الجملةُ[٣] مفعولًا به في مثل هذا الموضع.

٣ – **الثالث: الجملةُ الموصولُ بها الأسماءُ**، ولا يربطها غالباً إلا الضميرُ، إمّا مذكوراً نحو: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾[٤]، ونحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾[٥]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾[٦]، ونحو: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ﴾[٧].

وإمّا[٨] مُقَدَّراً نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[٩]، ونحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾[١٠]،

---

(١) وهو «يومَ» المقدَّر المحذوف.

(٢) سقط «فلا» من طبعة الشيخ محمد.

(٣) قال الشمني: «يعني إن ٱدّعى أن الجملة [لا تجزي] أُنيبتْ هنا عن المضاف [يوم] كانت مفعولاً؛ لأنها نائبة عن البدل من المفعول، والنائب حكمه حكم المنوب عنه، والمُبْدَلُ حكمه حكم المُبْدَل منه، وهي لا تكون مفعولاً به في مثل هذا الموضع» الحاشية ١٨٩/٢.

(٤) الآيات: ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ سورة البقرة ٢/١ – ٣.

والرابط الضمير وهو الواو في «يؤمنون»، وهو ضمير الفاعل.

وانظر كذلك الآية الرابعة ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ...﴾ وجاء مثل هذا في آيات كثيرة.

(٥) الآية: ﴿لِيَأْكُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ سورة يس ٣٥/٣٦.

الرابط هو ضمير النصب في «عملته».

(٦) الآية: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ وَأَنتُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ سورة الزخرف ٧١/٤٣.

والضمير الرابط هو ضمير النصب في «تشتهيه».

(٧) تقدّمت، وهي الآية/٣٣ من سورة المؤمنون، وذُكِرَتْ في «على»، والعائد ضمير الجر في «منه».

(٨) أي: وإمّا أن يكون الضمير الرابط مقدّراً غير ظاهر.

(٩) الآية من سورة مريم/٦٩، وتقدّمت في «أيّ» موصولاً.

والتقدير: الذي هو أَشَدُّ. وتقدّمت في الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً به في باب التعليق.

(١٠) سورة يس ٣٥/٣٦، وقد تقدّمت غير أنّ المثبت هنا على حذف الضمير وهي قراءة، وبيانها كما يأتي:

﴿وَفِيهَا مَا تشتهي ٱلْأَنفُسُ﴾[١]، ونحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[٢].

والحذفُ من الصِّلة أقوى[٣] منه في[٤] الصِّفة، ومن الصِّفة أَقْوَى منه من[٥] الخبر.

= - قراءة: وما عملته: عن ٱبن كثير ونافع وأبي عمرو وٱبن عامر وحفص عن عاصم وعبدالله بن مسعود وأبي جعفر ويعقوب.

- **وقراءة: وما عملتْ**: عن عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي وخلف والمطوعي وطلحة وعيسى بن عمر والمفضل.

وانظر كتابي: معجم القراءات ٤٩٤/٧، ففيه المراجع، وهي كثيرة.

(١) من سورة الزخرف ٧١/٤٣ وتقدّمت قبل قليل، والمثبت هنا إحدى القراءتين، وبيان القراءتين كما يلي:

- قرأ نافع وٱبن عامر وحفص عن عاصم ويعقوب وٱبن مسعود وأبو جعفر وشيبة وٱبن عباس «تشتهيه» بهاء، وكذا جاءت في المصاحف المدنية والشامية.

- وقرأ ٱبن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر، وخلف «تشتهي» بالياء، وهي كذلك في مصاحف مكة والعراق.

قال الزجاج: وأكثر المصاحف بغير هاء، وفي بعضها الهاء.

انظر كتابي معجم القراءات ٣٩٨/٨.

(٢) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنون. وتقدَّم هذا الجزء من الآية في الجملة الرابعة «المضاف إليها». والتقدير «ويشرب مما تشربون منه»، ودَلَّ على ذلك صدر الآية:«يأكل مما تأكلون منه».

(٣) لأن الصِّلة مع الموصول جزء واحد، فاستُغني بالربط اللفظي عن الالتزام بذكر الضمير، والصفة ليست كالصلة في الجزئية. وذكر مثل هذا الرضي وٱبن الحاجب.

انظر الشمني ١٩٠/٢ وأمالي ٱبن الحاجب ١٥/٤.

(٤) كذا في المخطوطات «في» وفي المطبوع «من».

(٥) في م/٣ و٤ و٥«في الخبر».

وقد يربطها[١] ظاهرٌ[٢] يَخْلُف الضميرَ كقوله[٣]:

فيا رَبَّ ليلى أنتَ في كل مَوْطنٍ وأنتَ الذي في رحمةِ اللهِ أَطْمَعُ

وهو[٤] قليل[٥]، قالوا: وتقديره: وأنت الذي في رحمته، وقد كان يمكنهم أن يُقَدِّروا «في[٦] رحمتك» كقوله[٧]:

وأنتَ الذي أخلفتَني ما وَعَدتَني [وأَشْمَتَّ بي مَن كان فيكَ يَلُومُ]

---

(١) أي: يربط جملة الصِّلة بالموصول.

(٢) اسم ظاهر بدلاً من الضمير الغائب.

(٣) البيت لمجنون ليلى، وتقدَّم في باب «اللام».

(٤) في شرح الكافية ٣٧/٢ «وقد يغني الظاهر عن العائد على قلّة نحو: «ما جاءني زيد الذي ضرب زيد».

(٥) قوله: «وهو قليل» غير مثبت في م/١.

(٦) قال البغدادي: «وتجويز الشمني وابن المُلّا تبعاً للعيني «في رحمتك» للإخبار بالاسم الظاهر عن «أنت» غفلة منهم؛ لأنّ الظاهر هنا موصول يجب أن يكون عائده ضميراً غائباً».
انظر شرح الشواهد ٢٧٦/٤، وحاشية الشمني ٣٠/٢.

(٧) هذا البيت أحد ثلاثة أبيات لامرأة اسمها أُمَيْمَة كان ابن الدُّمَيْنة يعشقُها، وهي تجيبه عن أبيات أوّلها:

وأنتِ التي كلفتِني دَلَج السُّرى وجُونُ القطا بالجلهتين جُثُومُ

وقد تزوجها ولم تزل عنده إلى أن قتل.
والمثبت صدر البيت، وعجزه ما وضعته بين معقوفين.
والشاهد في البيت قولها: أخلفتَني، فوضعت ضمير الخطاب موضع الضمير الغائب وكان الغالب: فيه: وأنت الذي أخلفني ما وعدني، فهو الغالِب، وأقل منه ما كان فيه ضمير الخطاب والتكلّم.
انظر شرح البغدادي ٨٦/٧ الديوان/٤٢، الحيوان ٥٥/٣ البيان والتبيين ٣٧٠/٣.

وكأنهم كرهوا بناءَ قليلٍ[(١)] على قليل؛ إذ الغالبُ[(٢)] «أنتَ الذي فَعَل»، وقولُهم[(٣)] «فعلتَ» قليل، ولكنه[(٤)] مع هذا مَقِيس.

وأمّا[(٥)] «أنت الذي قام زيد» فقليلٌ غيرُ مقيس؛ وعلى هذا[(٦)] فقولُ[(٧)] الزمخشريّ: في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾[(٨)]: «إنه[(٩)] يجوز كونُ العطفِ بـ «ثُمَّ» على الجملة الفعلية»، ضعيف[(١٠)]؛

---

(١) القليل الأول هو ربط صلة الموصول الواقع خبراً عن ضمير المخاطب بالاسم الظاهر، والقليل الثاني هو ربط ذلك بضمير المخاطب. الشمني ٢/١٩٠.

(٢) الغالب إذا جاء المبتدأ ضمير خطاب خبره اسم موصول أن يكون الرابط بجملة الصِّلة ضمير الغيبة.

(٣) أي: أنت الذي فعلت، بوضع ضمير الخطاب في «فعلت» في موضع الضمير الغائب.

(٤) قوله: «لكنه» غير مثبت في م/١ و٣.

(٥) أي: يوضع الاسم الظاهر وهو «زيد» في موضع الضمير العائد.

(٦) أي: على ما تقدّم من وضع الظاهر موضع المضمر، وأنه قليل غير مقيس، جاء حديث الزمخشري في الآية.

(٧) في م/١ «يقول».

(٨) سورة الأنعام ٦/١

(٩) قال الزمخشري: «فإن قلت: علامَ عطف قوله «ثم الذين كفروا بربهم يعدلون»؟.
قلتُ: إمّا على «الحمد لله»، على معنى أنّ الله حقيقٌ بالحمد على ما خلق؛ لأنه ما خلقه إلا نعمةً، ثم الذين كفروا به يعدلون فيكفرون نعمته، وإمّا على قوله: «خلق السماوات»، على معنى أنه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه أحد سواه، ثم هم يعدلون به ما لا يقدِر على شيء منه...» الكشاف ١/ ٤٩٤ - ٤٩٥.

(١٠) التعقيبُ هنا للمصنف، وقد أخذه من شيخه أبي حيان.
قال في البحر ٤/٦٩: «وهذا الوجه الثاني الذي جَوَّزَه [أي الزمخشري] لا يجوز إذ ذاك؛ لأنه يكون معطوفاً على الصِّلة، والمعطوف على الصِّلَة صلة، فلو جعلت الجملة من قوله: «ثم الذين كفروا» صلةً لم يَصِحّ هذا التركيب؛ لأنه ليس فيها رابط يربط الصلة بالموصول...».
على أن الشمني التمس مخرجاً للزمخشري بأنه يغْتفَر في الثواني ما لا يُغْتَفَر في الأوائل.

لأنه يلزمه[١] أن يكون من هذا القليل[٢]، فيكون الأصلُ كفروا به[٣]؛ لأنّ المعطوفَ على الصِّلة صِلةٌ، فلا بُدّ من رابط، وأمّا إذا قُدِّر العطفُ على «الحمد لله» وما بعده فلا إشكال[٤].

٤ - **الرابع**[٥]: **الواقعةُ حالًا**: ورابطُها إمّا الواو والضمير نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ﴾[٦]، أو الواو فقط نحو: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[٧]، ونحو[٨]: «جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ». أو الضميرُ فقط نحو: ﴿تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[٩].

---

(١) في م/٤ «يلزم».

(٢) في م/١ «القبيل».
والمراد بالقليل أنّ قوله «كفروا بربهم» أقام الظاهر موقع المضمر، إذا جعلته معطوفاً على الصّلة على ما ذهب إليه الزمخشري، وأجازه أبو حيان، ومثّل له بقوله: أبو سعيد الذي رويتُ عن الخدري، يريد رويتُ عنه.. فيكون الظاهر قد وقع موقع المضمر.

(٣) أي: في موضع: كفروا بربهم.

(٤) وتكون «ثم» على هذا للترتيب الإخباري.

(٥) أي: الموضع الرابع مما يحتاج إلى رابط.

(٦) سورة النساء ٤/٤٣، وتقدّمت في الجملة الحالية.
جملة «وأنتم سكارى» حال، ورابطها بما قبلها: وأنتم، الواو والضمير، وصاحب الحال الواو في «لا تقربوا».

(٧) سورة يوسف ١٢/١٤ وتقدّمت في «إذا».
والرابط الواو وحده؛ لأن الضمير لا يعود على الذئب، ولا على الضمير في «أكله».
وأجازوا في الجملة الاعتراض. انظر الدر المصون ٤/١٦١، والفريد ٣/٦٣ «والجملة معترضة بين القسم وجوابه».

(٨) ليس في جملة الحال «الشمس طالعة» ضمير؛ ولذا كان الرابط الواو وحده.

(٩) الآية: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ سورة الزمر ٣٩/٦٠.
الرابط هو الضمير في جملة الحال «وجوههم مسودّة»، وصاحب الحال «الذين».

وزَعَمَ أبو الفتح في الصورة الثانية[١] أنه لا بُدَّ من تقديرِ الضميرِ[٢] أي: طالعةٌ وقت مجيئه.

وزَعَمَ الزمخشريّ في الثالثة[٣] أنها شاذّةٌ نادرةٌ. وليس كذلك لورودها في مواضع من التنزيل نحو: ﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[٤]، ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾[٥]، ﴿كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٥]،

(١) أي: حيث يكون الرابط الواو وحده.

(٢) إما أن يكون الرابط الواو والضمير، أو الضمير وحده، وأما الواو وحده فغير كافٍ للربط.
وعند ٱبن يعيش يغني الواو عن الضمير بربط ما بعده بما قبله. انظر شرح المفصّل ٦٥/٢.

(٣) أي: في الجملة التي تقع حالاً وهي اسمية، فالأصل أن يكون الرابط الواو، وأمّا ما جاء من ذلك والرابط ضمير من نحو: كلمته فوه إلى فيّ، فهو عنده شاذ. وتعقَّبه أبو حيان في البحر.
انظر الشمني ١٩٠/٢، ونص الزمخشري في المفصل/٦٤ وانظر شرح المفصل ٦٥/٢ وفي ص/٦٦ تعقّب الزمخشريَّ بأنه إن أراد أنه شاذ في القياس فليس بصحيح، وإن أراد أنه قليل من جهة الٱستعمال فقريب.

(٤) الآية: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ سورة البقرة ٣٦/٢.
جملة: بعضكم لبعض عدو: حالية، وهي جملة ٱسمية، وليس فيها ضمير رابط غير الضمير في «بعضكم». وصاحب الحال الضمير في «اهبطوا».
قال أبو حيان: «وليس مجيئها بالضمير دون الواو شاذّاً خلافاً للفراء ومن وافقه كالزمخشري» انظر البحر ١٦٣/١.

(٥) خلط ٱبن هشام بين آيتين؛ ولذلك رأيت أن أفصل بين هذين الجزأين.
الأولى: في سورة البقرة: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة ١٠١/٢.
والثانية في آل عمران: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ سورة آل عمران ١٨٧/٣.
وقد أنبه الشمني على هذا. انظر الحاشية ١٩٠/٢، والأمير ١٠٩/٢.

﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦۚ﴾[١]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[٢]، ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[٣].

وقد يخلو[٤] منهما[٥] لفظاً فيُقَدَّر الضميرُ نحو[٦]: «مررتُ بالبُرِّ قفيزٌ بدرهم»، أو الواو[٧] كقوله يَصِفُ غائصاً لطلب اللؤلؤ: انتصف النهارُ وهو غائصٌ وصاحبُه لا يدري ما حاله[٨]:

= وليس في آية آل عمران شاهد لما نحن فيه، وإنما الشاهد في آية سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿كأنهم لا يعلمون﴾ فهي جملة حالية صاحبُها: فريق.
وانظر البحر ١/٣٢٥.
وقال الأمير: «في الآية الأخيرة تعريض بالزمخشري؛ فإنه مُفَسِّر، فكيف يخفى عليه هذه المواضع» الحاشية ٢/١٠٩.

(١) الآية: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَاۚ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦۚ وَهُوَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ سورة الرعد ١٣/٤١.
جملة «ننقصها من أطرافها» حال إمّا من فاعل «نأتي» أو من مفعوله.
وكذا جملة «لا معقب لحكمه» جملة حالية.

(٢) الآية/٢٠ من سورة الفرقان، وتقدَّمت في آخر الجمل التي لها محل من الإعراب «الجملة المستثناة» وذكر المصنف أن قوله تعالى: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ حال.

(٣) تقدّم الحديث عنها قبل قليل. وهي آية الزمر ٣٩/٦٠.

(٤) أي: قد تخلو جملة الحال من رابط يربطها بصاحب الحال.

(٥) أي: الواو والضمير.

(٦) أي: قفيز منه بدرهم. وجملة: قفيز بدرهم: حال من البُرّ على تقدير: مُسَعَّراً.

(٧) أو يُقدّر الواو.

(٨) قائله الأعشى ميمون البكري من أبيات مدح بها قيس بن معد يكرب الكندي، فقد وصف محبوبته بالدُّرة، ثم بيَّن كيف تُستخرَجُ من البحر، ثم وَصَف الغواصين بعد ذلك بأبيات. كذا عند البغدادي في شرح الشواهد. =

نَصَفَ النهارُ الماءُ غامِرُه　　ورفيقُه بالغَيْبِ لا[١] يَدْري

٥ - **الخامس: المفسِّرةُ لعامل الاسم المشتغَل[٢] عنه** نحو[٣]: «زيداً ضربتُه أو[٤] ضربتُ أخاه، أو[٥] عمراً وأخاه، أو[٦] عمراً أخاه» إذا قدَّرت الأخَ

= وأثبت الأصمعي القصيدة للمسيّب بن عَلَس، وهو خال الأعشى، كذا عند البغدادي في الخزانة، وشرح الشواهد أيضاً.
والشاهد في البيت قوله: الماءُ غامِرُه: حال من «النهار» ولا رابط من ضمير أو واو. فيجب أن تقدّر الواو، أي: والماء غامره.
ورُوي بنصب «النهار»، فتكون الجملةُ حالاً من ضمير الغائص المستتر في «نَصَفَ» وفاعل «نصف» في بيت قبله.

كجُمانة البحري جاء بها　　غوّاصُها من لُجَّة البحرِ

والمسيّب جاهلي لم يدرك الإسلام.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨٨/٧، وشرح السيوطي/٨٧٨، والخزانة ٥٤٢/١، وشرح المفصل ٦٥/٢، وأمالي الشجري ١٩٠/٢، ٢٧٨، والهمع ٤٧/٤، وسر الصناعة/٦٤٢، وشرح الأشموني ٤٤٠/١، وأدب الكاتب/٣٥٩، وإصلاح المنطق/٢٤١، وليس في ديوان الأعشى.

(١) في م/٢ و٤ «ما يدري» ومثله في أدب الكاتب.

(٢) أي: المشتغَل عنه بالعمل في ضميره، أو بالعمل في سببيّه، وهو المضاف لضميره.

(٣) زيداً ضربته: العامل وهو الفعل «ضرب» شُغِل عن العمل بـ «زيداً» بالعمل في ضميره وهو الهاء، وجملة «ضربته» مُفَسِّرة للعامل في «زيداً»، والتقدير: ضربت زيداً ضربته. والجملة المفسِّرة لا بُدّ لها من رابط وهو الضمير البارز في الفعل.

(٤) الجملة: زيداً ضربت أخاه، وتقدير المُفَسَّر: أهنتُ زيداً ضربت أخاه.

(٥) صورة الجملة: زيداً ضربت عمراً وأخاه، أي على تقدير: أهنت زيداً ضربت عمراً وأخاه، الضمير في «أخاه» هو الرابط للجملة بالمُفَسَّر وما عمل فيه، لأن الواو للجمع في المفردات.

(٦) صورة الجملة: زيداً ضربت عمراً أخاه، الضمير في «أخاه» رابط للجملة المفسِّرة بما قبلها، لأن أخاه عطف بيان، من «عمراً» فهما واحد.

بياناً[١]، فإن قَدَّرته[٢] بَدَلًا لم يَصِحَّ نَصْبُ الاسم على الاشتغال، ولا رَفْعُه على الابتداء[٣]، وكذا[٤] لو عطفت بغير الواو، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾[٥]، الذين: مبتدأ[٦] وتَعْساً: مَصْدَرٌ لفعل محذوف هو الخبر، ولا يكون «الذين» منصوباً بمحذوفٍ[٧] يُفَسِّرُه «تَعْساً» كما تقول[٨]: «زيداً ضَرْباً إيَّاه»، وكذا لا يجوز «زَيْداً جَدْعاً له». و[٩] لا «عمراً سَقْياً له» خلافاً لجماعة منهم أبو حيان[١٠]؛

---

(١) أي: عطف بيان في المثال الأخير.

(٢) أي في: «أخاه» في المثال الأخير.

(٣) لم يصح نصب «زيد» على الاشتغال ولا رفعه على الابتداء؛ لأنه عندئذٍ يكون من جملة أخرى؛ إذ لا تشتمل على هذا الجملةُ المفسِّرة والجملة الواقعة خبراً على ضمير رابط.

(٤) في م/٤ «وكذلك».
أي: وكذلك يمتنع الرفع والنصب لو عطفت بغير الواو.

(٥) تتمة الآية ﴿وَأَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ سورة محمد ٤٧/٨.

(٦) قال أبو حيان: «والذين كفروا: مبتدأ، والفاء داخلة في خبر المبتدأ، وتقديره: فتَعَسَهُم الله تَعْساً، فتَعْساً منصوب بفعلٍ مضمر؛ ولذلك عطف عليه الفعل في قوله: وأَضَلَّ أعمالهم...» البحر ٧٦/٨.

(٧) ما منعه هنا أجازه شيخه أبو حيان فقال: «ويجوز أن يكون الذين منصوباً على إضمار فعل يُفَسِّره قوله: فتعساً لهم كما تقول: زيداً جَدْعاً له» انظر البحر ٧٦/٨.
وانظر الدر المصون ١٤٦/٦ فقد تبع شيخه أبا حيان في هذا.

(٨) أي: لا يجوز عند المصنّف جعل ضرباً وجَدْعاً المصدرين مُفَسِّرين للعامل في «زيداً».

(٩) القول فيه كالقول في المثالين السابقين، أي: لا يكون «عمراً» منصوباً بمحذوف يُفَسِّره المصدر «سقياً».

(١٠) تقدّم نَصُّه في البحر.
ورَدُّه هذا على أبي حيان جنوح إلى مذهب الزمخشري الذي قال: «فإن المعنى: فقال تَعْساً لهم، =

لأنّ اللامَ متعلِّقةٌ[١] بمحذوف[٢]؛ لا بالمصدر[٣]؛ لأنه لا يتعدّى بالحرف، وليست لامَ التقوية لأنها لازمة[٤]، ولامُ التقوية غير لازمة[٤].

وقوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍۗ[٥]﴾[٦]،

إن قُدّرت «مِن» زائدة فـ «كم»[٧] مبتدأ، أو مفعول[٨] لـ «آتينا» مقدّراً بعده، وإن

= أو فقضى تَعْساً لهم» على أن أبا حيان رَدّ هذا التقدير عند الزمخشري. وانظر الكشاف ١٢٨/٣، والبحر ١٤٨/٨، وانظر الشمني ١٩١/٢.

(١) في م/٥ «متعلّق».

(٢) أي: «له» اللام متعلقة بمحذوف مقدّر غير فعل المصدر أو المصدر «تَعْساً أو سَقْياً أو جَدْعاً، في الأمثلة المتقدّمة والتقدير: إرادتي له تَعساً... وانظر حرف اللام فيما تقدّم.

(٣) أي: تعساً.. وسقياً... إلخ.
على أنه تقدّم في حرف اللام أن ابن مالك أجاز في التسهيل في سقياً لك أن تتعلّق اللام بالمصدر، وهي للتبيين، وأجازه ابن الحاجب أيضاً في شرح المفصل. وفي هذا رَدٌّ على المصنف، وتقدَّم تفصيل هذا في حرف اللام فيما سبق. وانظر الشمني ١٩١/٢.

(٤) يُعْتَرضُ على المصنِّف بقول ابن الحاجب: إنه يقال: جدعاً زيداً وسقياً زيداً بحذف هذه اللام بعد المصدر. وانظر هذا في «باب اللام فيما تقدّم» والشمني ١٩١/٢.

(٥) بينة: مثبت في م/١٢ و٣ و٥، وغير مثبت في الباقيتين، ولا المطبوع.

(٦) تتمة الآية: ﴿... وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢١١.

(٧) كم: مبتدأ، خبره الجملة بعده «آتينا...»، والعائد محذوف أي: كم آتينا هموها، أو آتيناهم إياها، وأجاز هذا ابن عطية في المحرر ٢٠٢/٢، وأبو البقاء في التبيان/١٧٠.

(٨) مفعول ثانٍ لآتيناهم على مذهب الجمهور، وأوّل على مذهب السهيلي، وقيل يجوز أن ينتصب بفعل مقدر يفسّره الفعل بعدها تقديره: كم آتينا آتيناهم. انظر الدر ٥١٤/١ - ٥١٦، والمحرر ٢/ ٢٠٢.

قَدَّرتها[١] بياناً[٢] لـ «كم» كما هي بيان لـ «ما» في: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[٣] لم يَجُزْ واحدٌ من الوجهين[٤]؛ لِعَدَمِ الراجع حينئذٍ إلى «كم»، وإنما هي مفعولٌ ثانٍ[٥] مقدَّمٌ مثل[٦] «أَعِشْرينَ دِرْهماً أعطيتُك؟».

وجَوّز الزمخشريّ[٧] في «كم»: الخبريةَ والآستفهاميّةَ، ولم يذكر النحويون أنّ «كم» الخبرية تُعَلِّق العاملَ عن العمل[٨].

وجوّز بعضُهم زيادةَ «مِن»[٩] كما قَدَّمنا، وإنما تُزادُ بعد الآستفهام بـ «هل»[٩]

---

(١) أي: «مِن» في الآية: ﴿كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍ...﴾.

(٢) أي: تمييزاً لـ «كم».

(٣) تقدّمت الآية في «ما» الشرطية، وهي من سورة البقرة ١٠٦/٢.
ومضت في «مِن» أيضاً إذا جاءت لبيان الجنس، وكثيراً ما تقع بعد ما أو مهما.

(٤) أي: في «كم» والوجهان: الابتداء أو النصب على أنه مفعول لفعل مقدّر.
وانظر رَدّ الوجهين عند أبي حيان في البحر ١٢٦/٢، ١٢٧، وكذا في الدر ٥١٤/١ - ٥١٥.

(٥) مفعول ثان مُقَدَّم لـ «آتيناهم» على مذهب الجمهور، ومفعول أول عند السهيلي. وتقدّم هذا قبل قليل.

(٦) أعطيتك أخذ مفعولين: الأول هو الضمير الكاف، والثاني: عشرين، وهو مقدَّم.

(٧) انظر الكشاف ٢٦٨/١ «... فإن قلت: كم آستفهامية أم خبرية؟ قلت: تحتمل الأمرين، ومعنى الآستفهام فيها التقرير...».
وتعقّبه أبو حيان قال: «... وليس بجيّد؛ لأن جعلها خبرية هو اقتطاع للجملة التي هي فيها من جملة السؤال، لأنه يصير المعنى: سَلْ بني إسرائيل، وما ذكر المسؤول عنه، ثم قال كثيراً من الآيات آتيناهم، فيصير هذا الكلام مفلتاً مما قبله...» البحر ١٢٧/٢.

(٨) سوف يذكر المصنف في الباب الخامس أن «كم» الخبرية تُعَلّق، خلافاً لأكثرهم، وقد ذكره في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة، وانظر مثل هذا في «كم» مما تقدّم.

(٩) انظر «مِن» فيما سبق وشروط الزيادة، فإنه ذكر النفي والنهي والآستفهام بـ «هل» وزاد الفارسي الشرط.

خاصَّة، وقد يكون تجويزُه ذلك على قول مَن[١] لا يشترط كونَ الكلام غير موجَبٍ مطلقاً، أو على قول من يشترطه في غير باب التمييز[٢]، ويرى أنها في[٢] «رطلٌ من زيتٍ» و«خاتمٌ من حديدٍ» زائدة[٣] لا مبيِّنة للجنس.

٦ - ٧ - السّادس والسّابع: بَدَلا البعض والاشتمال، ولا يربطهما[٤] إلّا الضميرُ، ملفوظاً نحو: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[٥]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[٦] أو مُقَدَّراً[٧]. نحو: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا[٨]﴾[٩]

---

(١) وهم الأخفش والكسائي وهشام. وانظر الأرتشاف/٧٢٣ وانظر «مِن» فيما تقدّم.

(٢) في التمييز لا يشترط أن يكون الكلام غير مُوْجَب.

(٣) هذا رأي الفارسي وسيبويه. انظر الأرتشاف/١٦٣٣، وشرح الأشموني ٤٤٦/١، والهمع ٦٧/٤.

(٤) أي: بالمُبْدَل منه.

(٥) تقدّمت الآية في أكثر من موضع، ومنها «حرف الواو» وهي في سورة المائدة ٧١/٥.
وكثير: بدل بعض من كُلّ، والكُلّ هو الضمير في: عَمُوا وصَمّوا، ومنهم: الهاء ضمير الجَرّ هو الرابط. وفي «كثير» غير هذا الإعراب. انظر العكبري/٤٥٣، والدر ٥٨١/٢.

(٦) سورة البقرة ٢١٧/٢، وتقدَّمت في «إذ»، وفي هذا الموضع بَيَان البدليّة.
قتالٍ: بَدَلُ اشتمال من الشهر الحرام، والضمير في «فيه» هو الرابط، وقيل فيه غير هذا. انظر العكبري/١٧٤.

(٧) أي: يكون الضمير الرابط مُقَدَّراً غير ملفوظ.

(٨) ﴿إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ ثبت في م/٣، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٩) الآية: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ سورة آل عمران ٩٧/٣.
مَن: بدل من الناس، بَدَلَ بعضٍ من كُلّ، والضمير محذوف تقديره: من استطاع منهم. وقيل: هو بدل كُلّ من كُلّ.
وفي إعرابه أربعة أوجه أخرى غير ما ذكرت. انظرها في الدُّرّ ١٧١/٢.
ويأتي حديث عنها في الباب الخامس.

أي: منهم، ونحو: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾[1] أي: فيه.

وقيل: إنّ «أل» خَلَفٌ[2] عن الضمير، أي: «ناره»، وقال الأعشى[3]:

**لـقـد كـان فـي حَـوْلٍ ثـواءٍ ثَـوَيْـتَـه		تَـقَـضِّـي لُبَـانـاتٍ ويَـسْـأمُ سـائِمُ**

---

(١) تتمة الآية الثانية: ﴿... قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ * ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ سورة البروج ٨٥/٤ - ٥.
النارِ: بَدَلٌ من الأخدود، وهو بَدَلُ ٱشتمال، وتقدير الضمير الرابط: فيه. وهو تقدير البصريين.
وقيل: بَدَلُ كُلّ من كُلّ، وقيل جَرٌّ على الجوار، أو التقدير. ذي النّار.
انظر الدر ٥٠٣/٦.

(٢) هذا تقدير الكوفيين، فإن «أل» قامت مقام الضمير، والأصل: ناره، ثم حُذِف الضمير، وعُوِّض عنه «أل». انظر البحر ٤٥٠/٨، والدر ٥٠٣/٦.

(٣) هذا البيت من قصيدة للأعشى ميمون عاتب بها يزيد بن مسهر الشيباني، وتهدَّده لسبب وقع بينهما.
وثواء: بالجرّ، ورُوي: ثواءً، بالنصب، وكذا أُثبت في م/٣.
وينشده النحويون: تُقَضَّى لُباناتٌ ويسأمُ سائمُ، وهي الرواية المثبتة عند سيبويه. الحول: السنة، الثواء: الإقامة. واللُّبانات: جمع لُبانة، وهي الحاجة من غير فاقة، والسآمة الملالة، ويسأمَ: منصوب بأن مضمرة جوازاً، وهي مع صلتها مؤولة بمصدر معطوفة على المصدر المتقدِّم.
أي: تقضي لبانات وسآمة سائم.، وأما يسأمُ: فهو بالعطف على تُقَضّى.
ومعنى البيت: تأنست بهُرَيرة وقضيت اللُّبانة من وَصْلها فدعها لما يعنيك من الذَّبِّ عن حسبك.
والشاهد فيه مجيء «ثواء» بالجر بدلاً من «حول»، وهو بدل اشتمال؛ لأن الثواء في الحول، فالفعل مشتمل عليهما، أي: دالٌّ على كل واحد منهما.
والعائد محذوف مقدر كما ذكره المصنف: ثويته فيه.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٩١/٧، وشرح السيوطي/٨٧٩، والمقتضب ٢٧/١، ٢٦/٢، ٢٩٧/٤، والكتاب ٤٢٣/١، والدر المصون ٤٦٤/١ و٣٤٦/٥، وشرح المفصل ٦٥/٣، وأمالي الشجري ٣٦٣/١، ورصف المباني/٤٢٣، والبحر المحيط ٣٩/٢١، والديوان/١٧٧، ومعاني الأخفش/٧١، والآرتشاف/٩٦٦، والبيان للأنمباري ١٥١/١، وأصول ٱبن السراج ٤٨/٢.

أي: ثَوَيْتَه فيه، فالهاء من «ثَوَيْتَه» مفعولٌ مطلق، وهو ضمير الثواء؛ لأنّ الجملة[١] صفةٌ، والهاءُ[٢] رابطُ الصِّفة، والضميرُ المقدَّر[٣] رابطٌ للبدل، وهو «ثواء» بالمُبْدَلِ منه وهو «حَوْلٍ».

وزَعَمَ[٤] ٱبن سيده أنه يجوز كونُ الهاء من «ثويته» للحَوْل على الٱتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة «في»؛ وليس بشيءٍ؛[٥] لخلوِّ الصِّفة حينئذٍ من ضمير الموصوف،

ولٱشتراطِ الرابطِ في بَدَل البعض وَجَبَ في نحو: قولك: «مررتُ بثلاثةٍ زيدٌ وعمروٌ»[٦] القَطْعُ[٧] بتقدير[٨] «منهم»؛

---

(١) أي: جملة «ثويته».

(٢) الهاء من «ثويته».

(٣) وهو في قوله: «فيه».

(٤) هذا من كلام ٱبن السّيد البطليوس ينقله عن شيخه، كذا ذكر البغدادي.
والذي ذكره: جملة «ثويته» صفة لثواء، ويجب أن يكون في هذه الجملة ضميران: أحدهما يعود على الثواء الموصوف، وثانيهما للحول المبدل منه، فالهاء في ثويته للثواء، والعائد على الحول مقدّر كأنه قال: ثويته فيه. انظر شرح البغدادي ٧/٧٠، وتبع ٱبنَ سيده ٱبنُ هشام اللخمي.

(٥) حاصل كلامه أنّ في البيت صفة وبدلاً، وكلٌّ منهما بحاجة إلى ضمير، وليس في البيت إلا ضمير واحد، فإن قُدّر رابطاً للصفة احتيج إلى ضمير آخر رابط للبدل بالمبدل منه، وكذا العكس، وتقدير المصنف أولى، فالبارز للعود على الموصوف، والمقدّر للبدل والمبدل منه. وانظر الشمني ٢/١٩٢.

(٦) في م/٤ بزيادة «وبكر».

(٧) التقدير: لٱشتراط الرابط... وجب القَطْعُ، فهو فاعل وجب.

(٨) أي على تقدير: مررت بثلاثةٍ منهم زيد وعمروٌ. وانظر تعقيب الدماميني في الحاشية ٢/١٩٢.
ومنهم: متعلّق بالخبر، وزيد: مبتدأ.
وفي م/٣ «بإضمار منهم».

لأنه لو أُتْبع[١] لكان بَدَلَ بعضٍ من غير ضمير.

* * *

(١) أي: لو أتبع «زيد» ما قبله على البدلية من ثلاثة، ولم يذكر «منهم» كان بدل بعض من كل من غير ضمير رابط، على أن ذكره ليس بلازم، فإنه يكون مقدّراً.

قال الأمير: «ويصح تقديره رابطاً، فإن استوفت الأجزاء ولاحظت البدلية قَبل العطف لم يحتج لرابط» الحاشية ٢/١١٠.

تنبيه

إنما لم يَحْتَجْ بَدَلُ الكُلِّ[(١)] إلى رابطٍ لأنه[(٢)] نفسُ المُبْدَلِ منه في المعنى، كما أنّ الجملةَ التي هي نفسُ المبتدأ لا تحتاج إلى رابط[(٣)] لذلك.

٨ - **الثامنُ: معمولُ الصِّفة المشبَّهة**: ولا يَرْبطه[(٤)] بها إلا الضميرُ: إمّا ملفوظاً به نحو[(٥)] «زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُه» أو[(٦)] «وجهاً منه»، أو مُقَدّراً نحو: «زيد حَسَنٌ وجهاً» أي: منه.

وٱختُلِف في نحو: «زيدٌ حَسَنٌ الوَجْهُ» بالرفع، فقيل[(٧)]: التقدير: منه، وقيل[(٨)]: «أل» خَلَفٌ عن الضمير.

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ * جَنَّـٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾[(٩)] جناتِ: بَدَلٌ[(١٠)] أو عَطْفُ بَيَان.

---

(١) أي: بَدَلَ كُلٍّ من كُلّ.

(٢) أي: البدل.

(٣) تقدّم هذا للمصنف في أنواع الرابط. فقد ذكر في العاشر: كون الجملة نفس المبتدأ. وذكر الآية ﴿قل هو الله أحد﴾، والقول: «هجّيرى أبي بكر لا إله إلا الله».

(٤) أي: لا يربط المعمول بالصفة العاملة فيه غير الضمير.

(٥) زيد: مبتدأ، حَسَنٌ: خبر، وَجْهُهُ: فاعل «حَسَن» وهو الصفة المشبهة، والضمير الرابط هو الهاء.

(٦) أي في: زيد حَسَنٌ وجهاً منه.
وجهاً منصوب على التشبيه بالمفعول به، ومنه: فيه الضمير الرابط. وانظر الدسوقي ١٤٩/٢.

(٧) هذا مذهب سيبويه والبصريين. وانظر الارتشاف/٢٣٥٢، والكتاب ٢٠٢/١ - ٢٠٣.

(٨) هذا مذهب الكوفيين. وانظر الارتشاف/٢٣٥٢.
فهو عندهم على تقدير حسنٌ وَجْهُه، وحُذِف الضميرُ، وقامت «أل» مقامه في الربط.

(٩) أول الآية: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ...﴾ سورة صٓ ٤٩/٣٨ - ٥٠.

(١٠) أي: بدل من «حُسْنَ...».

والثاني[١] منعه[٢] البصريون؛ لأنه لا يجوزُ عندهم أن يَقع عَطْفُ البيانِ في النّكرات.

وقولُ الزمخشريِّ[٣]: إنه معرفة لأنّ عَدْناً عَلَمٌ على الإقامة بدليل: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلْغَيْبِ[٤]﴾[٥] لو صَحّ[٦] تعيَّنتِ البدليّةُ بالاتّفاقِ؛ إذ لا تبيّن[٧] المعرفة النكرة، ولكن قولُه ممنوع[٨]، وإنما «عَدْنٌ» مَصْدَرُ «عَدَنَ» فهو نكرة، و«التي»[٩] في الآية بَدَلٌ[١٠] لا نَعْتٌ. و«مفتّحةً»[١١] حالٌ من جنات

---

(١) يجوز في «جناتٍ» أن يكون عَطْفَ بيان من «حُسْنَ مآب» إن كان «جناتٍ» نكرة، ولا يجوز ذلك إن كان معرفة، وهذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون عطف البيان في النكرات، وذهب إلى هذا الفارسيّ والزمخشريّ. انظر الهمع ١٩١/٥ - ١٩٢، وانظر لبحر ٤٠٥/٧ في رَدّ عطف البيان في الآية.

(٢) في م/١ «يمنعه» ومثله عند مبارك والشيخ محمد، ومتن الدسوقي، وفي بقية المخطوطات ما أثبتُّه.

(٣) انظر الكشاف ١٨/٣ «جناتِ عَدْنٍ» معرفة لقوله: ...، وانتصابها على أنها عطف بيان لحسن مآب...».

(٤) قوله «بالغيب» مثبت في المخطوطات ما عدا الأولى، وهو غير مثبت في المطبوع.

(٥) الآية: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا * جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ سورة مريم ٦٠/١٩ - ٦١.

(٦) أي: لو صَحّ أنّ «جنات عدنٍ» معرفة.

(٧) في م/١ النكرة بالمعرفة، وفي م/٢ و٥ المعرفة بالنكرة.

(٨) قال أبو حيان: «ولا يتعيَّن أن يكون «جناتِ عدن» معرفة بالدليل الذي استدلّ به، وهو قوله: «جناتِ عدن التي»؛ لأنه اعتقد أن «التي» صفة لجنات عدن، ولا يتعيّن ما ذكره؛ إذ يجوز أن تكون «التي» بدلاً من جناتِ عدن...» البحر ٤٠٤/٧.

(٩) أي: ولفظ «التي» في آية مريم.

(١٠) وهذا توجيه شيخه أبي حيان.

(١١) انظر البحر ٤٠٥/٧، والكشاف ١٨/٣.

لٱختصاصها[١] بالإضافة، أو صِفَةٌ لها، لا صفةٌ لـ «حُسْنَ»؛ لأنه مُذَكَّر؛ ولأنّ البَدَل[٢] لا يتقدَّم على النعت. و«الأبوابُ» مفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، أو بَدَلٌ من ضميرٍ مستترٍ[٣]، والأَوَّلُ[٤] أَوْلَى؛ لضعف مثل «مررتُ بامرأةٍ حَسَنةٍ[٥] الوجهُ».

وعليهما[٦] فلا بُدَّ من تقدير أنّ الأصل[٧]: الأبوابُ منها، أو أبوابُها[٨]، ونابت «أل» عن الضمير، وهذا البَدَلُ[٩] بَدَلُ بعضٍ[١٠] لا ٱشتمال[١١]، خلافاً للزمخشري.

٩ - التاسع: جوابُ ٱسم الشرط المرفوعِ بالٱبتداء: ولا يربطه أيضاً إلّا

---

(١) أي: لإضافتها إلى «عدن».

(٢) أي: لأنا أعربنا «جناتٍ» بدلاً من «حُسْنَ مآب»، فلو جعل «مفتحةً» صفة له لزم تقديم البدل على النعت، وهو لا يجوز. دردير. عن دسوقي ١/١٥٠.

(٣) بدل من ضمير مستتر في «مُفَتَّحة».

(٤) وهو كونه مفعولاً لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

(٥) حسنة: مجرورةٌ على الصفة لـ «امرأةٍ»، رافعةٌ لضمير موصوفه، والوجهُ: بدل من ذلك الضمير، وإبدال ذي اللام من الضمير مما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين. انظر الشمني ٢/١٩٣.

(٦) أي: على تخريج «الأبواب» على البدلية، أو أنه مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله.

(٧) فالرابط على هذا محذوف، وهذا تقديره: منها، وهذا تقدير البصريين.

(٨) هذا تقدير الكوفيين، ومن ذهب مذهبهم، في نيابة «أل» عن الضمير بعد حذفه من «أبوابها». وانظر البحر ٧/٤٠٥.

(٩) أي: بَدَل «الأبواب» من الضمير المستتر في «مُفَتَّحة».

(١٠) كذا، بَدَل بعضٍ عند شيخ المصنف أبي حيان. ورَدَّ ما ذهب إليه الزمخشريّ، وقال الزمخشريّ: «وهو من بَدَل الٱشتمال».
انظر الكشاف ٣/١٨، والبحر ٧/٤٠٥.

(١١) بَدَلُ البعض على تقدير أنّ الباب جزء من الدار، وبَدَلُ الٱشتمال على أنّ الجنة مشتملةٌ على الأبواب.

الضميرُ، إمّا مذكوراً نحو: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾[١]، أو مُقدَّراً أو منوباً عنه نحو: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾[٢]، أي: منه[٣]، أو الأصلُ في حَجّه[٤].

وأما قولُه تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[٥]، ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾[٦]، وقول الشاعر[٧]:

فمن تكن الحضارةُ أعجبَتْهُ		فأيَّ رجالِ باديةٍ ترانا

---

(١) الآية: ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ المائدة ٥/١١٥.
الضمير في «أُعَذِّبه» هو الذي يربط جملة الجواب «فإني أعذِّبه» بآسم الشرط «مَن». وفي هذا الضمير غير هذا التقدير. وانظر الدر ٢/٦٥٤.

(٢) الآية: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ سورة البقرة ٢/١٩٧.
تقدير الضمير يصح أن يكون بعد «جدال» أي: ولا جدال منه، ويكون «منه» صفة لجدال.
ويجوز أن يُقدَّر بعد الحج: ولا جِدال في الحج منه أوله، ويكون هذا الجارّ في محل نصب على الحال من الحج، وللكوفيين تأويل آخر، وهو أنّ الألف واللام نابت مناب الضمير.
انظر الدر المصون ١/٤٩٢.

(٣) هذا على تقدير البصريين.

(٤) هذا تقدير الكوفيين، و«أل» في الحج ناب عن الضمير.

(٥) سورة آل عمران ٣/٧٦.

(٦) سورة المائدة ٥/٥٦.

(٧) قائله القطامي، وهو من خمسة أبيات يفضِّل فيها عَيْشَ أهل البادية على عَيْش أهل الحاضرة.
وجاء في الديوان: مَن تكن... بدون واو أو فاء، وهذا ما يُسَمَّى بالخرم.
الحضارة: بكسر الحاء المهملة وفتحها، الحَضَر، وأهل الحضارة: أهل الحضر. أي أهل القرية =

فقال الزمخشريّ[١] في الآية الأولى: «إنّ الرابطَ عمومُ المتقين».

والظاهرُ[٢] أنه لا عُمومَ فيها، وأنّ «المتقين» مساوون لمن تقدَّم ذِكْرُه. وإنما الجوابُ في الآيتين والبيت محذوفٌ، وتقديرُه في الآية الأولى[٣]: يحبُّه الله، وفي الثانية[٤]: يغلب، وفي البيت[٥]: فلسنا على صفته.

١٠ - **العاشر: العاملان في باب التَّنازع**، فلا بُدَّ من ٱرتباطهما[٦] إمّا بعاطف كما في[٧] «قام وقعد أخواك»،

= والمدينة، وهذا خلاف البادية.

ومعنى البيت: من أَعْجَبَهُ رجالُ الحضر فأيّ أناس بَدْوٍ نحن، والمعنى: ترانا سادة البدو.

والشاهد في البيت أنّ الرابط محذوف، وقَدَّره الزمخشري فلسنا على صفته.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٩٥/٧، والكامل/٨٦، والديوان/٥٨، وشرح الحماسة للتبريزي/ ١٨١.

(١) قال الزمخشري: «فإن قلت: فأين الضمير الراجع من الجزاء إلى «مَن» قلت: عموم المتقين قام مقام رجوع الضمير» انظر الكشاف ٣٣٠/١.

(٢) انظر البحر ٥٠١/٢.

(٣) هذا تقدير شيخه أبي حيان في البحر.

(٤) عند الزمخشري في الكشاف ٤٦٨/١ فإن حزب الله من إقامة الظاهر مقام المضمر ومعناه، فإنهم هم الغالبون.

وفي البحر ٥١٤/٣ «يحتمل أن يكون جواب «مَن» محذوفاً لدلالة ما بعده عليه، أي يكن من حزب الله ويغلب، ويحتمل أن يكون الجواب: فإنّ حزب الله، ويكون من وضع الظاهر موضع المضمر أي: فإنهم هم الغالبون». وانظر حاشية الشهاب ٣٨/٣.

(٥) ذكر البغدادي هذا التقدير للزمخشري. انظر شرح الشواهد ٩٥/٧.

ولم أهتدِ إلى موضع هذا البيت في مرجع عند الزمخشري مما بين يديّ.

(٦) أي: ٱرتباط العاملين، وذكر السفاقسي أنه لم يَرَ ذلك إلّا لٱبن عصفور. انظر الشمني ١٩٣/٢.

(٧) في م/٣ «قام وقعدا أخواك» وفي م/٤ «قاما وقعدا...».

والنص عند الدسوقي «قاما وقعد أخواك»، ومثله عند مبارك.

وقد أعمل الثاني، ويكون الرابط الواو، أو العامل الأول.

أو عَمَلِ أوّلهما في[1] ثانيهما نحو: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا﴾[2]، ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾[3]، أو كون ثانيهما[4] جواباً للأول، إمّا جوابيّة الشرط نحو: ﴿تَعَالَوْاْ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾[5]، ونحو: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[6]،

---

(١) تعقّبه الدماميني بأن في كلامه هذا تسامحاً، فإن «كان وظن» وهو العامل الأول ليس عاملاً في نفس الفعل الثاني، وإنما هو عامل في مَحَلّ الجملة التي منها الفعل الثاني، وكذا في بقية كلامه هنا مسامحة. انظر الشمني ٢/١٩٣.

(٢) سورة الجن ٧٢/٤.
سفيهنا يتنازعه عاملان: كان، يقول، فَأَعْمَل الفعل الثاني «يقول»، وقَدَّر ٱسم «كان» ضميراً مستتراً عائداً على السّفيه، والعامل الثاني وهو «يقول» وما عمل فيه معمولٌ للعامل الأول، فالجملة في محل نصب خبر «كان»، ويجوز أن يكون ٱسم «كان»، وفاعل «يقول» مضمر، والجملة: خبر.
انظر الدر ٦/٣٩١.

(٣) سورة الجن ٧٢/٧.
قوله: أن لن يبعث: تنازَعَهُ عاملان: ظَنُّوا، وظَنَنْتُم، وكُلّ منهما يطلب مفعولين، وهو من إعمال الثاني للحذف من الأول.
انظر البحر ٨/٣٤٨.

(٤) أي: ثاني العاملين جواب للعامل الأول.

(٥) الآيــة: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَّوْاْ رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ﴾ المنافقون ٦٣/٥.
تعالوا: يطلب «رسول الله» على معنى: ائتوا، ويستغفر: يطلبه أيضاً على أنه فاعل له، فأعمل الثاني؛ ولذلك رفع «رسول»، وحذف من الأول، والتقدير: تعالوا إليه، ولو أعمل الأول لقال: تعالوا إلى رسول الله يستغفر لكم، ويضمر الفاعل في يستغفر.

(٦) الآية: ﴿ءَاتُونِى زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ قَالَ ٱنفُخُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ الكهف ١٨/٩٦.
آتـونـي وأُفْـرِغ: تنـازعـا العمل في «قِطْراً» وقد أعمل الثاني «أُفْرِغ»، وأضمر المفعول الثاني في «آتوني».

=

أو جوابيّة[١] السؤال نحو: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ﴾[٢]، أو نحو ذلك من أوجه الآرتباط.

ولا يجوز[٣] «قام قعد زيد»؛ ولذلك[٤] بطل قولُ الكوفيين: إنّ من التنازع قولَ ٱمرئ القيس[٥]:

... ... كفاني - ولم أَطْلُبْ - قليلٌ من المال

= قال السمين: «وهذه الآية أشهر أمثلة النحاة في باب التنازع، وهي إعمال الثاني للحذف من الأول» الدر ٤/٤٨٣.

وقال العكبري: «قِطْراً: مفعول «آتوني»، ومفعول «أفرغ» محذوف، أي: أفرغه، وقال الكوفيون: هو مفعول «أفرغ»، ومفعول الأول محذوف». انظر التبيان/٨٦٢.

(١) في م/١ «وإمّا جوابية السؤال».
والمراد بهذا أن الرابط هو ما يقع جواباً عن سؤال كالذي في الآية.

(٢) سورة النساء ٤/١٧٦، وتقدّمت في مواضع أولها «أَنْ».
وقوله: «في الكلالة» تنازع العمل فيه عاملان: يستفتونك، ويفتيكم، وإعمال الثاني يقتضي الإضمار في الأول، وكذا العكس.
وعلقه البصريون بـ «يفتيكم»، وعلّقه الكوفيون بيستفتونك، وهو عند العكبري ضعيف؛ لأنه لو كان كذلك لقال: يفتيكم فيها في الكلالة كما لو تقدّمت.
أي: لا بُدَّ من تقدير ضمير. انظر التبيان/٤١٣، والدر ٢/٤٧٢.

(٣) لا يجوز لأنه لا يوجد رابط بين العاملين المتنازعين: قام، قعد.

(٤) أي: لأجل وجوب الربط بين العاملين.

(٥) تقدّم البيت في «لو».
وذكر الشمني أن قولهم لا يُبْطُلُ إلّا على تقدير «ولم أطلب» ٱستئنافاً.
ووجه التنازع عندهم أن العاملين «كفى، ولم أطلب» تنازعا العمل في «قليل»، فأعمل الأول، وحذف معمول الثاني.

وإنه[١] حُجّةٌ على رَجَحان ٱختيار إعمالِ الأولِ[٢]؛ لأن الشّاعر فصيحٌ، وقد ٱرتكبه[٣] مع لزومِ حَذْفِ مفعولِ الثاني[٤]، وتركَ إعمالَ الثاني مع تمكُّنه[٥] منه، وسلامته من الحذف.

والصوابُ[٦] أنه ليس من التنازع في شيء؛ لٱختلاف مطلوبَيْ العاملين؛ فإنّ «كفاني» طالب للقليل، و«أطلب» طالبٌ للمُلْك محذوفاً للدليل[٧]، وليس طالباً للقليل؛ لئلا يلزم فَسَادُ المعنى؛ وذلك[٨] لأنّ التنازع يوجِبُ تقديرَ قوله: «ولم أطلب» معطوفاً على «كفاني»، وحينئذٍ[٨] يلزم كونُه مثبتاً؛ لأنه[٩] حينئذٍ داخل في حَيّز الٱمتناع المفهوم من «لو»، وإذا ٱمتنع النفيُ جاء الإثبات، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله:

ولو أنما أسعى لأدنى معيشةٍ . . . .

---

(١) أي: هذا البيت.

(٢) وهو «كفاني» في «قليل».

(٣) أي: إعمال المتقدِّم.

(٤) وهو «أطلب».

(٥) أي: مع تمكنه من أن يُعْمِل الثاني فيقول: «كفاني ولم أطلب قليلاً من المال».

(٦) انظر مثل هذا في شرح البغدادي ٣٦/٥ و٩٧/٧.

(٧) الدليل هو البيت الذي بعده: ولكنما أسعى لمجدٍ مُؤَثَّل... البيت.

(٨) أي: إذا وقع العطف كان «لم أطلب» مثبتاً كالمعطوف عليه وهو «كفاني»، وهذا يعطي فساد المعنى، فهو لم يطلب القليل، وإنما طلب الكثير، ودليل ذلك البيت بعده.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٩٧/٧.

(٩) أي: «لم أطلب».

وإنما لم يَجُزْ أَنْ يُقَدَّر[(١)] مستأنفاً لأنه لا ٱرتباط حينئذٍ بينه وبين «كفاني»، فلا تنازُعَ بينهما[(٢)].

فإن قلتَ: إنما يجوز[(٣)] التنازعُ[(٤)] على تقدير الواو للحال[(٥)]، فإنك إذا قلتَ: «لو دعوته لَأَجابني غيرَ متوانٍ» أفادت «لو» ٱنتفاءَ[(٦)] الدُّعاءِ والإجابة دون ٱنتفاء عَدَمِ التواني حتى يلزم إثباتُ التواني.

قلتُ: أجاز ذلك[(٧)] قومٌ منهم ٱبنُ الحاجب في شرح المفصَّل، وَوَجَّه به قولَ

---

(١) أي: «ولم أطلب» ولو قُدِّر ٱستئنافاً لتنازعا العمل في «قليل».

(٢) تقدير الواو للاستئناف يقتضي أنه لا تنازع بين كفاني وأطلب، وشرط التنازع أن يكون ٱرتباطٌ بين المتنازعين بالعطف أو بغيره.

(٣) في م/١ و٢ «إنما جُوِّز» وفي المطبوع: لِمَ لا يجوز.

(٤) أي: في «كفى» و«لم أطلب».

(٥) أي: في بيت امرئ القيس في «ولم أطلب».

(٦) أي: لم أدعُه ولم يُجِبْني.
وكذا في البيت، فإن عدم طلب القليل مستمر، وإن كان نفيُ كفاية القليل لٱنتفاء السَّعي لأدنى معيشة. انظر الدسوقي ١٥١/٢.

(٧) أي: كون الواو في بيت امرئ القيس للحال.
وما ذكره المصنف هنا هو غير الصواب، فإن ٱبن الحاجب نقل في الإيضاح في شرح المفصل كلام سيبويه في إبطال التنازع لفساد المعنى؛ إذ يكون صدر البيت أنه لا يطلب القليل، وفي عجزه أنه طالب للقليل، ثم نقل عن الفارسي أنه قَصَدَ جهة أخرى، وهي جَعْلُ الواو للحال قال: «وإذا كانت الواو للحال لم يلزم أن يكون الطلب مثبتاً، بل يجب أن يكون منفياً على ظاهره، فكأنه قال: لو كنت ساعياً لأدنى معيشة دنيئةٍ لكفاني القليلُ غير طالب له، فيكون الفعلان مُوَجَّهيْن إلى القليل بهذا الاعتبار وبهذا التقدير، فَصَحّ أن يكون من هذا الباب، ويكون قد أعمل الأول.
[قال ٱبن الحاجب]: والظاهر مع سيبويه إذ ٱستعمال واو العطف أكثر...».
انظر الإيضاح في شرح المفصل ١٦٩/١ - ١٧٠، وٱنظر الإيضاح للفارسي/٦٧، فإنه ما زاد على أن ذكر البيت شاهداً لإعمال الأول.

الفارسي والكوفيين إنّ البيتَ من التنازع وإعمالِ الأول، وفيه نظر[١]؛ لأنّ المعنى حينئذٍ لو ثبت أني أسعى لأدنى معيشةٍ لكفاني القليلُ في حالة أني غيرُ طالبٍ له، فيكون[٢] انتفاءُ كفايةِ القليلِ المقيَّدةِ بعدمِ طَلَبِهِ موقوفاً على طلبه له، فيتوقَّفُ عَدَمُ[٣] الشيءِ على وجوده.

ولهذه القاعدة[٤] أيضاً بَطَلَ قولُ بعضهم في: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[٥]: إنّ فاعِلَ[٦] «تَبَيَّنَ» ضميرٌ راجع إلى المصدر المفهوم

---

(١) أي: فيما ذهب إليه الفارسي من جواز التنازع، وجَعْل الواو للحال.

(٢) قال الدماميني: «هذا مشكل؛ وذلك لأنّ كلامه يقتضي أنّ جَعْلَ المعلّق امتناع الجزاء، والمُعَلَّق عليه نفس الشرط، وهو فاسد، فلو حُذِف الانتفاء وقال: فيكون كفاية القليل المقيَّدة بعدم طلبه موقوفة على طلبه بناء على أن «لو» لتعليق الثبوت على الثبوت مع القطع بالانتفاء لاستقام. لكن يصير قوله بعد ذلك: فيتوقف عدم الشيء على وجوده غير مستقيم» انظر الشمني ١٩٣/٢.

(٣) أي: عدم الطلب للقليل..

(٤) أي: الربط بين العاملين المتنازعين بواو العطف، أو بغيره.

(٥) سورة البقرة ٢٥٩/٢، وتقدَّمت في مواضع أولها «حرف الواو».

(٦) هذا للزمخشري، فقد ذهب إلى أنّ المسألة من باب الإعمال، فالفعل تبين يطلب معمولاً وهو الفاعل، و«أَعْلَم» يطلب مفعولاً، و«أَنّ الله...» يصلح أن يكون فاعلاً لتبيّن، ومفعولاً لأعلم، فصارت المسألة من التنازع.

قال: «وفاعل تبيَّن مضمر تقديره: فلما تبيَّن أنّ الله على كل شيء قدير قال أعلم أن الله على كل شيء قدير، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه، كما في قولهم: ضربني وضربت زيداً...» انظر الكشاف ٢٩٥/١ - ٢٩٦، وحاشية الشمني ١٩٣/٢.

وتعقَّب أبو حيان الزمخشري بأنّ شرط الإعمال اشتراك العاملين، وأدنى ذلك بحرف العطف، أو يكون العامل الثاني معمولاً للأول، نحو: جاءني يضحك زيد، وعلى هذا فلا العامل الثاني مشترك في الآية مع العامل الأول بحرف العطف ولا بغيره، ولا هو معمول للأول بل هو معمول لـ «قال...» انظر البحر ٢٩٦/٢؛ والدر المصون ٦٢٨/١.

وصَحّح الدماميني قول الزمخشريّ. انظر حاشية الشمني ١٩٣/٢.

من أنّ وَصلها بناءً على أنّ «تبيّن وأعلم» قد تنازعاه كما في «ضربني وضربتُ زيداً»؛ إذ لا ٱرتباط بين «تبيّنَ» و«أعلمُ». على أنه لو صَحّ لم يَحْسُن حَمْلُ التنزيلِ عليه؛ لِضَعْفِ الإضمار[١] قبل الذِّكْرِ في باب التنازُع، حتى إنّ الكوفيين لا يجيزونه البتة، وضَعْفِ[٢] حَذْفِ مفعولِ العامل[٣] الثاني إذا أُهْمِلَ كـ[٤] «ضربني وضربتُ زيدٌ»، حتى إنّ البصريين لا يجيزونه[٥] إلّا في الضرورة.

والصوابُ أنّ مفعول «أطلب»[٦] «الملك»[٧] محذوفاً كما قدَّمنا، وأنّ فاعل[٨] «تبيّن» ضميرٌ مستترٌ، إمّا للمصدر، أي: فلما تبيّن له تبيُّنٌ[٩]، كما قالوا في: ﴿ثُمَّ

---

(١) وهو إضمار الفاعل في الأول، وهذا إضمار قبل الذكر، وهو ضعيف في باب التنازع، وهذا للكسائي. انظر الدر ٦٢٨/١.

(٢) معطوف على قوله من قبل: لِضَعْفِ...

(٣) وهو قوله: «أعلم».

(٤) زيد معمول لضربني، ومفعول الثاني: ضربتُ، محذوف. وكان ينبغي أن يكون: ضربني وضربتُه زيد، فيصرِّح بمفعول الثاني وهو ضمير النصب.

(٥) لا يجيزون حذف المفعول من العامل الثاني؛ لأنه فيه تهيئة للعامل، ثم قَطْعٌ له عنه.

(٦) في بيت امرئ القيس.

(٧) يَدُلُّ على ذلك البيت الثاني، والتقدير؛ هنا: ولو أني أسعى إلى قليل لكفاني ولم أطلب ملكاً. وقوله: «الملك» غير مثبت في م/٢.

(٨) في آية سورة البقرة.

(٩) في تقدير الفاعل في الآية ما يلي:
فلما تبيّن له كيفية الإحياء التي استغربها، وعند الزمخشري: فلما تبيّن له ما أَشْكَلَ عليه، أي من أمر إحياء الموتى.
وما ذكره الزمخشري رآه أبو حيان تفسيرَ معنًى لا تفسيرَ إعراب، وتفسيرُ الإعراب أن يقدِّر مضمراً يعود على كيفية الإحياء التي ٱستغربها بعد الموت. البحر ٢٩٥/٢.

بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾(١)، أو لشيءٍ دَلّ عليه الكلام، أي: فلما تبيّن له الأمرُ أو ما أشكل(٢) عليه، ونظيرُه(٣) «إذا(٤) كان غَداً فَأْتِني» أي: إذا كان هو، أي: ما نحن عليه من سلامة.

١١ - **الحادي عشر: ألفاظُ التوكيد الأُوَلُ**(٥)، وإنما يربطها الضميرُ الملفوظُ به نحو: «جاء زيد نفسُه» و«الزيدان كلاهما»، و«القوم كلُّهم»، ومن ثَمّ(٦) كان مردوداً قولُ الهروي في الذخائر: «تقول: جاء القومُ جميعاً» على الحال، و«جميعٌ»(٧) على التوكيد.

وقولُ بعض مَن(٨) عاصرناه في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى

---

(١) سورة يوسف ٣٥/١٢ وتقدّمت في الجملة المفسّرة.
وتقدير فاعل «بدا» مختلف فيه: رأيٌ، أو بداءٌ، أو جملة: ليسجننّه. أو ضمير يعود على السَّجن المفهوم من «السَّجن، أي بدا لهم حَبْسُه».
وتقدير الجملة فاعلاً هو مذهب الكوفيين، وليس ذلك جائزاً عند غيرهم.

(٢) هذا تقدير الزمخشري، وقد تقدَّم.

(٣) نظير ما قدَّره في الآية من كون الضمير راجعاً لما دَلَّ عليه الكلام...

(٤) اسم «كان» ضمير، وغداً: خبر «كان»، وكَنّى عن الضمير بقوله: «ما»، وتصبح الجملة: إذا كان ما نحن عليه... غداً فأتني».

(٥) أي: التي يؤكَّد بها أوّلاً من غير أن يسبقها شيء يتقدَّم عليها، وذلك مثل: نفس، وعين، وكِلاَ، وكِلْتا، وكُلّ...

(٦) أي: من أجل ربط هذا التوكيد بما قبله بالضمير الملفوظ.

(٧) جعل «جميعاً» توكيداً، ولا رابط يربطه بالمؤكَّد وهو القوم.

(٨) ذكر أصحاب الحواشي أنه ٱبن عقيل أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل تلميذ أبي حيان، وكان رجلاً عالماً فاضلاً، قال عنه أبو حيان: «ما تحت أديم السماء أنحى من ٱبن عقيل» وقد لازم شيخه أبا حيان اثنتي عشرة سنة، ولد في سنة ثمان وتسعين وستمئة وتوفي سنة تسع وستين وسبعمئة. وله مؤلفات. انظر بغية الوعاة ٤٨/٢ وانظر ترجمته في الحواشي في هذا الموضع من تعليقاتهم على مغني اللبيب.

﴿ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا﴾[١] : إنّ «جميعاً» توكيد[٢] لـ «ما»، ولو كان هذا لقيل : «جميعَه»، ثم التوكيدُ بجميع قليلٌ[٣] ؛ فلا يُحمَلُ التنزيلُ عليه، والصَّوابُ أنه حال.

وقولُ الفراء[٤] والزمخشريّ في قراءة بعضهم : ﴿إِنَّا كُلاًّ فِيهَآ﴾[٥] : إنّ «كُلاًّ» توكيد، والصّوابُ[٦] أنها بَدَلٌ، وإبدالُ الظاهر من ضمير الحاضر بَدَلَ[٧] كُلٍّ جائزٌ

---

(١) سورة البقرة ٢٩/٢، وتقدَّمت في المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تَأَخَّر لفظاً ورتبة «الخامس».

(٢) جعله توكيداً لما قبله مع أنه لم يَتَّصِل به ضمير رابط.

(٣) أغفل كثير من النحويين ذكر جميع وعامة في ألفاظ التوكيد، وذكرهما سيبويه، وهما مثل «كل» في المعنى، فيقال: جاء القوم جميعهم، أو عامتهم، كما تقول: كلّهم.
انظر شرح التسهيل لٱبن عقيل ٣٨٦/٢، وانظر الكتاب ١٨٩/١، ٢٢٣.

(٤) قولُ: بالرفع معطوفاً على «ومن ثم كان مردوداً قولُ الهروي...» في الصفحة التي سبقت.

(٥) سورة غافر ٤٨/٤٠ وتقدَّمت الآية في «كُلّ» كما تقدم بيان القراءة والقُرّاء. وقراءة العامة «إنّا كُلٌّ».
وانظر معاني القرآن للفراء ١٠/٣ قال: «رفعتَ «كُلّ» بفيها، ولم تجعله نعتاً لإنّا، ولو نصبته على ذلك وجعلته خبر «إنّا فيها»...».
وقوله: نعتاً أي توكيداً، وهذا مصطلح الكوفيين.
وانظر هذا عندي في تحقيق هذه القراءة في معجم القراءات.
وفي الكشاف ٥٦/٣: «وقرئ «كُلاًّ» على التأكيد لٱسم إنّ، وهو معرفة والتنوين عِوَضٌ من المضاف إليه، يريد: إنّا كُلّنا...».
وإلى مثل هذا ذهب ٱبن عطية. انظر المحرر ٥٢/١٣.
وذكر السمين أنه ليس مذهباً للزمخشري وحده، وإنما هو منقول عن الكوفيين أيضاً. الدر ٤٦/٦.

(٦) هذا ما اختاره شيخه أبو حيان قال: «والذي أختاره في تخريج هذه القراءة أنّ «كُلاًّ» بدل من ٱسم «إنّ»؛ لأنّ «كُلاًّ» يتصرف فيها بالابتداء ونواسخه وغير ذلك، فكأنه قال إن «كُلاًّ» بدل من ٱسم «إن» لأنّ «كلاًّ فيها...» البحر ٤٦٩/٧.

(٧) هـذا تتمـة نص أبي حيان قال: «فإن قلت: كيف يجعله بَدَلاً وهو بَدَلُ كُلٍّ من كُلّ من ضمير المتكلم، وهو لا يجوز عند البصريين؟ قلت: مذهب الأخفش والكوفيين جوازه، وهو الصحيح =

إذا كان مفيداً[١] للإحاطة نحو: «قمتم ثلاثتُكم»، وبَدَلُ الكُلّ لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز لـ «كُلٍّ» أن يَلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير[٢]، نحو[٣] «جاءني كُلّ القوم»، فيجوز مجيئُها[٤] بَدَلاً، بخلاف «جاءني كُلّهم» فلا يجوز إلّا في الضرورة، فهذا أَحْسَنُ ما قيل في هذه القراءة.

وخَرّجها[٥] ابنُ مالك على أن «كُلّاً» حال، وفيه ضَعْفَان[٦]: تنكيرُ «كُلّ» بقطعها عن الإضافة[٧] لفظاً ومعنى، وهو نادر[٨]، كقولِ بعضهم «مررتُ بهم كُلّاً»[٩] أي: جميعاً، وتقديمُ الحال[١٠] على عاملها الظرفيّ.

= على أنّ هذا ليس مما وقع فيه الخلاف، بل إذا كان البدل يفيد الإحاطة جاز أن يُبْدَل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب، لا نعلم في ذلك خلافاً...» البحر ٤٧٠/٧، وانظر الدر ٤٦/٦.

(١) أي: ذلك الظاهر. وانظر «كُلّ» فيما سبق.

(٢) فإذا اتصل بكل ضمير فإن «كلاً» لا تلي العوامل.

(٣) و«كل» هنا فاعل، عمل فيه «جاء»، وانظر مثل هذا ما تقدَّم في «كل».

(٤) أي: مجيء «كل» على ما تقدّم في الآية على قراءة النصب.

(٥) أي: قراءة «إنّا كُلاً فيها».
وتقدّم هذا للمصنف في «كُلّ»، وذكر هناك أن ابن مالك ذكر أن الأجود البدليّة.

(٦) ذكر هذين الوجهين من الضعف فيما تقدّم، وانظر هذا في البحر ٤٦٩/٧.

(٧) وبهذا يصير «كُلّ» نكرة، فيصح كونه حالاً.

(٨) أي: قَطْع «كُلّ» عن الإضافة لفظاً ومعنى؛ لأن الغالب الإضافة لفظاً ومعنى، أو معنى فقط.

(٩) كُلّاً: مقطوع عن الإضافة لفظاً ومعنى، والتقدير: مررت بهم كُلِّهم، فلما قُطع عن الإضافة صَحّ مجيئه حالاً، ولذلك قدّره المصنفُ بقوله: أي: جميعاً.

(١٠) هذا هو الوجه الثاني من اعتراض المصنف على ابن مالك.
وانظر هذا في باب «كل».

واحترزتُ بذكر الأُوَل[١] عن «أَجْمَع» وأخواته[٢]، فإنها إنما تؤكِّد بعد[٣] «كُلّ»، نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[٤].

* * *

(١) أي: بذكر «كل»، أو بذكر «جميع».

(٢) أي: جمعاء وأجمعون وجُمَع.

(٣) أي: لا قبلها إذا اجتمعت معها، وهذا لا ينافي أن يؤكّد بأجمع وأخواته إذا جاءت مفردة غير مقترنة بـ «كل» قال تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ * وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ﴾ الشعراء ٢٦/٩٤ وشواهد هذا في القرآن كثيرة. انظر سورة البقرة ٢/١٦١، وآل عمران ٣/٨٧...

وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٨٩ - ٣٩٠.

يقال: قبضت المال كُلَّه أجمعَ، وهدمت الدار كُلَّها جمعاءَ، وأقبلت النساء كُلُّهن جُمَعُ.

(٤) سورة الحجر ١٥/٣٠ وتقدّمت في باب «كل»، وانظر سورة صٓ ٣٨/٧٣.

الأمورُ[١] التي يكتسبها الاسمُ بالإضافة

وهي أَحَدَ عَشَرَ[٢]:

- أحدُها: **التعريف**، نحو: «غلامُ زيدٍ».

- **الثاني**: **التخصيص**، نحو: «غلامُ آمرأةٍ». والمراد بالتخصيص[٣] الذي لم يَبْلُغ درجة التعريف[٤]؛ فإن «غلام رَجُلٍ» أَخَصُّ من «غلام»، لكنه لم يتميّز بعينه كما يتميَّز[٥]: «غلام زيد».

- **الثالثُ**: **التخفيفُ**[٦]، كـ «ضاربُ زيدٍ» و«ضاربا عمرٍو» و«ضاربو[٧] بكرٍ» إذا أردتَ الحالَ أو الآستقبالَ، فإنّ الأَصْلَ فيهن[٨] أَن يَعْمَلْنَ النصبَ، ولكنّ الخفضَ

---

(١) قال السيوطي: «... وهذا الفصل أخذه آبن هشام من كتاب نظم الفرائد وحصر الشرائد...» انظر الأشباه والنظائر ٢/٢١٦. وهذا الكتاب للمهلبي.

(٢) في م/١ و٣ «وهي عشرة» وفي بقية المخطوطات «عشرة»، وقد أثبت المصنف أحد عشر أمراً.

(٣) ذهب الدماميني إلى أن مقتضى ما ذكره في بيان التخصيص أنه لو أطلق ولم يُرَد به ما ذكره لَدَخل فيه التعريف، وليس كذلك؛ فإنَّ التخصيص في عُرْفهم تقليلُ الآشتراك العارض في النكرة نحو: «رجل صالح»، فهذا فيه تخصيص، بخلاف «زيد» فإنه في آصطلاحهم معرفة، ولا يقال له مُخَصِّص. انظر حاشية الشمني ٢/١٩٤ وتعقيب الشمني بعده.

(٤) أي: التبيين.

(٥) أي: كما يتعرّف «غلام» بإضافته إلى «زيد».

(٦) الإضافة اللفظية لم تُفِد غير التخفيف في اللفظ بحذف التنوين منه، مع نية الآنفصال.

(٧) في م/٥ «وضاربا بكر».

(٨) أي: في الصفات، مثل إضافة آسم الفاعل إلى معموله في الأمثلة التي ذكرها، والأصل: ضاربٌ زيداً... إلخ. وانظر شرح الكافية ١/٢٨١.

أَخَفُّ منه؛ إذ لا تنوينَ معه ولا نون[١]. ويَدُلُّ على أنّ هذه الإضافةَ لا تفيد التعريفَ قولُكَ: «الضاربا زيدٍ» و«الضاربو زيدٍ»[٢]، ولا يجتمع على الاسم تعريفان[٣]، وقولُه تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾[٤]، ولا تُوصَفُ النكرةُ بالمعرفة، وقولُه[٥] تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾[٦]، وقولُ أبي كبيرٍ[٧] الهذليّ[٨]:

---

(١) أي: في حالتي التثنية والجمع.

(٢) في م/٥ «عمرو».

(٣) التعريفان: الإضافة و«أل» الموصوليّة. وتعقّبه الدماميني. وذهب الرضي إلى أنه لا مانع من اجتماع تعريفين إذا اختلفا. انظر الشمني ١٩٥/٢، والرضي ٢٨٢/١، ٢٨٣.

(٤) سورة المائدة ٩٥/٥ تقدّمت في حرف الفاء، واللام.
ومراده أن «بالغ» صفة لهدياً، وهو مضاف للكعبة المُعَرّف بأل، ولم تفده هذه الإضافة التعريف، ولو أفادته التعريف لما صَحّ وقوعُه صفة لما قبله؛ لأن النكرة لا تُوصَفُ بالمعرفة. انظر البيان ٣٠٥/١ «لأن الإضافة فيه في نية الانفصال؛ لأن التنوين فيه مقدّر...».

(٥) أي: مما يدل على أن الإضافة لا تفيد التعريف...

(٦) الآيتان: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ * ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ سورة الحج ٢٢/ ٨ - ٩.
ثاني: حال من فاعل «يجادل»، أي: مُعْرِضاً، وهي إضافة لفظيّة.
انظر الدر المصون ١٢٨/٥، والهمع ٢٧١/٤.
وقال العكبري: «ثاني عِطْفِه: حال أيضاً، والإضافة غير محضة...» التبيان/٩٣٤ ووجه استشهاد المصنف بالآية أن الإضافة لم تُفِد «ثاني» تعريفاً، ولو تعرّف بها لما صَحّ وقوعه حالاً؛ إذ الحال لا تكون معرفة عند أهل البصرة

(٧) في م/٤ «... أبي كثير الهذلي».

(٨) جاء البيت تاماً في م/٣ و٤ و٥، وأشار إلى تمامه في بعض النسخ الشمني.
وروايته في الديوان: حوش الجنان.
أتت به: أي: ولدته، حُوش الفؤاد: حديد الفؤاد، أو ذكيّ الفؤاد، مُبَطّناً: خميص البطن، سُهُداً: أي: قليل النوم. الهَوْجَل: الوخم الثقيل والأحمق.

فأَتَتْ به حُوشَ[1] الفؤادِ مُبَطَّناً سُهُداً إذا ما نام لَيلُ الهَوْجَلِ

ولا تُنْصَبُ المعرفةُ[2] على الحال.

وقولُ جرير[3]:

يا رُبَّ غابِطَنا لو كان يَطْلُبُكم لَاقَى مُبَاعَدَةً منكم وحِرْمانا

ولا تدخل «رُبَّ» على المعارف.

= والشاهد في البيت أن إضافة «حُوْش» إلى الفؤاد إضافة لفظية لا تفيد تعريفاً، والدليل على ذلك أنه حال من الضمير في «به»، ولو اكتسب من الإضافة تعريفاً لما كان حالاً.

انظر شرح الشواهد البغدادي ٩٨/٧، وشرح السيوطي/٨٨٠، وديوان الهذليين ٩٢/٢، وشرح الأشموني ٤٩٠/١، والعيني ٣٦١/٣، شرح التصريح ٢٨/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي/٨٨، اللسان/ سهد، هجل، وشرح الكافية الشافية/٩١٢.

(١) أي: في الآية، والبيت: ثاني، حُوشَ.

(٢) أي: مما يدل على أن الإضافة لا تفيد التعريف...

(٣) هذا البيت من قصيدة هجا بها الأخطل. والبيت تام في جميع النسخ، وهو غير ما رأيت في المطبوع.

قال البغدادي: يقول: رُبَّ رجلٍ يظنّ أنا نظفر منكم بما رغبناه، وأنكم تبذلون لنا من فضلكم ما أمَّلناه فيغبطنا على ذلك، ولو طلب وَصْلكم كما نطلبُ لم يظفر منكم بشيء مما كان يَرْغب.

والشاهد فيه: أنّ إضافة «غابط» إلى الضمير إنما هي للتخفيف، لا تفيده تعريفاً؛ بدليل دخول رُبّ عليه، وهي لا تدخل إلا على النكرة.

شرح الشواهد للبغدادي ١٠٠/٧، وشرح السيوطي/٨٨١، والعيني ٣٦٤/٣، وشرح الأشموني ١/ ٤٩٠، وشرح التصريح ٢٨/٢، وسيبويه ٢١٢/١، والهمع ٢٧١/٤، والمقتضب ٢٢٧/٣، ٤/ ١٥٠، وشرح المفصل ٥١/٣، والديوان/٥٩٥، وشرح الكافية الشافية/٩١١.

وفي «التحفة»[١] أنَّ آبنَ مالكٍ[٢] رَدَّ على آبن الحاجب في قوله: «ولا تفيد إلّا تخفيفاً» فقال: بل تفيد أيضاً التخصيص، فإنّ «ضاربَ زيدٍ» أخصُّ من «ضارب»، وهذا سَهْو[٣]؛ فإنّ «ضارب زيدٍ» أصله: «ضاربٌ زيداً» بالنصب، وليس أَصْلُه «ضارباً» فقط، فالتخصيصُ[٤] حاصلٌ بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة[٥].

فإن لم يكن الوَصْفُ بمعنى الحال والآستقبال[٦]؛ فإضافتُه مَحْضَةٌ[٧] تفيد التعريفَ والتخصيصَ؛ لأنها ليست في تقدير الآنفصال؛ وعلى هذا صَحَّ وَصْفُ[٨] آسمِ الله تعالى بـ: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ[٩]﴾[١٠]. قال

---

(١) هو شرح للكافية، مؤلفه إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي تقي الدين النيلي، انظر بغية الوعاة ٤١٠/١.
وانظر كشف الظنون ١٣٧٦/٢ «التحفة الوافية».

(٢) في الهمع ٢٧١/٤ «وذكر آبن مالك في نكتة على الحاجبيّة أنها قد تفيد التخصيص...».
ومذهب آبن مالك في المسألة كالجماعة في شرح الكافية الشافية/٩١٠، فهي عنده لم تفد تعريفاً ولا تخصيصاً؛ لأنها في نية الانفصال.

(٣) نقل عن المصنّف هذا التعقيب السيوطيُّ في الهمع ٢٧١/٤.

(٤) في م/١ و٤ «والتخصيص».

(٥) فلما وقعت الإضافة لم تُفِد إلا التخفيف.

(٦) أي: كان بمعنى المضيّ.

(٧) أي: ليس في مثل هذه الإضافة نيّة الآنفصال كما كان في المحضة في حالِ كَوْنِ الوصف دالاً على الحال والآستقبال.

(٨) في م/٥ «وصف الله عز وجل».

(٩) «الدين» غير مثبت في م/١.

(١٠) سورة الفاتحة ٤/١.

الزمخشريّ[١]: «أُريدَ بٱسم الفاعل هنا: إمَّا الماضي كقولك[٢]: «هو مالكُ عَبْدِهِ أَمْسِ»، أي: مالكُ[٣] الأمورِ يومَ الدين، على حدّ: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَـٰبُ ٱلۡجَنَّةِ[٤]﴾[٥]؛ ولهذا قرأ أبو حنيفة[٦]: ﴿مَـٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[٧]،

---

(١) انظر الكشاف ٤٦/١ «فإن قلت: فإضافة ٱسم الفاعل إضافة غير حقيقية فلا تكون معطية معنى التعريف فكيف ساغ وقوعُه صفةً للمعرفة؟ قلتُ: إنما تكون غير حقيقية إذ أُريد باسم الفاعل الحالُ أو الاستقبالُ، فكان في تقدير الانفصال، كقولك: مالك الساعة أو غداً، فأمّا إذا قُصِد معنى الماضي كقولك: هو مالكُ عَبْدِه أَمْسِ، أو زمانٌ مستمرٌ كقولك: زيدٌ مالكُ العبيدِ، كانت الإضافةُ حقيقيةً، كقولك: مولى العبيد، وهذا هو المعنى في «مالكِ يوم الدين»، ويجوز أن يكون المعنى مَلَكَ الأمورَ يوم الدين، كقوله «ونادى أصحابُ الجنة»، و«نادى أصحابُ الأعرافِ، والدليلُ عليه قراءة أبي حنيفة مَلَكَ يومَ الدين».

(٢) كذا في م/٢ و٣ و٤ «عبده» على الإفراد، ومثله نص الزمخشريّ. وفي م/١ و٥ عبيده، على الجمع، ومثله في طبعة مبارك، والأمير، والشيخ محمد.

(٣) في م/٤ «ملك».

(٤) في م/٢ و٣ و٤ «أصحاب النار» وهي الآية/ ٥٠ من سورة الأعراف: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَـٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَـٰبَ ٱلۡجَنَّةِ أَنۡ أَفِيضُواْ عَلَيۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ ...﴾ الآية.

(٥) سورة الأعراف ٤٤/٧ وتقدّمت في «نَعَم».
والمراد بالآية التعبير عن المستقبل بصيغة الماضي لتحقق وقوعه.

(٦) مَلَكَ: فعل ماضٍ، ونصب «يوم».
وهي قراءة أنس بن مالك وعلي بن أبي طالب وأبي حنيفة وجُبَيْر بن مطعم ويحيى بن يعمر وأبي عاصم عبيد بن عمير الليثي وأبي المجشر عاصم بن ميمون الحجدري والحسن ويحيى بن يعمر، وهي رواية عن حمزة.
انظر كتابي «معجم القراءات» ١٠/١.
وضَبَطَ القراءةَ الشيخ محمد «مَلِكِ» كذا على وزن فَعِل، وهي ليست قراءة أبي حنيفة. وليس هذا ما أراده الزمخشريّ.

(٧) الآية غير مثبتة في م/٥.

وإمّا[١] الزمانُ المستمرُ كقولك[٢]: «هو مالكُ العبيد»، فإنه بمنزلة قولك: «مَوْلَى العبيد». انتهى مُلَخّصاً[٣].

وهو حَسَنٌ، إلا أنه[٤] نَقَضَ هذا المعنى الثاني[٥] عندما تكلّم على قوله تعالى: ﴿وَجاعِلُ ٱلَّيْلِ سَكَنًا وَٱلشَّمْسِ وَٱلْقَمَرِ﴾[٦] فقال[٧]: «قُرِئَ بجر[٨] «الشمس والقمر» عطفاً على «الليل»، وبنصبهما[٩]، بإضمار «جَعَلَ»[١٠]، أو عطفاً على محل[١١] «الليل»؛ لأن اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضيّ، فتكون إضافتُه حقيقيةً، بل هو دالٌّ على جَعْلٍ مستمرّ في الأزمنة المختلفة، ومثله: ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾[١٢]، و﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾[١٣]،

---

(١) أي: وإمّا أن يُراد بالوصف الزمانُ المستمرُ: الماضي والحاضر والمستقبل.

(٢) ومِلْكُ العبيد فيه معنى الاستمرار.

(٣) قدّم وأخّر في النص، فلم يُلَخِّصه على نَسَقِ ما جاء عند الزمخشري.

(٤) في م/٣ و٤ و٥ «ولكنه».

(٥) أي: إرادة الزمان المستمر في الوصف عند الإضافة.

(٦) سورة الأنعام ٩٦/٦ وتقدّمت فيما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة، وأقسام العطف، كما تقدّمت في الموضع الثاني القراءتان: وجَعل، وجاعِل.

(٧) انظر الكشاف ٥١٨/١ - ٥١٩ وفي نصّ الزمخشري تفصيل أَوْفى مما ذكره المصنف هنا، وهو أَحْسَنُ ترتيباً.

(٨) قراءة الجَرّ عن أبي حيوة ويزيد بن قُطَيْب السَّكُوني. انظر كتابي: معجم القراءات ٤٩٦/٢.

(٩) هذه قراءة الجمهور. وفيهما قراءة الرفع. انظر كتابي: معجم القراءات.

(١٠) أي: وجعلَ الشمسَ والقمرَ.

(١١) وذلك على قراءة من قرأ «وجاعل الليلِ» فالليل موضعه نَصْبٌ.

(١٢) الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ سورة الأنعام ٩٥/٦.

(١٣) أول آية الإنعام ٩٦/٦ وقد تقدّمت.

كما تقول[١]: «زيدٌ قادرٌ عالمٌ»[٢]، ولا[٣] تقصد زماناً دون زمان. انتهى.

وحاصِلُه[٤] أنّ إضافةَ الوَصْف إنما تكون حقيقيةً إذا كان بمعنى الماضي، وأنّه إذا كان لإفادةِ حَدَثٍ مُسْتَمرٍ في الأزمنة كانت إضافتُه غيرَ حقيقيّةٍ، وكان عاملاً، وليس الأَمْرُ كذلك.

- **الرابعُ[٥] إزالةُ القُبْح أو التجوُّز**: كـ[٦]: «مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوجهِ»، فإنّ «الوجه» إنْ رُفِعَ قُبْحُ الكلام؛ لخلوّ[٧] الصِّفة لفظاً عن ضمير الموصوف، وإن

---

(١) المثال عند الزمخشري: «الله قادر عالم» الكشاف ٥١٩/١.

(٢) في م/٣ «وعالم».

(٣) في الكشاف: فلا تقصد....

(٤) ما ذكره المصنف هنا مُنْتَزَعٌ من البحر، قال شيخُه أبو حيان بعد نَصّ الزمخشري: «... ومُلَخَّصُه أنه ليس آسمَ فاعلٍ ماضياً، فلا يلزم أن يكون عاملاً، فيكون للمضاف إليه موضع من الإعراب، وهذا على مذهب البصريين أنّ آسم الفاعل الماضي لا يعمل. وأما قولُه: «إنما هو دالٌّ على جَعْلٍ مستمر في الأزمنة»، يعني فيكون إذ ذاك عاملاً، ويكون للمجرور بعده موضع من الإعراب، فيعطف عليه «والشمس والقمر»، وهذا ليس بصحيح؛ إذا كان لا يتقيّد بزمان خاصّ، وإنما هو للاستمرار، فلا يجوز له أن يعمل، ولا لمجروره مَحَلّ، وقد نَصُّوا على ذلك، وأنشدوا «ألقيت كاسِبَهم في قَعْر مظلمة»، فليس الكاسِبُ هنا مقيّداً بزمان، وإذا تقيّد بزمان فإمّا أن يكون ماضياً دون «أل»، فلا يعمل إذ ذاك عند البصريين، أو بأل حالاً أو مستقبلاً فيجوز إعماله والإضافة إليه على ما أُحْكِم في علم النحو وفُصِّل...» البحر ١٨٧/٤، وانظر الدر المصون ١٣٤/٣.

(٥) الرابع مما يكتسبه الآسم بالإضافة.

(٦) قال الدسوقي: «أي: فالحُسْنُ يكتسب بسبب الإضافة زوال القبح، والتجوز: آرتكاب خلاف الأصل».

(٧) أي: لو قيل: مررتُ بالرجل الحسن الوجهُ. فإنه لا ضمير بارزٌ يربط الصفة بالموصوف، وإن كان المعنى لا يتضح إلا بتقدير. ويكون «الوجه» على هذا بدلاً من الضمير المستتر في الصفة المشبهة أو عطف بيان.

وقال: «لفظاً» آحترازاً من التقدير كما ذكرت، أو من جَعْلِ «أل» في «الوجه» قائماً مقام الضمير على مذهب الكوفيين.

نُصِب[١] حَصَلَ التجوُّزُ[٢] بإجرائك الوصفَ القاصِرَ مُجْرَى المتعدِّي.

- **الخامسُ: تذكيرُ المؤنّثِ**[٣]: كقوله[٤]:

إنارةُ العَقْلِ مكسوفٌ بِطَوْعِ هوىً وعَقْلُ عاصي الهوى يَزْدادُ تَنْويرا

و[٥]يحتملُ أن يكونَ منه[٦]: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[٧]،

---

(١) أي: إن قيل: «مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهَ».

(٢) وجه التجوّز - وهو مخالفة الأصل - وذلك أن الصفة المشبهة «الحسن» لا تؤخذ إلّا من فعل قاصر، ونصب الوجه هنا يجعلها متعدّية، مع أنها تجري مجرى الأصل الذي أُخِذت منه.

(٣) إذا أضيف الاسم المؤنث إلى مذكر فإنه يكتسب منه التأنيث.
وذهب أبو حيان في شرح التسهيل إلى أنه قيل، وليس كتأنيث المذكر لتأنيث المضاف إليه. وذهب ابن جني إلىأ ن تذكير المؤنث واسع جداً. انظر الخصائص ٤١٥/٢.

(٤) قائله غير معروف، وذكر العيني أنه من المولّدين ثم قال: «وهو معنى مليح، وفيه موعظة كبيرة. والشاهد فيه: أن المضاف وهو «إنارة» اكتسب التذكير من المضاف إليه وهو «العقل»، بدليل الإخبار عنه بقوله: «مكسوف» ولم يقل: مكسوفة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٠١/٧، وشرح السيوطي/٨٨١، والعيني ٣٩٦/٣، والخزانة ٢/ ١٦٩، وشرح الأشموني ٥٠١/١، وشرح التصريح ٣٢/٢.

(٥) في م/٥ «قيل ويحتمل»، ومثله متن الدماميني: «وقيل: ويحتمل» انظر ١٩٥/٢.

(٦) أي: من تذكير المؤنث.

(٧) الآية: ﴿وَلَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًاۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ الأعراف ٥٦/٧.
الرحمة مؤنثة، وقياسها الإخبار عنها إخبار المؤنث، فيقال: قريبة، وقيل ذُكّر على المعنى؛ لأنّ الرحمة بمعنى الرّحِم والترحُّم، وقيل: ذكّر لأن الرحمة بمعنى الغفران والعفو. وقيل هو نعت لمذكر محذوف أي: شيء قريب.
وفي المسألة غير هذا، وفي البحر ٣١٣/٤ بيان هذا تفصيله.
وما ذهب إليه المصنّف هنا هو أنّ الرحمة اكتسبت صفة التذكير من لفظ الجلالة؛ ولذا جاء الخبر على التذكير: قريب. وساق هذا علىو جه الاحتمال.

وبُبْعدِه ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[١]، فذُكِّر الوصفُ حيثُ لا إضافةَ، ولكنْ ذَكَرَ الفراء[٢] أنّهم ٱلتزموا التذكيرَ في «قريب» إذا لم يُرَدَ قربُ النَّسَب؛ قَصْداً للفرق[٣].

وأمّا قولُ الجوهريّ[٤]: «إنّ التذكيرَ لكونِ التأنيثِ مجازياً» فوَهْمٌ[٥]؛ لوجوبِ التأنيثِ في نحو: «الشمسُ طالعةٌ» و«الموعظةُ نافعةٌ»، وإنما يفترقُ حُكْمُ المجازيّ والحقيقيّ الظاهِرَيْن[٦] لا المُضْمَرَيْن.

---

(١) الآية: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ۗ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ سورة الشورى ١٧/٤٢.

استشهد المصنّف على إبطال أن يكون «قريب» جاء مُذَكّراً في آية الأعراف من باب الإضافة. فقد ذُكِرَ هنا في آية الشورى ولا إضافة.

(٢) ذكر هذا الفراء بعد آية الأعراف قال: ذَكّرت قريباً لأنه ليس بقرابة في النسب، قال: ورأيتُ العرب تؤنّث القريبة في النسب، لا يختلفون فيها، فإذا قالوا: دارك منا قريب أو فلانة منك قريب، في القرب والبعد ذكّروا وأنثوا؛ وذلك أن القريب في المعنى وإن كان مرفوعاً فكأنه في تأويل: هي من مكان قريب، فجعل القريب خلفاً من المكان...» انظر معاني القرآن ٣٨٠/١ - ٣٨١.

وانظر النص في البحر ٣١٣/٤، وانظر فيه بيان الردود على الفراء، ونص الفراء في الصحاح.

(٣) انقطع مقدار صفحة من النص في م/٥.

(٤) انظر الصحاح/ قرب، قال بعد آية الأعراف: «ولم يَقُلْ «قريبة»؛ لأنه أراد بالرحمة الإحسان؛ ولأن ما لا يكون تأنيثه حقيقياً جاز تذكيره». ثم ساق بعده نص الفراء السابق.

(٥) قال أبو حيان بعد نص الجوهريّ: «وهذا ليس بجيّد إلّا مع تقديم الفعل، أمّا إذا تأخّر فلا يجوز إلا التأنيث، تقول: الشمس طالعة، ولا يجوز طالع إلا في ضرورة الشعر، بخلاف التقديم، فيجوز: أطالعة الشمس وأطالع الشمس، كما يجوز: طلعت الشمس وطلع الشمس،...».

البحر ٣١٣/٤، وانظر الدرر ٢٨٣/٣.

وقال الدماميني: «ويمكن حمل كلامه [أي الجوهريّ] على أن المؤنث غير الحقيقي يُذَكَّر بالتأويل، فيعود عليه ضمير المذكر، لكنّ عَطْفَه العلة الثانية على الأولى قد ينبو، عما ذكرنا بعض نُبُوّ» الشمني ١٩٥/٢.

(٦) أي: في الاسمين الظاهرين إذا وقعا بعد الفعل فتقول:

طلع الشمس وطلعت الشمس، ولا تقول إلّا جاءت هند.

- **السَّادسُ: تأنيثُ**[(١)] **المذكَّرِ**، كقولهم[(٢)]: «قُطِعتْ بَعْضُ أصابعه»، وقُرِئ: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾[(٣)]، ويَحْتملُ أَنْ يكون منه: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[(٤)]، ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا﴾[(٥)]، أي من الشَّفَا[(٦)]، ويحتملُ

= فإذا كان الفاعل ضميراً عائداً على متقدّم فإن المجازي لا يجوز فيه إلا وجه واحد تقول: الشمس طلعت، شأنه شأن الحقيقي.

(١) أي: المضاف المذكر يكتسب التأنيث من المضاف إليه المؤنَّث.

(٢) بعض مذكَّر، وقد اكتسب التأنيث من «أصابعه»، ولذلك أُنِّث له الفعل «قُطِعَت».
وانظر هذه الجملة في الخصائص ٢/٤١٥ قال آبن جني: «وأما تأنيث المذكر فكقراءة من قرأ «تلتقطه بعض السيارة»، وكقولهم: ما جاءت حاجتك، وكقولهم: ذهبت بعض أصابعه، أنَّث لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى، وبعض الأصابع إصبعاً، ولما كانت «ما» هي الحاجة...».
وانظر الهمع ٤/٢٧٩.

(٣) الآية: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُواْ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ﴾ سورة يوسف ١٢/١٠.
- قراءة الجماعة «يلتقطه» بالياء على التذكير؛ لأن «بعض» مذكر وإن أضيف إلى تأنيث.
- وقرأ الحسن ومجاهد وقتادة وأبو رجاء وآبن أبي عبلة، وسليم عن حمزة [وذكرها آبن خالويه لآبن كثير]: «تلتقطه» بتاء التأنيث؛ لأنّ بعض السيارة سيارة.
قال العكبري: «ويُقرأُ بالتاء حملاً على المعنى... ومنه قولهم: ذهبت بعض أصابعه». انظر كتابي «معجم القراءات» ٤/١٨٨ - ١٨٩.

(٤) الآيــة: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ الأعراف ٦/١٦٠.

(٥) سورة آل عمران ٣/١٠٣ وتقدَّمت في «إذ».

(٦) ذكروا أن الضمير في «منها» عائد على النار، وهو أقرب مذكور، أو على الحفرة، وذكر الطبري عن بعض الناس أنه يعود على «الشَّفا»، وأنَّث من حيث كان الشّفا مضافاً إلى مؤنّث.
وذهب أبو حيان إلىأ نه لا يَحْسُن عوده إلّا على الشفا.
انظر البحر ٣/١٠٩، والمحرر ٣/٢٥٢، وتفسير الطبري ٤/٢٥، وحاشية الشهاب ٣/٥٣، والكشاف ١/٣٤٠، وحاشية الشمني ٢/١٩٥.

أنّ الضميرَ للنار[(١)]، وأنّ الأصل[(٢)] فله عَشْرُ حسناتٍ أمثالِها، فالمعدودُ في الحقيقة الموصوفُ المحذوف، وهو مؤنَّث، وقال[(٣)]:

طُولُ الليالي أَسْرَعَتْ في نَقْضي
نَقَضْ كُلّي ونَقَضْن بَعْضي

وقال[(٤)]:

وما حُبُّ الدِّيارِ شغفنَ قَلْبِي		ولكن حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيارا

---

(١) في متن حاشية الأمير زيادة على النص المثبت في المخطوطات وهي قوله: «وفيه بُعْد، لأنهم ما كانوا في النار حتى يُنْقَذوا منها»، وقد أثبتها الدسوقي تبعاً لنصّ الأمير، وكذا فعل الشيخ محمد، ومبارك، ولم يذكر شيئاً عن الأصول في المخطوطات، ولعل هذه الزيادة من عمل النُسَّاخ في حاشية الأمير.

(٢) قال أبو حيان: «وأنّث عشراً وإن كان مضافاً إلى جمع مفرده «مثل» وهو مذكر رَعْياً للموصوف المحذوف؛ إذ مفرده مؤنث، والتقدير فله عشر حسنات أمثالها...» البحر ٢٦١/٤ وانظر شواهد التوضيح والتصحيح/٨٤ - ٨٥.

(٣) ذكر الأصبهاني الرجز للأغلب العجلي، وأثبته سيبويه للعجاج، والرواية في الخزانة:

مَرُّ الليالي أسرعت في نقضي * أَخَذْنَ بعضي وتَرَكْنَ بعضي

والشاهد في البيت الأول أن المضاف «طول» اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهو «الليالي»، ولذلك قال: أَسْرَعَت، ولم يقل أَسْرَع.

والأغلب العجلي: هو الأغلب بن جُشَم أحد المُعَمَّرين في الجاهلية، وقد أَسْلَم، وحَسُنَ إسلامه، وهاجر، وتوجه إلى الكوفة مع سعد بن أبي وقاص، فاستشهد في وقعة نهاوند، وقيل: إنه أوّل من رَجَّز الأراجيز فجعله قصيداً، ثم تبعه الناس. كذا عند البغدادي عن الأغاني.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٠٢/٧، وشرح السيوطي/٨٨١، والكتاب ٢٦/١، والخزانة ١٦٨/٢، وشرح التصريح ٣١/٢، والعيني ٣٩٥/٣، والمقتضب ١٩٩/٤، والأشموني ٤٩٩/١، والخصائص ٤١٨/٢، وانظر ملحقات ديوان العجاج ص ٤٠٣.

(٤) قائله قيس مجنون ليلى، وجاء البيت تاماً في م/٢ و٣ و٤.

والشاهد فيه تأنيث «حُبّ» بإضافته إلى الديار، ولذلك عاد الضمير عليه بالتأنيث، فقال: شغفن، ولم تقل «شَغَفَ».

وأنشد سيبويهِ[١]:

وتَشْرقُ بالقولِ الّذي قد أَذَعْتَهُ ... كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ مِن الدَّمِ

وإلى هذا البيت[٢] يشير ابْنُ حَزْم الظاهريُّ في قوله[٣]:

تجنَّبْ صديقاً مِثْلَ «ما» واحْذَرِ الَّذي ... يكونُ كَعمروٍ بينَ عُرْبٍ وَأَعْجُمِ

فإنّ صَدِيقَ السُّوءِ يُزْري وشاهدي ... (كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ مِنَ الدَّمِ)

= انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٠٣/٧، والخزانة ١٦٩/٢، ٢٣٦، والديوان/١٢٩.

(١) قائله الأعشى يخاطب عُمَيْر بن عبدالله بن المنذر من بني ثعلبة. وقيل غير هذا، تشرق: أي: ينقطع الكلام في حلقك حتى لا تقدر أن تتكلم لما تسمعه من هجائي.
كما شرقت صدر القناة: أي أنّ الدم إذا وقع على القناة وكثر عليها لم يتجاوز صدرها؛ لأنه يجمد عليها.
والشاهد في البيت أنّ «صدر» اكتسب التأنيث من القناة بالإضافة؛ ولهذا أُنِّث الفعل وهو «شرقت».
قال المبرّد: لأنّ صدر القناة قناة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٠٤/٧، وشرح السيوطي/٨٨٢، والكتاب ٢٥/١، والهمع ٤/ ٢٧٩، والمقتضب ١٩٧/٤، وشرح المفصل ١٥١/٧، والأشموني ٥٠٠/١، والكامل/٦٦٨، والعيني ٣٧٨/٣، واللسان/شرق، والديوان/١٨٣.

(٢) أي: إلى بيت الأعشى.

(٣) المراد تشبيه الصديق المأمور بتجنُّبه بما الموصولة لاتصافها بالنقص، والحذر من الشخص الذي يكون شبيهاً بعمرو في التزيُّد وأخذ ما ليس له. كذا عند الدماميني.
وقوله: فإن صديق السوء يزري: أي يُحَقِّر صاحبه كما أن المذكَّر لَمّا صاحب المؤنث في قول الأعشى: «كما شرقت صدر القناة» صار مؤنثاً، فانحطَّ عن رتبة المذكر، وصار حقيراً.
وابن حزم هو علي بن أحمد بن سعيد... أبو محمد القرطبي، الفقيه الظاهري، ولد بقرطبة سنة أربع وثمانين وثلاثمئة، وكان أبوه من الوزراء، وولي هو وزارة بعض الخلفاء في بني أمية بالأندلس، وكان واسع الحفظ، ووقعت له أوهام. وتوفي عام ستة وخمسين وأربعمئة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٠٨/٧، والأعلام ٢٥٤/٤ - ٢٥٥.

ومرادُه بـ «ما» الكناية عن الرَّجُل الناقصِ كَنَقْص «ما» الموصولة[١]، وبـ «عمرٍو» الكناية عن الرّجل المتزيّد[٢] الآخذِ ما ليس له، كأَخْذِ «عمرٍو» الواو في الخطِّ.

وشَرْطُ هذه المسألة[٣]، والتي قبلها، صلاحيةُ المضافِ للاستغناءِ عنه، فلا يجوز[٤] «أَمَةُ زيدٍ جاء»، ولا «غلامُ هندٍ ذهبتْ»، ومن ثَمّ رَدَّ ابنُ مالكٍ في «التوضيح»[٥] قولَ أبي الفتح في توجيهه[٦] قراءة أبي العالية: ﴿لَا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا﴾[٧] بتأنيث الفعل: إنه من باب «قُطِعَتْ بعضُ أصابعه»؛ لأنَّ المضاف،

---

(١) قال البغدادي: «والأَوْلى أن يقول: بما الناقصة كالموصولة والموصوفة».

(٢) كذا جاء في المخطوطات: «المتزيّد» وفي المطبوع «المريد أَخْذَ...».
وما جاء في نصّ الدماميني يؤيد ما أثبتُّه. انظر حاشية الشمني ١٩٥/٢، وأشار الدسوقي إلى هذا. انظر الحاشية ١٥٥/٢.

(٣) أي: ما تقدّم في الخامس والسادس من تذكير المؤنث بالإضافة وتأنيث المذكر.

(٤) لا يجوز حذف المضاف «أَمَة» في هذا المثال، ولا «غلام» في المثال الثاني؛ لأن المضاف لو حُذِف فيهما لم يعلم حقيقة الإسناد أهو للأمة أو لزيد، وللغلام أو لهند.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح/٨٥ - ٨٦.

(٦) في م/١ و٣ و٤ «توجيه».

(٧) الآية: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَـٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ سورة الأنعام ١٥٨/٦.
والقراءة التي ذكرها المصنف هي قراءة أبي العالية وابن سيرين وابن عمر. وانظر تفصيل القول في بيانها في كتابي «معجم القراءات» ٥٩٤/٢ - ٥٩٥.
وانظر نصّ أبي الفتح في المحتسب ٢٣٦/١ - ٢٣٧، ٥٥/٢.

لو سقط[١] هنا لقيل: «نفساً لا تنفع» بتقديم المفعول ليرجع إليه الضميرُ المستترُ المرفوعُ الذي ناب عن الإيمان في الفاعليّة، ويلزم من ذلك تعدِّي فِعْل المضمر المتَّصل إلى ظاهره[٢] نحو قولك: «زيداً ظَلَم»[٣]، تريد أنّه ظَلَم نَفْسَه، وذلك لا يجوز.

- السَّابعُ: **الظرفيَّةُ**: نحو: ﴿تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾[٤]، وقولِه[٥]:

أَنَا أَبو المِنْهالِ بَعْضَ الأَحْيانِ

---

(١) نص ابن مالك: «لأنك لو حذفت الإيمان وأسندت تنفع إلى المضاف إليه لزم إسناد الفعل إلى ضمير مفعوله؛ وذلك لا يجوز بإجماع؛ لأنه بمنزلة قولك: زيداً ظَلَمَ، تريد: ظَلَمَ زيدٌ نفسَه، فتجعل فاعل «ظلم» ضميراً لا مفسّر له إلا مفعول فِعلِه، فتصير العُمْدَةُ مفتقرةً إلى الفضلة ٱفتقاراً لازماً، وذلك فاسد، وما أفضى إلى الفاسد فاسد.

وقد خفي هذا المعنى على ٱبن جني فأجاز في المحتسب أن تكون قراءة أبي العالية من جنس «تسفّهت أعاليها مَرّ الرياح» وهو خطأ بيّن؛ والتنبيه عليه متعيِّن...».

(٢) أي: بأن يكون الظاهر مفعولاً للفعل الرافع لضميره المتصل. دسوقي ٢/١٥٦.

(٣) كذا جاء في المخطوطات «زيداً»، والسياق يقتضي هذا، ومثله نصّ ٱبن مالك، وجاء في طبعة الشيخ محمد «زيدٌ...» وفي حاشية الدسوقي «زيد أظلم» كذا! وهو تحريف.

(٤) الآيتان: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ * تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ سورة إبراهيم ١٤/٢٤ - ٢٥.

والشاهد في الآية أن «كل» ٱكتسب معنى الظرفية من إضافته إلى «حين»؛ ولذلك جاء منصوباً.

(٥) تقدّم البيت في التعلّق بما فيه رائحة الفعل في «أحكام ما يشبه الجملة».

والشاهد فيه هنا أن «بعض» ٱكتسب الظرفية من إضافته إلى «الأحيان».

وانظر شرح البغدادي ٦/٣١٨، ٧/١١٠.

وقال المتنبي[(١)]:

أَيَّ يَوْمٍ سَرَرْتَني بِوِصالٍ لم تَسُؤْني ثلاثةً بصدودِ

و «أيّ» في البيت استفهاميّةٌ يُرادُ بها النَّفْيُ[(٢)]، لا شرطيةٌ؛ لأنه لو قيل: مكان ذلك: «إنْ سررتني» انعكس المعنى[(٣)]، لا يُقال: يدلُّ على أنها شرطية أنّ الجملة المنفيّة إن استُؤنِفت[(٤)] ولم تربط بالأولى فَسَد المعنى؛ لأنا نقول: الربطُ حاصِلٌ بتقديرها[(٥)] صفةً لـ «وِصال»، والرابطُ محذوفٌ. أي: لم تَرُعْني بعده، ثم حُذِفا دفعةً أو على التدريج. أو حالاً[(٦)] من تاء[(٧)] المخاطب، والرابطُ[(٨)] فاعلُها،

(١) تقدَّم البيت في «أيّ».
وقد اكتسب «أيّ» الظرفية من إضافته إلى «يوم».

(٢) هذا الكلام لابن الشجري في الأمالي ٧٧/١ «المجلس الثاني عشر»، وكُلُّ ما أثبته المصنف هنا منتزعٌ منه.

(٣) قال ابن الشجري: «... لا يصح حَمْلُ «أيّ» على معنى الشرط؛ لأنّ في ذلك مناقضة للمعنى الذي أراده الشاعر، فكأنه قال: إن سررتني يوماً بوصالك أمّنتني ثلاثة أيام من صدودك، وهذا عكسُ مراده في البيت، وإنما «أيّ» استفهام خرج مخرج النفي كقولك لمن يَدّعي أنه أكرمك: أيّ يوم أكرمتني؟ تريد: ما أكرمتني قط».

(٤) النص عند ابن الشجري أَحْسَنُ بياناً مما لَخّصه المصنفُ منه هنا فارجع إليه ٧٨/١.

(٥) أي: بتقدير جملة «لم تَسُؤْني» فتحكم على موضعها بالجر والعائد منها إلى الموصوف مقدّر. كذا عند الشجري ثم، قال: وتقدير العائد في البيت: أيّ يوم سررتني بوصال لم ترعني بعده ثلاثة أيام بصدود، فالهاء عائدة على وصال، فكأنك قلت: ما سررتني يوماً بوصال مأمون بعده صدود ثلاثة أيام.

(٦) هذا هو الوجه الثالث عند الشجري. انظر الأمالي ٧٩/١.

(٧) أي: في «سررتني».

(٨) قال الشجري: «والعائد على التاء من حالها هو الضمير المستتر في «تَرُعني»، فكأنك قلت: أيّ يوم سررتني غيرَ رائعٍ لي، وهذه حالٌ مقدَّرة، كقولك: مررتُ برجل معه صقرٌ صائداً به غداً، أي: مقدِّراً به الصيد...، وكذلك المرادُ: أَيَّ يوم سررتني غير مقدِّر أنك تروعني ثلاثة أيام بصدودك...».

وهي حالٌ مُقَدَّرةٌ. أو معطوفةٌ[١] بفاءٍ محذوفةٍ فلا مَوْضِعَ لها، أي[٢]: ما[٣] سررتني غيرَ مُقَدِّرٍ أنك تروعني.

ومن رَوَى «ثلاثةٌ»[٤] بالرفع فالحاليّةُ ممتنعةٌ؛ لعدم الرابط[٥].

- **الثّامنُ: المصدريّةُ**[٦]: نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[٧] فـ «أيّ»: مفعولٌ مطلقٌ[٨]، ناصِبُه «ينقلبون»، و«يعلم»: معلَّقةٌ عن العمل[٩] بالاستفهام،

---

(١) هذا هو الوجه الثاني عند الشجري «والوجه الثاني أنك تقدر بالجملة العطف، وتضمر العاطف، فكأنك قلت: أيّ يوم سررتني بوصال فلم ترعني ثلاثة بصدود. والعرب تضمر الفاء والواو العاطفتين...».

(٢) هذا تقدير الحاليّة، وكان الأولى أن يقدِّمه على حديثه عن العطف المقدَّر، لكنه تبع ترتيب الشجري في آخر النص، وقدَّم وأَخّر فيما قبله.

(٣) في م/١ و٢ «إنْ...».

(٤) النص للشجري، قال: «ومن روى لم تَرُعْني ثلاثةٌ، برفع «ثلاثة» على إسناد الفعل كانت العلقة بين الجملتين بتقدير الوصف أو العطف، وبطل أن تكون الجملة حالاً لخلوّ «تَرُعني» من ضمير يعود على ذي الحال» انظر الأمالي ١/٧٩ - ٨٠.
وذكر الدماميني في باب «أيّ» أن الربط يحصل بتقدير ضمير أي: صدود منك؛ انظر الشمني ٢/ ١٩٦.

(٥) قلت: ما قرأ أحد من المعاصرين هذا النص إلا وأكبر تحليل المصنف لهذا البيت وتوجيهه له، والحقّ أنه ليس له غير النقل والاختصار من نص ابن الشجري. وكان الأولى أن يعزو الفضل إلى أهله. رحمهما الله رحمة واسعة.

(٦) أي: يكتسب الاسم الدلالة على المصدرية من إضافته إلى مصدر.

(٧) سورة الشعراء ٢٢٧/٢٦ وتقدّمت في الجملة الواقعة مفعولاً به «التعليق»، وفي «إعراب أسماء الشرط» في هذا الباب.

(٨) تقدّم هذا للمصنف في الجملة الواقعة مفعولاً به.

(٩) أي: معلّقة عن العمل في «أيّ»؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه قبله.

وقال[١]:

سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيَّ دِينٍ تَدايَنَتْ ... وأَيُّ غريمٍ للتَّقاضي غَريمُها

«أيّ» الأولى[٢]: واجبةُ النَّصْب بما بعدها[٣] كما في الآية. إلا أنها هنا مفعولٌ به[٤]، كقولك: «تدايَنْتُ مالاً»، لا مفعول مطلق؛ لأنها لم تُضَف لمصدر. والثانية[٥]: واجبة الرفع بالابتداء، مثلُها في: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾[٦]، ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا﴾[٧].

- **التّاسِعُ: وجوبُ[٨] التَّصدُّر**؛ ولهذا[٩] وَجَبَ تقديمُ المبتدأ في نحو[١٠]: «غلامُ مَن عندك؟»، والخبرِ في[١١] «صبيحةَ أيّ يومٍ سفرُك؟».

---

(١) تقدّم البيت في الجملة الواقعة مفعولاً به، وسبق تعليقه على البيت فيما تقدَّم.

(٢) أي دين.

(٣) أي: بالفعل «تدايَنَتْ»، فهي مفعول مقدَّم: تداينت أيَّ دين.

(٤) لأنها أضيفت إلى اسم ولم تُضَف إلى مصدر.

(٥) أيّ غريم.

(٦) سورة الكهف ١٢/١٨ وتقدَّمت في «أيّ»، وسبق الحديث عنها.
وأيُّ: مبتدأ، وأحصى: خبر، وموضّع الجملة نصب بـ «نعلم».

(٧) سورة طه ٧١/٢٠ وتقدَّمت الآية في حرف الباء.
أيّنا: مبتدأ، أشدّ: خبر، وهذه الجملة سَدّت مَسَدّ المفعولين إذا كانت «علم» على بابها، ومَسَدّ واحد إن كانت عِرْفانية. وقيل غير هذا. انظر الدر ٤١/٥.

(٨) يكتسب الاسم من الإضافة وجوب تصديره.

(٩) أي: بسبب هذه الإضافة.

(١٠) غلام: مبتدأ، ومن: اسم استفهام مبني على السكون في محل جر بالإضافة، وعندك: ظرف متعلّق بالخبر.
وقد قُدِّم «غلام» لأنه أضيف إلى ما له الصَّدر وهو «مَن».

(١١) قُدِّم «صبيحة» لأنه أضيف إلى «أيّ»، فهو مُصَدَّر وجوباً لإضافته إلى ما له الصَّدر.

والمفعولِ[١] في نحو: «غلامَ أيِّهم أكرمتَ؟»، ومِن ومجرورها في نحو «مِن[٢] غلام أيّهم أنت أفضلُ؟»، وَوَجَبَ الرفعُ في نحو[٣]: «علمتُ أبو مَن زيدٌ». وإلى هذا يشيرُ بعضُ الفضلاء[٤]:

عَلَيكَ بأَرْبابِ الصُّدُورِ فَمَنْ غَدا ... جَليساً لِأَرْبابِ الصُّدورِ لَصدَّرا

وإيّاكَ أَنْ تَرْضَى صَحابَةَ ناقِصٍ ... فَتَنْحَطَّ قَدْراً مِنْ عُلاكَ وتُحْقَرا

فَرَفْعُ «أبو مَن» ثم خَفْضُ «مُزَمّلٍ» ... يُبَيِّنُ قولي مُغْرِياً ومُحَذِّراً

والإشارةُ بقوله: «ثم خَفْضُ مُزَمَّل» إلى قول ٱمرئ القيس[٥]:

كَأَنَّ أَبَاناً في عَرانِينِ وَبْلِهِ ... كَبِيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

= وصبيحة: ظرف متعلّق بالخبر المحذوف المقدَّم، أيّ: في محل جر بالإضافة، يوم: مضاف إليه. سَفَرُك: مبتدأ مؤخَّر.

(١) أي: وجب تصدير المفعول لأنه أضيف إلى ما له الصدر وهو «أيّ».

(٢) قُدِّم الجار والمجرور، لأن المجرور مضاف إلى ما له الصدر وهو «أيّ»، وأنت: مبتدأ، أفضلُ: خبر. والجارّ والمجرور متعلّقان بأفضل.

(٣) أبو: مبتدأ، مَن: في محل جَرّ بالإضافة؛ زيد: خبر، ولك العكس: خبر مقدَّم ومبتدأ مؤخَّر، والجملة في محل نصب سَدّت مَسَدَّ مفعولَيْ «علم»، ووجب الرفع في «أبو» لأنه أضيف إلى «مَن»، ومَن: له الصدارة.

(٤) على هامش م/٣ ص/٢٧٤ الشيخ أمين الدين المحلي العروضي. وذكر مثل هذا أصحاب الحواشي. وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١١١/٧.
وفي قوله: عليك: إغراء، وفي الثاني: وإياك: تحذير، وهذا ما أشار إليه في الشطر الأخير من البيت الثالث.
والتقدير: فرفع «أبو من» يُبَيّن قولي، وخَفْضُ «مُزَمّل» كذلك، هما يبينان قولي: مغرياً ومحذّراً.
وقوله: رفع أبو من: مثل الجملة «علمت أبو من زيد» فقد وقع أبو موقع النصب، فلما أضيف إلى ما له الصدر وجب رفعه، ووجب له الصدر.

(٥) البيت من معلقته.
وفي البيت رواية: «ثبيراً»، وهو جبل بمكة، وأبان: جبل، وهما أبانان؛ أبان الأسود وأبان الأبيض. =

وذلك لأنّ[(١)] «مُزَمَّلًا» صفةٌ لـ[(٢)] «كبير»، فكان حَقُّه الرفعَ، ولكنه خُفِضَ لمجاورته للمخفوض[(٣)].

- و[(٤)] **العاشرُ**[(٥)]: **الإعرابُ**: نحو[(٦)]: «هذه خَمْسَةَ عَشَرُ زيدٍ» فيمن أعربه، والأكثرُ البناء.

= عرانين: الأوائل، والأصل في هذا من قولهم للأنف: عِرْنين، ثم استُعير للمطر، أو لأوائله. كما تتقدّم الأنوف الوجوه.

والوَبْل: ما عَظُم من القَطْر، والضمير في «وَبْله» راجع إلى السحاب، البجاد: كساء مخطَّط من أكسية العرب من وَبَر الإبل وصُوف الغنم، المُزَمَّل: الملتفّ.

ويُرْوَى: في أفانين ودقه، والودق. المطر.

قالوا: صار المَطَرُ له كاللباس على الشيخ المتزمِّل، وقال آخرون: إنما أراد ما كساه المطر من خُضرة البنت، وكلاهما عند البغدادي حسن.

والشاهد فيه أن «مُزَمَّل» حَقُّه الرفعُ؛ لأنه صفة لـ «كبير»، ولكنه جُرّ بمجاورة المخفوض «بجاد».

وذهب الرضي إلى أنه جُرّلمجاورته «أناسٍ»، وذهب أبو علي إلى أنه صفة لـ «بجاد»، أراد في بجاد مُزَمَّل فيه، ثم حُذِف حرفُ الجرّ فٱرتفع الضمير، وٱستتر في ٱسم المفعول مُزَمَّل.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١١١/٧، وشرح السيوطي/٨٨٣، وأمالي الشجري ٩٠/١، والخزانة ٣٢٧/٢، ٦٣٩/٣، والمحتسب ١٣٥/٢، والخصائص ١٩٢/١، ٢٢١/٣، وشرح السبع الطوال/ ١٠٦، والكامل/٩٩٣، والديوان/٢٥، والدر المصون ٤٩٤/٢.

(١) في م/٢ «وذلك أنّ».

(٢) في م/٣ «صفة كبير».

(٣) كذا جاء في المخطوطات، وعند الشيخ محمد «لمجاورته المخفوض»، وأشار إلى الخلاف في نسخة أخرى كما أثبتُّه.

(٤) في م/٣ و٤ «العاشر».

(٥) ما جاء هنا إلى آخر العاشر غير مثبت في م/١ وم/٥، ولم يثبته السيوطي في الأشباه والنظائر ٢/ ٢١٦ فيما نقله عن المصنف.

(٦) لما أضيف «عشر» إلى زيد أُعْرِب «عشر»، ورُفِعَ مع أنه مبني على الفتح بسبب تركيب العدد، =

- و[١] **الحادي عَشَر**[٢]: **البناءُ**[٣]، وذلك في ثلاثة أبواب:

أحدها: أن يكون المضافُ مُبْهَماً كغير، ومثل، ودُون، وقد استُدِلّ على ذلك[٤] بأمور: منها قولُه تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾[٥]، ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[٦]، قاله الأخفش[٧]، وخُولِفَ، وأُجيبَ عن الأوّل[٧] بأنّ نائبَ الفاعلِ ضميرُ المَصْدَرِ، أي: وحِيل هو، أي الحول كما في قوله[٨]:

وقالت: متى يُبْخَل عليك ويُعْتَللْ ... يَسُؤْكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غرامُكَ تَدْرَبِ

= والأصل فيه: «هذه خمسةَ عَشَرَ...» وأما «خمسة» فهي على حالها من البناء على الفتح على أصل التركيب.

وفي طبعة مبارك «... خمسةُ» بالضم على أنه مُعْرَب، ومثله عند الشيخ محمد، وفي م/٣ «خمسةَ عَشَرُ زيدٍ» كذا ببقاء «خمسة» على أصل البناء» وانظر الهمع ٣١٠/٥.

وقال الدماميني: «لا ينبغي ذكر ذلك في هذه الأمور؛ لأنّ «خمسة عشر» عند من يضيفه مُعْرَبٌ مطلقاً سواء أضيف إلى مُعْرَبٍ أو مبنيّ، تقول: هذه خمسةَ عَشَرُ بضم الراء على أنها حركة إعراب مع أن المضاف إليه مبني» انظر الشمني ١٩٦/٢، والأمير ١١٤/٢.

(١) في م/٣ و٤ «الحادي عشر».

(٢) هذا في م/١ وم/٥ «العاشر»، ومثله النص المنقول في الأشباه والنظائر ٢١٦/٢.

(٣) إذا كان المضاف إليه مبنياً فإنّ المضاف يُبْنَى.

(٤) أي: على ما يكتسبه المضاف من البناء... إلخ.

(٥) تتمة الآية: ﴿... كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُّرِيبٍ﴾ سبأ ٥٤/٣٤.

(٦) الآية: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا﴾ الجن ١١/٧٢.

(٧) أي: «بَيْن» مبني لإضافته إلى ضمير في الآية الأولى. ورَدّه أبو حيان بأنه لا يُبنى المضاف إلى غير متمكّن مطلقاً. وانظر الدر/٥٥٤، والبحر ٢٩٤/٧ - ٢٩٥.

(٨) قال البغدادي: «البيت لامرئ القيس من قصيدة اختُلف في قائلها، فمن رواها لامرئ القيس كان مطلعها عنده:

خليليّ مُرّا على أم جُنْدَب ... لنقضي حاجاتِ الفؤاد المعذَّبِ =

أي: ويُعْتَلَلْ هو، أي الٱعتلال.

ولا بُدَّ عندي من تقدير[1] «عليكَ» مدلولًا عليها بالمذكورة، وتكونُ حالًا من المضمرِ؛ ليتقيّد[2] بها، فتفيد ما لم يُفِدْه الفعلُ.

= ومن رواها لعلقمة بن عبدة التميمي كان مطلعها عنده:

ذهبت من الهجران كل مذهب ... ولم يكُ حقاً كُلّ هذا التجنّبِ

ومن رواها لم يَرْوِ البيت الشاهد له...».

وجاءت الرواية: نبخل، ونعتلل... بالنون على البناء للفاعل.

والرواية في ديوان علقمة: وقالت وإن يبخل... تَشَكَّ... وفي نسخة الشمني والأمير «تذربِ» بالذال المعجمة أي: يحتدّ لسانك.

يُبخل عليك: أي بالوصال، يُعْتَلَل: أي ذكر العلل التي يحتج بها لتعليلَ ٱنقطاع الوصل، أو البخل به، يكشف غرامُك: والكشف لا يكون إلا بالوصل، وبين الوصل والانقطاع تكون الدُّرْبَة والعادة، فهي لا تصله كُلّ الوصل، ولا تنقطع عنه كل الٱنقطاع. وتدْرَبِ: تتعود وتصبر، أي: تصير ذا دُرْبة. والشاهد في البيت أن نائب الفاعل لـ «يعتلل» ضمير المصدر المستتر فيه.

وقال الدماميني: «لا حاجة إلى هذا الذي ذكر أنه لا بُدّ منه؛ فإن الضمير النائب عن الفاعل راجع إلى المصدر المعهود أي الٱعتلال...».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١١٣/٧، وشرح السيوطي/٨٨٣، والبحر المحيط ٢٩٥/٧، والدر المصون ٤٥٥/٥، وشرح التصريح ٢٨٩/١، وديوان ٱمرئ القيس/٤٢، وديوان علقمة/٨٣، والعيني ٥٠٦/٢، وشرح الأشموني ٣٢٥/١، وأوضح المسالك ٣٧٤/١.

(١) أي: ويُعْتَلَل عليك. وانظر أوضح المسالك ٣٧٥/١.

وتعقبه الدماميني بأن هذا الذي ذكر أنه لا بُدّ منه عنده لا حاجة إليه؛ فإن الضمير النائب عن الفاعل راجع إلى المصدر المعهود أي: الٱعتلال، وقد صَرّح به المصنف معرّفاً... انظر الشمني ١٩٦/٢.

وقال في أوضح المسالك: «فالمعنى: ويعتلل الٱعتلال المعهود، أو ٱعتلال، ثم خَصَّصه بعليك أخرى محذوفة للدليل كما تحذف الصفات المخصّصة».

(٢) أي ليتقيّد الضمير بالحال.

وعن الثاني[١] بأنه[٢] على حَذْفِ الموصوفِ، أي: «ومنا قومٌ دون ذلك»، كقولهم: «منا ظَعَن ومنا أقام» أي: منا فريقٌ ظَعَنَ ومنا فريقٌ أَقام. ومنها[٣] قولُه تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[٤] فيمن فتح[٥] بيناً، قاله الأخفشُ، ويؤيِّده قراءةُ[٥] الرَّفْعِ.

---

(١) أي: عن الموضع الثاني وهو في آية سورة الجن: «ومنادون ذلك».

(٢) في الآية وجهان: أن دون: بمعنى غير، أي ومنا غير الصالحين، وهو مبتدأ، وإنما فتح لإضافته إلى مبنيّ غير متمكّن.
والثاني: أنّ دون على بابها من الظرفية، وأنها صفة لمحذوف كما قدّره المصنف. وانظر الدر ٦/ ٣٩٣، والبحر ٨/٣٥٠.

(٣) أي: من الأمور المُسْتَدَلّ بها على ٱكتساب الآسم البناء من الإضافة الآية.

(٤) الآية: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ الأنعام ٦/٩٤.

(٥) - **قراءة النصب** عن نافع، وحفص عن عاصم، والكسائي وأبي جعفر والحسن ويعقوب وٱبن مسعود وأصحابه وأبي موسى الأشعري وقتادة وأسلم بن زرعة الكلابي، وشيبة ومجاهد وعاصم الأسدي وطلحة اليامي وعيسى الهمداني، وأبي رجاء العطاردي ونعيم بن ميسرة وشيبان بن عبدالرحمن النحوي والمفضل. «بينَكم».
وفتح النون على أنه ظرف، والفاعل مقدَّر، أيْ: تقطَّع الاتصالُ بينكم، وخَرّجه الأخفش على أنه فاعل، ولكنه مبنيّ على الفتح حَمْلاً على أكثر أحوال هذه الظروف، وذكر العكبري وجهاً ثالثاً وهو أنه وَصْفٌ لمحذوف. أي: لقد تقطع شيءٌ بينكم....
- **وقراءة الرفع** عن ٱبن كثير وأبي عمرو وٱبن عامر وحمزة وعاصم في رواية أبي بكر، ومجاهد في رواية: «بينُكم».
أما عند الفراء فعلى تقدير: وَصْلُكم، وذكر غيره أنّه ٱتُّسِع في الظرف، وأسند إليه الفعل، فصار ٱسماً.
وٱنظر كتابي «معجم القراءات» ٢/٤٩٠ - ٤٩٢ ففيه بيان المسألة والخلاف في التخريج.

وقيل[١] : «بين» ظرفٌ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ راجعٌ إلى مَصْدَرِ الفعل، أي: لقد وقع التَّقَطُّع[٢]، أو إلى الوَصْل[٣]؛ لأن ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ﴾ يدل على التَّهَاجُر[٤]، وهو يستلزمُ عَدَمَ التواصُلِ، أو[٥] إلى ﴿مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾، على أن الفعلين[٦] تنازعاه، ويؤيِّد[٧] التأويلَ[٨]

---

(١) عند السمين في الدر ٣/١٢٦ - ١٢٧ سبعة أوجه على قراءة النصب، وبدأ بأولها: وهو أنّ «بين» ظرف، وأنّ الفاعل مضمر يعود على الاتّصال، والاتّصال غير مذكور ليعود عليه ضمير، لكنه تقدّم ما يدل عليه وهو لفظ شركاء، فإن الشركة تشعر بالاتّصال، والمعنى لقد تقطع الاتّصالُ بينكم، فانتصب.

وانظر مشكل إعراب القرآن ١/٢٧٩، والتبيان للعكبري/٥٢٢.

(٢) وهذا للزمخشري. انظر الكشاف ١/٥١٧، والدر ٣/١٢٨، والبحر ٤/١٨٢.

(٣) أو إلى الوصل المفهوم من السياق، وتقدم قبل قليل عند السمين. وانظر البحر ٤/١٨٣.

(٤) وهذا احتجاج لما ذهب إليه الزمخشري.

(٥) أي: أو يعود ضمير الفاعل إلى «ما كنتم تزعمون».

(٦) أي: تقطّع وضَلّ.

قال السمين: «المسألة من باب الإعمال. وذلك أن تقطّع وضَلّ كليهما يتوجهان على «ما كنتم تزعمون»، كُلّ منهما يطلبه فاعلاً، فيجوز أن تكون المسألة من باب إعمال الثاني، وأن تكون من إعمال الأول؛ لأنه ليس هنا قرينة تعيّن ذلك، إلا أنك قد عرفت مما تقدّم أنّ مذهب البصريين إعمال الثاني، ومذهب الكوفيين بالعكس..؛ فعلى اختيار البصريين يكون «ضلّ» هو الرافع لـ «ما كنت تزعمون»، واحتاج الأول لفاعل، فأعطيناه ضميره فاستقرّ فيه، وعلى اختيار الكوفيين يكون «تقطّع» هو الرافع... وفي ضلّ ضميره فاعلاً به، وعلى كلا القولين فـ «بينكم» منصوب على الظرف، وناصبه «تقطّع» الدر ٣/١٢٨.

(٧) من هنا إلى قوله: «لمعرب» غير مثبت في م/١، وهي النسخة الثانية عند مبارك.

(٨) أي: كون «بين» ظرفاً، والفاعل ضمير عائد إلى المصدر وهو القطع أو الوصل في آية الأعراف السابقة..

قولُه(١) :

أَهُمُّ بِأَمْرِ الحَزْمِ لو أستطيعه　　وقد حِيلَ بينَ العَيْرِ والنَّزَوانِ

بفتح «بين» مع إضافته لمُعْرَب.

ومنها(٢) قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾(٣)، فيمن فتح(٤) مثلًا.

---

(١) قائله صخر بن عمرو بن الشريد، أخو الخنساء، فقد طعنه ربيعة الأسدي، فأدخل حلقة من حلقات الدرع في جوفه، فمرض زماناً حتى قتلته زوجه، فمرّ بها رجلٌ، فقال لها: كيف مريضُكم؟ فقالت: لا حَيٌّ فيُرجى ولا مَيِّتٌ فيُنْعَى، ثم قال لها: هل يباع الكفل؟ قالت: نعم، عما قليل، وذلك بمسمع من صخر. فقال لها: أما والله لو قدرت لأقدمتك قبلي، فقال لها: ناوليني السيف أنظر إليه هل تقلُّه يدي، فناولته فإذا هو لا يقلّه. فقال...

أَهُمُّ بأمر الحزم: مراده هنا قتل زوجته، ولو: للتمني، والعَيْر: الحمار، والنَّزَوان: من نزا إذا وثب على أنثاه للجماع.

والشاهد في البيت أنّ «بين» مضاف لمُعْرَب وهو «العَيْر»، ومع ذلك بقي مفتوحاً، فيجب التأويلُ بأنّ النائب عن الفاعل ضمير مصدر معهود، والتقدير: حِيْلَ الحَوْلُ بين العَيْر والنزوان.

ومات صخر في الجاهلية، ولم يدرك الإسلام.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١١٦/٧، والبحر المحيط ٢٩٤/٧، الدر المصون ٤٥٥/٥، والأصمعيات/١٤٦، والخزانة ٢٠٩/١، والمنصف ٦٠/٣، واللسان والتاج/نزا.

(٢) أي: من البناء بسبب الإضافة إلى مبنيّ.

(٣) الآية: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ الذاريات ٢٣/٥١.

(٤) - قرأ الأعرج وأبو جعفر وشيبة ونافع وابن شهاب الزهري ومجاهد وابن أبي إسحاق وأبو عمرو بن العلاء وسلّام ويعقوب وابن عامر وعمرو بن ميمون وحفص عن عاصم والأعمش والحسن البصري وطلحة اليامي وابن كثير: «مِثْلَ» بالنصب.

قيل: وهي فتحة بناء، وهو نعت لـ «حَقّ»، ولما أضيف إلى غير متمكّن بُنيَ، و«ما» على هذا الإعراب زائدة للتوكيد، والإضافة إلى «أنكم تنطقون»، وذهب المازني إلى أنّ «مثل» رُكّب مع «ما» فصارا شيئاً واحداً.

وقراءةُ بعضِ السَّلَف : ﴿أَن يُصِيبَكُم مِّثْلَ مَآ أَصَابَ﴾[1] بالفتح ، وقولُ الفرزدق[2] :

[فَأَصْبَحوا قَد أَعادَ اللّهُ نِعْمَتَهُم] إِذْ هُمْ قريشٌ وإِذْ ما مِثْلَهم بَشَرُ

وزَعَمَ ٱبنُ مالك أنّ ذلك[3] لا يكون في «مِثْل» لمخالفتها

= وقيل الحركة حركة إعراب، وهو نعت لمصدر محذوف: إنه لحقٌّ حقاً مثلَ ما...، وقيل: ٱنتصب على الحال من الضمير المستكِنّ في «حق»، أو حال من «حقٌّ» نفسه، والكوفيون ينصبون «مثلَ» على الظرف.

– وقرأ حمزة والكسائي وشعبة عن عاصم، والحسن وخلف وٱبن أبي إسحاق والأعمش «مثلُ» بالرفع صفةً لـ «حقٌّ».

انظر كتابي: «معجم القراءات» ٩/١٣١ – ١٣٢.

(١) الآية: ﴿وَيَٰقَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِيٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَٰلِحٍۚ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ﴾ سورة هود ١١/٨٩.

– قراءة الجماعة: «مثلُ» بالرفع على الفاعلية للفعل قبله.

– وقرأ مجاهد والجحدري وٱبن أبي إسحاق وأبو حيوة ونافع في رواية وٱبن كثير في رواية إسماعيل ابن مسلم عنه «مثلَ» بالنصب.

وخُرِّج على وجهين: الأول أن تكون الفتحة للبناء، وهو فاعل كحاله حين كان مرفوعاً، ولما أضيف إلى غير متمكِّن جاز فيه البناء.

والثاني: أن تكون الفتحةُ للإعراب، وٱنتصب على أنه نعت مصدر محذوف أي: إصابةً مِثْلَ إصابةِ قوم نوح، والفاعل مُضْمَرٌ يفسره سياقُ الكلام، أي: يصيبكم هو، أي: العذاب.

انظر كتابي: «معجم القراءات» ٤/١٢٦ – ١٢٧.

(٢) تقدّم البيت في «إذ».

وذكروا في البيت أن «مثلَ» نَصْبٌ على الحال، وقيل: عملت «ما» عمل ليس مع عدم الترتيب، فـ «مثلَهم» خبر، وبَشَرٌ: اسم، وهو شذوذ، وقيل: نَصْبُ «مثل» غلط؛ لأن الفرزدق تميمي و«ما» عنده مهملة.

انظر الشمني ٢/١٩٧، وانظر تفصيل القول فيه فيما سبق عند البغدادي في شرح الشواهد ٢/١٥٨ وما بعده، والكتاب ١/٢٩، وانظر تحقيقه في باب «إذ».

(٣) أي البناء بسبب إضافة المبهم. وانظر غير هذا المنقول عنه هنا في شرح الكافية الشافية/٩٢٢.

للمُبْهَمات[١]، فإنها[٢] تُثَنَّى وتُجمع كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾[٣]، وقولِ الشّاعر[٤]:

....   والشَّرُّ بالشَّرِّ عند الله مِثْلان

وزَعَمَ[٥] أن ﴿حَقًّا﴾[٦] ٱسمُ فاعلٍ من حَقّ يحق، وأصلُه حاقٌّ، فقُصِر[٧]، كما قيل[٨]: بَرٌّ وسَرٌّ[٩] ونَمٌّ، ففيه[١٠] ضميرٌ مستترٌ، ومثلَ[١١]: حالٌ منه، وأَنّ فاعل ﴿يُصِيبَكُم﴾[١٢] ضميرُه[١٣] تعالى؛ لتقدُّمِه في: ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾[١٤]،

---

(١) مثل غير ودون مما تقدّم ذكره، وشِبْهِه.

(٢) في م/٣ و٤ «بأنها».

(٣) سورة الأنعام ٣٨/٦، وتقدّمت في زيادة «مِن». وجاء «مثل» مجموعاً.

(٤) تقدّم البيت في مواضع أولها في «أَمّا» ثم في «إذا» وخروجها عن الاستقبال... وقد جاء «مثل» هنا مُثَنّى.

(٥) أي: ٱبن مالك.

(٦) أي: في سورة الذاريات/الآية ٢٣ وقد تقدَّمت.

(٧) وذلك بحذف الألف منه فصار «حَقّ».

(٨) بَرّ وأصله: بارّ ٱسم فاعل فقُصِر.

(٩) في المخطوطات ما عدا الثالثة «شَرّ» كما أثبتُّه، وفي الثالثة والمطبوع: سَرٌّ، بالسين، والأصل: سارٌّ فقُصِر بحذف الألف، ومثله نَمّ من نامّ.

(١٠) أي: في ٱسم الفاعل المقصور «لحَقٌّ مثلَ...».

(١١) حال من الضمير المستتر في ٱسم الفاعل.

(١٢) في آية سورة هود/٨٩ المتقدمة «أن يصيبكم مثلَ...».

(١٣) أي: ضمير مستتر عائد على لفظ الجلالة.

(١٤) الآية: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ هود ٩٨/١١.

ومثلَ: مصدره[١]، وأمّا بيتُ الفرزدق ففيه أَجْوِبةٌ[٢] مشهورة.

ومنها[٣] قولُه[٤]:

لم يمنعِ الشَّرْبَ منها غيرَ أن نَطَقَتْ حَـمـامـةٌ فـي غُـصُـونٍ ذاتِ أَوْقـالِ

فغير: فاعل لـ «يمنع»، وقد جاء مفتوحاً[٥]، ولا يأتي[٦] فيه بحثُ[٧] ٱبنِ مالك؛ لأنّ قولَهم[٨]: «غَيْران» و«أَغْيَار» ليس بعربيّ.

ولو كان المضافُ[٩] غيرَ مُبْهَم لم يُبْنَ. وأما قولُ الجُرْجَانِيّ وموافِقِيه: إنَّ «غلامِيَ» ونحوه مبنيٌّ، فمردودٌ[١٠]، ويلزم[١١] بناءُ «غلامك» و«غلامه»، ولا قائلَ بذلك.

---

(١) والتقدير: أن يصيبكم الله إصابةً مثلَ إصابة قوم نوح...

(٢) ذكرت هذه الأجوبة انظر ص/٦٦٠ مما تقدَّم.

(٣) أي: من البناء بإضافة المبهمات إلى مبنيّ.

(٤) تقدّم البيت في «غير»، وهو لأبي قيس بن الأسلت، وذكر المصنّف أن «غير» بنيت على الفتح لإضافتها إلى مبنيّ.

(٥) وعلى هذا فهو مبنيّ على الفتح، وهو فاعل «يمنع».

(٦) في م/٣ «ولا يتأتي».

(٧) وبحث ٱبن مالك السابق أنّ «مثل» لا يكون فيه بناء؛ لأنه يخالف المبهمات، فهو يثني ويجمع، ولا يجوز ما تقدَّم هنا في «غير» وإن سُمِع تثنيته وجمعُه؛ لأنه عند المصنّف غير عربي، أي: تثنيته وجمعه غير فَصيحين.

(٨) وفي اللسان والتاج والصحاح: غير بمعنى سوى، والجمع أغيار، ولم يذكروا أنه غير عربي.

(٩) مثل: غير ومثل، ولو كان «غير» مبهماً فإنه لا يقع فيه البناء عند إضافته إلى مبنيّ.

(١٠) مردود، لأن «غلام» مضاف إلى الضمير وهو «الياء»، والمضاف ليس من المبهمات، ولذا رُدّ رأي الجرجاني ومن ذهب مذهبه في المسألة.

(١١) لو كان رأيُ الجرجاني صحيحاً لبُني المضافُ غير المبهم عند إضافته إلى غير الياء، كالكاف والهاء المبنيين، وهو لا يقول بذلك، ولا يقول به غيره.

– **الباب الثاني**[١] : أن يكون المضافُ زماناً مُبْهماً[٢]، والمضافُ إليه «إذ» نحو : ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[٣]، و﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾[٤] يُقْرأان بجرّ «يوم»، وفتحه.

---

(١) ذكر من قبل أن الحادي عشر مما يكتسبه الاسم بالإضافة البناء، وبيّن أنه في ثلاثة أبواب، تقدَّم الأول، وهذا هو الثاني.

(٢) مثل ساعة ويوم.

(٣) الآية: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾ هود ٦٦/١١.
– **القراءة الأولى**: يومِئِذٍ: بكسر الميم وقرأها كذلك ابن كثيرة وأبو عمرو وابن عامر وإسماعيل ابن جعفر عن نافع وعاصم وحمزة ومحمد بن غالب عن الأعشى.
– **القراءة الثانية** : يومَئِذٍ، بفتح الميم، وقرأ كذلك: الكسائي، وابن جماز وأبو بكر بن أبي أويس والمسيبي وقالون وورش ويعقوب بن جعفر كل هؤلاء عن نافع، والبرجي والشنبوذي ومحمد بن حبيب الشموني ومحمد بن عبدالله القلا عن الأعمش عن أبي بكر عن عاصم.
أما الفتح فهو فتحةُ بناء لإضافته إلى «إذ» وهو غير متمكّن.
وأما الكسر فهو كسرة إعراب؛ فقد أَجْرَوا «يوم» مُجْرَى سائر الأسماء، فخفضوه على الإضافة إلى «خَزي»، ولم يبنوه لإضافته إلى «إذ»؛ لأنه يجوز أن ينفصل من «إذ»، والبناء يلزم إذا لزمت العِلّة.
انظر كتابي «معجم القراءات» ٨٩/٤ – ٩٩ وفيه غير هاتين القراءتين.

(٤) الآية: ﴿يُبَصَّرُونَهُمْ يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ﴾ سورة المعارج ١١/٧٠.
– **قراءة الجمهور** «من عذاب يومِئِذٍ» بالإضافة وكسر الميم، وهي رواية إسماعيل عن نافع، ومحمد بن غالب عن الأعشى.
– **والقراءة الثانية** : «من عذاب يومَئِذٍ» بالإضافة وفتح الميم، وقرأها كذلك أبو جعفر ونافع برواية ورش وقالون وابن جماز والكسائي ومحمد بن عبدالله القلّا عن الأعشى عن أبي بكر، والبرجمي عن أبي بكر عن عاصم أيضاً، ويحيى بن وثاب والأعمش وشيبة والشنبوذي وعبدالرحمن الأعرج والمسيبي ويعقوب بن جعفر وأبو بكر بن أبي أويس.
وعلى هذه القراءة «يوم» مبنيّ لإضافته إلى «إذ»، وهو اسم مبنيّ.
انظر تفصيل هذا في «معجم القراءات» ٨٠/١٠ – ٨١، وفيه غير هاتين القرايتن أيضاً.

الثالثُ: أن يكون زماناً[١] مُبْهَماً والمضافُ إليه فِعْلٌ مبنيٌّ بناءَ أصلياً كان[٢] البناء كقوله[٣]:

**على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا		وقلتُ: أَلَمّا أَصْحُ والشيبُ وازِعُ**

أو بناءً[٤] عارضاً كقوله[٥]:

**لَأُجْتَذِبَنْ منهنَّ قَلْبي تَحَلُّماً		على حينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حليمِ**

---

(١) أي: المضاف إلى ما بعده زمان مبهم مثل «حين» ومُدّة، ووقت، وزمن. وانظر الهمع ٣/٢٢٩.

(٢) «كان» غير مثبت في م/١.

(٣) البيت للنابغة الذبياني. وقبله:

**فأَسْبَلَ مني عبرةٌ فرددتُها		على النَّحْرِ منها مُسْتَهِلٌ ودامِعُ**

على حين: على بمعنى «في» وهو متعلّق بـ «أَسْبَل». وروي: «على حينِ» معرباً، عاتبه: لامه، واللوم مع تَسخُّط. على الصِّبا: متعلّق بـ «عاتب» الصِّبا: المَيْل إلى هوى النفس، وازِعُ: زاجِرٌ.

والشاهد فيه أن «حين» بُني على الفتحة جوازاً لأنه أضيف إلى مبنيّ في الأصل وهو الفعل الماضي «عاتب»، فجملة «عاتبت» في محل جر بالإضافة إلى «حين».

وهذا الشاهد قلّما خلا منه كتاب نحوي، وانظر المراجع الآتية:

شرح الشواهد للبغدادي ١٢٣/٧، وشرح السيوطي/٨٨٣، والكتاب ٣٦٩/١، والخزانة ١٥١/٣، وشرح المفصل ٢٥/١، ١٦/٣، ٨١، ٩١/٤، ١٣٦/٨،، ١٣٢/٩، والمنصف ٥٨/١، وشذور الذهب/٧٨، والإنصاف/٢٩٢، والأشموني ٥٠٨/١، ٢٦٣/٢، ٣١٨، وشرح ٱبن عقيل ٥٩/٣، وأوضح المسالك ١٩٨/٢، وأمالي الشجري ٤٦/١، ١٣٢/٢، ١٦٤، والعيني ٤٠٦/٣، ٤/ ٣٥٧، والمقرب ٢٩٠/١، والهمع ٢٣٠/٣، وشرح التصريح ٤٢/٢٤، والاَرتشاف/١٨٢٦، ١٨٢٨، وشرح الكافية الشافية/١٤٨٠، والديوان/٤٤.

(٤) أي: ليس البناء أصلاً في المضاف إليه، وإنما هو عارض لسببٍ ما، مثل: بناء الفعل «يستَصْبِين» على السكون في البيت لاَتصاله بضمير نون النسوة.

(٥) قائله غير معروف.

وقوله: تحلُّماً، يعني أنه يستخلص قلبه من هواهن باَستعمال الحلم والتأنّي.

رُوِيَا[١] بالفتح، وهو أَرْجَحُ من الإعراب[٢] عند ٱبن مالك، ومَرْجُوحٌ[٣] عند ٱبنِ عُصْفور..

فإن[٤] كان المضافُ إليه فِعلًا مُعْرَباً أو جملةً اسميةً، فقال البصريون[٥]: «يجبُ الإعرابُ»، والصحيحُ[٦] جوازُ البناء،

= والشاهد فيه: على حين يستصْبِيْنَ، فإنّ «حين» بُني لإضافته إلى مبني وهو يستصبين»، وبناء الفعل عارضٌ، وذلك بسبب نون النسوة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٢٥/٧، وشرح السيوطي/٨٨٣، والهمع ٢٣٠/٣، وأوضح المسالك ١٩٩/٢، وشرح التصريح ٤٢/٢، وشرح الأشموني ٥٠٩/١، العيني ٤١٠/٣، والٱرتشاف/١٨٢٩، والمساعد لٱبن عقيل ٣٥٥/٢.

(١) أي: بيت النابغة وهذا البيت رُوِيا بفتح «حين».

(٢) أي: على كسر نون «حين»، وذلك قولك: على حينِ.
ولم أجد عند ٱبن مالك في شرح الكافية الشافية ترجيحاً. انظر ص/٩٢٢ و١٤٨٠.
وانظر هذا في شرح ٱبن عقيل على الألفية ٥٩/٣ «والمختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماضٍ البناءُ».

(٣) قال ٱبن عصفور: «... وهذه الأنواع كلها يلزمها البناء، إلا المضاف إلى المبنيّ فإنه يجوز فيه الإعراب والبناء، والإعراب أَحْسن».
انظر المقرب ٢٩٠/١.

(٤) سقط من م/٥ من هنا إلى بيتي النابغة الآيتين.

(٥) قال ٱبن عقيل: «ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أضيف إلى جملة فعلية صُدِّرت بمضارع أو إلى جملة ٱسمية إلا الإعراب، ولا يجوز البناء إلا فيما أُضيف إلى جملة فعلية صُدِّرت بماض» انظر: شرح ٱبن عقيل ٦٠/٣، وانظر الٱرتشاف/١٨٢٩.

(٦) وإلى مثل هذا ذهب ٱبن مالك في الألفية قال:
وقبل فعلٍ مُعْرَب أو مبتدا أَعْرِبْ ومن بَنى فلن يُفَنَّدا
أي: فلن يغلط. وهذا مذهب الكوفيين. انظر الٱرتشاف/١٨٢٩.

ومنه قراءةُ نافعٍ : ﴿هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[1]، بفتح «يوم».

وقراءةُ غير أبي عمرو وٱبن كثير : ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾[2] بالفتح،

---

(١) الآية: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ سورة المائدة ١١٩/٥.

- قراءة الجمهور: «هذا يومُ» بالرفع، مبتدأ وخبر.

وقرأ نافع وٱبن محيصن والأعرج «هذا يومَ» بفتح الميم.

وخَرَّجه الكوفيون على أنه مبنيّ، وهو خبر «هذا»، وبُني لإضافته إلى الجملة الفعلية، وٱختار هذا الرأي أبو عبيد، وهو رأي الكسائي والفراء، وممن أجاز البناء هنا وٱختاره ٱبنُ مالك. وأما البصريون فهو عندهم منصوب على الظرف؛ فهو مُعْرَبٌ، ولا يجيزون ما قاله الكوفيون؛ لأنه لا يُبنى عندهم إلا إذا أُضيف إلى ماض.

وٱنظر المراجع وأقوال العلماء في هذه القراءة في كتابي: «معجم القراءات» ٣٧٩/٢ - ٣٨٢، وفيه غير هاتين القراءتين.

(٢) تتمة الآية: ﴿... وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ سورة الانفطار ١٩/٨٢.

وفي «يوم ثلاث قراءات»:

- **الأولى**: قرأ عاصم وحمزة والكسائي ونافع وٱبن عامر وأبو جعفر وزيد بن علي والحسن وشيبة والأعرج ويحيى بن وثاب والأعمش «يومَ...» بالفتح على الظرف، وعَدّ هذا النحاس غلطاً.

- **الثانية**: قرأ ٱبن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وٱبن جندب ويعقوب وٱبن محيصن واليزيدي وأبو عمرو وٱبن كثير وعبدالرحمن الأعرج «يومُ...» برفع الميم أي: هو يومُ.

قال الزمخشري: «فمن رفع فعلى البدل من «يوم الدين»، أو على: هو يوم لا تملك، ومن نَصَب فبإضمار «يدانون»،... أو بإضمار «اذكر»، ويجوز أن يفتح لإضافته إلى غير متمكّن وهو في محل الرفع».

- **الثالثة**: قرأ محبوب عن أبي عمرو «يومٌ لا تملك».

وانظر كتابي: «معجم القراءات» ٣٣٩/١٠ - ٣٤٠، ففيه تفصيل أوفى مما نقلته لك هنا.

وقال[١]:

إذا قلتُ: هذا حينَ أسلو، يَهِيجُني　　نَسِيمُ الصَّبا من حَيْثُ يَطَّلِعُ الفَجْرُ

وقال آخرُ[٢]:

ألم تَعْلَمي - يا عَمْرَكِ اللَّهُ - أنني　　كريمٌ على حِينَ الكِرامُ قليلُ
وأَنِّيَ لا أَخْزَى إذا قِيلَ مُمْلِقٌ　　سَخِيٌّ، وأَخْزَى أَنْ يُقالُ بخيلُ

---

(١) قائله أبو صخر الهذلي. وقبله:

أبى القلبُ إلا حُبَّها عامِرِيَّةً　　لها كنيةٌ عمروٌ وليس لها عَمْرو

وهذه القصيدة من أَرَقّ النسيب.

وروايته في الكامل: يشوقني.

والشاهد فيه «حينَ» فهو مبني على الفتح مع أنه مضاف إلى جملة فعلها مُعْرَب وهو «أسلو»، وهذا: مبتدأ، وحين: خبر مبني على الفتح في محل رفع.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٢٥/٧ وانظر ٣٤٠/١، وشرح السيوطي/١٧٠، والحجة للفارسي ٢٥٠/٢، والكامل/٩٥٣، وشرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢.

(٢) قائلهما مبشر بن الهذيل، وقيل زياد بن حجام المذحجي، ورأيت هذا على حاشية على م/٣ ورقة/ ٢٥٠، وذكر الأول البغدادي عن أبي إسحاق الزجاج، وزاد السيوطي أنه لـ «موبال بن جَهْم المدحجي» كذا!

وفي م/١ و٢ «لأخزى».

والمملق: الفقير. والكاف في «عمركِ» للعاذلة.

والشاهد في البيت الأول أن «حين» بُني على الفتح، وقد أُضيف هنا إلى الجملة الاسمية «الكرام قليل».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٢٦/٧، وشرح السيوطي/٨٨٤.

وأمالي القالي ٣٩/١، زهر الآداب ٣٥٦/١.

رُوِيَا[١] بالفتح.

ويُحْكَى[٢] أن ٱبنَ الأَخْضَر[٣] سُئِلَ بِحَضْرةِ ٱبن الأَبْرَش[٤] عن وجه النصب[٥] في قول النابغة[٦]:

أتاني - أبيتَ اللَّعنَ - أنَّك لُمْتَني وتِلْكَ الَّتي تَسْتَكُّ منها المسامِعُ

مقالةَ أَنْ قد قُلْتَ: سَوفَ أنالُه وذلِكَ من تِلْقاءِ مثلِكَ رائعُ

---

(١) أي: حين في هذا البيت، وبيت أبي صخر السابق.

(٢) القصة في الخزانة ٤٣٣/١.

(٣) هو علي بن عبدالرحمن بن مهدي بن عمران أبو الحسن بن الأخضر الإشبيلي، كان مقدَّماً في العربية واللغة، ثقة ديّناً، أخذ عن الأعلم، وعنه جماعة منهم القاضي عياض، توفي بإشبيليّة ليلة الخميس التاسع عشر من رجب سنة أربع عشرة وخمسمئة. انظر بغية الوعاة ١٧٤/٢، وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٢٩/٧.

(٤) هو خلف بن يوسف بن فَرْتون أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي الشنتريني، كان إماماً في العربية واللغة، وله حظٌّ من الفرائض، ويستظهر كتاب سيبويه، وأدب الكاتب، والمقتضب، وكان من أهل الزهد والانقطاع لله تعالى، دُعي إلى القضاء فأبى، وله حظ من الحديث والفقه.
مات بقرطبة في ذي القعدة سنة خمسمئة وثنتين وثلاثين.
بغية الوعاة ٥٥٧/١، وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٢٩/٧.

(٥) قال البغدادي: كذا في النسخ، وصوابه وجه الفتح.

(٦) القصيدة من ٱعتذاريات النابغة التي ٱعتذر بها إلى النعمان بن المنذر متنصِّلاً مما وُشِي به.
والرواية في الديوان:

وأُخْبِرْتُ خيرَ الناس أنك لُمْتَنِي

ويُرْوَى: «ملامةَ» أيضاً.
السؤال عن قوله: «مقالةَ» في البيت الثاني، وعلّة البناء فيه
والشاهد في هذا أن «مقالة» بَدَل من «أنك لمتني» الذي هو فاعل «أتاني»، وقد ضبط «مقالة» بالفتح والرفع.

فقال[١]:

[إذا كُنْتَ في قَوْمٍ فصَاحِبْ خِيارهم] ولا تَصْحَبِ الأَرْدَى فَتَرْدَى مع الرَّدِي

فقيل له: الجوابَ[٢]؟ فقال ابنُ الأبرش: قد أجاب، يريد أنه لما أضيف[٣] إلى المبنيّ اكتسب منه البناءَ، فهو مفتوحٌ لا منصوب[٤]، ومحلُّ الرفع بَدَلاً من «أنّك لُمْتني»، وقد رُوِي[٥] بالرفع.

وهذا الجوابُ عندي غيرُ جَيّد؛ لعدم إبهام المضافِ[٦]، ولو صَحَّ[٧] لَصَحَّ البناءُ في[٨] نحو: «غلامِك» و«فَرَسِه»[٩]،

= أما الفتح فهو بناء لإضافته إلى مبنيّ، وأما الرفع فظاهر، وقوله: رائع: أي: مخيف، وأناله: أصيبه، واستكّت مسامعه: صُمّت وضاقت.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٢٨/٧، وشرح السيوطي/٨٨٥، والديوان/٤٧ - ٤٨.

(١) أي: قال ابن الأخضر مجيباً ذلك الطالب الذي سَأَله...

والمذكور في المخطوطات والمطبوع عجز البيت، وهو آخر معلقة طرفة بن العبد، وجاء في قصيدة لعديّ بن زيد.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٣١/٧، وشرح السيوطي/٨٨٥، وديوان عدي/١٠٧، وديوان طرفة/ط. صادر «ولم أجد فيه بيت الشاهد في آخر المعلقة». ولم أجده في آخر المعلقة في السبع الطوال. انظر ص/٢٣١.

(٢) في شرح البغدادي عن شرح التسهيل لأبي حيان: «فقال له [الطالب] يا أستاذ، ما فهمت كلامي».

(٣) أي: مقالة.

(٤) أي: مبني على الفتح غير مُعْرَب.

(٥) ذكر رواية الرفع أبو حيان، ولم أجد في الديوان إشارة إلى هذا.

(٦) وهو «مقالة».

(٧) أي: لو صَحّ مثل هذا البناء في «مقالة»...

(٨) أي: لصح البناء في غلام وفرس لأنهما مضافان إلى مبني.

(٩) كذا جاء الضبط في م/١ و٣.

ونحو: هذا[١] مما لا قائل به، وقد مضى[٢] أنّ ابن مالكٍ مَنَعَ البناءَ في «مثل»[٣] مع إبهامها؛ لكونها تُثنّى وتُجْمَع، فما ظنُّك بهذا؟ وإنما هو منصوبٌ على إسقاط الباء[٤]، أو بإضمار «أَعْني»[٥]، أو على المصدرية[٦]. وفي البيت إشكالٌ لو سَأَل السّائلُ عنه لكان أَوْلَى، وهو إضافةُ «مقالةَ» إلى «أَنْ قد قلتُ»، فإنّه في التقدير: مقالةَ قولك[٧]، ولا يُضافُ الشيءُ إلى نفسِه، وجوابُه[٨] أنّ الأَصْلَ «مقالةٌ»[٩] فحُذِفَ التنوينُ للضرورة[١٠] لا للإضافة، و«أنْ» وصلتُها بَدَلٌ[١١] من «مقالةٌ» أو من[١٢] «أنك لمتني»، أو خبرٌ لمحذوف[١٣].

---

(١) أي: مما جاء فيه المضاف غير مبهم.

(٢) ذكر أنه منع هذا في «مثل» لمخالفته المبهمات، وقد مضى غير بعيد.

(٣) أي: بالبناء في «مقالة» مع أنه غير مبهم.

(٤) لم أجد أحداً ذكر هذا التقدير ولا صورة الفعل الذي قبل «مقالة». ولعله على تقدير: تستك منها المسامع بمقالة...

(٥) ويكون «مقالة» منصوباً على المفعوليّة.

(٦) أي: أقول مقالة.

(٧) أجابه الدماميني فقال: «لا إشكال؛ فإن هذا من إضافة الأعم إلى الأخص؛ وذلك لأنّ «مقالة» أَعَمُّ من المصدر المسبوك من «أن» وصلتها، وهذه الإضافة هي المعروفة عندهم بإضافة البيان كشجر أراك، أي: مقالة هي قولك سوف أناله...» حاشية الشمني ١٩٧/٢.

(٨) أي: جواب هذا الإشكال وهو إضافة الشيء إلى نفسه.

(٩) أي: هو منون وليس مضافاً، وعلى هذا يزول الإشكال.

(١٠) لضرورة الوزن.

(١١) فتكون في محل نصب.

(١٢) وتكون «أن قد قلت...» في محل رفع...

(١٣) أي: هي أن قد قلت.

وقد يكون[١] الشاعر إنما قال «مقالةً أنْ»[٢] بإثبات التنوين[٣] ونَقْلِ حركة الهمزة، فأنشدَه الناسُ بتحقيقها[٤]، فاضْطرُّوا إلى حَذْفِ التنوين[٥].

ويُرْوَى[٦] «ملامةً» وهو مصدر لـ«لُمْتني»[٧] المذكورةِ، أو لأخرى[٨] محذوفة.

* * *

(١) انظر تعقيب الشمني في ٢/١٩٧ - ١٩٨.

(٢) وصورة النطق على هذا «مقالَتَنْ».

(٣) قلت: ما أثبته المصنف هنا باطل؛ لأن نقل حركة الهمزة وهي الفتحة وحذف الهمزة يقتضي أنه يجتمع على التاء ثلاث حركات: فتحة الإعراب وفتحة التنوين، وفتحة الهمزة بعد حذفها، ولم يعرف مثل هذا في اللغة، وإنما تنقل الحركة إلى ما قبل الهمزة وتحذف الهمزة في نحو: «منَ امَنَ» وما ماثله، نحو «قَدَ افلح»، والمصنف يهرب من إشكال فيقع في آخر، ولا موجب لهذا على أن المصنف ساق هذا على التضعيف بقوله: وقد يكون...

(٤) أي: بإثبات الهمزة.

(٥) فصارت: «مقالةَ أَنْ». وذلك بحذف الفتحة الثانية التي تدل على التنوين للتخلص من التقاء ساكنين: سكون التنوين وسكون الألف بعد حذف الهمزة ونقل الحركة، فبدت فيهما صورة الإضافة. وأيُّ كلام هذا؟!

(٦) أي في موضع «مقالة أن قد قلت...».

(٧) أي: في البيت الأول.

(٨) أي: هو مصدر لفعل مقدَّر «لمتني ملامةَ أن قد قلت»، وهو محذوف لدلالة الأول عليه، أو لدلالة المصدر على هذا الفعل.

الأمورُ التي لا يكون الفعلُ معها إلّا قاصراً[١]

وهي عشرون:

- **أَحَدُها**: كونُه على «فَعُل»[٢] بالضم كـ «ظَرُفَ» و«شَرُفَ»؛ لأنه[٣] وقفٌ على أفعال السَّجَايَا[٤] وما أَشْبَهها مما يقومُ بفاعله ولا يتجاوزه[٥]؛ ولهذا يتحوَّل المتعدِّي قاصِراً إذا حُوِّل وزنُهُ إلى «فَعُل» لِغَرَض المبالغة والتعجُّب، نحو: «ضَرُب الرجلُ، وفَهُمَ» بمعنى: ما أَضْرَبَه وأَفْهَمَهُ، وسُمِع[٦] «رَحُبَتْكُم[٧] الطّاعةُ»، و «إنَّ بِشْراً طَلُعَ اليَمَنَ»[٨]، ولا ثالثَ لهما، ووَجْهُهُما أنهما ضُمِّنا معنى «وسِعَ» و«بَلَغَ».

---

(١) نقل هذا عن المصنف مختصراً السيوطي في الأشباه والنظائر ١٧٣/٢ - ١٧٤.

(٢) وهو الباب الخامس من أبواب المجرّد الثلاثي.

(٣) أي: هذا الباب.

(٤) أي: الطبائع. وانظر المساعد ٥٨٥/٢.

(٥) فلا يكون متعدِّياً إلى غيره بعد.

(٦) سُمع في هذين الفعلين: رَحُب، وطَلُع، تعديتهما إلى مفعولين مع بقائهما على وزن «فَعُل».

(٧) هذه كلمة تُحكى عن نَصْر بن سيّار، قال: «رَحُبَكم الدُّخولُ في طاعته»، أي: ٱبن الكِرْمانيّ، ككرُم، أي: وَسِعَكُم، فَعَدَّى «فَعُل» وهو شاذّ؛ لأن «فَعُل» ليست متعدّية عند النحويين، إلّا أن أبا عليّ الفارسي حكى عن هذيل تعديتها، أي إذا كانت قابلة للتعدِّي بمعناها.
وذكر الصرفيون أن «فَعُل» لم يأتِ متعديّاً إلا في قولهم: «رَحُبَتْكَ الدار»، وأنّ هذه الكلمة رواها الخليل، وحمله السَّعْد في شرح العِزّ على تقدير: رَحُبَت بكم الدار.
وقال الأزهري: «لا يجوز: رَحُبَكم عند النحويين. ونَصْرٌ ليس بحجة» انظر التاج، وفي اللسان/ «أَرحَبُكم الدخول...»، ومثله في التهذيب/رحب «٢٦/٥، والصحاح، وانظر المصباح، والأرتشاف/٢٠٨٩، والمساعد ٥٨٦/٢، والأشباه والنظائر ١٧٣/٢».

(٨) جاء في التاج واللسان/طلع: «وطلع بلاده قَصَدها، وهو مجاز، ومنه الحديث: «هذا بُسْرٌ قد طَلَعَ =

- **والثاني والثالثُ: كونُه**[١] **على «فَعَلَ»** بالفتح، أو **«فَعِل»** بكسر، ووَصْفُهما على فَعيل نحو[٢]: «ذَلّ» و«قَوِيَ».

- **والرابعُ: كونُه على «أَفْعَلَ»** بمعنى صار ذا كذا، نحو: «أَغَدَّ البعيرُ»[٣]، و«أَحْصَدَ الزَّرْعُ»، أَيْ: صارا ذَوَي غُدَّةٍ وحَصَاد.

- **والخامسُ: كونُه على «ٱفْعَلَلّ»** كـ «ٱقْشَعَرَّ» و«ٱشْمَأَزَّ».

- **السّادسُ: كونه على «ٱفْوَعَلَّ»**: كـ[٤] «ٱكْوَهَدَّ الفَرْخُ» إذا ٱرتعد.

- **السّابعُ: كونُه على «ٱفْعَنْلَلَ»**، بأصالة اللامين[٥] كـ «ٱحْرَنْجَمَ» بمعنى ٱجتمع.

- **الثامنُ: كونُه على «ٱفْعَنْلَلَ»** بزيادة أحد اللامين[٦]، كـ «ٱقْعَنْسَسَ الجَمَلُ» إذا

= اليَمَنَ»، أي: قصدها من نجد» كذا جاء النص فيه وقد ضبط «طلع» بفتح اللام.
وانظر المساعد ٥٨٦/٢ قال: كقول عليّ رضي الله عنه: إن بُشراً قد طَلَع اليَمَنَ».
وفي شرح الأشموني ٣٥٠/١ «وطَلُع بشر اليَمَنَ»، وانظر الأشباه والنظائر ١٧٣/٢، والتاج/كَرُم.

(١) أي: الفعل اللازم.

(٢) ذَلَّ: على وزنَ فَعَلَ، وقوِي: على وَزْنِ فَعِل، والوصف منهما على وزن فعيل: تقول: ذليل وقوِيّ.

(٣) وهو في الأصل قبل الإدغام: أَغْدَدَ.

(٤) وفي اللسان/كهد: «وقد ٱكْوَهَدَّ الشيخُ والفرخُ إذا ٱرْتَعَدَ».
وفيه: «وٱكوهَدَّ الفرخُ اكوِهْداداً، وهو ارتعادُه إلى أُمّه لِتَزُقَّه». وعلى هذا فالزيادة في الفعل: الألف والواو وحرف من جنس لامه.

(٥) أي: الزيادة فيه ألف الوصل والنون، ومُجَرّدُه: حَرْجَم، تقول: حَرْجَمْتُ الإبل فٱحْرَنْجَمَتْ، أي: جمعتُها فٱجْتمعت.
وعنى المصنف باللامين: الجيم والميم.
وفي اللسان: «حرجمت الإبل فاحرنجمت: إذا رددتها فارتدَّ بعضها على بعض...؛ وٱحرنجم القوم ٱجتمع بعضهم إلى بعض...».

(٦) يشير بهذا إلى أنّ أصله: قَعَس، ثم زيد حرف من جنس لامه: فصار قعسس، ثم زيدت الألف والنون. فصار ٱقعنسس، ولم تدغم السين في السين لأنه ملحق بـ «احرنجم». =

أَبَى أن يَنْقَاد[١].

- **التاسِعُ: كونُه على «ٱفعنلى»**: كـ[٢] «ٱحْرَنْبى الديكُ» إذا ٱنتفش، وشَذَّ قولُه[٣]:

قَـد جَـعَـلَ الـنُـعـاس يَـغْـرَنَـدْيـنـي
أَطْـرُدُه عَـنـي ويَـسْـرَنْـدِيـنـي

ولا ثالثَ لهما، ويغرنديني - بالغين المعجمة - يعلوني ويغلبني، وبمعناه يَسْرنديني.

= وقوله: «أحد اللامين» غير دقيق، فإن المزيد للإلحاق لا يكون إلا طرفاً.

وفي اللسان: «وٱقعنسس ملحق بذلك... فلتكن السين الأولى أصلاً... وإذا كانت السين الأولى من ٱقعنسس أصلاً كانت الثانية زائدة بلا ارتياب ولا شبهة...».

وانظر شرح الأشموني ٣٤٣/١ - ٣٤٤، وشرح الملوكي في التصريف/٩٠.

(١) ومنه: اقعنسس: تأخّر ورجع إلى خلف.

(٢) أصل المادة: حَرَب، فزيدت الألف الأخيرة، وألف الوصل والنون ليصبح من باب افعنلل، كذا عند الأزهري!.

واللسان/حرب. ولم أهتد إلى هذا في التهذيب. وانظر فيه ٣٣٤/٥.

وفي شرح الملوكي/٦٠ «وأما... ٱقعنْسَسَ وٱحْرَنبى فمُلحق كل ذلك بٱحْرَنْجَمَ». وانظر الممتع ١/ ١٨٥، والكتاب ٣٣٤/٢.

(٣) قائلهما غير معروف.

ووجه الشذوذ فيهما تعدّي: يَغْرَنْدي، ويَسْرَنْدي، وهما من ٱغرندى وٱسرندى، وهو باب لازم.

وذهب سيبويه إلى أن هذا لم يسمع متعدياً إلا في هذا الرجز.

وغالب الظنّ أنه رَجَزٌ مصنوع، وهو ما ذهب إليه أبو بكر الزّبيدي.

وذهب الرضى إلى أنه كأنه محذوف الجارّ أي: يغرندي علي...

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٣١/٧، وشرح السيوطي/٨٨٥، والخصائص ٢٥٨/٢، والمنصف ٨٦/١، ١١/٣، وشرح الأشموني ٣٤٣/١، وشرح التصريح ٣١١/١، وشرح الشافية ١١٣/١، والممتع ١٨٥/١، والصحاح واللسان والتاج/سرند، غرند.

- **العاشرُ: كونُه على «ٱستفعل»**، وهو دالٌّ على التحوُّل كـ «ٱستحجر الطينُ»، وقولهم[١]: «إنّ البُغَاثَ بأرضنا يَسْتَنْسِرُ».

- **الحادي عَشَرَ: كونُه على وزن «ٱنفعل»**: نحو: ٱنطلَقَ وٱنكَسَرَ.

- **الثاني عَشَرَ: كونُه مطاوعاً لمتعدٍّ إلى واحد** نحو: كسرتُه فٱنكسر، وأزعجتُه فٱنزعج[٢].

فإن قلت: قد مضى عَدُّ[٣] «ٱنفعل» قلتُ: نَعَمْ، لكن تلك علامةٌ لفظيّةٌ[٤] وهذه[٥] معنويّةٌ، وأيضاً فالمطاوع لا يلزم[٦] وزنَ «ٱنفعل»، تقول[٧]: «ضاعفتُ الحسناتِ فتضاعفتْ»، و«عَلّمتُه فتعَلّم»، و[٨]«ثَلَمتُه فتثلَّم».

---

(١) هذا مصراع بيت من الكامل، لا يُعْرَفُ له تتمة ولا قائل، وقد صار مثلاً، يذكر في كتب الأمثال.
ومعنى يستنسر يصير كالنسر في القوة، قال القالي: «يُضْرَبُ مثلاً للرجل يكون ضعيفاً ثم يقوى» وقيل: معناه مَن جاوَرَنا عَزَّ بنا.
والبُغاث: ضعاف الطير، والنسر أقوى منها، وذكروا أنه بفتح الباء وكسره، وذكر الأزهري أنه سمعه بكسر الباء: البِغاث...
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/١٣٢، والمستقصى ١/٤٠٢ «تستنسر»، وشرح الشافية ١/١١١، وشواهد شرح الشافية/٤٦، ومجمع الأمثال ١/١٠، ونكتة الأمثال/٤٤، «بأرضها». اللسان والتاج/ بغث.

(٢) النص في الأشباه والنظائر عن المصنِّف: «... وعَلَّمتُه فَتَعَلَّم، وضاعفتُ الحساب فتضاعَفَ».

(٣) «عَدُّ» ليس في م/١.

(٤) أي: نظر فيه إلى الوزن، وصورة الفعل.

(٥) أي: في الثاني عشر، والمعنوية وهي المطاوعة، وذلك بقبول أثر فعل الفاعل، وهو الانكسار والانزعاج.

(٦) أي: لا يلزم هذه الصورة.

(٧) في م/٣ «ضاعَفْتُ الحساب فتضاعَفَ، وعلَّمته الحساب فتعلّم».

(٨) ثلمتُه: كسرته. ويقال فيه أيضاً «ثلمتُه فٱنثلم» من باب المطاوعة. وعلى هامش م/٣ «فثَلِمَ».

وأصلُه أنّ المطاوِعَ يَنْقُص عن المطاوَعِ[١] درجةً كـ «أَلْبَسْتُه الثوب فَلَبِسه» و«أقمتُه فقام».

وزَعَمَ ٱبن بَرّيَ أنّ الفعل ومطاوِعَه قد يتفقان في التَّعدِّي لاْثنين نحو «ٱستخبرتُه الخبرَ فأخبرني الخبرَ»، و«ٱستفهمتُه الحديث فأفهمني الحديث»، و«استعطيتُه درهماً فأعطاني درهماً».

وفي التعدِّي لواحد[٢] نحو: «ٱستفتيتُه فأفتاني»، و«ٱستنصحتُه فنصحني».

والصوابُ ما قدّمتُه لك، وهو قولُ النحويين، وما ذكره[٣] ليس من باب المطاوعة، بل من باب الطلب والإجابة[٤]. وإنما حقيقةُ المطاوعة أن يَدُلَّ أَحَدُ الفعلين على تأثير، ويَدُلَّ الآخرُ على قبول فاعِلِه لذلك التأثير[٥].

---

(١) فإن كان المطاوَع متعدياً لاْثنين جاء مطاوِعه متعدياً لواحد، وإن كان المطاوَع متعدياً لواحد جاء مطاوِعه لازماً.

(٢) وكذا جاء الحال في المثالين اللذين ذكرهما. «ألبسته الثوب» تعدى الفعل لاثنين. الضمير والثوب، ولبس: المطاوِع تعدى للضمير، ومثله ما بعده.

(٣) أي: يتَّفقُ المطاوَعُ والمطاوِعُ في التعدِّي لواحد.

(٤) أي: ٱبن بَرّيّ.

(٥) في حاشية الأمير: والإباحة، وأَنْبَهَ الشيخ محمد على أنه جاء كذلك في نسخة، وفي المخطوطات ما أثبتُّه.

(٦) انظر شرح الشافية ١٠٨/١، وانظر الممتع ١٨٩/١ - ١٩٠.

قال الرضي: «أقول: باب «ٱنفعل» لا يكون إلا لازماً، وهو في الأغلب مطاوِع «فَعَلَ»، بشرط أن يكون فعلاً علاجاً أي: من الأفعال الظاهرة؛ لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة وهي قبول الأثر، وذلك فيما يظهر للعيون كالكسر والقطع والجذب أَوْلَى وأَوْفَق، فلا يقال: عَلِمتُه فٱنْعَلَم ولا فهمتُه فٱنْفَهَم...

وقال سيبويه: الباب في المطاوعة: ٱنفعل، وٱفتعل قليل، نحو: جمعتُه فٱجتمع، ومزجتُه فٱمتزج».

- **والثالثَ عَشَرَ: أن يكون رُباعياً مزيداً فيه**، نحو[1] تدحرج، وٱحرنجم، وٱقشعرّ، وٱطمأنّ.

- **الرابعَ عَشَرَ: أن يُضمَّن[2] معنى فِعْلٍ «قاصرٍ»**، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾[3]، ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[4]، ﴿أَذَاعُوا۟ بِهِۦ﴾[5]، ﴿

---

(١) ذكر المزيد بحرف وهو التاء في «تدحرج»، وصورتين للمزيد بحرفين: ألف الوصل وحرف من جنس اللام في «ٱقشعرّ وٱطمأنّ»، وألف الوصل والنون في «ٱحرنجم»، وهو غاية ما يأتي من الرباعي مزيداً بحرفين.

(٢) أي: الفعل المتعدّي.

(٣) الآية: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾ سورة الكهف ٢٨/١٨.
وفي: تَعْدُ: وجهان:
- **الأول**: أنَّ مفعوله محذوف، تقديره: ولا تَعْدُ عيناك النظرَ.
- **الثاني**: أنه ضُمِّن معنى ما يتعدّى بـ «عن». قال الزمخشريّ: «وإنما عُدِّي بـ «عن» لتضمين «عدا» معنى: نَبَا وعلا، في قولك: نَبَتْ عنه عينُه، وعلت عنه عَيْنُه: إذا ٱقتحمته ولم تعلَق به...» انظر الدُّرّ ٤٤٨/٤، والكشاف ٢٥٧/٢.

(٤) سورة النور ٦٣/٢٤ وتقدّمت في «لعلَّ» وقال فيها: «لأن يخالفون: في معنى يَعْدِلون ويخرجون». وقال العكبري: «قوله تعالى: «عن أمره»: الكلام محمولٌ على المعنى؛ لأن معنى يخالفون يميلون ويَعْدِلون» التبيان/٩٧٩، والأرتشاف/٢٠٢٨٩ «يخرجون وينفصلون».

(٥) الآية: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ النساء ٨٣/٤.
ذكر العكبري أنّ «أذاعوا به»: الألف بَدَلٌ من ياء، يقال: ذاع الأمرُ يذيع، والباء زائدة، أي: أذاعوه، وقيل حُملِ على معنى: تحدَّثوا به. التبيان/٣٧٦، وانظر البحر ٣٠٥/٣.

وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ﴾[١]، ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[٢]، وقولهم[٣]: «سَمِعَ الله لمن حَمِدَه» وقوله[٤]:

[إن تعتذِر بالمَحْلِ من ذي ضروعها إلى الضيفِ] يَجْرَحْ في عراقيبها نَصْلي

---

(١) الآية: ﴿... حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ سورة الأحقاف ٤٦/١٥.

قال السمين: «أَصْلح: يتعدّى بنفسه كقوله: «وأصلحنا له زوجه» وإنما تعدَّى بفي لتضمُّنه معنى أُلطف بي في ذريتي...» الدر ٦/١٣٩.

(٢) سورة الصافات ٣٧/٨، وتقدَّمت في «كُلّ»، والجملة الأبتدائية، وفي الجمل بعد المعارف والنكرات.

وقد عُدِّيَ الفعلُ بـ «إلى» إلى لتضمُّنه معنى الإصغاء. انظر البحر ٧/٣٥٣.

(٣) انظر فتح الباري ٢/٢٣٤ «باب ما يقول الإمام ومَن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع: «... عن أبي هريرة قال: كان النبي ﷺ إذا قال: سَمِع الله لمن حَمِدَه قال: اللهمَّ رَبَّنا ولك الحمد» وفيه رواية: «... إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده فقولوا:...»».

قال ٱبن حجر نقلاً عن غيره: «ويكون التقدير: رَبَّنا ٱستجِبْ، ولك الحمد، على معنى الدعاء، ومعنى الخبر». وانظر صحيح مسلم ٤/١٩٢.

(٤) قائله ذو الرُّمّة.

أي: إن تعتذر للضيف بالمحل فإني أَعْقر الناقة وأُقَدِّم لحمها للأضياف، والأعتذار للضيف بأنْ لا يَرَى فيها محلباً من شدَّة الجَدْب والزمان.

والشاهد فيه أنّ الشاعر ضمّن «يَجْرَح» معنى يَعِثْ، فجُعِل لازماً، ثم عُدِّي بفي كما يُعَدّى اللازمُ مبالغةً.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/١٣٢، والخزانة ١/٢٨٤ و٤/٢٩٠، وشرح المفصَّل ٢/٣٩، والديوان/٤١٥.

فإنها[١] ضُمِّنت معنى: ولا تنبُ[٢]، ويخرجون[٣]، وتَحدَّثوا[٤]، وبارِكْ[٥]، ولا يُصْغون[٦] واستجاب[٧]، ويَعِثْ[٨] أو يُفسِد.

والستةُ الباقيةُ[٩]:

- **أن يَدُلّ على سجيَّةٍ**: كـ «لَؤُم»، و«جَبُن»، و«شَجُع».
- **أو على عَرَضٍ**: كـ «فرح، وبَطِرَ[١٠]، وأَشِرَ، وحَزِن، وكَسِلَ».
- **أو على نظافةٍ**: كـ «طَهُرَ، ووضُؤَ».
- **أو دَنَسٍ**: كـ «نَجِسَ ورَجِس[١١] وأَجْنَبَ».
- **أو على لونٍ**: كـ «احمَرَّ، واخضرّ، وأَدَمَ[١٢]، واحمارّ، واسوادّ».

---

(١) أي: الأفعالُ المتقدِّمة. ضُمِّنت معنى فعلٍ قاصرٍ، فجاءت لازمةً.

(٢) في «ولا تعدُ» آية الكهف.

(٣) وذلك في «يخالفون» في آية النور.

(٤) في «أذاعوا به» في آية النساء.

(٥) في «وأَصْلح لي» في آية الأحقاف.

(٦) في «لا يَسَّمعون». في آية الصافات.

(٧) في نص الحديث «سَمِع...».

(٨) في «يَجْرَحْ» في بيت ذي الرمة.

(٩) الستة الباقية المكملة العشرين، وهي الحالات التي يكون فيها الفعل قاصراً.

(١٠) البطر: الأَشَر، وهو شدة المَرَح.

(١١) أصابه الرِّجْس.

(١٢) في م/٣ «وأَدُم».

- **أو حِلْيَةٍ**: كـ «دَعِج[١]، وكَحِلَ، وشَنِبَ[٢]، وسَمِن، وهَزِل»[٣][٤].

* * *

(١) الدَّعَج: شِدّة سواد العين مع سَعَتها.

(٢) الشَّنَب: الحِدَّةُ في الأسنان، وقيل: برودةٌ وعذوبةٌ.

(٣) في م/٤ ضبطت هذه الأفعال بضم عينها: دَعُج كَحُل... كذا.

(٤) أَيكُونُ السِّمَن والهُزال حِلْيَةً؟، وإذا كان السِّمَن فيما مضى كذلك، فإنه لا يكون على هذا في زماننا.

تنبيه

في «فصيح ثعلب» في باب المشدّد[(١)]: «فلانٌ يَتَعَهّد ضَيْعَتَهُ»، قال ٱبنُ دُرُسْتويهِ: ولا يجوزُ عنده يتعاهد؛ لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من ٱثنين، ولا يكون متعدِّياً، ويردُّه قوله[(٢)]:

تجاوزتُ أحراساً إليها ومَعْشَراً [عليَّ حِراصاً لو يُشِرّون مَقْتَلي]

وأجاز الخليلُ «يتعاهَدُ»[(٣)]، وهو قليل. وسأل الحكمُ بنُ قنبر[(٤)] أبا زيدٍ عنها فمنَعَها، وسأل يونسَ فأجازها، فجمع بينهما، وكان عنده ستة من فصحاء العرب، فسُئلوا عنها فٱمتنعوا من «يتعاهد»، فقال يونس: «يا أبا زيدٍ، كم من علمٍ استفدناه كنت أنت سببَه».

ونقل ٱبنُ عصفور[(٥)] عن ٱبن السِّيد أنه قال في قول أبي ذؤيب[(٦)]:

---

(١) في شرح الفصيح للزمخشري: «فلان يتعهَّد ضيعته كقولهم: يفتقد، أي يبصرها ويحفظها، والعامة تقول: يتعاهد، والأوّلُ أَجْوَدُ، وإنما قيل يتعهَّد لأنه يَعْهَد مَرّة بعد مَرّة، أي يبصرها ويتأمّل حالها»/ ٥٦٢.

وانظر إصلاح المنطق/١٧٨، والنص فيه: «ويقال: تعهّد فلان ضيعته، وإن شئت: تعاهد».

(٢) تقدّم في «لو» وهو لٱمرئ القيس.

والشاهد فيه هنا أن الفعل «تجاوز» جاء متعدياً إلى «أحراساً» مع أنه لم يقع من متعدِّد. وفي هذا رَدٌّ على ٱبن دُرُستويه وأصحابه.

(٣) لم أجد هذا في العين. انظر «عهد» في ١/١٠٢ - ١٠٣.

(٤) هو الحكم بن معمر بن قنبر من قيس عيلان، ويُعْرَف بالحَكَم الخُضْري، وهو شاعر إسلامي، وكان سَجّاعاً هجاءً خبيث اللسان، وكان بينه وبين ٱبن مَيّادة مهاجاة ومواقف، أدركه الأصمعيّ. توفي عام ١٥٠هـ.

انظر معجم الأدباء ١٢٨/٤ وما بعدها، والأعلام ٢٦٧/٢، والأصمعيّات/٣٢.

(٥) انظر شرح جمل الزجاجي لٱبن عصفور ٤٠٦/٢.

(٦) تقدّم البيت في «حرف الألف».

بينا تعانُقِهِ الكماةَ ورَوْغِهِ يوماً أُتيحَ له جَريءٌ سَلْفَعُ

«إنّ من رواه بجرِّ التعانُق مُخْطِئٌ[١]؛ لأنَّ «تفاعَلَ» لا يتعدَّى، ثم رَدّ عليه بأنه إنْ كان قبل دخول التاء متعدّياً إلى ٱثنين فإنه يبقى بعد دخولها متعدياً إلى واحد، نحو: عاطيتُه الدراهم، وتعاطينا الدراهم، وإنْ كان متعدّياً إلى واحد فإنه يصير[٢] قاصراً، نحو: «تضارَبَ زيدٌ وعمرٌو»، إلّا قليلًا نحو «جاوزتُ زيداً وتجاوزتُه» و«عانقتُه وتعانقتُه». ٱنتهى[٣].

وإنما ذكر ٱبن السِّيد أنّ «تعانَقَ» لا يتعدَّى، ولم يذكر أنّ «تفاعَلَ» لا يكون متعدياً، وأيضاً فلم يَخُصَّ[٤] الردَّ برواية الجرِّ، ولا معنى لذلك[٥].

* * *

(١) نص ٱبن عصفور: «وزعم أبو محمد بن السِّيْد أنّ رواية الخفض غير جائزة؛ لأنّ «تعانقه» مصدر تعانق، و«تَفَاعَل» لا يتعدّى، وهذا الذي ذهب إليه باطل، بل في ذلك تفصيل...» انظر شرح الجمل ٤٠٦/٢.

(٢) نَصُّه: «صار غير مُتَعَدٍّ نحو: ضَارَبَ زيدٌ عمراً، تدخل عليه التاء فتقول: تضارب زيدٌ وعمروٌ، وقد تدخل على المتعدِّي إلى واحد فيبقى على تعدِّيه نحو قولك: تجاوزت موضعَ كذا...».

(٣) تتمة النص عند ٱبن عصفور: «ووجهه عندي ألا تقدَّر التاء داخلةً على «فاعَلَ»، بل أصلٌ بنفسها، فكذلك «تعانق» يكون من هذا القبيل، إلّا أن يكون فما لا يُحْفَظُ ولا يُقاسُ عليه.

(٤) أي: ٱبن السِّيد.

(٥) أي: الإشكال قائم على رواية الرفع أيضاً؛ فلا معنى لتخصيص هذا برواية الجر، وقال الأمير: «إن ثبت هذا لم تصحَّ التخطئةُ إلا أن تفسَّر بالشذوذ» أي: لم تصح تخطئة الشاعر. انظر الحاشية ٢/ ١١٧.

وفي شرح الشواهد للبغدادي ١٥٦/٦ «قال ٱبن السيد واللخمي كلاهما في شرح أبيات الجمل: هو خطأ، والصواب تعنّقه؛ لأن تعانَق لا يتعدَّى إلى مفعول، إنما يقال: تعانق الرّجُلان، والمعانقة والاعتناقُ والتعنُّقُ هي المتعدِّية...».

الأمورُ التي يتعَدَّى بها الفعلُ القاصرُ[١]

وهي سبعةٌ:

أَحَدُها: همزة[٢] «أَفْعَلَ» نحو: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾[٣]، ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾[٤]، ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا * ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾[٥]،

وقد يُنْقَل المتعدِّي إلى واحدٍ بالهمزة إلى التعدِّي إلى ٱثنين نحو[٦]: «ألبستُ زيداً ثوباً»، و[٧]: «أعطيتُه ديناراً»، ولم يُنْقَل مُتَعَدٍّ إلى ٱثنين بالهمزة إلى التعدِّي إلى ثلاثة إلّا في «رأى وعَلِم»[٨]، وقاسه الأخفشُ[٩] في أخواتهما الثلاثة

---

(١) انظر هذا في الأشباه والنظائر ١٧١/٢ منقولاً عن المصنف مختصراً.

(٢) عند السيوطي: كذَهَبَ زيدٌ، وأَذْهَبْتُ زيداً.

(٣) الآية: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا وَٱسْتَمْتَعْتُم بِهَا فَٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ...﴾ سورة الأحقاف ٢٠/٤٦.
ذهب: لازم، وأذهب، صار متعدياً بالهمزة.

(٤) الآية: ﴿قَالُوا۟ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ فَٱعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾ سورة غافر ١١/٤٠.
مات: لازم، وأمات: متعدٍّ، وقد أفادته التعديةَ الهمزةُ.

(٥) سورة نوح ١٧/٧١ - ١٨. والشاهد فيها «أنبت»، وكان من قبلُ «نبت»: فعلاً لازماً.

(٦) وكان قبل الهمزة: «لَبِسَ زَيْدٌ ثوباً» متعدياً لواحد.

(٧) في المصباح: «عطا زيدٌ درهماً: تناوَلَهُ، ويتعدّى إلى ثانٍ بالهمزة فيُقال: أعطيتُه درهماً». وانظر الصحاح، والشمني ١٩٨/٢.

(٨) هذان الفعلان مجمع عليهما. انظر الآرتشاف / ٢١٣٣.

(٩) في الآرتشاف: «وزاد الأخفش قياساً، وٱختاره ٱبن السَّرّاج، أظنُّ وأحسب وأخال وأزعمْ وأوجد، وزاد بعضهم رأى الحلمية، واختاره ٱبن مالك». انظر ص/٢١٣٣.

القلبيّة: ظن، وحَسِبَ، وزَعَمَ.

وقيل: النقلُ بالهمزة كُلُّه سماعيّ[(١)]، وقيل: قياسيٌّ في القاصِرِ والمتعدِّي إلى واحد، والحقُّ أنه قياسيٌّ في القاصر سماعيٌّ في غيره، وهو ظاهِرُ مذهبِ سيبويهِ.

-[(٢)] **الثاني: أَلِفُ المفاعلة**، تقول في «جلس زيد»، و«مشى»، و«سار» «جالستُ زيداً»، و«ماشيتُه»، و«سايرتُه».

-[(٣)] **الثالثُ: صَوْغُهُ على «فَعَلْتُ»** بالفتح[(٤)] «أَفْعُلُ» بالضم[(٥)]؛ لإفادة الغلبة، تقول: «كَرَمتُ زيداً» بالفتح، أي: غلبتُه في الكرم.

- **الرابعُ: صَوْغُهُ على «ٱستفعلَ» للطَّلب أو النِّسبة إلى الشيء:**

كـ[(٦)] «ٱستخرجتُ المال»، و[(٧)] «ٱستحسنتُ زيداً»، و«ٱستقبحتُ الظُّلْمَ»، وقد

---

(١) قال أبو حيان: «وفي التعدّي بالهمزة ثلاثة مذاهب:
- **أحدها**: أنه سماع في اللازم والمتعدّي، وهو مذهب المبرّد.
- **الثاني**: أنه قياس فيهما، وهو مذهب أبي الحسن، وظاهر مذهب أبي عليّ.
- **الثالث**: أنّه قياس في اللازم إذا لم تدخل عليه الهمزة لمعنى آخر، سماعٌ في المتعدّي، وهو ظاهر مذهب سيبويه.
قال السُّهَيْلي: ... النقل بالهمزة مذهب سيبويه أنه مسموع، ومذهب غيره أنه مقيس على الإطلاق.
- **والرابع**: أنه مقيس في كل فعل إلّا في باب «علم»، وهو مذهب أبي عمرو وجماعة...» الأرتشاف /٢٠٩٣، وانظر الأيضاح العضدي/١٧٥ - ١٧٦، والمساعد ١/٤٤٥ - ٤٤٦.

(٢) في م/٥ «والثاني».

(٣) في م/١ «والثالث».

(٤) أي: بفتح عينه في الماضي.

(٥) أي: بضم عينه في المضارع.

(٦) هذا مثال الطلب، لأن استخراج المال فيه طَلَبٌ له.

(٧) هذا مثال النسبة إلى شيء. فهو نِسْبَةٌ إلى الحُسْن ثم إلى القُبْح.

يُنْقَلُ[١] ذو المفعول الواحد إلى ٱثنين نحو[٢]: «ٱستكتبتُه الكتابَ»، و«ٱستغفرتُ اللّٰهَ الذَّنْبَ»، وإنما جاز[٣] «ٱستغفرتُ الله من الذَّنْب» لتضمُّنه معنى «ٱستَتَبْتُ»، ولو ٱستُعمِلَ على أَصْله[٤] لم يَجُزْ فيه[٥] ذلك، وهذا قولُ ٱبن الطّراوة وٱبنِ عصفور، وأما قولُ أكثرهم[٦]: إنّ «ٱستغفر» من باب[٧] «ٱختار» فمردود.

---

(١) أي: الفعل بصوغه على «استفعل».

(٢) تقول: كتبتُ الكتاب، فهو متعدٍّ لواحد، فلما نقلته إلى صيغة «ٱستفعل» أخذ مفعولاً ثانياً، وصار متعدياً إلى ٱثنين.

ومثله في المثال الثاني: الأصل: غفر الله الذّنْبَ، وبتحويله إلى صيغة «استفعل» أخذ مفعولاً ثانياً، وتعدَّى لاثنين.

(٣) كيف يُقال إنه متعدٍّ لاثنين مع أنه أخذ الثاني في هذا المثال مجروراً بـ «مَن» على خلاف ما جاء في الأول؟ ورَدُّ المصنِّفَ أنّ «ٱستغفر» في المثال ليس على ظاهره، وإنما هو بمعنى «استتاب» الذي يأخذ ٱثنين ثانيهما غير صريح.

(٤) أي: على ظاهره من غير تضمينه معنى «ٱستتاب».

(٥) أي: لم يجز أن يكون ثاني المفعولين مجروراً بمن، بل يأخذ مفعولين صريحين.

(٦) في م/٥ «بعضهم».

(٧) قال أبو حيان: «وتَعَدّي الفعل تارة يكون إلى واحد... وتارةً إلى ٱثنين، فأصل أحدهما حرف الجر، وهو «ٱختار» وما ذُكِرَ معه...» الٱرتشاف/٢٠٩٥ وفي حاشية الشمني ١٩٩/٢ «يعني بباب «ٱختار» كل فعل تعدّى لٱثنين أحدهما بنفسه، والآخر بحرف الجر، وهو مقصور على السماع، والذي سمع فيه: اختار؛ ٱستغفر، أمر، كنى سَمّى، دعا، زوّج. ووجه رَدّ المصنف لقول الأكثر أنّ صوغ الفعل على ٱستفعل من الأمور التي يتعدّى بها الفعل حتى إذا كان متعدياً إلى واحد تعدّى إلى ٱثنين، وغفر متعدٍّ إلى و احد، فإذا صيغ على ٱستفعل تعدّى إلى اثنين فلا يكون من باب ٱختار».

- **الخامسُ: تضعيفُ العين**: تقول في «فَرِح زيدٌ»: «فَرّحتُه»، ومنه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾[١]، ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ﴾[٢] وزَعَمَ أبو عليّ أنّ التضعيف في هذا[٣] للمبالغةِ[٤] لا للتعدِيَةِ، لقولهم[٥]: «سِرْتُ زيداً»[٦]. وقوله[٧]:

[فلا تجزعَنْ من سِيرةٍ أنت سِرْتَها]   فـأوَّلُ راضٍ سُـنّـةً مَـن يـسـيـرُهـا

---

(١) سورة الشمس ٩١/٩.
زكّاها: مجرَّدُه: زكا يزكو، وهو فعل لازم، فلما ضُعِّف عينه تعدَّى إلى مفعول واحد وهو الضمير.

(٢) الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ سورة يونس ١٠/٢٢.
الفعل: سار: فعل لازم، فلما ضعّف عينُه تعدَّى إلى مفعول به واحد: سيّرته، وكذا جاء في الآية، ومفعوله ضمير الخطاب للجمع.

(٣) في م/٢ «هذه» وتعليق على الهامش، أي: في هذه اللفظة.

(٤) أي: إن الفعل متعدٍّ قبل التضعيف، فلما ضُعِّف دَلّ على المبالغة لا على التعدية.
وفي الارتشاف: «وذهب الزمخشري والسهيلي ومَن وافقهما إلى أن التعدية لا تدل على التكرير، وأنّ التعدية بالتضعيف تدل على تكرار في الفعل وتمهُّل.
وفي البديع: تضعيف الفعل اللازم والمتعدي للتكثير، وقد جاء عنهم بالعكس...»/٢٠٩٤، وانظر شرح الملوكي في التصريف/٧٠ - ٧١.

(٥) يدل بمثاله هذا على أن الفعل «سار» متعدٍّ قبل التضعيف.
وفي م/٤ «كقولهم».

(٦) في الحجة للفارسي ٤/٢٦٥ «قالوا سار الدّابةُ وسِرْتُه، قال: فلا تجزعن من سنة أنت سِرتها. وقالوا أيضاً: سَيّرتُه...» وانظر الدر المصون ٤/١٦، والمحرر الوجيز ٧/١٢٦.

(٧) قائله: خالد بن زهير الهذلي، والمثبت عجزه، وصدره ما وضعته بين معقوفين. وهو من قصيدة جاءت جواباً لقصيدة أبي ذؤيب التي مطلعها:

أخـالـدُ مـا راعيـتَ مـن ذي قـرابـةٍ   فتحفظني بالغيب أو بعضِ ما تبدي

=

وفيه[1] نظر؛[2] لأنّ «سِرْتُه» قليلٌ، و«سَيَّرتُه» كثيرٌ، بل قيل: إنه لا يجوز «سِرْتُه»، وإنه في البيت على إسقاطِ[3] الباءِ توسُّعاً.

وقد اجتمعتِ التعديةُ بالباء[4] والتضعيفِ في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ

= كان أبو ذؤيب يعشق امرأة اسمها أم عمرو، وكان رسوله إليها خالد، وهو ابن أخت أبي ذؤيب، وقيل: ابن عمه، وكان خالد جميلاً، فعشقته أم عمرو، فلما أيقن أبو ذؤيب بغدر خالد صَرَمها، فأرسلت تترضّاه، فلم يفعل، فأرسل هذه القصيدة إلى خالد، وكان أبو ذؤيب فعل كذلك برجلٍ يقال له: مالك، فقد كان أبو ذؤيب رسوله إلى امرأة يعشقها فغَدَرَ به أبو ذؤيب وفعل كما فعل به خالد.

وخالد هنا يحتج على أبي ذؤيب بأنه أول من سَنّ هذه الطريقة، فعليه أن يرضى بما جَرَى له. وخالد شاعر إسلامي، وأبو ذؤيب مخضرم.

والرواية عند ابن جني: فلا تغضبن، وسيرة: بدلاً من سنة. وفي الخزانة: فلا تسخطن، ولا تجزعَن.

والشاهد في البيت: أن أبا عليّ زَعَم أنّ «سار» فعلٌ متعدٌّ بنفسه، والدليل على ذلك ما جاء في البيت «يسيرها»، والتضعيف في «سيَّرته» ليس للتعدية وإنما هو للمبالغة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٣٤/٧، والخصائص ٢١٢/٢، المقاييس ٦١/٣، وديوان الهذليين ١٥٧/١، وفيه «راضي سنةٍ»، والحجة للفارسي ٢٦٥/٤.

وانظر اللسان والتاج/سار، سَنّ، والبحر المحيط ١٣٨/٥، ٢٣٥/٦، الدر المصون ١٦/٤ و١٥/٥، والمحرر الوجيز ١٢٦/٧، والفريد ٥٤٤/٢، والخزانة ٣٢١/٢، ٥٩٨/٣، ٦٤٨/٤.

(١) أي: فيما ذهب إليه الفارسي.

(٢) رَدُّه هنا هو لشيخه أبي حيان قال: «ما ذكره أبو عليّ لا يتعيَّن، بل الظاهرُ أنّ التضعيف فيه للتعدية؛ لأن «سار الرجلُ» لازماً أكثر من «سِرْتُ الرجلَ» متعدِّياً، فجَعْلُه ناشئاً عن الأكثر أَحْسَنُ من جعله ناشئاً عن الأقَلّ...» البحر ١٣٨/٥.

(٣) والتقدير: سِرْت بها، يسير بها، فأسقط حرف الجر، وتعدَّى الفعل إلى الضمير في الموضعين.

(٤) كذا في المخطوطات «بالباء...»، والصواب بالهمز والتضعيف، لأنه هو المثبت في الآيتين: نَزّل وأَنْزَلَ.

الشمني: «هكذا وقع في النُّسَخ، وهو سبق قلم، وقد اجتمعت التعدية بالهمزة والتضعيف، أما أولاً فلأنه المجتمع في هذه الآية، وأما ثانياً فلأنه لم يذكر التعدية بالحرف الملفوظ به، وأما ثالثاً فلأنّ =

﴿بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ۝ مِن قَبۡلُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَۗ﴾[(١)][(٢)].

وزَعَمَ الزمخشريُّ أنّ بين التعديتين فَرْقاً، فقال[(٣)]: «لما نُزِّل القرآنُ مُنَجماً والكتابان جملةً واحدةً[(٤)] جيء بـ «نَزَّل» في الأول، و«أنزل» في الثاني». وإنما[(٥)] قال في خُطبة الكشاف[(٦)]: «الحمدُ لله الذي أنزل القرآن كلاماً مؤلّفاً منظماً، ونزّله بحسب المصالح مُنَجّماً»؛ لأنه[(٧)] أراد بالأول أنزله[(٨)] من اللوح

= بالحق في محل نصب على الحال لا على المفعولية...، وأما رابعاً فلأنّ قوله: وزَعَم الزمخشري: إنّ بين التعديتين فرقاً إلى آخره إنما هو للتعدية بالهمزة والتعدية بالتضعيف». الحاشية ٢/١٩٩ هذا، ولم يكن - رحمه الله - بحاجة إلى كل هذا التعليق لإثبات سبق القلم، وحسبه ما جاء في نَصّ الآية.

(١) قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَۗ﴾ غير مثبت في م/٣ و٤ و٥ ونسخة الشمني، وهو مثبت في المطبوع.

(٢) تتمة الآية الثانية: ﴿... إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ آل عمران ٣/٣ - ٤.

(٣) انظر الكشاف ١/٣٠٩ والنص فيه: «فإن قلت: لِمَ قيلَ نَزَّل الكتاب، وأنزل التوراة والإنجيل؟ قلتُ: لأن القرآن نزل منجماً، ونُزِّل الكتابان جملة».
وفي النص عند المصنف زيادات منه على نص الزمخشري.

(٤) قوله: «واحدة» غير مثبت في م/٤ و٥.

(٥) في م/٥ «ولذا».

(٦) انظر أول مقدّمة الزمخشري في الكشاف ١/٢.

(٧) هذا مما ذكره الجرجانيّ في تعليقاته على الكشاف، قال: «السابعة أن في الجمع بين الإنزال والتنزيل إشارةً إلى كيفية النزول على ما روي من أن القرآن أنزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، وأمر السفرة الكرام بأنتساخه، ثم نزل إلى الأرض نجوماً في ثلاث وعشرين سنة...» انظر الكشاف ١/٢ «الحاشية» وذكر الجرجاني أنه كان المثبت «خلق» مكان «أنزل» في أُمّ النسخ ثم غيَّره المصنّف.

(٨) في م/٤ «إنزاله».

المحفوظ إلى السماء الدنيا، وهو الإنزالُ المذكورُ. في: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[١]، وفي قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾[٢].

وأَما قولُ القفّال[٣]: «إنّ المعنى[٤]: الذي أُنْزِل في وجوب صَوْمِه، أو الذي أُنْزِل في شأنه» فتكلُّفٌ لا داعيَ له.

وبالثاني[٥]: تنزيلُه من السماء الدنيا إلى رسول الله ﷺ نجوماً في ثلاث وعشرين سنة.

ويُشْكِلُ على قول[٦] الزمخشريّ قولُه تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ

---

(١) سورة القدر ١/٩٧.

(٢) الآية: ﴿... هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ سورة البقرة ١٨٥/٢.

(٣) هو محمد بن علي بن إسماعيل أبو بكر الشاشي، الفقيه الشافعي المعروف بالقفال الكبير، أحد أعلام المذهب الشافعي، كان فقيهاً محدّثاً مفسراً أصولياً لغوياً شاعراً، رَحَل إلى خراسان والعراق والشام، وله مصنّفات كثيرة منها «التفسير الكبير، دلائل النبوة، محاسن الشريعة، أدب القضاء، وغيرها»،. ولد سنة إحدى وتسعين ومئتين، ومات بالشاش سنة خمس وستين وثلاثمئة.
انظر طبقات المفسرين للداودي ١٩٦/٢ - ١٩٧.

(٤) انظر البحر ٣٩/٢ قال: «وقيل: أُنْزِل في فرضية صوم القرآن وفي شأنه». ولم يَعْزُه للقفال. وانظر الدر ٤٦٦/١.

(٥) أي: بالتنزيل الثاني، وتقدّم الإنزال الأول من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا.
هذا في تفسير القرطبي ٢٩٧/٣، والطبري ٨٤/٢، وعلى هذا معظم المفسرين.

(٦) قوله: إنّ «أَنْزَل»، لما كان دفعةً واحدة و«نَزّل» لما كان على التدريج.

﴿ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾[١] فقَرَن[٢] «نزّل» بجملةٍ واحدة، و[٣] قوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا﴾[٤]، وذلك[٥] إشارةٌ إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا﴾[٦] الآية، وهي[٧] آيةٌ واحدة.

والنَّقْلُ[٨] بالتضعيف سماعيّ[٩] في القاصر[١٠] كما مَثّلنا، وفي[١١] المتعدّي لواحد نحو: «عَلّمتُه الحساب»، و«فَهّمتُه المسألة»، ولم يُسْمَع في المتعدّي

(١) تتمة الآية: ﴿... يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا وَقَدِمْنَآ﴾ سورة الفرقان ٢٥/٣٢.

(٢) مع أن نَزّل عند الزمخشري على ما تقدّم للتدريج.
ولا إشكال فقد قال الزمخشري في تفسير الآية: «نَزّل ههنا بمعنى أنزل لا غير كخبّر بمعنى أخبر، وإلا كان متدافعاً...» الكشاف ٢/٤٠٧ وانظر الشمني ٢/١٩٩ فقد ذكر الشمني أن الزمخشري يحمل «نزّل» على التدريج عند عدم القرينة، والقرينة هنا مثبتة.

(٣) أي: ومما يشكل على قول الزمخشري أيضاً.

(٤) تتمة الآية: ﴿... وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ سورة النساء ٤/١٤٠.

(٥) أي: ما جاء في آية النساء السابقة.

(٦) تتمة الآية: ﴿... فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة الأنعام ٦/٦٨.

(٧) هما ليستا آية واحدة، ولكن ما جاء في الآية الأولى إشارة إلى ما جاء في الثانية، فكأنهما من حيث موضوعهما آية واحدة، وما كان آية لا ينزل على التدريج وإنما ينزل دفعة واحدة.

(٨) أي: التعدية بالتضعيف.

(٩) ذكر أبو حيان فيه مذهبين: أولهما أنه سماع من اللازم والمتعدّي، والثاني أنه قياس. انظر الارتشاف/٢٠٩٣.

(١٠) أي: في تعدية الفعل القاصر.

(١١) أي: هو سماعي في تعدية المتعدي إلى واحد إلى اثنين بالتضعيف. كما في: عَلِمَ الحسابَ، وعَلَّمتُه الحسابَ.

لاثنين[١] . وزَعَمَ الحريريّ أنه يجوز في «عَلِمَ» المتعدية لاثنين أن يُنْقَلَ بالتضعيف إلى ثلاثة، ولا يشهد له سماعٌ ولا قياس.

وظاهرُ[٢] قولِ سيبويهِ أنه سماعيٌّ مطلقاً، وقيل: قياسِيٌّ في القاصر والمتعدِّي إلى واحد.

- **السّادسُ: التضمينُ**؛ فلذلك عُدِّيَ[٣] «رَحُبَ» و«طَلُعَ» إلى مفعول[٤] لَمّا تضمَّنا معنى «وَسِعَ» و«بَلَغَ».

وقالوا[٥]: «فَرِقتُ زيداً» و﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[٦]؛

---

(١) أي: بجعل المتعدي لاثنين متعدياً لثلاثة بالتضعيف.

(٢) تعقّب الدماميني وغيره من الشراح المصنف في أنه كان عليه أن يقدِّم قول سيبويه أولاً، إذ ليس مراده أنّ ما مَرّ أَعَمّ من القاصر والمتعدّي إلى واحد والمتعدّي إلى اثنين، وإنما يريد القاصر والمتعدي إلى واحد؛ فإن الثالث لم يُسْمَع كما قدَّمه، وعلى هذا فقد كان الأَوْلَى أن يقدِّم كلام سيبويه إلى ما قبل قوله: «ولم يُسْمَع في المتعدّي لاثنين». انظر الشمني ١٩٩/٢.

(٣) تقدّم هذا في النوع الأول مما يكون الفعل فيه قاصراً، وذلك في كلام نصر بن سيار «رَحُبَكم الدخول في طاعته»، ونص الحديث «إن بُسراً قد طَلُعَ اليمنَ» وتقدَّم التعليق عليهما، فانظر هذا فيما تقدَّم، على أنه لم يُسْمَع في غير هذين الفعلين مما جاء على فَعُل.

(٤) في م/١ «إلى مفعول واحد».

(٥) فَرِق: أي خاف.

(٦) الآية: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ سورة البقرة ١٣٠/٢.

جاء في نصب «نَفْسَه» سبعة أقوال:

الأول: أنه مفعول به لـ «سَفِهِ»، فقد ذكر ثعلب والمبرّد أنه يتعدّى بنفسه كما يتعدّى «سَفَّه» المضعّف، وذكر أبو الخطاب الأخفش الكبير أنها لغة، واختار هذا الزمخشري.

- الثاني: أنه مفعول به على تضمين «سَفِه» معنى فعل يتعدَّى، فقدّره الزجاج وابن جني بمعنى «جهل»، وقدّره أبو عبيدة بمعنى «أهلك». =

لتضمُّنهما[١] معنى «خاف»[٢]، و«ٱمْتَهَنَ»، أو «أَهْلَكَ».

ويختصُّ التضمينُ[٣] عن غيره من المعدِّيات[٤] بأنه قد ينقلُ الفعلَ أكثر[٥] من درجة؛ ولذلك عُدِّيَ «ألوتُ» - بقَصْرِ الهمزة[٦] - بمعنى «قَصّرتُ» إلى مفعولَيْن بعدما كان قاصراً، وذلك في قولهم[٧]: «لا آلُوكَ نُصْحاً»، و«لا آلُوكَ جُهْداً» لما ضُمِّن معنى «لا أَمْنَعُكَ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾[٨].

= الثالث: أنه منصوب على إسقاط حرف الجر: سفه في نفسه.
بقية الأقوال في الدر المصون ٣٧٤/١، فقد ٱختار الأول؛ لأن التضمين لا ينقاس، وكذلك حذف حرف الجر.

(١) أي: فَرِق وسَفِه.

(٢) فرق: تضمن معنى «خاف»، وخاف: متعدٍّ، و«سَفِه» تضمن معنى امتهن أو أهلك، وهما متعديان.

(٣) في م/٥ «التضعيف» كذا!

(٤) في م/٤ «المتعديات».

(٥) في طبعة مبارك «إلى أكثر»، ومثله عند الشيخ محمد، غير أنه وضع «إلى» بين معقوفين إشارة إلى أنه زيادة على النص، ومثلهما في متن حاشية الأمير. وما أثبتاه غير مثبت في المخطوطات.

(٦) فهو من «أَلَا يألو» بهمزة واحدة في الماضي. ولذلك عَبَّر عن هذا بقصر الهمزة، أي: من غير مَدّ. وانظر الصحاح.

(٧) آلوك: من «أَلَا» بمعنى قَصّر، والمضارع: أألوك، ثم استُعيض عن الهمزتين بالمدّ بعد تسهيل الثانية الساكنة. وانظر الدر المصون ١٩٤/٢ والفعل «ألا» كان لازماً، فلما ضُمِّن معنى «أَمْنَع» تعدَّى لٱثنين، ضمير الخطاب، وقوله: «نصحاً» في الأول، و«جهداً» في الثاني.

(٨) سورة آل عمران ١١٨/٣ وتقدَّمت في «ما»، وفي الجملة الأولى من الجمل التي لا محل لها من الإعراب «ما يحتمل الٱستئناف وغيره».
قال الهمداني: «... واختلف فيه فقيل: يتعدَّى إلى مفعولين، وقد ٱستعملته العرب مُعَدّى إليهما في قولك: لا آلوك نصحاً، ولا آلوك جهداً، على التضمين، والمعنى: لا أَمْنَعُك نُصْحاً ولا أَنْقُصَكَهُ، وقيل: إلى مفعول واحد بغير الجار، وإلى الثاني به، وقيل: إلى مفعولٍ واحدٍ، فخبالاً على الوجه =

وعُدِّيَ «أخبر»، و«خَبّر»، و«حَدّث»، و«أنبأ»، و«نَبّأ» إلى ثلاثة[(١)] لما ضُمِّنتْ معنى «أعلم» و«أرى» بعدما كانت متعدِّيةً إلى واحد بنفسها، وإلى آخر بالجارّ نحو: ﴿أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾[(٢)]، ﴿نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ﴾[(٣)].

- **السّابعُ: إسقاطُ الجارّ**[(٤)] **توسُّعاً**: نحو: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾[(٥)] أي[(٦)]: على سِرّ، أي[(٧)]: نكاح،

= الأول مفعول ثانٍ، وعلى الثاني نَصْبٌ على إسقاط الجار، وعلى الثالث تمييز. وقيل مصدر في موضع الحال» انظر الفريد ١/٦٢٠.

والتعدية لمفعول واحد للعكبري: انظر التبيان/٢٨٧، ولمفعولين، كذا عند الزمخشري. انظر الكشاف ١/٣٤٥، ولم يذكر مكّي غير التمييز، وانظر مشكل إعراب القرآن ١/١٥٤.

(١) أي: عُدِّيَتْ بنفسها إلى ثلاثة بسبب التضمين بعد أن كانت متعدية إلى الأول بنفسها، وإلى الثاني بحرف الجر، وفي الآيتين دليل التعدية لاثنين ثانيهما بحرف جر.

(٢) الآية: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَأَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٣٣.

المفعول الأول هو ضمير الغائب في الموضعين، والثاني: غير الصريح وهو «بأسمائهم».

(٣) الآية: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزۡوَٰجٖۖ مِّنَ ٱلضَّأۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَمِنَ ٱلۡمَعۡزِ ٱثۡنَيۡنِۗ قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ أَمَّا ٱشۡتَمَلَتۡ عَلَيۡهِ أَرۡحَامُ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۖ نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ سورة الأنعام ٦/١٤٣.

والمفعول الأول: ضمير المتكلم، والثاني غير الصريح هو «بعلم».

(٤) أي: ونصب ما كان مجروراً على أنه منصوب على نَزْع الخافض.

(٥) سورة البقرة ٢/٢٣٥ وتقدَّمت في «على».

(٦) نقل هذا المصنف عن الأخفش في «على» فيما تقدَّم. ولم أجد مثل هذا عند الأخفش في معاني القرآن بعد الآية، انظر فيه ص/١٧٧.

والذي في البحر ٢/٢٢٧ «وقيل التقدير: في سِرٍّ» وذكر في توجيهه الحالية، وأنه نعت لمصدر محذوف، والظرفيّة.

(٧) هذا تفسير للسّرّ، وهو قول ابن جُبَيْر. انظر البحر ٢/٢٢٧.

﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾[1]، أي[2]: عن أمره، ﴿وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾[3]، أي: عليه. وقولُ الزجاج[4]: «إنه طرف[5]» رَدَّه الفارسيُّ[6] بأنه مختصٌّ بالمكان الذي يُرْصَدُ فيه، فليس مبهماً.

وقوله[7]:

[لَدْنٌ بهَزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ] كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

---

(١) الآية: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيْهِ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى وَكَادُوا۟ يَقْتُلُونَنِى فَلَا تُشْمِتْ بِىَ ٱلْأَعْدَآءَ وَلَا تَجْعَلْنِى مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة الأعراف ١٥٠/٧.

(٢) ذكروا في الآية وجهين: **الأول**: أنه منصوب على المفعول بعد إسقاط حرف الجر وتضمين الفعل معنى ما يتعدَّى بنفسه، والأصل: أعجلتم عن أمر ربكم.

والثاني: أن عَجِل متعدّ بنفسه، غير مضمّن معنى شيء آخر، حكى يعقوب: عجلت الشيء: سبقتُه، وأعجلتُ الرجل: استعجلته، أي: حملته على العجلة.

انظر الدر ٣٤٧/٣، والكشاف ٥٧٨/١.

(٣) الآية: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة التوبة ٥/٩.

(٤) في معاني القرآن للزجاج ٤٣٠/٢ - ٤٣١ ذكر عن الأخفش أن «على» محذوفة، أي: على كل مرصد، ثم ذكر الزجاج أن «كل مرصد» ظرف كقولك: ذهبتُ مذهباً، وانظر معاني القرآن للأخفش/٣٢٦، والدر ٤٤٣/٣ والبحر ١٠/٥ فقد ذهب فيه إلى الظرفية.

(٥) أي: مرصد.

(٦) في البحر ١٠/٥ «ورَدّه أبو عليّ؛ لأن المرصد المكان الذي يُرْصَدُ فيه العدو، فهو مكان مخصوص لا يحذف الحرف منه إلّا سماعاً، كما حكى سيبويه: دخلت البيت...».

(٧) قائله: ساعدة بن جؤية، وتقدَّم في مقدِّمة المصنِّف.

ونصب الطريق على الظرفية شاذّ؛ لأنه غير مبهم كالدار، وفي المسألة خلاف. وانظر هذا في شرح الشواهد للبغدادي ١٠/١.

أي: في الطريق.

وقولُ ٱبن الطراوة[١]: «إنه ظرف» مردودٌ أيضاً بأنه غير مُبْهَم[٢].

وقولُه: «إنه[٣] ٱسم لكل ما يقبلُ الاْستطراق فهو مبهم[٤] لصلاحيته لكل موضع» مُنَازَعٌ[٥] فيه، بل هو ٱسم لما هو مُسْتَطْرَق[٦].

ولا يُحْذَفُ الجارُّ قياساً[٧] إلّا مع «أَنّ وأَنْ»[٨]، وأهمل النحويون[٩] هنا[١٠]

= والبيت تتمة نص الفارسي على ما أثبته أبو حيان في البحر ٥/١٠.
وانظر الحجة للفارسي ٥/٤٤٠ فقد ذهب إلى أن الظرف المختص هنا أُجري مجرى غير المختص.
وذكر البيت مرة أخرى في الحجة ٦/٧٣ وانظر ما ساقه فيه، وانظر الإيضاح/١٨٢، فقد ذكر نصبه على إسقاط حرف الجر، أي: كما عَسَلَ في الطريق...

(١) أي: «الطريق» في البيت.
وذهب الدسوقي إلى أن الضمير في «إنه» يعود على «المرصد». وأحسب أن الأمر على غير ما ذكر.

(٢) وفي شرح الشواهد للبغدادي ١/١٠ «وفيه خلاف؛ فذهب بعضهم إلى أنه مبهم، وإليه ذهب شرّاح الكتاب، وجزم به ٱبنُ أبي الربيع وبعض نحاة المغرب، وقال: إنه مذهب سيبويه. إلا أنهم لم يفهموا كلامه، ووجهه أن معناه: إن كل ما يُطْرَق بالأقدام فهو مبهم، وإن كان أزقة الأسواق والطريق العام فهو مُحَدّد لا يُنصَب البتة إلا شذوذاً...».

(٣) أي: الطريق.

(٤) ولذا يُنصَبُ على الظرفية، لعمومه، وإبهامه، وصلاحيته لكلِّ موضع.

(٥) أي: ٱبنُ الطراوة مُنازَعٌ فيه.

(٦) أي: مستطرق بالفعل، فهو ٱسم لما يكون بين البيوت، وعلى هذا فهو ليس بمبمهم.
وانظر الدسوقي ٣/١٦٤ والأمير ٢/١١٨.

(٧) ذكر في الباب الخامس «حذف الجار»، وأنه يكثر ويطرد مع أَنّ وأَنْ. وأنه يجيء مع غيرهما.

(٨) في م/٣ و٤ «أَنْ وأنّ».

(٩) في م/٥ «وأهمل الكوفيون».

(١٠) أي: في المواضع التي يكون فيها حذف حرف الجر من باب القياس.

ذكر «كي»، مع تجويزهم في نحو «جئت كي تكرمني» أن تكون «كي» مصدريّة، واللامُ مقدَّرةٌ والمعنى[١]: لكي تكرمني.

وأجازوا أيضاً كونَها[٢] تعليليّةً[٣]، و«أَنْ»[٤] مضمرة بعدها.

ولا يُحْذَفُ مع «كي» إلّا لامُ العِلّة؛ لأنها لا يدخل عليها جارّ غيرها، بخلاف أُخْتَيْها[٥]. قال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾[٦]، ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[٧] أي: بأنّ لهم، وبأنّه، ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[٨] أي[٩]: «في أَنْ»، أو «عن أَنْ»، على خلافٍ في

---

(١) أي: وحَذْف اللام هنا قياس. وانظر الهمع ١٢/٥.
وفي م/٣ و٤ و٥ «والمعنى لأن تكرمني».

(٢) أي: كي.

(٣) أي: بمعنى لام العِلَّة. وانظر شرح الأشموني ٤٨٦/١.

(٤) مذهب سيبويه أن «كي» تنصب بنفسها، ومذهب الخليل والأخفش أنّ «أَنْ» مضمرة بعدها. انظر الهمع ٩٨/٤.

(٥) أي: أنّ وأنْ، فإنه يحذف معهما كلّ جارّ، وأما «كي» فلا يحذف معها إلا اللام؛ لأنه لا يدخل عليها غير اللام.

(٦) سورة البقرة ٢٥/٢ وتقدَّمت في مواضع وانظر «عطف الخبر على الإنشاء...» وأنّ وما في حَيِّزها في محل جَرّ عند الخليل والكسائي، ونَصْب عند سيبويه والفراء؛ لأن الأصل وبشر الذين آمنوا بأنّ لهم، فحذف حرف الجر مع «أنّ»، وهو حذف مُطّرِد، فلما حُذف حرفُ الجرّ جرى الخلاف المذكور، فالخليل والكسائي يقولان: «كأن الحرف موجود فالجرُّ باق»، والفراء وسيبويه يقولولان: «وجدناهم إذا حذفوا حرف الجر نَصَبُوا». انظر الدر ١٥٨/١.

(٧) سورة آل عمران ١٨/٣ وتقدَّمت. وانظر «أقسام الحال».
التقدير: شهد الله بأنه، فلما حُذف حرف الجر جاز أن يكون مَحَلُّ «أَنّ» وما بعدها النصب، أو الجرّ على الخلاف في الآية السابقة.

(٨) سورة النساء ١٢٧/٤ وتقدَّمت في مقدِّمة المصنِّف.

(٩) هي على حذف حرف الجر، وهل المحلُّ بعد الحذف نَصْبٌ أو جَرٌّ، وقد ذكرت هذا في الآيتين السابقتين.

ذلك بين المفسّرين.

ومما يحتملُهما قوله[١]:

ويرغبُ أن يبني المعاليَ خالدٌ ... ويرغبُ أنْ يرضى صنيعَ الألائمِ

أنشده ابن السِّيْد، فإنْ قدّر[٢] «في» أوّلاً، و«عن» ثانياً، فَمَدْحٌ، وإنْ عَكَسَ[٣] فَذَمٌّ، ولا يجوز أن يُقَدَّر فيهما[٤] معاً «في» أو «عن»؛ للتناقُض.

ومَحَلُّ «أَنّ وأَنْ» وصِلَتِهما بعد حَذْفِ الجارّ[٥] نَصْبٌ عند الخليل وأكثر

= وكان الخلاف هنا في تقدير حرف الجر أهو «في»؟ والتقدير: ترغبون في نكاحهن لجمالهن ومالهن، أو حرف الجر «عن»، والتقدير: وترغبون عن نكاحهن لقُبْحهن وفقرهن، قالوا: وكان الأولياء كذلك: إن رَأَوها جميلة مُوْسِرة تزوّجها وليُّها، وإلّا رَغِبَ عنها، وذكروا أنّ التقدير الأول لعائشة رضي الله عنها وطائفة كبيرة.

انظر الدر المصون ٤٣٤/٢، والبحر ٣٦٢/٣، والعكبري/٣٩٤، ومشكل إعراب القرآن ٢٠٧/١، والمحرر ٢٤٣/٤. وشرح الأشموني ٣٤٦/١.

(١) قائله غير معروف.

الألائم: جمع الأَلْأَم من قولك: لَؤُم الرَّجُلُ، فهو لئيم، أي: دنيء الأصل، شحيح النفس. والصنيع: فِعْلُ القبيح.

انظر شرح الشواهد للبغدادي/١٣٦.

(٢) أي: يرغب في أن يبني المعالي، ويرغب عن أن يرضى صنيع الألائم، ورغب عن الشيء: انصرف عنه. فإذا قدّر هذا في الموضعين فهو مدح لا شك.

(٣) وجه العكس أن يكون: يرغب عن أن يبني المعالي، ويرغب في صنيع الألائم، وهذا غاية الذَّمّ ومنتهاه.

(٤) أي: لا يجوز أن يقول: يرغب في أن يبني المعالي ويرغب في صنيع الألائم فهما متناقضان. وكذا لو قال: يرغب عن أن يبني المعالي ويرغب عن صنيع الألائم.

(٥) نقلت هذا فيما تقدّم عن السمين. وانظر المسألة في الكتاب ٤٦٤/٢ عن الخليل، والهمع ١٢/٥.

النحويين، حَمْلًا على الغالب فيما ظَهَرَ فيه الإعراب[١] مما حُذِفَ منه، وجَوَّز سيبويهِ[٢] أن يكون المَحَلُّ جَرّاً، فقد قال بعد ما حكَى قولَ الخليل[٢]: «ولو قال إنسانٌ إنه جَرٌّ لكان قولًا قوياً، وله نظائرُ نحو قولهم[٣]: لاهِ أبوك».

وأما نَقْلُ جماعةٍ منهم ٱبنُ مالك[٤] أنّ الخليل يرى أنّ الموضع جَرٌّ، وأنّ سيبويهِ يرى أنه نَصْبٌ، فسهو[٤].

ومما يشهد لمدَّعي الجرِّ قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَـٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾[٥]،

---

(١) وهو النصب بعد حذف حرف الجر.

(٢) قال سيبويه: «ولو قال إنسان: إنّ «أنّ» في موضع جَرّ في هذه الأشياء، ولكنه حرف كثر ٱستعماله في كلامهم فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا رُبّ في قولهم: «وبلدٍ تحسبه مكسوحاً» لكان قولاً قوياً، وله نظائر، نحو قوله: لاهِ أبوكَ، والأول قول الخليل» الكتاب ٤٦٥/٢، والهمع ١٢/٥، وشرح الأشموني ٣٤٦/١.

(٣) وأصله: لله أبوك، فحذف لام الجر من لفظ الجلالة ولام التعريف، وبقي مجروراً.
ويذكر أصحاب الحواشي أن أصله: لله دَرُّ أبيك، وأنه وقع حذف آخر، وهو حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. وليس الأمر بحاجة إلى مثل هذا التقدير.

(٤) هذا الكلام الكلام لشيخه أبي حيان، قال أبو حيان. «وأما نقل ٱبن مالك وصاحب البسيط عن الخليل إنه جَرّ، وعن سيبويه أنه نصب، فَوَهْم؛ لأن المنصوص في كتاب سيبويه عن الخليل أنه نَصْب، وأمّا سيبويه فلم يصرح بمذهب».
قلت: قد صَرَّح سيبويه بمذهبه، وهو الجر، وانظر النص الذي نقلته عن الكتاب قبل قليل.

(٥) سورة الجن ١٨/٧٢.
ووجه الاستشهاد بالآية أنّ قوله: «وأنّ المساجد» بفتح أَنّ فيه وجهان:
الأول: حذف الجار ويتعلّق بقوله: فلا تدعوا، وذكر السمين أنه رأي الخليل، وأنه جعل كقوله: «لإيلاف قريش».

﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ . . .﴾[١] أصلهما[٢]: لا تدعوا[٣] مع الله أحداً لأنّ المساجد لله، و«فاعبدون» لأنّ هذه[٤] أمتكم واحدة، ولا يجوز[٥] تقديمُ منصوبِ الفعلِ عليه إذا كان «أنّ» وصلتها، لا تقول[٦]: «أنك فاضل عرفتُ».

= والثاني: أنه عطف على «أنه استمع» الآية الأولى في السورة، فيكون مُوحىً.
انظر الدر ٣٩٦/٦، وانظر التبيان للعكبري/١٢٤٢.

(١) أثبت المصنّف هذا الجزء من الآية وجعل آخرها «فاْعبدون»، وكذا جاءت في المخطوطات، وقد خلط بذلك بين آيتين؛ فإن هذه الآية آخرها «فاْتّقون» وهي من سورة المؤمنون ٥٢/٢٣، وصورة الآية: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾.
والثانية من سورة الأنبياء ٩٢/٢١ ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾ فهي بكسر همزة إن، وبدون واو قبلها.
على أن ما ذكره المصنّف من الآية لا يجوز الاْحتجاج به إلا على قراءة من فتح «أَنّ»، وهي قراءة نافع واْبن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر والحسن ويعقوب واْبن محيصن واليزيدي.. وقراءة الباقين بكسر همزة «إنّ» على الاْستئناف. وهذا في سورة المؤمنون. وانظر كتابي «معجم القراءات» ٦/ ١٨١ - ١٨٢.
وأما في سورة الأنبياء فقد ذكر سيبويه أنه قرئ «أنّ هذه...» بفتح الهمزة وهي قراءة الحسن واْبن أبي إسحاق وعيسى بن عمر والأشهب العقيلي وأبي حيوة واْبن أبي عبلة وحسين الجعفي وهارون عن أبي عمرو والزعفراني: «أنّ هذه أمتكم...» انظر كتابي «معجم القراءات» ٥٣/٦ - ٥٤.

(٢) في م/٤ «أصله» وفي م/٥ «أصلها».

(٣) قدَّر هذا التقدير ليجعل المتعلّق به متقدّماً في الحالين، وليبطل تقدير النصب في «أنّ» وما بعدها.

(٤) كذا في المطبوع «لأن هذه»، وفي م/٥ «أنّ هذه أمتكم أمة واحدة»، وما أثبتُّه من المخطوطة الخامسة.

(٥) وهذا ما يؤكّد حالة الجر، وإبطال من ذهب فيها إلى النصب.

(٦) أي: تجعل منصوب «عرف» متقدّماً عليه، وهو: أنّ وما بعدها.

وقوله[١]:

وما زرتُ ليلى أن تكون حبيبةً إليّ ولا دَيْنٍ بِها أَنا طالِبُهْ

رَوَوْهُ[٢] بخفضِ «دَيْنٍ» عطفاً على مَحَلِّ «أن تكون»؛ إذ أصلُه: لأن تكون.

وقد يُجابُ بأنّه[٣] عطفٌ على تَوَهُّم[٤] دخولِ اللام، وقد يُعْتَرضُ بأنّ الحملَ على العطف على المَحَلّ[٥] أَظْهَرُ[٦] من الحمل على العطف على التوهُّم، ويُجاب[٧] بأنّ القواعد لا تثبتُ بالمُحْتَمِلات.

---

(١) قائله الفرزدق. وذكر أنه أقبل من المدينة حتى نزل بآمرأة من الغوث بن طيئ، فدلَّته على رجل يعطي كُلَّ سائل، وهو عبدالمطلب بن عبدالله المخزومي، فأعطاه عشرين بكرة، فأعطى الطيئيّة.. واحدة منها. وكان مما قال بهذه المناسبة هذا البيت.
وذكر البغدادي أنه في جميع الروايات «سلمى»، وأن «ليلى» من تصحيف الكتاب أي المغني هذا؛ لأن المراد به هنا أَحَدُ جَبَلَيْ طيئ، وهما أَجَأ وَسَلْمى.
والمعنى في البيت: لم أقدم لزيارة سكان هذا الجبل، ولا لمطالبة دين لي عند بعض سُكّانه، بل قدمت لأجل هذا الممدوح.
وقال سيبويه بعد إنشاد البيت: «جَرَّه [أي: دين] لأنه صار كأنه قال: لأنْ» أي: لأن تكون، فعطف «دين» على محل «أن تكون»؛ إذ محله الجَرّ بعد تقدير اللام.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٣٦/٧، وشرح السيوطي/٨٨٥، والكتاب ٤١٨/١، والهمع ٥/ ١٢، والإنصاف/٣٩٥، والعيني ٥٥٦/٢، وشرح الأشموني ٣٤٦/١، ٤٨٧، والديوان ٨٤/١.

(٢) في م/٤ «رواه».

(٣) أي: «دين».

(٤) هذا على مذهب الخليل ومن معه في أنّ «أَنْ وصلتها» بعد حذف الجار نَصْب.

(٥) أي: عطف «دين» على محل «أن تكون».

(٦) أي: أثبت وأحسن وأكثر.

(٧) أي: يُجاب من يعترض على تخريجه على ما ذكره المصنِّف بأن البيت محتمل لهذه الاعتراضات، ولا يثبت بما يحتمله التخريج قاعدة ثابتة.

وهنا مُعَدٌّ ثامنٌ ذكره الكوفيون[(١)]**، وهو تحويلُ حركةِ العين**، يُقال[(٢)]: «كَسِي زيدٌ»، بوزن «فَرِح»، فيكون قاصراً قال[(٣)]:

وأَنْ يَعْرَيْنَ إن كَسِي الجواري ... فَتَنْبو العينُ عَن كَرَمٍ عِجافِ

فإذا فتحتَ السّين[(٤)] صار بمعنى «ستر» و«غَطّى»، وتعدّى إلى واحد، كقوله[(٥)]:

وأَرْكَبُ في الرَّوْعِ خَيْفَانَةً ... كَسَا وَجْهَهَا سَعَفٌ مُنْتَشِرْ

---

(١) انظر هذا في الهمع ١٥/٥.

(٢) أي تحويلها من الكسر إلى الفتح في المثال، أما الكسر فقد جعل الفعل لازماً «كَسِي زيدٌ»، فإذا حَوَّلته إلى الفتح صار متعدياً، وصار المثال: كسا زيدٌ فلاناً.

(٣) قائله: سعيد بن مسحوج الشيباني، وذكره المبرّد لأبي خالد القناني من أبيات يردُّ بها ما قاله قطريّ ابن الفجاءة عندما أَخَذَ عليه وعلى غيره من الخوارج قعودهم، وقيل هو لعيسى بن فاتك الأسدي. وقبله:

لقد زاد الحياة إليَّ حُبّاً ... بناتي إنّهنّ من الضِّعاف

مخافةَ أن يَرَيْنَ البؤسَ بعدي ... وأن يَشْرَبْنَ رَنْقاً بعد صَافِ

وأن يَعْرَيْنَ ... ...

وضبط البيت في الكامل «كُسِي» بالبناء للمفعول، وهو ضبط قَلم، ومثله في شرح السيوطي، والكرم الأصالة والنسب، والعجاف: جمع أعجف، وهو الهزيل والمراد بالعين: أعين الناس، فلا يرغب أحد في نكاحهن لفقرهن وإن كُنّ أصيلات.

والشاهد في البيت أن الفعل «كَسِي» عندما تمّ تغيير حركة عينة من الفتح إلى الكسر صار لازماً.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٣٨/٧، وشرح السيوطي/٨٨٦، والكامل/١٠٨٢، واللسان والتاج/كسا.

(٤) أي: من «كسا».

(٥) البيت لامرئ القيس، وذكره أبو حاتم لربيعة بن جُشَم.

والخيفانة: الفرس الطويلة القوائم، والخَيْفَانة: الجرادة، والسعف: ناصيتَها، شبهها بسعف النخلة، وأن الشعر يغطّي وجهها، ومنتشر: متفرّق. قالوا: أي فرس خفيفة كالجرادة.

والشاهد فيه تعدّي «كسا» إلى مفعول واحد، وهو «وجهها».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٤٠/٧، وشرح السيوطي/٦٣٦، ٨٨٨، والديوان/١٦٣.

أو بمعنى[١] أعطى كسوة، وهو الغالب، فيتعدّى لأثنين[٢] نحو: «كسوتُ زيداً جُبّة»، قالوا[٣]: وكذلك[٤] «شَتِرتْ عينُهُ» بكسر التاء، قاصر، بمعنى انقلب جفنُها، و«شَتَرَ اللّهُ عينَهُ» بفتحها متعدٍّ، بمعنى قَلَبَها.

وهذا عندنا من باب المطاوَعةِ[٥]، يُقال: «شَتَرَه فشَتِر»، كما يُقال: «ثَرَمه فثَرِم»[٦]، و«ثَلَمه فثَلِمَ». ومنه[٧] كسوتُه الثوبَ فكسِيَهُ، ومنه[٨] البيتُ، ولكن حُذِف فيه المفعولُ[٩][١٠].

---

(١) أي عند تغيير حركة الفعل «كَسِيَ» إلى الفتح فإنه يكون بمعنى «أعطى» أيضاً فينصب مفعولين.

(٢) كذا في م/١ و٢ و٤ و٥ «لأثنين»، وفي م/٣ والمطبوع «إلى أثنين».

(٣) قال أبو حيان: «والمُعْتَبَرُ بحركة العين: شَتَرت عينُ الرجل وشترها الله» الأرتشاف/٢٠٩٥.

(٤) والفعل لازم.

(٥) قال أبو حيان: «ولا ينقاس شيء من التعدية بهذه».
انظر الأرتشاف/٢٠٩٥.

(٦) الثَّرْم والثَّلْم: الكسر.

(٧) أي: من المطاوعة.

(٨) أي: بيت سعيد السابق: وأن يَعْرَيْن إن كَسِي الجواري...

(٩) أي: إن كَسِي الجواري أثواباً.
قال أبو حيان: «ولزوم فَعِل أكثر من تعديته؛ ولذلك غلب في النعوت اللازمة: كشَنِب وعَمِي، والأعراض: كمَرِض... والألوان: كشهِب ودَعِج، وكِبَر الأعضاء: كجبهِ وعَينِ» انظر الأرتشاف/١٥٦.

(١٠) ذكر الأمير عن الدماميني أن بعضهم زاد مُعَدِّياً تاسعاً وهو إسقاط الهمزة على خلاف المعروف نحو: أَكبَّ الرجل وكببته أنا، وعاشراً: وهو البناء على «افعوعل» مراداً به المبالغة نحو: جلا الشيء واجْلَوْلَيْتُه، وحادي عشر: وهو تكرير اللام نحو صَعَّر خَدّه وصَعْرَرْتُه، وثاني عشر وهو «واو مع» تقول: قام القوم، فيكون قاصراً، ثم تأتي بالواو فتقول: قمتُ وعمراً، فيتعدّى، وثالث عشر: وهو «إلا» تقول قام القوم ثم تقول: قام القوم إلا زيداً. قال الأمير: وكل هذه الأمور لا مُعَوَّل عليها عند الأكثرين. انظر الحاشية ٢/١١٨.
وفي الأرتشاف/٢٠٩٤ «وزاد بعضهم تضعيف اللام، وهو غريب كذلك صَعَّر خده وصَعْرَرتُه» وانظر الهمع ٥/١٥.



الفهـــرس

الموضوع | الصفحة

الباب الثاني
في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها

الباب الثالث

في ذكر أحكام ما يشبه الجملة، الظرف والجارّ والمجرور

الباب الرابع
ذكر أحكام يكثر دَوْرُها ويَقْبُحُ بالمُعْرِب جَهْلُها وعَدَمُ معرفتها



طبع في مطابع دار السياسة